

من حاشية العالم العلامة الشيخ سليمان

أبجد على شرح المنهج

لشيخ الإسلام زكريا الانصاري

رحمهما الله تعالى
آمين

المجلد الرابع

وَلَرَّ

أحياء التراث العربى

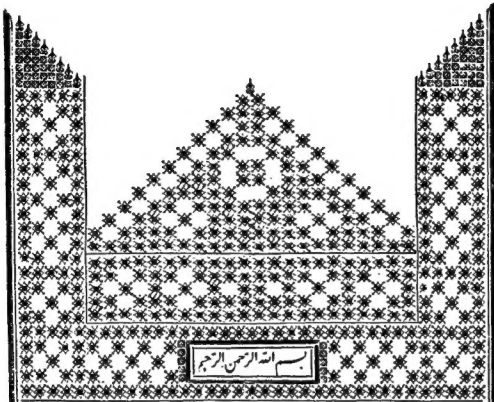
مطبعة - لبنان

أجزاء الرابع

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجبل على شرح المنج شيخ
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

والرحمة والبركات العزيم



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

(كتاب الفرائض)

أشهره عن العبادات والمعاملات لأشعار الإنسان اليهم ما من حين ولادته دائماً وغالباً إلى موته ولا ثم سما متعلقاً بإدامة الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب *(فائدة)* كانوا في الجاهلية يورثون الرجال والبنات دون غيرها ما ثم كان في أول الإسلام بالتحالف والتمسك ثم نسخ إلى التوارث بالإسلام والمسيرة ثم نسخ إلى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات الموارث وهذا علم أن قول السويطي أنه من الذي تكرر نسخه أربع مرات غير مستقيم كما علم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد تكرر رحله وحرمته بخلاف ما هنا اهـ قل على المحلى (قوله أي مسائل فقه الموارث) أي المسائل التي تقع فيها قسمة الموارث تكون لهم ثمانية مثلاً كزوج وبنو وعم وكأنتي تكون من ستة فاقس المراتب بالفرائض الانصاء فبئذ المترجم له قوله فبما سألني فصل أن كانت الورثة نصيباً الخ وما قبل هذا فوطئة وتعميد للمترجم له اهـ شيخنا والموارث جنس ميراث بمعنى موروثة وهو التركة (قوله فقلبت) أي الفرائض على غيرها وهو التصيب أي لفصلها بالتقدير الشارح لها فادفع ما يقال الأول أن يقول كتاب الفرائض والتصيب اهـ من عرش على مر أي فإذا كانت الفرائض هي التي فيها تقدير فلم تشمل الترجمة مسائل التصيب فنبقى ارتكاب التغليب فيها لأنه سبذ كبر مسائل التصيب في صدر الفصل الذي هو قوله فصل أن كانت الورثة نصيباً الخ اهـ شيخنا (قوله والفرض لغة التقدير) تعليل لقوله أي مقدرة أي إنما نمرنا بذلك لأن الفرض لغة الخ فكان الانسب تقديمه بعبارة اهـ شيخنا ورد الفرض أيضاً بمعنى القطع والتبيين والأزوال والإحلال والعطاء اهـ شرح مر (قوله وشرعاً الخ) أي وأما في غير ما هنا فهو الفعل للمغالوب طلباً لما اهـ عرش (قوله نصيب مقدور) خرج به التصيب وقوله شرعاً خرج به الوصية وقوله الموارث خرج به ربع العشر مثلاً في الزكاة فإنه ليس الموارث

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

أي مسائل فقه الموارث
جمع فريضة بمعنى مفروضة
أي مقدور فلما فيها من السهام
المقدرة فقلبت على غيرها
والفرض لغة التقدير وشرعاً
هنا نصيب مقدور شرعاً والموارث

اه شينا (قوله مقدر) أي الوارث أي لا يزيد الأبال ولا ينقص الأبال عـش على مدر (قوله
 والاصل فيه) أي في الكتاب الذي هو عبارة عن مسائل تسمه الموارث اه عـش (قوله آيات الموارث)
 كما تـوصيكم الله في أولادكم وأعاد السهيلي ان الحكمة في التعبير بلغة المضارع المسير لالفاظ الماضي كما
 في قوله ذلكم وماكم به الاشارة الى ان هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم فلهذا الآية مستمرة الحكم
 فلذلك عبر بها بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرهما من الآيات حيث قال في الآية المتسوخة الحكم
 كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك منكم الوصية الآية اه شـورى (قوله فلاولى رجل) أي
 لا قريب وليس المراد بالاولى الاحق والاشد من القادة لانه لا يدري من هو الاحق وفائدة قوله ذكر بيان ان
 المراد بالرجل هنا مقابل المرأة وهو الشامل للمسي لا مقابل المصبي المختص بالبالغ فان قلت فهلا قصر على قوله
 ذكر حصول هذا المعنى مع الاختصاص قلت يمكن ان يكون أراد به عادة خللاق الرجل بمعنى الذكر مطلقا تأمل
 شـورى (قوله علم الفتوى) بان يعلم ما يخص كل وارث من التركة وعلم النيب بان يعرف كيفية الانصاب
 الى الميت هل هي بالاخوة أو بالبنوة وما لا قوله وعلم الحساب بان يعلم من أي عدد تنخرج منه المسئلة وهذه الثلاثة
 انما يحتاج اليها المقتضى والقاضي وقوله وعلم الفرائض الخ المراد به فسخة التركة فانه هو الذي يحتاج الى هذه
 الثلاثة وأما الفرائض التي في الترجمة المصروفة تسمى الموارث فانما يحتاج لشئين فقط المحال
 الحساب وقية الموارث كالعلم بان الزجة كذا والزوج كذا اه شينا (قوله يبدأ من تركه ميت وجوبا)
 أي عند ضيق التركة في الاندبا اه من خط شينا الاشجوني فصوره الى كافة حالة الضيق التي يكون التقدم
 فيها واجبا لا تختلف الانصاب وتكون التجهيز مستغفرة فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة
 وما زاد يصرف فيها وصورة الخاف ان لا تختلف غير ويكون بحيث لو بيع التجهيز ضاع حق المني عليه أو
 بعضه ضاع للبينة فان فصل عن دينها شي صرف في التجهيز وصورة الزهر ان لا يختلف غير المرون فيقال فيه
 مثل ما تقدم في الجاني وصورة المبيع الذي مات مشتريه بطلان المشتري هو البت ولم يختلف غيره ولو بيع
 التجهيز ضاع عن البائع أو بعضه فقد مده البائع تأمل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال
 يقدم في الميراث نذر وسكن * زكوة مرمون وسبع فلس
 وجان قراض ثم قرض كفاية * ورد يعيب فأحفظ العلم ترأس

والاصل فيه قبول الاجماع
 آيات الموارث والاختبار
 كفسر المصعبين الخ
 الفرائض باهلها الخ
 فلاولى رجل ذكر وعلم
 الفرائض يحتاج كائنه
 القاضي عن الانصاف الى
 ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم
 التسوية وعلم الحساب (بدأ
 من تركه ميت) وجوبا
 (بما أي بحق (تعلق بعين)

اه زيادى (قوله يبدأ من تركه ميت وجوبا) بما تعلق بعين كزكاة الخ أي فلا يباع واحدا من المذكورات
 التي هي عين التركة في مؤنة التجهيز كذا كرى في الروضة وأصلها في فصل الكفن اه محسلى أي بل تصرف
 المذكورات الى جهة الحق التي تعلق بها فان بقي منها شي بعد دفع الحق صرف في مؤنة التجهيز والا فلا وفي
 شرح ج ماضيه كالزكاة الواجبة في التركة قبل مؤنة وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤنة التجهيز بل
 على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة كما مر ان تعلقها تعلق شر كغيره حقيقة بل هو اذا دام من غيرهما كانت
 التركة كالرهن بينهما اه وفي شرح مدر ماضيه استسكال استثناء الزكاة بان النصاب ان كان قابلا قلنا
 بالاعم ان تعلقها تعلق شركة فلا تكون تركته فلا يكون مما نحن فيه وان قلنا انه تعلق خباية أو رهن انقصد
 ذكر او ان قلنا بالابدية فقط وكان النصاب كالقائم فقدمنا من الأذى أو سونا فلا استثناء وان قدمناها
 وهو الاصح فتقدم على دين الأذى لا على مؤنة التجهيز وأجلب الزكشي وغيره عن جملها في الاختيار الاول وهو
 ما صرح به البغوي وغيره وان لم يسهل له ليس له ترك قبل مؤنة تركته وان قلنا تعلق شركه لكم البست شر كخفية
 دليل جواز اخراج الزكاة من غيرها فالخالف انفتح خوجه مما نحن فيه لصحة إطلاق التركة عليه بالاعتبار
 المذكور على التزليل فيصع إطلاقه على المجموع الذي منه الحق المختار تأديته من محل آخر كقوله الحج
 أشهر معلوم ومثل ذلك كلف في صحة الاستثناء اه (قوله من تركه ميت) وهي ما يتلف من حق كغير

وجد قذف أو اختصاص أو مال تكسر تختل بعدموته ودية أخذت من قاتله لشيئونه في علمكوكه أو ما وقع في
 شبكة نصفا في حياته على ما قاله الزركشي و ما تفرغ من سبب المالك نصبة لشيئته كالأه و إذا استند المالك لنفسه كل تركه اه شرح مر وقوله
 أو اختصاص انظر لو كان المأبؤ نذفي بقا بل زرع البد عنه له وقع هل يكاف الوارث ذلك وتوفي عنه دونه أولا
 فقه تقرر والاقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان الفلاس اذا كان في يده وظايف حوت العادة
 باخذ العوض في مقابلة التزول عنها كذا ذلك اه عرش عليه وله فقه ميت مشدد ومخفف وهو فرع المشدد
 والميت واحد وقيل المشدد من سموت والمخفف من مات وكلون المصحح للعبارة فان مسخ حيوا ناقلا من حيث
 الارث والعدوان تشعربا المهر كالوث اه شوي (قوله منها) حال من عين ومن تبعه في أي حال كون
 العين بعضها يتخلف ما اذا تعلق الخ بطل التركة كالرهن الشرعي كن مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته
 ولا يقدم على مؤن التهمير كما تقدم أخزلهن اه شينا (قوله والعين التي تعلق بها الخ) أشار هذا إلى أن
 قوله كره كاشال العين لا للعين التي تعلق بها وين ثم أول الشارح قوله كره كاشة قوله أي كمال الخ المناسب
 ما بعده وعبارته الشوي قوله والعين التي تعلق بها الخ انما رد إلى كاشالعين لا حبل قوله وجان وروهن
 فتكون الكلام على وثيرة واحدة تأمل انته وفي قل على الخلي ما نصه وتقدم إلى كاشا إذا اجتمع
 الرهن أو الجناية كخفي عبد التجار إذا كان مرونا أو جانيا اه وأشار المصنف بكاف التخييل إلى أن أنواع
 التعلق لا تنصرف فيما ذكره فنها سكنى المعتدة عن الوفاة كما يأتى في بابها وبها المسكناة إذا أدى نجوم الكتابة
 ومات سيده قبل الإتيان والمال أو بعضه ياتي كليا في بابها اه شرح البهيمة (قوله أي كمال وجهت فيه)
 أي قبل موته ولو كانت الزكامة غير الجنس ولتلف الضابط بعد التمكن الاقتران كاشة من أو بعين
 مات عنها اقتران مقدم الأربع عشرها كما ستظهره الاذرى ووجهه حق الفقهاء من النافذ دون مرسله
 فتؤخر الخلقا من فرض الكلام في كاشة متعلقة بعين موجودة اه شرح مر وفي قل على الخلي
 ما نصه وتملت أن كاشا لو كانت من غير الجنس كاشة عن نفس من الإبل فتعلق بعين الإبل وقدمت الشاة اه
 (قوله وجان) أي باذن السيد أو غيره ما إذا تعلق رقبته الجناية برقبته فالحق عليه مقدم على غيره باقل الامرين
 من الارش وقيمة الجاني فان كان المتعلق برقبته قصاصا أو المالم متعلقا بذمة كالأقتران لا من غير اذن السيد
 وأتلفه لم يقدم الجاني عليه سواء لو ارث التصرف في رقبته بالبيع اه شرح مر (قوله لتعلق أرش الجناية
 برقبته) أي ولو بالغرض عن القصاص اه حلي (قوله وروهن) أي هنا حلي لا حكميا اه حل فلو
 اجتمع رهن وجناية قدم الجاني عليه على الرهن لا يختصا حصفي عين الجاني اه شرح الفصول اه سم قال
 حج والحق بينهم بالرهن حجة الاسلام إذا مات واستقرت ذمته لتعلق التركة حيث ذل لا يصح
 تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج عنهم جميع أعمال الحج الاضرورة كان خيف تلف شيء منها
 ان لم يساو سبعة اه ثم لزع فيسوة قالو تسليح يظهر جواز التصرف بمجرد فراق من الظل الشاوي وان
 يشترى وجابا أن لا يلزم يقوم مقامه ولا نه يصدق حيث شذ ان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث
 برئت ذمته منه جاز التصرف فيه لان المنع انما كان لصلحة براءتها اه ويبنى انه اذا ما غاضر ورثه لا يتصرف
 في شيء منه الا بعد فراغ الحج عنه اه عرش على مر (قوله وامان مشتر به مقاسا) أي معسر أو قوله سواء
 أجزع قبل موته أولا لا ينافي التقييد بقوله لا يتصرف لان التعلق في هذه الصور بسبب الاعسار لا بسبب الحجر
 الا في ما نه ليس بسبب الاعسار بل بسبب ان الدين يتعلق بما لو وان كثرت اه شينا (قوله ابتداء ولمات
 مشترية الخ) بان باع رجل لا شريأ بين في ذمته ثمنان المشتري وهو معسر بالثمن فيأخذ البائع اه (قوله
 أي ويبيع) أي بين في الفسخ وإذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركه لان الفسخ انما يرفع العقد من

منها لا يتصرف العين التي تعلق
 بها حق (كر كاشة) أي كمال
 وجبت به لانه كالرهن
 بها (وجان) لتعلق أرش
 الجناية برقبته (و روهون)
 لتعلق دين الرهن به (وما)
 أي ويبيع (ما مشتر به

حينئذ لا من أسله وهذا يدفع استشكل السبب بأن الثابت للبائع حق الفسخ على الفور فان فسخ على
 الفور خرج عن الرق كذا استدلوا بأن أثره لا يذوق سقط حقه منه وماصل الجواب اختيار الشق الأول
 ودعوى خروج البيع عن الرق كذا بالفسخ ممنوعة اه حل (قوله لم يتعلق به حق لازم) عبارة تشرح مر
 فان وجد مانع كمنع حق لازم به وكذا غير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تتعلق بالفسخ حينئذ انتهت
 لكن هذا لا يظهر في صورة الكفاية اذ صورتم ان زيادة ما اشترى عبد ابن في ذمته ثم كاتبه ثم مات وهو مصر
 بتمتة في هذه الصورة وليس للبائع الفسخ لتعلق حق الحرية به ولا يباع مؤن التجهيز فلا يظهر قول مر بالنسبة
 لهذه الصورة قدم التجهيز تأمل (قوله أما يتعلق حق الغرماء الخ) مفهوما قوله لا يتجهز قال الزركشي انظر
 ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحسابات المقتضى كان يقدم
 بموته يوم الفسخ اه سم (قوله بالخبر) أي بحال الحاكم بالفسخ وقوله فلا يرد الخ لانه لا يخبر بذلك
 عن كونه منه فلما لم يمت عليه الامر انه لم يعلق آخر اه حل (قوله فيؤمن تجهيز بموته) أي من كمن وأخر
 غسل وحل وحضر وطم وحطوا ه شرح مر (قوله من نفسه) أي ولو كافر أعبر عن يوم موته لانه
 لا يطلب تجهيزه بل يطلب اغراء الكلاب على جيفته بل يعزم تجهيز المرء بما خلفه لانه صار فيه اه عش على
 مر (قوله وغيره) كزوجه وان كان له لهار كمنع كان موسرا بذلك ولم تكن ناشرة فالنشز لا يقطع بالوثة
 فان لم تنف الرق كذا لا يابدها أي بنفسه أو غيره فلاوجه تقديمه يحصل تجهيز الغير من الرق كذا أما ما قيل
 يختلف ما إذا مات بعده أو معه اه حل وعبارة تشرح مر وعلم مما مر في الجائز ان عليه مؤنة تجهيز
 عبده ونحوه عن ثلثه نفقة كزوجه غير الناشز إذا كان موسرا وان كان له لهار كمنع أو كمنع مؤنة ولم تنف
 تركه لا يابدها فلاوجه تقديمه لتبين عزمه عن تجهيز غيره أو اجتماع جمع من مؤنة وما لو قدم تقدم
 الزوج من ينشئ تجهيزه من الأب لشدته صوت ثم الأم لان لها رجاء من الأقرب فالأقرب وقد قدم الأكبرنا
 من أخوين مثلا ويقع بين زوجتيه والأزمية والأوجه تقديم الزوجة على جميع الأقارب من المداوكة
 المتقدمة لها لابعدها لان الملقية ما أتم أخذ المماز كزوجة النشز وقاس كلامهم فيما لو دفن اثنان فأكثر
 في قبورهم يقدم هاني نحو الأخوين المشهورين سنا الأفضل بخوفه أو ورع وأنه لا يقدم فرع على أصله
 من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وان على أمه لأفضلية الذكر وذو رجل
 على صبي وهو على خنثى فيحصل امرأة فان استورا أو فرع ينقسم وفي كلام الأذري عما يؤيد عدا كونه
 وظاهر كلامهم الأقرب من الزوجان وان تفاوت في الفضل ووجه بان الزوجة لا تقبل التفاوت فيها
 بخلاف الأخوة المقضية لوجوب التجهيز وبه يعلم أن الملوكة كذلك أما إذا تزوجت أو تقدم السابق حيث أمن
 فساد غيره ولو مفضلوا هذا كله ان لم يكنه القيام بأمر الجميع والأقارب عديم وجوبه كما بعته الزركشي أخذنا
 مما في الفقرة فتقدم الزوجة فالولاء الصغير فالأب فالأم فالكبير واصل الفرق بين هذا وامر قبله ان ذلك فيه
 اشارة مجرد التجهيز فلتقدمه الى الأشرف وهذا فيه اشارة بالتجهيز فلتقدمه الى الأقرن مؤنة ثم الأشرف وذو كرم
 الأخوين من سماع ان الكلام انما هو من تجهيزه لعلهم أو أدوا به ما إذا انحصر تجهيزهما فيه أو أزمه
 به من يرى وجوب ذلك انتهت (قوله بحسب يسار وما عايناه) عبارة لتيسر الشرح الارشاد والمراد بالعرف
 ما يتعارف له في حياة يسار وما عايناه انتهت (قوله بقضاء دينه المطلق) أي المرسل في الذمة أي الذي لم يتعلق
 بعين الرق كذا هو ما يتعلق بالذمة فقط أو بالذمة والعين كدين الغرماء في صورة ما لا يخبر وقوله الذي أزمه أي الذي
 على لزومه لخبر ما سبقه من ابراء اه شيئا (قوله فينفذ وصيته) وانما قدمت الوصية في الآية
 على الدين ذكر الكون ما قر به أو مشاهبة للارث من حيث أخذها بلا عرض ومشتقها على الورثة ونحوهم
 معامنة على أدائه قدمت عليه ذكر ما على وجوب احوالها والساعة عليه اه شرح مر (قوله فدينه)

مطلقا) بضمه ولم يتعلق به
 حق لازم ككتابة لتعلق
 حق فسخ البائع به سواء أخر
 عليه قبل موته أم لا أما يتعلق
 الغرماء بالاموال بالخبر فلا
 يسدأ فمعههم بل يؤن
 التجهيز كما نقله في الروضة
 عن اصحاب في الفس
 فيؤمن تجهيز بموته) من
 نفسه وغيره فهو أهم من
 قوله مؤنة تجهيزه (بمعروف)
 بحسب يسار وما عايناه
 عبارة عما كلف طبعه في حياته
 من اسرافه وتجهيزه وهذا من
 زياتي (ب) بقضاء دينه
 المطلق الذي زعموا وجوبه

فوصيت بهذا يتفق انه لو عكس هذا الترتيب لم يعرف **ح** قال بعضهم وجوب الترتيب فيما ذكرنا كما
هو عند المراجعة فلو دفع الوصي مثلاً مائة للدين ومائة للموصي ومائة للوارث لم يعلم الا لصحة أي الحبل
ووجهه انه لم يقارن الدفع ما تم وعليه صحة الاسلام وغيره فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا
والمراد به ان لا يتقدم على صحة الاسلام غيره الا ان لا يقارن غيره بها **اه** وقضاه لو قدم الموصي في الاعطاف
يصح ولم يحل فلو دفع الوصي الموصي به للموصي له قبل اداء الدين أو دفع للورثة حصصهم وبقى مقدار الدين
والموصي به لم يتدبر فله ويجب استرجاع ما دفع لهما **اه** عـش على **مر** (قوله فبنيذ وصية) قال
الشيخ عميرة وقد نسي مع الدين مثاله رجلان ادعى احدهما ان المبت أوصى به ثلث ماله والاخر ادعى أنفا
دينه عليه والتركاة ألف قسمت بينهما أر ما كان يضم الموصي به الى الدين وتنقسم الثلثة على وفق نسبتهم كل
منهما الى مجموع الموصي به والدين **اه** وفي شرح الارشاد لشيخنا قدوة في دعواه أي على عبارة الارشاد ما في
الرافعي في الاقرار من انه لو ادعى واحد ان له على المبت ألفاً والاخر أنه أوصى بثلث ماله والتركاة ألف وسد فهما
الوارث معاقبة التركاة بينهما أر ما كان مقدم الوصية أو لا قدمت فتساوت الدين في الاولى وقدمت
عليه في الثانية لكن الاصع بل الصواب كل في الوصية تقدم الدين على الوصية سواء أصدقت فهما عام لا
يكونت بالينة **اه** وقال أيضا **•** (فرع) **•** لو أوصى والدين مستغرق وصحت لاحتمال الإبراء والتبرع
بالفضاء **•** (فرع) **•** نازع صاحب الوافي في قولهم تقدم الوصية على الميراث من حيث امر مردها الثلث
ومورد الميراث الباقي فلم يستمع الحنفان في محل واحد اختلاف الحنفين ونحوه **اه** وقالوا ان يقول الثلث
أيضا مورد الارث بدليل ان الوارث بالموت جلب جميع التركاة ولا يمنع من ذلك الوصية ككل كان دين فانه تلك
جميع التركاة فمقتضى وجودهم هذا واضح في الوصية المطلقة بخلاف الوصية بعين فانها مقبولة للموصي به يتبين
ملكه لها من حين الموت تأمل **اه** سم (قوله ما الحق) المراد بتفخيما الحق بم عدم نشاط الوارث عليه
والا فلو تأخذ بمجرد الموت **اه** شخنا (قوله من ثلث باق) أي من ثلث ما باق أي بعد اخراج ما سبق **اه**
شخنا **•** (فرع) **•** لو أوصى ذمي بجميع ماله ومات ولوارثه هل تصح وصيته بالكل أو لا يتعلق حق
أهل التي فيه قال السبكي لم أوفه تقلاوا اقربا للثاني فوته الزكشي عن النص **اه** شرح الفصول للشارح
اه سم (قوله من حيث التسلط عليه بالتصرف) أي لا من حيث الملك اذهب الموت كالتقدم في قوله فصل
من مات وعليه دين يتعلق تركته كرهون ولا يمنع ارثنا **اه** شخنا وبعبارة حل قوله من حيث التسلط
أي لا ولا جمعها للورثة لأن الدين لا يمنع الارث من ثم فالوارث والارث وانتهت (قوله على ما يأتي بيانه) أي على
الوجه الذي يأتي بيانه من كون الزوج له كذا والام كذا أي آخر ما يأتي **اه** شخنا (قوله أربعة أسباب)
ويصور وجود الاسباب الاربع في شخص واحد وهو ما لو ائله السلطان بنت عمواً واعتقدت تزوجت ما تمت
ولم يكن لها وارث الا هو فهو زوج وقريب والامام ومعتقها **اه** مر **اه** عـش (قوله بقرابة خاصة)
احتراز عن ارث ذوى الارحام فانه جملة القرابة **اه** شخنا (قوله أي جهته) قال الشيخ عميرة بربذانه
ليس المراد ان المسلمين يرثونه وانما الوارثا لجهته بدليل انه يصح الاصل ثلثه للمسلمين ويجوز صرف لمن
ولده بعد موته أيضا فان تركه تصرف هذا الغير من فاهبه الاسلام وهو بيت المال وفي الاسباب الثلاثة تصرف لمن
قامت به **اه** أقول ولانه أدخل في تصرف قول الاصل فنصرف التركاة لبيت المال والا كان الانساب
يقول للمسلمين وأقول في شرح الفصول للشارح ما نصه وفي جعله جهة الاسلام ميّاتية على ان الوارثهم
المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قبل من ان التحقيق له جهة الاسلام لا
المسلمون لصحة الوصية بثلث ماله لهم ليس بشئ يستعرف الجواب عن دليله **اه** سم وبعبارة البوقا على
الشنهوري قوله أي جهته أشار بذلك الى أن الاسلام ليس سبب الارث والارث استيعاب المسلمين وان السبب

عليه (ف) بتفخيذ (وصية) وما
الحق ما كمن على بالورث
وتبرع بغير مرض الموت
(من ثلث باق) وقدمت على
الارث لقوله تعالى من بعد
وصية موصي بها أو دين
وتقدما للصحة المثلث كل في
الحياة ومن لا ابتداء فتدخل
الوصايا بالثلث وبعبارة
(والباقي) من ترك من
حيث التسلط عليه بالتصرف
(لورثته) على ما يأتي بيانه
وللارث أربعة أسباب لانه
اما (قرابة) خاصة (أو)
نكاح أو ولاء أو اسلام
أي جهته فنصرف التركاة
أو باقيها كسباني لبيت

جهة الاسلام فلا يجب الاستعلاء كالأوصى الى جهة عامة كالنقراء فالمستحق جهة النقراء لا كل من اتصف
 بالنقري حتى يجب استيعاب النقراء ولكن الجهة هي السبب اسحق من الميراث من أصل بعد الموت من اتصف
 بالنقري بسد موت الموصى ويعنى ارث الميت انه وضع فيه ماله للمسلمون كما وضع فيه مال المصالح
 لتعذر اتصاله بجميعهم حتى يتحدد الامام في مصرفه انتهت (قوله ارث المسلم) أى مرأى فيه المصلحة قال
 الشيخ غير موقبل مصلحة الميت لا يخلو عن ابن عم وان بعد الحق للمال الضائع اه وقوله للمسلمين قال
 في العبد فيستحقه المسلمون ببلد الميت ارثا اه فالمرر ويجوز له لغير أهل ببلده اه سم (قوله أيضا لارثا
 للمسلمين) أى ان كل مسلما فان كان له مولا وارثه كان قسما اه حل (قوله ولاتهم يقولون عن الميت)
 أى من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الجهة من بيت المال فان لم يكن فيه من فعل القاتل والا فلا شيء
 حل لأحد من المسلمين اه عش على مر (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) أى انه استحقاق بصفة
 وهي اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكان كلفان
 للأمام ان يأخذ كل شخص ويدفعها الى واحد لانه ما ذون له ان يفعل ما فيه مصلحة اه شرح الروض (قوله
 وصرفه لمن ولده الخ) فهي بصورة مراعى فيها المصلحة ولكن فضيلة جواز اعطاء القاتل والقرن لكنهم
 راعوا في ذلك ثمانية لارث اه حل (قوله أولن أوصى به) عبارة مر ولأوصى لرجل شئ من التركة
 جازا طاعة مناهون الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعلن لا يعطى من الوصية من غير اجازة (قوله
 لا لقاتله) أى ولان فيه رق ولو سكا بآل ولا لكافر اه زى (قوله وقد أوصى بذلك) أى المذكور من
 قومه ولارث أربعة أسباب الى هنا في شرح الروض وعبارة هناك متاخر حاصل أسباب التوريث أربعة
 بالاستقراء أربعة فإبى الرجم ونكاح صحيح ولو بلا وطء ولا وهى بصورة سبب انما العلق بسبب أربعة
 وجهة اسلام فالمسلمون عصبين لارث اه حائزهم بخلاف الوارث من لارثه أهقل عنه وارثه وما أولاد واد
 وغيرهم من حبان وهو على الله عليه وسلم لارث لنفسه بل مصرفه للمسلمين ولا لهم يقولون عنه كالصبيبة
 من القرابة فيمنع الامام تركه او باقها في بيت المال ارثا تعذرا به الى جميعهم أو يخص لمن يرى منهم لانه
 استحقاق بصفة قوهى اشعة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكان كاذ
 فان للأمام أن يأخذ كل شخص ويدفعها الى واحد لانه ما ذون له في أن يفعل ما فيه مصلحة فعلى
 ذلك من شاء من المسلمين لا لكاتبين ولا كل من فيه رق ولا الكفار ولا القاتل لانهم ليسوا وارثين فان أسلوا
 أو عتقوا بعد موته جازا طاعته وكذا من ولده بعد موته كذا كره الاصل لما مر من انه استحقاق بصفة فلا يعتبر
 في وجوبها الا تراتن كالأوصى بثلاثه اه فقراء فانه يجوز صرفه الى من طرأ فقر بعد موت الموصى ولأوصى
 لرجل شئ فاعطى منه أى من المترلو شيا بالوصية جازا ان يعطى منه أيضا لارث فيجمع بين الارث والوصية
 بخلاف الوارث المعلن لا يعطى من الوصية شيا بلا اجازة فله وصية الشرع في قوله تعالى ويصمكم الله في أولادكم
 عن وصية غيرهم فهذه الوصية باستحقاق الميراث فلا يجمع بينهما الا بلا اجازة وأما كل واحد من أخاد المسلمين
 فلم يتحقق فيه وصية الشرع حتى تنحس به بصفة الميراث انتهت (قوله ولارث أيضا شروط) أى أربعة
 أحدها تحقق موت المورث والى الحاشية بلوى تقدير التمكن انفصل متباعدة توجب الفقرة وأحكاما مقنونة
 حكم القاضي بوجه احتشاد وانها تتحقق وجود المولى الى الميت باحد الأسباب جاعدا الموت تحقيقا كان
 الوجود أو تقديرًا كحل انفصل جازا لوقوعه على جوده عند الموت ولو فلتة وانما يتحقق استقرار جازة
 هذا المولى بعد الموت وراعيها العلم بالجهة التي تنفذ لارثه فليست له اختصاص بالشئ فلا تغفل شهادة
 الارث مطلقة بل لا بد من شهادة من يان الجهة التي اقتضت الارث منه اه زى (قوله ولهم ما تأنى) أى
 قوله فصل الكافر ان يتوارث الخ اه شيئا (قوله وأنت) انظر لم يقل المتن مطلقا كسبته وهل يقال

المال ارثا للمسلمين بصورة
 تخبر أى داود وغيره توارث
 من لوارثه أهقل عنه
 وارثه وهو على الله عليه
 وسلم لارث شأنه بل
 مصرفه للمسلمين ولا لهم
 يقولون عن الميت كالصبيبة
 من القرابة ويجوز تخصيص
 طائفة منهم بذلك وصرفه لمن
 ولده وأصل أوصى يعطونه
 أولن أوصى به لارثه وقد
 أوصى ذلك في شرح
 الروض ولارث استشرط
 ذكرها بان الهام في صورة
 وينتهي شرح جواهر مواع
 تأنى (والجمع على ارث من
 الذكور) بالاختصار
 (عشرة) وبالسطوخة
 عشر (ابن وابنه وان نزل
 وأبواؤه وان صلاوا خ
 مطلقا) أى لابن وأولاد
 أولاد (وصموا بنوهم أن
 لغرام) أى لابن وأولاد
 في الثلاثة وان صدوا (وزوج
 وذولادهم) بالجمع على ارثه
 (من الانك) بالاختصار
 (سبع) وبالسطوخة
 بنت وبنتان وان نزل
 أى الابن (وأموه) أم
 أبواؤه أم أمهات (وأنت)
 مطلقا (وزوج وذوات
 ولهم) وتعبيرى بنو ولده

وذاثولاء أعمن تبعية

بالمعتق والمعتقة فلما اجتمع
الذكور فالوارث أبواين
وزوج لأن غيرهم محبوب
بغير الزوج ويستلمهم
اثنى عشر ثلاثة للزوج
واثنان للاب والباقي للابن
(أو) اجتمع (الانثى)
(أو) الوارث (بنت وبنتان)
وأبوأخت لابن وزوجة
وسقطت الجدة بالأمه ذات
الولاء لا تخت المذكورة كما
سقطت بها الأخت للاب
وبابنت الأخت للام
ومستلثن من أربعة
وعشرين ثلاثة للزوجة
واثنا عشر للبنت وأربعة
لكن بنت الابن والام
والباقي للأخت (أو)
اجتمع (الممكن) اجتماعه
(منها) أي من الصغين
(أو) الوارث (أولاد) أي أب
وأم (وإن بنت وأحد
زوجين) أي الذكران
كان الميثاثنى أو الأثنى ان
كان الميثا ذكر أو المستلثة
الأولى أصلها من اثنى عشر
وقصص من ستة وثلاثين
والثانيتين أربعة وعشرين
وقصص من اثنتين وسبعين
(فلم يستغرقوا) أي الورثة
من الصغين التركة (صرفت
كلها) إن قتلوا كلهم (أو)
بقبها) إن وجد بعضهم وهو
ذو فرض (لبن المال)
ارثا (إن استلم) أمره ما
يكون الامام عدلا (والام)

حذف من الثاني ثلاثة الأول كقوله الشارح (قوله أعمن تبعية بالمعتق والمعتقة) أي لشبهه بغير المعتق
بمن يثله الولاء اه سم ولما زاد شرح المتابع على لفظ المعتق فقالوا أي ومن يدين به في حكمه والوفا
قوله والمعتقة أي ومن يدين به في حكمها لكن الذي يدين به لا يكون إلا ذكر أو الكلام في ارث النساء ولا يرث
بالولاء منهن إلا المعتقة فذاث الولاء لا تكون إلا المعتقة فلم يظهر العموم في التبعية بها الآن قال العموم قبله
حسب أنهارث عتبه ما ومن اتقى المصطفى التبعية بالمعتقة فانه متبادر في ترث عتبه ما فقط عبارة رى
قوله أعمن تبعية بالمعتق والمعتقة لشبه أولاد المعتق وعتقه لأن ثبوت الولاء عليهم أغا هو بطريق السراية
لا بطريق المباشرة بخلاف تبعية الأصل بالمعتق والمعتقة فانه لا يشبههم انتهت (قوله لأن غيرهم محبوب بغير
الزوج) أي أن الأب يحب الجد أو الابن يحب ابن الابن وكل يحب الأخ للابن وللاب والام والم لا يورث
ولاب وابن الم لا يورث من ولاب والمعتق اه حل (قوله فالوارث بنت) لها النصف وبنتان لها السدس وأم
لها السدس وأخت لا يورث من عصبة الغير التي هي البنت وزوجة لها الثلث وسقطت الجدة لأم ولاب للام
وذاث الولاء لا تخت لأن عصبة النسب تحجب عصبة الولاء اه حل (قوله ومستلثن من أربعة وعشرين) لأن
فيها سدس من ستوهو فرض كل من بنت الابن والام وغنم ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب
نصف أحد هما في كل الاسترخاء ذكر البنت النصف اثنا عشر ولبنات الابن السدس وهو أربعة وللام
السدس أربعة والزوجة الثلث ثلاثة وللأخت الواحدة الباقي اه حل (قوله ثلاثة للزوجة) وهي الثلث
واثنا عشر للبنت وهي النصف وقوله والباقي للأخت أي لأمها مع البنت عصبة (قوله والممكن منها) وهو
أربعة عشر رجلا وعشرين نسوة كان الميت زوا وبخسة عشر رجلا وتسع نسوة كان الميت زوجة (قوله
وإن بنت) لم يقل وإن بنتا فليسا كالتي قبلها لم هذا دون ذلك الشهرة فاندفع ما رزكى هنا اه شرح
مر (قوله أصلها من اثنى عشر) أي لأن فيها يعلمان أربعة وهو فرض الزوج وسدس من ستوهو فرض
أحد الابوين والحاصل من ضرب نصف أحد هما في كل الاسترخاء كل الزوج الربيع ثلاثة وللابوين
السدس أربعة والباقي خمسة على ثلاثة رؤس لا تقسم وتبان تضرع ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو
اثنا عشر يحصل ستون ثلاثون والذات أشار بقوله وتقصص من ستون ثلاثين للزوج الربيع تسعة وللابوين
اثنا عشر والباقي خمسة عشر لابن عشرة ولبنات خمسة اه حل (قوله والثانيتين من أربعة وعشرين) لأن
فيها تخاف من الزوجة وسدس فرض أحد الابوين والحاصل من ضرب نصف أحد هما في كل الاسترخاء ذكر
الزوجة الثلث ثلاثة وللابوين السدس ثمانية والباقي ثلاثة عشر على ثلاثة رؤس لا تقسم وتبان تضرع
ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون تبلغ اثنتين وسبعين للزوجة الثلث تسعة وللابوين
السدس أربعة وعشرون الباقي تسعة وثلاثون لبنت ثلاثة عشر وللابن ستة وعشرون اه حل (قوله
فلم يستغرقوا الخ) مقابل لمخوف تقديره ونصرف التركة كل من وجد من الصغين سواء كان جميعهم أو بعضهم
إن استغرق الموجودون فلم يستغرقوا الخ (قوله بل يكون الامام عدلا) أي في قسمة التركة وإن كان
بأثر في غيرها اه عش (قوله وما فضل الخ) وذلك لأن المال صرف إلى الأرباب ثم الولاء أو إلى بيت
المال فإذا تضرعت إحدى الجهتين تبعت الأخرى ه (فرع) ولما كان كفر عن ودية غير مستقر في أهل يرد
عليهم أولاد وأما ما لا عن وارث خاص قبله فهو الارحام ظاهر الاطلاق ثم وهو محل نظر قال الرزكي يشبه
أن يشال أن ثلثان ذلك البارث دفع لهم أو بالصلوة اه وفي شرح الأصول للشارح والحاصل أن أصحاب
القول بالردو بارث ذوى الارحام مضي أمه لأفرعين المسلول والكافروهم وظاهر اه سم (قوله وما فضل
على ذوى فروض) في المختار فضل منتهى من ياب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة التمس كبقية ما فضل
بالكسر بفضل بالضم وهو شاذ لا نظيره اه وفي المصباح فضل فضلا من باب قبل في وفيه لغة فضله بفضل من

باب تعبد وفضل بالكسر بضم الباء الضمة لفة ليست بالأصل ولكنها على ما دخل اللغتين ونظام من السالم نعم نعم
 ونكل بشكل وحضر بحضور قمر عرق من المحتل حيث قدم وفضل فظلم من باب قتل أيضاً وأخذ
 الفضل إلى الزيادة والجمع ففضل مثل فلس وفلس اه (قوله غير زوجين) أي بالاجتماع لان عملة الرد
 القرابة هي معقودهم ما ومن ثم يرتد ويتبدل بعمومه أو خوفاً بالزوجية اه شرح حر وقوله
 ومن ثم يرتد زوجة الخ أي إذا تدعى حبتها بالزوجية اه عيش عليه وفي سم ماضة قال الشيخ عميرة
 ولو كان الزو جان من ذوى الارحام ردعاً عما من حيث الرحم وهذا رد الشارح في شرح الفصول فقال (فإن)
 قالت كان من حقها ان يستثنى من ذلك ما إذا كان من ذوى الارحام فإنه ردعاً عنها (قلت) ممنوع بان الرد مختص
 بذوى الفروض النسبية وذلك على الرافعي اه - عديم الرد على ارب ذوى الارحام بان القرابة المفيدة لا تستحق
 الفرض أقوى فعدم ان عملة الرد القرابة المستحقة للفرض لا تطلق القرابة وان كان معه فرض آخر لزوجين
 لا يردها مع ما عطفوا به بالرحم انما يكون عند عدم الرد فانهم اه (أقول) فعليه لو خطب اليه زوجة فقط
 هي بنت خاله فلا تشارك له الربع بالزوجية قبل لها الباقي ايضاً لكونها بنت خاله وبنت الخال اذا فرق بين عموز
 جميع المال أولها الثلث الذي يأخذه الخال وان كان معه من ذوى الارحام صنف آخر لا يجب الدس
 كسمة لان بنت الخال هامة بازوجية فكان معها شخصاً آخر أو كف الخال حره والوجه هو الاول اه - سم
 (قوله بنسبتها) أي نسبها مع كل واحد منها إلى مجموع سهمهم وسهام رقتة اه شرح حر (قوله يبقى بعد
 اخراج فرضهما) وهو النصف لثلاثة والسدس لأم والباقي اثنان يقسمان بينهما أو بنت لثلاثة
 أو باعهما أو هو واحد ونصف والآخر بينهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف يضرب اثنان في أصل المسئلة
 وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فنقص المسئلة من اثني عشر لثلاثة والسدس اثنان
 فأحصل لثلاثة أو باع الثلاثة وهي ستة والآخر بينهما واثني عشر تقطع البنت من الاربع الباقية ثلاثة
 والآخر واحد أي كل لثلاثة تسع ولأم ثلاثة هذه الاعداد متوافقة لثلاث بنات أو ثلث لأمعة في أخذ
 من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الأم واحد وثلث الثلاثة وهو ثلث ذلك أو ربع وهذا معنى قوله وترجع
 بالانحصار إلى أربعة اه حل وعلى كونها من أربعة وعشرين تكون الموافقة بنصف الثلث (قوله لأم
 ر) بها مضاف سهم) وضابط الرد ان تغتبر مسئلة غير المسئلة الأصلية وهو ان تجمع فرض من ردع عليه فقط
 وتنسب نصيب كل واحد من الردود عليه إلى ذلك بالتجميع وتأخذ به ثلث التيسير في اقدار الردود ونقسم
 بعضها فإذا وانكسرت يضرب المخرج الذي وقع فيه الانكسار في أصل المسئلة ويقسم منها بالاحزاء الأصلية
 وما فضل رد بالنسبة السابقة على من ردعها (قوله ان اعتبر مخرج النصف) وهو المشار إليه بقوله نصف سهم
 وقوله ان اعتبر مخرج الربع هو المشار إليه بقوله لأم ربعه أو قوله وهو الموافق لقاعدة أي بانهم يعتبرون أدق
 الكسور وعبارة الحاشي قوله وهو الموافق لقاعدة أي بانها الباقي بعد اخراج الفروض ينقسم على ذوى الفروض
 بنسبة مخر وضهم والباقي وهو اثنان لربع اه ففقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة (قوله
 وترجع بالانحصار على كالا التقدير من إلى أربعة) وطريقه ما إذا قايقت المسئلة مع كل من الانصاء
 في حوزة صحيح فترد المسئلة إلى ذلك الحوزة وموقع القسمة في المثال اتفقت المسئلة مع كل من الانصاء على الاعتبار
 الاول في الثلث بمعنى ان لكل من المسئلة والانصاء ثلثهما على الثاني في السدس (قوله وفي بنت وأم وزوج)
 لثلاثة النصف ولأم السدس والزوجة الربع وقوله يبقى الخ أي لان البنت لها النصف ستة والأم لها السدس
 اثنان والزوجة الربع ثلاثة يبقى واحد اه حل (قوله فنقص من ثمانية وأربعين) أي لان انكساراً على
 مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسئلة وهو اثنان عشر تبلغ ما ذكرنا لثلاثة النصف أربعة وعشرين صاحبة
 من ضرب أربعة في ستة ولزوجة الربع اثنان عشر صاحبة من ضرب أربعة في ثلاثة ولأم السدس ثمانية صاحبة

غير زوجين بنسبتها)
 أي غير وض من ردعها
 فبقية بنت وأم يبقى بعد اخراج
 فرضهما سهمان من ستة
 لأم ر) بها مضاف سهم
 فنقص المسئلة من اثني عشر
 ان اعتبر مخرج النصف
 ومن أربعة وعشرين ان
 اعتبر مخرج الربع وهو
 الموافق لقاعدة وترجع
 بالانحصار على التقدير من
 إلى أربعة لثلاثة ولأم
 واحد وفي بنت وأم وزوج
 يبقى بعد اخراج فرضهم
 سهمان من اثني عشر ثلاثة
 أو باعهما لثلاثة ولأم
 فنقص المسئلة من ثمانية
 وأربعين وترجع بالانحصار
 إلى ستة عشر ولزوجة أربعة
 ولثلاثة تسع ولأم ثلاثة
 وفي بنت وأم وزوجة يبقى
 بعد اخراج فرض من خمسة
 من أربعة وعشرين لأم
 ر) به سهمان وربع فنقص
 المسئلة من ستة وتسعين
 وترجع بالانحصار إلى اثنين
 وثلاثين للزوجة أربعة

تقديم الأقرب منهم إلى الميت ففي بنت بنته بنتان للملك على الأول بينهما إناؤه وعلى الثاني لبنت الميت قرينها إلى الميت وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب هذا كما لا يوجد أحد من ذوى الأرحام. ١١ والأحكام ما قاله الشيخ عز الدين عبد

تَزَلَّ أَمَلُهُ الْحَيَّ إِلَى حَبِّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَنْ فَرْشِهِ اهـ وَشَدِيدُ (قوله المبال على الاول ينهما زنا با) اهـ
لأن بنت البنت تزَلَّ زَمَّةَ البنت وَبنت بنت الابن تزَلَّ مَنَّةَ بنت الابن وهو لو مات من هذين كان المبال ينهما
زنا وراد اهـ عَشَّ عَلَى مَرٍّ وَبَعَادَةِ الْأَجْهَادِ وَشَدِيدُ (قوله المبال ينهما) ابنا زوجهما بنت البنت تزَلَّ مَنَّةَ
البنت فلها النصف وَبنت بنت الابن تزَلَّ مَنَّةَ بنت الابن فلها النصف وَالْمَنَّةُ مَنَّةٌ مَتَّعَتْ بِعَدِّ فَرْشِهِمَا اثْنَانِ
يُرَادُ عَلَيْهِمَا بِاجْتِمَاعِ فَرْشِهِمَا أَوْ بِأَلْبَسَتْ بِنْتَ الْإِبْنِ بِعَهْمَا وَهَذَا لِمَا نَسَبَهُ لِأَبْنَاءِ الْأَزْوَاجِ بِمَقْوُودِهِ وَاحِدٌ
رَبْعٌ وَلِبْنَتُ الْبِنْتِ وَاحِدٌ وَتَصِفُ فَخْلَ الْكُسْرِ عَلَى مَخْرَجِ النِّصْفِ فَصِرَ ذَلِكَ الْخَرْجُ فِي أَصْلِ الْمَنَّةِ وَهِيَ سِتْرَةٌ
يُجْعَلُ اثْنَانِ عَشَرَ لِبْنَتِ الْبِنْتِ ثَمَنَةً فَرَسًا وَرَادِي ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ وَالْخَوَاصُّ ثَلَاثَةُ فَرَسَاتٍ وَرَادِي وَاحِدٍ وَبِمُوجِبِ
الِاخْتِصَارِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَتَمَّتْ (قوله انه اذا جازت الملول) هجوا به عن عدم انتظام بيت المال (قوله اخذه
وصرفه فيها) أَيْ وَاصْبَحَ عَلَى الْمَرْثَةِ فَلَمْ يَصْرِفْهُ عَلَى أَهْلِ حِلَّتِهِ فَقَطَّ بَلْ لَوْرِيَ إِلَى الْهَلْفَةِ مَرَّةً فِي حِلَّتِهِ بَعْدَهُ
عَنْ حِلَّتِهِ وَجَبَتْ قَالُهُ الْهَاجِرَةُ سَمَّ عَلَى الْمُنْهَجِّ وَبُنِيَ ابْنُ أَحْزَمَةَ لِنَفْسِهِ وَجَبَتْ بِمَحْتَاكِهَا وَانْقِلَبَ مَقْدَارُ
حَاجَتِهِ إِلَى سِتْرَةٍ أَوْ ثَلَاثَ أَوْ كَثُرَ اهـ وَبُنِيَ ابْنُ خَالٍ ابْنُ أَخِي كَتَبَتْ بِقِيَةِ الْعُمَرِ انْقَالِبَ حِلَّتِهِ لِكُنْ ثَمَنٌ هُوَ
أَوْجَحُ مِنْهُ لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ يَنْفَعُهُ الْإِمَامُ الْعَادِلُ اهـ عَشَّ عَلَى مَرٍّ (قوله وهو ما جوع على ذلك) أَيْ
مَاتَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَانْقَالِبَ وَجُوبُهُ هُوَ الْعَمْدُ (تَمَّة) قَالَ الشَّيْخُ عَمْرٌو إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أَوَّلُ الْفَرَسِ يَأْتِ بِشَيْءٍ
دَفْعَ شَيْءٍ إِلَيْهِمْ وَاصْبَحَ وَالْآيَةُ مَنْسُوبَةٌ لِلْبَرَاءِ اهـ وَمَا لِمَنْ مَنَ حَلَمَا عَلَى الْأَسْقَابِ وَالْأَسْفَافِ وَظَاهِرَانِ
لَا يَدْفَعُ شَيْءٌ مِنْ نَصَبِ الْقَاصِرِ اهـ سَمَّ

• (فصل في بيان القروض) •

[illegible]

واحدة تلك النصف وبأقرب بنت الابن مأمور في ولد الابن وقال في الأخت وبه أحق فلها نصف ما ترك الوالد الا تحت لابوين وأولاد بنين
الاخت لا لأن والدها ليس لآله الا تنفرد خرج غير ذلك فالواحدة من مومنين أو أختان أو أحتمد بعضهم مع بعض كسب أنى

السدس مما تراثان كل له ولد والجد كالأب في الولد والمراد جد الأب بل ياتي والاقارب ثم يخصه وص القرابة لانه من ذوى الارحام كما
 (ولم يثبت ذلك) في فرع وارث (أو معدن اخوة أو أخوات) اثنتان فأكثر لمام (ولجدة) وكذا لانه صلى الله عليه وسلم
 أعطى الجدة السدس وراه أبو داود وغيره وقضى المعتز من الميراث بالسدس بينهما والحاكم وقال يجمع على شرط الشئ هذا
 ان (المثل يدرك بين اثنين) فان أدلت به كل أم ثم تفرص بخصوص القرابة لانه من ١٣ ذوى الارحام كما مر في ميراث من الجدات كل حدة
 أدلت بمحض الاناث أو

نعم أي ثبت باجماع الصحابة اه حل بنوع تصرف قوله أي فرع وارث أو عدداً (أو انشاؤه) قال النشار
 في شرح النصول كزوف ولو اجتمع مع الام فرع واثنتان من الاخوة كظاهر كذا ان الرفع وغيره إضافة
 الجب الى الفرع لانه أقوى والمقتضى مع علم أمهاتهما كالأختين في جميع الاحكام لكن قال الشيخ
 ج وظاهر ان تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بجدة كل نام دون الآخر كما كذا
 اه حل (قوله) وأعد من اخوة أو أخوات سواء كانوا أنشاء أو لأب أو لأم أو مختلفين ولو كان العدد الجلب
 لها كغير وارث أو لولد لمع الجد أو بعضه كالذي لأب مع الشقيق اه حل بالحق (قوله لمام) أي من
 قوله تعالى فان كل له اخوة فلا ملام السدس وقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس اه (قوله
 من يورثها هنا) هذا التعبير يقتضي انه ذكر هذا المقطع في محل آخر غير من يدعي الأصل ولم يرد له ان هذا
 محل فقامل ثم ظهر ان ذلك المثل الذي استخرجناه من فصل أرث الاولاد وأولاد الان فان الأصل ذكر فيه
 مفاده ما يورثه كالأب لم ير اجتهاداً لم (قوله) ولولا احدم ولد الام) لواجب الثلاثة حكم ان لا يلزم السدس
 والباقي للشقيق وبسطا الاستحوا في الاناث للشقيقة النصف ولأب السدس كتملة الثلثين وبفرض
 التي لأم السدس أيضاً كما يحيط شيخنا بمش المحلى في فصل الاخوة والأخوات اه سم (قوله لمام
 أي من قوله تعالى وان كان رجل من ورث كلاً أو امرأة لآب) (قوله) وان كان يرث بالتعصيب أيضاً) وذلك
 لا يكون الا في الأب والجد والاخت الشقيقة ولأب والباقي لأرث الابن بفرض دائمات لم
 (فصل في الجب) * أي في يله ثبوتاً ونسباً أي في من يجه من الورثة بالتعصيب ومن لا يجه بآل
 في قوله لا يجه أبوان ابنه الاول في قوله بل ابن ابن ابن الخ (قوله) وجب بالوصف وسبق أي قوله فصل
 الكافران يتوارثان الخ وهو يدل على جميع الورثة والحاصل ان الجب ثلاثة أقسام يجب بالوصف وهو
 لا يكون الاحكاماً وجب بالتعصيب وهو يدل على بعض الورثة ويكون حرماً أو عصاً اه خجنا (قوله
 وقدر) أي فصل الفرع ووزن ذلك كزوج حيث يحبه الفرع ووارث من النصف الى الربع اه حل
 (قوله) لا يجه أبوان الخ) أي ان كلاً يدل على الميت فيه كما أشار اليه بالضبط اه سم (قوله باحد) كتب
 شيئاً في هامش المحلى قوله أحد فيه لطيف هو في الآية والى ان المراد الجب بالتعصيب وأب الوصف فيجبون
 كفهرهم اه (فرع) * شرط الجلب الارث في الارث ان كان المانع فيه مالم يمتنع في الجب مطلقاً
 وان كان لعدم غيره عليه فقد يجب بجب نقصان لا يورث من وأخت لآب لان الجب نقص الجب
 بالشقيق وكأبو من وأخوين أو وأختين أو وأخت وأخت بنقصان الام وهما مجموعان بالاب وكما وجد
 وأخوين لأم بنقصان الامويهما بالجد وكما وأخوين لا يورث من وأخت لآب اه وفي شرح الروض مثله اه
 سم (قوله) لا المقتوى والعقبة) وشيخنا في شرح الأصل أخرجهما بن زيادة قوله في التمر يب كل من أدلى الميت
 بنفسه وليس فرعاً من غيره بخلاف المقتضى فانه وان أدلى الميت بنفسه لكنه فرع عن التسب لانه تشبيهه فقدم
 عليه اه حل (قوله) فيجب ابن ابن) أي وان قبل النظم مع قوله أو ابن ابن آخر بعينه وقوله أو ابن ابن
 أقرب ظاهره سواء كان أباً أو عمه فلو ان الشارح التعيين عن هذا المكان أدلى (قوله) وبأخت لا يورث منها

الذكر كور أو الأناث الى
 الذكر كور كأم الام وأم
 أي الاب أو أم الأم وليت
 ابن أو كثر من بنت أو بنت
 ابن أعلى منها لقضاء محصل
 الله عليه وسلم بذلك فينت
 ابن مع بنت وراه البخاري
 وقيل بمقتضى غيره وقول
 في كثر مع أو بنت ابن أعلى
 من زيادتها (ولانت
 في كثر لأم أخت لابون)
 في بنت الابن في كثر مع
 البنت (ولو احدم ولداً)
 ذكرنا كان أو غيره لمام
 فأصح الفسر وض ثلاثة
 عشر أربعين المذكور
 الزوج والاب والجد والاخت
 لأم وتسب من الاناث الام
 والجدتان والزوج والاخت
 لأم وذوات النصف الأربع
 وعلم هنا وما ياتي ان
 المراد من ميراثها بفرض
 وان كان يرث بالتعصيب
 أيضاً
 (فصل) في الجب حرمانا
 بالتعصيب أو بالاستعراق
 والجب لمانع وشرطه
 من تمامه سبب الارث
 بالكتابة أو ن أو خطه

ويسمى الاول جبر حرمان وهو قسمان يجب الشخص أو بالاستعراق وجب بالوصف وسبق أي والثاني يجب نقصان وقدر (لا يجب أبوان
 وزوجان) (قوله) ذكرنا ان أو غيره عن الارث (باحد) اجاباً وما يطعم كل من أدلى الى الميت بنفسه الا المقت والعقبة (بل) يجب بغيرهم
 فعجب (ابن ابن ابن) سواء كان أمه أمه (أو ابن ابن آخر بعينه) يجب (جد) أو أبوان (أو جوسط بينهما من الميت) كالأب وأمة
 (د) يجب (أخ لا يورث اب وابن وابنه) وان نزل الجمل (ز) يجب أخ (أب) هو ولده الثلاثة (وأخ لا يورث) وبأخت لا يورث منها

بنت أو بنت ابن كاساني (د) بحجب ١٤ (أنح لام بل وجذو تر ع وارث) وان ثل ذكر اكلان وغيره (د) بحجب (ابن أخ لابون

بنت الخ وودادون كل من أما استغفر الله لا يخرج عن كونه حجباً بأقر منه اه شرحه (قوله وبأخت لابون الخ) أي ولا نفى عن هذا قوله إلا في كماله اه الله بحجب بالفروض المستثناة لأن الاختصاص بالثبوت اه عبرة اه سم (قوله كاساني) أي في ارث الخواص حيث قال هناك وأخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن عصبة فتسقط أخت لابون مع بنت أو بنت ابن ولأب (قوله وبحجب ابن أخ لابون وحدا الخ) وكذا يحجب ابن الأخ لابون وأبوالالم لابون وأبوالاب وبنته بالاخت لابون أولاد إذا كانت عاصبة مع غيرها كما قال في الفصول وشرحه الصغير للشارح ما نسو الاخت من الابون وأمن الارحالة كونها عاصبة مع غيرها فتعصب من بحجبه أخوها لأنه في درجته فتعصب بني الاخت والام بأم وبهم والشفقة فتحجب الأخ لأب بخلاف ما إذا كانت صاحبة نزع فأم لا تعصب من بحجبه أخوها اه أي بخلاف ما إذا كانت عصبة لا مع غيرها كعم الجد كفي مورد المعادة حيث بقي بعد نصيب الجد أكثر من الصف على ما يأتي هناك * (قوله) عبارة المنهاج وابن الأخ لابون بحجبه بنته الخ زينة قوله يستمع لمكان الاستثناء منها نزع وهم التكرار في قوله ولاب بحجبه هؤلاء تأمله اه سم (قوله) لأنه أقر يستمع قوله لأنه أقوى منه) هذه عبارة الفرضين إذا اختلفت الدرجة بقدمون بالقرب إذا اختلفت بقدمون بالقوة كذا كره الجعفي في القاعدة المشهورة حيث قال

في الجاهلية التقديم ثم قرينه * وبهذه التقديم بالقوة ما جعل

اه وهذا بخلاف باب الوقف باب الوصية فإن الأقرب فيه ما يشمل الأقوى ولو وقف على أقرب الناس إليه له أخ عقيق وأخ لا يقدم الشقيق وكذا يقال في الوصية اه من عيش إلى من يورث تصرف (قوله) وبحجب ابن أخ لابون بن بابن أخ لاب) وذلك لأن القاعدة في المصالح أن إذا اختلفت الجاهلية مع التفريق في القرب كما تقدم في الأب كان القاعدتها هي إذا اختلفت الجاهلية مع تقدم الأقوى وهو المدعى أصلي كقيد الخ أو الم الشقيق على الذي لأب وتقدم ابن الشقيق منهما على ابن الذي لأب وفيما إذا اختلفت الجاهلية بتقديم من كانت جهة مقدمه كان بعد تقديم ابن الابن وان تول على الأخ لابون بن كمال الجعري

في الجاهلية التقديم ثم قرينه * وبهذه التقديم بالقوة ما جعل

اه سم (قوله وابن الأخ لذلك) أي لأنه أقرب اه حل (قوله) فإن قلت كل من الم الخ) وأردصلى قوله وبحجب ابن عم لابون بن عم لاب والمستشكل هو قوله مع ابن عم الميت الخ أي فكيف يتصور أن الم لاب حاجب لابن الم مع أنه محبوب به وقوله بحجب عم أبيه أي لأن عموم الميت وبنيها مقدمة على عموم أبي الميت وبنيها لأن الأولي أقرب من الثانية وكذا قال في قوله لابن عم أبيه أي ومع أمنا بن عم أبيه وان تزاد بحجبه سم جده اه شيخنا (قوله) وبنت ابن بابن الخ) لما فرغ من حجب الأب كورع في حجب الأناث فقال وبنات ابن الخ اه شرحه (قوله) أيضاً بنات ابن بابن) ظاهر مسوكان بابن أو هي اه سم (قوله) ان لم يصحب بنحو أخ وأب عم) عبارة في كاساني في ارث أولاد الابن وبعض الذكور من في درجته كائنته وبنته وكذا من فوقه كعمته وبنت عم أبيه اه فتعبر هذه بنحو ظاهر خلاف في الوقف فيدخل في النصو ابن أخها وابن ابن عمها (قوله) وبحجب جده (لام) فليس وارث الجد مع أنها كل من سكت ابن بنت هذبت بنت بنتها غرة فانت بولودها ماتت عن غرة فوأمها ذنت فيتر كل في السدس لأن عمره كان كانت جده أقرب من هذا لكن هند نسو لم من جهة الأب اه وعبارة شرح الفصول للشارح وكذا الورع ابن بنت هذبت بنت بنتها بن بولودها ولها ذنت جده من قبل أبيه ومن قبل أمه لكتمان قبل أبيه أقرب لها أم أم أبيه وأم أم أمه قرت مع أمه أمه وليتها فيكون السدس بينهما ثم أخوالها جواب بأن هذا الثأور تركت لكونها جده من قبل الابوي بها باعتبار هذه الجاهلية فمدلة بن بنت أبي وليست أقرب منها لأن الوسطة بين هند والميت من غير جهة بن بولودها الواسطة بين زينب والميت اه تأمل عبرة اه سم (قوله) وبحجب جده (لاب) أي أخلاقا

باب وودادون كل من أما استغفر الله لا يخرج عن كونه حجباً بأقر منه اه شرحه (قوله وبأخت لابون الخ) أي ولا نفى عن هذا قوله إلا في كماله اه الله بحجب بالفروض المستثناة لأن الاختصاص بالثبوت اه عبرة اه سم (قوله كاساني) أي في ارث الخواص حيث قال هناك وأخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن عصبة فتسقط أخت لابون مع بنت أو بنت ابن ولأب (قوله وبحجب ابن أخ لابون وحدا الخ) وكذا يحجب ابن الأخ لابون وأبوالالم لابون وأبوالاب وبنته بالاخت لابون أولاد إذا كانت عاصبة مع غيرها كما قال في الفصول وشرحه الصغير للشارح ما نسو الاخت من الابون وأمن الارحالة كونها عاصبة مع غيرها فتعصب من بحجبه أخوها لأنه في درجته فتعصب بني الاخت والام بأم وبهم والشفقة فتحجب الأخ لأب بخلاف ما إذا كانت صاحبة نزع فأم لا تعصب من بحجبه أخوها اه أي بخلاف ما إذا كانت عصبة لا مع غيرها كعم الجد كفي مورد المعادة حيث بقي بعد نصيب الجد أكثر من الصف على ما يأتي هناك * (قوله) عبارة المنهاج وابن الأخ لابون بحجبه بنته الخ زينة قوله يستمع لمكان الاستثناء منها نزع وهم التكرار في قوله ولاب بحجبه هؤلاء تأمله اه سم (قوله) لأنه أقر يستمع قوله لأنه أقوى منه) هذه عبارة الفرضين إذا اختلفت الدرجة بقدمون بالقرب إذا اختلفت بقدمون بالقوة كذا كره الجعفي في القاعدة المشهورة حيث قال

كان معذور فرض ولم يتفقه في تلك المصروفات ١٦ المبال وكان ذوالفرض كذا أحد الزوجين وسقط عند الاستفراق الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق في المشتركة كما

أي في هذا كان العاصب من ذوى الارحام وهذا يقتضي ان ذوى الارحام عديم ورثهم قال لهم عصبة لانه ادخلهم في العهر بف وهو خلاف ما في شرح هر وعبارته مع المتن والعصبة ليس له سهم مقدور حال تعصبه من جهة تعصبه من الجميع على توريتهم خرج بمقدور ذوالفرض وبما بعده وهو قوله من الجميع على توريتهم وذو الارحام على أنهم ورثهم لا يحسم عصبة وفي ذلك خلاف اه (قوله وكان ذوالفرض فيها) أي في تلك المصروفات وهي ما اذا كان العاصب من ذوى الارحام أحد الزوجين أي كان غير ذوالفرض عليه لان الرءمقدم على توريت ذوى الارحام اه سم (قوله الا اذا انقلب الى فرض) أي انقلبت عن التعصبة الى الفرض كالشقيق في المشتركة فانه يسقط ان جعل عاصبا وهي كيان في وجه النصف وأما له السدس وولدا أم لهما

انثا وأخ لاوين فانه يشارك ولدى الأم في فرضها وهو الثلث لا شتر كما معهم في ولادة الأم لهم وأصل المسئلة في زوج النصف ولذا لا السدس واحد ولدى الأم الثلث اثنان فليكن الثلث للأخ لاوين شئ في نفسه السقوط لكن لما شاركها في ولادة الأم شاركها في الثلث في الثلث اه حل (قوله بالعصبة بنفسه) كالأخ لاوين وأولاد وبه بنفسه وغيره مع كالأخ والاخت لا يحسم بنفسه والاخت عصبة بغيرها ومجموعهما يقال له عصبة بنفسه وغيره ما قيل بالنصف شخص واحد وبالنصف بالنفس والعهر معاً بمجموع شخصين وبالعصبة مع الغير شخص واحد وقوله وبالعصبة مع غيره فهو الاخت لنفسه أم مع بنت أو بنتان (قوله أعمن تعديهم بالمدل) انما عبر بالمدل جوا على انساب أو ان مراده ان القرعة بشر بنصفه بغيرها أول الباب وأزواجه أشرف من غيره أو موافقة لقول الحديث من ترك ما لا ورثه اه شوري

اه (فصل في كيفية اربث الاولاد وولاد الابن) اه يتكلم لهم خمس عشرة مرة لانهما ذكور فقط وأناث فقط أو ذكور وأنات ومما في اولاد الابن في هذه صورتان عند الانفراد أو عند الاجتماع فحضر الزوجة الاولى في الزوجة الاخيرة فهذه تسع صور مع التسعة السابقة وكلها في المتن (قوله وولاد الابن) لم يشل وأولاد الاولاد لانه يشل بنات البنات مع انهم من ذوى الارحام وقوله انفراد أو اجتماع أي انفراد السك من الصنفين عن الآخر واجتماعه معه وانفراد السك من افراد كل من الاجتماع كل (قوله وفضل الذكر بذلك لانحصاءه الخ) عبارة شرح هر وفضل الذكر لانحصاءه بخلاف النصف وتفضل العقل والمجاهد وصلاحه لانحصاءه فواته وأصغر ذل وقوله مثلاً لانه حاجته حاجته لنفسه وحاجة زوجته وهي اما الاولى وقد تستغنى الزوج ولم ينزل اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً لما يمكن لها مال فابطل انه حرمان أهل الحاجة لانه انتهت (قوله كأولاد في ما ذكر) وهو ان الواحد كما يستغنى عن القرعة وان الواحدة لنفسه وان البناتين تصاعد الثلثين والله اذا اجتمعا كل للذكر مثل حظ الأنثيين اه قل على الجدال (قوله كاهم بلاوي) أي لأن أخته تتورثه وتعين على حبب أولاد الابن (قوله ان كأولاد كورا) الضمير راجع لولد الابن وانما عبر بواو الجمع لان لما الولد يطلق على الواحد والتعدد اه عش وهذا قيد لقوله أو اثنين اه شيخنا والاولى جعله راجعاً للمستقلين وهما قوله من نصف أو اثنين كالأختي (قوله بقرينة ما يأتي) أي من قوله فان كان شئ الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو كورا وأنا اه عش (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح هر ويصعب من هي فوته ان لم يكن لها شئ من الثلثين كتي ما لبو بنت ابن وابن فان كان لها شئ من سهمها لم يكن لها سدس كبت بنت ابن وابن ابن لان لها فرضاً استغنى به عن تعصبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنتان ابن أيضاً قسم المال بينهما لان هذه لا شئ لها في السدس التي هو تركها للثلثين فقصها قالوا وليس لنا من يعصب أخته وعمة بنت أيسوعه جدته بنت أعما موعا لم أيسوعه الاستغنى من أولاد الابن انتهت (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها) أي من فوته سدس كبتين لهما الثلثان وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن

ساقط وصدرت في فوته كالمشقة كما

اه (فصل في كيفية اربث الاولاد وولاد الابن) اه يتكلم لهم خمس عشرة مرة لانهما ذكور فقط وأناث فقط أو ذكور وأنات ومما في اولاد الابن في هذه صورتان عند الانفراد أو عند الاجتماع فحضر الزوجة الاولى في الزوجة الاخيرة فهذه تسع صور مع التسعة السابقة وكلها في المتن (قوله وولاد الابن) لم يشل وأولاد الاولاد لانه يشل بنات البنات مع انهم من ذوى الارحام وقوله انفراد أو اجتماع أي انفراد السك من الصنفين عن الآخر واجتماعه معه وانفراد السك من افراد كل من الاجتماع كل (قوله وفضل الذكر بذلك لانحصاءه الخ) عبارة شرح هر وفضل الذكر لانحصاءه بخلاف النصف وتفضل العقل والمجاهد وصلاحه لانحصاءه فواته وأصغر ذل وقوله مثلاً لانه حاجته حاجته لنفسه وحاجة زوجته وهي اما الاولى وقد تستغنى الزوج ولم ينزل اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً لما يمكن لها مال فابطل انه حرمان أهل الحاجة لانه انتهت (قوله كأولاد في ما ذكر) وهو ان الواحد كما يستغنى عن القرعة وان الواحدة لنفسه وان البناتين تصاعد الثلثين والله اذا اجتمعا كل للذكر مثل حظ الأنثيين اه قل على الجدال (قوله كاهم بلاوي) أي لأن أخته تتورثه وتعين على حبب أولاد الابن (قوله ان كأولاد كورا) الضمير راجع لولد الابن وانما عبر بواو الجمع لان لما الولد يطلق على الواحد والتعدد اه عش وهذا قيد لقوله أو اثنين اه شيخنا والاولى جعله راجعاً للمستقلين وهما قوله من نصف أو اثنين كالأختي (قوله بقرينة ما يأتي) أي من قوله فان كان شئ الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو كورا وأنا اه عش (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح هر ويصعب من هي فوته ان لم يكن لها شئ من الثلثين كتي ما لبو بنت ابن وابن فان كان لها شئ من سهمها لم يكن لها سدس كبت بنت ابن وابن ابن لان لها فرضاً استغنى به عن تعصبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنتان ابن أيضاً قسم المال بينهما لان هذه لا شئ لها في السدس التي هو تركها للثلثين فقصها قالوا وليس لنا من يعصب أخته وعمة بنت أيسوعه جدته بنت أعما موعا لم أيسوعه الاستغنى من أولاد الابن انتهت (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها) أي من فوته سدس كبتين لهما الثلثان وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن

كأخته وبنته اه (فصل في كيفية اربث الاولاد وولاد الابن) اه يتكلم لهم خمس عشرة مرة لانهما ذكور فقط وأناث فقط أو ذكور وأنات ومما في اولاد الابن في هذه صورتان عند الانفراد أو عند الاجتماع فحضر الزوجة الاولى في الزوجة الاخيرة فهذه تسع صور مع التسعة السابقة وكلها في المتن (قوله وولاد الابن) لم يشل وأولاد الاولاد لانه يشل بنات البنات مع انهم من ذوى الارحام وقوله انفراد أو اجتماع أي انفراد السك من الصنفين عن الآخر واجتماعه معه وانفراد السك من افراد كل من الاجتماع كل (قوله وفضل الذكر بذلك لانحصاءه الخ) عبارة شرح هر وفضل الذكر لانحصاءه بخلاف النصف وتفضل العقل والمجاهد وصلاحه لانحصاءه فواته وأصغر ذل وقوله مثلاً لانه حاجته حاجته لنفسه وحاجة زوجته وهي اما الاولى وقد تستغنى الزوج ولم ينزل اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً لما يمكن لها مال فابطل انه حرمان أهل الحاجة لانه انتهت (قوله كأولاد في ما ذكر) وهو ان الواحد كما يستغنى عن القرعة وان الواحدة لنفسه وان البناتين تصاعد الثلثين والله اذا اجتمعا كل للذكر مثل حظ الأنثيين اه قل على الجدال (قوله كاهم بلاوي) أي لأن أخته تتورثه وتعين على حبب أولاد الابن (قوله ان كأولاد كورا) الضمير راجع لولد الابن وانما عبر بواو الجمع لان لما الولد يطلق على الواحد والتعدد اه عش وهذا قيد لقوله أو اثنين اه شيخنا والاولى جعله راجعاً للمستقلين وهما قوله من نصف أو اثنين كالأختي (قوله بقرينة ما يأتي) أي من قوله فان كان شئ الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو كورا وأنا اه عش (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح هر ويصعب من هي فوته ان لم يكن لها شئ من الثلثين كتي ما لبو بنت ابن وابن فان كان لها شئ من سهمها لم يكن لها سدس كبت بنت ابن وابن ابن لان لها فرضاً استغنى به عن تعصبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنتان ابن أيضاً قسم المال بينهما لان هذه لا شئ لها في السدس التي هو تركها للثلثين فقصها قالوا وليس لنا من يعصب أخته وعمة بنت أيسوعه جدته بنت أعما موعا لم أيسوعه الاستغنى من أولاد الابن انتهت (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها) أي من فوته سدس كبتين لهما الثلثان وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن

كأخته وبنته اه (فصل في كيفية اربث الاولاد وولاد الابن) اه يتكلم لهم خمس عشرة مرة لانهما ذكور فقط وأناث فقط أو ذكور وأنات ومما في اولاد الابن في هذه صورتان عند الانفراد أو عند الاجتماع فحضر الزوجة الاولى في الزوجة الاخيرة فهذه تسع صور مع التسعة السابقة وكلها في المتن (قوله وولاد الابن) لم يشل وأولاد الاولاد لانه يشل بنات البنات مع انهم من ذوى الارحام وقوله انفراد أو اجتماع أي انفراد السك من الصنفين عن الآخر واجتماعه معه وانفراد السك من افراد كل من الاجتماع كل (قوله وفضل الذكر بذلك لانحصاءه الخ) عبارة شرح هر وفضل الذكر لانحصاءه بخلاف النصف وتفضل العقل والمجاهد وصلاحه لانحصاءه فواته وأصغر ذل وقوله مثلاً لانه حاجته حاجته لنفسه وحاجة زوجته وهي اما الاولى وقد تستغنى الزوج ولم ينزل اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً لما يمكن لها مال فابطل انه حرمان أهل الحاجة لانه انتهت (قوله كأولاد في ما ذكر) وهو ان الواحد كما يستغنى عن القرعة وان الواحدة لنفسه وان البناتين تصاعد الثلثين والله اذا اجتمعا كل للذكر مثل حظ الأنثيين اه قل على الجدال (قوله كاهم بلاوي) أي لأن أخته تتورثه وتعين على حبب أولاد الابن (قوله ان كأولاد كورا) الضمير راجع لولد الابن وانما عبر بواو الجمع لان لما الولد يطلق على الواحد والتعدد اه عش وهذا قيد لقوله أو اثنين اه شيخنا والاولى جعله راجعاً للمستقلين وهما قوله من نصف أو اثنين كالأختي (قوله بقرينة ما يأتي) أي من قوله فان كان شئ الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو كورا وأنا اه عش (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح هر ويصعب من هي فوته ان لم يكن لها شئ من الثلثين كتي ما لبو بنت ابن وابن فان كان لها شئ من سهمها لم يكن لها سدس كبت بنت ابن وابن ابن لان لها فرضاً استغنى به عن تعصبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنتان ابن أيضاً قسم المال بينهما لان هذه لا شئ لها في السدس التي هو تركها للثلثين فقصها قالوا وليس لنا من يعصب أخته وعمة بنت أيسوعه جدته بنت أعما موعا لم أيسوعه الاستغنى من أولاد الابن انتهت (قوله وكذا من فوته ان لم يكن لها) أي من فوته سدس كبتين لهما الثلثان وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن

امامته ان كان من أحبها أو بنتهم أيه ان كان من ابن عمها اه حل وفي قول علي الجلال ماصف قوله
 ادم يكن له امدس ضهير عالمنا باعتبار معناها والسر ادم الجلس ويسمى الاخ أو ابن الابن المذكور اذا
 نصب الساقية بالاخ المبارك أو بابن الاخ المبارك أو بابن الم المبارك لعود تركته على من نصبها بانها معه
 ولولا لم يرتضه وصدح يسمى بالاخ المشهور كالاخ لا يصح أخوت اذا اجتمع مع بنت وأخت شقيقة لانه لا يولد بنت
 فتأمل (قوله والا فلا يصح) أي بان كان لها الدس كنتو بنت ابن ابن ابن فلها الدس وتنفق
 به وله الدس الباقي والمستهة من ستة البنت لها النصف ثلاثة وبنت الابن لها الدس واحد والباقي وهو
 اثنتان التي هو الثلث لابن ابن الابن ولا تشاركه أيضا في ذلك لان الارث بالفرض والتعصيب من خصائص
 الابن ولا يراد الاخ لادم اذا كان ابن عم حيث يرث بهما لانه يجهن ابن اه حل (قوله تكمله الثاني) اما
 مصدره وكذا لان اذا انصفت الدس الى النصف فقد مكنته ثلثين ويجوز ان يكون حاله كذا اه
 شوري ومرا الطالع اذكر هذا ان الدس ليس فرضا مستقلا بل هو مكمل للثلاثين والا لوجب له من عند
 استغراق بنت الابن الثلثين

والانفلا يصحبها فان
 مكان ولد الابن (أنثى)
 وان تعددت (فلها مع بنت
 سدس) كسرت تكمله
 الثلثين (ولاشي لهما مع أكثر)
 منها كسرت بالاجاع (وكذا
 كل طبقتين منهم) أي من
 ولد الابن فولد ابن الابن مع
 ولد الابن كولد الابن مع
 الولد فيما تقرر وهكذا

• (فصل في كيفية ارث الاب الخ) • وقدم الفروع لانهم أقوى من الاصول اه شرح مر ودليل
 قوتهم ان الابن يفرض لادمه الدس ويعطى هو الباقي ولانه يصعب أخوته بخلاف الاب اه عس
 عليه (قوله وارث الام في حق) • يرجع لادم بدليل اعادة العاقل وهو ارث ثلثه الخ لانه في احدى
 الفروع من كونه مباحا في (قوله الاب يرث فرض) أي فقط وبداية لقوته على التعصيب لا تقدم وقوله
 ويرث بتعصيب أي فقط قياس الفروع المخصوص عليه بقوله تعالى وهو يرث ان لم يكن لها ولد اه قل على
 الجلال (قوله ومعلوم انه كغيره الخ) محل هذه المسئلة ومثالها عند قوله وجه لمع فرع أنثى وارث اذا كانت
 العول هنا لوجود العاصب وهو الابن وانقص من هذا الكلام دفع ما يترهم من انه اذا لم يبق الا الدس أو
 الابنعه اولم يبق ثمة بسقط لعدم التعصيب جعل ارثه في هذه الحالة بالفرض والتعصيب وظاهره
 انه فقط خصوصا والتمه ظاهر حدافما اذا لم يبق ثمة الا ثلثان العاصبان بسقط عند استغراق الفرض
 وحاصل الدفع ان قوله وجه المقتضي اذا لم يبق ثمة الدس في الاقوى وكما تراهم بالفرض ويرث
 فرضه بول وبعدمه بقوله اذا لم يبق ثمة بقوله انه كغيره من فرض وقوله اذا لم يبق ثمة في الاقوى ثلاث
 صور بالبدس فقط وبعضه وبعدم ثمة في الكيفية بقوله كان يكون الخ مثال لما ذاق الدس فقط وقوله
 أو بنتان الخ مثال لما ذاق الدس في ثمة لم يبق ثمة في بعض الدس ومثال بنتان وزوج (قوله كان يكون
 معه بنتان) لهما الثلثان وأما الدس مثال عدم العول وقوله أو بنتان لهما الثلثان وأما الدس
 وزوج له الربع مثال العول اه حل (قوله فان كان معه وارث آخر) أي صاحب فرض كزوج له
 النصف اه حل (قوله مع فرع انثى وارث) كبت أو بنتان وقوله بعد فرضهما أي فرضه فرض
 الفرع الوارث اه حل وفي قول علي الجلال قوله بعد فرضهما في بنتان وهما الفرع بنت وصاحبها وهما
 الابيع الفرع الانثى الوارث في نطفة بعد فرضهما بالافراد وهي الاصح (قوله ولا يملك) وذلك اذا لم يكن
 لميتا فرع وارث ولا عدمن الاخوة والاخوان وقوله أو دس وذلك اذا كان لها فرع وارث أو عدمن
 الاخوة والاخوان وقوله يكر في الفروض وكراهتها تهما الاقسام أو قوتها لم يبداه اه حل (قوله ولها مع
 أبوا حذر وجين ثلث بل الخ) لو كانع الاموال اهال يظهر لهما اتر في الاولى لان الدس هو ثلث ما يبق بعد
 فرض الزوج بل في الثانية لان المسئلة تصح حيث من اثني عشر لان فها بعاد سداسة ضرب اثنتان في خمسة أو
 ثلاثة في أربعة زوجة في قول الام اثنتان ولا بد من قول كانت احدى الفروع ان كان لها ثلاثة فخيرت ولها
 عن نصف الدس قبل وليس لهم ستة تعصيب الام فها عن نصف الدس الا هذه اه سم (قوله لا تملك)

الجميع) اذ لو أخذت ثلث الجميع لقلت على الأب في مسئلة زوج أو بن ولم يضلها على النسب كما هو دق
المسئلة الاخرى اه عمرة أو قول ولا يضلها في غير هاتين المسئلتين فلم حافظوا على فضله لاني هاتين دون غيرهما
ثم رأيت في شرح الفصول للشارح ما صرح به الجواب به فحديثك لا يورن في فرض فيكون الام ثلث
الباقى كثبت معهما وبان كل ذكر وأنتي بأخذ ان المال ثلاثا ليعبى بان يؤخذ الباقي كذلك بعد فرض
الزوجة كالان والاخت وبان الاصل في القرائن انه اذا اجتمع ذكر وأنتي في درجة واحدة يكون
لذكر ضعف ما للأنثى فيحصل لها الثلث مع الزوج لفضل الأب وأمع الزوجة لم يضلها الأب على الضعف
ولست شك الامام هذا اذا اجتمع الأب والابن والاخت للام فانه يسوي بين الذكر والأنثى فمما جواه
ان قولهم أسله كذلك لا ينافي خروج فرد قليل اه سم (قوله لما أخذ الأب مثل ما أخذ الأم) وحصل له
ضفاه لان كل ذكر مع أنتي بن جسمه لامتلاها وقال ابن عباس اه الثلث كمل ظاهر القرآن بعد اجماع
العصبة على ما قرئ وشرق الاجماع انما يصرح على من لم يكن له زوج او اهتدوا وأجل الا تخرجون شخصه
بغير هاتين الحالتين اه شرح هر (قوله والاولى من نسائه) عبارة شرح هر وأصل هذه من اثنين
الزوج واحد يتيق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق ضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة وللاب اثنتان وللأم
واحد ثلث ما بقي بقوله والثلاثين أو بصفة أي لان فيهما معا ثلث ما بقي ومنها نصهر لزوج واحد وللأم
ثلث الباقي وللاب الباقي انتهت (قوله بالكوكب الاقر) أي الميرير بقوله لغريبتها أي لكونها لا تقاير
لها اه قل على الجلال (قوله وحديثك) ان قلت هذا في حقى انه رثت عند الفرض عا ليعصب
مطلقا فغيره على ما ذكره ان الهام انه يرث بالفرض في ثلاث صور اذا يبق له شيء واذا بقي دون السدس واذا
بق الدس (قلت) هو محمول على غير هذه الصور فوضع ذلك ان قولهم يرث بالتعصيب مع فقد عوارث
فتمسكه وحي في قوة الجزئية فتأمل فاه الشئ وهو بعد مع الاستثناء فهو معيار العموم على ان
مهمات العلوم كلها كلية فاعرف في حله اه ضروري (قوله كافي في احكامه) عبارة هو أي جمع
ما مر من الجميع بين الفرض والتعصيب وغيره موقل لا يأخذ في هذا بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو
أوصى بشئ مما سبق بعد الفرض أو بمثل فرض ورثته أو بمثل اقلهم أصيافا أو أوصى في ذيل شئ ما بقي
بعد الفرض وما عن بنت جده في الأولى وصية في ذيل ثلث الثلث وفي الثاني ثلث النصف انتهت (قوله)
لانه لا يساو جبا في الدرجة) أي فلا يارز تخصيصه عليها بخلاف الاول فانه ساوينا اه حل أي لا يزم
تفضيله عليها (قوله بل شامسه كيسانى) في فصل الجدوا لآخره قوله كيارى في فضل الحمى في قوله ويجب
الاخ لا يورن بل في قوله ولا يورن اه حل (قوله وان ساو باقى ان كلاهما يسقط أم نفسه) عبارة
شرح هر وأول الجد ومن نوقه كالجدي في كل حديث يجب أم نفسه ولا يجبهما من نوقه فكما عا
الجد درجة واحدة مع جد فارة فغير شمع الجد بعد ثلث ومع أي الجد ثلثا شمع جد الجد أربع وهكذا اه
شرح هر

والأخت تأخذ الأم في الأولى
سدس وفي الثانية ربع
والاولى من ستوات الثانية
أو بعوتلقتان بالفرأون
لشهرتم حاشيها لهما
بالكوكب الاقر
وبالعمر بين لشاعر عرضي
الله عنه فيهما عا ذكر
وبالترتين لغريبتها
(وحديثك) في احكامه
(الا لا يورن ثلث الباقي)
في هاتين المسئلتين لانه
لا يساو بها في الدرجة
بخلاف الاب (ولا يسقط
ولغيرهما) أي ولد أو يورن
أو أب بل شامسه كيسانى
بخلاف الاب فانه يسقطه
كلهم (ولا يسقط أم أب)
لانهم لا يلد به بخلافها في
الأب وان ساو باقى ان
كلاهما يسقط أم نفسه
● (فصل في ارث الحواشي) ●
ولد أو يورن ذكر اكل
أو أنتي رث (كسولة)
فلذا كر الواحد فكثر
جميع السركة ولا يتي
النصف ولا تسعين فكثر
الثلاثين ولذا كر مثل خطا
الاثنين في اجماع المذكور
والاثنين (ولو أب كوله
أبون) في احكامه قال تعالى
فيهما امرؤ هل تليس له
وأولده أنت ثلاثة (والتي
المشركة) فخرج الزاء المشقة

وتذكر وتسمى الجارية والجارية والبيعتون للزيرة) (وهي زوج وأم ولد) أم أو أخ لا يورن في اثن) لا يورن ولو
مع من ساو به من الاخرين الا انهم (والتي الأم) في فرضه لا يشترط معهما فولد له امهم وأصل المسئلة ستة فاه لم يكن مع الاثن من

يسأله فتلها منكسر عليهم ولا فرق في ضرب عددهم في السنة فلفظ ١٩ من ثمانية عشر والجدتها كلاهما محكم (ولو كان)

الاخ ثأماً (لإبسطها) (العمد)
 ولأنه من الأم المتقضية
 المشار كزاسقط من معه
 من أخواته المساواة له
 ويسمى الاخ الثموي ولو كان
 دل الاخ أخت لاوين أو
 أو فرض لها النصف أو
 أكثر فالتثان وأعلت
 المسئلة ولو كان بدخني
 صحت المسئلة من غانية عشر
 نظير ماسر مستان و ج
 واتان لأم وأر بعولوى
 الأم واتان فشي وقت
 أر بعولوى ياند كر ادلى
 الزوج ثلاثة وعسى الأم
 واحد أو اثني أخذها
 (واجتماع الصغين) أى
 ولد الابن وولد الاب
 (كاجتماع الوالو وولد الابن)
 فان كان لولد الابن مذكرا
 أو ذكرا عتبه اثنى جبروله
 الاب أو اثني وان تعددت
 فلهما زاد على فرضهما فان كان
 اثنى فلهما عشرون سدس
 ولثنى فلهما أكثر (الان
 الاختلاص) (الاوصاف)
 أى فلا يصحبها إن أحبا
 بخلاف بنت الابن يصحبها
 من قدر جملته هو أو زل
 منها كامل فليترك شخص
 أحسن لابي زوا اختلاص
 وابن أخ لا يصحب
 التثان والابن لابن الاخ
 ولا يصحب (الاخت) (وأبنت

جاءوا فمأزاهم الاقربا قبل فائل ذلك غرضه فخصي بالنسب لانهم اولاد أم قبل له فذلك حال خالك على ما قضينا وهذا على ما قضى اه حل (قوله كلام حكما) أي لا اسمي إلى لاسي مشتركة (قوله ويسمى الاخ المشوم) قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله في الله عليه وسلم ان كان الشوم ما به قال الطيبي واوهمة خفت صورتها وان غلب عليها الخفيف على ينطق بهموز وانتهى ويسمى بان واهمة قول المختار في ما قدمنا بعد كلام الامام الشوم ضد العين يقال رجل شوم وشوماه يقال ما شام فلانا والعامية تقول ما شامه وقد شام به بلوه يسلم مافي كلام الطيبي حيث قالوا واهمة اذا فلان ان قال ان أمه مشوم كقولهم ففتحت حركة الهمزة إلى الشين ثم حذفت الهمزة فوزنه قبل النقل فعولوا به معقول فهو زنه لم يصر واوا اه ع على مر (قوله وأعلينا المسئلة) أي التسعة في الاول ولشرفنا الثانية زوج ثلاثة من تسعة أو من عشرة والا واحد من تسعة أو من عشرة والا من ثمانية من تسعة أو من عشرة والواحد من ثمانية من تسعة أو من عشرة (قوله سمع المسئلة من ثمانية عشر) فيستدرك كونه هي المشتركة وتضع من ثمانية عشر ان كان ولها المائتين وتقدر اوتوهي تحول إلى التسعة بينهما مثل فيصان من ثمانية عشر فيعمل بالاضرف في خمسة وفي غير مو بالاضرف في خمسة كونه وفي الزوج والام أو ثمنو يسوي في حق ولدى الام الامران ما قد اختلفت فيه اه ع بعفو وقتها وبين الزوج والام بان أي أخوها وذو كرا أخذ الزوج ثلاثة من واحد او واحد او خمسة من واحد اه ع الشرح كما ينه في غير هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لانه في مسئلة الاوتوهي ثلاثة لانه سببها تسعة لانه في المسئلة تسعة والواحد أخذ الزوج والام أو ثمن في مسئلة الاوتوهي واحد ونسبته التسعة تسع فاحذف تسع التسعة عشر اه زى وجارءه في المسئلة التي في حاشيته على الشين شوري قوله سمع المسئلة من ثمانية عشر هذه مسئلة المذكور في مسئلة الاوتوهي ثمن تسعة لانه طريق القسم ان نظير بين المسئلة بين النسب الاربعة وشمل ما عهده تقسم على كل منهما او تسعة لانه تسعة لانه فاكتمينا بالاكبر في ثمانية عشر لانه المسئلة بين وان كانت مساوية للمسئلة المذكور فوطر بقه ان تقسم الجماعة على كل من المسئلةين فالخرج بالقسمية يسمى جزء السهم وهو في مسئلة الاوتوهي ثلثان وكذا في مسئلة الاوتوهي ثمن من مسئلة الاوتوهي خمسة من ربا في خمسة وهو اثنان من ثمن من مسئلة المذكور في خمسة مضرو وبقي ثمن من مسئلة الاوتوهي خمسة من ربا في خمسة وهو اثنان من ثمن من مسئلة المذكور في خمسة مضرو وبقي خمسة من واحد واحد وعامل في الاضرف في خمسة لاضرف في الزوج والام أو ثمنه في المسئلة وفي حق ذكره لما ذكره في الاول والام ويسوي الامران في حق اولاد الام قالوا في ستمين ضرب ثلاثة الا في خصمن مسئلة الاوتوهي في اثنين جزء منهما او لا يأخذ تسعة من مسئلة المذكور وفي واحد يسعلن الا في خمسة في مسئلة الاوتوهي لما علمت والام اثنان لأن لها في مسئلة الاوتوهي واحد اه ضرب في اثنين ولا تأخذ ثلثة من مسئلة المذكور في مضرو وفي واحد ولو لم يكن الام اربعة لكان لهما من مسئلة الاوتوهي اثنين مضرو وفي اثنين بأربعة ومن مسئلة المذكور اربعة في خمسة فالجاء الشيق في الثالث والمشكل انسان من مسئلة المذكور وفي واحد ولا يعلى ثلاثة من مسئلة الاوتوهي في اثنين وقطر اربعة لكان ظهر أي غشيه اه ذ كرا في الزوج ثلاثة من واحد والام واحد منها انتهت (قوله واجتماع الصنفين) أي والابوين وولدا ابوين كرا اجتماع الثلاثة أي والابوين وولدا ابوين والام والحكم ان لاخ للام السدم والاب في الشيق ويسبق الاخر في الالف في شقيقة النصف والاختلاف الدس تسكلمة الثلاثين وعرض إلى الام الدس اه زى (قوله أي فلا يصح ان أخها) بل سلطان لا يصح أنت نفسه اذهي من ذوي الارط فكيف يصح عنه مختلف والاولا فاختار اه زى (قوله بخلاف بنتا لالا) والفرق ان ابن الاخ لا يصح أنت نفسه اه ولبوين الابن يصح عنه فاختار اه ج اه شوري (قوله تسقطا لالا من الم) عبارة عن الرضوخ

(مرثیہ اویں باب) فاکٹر (عصبہ) کلاخ (ضبطاً تحت لاوین) اجہمت (معنی) اویں باب (وادیاب) اویں الجاری بان بان مسعود سئل عن بنتی بنی و اخی فقال لا یسیر فیها باغضی و رسول یتصلی اللہ علیہ وسلم الی ابنۃ النصف ولا یتصل بالان السدس

وباقى فلاخت وتعبى رولد الاب اعم من تعبىه الانحولت (وابن اخ لغير ام كايه) اجسمه عا واخر ادا فى الانفراد يستغفر الثرة وفى الاجتماع يسقط ابن الاخ لابن الابن (لكن يحافظ فى الله (البراد الام) من الثالث (السلس ولا يرتفع الجذ ولا يصباحته) بخلاف آيه فى الجميع كالم (ويسقط فى الشركة) ٢٠ بخلاف آيه الشفق كالم (وعم لغير ام) أى لاون اولاد) (كان كذلك) أى

فأخالت لادون مع البنت أو بنت الابن أو معهما متعجب الانخ لااب اه سم (قوله وما بقى الاخت) وحده
لولا على انها صفة متعبره بما يقى ولانه كلما شرح الفصل اذا كان في المسئلة بنات أو بنات ابن وابناوات
وأخذت البنات أو بنات الابن الثلاث فلور من الاخوات وعلنا المسئلة نقص نصيب البنات أو بنات الابن
فأبتهوا ان ارحم الاخوات الاولاد ولولا الابن ولم يكن اساطيلهم فجعل نصيبهم لنقص النصيب عليهم
خاصة اه سم (قوله لكن لا يراد بالام الح) قال في شرح الروض وبخالفه اضاف ان الاخوة لادون من محبون
بنى الاخوة لادون بنى الاخوة لادون بنى الاخوة لادون بنى الاخوة لادون بنى الاخوة لادون بنى الاخوة لادون
عصمت مع البنات بخلاف ابناهم صرح بذلك في الروضة اه اى فليس ابناهم الاخوة لادون بنى الاخوة لادون بنى
بهمم الاخوة لادون ولا ابناهم الاخوة لادون بنى بهمم بنى الاخوة لادون بنى بهمم بنى الاخوة لادون بنى بهمم
سم (فصل في الارث ولولاه)

(قوله فان فقد المفقوت الخ) قال مدر وعلم محقق ورد ما ورد البتة وغيره على ان كلامه مصرح
في ان الولد لا يثبت للعصبة في حياة المفقوت بل بعد موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان
مسلماً وأعتق نصراً ابن عمات ولتعتق اولاد نصارى وروضع حداة ابيهم (قوله فهو لعصبة بنفسه) للعصبة
بنفسه فلا تعتق عدا عمات متوركت ابناهم الابن وترك ابن عمه ثم مات العتيق ليرثه ابن العم المذكور
اذا كان له الميراث في الميراث البسيط بخلاف العقبه من ابائه الصواب اه شوبري (قوله كبتته وأخته)
قال ابن سريج وذلك لان الولد اشجع من النسب المستترخ واذا ترخا النسب يورث المذكور دون الاناث
كبتى الاخوين الميراث ولو اغمم فاذ الميراث في غير الاول (ملاحظة) اجتماع اول العتيق وعتق الاب من
الاولى الجواب ان هذا العتيق منه الرق ولا يؤهل له معتقه ولا ولا لعتق ابيه خطاً خيئنا المحلى اه سم
(قوله ثم بعد موته) الاولى حذفه لان مقتضى ان الجد مقدم على الاخ نعم ان الاخ مقدم بما لا لكن يقدم
الخ (قوله لكن يقدم اخو معتق الخ) وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادله بالنسب وقصص الجد
بشبه تعصيب الاب ولو اجتمع ههنا الاب والابن قدم الابن لو كان القياس تقدم الاخ في النسب في الميراث ولكن
معدنه الاجماع وجه ذلك في ان الاخ قوت البتة كيقدم ابن الابن وان شغل على الابنه اه سم (قوله
قدم ههنا) أى وفي النسب يستويان فيما يقبل بعد فرض اخوة الام له لما أخذ فرضها فتملح لتعقبه وههنا
لا فرض لها فتجسدت القرعج اه ج (قوله لبعض الاخوة القرعج) عبارة شرح الروض والفرق ان
الاخ للام يرث في النسب بالفرض فأمكن ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لاستواءهما في العصبية وفي
الفرض الاول لا يمكن ان يورث بالفرض فتراب الامه طلة اخرج فقررتن بلى بما فاقأذا الجميع الى اخزام كرمما
وضع الفرق وما يتعلق به فرضه اه سم (قوله ثم مات المال) ينبغي ان يقدم على بيت المال معتق الاب
ثم مقتضى معتق الجد ثم مقتضى وهكذا ثم مات المال اه حل (قوله فتعق عليها) وقهر به عتقه عليها لاخرجه
عن كون عتقه سائر لا قبولها الخورسار ثمعت لحرلة قولها وهو في ملكها انست فلا يفرض ذلك على
الحلف اه شرح مدر (قوله ثم عتقه ههنا) أى ثم مات عتقه ههنا اه حل (قوله الاعتيةها)
بمعنى أوهها وانها اذا ملكه فتعق عليها قهرا اه شرح مدر

التصميم الآخر ترجع وكذا يقدم المروية على الجوهرياً بخلافه في النسب (إن ضلقت صفة نسب المتق فلا ذكر
 (المتق المتق فصفته كذلك) أي كى صفة المتق ثم عطف المتق وهكذا غريب المبالغة ثم ربيت ما بعد المتق عليه ما أشرفه الأب عبدا
 وأعتقه ثم مات الأب صاهلوس ابن ثم عتقه ثم غابته المبالغة دون البت لانه صفة متق من النسب يغير البت صفة المتق والاول أقوى
 ونسبي هذمه سلة الفضائل قبل أن انحطأها أو بعانة فاض غير المتق حيث جعلوا له المبالغة (والأثر امرأه أو لولده لا يشقه أو شها

لغيرهم اجتماعا وانفرادا فمن
انفرد منهما أخذ كل التركة
واذا اجتمعما سقط الميراث
بالملايين (وكذا باقي عصبة
نسب) كبنى المومنين بنيه
وبنوه الاخوة

(من لاصبة) بنسب فتركة

أوالفاضل) منها عن الفرض

(اعتقه) بالاجماع (و) ان
فقد اُعتق فهو العتق

نفسه في النسب كانه

وَأَخِيهِ بِخِلَافِ عَصِيَّتِهِ بَغِيرِهِ

أومع فغيره كبنته وأختهم

۱۰۵- بهما و كانته مع الله

لاخهما اليه ساء به بعضهما
و بعد اقل بصلوات المنة

وقت موت العتيق فلو مات

المعتق عن ابنين ثم مات

أحداهما عن ابن شمرات

العتيق فولاؤه لابن المعتز دون

فَقَسَمُوا (فَقَسَمُوا) وَرَبُّهُمْ (فَقَسَمُوا) وَرَبُّهُمْ (فَقَسَمُوا)

ثم انا انبه وان تزل ثم اقول ثم

جذروان علاوہ کذا (لکن

يَقْدُمُ أَخُو مُعْتَقٍ وَأَيْنَ أَخِيهِ

على جده) بخلافه في النسب

من الجسد يشارك الاح
و يسقط من الان كالم

ولو كان الله متقيا لناعى

أحد دما أخ لام قدم هنا

لتمنع الاخوة الترجيع وكذا ايضاً

(المعتق المعتق فمصيبة كذلك) أي

واعظة، ثم مات الاب عنها وعن اب
تسعة

وکیپی - سارہ مسیحہ الصاملیا

(فصل في ميراث الجد والاخت) هـ أي الشقاء وأولاد أحواله معهم متفاجئة بشفاء في خمسة فلان له
 خير امرين المقامة أولئك جميع المالح عم ذي الغرض وخبر ثلاثة أموال المقامة قد سد جميع المال
 وثالث الباقي مع وجوده وإذا خبرت بالحسنة في أحوال الاختوة الثلاثة وهي كونهم أشقاء أولاد أو مجتمعين
 كانت خمس عشرة حالاً وصورتها لأحوال كثيرة ترجع من محلها وأساقبها وإذا اعتبر المساواة ثالثاً
 الأحوال الخمسة كانت خمسة أبناء وإذا خبرت تلك العشرة في الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالاً ١٥ قل
 على المحلى وإعلم أنه ذهب إلى خيفته وجهاته على أن الجد يسقط الاختوة كلاب وهو مذهب أبي بكر الصديق
 رضي الله عنه ورواه البخاري واختاره الزبيريان سرج قال الشافعي رضي الله عنه يدل على التشرية أن الأخ
 يدل بينه وبين الميت والجد بآبائه ومعالم أن البنوة أقوى من الإخوة فإذا لم تقدم الأخ فلا أقل من التشرية
 ١٥ قال الأصحاب أي أصحاب الشافعي وعصبته الأخ أقوى من الجد بل لا بد من دليل أن الأخ يصيب أخته
 بخلاف الجد ١٥ سم (قوله والاختوة) يضم الهمزة وكسر هاء جمع أخ ويجمع أيضاً على أخوات يضم
 الهمزة وكسرها ١٥ من المصباح (قوله فلان مع الأم الخ) عبارة تشرح الفصول الصغيرة للشارح
 فلان إذا اجتمع مع الأم أخذ اختها فله الثلثان وله الثلث الخ وعبارة تشرح الفصول الكبيرة للشارح فلان له
 مثلى للأم إذا اجتمعوا وحدها فقد أخذت من حصة الأم وعبارة تشرح الكشف للماردين في الام
 والجد إذا انفردا كل لأم الثلث ولجد الباقي إجماعاً وهو ثلثان من نصف الثلث والاختوة لا ينقصون الأم من
 السدس فوجب أن لا ينقصوا الجد من الثلث ١٥ سم (قوله مثلى ما لها غالباً) ومن غير الغالبية
 الغراوين إذا كان فيها لأم لا يسجد فلان أم الثلث كالأخ (قوله وضابطه) أي إذا كرم ميراث الجد
 أو أحواله إذا لم يكن معه ذوق فرض (قوله أربع أخوات) يأخذ الجد واحد من ثلاثة بقي اثنين على أربع
 رؤس لا يتقسمان ولو اثنان بالنصف فيصير نصف الأربعة وهو اثنان في ثلاثة يحصل ستة للجد اثنان ولكل
 واحد واحد ١٥ حل (قوله لأنه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظرم من وجوه ثلاثة الأول
 أن على اجتماع الجهتين فيه إذا كان هناك فرع أثني وارث وهو جوداها كالجود فرض المسئلة الثاني أن
 من اجتمع فيه الجهتان يرثهما كلياً لا بأكثرهما الثالث أن فرضه الذي يرثه انما هو السدس اذ هو
 الذي يجمع التعصيب بجهاب من الثاني بأن حل الارث للجهتين إذا كان كل منهما سبباً مستقلاً كزواج بنوة
 الأم كساقية تفسيرهما بالسبين في قول المتن ومن جمع جهتي فرض وتعصيب أي سببي فرض وتعصيب كما يعلم
 من تعليل الشارح هناك قوله لانهما سببان مختلفان الخ ومن قول هر ههنا يخرج به جهتي الفرض
 والتعصيب ارث الأب بالفرض والتعصيب فله بجهته واحدته في الاوتو بعبارة أخرى قوله لأنه قد اجتمع فيه
 الخ بشكل عما قدم من أنه يرث التعصيب فقط إذا لم يكن فرع وارث اللهم الا أن يخص ما تقدم مما إذا لم
 يتجمع مع الاختوة بشكل أيضاً قوله فيما يأتي من جمع جهتي فرض وتعصيب ورثهما ما قبله من
 يأخذ الثلث ويقيم بالالا كالأب لأن خص ما يأتي عما إذا اختلف سبب الجهتين كما لو تضمن تعليله فيما يأتي
 وههنا ليس كذلك إذا لم يولد لكن هذا جارح قوله بعد وارثاً أحد عاصبين بقراءة أخرى كآبى عم
 أحدهما الخ لا لم يقدم ولو جعته بنت من فرضه قوله لان اخته لأم أن لم تهب فلها فرض وهذا صريح في
 أنه يرث بهما وإن اختلف السبب فالخ في الجواب أن هذا مستثنى من القاعدة الآتية كاستثنى المصنف من قوله
 لا يصحبت هي أخت لأم الخ ١٥ شيئاً (قوله أخ واختان) المسئلة تجالها يأخذ الجد اثنين والاخت
 اثنين وكل واحد من الاختين واحداً ١٥ حل (قوله لأنه أسهل) صريح في ذلك أنهم سموا اختاً واختاً وليس لولته
 لالحكم بقرينة عليه في شرح هر ما مضى هل يحكم على ما أخذ ماله فرض أم لا يحكم بقرينة البهائم أنه فرض
 ونفاه ابن الرقعة في ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافعي أنه تعصيب واعتمد السبب وبني عليه حمل

المصنوب) كائنه وان نزل
 (أولاد) كحقيقته فأنه يرثه
 بالولادة بشر كائنه بالحل
 ويريد عليها بكونه عصبته
 معق من نسب نفسه كما
 علم أكثر ذلك محامرو وساق
 بيان انحصار الولاء في نفسه
 (فصل في بيان ميراث الجد
 والاختوة) (جد) اجتمع
 (مع ولد أبوين أو) (وليد أب)
 بلاذى فرض الاكثر من
 ثلث ومما سقى (أما الثلث
 فلان لمع الأم مثلى ما لها
 غالباً والاختوة لا ينقصونها
 من السدس فلا ينقصونها
 من ثلثها وما المقامة فلان
 كالأخ في أدلة ما لا بد وانما
 أخذت لا كالأخت فاجتمع
 فيه جهتا الفرض والتعصيب
 فأخذها كالأخت فإذا كان
 معها أخوان أو أخت فالثالث
 أ كالأخ وأخت فالمقام
 أ كالأخت وضابطه ان الاختوة
 والاخوان ان كانوا مثليه
 وذلك في ثلاث صور واخوان
 أربع أخوات أو أخوات
 استوى لثالث والمقامة
 وبها الفرضين في ميراث الثلث
 لأنه أسهل وإن كانوا دون
 مثليه وذلك في خمس صور وأخ
 أخت أو أختان ثلاث أخوات
 أو أخت

أوصى بجزءه بعد الفرض اه عش (قوله فالحاقصة أكثر) أي من ثلث المال لأنه في القاسمة يأخذ خمسة
لأن الرّوس خمسة وفي عدم القاسمة يأخذ واحدًا وثلاثين اه حل وضابطا معرفة التفاوت بين الثلثين
تخصه بالقاسمة تأخذ نصف مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج به بالقاسمة فإذا ضربت في مستثنى ثلاثة
في خمسة بلغت خمسة عشر فمساواة مستوتلها خمسة (قوله أو فوهمها ثلث أكثر) أي أو ربه بالفرض كما
رجعنا من الهامم وصرح بما قاله المحصف فبما سبق قوله وقد فرض للعد الثلث الزم أو ربه بهم بقوله
لو كان كذلك لكان للأخوات الأربع معه الثلثان لعدم تخصيصه لهن وبفرضه مع ذى فرض معهم بحاج
صه بينهم نظر وافهمه بتن كفى إلا في المترككة اه ذل على الجلال (قوله ثالث أكثر) أي مما يحصل
له في القاسمة لأنه في القاسمة يأخذ سبعين لأن الرّوس سبعون وسبع ثلث المال أكثر من السبعين ثلث سبع اه
حل (قوله لويه الأكثر من سدس وثلث ما في الخ) وذلك لأن الأول لا يتصوره عن السدس فالأخوة أولى
ووجه القاسمة وثلث الباقي أن صاحب الفرض إذا أخذ فكل لا يفرض هو مع عدمه يستحق خبر الأرب
الثلث والقاسمة أهم (قوله أي بذي فرض) الذي يتصور معهم من خمسة بنت فاكثر وبنا فأكثروا موجودة
فاكثر واحد الزوجين أو أقل فرض يوجد معهم ثم وأكثر نصف وثلث وربع ولا يرونه معه إلا إذا كان الفرض
أقل من نصف وثلث اه قل على الجلال (قوله السدس أكثر) أي لأن المسئلة من ثلاثة لثنتين اثنتان يبق
واحد على سبعين فاسم أخذ سبسي واحد وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وان أخذ سدس جميع المال
أخذ نصف واحد فاصل المسئلة من خمسة مخرج السدس لثنتين الثلثان أو بفرض للعد السدس واحد يفضل واحد
على خمسة عدد رؤس الأخوين والاخت لا ينقسم ويأخذ نصف بقدر الرّوس وهي خمسة في أسهل المسئلة
وهي ستة يحصل ثلاثون اه حل (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه سبعة مان وثلثهم والسدس سبعة مان
كالحاقصة فأصلها السبعة عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث ينضرب فيها فيلحق ستة وثلاثين ثم تعيب
الأخوة منها ما بينهم ففرض عدددهم وهو خمسة فيها يتابع ما توغنا في هذا على طريق المتقدمين وأما
على طريقة المتأخرين في الأصناف الزائدة في باب الجدوالأخوة فاصلها ستة وثلاثون ونعم مما تقدم اه
قل على الجلال (قوله القاسمة أكثر) أي لأنها خمسهم وهما أكثر من سدس المال الذي هو ثلثهم
المساوي لثالث الباقي فاصلها اثنتان ونصف عشر وبقول لها العشر به وعشره يزيد فهي من ثلثها رضى
الله تعالى عنه قال الفرضون ولا أكثر من الثلاثة ضابطا هو أن يقال أن كل الفرض نصفًا أقل فالحاقصة
أكثر من قص الأخوة عن مثليه وثلث الباقي أكثر من زادوا على مثليه فإن كانوا مثليه أسبوتا وقد تسمى
الثلاثة وأن كل الفرض لثنتين فالحاقصة أكثر من كان مع أخذ فقط والا فسدس أكثر من كان الفرض
بين النصف والثلثين كصفتون فالحاقصة أكثر من كان مع أخ وأخت أو أختان فإن زادوا فالسدس أكثر
اه قل على الجلال (قوله ذكرته في شرح الرّوض وغيره) عبارة شرح الرّوض وضابطا معرفة الأقل من
الثلاثة أنه أن كان الفرض نصفًا أو أقل فالحاقصة أعظم كانت الأخوة دون مثليهما وزادوا على مثليه ثلث
الباقي أعظم وإن كانوا مثليهما سبوتا أو قد تسمى الثلاثة وأن كل الفرض لثنتين فالحاقصة أعظم إن كان مع
أخت والأخوة السدس وإن كان الفرض بين النصف والثلثين كصفتون فالحاقصة أعظم مع أخ وأخت
أو أختين فإن زادوا فله السدس انتهت (قوله هذا في الخ) أي جعل كونه بأخذًا أكثر من الأمور الثلاثة
(قوله أخذ ولو عا لالخ) عبارة الفصول فإذا استقر أنه أي أهل الفرض أو أكثر دون السدس فرض
لله السدس وتقول المسئلة أو قد رما فزديه ونعم لم يصح بفرض كالمى قبله لقوله في شرح كتابه الظاهر أنه
يأخذ بالصوره لكن صرح شيخه البقعي كالمى في بابه يأخذ بالفرض وقد استدلل بانه لو أخذ بالصورة

فالحاقصة أكثر أو فوهمها
فالثلث أكثر أو لتصوره
(و) له مع من ذكر (ه)
أي بنى فرض (الأكثر من
سدس وثلث باق) بعد
الفرض (وقاسمة) بعده
فسق بثنين وجدوا أخوين
وأخت السدس أكثر في
زوجاتهم وجدوا أخوين
وأخت ثلث الباقي أكثر
وفي بنت وجد وأخت
القاسمة أكثر وعرفة
الأكثر من الثلاثة ضابطا
ذكرته في شرح الرّوض
وغيره هذا إن بقي أكثر
من السدس (فإن يبق
أكثر من سدس) فإن لم
يبق شيء كبنتين وأم وزوج
مع جد وأخوة أو بقي سدس
كبنتين وأم مع جد وأخوة
أو بقي دونه كبنتين وزوج
مع جد وأخوة (أخذ) أي
السدس (ولو عا لالخ)

كله أو بعضه كالحمل لانه لو فرض جرح البعثة الضرورة (وسقطت الاثنية) لاستفراق ٢٣ ذوى الفروض التركة (وكذا) لعدم ما ذكر

(مهما) أى مع ولد الابن بن
 وولد الابن (وعد) حيث
 أى بحسب (ولد الابن بن عليه
 ولد الابن) فى القسمة كان
 ولد الابن بن (ذكر) أى أو
 ذكر أو أنثى أو أنثى معها
 بنت أو بنت ابن (مخط)
 ولد الابن (لأنهم يقولون لعدم
 كذا) السبل سواء فترجى
 باحتوا وتأخذ حكمهما كما
 يأخذ الابن ما نصه امرأة لام
 منه لانه جد أو جد الابن
 وأخت لأخت الابن (والأى
 وإن لم يكن ولد الابن بن
 ذكر (فتأخذ الواحدة)
 منهم مع ما نصه القسمة
 (الى النصف) تأخذ من
 زوجها مع ما نصه القسمة
 (الى الثلثين) أن وجد ذلك
 نفي جد وشقيق وأخت
 المسئلة من ثلاثة أو من ستة
 الجد الثالث والباقي وهو
 الثلثان لشقيقين بنو سقط
 الاخ لادى بنو جد وشقيقين
 وأخت لأب المسئلة من خمسة
 الجد اثنان بنى لشقيقين
 ثلاثة وهى دون الثلثين
 فقصرن عنها (ولا يخل
 عنها) أى عن الثلثين
 (نفي) لأن لجد الثلث فأكثر
 كما عرف (نقل) وقد يخل
 عن النصف (نفي) (فكون
 لولد الابن) كجد وأخت
 لابن وأخت وأختين لأب
 الجد الثالث وللأخت النصف

لشركة الاخوة يأخذ كل من السدس وهو مجتمع اه سم (قوله كاه) فاعل بما لا وقوله أو بعضه مطوف
 عليه أو بيان لفاحله الضمير فى أو طوك كل السدس عاتلا هو أى كله أو بعضه اه شورى (قوله وكذا)
 لعدم ما ذكر) أى الأكثر من ثلث المال أو القسمة قائم بكن خلك ذوفرض والا كثر من الامور الثلاثة أن كان
 هناك صاحب فرض ان بقى أكثر من سدس فأن يقبض أكثر منه أخذ ولو كان وسقطت الاخوة فهذه مقتضى
 التثنية (قوله وبعد ولد الابن بن) وجه المدان الجذمتى به ولادى بحسب من نصيبه مختصان وارثان
 بخلاف من بحسب مورث وغير وارث كلامه وجمود حكمهم أنهم لو اقرروا مع الجد لم يحسبهم فإذا اجتمعوا مع من
 بينهم الارث جبروا به ولم يروا كالأول مع الابن اه سم (قوله أى بحسب) فى المختار حسب المال
 حسب ما يلب قتل أحسبه عدد أو من باب كتب أو حسباً أو أيضاً بالكسر وحسباً بالضم والمعدود محسوب
 وحسب أيضاً فصل بمعنى متعول كقصر بمعنى مقوض ومنع قولهم لكن عملاً بحسب ذلك بالغ أى على قدره
 وعددهما حسب أيضاً ما بعده الأسان من معارفه وقيل بحسبه ينه وقيل ماله والرحل حسب بويه لرف قال
 ابن السكيت الحسب والتكرم يكونان بالاسماء والشرف والجد لا يكونان إلا بالأفعال وحسب درهم أى كقوله
 وثنى حسبان أى كلف ومنه قوله تعالى طه ما جبالوا حسبان بالضم والعذاب أيضاً وحسبما طه بالكسر
 أحسبه بالغنى والكسر بحسب وبحسب بالكسر السبب وحسبها بالكسر نكته اه (قوله فترجى) فى
 الصباح زحمة وخجان باب نفع فترجى واحداً من اجترزها ما أو أكثر ما يكون ذلك مضيق والرجحان أيضاً
 والهاه لتأنيص موزع القوم بعضهم بها ضايقوا فى الجاس وأزدهوا ضايقوا أى مكان كل من مضيق على
 الاستعارة أزدحم الفراء على المال اه (قوله مثله جد أو الخ) أى فله الثلث لان الاخوة أكثر من مثله اه
 حل برفائدة المدعى هذه الموصوفة أى فى تمامه على التصديق عليه بكثر قال وسحق رجوع قلت ولولا الاطلاق
 النصف والشقيق النصف (قوله الى النصف) أى فتسكه مثله جد وشقيق أو أخ لأبى من خمسة على
 عدد أو رأس الجد سهمان وللأخت سهمان وللأخت سهمان برهنهما على الانقسام النصف وهو سهم ونصف
 يبقى فى يد نصف سهم فيضرب بخرب فى أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها سهم قاله فى الكفاية وتس على اه
 رى (قوله ان وجد ذلك) أى ما يملك النصف وما يملك الثلثين اه حل (قوله المسئلة من ثلاثة) أى يخرج
 الثلث الذى يأخذاه اعتبر بقوله أو ستة أى عدد الرأس ان اعتبرنا القاسمة اه حل (قوله يبقى ثلاثة
 لشقيقين وهى لا تنقسم عليها فيضرب اثنان فى خمسة عشرة (قوله فيقصرن عنها) ومن ثم تعلم ان ذلك
 بالنسب والاربع عليها اه سم (قوله وقد يخل عن النصف) أى أو قد لا يخل به حالان ان حصل
 لها تمام النصف فقط يكدوا أخت لابن وأخت لأب لهما سهمان أو أربعة وللشقيقة الباقى وهو قدر فرضها
 وان يفضل لها دون فرضها كزوجة وجد أو أخت لابن وأخت لأب لزوجها والباقي للشقيقة والجد
 لان القاسمة عنها خاتمة والحاصل لها دون فرضها ولا زاد على قال الشارح فى شرح الفصول كقصره وهذا يدل
 على ان ما أخذ فى هذه الموصوفة لا يخلو عن النصف والاربع أو ما عرفت من النصف الباقى للشقيقين من الثلثين ثم
 أخذ ذلك ثم استشاركوا بأب فراحه ونرح ما حصل لها النصف اه سم (قوله وهو واحد من ستة)
 بينهم ان أصل المسئلة من ستة وكل من سهمها حصة ثلث الجد ونصف الانصاف ثلث ونصف من ستة
 فلتأمل اه سم (قوله تصع المسئلة من أربعة فتعشرين) لجد اثنان فى أربعة ثمانية وللشقيقة ثلاثة
 فأربعة باثني عشر وللأخت لأب واحد فى أربعة باثني عشر اه حل (قوله وهو زوج وألم الخ) ولو سقط
 من هذه المسئلة الزوج كان لأم الثلث فرضان واسم الجد لا يخلو فى الثلثين اه شرح مو (قوله وقد
 سدس) وانما فرضه لتعذر التخصيص لانه لو أخذ به كان الباقى مقسوماً بين الاخوة كما لا تأخروا على

والباقي لولاد الابن وهو واحد من ستة على أربعة فتعرب الاربع على الستة تصع المسئلة من أربعة فتعشرين (ولا يفرض لاجتماع جد لأبى
 الاكثريه وهى زوج وألم وجدوا أخت لغير أم) أى لابن وأب (فأزوج نصف ولأم ثلث ولبه سدس

والباطل على العبيد والذين نافوا ما ظهر بالحق في ذلك غير متدينين بل لا اختلاف لفظي لامتوى اه
 فاعتدل أن الشارح أشار إلى ذلك حيث جرى هنا على أحد التعبيرين في شرح البهيمية على الآخر فاستأمل
 اه شوري وفي المصباح الزنديق مثل قنديل قال بعضهم فارسي معربوه ابن الجواليقي رجل زندق وزنديق
 اذا كان شديدا بغفل وهو يحسن من تطبيعهم سألت اعرابا من الزنديق فقال هو الخلفاء في الامور
 والشهور وعلى أسنة النصارى الزنديق هو الذي لا يمسك بشر يتولى بولام الدهر وتعب العرب عن هذا
 قوله ملحد أى طاعن في الاديان وفي التهذيب وردة الزنديق انه لا يؤمن بالآخرة ولا يوجد نفاقه اه
 (قوله لخصم لم) قيل لكونه لا يرث أو ما قيل لكونه لا يورث فظاهر وهو انه لا يملك ولا يورث ولا يملك
 ولا يرث من غير مدمر أو ما كتبنا أو مبيضا أو أمولا أو ذنورث ملكه السيد وهو اجنى من الميت انتهت وقوله
 ولا يورث لورثته أى ملكا تاما تنسجج المكاتب كلمة صحيحة اه حل وقوله والازم باطل وانما لم يقولوا
 بارث ثم نقلنا صديقي الثالث كما لا يوافق قول قنديل نحو وصية أوجهته لان هذه عندنا اختيارية تصمم السيد
 فانما هي اقته اتباعه ولا كذلك الارث اه شرح حر (قوله وامتنى أيضا) أى من قولنا الرقيق لا يورث
 وقوله ثم نفى الامان أى والحق بما وارث اه سم قال حر ويمكن منع الاحتشاه بأن ظاهره انما ورثه فلما
 الجربة السابعة لاستمرار جنايته بقل الرقيق ذكر وجه الاستثناء والتفسير لكونه من حال الموت أحرارا وهو
 فن ذأمل اه (قوله فان قدر المديعة لورثته) أى قدر المديعة من القيمة لان الواجب فيها القيمة اذا لم يبق في العقبان
 في الجناية بحال الموت وقد كان رقيقا عند الميراث فتؤخذ قيمته من الجاني ويعلق منها وارش الجرح ان كان
 نصف مديعة أو أكثر أو أقل فتأخذ وتضمن فضل شئ من القيمة أو نصف مديعة وان لم يفضل شئ لشيء وان
 نعمت القيمة عن المديعة فلا شئ لورثته غير ما أى القيمة وتسمية الارش مديعة مسماة اه يحسب البراوي
 وعبرة العزى أى قوله قدر المديعة أى مديعة الجرح لا مديعة النفس والطلاق المديعة طبعان باب النوع اه وصار
 انما يطبق فان قدر الارش من قيمته لورثته انتهت فعلم ان الجاني فيه من القيمة ثم ان كانت الجناية على ماله ارش
 مقدر قطع يد فهو الواجب الوارث من ثلث القيمة الواجبة على الجاني والباقي منه للميراث فان كانت القيمة أقل
 من مقدار الارش أو مساوية له فازم الوارث لشيء لم يرضع من كان الجناية على قيمته ارش مقدر وعلى
 الجاني القيمة والوارث أقل الامر من القيمة مديعة النفس الواجب بالسراية فان كانت القيمة أقل فإزج الوارث
 وان كانت مديعة النفس أقل فالأزج من القيمة على المديعة لم يرضع من كان الجناية على قيمته وانما يجب على الجاني
 القيمة مطلقا تقاضا من كل مضمون على الحالين حال الجناية وحال الموت والعبرة في نفسه بالاتهام وهو رفته اه
 مدابق عليه (قوله فان قدر المديعة لورثته) أى وما كسبه قبل الرقبة اه سم (قوله ولا يرث فاقول) وليس
 من ذلك قوله لا يرث بالمال أو بغيره فيرث منه فيما يظهر اه ع ش على حر (قوله ولا يرث فاقول) أى وان لم يكن لها
 أو كما أو قل شد أو ز أو ك أو قلته بسبب أو شرط أو ميسرة وقوله لم يرضع كان كل من يقتبض الحق لغرض
 أو دفع مبالغ نعرى المقتضى ولو معين وراوى خبر موضوعه أى القتل لان قتله لا ينسب اليه بسبب أو ميسرة أو شرط
 لا يعمل به بخلاف الحال كما هو معلوم اه شرح حر وقوله وراوى خبر موضوعه أى أو جميع أو ضمن
 بالاول اه ع ش عليه ولو وقع عليه بمن علفقات القتل فظاهر المذهب انه لا يرثه وان مات بالاول ورثه
 القتلان قول واحد ولو وصوه لم يورثه لان مقتله لا ينسب اليه ومات برثه ان كان جاعلا بالطلاق بعد ثلثه
 وان كان عارضا ورثه لانه لم يرضع اه حش شرح الروض للشهاب الرولى واعتمد في حقه البرهان لا يرث لكن
 قد يرضع في قوله وان كان عارضا ورثه لان من كان له دخل في القتل لا يرث وان لم يرضع لم يستثنوا من اصل
 الراوى والمخفى وانما خلا في العارض وغيره في العقبان وعنده اه ع ش وفي شرح جوامع (تتبع) منها
 وقع في كلام الشين وغيره ما قيل ما ذكر في الجرح بالعدوان فن قتل مودته يترفعه الجاني برثه وكذا وضع

(ومن يرق) ولومدوا أو
 مكاتب فلا يرث ولا يورث لنفسه
 ولا يورث لورثته والازم
 باطل (الابعضا يقولون)
 ما ملكه يورثه تمام ملكه
 عليه ولا شئ السيد منه
 لا ينفاه عنه ما كتبه
 بالرقبة وامتنى أيضا كان
 له امان حتى يملك حرته
 وامانه ثم نفى الامان في
 واسترق وحصل الموت
 بالسراية حاله ورثه فان قدر
 المديعة لورثته (ولا يرث فاقول)
 من مقتوله

الحجر ونصب للزنا وبنياء ساطع وقم عليه وغير ذلك ممن صرح بذلك الماوردي وحسبه المان شرع فانه لما
 قتل من أبي حنيفة وصاحب سرحهم الله تعالى انه لو أنشج كنباً أو ميراثاً أو ظله أو ظهر أو صبغاه في الطريق
 أو وقف دا بقية قبل التمثالين في المصورته ووثق بالهذه كل مخرج على قياس قول الشافعي على معنى
 أحدهما أن كل شيء قتل من ذلك محله فمات على غيره وما ليس له فله أو كل من تعدد بانه أو كل على محله
 كالسائق والقائد لم يره وما قبل الأذرى هذا حال غيره وظاهر كلام الأصحاب أن المذهب كل مهلك مضمون عليه أو
 على عاقلة بما ذكر في الدين مع الأوشوال أيضاً عاصم في التخصيل بن الحضر العدوان وغيره الله الصحيح
 أو المصواب وتبعه الزكشي فقال انه المصواب ولم ينظر أو لقول بعض الأصحاب مشهور المذهب انه لا فرق لقول
 المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف أن من حفر بئراً لماله أو وضع حجر فإتته فحرسه ولا تفرط من صاحب
 الملائكة يره وكذا إذا وقع عليه ماله لانه لا نسب اليه القتل اسموا لاحكامه ومنها ما ذكر انه لا فرق بين
 المباشرة والسبب الشرط هو ما صرحوا به حتى الشقاق فلم يمان أو ان قصر على الأولين مثلاً لا تشبه السبب
 ببعض صور الشرط كالخرفق والسبب يكن حفر بئراً بعدد أو ما يجرى تحتها في حفر أو حفر أو حفر ونحوه
 من كل ما ذكر وفي الباب من التخصيل بين العدوان وغيره أو قولهم لا فرق بين المضمون وغيره ماله
 في المباشرة والسبب دون الشرط و يفرق بين المباشرة ومحصلة القتل والسبب دخل في سببه فمات في الحال
 فهم ما بين الضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحمله ولا يترأفه ومحصل التلف عند ماله فبعد إضافة القتل
 إليه احتيج إلى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في بحر الرد على أسكه فقتله أو حو ربه المسلم لا القتل لانه
 الضامن وجري عليه القمولى وغيره لكن جرم بعض متأخري الفرضين بخلافه فقتل الأبرث المسلم الجليل أو
 غيره موجه الأول بأن الأصل شرط لا سبب كالمصرح به وقد تفرق في الشرط انه لا يدين فقتله فانه لم يضعه
 وقضية رعاية ضعفه اشتراط ان لا يقطعه غيره كقبي المسلم مع الحال لم ينظر له وأما الأمر بالمباشرة وحده
 لا ضللال فمسل ذلك في جنس نفسه ومنها الأبرث شهود الترتيب لا لا احصا سوا مشهود قبل الزنا أو بعده
 كما اقتضاه اطلاعهم قال الزكشي وهو المنقول في الفرم عند الزوج هم استشكل ما هنا بأنهم بعد الرحم لو
 رجعوهم وشهود الزنا ثم شهدوا الزنا لا احصا وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهم في القتل فينافي ما هنا
 ان لها تأثيراً وقد يفرق بين الحفاظ مختلف ان هو متبخر وجوده في الوقت ولو مع غيره وان جاز أو وجب ولو لم
 يضمن به حسم الباب ولا كذلك ثم لانهم توسعوا هناك ثم توسعوا في نظيره في الضمان وأمر فيه ان القتل بعد
 الرجوع انما يضاف لشهود الزنا لا غير تنأملهم ومنها مرحوا في الرهن في مسائل ان الميتة بالولادة السبب
 مونها لو طعن في ذلك قولهم لو أحبلها الرهن فمات بالولادة ضمن فمات لان وطأها هو السبب في هذا كما
 بخلاف ما لو زني بأمة من غير ان يستولي عليها فماتت باحبله لان الشرع لم يقطع نسبة الولد عنه فماتت
 نسبة الولد اليه وقيل ضمن الرهن لا احتمال ان الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا ضمن زوجته
 لا بخلاف قوله فلا كهل من مستحق عليها وهو موزع ابن عبد السلام في إطلاقهم المذكور في الزنا
 بأنه يتعين تشييده بما إذا لم يصل ان الولد من الزنا فيضمن ان ضمن لان أفضله الولد الى الاتلاف والغوان لا يختلف
 بين كون السبب حلالاً أو محرماً وهذا كما تكرر صريح في أن الزوج لا يرث من زوجته التي أحبلها فماتت
 بالولادة لما علمت ان الولد الذي هو سبب في الهلاك ولو لمصلحة الاحبال الثاني عنه الولادة الثاني منها
 الموت ولا نظر لاحتمال طر ومهلك آخر لم يمتل أنهم أعرضوا عن النظر لقائه حيث عبروا عنه قولهم
 وقيل لا يضمن الرهن لا احتمال ان الموت الخ ثم رأيت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغي ان يرث وعليه بأن
 أحد لا يفسد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله أو تلاته لم تمت بالوطء الذي هو سبب في الولادة الناشئة عن
 الحبل الثاني عنه فهو مجاز بعقد المرتبة الثالثة فلم يدخل في المعنا ولا في المعنى وأنت خير بأن كلاً تعليمه

لا يتبعه ما يحته أما الأول فلا نهم لم يشرطوا تسجيته فأتا بل ان يكون له دخل في القتل بمسأرة أو سبب أو شرط
ولاشك ان الواعى كذلك بل كلامهم الذى فى الزهر مصرح به يسمى قاتلا و بان الوطء قضى للهلك
من غير نظر لاحتمال طرو مهالطوبان الشارع قطع نسبة الوالد الى انى فلم يضمن الزنى بها وأما الثانى
فلا نهم مصرحون بأنه لا فرق فى منع ماله دخل فى القتل بين الداخل القربى والبعيد كتر كيمزى الشاهد
باحسان المورث الزانى فاشمل بعد هذا النخل مع منعه الاثر بطل جميع ما وجه به عنه الذى اقام ذكره
بعد ذكر ما تقدم عنهم فى الزهر انه اعمى بحته مخالف للعتوى ولو وجهه مخالفته ما قدره له لكن مصرح الزنى
بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحيث ذفى جوبه على قواعدهم دققوا الذى يضعه جوبه عليها ان
يقال لاشك ان الوطء من باب التمتع وهو من شأنه ان لا يقصد بها القتل ولا ينسب اليها وانما التمتع
الزهر اسكون الزهر على جرحه على نفسه فى المرونة فاقضى الاحتياط على المرتضى منع الزهر من الوطء لم يمتنه
ونسبته التمتع السبب واسطة نسبة الوالد اليه لجرم البدل وأما هنا فقد تقرر فى الشرط مع انه من جنس
ما يقصده التمتع ونسبة القتل اليه لانه بعد من التصدي به لبداء إضافة القتل اليه فلا يتعدى به لا يمنع اذا
كان هذا لا يمنع فاولى ان الشرط من جنس ما يقصد ولا كذلك الوطء والعمان به بجره (قوله لم يضمن)
رد على الضعيف وباراه أصله مع شرح هر وقيل ان لم يضمن ورث لانه قتل بحق اه (قوله ولم يمتنه
استعمال الخ) عبارة شرح هر ادلورث لاستعمل الزهر فى القتل ورثهم فوذى الخواب العالم فاقضت
المصلحة منع اثره مطلقا فتنزى القتل لاستعمال أى باعتبار السبب لا يتناقض كونه مانا بحدله نحو مذهب أهل
السنة انتهت (قوله ومن الموانع النور الحكى الخ) وهو ان وجبى حكمين شرعيين متباينين ينشأ
النور عنهما والنور الغنى أن ينشأ النور من لفظ الاطلاق كقوله مسئلة الاطلاق السرى ويؤسسه تعليق
الزهر ليداء كرهى الو كلة اه شورى فى باب الاقرار وجبانه هنا قوله النور الحكى احذر به عن
النور والغنى وعن النور الحساى فلا يمتنع الاثر وهما مقرران فى موضعهما اه (قوله كيمزى فى الاقرار)
عبارة هناك ولو اقر بمن يحبس كخ حائرا فربان لم يمت ثبت انسبال الاثر للنور الحكى وهو ان
يلزم من اثبات الشئ نفسه وهما يلزم من اثر الابن صدم اونه فانه لو ورث لمجبال الخ فيخرج عن كونه وارثا
فلم يصح اقراره انتهت (قوله المذكور) أى فى قوله ولا متوارثان مانا بنحو غرق الخ وقوله لما ياتى أى فى قوله
قربا لان انتفاء الارشع لا يمتنع بل لا تنفاه الشرط الخ (قوله بمجاز) أى لعدم صدق المانع عليه
وهو الوصف الجودى الظاهر المتضبط المعرف بفيض الحكم اه شرح هر فهو مجاز بالاستعارة
ففسه انتفاء الشرط بل مانع بجميع منافاة كل الحكم والحق الثانى على الاول (قوله وانما زاد عليها) وهو
العمان وعدم تحقق حياة الوارث بعد الموت اهذل على الخلى (قوله كخى جهل التاريخ) أى لان الشرط
يتحقق حياة الوارث بعد موت المورث كتحتم (قوله كخى انتفاء النسب) مثل ذلك بعضهم على ما نصابهم ولا
ولا يخفى ان هذا ليس من سبب موانع الاثر بل من اسباب موانع صرف الميراث سالوا والى السلفى
الوجود واليه أشلو بقوله ومن فقد الخ كخى يدى انما هو لما يجهول النسب صغيرا أو مجنونا أو ثم عوت
الود قبل الحلق العائقة باحدهما فانه وقصم ميراث كل من وانما من أحد المتداعين حيث ذوق
ميراث الولد اه حل (قوله ومن فقد وقصم الخ) قد أوضه هذا البحث فى الروضة فقال الباب السادس
فى أسباب تمنع صرف المال الى الوارث فى الحال سلفى استقامتضى أو ربة الاول السلفى فى الوجود
سكن فقد ولا تعلم حياته ولا وية وفيه مستثنان احدهما فى التور ومنه ما فسرد الذى انقطع خبره
وجعل حاله فى سفر أو حصر فى قتال أو عذبات كاسرعة أو غيرها وله مال وفيه مناه الاسير الذى انقطع
خبره فان قامت نسبة على موته قسم ميراثه والا فوجهان احدهما وهو اختيار أى منصور وغيره

(وان لم يضمن) مثله لم يضمن
التردى وغيره بسند صحيح
ليس القاتل شئ من الميراث
ولنسمة استجبال قتلها
بعض الصور وسد الباب
فى الماتى ولان الارث للموالات
والقاتل قطعها وأما الماتول
فقد يرث القاتل ان يجرحه
أو يضربه ثم يمتن هو بسببه
ومن الموانع النور الحكى
وهو ان يلزم من تورث
شخص صدم تورثه كخ
أقربان لم يمت فثبت نسب
الابن ولا يرث كيمزى فى الاقرار
وأما استنباط تاريخ الموت
المذكور فنهى من عدمها
ومنهم من منع لما ياتى وقد
قال ابن الهائم شرح كفايت
الموانع الحقيقية أو بقاء القتل
والرق واختلاف الدين
والنور الحكى وما زاد عليها
فسميتماته بمجاز والوجه
ما قاله فى غيره انه اسفة هذه
الاربعة والدفق اختلاف
العهد وانما زاد عليها بمجاز
لان انتفاء الارشع لا يمتنع
مانع بل لا تنفاه الشرط كخ
جهل التاريخ أو السبب
كخى انتفاء النسب (ومن
فقد) بأن انقطع خبره (وقد
ماله

انه لا يقسم ماله حتى ينفق حاله أو يجهز ماله قطع الاكثرون انه اذا مضى بعد تحكيم الحاكم بأن مثله لا يعيش فيها قسم ماله وهذه المسئلة ليست مفقودة عند الجمهور وفي وجهتها تقدر بسبعين سنة ويكفي ما يطلب على الظن انه لا ينفق عليها ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر منها على الصحيح وقيل بشرط ويجوز أن يراد بهذا القطع قلب الظن ثم إن كانت القضية بالحكم فتمت فتمت الحكم بالموت وإن اقسموا بينهم فظاهر كلام الأصحاب في اعتبار حكمه مختلف ويجوز أن يقال فيمختلف إن اعتبرنا القطع فلا حاجة إلى الحكم والافلا بد منه لأنه في محل الاجتهاد وإذا مضى المدة المعتبرة وقسم ماله فهل لزوجه إن تزوج فهو ملام الأصحاب دلالة مصرحان له إذا لم يكن المنع على الجديد بخصوص بما قبل مضي هذه المدة لا ترى أنهم ردوا على القديم حيث قالوا إذا لم يميز الحكم بموته في قسمته ماله وعق أمهات وأولاده لم يميز الحكم في فراق زوجته فأشعر بالتمسك رأوا الحكم من متلازمين وعلى هذا فالعبد المنقطع الخبر بهذه المدة لا يجب قطعه ولا يحرز عن الكفارة لاختلاف موضوع القولين ما قبل ذلك ثم انظر إلى من ربه حين حكم الحاكم بموته ولا فرق من منعه من مات قبل الحكم بموته ولو بلفظة طوار أن يكون موتاً المفقودين وموته وبين حكم الحاكم وأشار العبد إلى الرق إلى أنه لا يشترط أن يقع حكم الحاكم به بعد المدة فقال يضرب الحاكم مدة لا يعيش في الغالب أكثر منها فإذا انتهت فكانه ما ذلك البرم المسئلة الثانية في تورث المفقود إذا مات له قريب قبل الحكم بموته فظن أن لم يكن له وارث إلا المفقود فقتنا حتى يتبين أنه كان عند موت الشر بسخاء أو ميتاً وإن كان له وارث غير المفقود وتقتنا في نصيب المفقود أخذنا في حق كل واحد من الحاضر من بالأسواق بسطة ما منه بالمفقود لا يعطى شيئاً حتى يشين حاله ومن ينقص حقه حياته خذ في حقه حياته ومن ينقص حقه بموته قدر في حقه مونه ومن لا يختلف نصيبه بجهاد وموته يعطى نصيبه مثله زوج مفقود أو أختان لا يومهم حاضرون فإن كان جافاً لاختين أو بعثن سبعين ولا شيء لهم وإن كان ميتاً لهما اثنتان من ثلاثة والباقي لهم فيقدر في حقه حياته أربع جافاً لا مفقود أو لا يومين جافاً لاختين فإن كان جافاً لاختين والباقي لهما الثلث وإن كان ميتاً لهما الثلث بينهما أسوية فيقدر في حق الجاهل حياته وفي حق الآخر مونه أربع لا يومين مفقود وأختان لا يومين حاضرون فإن كان جافاً لاختين أو جافاً لاختين والباقي بينهم فيكون للاختين الربع وإن كان ميتاً لاختين أو جافاً لاختين أو بعثن سبعين فيقدر في حق الزوج مونه وفي حق الاختين حياته ابن مفقود بنشوز زوج لزوج الربع كل حال هذا الذي ذكرنا في كل المور وهو الصحيح وظاهر المذهب وفي وجهه بقدر مونه في حق الجميع لأن استحقاق الحاضر من معلوم واستحقاقه مستكروه فيه فإن ظهر بخلافه غيرنا بالحكم وفي وجهه آخر فتدور حياته في حق الجميع إلا الأصل حياته فإن ظهر بخلافه غيرنا بالحكم انتك بالعرف (قوله حتى تقوم بينة بموته) أي وإن تمضم المذاهب التي تعتبر في الحكم ولا بد في البينة من تحقير قول بينة القاضي لها الاتهام بغير دلائل عليها كذا في حوائج الشهاب لم على شرح التفتة اهـ رشدي وبعبارة الشو بى قوله أي حين قيام البينة والحكم هذا صريح في أنه لا يحتاج جميع البينة إلى حكم فيكون قوله فيجوز للقاضي وحكم تماماً بعض المدة ولكن لا بد في البينة من تحقير قول القاضي لها بغير دلائل عليها اهـ سم انتك (قوله حتى تقوم بينة بموته الخ) أي ولا يكتفى ببعض الدلائل وحدها بل لا بد من الحكم ولا في ذلك قولهم لا قطع خبر العبد بهذه المدة لا يجب قطعه ولا يحرز عن الكفارة اتفاقاً ولم يذكروا الحكم لأن ما هنا على ترتيب عليه معاصي لم يوفى حقه أهلاً أكثره صريح هو (قوله أو يحكم قاض) أي صريحاً أو ضمنياً كقسمته بعد الرق العبد لا يبرأ بغيره من الرق لأن تصرف الحاكم بغيره من ليس حكمه على العتد أحق على الحلى (قوله وتخرج به الحكم) فليس له ذلك فإنه يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يشور ومنه صراح حتى لو تعدد الرق إلى القاضي أو امتنع من الحكم لا بد لهم ولم تدفعها المرأة ولا غيره مما يحرزها الزوج قبل الحكم اهـ عش على هو (قوله بمضى ماله) وهو غير

حتى تقوم بينة بموته أو يحكم
قاضي به بمضى ماله من ولادته

٣٠. أي حين قيام اليقظة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو لم يخطئ لم ير منه شيئا لجواز موته (لا يعيش فوقها طاعة على ما له من ربه حيث يشاء)

فقد هذاندا خلافا لاهل البيت
فان استندوا الى وقت سابق
لكونه سبق عقد فنيبي ان
يعلى من برته ذلك الوقت ان
سبقهما اولاهم مادمهم بنسبه
على ذلك السبق في الحكم
منه البته قبل اولو يعبري
بحسبند اعم من تعبير الاصل
وقت الحكم (ولو لم يكن
برته) المفقود قبل قيام
البيت والى الحكم بمره (وقت
حسنه) حتى يبين له (وعل
في حق) الحاضر بالاسو
فمن يسطعنهم عبادا المفقود
امومه لا يعلى شيئا حتى
يبين له ومن ينقص حسنه
ممن بذلك بقدرى حسن ذلك
ومن لا تصاف نصيبه مما
يسطه في زوج وعم ولا يح
مفقود يعلى الزوج نصفه
ويؤثر العم في جدواخ
لاوي بنو اخ بنفقود بقدر
في حق الجد حياه فيأخذ
الثالث وفي حق الاخ لاوي بن
موته فيأخذ النصف ويؤثر
السدس ان تبين موته
قاله اوصياه فلاخ (ولو
تختلف جلاز لاخ لاجله بعد
انقضائه بان كل من غيره
قد برث) بان كل من غيره
كسمل أخيه لانه فانه ان
كان ذكرا ورث أو أنثى فلا
(عمل بالبقين فيه في غيره)
قبل انقضائه (فان لم يكن
وارثا لعمه) أو الجلى (أو
كان) ثم (من) أي وارث

٢٠

فهو الذي يحتاج للنظر والذي يظهر فيه ان الولي الوصي أو غيره يرفع الامر الى القاضي ليحل عليه ما في حرب
 نحو عمل المسألة اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد من يرفع عوق القسط اذا لم يوجد من يرفع عوق ولا يمتنع ولا يمتنع
 فيتعذر بقرض لهم من بيت المال أو غيره فان تعذر انهم الاغنيا بالاعتاق عليهم رضاهن تبعد القاضي ولو
 بقضيه فوق مسافة احدى أو نصف مسافته على المال اقترض الولي له الاقراض من ماله الرجوع ان اشهداته
 آخر ابرح فان لم يكن ولي لم يملك له البلاء فاقض من ضل ما ذكره أخذ المصنف في كنهه المصنف ان المال
 لا يقرض الا لخراج كزكاة الفطر بل يؤخر الوضع ثم يخرج للمضي ولو تركه التفتقه قبلها لا ضرر به ولا
 كذلك الزكوة يجري ذلك كما في ما تروى والوقف في كلامهم وقيل أكثر الجمل أو بعه بالاستقرار او انصره
 كثير ون يعطون اليقين فيوقفه ميراث أو بعه بوقفه الباقي في ابن وزوجته حمل لها الثمن وله خمس الباقي
 ويمكن من دفعه له شيء من التصرف فيه ولا يطلب ضمان وان احتمل تلف الموقوف ودما أخذ له قسم بين
 الكل كس (تنبيه) يكتب في الوقف بقوله لا يحمل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين
 انه متى احتمل قرب الوطه وقضى لم يردعه انتهت (قوله لها ثمن) ثلاثة ولها مائة من غايه فيستقر كونه
 ذكر أو أنثى لا حولون كان بثنتين فتعول المسئلة بكل كرا وزجة الثمن ثلاثة ولا دون السدس من ثمانية
 ووقف السدس عشر الى اضعاح الحال اه حل (قوله كزوجة حمل وأبون) واضح هذا المثال كلف شرح
 كشف الغوامض انه اما ان يظهر أن لا حل أو يظهر بثنا أو بنتين فاكرا وكرا أو كرا أو كرا أو كرا أو كرا
 فالحال على التقدير اما أن يعطى احدى الفروع أو أو بعه وعشرون غير عائله أو عائله لستة وعشرين
 اذا كان الحمل بنتين فاكرا من خمس الاثلاث فتعذف الاربع فتعولها في الاربع والعشرين ويصير بين
 السبعة والعشرين موافقة بالثلاث فاضرب احداهما في ثلث الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب بكل من
 الابوين والزوجته من كل مسئلة منهما في ثلث الاخرى يحصل نصيبهما أو اعطه أقل النصيين
 فاكرا وزجة أو بعه وعشرون وكل من الابوين اثنتان وثلاثون ووقف الباقي وهو مائة وثمانون وعشرون
 الى ظهور والحال فان خرج الحمل بنتين أو أكثر فترسم الموقوف بينهما أو بينهن وان خرج الحمل ذكر أو أكثر
 ولوم اثنتي عشرة ولو يكمل لهم فروعهم فيعطي كل زوجة ثلاثة أسهم ولكل من الابوين أو بعه الباقي
 لا دون نصفها وان ظهر الحمل بنتا واحدة فلها نصف الجميع من الموقوفات ثمانية وثلاثون ووجه ثلاثون لادم
 أو بعه ولاب ثلاثة عشر أو بعه تكمله تسعة وتسعين تصيبا فان خرج الحمل ميتا أو ظهر ان لا حل فلزوجة
 من الموقوف ثلاثون تسكله وبعها لادم اثنا عشر وعشرون تكمله فزوجه ولو ثلث ما بقي بعد أخذ الزوجة
 فزوجه او الغاضل لادب اه من ثلثه شيئا الخفي على الشنورى (قوله فقال لا تجال) أي من غير
 سبق اعمال فكرت ورويه كما علم من المختار اه في الصباح واوتجمل الكلام ان يشبه من غير روية ولا
 فكروا وتحت أو أي أي انخرجه من غير مشورة فتصت به اه (قوله صارن المرأة تسع) لان التسعة
 التي تأخذها هي تسع السبع والعشرين (قوله وانما لم شالحل ان انفصل حيا) أي لانه لم يمكن
 الاطلاق على أي تخالو روحه عند موت موره اعتبر له انفساه فسطعها على ما قبلها وحلها النظر اليها
 ولهذا لم يمكن تقويمه اجابته عند خروجه على ما كان موطه الشهة نظرنا الى حاله الوضوح فان كان
 حيا فموت ماته أو ميتا لسيد قبضه أو ميتا لم يجز قبضه في الانفصال حيا قال لا لم يتناها وورث ولم
 تذهب الى الصالح الفنون في تحديق انساك الروح فيه بعد الموت لكل حكم في الشرع عوف وستى
 لاسئل الى محاورته اه ومنه يعلم ان الشرع لا يشرط في الحكم بالارث الا ان يتركه قولهم انما يترك بشرط
 أي انما يحكم بما به بشرط اما اذا انفصل ميتا لم يشرعوا ان تحرك في بطن امه أو لاسوا ما تنصل نفسه
 أو بجنايته وان أوجب الفروع صرف الى موره تسعة ان يعلم لا يصح به تقدير الحيا بتبديل قولهم الفروع انما

مقدرا عليه ثلاثان أسكن
 عول كزوجة حمل
 وأبون لها ثمن ولها
 سدس عائلان لاحتمال ان
 الحمل ابنتان فتعول المسئلة
 من أربعة وعشرين الى
 سبع وعشرين وتسمى المتبرية
 لان عيالها رضى الله تعالى عنه
 كل يتصلب على ميراث الكوفة
 قائلا لا لحسنه الذي يحكم
 بالحق فطعنوا على كل نفس
 بما تسمى واليه الماس
 والرجى فسل حيث
 عن هذه المسئلة فقال وتغلا
 صارن المرأة تسع ووضي
 في خطبه (وانما لم شالحل
 الحمل (ان انفصل حيا)

وجبت لفتح الجاني الحياض ثم الجاني لها ولو قد ان ايجابا بقدر الحياة الحياض فحق الجاني فقط
تقطعا فحق في نورث الفرة فقط اه شرح الروض (قوله ان انصل حيا) أي ان انصل كاهيا
وخرج بكاهيه ونه قبل تمام انصله فانه كليت هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا سهل ثمان قبل تمام
انصافه وفيها اذا خراسن وقته قبل انصافه فانه يقتله اه شرح مر (قوله حيا مستقرة) وهي التي
يبقى معها ابصار وتعلق وحركة اختيار اه عيش على مر (قوله حيا مستقرة) أي ولو بعد موت ما فيها
يظهر اخذا من ظاهر هذه العبارة اه عيش (قوله وعلم وجوده عند الموت) أي ولو بعد موته كالتنبي اه
سم على سج وبعبارة الروض متاوشرا حصل لتورث الجليل طرأ ان يعلم بوجوده في البطن قبنا ولما
عند الموت لورثه بان تلده أمه لانه يلحق فيها بالمتة فتقدر كونه منه بان ولده لاقل من أكثر مدة الحمل من الموت
لثبوت نسبه وشمل كلامهما اذا كان الحمل من الميت وما اذا كان من غيره ولم تكن مزوجة ولا مستولدة قال
الامام ولا ينقض هذا ما بهد من طلب اليقين في الموارث فان ذلك حيث لا يتقدم اندثار عما كثره كذا في
سيرات الخلفاء حيث لم تصد كذا وتولوا فتوكيف انكر البتة في الشرع مع ظهور الظن والاصل في
الانسان الا ساكن الاحتمال اما اذا ولده لا كثر مما ذكر فلا رث لعدم ثبوت نسبه فان كانت مزوجة أو
مستولدة وأنت ولو سلفكم محكم حرم من أبدي في حق من دخل فان ولده قبل تمام ثمانية أشهر من وقت
الموت ولا ترومها من وقت السعد على الحر أو وطئ المعقور لا يعلم بوجوده وقت الموت ولا يجب الا بال
ولده لسنة أشهر أو أكثر فلا رث لاحتمال حدوثه بعد الموت الا ان اعترفوا ورثة كلهم بوجوده عند الموت
فدبر لان الحق لهم ويسحبان على الابن عن الوطء حتى يشين الحال الشرط الثاني ان يفصل كاهيا بعبارة
مستقرة الخ انتهت (قوله الا ان اعترفوا ورثة فالحال) أي الا ان انصل لفوق سنة أشهر بدون فوق
أربع سنين وكانت فراشا واعترفت الورثة بالخ اه عيش على مر (قوله والمشكل ان لم يتخالف الخ)
وامدام مشكلا فيحصل كونه بأب أو وحدا أو أم أو زوجا أو زوجة اه شرح مر (قوله لثا الرجال
والنساء) آله الرجال هي الذكور وان لم يكن معه آله النساء قبلهن اه حل (قوله ووقته عاشا فيه)
ولو بان الحاشي في مدة الوقف والورثة غير الاولين أو اختلف اربهم لم يبق سوى الصلح ويجوز من الكل في حق
أخيه على تساوي تفاوت واسقاط بعضهم ولا يدين لفظ صلح أو فاهب واعتبر مع الجهل للضرورة وقول الصالح
ولي يجوز عن أقل من خمسة فرض ارثه اه شرح مر (قوله حتى يتبين الحال) أي ولو بقوله وان اثمهم
اه شرح مر (قوله ففي زوج) له الربع وأمه السدس وقوله لزوج الربع ثلاثة من اثني عشر التي هي
مخرج الربع والدس وقوله وللاب الدس اثنان والفتنى النصف ستوقفه وقوله الباقي وهو واحد فان
بان ذكراته وان بان اثني فهو للاب اه حل (قوله والفتنى النصف) مأخوذ من تحت الطعام اذا جعل طعمه
أو اشتا طعنا أو أشكل أمره وأصله التكرار والفتنى يقال خشت اذا تيسر طعنه الى خارج فشر به
اه ذل على الجلال وفي المصباح خشت خشت بل يقب فهو خشت اذا كان فيه ابن وتكرار لا يشي
النساء واسم الفاعل خشت بالكسر والقول بالفتح وخشت الرجل كلامه اذا شبه بكلام النساء لا نوراة
والفتنى الذي خلقه فرج الرجل وفرج المرأة الجمع خشت مثل محب وخشت مثل حبي وحبي (قوله)
وقوله الباقي يتوهم بين الاب) أي فان تبيئت كورته أخذ ما أو تته أخذه الاب بالتصيب ثم الباقي في هذه
المسألة سهم من اثني عشر اه شيئا اه سم (قوله ومن جمع جيعي فرض نصيب) المراد بالجمعة السب
بما يشبهه تهليل بقوله لاتهم حاميان مختلفين الخ أي ومن جمع يمين سبب الدار بالفرض وسبب الدار
بالتصيب فالزوج يستيب الدار بالفرض وبثوة العلم من قبيل القرابة والقرابة لا تورث فيها بالفرض وبثوة
بالتصيب ولكن خصوص بثوة العلم سبب الدار بالتصيب ولذلك قال مر وخرج بجيعي الفرض والتصيب

حيث مستقرة (وعلم وجوده
عند الموت) بان ولده لاقل
من أكثر مدة الحمل ان كانت
خليفة فان كانت حليمة فبان
تعلقه من ستة أشهر والا فلا
رث الا ان اعترف الورثة
بوجوده عند الموت
(والمشكل) وهو من له
آلنا الرجال والنساء أو ثبته
تقوم مقامهما (ان لم يتخالف
ارثه) بل كورته أو ثبته (قوله
أم) ومعنى (أخذوا الا)
أي وان اختلف اربهم
(علم باليقين فيه وفي غيره
وقضاهما سلفا فيه) حتى
يتبين الحال أو يقع الصلح
ففي زوج وأب أو لفتنى
للزوج والربع وللأب
الدس والفتنى النصف
ووقته الباقي يتوهم بين
الاب (ومن جمع جيعي فرض
وتصيب

كزوج هو ابن عم وورث
 (هما) لانهما سبلان مختلفان
 فيستغرق المالان انفراد
 (لاكتنفي) أشئت لابيان
 (ط) شخص بشبهة أو مجموعي
 فنكاح (بنته فتلد بنتا)
 ويحوت ضمائر ثبوتية
 فقط لا بهاو بالاخوة لانهما
 قريبان وورث بكل منهما
 بالفرض من دون تن فيورث
 باقواهما معتمدين لهما
 كالأخت لا ورن لا رث
 النصف بالاخوة لا بالنسب
 بالاخوة الام وورث لا بالعم
 التصريح بالتصوير من ذائق
 (أو) جمع جهتي فرض
 (ب) برث (باقواهما) فقط
 والقوة (بأن) تعجب احدهما
 الاخرى كبتت في أشئت لام
 بأن طام من ذكر (أمة فتلد
 بنتا) فترث منه بالبنوة دون
 الاخوة (أو) بأن (لا تعجب)
 احدهما دون الاخرى
 (كلم هي) أشئت لاب (بأن)
 طام من ذكر (بنته فتلد بنتا)
 فترث والفتها منها بالامومة
 دون الاخوة لان الام لا تعجب
 بخلاف الأخت (أو) بأن
 (تكون) احدهما أقل
 حجب من الاخرى (كلم أم
 هي أشئت لاب (بأن طام)
 من ذكر (بنته الثانية فتلد
 ولها) فلا ولام أم موأخته
 لا يعمتر شفع بالجدوة
 دون الاخوة لان الجدوة أم

ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه يحق فواحد على الاووية (قوله جهتي فرض وتعصيب) سهل ما ينضمو بالفرض
 ومع الغير وهذا موضع استدلال المصنف الذي ورد به اه قل على الخلق (قوله كزوج هو ابن عم) الخ
 كتب شيخنا جاش الخ المصنف اعلم بمثل اضافين عم هو أخ لأمهم ان حكمه كذلك لانه انما ينصو واذالم
 يكن هناك وارث يستحق الاخوة لأم فان كان كل واحد من ابوين عم احدهما أخ لأم فليتب النصف والباقي
 بين ابني الأم السوية وان تقول هذا المثال في هذا الحكم مجتمع فيمفع التعصيب مع فرض لانها محبوبة
 اه سم (قوله لا كتبت في أشئت لابيان طام بنته فتلد بنتا) فقد ذكر المصنف هذا التصور هذا ثلاث مرات
 باعتبار اجتماع جهتي الفرض والتعصيب كلها فاما اذا مات الموطو وموورثها الصغيرة فمفع باعتبار اجتماع
 جهتي الفرض وكانت احدهما أقوى لكونها لا تعجب أصلاً وقد ذكرها بقوله اول تعجب كلم هي أشئت لاب
 وقد ماتت الصغيرة فترثها الكبيرة بالامومة لا بالبنوة فمفع باعتبار اجتماع جهتي الفرض وكانت احدهما
 أقوى لكونها أقل حجباً فاما اذا وطئ هذه الصغيرة وتولدت له اولاد من الكبيرة فالي هي أم مقترنة
 بالجدوة لا بالاخوة لا يورث قد ذكرها بقوله أو تكون أقل حجباً كلم أم الخ فاصل هذا الكلام ان يصور
 صورة فاما اذا وطئ بنته وقد كرت ثلاث مرات بثلاث اعتبارات والصورة الثانية قدما اذا وطئ من ذكر أمه
 ولدي كرها لأمها من واحد باعتبار واحد في هذا المجموع جهتا فرض وكانت احدهما ساجبة لاخرى وقد
 ذكرها بقوله بأن تعجب احدهما الاخرى كبتت في أشئت لام تامل (قوله وتوت) أي الكبرى عنها أي
 عن بنتها التي هي أشئت لابها ولولدت الصغرى أو لا فالكبرى أمها وأختها لابها قلها الثالث لا وموأسقطة
 الاخوة جزاً اه زى (قوله لا بهاو بالاخوة) ولها وجهان اثنان هما قوله قال أو حنفية وأحد وجهه ان
 أبي مصر ون في الاصل كقولهم اذا كان أخلام قال حنفية البرلى أقول قد يفرق بين هاتين القرائين
 بعمته فان في الاسلام اختيار اختلاف الاولتين اه ثم قال (فرع) لو ماتت الصغرى أو لا فالكبرى أمها
 وأختها لأمها فترث بالامومة قطعا ولا يعرى الوجه ان ذكر لان هاتين فرضين وتلك فرض وعصوبة اه سم
 (قوله باقواهما فقط) كان الفرق بينهما بزمنا سلفي جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين القرائين لا يجتمعان
 في الاسلام صد اختلاف فذلك ورايت بعضهم فرقان الفرض والتعصيب عهد الاثر جهتا في الشرع
 في الاب والجد اختلاف الفرضين اه سم وعبرة (قوله بأن طام أمة فتلد بنتا) أي هذه البنت بنته
 وأختهم من أمة فترث منه اذا ما ان بالبنوة لان اخوة الام محبوبة به ولو هذا البنت بنت الام وبنت ابنتها
 والام معها أمها وجدتها أمها اه قل على الجليل (قوله بالنوتدون الاخوة) أي لان الاولى
 تعجب الثانية تعجب حرمان ومثل ذلك تعجب الفضل مثله ان نسك مجموعي بنته فتلد بنتا ويحوت ضمائر
 فترث ان اثنين بالبنوة لا عبرة بقرينة ولا جواز البنوة تعجبهم ان ربع الى الفن اه سم (قوله بأن طام بنته فتلد
 بنتا) فليتب الثانية مع الواطئ بنته بنته مع الاولى بنتها وأختها من أبيها وهي المراد الاولى أم
 الثانية وأختها من أبيها اه قل على الخ (قوله فترث والفتها منها الخ) فليتب الصغرى والكبرى أمها
 وأختها من أبيها اه حل (قوله لان الام لا تعجب) أي لا تعجب احدها حل (قوله أو تكون أقل حجباً)
 مصدر للمعقول أي محبوبة اه شوري (قوله بأن طام أمة فترث الثانية الخ) أي فانت
 الصغرى بعد موت الواسط عن الكبرى اه حل (قوله فلا ولام أم أمه) والثانية أمموأختهم من أبيه اه
 حل (قوله فلا ولام أم أمه) أي الواسط وأختها من الثانية أمموأختهم من أبيه وهو ابن الثانية فواو بن بنت
 الاول وأخوها من أبيها وهو ابن الواسط وابن بنته وابن بنته والثالثة بنت الواسط وبنت بنته اه قل
 على الخ (قوله فترثه بالجدوة دون الاخوة الخ) فلو حجب الجدوة التي هي القرينة ورثت بالاختية
 الضعيفة كالمات الواسط هذه من أمه وأمه اه لذكورين فترث الطليعة النصف بالاخوة لان الجدوة حجت

(ثلاثة وأربع وأسدس ستواثلث ثمانية) لان أقل عدده نصف مجموع اثنين وكذا ٣٥ الشيوك كلها خوص من اسمها الاعداد

الانصف فانه من التناصف
فكان المتقسمين تناسفا
واقسمه بالسوية ولو اخضع
اسم العدد لقليل حتى بالنظم
كثيرة غيره من تلك ورديع
وغيرهما (أو تخلفه) أي
الخروج (فان يدخل غيرهما
بأن في الأكثر الاقل مرتين
فأكثر فاصلا) أي المستمة
أو أكثرها كدس وثلاث
في مسئلة أموز وجنواخ
لغيرهم فهي من ستة (أو
قوانا بأن لم ينضم الاعداد
ثالث فاصلا لمسل من
ضربوقي احدها في كامل
الان خوك دس وقين) في
مسئلة أموز وجنواخ
فصلها أربعة وعشرون
لحل ضربوقي احدها
وهو نصف الستة والثلثة
في الآخر (والمتداخلان
متوافقان ولا عكس) أي
ليس كل متوافقين متداخلين
فالثلثة والستة متداخلان
ومتوافقان والثلاثة والأربعة
والستة متوافقين غير
تداخل والمراد بالتوافق هنا
مطلق التوافق الصادق
بالتماثل والتداخل والتوافق
لا التوافق الذي هو قسم
التداخل كما وضعت في
نسخة النصول وغيرهما
(أو بتأنياد أن لم ينضمه الا
الولد) ولا يسمى في علم
الحاصل عددا (فأصلها لمسل

فيكون جهان ضم ثمانية اربعاً وتكونت تخفيفاً ١١ (قوله والرابع) لم يقل والرابعين لانه لا ينص وتعدد الرابع
في الارث بالنسوان تصوري في الارث بالولاء لكن بردها لم يقل والسبب مع ان السدس يتمدد في الارث
بالنسب كجلى الودين مع ابن تأمل ١١ سم (قوله وكلها مأخوذة من الخ) عبر شرح مر وكلها مستقمن
اسم العدد لفظاً ومعنى الانصاف الخ انتهت (قوله بالسوية) أي فخص معنى الانصاف والعدل ١١ (قوله
لقليل حتى بالنظم) أي يعبر عن النصف حتى فيكون مستقمن العدد وهو اقل ١١ شورى وفي قول على
الحلى حتى يضم أوله وكسر مع سكون ثانيه وكسره ١١ (قوله بأن في الأكثر) بالكسر كجلى الختار ١١ عرش
على مر وفي المصباح في التوافقين من باب تصغيره ١١ (قوله بأن لم ينضم الاعداد ثالث) هذا بيان للتوافق
بالمعنى الخاص ومطلق التوافق أيضاً بالمعنى العام على مطلق الاشتراك في جزء ما وهذا الاعتبار يشمل
المتماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى الخاص وسبب شراي الاطلاق العام قوله والمراد بالتوافق هنا الخ
(قوله بأن لم ينضم الاعداد ثالث) أي فهم متوافقين بجزءه كدس بعنوتها بالثلاثة الأربعة لا حتى الستة
يقع منها اثنان يعنيان كلها وما بعد ثالث فكان التوافق بجزءه وهو التوافق العبرة بنسبة الواحد لما
وقعه الاثنا ونسبة الثلاثة النصف والثلثة كسعتواتي عشر اذ لا ينضم الاعداد الثلاثة والثلثة والاربعة
كثانيات أو بعين مع اثنين وخمسين اذ لا ينضم الا الاربعة ربع ولم يصرف اثنان لاثنين سبق مثال التوافق
بالنصف وهكذا الى العشر فكل المعنى أكثر من عشرة والتوافق بالجزء كجزء من أحد عشر وفي تعدد
المعنى بالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كثنائي عشر مع ثمانية عشر ينضم ثلاثة وستة
واثنان ونسبة الواحد الى ثلثي ثلثي السدس والثلثة تصف فتوافقهما بالثلاثة والسادس والانصاف ومر
حكمها وهو ان ضربوقي أحد العددين في الآخر لكن العبرة بأحد الاجزاء كالسدس هنا ١١ شرح مر
(قوله ولا عكس) أي بالمعنى القوي وممكن عكساً لمطابقه بعض المتوافقين عند اخلان (قوله أي
ليس كل متوافقين الخ) فيبدأ بالمراد بالعكس القوي وهو تبديل الطرفين مع اختلاف اليجاب والسلب
فتتمكس فيه الكسبة الموحدة الى كسبة بالعكس المنطقي المتعاكسة بما لا يوجب والسلب فتتمكس
فيه الكسبة الموحدة الى جزئية فتقوم بغيره فكل انسان حيوان فيتمكس الى بعض الحيوان انسان فاقبل
١١ قد على الحلى (قوله متوافقان من غير تدخل) أي لان شرط التدخل أن لا يزيد الاقل على نصف
الاكثر ١١ رى (قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع
سؤال مقدّم قد رده فتقدم ان بين المتداخلين والمتوافقين تماثلاً فكيف حملت أحدهما على الآخر وطبل
الرفع من المراد بالتوافقين هنا المتوافقين في أي جزء من الاجزاء وذلك صدق بالتماثلين والمتداخلين
والموافقين بالمعنى المتقدم في الشرح ١١ شخنا وبعبارة أخرى قوله والمراد الخ جواب عما يقال هذا الخ في
قول المتن والمتداخلان متوافقان فالسدس من اجل البان لان شرط المتوافقين أن لا ينضم الاعداد ثالث
والمتداخلان كالثلاثة والستة حتى آخرهما كبرهما فأقبل بأن المراد بالتوافقين ما هو أهم من الضابط
السابق وهو المشترك من جزء من الاجزاء وذلك صدق بالتوافقين بالمعنى السابق وبالتداخلين والتماثلين هذا
ويمكن أن يكون المراد الذي أشار اليه صورا أيضاً على قوله ولا عكس حيث جعله جزئياً بقوله أي ليس كل
متوافقين الخ مع انه لو كان المراد بالتوافقين سابق كل العكس كما بأن يقال لاثنين من المتوافقين عند اثنين
١١ (قوله لا التوافق الذي هو قسم التدخل) أي لانه لا يصح حينئذ ان صدق عليه لانه يساويه ١١ حل
الآخر أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطها أن لا ينضم الاعداد ثالث والثلاثة حتى الستة ١١ رى
(قوله فالاصول عند المتقدمين الخ) فرعه على ما قبله المعنى ذكره الخرج الحسب قور ياداً الاصلين الآخر

ضرباً أحدهما في الآخر كمثل سدس (فمسئلة أموز وجنواخ لغيرهم فأصلها بالناشر لمسل ضرب ثلاثة في أربعة) (فالاصول) عند
المتقدمين وهي مخرجات الفروض

عن الجبل وهو القنص فيهم غير ذلك قال الثمان عاشر يعبره فعل الزوج المتصو والدم النثر والاختراق ولعل فعله
الناس على خلاف ذلك فقال الثمانون اقذع اثنان بلوا اثمهم وناسطوا ناسهم واثناسوا اثمهم ثم تبديل فصيل لينة افعل الكاذبين
فصبت المياحة والاقا والى تسعة كلفهم اول الاقول اثناسوا قاذله البدن واحد فصالت بضمها والى عشرة كهلواوع احوالهم فصالت
بنشها وتسمى هذه الشر عجة لانها الوقت لقاضي شرع يحلها عشر تسمى ام الفروج حلها الجمعة والبلية لكثرة صلها العاشر
وكثرة الاثم فيها والاولا عشر لسبعة عشر ورا) فتقول ثلاث مرات اثناسوا في ثلثة عشر كثر ورجعوا وامتنعوا لئلا يزل وجهه ثلاثون
اثناسوا ولكل اثناسوا يعقلوا خمسة عشر كهلواوع اقله البدن اثناسوا والى ٣٧ سبعة عشر كهلواوع احوالهم اثناسوا (والاربعة

حاصل ما نقله المحقق عن شرح الترتيب اه (قوله من البهل) وهو العرف في الصباح بجل سبلان بل يفتح
لصنوا الفاعل باهل واللاتين ياهل وزوجا حيث قيلت والاسم به وزن غرقوا بجاهل بهما من باب فاعل لعن كل
منهما الا سوايهل الى ان قصير ع اليه اه (قوله فقال ناسا واقتلع الخ) قيل له لمسكت عن ذلك في زمان
عرف فقال كنز جلاهما باقيا بقوا اليه بالفتح والضم المعتوم في ينهل قولهم فاقه على الكاذبين وتلاومكم
ه قد على الخلى (قوله كلفهم اولا) وهم زوج واختان لغير اومام اه حل (قوله فعاتب بعضهما)
أى يتل بعضهما وكذا خالف الباقي (قوله فعاتب بعضهما) وهما اربعة اه حل (قوله لكرهتهما) راجع
للاول وما بعده راجع لثاني اه (قوله كزوجه) الهل والرسع وأهل السدس واخمين لغير اهلما الثلثان
اه حل (قوله وتقول عولة واحدة) لم يقل فتقول بافاه كاشبه لعدم احتياج الى البيان هنا بخلاف
السابق اه شوري (قوله كبنتين) لهما الثلثان وأبوين لهما السدان اه حل (قوله لفرع في صحيح
السائل) اختار جمعا لفرع لانه ينبنى على ما سبق من حيث انه متوقف على معرفة تلك الاحوال الاربعة
السابقة فذلك وطأه فيها فليس بقرن ورجعه بالفرع لان الفرع هو المندرج تحت أصل كلى سابق اه مر
وج ينوع تصرف في اللفظ (قوله ومعرفة انصباؤه وتناقل) سذكر بمثوله فاذا ارى بعضه فخالج (قوله
ان انقسمت سبلهما الخ) هذا قولهم قد صوروا الظاهر ان الاضافة على معنى من أوفى اه وقوله من أصلها
نعت للسلم أي الكائن من أصلها الا الكائن من تخصصها اه (قوله ان انقسمت سبلهما) بان يدخل كل
فرق في قسمه اومامته اه وماوى (قوله فلان يا نمتا الخ) بيان النسبة بين السهام والروس وهي لا تكون
الاثباتيا اوتواغفا ولا تكون غائلا ولا داخلا فاذن انقسم السهام والروس كالفرض الانكسار اه وقوله ولا
تدخل الخ على اذا كان الا كره هو السهام فان كل هو الروس فخص ما كره فخصا الى النظر بل يوفق (قوله والا
فوقضالخ) لما كانت الانصبا لثباتي وهو صدق ثلاث صور وليست كلها شراديين الشارح المراد بقوله بأن
وافترض قوله بضر فيها خيرة فهل راجع المصلحة بتدبره السابق نعم غشيل الشلوخ لعلول (قوله وأربعة
أعمال لغير اهل) لاجلها قوله لغير اهل لانه ما يعلم ان الأعمال الارطم (قوله وستينان) لهن غانية
توافق عددهن بالنصف فيضرب نصفهن ثلاثين خمسة عشر اه شوري (قوله هو لهما من خمسة
عشر) فعاتب بهما ثلاثة وتضمن من حصة كل وارث خمسها اه وماوى (قوله وتضمن من حصة وأربعين)
لزوج ثلاثة في ثلاثة بنسبة قولايون أو حقي ثلاثة باثني عشر واثبات غانية في ثلاثة بلو بحقوقه من لكل
واحدة اربعة اه حل (قوله وتضمن من خمسة وأربعين) أى تصرف في ثلثه وهو ثلاثة في خمسة عشر

يحولها ان عالت (أحدهما) أي العودين المتماثلين (أو متباينين) أي عددهما (أو اختلافهما) ضرب فيها (أو فرقها) حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) ضرب فيها (أو بتباينها) حاصل ضرب أحدهما في الآخر) ضرب فيها المتباين الضرب في كل منها تحت منه المسألة وحاصل ذلك ان يبين سهم الصنفين وعددهما (أو افتوا بتباين أو افتوا باختلاف) ٣٨ في أحدهما وتباين في الآخر وان من عددهما ثمانية اختلاف أو افتوا بتباين أو افتوا باختلاف من

أول الاستعراض على أركان الرقعة الغريفة لآراء دين على خمسة أصناف يأكلهم في حشاش من يرش من الله كوز (قوله)
 جد جميع الملة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ الملة ضرب بنصيب من أصلها (فأذا أريد)
 الضرب (فهو نصيبه يسم على عدد) في حديث وثلاث أخوات لغوا يوم هي من ستون عشر رتبة قبل سنة
 واحد وستة لثلاثين بعدت واحد وستة لكل حدة لثلاث أخوات أو أن حصة ثمانية وأحد وستة لثلاثة

(فرع) في المناخات هو نوع من تصحيح المسائل وهي ان تقسمها من النسخة هو الازالة والتقل واصطلاحان عرفت أحدا لورثة قبل القسمة (أو مان) شخص (عن وورثة فلان) أحدهم قبل القسمة فلان لم ير غير الباقي من وورثة الأول (وارثهم منه كما ارثهم) (من الأول رجل) الحل بالنظر الى الحساب (كل الثاني لم يكن) من وورثة الأول وقسم الموقوف بين الباقي (كانت وراثة اخوان) لغیرهم (مان بعضهم عن الباقي) منهم (والا) أي وان وورثة غير الباقي كل شركهم غيرهم أو وورثة الباقي ولم يكن ارثهم ٣٩ منه كل شركهم من الأول مان اختلف قد استحقاقهم (فصح مسألة كل منهما) فان

انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئته فذلك ظاهر كزوج وأختين لغیرهم ماتت احدهما عن الأخرى وعن بنت البسطة الأولى من مستوفى إلى سبعة والثاني من اثنين ونصف منها من الأولى اثنين منقسم عليها (والا) أي لو لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسئته فان تواضع ربي الأولى فوق مسئلتها (الام) بأن تباننا (فكلمة) فاطمة حصانته (ومن ثم من) المسئلة (الأولى) أخذ مضروبا بها ضربها من وفق الثانية أو كذا (و) من له شيء (من) الثانية انقسمت ربي الأولى نصيب الثاني من الأولى (أو) أي (وقته) ان كان بين مسئلته ونصيبه موقوف مثال الوفاق بعد ثلث اخوات متصرفات ماتت الاخت لادم عن أخت لادم وهي الاخت لادون في الأولى وعن أختين لادون بنوع أم أم وهي إحدى الجديتين الأولى المسئلة الأولى من ستة

(قوله فرع) زاد الله جمعه كما رلان المناخات نوع من تصحيح المسائل فهو من افراد الفرع السابق قبله الداخلين في الفصل قبلهم لكن هذا بالنسبة لا كمن من هو من عويص علم الفرائض أخذ على الجلال (قوله وهو الازالة) كلفي نصبت الشمس الظل اذا زالت والنقل كسخت الكتاب اذا ظلت ما عرفت المصباح نحت الكتاب نحتان باربع فقلته وانتجته كذلك قال ابن فارس وكل شيء تخفصا فقد انتجته فيقال انتجت الشمس الظل والشيب السلب أي ازاله وتخلصه من موقوف منقول والنسخة الكتاب المنقول والجمع نسخ مثل غرفة وغرف اه (قوله واصطلاحان عرفت) والمعنى القوي موجود فيه لان المسئلة الأولى خفيت وصار الحكم لثلاثة شيئا أو بضطلال قد تناحته الأيدي اه شرح مرد وعبارة البرمولى سمي به المعنى المراد لهما من ازالته أو تغير ما حصته الأولى ولا يتقال المال من وارث الوارث وذلك علم ان الغالبة ليست على بايع الأهل هنا لأنه متضمنة قال شافعي قد قال هي حصبة في غير الأولى والخيرة اذ كل ما بينهما ما خرو منسوخ (قوله بالنظر الى الحساب) أي لا بالنظر لوجوده واستحقاقه أو نحو ذلك اه قد على المحلى (قوله من وورثة الأول) إشارة الى ان يكن ناحية اه (قوله كانوا وراثة) عليم الكاف عدم اشتراط كون جميع الباقي وارثين من الأول أو كون بعضهم وارثا لثمة أو كونهم أمهات فرض أو كونهم حصبة كان ما عرفت زوج وابنتين من غيره فلان أحدهما قبل القسمة ففرض أمهات عن زوج وابن فلزوج الرابع والباقي اه قد على المحلى (قوله كانوا) أي وبنتين وبنات ماتت بعضهم عن الباقيين وآ لا شغلان ارثهم من الأولى والثانية لاخوة متصلا بالبنتين فانه من الأولى بالبنين من الثاني بالأخوة كافي شرح مرد (قوله واخوان لغیرهم) أي لو كان الوارث هم وفي المختار شرك في البيع والميراث بشرك كمتصل عليه بعلمه شركه الاسم الشركاء وفي المصباح شركه في الأمر أشركهم بل يوجب شركا وشركوا في كلهم وكله يقع الأول وكسر الثاني اذا كانه شركا بجمع الشرك كشركوا والشرك شركت بينهما في المال تشركوا في الأمر والبيع جعلته شركا والشرك النصيب ومنهم من أعق شركه في عدد أي نيبا واجمع أسرار مثل قسم وافسام والشرك اسم من أشرك بالله اذا كفر به والشرك الصائد معروف والجمع أسرار مثل سبب وأسباب اه (قوله مان وفاقه من راجع) أي المسئلة الثانية بمنزلة الرؤس فينظر ينهلون السهام ينظر بن اه (قوله بان تباننا) وهو معلوم الذي قبله اذ لا يتأتى هنا التماثل ولا التدخل لانهم التماثل منقسم متوكل كدعوى داخل المسئلة السهام في عكسه ترجع الى الوفاق لانه أخسر اه براموى (قوله من وفق الثانية) أي عند موافقتهم الميت الثاني لها وقوله أو كذا أي عند مباينة السهام لمسئلة انتهى (قوله وعن أختين لادون) وانما براموى في الأصل مع انهما أختان قبل الام لهما مانع فاهم بما كافي شرح مرد أول كونهم لادون جذبا لعمول الأول اه (قوله وتصح من اثنين عشر) أي لان نصيب الجديتين واحد من ستة وهو ما بينهما فيضرب بعددهما في أصل المسئلة فيحصل ما ذكر اه عش (قوله فيضرب نصفها) أي نصف الستة اه عش (قوله فتضرب في الأولى) أي وهي الثانية اه عش

وتصح من اثنين عشر والثاني من مستوفى نصيبهم من الأولى اثنين وواحد من مسئلته بالانصاف فيضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل حصة من الأولى سهم في ثلاثة ثلثه والوارثة في الثانية سهم في ثلاثة ثلثه في الأولى مسئلتها في ثلاثة ثمانية عشر ولها في الثانية سهم في واحد واحد والاخت لادون في الأولى سهم في ثلاثة ثلثه في الثانية وأختها واحد واحد ونصيبه من عدم الوقز وحصة والثلاثين ونصبات البنت عن أم أو ثلاثة أو قومه الباقي من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية الثانية تصح من ثمانية عشر ونصف سبعة من الأولى سهم لوافق مسئلته فتضرب في الأولى يبلغ ما تقو وأختها واحد واحد من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن

* (كتاب الوصية) *

تطلق الوصية على فعل الوصي فتكون مصدرا كالأصاء وعلى ما وصى به من مال وغيره فتكون اسم عين انتهى
شروى وأخرها عن الفرائض لأن قبولها وردها معرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخرا عن الموت فخطا
القول بأن الأنسب تقديمها على ما قبلها لأن الإنسان وصي ثم يموت ثم تقسم تركته اه شرح مدر وقوله لا قبولها
وردها هنا هذا لا يستدعي تأخيرها عن الفرائض لأن أحكام الوصية وقسمة الموارث متماثلان في المبدأ ليس بصدور الموت
فكان الأولى في التعليل أن يقول آخرها عن الفرائض لأن الفرائض ثابتة بحكم الشرع لا تصرف للميت فيها
وهذه عارضة قد وجد ولا توجد في حج ورد أي القول بأن تقديمها أنسب لأن علم قسمة الوصايا متأخر عن علم
الفرائض وتأنيبه لفتحين تقديم الفرائض كالخرج عليه أكثرهم اه ولعل الشارح اكتفى بمبدأ كرمه كلف
في رد قول المعترض أن الإنسان وصي ثم يموت وإن لم يكن كافيا في تأخيرها عن الفرائض اه عش عليه
(قوله الشاملة للأصاء) أي فلا يقال إن الترجة خاصة عن الأصاء اه زى ولنظر ما هذا المعنى الذي يشمل
الأصاء ولا يقال هو المعنى القوي الذي ذكره لأن الكتاب معقول للمعنى الشرعي لا للمعنى القوي ولعل هذا
المعنى الشرعي الشامل للأصاء هو أثبات حق متضاف لمبدأ الموت (قوله هي لقسمة الأصاء) هذا التعريف
القوي الوصية بالمعنى الشامل للأصاء وانما يفتقران في المعنى الشرعي كما شاراه بقوله وشرعا بمعنى الأصاء
الح أي أو ما الوصية بمعنى الأصاء يقال في تعريفها كسبائيا في الشارح أثبات تصرف متضاف لمبدأ
الموت (قوله من وصى الشيء بكذا) في المصباح وصيت الشيء بالشيء أصم من باب وصى ووصيته (قوله لأن
الوصي وصل خير دنياه) أي الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على خير المنجزة في حياته ووصيته
وقوله بخير عقابه أي الخير الواقع منه في عقابه أي آخره أي وصل القربان بالخير الواقعة متضمنة للحياة
بأنه بلن الحلافة بمنه التي تكون بعد موته وقيل إن هذا التعليل لا يتألف في الأصاء الشامل له الوصية
والأنساب يقال وصل خير عقبه بخير دنياه لأن القصد الوصية اتصال المبدأ بالمعاقبة في حياته والأصل اتصال
التأخر بالتقدم اه حلى (قوله مضاف) هو بالرفع نعمت قوله تبرع اه عش (قوله ولو تبرعا)
أي بأن قال أوصيت للفلان بكذا اه سم على منهج فانه منزلة للفلان بعد موته كذا اه عش صلى مدر
(قوله وإن اتخاها حكا) عبارته في كتاب التدبير متناوضا والمدير يعنى بالموت محسوسا بمن التل بعد الدين
وإن وقع التدبير في الصحة كمنع على بصفة قيد بالمرض أي مرض الموت كان دخلت الدار في مرض
مرض فانتحروهم وجعلت الصفة أول تشبيهه ووجدت فيما اختاره أي البديهة بحسب من التل فان وجدت
بغير اختياره فمن رأس المال اعتبارا الوقت التعليل لأنه لم يكن متمايا بالمال حق الورثة انتهت (قوله كالتبرع
المنجز) أي كما اتفقوا التبرع المنجز اه حل (قوله أو بالمنجزة) أي بمرض الموت كالتبرع بقتل
واضطراب الرجب في حق ركب السيف اه شيخنا (قوله ما حق امرئ مسلم) أي ما الحزم والمعروف
الاذلة لأن الإنسان لا يدري متى يموت فأيما الموت هو يستمر كذا ما جاعل أن كان الصدقة في الصحة أفضل منها
وقد تباح كأيما هو عليه حل قول الرافعي أنها ليست صدقة برة أي دائما بخلاف التدبير وقد عزم كلوصية
لمن عرف منه اه معني كنهه شي في تركه أهله أو تركه مالا بل على التل كأيما اه شرح مدر وقوله
وقد تباح كأيما أي في ظل أسرى الكفار ولوقيل باستقباله حيث ترتب عليه مصلحة إسلامه لم يكن بعيدا اه
عش عليه عبارة قل على الخلق وأصله التذمع كذا وكانت واجبة قتل آية الموارث فضع للوجوب
جها واصلها التبرع بخير وأرشد تقديم محرم نسب فزاع فصار قوله غورا أفضل ولا يخفى أن ما ذكره
فيمنظف والوجهان قال التهامن حيث ذكرا أنه مدعوه مطلقا وحدد الأحكام من حيث ما تستدعيه بذلك
يعلم أنه لا حاجة إلى الدعوى النسب فيها لأنهم من حيث كونها الأقرار لا منه قولهم لم أقصد قبلا

الثانية ثلاث في واحد ثلاثة
ولكل ابن من الأولى سهمان
في ثمانية عشر بستان
ومن الثانية خمسة في واحد
يقتسمون ما حصته المستثنان
صار كسلة الأولى فان مات ثالث
عمل في مسئلة ما عمل في مسئلة
الثاني وهكذا

* (كتاب الوصية) *

الشاملة للأصاء على لغة
الأصاء من وصى الشيء بكذا
وصيه به لأن الوصي وصل
خير دنياه بخير عقابه وشرعا
لا يخفى الأصاء تبرع بحق
مضاف ولو قصد المبدأ
الموت ليس بديرو ولا طلق
حقيق وإن اتخاها حكا
كالتبرع المنجز في مرض
الموت أو الخلق به والأصل
فيها قبل الإجماع قوله تعالى
من بعد وصية يوصي بها أو دين
واخبار تكبر العصبيين ما حق
امرئ مسلم شي يوصي فيه

لزم من تركها شياح حق وقد غرم ان لزم عليها فساد وقد تكرر بكسباً في عالم مرة والكرهه فخانم
 حيث العدم فدهنى مصحفة فلا ينفى ما نسب إلى وقد تباح وعلمه حل قول الراغب انه البت مقدر به أى
 دائماً كذا قالوا وبه نظر افما وضعه على الذنب لا يكون ما انتهى منه دونه وان كان الموصى له سلباً كما عايرة
 المسجد الا انه لا ملازمة تقدمهم انما قد تكرر في التربة فتأمل انتهت وقد روى الامام أحمد والدارقطني
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل لعمل يعمل أهل الجنة فهو رقى وصيته فحتمه بسوء عمله
 فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل الشريعة من سنة فعمله في وصيته فحتمه بخير عمله فدخل الجنة
 اه من هلمش شرح الروض (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ألا لا ينبغي له ان يتأخر ويحصى عليه من بدون
 الوصية لان من مات دونها لا يتكلم في البرزخ ولا يتراو مع المولى اه شيخنا وفي عرش على مر مائة
 (قائدة) قال الدمري واثبت خط ابن الصلاح أي عروان من مات بغير وصية لا يتكلم في صدقة البرزخ وان
 الاموات يتراو ونسواه قول بعضهم لبعض ما بال هذا فقال المات عن غير وصية اه من خط شيخنا
 السنوافي ويمكن حل ذلك على ما ذكرنا من غير وصية واجبة أو خرج بغير الزجر اه هكذا لمش جميع
 وساقى انما التناصب حيث قام به ملكه فسنه الهلاك وعليه في ذات فائة وأمرض خيف لا يخفى منه حاله
 لم يحصل له ما ذكر (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله بيت للبتين حلة ثانية لا مرمى في مصفة
 شيء والمات في خبر ما قال المظاهري قبل للبتين تأكد وليس بقيد يعني لا ينبغي له ان يحصى عليه زمان وان كان
 قبل الا لا وصيته مكتوبة أقول في تخصيص اللبتين سماع في ارادة المبالغة أي لا ينبغي ان يبيت للبتين وقد
 ساقناه في هذا المقدار فلا ينبغي أن يتجاوز عنه شرح المصابع الطبعي اه عرش وفي المدايني على التعرير
 قوله بيت للبتين وفي رواية لاله واللبتين وفي رواية بيت ثلاث لبال وكان اللبتين والثلاث ذكرنا رفع المخرج
 ان تراحم أشغال المدايني يحتاج اليها ففسده في هذا القدر واختلاف الروايات في دال على انه لغير بيتا
 للبتين والمخني لا يحصى عليه زمان وان كان قبله لسان لمن وجد الشئ الذي موصى فيه أو من ارادة الوصية
 احتملان الا وصيته مكتوبة بقوله اشارة الى اغتفاله الزمان اليسير وكان الثلاثة غاية للتأخير وقد ساقناه
 في اللبتين والثلاث فلا ينبغي له ان يتجاوز ذلك اه لمخلصم فتح الباري (قوله ما حق امرئ مسلم) قال الطبعي
 والكرام في ما خلفه حتى اجمعوا له شئ مفسد لموصى في مصفة شئ وبيت للبتين مصفة بضالم السلم والسنن
 خبرها واعترض بان الخبر لا يثبت بالوارد وقال الزركشي يثبت خبرها والخبر وكذا على حذفه ان يجوز أن
 لا حذف ويكون بيت حلفك لموصول بيت محذوف أي مريض اه شوري هذا الاول أن يجعل بيت
 خبرا والسنن في الاوى ما الحزم والراي في حة مان بيت الا في هذه الحالة اه شيخنا وفي المدايني على التعرير
 ومفعول بيت محذوف تقديره آمنا اذا كراهه أو قال ابن المتي موعو كوا الاول أولى لان استعجاب الوصية لا يخص
 بالمرض اه من فتح الباري اه وقوله ومفعول بيت له حقه ان يقال خبر بيت محذوف الخ كلابخفي
 (قوله بيت للبتين) أي من بلوغه وإسلامه ان كان كافر اختص من هذا أن الاثبات لا تختص بهذان
 والثلاثة المتقدمة وهي من ارادته الوصية أو من وجد انه موصى أو موعو كلهم بيتا تأمل (قوله اركانها لا يجمع
 الاضواء) لانها يجمعها بدل الركن الذي هو موصى به بموصى فيه اه حل أي والركن الذي هو الموصى له
 بالموصى بكسباً هناك (قوله موصى به) ضيقه من الاركان انه بشرط ذكره والمتمتع دخلا فلا يقتصر
 على قوله أو تمتعت بملك مالي محض وتصرف في وجوه البر اه سطا طبع عبارة به ولا يرد على المصنف معها
 مع عدم ذكر جهتها ولا شخص كلومت بملك مالي بوصف الفقر او المساكين أو يتصدق على موصوف في
 وجوه البر لان من شأن الوصية ان يقدمها أو تلك فكان الحلافة بمنزلة ذكرهم في صدق كرهية فخصناهم هذا
 فارتقت الوقت فانه لا بد من ذكر الصرف ان ثبت (قوله ورويه) أي لكاه أو يصفه فالبعض تصح منجما

بيت للبتين الاوصية
 مكتوبة عند (اركانها)
 لا يعني الاضواء (موصى به)
 (و) موصى به وصيغة
 وموصى شرط فته تكليف
 وحرية واختيار

ملك بعضه الحار ولو عتق اخلاصه بعضهم لوجود أهليه وتقول بعد هاته يستعقب الولاء وهو من غير أهله
 ممنوع لانه عتق قبل موته فذلك والا فذكر ال رقة بوجه وسيداني في نفوذ الاء بما يؤيده اه شرح مر
 قوله ولو كانا) وفارق عدم انعقاد ذميه قربة بصفة عتقها اه برادوي أي فلما اعتد على قوله حريا
 وغيره) نحل الميراث للميت وان وصيته موقوفه كسائر تصرفاته اه سبطاط (قوله واحتياجهم للثواب)
 هذا لا يأتي حق الكافر اه حل وعبار شرح مر وماتلوه من ان القصد هنا زيادة الاعمال بعد
 الموت ولا عمل به بعد مردود بان المنظر واليه فيها يلزم الخاف كونها عتقا ماليا لا خصوص ذلك ومن ثم
 صحت صدقته وعقبة انتهت (قوله ولو مكاتباً) نعم ان أذنه سيد صحت وان مات رقيقاً لقطع الرقاب ولو منع
 استغلاؤه بالتصرف عندها في صحتها به بالتعثر تردد وتقول عن شيخنا مر اعتماد الصفة وتقدم صحتها من
 البعض ويؤخذ بما ذكر اعتبار كون الموصى به مملوكاً للموصى فلا تصح عالة اجنبي وقال النوروي تصح
 وصير موصى به اذا ملكه فراجع اه دل على الخلفي (قوله كسائر العتق) وبني في نحل ذلك ما يمكن بحق
 كان نذر الوصية للعتق أم لا شيء ولم يفعل ما كرهه الحاكم على ذلك فيصح حيث شذ اه عرش (قوله
 والسكران كالسكران الخ) أي المتعدي لا تصرف الاسم اليه عند الاطلاق وما نصحه تصرفاته من باب
 التخليط عليه بموت موصي الوصية رتق به اه شيخنا (قوله أم غيرهما) بان كان متصلاً لمعينا (قوله فلا تصح
 لكافر يعلم) أي ولا يصحف اه شرح مر وعلمه اذا استمر الكافر على كفره فلو الموصى اه عرش
 على مر (قوله لانهم موصية) قال شيخنا ج في شرحه للاراد انما نصحت وصيته وصية الحرب بل بنى بقوله
 وهو ظاهر ولا يبعد ان يقاس الحرب في ذلك كل من يخدم قتله كالزاني الحسن ولا تلتزم برأى نحل الميراث في
 غير اذن الا انما يتخلف فأنال الحرب لان ذلك يلحق خارج وهو الاذن على الامم ثم رأيت الاذني قال وقد
 يقال لو تم قتله حراً بآية أو رجاء أو موصى بل يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية كالجارية والحواشي اذا قهره
 عليه ذلك فنفذت المالك فأناله اه وهو صريح فيما ذكره ان لم يعمل قوله باذن الوصية على الاشتراط اه
 ثم قال ولو أوصى بقتل زوجه بدين قتله مع وكان ذكر القتل للترتيب أو قبله لم يصح الا ان كان قتله جائزاً كما
 هو ظاهر عزاً بـ صاحب الترتيب بحث حيث قال الان يكون القتل بحث فنظروا للصحة اه سم (قوله
 فلا تصح على الخ) التفريع الاول والثاني في المتن على الشرط الثالث والاذان بعدهما على الثالث والخامس
 على الاول بالنسبة لغيره فلو لم يرع شيئاً بالنسبة للمعنى فاقبه الشارح بقوله فلا تصح لكافر الخ لكن كلن
 الانسب تأخيرها الى الخامس لانهم مختصون بقد واحد (قوله ولا يلزم صحت) بان قال الموصى هذه العبارة (قوله
 لعدم وجوده) نعم ان جعل المعلوم تبعاً للموجود كان أوصى لا ولا زاد بالوجود ومن صحت بمن الاولاد
 صحت لهم تبعاً كما على الوقت وهذا هو المقصود لفرق بان من شأن الوصية ان يشعل بها معين موجود
 بخلاف الوقت لانه لا يرد المقتضى لشعوره لعدم اشتداد مرجوح اه برادوي وشرح مر (قوله ولا
 لاحد هذين) لان تأخير المسم لا يصح بخلاف اعطى الان التملك من غير لانه لا يضر الابهام بالنسبة
 اه سم (قوله نعم ان قال اعطى الخ) أي لانه وصية بالتملك وهو من الوصى اليه لا يكون الا عينيهما اه
 سبطاط (قوله ولا يلزم) أي الا ان أوصى به لاول الناس به هناك مبتدئ فصحده على المتعجب واخذت
 الحى والمراد في نحل الموصى أو محل الملة وقال الزاني يستهذه ويصتلي بل لوليه الذي يثري أمره
 اه برادوي (قوله الان فسر بطعنا) ولويان الموصى قبل بيان مراد جميع الوارثة فان قال أراد العلف صحت
 والاحناف بطلت فان قال لا أدري ما أراد بطلت كما قلناه في البيان عن العدة وفي الثاني علفاً على الوارثة مالاً
 الهابة وأدلى على وقال الوارث وأدلى عليها صدق الوارث لانه علم اه شرح مر (قوله وتعين الصرف الخ)
 فان دلقت ربة ظاهرة على انه انما تصدقها كلها وانما ذكرها مجعلاً أو مبسطاً ملك مطلقاً كما قد دفع درهما

ولو كافر حراً بغيره أو
 مجعوراً بغيره أو نزل لصحة
 جازتهم واحتياجهم للثواب
 (فلا تصح الوصية بدونها)
 أي الصفات المذكورة فلا
 تصح من صبي ومجنون ومغفل
 عليه وورثته ولو مكاتباً
 ومكره كسائر العتق ولعدم
 ملك الرقيق أو شفعه
 والسكران كالسكران وقد
 الاعتبار من زادي (و) شرط
 (في الموصى له) ماله كونه
 (مطلقاً) أي سواء كان
 جهة أم غيرها (عدم موصية)
 في الوصية (و) حاله كونه
 (غير جهة كونه معلوماً أهلاً
 للملك) واستأمره الا ولين في غير
 الجهة من زادي (فلا تصح)
 لكافر يعلم لكونه موصية
 ولا (لجلس سيدت) لعدم
 وجوده (ولا لاحد هذين)
 الرجلين العمل به نعم ان قال
 أعطوا هذا لاحد هذين مع
 كماله قال لو كسبه بعد لاحد
 هذين (ولا يلزم) لانه ليس
 أحداً للملك (ولا يلزم) لذلك
 (الان فسر) الوصية كلها
 (ملتها) يسكون الامم
 وقتها أي بالصرف فيه فيصح
 لان طفلها على مالها فهو
 المقصود بالوصية في شرط
 قبوله وتعين الصرف الى
 جهة العالة بزيادة نفرض
 الموصى

لا تشره وقاله بشره بعامته لا ومثل ذلك لما ماتت الدابة فلو باعها مالكمها انتقلت الوصية للمشتري كفى العبد
قاله المفسر رحمه الله تعالى وقال الرافعي رحمه الله وصحة ما بين الرافعي البايع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت
بعد الموت والناظر انهما المشتري وهو قايض البسدي التقدير من عليه فلو قبل البايع ثمنه باع الدابة فظاهر
انه يلزم مصرف ذلك لعلها وان صارت له غيره اه شرح مر (قوله ولا يسلم عليها المالك الخ) ولو وصى
بعقل الدابة التي لا تأكل بعد فذلك بطل الوصية او يصرف لمالكها او يفضل فان كان الموصي جاهلا باحباطها
باطل او علم انصرف لمالكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصي به ممتا كاه عاده لكن
عرض لها امتناعها من اكله فيعتدل ان يقال ان ايس من اكلها اياه علف الموصي به المالك كقولنا
ولا يحظر ان ياتى اكلها فليأكل اه سلم على ع اه ع ش على مر (قوله ولو كانت العمارة تره بما
الخ) هذا في الكائن الى حدث بعد بضعه تيسر على الله عليه وسلم اما لو جرد منها قبلها فحكمها حكم غيرها
في مساجدنا ولا يمكن النصارى من دخولها الحاجة باذنهم سلم كساجدنا كذا نقل عن افتاء السبكي وحديث
ابن عمر الوصف طحايا كان كالتصديق الذين يتبعون بها الا انهم المسلمون دون غيرهم وان حيث كنية
اه ع ش على مر (قوله تنازلها المارة) اي سواء كانوا مسلمين او كفارا وان اتفق تعديدهم بها لان ذلك
ايس مقصودا لوقاها ع ش (قوله ولا تصح لاهل الحرب) بان قال اوصيت لاهل الحرب والعمريين (قوله
وتصح لعمارة مسجد) اي ولو كانت الوصية من كافر ومثل المسجد قبور الانبياء والعلماء والصالحين في ذلك
من احياء الزاير والبركة بها ولعل المراد به كونه صاحب القنطرة واشهر به كلام الاحياء في أوائل كتاب
الحج وكلامه في الوصية ط في ذلك التقدير اليه ان يبي على قبورهم الضباب والظن ط في فعل في المشاهد اذا كان
الدين في مواضع مملوكة لهم اولين دفنهم فيها لانه القبور تشبهها للهي عنه ولا فعل في المقابر المسجلة فان فيه
تضييق على المسلمين بخلافها المستوجبه الزكوة من كون المراد بصغارهم القربان فيها ولازمها خور من
الوصي والعرا فقندوا علم الزاير فيها الثلاث دورس اه شرح مر (قوله بان للمسدع ملكا) اي بسبب ان
المسدع اي بسبب انه ملك وان عليه قضاء بسبب ان الوقف عليه يصح لاننا جادنا على هو المسدع اه
شجنا (قوله ولو سببا) اي في الواقع اوسع ذكر اسمه كقوله اوصيت لزيد او لزيد في الواقع انه سبب اوصيت
لزيد الحاربي وكذا يخالف المرتد اه قل على التحرير وحل ونائب الوقف بانه صدقة تجزى فاعتبر في
الموقوف عليه القوام والحري والمرد لا دواهم اه مر (قوله اوصيت لزيد الحرب) خالفه ع ش
على مر فقال سألوا قال اوصيت لزيد الحرب اي المراد بالكافر لم تصح لان تعليق الحكم بعشيق يؤذن بعلية
ما منه الاشتقاق فكانه قال اوصيت لزيد الحرب ابناء وكفرا اولادنه فتصدق الوصية لانه جعل الكفر حلالا على
الوصية (قوله ومرشد) اي ولوم ذكر اسمه فان قال الخ بردها ولعمري لم تصح ولو مات المرتد على دونه بطلت
(تنبيه) ما ذكرنا من صحة الوصية للكافر لا يتجمل ما من شرط عدم المصبة لان قصدنا الشخص
وان زال الوقف فلم يظهر قصد الوصف فيه انتهى هو المصبة مع ان وصف نحو الفدية والحري ليس مختصا
بالكافر اما لا وانما يطلب من حيث العرف فمقتل اه قل على الخ (قوله وصورتها في القتال الخ) اي
وصورتها في الكفر ان يقول اوصيت فلان وهو في الواقع كافر (قوله او يقتل غيره عدونا) مفهومه صحة
الوصية لم يقتل خطأ (قوله ولعل الخ) اي سواء كان او ذوقا من ذوجه او شبهه او زناه اه شرح مر (قوله
ولعل) ان انقض حياوي يقتل المولى بعد موت الموصي (قوله للموتة أشهر) اي وان لم تكن فراسا لاحدا أصلا
كسباني من ع ش (قوله لعلها من كلته وجودا عندها) لايال العلم ممنوع لانه قد ينقض للموتة أشهر
ولا يكون عند الوصية لجواز ان عكس في البطن دون ستة أشهر لا نقول لولسنا ذلك لا يشر لانه خلاف العادة فلا
ينبغي غلبة الظن المراد منها العلم تأمل اه سم (قوله ولم تكن المرأة فراسا) اي بعد الوصية (قوله أمكن كون الحبل

ولا يسلم عليها المالك بل
بصرفه الوصي فان لم يكن
فالناسي ولو نبأته (ولا)
تصح (لعمارة كنيسة) من
كافر أو غيره لا بعد فيها ولو
كانت العمارة تره بما
كنيسة تنزلها لمارة أو
موقوفة على قوم يسكنونها ولا
تصح لاهل الحرب ولا لاهل
الردة (وتصح لعمارة مسجد
ومساجدنا ومطلقا وتحمل)
عند الإطلاق (عليها)
علا بالفرق ان قال أردت
تخليكه فيقبل بطل الوصية
وبحث الرافعي في محتمل ان
للمسدع ملكا عليه وقفا
قال التتوي هذا هو الاقنعة
الارجم (د) تصح (الكافر)
ولو سببا ويرد (وآل) بحق
أو غيره كالصدقة عليها
والهبة لعمامه وصورتها في
القاتل ان وصى لرجل
فقتله وسقطت الوصية
له الوصي لان الوصية تقي
وصية كسباني أمالو
أوصى لمن يردها ويحارب أو
يقته أو يقتل غيره عدونا
فلا تصح لاهلها بصحة ولعل
ان انقض حيا) جالس مقبرة
(للموتة ستة أشهر منها) أي
من الوصية لعلها من كان
موجودا عندها (أو) لا كثر
منه (لاربعة سنين فالحق)
منها (ولم تكن المرأة فراسا)
زوج أو سيد أمكن كون الحبل

منه لان الظاهر وجوده
عندها لتدور على الشبه في
تقدير الزاوية لمن لم يول
تمكن فراشاً لم يصح الوصية
كما قيل عن الاستاذ في منصور
فان كانت فراشة له وانصل
لا كثر من أربع سنين لم
يصح الوصية لاحتمال
حدوثه معها وبعد هاتئ
الاولى والعدم وجوده عندها
في الثانية واصطلح ان تاتي
التواضع تابع للاول
مطلقاً وانما ذكره من
الحاق السنة بما فوقها هو
ما في الاصل وغيره بما للنص
لكن صواب الاستوى
الحاقها بما دونها لانه باه
لا بد من تقدير لحظة الوطء
كما ذكره في محال آخر ورد
بان اللحظة انما اعتبر بها جوا
على الغالب من ان العلق
لا يشار أول المدّة والاعبة
بالخارجة فالسنة لحظة على
هذا بما فوقها كما قالوه
وعلى الاول بما دونها كما قالوه
في الحال الا نحو ذلك علم ان
كل صحيح وان التصويب
سهو (وإلا) خاص حتى
يعين هي قدر حصة (ان) أجاز
بأن الورثة (الملتقن) التصرف
وسواء أراذد على الثلث
أم لا غير السابق بالاستصالح
لاوصية لوارث الا ان يبيّن
الورثة أما إذا لم يبيّن وأغلا
تغل الوصية

منه صفحاً لزوج أو سيد خرج الصبي ونحوه (قوله لان الظاهر وجوده عندها) هذا الظاهر اذا كانت قبل الوصية
أرشاحاً عليه الجمل فان كانت فراشاً قبلها بنحو خمس سنين أي فوق خمس سنين من قبل الوصية فالظاهر
انه حشده يكون كقولهم الخ (قوله لتدور على الشبه الخ) أي من غير ضرورة الى هذه التقدير لغرض ما تقدم
في صورة القول بأنه يسحق وان تكن فراشاً في عمرها حشده بقدر وطء الشبه أو الزاوية لاحتمال
غيرهما (قوله لم يول تكن فراشاً) أي قبل الوصية (قوله لم يصح الوصية) أي حيث انصل لسته أشهر ما كثر
من وقت الوصية والاصح لعموم وجوده وقته وانما أمره من زمان الوصية للعمل منه صحبة اه عمن (قوله
فان كانت فراشة الخ) المراد الفراش وجوده يمكن كون الجمل منه يصدق الوصية وان لم يكن من زوج
أو سيد الوطء ليس قيداً لان المدار على ما يحال وجود الجمل عليه اه قبل على الجمل (قوله واعلم ان تاتي
التواضع الخ) أي وان انصل الا كثر من سنة أشهر من الوصية أو لأربع سنين فاكثر من الوصية أي بينه
وبين الاول دون سنة أشهر اه حل وضابطهما ان يكون بين وضعها مدون سنة أشهر وقوله مطلقاً في
الصحة وعندها اه شيئاً (قوله من الحلق السنة بما فوقها) أي في قوله ألا كثر منه ولأربع سنين فانه
يصدق بالسنة وينبغي على الحاقها بالفوق اشتراط الشرط الذي في المتن وينبغي على الحاقها باليون عدم
اشتراطه (قوله لا بد من تقدير لحظة الوطء) أي لا بد من تقدير الخ أي ان مدة الجمل ستة ولحظة
الوطء فاذا ولته مقارناً لسته كانت مدته ناقصة لحظة فعل هذا تكون بقية السنة لحظة باليون (قوله في محال
آخر) كالمدد والعلق اه حل أي فيما اذا طعننا لمدد الوطء وضعت لسته أشهر من امكان العلق فان
العدة تنقضي به وكذا ان قال ان كسلاً طالت طاق وضعت لسته أشهر من القول بالمدد كور (قوله هو باعلى
الغالب من ان العلق الخ) أي في نظر الغالب قال لا بد من تقدير لحظة الوطء زائدة على السنة وحشده تكون
السنة لحظة بما دونها لم ينظر الغالب قال لا يشترط تقدير لحظة وحشده فنقول بما فوقها اه شيئاً (قوله
لا يشار أول المدّة) أي بل يتأخر لحظة الوطء من أول المدّة التي هي ستة أشهر ولحظة من الوطء المدّة اذا
ولته لسته أشهر فقط علمنا انه كل موجود عند الوصية وقوله والا أي وان يمر على الغالب حل برئنا على
خلاف من ان العلق يشار أول المدّة يعني اذا كان بغير وطء فإذ على هذا سنة أشهر فقط فاذا ولته لسته
تتفق تمام مدته فتكون لحظة بالفوق وانما كان الاول غالباً لان الغالب في العلق ان يكون بسبب وطء اه
شيئاً (قوله والاعبة بالفقارة) أي بامكان الفقارة أي فقارة العلق لاول المدّة أي مدّة الجمل (قوله والا
فالعبرة بالفقارة) أي والابن اعتبر بغير الغالب وقوله لحظة الخ أي فاذا أتته لسته أشهر فقط من الوصية فلا
يسحق لاحتمال وجوده معها كما يحتمل وجوده قبلها ولا ياتي في هذا الصورة احتمال وجوده بعدها لانه
يكون حشده ناقصاً من ستة أشهر اه (قوله بالمقارنة) أي مقارنة العلق لاول المدّة (قوله وبذلك علم ان كلا
صحيح) أي من حيث البناء أي من حيث ما بناء عليه لامن حيث الحكم لان المقصد هنا انهم لحظة بما فوقها
(قوله ولوارث خاص الخ) مثل الوصية في التوقف على احوال الوارث التبرع على فرض الموت كسأني في
عبارة قل (قوله حتى يعين هي قدر حصة) أي من التركة ككل كونه ثلاثة بنين وثلاث تدرقيمة كواحدة
ما تؤول وصي لكل واحدة ظاهراً بغير شرط الا لاؤة لاختلاف الاغراض في الاصلان وصانها اه شرح البهجة
بحر وفه أي حتى يميز شائع هو قدر حصة الموصي له من الارث كسأني الحاصل ان الموصي بعض الورثة
لا واحد منهم على ما سألني (قوله ان أجاز باقي الورثة) متعلق بمحذوف أي نحو فتدان أجاز باقي الورثة
كما شره الشارح قوله اما الذي يميز والحق لا يصح تعلقه بغير ما لا يخفى والمراد الورثة الملتقن التصرف
فلا يصح احواله ويروا بل ونفس الامر ان تعلقه (تبيين) خلف الوصية لوارث مالي كانت بين
وليثة ولقد رخصت لكن مع تقييد حصة كل منهم وكلوصية في اعتبار الايزة ابراءه واليهسته والوقف عليه

نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيب من الارث لم يخرج الى اجازة وليس له ابطاله كقولنا كان له وارث قدر
ثالث ماله فوقف ثلثها على ابنه وثلثها على ابنته وارث غير ماولوا اجازة وارث ثم ادعى انه انما اجازة كثيرة
التركة او عدم مشاركون فيها خلافا لم يصدق ان كانت الاخرى عين والصدق بينهما بطلت اجازته وقول
المنهس فان اوصى لوارث عام كان كل وارث به ثلث المالة الوصية بالثلث فاقبل مصححون ما زاد ادم ابدال وارث
العام رجلا من المسلمين عين وهو الامام لانه وارث بجميع الاسلام بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى الباء الواحدة
﴿فرع﴾ لو اوصى لزيد بالفان تبرع لانه فلان تخمس ما تفضل لم يتيم لاجازة ولا يشركه فيها احدهم
وهذه حيلة في الوصية للوارثين غير توقف على اجازة من باقي الورثة اه قد على الحق (قوله ان اجازة باقي
الورثة الخ) ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المازا وعينه فان كل تركة فبان قلتها فساتي فلو اجازة علما
بقدار التركة ثم ظهر له مثلك في الارث وقال انما احسن طنا اجازة فبطلت الاجازة في نصيبه بكونه يشبه
بطلانها في نصف نصيب نفسه والموصى له تخلف على توفيه فله بغيره فكيف اه شرح حر (قوله فان اوصى
لوارث عام علم ان اوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد انه اوصى لبيت المال بشئ كابدل عليه قوله كان
كان وارثه بيت المال والاقبال كانه كان وارثه الموصى له اه عرش وبجارية شرح حر وقد بعض
الشرح الوارث بالخاص احتراز عن العام كوصية لارثه الاستمال بالثلث فتصح طعنا ولا يحتاج لاجازة
الامام ودين الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عن قوله كسبائي ائني
فصل يفتي ان اوصى بزيادة ثلث تأمل (قوله والعبرة بآثارهم وقت الموت) فلو اوصى لاختصه فحده ابن
قبل موته فوصية لاجنبي او ولد ابن ثمان الا ان قبله او دفعه فموت لوارث اه شرح حر (قوله ولا تصح
لوارث بصورة هذا ان اوصى بكل وارث بقدر حصته كأشوا اليه اه لفظ كل مالم يستوجب فتصح فان
اجازة التي شاركهم فيها بقي وهذا فائدة معها اه سبط طب أي ولو استوجب وكنت تبين هي قد حصة كل
واحد فانه يصح أيضا بوقوف على الاجازة لاختلاف الاغراض في الاعيان (قوله بقدر حصته) أي من
التركة كما عا كقولنا ثلاثة بنين واوصى لكل منهم بثلث ماله اه شرح حر (قوله ولا تصح لوارث
بقدر حصته) عبارة الجلال ولا تصح لكل وارث الخ اه وفي قد عليه نوح ماولوا وصى لبعض ورثته ولو
بقدر حصته فأنها حصته لكن اوصى لاحد منهم الثلاثة بثلث ماله او بقدر حصته أو بثلثها فهي حصته فسرط
لفظ كل من عبارة المنهس سبق فم اوصى لمصص من غيره ذكر لفظ قدرا ومثل فهي مصصوا الحق على
تقديره كما هو الراجح المصنف فرجعه اه (قوله والوصية لثيق) أي ولو مكاتب اه شرح حر (قوله ولو قبلها
الزريق) أي ان كان فيه اهلية القبول فلم يكن فيه اهلية القبول لتوصفرا أو جنون فيقبل هو أي السيد كما
استوجبها الشيخ والاجماع انه لا يبرأ السيد عليه لم يصح لانه ليس بمحض اكتساب كما فهمه قولهم لان الخطاب
معه وانه لو اوصى على الامتناع ما ينبغي ما يأتي من ان الموصى له يجبر على القبول أولا ولا نظر في حال عدم
استحقاق العبد لآثر وان المادى كونه مخاطبا لا غير ولا نظر لكون الملك يقع للسيد اه شرح حر
وقوله فان لم تكن فيه اهلية الخ ماولا كونه ماولا وقبل السيد لم يصح ولو بدموت العبد وطبعه لم يصح ما تقدم عن
شرح الارشاد وقوله ما يأتي من ان الموصى له يجبر على القبول أولا أي والراجح انه ان لم يستع من القبول لو ارد
خير ماله كما ينبغي ان يحكم عليه بطلان الوصية ما عرش عليه (قوله فله الوصية) لو ائتمن بمصطلح حكمه
وكذا الوصى لبعض مالم تكن مهابا أو الاثني صاحب التوبة يوم موت الموصى ولو نص بها لفسدها لم اؤ
الزريق اختص به اه سبط طب (قوله بقتل) يشمل المهرمون فتصح الوصية ولا تجل الا يصح في الدين ولا
يجب على الورثة تسليم من التركة لتبقى الوصية تتم وتبرع الموصى له بفضا الدين لتسلم العبد فهل يجب على
الدين تبرع كل وارث لانه طلقته او لا يجب عليه لانه لا يجب على الترم قبول تضامن من تبرع غير الوارث

فان اوصى لوارث عام كان
كان وارثه بيت المال فالوصية
بالثلث فاقبل مصححون
ما زاد كسبائي معز بادة
(والعبرة بآثارهم وقت الموت)
لجواز موته قبل موته
الموصى فلا يكون وورثة
(وردهم واجازتهم بعده)
لعدم تحقق استحقاقهم قبل
موته (ولا تصح الوصية
لوارث بقدر حصته) لانه
يستحقه بلا وصية وانما يصح
بعين هي قد حصة كل
لاختلاف الاغراض في
الاعيان (والوصية لثيق
وصية لسيد) أي تحمل
عليها التصرف قبلها الزريق
دون السيد لان الخطاب
معه ولا يقتصر الى اذن السيد
وتعبرى بالزريق اعم من
تعبيره بالعبد فان عتق قبل
موته أي الموصى (فله)
الوصية لا لا وقت القبول هو
(و شرط في الموصى به كونه
مبايا بقتل)

كل محتمل والاقرب الثاني و يفرق بينهما بين الوارثين الوارثا مالاً بخلاف الموصى له فانه غير مالك الى
 الآن قال \equiv وقد يقال بل الاقرب الاول لقوان المحسنى المطلق به عدم القبول من الاجنبي وهو المنسبة
 فلتأمل ثم ان يتبادل الثاني وهو ان ياتح القس لوارث الفسخ فيصيبه فوجدته مردوداً ونقل للمرتن
 ان ادفع لك العن لاربع لم يجب عليه ما يثبت على أصح الوجهين كفى شرح حاله في باب القس وفي غير باب
 صاحب العاقب في باب الرهن ونصح الوصية بل لرهون اذا اختلف الرهن قبل قبول الوصية والافلا وفيه كلام
 في العاقب في باب الرهن فراجع اه شورى (قوله أي قبل النقل الخ) أي على وجه الملك والاختصاص
 لاجل قوله فيما ياتي ونحسب حتى (قوله فتصح بحمل) أي ولو لم يفرغ من أمه وصورة هذا ان يقول وصيت
 من هذا الجمل وصورتها أي ان يقول وصيت بحمل داني مثلاً اه وفي قل على الحمل قوله فتصح بحمل الخ
 أي ان كان موجود حال الوصية كما يؤخذ مما يسهل ويرجع في كونها احد عند الوصية لاهل الخبرة في غير
 الادعى وفيه ما تقدم في الموصى له من التفصيل اه (قوله ان انفصل جاب) أي لو ثبت وجوده عندها
 أي الوصية في الادعى فيأتي فيعلم في الوصية وأما في غيره فبرجع لاهل الخبرة في مدة الحمل وتبديدهم
 بالحق لغالبا ان لو ثبت الموصى بحملها فهو حديثها بين أحدهما كأنها وهو وجوده عند الوصية فملكه
 الموصى له كما هو ظاهر اه شرح مدر (قوله ان انفصل جاب) أي ولو لم يحصل ذلك فمر بين حجر من طاش
 الموصى الى الغير الموصى به اما لو مات قبل التغير فبطل الوصية طب لكن في حاشية زى وكاتم اغتروا
 التفرق هنا تأمل والقلب للاول أمبل اه كذا يهمل وصارة سم مال مدر التبين بطلان الوصية
 أخذنا على كل بالاد الجنون عايق وأيس من زواله فيسب الوارث لالجنون قبل سن التمييز فله تبيين طلان
 البيع كحشى عليه بعضهم وتبع مدر اه بحرفه عش (قوله أو ميتا مضمونا) أي تستغذ الوصية فيما
 ضمنه وباتع بالبر فترافعا مرفق الوصية بين المحتون وغيرهم لان المارثية على أغلبها الملك اه لمقتضى
 شرح مدر (قوله بدل منقص منها) حتى ولو لم ينقص لم يجب شي قدفع مال الركنى هنا اه سم (قوله بدل
 مانقص منها) قال في الجوع اتفق أصحابنا على جواز الوصية بالعين في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به
 النووي وقال يجز الصوف على العدة فما كل من جرد حال الوصية للموصى له وما حدث للوارث فلو انما قلنا
 في قدره فقول قول الوارث يبينه اه خط اه عش (قوله وما وجب في ولدا لامة بدله) وهو عشرة فصة
 أمه اه شفتنا (قوله بناء على ان الحمل يعلم) أي يعلى حكم المعلوم من حيث عقابته في بيع أمه يقط من
 الثمن وهو الاصح اه قل على الحمل (قوله وبشر وحمل الخ) ثم ان أوصى بحمله هذا العام أو كل عام فذلك
 وان أطلق فالظاهر انه يعم كل علم ولا يختص بالاول على المتجه وهذا اختلاف الوارثين بدنيا وكل سنة فثبت
 في السنة الاولى لا يجاب به الا يعرف قد الموصى به ليخرج من الثلث اه سبطا وبواحتج التمر أو
 أصلها في البر لم يرد احد منها اه شرح مدر (قوله ولو لم يولد) وتقع استصحابا لطلوع وقتها اذا ملكه
 قبل الموت غير بشرح مدر ولو ان المملوك غيره بقوله أوصيت بهذا تملككم لم تنفع كبره به الراني لكن
 قياس الباب العبد أي يصير موصى به اذا ملكه قبل موته وهو المتعد انتهت (قوله يمكن الاجازة المسافة)
 فان المقدور عليه فيهما النقص ولو لم يولد عند العقد أو بعد المسافة المتعدر عليه فيها التمر وهو غير
 موجود عند العقد اه (قوله لان الوصية تقتل الجهالة) أي اتمامه أولى وانما لم ينص لاحد الرطين لانه
 يستعمل في الموصى به لكونه تابعا لا يستعمل في الموصى له من ثم نعمت بحمل سمحت لال سمحت اه
 شرح مدر (قوله وبينه الوارث) فتبين انه لا تدخل للموصى في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا
 يصر في عليه مع كنه فيما قد يصر في الظاهر في النقص والوقد لكان الخ مختصة اه شورى (قوله تأمل
 لتعليم) ولوحراستون ليس المراد فيما ظهر خصوص السيد ويدخل في اسم الكلب الاتنى اه حل (قوله

أي يشبه الشغل من
 شخص الى آخر (فتصح)
 الوصية (بحمل ان انفصل
 حيا أو ميتا مضمونا) بان
 كل ولد أو متوجس عليه
 وخرج بزاد في أو مضمونا
 ولها البه ما اذا انفصل ميتا
 بجنابة فان الوصية تبطل وما
 يصره الحيا لا ووارثان
 ما وجب في ولد جاب لمقتضى
 منها وما وجب في ولدا لامة بدله
 ويصح القبول هنا وفيما يصر
 قبل الوضع بناء على ان الحمل
 يعلم (و بشر وحمل ولو)
 كان الحمل والنمر (مدومين)
 كفى الاجازة المسافة (وبهم)
 هو أهم من قوله وباحد عبده
 لان الوصية تقتل الجهالة
 وبينه الوارث (و بنفس)
 حتى ككتاب قابل لتعليم
 هو أول من قوله معلم أوصى به

لن يحل له اقتناؤه (وزيل وخبر جرمته) ثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الذي لا يقبل ١٧ التلميح والخبر والجرم فيه المهر من مخرج

بالمباح فهو من ماله ومنه
ويزيد في نقله لا ينقل
كقولك وقد قذفتم أن أوصى
جهاناً به عليه محض (ولو
أوصى من كلاب) يقتضى
(يكلم) منها (أو) أوصى
(جهاناً به) لم يوصى به بل
(صحت) أى الوصية وإن قل
المسئول فى الثانية لأنه خير
منها إذ لا يسميها ما إذا
أوصى من كلاب يقتضى
يكلم فلا تصح الوصية لأن
الكلب يتعدى شراؤه ولا
يلزم الوارث له بل ولو أوصى
بكلابه وليس به غيره أو
أوصى بثلاث المسئول دفع
ثلاثة أعداد الأقيمة
لهما وتعتبر المسئول أولى من
تغييره بحال (أو) أوصى
(منه) بطلان له (وهو ما
يضر به المختار) وسقط
شتر وطرفاً واسعاً (وطيل
حس) كطيل حرب يضرب
به التوبيل وطيل حبيب يضرب
به للإعلام بالنزول والارتحال
(طيل حل على الثاني) لأن
الموصى يقصد التواب وهو
لا يحصل بالحرام (وتلفو)
الوصية (بالدول) أى طيل
الهر (الآن صغر لثاني) أى
اطيل الحل حيث أوسع تغيير
يسمى به اسم الطيل وتولى
لثاني أعين من قوله طرب أو
جميع لتناوله بطلان البز
وعه (د) شرط (فى الصيغة
لفظاً بغيرها) أى الوصية
وقد معناه فى الضمان (ح) أى ما لا يملكه كلاباً

لن يحل له اقتناؤه بان كل صاحب زرع أو ماشية أو براد الاصطلاح بخلاف غيره ذلك فلا يحل له اقتناؤه اه
شيعنا وبعبارة حل قوله بان يحل له اقتناؤه ليس بشديد بل أو لا يحل له اقتناؤه إذ يجوز أن ينقل الاختصاص لمن
يحل له اقتناؤه بجناح لغري قبيته ومن عدم صحة الوصية لغريه بصلاحه مع إمكان تملكه لن يصح تملكه اه (قوله
وزيل) أى ولومن غلط وميتة وقوله وخبر جرمته أى بان أس من اقتنائه خلا اه حل (قوله كقولك
وقد قذف) أى وحسب خبر وحسب شقة لانهما وإن قبل انتقال بالارث لا يقبل النحل اه حل (قوله يكلم
منها) بان قال أوصيت له بكلب منها اه حل (قوله كلب منها) أى فيصلى أحدهما قال الحلى في تعيين الوارث
قال شيخنا قضية الخلافة كغيره أنه لو كان الموصى له بعض الزرع مثلاً دون الصبلا يتعين كلب الزرع لكن
جزء المادى بخلافه قال الزركشي وهو الأقوى لأن ذلك شرط على إرادة الموصى له أى كلب الزراعة
ومال السبيح إلى الأول اه (قوله يكلم) قال عمر قال النوروى لا يدخل فى اسم الكلب والحمار الاثنى اه
سم (قوله لم يوصى بثلاثة) صادق بما إذا لم يوصى بثلاثة أو أوصى بمثلث اه وماوى (قوله وان
قل التمول فى الثانية) إذا شرط بقاضى الموصى به ولو وثق بطل المالكين من كثير الكلاب اه
شرح مد (قوله من كلابه) يبنى أب رخص لا كلابه عند الموت لأن العبرة بوجود الموصى به
وقت الموت ثم رأيت شيخنا ج فى شرحه للارشاد أشار إلى ذلك فبحث قال هو ولين تقيد الصيغة الوصية
بالزيل وخبر المهرمة والكلب النافع قوله ان كانت طيبه أى الموصى عند موته أو لو كان كلب
فقط أو وصية بثلاثة كذا كفى شرح الروض اه سم (قوله لأن الكلب يتعدى شراؤه) فيه بحث لأنه
يبنى أن يجوز بدل المال فى مقابلة الزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية إذا قال من مالى ما كان شخصه
بالمال بهذا الطريق اه سم اه شورى (قوله فلا يلزم الوارث تمهله) أى قوله والالهة لا تكون
الافعية بالالهة هنا بمعنى القول اه حل (قوله دفع ثلثها عدداً) هذا إذا كانت مفردة عن اختصاص
آخر ما كانت مختلفة الجنس فيعتبر الثلث بقدر القيمة عند من يرى لها قيمة اه ج (قوله دفع ثلثها
عدداً) فان انكسرت كلوه بغيره واحد من الثلاثة وثلث الرابع شاعراً لم يكن له غيره اه قل على الجلال
(قوله الخثون) بكسر النون أى المشهور بالنساء وخفيها أى المسمى ومنه من اه شيعنا فى المصباح
خثت خثناً فهو خثين من باب تعبد إذا كان غيبه لن وتكسر ولا يشترى النساء عدى بالتعريف فقال
خثت خثناً فهو خثين من باب تعبد إذا كان غيبه لن وتكسر ولا يشترى النساء عدى بالتعريف فقال
بعض الأئمة خثت الرجل كلامه بالثقل إذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخاوة قال رجل خثت بالكسر والخثى
الذى شق له فرج الرجل وفرج المرأة الجع خثت مثل كلب خثت مثل حبل وحبال اه (قوله وسقطه
ضيق الخ) سبأى أن هذه سبى بالدر بكتوسبأى أى ضيق كلب الشهادة أن الطبول كلها حلال إلا البركة
وان الزامير كالحرام إلا التغير (قوله حل على الثاني) بخلافه لن يعود له وهو غيره وأوصى بعوده لا يحل على
عوده لانه يتعدى الوصية لن يعود له لا يتبدل منه الا ذلك بخلاف الطبل اه حل (قوله لأن الموصى يقصد
التواب الخ) ونظيره وان كل الموصى له يستعمل طبل الهو اه حل (تولم تلفو بالاول) حيث كل
الموصى له ما يملكه كان كلبه طبله كلفه أو غير أدى كلبه طبله كان رضاه مالا مع والافلا
وكتب أيضاً قولاً ألهو أى أى المصنف هذا شارح طبل الهو مع وأصله بغيره أى خروجه
عن طبل الهو حيث كان رضاه مالا اه حل (قوله لفظاً بغيرها) (فرع) (أ) أى قبل له أوصيت لفلان
بكذا فاشترى رأسه أى من كان ماله طبله يوصى به أو يملكه فوصية له (فائدة) كتب شيخنا بامش
الحلى بآراء الكلام على الصيغة فانه (فائدة) قالى الجبرولة قال كل من ادعى على تغييره فاعطوه
ما يعبه ولا تطلبوا منه جة كل كلمة يعبرون بالثقل ولا يتوقف على جة اه وقال غيره واقرار بجهول
وقد معناه فى الضمان (ح) أى ما لا يملكه كلاباً

أولها قوله (أو وجهه) (يعقوب) ٤٨ فالثلاثة قول كل موصي إلى آخره أهم محاسره (وكأنه كيه من مال) وإن أشرك كلام

الاصل بأنه صريح ومعلوم
أن الكلفة تنقل إلى الشاهد
قوله وقد قطعت قرار الوصية
كلهم من ماله (وتلزم) أي
الوصية (توت) لكن (مع)
قبول بعده ولو بترافق
موصي (معين) وإن تعدد
فلا يصح القبول قبل الموت
لأن الموصي إن يرجع في
وصيته ولا يشترط القبول في
غيره من كالتفريع ويجوز
الاتصال على ثلاثة منهم ولا
يجب التسوية بينهم وإنما
يشترط الغرور في القبول
لأنه أغنى بشرط في العقود
التي يشترط فيها ارتباط
القبول بالاعجاب وظاهره
لأصله إلى القبول فمعلوم
كل الموصي به اعتاقا لكل
قال اعتقوا حتى فلا يبعد
موتى بخلاف مالو موصي به
برقبته فإن يحتاج إلى ذلك
لاقتضاء الصيغة (والرد)
الوصية (يعقوب) لأجله
ولأنه كالقبول (فإن مات)
الموصي به (لا يصد موت)
الموصي) بأن مات قبله
أوصيه (طلت) وصيته لأنها
ليست بآلة مستولاة آية إلى
الزوم (أو بعده) قبل
القبول (أو خلفه) وإنه
فيهما فإن كان الوارثين
المالك فالقبول والراد هو
الامام وتوفي لا بعد موطنه
أهم من نصبه، بما ذكره

فيجمع فيه تفسير الوارث اه ما كتبه وفي شرح الروض عن الزكسي نقل الأول عن الرضا والثاني
عن الشراف عن الجرجاني واعتمد مر الأول اه سم (قوله أو أعطوه) جهنم تطلع ومسلها غلط اه
زى اه عرش (قوله في الثلاثة) أي أو أماني الأولى وهي أوصيته بكذا نصيحة وإن لم يذكرها لفظ الموت
اه حلي ولم يدل بأجلهم وجوعه قطار المصنف من سببها ان أوصيت وما شئت من موضوعه ذلك اه
شرح مر (قوله ومعلوم أن الكتابة الخ) ولا بد من الاعتراض فيها من انقطاعه أو من وارتبه وإن قال هذا خطي
وما فيه وصني ولا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا أعلم بما عرفت أو صيته وإشارة
من اعتقل لسانه بجري فيها تفضل الآخر في ما يظهر اه شرح مر وهل يمكن في النية بقرائن أيجز عن
الغنى أو لا بد من اقترانها بجميع الغنى كالقالب السبع فيه نظرا ولا يراد بالاولى يفرق بينهما ما إن المبيع لما كان
في مقابلة عرض احتج له بخلافها اه عرش عليه (قوله وتلزم بوجع قبول) قال الزكسي فظاهر
كلامهم أن المراد القبول الغفلي وهو المعتقد قبل بشبه الاستكفاء بالفعل وهو الاندوه موضع عيب والأوجه
الاول اه شرح مر وزيادة لم يش عليه (قوله مع قبول بعده) نعم القبول به إذا لا اعتبار به كالأرد
بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتقد ومن صرح بالرددها أو لا تأجلها أو بطلتها أو أنفتها من كتابته نحو
لأحاديثها أو لا يفتي عنها ولا تلزم في ما يظهر والأوجه اقتضاه من قبول البعض فيها في الية
أن اشتراط المطابقة بين الاعجاب والقبول إنما هو في المبيع والوصية بالية ليست كذلك اه شرح مر (قوله)
ولو بترافق كتب شيئا بماله الخ (مائدة) هو كل القابل ولي الفاسر واقتضت المحلة القبول بالتمتع
وجوبه ثورا اه فمعلوم قبل فخصي القبول بالبايع اه مر اه سم (قوله في موصي به معين) ولو غير
آدمي لم يصدق قبل قبضه وحيث يمكن خصو راكبي بدلا فلا بد من قبول كل وجب استيفاء فهم والتسوية
بينهم والظاهر أن المراد بالانحصار هنا ينشأ في قوله وينشأ استيفاء من غيرته فتوان كان أكثر مما جاهد
محصور وفي غير هذا المثل حتى لو قال أوصيت له لآل فلان هذا للمعصوم كافر أو لأهل لا بد من قبول كل ويجب
استيفاءهم والتسوية بينهم اه حل (قوله كل قال الخ) وهذا كالأعني لا يشبهه قوله في موصي به معين
وقوله فإنه يحتاج إلى ذلك أي لقبول لاقتضاء الصيغة لأنه مخاطب بوصية بخلاف الموصي بعينه ليس مخاطبا
بالوصية اه حل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين) كافتقاره لتعذرهم منهم ومن ثم قال للقراء حمل كذا
واختصروا وإن سهل منهم عادة تبين قبولهم ووجب التسوية بينهم ولو رد غير المحصور من لم ير بدوهم كأفهمه
قوله لزم بالوت ودعوى إن عدم حصصهم ستؤمهم تصدروهم مردودة فإن المراد بعدم المحصر كترتهم
بجبت بشيء عادة استعابهم فاستعابهم يمكن ولا يرد منه تصدروهم وعليه فالمراد بتعذر قبوله تعذره غالبا أو باعتباره
ما من شأنه اه شرح مر (قوله ولا يجب التسوية بينهم) واليجوز اصطفا من القراء الذين هم من ورثة
الموصي ويحلو شرح مر ولو أوصي للقراء مني أمتهم على الوصي أعطاه مني من ورثة الميت ولو فتر اه كلص
عليه في الآدمي وميلولة عرش على مر قوله ولا يجب التسوية بينهم من مواقع السؤال عنه في الوصية لمجوري
الجميع الآخر فبغير التسوية بينهم لا ينصرون له لسهولة عدمه لأن أجهلهم مكنو به معصومة فظاهر
ويحتمل خلافه على ما فهم من قوله بحيث يشعرون عدم تسوية وهو الآخر بما لا يقتضي التسليل المذكور
انتهت (قوله كل قال أو لا يفتي عنها) أي فلا يفتي باعتقاده والفراد الحاصلة من حسن الموت إلى الاعتقاد
الفرق بين على الصحيح اه عرش (قوله فإنه يحتاج إلى ذلك) أي لقبول لاقتضاء الصيغة أي للقبول لأنه
مخاطب بوصية بخلاف الموصي بعينه ليس مخاطبا بالوصية اه حل (قوله والرد الوصية) أي كالأوصية
ولا يشهد الرد بعد القبول بعكس اه حل (قوله فاقبال والراد) هو الامام فان ردني قبل زنت
الوصية بظاهرة وإن كانت الوصية بجميع المال وليس مراد أن الامام تعذر بإشارة فيجاز ادعى البت

لان الحق للمسلمين هر عند قول المصنف السابق ان الجزأ باقى الورثة اه ع ش (قوله وملك الموصى له
موقوف) بمعنى الوقت هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ اه شرح حر (قوله الذى ليس باعتاق)
لأجاجة لاستثناء هذه الامتيازات من تدخل فى قوله وملك الموصى له لانه ليس فيه موصى باعتاق اللهم
الآن يقال ان الرقيق موصى له عتقا فكأنه أوصى له برفقته وأقال الاستثناء منقطع (قوله الذى ليس
باعتاق) دخل فى ذلك برفقته اذا أوصى له بها اه حل (قوله والوثة) فى تصحيح ان غلغلين والتمسطة
الورثة والموصى له بموتة الموصى به فمدة التوقف ثم تستقر على من يستقره وأشاد ابن الرضا فى ذلك لتقرر حر
انهم ان تراشوا والاقتراض الحاكم ويرجع على من استقره فليراجع اه سم (قوله وبطلان موصى له)
قال فى الرضى والوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد قال فى شرحه اذا لم يفعل واحدا منهما ما فى امتنع حكم
عليه بالرد كحرم حبه الاصل وبجهدى فى التصرف لنفسه أما لو امتنع الولي من القبول لمجور وكن الخطأ فالتجسس كما
قال الزركشى ان الحاكم قبل ولا يحكم بالرد اه سم (قوله ان توقف فى قبول ورد) بان امتنع حكم عليه بالرد
ولو امتنع الولي من قبول ما يقبضه خطا لم يقبل له الحاكم ولا رد اه بطلاب (قوله فالتكليف للوارث)
فلو قتل كانت قيمته للوارث اه شيخنا (قوله فالتكليف عليه) ومن ثم كان له كسبه وقيل للتكليف لانه استحق
العقبة استحقاقا مستترا لا بطلان بوجه اه حل

﴿فصل فى الوصية برأى على الثلث﴾ أى وما يتبع من قوله ويشترى المال وقت الموت الى قوله كقضى هو بقره
وفى حكم اجتماع الخ أى وما يتبع من قوله ولو قال ان اعطيت غلاما لآخر الفصل وقوله مخصوصة المراد
بخصوصها كونها معلقة بالموت أو بمنزلة من مر (قوله ينبغي ان لا وصى برأى على ثلث) أى بطلاب على سبيل
النذب على المتضمن كراهة الوصية ما زاد وعلى سبيل الوجوب على مقابله ﴿تنبيه﴾ هذا ذكر من التصلب فى
حق غير الوارث أما الوارث فنكرهه مطلقا اه قل على الجلال (قوله والا حسن ان ينقص عنه شئاً)
ظاهره وان كانت ورثته اغنياء وهو كذلك وفى الاما تترك ورثته اغنياء اختيران يستوعب الثلث واذا لم
يعهم اغنياء كرهته ان يستوعب الثلث اه حل وفى المصباح ان ينقص عنه شئاً على المغفلين بنفسه
فيقال ينقص بدياحه وكقوله تعالى ثم ينقصكم شئاً وبه تعلم ما فى قول الناصر القاني انه لم يرد ذلك فى شئ
من كتب الفقه اه شورى (قوله أيضاً والا حسن ان ينقص عنه شئاً) أى لان الوصية بالثلث خلاف الاولى
اه ع ش على حر (قوله ان ينقص) فالغنى بكرة أو يحرم ان يزيد على الثلث لان نفس الزيادة مكرهه
أو محرمة فهو كصلاة الحاقن مثلاً نسخاً ما قبل ان فى ذلك محبة الوصية بالحرم أو بالكره ومقدم انما باطله
وانما كان النقص أحسن لانه فى الحديث قد استكره اه قل على الجلال وفى شرح شيخنا ج لا رشاد
و ليس يكفى الرضا ان ينقص فى ميتين ان الثلث شأ وقيل ان كانت ورثته اغنياء استوفوا والا حسن النقص
وجزءه فى شرح مسلم ونقله عن الاصحاب ونص عليه فى الام وصوبه الزركشى اه واعتد حر الاول
اه سم (قوله لحرم الصعيين الخ) عبارة الجلال لانه صلى الله عليه وسلم قال لسعد الثالث والثالث كثير
رواه الشيخان انتهت وقوله قال لسعد هو ان أبى وقاص حين علمه صلى الله عليه وسلم فى مرضه فقال لثمة فقال صلى
الله عليه وسلم الثلث والثالث كثير هكذا حكمه بعضهم فراجعهم محله اه قل عليه (قوله الثلث
والثالث كثير) قال النسوي وفى شرح مسلم وقضى فى الروايات الثلثة الثلثون فى بعض الروايات بالهاء
الموحدة وكلاهما صحيح ثم قال ويجوز نصب الثلث الاول ورثته فلما نصبه فى الاغراء أو تقديره فعل أى
أعطى الثلث وأما فعلى انه فاعل أى كفى الثلث اوعلى انه مبتدأ خبر محذوف أو خبر محذوف البتة
أى الثلث كافيك أو كفى الثلث وتعلمه كفى البضارى ان ان تزدون ثلث اغنياء خيم من ان تدوم عليه

(ملك الموصى له) العين

الموصى به الذى ليس باعتاق

بعد موت الموصى وقبل القبول

(موقوف ان قبل بانائه

ملكه بالولن) وان رد بلفظة

الوارث (وشبهه) فى الوقت

(القوائد) الحسنة من

الموصى به كسرتوكسب

(والوثة) ولو طرأ (وبطلاب

موصى له) أى بطلاب الوارث

أول الرقيق الموصى به أو القائم

مقله من ولد موصى (بها)

أى بالوثة (ان توقف فى قبول

ورد) فان أراد ان خلاص رد

اموال موصى باعتاق فبقى فالتك

فيه الوارث الى اعاقه فالوثة

طامع بتصيرى بالقوائد والوثة

أعم من تعبيره بما ذكره

﴿فصل﴾ فى الوصية

برأى على الثلث وفى حكم

اجتماع تبرع على خصوصه

(ينبغي ان لا وصى برأى على

ثلث) والا حسن ان ينقص

منه شئاً لغير الصعيين الثلث

والثالث كثير والار يذ عليه

يتكفون الناس قال الكرماني وان تدفع الهمة والعلاج جمع عائل وهو الفقير ويتكفون أي يمدون
 إلى الناس اتهم السؤال وقال الزركشي ان تدفع يعني لان تدفع اه عش على مر (قوله مكروهه)
 أي وان قصد حرمان الورثة وهذا هو المقصد اه شرح مر على انه لا حرمان اصلاً أما الثلث فان الشارع
 وسع فيه يستدرك بما فرط منه فلم يغير مصداقك وأما ان تدفع عليه فاعني ان ينفذ ان يجره ومع ايجازهم
 لا ينسب اليه حرمان فهو لا يؤثف فيه قصد اه حل (قوله لا يست) يؤخذ منه انه لو كان عليه مدون
 مستترقة كمن المتبرع اهلها لان الحق الان لهم فتقدم ايجازهم على رد الوارث كما قاله الزركشي وفيه بحث
 ظاهر فراجع اه قل على الجلال (قوله يطل في الزائد) أي ابتداء من غير دلائل الحق للمسلمين اه شرح
 مر (قوله فانظر اه ان وقت اه لته الخ) عبار شرح مر بل توقف على تأهله كما سلكه لكن يظهر ان اه عند
 واجاز واه والا يكون مستحكم أي من برئه فتبطل حيث غلب على الثمن ذلك بان شهده شيران والا فلا
 لان تصرف الموصي وقع بمحض اطلاقه الادائع قوي وعلى شكل في رأي دواجن بل نفوذ اه (قوله وان
 اجاز) أي لفظاً بغيره أو بنواضيت ولا يكتفى الفعل فتصمم من الغلس على الارحاه اه سيطاط (قوله
 وان اجاز) أي بغيره أو بنواضيت أو وضيت بمقتضى الموصي اه عش على مر (قوله نأجزته
 تنفيذ) أي على التمسد وبإيجاز ما سطر مع شرح مر وان اجاز تأجزته تنفذ في قول عطية مبتدأ فالوصية
 على الثالث بالزيادة لقوله وعلى الاول لا تحتاج لفظاً هي قوله بتدبير وقوله ولا رجوع العجز قبل القبض
 وتنضم الغلس وعليه ما لا بد من معرفة قدر ما يجز من التركة كان كانت مشاع لاه من ثم لو ايجازهم قال
 فلتنته المال وكثره ولم اعلم كمنه وهي مشاع خلف اه لاه وقوله فتما كمنه فقط أو بمن لم يقبل انته
 (قوله ويعتبر المال الخ) لم بين الاعتبار في قسمه ما يقوله على الورثة وما يقوله لهم وحل اه ان الاعتبار
 المتجز وقت التفتوت ثم ان وفي جمعه اه كمنه عند الموت فقال والاضماني به وفي المضاف الموت وقسمه فيما
 يقوله بالقبض فممن الموت الى القبض لان الزائد على يوم الموت فممن الموت والنقص عن يوم القبض يدخل
 في ايدهم فلا يحسب عليهم اه حل اه سيطاط بمثله مر (قوله ويعتبر المال) أي يعلم قدر الثلث منه
 حتى لو قبل الموصي فوجبت دية ختم له حتى لو ارضى بثلثه أخذ ثلثها اه شرح مر وقوله فوجبت
 دية أي بنصف القتل بان كان خطأ أو شبهه عما لو كان عمداً واجب القصص ففي عنة على مال بضم القمكة
 لانه لم يكن ماله وقت الموت اه عش عليه (قوله ويعتبر من الثلث الخ) فان خرج التبرع المذكور منه
 فذلك والار قبض على اجزالة الورثة بان اجاز وانفذوا الا فلا يخفى شرح الخطيب (قوله التي وصي به) وهو
 الثلث الفاضل عن الدين اه حل (قوله حتى علق بالموت) في العبا وبالعقوان علق في مرض الموت من
 الثلث أو في الصحة فيموت فوجبت في المرض بالتميز كالمخول أو بغير اختياره كالغرض في الاصل اه سم
 ولو وصي بعتق من كفارة الخيرة اعتبر جميع قيمة الصدم من الثلث للحصول البراءة فتدبر حتى ولو بلف الثلث
 بشتم فيتمتع تصح الوصية بعدد الى الاطعام أو الكسوة اه شرح مر وقوله اعتبر جميع قيمة الصدم
 هلا قبل يعتبر من الثلث ما زاد على اقل خصال الكفارة فوجبه عليه ثم رأت في ج ان هذا ما قاله الشافعي
 اولاً انه الاصح وعبارته ولو وصي بعتق من كفارة الخيرة اعتبر أي القيمة على ما قاله الاجرس عند الاثمة
 بعدما قاله من عقابه الاصح الزائد على الاقل من الطعام والكسوة من الثلث اه عش عليه (قوله ولو
 مع غيره) عبار شرح مر في كسبه التدبير ويجوز أي التذير متبدياً كذا ثبت في هذا الشرع ومن هذا
 المرض فانتشر فان وجدت الصفة المذكورة تمت حتى والا فلا ومطابق على شرط كان دخلت الفارقات
 حرص على قوله اما وصية أو تطيق عتق يفتوكل منهما قبل التعلق فان وجدت الصفة ومات حتى والا فلا
 لم توجد فلا يفتو ويشرط المخول قبل موت السيد كالأصناف الملق عليهم وان مات السيد قبل الدخول

قال المولى وغيره مكروهه
 والقاضي وغيره محرمة
 (فتبطل) الوصية بالزائد فيه
 ان رد موارث) خاصه مطلق
 التصرف لانه حقه فان لم
 يكن وارث خاص بطلت
 الزائد لان الحق للمسلمين ولا
 مجبراً أو كونه وغيره مطلق
 التصرف فانما اصراره ان
 قوضت اه لته وقت الامر
 البهلو لا بطلت وعليه جعل
 ما أفتى به السبكي من
 البطان (وان اجازة) ايجازته
 (تنفيذ) الوصية بالزائد
 (ويعتبر المال) الموصي به اه
 مشلاً (وقت الموت) لا وقت
 الوصية لان الوصية تجلج بعد
 الموت فلو وصي برفق ولا
 رقيقاً ثم له عند الموت
 رقيقاً تطقت الوصية به ولو
 زاده تطقت الوصية به
 والمعتبر ثلث المال الفاضل
 عن الدين (ويعتبر من الثلث)
 التي وصي به (حتى علق
 بالموت) ولو مع غيره (وتبرع

فلا تدبر و ياخذوا المتابع وقد علم انه لا يصير مدبر الا بعد الدخول فان قال ان اودانت ثم دخلت الدار فانت
 حر كان تعليق عتيق على مقتضى شرط دخوله بعد الموت عملا بمقتضى قولوا اني والواو كان متوحد دخلت فانت حر
 فكذلك الان بر بد الدخول قبله فليس وهذا ما نقله في الرصة عن البغوي قال الاسنوي وقتل عنه ايضا
 قيل انطلق ما وقعوا به المحدثون خالفوا في العلق فخرج في الوال ان دخلت الدار وكنت زيدا فانت طالق
 بأنه لا فرق بين تقدم الاول وتاخره ثم قال وأشار في التمسك الى وجهه في اشتراط تقدم الاول منه على ان الوال
 تقتضي الترتيب وقول الزركشي ان الصور اعم الاستراط هنا كنهالك والافاء الفرق بر دبان الفرق ان
 الصفتين للعلق عليهما الطلاق من فعله بخبر فاما تقدم او تأخير او اما الصفة الاولى في مستلثنا فليست من
 فعله وذكر القين من فعله عنها بشر بن أخيرها عنه انتهت (قوله ولومع غيره) أي وان انضم الى الموت في التعليق
 غيره كان قال ان مت ودخلت الدار اه حل ه (فرع) ه في العباد والعق ان علق في مرض الموت من
 الثالث اوفي الصحة بمقتضى حدث في المرض بانشاره كاللخول أو بغير اختياره كالضطر في الاصل اه سيطر
 (قوله كوقصوبة) أي عول به عن ستة مثلاً وتأجل عن مبيع كذلك فيمنع منه آخر الاول ونحو
 الثاني بانواعها ما عطف عن مثلها لان قوتيه مبدء كقوتيه ملكهم اه شرح حر (قوله لان العلق في
 بده) فنيته انه لو كان بيد الوارث ادعى انه رد هاله الى والي مورثه ودية او علة بصدق الوارث او بيد المتب
 وقال الوارث اخذتها فغصب او نحو ودية بصدق المتب وهو متدل ولو قيل بجي مالم في تنازع الزاه من
 والواهي مع المورث والتب في التبض من التفصيل لم يعد لورادى الوارث موته من مرض تبرعه والتبرع
 عليه شامو موته من مرض آخر او بما كان كمنعوا بصدق الوارث والافاء اخرى الى غير ما خرف بمزلة
 الصفة وما الاختلاف في صدور والنصر فيها اوفي المرض بصدق المترع عليه لان الاصل دوام الصحة فان
 انما يابطين فعت بينة المرض كموته افاقه ولو كان في مرض موته من يفتق عليه بمجانة من الاصل أي
 رأس المال فان اشترى بدين مثله مع من كان يدينه فباع الدين ولا يفتق من الثالث او يدين عن النسل
 فقد راجح الحقبة يفتق من الاصل ولا يفتق به الدين واذا علق من الثالث لم يرث أو من الاصل ورث اه شرح
 حر (قوله وكذا أم الولد) أي وان سكت ان الاحتسالة في مرض الموت اه حر أي ان ذلك من قبيل
 الائتلاف لا التبعض اه عش (قوله متعلقة بلالوت) أي ولو تدير اكل هرب لبقا الوصية دليل الامثلة
 الاثنية في والا اه سم (قوله فان تمحضت عتقا الخ) الحاصل ان التبرع امان ان تمحض عتقا وتمحض
 غيره أو يكون البعض عتقا والبعض الاخر غير منه فلهذا ثلاث صور وعلى كل امان تكون متعلقة او غير
 أو غير تبة أو البعض تبرعا والبعض غير مرتب فلهذا تسعة وعلى كل امان تكون متعلقة او غير تبة
 البعض معلق والبعض غير متبرع بالجملة تسعة وعشر ونحو حكمها ان كان البعض معلقا والبعض غير متبرع
 المتبرع مطلقا أي تقدم أو تأخر عتقا كمن أو غيرا لادائه المثل لالاو ان كانت تبة تقدم أو لاو ان كان التام الثالث
 مطلقا سواء المطلقة والمجزوءان كانت غير متبرعان تمحض عتقا افرع والاقسط الثلث على الجميع (قوله
 افرع بينهم) وكذا اشرع بينهم اذ ارب تبضه بل قال اذ اذت فسلم حر ثم غلام كما ينفذ كلامه جذا كبح
 وهو خلاف ظاهر كلام الشارح اه حل ويطرح شرح افرع سواء اوقم ذلك ما أمر بتأني قال
 أم الوارث اعتبر الوصي وقوعه تبة كاعتقوا سالما غائبا أو فاعاوا كاعطوا اذ امانا ثم حر امانة و كاعتقوا
 سالما عطاوا بمرامقة فلا يدين بتقديم ما قدمه اه فيصل ملاذ كراما ولا من التعميم على ملاذ كراما لا الاعتق
 من الوصي وما ذكره آخر على ما اذا اعتبر الوصي وقوع العتق من غيره فليست لا يخالفه منه مصنع شيخ
 الاسلام اه وفي قل على الحق قوله واذا اجتمع تبرع على غير تبرع الاقدم الاول فالاول على المعتمد
 سواء كانت تبة كذا اذت فسلم حر ثم غلام وهكذا أو بامر كاعتقوا بعد وفى سالما غائبا وهكذا أو اعتقوا سالما

نجز في مرضه كوقصوبة
 ولو اختلف الوارث والمتب
 هل الهبة في الصحة والمرض
 صدق المتب بيمين لان العين
 في يده ولو هو في الصحة
 وأقبض في المرض اعتبر
 من الثالث أيضا أما التجز في
 حصته فحسب من رأس
 المال وكذا أم الولد فجزعها
 في مرض موته (واذا اجمع
 تبرع متعلقة بالموت وعز
 الثالث) عنها فان تمحضت
 عتقا كان قال اذ اذت فسلم
 حر أو اوقام وبكر وغلام
 حرار (اقرع) بينهم من
 خرجت قرعته عتق منه
 ما بقي بالثلث ولا يفتق من كل
 شخص (والا) بان تمحضت غير
 عتق كان أو صي لم يدعائه
 ولصمرو بخمسين وبكر
 بخمسين ولم يرب

أو اجمع العتق وغيره كان أوصى بعتق سالم وقسم مائة ثوب بثمانين ثوباً لمحمد بن أبي بكر (قسط الثالث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأول وعلى العتق وغيره باعتبار ما حفظ أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأول يعطى زيد بخسين ثوباً من مائة وعشر بن وفي مثال الثانية يعطى من سالم نصف مائة بخسون ٥٢ فم لو رد عبد مائة ثوباً وأوصى له بمائة ثوباً مائة مائة قدم عتق المدبر على الوصية

ثم أعطوا زيدا كذا وأودعوا عبد مائة ثوباً على الوصية كما تقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو رد عبد وأوصى بعتق آخر فحسب ما هو من احتياج الثاني إلى إنشاء عتق كذا فالوصية تقدم المدبر لسبق عتقه على نظير ما تقدم وما قبله فتأمله وراجعوا قولنا لا بأس بغيره ونظمه في بعض قولهم لمساواة فإن كان عتق سالم بغيره ترتيباً ٥٥ (قوله) أو اجمع العتق وغيره أشار إلى أنه مراد الأصل وعبارته بأن تعض العتق أقرع أو هو وغيره ٥٥ (قوله) وهو عطف على تخصيص لكن لا يمكن تقدير تخصيص قبل لا يخفى فيقدر اجمع كما فعله الشارح فهو من باب عطفاً تيناً وما يرداه الذين يقولون بالاراد الأمان لكن معشك لأن ذلك من خصائص الأوائل كما قاله الشيخ أي كما قال في اللفظة وهي آخرت بلفظ عمل من اللفظ في معمله الآن تجعل أو بجاز من الأوائل ويكتفي بذلك في هذه الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث يشمل ما نحن فيه قاله الشيخ في محل آخر ٥٥ شوري (قوله باعتبار القيمة) أي في الوصية بين كل وصية لا بد من قوله أو المقدار أي في التبرع بمقدار كل وصية لا بد من قوله أو المقدار أي أن كان غير العتق أو ما حفظ أو ما حفظ وقوله أو مع المقدار أي أن كان غير العتق مقداراً أو في مقدار ٥٥ سم (قوله باعتبار القيمة) كان أوصى له زيد بخسين مائة ثوباً فم لو رد عبد مائة ثوباً يساوي بخسين ولكن زيد ثوب كذلك وثلاث مائة تقسّم على الوصية نصف كل الثياب وقوله أو مع المقدار كان أوصى بعتق سالم وقسم مائة وأوصى له زيد بخسين مائة ثوباً أي بقوله أو مع المقدار أو بعتق سالم (قوله باعتبار القيمة) لا يتصل بمائة في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لا تقول الشارح من قبل قوله كان أوصى الخ تجعل ما لأوصى له زيد بخسين وكذا البقية ٥٥ وما رأى فكان الأول أن يجعل الشارح أولاً بالثبوت وقوله باعتبار ما حفظ أي أن كان غير العتق أو ما حفظ وقوله أو مع المقدار أي أن كان غير العتق مقداراً أو في مقدار ٥٥ وما رأى (قوله) فم لو رد عبد (الخ) استدرك على قوله قسط الثالث وكل مقتضى التقسيم في هذه الصورة أنه لا يثبت إلا نصف مائة سق نصف المائة (قوله) واحد من وكلاء أشار به إلى عدم تصور من صورته الأسنوي وغيره من يثاله أعفت فلا زل وقت كذا وأصحت بكذا وأرأى من كذا فيقول فم فرجعه ٥٥ قل على الجلال (قوله) ويتوقف ما سبق (الخ) عادته أن يعبر بيقول فانظر ما وجه المخالفة ٥٥ شوري (قوله) قدم التجزئ هكذا ذكره في أصل الرخصة وظاهره أن التجزئ يقدم على الملق وان لم يكن مرتباً به وكذلك قولنا اعتقوا غنائمهم سوف تعطي مائة قدمت المائة ٥٥ سبط (قوله) لا احتمال سلامة الغائب علم منه أن جعل ذلك إذا كانت القيمة من التصرف قبل التصرف الوصول المختلف أو نحو ذلك لا يحكم فيصير بسم العمومي إلى العمومي به وبذلك تصرف فيه وتصرفهم في المال الغائبون تصرف في مال منسوب إليه مع اعتبار إجماع نفس الأمر ولو أطلق الورثة في التصرف في الثلث مع كمال التصليب وينبغي كمال الزكشي تخصيص من الوارثين التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف في الثلث المالك كالبيع فإن كان يستخدم أو يبيع ونحو ذلك فلا يمنعه كما يؤخذ من كلام الماوردي ٥٥ شرح مرق وقوله تخصيص من الوارث تأمل وجهه فإن عمله المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين كلها له ويفرض ذلك لخلق الورثة فيما هو حذف فخصاص تصرفهم فيها بالاستخدام أو غيره ٥٥ وقوله فلا يمنعه أي يجوز بالأحرار أن تبين استحقاقه لأحد والأبنا حضر الغائب فضية قوله مع اعتبار إجماع نفس الأمر أنها العمومي له لتبين ملك العين بحوث الموصى ٥٥ عش عليه

(كم) ثم علق (مفسر) فانه نقص العتق فعتق عبد أقرع حرماناً لا تشخيص في الجميع أو تعض غيره كالأول أو اجمعهما كان تصدقوا أحدهم وكلاهما وقف آخر أو عتق آخر قسط الثالث مثل ما مره هذا إذا لم ترتب المعلقة والتجزئ (فان ترتب) كان قال اعتقوا عبد مائة مائة غنائم أو أعطوا زيدا مائة مائة أو اعتقوا سالم مائة أو أعطوا مائة أو أعطى مائة أو أعطى مائة أو أعطى مائة (قوله أول منها) (قوله) تمام (الثلث) أو قسم ما سبق على أجزاء أو ارشواو كان بعضها متجزئاً وبعضها معلقاً بالوت قدم المنزلة في غير المانح لا لازم على الرجوع فيه وذكر الترتيب في المعلقة بالوت من زيات ولو قال ان اعتقت غنائمك المرفوعة غنائمك مرضونه (قوله) العتق بقدرته بقوله (ان خرج واحد من الثلث ولا فراغ) لا احتمال ان يخرج القرض بالطرية لسالم فيلزم أو فاق غنائم فيقول شرط عتق ما كان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم أو بعضه منه

عتاق الأول وغنم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بحضرو ثلثه أو بواقي غائب لم يسقط موصى له على شيء منه) (فصل) (قوله) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مولى الوارث لا يسقط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب (فرع) (قوله) ولو أوصى بالثلثه عين ودين دفع الموصى له ثلث العين وكل ما من الدين شيء دفع له ثلثه

في بيان المرض الخوف والخوف المختص كل منهما في التبرع الزائد ٥٣ الثالث ولو تبرع في مرض خوف أي يخلف

من الموت (وإن قيل يفسر في هذا الباب قوله لو تبرع في مرض خوف قبل كل ما يستعبد به الموت بالاقبال على العمل الصالح وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعه كل ما لا يتناول صاحبه مما لا يتناول المفسر جهته تعالى حده لهذا الاختلاف قول من الإمام وأقره أنه لا يشترط في خوفه ما يتناول الموت بل عدم خبره كالبرسام الذي هو ورم في جانب القلب أو الكبد يصعد إلى الصاع وهو الخفقان قال في ما بين الرقة قطع الصاع يكثر فيه الموت عاجلا وإن خالف الخوف عند الأطباء اشرح ٥٥ قوله ولو يخوف أو هدم هذا هو الفرق بين الخوف وغيره في الحكم أي أن من مات في الخوف سلقا حسب خبر عن الثلث وإن مات بغيره كان كل به فلكذلك والتمسح بالثلاث في قل على الجلال فتم أنه متى وقع الموت به فهو خوف سلقا على العمل الصالح به إذا لم يتبعه وإن بغيره ٥٦ قوله بخلاف ما إذا برأ منه في المتناويز من الموت والدين والعصم باب مسلم بروي عن المرض بالكسر وبالضم وعند أهل الجواز برأ من المرض من باب قطع ورأه الخلق من باب قطع ٥٧ قوله لم يعمل موته على غناء أي ولا على سبب آخر كقوله وهدم ولو كان به غير خوف فترع ثم طرأ عليه خوف فإن قال أهل الخبر فإن الثاني من الأول كان يكتسب في الخوف والا فلا ٥٨ حل قوله على غناء وهو بضم الغاء والدو يخف فكسره ٥٩ شرح ٥٥ وفي الحديث أنه راحة للمؤمن وحل الخبر لا سحر بأنه أخذت أسف على غير المستعد ٥٨ قل على الجلال قوله وإن شئت فيه أي فيما لم ينص الغناه على أنه خوف أو غير خوف والا فلا يلتفت لقول غيره فيه بما يتخالف قولهم ٥٨ حل قوله لم يثبت الاطمينان أي لم يثبت كونه خوفاً أو غير خوف ٥٩ حل وفيه إطلاق صحة الشهادة هناك على التيق بأن يقول ليس بخوف وقد منع من ذلك المتولي كذا يحط شيخنا ٦٠ قوله في الفروض وشرحه القول في كونه غير خوف بعد موت التبرع كان قال الوارث كل المرض خوفاً أو غير خوف عليه كمن غير خوف قول التبرع عليه يمينه لأن الأصل عدم الخوف وعلى الوارث البيهقي يعتبر فيها طيبان نعم إن اختلافنا في المرض كان قال الوارث كان المرض حتى يملكه التبرع عليه كان وجع فرس كفي غير طيبين فيه عليه المصنف شرح الإرشاد ٦١ سم قوله ولا يثبت بنسوة أي أو بعد ولو اختلف الأطباء قبل قولنا لا أعلم فلا كثر من يخبر بأنه خوف ٦٢ حل قوله فيثبت بن ذكر أي بالزوج نسوة أو برجل وامرأتين ٦٣ حلبي قوله قولنج وهو أقسام ضد الأطباء ولا فرق بين معتاد وغير معتاد ولا في ذكره إن يقال لعله أن أصله لم يفسده فإن كان بمن فيه كبير أو يافئ منه كجوهته فلا رد له والمبرج جهته تعالى منع كونه من القولنج المذكور وإن سماها العوام به ونسبه بر تسمية ذلك فهو مرض يخلف منه الموت عاجلا وإن ذكره ٦٤ شرح ٥٥ قوله قولنج وينبغي ابتلاع الصاوان غير المبالو أو كل التسبب والزيب ويضر محبس الرجح المبالو أو أثاره إلى عدم حصر الأمراض الخوفة في هذا ذكر وانما ذكرتها ما قبل وقوعه ٦٥ قل على الجلال قال بعضهم جلة ما عثرى الإنسان خسة وثلاثون ألف مرض ٦٦ برأوى قوله وذات جنب وهي المرفقة بالقصبة نفعها شراب النخع ودهنها واستعمال التفرقة على الريق وهو من الجربان ٦٧ قل على الجلال قوله ورغف دائم هو الاسم لمن الخوف دوا ما لا يشده أو لا يمين مضى زمن يلقى مشله فيه عدة كثير إلى الموت لا يضما بما يأتي في الاسم لأن العلم قولم البدن ٦٨ حل قوله ورغف و نفعه أن يكتب عليه ماس صاحبه على جهته ودهن الأنف بالقصص ملتوا بالزيت والمحصل أن المرض أقسام ثلاثة قسم خوف ابتداء ودواما كالقولنج وقسم خوف دوا ما لا ابتداء كالاسهال وقسم خوف ابتداء لا دوا ما كالقولنج ٦٩ برأوى قوله واسمه المتتابع بأن زاد على يومين أخذ ما بعده وكان بحيث لا يقدر

(ورغف دائم) ثلاث الرءاء لأنه يقطع التفرقة بخلاف غيرهما (واسمه المتتابع) لأنه يشترطو بلق البعد (أو) غير متتابع كسعال يوم أو يومين (د) لكن (خرج الطعام غير مستعجل) بأن يترك البطن فلا يكتسب الاسهال (أو) خرج (ووجع)

وسمى الزحير (أو) خرج بعد من عضو شريف ٥٤ ككبح خلاف دم البواسير واعتبار الاسهال في الثلاثة من زيادته (وقد) بكسر الهمزة

وهو داء يصيب القلب ولا
تجدد مع الحياة غالباً (وابتداء
فالج) وهو استرخاء ما حقيق
البدن طرولاً وبسبب غلبة
الرطوبة والبطن اذا داحج
وبما خلفه انما الرغرية
وذلك خلاف دواهم يطلق
الفالج اضاعى استرخاء أى
صوكل وهو المارد هنا (وحى
مطبق) بكسر الباء أشهر
من نفعها لا يزق (أو غيرها)
كالورد وهى التى تأتى كل
يوم والغصوى التى تأتى
نوما وتعلم وموالى الشوى
أتى تأتى وسين وتعلم وما
وحى الآخر من وهى التى
تأتى يومين وتعلم يومين (ال
الربيع) وهى التى تأتى وما
وتعلم يومين فليست تخوفة
لان المجموع بها أخذت فوق
وى الاقلاع والذى البيرة
ليست تخوفة بحال والربيع
والورد والصبوا لثالث بكسر
أولها (د) سمن أسمن
اعتاد القتل) لا سرى سلى
كان أو كافر اقتصر بذلك
أولى من تبصير ما سكر كافر
(والصام قتل من سكا فتن)
أو قسرى التكافى سواء
أكانا مسلمين أم كافرين
أم مسلماً وكافراً (وتقديم
لقتل) هو أهم من قوله
لنقص أو دج) واضطراب
يرجى (حق) راكب فضنة)
في جسر أو دج) واضطراب
بببب ولادة (وبقاء مشبه) وهى التى تسبب النساء الحلاص لان هذه الاحوال تسبب الهلاك غالباً فان اتصلت
المشقة فلا خوف ان لم يحصل بالولادة جراحة أو ضرر بان شديداً

﴿فصل في أحكام الناقة﴾

الموصى به والموصى به

(يناول شاة بعير من

جنسهما غير حنظل في

الأولى (و) غير (فصيل في

الثانية) فنناول كل منهما

مضرا الجنكوكبيرها أو لميم

والسليم والذكر والأنثى

والحنظل مأنوم من الأولى

وبخاف وعصا إلى الثانية

لصف اسمهما بآلئها أو

في الشاة الوحيدة أما الحنظل

وهي الذكر والأنثى من

النأن والمزمار تبلغ سنة

والفصيل وهو ولد الناقة إذا

فصل عنها فلا يناولوها

الشاة والبعر لعصرهما

فلو صفا الشاة البعير بما

يعين الكبيرة والأنثى أو

غيرها اعتبر وتصير بما

ذكر في البعير أو لم يصعبه

بناول الناقة (و) يناول

(جل وناقة بخاف) بشديد

الباء وتخفيفها (وعرايا) لما

مر لا أحدهما الآخر أي

لا يناول الجبل الناقة ولا

العكس لأن الجبل لا يركز

والناقة لأنثى (ولا) يناول

(بقرة ثور وعك) لأن البقرة

لأنثى والثور للذكر ولا

يخالفه قول النووي في

غيره أن البقرة تعقل في

الذكر والأنثى بخلاف أهل

الفتن لأنهم يقولون ما لم يشتر

عرفوا أن أو صفا عليه أصحاب

في آله (و) يناول عاتق

في العرف (فرسولا)

وإن كسر عتقها ما فعله يسكون الفاعل وكسر العين لكن نقلت الكسرة على الباء فانتقلت إلى الشين
وهي غشاه ولد الإنسان وقال ابن الأعرابي قال لا يكون فيه الولي المشية الكيس والغلاف والجمع مشيم
يحذف الهاء مشام مثل معيشة ومياش اه

﴿فصل﴾ في أحكام ناقة الموصى به وذكر منها سبعة عشر حكما وقوله والموصى به وذكر منها ثلاثة عشر
حكما والقسمة الثلث قوله وأولها فنال أفضل حد (قوله في أحكام ناقة الموصى به) يدل على أن الناقة تعقل على
معناه القوي ثم العرف العام ثم الخاص بملك الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحال كقولنا وصى بقطيع من على عرف

الموصى لأعرف الشرع الذي في الرأ اه قل على الجلال (قوله يناول شاة الخ) هي اسم جنس كالإنسان
ونأوها واحدة كعلم وحامق وبذلك قولهم لفظ التثنية كرو يؤت اه شوري (قوله من جنسهما) الا

إن فالشاة من شابه وليس له الانبياء فانه يعلى عليه لأن النباية قال لها شاة البر اه حل (قوله والمعيب
والسليم) وكونه لأخلاقه يقتضي السلامة فيه غير ما أتينا بمحض اللفظ كالبيع والكفر وتدون الوصية ومن
ثم لو قال اشترى شاة واحدة أو عدلتين السليم لأن أخلاق الأمر بالشراء يقتضي كفاي التوكيل به وقوله شاة أو موزا

الخ أي وإن كان عرف الموصى اختصاصا بالأنسان لأنه عرف خاص فلا يعارض الفسخ والعرف العام اه
شرح م (قوله وبخاف) واحد بخاف وبخافه شرح م (قوله والهادي الشاة واحدة) كل الأولى

الترسيم بالغاء لأن ذلك علم من صدق الشاة بالذكر والأنثى اه حل (قوله وهو ولد الناقة إذا فصل عنها)
أي ولم يبلغ سنة والاسمي ابن خنضل أو بنتها اه عس على م (قوله إذا فصل عنها) وفي المصباح وصلت

المرأوضة بها فلا تلمطه وهذا زمن فصله كقيل لمن قطع موهبه الفصيل ولد الناقة لأنه يفصل عن أمه فهو
فصيل بمعنى مفصول اه والجمع فصلان يضم الفاعل وكسره واو فتجمع على فصل بالكسر كقوله هو أو أمه الصفة
مثل كرم وكرام (قوله فلو وصف الشاة البعير الخ) فإذا قال شاة بيزجها أو بعير بيزجعين الذكر الصالح

لذلك اه ولها من الأنثى العاقل لذلك وصفتها بعين الضأن وأشعرها بعين الموز اه حل (قوله أو من
تعبير بناوله الناقة) أما الإجماع تعبیر من شاة الفصيل وأما الإجماع اختصاص البعير بالكبير ومجارة عس

قوله بناوله الناقة لفصل وجهه الأول به أن عبارة الأصل توهم اختصاصه بالكبير فلا يناول نحو الحقوبنت
البون وفي المصباح الجمل من الأبل بمنزلة الرجل يختص بالذكور قالوا ولا يسمى بذلك إلا إذا بذل وجهه جمل

وأجل وأجل وجهه بالهاو جمع الجبال جالات والناقة لا تخمن الأبل قال أبو عبيدة ولا تسمى ناقة
حتى تجزع والجمع أنيق ونوقا فأنثت (قوله وجل وناقة) والمراد به ما هنا المعنى المتعارف وهو لما بلغ

منها سنة فأكثر وما دونها يسمى صبيلا وهو لا يدخل وأما معناه ما هنا فتعقروا ما بلغ سبع سنين وهو ما يقال له
رباعيا اه قل على الجلال (قوله وعرايا) مضرا وكبير أسلميا ومعيضا ظاهرا ولو توصل إلى الإضافة والمطبة

بناول الذكر والأنثى اه حل (قوله ولا يناول بقرة ثورا) ولا تعمله وهي ما لم تبلغ سنين فلا يقر حنظل
لأن قال من يرى بول بقرة الأوحش اه حل (قوله وعكسه) أي لا يناول ثورا بقر ثورا ولا يعمله اه حل
(قوله لأن البقرة لأنثى) أي إذا بلغت سنين ودونها البقرة والثور للذكر أي من العرايا أو الجواميس إذا بلغ

سنين ودونها جمل اه برموي بناول البقرة لجوسا وعكسه كيجتهاد بليل تكميل صلب أحدهما بالآخر
وعندهما قال باجتهاد أو صفا بخلاف بقرة الوحش فلا يناوله البقر من أن قال من يرى بول بقرة سواها دخلت
كيجتهاد أو كشي أو ما نحن من حلفنا لا كل لحم بشرى كل لحم بشر وحشي لأن ما هنا يعني على التقسيم

وَحَمَلُوا لِشَاهِدٍ هَاهُنَا بَعْدَ الْوَلَدَةِ الْكَرَّ وَالْفَرْقَالَ انْخَبَطَ بِالْفَرْسِ أَوْ بِالْحَمَلِ قَسَابِلُ الْوَحْشِ وَالْجَارِخَانُ اعْتَصِمَا بِالْحُلِيِّ عَلَى الْبَرَاذَنْ دَخَلَتْ
 ظِلَّ التَّمْرِ ثَانِ اعْتَصِمَا بِالْحُلِيِّ عَلَى الْجَمَالِ أَوْ الْبَرِّ اعْتَصِمَا قَوْمَهُ التَّمْرَ وَبُغِضَ الرَّاغِبِي وَإِنْ اعْتَصِمَا الْقِتَالَ عَلَى الْفَيْلَةِ وَقَدْ نَالُوا دَابَّةَ الْقِتَالِ دَخَلَتْ
 قَسَابِلُ الظَّهِيرِ (و) يَنْتَابِلُ (وَقَدْ صَغُرَ أَوْتَيْتُ وَمَعْبُوكَاثَرُ وَكُغْسُهَا) أَيُّ كَرَّ أَوْ كَرَّ وَخَشِي وَسَامُو سَمِلَ الصَّدْفَ إِسْمُهُ بِذَلِكَ (وَلَوْ أَوْسَى بِشَاةٍ
 مِنْ غَنَمِهِ وَلَا غَنَمَهُ) عَنْهُ مَوْتُهُ (لَمْ يَمُوتْ مَا لَا غَنَمَهُ) (أَوْ) بِشَاةٍ (مِنْ مَالِهِ) وَلَا غَنَمَهُ بِعَدَمِ مَوْتِهِ (أَشْرَتْهُ) شَاتُوهُ وَلَعِبَهُ فَإِنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ فِي
 الصُّورَةِ الْأُولَى أَعْلَى شَاتَمُهَا أَوْ فِي الثَّانِيَةِ حَارَانِ بِعَلَى شَادَتِي غَيْرَ صَفْعَةٍ غَنَمُهُ (تَبَسَّه) وَلَوْ قَالَ أَشْرَتْهُ لَمْ تَشْفَعْهُ لَمْ يَشْرَهُ لَعِبَهُ كَيْفَ لَوْ قَالَ كَلِمَةً
 أَشْرَتْهُ لَشَادَتْ (أَوْ) أَوْسَى (بِأَحْدَاثِهِ تَفَلَّرَ) ٥٦ حَسْبُ أَوْسَى عَاقِلٌ أَوْ غَيْرُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَلَى مَوْتِهِ وَإِنْ كَانَ الْقِتْلَ مَضْمُونًا لَدَقَّ رِقَبَهُ (وَأَنْ

لكن التكميل أو لو غاب التكميل (أو) أوصى (الجهة) بكذا (أو) هو (من التفضل) منها (حاجا) فلأنت حينئذ تعلم ذلك بالسوية دفع
والتفضل الذي ذكر على الأتي لا خلاف جهلهما أو أنت بحسب ما علمي ذلك له لأن البت كالعدم (ولو أن كان كل واحد ذكر أو قال) إن
كان (أنتي) أنه ذكر أو فلهما (أو) أو ولد ذكر أو أنتي (فت) وصيبتان جهلهما جميعه ليس بذلك ولأنتي فان ولد في الأول ذكر من توفي الثانية
اثنتين قسم بينهما (أو) أو قال كان (يعني ذكر) أنه ذكر (أو فلهما) أو ولد ذكر أو أنتي (فان ذكر) لأموه حصيها ولزاد لآتي
الأنضر (أو) أو ولد ذكر من أعطاه (أي الموصى به) (الوارث من شاعنها) كإلزامهم الموصى به يرجع فيه إليه ولو قال أو ولد ذكر أو فله
ماتان أو أنتي فلهما فتوفي فتحتي

دفع اليه الاقل) ويوقفه ما زاد كقوله (الركن) عن صاحب النسخ (هـ) حل (قوله أو أوصى لجيرانه) في الحكم الجبار الجوار وبعينوا ووجهه الجوار وحير فوجيران (هـ) شوري (قوله لجيرانه) بكسر الجيم وقفه لمن وأيسر منهم من يساكنهم ولا من سكن بغير حق ولا وارث للموصي وبأن هذا في الوصية لعلهم وغيرهم ممن يأتي فلا بد من الوصية ولا وارثه وإن كان فيه الوصف المستحق به الوصية (هـ) دل على الجلال (قوله فلا بعين دارا) منها المحذور في مصرف ما يخصه له ما له منها الربع في مصرف ما يخصه لكانه ولو لم يلام في الدور لا يجازي من الدار فهل في مصرف لا بعين منها فقط أو لما توسعت لتعذر استيفاء البعض بقية الجواب الثلاثة استقر بفتح الأول (هـ) حل (قوله من جوابه الأربعة) أي فهي ما توسعت دارا غالباً لا لاقد تكون دار أو للموصي كبير في الأربع فيسبغها من كل جهة أكثر من دار لصغر المساحة لها ولو رد بعض الجيران رد على بقيتهم (هـ) شرح (هـ) فلو تنص بجانب من الأربعة وزاد الجانب الآخر فلا يكمل كجزء من الأربعة (هـ) والوجه أن الربع بعد دار واحدة من الأربعة وصرف له دار واحدة ثم قسم على بيوتها وإن كان في نفسه دوراً متعددة (هـ) رشيد في حل هذا إذا كان للموصي ما يكتفي به من كل جانب من كل بيت من بيوت دارا فإن كان ما في البيت في بالمدخل كورة فذلك والتم على عدد بيوتها من خارج ومثل الربع فيمدار كل كورة (هـ) ع ش على (هـ) وفي (هـ) سم على (هـ) ما نصه قوله من جواب دار الأربعة هذا إذا كانت الدار مربعة كره والقاب فإن كانت خمسة أو سدسة أو ثمانية اعتبر من كل جانب أربعين وصورة المسألة أن يكون في كل جانب دار ويصل مدار وهكذا فلو تعددت الدور من كل جانب وانصلت بها الدور اعتبر وزيد العدد حتى يبلغ الوفا والمجد كغيره على المسمى حتى يصر لار بعين دار من كل جانب والربع كالدار الواحدة الكبير فيضاف اليه تسعة وثلاثون دارا واصله أن الربع بعد دار واحدة من الأربعة يصر لار حصص دار واحدة وتقسم على بيوتها وإن كان في نفسه دوراً متعددة (هـ) انتهت (قوله من جواب دار الأربعة) أو ثمانية أو تسعة وذلك والمجد كغيره ولا ينافي قول أماننا الجار المحذور من يسمع التذللان ذلك في حكم الصلاة (هـ) حل (قوله غاي في ذلك) عبارة شرح الروض غاي في الجوار (هـ) بعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وأشار قدما وشافعا ويمنا وشافعا وأوداد وغيره مرسل وله طرق نحو به انتهت (قوله) وتقسيم الموصي به على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مساير حل يحفظه ما يخصه إلى عوده من السفر أم لا فيمنظر والاقرب الأول ولو قل الموصي به جازيحت لا تنافي قسمته على العدد الموجود دفع اليه شركة كل ما كان إنسان عن تركه ظله وتورثه كثيرة (هـ) ع ش على (هـ) وقال في التخصيص يجب استيعاب الماتة والسنة إن وفيهم بأن يحصل لكل أقل متمول والأقدم الأقرب (هـ) (قوله على عدد سكانها) معتد (هـ) ع ش ولو كان في مؤنة رجل واحد أي الساكنين بحق وأما الساكن بعد باقيهم بجوار والعمرة بالسكن حال موت الموصي ولو كان كافرا أو أوثنا أو صبيا (هـ) حل (قوله أكثرهما سكني ولو كان لهما دار ولا ساكن بها) فظلاله لا يثنى لما لهما إلا العرف في الجار بالانسان دون العقار إلا المجرد أنه ثلث فعلى حصة دار تصرف في صالحه انتهى شوري (قوله فان استو باقى حيرتهم) ولا تفرطونه في أحدهما وعبارة ع ش قوله فان استو باقى فلو جهل الاستواء علم التفاوت وسئل ولم يرج البيان فبني أنه كما لو علم الاستواء لم يعلم التفاوت ورجى البيان فينبغي في التوقف فيما يصر في الظهور إلى أن انتهت (قوله في مصرف لأصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وقفه) أي علمنا بالعرف المطرد النجول عليه غالب الوصايا فاته حيث أطلق العلم لا ينادي مدرسه إلا أحدهم وله وتكون ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة وبعضها ولو أوصى لآدم الناس اختص بالفضل المتعلق بالعلمه بأكثر العلوم (هـ) حل (قوله وهو معرفة تجميعه) (قال) يتسلف في التوقي أي فيما يعرف بالآثار التي تقصدها استنباطا في غيره أي ما يدرك من دلالة القصة بواسطة

دفع اليه الاقل كقوله الر ومنه
كأسها (أو) أوصى شري
(جيرانه) في مصرف ذلك
الشري (لار بعين دار من كل
جانب) من جواب داره
الار بعين في ذلك رواف
البهي وغيره ويقسم
الموصي به على عدد الدور
دفع على عدد سكانها قال السبي
ويبقى ان يقسم حصة كل
دار على عدد سكانها ولو كان
للموصي داران صرف في
جيران أكثرهما سكني فإن
استويا في جيرانهما (أو)
أوصى (العلماء) في مصرف
(لأصحاب علوم الشرع من
تفسير) وهو معرفتصافي
كتاب الله تعالى

صالح آخر اه حل (قوله وما ريه) أي وان لم يكن مسدودا للفظا بلن صرف عن ارادته على الحقيقة
 صلف اه عش (قوله وصحبه وسقبيه) اللهم من عطف الخاص على العام اذ عرف قال الراوي أهم من ذلك
 الآن يكون الراوي معطوفا على حاله يكون قوله وصحبه الخ ما لا يحل فيه فليتمسك اه شوري (قوله على
 مجرد السماع) أي وأعلى مجرد الحفظ اه قل على الجلال (قوله وقفه) وهو معرفة الأحكام الشرعية ما لا
 يتقدم ان المراد بذلك التبرؤ ولكن ذكر الشرح هنا ان المراد بالوقف معناه حصول من كل باب طرقا بحيث
 يتأهل به لادراك ما يؤولون به عندنا في كلام بعضهم وحل منه شبهة وقف وحديث يكون فرق بين العلماء
 والفقهاء فالعلماء من عرف الفقه بالمعنى المتقدم أول الكتاب وحديث يكون المراد به المجتهد والفتوى
 عن الشرحين لا المجتهد كما هو مصطلح أهل اصول الفقه ولو أوصى المفسر وحديثه لوقفه فوجدت الثلاثة في
 واحد اذ باحدها اه حل (قوله وقفه) بأن يعرف من كل باب طرقا كما لم يتدبى الى بابيه مدركا
 واستنباطا لو لم يكن مجتهدا اه شرح حر (قوله كثرى) وهو من يعرف علم القرآن اه قل على
 الجلال (قوله ومنكم) واستدرك السكت عليه بأنه ان أراد بالعلم بالوقف معناه وما يستعمل عليه ليدرك
 المبتدع معقولين بين الاعتقاد الصحيح والفساد فذا الشرح أجل العلوم الشرعية وقد جعل في كتابه السري
 ففرض الكتابين وان أريد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا راد له مراد الشافعي
 وذلك قال نا في المصدر به بكل ذنب ما خلا الشريك خبره من أن علمه يعمل الكلام اه شرح الروض
 (قوله ومعهم) الانصاع عا ولا مناضيه بغير تخفيف الباء كقرب قال تعالى ان كنتم لم تعلموا فليست بغيره
 وعبارا وفاسرها وبابه كتب وغيرها أيضا بغير اه ومن باب تعدد أيضا كقوله الصباح اه (قوله كالنور
 والصرف الخ) وعدد الخ يخشى علوم الادب اني شعر على اه قل على الخ (قوله والفتوى) يدخل
 المسكين والمراد به ما ياتي في قسم الصدقات ويجوز النقل هنا في غير اه بل المال لان الطعام
 الباطن قد كلفته اذ انا في اه شرح حر (قوله فوقع اسم كل منهما على الاخر) قال
 الجلال السيوطي وتطهير ذلك في العربية الطرف والجور اه شوري (قوله فما أوصى به لاحدهما
 الخ) ظاهره ان اولادى الفتوى جازحهم والصرف المسكين وعكس موجبه ان الشارع أقام اسم كل
 مقام اسم الاخر فكان التفسير به كالتصوير بلا تخفيض وان يحرم من نص عليه لما شران النص عليه
 ليس منه بل بخلافه في الافتراء ولو فقه لا نه وب عليه حكمه فليست الفتوى فتأمله اه ج اه شوري
 (قوله فانه قسم على عدهم ولا ينصف) والفرق بين ذلك وبين ما لو قال أوصيت لفتوى عا والمسكين بحيث
 شريك بينهما مسكينان بنى زيد بنى عا ولم يخصص ذلك فبها لا يجوز التفسير عن غيرهما من جنسهما
 بخلاف الافتراء والمسكين فاهم جلالا لهما وصفين متباينين دل على استغلال كل منهما بحكم قسم
 بينهما مناسفة اه عش على حر (قوله أو أوصى بجمع معين الخ) لو أوصى لاسم الناس انخص
 بالفتوى والمنصفين استعمل بعضهم الفقه وحصل منه شيء وقف ولو أوصى لسيد الناس صرف الفيلسفة
 ولو قال لأفضل الناس صرف لاهدهم في الدنيا ولو قال لأفضل الناس يستعمل أن يعطى لمن لا يؤدى الزكاة
 وان يعطى لمن لا يشرى الضيف ولو أوصى للعاج عرف لفتوى عا أو لاتبائى أو لعبدان أو لاتبائى فاشبه
 الوجهين انه لا يصرف لأغنياءهم أو لارامل دخل ككل امرأته من زوجة ميت أو غير لاراجبة
 أو أوصى لأبى دخل كل خبيثة من زوجها وكذا ان لم تخرج على الصبي أو لشيخ صرف لمن جاوز
 الاربعين أو لعبدان أو لفضل من صرف لمن لم يبلغ ولا بشرط الفقر في الشيخ والعبدان اه زى وهو
 غير خطه اه شوري وعبارة الفتوى على الجلال ما تمه (فروع) الفتوى جمع فتوى وهو من يتفحص
 القرآن عن ظهر قلب واعلم الناس الفقه لعلوا كس الناس وأعطاهم الزهادهم من ترك من الجلال ما فوق

وما ريه (وحدث) وهو
 علم يعرفه حال الراوى
 والمروى وصحبه وسقبيه
 وعليه وليس من علماته
 من انصرف على مجرد السماع
 (وقفه) وتقدم تعرفه أول
 الكتاب وخرج بما ذكر
 العالم بغير ذلك كثرى وهو تكلم
 ومعرفة طبيب وأديب وهو
 المشتغل بعلم الادب كالنور
 والصرف والعروض (أو)
 اوصى (لفقره) دخل
 المسكين وعكس) فوقع
 اسم كل منهما على الاخر
 عند الافتراء فما أوصى به
 لاحدهما يجوز دفعه لاخر
 (أو) اوصى (لهم) شرك
 بينهما (نصفين) كقوله الزكاة
 بخلاف ما لو أوصى لبنى زيد
 وبنى عا فانه قسم على
 عدهم ولا ينصف (أو)
 اوصى (الجمع معين)

حاجته وأبخل الناس مانع الزكاة ومن لا يقري الضيف وأحق الناس الهاء أومن يقول التلث وسيد
 الناس الخليفة وسادة الناس الأشراف والسيد الشريف المتسويون لأحد السطين لأنه المتعارف عند أهل
 مصر والشريف أصالة لقب لكل من تحرم عليه الزكاة من أهل البيت كما يقال عوارع تارك التبت وأجمل
 الناس عبدة الأوثان فإن قديما السطين في باب العصبية وبعضهم استشكل صحة الوصية في هذا لأنها منصفة
 فاعل المراد بيان حقيقة جميع المذكورين يطون مع الفقر والغنى ويشترط الفقر في التيموهوم
 لأبيه ولوا أخوه في الإهم والأرملة وهي غير المتزوجة وفي الأئمة وهو غير المتزوج وفي الوصية للمعاج
 والغارمين والزيتي والمحبوبين وتكفي المولى وحرقهم ونحو ذلك انتهت (قوله غير منصرف) أي يشق
 استبعادهم منصفة شديدة عرفا اه حل (قوله وهم المتسويون لعلى رضى الله تعالى عنه) ظاهره وإن لم يكونوا
 من أولاد الحسن والحسين اه حل وهذا مبنى على أن المراد بولي رابع الخلفاء وليس كذلك بل المراد به
 على القرى التي هي من ذرية الحسن كما قبل ذلك من مراجعة كتب من أهدى أهل البيت اه وفي قول
 على الجلال مائة قال السويطي رضى الله عنه جلة أولاد على رضى الله عنه من المذكور أحد وعشرون
 والذي أحصى منهم خمسة الحسن والحسين ابننا طعمة الزهر رضى الله عنها ومحمد بن الحسين فتسبب إلي
 حنيف بن العباس بن الكلاية وعمر بن القلبية فتسبب إلي قال لها قاتل بكناؤا نعين الجمجمة ومن الأث
 غاف مشرة والتي أعقب منهن واحدة فقط وهي زينب أخت السطين من طاعمة الزهر فإنه تزوجها ابن
 عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها علي وعون الأكبر وعباس ومحمد وأم كلثوم ثم قال فسمع أولاد على بن قال
 لهم من أهدى الله عليه وسلم لأهم من بني هاشم وتحرم عليهم الصدقة يستحقون سهم ذوى القربى يقال
 لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص العرف الشرف بأولاد السطين كما أن نفاو يستحقون من وقصر كة
 الحشيشة لأن وقفها في مسنة أربعين وستة وقف نصفها على ذرية الحسن والحسين ونصفها على ذرية فية
 أولاد على وكل أولاد طاعمة وذريتها يقال لهم أولاد على الله عليه وسلم وذريته لكن لا يشب السطين
 الأولاد السطين خاصة لمنصلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد على لا ينعون من لبس المعاسة الخضراء
 بل ولا غيرهم من سائر الناس الذين لبس لها أصل في الشرع وانما لحسن ثلث وسبعين وسبع مائة
 الملك الأشرف شهاب بن حسين انتهت وقوله بل ولا غيرهم من سائر الناس هذا خلاف ما في فتاوى الزملي
 ونصها هل على بن الحسن من ذرية العاصم رضى الله عنه أنه سيد شريف وهل له تطبيق علامة الشرف
 أم لا فأجاب بأنه ليس الأمور المذكورة لأحد من أولاد العباس ولا أحد من آل به وأولاد بناته صلى الله عليه
 وسلم والأولاد سيد تناطه فرضى الله عنها فالشرف يخص بأولادها المذكور والحسن والحسين ومحمد فاما
 محسن فنام صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والعقب الحسن والحسين رضى الله عنهم ما وافق الاختصاص
 بالشرف بها وذريتها الأمور كثيرة منها استباحها البصلى الله عليه وسلم ذريته أولاد آل به وكون أهمهم
 أفضل بناته وكونها سيدة نسبا لعالم وسيدة نساء أهل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم اللهم يا باسط
 يدي يميني ما ير بها رؤيتي ما أذا هو كونه أشبه بناته في الخلق والخلق حتى في الخلق فونتها أكرمها حتى
 أنها كانت إذا جاءت إليه قام لها وأجلسها في مجلسه وأدعاه الله فها من السر وروى أنه صلى الله عليه وسلم
 قال لعلى أبشر يا الحسن فإنه عز وجل قد تزوجك بها في السماء قبل أن تزوجك بها في الأرض وقد
 حبس على ملته من السماء قبل أن تأتي فقال السلام عليك يا رسول الله أبشر يا محمد بالثقل والبارقة
 النسل فاستمى كلامه حتى حبس جبريل فقال السلام عليك يا رسول الله وعندهم أنه موضع في يدى
 من يرضاه فيلطر من مكتوبين بالنور فقلت هذه الخطوط فقال إن الله عز وجل قد طالع إلى الأرض
 الطلعة فاختاركم من خلقه مائة من سائته ثم طالع إليها ثمانية عشر مائة أكلوز وراوحيا وصاجا

غير منصرف كالمولود وهم
 المتسويون أصلى رضى الله
 عنه

فزوجها ابتسلة فطعمه فقلت من هذا الرجل فقال أخولني الذين وابن عمك في النسب بن أبي طالب
وقد أمر لك بتر ويجعل على في الأرض وأنا أبشره بأفلام من زكك بن عصبين فاضلين طاهرين
خير من في الدنيا والآخرة اه (قوله وتكني ثلاثة الخ) فان دفع لا تميز غريم الثالث أقل متول لانه الذي
قرط فيه لا الثالث لا يصرف أقل متول الثالث بل سلمه لقاضي ليصرفه بنفسه أو برده لقاضي اليه
ليدفعه وهو قال في شرح الروض قال الاندوسي وبشمان محل ذلك اذا دفع لا تميز عالما به يجب الدفع
الى ثلاثة اما اذا دخل جواز لم يمسأ أو اعتقاد ان أقل الجمع اثنان فالمصلحة انه يجوز له الاستقلال بالدفع لثالث
لا يترق على أمانته وان أخطأ موضوعه لا ولم يذكر والاستدراك من المدفع اليهما اذا أمكن وهو ظاهر بل
يتعين اذا كان محصرا وليس كالمال في دفعه كانه لانه ثم تبرع بماله والوصي هنه تصرف على غيره اه سم
(قوله ولو عين فقرأه بل الخ) صارت شرح حر ولو عين علماء بلدة أو فقراء علماء ولا عالم أو لا فقير فها وقت
الموت بطلت الوصية وتولوا وصي لاعل الناس اخص بالفقهاء لقاضي الفقه باكثر العلوم انتهت وقوله بطلت
الوصية قد روي عنه انه لما روي في البلد علماء غير الاربعة الثلاثة ولا اقل عليهم كقول وصي يشا ولا شافه عنده
نيل بحيث تحمل الوصية علمها ظنامل اه سم على حج وأما لم يكن بين الوصية أهل محل صرف لهم في أي
محل اتفق وجودهم فهو ان بعد ه (فرع) ه وقع المسؤل على وصي للارباب أهل قصر وصيته ونفذ في الاربع
أو لقوفه تفر والجواب ان الظاهر ان يقال فيه انه ان وجد من يطلق عليه تعريف الولي بأنه المأثر للطاعة
الشارك للمعصية الفعالة المتمثلة على الشهورات أعلى الموصي به والافتقار الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد
الموصي بل يشترط وجود من اجتمع فيه شروط الولي في أي محل وان بعد عن بلد الموصي أعطى علمه بأني من انه
يجوز التفرق هنالي غير بلد المال اه عرش على حر (قوله في جواز اعطائه فيه الخ) أي يجازي اعطاه
النصف ما كثر جواز التفضيل بينهم ولو وصفه بغير صفته كز بالكاين أو الفقراء أو ثرية بمحصروا ولا فلا فلان
كان له النصف وكذا القول في بدوثة وبصرف النصف الثاني في جواز القرب ولو قرنه بمالكه وهو مفرد
كز بدوثة أو عز بدو جبريل استحق النصف الثاني وبطلت الوصية في النصف الآخر فلو كان جمعا كالرباح
والملاشكوت البهايم والجودان كان كل واحد فله بدو الفقراء في جعل أقل متول على الوصية فبما عدا اه حل
(قوله في الاضافة) أي في ضمها اليهم فالمراد الاضافة القوية اه عرش (قوله أو وصي شئ) وجه ذكر هذا
دون سابقه لاجل قوله فكل قريب اه شوري (قوله فهو لكل قريب الخ) فان كان عبدا كان لسيده
وان كان له أثار بغيره ولو كان سيده مما يدخل في الوصية فخالها ما قبل عن التشرى فلو لم يوجد الا واحد أخذ
الكل اه حل (قوله فهو لكل قريب الخ) ويجب استيعابهم والنسوبة بينهم وان كثروا وشرق استيعابهم
بشئله كالأهمل ولا هارضة توليهم ولو لم يتحصروا فكل واحد بالان عليه عند تدبر مصرهم وذلك ان هذا القضا
يذكر عرفا لما عدا لارادته جهة القربة ثم ومن لم يولد لم يكن له الاقرب بصرفه الكل ولم ينظر ولو لم يكن ذلك
اللفظ جواسا استوى الابن مع غيره مع كون الاثار بجمع أقرب وهو أفضل تفضيل اه شرح حر (قوله
ويعرفه) عابر ما لم ياج وتعد أي ذلك بالجد قبله اه وأما الخ فالواقعية ويمكن أن يجاب بتقدير
مضاف أي بعد الجدا بواقعية تأمل (قوله أولاد من فوقه) أي من فوق الحسن كالأولاد عصبين وأولاد عصبين
الحنفية اه عرش (قوله لا هم لا يسمون أثار بغيره) أي بالنسبة لوصية فلا تميز في تسميتهم أثار بغيره
ذلك اه شرح حر ه (تسمية) آل الرجل أثار به وأهل من تسمية بغيره وأهل بغيره
وزوجته وآثاره أسوة له كسور ولومن الاماماته أسوة الاثك كذلك والاحكامه امانات الزوج
والاسهار والاحكام والاختيار المحرم من لا يتصل بسوءه والمولى ما في الوقت ه (قوله) الناس
غلمان صوبيين وأطفال وذراي الالباب غن شين وقتين الى الثلاثين ثم كقول الى الابد عرش شين كذا

ويبقى ثلاثين كل من
العلماء والفقراء والمساكين
والجمع المسد ذكر ولا تها أقل
الجمع (وله التفضيل) بين
أحدا ثلاثة فأكثر ولو عين
فقرأه بلدة ولا فقير عالم تصح
الوصية وذكر الاكتفاء ثلاثة
في مسئلة العلماء سم ذكر
التفضيل في الوصية
الجمع من يادني (أو) أو وصي
(زائد الوصية) هو
(كأحد) في جواز إعطائه
أقل متول لانه الخفيم
في الاضافة (لكن لا يجرم)
كيجرم أحدهم لعدم وجوب
استيعابهم لقص عليه وان
كان شيا (أو) أو وصي شئ
(لا يارز بدة) هو (الكل
قريب) سلكا كان أو كانا
ففسيرا أو غنيا أو ثرا أو غيره
(من) أولاد أقرب جد نسب
زيد وأمه بعد أي الجدد
(قبيلة) فلا يدخل أولاد جد
فوقه ولا أولاد من في دوحته
فلأوصي لا أثار بغيره
يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد
حسبني بالصغير وان كان
كل منهما أو لأدعي (الا
أولادهم) فلا يسمون
في الاثار لانهم لا يسمون
أثار بغيره ولا يدخل الاحكام
والاحكام كسوة في التسمية
والر وضعة غيري بماله كز

البدن الذي هو ملك لهم ولو عرفت المنفعة كحكمة من أو كسبه أو غلبه دار أو سكاها لم يستحق غيره ما كسب وليس له في الأخير يحصل الحداد من الوفاة من الاندك في سنة على ان الموصي أراد ذلك فمما يظهر ويجوز تزويج الموصي بمنفعة المزوج في ذكره كان أو أنثى الوارث باذن الموصي له أن في به الوارث حقه الله تعالى ان ما لا رتبة ينصرف بتعلق مؤن النكاح با كسب الزوج النادر فهو لما للزوج نفسه على الاصح فالحق الوسيط من استقلال الموصي به بتزويج الموصي على مروج وهو مؤن النكاح لا يتعلق با كسبه النادرة وأعلى رأى من أن كسبه المذكورة الموصي به بالمنفعة اه شرحه وقوله يلزمه المهر الموصي به ولعل وجهه ان منفعتها لما كانت للموصي به وكان المهر الحاصل من نكاح أو غيره من قول الوارث منة الاجنبي وكان ملكه لقرينة به فوجب عليه المهر اه وقوله كحكمة من وينبغي ان يعمل على الخطة المعتادة للموصي به وما زاد على ذلك يكون الوارث استخدامه فيه اه وقوله ذكرنا أن أنثى هو ظاهر في الانثى بل يغيرها على فيتولى تزويجها أما العبد ظاهرا بتزويجه الاذنه فيموجب فكان اظهر ان ضال ولا يصح تزويج العبد الموصي بمنفعة الا بادن الوارث والموصي به اه ع ش عليه (تنبيه) العبد الموقوف لا يصح تزويجه وان انحصر المستحقون وأذنا بخلاف الامة الموقوفة تزويجها الحاكم باذن الموقوف عليهم ان انحصر والواقيان الناظر ليس في باب النكاح من بادة عليه اه قل على الحلال ولو قتل الموصي بمنفعة فوجبه الموصي منه وعاهة نفرض الموصي فان لم ينف كمال شخص والمشتري الوارث يعرف بمنعوبين الموقوف فان المشتري به الحاكم بان الوارث هناك الأصل فكذا بده والموقوف عليه ليس مال كاله فلم يكن في البذل فعين الحاكم ويبيع الموصي بمنفعة في الجانية اذا جنى وحديثه على حق الموصي به بخلاف ما زاد في اه شرحه وقال في موضع آخر ولو قتل الموصي بمنفعة قتلا وجوب القصاص فاقص الوارث من فاته انتهت الوصية كمال ما وانهم لم يدار وبطلت منفعتها فان وجب مال ينفقوا بجانية فوجبه المشتري به مثل الموصي بمنفعة ولو كانت الجانية من الوارث أو الموصي به ولو قطع طرفه لا وراث لان الموصي به بالمتنفع به ومقادر المنفعة لا تنقطع لان الارش بدل بعض العين وان جنى عبد اقتصر منه أو شبعه أو جنى على مال تعالى رقيقه يبيع في الجانية اذا جنى فداءه فان زاد الثمن على الارش اشترى بالزمنه فان فداءه أو أحدهما أو غيره ما عدا كذا كان وان فدى أحدهما نصيبه فقط يبيع في الجانية نصيب الآخر (قوله لانه من غم له الرتبة) من ذلك ان الامة فهو الموصي له فلم يمنع الامتنين حتى ولد هذا الموصي به لا تحريفه اليها ما هو نصيب عليه فكيف من سبقه الولد اه ع ش على مد (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وان كان ضعيفا من حيث الحكم ويجب ان يوصيه به بان المعنى وهي لا توصي بها أي استغلا لا وهي هنا تابعة تأمل (قولوا كنت حلالا له الخ) فان حلت بين الوصية والموت سواء منعت قبل الموت أو لا فترتبة ومنعت قبل الوارث اه شيخنا في سم خرج ما لا دخل فيه بين الوصية وموت الموصي ويترتب به ليس كله بل هو الوارث لانه لم يكن عند الوصية تدرج فيها ولا حدث في وقتها الموصي له الموصي به فلي تأمل (فرع) لو أوصى بماتحمله الاستماعه الوارث وتزوجت بجرا وبقى وعق كذا أولاده الرافعي لم يجز للفرز ويجب البشر نكاح الامة (فرع) الموصي بمنفعة اذا هل يجوز وقته أو لا لان شرط الموقوف الانتفاع به فوقف فيه مد والضلاء اه ولو أوصى بامرئ جرد بجماله لا تر فانتفعها مال كاله لم يستحق الحلال لانه لم يرد بالانحصار كالشغل أو بغيره فانتفعها الوارث وتزوجت ولو جرد ولا فداءه فانتفعه الزكوى من مضمهم وأن في به الوارث حقه الله تعالى لان تلقى حق الموصي به بالمل بغيره من بين العتق اليه فيبقى على ملكه وان أدى الزكوى ان الصواب انفعدهم احرارا ويزم الوارث فيمنه لانه لا تمتنعونهم على الموصي له لانه على جميع قولهم الا في العتق انه لو كان الحلال لغير العتق وصية أو غيره هل يرضى الام اه شرحه مد (قوله كسبه) أم لو لم يبد الموصي به فليس

لانه لا قصد بالوصية (وهو) بنكاح أو غيره لانه من غم له الرتبة كالنكاح وهذا صحيحه الأصل وقوله في الرتبة كلها عن العراقيين والبقري قال الاثنوي وهو الرابع فضلا وقيل انه ملك الوارث لانه بدل بمنفعة البضع وهي لا توصي بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الرتبة كلها وهو الاشبه (والولد) الذي أنشبه الموصي بمنفعته أمة كانت أو غيره ها كانت حلالا به عند الوصية أو حلت به بعد موت الموصي (كله) فان منعت الموصي به

كقولهم من نأشربه اه حج اه سم ومنها لالكان كائز قولا له نفسه ان كلن حرا (قوله
ورقته لمالك) أى وإحالته من زوج أو زلتخلف من الموصى له أو الوارث فأشعر وكذا قل كلن من أجنبي
بشيء كان أشبهت عليه بدته أو زوجته الحرة فانه يكون حرا وتزوجه القسمة يوم الولادة يشترى بهما له على
قياس ما سرق فيقول له الوارث اه عش على حر (قوله وعلى مالك الرقبة من موصى بخصته) وأما
حق السنان الموصى بغيره فإن ترأسيا عليه أو تبرعه أحدهما فظاهر وليس إلا "نحوه من تنازع على جبر
واحد منهما بخلاف النسخة لحرمة الزوج اه شرح حر (قوله لكن لا يصح من الكفار) أى فإن قيل
ذلك عتق بجهالة يظهر اه عش على حر (قوله لغيره من الكسب) يؤخذ منه انه لو أعتق بغير
قريب لا يحتاج فيه لنسخة أو يقيم من الدم لا يحتاج فيه لذلك مع اعتاقه عن ولو كانت له من غيره حيث ذوى على هذا
يصلح باعتاقه الأذى في نفسه وكذا كفارة النفل على الأوجب لانه يسلب منه من الكسب واجب الشرع اه نخبة
(قوله وإذا اعتقه تبق الوصية بجهالة) قال في السنين ونسب عليه حكم الزنا لا يسترقاق مناته على الأبد
بخلاف السناجر لانتهاك مناته واعتماد الموصى وخالفهما أبو شيكل والباقى فقال له حكم الأحرار ورجع
بعض المتأخرين الثاني أنه أوقف لا طلاق إلا أنه قد أذن بعد أحد من موافق الأرض وانتهاك استرقاق المنافع اه
شرح حر والثاني هو المتعداه عس عليه (قوله وإذا اعتقه تبق الوصية بجهالة) بخلاف ما لو كان الموصى له
بالنسخة رقبته ثم أعتقه فلا تبق الوصية بل المنفعة كالأستاذ ثم اشتراه ثم أعتقه فإن مناته له لكن فيقول
شيئا من مناته تبق للموصى له ليعبر وكسب أيضا قوله تبق الوصية بجهالة أى تبق منافع الأمتة للموصى
لهم وكذا منافع أولادها الحادين بعدهم فظاهر اه شوري (قوله تبق الوصية بجهالة) وهو متعين
في بيت المال فإن لم يكن على ميسر المدين اه شرح حر (قوله ليعلم موصى له الخ) ولصاحب المنفعة
يبيع الوارث الموصى وغيره مطلقا كبيع حق المهر اه قل على الحق وفي شرح حر ولو أراد صاحب المنفعة
بيعها فظاهر حصص غير الوارث أيضا كإقتضاء تطيل لهم خلافا لما رأى من تبعه اه (قوله لموصى له
مطلقا) شمل ما كان له من المنفعة وطريق الصحة حيث ذكر وفي نسخة لا طحام البرجين مع الجهل
اه شرح حر أى من أتى ما يبعه ثالث اه رشيدى (قوله أو ضمنا) أى بأن أطلق الوصية نفه
مؤيده ضمنا لأن الإطلاق يقتضى التأييد اه (قوله لا تأخذ له فيه ظاهرة) فنه هذا التطيل أنه لو خصص
المنفعة للموصى بها كالأوصى بكسبه دون غيره مع بيعه لغير الموصى له لبقا بعض المنفعة لوارث فبيع الرقبة
في البيع وهو ظاهر وقوله ظاهرة أى والقبضه الأكابر النادر قولى فائدة في الجملة اه عش على حر
(قوله لا تأخذ له فيه ظاهرة) زاد على الجملة لئلا يغفل لئلا يرد عليه من فسخ فائدة الأكابر النادر وتوافق
ما هنا مع الزن لفرضا اعتق بقاء المنفعة في الزن غير العتق حر من المشتري وبينها خلاف ما هنا
سبا طب (قوله فأنفاس الصحة) أى القياس على حمام البرجين ووزع الثمن بالنسخة على قيمته الرقبة
والمنفعة فإذا كانت قيمته منافع ما توفى عنها عشر من ثلثها الرقبة خمس الثمن وثلثها المنفعة أربعة أخماسه
اه عش على حر ولا يشكل على ما تقدم من صحة بيعها الثالث ما من اتهموا ولو باعوا بعد ما كانت لهم
بهم وان ترأسيا بوض الحرق بينه ما هو له كلام الثمن مثلا مقصودا له فقد جع النزاع بينهما في
التوزيع لإلغائه بخلاف أحد البيعين هاتاه تاسع فزوج فيه اه شرح حر (قوله أنه أد) وكذا إذا
كانت المدة مجهولة اه شوري (قوله اعترين الثلث مائة) قل وفيها فواضع والأكل وف الأربعة
صار نصف المنفعة لوارث الوصية في كيفية تقسيمها بينهما أي أنها اه شرح حر وقرروا فقال قوله
اعترين الثلث ما عتق من حيث هذا وإن خرج بينهما نص الوصية على بعض المنفعة فتعق الما اثنين مال
الرقبة للموصى له بالنسخة وكذا خالف قوله فالوصية بعشرين اه (قوله اعترين الثلث مائة) لانه أصل بينه

ورقته لمالك ثلاثة أعشار
وعلى مالك الرقبة مائة
موصى بخصته ولو طرفة
أو كانت الوصية مؤجلة لانه
ملكه وهو ممكن من دفع
الضرر عنه باعتاق وغيره
وتعبرى بالمالك أعشار
تعبيره الوارث لشهره ما
أوصى بخصته لنفسه ورقته
لا تؤخذ مؤجلة على الأصح
وتعبرى بالمؤنة أعشار من تعبيره
بالنسخة (وله اعتاقه لانه
مالك رقبته لكن لا يفتقه عن
الكفارة ولا يكتب له غير من
الكسب وإذا اعتقه تبق
الوصية بجهالة (وله بيعه
لموصى له) مطلقا (وكذا
غيره ان أفت الموصى المنفعة
(: مدته معلومة) كإيدجها
بن الرقبة وغيره بخلافه إذا
أبدى صريحا أو ضمنا أو
فسدها بجهالة لا يصح
بيع لغير الموصى له إذا فائدة
له فيه فظاهر فتمت اجتماعا
على البيع من ثالث فأنفاس
الصحة وقول بمال من
زاد (واعتبر قيمته كلها)
أى قيمته بخصته (من الثلث
ان أد) المنفعة لانه حالين
الوارث وبينها فإذا كانت
قيمتها بخصته ما توفى عنها
عشر ما عتق من الثلث مائة

وبين العشرة فاعلموا أبدأ اه حل (قوله بان أقتبا عده لومه) وتقدربا عنه وان لم يتصل بالوثق نعم لو قال
 له ستمائة من اصحابها بالوثق فلا يجوز تأخيرها عنه فلو علمت ثم قبل وجع بمقابلها على من استوفى اها وورعت
 المنفعة وارثتها اه قل على الجلال (قوله الوصية بعشرين) فان وفيهم الثلث فظاهر والا كان
 وفي بعضها عكسكم في المؤبد اه مر وكيف ذلك نعم قوله انه مالك للوصية للرفيق وهي تساوي ثمانين بدون
 المنفعة فالشر ونفخ من الثلث قطعوا عيابه بصور كلام مر بما اذا كان عليه من ثمانية مائة مقدم على
 الوصية (قوله ولو نزل) هذه الغاية للرد وجازة اصله مع شرح مر وقصع الوصية يجمع قطع مر وعجزه
 أوهما في الاظهر ويحجب من الثلث والثاني المنع لان النبوة انما دخلت في الفرض للشر وتولا ضرور وقال
 الطلوع ويجوز كون اجر التلوع لا القوض ولو نزلوا فاقوا غير اوان اع فيه الاذرى فقال لا ينبغي ان يبتأجر
 تلوع أو صبه الا كليل انتهت (قوله ويجمع عن من سبقه) أي ان وصيه الثلث فان عجز الثلث عن
 المتان يطل وعادل المال للوارث كذا قاله شيخنا لو اعترض بان هذا لا يصح في حجة الاحكام التي ألقها بالتلوع
 هذا كجسائي عنه وبه يمكن استبعاد من دون المقتل بما يفي به وبه قد يقال لاساءة للمعاذرة في هذه العذر
 وان الاساءة لا تبطل الحجج ثم رأيت جرحا كالبطلان في شرحه وبعده شيئا في شرحه ولا يضر عليه بالقرن
 وحديثه فاقى بجمعه عدم البطلان الا اذا كان القدر لا يفي بجزء من يجمع مطلقا تأمل اه ذلك على الجلال
 (قوله وحل على المهود شرعا) ان أطلق هذا رد على الضعيف القائل بأنه في حوزة الاطلاق يجمع من بلده
 وعلم بان الغالب التهمة للجمع منه وعرض به ليس الغالب الاحرام منه اه بن ماعون بلده والمقتل لقا
 أول من تبصره) ببلده وجه الاولوية ان تبصره الاصل وهم اهلوه بن ماعون بلده والمقتل لقا
 ويحرم من الميتان اه عش (قوله فجمع عنه عملا بتبديده) أو فان خالف ولم يجوز للميتان فلام اه
 قل على الجلال (قوله ومحل) أي محمل قوله لان قيد باسداء في قوله والا في حيث أمكن أي من
 الميتان أو محمل بعده من دون القى عنه وصار ج هذان وفي ثلث ما لم يجمع مما بين قبل الميتان والا في
 حيث يفي نعم لو لم يجمع ما عكس الحجج به من الميتان أي يفتان المبت كما سلم لم يفر في الحجج بطلت الوصية
 وعاد للورثة قطع لان الحجج لا يتبعض بخلاف ما فر في الفتا انتهى أي في جمعا قد علم من قل ويحصل
 ان يجمع عنه ولوم من فوق الميتان أو من يكتول لا يطل الوصية في سم مانعه قوله ومحل ادواصه الثلث لو لم يسمع
 الثلث الا الحجج من دون الميتان حل به على الاصابة في الغفل فيه فقل ظاهر الصفة تأمل ثم رأيت في شرح شيئا
 كجم بطلان الوصية فطعنوا هو المال للورثة لان الحجج لا يتبعض وفيه موقفة لان الاحرام من الميتان ليس بضا
 من الحجج اذ غايته انه واجب فغلا بأن هذا التعليل ثم رأيت خبيرا جمع عنه ومضى على العصة خلا فالج اه
 (قوله ومحل ادواصه الثلث) محل ما قرر اذا قال هو أي من ثلثي فان قال ثلثي فعل ما يمكن به ذلك من جنتين
 فاكثر فنقل ما يمكن الحجج به فهو الوارث ولو عين شيئا ليعبه عنه حجة الاسلام بكفاذن أو رة أو لا
 اذن المولى ان يجمع عنه بل لا بد من الاستقلال بهذا عقد مملوكة لا محض وصيغة كرهه الباقين وظهر ان
 المعاملة كالاجارة ولو قال أجزأني زيدا بكذا لم يجر نصه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصي
 بدونه أو وجد من يجمع بدونه ومحله كالا يفتي ان كان المعلن أكر من أجرة المثل لظهور لرواية الوصية والتبرع
 عليه حديثه والاجازة نصه عنه ولو كان المعلن ولو قال زيدا على أجرة المثل ومستهلوات في الجواهر لو قال
 أجزأني زيدا بأن يصره اليه الاقرب وان لا يفتي أجرة المثل حيث وسعها الثلث ان كان أجنبيا ولا يوقف
 الزائد على أجرة المثل على الاجازة ولو يجمع المعلن أو استأجر الوصي المعلن بمال نفسه أو بغيره جنى الوصي
 به أو مستخرج القدر الذي عنه الوصي أو رتبوه عليه في الثانية بقاها أجرة الاجر من ماله ولو عين قدرا
 ففقط جرح من يرضى بدونه جازا بجمعه والباقي بالورثة قاله ابن عبد السلام وخالفه الاذرى فقال الصميم

(والا) بان اقتبا عده لومه
 (حسب منه) أي من الثلث
 (ما قص) انتهى في قوله
 مصولا لمنفعة ثالث المدة فاذا
 كانت خيمته تنقصه مائة
 و يوتها تلك المدة ثمانين
 فالوصية بشرين (وتصح)
 الوصية (يجمع) ولو نزلناه
 على دخول النبوة فيه
 (ويجمع) عنه (من سبقه)
 عملا بتبديده ان قيد وحل
 على المهود شرعا ان أطلق
 (الا ان قيد بامد) منه هو أول
 من تبصره ببلده (يجمع) منه
 عملا بتبديده ومحل ادواصه
 الثلث والا في حيث أمكن

وجوب صرف الجنحة وجميع بينهما كرسا بقا من حل الأول على ما لو كل المعين قدر آخر التل عادة
والثاني على ما لو ادعيا ولو عين الاجبر فقما أج عنه آخر تال فقل ان رضى ذلك للمعين فيما ظهر أو شخصا
في سنة فأراد التأخير أن يابل نفسه زدوا الاوجه كيجتبه الاذرى أنه انما ان الموصى علبا التأخير صحتا
حتى مات أنيب غير مرفعا الصان الميت ولو جوب القورية في الآية عنه والاخوت الى الياس من جهة لانها
كانت ملوع ولواستغ أصلا وقد عينه قدر آخر غير ما قل ما وجدوا في التطوع وفيما اذا عين قدر آخر
من الثلث فواضع والا فقدر آخر ما وجد من آخر متشمل بحسن الميت من رأس المال والزيادة من الثلث
وحيث استأجر وصى أو وارث أو أخى من حجج عن الميت امتنع الالة لان العقود في الميت فلم يملك أحد
إبطاله وحله كثير على ما اذا انتف الحلف في الالة والا كان عجز الاجبر أو خيف حبه أو غله أو قلة دايته
جازت قال ازبلى وقيل قول الاجبر الان روى يوم معرفة بالبرص متشلا وقال ججت أو اضمرت اه شرح
مر (قوله وهذا من ز ياد في حج الغرض) أى قوله وتصح حجج الخ وذلك لان الاصل انما ذكر حج
التطوع فقما واقصر عليه لغيره في اه (قوله وجهه الاسلام من رأس المال) أى سواء أوصى بها
أولا اه شرح مر ولوليف المال الحج من المقاتل وجب من حيث امكن من دون المقاتل كما اقتضاه
شخصا هنا بذلك عدم صحة الخلق السابق عنهما الحاصل أن يقال ان جهة الاسلام وان تجب قبل موته
تكون من رأس المال ويجب الاحرام بهما المقاتل وسعه المال والا فحيث امكن محادونه وان اذا
أوصى بهما من الثلث صح واذ لم يشخصهما به بل بقات كل من رأس المال ما بقي بهما فان عجز مع ذلك عنه
فن دونه كبر والله الموفق اه قل على الجلال (قوله وفائدة) أى فائدة التقصد بالثلث مع انه ان
لم يف كل من رأس المال من جهة الحج الوصايا وقوله ما يخصه أى ما يخص الحج من الثلث اه (قوله
من جهة الوصايا) أى الرضى بالورثة فان تكن وصايا آخر فلا تذهب نصه على الثلث اه شرح مر (قوله
كل من رأس المال) وقد بين المور وهو توقف كل من شيئين على الآخر وهما توقف معرفة ما بينهما به
على معرفة ثلث الباقي اتعرف حصة الواجب منه وتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ثلثه به ولا حصر احده
طرف منها طريق الجبر والمقابلة مثله أوصى بجهة الاسلام الثلث والآخر لهامائة وأوصى زيدا بمائة والتركه
لأخائه فافرض ما يتم به آخر الحج شيأ سبق لثلاثة الاشياء خرج منها ثلثها وهو مائة الثلث شي أقسمه بين
الحج وزيد لمصلحة فخص الحج بخسرون الاسدس شي بضم الياء التي المخرج فخصون وخسة أسدس شي
تعدل مائة الاخرة فخصها الثلث شي - تنون من رأس المال ونصف ثلث الباقي أربعون ففى مائة قدر الاخرة كذا
في عبارة بعضهم فراجعوا الوجه في كيفية المور أن يقال ان معرفة قدر الذي يتم به الجمعة متوقف على معرفة
المقدار الذي يخصها من الثلث ومعرفة ثلثها من متوقف على احوال المقدار الذي يتم به من رأس المال وما
ذكره بقوله فخصون وخسة أسدس شي الخ سواء به أن يقال فخصون وثى أسدس شي بعد ما توعدس شي
وبطرح المشترك وهو خسون وسدس شي وما ذكره قوله فخصها الثلث شي تنون مر به أن يقال فالثى ستون
لأن الخمسين الاسدس شي اذا بل الاستئثار بهما بغيرها سدس من التي المضم لها على كلامه صارت خمسين
وخسة أسدس شي تعادل المائة فيطرح من المائة خسون لمساوئها الخمسين المعلومة فيبقى منها خسون
تقابل خمسة أسدس من التي الباقية فسدس التي عشرة والثى الكامل ستون فقام ذلك مائة ر اه قل
على الجلال (قوله أن يحج عنه فريضة) أى لوجه الاسلام وان لم يستطع الميت في حياته على المشي لهما
لا تفع عنه الاوجبة فالحقت بالواجب اه شرح مر (قوله أن يحج عنه فريضة) وهل لا يجزى ان يحج التطوع
الذى أسفده الميت أم لا فيمطر فضية الحلة الفرض مع حجته عنه لانه حيث أسفده وجب القضاء وليس
للاجنبى أن يبنى على فصل الوارث له ع ش على مر والحاصل ان الفرض ولو بحسب الاصل كجهة

وهذا من ز ياد في حج
الغرض (وجهه الاسلام من
رأس المال) كغيرها من
الدون (الان قيد بالثلث
فنه) عبارة بتدوينه
من جهة الوصايا فان لم يف
الحج من المقاتل ما يخصه كل
من رأس المال وكجهة الاسلام
كل واجب بأصل الشرع
كمعروف كلفان كان ندرا
فان وقع في العصة فكذلك
أو في المرض في الثلث
(واخبره من وارث وغيره ان)
يجب عنه فريضة من غير
الترك (بغير فريضة) كضاه
الحج من خلاف حج النفل
لا يفعله عنه بغير فريضة لعدم
وجوبه وقيل الوارث فعله
بغير فريضة ولغيره فعله بان

الاسلام عن ما قبل الاستطاعة صحيح منهم عدم الوصية وان النفل غير صحيح منهم عدم الوصية كما
 علم والمراد بالاجني غير الوارث قاله شيخنا وبذلك كلام الشيخ بقياس الصوم ان رايه غير القرب بالاولى
 من الصوم لان الصوم عبادة دينية تخص بقوله لا يصوم من غير القرب ولو فرض اواوصى به فتأمل اهـ قل
 على الخلاف وعبارته شرح هو والاجني فضلا عن الوارث الذي بصله ومن ثم اخص الخلاف بالاجني الشامل
 هنا غير ما غير وارث ابي حنيفة من المناطج الواجب كرامة الاسلام وان لم يستطع الميت في حياته على
 المعنة ولا لها لا تقع عنه الا واجبة فالجواب بالواجب بغير اذنه يعني الوارث في الاصح كضامه بخلاف
 التملع لا يجوز عن من وارث او اجني الا باصاته وان اوصيت عبارة الشارح خلافاً له الثاني لا يمين اذنه
 لا افتتاح الاري النسوة المصنف وحققه في تفسيره من الصوم وقرن الاول بان الصوم بدلا وهو الامد اذ انما
 جعلنا الضمير للوارث على خلاف القياس وأن محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح وان لم يوص الميت
 قتلوا يضع قضاء السابق بحاله من عوده أي الضمير للميت لا رد عليه هذا كمن القطع لان اذنه او
 الوصي أو الحاكم في نحو القاصرة ثم مقام اذنه انتهت (قوله وكلم الغرض فيما ذكر الخ) أي في كونه من
 رأس المال وصحة فعل الاجني لمن غير اذنه اهـ عش على هو (قوله وكلم الغرض فيما ذكر الخ) عبارة
 فيما سبق وكلمة الاسلام كل واجب بأمر الشرع كعمود كقولنا لا يفتي أن الذي كونه يصوم بل رأس
 المال وهذا في كون الفقرة فله من غير التركة بغير اذنه كل هو واضح اهـ حل (قوله وأداه في كونه الدين)
 فليقر بان فعل الصوم من غير التركة بغير اذنه وان يؤدى التركة والدين كذلك اهـ حل وقول الشارح
 والدين مكر مع قوله السابق كفضله الدين اهـ حل وفي الشورى ما يقتضيه لا يقال أداه الدين علم من قوله
 أولا قضاء الدين فلا حاجة إلى ذكره بل هو مكر ولا نقول ذكره أولا لقياس عليه الحج وأما فيما يتعلق بالعلم
 بالعلم المذكور في المتن فاختلاف الغرض من ذكره موثلا لا يعد تكرارا اهـ (قوله كذا في الآية) وكذا في الآية
 اذا كانت صوما اهـ حل ونص عبارة الشارح في الصوم متساويا فحصل من فاته صوم واجب ففات قبل
 تحكمه من قضائه ان قال أوصى بجملة بعد التمكن من القضاء خرج من تركه لكل يوم من من جنس
 قطرة أو صاع عنه تره به وان لم يكن علمه لادائه لمطاعين التقيد باذن أو اجني بالذنه بأن أوصى به أو
 من قريبه به أو زوجا أو بنتا كالحج وتبخر الصبيح من مات وعليه صيام صام عنه وليه ونظره علم انه صلى الله عليه
 وسلم قال لأمرأة فاشتهت أي ماتت وعليها صوم بهذا فأصوم عنها صومي عن أمك بخلافه بل اذنه لا يس في معنى
 ما ورد به انظر ونظيره أنه لو مات من ذل الصبح عنه انتهت (قوله بالاعتناق وغيره) والاولاء الميت مطالق أي سواء كان
 من التركة أو من ماله كايونحن من قوله لا يتوب بعد الولاء الميت حرو اهـ (قوله وكذا يؤدبها) أي الكفارة المالية
 مرتبة وبخيرة اهـ حل (قوله من ماله بغير اعتناق) انهم لا يؤدبها من التركة وان كان ثم ترك وهو ظاهر
 الاول لا يذنه على التركة اهـ سم (قوله بخلاف الاعتناق) أي فلا يذنه غير الوارث وقوله ولا يذنه في ذلك
 أي قوله بخلاف الاعتناق بقوله من تصحيح الوقوع عنه أي وقوع الاعتناق عن الميت اذا فعله غير الوارث أي
 تالفاً للاعتناق يصح ان يعتق غير الوارث في المرتبة دون التحريم فهذا بخلاف ما نحن ان غير الوارث لا يعتق
 عنه مطلقا قوله على تعليل المنع أي منع الاعتناق من الاجني في الحرية أي فالواجب ان يعتق عنه في الحرية
 سهولة التكفير بغير الاعتناق من الطعام والكسوة فانهم هذا التعليل انه يصح ان يعتق عنه في المرتبة لا تراه
 سهولة التكفير بغير الاعتناق لانه الواجب ولا تأمل (قوله وبعد الولاء الميت) لا يعتق ان هذا موجود في
 اعتناق الوارث فيما اذا اعتق من ماله لامن التركة فبني ان يراد من انه ليس باتباع شرعا اهـ حل (قوله من
 تصحيح الوقوع عنه في المرتبة) أي وقوع اعتناق الغير عنه في المرتبة وقوله لانهم ما يباح الخ أي وهو تعليل خفيف
 لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الحرية مع انه صحيح اهـ حل (قوله على تعليل المنع الخ) وهو تعليل مرجوح

الوارث وكلم الغرض فيما
 ذكر عسر الغرض وأداه
 التركة والدين وقوله وغيره
 أهم من قوله ولا اجني وقوله
 فرض من يذني (ويؤدى
 وارثه) من التركة وكلم
 ومن ماله حوازا وان كان ثم
 تركه (كفارة مالية) مرتبة
 وغيره باعنا وغيره وان
 سهل التكفير بغير الاعتناق
 في الحرية لانه باتباعه شرعا
 (وكذا) يؤدبها (غيره) أي
 غير الوارث (من ماله) بغير
 اعتناق (من طعام أو كسوة
 كضامه الدين بخلاف الاعتناق
 لاجتماع بعد العبادة عن
 النيابة وبعد الولاء للميت ولا
 ينافي ذلك مع في الرخصة
 كالماله في الاعيان من تصحيح
 الوقوع عنه في المرتبة لاجتماع
 بيه على تعليل المنع في الحرية
 بسهولة التكفير بغير اعتناق

فالميت عليه كذلك اهـ قل على الجلال (قوله على تحليل الميت في الخبرة) اما في المرتبة فانه لا يسئل التكفير بغير
اعتاق لانه الواجب ألا اهـ شيخنا (قوله وينصفه صدقة) ومنها نصف لصنف وغيره مفرق بقر وغيره من غير
منصف حياته أو من غير عنه بغيره وانه ودعا له من وارث وأجنبي اجابا وقد صرح في خبر ان الله رفع درجة العبد
في الجنة باستغفار والده وهو محض وقيل تأخر لقوله تعالى وان ليس للانسان الاماسى ان أو يظهره
والافتدأ ذكر العبد في تأويله ومنه انه يجوز على الكافر وان معناه لاحق بالافهماسى واما ما فصل عنه فهو
محض فضل لاحق به فيب مواعظ مما تقرر في محله ان المراد بالحق هنا نوع وتعلق ونسبة اذ لا يستحق أحد على الله
تعالى ثوابا بخلافه فانه تارة ومعنى نعمه بالصدقة تارة بغيره بالصدقة والاعتقاد الامام به لم يأمر به ثم تأويله بأنه
يتبع من المصدق وينال الميت بركته وما بان عبد السلام بأن ما ذكر ومن وقوع الصدقة بنفسها من الميت حتى
يكسبه أو بظاهره ونظام السنة قال الشافعي رضي الله تعالى عنه واسم فضله تعالى ان يثيب المصدق أيضا
وهو ثم قال الاصحاب يسئل ان ينوي الصدقة أن أو به مثاله تعالى يثيبها ولا ينصف أحرمه قول الزركشي
ما ذكره في الوقف يلزمه تخدو دخوله في ملكه وعلقه الغير ولا تقبله رد بأن هذا يلزم في الصدقة أيضا وانما
ينظر له لان جعله كالتمصدق محض فضل فلا ضرر وخوجه عن القواعد لو احتج بذلك التقدير مع أنه غير محتاج
اليصل يصح نحو الوقف عن الميت والفاعل ثواب الم والميت ثواب الصدقة المترتبة عليه وصحني نعمه بالاداء
حصول المدعو به له اذا استحبوا استجابته محض فضل منه تعالى ولا ينفي في العرف ثوابا مانص الدعاء وثوابه
فلا يدعى لانه شاعرا أحرمه الشافعي ومقتضى حاله مشغوع به وبه فاروق ما في المصدق فعمد الدعاء بالمحصل ثوابه
نفسه هو والد الميت لا عمل ولله التسبب في وجوده من جهة عمله كالمسرح به في خبر يتفعل بعمل ابن آدم الامن
ثلاث ثم قال أو والاصل ما يدعى جعل مدعى من جهة العمل أو الواعظ ان يكون ممنوعا من انقطاع العمل
ان أو ينصف الدعاء للمدعى به وينبغي الجزم بنصف اللهم أو صل أو بغيره تأمل أي مثله فهو المراد وان لم يصرح
به فلان لانه اذا نفعه الدعاء بالميت لا يدعى بغيره أو بغيره يجرى هذا أي الدعاء بقوله اللهم أو صل ثوابه الخ
في سائر الاعمال اهـ شرح مدر (فائدة) قيل يحرم الدعاء للميت صلى الله عليه وسلم بالرحمة فوافقت
الصلوات ان كانت بجهنم بان في لفظ الصلوات اشعار بالاعتقاف في لفظ الرحمة اشعار بالقبول (فرع) ثواب
القرأة للقرأى أو يحصل له أيضا الميت لكن ان كانت بغيره أو بغيره أو يحصل ثوابها بصدقة أو على
المعتد في ذلك وقول الداعي اجعل ثواب ذلك فلان على معنى التولية وما ادعاء بعضهم ممنوع اراء ما القرب للميت
صلى الله عليه وسلم ممنوع بخلافه لما عليه المحققون وعلم ممار ان الصدقة أولى من الدعاء وهو أولى من القرأة
وأما قول الله تعالى وان ليس للانسان الاماسى فنسخ أو علم بخصوص بل قال بعض الاثمة ان ثواب جميع
العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلوات الاعتكاف وان كل من جوامعنا اهـ قل على الجلال (قوله
بالاجماع وغيره) من الكتاب والسنة قوله فمما يخص بذلك أي بالاجماع وغيره أي الكتاب والسنة لا ينظر
ما يدل على ذلك من الكتاب اهل (قوله اما القرأة الخ) قال مدر ويصل ثواب القرأة اذا وجد واحد من ثلاثة
أمر القرأة عند تمجيد الدعاء به فمما لو يتم حصول التواضع وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كل
ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافة في الخبر أي حيث قال أو نوازم مدعى سمع ع ش فانه يفعله لا يمن
الجميع بين التواضع والميت يحصل للقرأى أيضا لو سقط ثواب القرأة في أغلب البائت الذي يقرأه
باجرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر لقرأه لم يثبت له ثوابه ولا بد له من ثوابه عند
تكميله بمرأى من واجب الاجابة وهل يكفي نية الاعتكاف أولا وان تخال فليس يكون ينبغي نعم اذا بعد العبد الاول
من ثوابه اهـ سمع على حج وقته المحشى في حديثه على مدر اهـ نقله الرشد في آخره (قوله ثواب جميع
العبادات) ضيق اهـ ع ش و قل على الجلال كل من صلى انسانا أو صام وقال اللهم أو صل ثواب

(وينصفه) أي الميت من وارث
وغيره (مدقة ودعاء) بالاجماع
وغيره وأما قوله تعالى وان
ليس للانسان الاماسى
فمما يخص بذلك وقيل
منسوخ وكما يتفعل الميت
بذلك ينتفع به المصدق
والداعي اما القرأة فقال
النسوي في شرح مسلم
المشهور من مذهب الشافعي
انه لا يصل ثوابا للميت
وقال بعض اصحابنا يصل
ونهب جاعل من العلماء
الى انه يصل للميت ثواب جميع
العبادات

الموصى لهم تكون الاعيان تحت يد الوصى ولولا الاصابة لكانت تحت يد الحاكم اه وتظهر فائدة ذلك
 أيضا في انعدام في معاملة الوصى في المتصل ليدار بغير موثبة اذ تمليت عنها اه سم (قوله ومظلمة) في المختار
 والظلمة وانظروا في ملاحظة بيع الامم ما يطلبه عند الظالم وهو اسم لما أخذتم اه وفي المباح الظلم اسم
 من خلقه ظلماً من بغير ضرر ومظلمة بيع الميم وكسر الامم وتعمل المظلمة بكسر الامم اسم لما يطلب عند الظالم
 كالظلمة بالضم اه (قوله وبأمر عوطف) في شرح الروض قال ينفى الاذرى ويقع الاصابة على الجمل
 كما اقتضاه كلام الروياني وغيره والمراد الجمل الموجود حاله الاصابة اه (أقول) وكذا المندوم حاله الاصابة
 بهذا الوب والجذمين طرأسه فان عليه الحماكم قال الزركشي وكذا الاب الفلاني يصح أن يقيم وصياً على طفله
 فيما يظهر لعدم ولادة عليه كذا يحفظ شيئاً ذكره محمود وسم وذلك لانه ينزل بالفق وبما شرحه
 في باب الحرف فصل في الوصي اوه ثم جدوت في هذا الظاهر فلو توفرت شقته فان فسدت عن الحاكم المال منها
 كما ذكره في باب الوصية وينزلان بالفق في اوجه الوصية انتهت (قوله ووصي لم يؤذن له فيه) قال في شرح
 الروض فان اذن له في الاصابة عن نفسه او عن الوصى أو مطلقاً فصحت كنه في الثالثة انما وصي عن الوصى كما
 اقتضاه كلام أبي الطيب وان الصباغ وغيرهما اه فانظر الوصى اذا وصى بالاذن هل يصدق عليه الشرط وهو
 الولاية عليه ابتداء من الشرع والظاهر عدم الصدق اه سم (قوله ووصي لم يؤذن له فيه) بان اوصى عن نفسه
 أو أطلق بخلاف ما لو اذن له الولى أن يوصى عنه وهذا التصريح يقع ما يقال من مفهوم قوله لم يؤذن له بصريح
 الاذن بان وصى عن نفسه وهو يخالف لفهم قول المتن ابتداء اه عش (قوله عند الموت) وكذا عند
 القبول على الوجه اثنان من التعليل الا في قولان الفسق والعجز واختلاف النظر ينزل به دوام ما ابتداء أولى
 اه براموى (أقول) وهل يعتبر في الفسق اذا تلبس في مدة الاستبراء قبل الموت أو يكتفى بكونه عدلاً عند الوان لم
 ينقض المدة المذكورة فيه فظهر والثاني هو الاقرب قياساً على عدم استبراء ذلك في حق الولى اذا اراد أن يزوجه
 بعد التوبة اه عش على مر (قوله عدالة) ضمنية لا كتفاهم بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامته من خاتم
 المروءة والظاهر خلافه وان المراد بالعدل في عبارتهم من قبل شهادة غيره اجمع اه عش على مر
 وقوله ولو ظهر تبس في الهوى والمنفعة مدته لا بد من العدالة بالباطنية شرطاً لجهود كذا في كتاب
 الصلح اه زى وقوله مطلقاً أى وقع نزاع في عدالته وألا العدالة بالباطنية التي ثبتت عند القاضي بقول
 الزركشي اه عش على مر (قوله وحسب) أى كلفه ولو ما لا كدور ومستولية اه شرح مر
 (قوله وعدم عداوة) أى دينوية ظاهرة تماماً الدينية فلا تضر كالمهودى القصرانى وعكسه اه سئل قال مر
 فاذن الاسوى منه عدم وصاية نصرانى لهودى وعكسه يردودى يصور وقوع العداء وبينه وبين الطفل
 والمنحرف يكون الوصى عدواً الوصى أو لعل بكرهته لهامان غير سبب اه شرح مر (قوله فلا يصح
 الاصابة الى من قدس من ذلك) ويصح الاصابة الى الاخرى اذا كان به اشارت لهما والى الاخير جارية عن كما
 اعتمد مر وان كانت من نفسه مستحقة القبر لانه يمكنه التصرف بغيره بخلاف الزرقين اه سم (قوله
 وفاق) قال حج وهل يحرم الاصابة لتوفيق عند لان الظاهر استبرأه الى الموت فيكون متطاعاً
 لمقتضى فساد باعتبار المال ظاهر الأول لا يحرم لانه لم يتفق فساد لاحتمال عدالته عند الموت ولا يمنع الشك في
 احتمال وبما يرجع الثاني ان الوصى قد يترجى صلاحه ولو توفقه فكانه قال جاعاً ومساكين كان عدلاً عند الموت
 و واضح ان لو قال ذلك لانه عليه فكذا هان لان هذا امر ادون لم يذكر وبأنه ذلك في نصيب غير الجدمع
 وجوده بمقتضى الولاية لاحتمال تغيره عند الموت فيكون لمن عينه الابل ولو توفقه اه (أقول) وقد يقال في

وعلمية ومظلمة (ماهر) في
 الوصى على أول البلي وقد
 مر بانه وهذا أولى من قوله
 ويصح الاصابة في قضاء الدين
 وتنفيذ الوصية من كل
 مكافؤ (و) شرط في الوصى
 (بأمر عوطف) كصحت
 ويحسب رشفه (مع) أى
 ماهر (ولادة) عليه ابتداء
 من الشرع لا يتوقف فلا
 يصح الاصابة من قدسياً
 من ذلك كصبي ومجنون
 ومكره ومنه ردوا وهو دم
 ووصي لم يؤذن له فيه ونحوه
 ابتداء من زباني (و) شرط
 (في الوصى عند الموت عدالة)
 ولو ظاهرة (وكفاية) في
 التصرف الوصى به (وصية)
 واسلام في مسلم وعدم عداوة
 منه للمولى عليه (و) عدم
 (جهالة) ملازم الاصابة الى
 من قدس من ذلك كصبي
 ومجنون وفاسق

وجيولون بهرق أوعداؤوكافر على مسلمون لا يكتفي في التصرف لفسه أوهرم ٧١ أوغيره لعدم الأدلة في بعضهم والتمس في الباقي وضع

بين ما لو قال أوصيت له أذا صار عدلا وبين ما إذا أسقطه وأقصر على قوله أوصيت له بدينه إذا صار حقه أن كان عدلا وقت الموت أو سخر ذلك بتردد في فله فحصل القاضي على الحق في فله وقت الموت بخلاف ما إذا سكت فانه يظن من إصابته له حسن حاله وربما خفيته فله عند الموت على القاضي فيعثر بتغير بعض الموصي له فبفسله المال على أن في إثبات الوصية قبل الموت خلاصه للموت فله في المأزعة بمسالمون غير بما أدى إلى فساد التركة أه عرش على هر (قوله ويجيول) معناه أن يكون جيول الحلال تصرفه يسمى ولا يقولوا عدالتهم ولا فسقه لأنه وصي لاحد رجلين أه عرش (قوله ويصح الإيلاء إلى كافر موصوم) فنبهه امتناع إيصال الحرب إلى حربي أه سل (قوله عدل في دينه) وتعرف عدالتهم بتوثيق العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهم بذلك أه هر أه عناق (قوله على كافر) أي ولو اختلفت ملتسما ولو جعل الذي مسلم أصلا على أولاده الفسيفساجيول إن وصي لم يوص إلا بالعلم لأنه أرجح نظر الشرع وكتب أن يتأقوله على كافر بخلاف ما لو كان على مسلم كان له ما لم يوافق سفيها واذن له أن يقم عليه موصيا كثر أهاته يمنع عليه ذلك ولا يصح الإيلاء من الأخرس لأنه لا يقبل شهادة وتظاهره وإن كان له شاهد فمفسدة أه حل (قوله لأنه وقت التسليم على القبول) أي فلا يضمن استمر ذلك من الموت إلى القبول أه حل (قوله لم ير أوصي إلى خصه) أي بنته زوجة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله إذا حصلت الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر إلى الأصناف بالنظر إلى الدولة فتعتبر الشروط فيها عند الإيلاء أه عرش وبجاءة أصله مع شرح هر وأم الأطفال المستحقة للشروط حال الوصية حال الموت وإن جرى عليه جوع لأن الأولوية إنما تختص بطبقتهم الوصوي وهو لا يعمل إلا بما يكون حال الموت تسعين أن يكون المراد به إتمام الوصية لا الوصية الأولى من الوصي إليها والأفلاذ دعوى أنه لا ينافي ذلك لأن ما قد تسقط عند الوصية لا عند الموت مردودة لأن الأصل بقاء ما هي عليه أولى بإسناد الوصية لها من غير هالاهم أو شفق عليهم وإنما يظهر كثرها أولى كبحبسه الأذرى إن سارت إلى حل في الاستمرار بما جوتهم من الصالح العائنه لهما كما تفرغ أمر الأطفال إلى امرأة أ حيث لا وصي فتكون قيمة ولو كانت أم الأطفال فحق أولى كما قاله الفزاري في بسطها تهتم قوله من خلاف الأصغر في (ربما تعين أهل على جعله في هذا الزمان (قوله من أبويجد) نعم تعود ولاية الأب والجد بعد الوفاة لأن ولايتها شرعية بخلاف غيرها لتوقها على التفويض فإذا زالت احتاجت لتفويض جديد أه شرح هر (قوله بفق) وسمه تأخير الصلاة عن وقت الصلاة ثم إن فسق بموجوع عرض على موليه وصي به لم ينزل وكذا يقال فيما بعده أه قل على الجلال (قوله بفق) وبأنه يتوهم منه تعذوله بالإجماع كالحضنة والنظر بشرط الوصية في الكاح أه شوري وسواء كان الفسق بتدليق المال أو غيره أه حل (قوله لأن غير الأب والجد) يرجع عليه الشبه فالأحسن التليل بأن الأجنبي لا يقتضي بدفع العار من البنات لكن انظر إذا وصي إلى قريب يقتضي بدفع العار فإن ظاهر كلامه أنه لا يصح أيضا أه شوري (قوله كبناء كيسة) أي أنه بعد ولوم تزول المأزعة قوله كالموت الباطل (و) يظهر أن كل كيسة بعد موت في أمر أطفال كيلة أه حبل (قوله كالموت الباطل) ويقاس بمصر اشتراط بعد موت فيما بعد الوصية أه شرح هر (قوله ولود وقولوا مطلقا) وقع السؤال في الأخرس على ما قال أوصيت لثمنه إلى قوم أبي ثم إن لا بد من قبل من السنته لنزول الوصي أو لاقصه قطر والجواب عنه أن الظاهر الأول لأن الفقي أوصيت بالثمنه تعالى فقدم ابني قبله فإن قدم قبله فهو الوصي فينزل بحضور الابن وصيرا لحقه فإن مضت السنة ولم يحضر الابن فيبقى أن يكون التصرف فيما بعد السنة إلى خدمه الابن لما حكم لأن السنة التي قدورها الوصية لا تسجل ما زاد أه عرش على هر (قوله إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد) هذا تأقيت قوله فإذا بلغ هذا تعلق فقد اجتمع في هذا المثال التأقيت والتعلق لكنهما متعينان

الضمان (كالموت) الباطل (أو فوضت إليه أو جعلت وصي له) كل لا يجب (موقوف مطلقا) كالموت الباطل إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قضم

ومثال التوقيت الصريح أوصيت اليك سنة ومثال التطبيق الصريح أذمت أو أذامات وصي فقد أوصيت
 اليك اه من شرح مر وعبارة حج ويجوز فيه التوقيت كما وصيت اليك سنة سواء قال أو بعدها
 وصي فلان أولاً إلى بلوغه وبغية التطبيق كذا ذمت أو أذامات وصي فقد أوصيت اليك كما حاربتك (قوله
 فهو) أي الابن أو زيد أو فرد الغنم يران العقب بلو ولو بلغ الابن أو قدمه بغير أهله فلا قرب يقال
 الولاية لما كمل لانه جاهل بغيره بذلك اه شرح مر (قوله والاختار) جمع خطر وهو الخوف اه شيخنا
 وفي المصباح الخطر الاشراف على الهلاك وخوف التلف والخطر السبق الذي يراه من عليه وجهه الخطر مثل
 سبب وأسباب وأخطرت المال الخطار جعلت خطر ابن القراهني وبأية يخطور ولائها أخطرت المسافر أي
 جعلت خطر ابن السلامة والتفوقا خطرته على مال مثل راحته عليه وزاومني وناظر بنفسه فصل ما يكون
 الخوف عليه أغلب اه (قوله وقبول) ويندبان علم أمانة نفسه بغير علم خيانتها اه ذل على
 الجلال (قوله بعد الموت حتى شاء) أي ما لم يمتنع تنفيذ الوصاية له المأوردى أو يكون هناك متبج المبادرة
 اليه كما قاله الأذرى أو يعرضها الحاكم عليه بعد ثبوتها عنده اه شرح مر (قوله مع بيان ما وصي فيه)
 كوصيت اليك في أمر المظلي وحيث لم يخطأ المال أو التصرف فيه اه حل (قوله مع بيان ما وصي فيه)
 متعلق بيشراو بأوصيت ونا بعدد الظاهر الثاني فكان الأولى بتدبيره على قوامه وقبوله من متعلقات الإيجاب
 (قوله لنا) أي لعدم عرف يعمل عليه متارعة السبق في بيان العرف يقتضي أنه ابتلاه جميع التصرفات
 مردودة ناذ ذلك غيره مرد فلا يعمل عليه وان قال لا تركي يؤيد بقوله البيان ان حذف الموصول يؤذن
 بالعموم اه شرح مر بالتمتع (قوله بقضاءه) وانما تمت في تخور وبعين وفي دفعها الوصية بها
 لعين وان كان لمستحقها الاستقلال بأخذها من التركة بل لو أخذها من غيرها كتركه ودفعها اليه لم يمتنع
 كما صرح به المأوردى وذلك لان الوارث قد يمتنع أو يملكها وطلب الوصي الوارث بخوردها ليس بمرتبة
 ولتبقى تحت يد الوصي لا المالك لو لم يملك مستحقها ولو أخرج الوصي الوصية من ماله ليرجع في التركة كرجوع
 كان وارتاد أو أفلأ أي اذا أذن لما كمل أو لم يملكه الوصي الذي عنه المالك فقد الحكم فلم يترتب بيع
 التركة كما شهد يشترط الرجوع كقوله قياس نظائر موصية ما يؤيدوه الوصي ببيع التركة وأخرج كنه من
 غنه ففقر الوصي وراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة المير من ماله ويظهر ان محله ضد عدم
 اضطراذه الى الصرف من ماله والا تكن لم يستدثر بارجع ان أذن لما كمل أو فقدوه أو شهد بدينه الرجوع
 فغير مأمرا نفا اه شرح مر (قوله لم يجر عنه) انما احتاج الى تقديره لان جله لم يجر استصحابه
 خلق بحسب المعنى لانها باعتبار موصية له وصي وان كانت بحسب اللفظ صفة خلق تأمل اه شورى في
 المصباح عر عن الشيء عجز من باب ضرب ضعف وعجز عجز من باب نصب لضعف قياس غيلان ذكرها
 ابن أبي زيد وهذه اللفظة غير معروفه عندهم اه وفي المختار العجز الضعف وبابه ضرب وعجزت المرأة
 عجزوا وبابه دخل وعجزت من باب طرب عظمت عجزتها اه (قوله أو عجز وبه شهود) أي ولو واحدا
 ظاهر العدالة يكلو القياس والوجه الاكتفاء بطله ان كل في البلدان يشبه ولا مانع منه لانهم كما كانوا
 بالواحد مع أو ان انضم اليه من غير جهة بعض المذهب فظاهر الماراة حقه كذلك الخط نظر المالك انهم من
 باقهم يتدفعون من يشت يخطأ أو قبل الشاهد والمين ولا قرب عدم الاكتفاء بهما اه شرح مر (قوله
 احتياقا للغيران) أي استعمالا له لوق بعض النسخ استقاموها ما أولوا فافقه قوله تعالى فاستقروا الخبر ان
 اه برملوى (قوله منزل على هذا التفصيل) ويحت الأذرى وجوب الاصل على الاطفال لتفوقه كلف
 اذا لم يكن لهم جد أهل الوصاية وتعل على غلته انه ان ترك الاصله استولى على مال الطفل فأنه فاض وأخبره
 لانه يجب عليه حفظ مال طفله عن الضياع اه حل (قوله نصب القاضي) أي تدبيلوا بعد الوجوب اه

فهو الوصي لانه يمتنع
 الجهالات والاختار (وقول
 كوكاه) فيكتفي بالسهل
 وقول كوكاه من يادق
 ويكون القبول (بعد الموت)
 متى شاء كافي الوصية بحال
 (مع بيان ما وصي فيه) فلو
 اقتصر على أوصيت اليك
 مثلا لقال (وسن اصابه بأمر
 نحو طفلي) فكيف يكون
 (ويقتضى) ان (لم يجر
 عنه) خلا (أو) عجز (وبه
 شهود) احتياقا للغيران فان
 عجز عنه حال ولا يشهد به
 وجب الاصله مسارعة لبراءة
 ذمته واطلاق الأصل من
 الاصل بماذا كرم منزل على
 هذا التفصيل فان لم يوص
 به انصب القاضي من يقوم
 به الوصية من يادق ويغير
 بحسب أقسام محاصره (ولا
 يجمع) أي الاصل من أب
 (على غرض طلل)

برأوى (قوله والجدة للولاية) أي عند الموت وإن لم يكن بمقتضاها عند الإصاويل كان غائبا لأن الحاكم
 ينوب عنه اه حل (قوله والجدة للولاية) أي حال الموت لا يأتى بمقتضاها إذا وجدت ولاية الجدة
 حيث نزلت ولاية ثابتة بتدبير الشارع كولاية التزويج أو ما لو وجدت حال الإصاويل ثم زالت عند الموت فمقتضاها
 بمقتضاها بمقتضى الباطني للمهر من أن المهر ياتى بشرط عند الموت اه شرح مر (قوله والجدة للولاية)
 لو أوصى الأب وكان الجد فمقتضاها عند الموت فمقتضاها عند الموت فمقتضاها عند الموت فمقتضاها عند الموت
 الأب الوصي يتصرف ثم يلزم صار على التبع له الولاية فيما يظهر والقاهر فهو ما سلم من التصرف بعد موت
 الموصى والله أعلم اه واعتمد ما عنه مر وقول المصنف والجدة للولاية ظاهر ولو كان غائبا كذا يخاطب
 شيخنا على المحلى وفي شرح الروض قال الزركشي فلو كان الجد غائبا وأراد الأب الإصاويل بالتصرف عنهم إلى
 حضرة وقد أسماها الوصي تطبيق الوصية على البلوغ الجواز ويحتمل المنع لأن الفسبة لا تمنع حق الولاية اه
 سم (قوله ولو أوصى اثنين) الخ جرى فيه على ما قال في شرح الروض أنه القياس كما تقدم في الهامش أول
 الفصل اه حل (قوله ولو أوصى اثنين) كقوله أوصيت الكاؤون فلان وصي وفلان وصي وقوله لم ينفرد
 واحدهما الخ أي فان انفردت في الوصية فلهما الوصية على الأطفال فان عدم أحدهما عتق أو عدم أهلية أو عدم
 قبول نصب الحاكم اه قل على الخلاف وفي سم قوله ولو أوصى اثنين الخ فلو حصل موت أو عدم أهلية
 أو لاحدهما نصب الحاكم فمقتضاها على المطلقات قال في الروض وإن جعل الحاكم أحدهما مشرا فالـ
 يتصرف الآخر بالاذنه اه سم (قوله ولو لم يتبا) والخار كلامهم هنا عدم الفرق بين علمه بالوفاة وعدمه
 وعلمه بغيره من هذا وظاهره السابق قبل الفصل بأن الاجتماع هنا يمكن مقصود الموصي لأن فيه مصلحة له وتم
 اجتماع الممكن على الوصي به وهو متعذر والتشريك خلاف مدلول القضاة فمن النظر لقرينة توى
 وجود علم وعدمه اه شيخنا اه شوري (قوله لم ينفرد واحد منهما الخ) أي أن شرط اجتماعهما أو أطلق
 فان فعل ضمن حتى ما انقضى على الأولاد بعد الموت في الأول واحتياط في التأخير لا بد من اجتماعهما فيه بان
 يصدر عن رأيهما وإن لم يتبا فيه فلو كان ثالثا بأذن أحدهما لا تخريفه وأخذ العراقي من أن معنى
 وجوب الاجتماع صدور عن رأيهما أي في وصيتين على اثنين شرط عليهما الاجتماع على التصرف في حصة
 يسع عقار أحد الطفلين لطفل الآخر بشرط مباشرة أحد الوصيين الإيجاب والاشتراط قبول فان ذلك صادر
 عن رأيهما اه شرح الإرشاد لشيخنا اه سم (قوله لم ينفرد واحد منهما الخ) أي فلا بد من اجتماعهما
 فيه بان يصدر عن رأيهما أو بأذن الثالث نفسه ويحل ذلك فيما يتعلق بالطفل وبما هو مقرر فمقتضاها غير معينة وقضاء
 دين أبي في التركة حصة غير خلاف ودون مقتضاها وبمقتضاها وقضاء دين في التركة حصة فلكل الاتفاقية لأن
 لصاحبه الاستقلال بأخذ وقضاء الاعتداده وهو مقتضاها بأخذ الإقدام عليه وهو الواجب وان بحثنا خلافه
 اه شرح مر (قوله لم ينفرد واحد منهما الخ) بحث ابن الرفعة أن يحمل الجواز إذا أذن صاحب المال في وضعه
 عليه ولم يقتض ذلك تصرفا في ملك الموصي بنقضه بالوفاة وكأول الأجر وهو مقتضاها اه شرح الإرشاد لشيخنا
 وله أن يأخذ بالحق السني والأهلين الذي من جنس التركة لا يجب اعتبار أهلية ذلك كما لا يلزم بالقبض تأمل
 اه سم (قوله برد الحقوق) أي فيما إذا أوصى لهما فرد الحقوق التي عليه اه حل (قوله وإن لم يأتين)
 أي الموصي وقوله ولكن نزع الخ الراجح الجواز وظاهره ولو لمع شرط الاجتماع اه حل (قوله الآن يتعين)
 الوصي في شرح الإرشاد لشيخنا أن يتعين على الوصي الوصية أو غلب على نفسه تلف المال باستيلاء ظالم بجزءه
 عز نفسه ويجب عليه القبول على الإجماع كان إلى التام قبل ولو غلب على ظن الموصي أن عزه لوصيه
 مضيق لمساويه من الحقوق أو لأموال أولادهم عليه عزه كجلبه الأذى عليه قبل ينزل فيه منظر والذى
 بجمعه عدم انتزاعه وكذا يقال فيما قبله اه قرر مر مثله غير مرقتضال يتعين القبول في الأولى ويمنع

والجدة للولاية) عليه
 لأن ولاية ثابتة بشرط عروج
 بر بادق على نحو طفل نصب
 وصي في قضاء الحقوق نصيب
 (ولو أوصى اثنين) ولو لم يتبا
 وتبلا (لم ينفرد واحد) منهما
 بالتصرف (الابذنه) له في
 الانفراد فله الانفراد عملا
 بالذنه نعم الانفراد يرد
 الحقوق وتنفذ وصية معينة
 وقضاء دين في التركة حصة
 وإن لم يأتين لكن نزع
 الشيطان في جواز الإقدام
 عليه (ولكل) من الوصي
 والوصي (رجوع) من
 الإصاويل شاء لأنه مقتضاها
 كأول كالة قال في الروض لا
 أن يتعين الوصي أو يطلب
 على نفسه تلف المال باستيلاء
 ظالم من فاض وغيره فليس
 له الرجوع (وصدق بيمنه)

الغزل في التيقن عزول نفسه عنهم بمنزلة عبارة التصحيح وليس للموصي عزل نفسه اذا تعين عليه وأغلب على
ظنه تألف المال باستدانة ظالم كخفي الزائد فإن كان الصلاح أيضا وكذا ابن عبيد السلام وقال ينبغي ان لا يخذل
عزله ويستثنى من المنهاج اه سم قوله وصيا كان أو قريبا أو غيره أي ولو أبا وجدا كخص به في شرح
الروض وأما الحاكم فقال القسولي أنه كوصي وتناقص فيه كلام السبكي واستقر رأيه على أنه يقبل قوله
بلا عيب وإن لم يبق على ولا يشترط في ذلك أمينة قال في شرح الروض فعنده يقبل قوله بلا عيب والأوجه
ان لا يقبل بدونها كالأب والجد وكذا قال شيخنا في شرح الارشاد ان الأوجه خلاف ما ذهب إليه على أنه يتعين
تقدير ذلك بحاكم أمين مرضي السيرة أما غيره كغير الأغلب فيتعين اعتماد قول القسولي أنه كوصي فبحكمه وما
ذكره أعني السبكي من تصديقه ولو بعد العزل حكمت بذلك اه واعتمد به أيضا قول القسولي فلا بد من عينة
قبل العزل وبعده اه سم قوله لا تقي بالمال) أما غير الأتق فيمدق الولد في قطعا عينة تتعدى الوصي بشرط
صدقه اه شرح مر (قوله لا يدفع المال إليه) أي ولا في بيعه له أو قبضته إلا الأب والجد والأب والجد والأب والجد
شفتهم اه حل وعبارة المؤلف في آخر الجرد وادعى بعد كماله بالامتناع على وصي أو أمين حاشا وعلى
أب أو أبا عينة خلفا انتهت (قوله لا يدفع المال إليه) أي ولا في دفع الزكاة أو في وقصم الأب أو في وقت
ذلك المال (تيسره) لوتنزعنا عن التصرف هل وقع بالصلح تصدق الأب والجد وكذا الإمدون غيرهم
واشتري من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع ظاهرا عن مال الولد لا رجوع به إلا ان كان باذن
حاكم أو شاهد لا بد من الرجوع إلى الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحال كما والاشهاد وليس لولي شراء مال
الولد لنفسه بل يبيعه له إذا لم يكن كذا قاله شيخنا فاقطع ماله في البيعة من قوله العرفين في بيع
ماله لطفه ونكته إلا ان يجعل الولي غنا على غير الأب والجد الرجوع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال
الامعة لظلم له دفعه عن مال الطفل لا يدفعه لما كماله له البيعة فيه وصدق في عدم الخيانة (خرج)
لا يطالب أمين من وصي وتسيم و وكيل ومقارض وشريك بحساب في شرح شيخنا الرجوع إلى انفسر الحال كما
والله أعلم اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ولا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك ولو وكيل
بحساب بل ان ادعى عليه متعينة تحلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والمهر في أمناه القاضي وشلمه بقية
الامانة وأفهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كله يرجع إلى رأي الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة
وهو ظاهر انتهت

(كتاب الوديعة)

ذكرها عقب الإحصاء لاعتبارها من جهة ما وصى به نبي أو وصى بالمال بلا وارث بصير كالوديعة في بيت
المال المسلمون وقالوا لا دفعها لودع بكسر الميم ولا لا دفعها لودع بفتحها ووديع بالأحكام لا تسمية متعلقة
بجانب القبول غالبا اه قل على الجلال (قوله تعالى على الأيداع) عبارة شرح مر وهي لغة ما وضع
من دعة بماله كالتعظيم ودع اذا سكن لاسما كدعة الوديع وقيل من الدعة أي الرأفة لا من تحاشيته
ومرأته وشرعا العقد المتعنى للاسقاط أو العين المستقطبة حقيقة مقبولة ما وضع أو ارادته كل
منهما في الترجمة اه فليعلم من هنا قول المشرح تعالى على الأيداع الخ امر اذ هو هذا الاطلاق وهذا القول شرعي
أي ان كونها مشتركة بين الصدوقين شرعي أو أمانة هي العين فقط (قوله من ودع الشيء الخ) في المختار
الدعة لخص بقوله ودع الرجل يسم المال فهو وديع أي ساكن أو دعي أي متماثل حصص فهو ملخص اه
وقوله وقيل من قولهم الخ في المصباح الوديعة ميلة بمعنى مضرة أو دعة بزيادة دفعته إليه ليكون عند وديعة
وجعله ودائع واشتقاقها من المشتق الرأفة ودع بزيادة المال وقتها لوداعة بالفتح والاسم المشتق
الراحتون لخص اه (قوله وقيل من قولهم فلا ن الخ) ملندوع تدور على ثلاثة معان استقر وثلاثون

ولي وصيا كان أو قريبا أو غيره
(في انفاق على مولى) يقيد
زفته بقول (لا تقي بالمال) لا
في دفع المال إليه بعد كماله
فلا يصدق بل المصدق عليه
بيمينه اذا تصرفا عامة البيعة
عليه بخلاف الانفاق وقول
بيمينه من ز يادق يوتيمرى
بالو يوجوله أهم من تعبيرة
بالوصي والطفل

(كتاب الوديعة)

تقال على الأيداع وعلى الغير
المودعة من ودع الشيء ودع
اذا سكن لاسما كدعة عند
الوديعة وقيل من قولهم فلا ن
في دعة أخرى راحة لانها في
واسم الوديعة

ومرأته والاصل فيها قوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الاماثل الى اهلها وخبر اء ٧٥ الامانة الى من استملك ولا تخن من خائن رواه

والكل موجود هنا الاستقرارها عند المودع وتزكها عند عدم استعمالها اه شوري (قوله وسراعاة)
قال في فتح الجواد لانها في راحة المودع امر اياه اه وأشار الى أن العطف فيمن العطف التفسيرى
وفيه ما لا يخفى اه شوري (قوله ان الله يأمركم الخ) قال الواحدي أجعوا على انهارا تبت بسبب مفتاح
الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها اه شرح مدر (قوله ما مرقى موكرو وكيل) وهذان يكون كل
منهما مارقا مكلفا طلق التصرف وعبارته هناك شرط في الموكل محاسبته الموكل فيه غالباً فيصح تركه
ولي وفي الموكيل محاسبته التصرف لنفسه غالباً وتعيه انتهت فلا بد من كافر مصحفاً ولا مسلم ولا
محرم صيد ولا أعى عينا وقال شيخنا مدر بصحة الايداع في الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع الدين تحت
يد الاواسين وتوكل الاعشى من يشيئه اه قل على الجلال (قوله لان الايداع استنبط في الحفظ) فن
صحت وكالتصحيح اياه ومن مع قوله مع دفع الوديعة تخرج استيداع محرم صيد او كافر مصحفاً كذا
قأولها وفي من البهجة صحة ايداع الكافر المسلم وتغوى لانه ليس فيه نكيل ولا يحمل ما هنا على وضع اليد
وما هنا على العقد اه زى اه عش (قوله فلو أودع موصو) أى أودع شخصاً بقصداً أو كلاً لا نحو
صبي من كل ناقص ولكن تعاليمه لانه وضع يده عليه بغير اذن معشر يقتضى ان نحو الموصي اذا كان
دفعياً ضمن بغير وضع اليد وليس كذلك بل لا يضمن الا بالاتفاق بخلاف الكاسل ضمن بغير وضع اليد
وقول المتن ضمن أى بمجرد وضع اليد في الكامل والاتلاف في غيره اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو
أودع ناقص ناقصاً ضمنونه طلقاً تلفاً أو اتلف شرط أو لم شرط هكذا تقرر مع شيخنا في القوس واعتصمه
(قوله نحو موصي) أى ولو مرأته وقوله ضمن أى كالمصاحب أى القسم مع حصة القبول من الناقص
لان فصله كانه عدم لانشاء أهليه اه شرح مدر (قوله بغير اذن معتبر) وهذا يدفع ما يقال في عدم
الوديعة كصحبها اه شرح مدر (قوله نعم ان أخذته من حيا) محل عدم الضمان في هذه حيث مدر دنا فيه
فان رد اليه ضمن اه عش على مدر (قوله أو ألقته مودعه لم ضمنه ولو تسلط به وهو لا يعتد بوجوب
الطاعة وعليه يعمل قول شيخنا بالاتساع ما من الوديعة ثم رأيت شيخنا كتب على شرح الروض لا يقل قياس
نظائره ان تسلط المبر غير الاعشى ان لم يتركه وحيداً فالدار على اتلافه لنفسه ولا ضمان على المودع يعمل
لان قول قد سبق ضمان المودع وضع يده وكان القياس ضمانه في مائر أحواله غير أنه سقط عنه الضمان
في حاله مباشره الى المالك من غير تسلط وأما في حاله تسلطه فخصت المباشر مع ضم اليه اليه اه حل (قوله
بأن أودع شخص) أى كامل نحو موصي الخ من نحو العصى الرقيق فلو أودعه مودعه موصي فلا يضمن الا بالاتفاق
بخلاف ما تولى في يد مودعه ولو تغير بطل فانه لا ضمان اه عش على مدر في باب معاملة الرقيق اه (قوله
اغناي ضمن باتفاق) قال الشيخ خلال الدين القنبي ولو أودع مديناً ماله من المصدي عليه عين ذلك في صباه
كان ذلك ضماناً للمصدي ولو انكر المالك لا لعطف المصدي في حال صباه بل ينتقل الوعد لو ادعى بعد بلوغه الرديعه
أو التالف عنه على حكم الامانة قاله قول له من عيته وكذلك لو ادعى تلفه عنه قبل بلوغه لا يحلف بل ينتظر كما
تقدم كذا في حاشية الجلال البكري على الروضة اه شوري (قوله كونه باحترمة) أى غير مهددة (قوله
ما مرقى وكاله) يؤخذ منه انه لا يصح تعلقها وهو الرجوع بسبق المصدي ان كان ويرجع لاحراز المثل ويصح
الحلف بهودج والمبايع عليه كصحة التصرف ثم اه ساطب (قوله ولا يكتفى الوضع بين يديه الخ) الذي اعتمدته
شيخنا مدر اعتبره لافظ من أحد الجاهلين مع لفظ من الاشراف والفعل من ولو ستره انما يكتفى في وكاله
والا بهاء ولا يكتفى في السكوت منه خلافاً للقباب فان حل على ما يقع بعده فعل نظائر فلو لا الحفظ متاعى هذا
فستمكن من رد ما يضمن عن القبول لأخذ الآخر قولهم ردت هذا شيخنا زى اه قل على الجلال
وعبارته شرح مدر ويكتفى مع اللفظ القبض المرفق البيع لا غير مولا تعتبر فيه الغورية كما في وكاله

التمنى وقال حسن غريب
والحاكم وقال على شرط
مسلم ولان الناس حاشية بل
ضرورة البها (أركانها) أى
الوديعة بمعنى الايداع أربعة
(ووديعة) بمعنى العين
المودعة (ومصنف مودع
ووديع وشرط فيهما) أى
في المودع والموديع (ما مرقى
في موكرو وكيل) لان
الايداع استنبط في الحفظ
(فلو أودع موصو)
كمعتون وموصو رسفه
(ضمن) ما أخذ منه لانه وضع
يده عليه بغير اذن معتبر ولا
يزول الضمان الا بالرد
ولي أمره نعم ان أخذه منه
حسب موقوعاً على تلفه في يده
أو ألقته مودعه لم ضمنه (وفي
عكسه) بأن أودع شخص نحو
موصي (انما يضمن باتفاق)
منه لانه لم تسلطه على اتلافه
فلا يضمنه بطله عندما لا
يلزمه الحفظ وظاهر ان
ضمان المثل انما يكون في
شمول (د) شرط (في الوديعة
كونها باحترمة) ولونحسا
كتاب ينضم ونحو حجب
بخلاف غير المحترمة ككتاب
لا ينضم وآله وهذا من
زبداني (د) شرط (في الصيغة
ما مرقى) (فوكاله) فيشترط
اللفظ من جانب المودع وعدم
الرد من جانب الموديع فيكتفى
بضمه ولا يكتفى الوضع بين يديه

فالشروط عدم الردوضة كلامه عدم اشتراط فعل مع التثنية لولا قال هذا وديعة واحدة فقال قلت أرضه
فرضه كذا يدعيه كذا كذا البقرة سواء المجد وغيره لان اللفظ أتى من مجرد الفعل وقد رجع
ذلك الرضى في النسخ الصغير واضعده الاذرى ورجعه في الاثر ولو وجد له ثمن الوديع وأصله من
المودع كذا يدعيه كذا يظهره كذا الاذرى كذا فالشروط لفظاً أحدهما وفعل الآخر لحصول
المقصود اه وقوله فالشروط لفظاً أحدهما الخ من هذا علم جواب سادته وقع السؤال عنها هي أن وجبلا
حل دابته حلياً وطلب من أهل بلده أن يأخذوا له هم المصرو ويديرون الحليته فامتنعوا من ذلك ولم
يأخذوا له فخطب عنهم على نيته أي بأني باتوا الشر وطلبهم في الطريق فلم يفعل ثم لهم حضروا إلى
مصر وعرضوا في الحليته صاحبها وهو الدابة عند دوابهم فضاقت بالانصاف وهو عدم الثمن اه
عش عليه (قوله مع السكون) أي منها ما أخذوا حلياً في فلا تخشع على صاحب الحليته إذا وضع انسان
ثبيله في الحليته ولم يستخفط عليها كقولهم الواقع الآن اه حل أي أو فسرط في حقلها بخلاف ما إذا
استخفطه وقبل منه أو أصلاً أو لم يخطها فانه حليتها ان فسرط كان ثاماً أو لم يستخفط من هو ماله لا يخفى
وان فسدت الاجرة وتمثل ذلك القواب في الخلف فلا يخشعها الخلف الا اذا قبل الاستخفط أو الاجرة وليس من
التخريف من الحليته الخلف ماله كل بلا خط على العادة فخطه سارت أو خرجت الدابة في بعض غفلاته
لعدم تصوره في الخطا فالتأخر أنه قبل قوله فيه بينه لان الأصل عدم التصدير اه شرح مر وقوله
بخلاف ما إذا استخفطه قبل منه أي فانه يضمن جميع المخرج ظاهره أو باطنها إذا كان لم يجرى العادة فخطه
في الحليته بخلاف كس قد علمت ماله يضمنه فخطه فخطه كذا خين وبطله يضمن السارق الفرصة
فان انتبهز لا يخشع من قولنا ضمن جميع المخرج أي سواء فسدت الاجرة كان لم يجرى فرصة اجارة أم لا كان
أشعر فخطه لم يضمن قوله أو أصلاً أو أي وان قبل الوديع بالخطا ولا يضمن لفظاً من المالك وقوله
كان لم يؤخذ لم يلل المراد أنه طراه ما يقتضي غيبته ولم يمكن من رد المالك لما يفي فغيره أراد الشر وأكانت
العامة لم يضمنه فخطه لم يرضه فخطه وقوله الآن قبل الاستخفط ومنه ذهب شهابه ليدله قوله
الآن موضعه فرضه ما عدا في العباب ومن بعد دابته في خن واستخفطاً صاحبها فربحت في بعض غفلاته
أو لم يستخفط بل قال أن ارطها فقال هاتم فقد علم ضمن اه أقول ويقال مثله في الحليته فلا يوجد
المكمن من حواشي أو قال أن اضع حواشي فقال له منه ما اقتضا علم ضمن اه عش عليه (قوله كالمارية)
وفرق بعضهم بين البابين بأن أصل وضع اليد على مال الغير هو الضمان والضمن لا يؤول اللفظ من المالك
بخلاف المارية فلم يضمنه على وفق الأصل كما كتبت فيها لظن من أحد الطرفين وأيضاً الوديع مقبوضة
لفرض المالك وفرضه لا يعرف اللفظاً من حيث هو المارية بعكس ذلك ما خرج اللفظ المستعير وأفعله اه
شوبرى (قوله كذا عتق هذا) ولولا أن خطبه ما وديعتوه وما عارية أو عكسه عمل بماله في اليومين الأولين
وبعدهما لم يبدأ بغير وديعتوه وقال بهر في الأولى ضمن أبداً ولو أودعه ثوباً وادته عليه ففقدان فاسد ان هو
قبل ليس فيه ضمنون وبعد ضمنون فذا قد كل عند كصممه اه قل على الجلال (قوله لم يضمن عليه أخذها)
فما علم ان مجرد العتق لا يجرى وقد يقال أنه وسيله فغيره أيضاً أهمل على الجلال (قوله ولم يضمن عليه أخذها)
أي بلغة الحياة قبل في المستقبل اه حل (قوله فلا يجرى ولا يكره) قال بعضهم وتكونه ما سبق في هذه
اه سم وفرض فيه اه زى فتقرر بها الحكم المستعير كذا في الشارح على كلام سم وقال
عش وتصوره بالاختصاص في لمة نفسه (قوله والادباع جميع والوديع مائة) أي ان كان
الوديع مائة كان كقولها أو كلابت يجرى لهما الادباع ضمنها أخذها بغير الانخ اه حل (قوله)
واتر القريم) أي حيث قلبه، ثم روى في الإجماع في غلبته مال الضمان اه عش على مر وهذا

مع السكون ثم لولا الوديع
أودعته مثلاً فله
ما كان فيه أن يفي ذلك
كالمارية وطلبه فالشروط
اللفظ من أحدهما عليه
الزركشي والادباع اما
مريم كذا عتق هذا أو
استخفطه (أو) كذا مع
النيب كذا عتق هذا من
براد الادباع منه (من)
حليته (أو) بغيره (مريم)
عليه (أخذها) لانه يرضها
فقط (أو) بغيره (أو)
يقول عليه (بغيره) (أو)
لأنه عتقها بغيره
قال ابن الرضا لان لم يرضه
المالك فلا يجرى ولا يكره
والادباع جميع والوديع
مائة من ثمنه بغيره
الشرع

إذا كان التبريم من حيث الجزم من حفظها يظهر السابق ما إذا كان من حيث نية الخلية فيها أو التبريم
بتدري إلى حله من شأنه أن يكون أمارة تحت يد موسى أو أن يكون التبريم على هذا عند قول المتن
بأنه أخذها بينهم أي حيث قال الشارع بخلافه أو في ابتداء فاته ضمن (قوله مشرود على الأثم) قال
في شرح الرض ولكن لو كان الودع وكذا أو ولي شبه حيث يجوز الإبداع فهي مضمومة بغير الانشد
تصاعا (قوله والله في عون البديع) صدقه كقوله لا يرب من نفس على مؤمن كربة من كرب المناقض
الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على مصر يسره الله تعالى في الدنيا والآخرة ومن ستره الله تعالى
في الدنيا والآخرة والله في عون البديع ما دام البديع اه عش (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي ولم يحش
على نفسه أمانة أو لم يضر وأبها فيما يظهر اه شرح الأثر لا شينا اه سم (قوله لكن لا يصير
الح) فله أخذ الأجرة لأن الأجر الواجب العيني تؤخذ عليه الأجرة كسقي البيلولة ممن يجب عليه أخذها
وجب على كل من عرضت عليه أخذها لأن الامتناع يؤدي إلى التواكل اه حل (قوله لكن لا يصير الح) أي
فه طلب أجره وأجره من زلفه فيها إلا أن فلا كلام ولا في ظاهر أمانة لا يجب عليه قبولها جند لأنه
يقبل ويصرفها كما حل على أدامها لا يحق تأمل اه شوري (قوله وترفع الودعة الح) قال في الرض
وشرحه ولو عزل الوديع نفسه أو زهه المال لا يضمنه بوق المال بد أمانة تترتب نول زسه الرضوان
لم يطلب منه فإن أخرج بلا عذر ضمن اه وشرح الأثر لا شينا والمراد اعلام المال فيها ولو انقلبه
بينه وبينها اه سم (قوله وترفع الودعة الح) وقاله تركها عنها التاخير أمانة تترتب عليه الرضا لكها
أو وليه ان عرّفه أي اعلامه بها أو بمجملها أو راعدته عنك وان لم يطلبها كفتة وجدوا هو فعلا لكها فان
غلب ردها لهما كالأمن والأمن اه شرح مر وقوم وارث كل ووليه قلمه (قوله وانما اه) كان
فرف بمثل رقتي من أي علمي وقد ذكر الشهاب عمرة أن من أعجز صرنا لونا الودعة تطير ثم ظهر من معنى
ذلك إذا أخروا برحلى المال وتلفت يكون ضمانه اه حل (قوله وجبر عليه) أي وجبر على الوديع
اه حل (قوله ورد من الوديع) أي وجبر نفسه ويبيع ما لكها لهما أو أقرها بغير اه حل (قوله
وأصلها أمانة) أي وضعا والمناقبها والغالب عليها الأمانة وإن حوت أكره اه قل على الجلال
(قوله كالهن) أي فإن الغرض الأصلي منه التوثيق والأمانة تتبع ويرتبع على كونها بغيره بغيره
لونها فيه لا يرتفع الرهن بخلاف الودعة إذا نزل فيها لهما ترتفع كسبها في قوله ومضى حل لم يبرأ إلا بالإبداع
وتقدم هذا الفرق في الرهن في قوله ويرتفع ضمن حل ما يدايعه لا رهنه اه (قوله في الجمله) أي خصه بالذم
بأنه جلا وقال حل أي فيما أسس له القول أو وجب وجب لهما الشيخ عبد البر قوله في الجمله أي في بعض
أحواله وهي ما إذا كانت بغير حل ولم تكن بغيره ولا مكره ولا يحل منه تعدد ما يظهر (قوله وقد تضمن
بمواضع) أي مشروقة قلها بينهم بقوله

بمواضع التضمن مشرودها • وسرر وتلقا وجهها
وركا إياه ودفع مهلك • وضع ودعا وتضيع حق
والانتفاع وصككنا الخالفه • في سئلنا لم رزمن نالنه

(قوله كان يتلقا) أي وقد عين الودع مكانه الرز وان لم ينه من غيره كلف شرح الرض (قوله دونها)
أي المله أو البار حوزا ولو حوزتها كذا شرح الرض والمتمدد عند ضيقنا لا يضمن لنا نحن حوزتها
وان القول بالضمن محمول على ما ذكرنا من حوزتها فتنقلها من حوزة إلى حوزة (قوله
دونها حوزا) المتمدد فيها إذا تنقلها من حوزة إلى حوزة لم يلزم حين المال للوضع لا ضمان كباقي في قوله أو
تنقلها من بيت إلى آخره دار الخ ع ش (قوله وان كان البيت الأول أحرز) أي التضمن حوزتها

مشرود على الأثم (والام) إن
تدري على حفظها ووقت بآمنته
لها (المن) له أخذها بغير
رهنه بقول (المن لم تضمن)
لا تخذها بغيره سلم والله
عن البديع ما دام البديع
عن أمانة فان حوزتها لم
يكن ثم غير موجب عليه
أنه هل كان لا يصير على
اتلافه مضمون عند حوزة
مجالا (ترفع الودعة أي
يتضمن حكمها) عون أحدهما
وجنونه وانما اه وجبره
عليه واستردا من الوديع
(ورد من الوديع كلو كلة
رأسها أمانة) يعني أن
الأمانة متصلة فيها لا يبيع
كلهن سواء أ كنت تباع
ثم لا توفى تعال ما على السنين
من مبيع والوديع ضمن في
الجمله (و) قد تضمن بمواضع
كان يتلقا من محله أو دون
لا ترضي دونها حوزا وان لم
ينته الودع من تنقلها
عرضه التلقا ثم انقلها
من بيت إلى بيت لم يضمن
لم يضمن وترجع بماء كره
ما قلنا في المثل لا ترضي
أولى أحرزوا رهنها من بيت
إلى آخره ولو وحدها وان
واحد لم ينه الودع فاته
لا ضمان وإن كان البيت
لا طاح

(وكان ردعها) غيره ولو ناضيا

(بلا ذن) من المودع (ولا

عذر) له ان المودع لم يرض

بذلك بخلاف ما لو ادعها

غيره لم تذكر ضرورة (وله

استعانة بين جعلها لحز)

أو يعطها أو يبيعها للمهموم

ذلك الاول لان العادة تجوز

بذلك (وعليه لم يرد

كاردتشر) ومرض مخوف

وحرين في البقعة اشرف

الحشر زعي الخراب بعد

غيره (ردعها مالها أو وكه

ن) ان فقد هارده (لناض)

وعليه أخذها (ن) ان قدده

ردعها (لا يبين) ولا يكف

تأخير السفر وتعميري

بالعذر أهم مما به وعطى

الاسمين في المرض الخوف

بالقاء أو لمن عطفه به بار

(ويستحق من الاخيرين

وصية) بها (الهما) فهو خير

عند فقد الاولين بين ردعها

للقاضي والوصية بها اليه عند

فقد القاضي بين ردعها للاخيرين

والوصية بها اليه والبراد

بالوصية بها للاسلام بها

والامر بردعهم وصفها بما

تتميز به أو بالاشارة اليها

ومع ذلك يجب الاشهاد بكيفية

الرائق عن التزك (فان لم

يقبل) أي لم يردع ولو وص

بما لم يذكر كذا كر (ممن

ان عتق من ردعها أو الاصله

بها سفر بها لم يلا نه عرضها

لقوات اذ الوارث عند

ظلم اليه ويدعها لنفسه

كردت اليه كونه جافي واحدة أو خان واحداه حل (قوله وكان ردعها) (الح) ظاهرا مدخولا فيها بغير مرد
 الايداع وان لم يسلمها في غير ذلك باب الشركة كقوله في الشركة ثلثا من مال الشركة بغير فاشح يسلم في
 نصب شركه باطل ثم قال ولا يضمن بغير البيع بل بتسليمه بخلاف المودع في الوديعة كذا قاله أبو اسحق وقال
 أبو حامد عندئذ انه يضمن بغير البيع أيضا ويمكن الفرق بين الايداع والبيع فابحروا شوبرى (قوله لان
 المودع لم يرض بذلك) عبارة من لان المال لم يرض بأما تغير مولاه أي فيكون طريقا فيمنعها والقرار
 على من تلفت عند ذلك تعميم من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع بما غمره على الاول ان كان سالما
 المالم فلا ناله نسب أو الاول يرجع على الثاني ان علم لان جهل اه (قوله وله استعانة بين جعلها لحز) أي اذا لم
 تزل يد عنها بينا بعد حفاظها لها عرفا فاشرح مر وعش عليه (قوله أيضا وله استعانة بين جعلها لحز) أي وان
 جهل عليه جعلها ولا يقيه اهل على الجلال أي ولو كانت خفيفة أمكنه جعلها بلا مشقة فيما يظهر اهم (قوله للمهموم
 ذلك بالاولى) اذا الحاجة للمساو التي مما يتكرر بخلاف الجبل فاذا جاوز ذلك لا يشكر ولا ينجز وما يتكرر
 بالاولى وأيضا الجبل فيه استيلاء تام بخلافهما فاذا جاوز ذلك فيه استيلاء تام فلا ينجز وما ليس فيه استيلاء تام
 بالاولى اه شرح مر (قوله كاردتشر) أي صاحب وان قصران ردعها لغير مال كقوله ان يبيع الا فلا يبيد السفر بالمباح
 أي ردعها لغير مالها ولو اتبته لا يجوز الا في السفر بالمباح وردعها لم يجز ولو في غير السفر بالمباح بل لا يتقيد
 بالسفر لجواز التمتع من الجانبين واذا رجع من سفره لم يأخذها ممن دفعها وان علم به المالك أو آثره اه قل
 على الجلال (قوله ومرض مخوف) قال في شرح الروض وظاهر كمال الاذرى ان كل حالة تعتبر فيها الوصية من
 الثالث كقوله طاعون بالبلد حكمها حكم المرض الخوف فيما ذكر اه ثم الجبل يقتل في حكم المرض
 هالاه كقوله هذا حق آدى ناجزا فاحطه أكثر يجعل مقدره ما يظن منه الموت بغيره المرض اه شوبرى
 (قوله أو وكه) أي قبض الودائع المتجمعة ومنها أو بشوكية في أمر عام يشملها اه عش (قوله ذن) شوبرى
 أي قوف مسافة القصر اه نخل (قوله فان فقدتها) أي نحو غيبة وجس ووارردعها بصفة الماشي لقوله
 جواب الشرط الذي قد رجع عدم اقتراه بالقاء وقوله لقاض مشتق به وجنح تغير اعراب المتن فان قوله لقاض
 كان متعلقا بقوله ردعها لواقع مبتدأ المتبرع عنه بقوله عليه وآيات ما ذكر فيها بعد تأمل اه شوبرى (قوله وعليه
 أخذها) أي يجب على القاضي أخذها ممن الوديع حضا للامتنان بين غائبه وأخذها مضمون لا يلزم قبولها
 لان مقامها حر ولما لك اه قل على الجلال (قوله نقاض فلامين) وتزك هذا الترتيب ضمن حيث قدر
 عليه قال الفارقي الا في زمننا فلا يضمن لا يدايع لانتقم وجود القاضي قطع الماطل من فساد الحكم اه شرح
 مر (قوله وصية بها) المتعددة خاص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تضي الوصية بالهما فيه
 عن ردعها لهما اه حل وصم وعش (قوله والموال بالوصية) عبارة تشرح مر والمراد بالوصية
 الاعلام أو وصية بما يميزها أو بتسليمها لمن غير ان يخرجها من يدو يأمر بالردان ما يتولى بدم ذلته من
 الاشهاد بكيفية الرائق عن التزك انتت (قوله مع وصفها بما تتميز به) فان لم يفعل ذلك ضمن الا اذا كان
 فاضا لا يتألف ضمن وان لم فوجد الوديعة جدي تركته لانه أمين السر وعمل الضمان في ما ذكره الاما اذا تلفت
 بعد الموت لا يله ولو لم يوجد تركه الوديع ماعينه أو أشار اليها ضمان أو وجدوا تركه الوارث قبل ولو
 قضر الوارث فردعها ضمن وصدق في عدم نصيبه من الوارث عدم نصيبه من الوارث عدم نصيبه من الوارث عدم نصيبه من الوارث
 عدم عليه جده ولو وجد بعد سنده ومما وصفه لم يردع الوارث ضمن (تنبيه) لا تركته على شيء هذا
 ودية فلان مثلا أو في جديته عند فلان كذا الا اذا آثره أو قامت به ميتا أو آثره الوارث اه قل على
 الجلال (قوله ومع ذلك يجب الاشهاد) معتمد على شرح مر وعش عليه تضعيف الحلي به هو الضعيف
 (قوله أو سافر بها) ولو حدثه في الطريق خوف آثم بها وان جهم عليه القطاع فله رجعها بصفة ليضللها

فصاحت ضمن وكذا دفعها فمات نسيم عند اقبالهم ثم أرسل موضعها اذ كل من حقه ان يصبر حتى يؤخذ منه فقهه مضبوطة على أخذها اه شرح حر (قوله لعزم من ذلك) أي وكل الطريق آتيا ضمن في الخوف ما لم يكن احتمال الهلاك في الحضر أثر يمنة في الشر فكيف شئنا اه سبط طب (قوله وحمل ذلك في غير القاضي اما القاضي اذا مات الخ) انظر اذا تمكن القاضي من الرد على المالك ولم يصل هل يصبر كقولك ترك الابعاء حرره واخذ بعض الفضلاء من التعاليل بأنه أمين الشرع ان هذا الخاص بحال التيم وأنه ضمن بترك الابعاء بالوديعة كثيرة لانه حينئذ أمين المالك لا الشرع وأقول الظاهر انه لا فرق بين مال التيم والوديعة ولا نسلم انه عدا ابداع المالك اياه لا يكون أمين الشرع بل فيه بهتان كونه أمين الشرع وكونه أمين المالك والمطلب في حقه أمانة الشرع ثم رأيت حرر واقف على ذلك وان الوديعة كمال التيم فيما ذكر وانه أمين الشرع مطلقا وأنكر ما تقدم من بعض الفضلاء اه سم (قوله بخلاف سائر الامتلاء) فان الواحد منهم ضمن بالشرع والموت اذ لم يوص به ولو في كلام ج ان أحد الامتلاء اذ ترك الواجب عليه يصبر ضمننا بمجرد وقوع المرض حتى لو تلفت باءة ففي مرضه أو بعد ممته ضمننا اه حل وهذا بخلاف ما في شرح حر ونص بكونه وحمل الضمان بغير ابعاء وايداع اذا تلفت الوديعة بعد الموت لانه كالمسرح به الامام ومال اليه السبيل لان الموت كان سفير فلا يتحقق الضمان الا به وهذا والمعتد وان ذهب الاسنوي الى كونه ضمانا بمجرد وقوع المرض حتى لو تلفت باءة ففي مرضه أو بعد ممته ضمننا كسائر اسباب التصبر انتهت (قوله وقد أوصيته فشرح الروض) لم رديه على صباه هنا الاقروه وظاهر ان الكلام في القاضي الامين وتقبل التصريح به عن الماوردي اه فتأمل وراجع ان شئت (قوله وكلين بدتها الخ) يقال دفنت التي دفنتا من يلخصر باءة خفيته تحت طباق التراب وهو دفن وسد فون فاندس اه شوري (قوله بخلاف ما اذا أعلنها أمينا) أي في نفس الامر فان الامانة لا يكتفي لو تبيين خلافه اه حل (قوله بشرط فقد القاضي) أي وقتد من قبله من المالك أو وكيله اه سبط طب (قوله وكان لا يدفع متلفتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بالضرر عليه ولا شقة تختمل عادة ولو وقع حريق في محلها وفيه متاع له مما تقدم متاعه لم ضمن الا ان سئل نظما بعد ولو كان فيه ودائع فنقل بعضها وتلف بعضها لم ضمن الا انصرف في قتله منها ولا يصرف في دعوى عدم التمكن في هذه الابنية اه قل على الجبال وصارة حل قوله وكان لا يدفع متلفتها الخ يستثنى من ذلك ما لو وقع في خزنة الوديعة حريق فبادر لنقل أمته ما حترقت الوديعة ضمن الا ان أمكنه انواع السبل دفعة أي من غير مشقة لا تختمل عادة لانه لو كانت فوق فضاها وأخرج ما الذي ضمنها وتلفت بسبب النخبة كما استوجبه ج كقولك يكن بها الا وادع فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تأخرت له انتهت (قوله فيلخصر) أي يتوخم من ضرور وغيرها اه شرح حر (قوله أو ترك لبسها عند حاجتها) عبارة حر وكذا عطف لبسها بنفسه ان اذ به عند حاجتها بأن تعين طريقه فله دفع الدود بسبب بقاءه لا كصحة ما لم يبق به لبسها لبسها بطريق به هذا التصديق والحاكم مع ملاحظته كما قاله الاذ في حق ترك ذلك ضمن ما لم يبق به لم يكن من لا يجوز لبسها كقول حرر ولم يضمن لبسها من يجوز لبسها أو وجد ملبسها بالاجرة ولو جازوا بل الوجوه ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى معنى من خيال بأجرة لا قربان له دفع الامر لها كم ليفرض له اجرة مقابل لبسها الا لا يبره ان يقدّم مفعلا كالمرور فلو لم ينعين طريقه قال ج ولا يضمن بغيره البس لاجل ذلك والضمن به ووجه حال الاطلاع بان الاصل الضمان حتى وجد ملبس اه عن ج (فرع) قال حر اذ اودعه خاتما فلبسها فله على الوجه المتعارف لبسها أو قد لبسها ما استعمله والاتفاق ضمن والابن لبسها على الوجه المتعارف لبسها ولم تصد لبسها ما ذكر لم ضمن وفيه يختلف البس المتعارف كقوله الاثارة هذا حاصل أمر موالاتها في الخسني جعله كالرجل فلا ضمان بلبس في غير المنصر لان الاصل بقاءه امانا وعدم

لهجزه عن ذلك وحمل ذلك في غير القاضي اما القاضي اذا مات ولم يوجد مال التيم في تركه فلا ضمنه وان لم يوص به لانه أمين الشرع بخلاف سائر الامتلاء ولعله وم ولا يشبه فاهان الصلاح قالوا غايها ضمن اذا فرط قال السبي وهذا تصريح بمنعنا عدم ايماننا ليس ضررنا وان مات من مرض وهو الوجه وقد أوصت في شرح الروض (وكان بدتها بموضع وسافر ولم يعلمها أمينا راقبها) لانه عرضها الضام بخلاف ما اذا علمها أمينا راقبها وان لم يسكن الموضع لان اعلانه بمنزلة اعلانه فشرط فقد القاضي وكلام الاصل يقتضي اشتراط السكن وليس مراد (او كان لا يدفع متلفتها) كتركه ثوبية لبسها صرف (أو ترك لبسها عند حاجتها) لتلف

الاستعمال المتيقن لعدم تحقق أو تيسر يكون به في غير الخنصر استعماله لاستعماله بل يسهل في غير الخنصر
 الامن الا ان يتصل بالرجل فان لبسه في غير الخنصر انما يقصد به الحفظ له من حر واعتمده وهو احد
 احتشائين تعلقهما في شرح الروض عن الاسنوي بانها الحلق بالراة اه سم (قوله وقد علمنا) فان لم يعلمها
 بان كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان احتملي وقوله بان كانت في صندوق أو لم يعلمها كما ذكره
 أو علمها ولم يعلمه متناحسا والواجب فتحها فان لم يفعل ضمن اه قل عليه (قوله لان البود) جمع دودة
 ويجمع على ديدان بالكسر اه عش (قوله أو ترك علف دابة) أي مدة يموت مثلها فبالاوان ماتت
 بغير ذلك لتحويلها في خبائه ولو كان ملجوع سابق ضمنها وقبل ضمن القسط ومثل ذلك اذا ترك تسيرها
 قدر ان تدفع به زمانتها اه حل قال في الكافي أو ادعهم بموت أو ذنبه في ركوبها أو قوا أو ذنبه في لبسه فهو
 ابداع فاسد لا يشرط فيما يخالف مقتضاه من تلف قبل الركوب والاستعمال ضمن أو بعده ضمن لانها
 عارية فاسدة اه دميري فهم مقتدان فاسدان وعبار شرح مر فلو ادعاه بترك طلبها أو سقتها
 مدة يموت مثلها فبالاوان أو عطشوا لم ينهه عنها ان تلفت ونقص ارشها ان قصت فان ما قبل مضي تلك
 المدة لم يضمنها ما لم يكن ملجوع أو عطش سابق وعلمه فضمن حينئذ جميعا كما يقتضاه كلام الرضا وأصلها وهو
 ان يمدد وان خرج به ابن المقرى كصاحب الانوار يضمنه بالشد ولو يجبر ركوب الدابة أو تسيرها نحو فاعلم ان
 الزمان لا يطول وقوفها كما قاله الاذري وحله الزكشي مثالا وان الضابط خوف الفساد ولو ترك الوديع شيئا ما
 لم يضمنه له بوجوه عليه وعذر لنحو بعده من العلماء في تضمنه وقضائه كتمتضي اخلافهم انتهت (قوله
 أو ترك علف دابة) أي مدة يموت مثلها فبالاوان لم يمت بذلك كان ماتت بغيره دام ما جاز أو غيره كافي الجواهر
 لانه انتم حفظه فاعلم ان القيام بما صوته من التلف والعيب بخلاف موته فاسل تلك المدقة ان كان ملجوعا
 سابق وعلمه ضمن الكل كما يقتضاه كلام الشافعي تشبيها بالركب في حمة فعملها كتر مسطر فانه يضمن
 الجميع اذا لم يكن ملكها لمعها ووجه الزكشي وغيره ويؤيده ما يأتي في الجواهر ان اسناؤه ملجوع سابق
 ومنعه الطاعم مع علمه بالمال ومات فانه ضمن الجميع وحرم في الرض كالانوار بانه ضمن القسط اه شرح
 الارشاد اشجنا واعتمد مر في الجواهر بالحيوان ملجوع سابق وجوه الوديع جوعا عذرا وجوعته
 مع انضمامه للجوع السابق وعلمه به انه ضمن الجميع لا القسط وانما اذا ترك السقي القتل المودعة حتى تلفت
 ضمن كالحيوان لكن لا يأنم فلا فرق بينهما بين الحيوان في الضمان وبينهما فرق من جهة الانتم حرمة الروح
 اه (واقول) ويؤيده الضمان بترك نشر الصوف وليس له دفع افساد البود فلتأمل ولا يبعد ان يأنم من جهة
 ترك الواجب علمه هو السقي (فرع) قال في الرض وشرحه وهل يضمن تخيلا استودعها لم يأمره بسقيه
 فتركه كالحيوان أو لا وجهان صحيح منهما الاذري الثاني فرق بجمرة الروح قال والظاهر ان محل الوجع
 في الاشتراك بينه وقوا فقبلا اذ لم ينه عن سقتها اه واعتمد مر الضمان وانظر على ما صححه الاذري
 ما الفرق بين ذلك وترك ثوبه الثياب اللهم الا ان يقال تلف الثياب بترك الثوبه أقرب من تلف الثوب
 بترك السقي اه سم (قوله لان ثوبه) ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليحرمها كالحكماء أو يأتين
 له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب اه شرح مر (قوله لان ثوبه) أي المالك المطلق التصرف فان لم يكن
 كذلك كولي مجبور وعلمه بانه ضمن والا فلا اه قل على الحلال (قوله لان ثوبه) قال في شرح الرض
 وان منعه له فاعلمه بالمال فموجود ضمن قال شيخنا في شرح الارشاد لو سلس ما قبله ان يحل ان علم تلك العلة
 اه وأراد بما قبله اذا ادع جوار مجبور ومنهى الوديع عن اطمعه فلتأمل وفي شرح الرض نعم ان كان
 أي الحيوان ملكا غيره كان ادع والحيوان مجبور قال الزكشي في تشبيهه ان فيه كالمسلم وسبقه الاذري
 وقده يعلم الوديع بالمال ومضى مر على خلاف بحث شيخنا السابق فقال انه ضمن مطلقا لان التلف حصل

وقد علمه لان البود فمعه
 وكل من الهواه وصوبوا
 الا وهي بها يدفعه (أو ترك
 علف دابة) يسكون الالام
 لانه واجب عليه لانه من
 الحلقا (لان ثوبه) حسن
 التوبة والابس

والعقل فلا ضمن كقولنا تلف الشيء والدية العقل لكنه يصح في مسألة الباب الحرة ٨١ الروح والعقل قولان ثم من زعمنا

في الأولين (فإن اعطاه) المالك

(عامة) بفتح الهمزة

منه والأرجح أو وكيفية

ليطلقها أو يستدعيها (فإن)

فقد هو أجمع (القاضي)

ليقتصر على المالك أو

يؤجرها وبصرف الاجرتي

موتها أو يسع جزأها كما

في عقاب القطة (وكان تلف

بمخالفة) حفظ (أو مورو

كقوله لا رد على الصندوق)

التي فيه الوديعة (فقد

واكسره) أي بشقه (وتلف

بأي شيء) أي بانكساره فالفقه

المؤيدة للتلف (لأن تلف

بغيره) كسرقة فلا ضمن

لأن وفاده عليه زيادة في

الحفظ والاحتياط من أن كان

الصندوق في حجره أو سرق

من جانبه ضمن إن سرق

من باب لو لم يرد على

الصندوق لرد فيه (ولأن

هماء عن قلين) كان قاله

لا تشمل عليه إلا خلا واحدا

(فأطلقها) أو ناه عن نقل

فأقل فلا ضمن (فإن) ولو

أعطاه درهم بسوق وقال

أعطها في البيت فأخبر

عذراً) قال (أو بطلها)

بكسر الباء أشهر من ضمها

(في كذا) أو لم يبين كيفية

حفظها فالحكم يذهب

بواقبه) أي في كذا فصاحت

بغير غش) كقول (ضمن)

لتصرف (لا بائع غلب)

لأن الدار حرة بالنسبة إليه

بشقه وهو العقل بعينه المالك والتلف بالتفعل مضمّن سواء أكل من مع العلم أو مع الجهل بخلافه إذا كان
 جوع سابق وجوعه قدر الزمان إلى الأول تلفه فإنه يفرق بين السلم والجهل لعدم الفصل اه سم قوله
 والعقل) يستكون الهماء ولا ينه عن التلف الذي هو تقديم العلم بفتح الهماء لأن كان قد دفع له
 ما يباعه اه قل على الجواز (قوله في مسألة الباب) أي بخلافه في مسألة التهميم والبرهان كان فيه
 ضياع مال لكنه ليس ببيع فعمل بل بسبب ترك تأمل سم (قوله وأجمع القاضي) فإن فقد الحالك أخفق
 بنفسه ثم إن أراد الجوع أشهد أن أمكن والأولى الجوع كما قاله بعضهم والمتمد أنه لا يكفي في الجوع
 وإن تعذر الشاهد لأنه مذكور اه شوري (قوله ليقتصر على المالك) والذي ينفعه على المالك هو الذي
 يحفظها من التعبد الذي سمها ولو كانت حرة عند الإيداع فلا وجه أنه يجب عليه حفظها بما يحفظها
 من صيب يتصق فسمها ولو فقد الحالك أخفق بنفسه ثم إن أراد الجوع أشهد على ذلك ما لم يفعل فلا جوع
 في الأوجه من كونها رابعة الظاهر وجوب تسميهم بقعة أو أبقى عليهم برحمه إن لم يتعد عليه
 من يصرحهم والآخر مع وعن أبيه حق أنه يجوز له نحو البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالماكم وينبغي
 ترجيح عند تعدد الألفاظ عليه مطلقاً لا ذلك اه شرح حر (قوله على الصندوق) بضم الصاد على
 الأصح ويجوز الضم اه قل على الجواز وقد قدم في باب الأحداث عن البراء ما نصه والصندوق بفتح
 الصاد وهو قول السلفين والراي قال ابن العربي قال للتلف فيه الشائب صوابه أن كان محله دار أو مائة
 فهو الصندوق فإن كان صغيراً جعل فيه العلب فهو الرقعة اه (قوله وتأمنها فيه) مفهومه عدم ضمانه إذا
 لم يتلف به فأجبر اه سم (قوله في حجره) الرادع غير الحارز اه وماوى (قوله سرق من جانبه مضمّن)
 بخلاف ما لو سرق من غير مرقده أو ثبت محرراً أو لاسمى من وإن سرق من محل مرقده لانه زاد احتياطاً ولم
 يحصل التلف بفعله اه شوري (قوله عن قلين) بضم القاف اه شرح حر (قوله وتلفها) فلو
 لم يفعل على أصلا هل ضمن لأن مقتضى القضا أن يكون النقل مأموراً به أم لا فيه نظر والآخر عدم الضمان
 اه وماوى (قوله فلا ضمن لذلك) أي لانه زاد في الحفظ قال حر ولا تنظر لتوهم كونه اقترافاً الذي عمل
 به القائل بالضمان (قوله ولو أعطاه درهم بسوق) خرج بالسوق أو أعطاه درهم في البيت أو أعطاه
 فلهذه الحفظ فيه فوراً قال آخر بلا عن ضمن وإن لم يحفظها فيه ورطها في كذا أو شدها في صندوقها لم يمسئله
 ونحوها أول فخرج جواً أمكن إيرادها في البيت ضمن لأن البيت أحرم من ذلك بخلاف ما إذا شدها في صندوقه
 مما لم يمسئله لانه أحرم من البيت وقدره لا الذي بما إذا حصل التلف في زمن الخروج لأن جهة المخالفة ولا
 في ضمن اه شرح حر وقوله وقال احتفظها فيه أي في البيت مفهومه ما لو اقتصر على قوله احتفظها في ضمن بالخروج
 من البيت والواجب عليه الآن احتفظها بأي وجهه اتفق من وجوه الحفظ اه ع على (قوله فأنظر لا عن
 الرادع العذر هنا كما ضرورياً أو مقاربه أذاً من متعلو جرت عاده أنه لا يذهب من حاقه مثلاً أو أخواتها
 وإن كان حاقه حرزاً اه وماوى وبعبارة حر قوله وهو في حاقه أجله إلى بيتك زماناً ثم في الحال
 ويحتملها إلى فلو كان حاقه ولم يعملها إلى البيت أمكن ضمن وهو لا وجه له اعتبار بعادته لأنه ورط
 نفسه بقبولها سواء كانت حرة أو لا (قوله بكسر الباء أشهر من ضمها) في المباح وبها بطنان باب ضرب
 ومن باب نقل لغو إلى ما يربط به القرية وغيره والجمع وبها مثل خطبك وكتبك وسالكم ما يربط به الله على
 قلبه بالصبر كما قال أفرغ عليه الصبر إلى المموال بيا اسم من رباطاً من يربط فأن قال إذا لازم فخر العذر
 والرباط الذي بيني ففكرت أسوة ليو جمع في القياس على رباطاً مضمّن وبها بطنان (قوله فخطبك) كقولهم ولنا
 ومعه الوديعة فصاحت فإن كانت بحضرة من حفظها أو في محل حرزها لم ضمن والضمن كإلزام عليه صريح كلامهم
 اه شرح حر (قوله ولا يصحها ببيع) لا فرق في الجيب بين التي في قفص القمص والتي بجانبه أي إن غلب

قال (احملها بحيث يمكن
ربطها) في كل مرة كهذا لا يحز
أما إذا أمسكها مع الربط
في الكم فلا ضمن لأنه بالغ
في الحفظ أو امتثل قوله
أو ربطها في كلك فإن حصل
الخطأ خارجا فصاحت بانخذ
طراوطني أو باصرتنا فلا
وان جعله داخلنا انكس
الحكم وهذا كما إذا لم يرب
الي شتمه والوفع زهاته
(وكان بضيعها) كأنه هو أول
من قوله (بضمها في غير
حوزتها) أو ينسأها أو
يدل عليها) معينا عليها
(طالب) هو أهم من قوله
سارفا أو من صائر المالك
(أو يسلمها) أي انظم ولو
(مكره لو يربح) هو إذا
غرم (عليه) أي على القائم
لأن قرار الضمان عليه لأنه
المستولي على المال علواتا
ولو أخذها القائم فخر إذا
ضمن على الوديع (وكان
يتنفع بها كلبس وركوب
لانه) بخلاف ما إذا كان
لعذر كلبس البغ وودعوك به
يلجأ (وكان يأخذها من
محلها) (بضمها) وإن لم
ينفع له بعد بذلك ثم إن
أخذها ذلك طائفاً ملكه
ولم يتنفع به بضمها العذر
مع عدم الاتصاف ولو أخذ
بعضه باليتنفع به فربما أو
بده ضمه فشا (لا أنوى
الاخذ) فذلك يأخذ لانه

بأن يوثق كالاستظهار بهضمه (فرع) قال في شرح الروضان أو دعه أياها أي الغراهم فوضعها
الكم بل لا يقطع وهو خفية لا يشترط أن يوثق في الأجزاء أو وهي قبيلة شعر بها ولا يضمنها
أو وضعها في كور عمامته بل لا يضمنها حتى أهـ ومثلها في ذلك النكته أهـ شوري وكان خلاف
الجيب على مثل هذا الذي هو كالحربط في طوق القميص أو في جانيه من تحت أرماسه على لفها أو لا
يفتقني ما في اللغة أن الجيب هو نفس ما واد القميص في الصباح جيب القميص ما ينفخ على الشعر والجيب
أجانب وجوبه وبله يحويه فور حيه وجبه بالتشديد جعل له حياء انتهى (قوله لسهولة تناولها باليد
منه) قد يقال هو واضح حيث أخذت بالتناول منه وأما إذا أخذت بشقم من أسفل فبني عدم الضمان الآن
يقال الجيب بهذه الصفة غير حوز مطلقاً أهـ حل (قوله فانه جعل الخطأ خارجاً) هذا إن كان له فوب فقط
أو جعلها في الأعلى أو كان في الثوب الأسفل فلا فرق في المثلين أهـ يش (قوله بانخذ طرا) أي
فطاعه هو الشرطي أهـ شيئاً في الصباح طررت طرا من باب قتل شقته ومنه الطرا وهو الذي يقطع
الفتحات ويأخذها على غلظته من أهاها أهـ (قوله أو باصرتنا) أي حيث كانت قبيلة عصب من إذا
وقعت والأضمن لأن وقوعها يدل على عدم أحكام الربط بخلاف القبيلة أهـ حل (قوله والا فخر زها) أهـ
فان خرج بها في كس أو حيه أو بضمه أهـ الموردي لكن يسأق في كلام الأمل ما يؤخذ منه أهـ يرب
في ذلك إلى المادة شرح الروض أهـ سم (قوله هو أهم من قوله بان) أي لأن أنواع الضمان كثيرة ثم إن
تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو وديع فبترك تحطيه صانع كنه من به لا كبير مشقة أو ترك ذبحها بعد
تصد وتخليصها فبقوت فيضنها على ما روي يصدر في ذبحها كذلك الأيمنة كذا دعاه خوفاً الجأمان
أي داء صغير ومنه إن ينضمها الآن كثر رحله ورفقه حوله أي ميسر فقلون كما هو ظاهر إذا تقصير
بالنوم حيث تدونها فيها بنسيان أو نحوه كذا في طريق ثم قام ونسبها أو دنها بجر زتمه أهـ
شرح مر (قوله كان بضيعها في غير حوزتها) ولودعها مفتاح نحو بيته ودفعها لا يرفع وأخذ المتاع
لم يضمنه لأنه لا التزم حفظ المتاع لا المتاع ومن لم يول التزم ضمه أهـ شرح مر وقوله ومن لم يول التزم
أي حفظ الامتعة كان استخفله على الضمان وفي الشرح في الامتعة لا التزم ذلك وظاهره وان لم يره الامتعة
ولم يسألها وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الطغراء إذا استخفها على الكسحت في ضمن الامتعة
لعدم تاسمها لهم ودعهم ذتمهم أياها أهـ عش عليه وهو تعينه الربودي بقوله قلت لا اشكال
لأن الصورة أنه تلم المتاع كما يدل عليه قوله أيضاً وإذا تلم المتاع مع التزم حفظ المتاع فهو تلم المتاع
معنى بل حسانتكم من النحول إلى محله وأيضاً الاستحفاظ هناك المتاع وهناك على الكسحت أيضاً
فلا تميزها معناه نوع تميزها في محصورة في الحل المستحفظ عليه لا في دولات تنص بخلاف بيوت السكة
التي لم يسكنها إن يذون وتنصون وأيضاً المستحفظ هناك المتاع وتم المستحفظ هو الحاكم قدس (قوله
أو يدل عليها) أي وحده أو مع غيره فالضمن على عدون الشعر ومشتى كلام المصنف أنها تدخل
في ضمه بمجرد الدلالة والمقتضى عدم دخولها في ضمه بمجرد الدلالة كما قاله أهـ شوري أي فلا يضمنها
الآن أخذها الظالم أهـ حل (قوله معينا عليها) كقولها في مكان كذا بخلاف ما إذا لم يضمنه كقولها هي
عندي فلا يضمن بهذا الدلالة وهذا كلاماً في المالك عن الدلالة عليها فإنها لا تفرد على من مطلقاً أي
سواء عن محلها أو لا أهـ من المحلى تصرف (قوله ولو مكرها) أي لا يوزن ذلك في ضمان المباشرة أهـ شرح مر
وذلك شيئاً العزري لأن ذلك من باب خطاب الوضع وهذا التعميم يكون جوعه للوضع والدلالة والتسامح
أهـ حل (قوله فمركوبه بلج) أي وهو بمن ظالم يأخذها أهـ حل (قوله أو بده ضمه فشا) فليزد
ذلك البعض بضمه ضمه فقط مطلقاً وان رديه فإن تتركه البذل ضمه فقط والاضمن السكل أهـ شيئاً في قول

على الجلال ولو أخذ بعضهم الدراهم لينتفع به منها كلها ان فخر نحو ختم والاضمن ما اخذ فقط فان ورد
فكذلك ان تميزا وتلفت كلها فان تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فضمن نصفان تلف نصفها كذا قالوا وقالوا
انما ان لو رد به ضمن الكل ان لم يميز والاضمنه وحده (فرع) ودفع له ثوب بالجرة فانتفع به ضمنه وجرته
وان احرقه بعد فان اكرهه على احرقة عينه لم يضمنه وقرا مال الكتاب ليس الثوب في جيبه ما تقدم اه (قوله
ابتداء) أي عند تسليمها من مالها أي ثوب عند ان يأخذها منه لينتفع بها ما به يكون ضاملا له فان
في الابتداء فلا يضمن وما هنا ضامنا في السواء فاعتبرت اه (قوله وكان يخطئها) أي عبد اجمال أي له او لغيره
والمراد بالضمين هنا الغرم لما قاله في الضمان خطأ الشيء بما لا يميزه لانه يدخل في ملكه بذلك يلمزه
لمالكه المثل أو القيمة فلا يخالف حيث (فرع) قال قال وض و لو قطع الوديع بها أو احرق بعض
الثوب خطأ ضمنه دون الباقي أو عد اعتنه قال الشارح ولا يخالف ذلك نسو يتم الخطأ بالعمد في الضمان
لان مجالها في ضمان الاتلاف ياتي بعض التلف في مثلنا لا في ضمان التمدد ياتي الباقي فيها الا اذا لم يميز
اه شوي (قوله وكان يجهدها) بان قولهم ودعني فانه ضمن خلاف لادوية كعدي فقبله عنده في
دعوى الرد والتلف بعذر في دعوى التمسك قبل التلف لا بعده (تنبيه) اذ اردت البين على المالك في
التلف حلف على نفي العارية (فرع) أو دعمه وقطع مكتوبه باقرار أو نحوه فلتفت بتفسيره ضمن قيمتها
مكتوبه مع احر مثل الكفاية بخلاف مال أو دعمه فله طرزا فالتلف كذا فانه ضمن قيمته معطر فافضا وفرق
بان الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطرزا في الثوب ولو ادعى اثنان على وديعه ودية فان صدقتهما
فانقصوه بينهما وان صدق أحدهما فلا يخر تخفيف الوديع فان نكل حلف الآخر وغرمه قيمتها ولو قال
هي لاسد كراؤنيته وكذا في التمسك ضمن والارضي القطعة بعد تعرها في ثوب القادح ان يخر داره وأمس
من معرفة مالها البيت المال ان يكن جارا أو نحو ذلك في يد هذا حاله أن يصرفها في مصالحها أو في
بناءه فهو معصوم كراؤناط يكونان الامام جارا اه قل على الجلال (قوله) قال البندجي لو قال المودع
أودعني ألف درهم وتلفت وقال المالك بل خصصت صدق المودع على ما تفضيه فو اعد المذهب بخلاف مالو
قال أخذته من لوديعه وقال المالك بل خصصت لانه في الثانية اعترف بالتقصي ثم حاول المسقط بخلاف الاول
اه وفي شرح البهجة للشارح ما نصه (حاشية) قال ابن القاضي وغيره كل مال تلف في يد أمين من غير
تعدا لضمان عليه الا انما اذا تلف السلطان لحاجة المالكين ركاة قبل حولها فتلفت في يده فيضمنها أم أي
في بعض صورها المقررة في محلها قال الزركشي ويحقق ما مالوا اشترى عينها وجبها بالبيع على الثمن ثم اودعها
عند المشتري فانتفعت من امن ضمنه ويقر عليه الثمن اه واعتمد مر خلاف ما قاله الزركشي
والاقتصار على ما قاله ابن القاضي وغيره وفي شرح الارشاد لشيخنا حج في باب البيع في بحث القبض وتلفه
في يد المشتري بعد الاداع كلفه بيد البائع اه سم (قوله بعد طلبها لهما) أي المطلق التصرف ولم يسلط
بالوديع حق والاكتفاء بغيره الذي لولي أو نحوه قال حج ولو جرح على الوديع بالفسخ رخصته
الوديع ولم يرضه شيئا ولو طلب أحد شر بكن أو دعمه منه دفعه له بذنسا كم شيئا اه قل على
الجلال (قوله بلا طلب من مالها) أي وكان هناك طلب من ابي لاجل قوله آخر لانه لا يقال انرا اذا كان
هناك طلب (قوله بخلاف مالو جهدها) يضمن دفع ظلم الخ فانه يجب عليه انكارها عن الظالم وله ان يحلف
بالتعمود يار له ان يحلف بالاعلا أو تطلق زوجته أي حيث لم يور و يجب الحلف اذا كانت الوديعه معمولا كرايد
النظام قوله أو الفجور به اه حل (قوله من دفع ظلم عن مالها) قال في شرح الروض كان أمر الظالم
مالكها بطالبها من الوديع فطلبه منه وهو يجب جهدها منه فخطأها فلا ضمان قاله الا نرى اه سم
(قوله بعذر كسامة) عبارة شرح مر بخلافه نحو مله وصلواته كل دخل وقته ولو هي بطله ولازمة

يحدث فعلا بخلاف مالو نواه
ابتداء فانه يضمن (وكان
يخطئها بجمال تسخير)
بسهولة عنه بخوسكة (ولو)
يخطئها بجمال (لعودع)
بخلافه اذا تميزت بسهولة
ولم تنقص بالخطأ (وكان
يجهدها أو يوتر تخلفها)
أي التقليل بينهما وبين مالها
(بلا عدو بعد طلب مالها)
لها بخلاف مالو جهدها وانخر
تخلفها بلا طلب من مالها
وان كان الحدوتنا غير التقليل
بضره لان اخضاعها بالغ
في حلفها وبخلاف مالو
جهدها بعذر من دفع ظلم عن
مالها وما لآخر التقليل
بعذر كسامة وخرج تخلفها
حلفها اليه

لا يلزمه والتقدير بعدم

العذر في المجموع من يادف

(وقتي خلق لم يبرأ) واندرج

(الابداع) فلان من المالك

كان يقول استأنتك عليها

فبها أرض المالك يسقط

الضمين (وحلف) الوديع

فيصدق (في) دعوى (ردها

على مؤتمنه) وان شهد عليه

بها عند الدفع لانه اتهمته

وخرج جده واد الردي على مؤتمنه

فلو ادعى ردها على وارث

مؤتمنه اذ ادعى وانه الردي

المودع أو ادع عنده غيره

أستأنا فادعى الامين الردي

المالك فلا يصدق في ذلك بل

عليه البينة (و) حلف (في)

دعوى (فلها مطلقا) وبسبب

خفي كسرة أو بسبب

(ظاهر كزجرين) ودروديب

(عرف دون عموم) لاحتمال

مادعاه (فان عرف عموم

أيضا ولم يتم فلا) يحلف بل

يصدق بلا عين لاحتمال

مادعاهم فربسة العموم

وخرج بز يادى ولم يتم ماو

انهم فيخلف وجوب اختلاف

فانهم من الز كانه فيخلف فيه

كلمتهم جل بالاصل في البايين

(وان جعل) السبب الظاهر

(طوبى بيته) بوجود (ثم

يخلف انما تاقبته) لاحتمال

انها لم تلتفه فان نكل عن

البسمه حلف المالك على

نفي العلم بالتلف واستحق

والتصديق المذكور يجري

في كل أمين

غيره ولو طال الزمن المذكور كشركه عتكاف شهر متتابع واحوام يعول زمته فالاوجه انه يلزمه توكل أمين يردھا
ان وجدوا لايت لمحا كيردها فان ترك أحد هذين مع الفقر وعليه ضمن (قوله فلا يلزمه) علم من ذلك ان من
أعطى غيره مائة مثلاً أمارة لقضاء حاجته أمره ورد اذ اقصيت فكره بعد قضاءها حرز له ضمن لما حقره
انما يلزمه التخلية لا غير كذا في التصديق ما لا يتحقق اه شورى في قل على الجلال قوله فلا يلزمه بلزمه
ذلك في رد هب جد هاله (قوله الابداع) فلان من المالك) خرج بل المالك غيره وكسوى وكيل وخرج بالابداع
ما لو أبرأه مما فعله من غير ابداع اه قل على الجلال وفي سم (فائدة) (لو أبرأه من الضمين) كلن
كاحداث الاستمين ولو قال اذنت لك في حفظها فهو كقوله استأنتك عليها اه وعبارة العايب لا يلد اع
الو في فيما يظهر انتهى وعبارة امله مع شرح هر ومتى صارت مضبوطة بانتفاع أو غير ترك الخيانة لم يبرأ
كالو جد هاهم أقرب ماو يلزمه رد هاهو واختلاف من ثبت أو وكيل تعدى وكلن الفرق مفسر من ارتفاع أصل
الوديعة بالحيطة بخلاف غير هاهن أحدته المالك الرشيد قبل أن يرد هاه استأنا أو ادعى في حفظها أو أم اه أو
ايداعاً أو الوديع من ضمها في الاصح لانه أسطحه موال الثاني لا يبرأ حتى يرد هاه اليه أو إلى وكيله عليه على اليد
ما أخذت حتى تؤديه وخرج باحدث قوله قبل الخيانة نحت جتركت عند استأنا يبرأ به قطعا كما قتله
عن المتولي أو أقرأه لانه اسقاط ما لم يجب وتطبيق الوديعه كذا لو أبرأه أو وكيله كانه لا ادعى ولو
أنفها فأحدث له استأنا لا يضمن في البذل لم يبرأ انتهت (قوله فيصدق في دعوى ردها) قال الجلال البقيني
قد بوهم اه لو ادعى التخلية انه لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة لولا ان خفي بها وبين المالك
فأخذ هاهن يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول ردها على المالك بنفسى أو بوكلي ووصلت اليه أو وليت بينها
وبين المالك فأحدثها الكل سواء في قول قوله ولم أر من تعرض لبق كذا في حواشي الجلال الكبرى
على الروضة انتهى شورى (قوله أو ادعى وانه الردي المودع) أي ردهه أو ادعى انه هو ردي على المودع
ام لو ادعى ان مورثه ردها على المودع قبل موته فيصدق بيته اه حل وفي قل على الجلال لو شمل
ما ذكر أي التصديق باليمين مودعيه بمصدق أو ادع الردي عليه قبله ومودعيه وانه الردي ومورثه
قبل موته اه (قوله مطلقا) أي من غير ذكر كسب (قوله كسرة) أي غضبهم بظهوره كما قاله
الاذعى على ما ذكره في وقوعه في خلوة والاطول بيته عليه اه شرح هر (قوله فان عرف عموم) أي
انه هم البقرة (قوله ولم يتم) المراد بالانتهام هنا احتمال سلامته من ذلك السبب وقوله ولم يتم أي لم يحتمل
سلامته من وقوله ما لو اتهم أي احتمل سلامته من اه شيئا (قوله جل بالاصل في البايين) أي لان
الاصل هنا قبالة العين وفي الز كانه عدم شغل القنة اه حل لكن منبج الشارع يقتضيه انه لا فرق
بين الوديعه وان كان في هذه الصور وهى قوله وخرج بز يادى فانع من العين في الصور التي قالها واجبة
أيضا في نظيره من الز كانه منبج وعبارة هناك فان ادعى المالك تلف المال الز كوى فكوديع لكن
اليمين هنا سبب انتهت وقوله فكوديع أي في التصديق المذكور وهما بقوله وفي نظهما مطلقا الخ تأمل اه
(قوله وان جعل السبب الظاهر) كالتب اه حل (قوله فان نكل عن اليمين) لعله متعلق بمجيب ما تقدم
(فرع) (فان في الروض فرع وان قامت بيته على الجاحد أو أقر وادى التلف أو الردي قبله) انظر فان
قال في جوده لشيء له عندى صدق أو لم تؤدنى لم يصدق في ذلك لو سأل التليف أو أقام بيته على التلف
أو الردي قبل منبج وان ادعى التلف بعد صدق بيته وضمن كالتغاب اه قال في شرحه ما قال في جوده ولا
شيء الا ما قال لم تؤدنى واذا ادعى الردي بعد قبل البيته اه وقوله فيما لم يصدق في الردي من حيث التب
والظاهر انه غير ما ادعاه لا يصدق في التلف أيضا بالنسبة لسقوط الضمان كما بان في دعوى التلف بعد تركه
اه سم (قوله والتصديق المذكور) أي في قوله وحلف في ردها وتضمنه وفي نظهما مطلقا الخ أي فكل أمين

ادعى الرد أو التلق بصوره المذكورة صدق عنه وقوله فعدنان في التلف أي بصوره المذكورة هاتوقوله بل التصديق في التلف أي بصوره المذكور معنا أنوافق عـش على مـرأى فالضابط أن قال كل من ادعى التناقض صدق ولو غلبوا من ادعى الرد في ذلك كانت يمدحهم كالمتن من لأشبل قوله لا يفتنون كلنا مايتفان ادعى الرد على غير من اتهمه فكذلك أو على من اتهمه صدق منه إلا المكثري والمترته اه عـش على مر (قوله كوكيل وشريك) أي ويل في دمه ملجاء على من استأجر طغلك حل (قوله والمتأجر) أي بخلاف الاجير في صدق يمينه على القاعدة كالمطاط إذا ادعى رد التوب على مالكه اه شيخنا (كتاب قسم التي موافقة) *

ذكر هذا الباب لمصلحة المصنف هنا التسمين ذكره بعد البرلانه قد علم ان ماتحت أدى الكفار من لاموال ليس لهم ما يربون الحقيقة فهو كدبيع تحت مدحها ليس فيه سيئه رد ماله ولهذا ذكره عقب الوديعه لمناسبت لها لا يقال بل هم كالفاسد فيكون الاتسب ذكره عقب فصلان التشبيه بالفاسد وان صرح من وجهه لكن فيه تكلف وأعمال الأظهر التشبيه بالوديع من حيث أنه مع جواز صرفهم فيه مشفق الرد اه شرح مر (قوله بفتح القلف) أي مع سكن السين وأما مع فتحها بالسين وبكسر القاف مع سكن السين بمعنى الضمب ومع فتحها جمع فتمه اه قل على الجلال (قوله ثم استعمل في المال الرابع البناء) عبارة مر ثم سمى به المال الآ قل جرحه البناء استعمال المصدر في اسم الفاعل لأنه راجع أو اسم المفعول لأنه مرود وصحى بذلك الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فمن طاعته فقد صدق صدقه وسيله الرد إلى من يطاعته انتهت وقوله وصحى بذلك الخ هذا المذكر وليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع البناء الذي تقدم منه وجه التسمية وانما هو بيان وجه الرجوع البناء الذي تقدم منه وجه التسمية أي لأن وجه التسمية تقدم في قوله ثم سمى به المال الخ كآله الرشيدى (قوله والفنية فعليه) والتلف فيها واجبة الذكر لا يقال فعليه يستوي في المذكر والمؤنث لا تقول ذلكنا ذكري على موصوفه جرح قيل وأما الذي يجري على موصوفه فالتأنيث واجب فعلى التلباس نحو مررت بجرح بن فلان وجرحه بنى فلان (قلت) وهذا باعتبار الأصل والألفنية الآن اسم المال فهو بهذا الوضع مجسد كالتاء لأن القفا وضع هكذا تأمل اه شوري (قوله وقيل التي) يطلق على الفنية) عبارة مـشـرح مر وقيل اسم التي يشبه لها أراجعة البناء ولا عكس فهي انحصار انتهت (قوله دون العكس) وقيل عكس هذا أي تطلق الفنية على التي دون عكس كأي قولهم لم تقبل الفنائم لاحد قبل الاسلام فان المراهب مايم التي اه قل على الجلال (قوله ولم تقبل الفنائم الخ) يجوز فيه كل واقع في الحديث ضم التاء وضع الحاء على البناء المفعول ونضها وكسر الحاء على البناء الفاعل وهو أكثر اه حل (قوله فتأنيثا ومن السماء تأخذ) أي تحرق فواسق تنير بعضهم من ذلكا الحيوان عليه انظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم كل النار الفنية السبي وفيه بطلان فتمت هذه اه لا تقرب ومن لم يقبل من النساء ويمن ان يستثنى من ذلكا يلزم من مستثنائهم عدم تحريم الفنائم عليهم ويؤيده ان كل لهم مجيد وماه فلول يجوز لهم السبي ما كلن لهم أو تاهول أم من صرح بذلك اه وقد يقال يمنع المحصر لجواز ان يكون للرجع حسب آخر أو أسباب أخرى السبي بل استرقاق السورق في حقه وصف المحصر به أي القرائ العزير بقوله تعالى فالجوازة من وجد فحوله فهو جواز والله أعلم وفي شرح المشلوق لا كل وابن مالك ان من قبلنا إذا اغتصموا الحيوان نكح وملكوا للعائين دون أبياتهم وانما غنموا غير الحيوان التي جرحها فتأنيثا فحرقها انتهى ثم أيت عن الحيوان حديثا قال بن من أبيه بن اسرايل تحت خيرة فلفه فله فحرقها فحرقها بالار الحديث قيل كلن فشرح هذا النبي ان عقاب الحيوان بالتحريق يربوا عـش على مر ثم أيت في حلية العلامة للعنق على الجامع الصغير ما يصرح بلسنة الحيوان من الحرق لكن ينظر ماذا كلن يفعل به وقد يقال يجوز حرقه

كوكيل وشريك إلا المرتين
والمستأجر في صدق
التلف لا في رد بل التصديق
بالتلف يجري في غير الامين
لكنه يفرم البذل
(كتاب قسم التي) والفنية
القسم بفتح القاف معضو
بمعنى القسمه والقي معضو
فاما راجع ثم استعمل في
المال الرابع من الكفو لنا
والفنية فعليه بمعنى مقولة
من الغنم وهو الرجوع المشهور
تغيرها كما يؤخذ من العلف
وقيل كلن سبي يطلق على
الاخر اذا أفرق فان جمع
بينهما افترا كالغنم والمكثين
وقيل التي يطلق على الفنية
دون العكس والأصل في
البس آية ما فاما الله صلى
رسوله وآية واعلموا انما
غنمتم من شئ ولم تقبل الفنائم
لاحد قبل الاسلام كانت
الانبياء اذا غنموا ما جعرو
فتأنيثا من السماء تأخذ
ثم أحلت على سبي الله عليه
وسلو كانت في صدق الاسلام
خاصة

في شرائعهم اذ لا يزم أن يكون شرع من قبلنا كشرعنا ثم انه فسر عناد يجوز حق الحيوان بكل الفلأ والتمل
 اذا تمرد فقه الاطراف على ان هذا الاشكال ساقط من أمه لان الحق هنا ليس من فعل البشر وقله ان يفعل
 في خلقه ما شاء فتأمل اه قل على الجلال والخطابي كل من قبله على ضربين منهم من لم يؤذن له في
 الجهاد فلم يكن له مقصود منهم من أذن لهم فيه لكن كانوا اذا غلبوا شيئا لم يحصل لهم اكل ولا جلعنا فارقا
 اه شوري (قوله لانه كلفا تان كلهم) هذا حكمه لا لعله والاقتضا المشاورة يشيرونهم لاختصاصها
 صلى الله عليه وسلم اه وعبار شرح در لان النصرة ثابتة الابن وحده (قوله اني ونحو ما لم) القود
 أربعة اثنان في المتن والشارح زاد الاثنان اه شيئا (قوله صل لنا) خرج الحاصل الذي يقتل به ولا
 يتخمس اه (قوله من كفار) يخرج ما أخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصدادهم وحشيشه فانه كتاب
 دارنا ولا كفارنا وفي الغنيمة من لم يلقه الدعوة اه شوري (قوله أورجاة) في المباح بطلب الرجل على
 الرجل وهو خلاف الفلاس وجميع الرجال رجل مثل صاحب مذهب ورجلة ورجل أيضا اه (قوله فهو
 أولو به عوم) وبهم فأشار الاول بقوله بما عرفه الثاني بقوله ولهم ابرادان المأخوذ الخ (قوله وركاب)
 بكسر الهمزة وتخفيف الكاف أي ابل كافر به في قوله تعالى من نجس لادركك أي من كرم من الابل وفي
 المتأوال ركب أصحاب الابل في السغردون الدواب وهم العشرة فاقوا والركابان الجماعة منهم والركاب
 الابل التي سار عليها الواحد قوامه ولا واحد لها من لفظها والركاب جمع ركاب مثل كافر وكفار اه (قوله
 فتأمل) أمر بالتأمل لان هذا الاراد رد على المصنف أيضا فان قوله بلا يخاف شامل للمأخوذة مرة أوله قطعه
 انها غنيمة وكلام المصنف أيضا يقتضي انه في الاان يقال هذا المأخوذ فيه يخاف حكما يتنزل مخاطرة بنفسه
 ودخوله دارهم للسرقة أو مشبه بهادهم للقطعة منزلة الا يخاف الخسرة فيكون غنيمة اه شيئا قوله م
 فالحاصل ان خروج جميع كلام المصنف يحتاج الى تأويل الا يخاف المتي بالحق في الحكمي وهذا انما يخاف
 سكتا يتنزل بدخوله دارهم للسرقة أو للقطعة منزلة الا يخاف (قوله لكن قد رد الخ) في تعبيره دأشارته الى امكان
 عدم ابراده ولعل وجهه ان المتبادر من السباق ان اراد بالحصول لنا الحصول فهو اوما في حكمه والمهدي
 المذكور بالا اختيار منهم حقيقة وحكما فلي تأمل اه شوري وأجب ايضا ان المراد ما حصل للابل بصورة
 عدم فلا يصدق تعريفي عليها فلا تكون فبالا غنيمة يكفي شرح در (قوله فانه ليس بي) أي بل
 هو بل اهدي له انتهى (قوله وعشر تجارة) أي المأخوذ فمساواة كان عشر أو أكثر أو أقل وهذا المراد
 بان شرط عليهم انهم لا يذنبوا لادول الاسلام لتجارة الا يبيع منها لو قد كان كذلك صوصا في مصر فان هذا
 سببا لمكوس ثم طردوه في المسلمين اه شيئا (قوله ولو لم يخوف الخ) ظاهره ان كل بعد محاصرته
 وان حصل منهم مقاتلة عند محاصرته اه حل (قوله وان اوم كلام الاصل لخلافه) لم يقل اوم لان تعبير
 الاصل بذلك يجوز أن يكون خرج بخرج الغالب فلا مفهومه حل (قوله وكذا الفاضل عن وارث الخ) أي
 حيث انقطع بيت المال والابن لم يتناقم بيت المال رد عليه فقد قال الشيخ في شرح الفصول والاطلاق الاصحاح
 القول لرد وتورد يشدوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه حل (قوله غير جازم)
 بان كان الوارث لا رد عليه كاحد الزوجين فان كان بمن رد عليه ففاضل على الاوجه كالسلم اه
 شرح الفصول لكن اعلم ان عدم الردة لا تخص بالمسلم اه تقرير (قوله فيمض) أي خلا لا لا حجة
 الثلاثة في قوله لم يصرف جبهه لصالح المسلمين لالقياس على الغنيمة النجسة النص بجمع ان كل اربعة البنان
 المكافؤ واختلاف السبب القتال وعدمه غير مؤثر اه شرح در (قوله وان لم يكن فيها تخفيض) أي ذكر
 التخصيص وبين ان الاقسام اخص وقوله مذكو وأي بقوله فانه نجسه اه سم وقوله فعمل المطلق وهو

لانه كلفا تان كلام نصرة
 وشجاعا بل أعظم ثم نسخ ذلك
 واستقر الامر على ما يأتي
 (التي ونحو ما لم) ككتاب
 ينفع فهو اعم من قوله مال
 (الحل) لنا (من كفار) مما
 هو لهم (بلا يخاف) أي
 اسراع خيل أو بل أو بغل
 أو سفن أو رجالة أو نحوها
 فهو أول من قوله لا يخاف
 خيل وركابا يعرف ولهم
 ابرادان المأخوذ من دارهم
 سرقة أو واقعة غنيمة ملاقة
 مع ان كلامه يقتضي انه في
 قتال لكن قد رد ما ادها
 المكافؤ لاني غير الحرب فانه
 ايسر في كانه ليس بغنيمة
 مع صدق تعريفي عليه
 (كسر به وعشر تجارة) أي
 جلوا أي تفرقوا (عنه) ولو
 ليس بخوف كسر اصحاب
 وان اوم كلام الاصل
 خلافة (وركة مرقد كافر
 مصوم) هو اعم من قوله
 وذو (الوارثه) وكذا
 الفاضل من وارثه غير جازم
 (فيض) خمسة اخص
 لادنية السابقت وان لم يكن
 فمقتضى من فانه مذكور
 في آية الغنيمة فعمل المطلق
 على المقيد

ولم يحل الله عليه وسلم قسم

أربعة أجناس خمس خمسة
ولكن من الأربعة المذكورين
معها في الآية خمس خمس
وأما بعده فصرف ما كان
له من خمس الجنس لصالحها
ومن الأجناس الأربعة
للمصرزقة كالتصنفه قولي
(وخصه) أي التي مئنة
(الصالحان) دون صالحهم
(كثفوه) أي صدها (وصفا)
وعلمنا بعلوم تتعلق بصالحنا
كتفسيره وقرا عواردا بقضاة
غير قضاة العسكر أمضاة
وهم الذين يحكمون لاهل
الغنى في مغازمهم فيزقون
من الأجناس الأربعة لمن
يخس الجنس كقوله الماوردي
وغیره (يقدم) وجوب (الاهم)
فالاهم (ولبي هاشم) يعني
(المطلب) وهم المرادون
بذي القربى في الآية لاقتصاره
على الله عليه وسلم في القسم
عليهم مع سؤال غيره من بني
عيسى وقول وعبد عيسى له
ولقوله أما بنو هاشم وبني
المطلب فتسوي واحد وشريك
بين أصابعه وأهلهما بنواي
يصلحون (ولو أعتبنا)
القبيلتين السابقين ولأنه صلى
الله عليه وسلم أعلى الناس
يركز غنيا (ويضل الله كرك)
على الآتي (كلا) ثمة
سهمين ولها سهم لاهم حاجة
من الله تعالى لتحق قرابة
الاب كالأرثوه أو الصغير
والكبير والعرة بالنسب

آية التي على المقيد وهو آية الضميمة ومعنى محل المعلق على المقيد تقيد به بقوله فقال آية التي تخصمته
والرسول الخ (قوله يقسمه) أربعة أجناسه (لكن يحلها له صالح) فخلاصه قوله وخمس خمس وكان ينفع
هذا الجنس على نفسه وعياله ويدخله قوت سنة وما قبله بصرفه في المصالح كالأجناس الأربعة شخشا قوله
وخمس خمسة أي القعيقين خمسة وعشرين اه (قوله وخمس لصالحنا) ولومع السلطان المستحق حقوقهم
من بيت المال فالقياس كقوله الفزالي في الإحصاء حوازي أنخذنا ما استطاع من المال ليس مشتركا بين المسلمين
ومن ثم ما نوه فصح لم يصفه وأورثه ونال منه في ذلك ابن عبد السلام فخرج الظفر في الأموال العامة لاهل
الاسلام كمال الجناتين والاشام ولا ينافي الأول ما فقي به المصنف حقه الله تعالى من أن من غصب أموال الأشخاص
وخلطها ثم فرقها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل أنخذ قدر حقه أو على بعضهم زمن وصل اليه شيء قسمته عليه
وعلى الباقي بنسب ما هو لهم لأن أعيان الأموال محتاطة لها لا الاحتياط لمجرد تعلق الحقوق اه شرح مدر
وفي قول على الجلال (فرع) * قال ابن عبد السلام لو منع السلطان حق المستحق لم يجز لهم الظفر
لأنه لا يكون في الأموال العامة وهذا أحد أقوال ذكرها الفزالي في ثابته ان يأخذ كل يوم قدر قوته ثالثها ان
يأخذ كفاية سنه رايها ان يأخذ قدر ما كان عليه الإدام قال وهذا هو القياس وأقر في مجموع قال الخطيب
وهو الظاهر اه (قوله كثفوه) بالثبوت والمجمله الضمومتين جمع تفرقت فكون وهو محتمل لظروفهم من
أطراف بلاد الاسلام وأمله محل النفع اه قول على الجلال وفي المصباح الثغرى من البلاد الذي يخالفه منه
هجوم العدو فهو كالخفة في الحائط يخاف هجوم السارق منه والجمع فهو ريشل فليس وفلوس اه (قوله)
وعلمنا المراد بهم المستحقين للسلطان ولومع تدئين اه حل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعلام من
العلماء في باب الوصية اه عزري (قوله وعبد خمس) قال الزركشي يرأ عبد خمس بفتح أ وخوفاته
لا ينصرف للعلمية والتأنيث كحكاية العباد عن الفارسي ويحصل من جهة العربية في ضبطه ثلاثة أوجه فتح
النا من عيسى وسين خمس والثاني كسر الدال وفتح السين والثالث كسر الدال وصرف خمس اه الشهاب
الرملي ما مش شرح الرض اه عش (قوله بني واحد) بالثين المجتبوا بالهمزة والعسلى وحده بكسر
المهملة وتشديد النجمة اه شوري (قوله ولو أعتبنا) يصح رجوعه لجميع ما قبله كالإتي كذا غيره اه
سم على ع ويبنى أن يقال له في الآية والمؤذنين وسائر من يستغل عن تحو كسبه لصالح المسلمين ومن
ذلك أنما يصاحبا يكتب من الجماعة للمستقلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولومع تدئين كاذ كره الشارح
فيستحقون ما عين لهم بما أوزى قيلمهم بذلك وانقطاعهم عن كسبهم ولكن ينبغي أن يتصرف في ذلك مراعاة
الحكمة فتقدم الأحوار فلا حرج ويؤاخذ بينهم فيما يدفع لهم بحسب ما اتهم وعمل إعطاء المدرسين والآئمة
وتحوم في مقابلته ذلك أن لا يكون لهم مشروط في مقابلته ذلك من غير بيت المال كقولنا أثم المصنعة للإمام
والخطيب ونحوه من أوقات المعجدين لأن كل من أوزى قيلمهم في الوظائف التي قاموا بها دفع إليهم
ما يتجاوزون له من بيت المال ياد على ما شرط من جهة الأوقاف اه عش على مدر (قوله ويضل
الذكر كالأرث) أي في التفضيل وكذا في عدم محققهم أصهم عنه لا في غير ذلك فيجوز راجعنا الانعراج الاب
وابن الابن مع الابن ويستوي ذوا الجنسين كالنقيض مع ذى الجهة كالأب الابن والابن مع الابن مع الابن
تصيب آتية بلا وقف أو تمسده بخننا وفي شرح شيخنا وقوله تعلم تصيب ذكر ولله ان يرجح انضاحه من غير
الصلى فرجعه اه قول على الجلال (قوله كالأرث) يؤخذ منه أنهم لو أخرجوا من سهمهم لم يسطروا بيان
في السبر اه شرح مدر (قوله لاهم) أي من هذا الحيثية لأن سائر الجنات لا يأخذ الجند مع
الابوابن مع الابن اه حل (قوله فلا يسطر) أولاد البنات الخ وفيه من خصائصه صلى الله عليه وسلم
أن أولاد بناته يسيرون بالموتى فتوى السويطى وقد فرق الفقهاء بين من سعى ولا الرحل وبين من نسب

الابا باعصلا يسطر أولاد البنات من بني هاشم والمطلب

المبولذ الوفاة وقت على أولادى دخل ولها بنت ولولا وقت على من نسب إلى لم يدخل ولها بنت وقد
ذكر القصة ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثله ذلك في أولاد
بنات بناته فان خصوصية طليقة هذا البياض فأن أولاد طليقة الأولاد بنات الحسن والحسين وأم كلثوم وزين بنسبون
اليهود وأولاد الحسن والحسين بنسبون اليهم فبنسبون اليهود وأولاد بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
يتبع أباه في النسب إلا أمه وانما خرج أولاد طليقة هذه خصوصية التي ورد الحديث بها وهو مقصور على
ذرية الحسن والحسين والحديث المأثور على ذلك انما هو في المستدرك عن جابر رضي الله تعالى عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل بنى أم عصبة الابن طليقة أمه ولولها ما وعصبتها أمه فليأمل ما فيه اه
حل قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم يبع الزبير الخ هذا يقتضى ان أولاد بناته عليه الصلاة والسلام لا يحرم
عليهم أخذ الزبير وثمان مع ان خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته المذكور والاثالث بنسبون اليه صلى
الله عليه وسلم بناته صلى الله عليه وسلم فطليقة زين بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
الاسلام وأصله وهاجر فلا خصوصية لطليقة فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
بنات بناته لان أولاد البنات بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
طليقة موهوم المعروفون بالزبير فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
هن أمهاتهم ومن هذا يعلم ان سيدنا الحسن والحسين رضي الله عنهما لم يفرعا عن بقية أولاد بناته صلى الله عليه
وسلم بهذا الوصف اعني نسبة أولادهم صلى الله عليه وسلم الى الكثرة لم تعقب بناته أولاد لان أم كلثوم لم تلد
ورقة ولدت ولها مائة وعشرون سنة بنات بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
الغرض انهم اصابوا هذا العلم في كلام السوطي في الفتاوى فراجعوه تأمل اه حل قوله كانت هاشمية أى
أما الزبير فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
كر يزعم الكافي في حق الراعي وسكون الباه بالزبير بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
الاسماء والصفات بعد ما ذكر وأم أو أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
اه وعليه في قوله كروجه مهمما يجوز بالنسبة لام عثمان فان أم حكيم أم أمه اه ع (قوله وليتأى) فائدة
ذكرهم هنا مع قبول المساكين لهم عدم حرمانهم واقرادهم بنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم فبنسبون اليهم
من الاسلام والتميم والفكر وكونه هاشميا أو مطلبيا بالبنوة اعتبار في الانسب من الاستفاضة في نسبته معها ووجه
بان هذا النسب اشرف الانساب وطلب ظهوره في آله لتوفر البراهين على اظهار اجماله فاحتاجهم دون غيره
لقلة لسهولة وجود الاستفاضة غالبا والقرابا لخالق الخلق البين بل يسم في انشراط البينة لسهولة
الاخلاق على حالهم غالبا اه شرح مر وانظر كيف جمع التيم على يتأى والتيم قبل والتيم بجمع على فعل
كربى ورمى على قال الكشاف في وجهان أحدهما بالفتح جمع التيم على يتأى بجمع فعل على فعلى كابر
وأسرى وأسارى والتأى أن تقول جمع تيم على يتأى لأن تيم جرى الاسم نحو صاحب قمارس ثم قلب
اليتأى يتأى قال التاليف بجوز تيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم وتيم
في المتعقب من تعقب الرازي لانه مع ما مر اشتهر بى (قوله لانه) أى وجوده هو شامل لولد الزبير لولا القسما
والمنفى لمكان لكن القسما تنقذه في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبار بعضهم هو أى التيم والمكان
أبو الولد أو الولد عند شيخنا اه حل (قوله وان كان له أم وجد) هذا غاية في تسميته بنسب اليه لا الوجود
انه لا يعلى اذا كان الجد غنياه رشدى وبه صرح زى (قوله من فقد أبواؤه) اللهم بالنسبة لبحر

شأنه صلى الله عليه وسلم
بط الزبير وثمان مع ان
أم كلثوم كانت هاشمية
(وليتأى) لانه (الفراة)
لان لفظ التيم شعر بالحاجة
(مننا) لانه مالاً ونحوه أخذ
من الكفار فاختص بنا كسهم
المصالح (التيب صغير) ولو
أثنى لغيره لانه بعد استحلام
رواه أبو داود وحسنه النووي
لكن منه غيره (لا أباه)
وان كان له أم وجدوا التيم
في الباه من فقد أمه
العبور من فقد أبواؤه
ومن فقد أمه فقط من
الأكسب ين قاله منقطع
(والمساكين) الصادقين
بالفراة (ولان السيل)
أى الطريق (الفتير) مننا
ذكو والكل أو أبا القافية

مع ما مرأى وما وسبأ بين المستنير وبين التعريف الباب الـ فويجوز أن يجمع المـ كين بين الكفار وقسمهم من الزكوات ليس
 فيكون لهم ثلاثة أموال وإن اجتمع في أحدهم يتم مسكنة على البيت فقط لأنه وصلازم والمسكنة الآية والأموال النسوة والتضليل بينهم
 بحسب الحاجة فتوقى من الغشيم من زباني (وبمعنى الامم) ولربنا بينه الاصناف (الأربعة الأخيرة) بالأعطاء وجوب العموم الآية فلا يخص
 الحاضر موضع حصول الفى ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فهاتم لو كان الحاصل ٨٩ لا يبعد سد التميم قدم الاحوج ولا يعم
 الضرور ومن تقدم من الأربعة

الجام بخلاف نحو الجباية والاوزان المشاهدان فمنهما لا يتقرر الا لامه (قوله مع ما مرأى) (قوله مع ما مرأى) (قوله مع ما مرأى)
 أى من قوله لأنه مال أو نحوه أو ضمن الكفار الخ (قوله وإن اجتمع في واحد الخ) عبارة شرح حر ولو اجتمع
 وصفان في واحد اعطى باحدهما الآخر ومع نحو القرية تم من اجتماع فيه يتم مسكنة على البيت فقط لأنه
 وصلازم والمسكنة متفكة كذا قاله الماوردي وحرمه غيره قاله الأذرى وهو فرع عما قلنا للبيت لأنه
 من فقر أو مسكنة بتسليمه فارق أخذ غلظ هاشمى مثلاً ما هنا بأن الاحد بالقرى والحاجتنا بالمسكنة حاجتنا
 صاحبها ويجب عنه بأن المراد أنه يعطى من سهم البيت لا من سهم المسا كين انتهت (قوله والمسكنة الآية)
 أى لأن في وقتها لا يسقط انفكاكها وزوالها بخلاف البيت فإنه في وقتها يستحيل انفكاكها وزواله فدل عليه
 فإنه مع ظهوره اشبه على بعض الظهيرة فقال التبريزي أن ما بالبلوغ اه سم على ج وقوله فإنه في وقتها
 وهو قبل البلوغ اه ع ش على حر (قوله الآية الأخيرة) هم قوله وليسى هاشمى وبني المطلب وقوله
 وللشأن بقوله والمسا كين وقوله وابن السبيل اه ع ش (قوله فلا يخص الحاضر بن الخ) بل الغائب كذلك
 حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه الفى فيقسم ما فى كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما فى
 كل اقليم إلى الاقاليم اه حل (قوله ولا من في كل ناحية الخ) عبارة العايب كل وض بعد ذكر بنى هاشم
 والمطلب وقيل ذكره الآية لا يجب نقل ما فى اقليم إلى كل الاقاليم بل يقسم ما فى كل اقليم على سكانه
 منهم فإن قدوا فى اقليم ولم يصادفهم ينقل اليهم قدر الحاجة قاله سـ سد اذا وزع على الكل قدم الاحوج
 فلا حوج اه وفسر شرح الروض قول الأصل قدر الحاجة الذى عبر به فى العايب دون الروض بقوله أى
 بقدر ما يحتاج اليه الامم فى التسوية بين المتول لهم وغيرهم اه سم (قوله وهم المرشدون الخ) حوا
 بذلك لانهم ارادوا فخرجهم الذين الذين وطلبوا رزقهم ما تعالى اه شرح حر وفي المختار اراده
 لكذا أى أعدله (قوله فعلى كل اقليم قدر حاجته بمونه) أى ولو غابوا من ذلك الامراء الموجودون بمصرنا
 فيعطون ما يحتاجون اليه لهم ولعالمهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقسامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر
 عنهم وبهم العهد وانه سـ تقسم اه اه ع ش على حر (قوله كز وجاهه) أى ولو كانت الزوجة ذميمة على
 المعتمد اه شوى (قوله أى كان ممن يتخذه) لعل المراد لأن لا في بيت أى يملو صرح الفرق بين ما هنا وما رأى
 فى الفتاوى اه شوى (قوله لا يتحصرون فى أربع) يؤخذ من هذا ما يحتج به من الرفعة لو كانت عنده أمهات
 أولاد لم يعط سوى الواحدة قلت وشربني ان يعطى على قدر حاجته من اه سم (قوله وقيل عليك هو) اعتمد
 ج كشجنا اه حل وفائدة الخلاف ان به ان يشرف فيه على هذا دون الاول وأيضاً قلنا الملك الهامان
 جهته تحيط عنه التفتون قلنا الملك لهما ابتداء فلا تسقط عنه المصلحة اه عبد البر (قوله ما من مات على الامم
 الخ) ليس مثله العلم اذا مات فلا يعطى الامام أصوله وزوجه الخ لئلا يلبس لأن العلم مرغوب فيه فلا يحتاج
 لترغيب فيه بخلاف الجهاد اه حر اه سم (قوله أصوله) أى المسلمين وقوله وزوجه أى المسلمات كجهو
 الاقرب في شرح الروض اه شوى الفرق بين اعطائهم فى حياته واعطائهم بعد موته وقوله بناته حيث كين
 مسلمات ولو كان له أهات وأولاد اعطى لمن يحتاجهم من وقيل يعطى لولداه اه حل (قوله ومن ان يضع ديوانا)

سـ صرف نصيبه لباقيين منهم
 والآخر من الأربعة لمرتبة
 وهم المرشدون للجهاد بتعيين
 الامام لهم لعمل الاولين به
 بخلاف التطوع فلا يعطون
 من الفى مـ بل من الزكوة عكس
 المرتبة كسائى وبشرى
 المرتبة في ذلك فقلت لهم كلهم
 وأتختم ومؤذونهم وعالمهم
 (فبعض) الامام وجوبا
 (كان) من المرتبة فهو له
 بقدر حاجته بمونه من نفسه
 وغيرها كز وجاهه لا يفرغ
 لجهاد ويراعى فى الحاجة
 الزمان والمكان والزمان
 والقلا ومعداة الشخص مـ رواه
 وضدها ويراد ان زادت
 حاجته زاد قولها وحدوث
 زوجة كز ومن لا بعده
 يعطى من العبيد ما يحتاجه
 لقتال معه أو تخفيته ما يـ
 كان ممن يخدم ويعطى مؤنته
 ومن يقتل فارسلوا لفرسه
 يعطى من الخيل ما يحتاجه
 لقتال ويعطى مؤنته بخلاف
 الزوجات يعطى لهن مطلقاً
 لا يتحصرن فى أربع ثم ما
 يدفع اليه لزوجته وقوله
 الملك فيه لهما خصل من

(١٢ - جل منسج بع)

الفى وقيل عليك هو وصبر اليهم من جهته (فان ما من اعطى) الامام (أصوله
 وزوجه وبناته الخ) يستقوا) نحو نكاح أو أوث (وبنه الخ) استقوا) بكسب أو قدرته على الغزو فن أحب انبات اسمه فى الدنيا ان أثبت
 والاقطع ذلك كحكم الأصول من زباني ويصيرى زوجات وبلاستغناءه من وفى البنات أو من تصير مملوك وجوبه لنكاح فبها بالاستقلال
 فى البنات كالبنتين (ومن ان يضع ديوانا) بكسر الهمزة الشجر من قتها

وهو دفتر الذي ثبت فيه

أعمالهم: رقة وأولهم:

وضعه في رحم، التي عنه

(د) ان (نفسا لک ۳۰)

منہاجہ رفاہیہ

الحاجة إلى المال في وقتها

[illegible]

بقي لائل والد الذي يعرف

مطالب القسم (د) ان

(يعلم) - منهم (أنداماً) للاسم

(واعطاء) لامال او بحوه

(فریشتا) لشر فہم مالہی ملی

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِخَيْرِ قَدَمٍ

قرینہ دار و اہل الشافعی بلاغا

وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ

و-عواقب التقر شهم وهو

تَجْمَعُهُمْ وَقُلِّ لَشَدَنَّهُمْ وَهُمْ

ولد النضر من كاتبة أحمد

احداده من الله عليه

(و) ان (اقدام مندرجہ)

هاتف: ٠١١٤٦٢٣٨٩

(المطالع) شقة ١٠١

لَا تَقْرَأُ فِيهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(طبیبہ نسائی) سعید ہاشم

ایضاً (۲) بی (توفل) اسی

هاتف: ۰۲۱-۸۸۸۸۸۸۸۸

قصی (ع) بنی (عبد العزی)

ابن قسطلانیہم اصحابہ وعلی

اللہ علیہ وسلم فان زوجه

تعد بحلة بنت خويلد بن أسد

ابن عبد العزى (قساٹر)

البعثون) أى ما فيها (الاقرب)

فَإِلَّا فَمَا لِلَّهِ

[illegible]

١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدار بن قصى كبرى دعوته بن

هَذَا وَالْقَدْرُ خَلَّالَيْنِ قَالَ الْوَجُوبُ اهْ حَلْ وَتَكُنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يَجْعَلُ الذَّبَّ عَلَى مَا يُؤْمَنُ الضَّيْعَةُ
بِدُونِهِ وَالْوَجُوبُ عَلَى مَا إِذَا يُكُنَّ الْأَيُّ وَتُسَبِّحُ الْجَمْعُ قَوْلُهُ لَنْ الْقَدْرُ دَاخِلُ اهْ عَشْ عَلَى مَرْ (قَوْلُهُ
دَوَانًا) دَوَانًا مَعْرُوبٌ قِيلَ مَرَى اهْ شَرَحَ مَرْ (قَوْلُهُ الْقِيَمَةُ أَهْمَاءُ الرِّقَّةِ) وَفِي الْمَصْلَحِ
مَنْهُ الدَّوَانُ وَجِدَ الْحَافِ ثُمَّ اطَّاعَ عَلَى مَوْضِعِ الْحَابِ وَهَمَزٌ بِالدَّوَانِ وَتَنْ قَالُ بِلَمَنْ أَحَدُ الْمُضْعِفِينَ
بِهِ الْقُضْفُ وَلِهَذَا فِي الْجَمْعِ إِلَى أَهْلِهِ قِيلَ دَوَانٌ وَفِي التَّصْغِيرِ وَبِوَينَ لَنْ التَّصْغِيرِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ
بِرْدَانِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَسْوَلِهَا وَدَوْنُ الدَّوَانِ وَسَقَمَتْ وَجَعَتْ (قَوْلُهُ عِنَّا) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ بِخَيْرِ الْعَرَفَةِ
حَقَّ وَوَلَدَ لِنَاسِهَا وَلَكِنْ الرُّغْلُ فِي النَّوَالِ الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الْجَوْدُ عِنَ قَوْلِ عَالِيهِ اهْ شَرَحَ مَرْ اهْ
عَشْ (قَوْلُهُ بِلَا) أَيْ يَصِفُ بِلَاغِي اهْ قُلْ عَلَى الْجَلَالِ (قَوْلُهُ لَتَرْسُمَ) أَخْذَانِ الْقَرْشِ الَّتِي هِيَ الْحَيَوَانُ
الْجَرِي لِأَنَّهُ لَقَوْلُهُ بِأَلْ كَلِّ حَسَنَ الْجَرِّ أَوْ تَنْ تَرْسُمُ أَيْ يُوْهُو التَّنْقِصَ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْقُصُ عَلَى ذَوِي الْحَابِ
يَكْتَنِبُهُمْ اهْ حَلْ (قَوْلُهُ وَهْمٌ وَلَمْ تَنْزِلْ) قَرَّسَ اسْمُ أُولَافِ الْفَضْرِ الَّتِي هِيَ وَجَدَ فَرْأُ أَوَّيْسِهِ
وَالْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ تَرْسُمَ هُوَ الْفَضْرُ وَهِيَ لَمْ تَنْزِلْ وَمِنْ ثَمَّ لَنْ الزَّيْنِ الرَّاقِ فِي تَقْلِيمِ السَّيْرِ

ما قرئ في كلامه فيهم • جامعها والاكثر والنضر
وقد دل على قضي قبيل وهو قولوا قضى فوسل به الى وانض الى ان كلامه ان يكر ويعر رضى الله عنه ما
ليس قرشيا لانهم انما يحسمان معصلى الله عليه وسلم بعد قضي فتكون امامهم باطلة اه
حل
(قوله وهم ولما انضر بن كانة) والنضر هذا هو الثاني عشر من اجداد صلى الله عليه وسلم فكل من ينتمي
به للنضر بن العرب فهو قرشي واما من ينسب لنضر فممن الاجداد فليس قرشيا وان كان له آثار به صلى الله
عليه وسلم فليس كل قرية قرشيا اه
(قوله جده الثاني) بدل من هاتم وقوله عبد المطلب وقوله عبد مناف
جده الثالث وهو اجداد الاربعة المذكورين وقوله ابن قضي يضم القاف وقع المهمله وتشديد الحقة
وهو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر
القديم واذا ضم هذا الملبق انتظم له عشرون جدامنق عليهم اهو عبد المطلب بن هاتم بن عبد مناف بن
قضي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن
اياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان اه قل على الجلال (قوله بني المطلب) ما ذكره بعضهم
من انه اشارة الى الوالى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاتم بحسب نظر اذا لا وجه خلاصه لان كلامهم في الاولوية
يعلمون ان تدبره بني هاتم أولى اه شرح مر (قوله شقيق هاتم اضم) وكانوا من بني كنانة وحل هاتم
لصاحبه عده عشر وعلمك زعمها الا بدعوا كانوا يقولون سيكون بين ولهم مادم فكان كذلك اه
حل
(قوله قضي عبد العزى) يضم العين المهمله وتشديد الازى المحممة وهو ابو عبد مناف و اشار الى علمه تقديم
قوله لانهم امهلا صلى الله عليه وسلم لان زوجته حبيجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى اه قل على
الجلال (قوله غنم بن زهره) لانهم احوال التي صلى الله عليه وسلم وقوله غنم بن ليلى اب بكر وعائشة منهم اه
رواوى (قوله وهكذا) أي غنم بن عبد بن تميم بن خزيم بن عدى غنم بن تميم بن قيس بن بكر بن قيس بن بكر بن
المخزوم اه رواوى (قوله فالانصار) جمع ناصر كناصر و صاحب اوجع نصير كشراف وشرفيعوه
جمع قلة واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق الضم فزعم ألف و احيب بان القلة والكثرة انما
يعتبران في نكر التاجوع اما في المعارف فالفرق بينهما اه رواوى (قوله الاوس والخزرج) ويقدم الاوس
لانهم احوال صلى الله عليه وسلم في السدود اخضر الاوس على الخزرج فقال الاوس من الذى اقرع عرش
الرحمن سعد بن معاذ وما سألني المرعاه من ابي الانصاف وما غسيل الملاكة كخلفاء بن الراهب وما منن اعشيت
شاهد بهما فلا بد من جليل خزيمة بن العاص فقال الخزرج سنا و بعجوا القر انا بن كعبوه ما ذنب جليل

زنادف (وما مثل عنهم) أي من المرتزة أي عن حاجتهم ٩٢ (وزع عليهم بعد موتهم) لأنه لم يكن لواحد منهم نصف ولا خولث
أصطاهم من الغنائم هذه

وجوبه (قوله وما مثل عنهم وزع عليهم الخ) عبارة العلياب وما زاد على كفايتهم أي المردون للجهاد
الامام عليهم بقتلهم وتهم يختص بالرجال القاتلة فلا يعطى منه الفراري الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج إليه
المرتزة كالغاضى والواقي وامام الصلواته صرفه إلى المرتزة لعدم ما قبل وأصرف بعض الزناد إلى الخيل
والسلاح والحصون ولا يدرسونها لضعف شأن حديثها والعلل ثلاثة تأتي وافترقات المال فهي على
انقسام المسلمين اه وقوله وأصرف بعض الزناد الخ شارة إلى منع صرف جميع الزائد كذلك وإن صرفه
لا يختص بالرجال القاتلة لكن صرح الامام بخلافه فقال الغنى فمستمن كلام الاصحاب أنه يختص رجالهم
حتى لا يصر منه للفراري أي الذين لا رجل لهم اه فعلان قوله صرح الامام بخلافه أي بالنسبة لعدم
الاختصاص بالرجال دون ما قبل اه سم (قوله وزع عليهم) أي على المرتزة أي الرجال دون غيرهم
من الفراري ومن يحتاجون اليمن نحو القضاة اه حل (فرع) اه قال في الوضحة بمنزلة المال
عن اصطائه بقي ما كان يأخذه ويناطعه لا على نظره اه قل على الحلال (قوله صرف بعضه) أي لا كله
اه شرح مر (قوله وقسم غلته) مبتدأ وقوله كذلك خبره وفيه جملة مستأنسة (قوله كيشه الكلام
السابق) أي قوله ما حصل لنا من كفار فمضى الخ فانه شامل للفقار (قوله لكن خمس الخ) استند إلى
الحالة الثالثة التي هي قسمته وقوله لا يبل الخ أي ادم اختصار الاصطلاح وتفاوتها بل بقوله أو به مع قسم
غلته أو غنمه على الصالح اه (قوله لاسبيل إلى قسمته) أي فوفقه وصرف غلته أو من يمه وصرف غنمه اه
برأوى وبعبارة شرح مر بل يباع أو يوفى وهو أولو قسم غنمه أو غلته انتهى

﴿فصل في الضميمة﴾

(قوله وما يتبعها) كالنفس الذي شرط من الحاصل عند الامام اه عش (قوله حصل لنا) بمنزلة
ما ذكره ج في كتاب الجهاد بقوله أتماماً أخذ منكم أو ذبي غنمه مملوك كاهلته اه وفي الشورى
قوله حصل لنا خرج ما حصل لاهل الغنمة يقال غنمه لهم ولا يخص وفيما بينهم مسلم وذى وجهاً أحدهما
يخص الجميع وأصحهما يخص نصيب المسلم فقط اه (قوله أو أهداه السكاكر لنا) الحرب فاقعة
أي لأن القتال لما يقرب وصار كالفتح الوجود صلا كانه موجود بطريق القوت الماتمة منزلة الفصل اه شرح
مر (قوله بخلاف المثل الخ) أي غنمه ليس غنمه تكون شيئاً يرى بقرانه في وهو واضح لا يتم جلوا
عنه اه حل وبعبارة شرح مر بخلاف ما ذكره بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه في لانه لما يقع
تلازم تقرباً شبه القتال فيه اه (قوله وضرب معسكرناهم) مفعول المصدر محذوف أي ضربه وقوله
فهم أي في دارهم وفي المصباح ضربت الخيل من ضربتها والموضع مضرب مثل مسجد اه والمراد بالمعسكر
المعسكر نفس من الملاق اسم الخ على المال فيه في المختار المعسكر الجيش ومعسكر الرجل فهو معسكر
الكاف أي هاء المعرك وموضع المعسكر معسكر فمع الكاف اه (قوله فيقيم منها السلب) أي ان استغنى
القتال والا بل لم يستغنى أو به فمضى كبشية الضميمة اه قل على الجلال في المصباح السلب ما يلب
والجمع اسلبات مثل سلبوا سباب فاه في البارع وكل شيء على الإنسان من لباس فهو سلب اه ومن هذا
تعلم ان الغنى الشرى أهم من القوى لأن المعنى الشرى يشمل المالكين والفقراء اه (قوله فيقدم منها السلب
لنذكر غير الخ) انظر المنون في شرح الروض قال القاضي في أول فقرته كابا عوا وافتقده استحق عليه
لانه خاطر بر وحسب من قبله فمقابلته معنى غيره المكاب فاه الزركشي وقيل ان الحكم كذلك لأغرى
به مجنوناً أو جدياً اه قل مر وللمعجب خلاف هذا فيسلب السلب المجنون والفرق ان السلب
لا يتم ملكه فكان مجرداً لا يختلف المجنون فيسلب عن العبد لا يعصى فقال ان المعتمد خلاف القياس
فيه ايضاً اه فيكون السلب السيد فليبرر وعلى هذا المجنون كثيره يستحق السلب فليتم اه سم (قوله

النسبة (وله) أي الامام
(صرف بعضه) أي الغنائم
(في نفور وسلاح ونجول
ونحوه) لانه معونة لهم
والغرض من هذا ان الامام
لا يبقى في بيت المال شيئاً من
الغنى مما وجد له مصر ذان
ليجداً يشد به رباط
ومساجد على حسب رأيه
(وله) وقف عتاق في أو
يبيع وقسم غلته في فوفى
(أو غنمه) في البيع بحسب
ما رآه (كذلك) أي تقسم
المنقول أو به فماتما حسبه
للمرتزة وخسه ما حصل
والاصناف الاربعه سواء
وله أضافه كالمنقول كما
شبهه الكلام السابق أوائل
الباب لكن خمس الخ
الذي للصالح لاسبيل إلى
قسمته وما ذكره من التغيير
هو ما في الروضة كاصلاها
واقصر الاصل على الوقف
﴿فصل في الضميمة وما
يتبعها﴾ (الضميمة نحو مال)
هو أهم من قوله مال (حاصل)
لنا من الحربين) مما هو
لهم (ببجاف) أي اسراع
لشيء عاصم حتى يحصل
بسرعة أو انقطاع كسر وكذا
ما لم يزموا عنه عند اتقاء
الضيق ولوقبل شهر السلاح
أو اهداهما لكافر لنا للحرب
فانتم بخلاف المثل ولتسبب
حصولنا في دارهم وضرب

معسكرناهم وتبصرى بالمر بين هنا وفيما يأتي أول من تبصرى بالكفار (فيقدم) منها السلب لنذكر غير (ما) يشد رذته لمن

الركب غروا) شامل لمن روضه ممن باقى فسحق مع الرضعة السلب وهو المتمدن خلا لآل الرضعة مر
أقول فتقول الرضا أرضا أو أريد السلب ما شمل الرضخ اه سم (قوله غروا) هو ما طوقت عناقتهم المراد
هنا الرضعة في امر عظيم اه دل على الضر بروفي المصباح الغروا طغر (قوله أو يعميه) يضم الياء
وكسر اللام وقع الياء الثانية كذا ضبطه القلم اه شوى وهذا المبالغة أحسن من قول المتأخر أو يعميه
لصدقتها على كانه عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلو قطع واحدة في مجلس ثم قطع الاخرى غيره قبل
انقضاء الحرب فالتعاقب ان السلب يكون للثاني لانه هو الذى أزال المنفعة فلو قطعها المشر كولو اشتراك جميع
في قتل أو اختناق السلب لهم ولو اتفقوا واحدة فقتله آخر فالسلب الاول اه برماوى (قوله وان من عليه الامام)
عبارة أصله مع شرح مر وكذا الواسر فقتله الامام أو من عليه أو أرقه أو أقدامه لاحل للقاتل في وقتله وفدائه
لان اسم السلب لا يقع عليهم انتهت (قوله من قتل قتلا) عبارة المولى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا
فقطله ورواه الشيخان انتهت وفي قول عليه قوله قال صلى الله عليه وسلم من قتل من عليه من كلامه
بكرهاته بخصه صلى الله عليه وسلم ولم يشكر عليه اه والقتيل يستعمل في حقيقة ويجازى بقتل من
أزيت قوته وفي قوله قتيلا يجوز الاول اه والمراد قتيلا على قتلته فخرج النساء والمصيان اه برماوى
(قوله ويطيلان) يضم الطاء واللام على الاعم وأجاز بعضهم كسر اللام وجعله يلبس وهو من لباس
الجمع اه من المصباح (قوله وهو خف بلاندم) عبارة ترح مر وهو خف طويل لا تقدمه يلبس اللان
انتهت (قوله ومن سوار) هو من يلبس في البدن منقوشة في الجنة كآل الله تعالى يحلون فها من أساور
من ذهب اه شيئا وفي المتأخر وجع السوار أسور وجع الجميع أسور وتورئ فلو أتى عليه أسورة
من ذهب وقد يكون جمع أساور قال الله تعالى يحلون فها من أساور من ذهب وقال أبو عمر وواحدة السوار
وسور وسورا البسمة السوار قسوره اه وفي المصباح وسوار المرأه أسور قسور سلاح واسلحة
وأهورة أساور مما يحل سور والاصل خمين مثل كلبو كسبل كن كلف الخفيف وانسوار بالضم لفسة
فيه اه (قوله ومنطقة) بكسر الميم قاله في الضعيف باب ذكر النفوذ كذا المحلى في كتابه لا يجوز كلمة النقد
أيضا وفي المصباح المنطقة ما يسهه الناس بالجماعة اه شوى (قوله لا الخافه في رجليه) في المصباح رجلي
الشخص ما واه في الحضر ثم أطلق على أمتعة المسافر لانها هناك مأواه اه (قوله وحنية) أى فرس
غير مركوب وفي الصباح والحنية الفرس قنادل ركب فجعله بمعنى مفعولة يقال حنيتها أحنيتها وأحنيتها
إذا قدته الى حنك اه (قوله ولو يمين يديه) عبارة ترح مر قدامه امامه وأخلفه وأجنبه فتقول لما
في الروضة كالملايين يديه مثال لا يقد اه فانت تراهم يدينهم الذي ذكره على الصور الفنى في عبارة
الشخص فكان على الشارح ان يعمى بذكره الشخص لمن يقرئ ولو خلفه أو جنبه (قوله اختلوا واحدة
منها) بخلاف ما لو كان معه أهله فمعه قد أنه أخذ جميعها لانها كلها لكفاتها اه بش ولان الحاجة
الى السلاح أهم لانه قد يحتاج الواحد بعد الواحد فباع الاول وانكسر وما اضلايم الحرب بدون سلاح
بخلاف الفرس اه سم تعلقان مر ولكن عبارة في الشارح ولو زاد سلاح على المعادة كان كل
معه لان الحرب بين أنواع متعددة كسيف وبنديق وخيول ودوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على
المعادة كان كل شيء سيفا فانما على واحد منها ما في سم على حج قال في المتأخر أنه حزب قال
في الصاب بختها اه وهو شامل للمتمدن فرغ كسيفين أو رعين أو أنواع كسيف ورمح وقوس
ورضته انخراج بالاحتياج الموقف الاكف في الحاجة التي وقع فكما وقع الاحتياج اليه كل من السلب
اه وعلى هذا فمكن حل قول الشارح ولو زاد سلاح على المعادة أى بحيث لا يحتاجه اه عى على

تولى (من) حرا كان أو عبدا
سببا أو بالصاد كرا أو أتى
أو خشي (بالزة منقوص)
بضم النون أشهر من اسمائها
أى قوته (في الحرب) كان
بسته أو يعميه أو يقطع يديه
أو رجليه أو يدهور رجليه أو
يأسر وان من عليه الامام
أو أرقه أو أقدامه بخلاف ما
رما من حسن أو صنف أو
قتله غللا أو أسير الفرية أو
بسد لنزاهم الحربين فلا
سلبه لا تقتل مركوب الفرية
الذكر والاصل في ذلك
خمس من قتل قتلا فله عليه
روا الشيخان (وهو) أى
السلب (مامه) أى الحرب
الفى أى لم يقتله (من)
ثبات كلف) ويطيلان
ورأى (وهو) من هو خف
بلاندم (ومن سوار) وطوق
(ومنطقة) وهي ما يسهها
الوسط (ومناظر) منطقة
بكسها لا الخلفه في رجليه
(وحنية) نقاد (معه) ولو
بين يديه لانها تحتاجه
ليركبها عند الحاجة بخلاف
التي يحمل عليها الله فلو
تصدت الجانب اختار
واحدة منها لان كلاهما
جنسية من أول المعنة

وأما الحرب فكلدع ومركوبوا آله كسر ج ولجام ومقود ومهماز وقولوا آله أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدود على
 الفرس من يانفها من يندو غيره لانه لا يستمن لباسه ولا من جلبه ولا مشدود على يده واختار السبيكة انه يأخذها بما فيها (ثم) بدال السب
 (تخرج المزن) أي من غولها حفظا وقيل المال ٤٤ ان لم يوجد من غولها الحاجة اليه (تمتخص الباقى) من القنينة بدال السب والزون

(وحسبه كمنس النبي) مر (قوله كدع) بدال مهملة وهو المسمى بالزردية اه شرح مر (قوله وسركوب) أي بولو بالقرعة
 كان قاتل اجدلا وعنه يدمه تلاً ويدخله على الوجة اه مر (قوله ولجام) هو ما يصير في فم الفرس
 والمقود الذي يصير في الحلقة وعسكه الزاكب (قوله ومهماز) قال في المختار المهماز حديد تكون في مؤخر فم
 الراس اه عش على مر والرائض مرض الدابة أي معلها وفي الصباح وهو الفرس حمله المهماز
 ليدور والمهماز معروف والمهمز لفتقل مة تاح ومفتح اه (قوله لاحقية) هي كيس يصير للمسافر خلف
 ظهره يعلقه في مؤخر الرجل يضع فيه الامتعة التي يكثر الاحتياج اليها كالسهم والسكينة وبعض الزاد في قف
 على الجلال حيث بذلك لكونها تكون على حقول البعر (قوله ويكتبه على واحد قنينة الخ) ذكر القنينة هنا
 بخلاف ما تقدم في النى لان القانين حاضرون فيهم كاشركا حقيقة بخلاف النى لان أهلها غائبون اه
 برماوى (قوله وقسم بالقانين الخ) عبارة شرح مر وتقدم قسمتا بينهم لحضورهم ويكره تأخيرهما لدارنا
 بل يحرم ان يطلبوا تجملها ولو لسان الحال كجعله الاذرع والموثولة لك الامام واثابه أو أمير الجيوش ولو غزى
 طائفة قولا أمير فيهم من جهة الامام حكموا في القسمة واحدا أهلا وصحوا الا فلا حكمه المصنف عن الشيخ
 أبي جلد انتهت (قوله والنفل) مبتدأ خبر من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجملة باعترافها معترضة
 بين المصروف وهو قوله والاخصاس الاربعة للقائين والمصروف عليه هو قوله وحسبه كمنس النبي اه (قوله
 ما ينكر الحسين) يقع الياموسكون النون وكسر الكاف كذا ضبطه بالقلم اه شوي روى في الصباح: ينكت
 فيه انكر من بابي ويوال اسم النكابة بالكسر اذا نمت وتقلت ونكنا في العدو نكنا من باب يفتح لفة
 في ينكت اه (قوله من مال المصالح) وقيل من أصل القنينة قول من الاخصاس الاربعة اه شرح مر
 (قوله كريب) أي ربع خمس الخمس الذي للمصالح (قوله شرط كونه معلوما) هذا واضع في النوع الثاني لانه
 الذي شرط فيه ان لا يتقبل الدفع (قوله والنوع الاول) هو قوله وهو يذات يذنها الامام بجأهده والشافى
 هو قوله أو شرطها الخ اه عش (قوله عتقها وسقوها) فان قلت ما الفرق بين القنينة والنوى في حيث
 جعلتم العتاق في القنينة كالتفريق في النى بتغير فيه الامام بين قسمته وقضاه او يمهو قسمته (قلت) اجيب
 وقفا لم يكن القنينة حلت بكسبهم وقتالهم فلكونها شرط لمختلفا في فاته احسانا له المهم من خارج
 فكانت الخيرة فيه لارأى الامام اه سم ملخصا (قوله وهم من حضر) أي بولومكرها على الحضور اه
 شرح مر (قوله وهم من حضر القتال الخ) فيسده بعض المتأخرين بن يسهمه ولا حاجة اليه لان من
 رضاه من جهة القانين كما يعلم مما يأتي وقد صرح بذلك السبكي اه شرح مر (قوله كجبر) أي اذا
 قاتل هكذا ابدا بعد معجزة التماج والاطهر ان الاجير لسليمة الهوا وسحقا الامتعة والتحرر وانخرط بهم
 لهم اذا قاتلوا انتهت المراد اجبر العين اما اجبر القنينة فعلى وان لم يقاتل لا يمكن ان كثره ان يسهل عنه
 ويتفرغ للمهادمة بالمسلم اذا استرحر ليهاد فلا جرة له لاداء جرة لانه يحضو ده الصفتين عليه ولا رض
 له وان قاتل لاعرأته اه زى والاقرب اليه على السب لعدم حديثه اه برماوى ومثل اسئلة القنينة
 الاجارة الواردة على عمل كمن طاعة فبطل وان لم يقاتل كما شرح مر لانه يمكن ان يكره من يسهل
 عنه ويحضر (قوله واين) في المصباح كن كونين بل يقد قاروا وصحفي ومنه الكمن في الحرب حيلة وهو

عنده شرط كونه معالما بالنوع الاول من النفل من زيادته والاخصاس الاربعة) عتقها وسقوها لهما القانين) أشد من الآية حيث ان
 اقتصر فيما بدال الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهم من حضر القتال لوفى أثنائه) أو كان ممن لا يسهمه (بنيت) أي القتال (وان لم يقاتل أو)
 حضر (لا يشترط) كاشير لحفظا أمتعة تاجر ويحرف (لشهوده القتال في الاولى وقتله في الثانية) أو لم يقاتلهم مع جالس وسركين ومن آخرهم
 ليجرس المعسكر من هجوم العدو ولا يشي لمن حضر بدال عتقها وسقوها حيازة المال ولا لمن حضر

وان لم يغير مقر القتال أو غير ذلك ولم يبدل اقتضائه فلن عاد استحق من الحوز بعد ٩٥ عود نقطه وتضمن حضر في الانتصار والقتال

ومرجع وان حضر ابنيه
القتال ولو بان بعد اقتضائه
ولو قبل الجائز العامل الخفة
لوانه لان التسمية تنطبق
بالاقتضاء وان لم تكن حيازة
بمختلف من ملك قبل
اقتضائه لاشي به للمرجع وارق
موت لم يسمع بل القوم
متبوع والفرس تابع
وارجل سهم والفرس
لانه سهمان لفرس وسهم
له لا يتابع واما الشيطان
ولا يعطى وان كان معه
فرسان (الفرس واحد
فيه متبع) لما روى الثاني
وفي رواية اني على طلبة
وسلم يعطى الزير للفرس
واحد وكل من معه قوم حنين
الفرس عربيا كان أو غيره
كبرون وهو من ابواب الجحيمان
ومجن وهو من ابواب عرق
وامه عجمي مقر في الميم
وسكون القاف وكسر الراء
وهو من ابواب عجمي وامه
عربية فلا يعطى لغير فرس
كبير وقيل وضل وجار لها
لا تعطى لفرس بمصلحة
الليل بالكر والفر الذين
يحصل جهه النصر تتم
بريخ لهادوخ الفيل أكثر
من ريخ البغل وريخ البغل
أكثر من ريخ الحمار ولا يعطى
لفرس لا يفتح فيه كهمز ولا
وكسيرة وهم وفوق الشبح
الهرم بين الشبح تنفع رايه
ودعائه نعم ريخه (وريخ
مهما أي من الأضراس الأربعة

ان يستحقوا فيمكن منع الميم بحيث لا يعطى لهم ثم ينضون على العدو على غفلة منهم والجميع مكانه ولكن
الغنى في الصدر أو كنهه أصحته (قوله غير مقر للقتال) وصدق بينه اذا ادعى التعريف أو التعيين (قوله ولا
لنخل ومرجع) المنخل من بحث على ترك القتال والمرجع من كثرة الإراجيع أي الإحار يفوق عرش
على من ان العلف للتصير اه وفي المصباح خذله ونخلت عنمن باب قتل والاسم الخذلان اذا تركت
نصرته واعتاته وتأخر عن مواعيدته فتخذل جلت على الفشل وترك القتال اه وفيه أيضا وأرجع القوم
في الشيء ارجعاه أكثر ومن الاخبار الشبهة واختلاف الاقوال الكاذبة حتى ضرب الناس عنها (قوله
لنقلوا رايه) أي حق تلكه أي لا تفسد الملك فلا يورث المال منه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لرايه أي الوارث
ان شاء تلكه وان شاء أعرض اه عرش على مر (قوله يختلف من ملك قبل اقتضائه) أي وقبل حيازة
المال ابا بعد ما غنمه مما حيز بلقوا رايه مر وسلطان خلافا ليعلي حيث قال لاشي به ولو بعد حيازة المال
اه (قوله لفرس) أي من أن التسمية انما استحق بالاقتضاء يعني وهذا ما تذكروه لاشي به اه عرش (قوله
وفارقون فرسه الخ) عبارة تشرح مر وفارقا استحقاقا لسهم فرسه التي مائة أو خرج عن ملكه في الاثنا
ولو قبل الحيازة أصل والفرس تابع لحاز بقاءه سهمه المتبوع ومرضو جرحه في الاثنا غير تابع من
الاستحقاق وان لم يكن مرجعوا الجنون والاعفاء كالوفات تتهت (قوله وفارقون فرسه) أي قبل اقتضائه
الحرب فانه يعطى لها وأما لفرس الفرس قبل انتقاله للاحقه اه حضر فلوما تمسكتم ان لا يستحق
واحد منهما وما يحمل ان يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع في غنمه ولا يقال ان لم يستحق
النبو ع سقطا استحقاقا التابع كجالي الرض (قوله ولفرس ثلاثة) أي وان نصب الفرس لمن من غير
حاضر والا فله به يكون ضاع فرسه في الحرب فوجده أو خرقا قتل عليه فسيهمه لما لك اه شرح مر (قوله
سهمان لفرس) أي وان لم يقاتل عليه كان كمنعه أو قر به متبعا فذلك ولكنه قاتل راجلا أو في سفينة قرب
الساحل واستحق ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها اه شرح مر (قوله عربيا كان الخ) قال
في شرح الروض نعم يعتبر كون كل منها جذاعا أو ثوبا كما سيأتي في المسألة اه (نزع) أو استأجره
أو استأجره أو فحسه ولم يحضر المالك الوقعة فالسهم لاله المالك لانه الذي أحضره وشهده الوقعة وان ضاع
فرسه الذي يريد القتال عليه أو نصبه وقاتل عليه غير موضع المالك الوقعة فالسهم الذي لفرسه أي
لالمالك لانه شهد الوقعة ولم يوجد من اعتبار اوانه لا يفسد كجالي كان معه ولم يقاتل عليه اه روض وشرحه
مفرقا اه سم وفي قد على الجلال في كتاب السلم التي ما دخل في السنة السادسة والاربع مائة
في السابعة اه وفي المصباح والتي التي يلي ثبته يكون من ذوات الظلف والخاصة في السنة الثالثة ومن
ذوات الخلف في السنة السادسة اه ثم قال والاربع مائة في الغنم ما دخل في السنة الرابعة وفي البقر وذو الحافر
ما دخل في الخامسة وفي ذى الخلف ما دخل في السابعة اه (قوله بالكر والفر) الكرا القديم عليهم والفر
الهروب وفي المصباح كرا الفرس كرا من باب قتل اذا فر الجولان ثم عد للقتال والجولاد على الكر اه وفيه
جال الفرس في الميدان يجوز له جولة وجول لا يجمع جوا وبه الجول الناحية لجميع أحوال مثل قتل أو قتال
وكان المعنى قطع الاحوال الوحي والاحوال في الحرب جولة حال ينسبهم على بعض اه وفيه أيضا فمن
عدوه يفر من بلحرب أو من الجولان لا لتطاف وقرال التي أي ذهب اليه اه (قوله وريخ البغل الخ)
قال في شرح الروض والظاهر انه لفضل البعير على البغل بل قتل عن الحسن البصري انه يسهم به لقوله تعالى
فما أو جفتم عليهم نحيل ولا تركب ثم رأيت في التلقة على الحاروي والافانوا فضيل البغل على البعير ولم أرفق
غيرهما لوقته نظر اقاله والكلامة في غير بيكر وغيره ما ذالك كالحصاة فهو مقدم على البغل اه سم اه
عرش (قوله وريخ من الخ) في المصباح وخصته وخصمن بل وضع وخصته صليتها ليس بالأكبر والمال

(العبد وصي ويجنون وامرأته حتى حضروا) ٩٦ القتال وفيهم نفع وان لم يأذن السيد والى والزوج (ولكافر معصوم) هو أهم من قوله

ولذى (حضر بلا حق) ولحق الامام لا بداع في غير الجنون والحفي ونسبا فيهما فان حضر الكافر بغير اذن الامام لم يرضخ لانه منهم بولاية أهل دينه بل يعزوه امرأته ذلك أو بآذنه بآخرة فيه الاخرة فعملوا التصريح بحكم الجنون وانفكس من زيادة يرضخ بآخرة من وزن وفاداة فلو تاجر ويحترف حضرا لم يثالا (والرضخ دون سهم) وان كانوا فرسا (بجهد الامام في قدره) فلو ما روى ويأق بين أهله بغير نفعهم فيرج المقاتل ومن قتله أكثر والغارص على الرجل والمرأة التي تداوى الجرحى ونسقى العطاش على التي تحفظ الرجال وانما كان الرضخ من الاخماس الاربع سته من النسيمة مستحق بالحضور لانه ناقص فكان من الاخماس الاربعة الخاصة بالفتانين الذين حضروا والرضخ (كتاب قسم الزكاة) مع بيان حكم صدقة التطوع والاصل في الاولى آية انما الصدقات للفقراء والمساكين فيها الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى بلام المثلثة والاربعة الاخرى في الترفية للاشعار بالطلاق الثاني الاربعة الاولى في تقديره الاخير في اذم يحصل

«كتاب قسم الزكاة»

ذكرنا أكثر الاصحاب كالمصره لانه كسبهم ليعمل الامام وبقوله فاعلمهم كلام آخر ان كذا تعلقها ومن كل أنسب يجري عليه في الرضة اه شرح در القسم فخرج فكون معنى تقدير الانبعاثها والصدقات جمع صدقة بحيث بذلك لا شعورها صدق تنفيذها لها وهي طاعة العبدية وتخصيصها بالزكاة لانه المراد بها كرت ههنا لافهم قسم الامام وطاعة سبب المال كيان اه قل على الجلال (قوله والى الاربعة الاخرى في الترفية) فان قلنا الحكمة في كبر بعض الافراد دون بعض قلت الحكمة في كبرها في الاول ظهري لان المأخوذ صرف في تخليص الرقاب وعطف الفار من عليه بدون المشاركة في الاخذ فليدفع لغيره ما عليه فكان ما في واحد ولا كسب لئلا يتركه في الاخذ لصف طاعة ما عليه فكان مع كونه الواحد في يتج لاعداء في معه اه شوري (قوله حتى اذ لم يحصل الصرف الخ) بان عتق المكاتب بغير ما أخذوا ويرى الغلام أو دفع من غير ما أخذوا فتعطف الفار عن الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي في الفصل الاثني عشر في قوله فان تخلف استرد الخ اه (قوله استرجع) أي ان كان باقيا فان تلفه طعام أو نحو مصرف من كسبه ما عتق به لاستردقته في اه ع وشو هذا بالنسبة لما كسبوا ما عتق من بقية الاربعة فيؤخذ من بدل التالف على ما يأتي (قوله هي لثمانية) اي اذ افرد الامام فان فرق المالك طلبه كيان في قول الشارح وما ذكره والاول اه وأنواع ما تجب فيه ثمانية أضافا لغيره ونحوه وذهب وقضه تورع ونخل وعنب

وهذا

الصرف في ماله استرجع بخلافه في الاولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة لثمانية

وهذا هو كذا العين فلا ترد التجارب بل هي راجعة إلى الذهب والفضة اه قل على الجلال وقد جرح بعضهم الاصناف الثمانية في قوله

صرفت زكاة الحسن إلى الأتقي * فأنى لها المحتاج لو كنت تعرف

قصير ومسكين وعاز وعمل * ورق حليل غلام ومولف

(الفتير) وهو (من لأماله

ولا كسب لاتق) * (مخ)

جميعهما أو مجموعهما (موصفا

من كفايته) معهما أو ملبسا

ومسكنا وغيرهما لأماله

منه على ما يليق بحاله وحال

محموه كمن يحتاج إلى عشرة

ولا يكافئ أولئك ولا يكسب إلا

درهمين أو ثلاثة وسواه

أكثر (ولو غير زمن

متخلف) من المسئلة لقوله

تعالى في أموالهم حق لسائل

والمرسوم أي غير السائل

وأما ظاهر الاخبار (ولسكن)

وهو (من له ذلك) أي مال

أو كسب لا تقويه يقع معهما

من كفايته (ولا يكفيه) كمن

عكس أو كسب سعة أو ثمانية

ولا يكفيه إلا عشرة أو المرافقة

لا يكفيه العمر الغالب أو قبل

سنة فخرج لا تق كسب

لا يليق به فهو كمن لا كسبه

(وتمنع فسر التخصيص

وسكنه) والتصریح به من

زيادة (كفايته بنفقة

قريب أو زوج) لأنه غير

محتاج كمن كسب كل يوم قدر

(قوله أيضا في الثمانية الخ) وعطفها بالواو دون أولادها لتترك بينهم فيها لا يجوز تخصيص بعض

الاصناف الموصوفين بها أو المال المتعلق لا يملكه ويصرفون به زمرته في شخص واحد أو مال إليه الفخر الرازي

وسئلوا الكلام في الاستدلال بما ورد من عليهم في شرح المسألة اه شوري قال ابن عجيل الجني ثلاث مسائل

في الزكاة فتفي فيها على خلاف المذهب أي تقلد في نقل الزكاة ونفها إلى منصف واحد دفع زكاتها إلى شخص

واحد اه قل على التبرر (قوله في الفخر الخ) وهل يشترط كونهم من أولاد آدم وأولاد حتى لو لم يستحقوا

بجاعة في البلد من الجبر يجوز دفعها إليهم فيه نظر والأقرب أنه لا يجوز الدفع لمن لقوله في الحديث صدقة تؤخذ

من أغنيائهم فقدر على فقرائهم إذا طاهر من انما الإضافة للمهود فقرا بني آدم اه ع ش على مد

(قوله وهو من لأماله ولا كسب) فضة الحدان الكسوة غير فقير وان لم يكسبه هو كذلك هذان وجدته

بسنه له وقدر عليه أي من غير مشقة لا تعتمد عادة فيما يظهر وحل له ما عليه ولا يه الأعلی في الشروط

أر يقولو كان عنده ما يكفيه ومحموه لكن عليه دون قدر ما عنده ولو سأل على الاعتماد به حتى يصرف فيها

اه شرح مد بتصرف (قوله من لأماله) أي لو لم يكف بنفقة من تلزمه بنفسته أخذها بما بسده فأنفق

ما بقا من التبرع به شامل للمكتفي بنفقته من تلزمه بنفسته فلا يكون ما نأتمل (قوله يقع معهما) ظاهر

اللفظ أنه وصف لكل بانفراد فكون المتي وقوع كمن ياتفراده وذلك الذي صادق وقوعه للجوع وليس

مراد بالظاهر الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما اه شوري (قوله جميعهما) أي كل واحد

منهما على حدته بان يوجب ذلك أو مجموعهما أي بان يوجب الفقه كسب يكف الكسب حيث حل وكان

لا تقويه ولا مشقة فلو كان من ذوي البيوت الذين لم يجز عليهم بالكسب يكف اه حل (قوله وسال محمونه

أي الذي تلزمه مؤنته لا غيره وان اقتضت العادة انما خلا للبيوت ومن تبعه من غير اسراف ولا تقتير اه

شرح مد نعم يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومما يوجبون له نيل فقرهم بالعمر الغالب لان الأصل

بما هو وبقاء نفقتهم عليه ويشترط ما يحتاجه بالنظر إلى الأطفال يملعونهم إلى الأرواح عما يق من أعمارهم الغالبة

وكذا الحيوانات لتوفر ذلك بحالهم وفي الأول لكن الثاني أقوى من ذلك كما أن تعذر العمل به تعين الأول

اه ج اه شوري (قوله أو ثلاثة) أي أو بأربعة فقط فضايط الذي لا يقع موقعه أن يكون دون النصف

وضابط ما يقع أن يكون نصفافوق اه شيخنا (قوله وسواه) أي ما عليه كمن تصابح الخ وقد لا يكافئ لأناسا

وجسلا وقوتهم اه شرح مد (قوله ولو غير زمن ومتخلف) رد على الفقيه وبعبارة أصح مع شرح

مد ولا يشترط به أي الفقيه الزمانية ولا التصرف على الجديو القديم بشرط أن (قوله والمراد أنه لا يكفيه

العمر الغالب) فإذا كان يخص كل يوم نحو ثلثه فهو فقير أو نحو ستة فيسكن أو عشرة فتفي (قوله وأما المراد

أنه لا يكفيه العمر الغالب) أي بالنسبة فلا أخذ نفسه أو ما حموه فلا حاجة إلى تقدير ذلك فيه بل لاحظ فيه كفايته

ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد أو مائة مثلاً بتقدير قائمها أو بدلها لو عدت بقية عمر الغالب اه ع ش

على مد (قوله وتمنع فسر التخصيص وسكنه الخ) أي لا تبرع بها فلا تختمه الكفاية المذكورة بل المكتفي بنفقة

الغيران يأخذ بوصفا أو غير الفقر والمسكن من زكاة الخفق وغيره اه شرح مد (قوله كفايته

بنفقة قريب أو زوج) أنهم تبصر حال كفايته ان الكلام في زوج موصرا أمهم صرا لا يكتفي فأنخذ غلام

كفايته بالفقر ويهم أيا من يكفيه لم يوجب لها على المورس كونها أو كونه فأنخذ غلام كفايتها بالفقر

وليس فيه فساد ظاهر وأنه لو غلب زوجها وولد له ولم تصدر على التومل إليه وعجزت عن الاقتراف أخذت وهو
 ظاهر كما يتوحد من كلام القزالي وتناو المصنف من الزوج أو البعض أو أجنبي ولم يترك متغذولا
 ما عكس الولد والبسه أعطيت إلى الزوجة أو القريب البعير أو المسكنة من لسانه تعالى زوجها من كل ما
 ولو بالقرب وان أعتقها عليها كماله الماردي خلافا للقاضي اه شرح حر وقوله من ان الزوج أو
 البعض أو أعرس الخ مصرح في ان من أعرس زوجها بنفقته تأخذ من الزكاة وان كانت متمسكة بالفسخ
 ولعل وجهه ان الفسخ لا يلزم منه استئصالها وقصة ذلك انه لو تزوج به الاستغناء بان كل لهاق ريموسر
 تازمه بنفقته ولو فسخت انما لا تصلى فليراجع الحكم اه وشهدى (قوله بنفقة قريب) أى واجبة وهي نفقة
 الاصل والفرع فخرج به النفقة المتبرع بها على غير الاصل والفرع فلا تمنع الفقر والمسكنة اه من شرح
 حر (قوله بنفقة قريب) فلو امتنع من دفعه له وكان لا يليق دفعه لهما كم عاده كان له الاخذ من الزكاة اه
 حل (قوله أو زوج) ولوفى عدة طلاقه حتى أو بان وهي حامل كماله الماردي ولو فسخت بنفقته بنشور
 لم تفسد وتعد على النفقة خلافا لاطاعه من ثم لو سافر فلا إذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء
 اه الساكن حيث لا تقدر على العود لانه ذوا الاذن سهم ابن السبيل اذا عمت على الرجوع لانها المعصية
 اه شرح حر (قوله واشتغاله بنواقل) فلو نذرها كالصوم كان له الاخذ وحصل ولو نذر انعامها ونقل
 الاذرى عن فتاوى ابن البرزوي انه لو نذر انعام صوم لله وروى كان له ان يكتب مع الصوم كفايته كان
 له الاخذ على (قوله ولا مسكن) أى الاثنية وان اعتاد السكنى بالاجرة لكن خالف شيخنا في ذلك ومثل
 المملوك موقوف يستحق السكنى فيه كالمملوك في المدرسة فاذا وجد مع المملوك موقوف لم يبق له المملوك قال
 بعضهم وهو في غاية البعد وان فرق في خلو المدرسة لاسيما في زماننا الذي لم يبق الا انسان يعاني بيمين نحو
 الوظائف وان جعل مقامه اه حل (قوله وثياب وكعب) انظر ما وجبه قطع الثياب وكعب عن الاضافة
 دون ما تبليها وما لا قطع الجميع رعية فلا يختص بأهل اه (قوله وثياب) أى ولو لم يجمل ولو مصر في العلم ان
 لا تنسبها ومنها حتى المرات التي تجمل به في بعض الاوقات حيث كان لا تنسبها اه حل ومثله في شرح حر
 (قوله وكعبه) أى ونسبت أفعالها ولو كان عندهم كان يستحق ان يله الاصح لا الاحسن فان كانت
 احدها مسفرة عاجم والاخرى كبيرة خيتا للمدرس وتبقى كعب الوعظ التي يعظ منها وان كانت في البلد
 واعظا غيره بخلاف كعب الطب فانها اتباع اذا كان هناك طبيب غيره والفرق ان الانسان يشغف بنفسه ولا يحتاج
 الى واعظ ولا يلبي نفسه فيحتاج الى طبيب اه حل (قوله محتاجا) حل بما قبلها فان قلت هذا ظاهر بالنسبة
 الاولين لانهم ما هم قدام دون الاخير من لانهم انكرت ان قلت بل هو ظاهر فهما ايضا لوجود المسوغ وهو
 الصلف على ما صرح به في الحال منه في انه هل يجوز ان يكون مصفا لبعض ولامن البعض الآخر يجرى
 ونظيره قول المناجح باب الاصول والاشغاف وودو يحيط بها السور ثم عرضته على خيتا الشهاب الغنبي فقال
 لا مانع من نقلها لجهة الحق ليعمل بها اعتبارا ولا يعمل بها اعتبارا آخر اه شوري (قوله ولا ماله غائب) أى أو حاضر
 وقد جعل بينه وبينه اه شرح حر وبعضهم أدخله في الغائب لانه غائب حكمه اه (قوله فبعض ما يكتب) أى الان
 يحكمه رضا فلا يصح على العهد اه شوري (قوله ان يصل الى الله) موابه الى أن يصل اليه أو ليعاقل
 لغفلا في ان ما ذكره انما يناسب بعض افراد ابن السبيل اه رماوى (قوله أو يعمل الاصل) في المصباح وحل
 الذين يعمل بالكسر حولا انتهى أحده فهو حال اه (قوله ولعلنا) قال في شرح الروض وان كان غنيا
 اه سم (قوله كساع) أى يستحق ان أذنه الامام في العمل وان لم يشترط به شيئا بل وان شرط ان لا يأخذ
 شيئا به يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشروط من الخلق كما يستحق الفدية بالجهاد وان
 لم يخصصه الاطلاق كماله الله تعالى اه شرح حر (قوله أو لمن قول كساع الخ) عبارة أمه والعامل ساع وكاتب

كفايته (واشتغاله بنواقل)
 والكعب بنفسه منها (لا)
 اشتغاله (يعلم شري) يأتى
 منه تحصيله (والكعب بنفسه)
 منه لانه فرض كفاية وقول
 شري من زبادى (ولا مسكنه)
 وضاعه وثياب وكعب (له)
 (باحتاجها) وذكر الخادم
 والكعب مع التفسير
 بالاحتياج من زبادى (و) لا
 (ماله غائب بمرحلتين أو
 مؤجل) فبعض ما يكتبه الى
 ان يصل الى الله أو يعمل
 الاجل لانه لا تنسب
 أو مسكن (ولعلنا) على
 الزكاة (كساع) يحيطها
 (وكاتب) يكتب ما اعطاه
 أرباب الاموال (وقاسم)
 وشارع) يجمعهم أو يجمع
 ذوى السهمان والاصل
 اقتصر على أولها وقول
 كساع أول من قوله ساع
 الى آخره لان العامل لا ينصر

ليبادرهما ذمته العر وضو الخلب وأما أجرة الخلفاء للاموال والرافى بعد قبض الامام ٩٩ ففى جهة السهمين لافى سهم العامل والكافل

والوزان والعدادان ميزوا
الزكاة من المال فخرجت على
المالك من سهم العامل أو
ميرزاين الفضله المستحقين
ففى من سهم العامل وما ذكر
أو لا يجهل اذا فرق الامام الزكاة
ولم يجعل للعامل حصلا من
بيت المال فان فرقها للمالك
أو جعل الامام للعامل ذلك
سقط سهم العامل كسبائى
(لافاض وال) فلا حلا لهما
فان كاتل ورزقه فى شخص
الحبس المرسل فاصالح العامة
ان لم يتلو على عامل لان اعلمها
عام (ولو لفة) ان قسم الامام
واحتج لهم وهم أربعة
(ضعيف اسلام وأشرف)
في قومه (يتوقع) باعائته
(اسلام غيره أو كاف) لنا
(شمرن) بلسمن كفار أو
ماتوا كذا وهذا فى حرفة
المسلمين كما يعلم مما يأتى فوفى
كلادى هنا ساورة اليه اما
لو لفة الكفار وهم من ربحى
اسلامه أو يخاف شدة فلا
يعطون من زكوة لا غيرها
لان الله تعالى أعز الاسلام
وأهله وافى عن التأليف
وقول أو كاف الى أن حرم
زادى (ولرب) وهم
(مكتبون) كذا في محققين
ذمة بقول (تفسير مزل)
فيعطون ولو غير اذن
مداوتهم أو قبل حلول التعويم
ما يهضم على الفتى ان لم
يكن معهم ما ينفى عنهم

الخ ١١ (قوله اذ ذمه العر) وهو الذى يعرف أو باب الاستحقاق كالنقيب والمشد ١١ قل على الجلال
(قوله ففى جهة السهمان) جمع سهم وعبرة مر فاجزئه من أصل الزكاة من حصص سهم العامل انتهى
وفى المصباح سهم النقيب والجمع أسهم وسهام وسهمان بالضم وأسهمته بالالف أعطيتسهما (قوله وما
ذكر أولا) أيمن قوله هي ثمانية ١١ شوى (قوله سقط سهم العامل كسبائى) أى فى قوله فصل
يجب تعميم الاصناف ان أمكن والا ففى وحد ١١ (قوله لافاض وال) أى اذا ما باع بعهده العامل مما ذكر
١١ قل على الجلال وفى شرح مر قضية كلامه دخول قبض الزكاة صرفها فى عموم ولاية القاضي وهو
كذلك كاتله الرافى عن الشرع وأمر مالى بنصبه متكام خاص ١١ (قوله ان لم يتلو على عامل) مفهوما
انهم ان تلو على عامل لا يكون رزقه لهم من شخص الخس ولم يذكر مر هذا الشيد وتقدم فى قسم الى مما يقتضى
ان هذا الشرط لا يشترط بل يأخذ من من شخص المصالح وان تلو على عامل (قوله ولو لفة) جمع ولف من
التأليف وهو جمع التأليف وظاهرها هم يعطون ولو أغنياء ١١ شرح مر وقوله وهو جمع الضالوب أى
هنا الاثوى جمع الاشياء على وجه مخصوص ١١ عر عليه (قوله ان قسم الامام الخ) مفهوما انه لو قسم المالك
لا تعالى المؤلفة وليس كذلك وعبارته الشارح فى الفصل الذى الى هذا المؤلفة يعطها الامام والمالك ١١ حل
ثم قسم الامام والاحتياج شرطان لاخير من المؤلفة فصفا فنحل كلامه على انهما لا يشترطان لاخير من
فقط فلا يفتى فى كلامه ١١ رى بياض (قوله واحتج لهم الخ) صريح هذا الكلام ككلامه فى شرح
الروض اعتبار الاحتياج فى الاقسام الاربع متوفى نظار فى القسمين الاولين لان المعنى الذى على اعلاؤها
بسيمة وجود مع عدم احتياجنا اليها فاقبل ثم ايت فى شرح الارشاد لاحتجنا ب مائمه وهو يعتبر فى
اعطائه المؤلف باعائته احتجنا اليهم على ما له الموردى وغيره وقوله فى الكفاية عن المنصرف وقوله نظر
بالنسبة لا لاولين اذ اعطاه الاول تقوى اسلامه والتأخير جاء اسلامه نظرا لموتى بهذين جاسترؤ به
قوله لم يؤخر العطاء فى الاول منع أو أثر قليل لا بد الى ان يحسن اعتقاده ١١ وفى التأيد نظر لا يفتى فتأمل
وقال مر هذا التعيد اعنى قولهم واحتج لهم الخ المتبني على ضعفه وان المؤلفة لا يعطون الا ان كان الفرق
الامام والمصح ان المالك اذا فرق اعطاهم فالمشدة لا يشترط الاحتياج ثم الاحتياج الى القسمين الاخيرين
بمعنى ان يكون اعطاؤهما أسهل من تجهيز جيش لا يذمته ١١ (فرع) * قال مر ويشترط الفرق
فى القسمين الاخيرين دون الاولين ١١ سم (قوله ضعيف اسلام) أى ضعيف اليقين بناء على ان الاعيان يزيد
وينقص فعلى تأليفه لقوى يشهدا وكان قريب عهد بالاسلام بأن كان عنده وحشة فى أهله ١١ حل
وعبارته شرح مر وهو من أسلم رتبته ضعيفة فى أهلى الاسلام أو فى الاسلام نفسه بناء على ما عليه أفتنا ككثر
العلماء ان الاعيان أى التصديق بنفسه من يدو ينقص كثرته فيعطى ولو امر أن يلقى اجماله ١١ (قوله أو
شر بفق قومه) أى أو قوى اسلامه شر بفق قومه فيستغنى عن الطفا بكونه مسلما وقد صرح بالاسلام
فما قبله قوله فيما بعد اشارت اليه ابدال الشارح ليشمل الصريح لانه صريح بسلام البض وأثروا بالاسلام
بعض آخر ١١ شيخنا صابر شرح مر أو من يتفق به لكونه شرف الخ (قوله أو كاف لنا) عبارة
شرح مر ومن المؤلفة باعائهم يقال أو يخوف ما تلى الزكاة حتى يحمله لهم الى الامام ومن يقال من يله
من الكفار أو الباقى فاعلم ان كان اعطاؤهما أسهل من بحث جس (قوله وكلاى هنا) اشارت اليه
حيث عطف الشرع والكافى بأوفى ففى ان كلاما من الشريضا والكافى قوى اسلام ١١ حل (قوله فلا يعطون
من زكوة لا غيرها) الا ان تركت المسلمين طلة اقتضت اعطاهم ففهم يعطون ١١ حل (قوله ولرباب)
جمع رقبعة عبر بها من الشخص لان الرق كالجبل فى صفته غلب استعماله فى المكتبة وقال الامام أحمد
ومالكهما أرفا شتر وزن يعترفون وقوله مكتبة محبسة أى لكاد أو بضو باقىه ولو لكافر ونحو

لمالك كاتل الى كى فلا يسلط من زكاة شيا العود والغذاة

هاشمي اه برماوى وعبار شرح هر و اذا سمعنا كلمة بعض فن كن اومى بكلمة بعد فبعض الثالث
كله لم يسطر اه ولا ينافى كلام البرماوى لانه قالو باقيمعواه (قوله مع كونه ملكه) برماواق صاحب الدين
فانه يجوز له ان يعطى غير معين كانه مع عود القائدة اليه كفى شرح هر اه (قوله ولغارم) ومنه
مكتاب استدان للصوم وعق كبر وكذا من استدان لتعويل مسجد قري ضيفوا ذلك اسير فانه يعطى عند
الجزء من النقد لانه غير كالبقر صككنا جرى عليه ابن المقرى بعا لعا وروى والو بانو غير هملو قال
السرخسى حكمه حكم بالواسدان لصلته نفسه وخبره بالخازى وصاحب الاقوار وقال الاخرى انه الذى
يشتره كلام الاكثرين واعتمدوا على الحق انه لو قيل لا أثر لثانها بالشد ايضا لاجل هذه المكرمة العام نفعها
لم يكن بعيدا اه شرح هر (قوله من ثمان لنفسه الخ) تبعية بالاسدانة تجري على الغالب فلولا تفضل
غير عدا او اسرف في النفقة كان الحكم كذلك واما قولهم ان مصرف المال في الملاذ المباحة ليس بسرف
مخلة فيمن يصر من ماله لا بالاستدانة من غير رضاء فانه اى خلاصها يظهر من سبب ظاهر لا يقال لواء يدها
لم يتقيد بالاسراف لانقول المراد بالاسراف هائل الزند على الضرورة اما الاقتراض لغير ردة فلا حرمة فيه كما
هو ظاهر كلامهم في وجوب البيع المضطر المصر ولا يعطى غارم ثمن ولا فاقعة لانه اى على به فواضع
والا فتعريف يحتاج لانه لا يطل عليه اه شرح هر (قوله وتذرع فدا لباحه) اى بولي بالقرينة اه
برماوى وعبار هر لكن لا تصدقه في الايئتنو يعلم ذلك بمران بعيدا ذكر (قوله اوقى غيره) اى المباح
تكم ر وصرفه في ذلك وتل فلو عاد لثالث المصيبة في يعطى لان ثلث مصيبة اخرى اى يعطى لان عود تلك
المصيبة على عدم صدقة في ثوبتها وخر ايت عن ج انه ان عدا قبل الاعطاء لم يعطى لانه لا يأتى
على المرحوب وهو انه بالعود يشتر ان ثوبتها غير محبوبة على ان ثوبتها مصيبة اخرى ولو ان ثوبتها مصيبة فلو جبه
الاعطاء مؤمن كان عودها مصيبة قبل الاعطاء تامس اه حل (قوله بان عمل الدين لا يقدر الخ) عبارة
شرح هر بان يكون بحيث لو قضى دينه لم يمكن كمال جهاد الخ ونحو ما عليها المجموع فتركه له بماله
ما يكفيه اى الكفاية السابعة للعر الغالب فيما يظهر ثم ان فضل من ثمنه صرفه في دينه يقيم به باقية والا ففى
عنه الكل ولا يكفى كسور الكسب هلالا لا يقدر على قضاء دينه غالبا الا شرب وبيع وفيه حرج شديد (قوله
ما لو تدين لمصيبة) ويظهر ان العبرة في المصيبة بحسبة الدين لا غيره كالشاهد بل اولى اه تحفة اقول وكفى
تضييع المال في حرم كالمسعة في باب حجر السفاه شوى (قوله او تدين لاصلاح الخ) خرج ما لو دفع من ماله
او ادى عنما استدانه فلا يعطى اه حل (قوله اى الحال) تبعية لثان قوله بين القوم تفسير للبين اه
زبادى (قوله في قتل) اى ولو غير ادى ككلم اه قل على التقرير (قوله لم يظهر فانه) كذا ان ظهر
على التحد اه شوى ومثل التيسل ائتلاف المالى عبادا والوض شرحه بان ضمن دية قتل من قاتل
يعرف لم يسطر مع القى بشرط واحد قوله ان كان هناك حاكم يمكن الفتنة والا اعطى مع القى لاجتائاله
ويبقى ان اذا كان هناك كبير صلح بين الناس يفتى عن الحاكم من قدس وخرج بقوله يعرف ما اذا لم يعرف
فيعطى من ضمن عنهم القى كاهر هذا والتفصيل بين معرفته وعندها قال في الزونة فقه نظروا المجموع
انه ضعف لانه لا أثر لغير فتوة عده اى يعطى مع القى مطلقا اه سم (قوله فقتل الدية تسكين الخ) الخ
عبارة شرح هر فيستدين ما يسكن به الفتنة ولو كان ثمن يسكنها غيره فقتل الدية اى او ترضى ودفن فيها
اما اذا لم يرض فلا يعطى ليدفع فيها اه شجاعتا الشيع خضر وانظر ما وجه هذا الشرط وهل بانى يظهر على
الضمان (قوله ان اعصرم الاصيل) اى فاعطى ما يرضى به دية قال في شرح الروض واذ اقتضى به دينه
لم يرجع على الاصيل وان ضمن لثمة وانما يرجع اذا غرم من عنده اه وخرج ما عسر ما اذا كالموسرين
أو الضامن نفقا فلا يعطى لكلى الروض وغيره ولو تغير الاذن في الاولى على أحد وجهين قال في شرح الروض

البيع كونه ملكه (ولغارم)
وهو فلا تزم ثمان لنفسه
في مباح طاعة كلن والاوان
صرفه في مصيبة وقد عرف
قصد الاباحة (أو في غيره)
أى المباح كعمر (وواب)
وظن صدقة في ثوبته وان
قضت المدة (أو صرفه في)
مباح ففى (مع الحاجة)
بان عمل الدين لا يقدر على
وفائه بخلاف ما لو تدين لمصيبة
وصرفه فيما لم يتبوه والم
يتم فلا يعطى وتولى وصرفه
في مباح من زبادى (أو)
ثمان (لاصلاح ذات البين)
أى الحال بين القوم كل مخالف
فتنة بين قبيلتين تنازع عاق
قتل لم يظهر فانه فقتل
الدية تسكين الفتنة فيعطى
(ولو ضيا) اذ لو اعتبر القدر
لقلت الرغبة في هذه المكرمة
(أو ثمان لضمان)
فيعطى (ان اعصرم
الاصيل) وان لم يكن متبرعا
بالضمان (أو) اعصر
(وحدوه) كانه تبرعا بالضمان
بخلاف ما اذا ضمن بالاذن
والثامن زبادى

انه الاو جموع صارت العباد فان كان الضامن والاصيل معسر بن اعلی الضامن وقامه ويجوز مفرقه الى الاصيل
 بل هو اولى او موسر بن فلاو الاصيل وموسر دون الضامن اعلی ان ضمن بلا ذنبا وعكسه اعلی الاصيل
 لا الضامن واذا فرق من سهم الغلام لم يرجع على الاصيل وان ضمن بلفظه اه وعبارة التصحيح ويصل من
 استندان للضمان ان اعسره والاصيل او وحدهم كل من شتر عاين ايسر وكل من شتر عاونهان اقلهما في
 الصغير والروضة ومقتضى كلام العز بر ترجيح منه سواء في المجموع ان قلنا لا يرجع وهو الاصح اعلی قال
 الاذرى وفيما قاله اقرار اه سم (قوله واسئل الله) سئل الله تعالى ثم وضع الطريق الموصلة له تعالى ثم كرر استعماله
 في الجهد اذ لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء منهم جاهدوا واقبلوا بل فكانوا افضل
 من غيرهم اه شرح مر (قوله وعلى اغنيته المسلمين الخ) ويدخل في الاغنياء المعنى والمجنون وفي كون
 الولي يلزمه الاعلان من مالهم مع الاغنياء بغيرها فانظر اه اياب اه شوري (قوله ولا ينسب) سمى
 بذلك لانه شبه السبيل وهو الطريق وافرقت الآية دون غير لان السفر على الوحدة والافتراء اه شرح
 مر (قائده) ابن السبيل اسم جنس ساق افقه على المسافر رجلا كلنا وامراة قليلا او كثيرا ولم يأت في القرآن
 العظيم الا مفر دال على السفر على الوحدة والافتراء اه شوري (قوله من يلد الزكاة) أي اخوان لم تكن
 وطنه اه شرح مر (قوله ان احتاج) بان لا يجد ما يقوم بخوارجه سفره وان كان له باليسير مولودون
 مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد ويرق منه ومن اشتراط مسافة القصر وعدم وجود
 مقرض بان الضرورة في السفر والحاجة فيه اعلم من ثم لم يفرقوا بين القادر على الكسب واللاستغناء
 كما اقتضاه للاطلاع ومن غيره لتحق حاجتهم قدرته فتدعون مامر اه شرح مر (قوله سواء كان طاعة)
 دخل في الطاعة الواجبوا السند وسكت عن المكروه كسر التجارة في مكان الموتى فعلى فسله انه غير
 موصية ولو ذكره بدل الجاه او موصلة لكان اولى اه قل على الجسالة (قوله وزمعه) لعل المراد ان التزعة
 غير حادثة على السفر لواقع ماضية آخر الفصل الاسبق اه رشدي (قوله ولو وجد من مقرض)
 لكن نقول في المجموع الاعطاء من الزكاة من كبر أو قتل من وجد مقرض وهو المعتمد في ذلك على الجلال
 يخرج ماله كان كسوبا ووجد من يقرضه فلا تمنع من اعطائه على المعتمد خلافا في المنهج وفارق عدم
 الاعطاء من ماله غائب اذا وجد من يقرضه بان السفر اشق والحاجة فيه أشد اه (قوله ولو وجد من مقرض)
 عبارة التصحيح ولو وجد من السبيل مقرضه ماله في مكان آخر لم يبط على ما حرمه جميع متأخرون وقتله
 الزركشي تبع الاذرى عن نص البواب على وهذا النص انما هو في مسألة التي هو بواضة كلام الفضال في مسألة
 الزكاة لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة من كبر أو قتل من وجد مقرض وهو المعتمد انما هو الاذرى الى الاول
 اه فانظر على الاول حل منه في التقيد بعدم وجدان المقرض ما تقدم تبين غايته أو كان مؤحلا اه سم (قوله)
 او كان سفره موصية بقرض اه أي لان القصد باعطائه اعانته لولا ان على المصيبة فان تاب اعلی ليقسره اه
 شرح مر وجعل بعضهم سفر المصتقره بل لانه مع ان له ما يملكه فغيره لانه مع فتنه يجعل نفسه كالا على
 غيره اه اياب اه شوري (قوله كسر الهائم) أي لان اصاب النضر والهداية بلا غرض صحيح غرام اه
 شرح مر (قوله يجوز كونهم كفارا) أي أو أروافهم ذوي القربى أخذ من العسلة اه حل (قوله)
 مستأجر من سهم العمل) هذا يجوز على ما اذا كان ذلك بعد التقضي من المالك قبل قبض الامام اه
 فكون أحد ذلك من سهم العمل فلا يتأخر ما تقدم ان احدا الحافظ من جهة السهمان لا في سهم العمل كذا قرره
 شيخنا ما شئنا اه من خط الشيخ خضر (قوله وان لا يكون هاشميا ولا عليا) أي متبعا لهما أو
 لاحدهما لا يخرج أولاد بيتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس النيس اه قل على الجلال ويحصل عدم
 جواز دفع الهامان كان استقلالا فان كان تبعا لم يكن كسبا في الفصل الا فانه يجوز اعطائهم وجه الهاشمية

(واسئل الله) وهو (غافر)
 (غنيا) اعانة على العسر
 (وختلاف المسرتزقا فذلكه)
 حق في الغنى فلا يصلح من
 ان كانوا مولودا بوجدا يصرف
 له من الغنى وعلى اغنياء
 المسلمين اعانة محبتهم (ولا ينسب)
 (سئل) وهو (مثنى سفر)
 (من يلد الزكاة) أي اخوان لم تكن
 به في سفره (ان احتاج) ولا
 (موصية) بسفره سواء كان
 طاعة كسفره أو زيارة أم
 مباحا كسفره لغيره أو طلب
 أيق وزمعه فان كان ممما
 يحتاجه في سفره ولو وجد من
 مقرض أو كان سفره موصية
 لم يبط والحق به سفره لا لقرض
 صحيح كسفر الهائم (وسرط)
 أخذ من الزكاة من هذه
 الثمانية (حريمه) هومن
 ز يادى فلا حق قبلان به ورف
 غير مكاتب (واسلام) فلا
 حق فيها لكافر لغير المصعبين
 صدقة تؤخذ من غنيائهم
 فرد على فقرائهم ثم الكيال
 والجالوا الحافظ ونحوهم
 يجوز سكوتهم كفارا
 مستأجر من سهم العمل
 لا ذلك أحد ولا كذا
 لا يكون هاشميا ولا عليا

تجاوزها اه (قوله وان لا يكون هائما ولا مطلقا) أي وان لا يكون محمورا عليه ومن ثم أتى المصنف في البالغ ناول الصلاة كسلانه لا يقضيها له الاولي ما أي كصبي ومجنون فلا تعطل له وان غلب عليه خلافه لم يزعج بخلافه لولم يأت تركه أو تبرير مولم يحرم عليه فانه يقضيها ولو يجوز دفعها للناسق الا ان علم انه سيعين على ما على معصية فيحرم أي وان اجزا كعلم محامتر ولا يعمي كاختها من قبل بوكلائه وجوابه قوله لهم يجوز دفعها من موطن غير علم بحسن ولا قدر ولا مقنن الاولي فكيفها من موطن الخلاف وأتى ابن العماد وابن تومس بتبع دفعها لا بقوة جميع فقير وآخرون بجواز اه ج وماله في شرح مدر وقوله ومن ثم أتى المصنف الخ عبارة أي المصنف النووي في الفتاوى (مسئلة) هل يجوز دفع الزكاة إلى مسلم بالغ عاقل لا يولي ويقتد وجوب الصلوة في تركها كسلان أو ابن بالغ تارك الصلاة أو سخر على ذلك إلى حين دفع الزكاة لم يجز دفعها اليه لانه يجوز وعليه السلف فلا يصح دفعه ولو كان يجوز دفعها إلى وليه فيقتضيه هذا المسئلة وان كان بالغ مصلحا رشيدا لم يترك الصلاة ولم يحرم عليه القاضي ما زدها اليه وهو دفعه بنفسه كما يصح جمع تصرفاته والله أعلم انتهت (قوله فلا تتعل لها) أي وان منعها من العلم والنس وكل زكاة كل واجب ككثرة وكثرة بناء على انه سلك بالنذر مسلك الواجب الشرع على أوجه احتماله في ما يجوز دفعه من ذلك من افتاء الولد لرحمة الله تعالى بانه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع وحرم عليهم الله عليه وسلم الكل لان مقامه أشرف وحلت له صلى الله عليه وسلم الهدية لانها شأن الملوك بخلاف الصدقة اه شرح مدر وخرج بالواجب صدقة التطوع فقل لهم كسائي للشرح في ضلوعها عبارة الشيخ عبد الباقي الزرقاني في الشغل خيل انصارا ثم المتعمد عدم حرم صدقة التطوع على أهله واختصاص الحرمه بالفرض ان أعطوا من بيت المال ما يستحقونه والآخر أعطوا من أهله من جرم الفخر في الموان أو أبحث لهم الصدقة كأي الباسي بل الاعطاء لهم يستند أفضل من غيرهم وكلام الباسي ظاهر لانه لا ينتقل من حرمه إلى حل الاعتدال الضرورة اه (قوله ولا يغسله الا ايدى) محتمل فيه عطفا على شأ عطفا على علم أو على مقدور أي لا كبروا لغسله الا ايدى أي لا كبروا ولا قبلوا أو على محل الصدقات ويحتمل جوه عطفا على الصدقات عطفا على تفسير وهذا الاخير أولى لان الصدقات معاهمة فهي كالغسل اه ويحتمل ان المراد بها كذا أو معاهمة غسله تغفيرا عنه إلى لأجل لكم من الصدقات لانها غسالة الايدى ويحتمل ان المراد بها غسالة الايدى حقيقة فيكون الغسل لأجل لكم من الصدقات شأ ولا غسالة فقدرا لا ايدى ويكون المقصود بالمعالة في القلة كذا تخط الشيخ أبي بكر الشنواني اه عش (قوله انكم في خمس الخمس الخ) فان قلت ففسدة الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس بشماهم وهو خلاف صريح كلامهم (قلت) يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد منكم في خمس الخمس ما ذكر فلا ينبغي استحقاق جلتهم تمام خمس الخمس وان اردت خمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من انجاس الخمس وحيث نذرت صدقة الفار فقمع استحقاقهم تمام خمس الخمس لفسدة ظرفية المفهوم العام لفردة في الجملة اه سم اه شوبري (قوله أي بل يغنيكم) أقول لا يتبين ذلك بل يمكن على أو على التردد اشارة إلى أن الخمس لا يخرج عن الاصلين وان في كل منهما كفاية اه ج (قوله فلا تتعل له) عبارة أو صلحهم شرح المحلى وكذا ولا هم أي مولد بني هاشم وبني المطلب فلا تتعل له في الاصح حديث مولد القوم منهم جميعا الترمذي وغيره الثاني قال المنع فيه لاستغنيتهم خمس الخمس كما تقدم ولا حق لمولاهم فيه فتعل له انتهت ويرق بينهم وبين بني اخوانهم مع حصة حديث ابن أخت القوم منهم بل أولئك لما لم يكن لهم أبو قاتل يسبون إليهم غالباً تبعثت نسبتهم لساداتهم فغرم عليهم ما حرم عليهم تحفة الشرف والاهم ولم يعطوا من الخمس لئلا يواسوهم في جميع شرفهم فان قلت يمكن ذلك باعطائهم خمس الخمس والى ذلك قلت ممنوع لان أخذ ذلك كالتدبير يكون شرفا فكيف حق الغازي فلا يتحقق حيثما تخطأ شرفهم وأما بنو الاخت ظلمهم بأبائهم قاتل لا يسبون الا إليها فلم يلقوا بغيرهم

فلا تتعل له ما قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أواسخ الناس وانما تتعل لهم ولا لآل محمد وآلهم وقال لأجل لكم أهل البيت من الصدقات شأ ولا غسالة الايدى ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم زوا الطاهران (ولامولى لهم) فلا تتعل له تطير مولى القوم منهم جميعا الترمذي وغيره

ويسترد من ابن السبيل
مطلقا ومثله المكاتب اذا
مضى بغير ما أخذوا فالغرم اذا
برئ أو استغنى بذلك (والبنية)
هنا (انباوعدلين أو عدل
وامرأتين) فلا يحتاج الى
دعوى عند فاضل وانكار
واستسهاد وذكر العدل
والمرأتين من زنا يلقى (ويضى
هنا) أي البنية (استغنافة)
بين الناس لحصول الفتن بها
(وقد سبق ذلك) في فالغرم
(وسيد) في المكاتب (وبعض)
غير ومسكين) اذ لم يحسن
الكسب يحضر فولا لاختاره
(كفاهة) غير غالب فيشرى بان
(به) أي بما اعطاه (عقارا)
يستغناه بان يشترى كل
منهم به عقارا يستغله
ويستغنى به عن الزكاة ويظهر
ان الامام ان يشترى له ذلك
كفي الفارز ومن يحسن
الكسب يعرفه على ما
يشترى به آلتها أو بجماعة
يعلى ما يشترى به مما يحسن
التجارة قب ما يخرجه
بكتايته غالب البتلى يكتفى
بجمعة دراهم والبالافي
بشرة وانما كفى بشرين
وانما يحسن والبقال
بما تقوا السلطان بالفرد البراز
في الصبر في جمعة آلاف
والجوهرى بشرة آلاف
والبحلى بوجه من يسع
البقول

(قوله) ويسترد من ابن السبيل (مطلقا) ويخرق ينعو بين الفارز بان مادفعناه الفارز لما احتسب وقد جعلت بالفارز
وابن السبيل انما يدفع الى صاحبه وقد زالت اه خضروا فضلا خارج الفارز للصلصة على توسع فيه اه
(قوله) (والغرم اذ يرى) أي بغير ما أخذوا الذي اشار اليه أوائل كتاب قسم الزكاة قوله حتى اذالم
يحصل الصرف فصارها الى ان قال على ما يأتي اه حل (قوله) (والغرم اذ يرى) الظاهر أخذ الغرم من
سهم الفارز ومن صرف في فخته وترك الكسب لاهل بيته ذلك أو لا يعلى ثانيا يعر اه شوري (قوله)
أو استغنى بذلك) أي بغير ما أخذوا أخذته من نصيبه اه شوري (قوله) (والبنية هنا) قد بينا الطرف لاجل
قوله اخبار امان في غير هذا الموضع فلا بد فيها من لفظ الشهادة (قوله) (أو عدل وامرأتين) أي أو عدل واحد
على الرجوع في الاعيان ولا يشترط في الواحد الحرة والذ كرو قبل ولا العدة لا تحدث غلب على الفتن بسدقه ولا
فرق في جميع ذلك على الوجه بين من يخرقه وما لغيره وكذا أو ولاية اه شوري (قوله) (فلا يحتاج
الى دعوى عند فاضل) خرب على تغيير المثل باخبار المحدثين البينة شهادة متقدمة فاضل انشاء لا اخبار
وبما يشرع مر وهي انباوعدلين وان عراض لفظ شهادة متقدمة وانباوعدلين ودعوى عند حاكم (قوله)
استغنافة بين الناس) ممن وثقوا وطوهم على الكذب قال النحوي وقد فعل ذلك شلانة اه حل (قوله)
وبعضي غير ومسكين) ليس المراد انهما يعطيان بقا يكفهما تلك المدة تعذر بل عن ما يكفهما داخله كفي شرح
مر فلذلك قال فشرى به عقارا انتهى (قوله) (كفاهة) غير غالب وهو متورنة (سنة) أي ما بقي منه ولو دون
سنة كان جازوا على كفاهة سنة بسنة كفي شرح مر (قوله) (كفاهة) غير غالب) بان لا كثر ما يعلى فلا ينافي
بما جاز انما على أقل متحول كاهو مصر حبه فيما يأتي اه شوري وقال زى هذا بالنسبة للامام ما بالنسبة
للمالك فيجوز له ان يعلى أقل حتى اه (قوله) (كفاهة) غير غالب) أي أو ما الزوجة اذ لم يكفها باقتراض وجهها ومن
له في يجب نفقته عليه فينبغي ان يعلى أو يكفاهة يوم يوم لا هم يتوقون كل وقت ما يدفع حاجاتهم من قسعة
زوج المرأة عليها ما يتيسر مال أو غير ممن كفاهة قريب اه عش على مر (قوله) (يشترى بان به عقارا)
ان اشترى ما به غير عقار لم يعلى ولم يصح كذا نقل من شرح شيخنا كان خبر اه حل (قوله) (كذا نقل عن
شرح شيخنا الخ) هذا الحكم ليس في الشرحين المذكورين وانما الذي فهمنا حكم آخر وهو ان الغني اذا
اشترى العقار لا يعلى له ولا يصح اخراجه عن ملكه وعبارة شيخه ومثله ج والاقرب ان الامام ان يخرجه
وعلم اخراجه عن ملكه كافي في ذلك من الصلحة العامة فكل من انما لم يفي من اخبار الرشيد وحيث قد ليس له اخراجه
فلا يعلى ولا يصح فيما يظهر اه وقوله وحيث قد ليس له اخراجه مفهوم انه لو لم يخرجه بعدم الاخراج حل
وصح الاخراج وان تكرر ذلك منه اه مر اه سم على ج وصريحه ان مجرد الامر بالشراء لا يفتني
المسح من الاخراج وقد يتوقف فيقال مجرد الامر بالشراء من الزكاة للامام اه عش عليه (قوله)
عقارا يستغله) أي أو نحو مثل شمان كل من أهلها اه ج اه عش على مر (قوله) (ويظهر ان
للامام ان يشترى له ذلك كافي الفارز) يظهر مولو قبل ان يشترى له ان يشترى له قبل اقتبائه ثم رأيت كلاما لشيخنا في
المالك قبض الامام بخلاف المالك قالنا ظاهره انه ليس ان يشترى له قبل اقتبائه ثم رأيت كلاما لشيخنا في
شرح المنهاج فراجع وتأمله اه سم (قوله) (ومن يحسن الكسب يعرفه الخ) ولو أحسن أكرمن حرفة والكل
تكفاهة على من أو أو مال الا الذي وان كفاهة بعضها فقط اه على له وان لم تكفاهة الواحد منها اه على الواحد
وزيد بشره عقار يشتم دخله بقة كفايته فيما يظهر اه شرح مر (قوله) (ما يشترى به) ما مفعول ثان
ليعلى والأول مستتر في ما قد على من وقوله ما بقي مفعول يشترى وقوله مما يحسن بينه تقدم عليه اه شيخنا
(قوله) (ما بالتي الخ) ويظهر كمال شيخنا ان ذلك على التقرير بولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد
على ما بين بالمال اه حل وعبارة البراءة وقوله بكتايته غالب أي بحسب عاداته يختلف ذلك باختلاف

والباقي لا من يبيع الباقلا والبالا بجودة القاي بالقاء وهو من يبيع الحبوب قبل أو لا يتأكل الزر كسبي ومن جعله بالنون فقد صنفه فان ذلك يسمى النقي لا النقال (و) يعطى (مكتوب غلام) لتبرص اخذ ذات الدين بقر بتماس ١٠٥ (معا زعنه) من وفاد دينها (و) يعطى (ابن سبيل ما موصلة صده) بكسر الصاد (أو دية) ان كان له في طريقه مال فلا يسبى مؤنة اياه ان لم يقصده وظهر ولا مؤنة فاقمته الزايدة على مدة المسافر

الاحضاض والاماكن والازمنة فبراع ذلك على الواحدة وما ذكره الاثمة غنا غناه و بالظفر على الب في زمانهم أو انهم على التريب (قوله والبالاين) بخفيف الادم أو تشدها وهو من يبيع الباقلا وهو الغول ولو سب أو قوتوه من يبيع البقول وهي خضر وان الأرض وقوله يعطى النقي بالنون المضموم وهو من يبيع نحو الجوز والوز اه ذل على الجلال في الصباح سلقت الشاة سلمت باب قتل تحت شعرها بالماء الجرب وسلقت البقل طبعته بالماء بمقتضى الازهرى وهكذا البيض يطبخ في قشره بالماء اه وفيه التسل ما ينقل به بضم النون وقضها اه (قوله والبراز) بوحدة ثم يحجبتين بينهما الف من يبيع البراز الاقصة وأصل البراز لمناخ البيت اه قل على الجلال (قوله من يبيع الباقلا) بالفتح صرغ التشديد والمسمع التخفيف وهو القول اه سجننا في الصباح بالاقول وزن فاعلا يشد فيصغر ويخفف فيه الواحدة باقلا بالوجهين اه (قوله القاي) في الصباح الغوم النوم وقال الحنطه موصوفه تعالى ونومها بالاولين اه ويقال الحص اه مختار (قوله بقر بتماس) أى في قوته في الفصل السابق أو تدان لاصلاح ذات الدين ولو غنينا اه عش (قوله ويعطى ابن السبيل) قال في الباب واذا اخذنا قتل السرق في انما لم يقد انفق السك فان كان لقلا السرق لم يفرم بالاعظم تسع باقي المسافة اه سم (قوله ولا مؤنة فاقمته الزايدة على مدة المسافر) هو سئل لما لو اقام حاجة يتوجهها كل وقت فعطى لثانية عشر يوما وهو المجد كما فقه به الولد اه شرح مر (قوله وايضا) أى ان لم يصد علم الاياب اه حل (قوله وفاقمته وان طالت) وينبغي أن يعطى أولا ثمقدمة يعطى على الظن فاقمته فان زاد ربه وبقت التسل حاله لمجد اه شرح مر وفيه أن لا ادمان ينقلها فلا حاجة لقوله ويعترف الخ اه (قوله وتلكه) كان مقتضى ملكه ان لا يسترد منه شي الا ان قال لا يحل الامتناع اليه لاحتياج اليه بين مدم ملكه ويكتفى في كونه ملكه له لو قرو وكان يبر البراءة ذل منته اه حل (قوله على مامر) أى في قوله فان خروا رجعا الخ بان لم يشر وكان مابق له وقع والاولا اه عش (قوله وان يبرهاته) تسجد للعار به بخار اذا لام لا عليك ولا اخذ لا يضمنون تلف بل القول قوله به بينه كلود يبيع لكن لما وجب رد هما عند انقضاهما لاحتجناهما أشبهها العارية اه شرح مر بحرفه (قوله فان له ان يشترها ما الخ) لعله رضا الفزة ويكون وكيلاعنتهم اه حل (قوله ويجهأه مركوب) أى ليتوفر فرسه العرب ان ذكر به في الطريق بضعه اه شرح مر (قوله أو طالسفر) أى بحيث تناله منه مشقة فديدة تسج التيم على ما يحتمل في الايجاب ولعل الواجب الاكتفاء بما لا يحتمل في العادة وان لم يبع التيم اه شوري (قوله وما يحل زاده) أى بباراة وأعادة أو تغليب كذا في شرح لزوف في ابن السبيل ثم قال وما زاده من التغليب فيما ذكر أخذته من اطلاق الاصل اه سم (قوله ويسترد ما الخ) عبارة شرح مر وفهم التعبير شيئا استردا المر كسوبا ما ينقل عليه الزاد المتاع دار جها ورو كذا لوجبه في الغزى ان لم يملكه الامام اذا اولاته لاحتياجنا اليه أقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ملكه ياه اه (قوله في الغزى بشرطه) وهو عدم طاقته التي أو طول السفر اه عش (قوله و يترد منه اذا رجع) هذا قيد جواز تغليب ما ذكر لان السبيل واه يترد منه اذا رجع فنقص الملك فلو حصل منزلا ونسخته فلو جبهه بغزاه اه شوري (قوله يأخذ باحدهما) أى ما لم تكن احدهما الضعيفين الفقر والاخرى التباهة لا يتصرف في هذا بل يأخذ بصفة التباهة لصفة الفقر والمخانة يعطى من سهم الشاة لا من سهم الفقراء كما عرف كلام مر اه عش (قوله يأخذ باحدهما) أى من

(١٤ - جل منهج بيع) وان نقص كل من مال الزايدة مال المصلح (ومن فقصنا استحقاق) لزر كذا كقتر غلام (يأخذ باحدهما) لا بالآخر أى إعلان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التفار وتبصرى يأخذ أولى من تبصرى يعطى لان الخيار في ذلك لا لاخذ الامام أو المالك كجزيه في الر وضة وأصلها ما لم ينفسه فقصنا استحقاق في أى واحداهما الفز وكذا هاتين

ذكوا واحدة من زكّين فيعوز أحد من واحدة بصفة ومن الأخرى بصفة أخرى كذا زهشي بأخذ من جامن
 الثاني اه شرح حر و ج • (فرع) • قال في الر وضو شرجه فان أخذ فقير غار مع الغار من نصيبه
 من سهمهم فاعطاه فخره أعلى مع الفقراء نصيبهم منهم لانه لا يحتاج تقه في الر وضو عن الشيخ
 نصروا فتره قال الر وكشي والمراد امتناع أخذ من صدقة قلب أو من تبادل ينصرف فيها أخذ أو لا وانظر اذا
 لم يف ما أخذ أو لا بالجهة التي أخذ من أهل يأخذ بالجهة الأخرى قبل الصرف وعلى أخذ من وكذا أخرى بالجهة
 الأخرى قبل الصرف سره وقد يؤخذ حكم هذا الأخير مما تقدم أول الباب فحين ملك قد رد ينصرف اه سم
 وانظر هل يعد من كل صنف بالجهة التي أخذها أو لا حره

• (فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ) •

(قوله وما بينهم) أي ذكر بهار في التبعة لهما اه ل (قوله وما بينهما) أي يتبع الأولي بخصوصه وهو
 استيعاب الاحاد ويتبع الثانية بخصوصه وهو التسوية بين الاحاد وما يتبع مجموعهما وهو قوله ولا
 يجوز للمالك الى آخر الفصل (قوله سواء في ذلك) كذا انظر الخ أي وان اختار جمع جواز دفعه لثلاثة
 فقراء أو سائر أو آخرون جواز واحد أو مال بعضهم في الانتعاض به بل نقل الرواية عن الامثلة لثلاثة
 وآخرين جواز دفعه كذا المال أيضا الى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بذهنا
 ولو كان الشافعي رحمه الله لا يفتي به اه شرح حر وعن الاصطفي صرف الفقراء الى ثلاثة من الفقراء
 واختاره السبكي وحكي الرافعي عن اختيار صاحب التبيين جواز الصرف الى واحد قال في البحر وانما يفتي به
 واختاره الاذري قال وعليه العمل والقول بخلافه بعيد لان الصاع اذا فرق على الثمانية يصكون قليل
 الجسدي اه سم قال ابن عييل النبي ثلاث مسائل في الر كذا تنفي فيها على خلاف المذهب أي نقلا
 في نقل الزكاة ونفعها الى صنف واحد ودفع كذا واحد الى شخص واحد اه قل على التقرير (قوله)
 وعلى الامام تعميم الاحاد أي في بلد الر كذا غيرها أخذ من مسئلة النقل الاستية لانه لا يتبع على الامام
 اه حل (قوله أي أحاد كل صنف) بحسب وجوب الاستيعاب كذا اه الر كشي اذا لم يقل المال فان قل بان
 كان قد رزق وزعه عليهم لم يسد لهم بل زعه الاستيعاب لضرر وقيل زعم الاحوج فالجرح أخذ من نظره
 في الثاني اه شرح حر (قوله ووفى) بالتشديد والتخفيف اه شيخنا هم أي بما يجاهتم النازة فيما يظهر
 اه شرح حر وانظر ما المراد بالنازاة اه سم على ج ورجحتم ان المراد بما يؤتمرون به وليسوا وكسوة
 فصل أخذ ما ساء في صدقة التطوع اه عش عليه والحاصل انه يجب على الامام أربعة أمور تعميم
 الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات ويجب على المالك أيضا
 أربعة أمور تعميم الاصناف سوى العليل والتسوية بينهم واستيعاب الاحاد ان تحصر وبالبلد ووفى
 بهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان تحصر ولو ووفى بهم المال أيضا اذا لم يفتروا أو تحصر ووفى
 بوفى بهم المال قالوا يجب شيئا ان استيعاب الاصناف والتسوية بينهم اه خضر اه زى (قوله فان
 أدخل أحدهم) أي الامام والمالك يصف الخ كان الأولى ذكر هذه المسئلة قبل قوله وعلى الامام الخ لانها من
 تعلقات تعميم الاصناف كما يعلم من قوله لصف تأمل وأما أدخل أحدهم أو أحدهم من الاحاد فانه ضمن أيضا
 لكن أقل من قوله في كل من المال لا الامام كذا في حق سم (قوله فان أدخل أحدهم) يصف من) أقول
 الوحدان قدروا يضمنه كل منهما ما كان يجب دفعه لكان الصنف فامل وعبرة العباد لو أدخل الامام صنف
 ضمن له مال الصدقة قدر سهم من تلك الصدقة وان أدخله المالك ضمن من ماله فنه اه ثم رأيت حر
 قال ان الامام وان وجبت عليه التسوية بين الاحاد اذا أمكن ونسأ وتماثلهم الا انه لو خالف فلو تفت أحرأ
 وعلى هذا قال في ضمنه الامام أقل من قوله ملقا وفي الر وضو شرجه ولو أعطى المالك اثنين من صنف

في معنى بما

• (فصل في حكم استيعاب

الاصناف والتسوية بينهم

وما بينهم) • (عبد بن عبد

الاصناف) الثانية في التسم

(ان أمكن) بان قسم الامام

ولو بناءه ووجدوا لظاهر

الاستية سواء في ذلك كذا

القطر و كذا المال (وال)

أي وان لم يمكن بان قسم

المالك اذا عمل أو الامام

وجود بعضهم كل جعل

عسلا باحرق من بيت المال

(ف) تعميم (من وجد) منهم

لان المعلوم لاسم له فأن لم

وجد أحد منهم فحقت

ان كذا حتى وجدوا أو

بعضهم (وعلى الامام تعميم

الاحاد) أي أحاد كل صنف

من الر كوان الحاصلة عنده

اذ لا يتم عليه ذلك (وكذا

المالك) عليه التعميم (ان

لتصنوا) أي أي الاحاد

(بالبلد) بان سهل عاذ متبعضهم

وعرفة تعددهم (ووفى) بهم

(المال) فانما أدخل أحدهم

بصنف من لكن الامام

والثالث موجود رغم أنه أقل متمول لأنه لو أعطاه ابتداء خرج عن العهد فهو القدر الذي فرط فيسواه أكل
 الثلاثة متعين أم لا ليس يأتي أنه لا يجب عليه التسوية في الاستداد وقبضه أمران أحدهما أن ما فاته
 من أن أعطاه أقل متمول يخرج عن العهد ولو أعطاه ابتداء يتخلف ما تقدم من أنه يعطى الفقير والمكين
 كفاية العمر الغالب فلا بد من التوفيق بينهما فيجعل أن يوفق بينهما يجعل ما تقدم على ماذا احتلت الزكاة
 أن يعطى كل من المستحقين كفاية العمر الغالب فلم يتحمل ذلك جزاء إعطاء الأول وعلى هذا فيجعل أن يقال
 ذلك في الإمام والمالك ويحتمل أنه في الإمام فقط ويحتمل أن يجعل على أن المراد يسان الأثرة فلا ينافي جواز
 إعطاء الأقل والغلب إلى الأول أسهل فأجبر وفق الناشر بعد ذكر الخلاف في أنه يعطى كفاية سنة أو كفاية
 العمر الغالب مانعه وأشار في التمهيد إلى نزول هذا الخلاف على حالين أن أمكن إعطاء ما يحصل منه كفاية يعطى
 العمر الغالب إعطاء والاكتفاية ستفرد الرافق بأنه لو لم يقدّر على أن يعطيه كفاية سنة فلا بد أن يعطى ما
 دونها فلا ينفى الخطأ بها واختار السبكي التزويل بأن الغالب أنزلة السنة لا تنقص عن كفايتها فإن قصت
 أعطى المقدور وكذا في الرافق قال القول بالسنة وأما الفاضل إلى القابلة بعد لوجهه ولا يعتقد أحدا
 يقول به والقول بكفاية العمر لا يمكن وبالمال ولا الإمام عواما بلية أن أمكن ذلك عواما فيبقى أن لا يتردد
 وجوبه لأنه ما لم انتهى مثله في الخادم وغيره وقد يؤخذ من كلام السبكي المذكور وحسن الأول على
 ماذا أمكن كفاية العمر الغالب والسنة الثالث أي من التنبهات سكوا عن أقل ما يدفع من الزكاة في الودائع
 تقرير بالخلاف في العمر الغالب والسنة الثالث أي من التنبهات سكوا عن أقل ما يدفع من الزكاة في الودائع
 لا يسر يجرأ قوله أنه قد درهم وأكثروا يخرج من حال الفقر إلى حال الغنى اه وهو قد يدل على الاحتسار
 الثاني نعم قول الروض السابق غرمه أقل متمول ورد أن الأقل أصغر درهم والآخر الثاني أن قوله له المسألة
 أنه لا يجب عليه التسوية قد يدل على أن الإمام لا يفرم أقل متمول فقط بناء على أنه يجب التسوية عليه لكن قال
 مر يفرم الأقل أيضا لأنه وإن وجبت التسوية إلا أنه إذا خالف أحزاه أي والكلام حيث لا تنكح الزكاة
 على ما تقدم اه سم قوله إنما ضمن من مال الصدقات قال الشافعي ينبغي أن يضمن ماله إذا فقدت
 الصدقات من يدوم بغير منتهى انتهى (فرع) لو انحصر المستحقون ثم تلف المال بحيث يضمن المالك فهل
 يجوز الإبراء من الزكاة تنسقا عن ذمة المالك تنسقا للثبوت ضرورة طهر عن الغروا في الجواز ووافقه
 مر فلهذا جملة المسألة اه سم قوله وانحصر وأولم يفرمهم المال) انظر المراد في مالهم ولعله الوفاء
 بمطالبهم ثم رأيت الزركشي في شرح المنهاج فسر هذا ذلك والله أعلم اه سم قوله وجب إعطاء ثلاثة
 لم يجر وأحاطا وجهها لاكتفاء اثنين على القول بأنهما أقل الجمع كنه لواء مثل ذلك في الأقارب وبنوهم قال الزركشي
 تقار الاحتياط (تنبيه) الظاهر أن الثلاثة للزكاة كونه لا يجب التسوية بينها ولو استوفى حاجتهم ثم رأيت
 مثل ذلك في مصر طبع في الارشاد شرحه اه (فرع) قال في العباة أن أعطى أقل أي من ثلاثة غرم لكل
 أقل متمول اه والحاصل أنه إذا أنشئ المالك واحد من الثلاثة الذين يجب دفعه إليهم من كل صنف غرمه
 أقل متمول لأنه لو دفعه ابتداء جزاء وأجر وأول أنشئ الإمام يوجب الدفع إليه غرمه أقل متمول وإن وجب
 عليه التسوية لأنه وإن وجب عليه التسوية إلا أنه لو أنشئ له أجزاء من متمول يجوز أن يفرم
 الاقتصار عليه في بعض الصور اه سم قوله يعني سبيل الله وابن السبيل) قال مر على أن اضافت المعرفة
 أوجب جموعه فكان في معنى الجمع اه (قوله ولو أعطى في قسم المالك الخ) بين هذا الأمر الذي قوله من كل
 صنف من الأصناف السبعة أي ما عدا العدل لأن الكلام في قسم المالك ولا على فيه وقوله ويجوز حيث
 كل الخ) أي فبما إذا قسم الإمام بينه وبين المراد من قول المتن وعلى الإمام تعميم الأحاد أي ما عدا العامل
 فلا يلزم أن يكون له أحد الجواز كونه واحدا (قوله وتجب التسوية بين الأصناف) أي لأن الله تعالى جمع

انما ضمن من مال الصدقات
 لأن ماله والتصرح بوجوب
 تقسيم الاستحسان من يادق
 (والا) بأن لم ينصروا أو
 انحصروا ولم يفرمهم المال
 (وجوب ثلاثة) فأكثر
 من كل صنف لأنه كره في الآية
 بصيغة الجمع وهو المراد بقى
 سبيل الله وابن السبيل الذي
 هو الجنس ولا عمل في قسم
 المالك الذي الكلام فيه
 ويجوز حيث كان أن يكون
 واحدا أو جعلت له الكفاية
 كما يستغنى عنه فيما مر
 (وتجب التسوية بين
 الأصناف)

لم يوقع شقيقه عشر من ثمانية عشر نبيا خزانة الخراج شاقيل فجمع الكراهة ١٠٩ ولولا الحول والمال لم يادة ثمرنا في

بقر السبادة الس (نقطة)
عدمت في بلد وجوبا
(الانصاف) أو فضل عنهم
شيء وجبقت لها أو الفضل
الى مثلهم بقر بلدا له
(وان عدم بعضهم أو فضل
عنهم) بان وجدا لهم
وفضل عن كفاية بعضهم
شيء وكذا ان وجد بعضهم
وفضل عن كفاية بعضهم
(رد) فمجب البص أو
الفاضل عنه أو عن بعضه (على
الباقين ان نقص نصيبهم)
من كفايتهم فلا ينقل الى
غيرهم لانصاف الاحتياط
فيهم فان نقص نصيبهم
تنقل ذلك الى ذلك الصنف
بقر بلد أو مثلنا التنقل مع
تقدير الباقي بنقص نصيبهم
من زائد وخرج زائد في
لما كان الامام فهو نائبه
تقلا مطلقا ولو امتنع
المستحقون من اخذها فويل
(وشرط العاصل أهلية
الشهادان) أي مسلم
مكلف عدل ذكر الى غير
ذلك مما ذكر في باب (وفقه)
زكاة بان يعرف ما يؤخذ
ومن يأخذ من ذلك ولاية
شرعية فانقرض لهذه الامور
كافتاء هذا (ان لم يكن به
ما يؤخذ ومن يأخذ بالاولا
فلا يشترط قبوله ولا وكفا
ذكره فيما يظهر وقول
أهلية الشهادان أو من

لان الصبر في فقراتهم يحتمل عدم فقرته او فقرته اهل تلك البلد أو التاحوت وهذا الاحتمال أظهر
(قلت) ومنع ابن القفال في التقرير بالاحتمال الاول وقال ولا يجوز ان يعود الضمير الى فقره المسلمين لان
معادال يمكن بمعونته الى جميع المسلمين وانما كان بمعونته الى اليمن خاصة وانما أمر بأخذ الصدقة ثمردا عليهم
وهو تظهير تفرق طبع الهدي بمكان الهدي انما وجب ان كان ساكنها أو من غيرهم اه بخط الشيخ
خضر الشوي (قوله لما في خبر العيصين الخ) أي لو امتداد أطعام أو صنف كل بلدة الى ذكر كفاية ما من
المال أو ان يوحشهم وبه فارتدوا كذا الكفار والذو الوصبة للفقراء والمساكين اذ لم ينص الموصي
وتعود على نقل أو غيره اه شرح مر (قوله لم يوقع شقيقه الخ) انظر ما طرقت في الخروج من
الكراهة وقد يقال طرقت ان يدفعه للامام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون مستعربا بل يادة
وقيامه بتقديم بعض الرصاكن شرع الجميع واجبا لعدم تأني التزينة اه ع ش على مر وبتعين
على المتعينين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفه فالحل معهم ولو بعض صنف كن بطنية في الجنة فيما يظهر
فان فقدوا فالحل بقر يصل اليهم عند غم الحول والحل للمبارة بنص مري وبه كل حل كبد فيتم النقل
اليها لظروف غير التميز فله النقل اليها كن بدون مسافة القصير من محل الوجوب اه شرح مر (قوله
قوله ان خرج شاقيل الخ) واذا جاز النقل فونه على المال قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيصاع منها ما بقي بذلك
اه شرح مر (قوله والمال بادية) وكالبادية البحر لسافر فيه صرف الزكاة بقر بلد الى محل حوران
الحول ولو كان المال لغيره ولم يكن له قبضة في البحر أو قبضة قليلة بالنسبة لغير البحر في اعتبار أقرب محل
من البحر يرغب فيه مثله وبعده اذ لم يكن في السفينة من صرفه كأيان اه ع ش على مر (قوله
وان عدم بعضهم) أي سواء استغنى الموجود أو لم يوفقه أو فضل عنه أي من بعضهم فضلا لصادق بكم أي
سواء استغنى بالثروة أو لا وقوله وفصل عن كفاية بعضهم أي بعض البعض أي سواء استغنى البعض الآخر
أو لا وبهذا يظهر التيسر بعده اه شيخنا (قوله وكذا ان وجد بعضهم) فصل هذه بكذا الدم دخولها
في المثل اه شيخنا (قوله تنقل ذلك) أي الفاضل وقوله الى ذلك الصنف أي المعدوم أو الفاضل عنه اه
شيخنا (قوله فله ولو نائبه) نقلها مطلقا أي سواء وجد المستحقون أم لا وسواء عمل غيره وبه لان ولا يشبه علته
اه ع ش على مر ولان الزكاة كاه القيد كزكاة واحدة وفقره الاسلام في فقه كفترا بلدة واحدة
اه مز زي (قوله فو تلو) أي لان قبول ذلك فرض كفاية وقوله الى غير ذلك) أي مما ذكر في بابها قال شيخنا
ومقتضا لشرط الجمع والنقل والذكو وقوعه التمسوت بخلافه وليس كذلك على المصنف اه قل على
الجلال (قوله وكذا كونه الخ) مقتضوا ما الاسلام فلا يمتنه اه حل (قوله وتقديم ما يؤخذ منه الخ) أي
وتقدم كلامه على مناب علم متعلق بجميع الاصناف يؤخذ منه مخصوصان لا يكون العاصل هاتما اه
فان عبارته السابقه شرطا أخذ حرة ولسان الخ وهذا يؤخذ منه الشرط المتعلق بخصوص العاصل فظهر تبينه
بأن يؤخذ معدون ان قولهم تقدمه أن لا يكون هاتما الخ وفي الروض شرحه ولو استعمل الامام
هاتما أو طلبا أو مرزا أعطاه من مال المصلح لا من مال الزكاة لشرائها بغير علمهم اه سم (قوله ولا
مرزقا) أي غير متعلق بالمرزق التوبة حتى في النفي فلا يسلي من الزكاة ان لم يوجدها بصرفه من النفي ويولى
أخذها المسلمين اعانتهم به كذا قيل ولم يظهر اذ الكلام هنا في شرط العاصل ولذا كورسبا انما هو
في الفقه في غيشت لم يظهر قول الشارح ولا مرزقا ثم تقدم في كلامه مستأ لا شرط ما يؤخذ منه هذا الشرط
في العاصل (قوله وسن ان يكون الحرم) أي في حق من يتم حوله عند دعوا الا عند دعاه حوله ويجاز شرح

اقتصاره على الحرم بانه - والله - لا يتقدم ما يؤخذ منه بشرط أن لا يكون هاتما ولا مطلقا ولا لولي له ولا مرزقا (وسن) الامام ان يعلم غيرها
لانها أي في كفايتها أو باب الاموال فلهما والمستحقون لانها وسن أن يكون الحرم لانه أول السنة الترسية فبما يتبرع بها

مر ومعلوم محاسن من تم حوله ووجد المسحق ولا عزله بانه الاداء نور اول الجوز والتأخير الجرم
 ولا تميز (قوله واجب على الامام) حل ولوع بالتميم يخرجون ان كذا ومجمله ما يعلم أو شئتوا دفعه سم
 (أقول) والاقرب الثاني يشبهه لانهم عليه بالاجماع لا تذهب لاعتقاده لعل الان قال فائدة نقلها المحققان وما كان
 التعصّب والظفر فيها هو الأصل اه ع ش على مر (قوله وان يسم نوز كذا) والى الثاني لا دعي غيره
 فخر لحاجة بقول أهل الحنفية اه حل وقال مر وما يسم الا دعي فقام بالاجماع وكذا ضرب وجهه
 كذا في في الاشربة اه وقوله وكذا ضرب وجهه الى الأدي ولو كان خفيفاً ولو قصد المزاج والتيسر فيه
 لذكر الاجماع فيه واما وجهه فغيره فغيره الخلاف في وجهه والراجح منه التحريم اه ع ش على مر واما
 انحصار غرام الاقارب كحل صغير عر فالطلب له كسر في البيع واما الانزاء فغيره فلا يضرب نحوه اه ومقاربه
 تكميل بطلها أو يصحح والا فقام تكميل لغيره ولو من النهي بين الخيل والجرير راد به الكراهة خشية
 ذلة الخيل اه قل على الجلال (قوله وان يسم الخ) من الوسم بالمهمة الساكنة وقيل بالمهمة المشاهدة
 التأثير بالي بالذو وقيل الاول لما في الوجه مناصفة الثاني أم اه قل على الجلال (قوله وفيه فائدة
 تميزها الخ) هذا دليل آخر وما يوضح مر لا يتابع في بعضها وقاس في الباقي لتمييز ليرد هذا واحد هو لا
 يملكها التصديق بانه كرم من صدق بشي أن يشمله كمن دفعه بغير نحو ان (قوله ان شردت) قال شرد البعير
 نقر وباه دخل شردا أيضا بالكسر فهو شارد وشردوه اه مختار (قوله بشدين زفتم) القيدان القيدان
 زادها حاشا الاول والثاني واما الثالث ففي كلام الاصل (قوله سلب) قال في شرح الارشاد بينهم الصادقون
 الامام اه ع ش (قوله ويكون وسم الغنم الطلف) أي ندبا كذا وظاهره في الابعاب اه شورى (قوله
 فوسمها) هذا اذا كان لحاجة بقول عارف الاحرم اه شورى ومنه ما حرته العادة فنزمتها هذا
 وسم الملتزمين أو الهام بكافة أجاتهم على ما يسمون به ولو اشتملت أسماءهم على اسم مظلم كسب الله وعبد
 وأحمد لكن ينبغي ان لا يز يد في الوسم على قدر الحاجة فاذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر
 لما فيه من التعذيب للحيوان بلا حاجة فان انتقل الملك في الموسم من مال إلى آخر لم يزل في الوسم عا يعلم
 به انتفاها اليه وظاهر كلام الشارح ان الوسم ما ذكر جاز وان تميز بغير الوسم اه ع ش على مر
 (قوله وبقى النخل الخ) لم يقل وقد يستدرك في شرح الروض قصد قال فيه والظاهر ان يسم الحمار الطلف
 من يسم الخيل ويسم النخل الغنم يسم البقال والبر ويسم البقال الطلف من يسم الغنم يسم البقال اه حل
 والجسم بكسر الميم المكسور أو أصل البهامة وأوجع معصم على الفتنة وواسم على الاصل كلاه ما جاز اه
 مختار (قوله فقال لعن الله الخ) و جاز لعنه لانه فيرمعز وانما يصرم لعين ولو غير حيوان كالجماد تم يحو ولعن
 كافرمين يسمونه (قاعدة) من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم ولعنه
 جعل الله ذلقة قبره اه شرح مر من أول كتاب النكاح وقوله ولعن ابن ابي نائل لعن الله فلان اه ع ش
 على مر وفي الروض وشرحه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه أو لعنه جعل الله ذلقة قبره بدعائه
 صلى الله عليه وسلم لغيره الصديقين اللهم اني اتخذت عندك عهدا لن تغفل عني المؤمنين آذنته أو شتمته أو لعنته
 فاعلم اه ذكروا بقوله بقره البك يوم القسامة ثم رأيت في الملحق الصغير ما نصه اللهم اني اتخذت عندك
 عهدا لن تغفل عني الناس فاعلمه من آذنته أو شتمته أو لعنته فاعلمه اه صلا نور كقولهم في نفسه
 جهاد القلمتر واما الشبان عن أبي هريرة اه (قوله والوسم في تم الى كذا الخ) عبارة تشرح مر ويكتب
 على تم الى كذا ما يميزها عن غيرها من كذا أو صدقة أو طهر أو غيره وهو أول استعماله بالسلف ولان أهل
 ضرر القلمتر وقوله الماوردي والروافى وسكان في المجموع عن ابن ابي سنان وأقره وعلى تم الى كذا به جزيه
 أو صغار بضع الصادق ذلوه أو أولى وانما جاز قمع انها قد تضرع في التصلية لان الغرض التمييز لا الذكر

استدعاء الحب واداء التماس
 وذلك لا يختلف في الناحية
 الواحدة كثير اختلاف تميز
 العامل لاخذ الزكوات
 واجب على الامام والتمريض
 بالنس من زياتي (و) ان
 رسم تمز كقولهم (لا يتابع
 في بعضها رواه الشبان وقاس
 الباقي عاه) وفيها فائدة تميز
 عن غيره ما رواه واحد
 ان شردت أو ضمت (في محل)
 بشدين زفتم ما عوق (صاحب
 ظاهر) للناس (لا يكثر عهده)
 ليكون الظاهر الرافى أو هو
 على التسمم والاول في الغنم
 آذانها وفي الاصل والبر
 انفاذا ويكون وسم الغنم
 الطلف ونونه البقر وقوله
 الا بل امانتم غير الزكوات في
 فوسم مباح لا مندوب ولا
 مكروه عاه في المجموع والنخل
 والبقال والجرير والغنم
 كالنسم في الوسم وكلا بل
 والبقرة في محل وفي النظم
 أجماع الطلف وسما (وحرم)
 الوسم (في الوجه) النهي
 عنه ولان صلى الله عليه وسلم
 يرميه جازا فوسم في
 وجهه فقال لعن الله الذي
 وسمه واحمد مسلم والوسم
 في تم الى كذا أو صدقة أو
 طهر أو غيره وهو أول
 وفي تم الى كذا به جزيه
 جزيه أو صغار وفي تم
 التي عاه

وقد مر أن تصدق المروسة بالقرآن يخرج عنه حرمته المقتضية لمقتضى بلا طهر وبه رد ما للاستوى ومن تبعه هنا والحرف الكبير ككاف الزكاة وأصاد الصدقة أو جيم الجزية أو واء الفاء كاف كجاءه الأذرى اه
 (فصل في صدقة التطوع) استشكل إضافة الصدقة للتطوع المراد في السنة والاعتبار عنهما سنة فانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف إلى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاستشكلان المراد بالتطوع معناه الغفوي وبالسنة معناه الشري اه زى والمعنى الغفوي هنا ما زاد على الواجب فكنه قال صدقة غير الواجب سنة وعادة المراد ما يرى فيه معنى التقدير الزائد على الواجب سنة اه (قوله عند الإطلاق غالب) وقد تعلق على الواجبة كل كذا كقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء وهل تعلق على النذر والكفارة ودعاء الحج أو لأوقته نظر والاقرب الأول اه عش على حر (قوله وقد يرض لها ما يجرمها) ولا يلزم من الحرمة عدم المال كقيل يسع العيب لما عاصر الجرم اه عش على حر (قوله كان يعلم من أخذها الخ) وكما يأتي في قول المتن وتقرى بها محتاج الخ اه (قوله وتعمل لغنى) وثبت عليها ذوقه اله والرد بالنفي غنى الزكاة بوزم في الباب بانه الغنى عرفا اه شوري (قوله لا لاني على الله عليه وسلم) أي لما فيها من القدر ومن الصدقة الوقوف هو شامل لما وقف عليه خصوصه فلا يصح وما وقف على علمه المسلمين فلا يحل له أن يخطئ

• (فصل في صدقة التطوع) •

وهي الرادة عند الإطلاق غالباً كقوله (الصدقة سنة) مؤكدة لا ورد فيها من الكتاب والسنة وقد يرض لها ما يجرمها كائن يعلم من أخذها أنه يرضها قمصية (وتعمل لغنى) عال أو كسب ولولنى قرب لا لاني على الله عليه وسلم ففي الصحيحين تصدق البلية على غنى ويكرهه التعرض لاخذها لا يستحبها التزهد عنها بل يحرم عليها أخذها

منه وان حرم العادة بالمسألة فيه كالشر من السقايات والوضوء من الماء المسبل اه عش على حر
 وشبهه بشدة الانبياء اه قل على الحلال (قوله في الصحيحين الخ) تقليل لقوله وتعمل لغنى وعبار شرح حر وتعمل لغنى ولون ذوي القربى تطبق الصدقة السبلة على غنى فله ان يستغني عن مما آتاه الله اه (قوله ويكرهه التعرض الخ) أي وان لم يكفه ما أكرهه الا يومئذ ولا وجه أخذ ما يجرى بها عدم الاعتدال بكسب حرم أو غير لائق به اه شرح حر (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمه الاخذ عند ذلك المدفوع اليه كآتي في الشهاب الرمل اه سم على حج وقوله ثلاث المدفوع اليه أي فبما أو سأل ما لم يظهر الغنى فلو ظنه اذ ارفع متعاطيا لم يملكه الا أخذ فلا يضمن غير من صاحب اذ لم يسمع له الأعلى لمن الذاتية اه عش على حر ومن أعطى لوصف يظن به كثر أو صلاح أو نسب أو علم وهو في الباطن بخلافه أو كونه وصف باطن يحب لوجه له لم يطمع حرم عليه الاخذ مطلقا ويجوز في الهدية أيضا ما يظهر بل الإرجاء الحق ما يفتقد التبرع بها كوسية وهبة ونذر وقصص بحث الأذرى ندب التزهد عن قبول صدقة التطوع الا ان حصل المعلى تأذ أو قطع رحم وهو محمول على ما اذا كان في الاخذ نحو شئت في الحل أو شئت في المروءة اود تأمق في تناول الملايع عرضة بما آتاك من هذا المال وأنت غير مستترف ولا سائل فلهذا في شرح مسلم وغيره متى أذل نفسه أو ألح في السؤال أو أذى المسؤول حرم اتفاد وان كان محتاجا كما أتى به ابن الصلاح وفي الاحكامي أخذ من جو زالة المسئلة على البان باء المعلى الخ ليعنه أو من الحاضر ن ولولا ما أعطاه فهو حرام ابتعا على لم يردده اه وحيث أعطاه على ظن موقوف في الباطن بخلافه ولو علم به لم يعط له على الاحتكام أخذ كهيئة المأق الوقت كآناه بعض المتأخرين وهو ظاهر وما ذهب اليه الجلي من حرم السؤال بالله تعالى ان أدى إلى تفجير ولم يأمن ان يرد من ان يرد السائل صغيرا لم يجرؤ الا كبقية بتعدين حل أوله على ما إذا أذى بذلك المسؤول إذ لا يحتمل عادتوا على فعله معطى مع العلم بحاله والاضموم ما آله غريب اه شرح حر وقوله متى أذل نفسه من قبل أقصما عتيد من سؤال المسلم اليهود والنصارى ومع ذلك يظن ما أخذ من حيث لم يعط على من صدقة ليست فيه اه وقوله أو ألح في السؤال ظاهره وان لم يؤذ المسؤول اه سم على حج وقوله وان كان محتاجا أي الا ان يظن كلفه ظاهر اه عش عليه • (تنبيه) حتى حل له الاخذ أو أعطاه لعل صدقة لم يجز له صرف ما أخذ في غير هاتين أو أعطاه مدره ما أخذ به رغما لم يجز صرح في ادم مثلاً أو أعطاه رغما ليا كالم لم يجز له يعول التصديق وهكذا الا ان ظهر تقريره بغير ذكر الصفة

لنحو محل كونه لتسريبه فهو مشايخو زمره فمباشرة (فرع) * بند التزهر عن قبول صدقة ليعوشك
 في حل أو حلت مرمرة أو دئامة أو طنة اتم الغرض ولو آخره وياو علم مما ذكرناه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله
 حرام وان كثر خلاه الغرض الى الان علم حرمه لا يجوز بعينه ولم يصدده لما كان حرمه ولا يخفى الورع اهـ قل
 على الجلال (قوله بل يحرم عليه أخذه) ولا نكها كما نقل عن شرح شيئا فبإلوا أظهر الاتفاق بكرة السؤال
 بوجهاته وكذا التشفيع ويكره منع من سأل أو تشفع به والفقير ان يسأل ما يحتاج اليه من مظهر ولا يظهر
 بالاطلاق السؤال ولم ينص على ان حالته للمستقبل وترسخنا حرمه السؤال عليه ان أظهر احتياجه في الحال أو
 أطلق حيث لم يكن التصديق على الجلال اهـ حل (قوله ان أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندي شيء أتقوت به
 أول آكل السلسلة شيئا لعدم وجود شيء عنده اهـ حل (قوله بل يحرم سؤاله أيضا) واستثنى في الاحياء من
 تحريم سؤال الغادر على الكسب ماله كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أنسؤال الفتي حرام وإن وجد
 ما يكتفي به هو ومحموه وليتهم وسرهم وآية يحتجون بها أو لا وجهه لسؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلة
 ان كان السؤال عند غدا ذلك في غير ميسر والامتنع وقد بعضهم غايته ذلك يستنزلع الاذرى في التشديد بها
 ولا يحرم على من علم غنى سائل أو مظهر الفاقة الفقه خلاه الاذرى كما شرح به في ماله في شرح مسلم لان الحرفة
 انما هي لتزمن لا يطيلو علم غناهم في علم وأحط به يحصل له تعزير اهـ ومعلوم ما اعتد سؤاله بين
 الاصداق ونحوهم مما لا شك في رضائهم وان علم غنى لا يحل حرمه فيسأل على الفتي لا سيما في المسحوبة اهـ
 شرح در * (فرع) * قال سم على ج في فتاوى السويطي في كتاب الزكاة السؤال في المسحوبة وكراهة
 تنزيه واعطاء السائل فيسأل في ثواب عليها وليس بغيره ونفلا عن ان يكون حراما هـ أو المغول التي دلت
 عليه الاحاديث ثم اختلف في بيان ذلك اهـ وقول سم السؤال في المسحوبة الترض ومنه ما جرت به العاد من
 القرائن في التصديق أو غايات الصلوات ليصدق عليهم وشمل ذلك ما كان السائل في المجدي سأل لغيره فيكره
 ذلك هذا ما يجب لم تدع له ضرورته ولا انتف الكراهة اهـ عس على در (قوله في كل كيد رطبة) أي حدة
 أو ولو حيا خلاها لبعضهم ج وعبارة در وشمل كلامه ما حرقه فيه صرح في بيان عن المصري لكن
 الاوجه كما ه الاذرى ان ذلك فيمن له عهدا ودية أو قرابة أو برحى اسلامه أو كان بائنا بياسر ونحوه فان
 لم يكن في شيء من ذلك فلا اهـ عس (قوله ودفعها من الخ) قال في شرح الروض وليس المراد ان تصد
 الصدقة في غير الاوقات والا ما كن المذكورة تسحب تحريمها اليها بل المراد ان الصدقة فيها أعظم حرامته في
 غيرها كالباية الاذرى ثم قال في كلام الخلمي ما يخالفه فانه قال واذا تصدق في وقت دون وقت شرعى يصدقه
 من الايام يوم الجمعة من الشهر ورمضان اهـ سم (قوله ودفعها من الخ) ليس المراد بالسرف ما يظهر
 ما بال الجهر فقط بل المراد ان لا يعلم غيره بان هذا المدفع صدقة حتى لو دفع لشخص دينار مثلا أو وهب من
 حضره ان عن قرض عليه أو عن غنى ميسر مثلا كل من قبل دفع الصدقة لا يقل هذا رعا ما امتنع لافيه من
 الكذب لا تأتول هذا فيه مصلحته في البعد عن الرياء ونحوه والكذب قد يطلب حاجة أو مصلحة بل قد يجب
 ضرورة اقتضاه اهـ زى (قوله ولنحو قريب) عبارة شرح در ولترب تاربه فقهه أولا الا اقرب فالاقرب
 من المحرم ثم الزوج أو الزوجة ثم غيره من المحرم من جهة الاب من جهة الام سواء تحريم الرضاع ثم الصاهر
 ثم المولى من الاعلى ثم من أسفل أو أفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة أيضا اذا كانا باصة للاحتقاق والهدوم من
 الاقارب أو في تحريمه والحقبة العدم من غيرهم اهـ فمته يعلم ان قول الشارح اقرب فاقرب واجم لكل من
 القريب والجوار اهـ (قوله أفضل من دفعها من الخ) الا اذا كان النافع من يصدقه وتصدق ذلك بتأدي الاخذ
 باظهار ذلك والاحرم كل يحرم الممنول أو لآجله حل (قوله ليعيد ان الصدقة على نحو القريب من الخ) عبارة جرح
 أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار الاجنبي وفي غيره الجار أو لحيته بناه على منع نقل الزكاة

ان أظهر الفاقة أو سأل بل
 يحرم سؤاله أيضا (وكافر)
 ففي الصحيحين في كل كبد
 رطبة أجر (ودفعها من رقب
 رمضان ونحوه) (سرب)
 كز وجوه صديق (فار)
 اقرب غا قرب (أفضل) من
 دفعها جوار في غير رمضان
 وانسبره وتقرى بغير جار
 لما ورد في ذلك من الكتاب
 والسنة ونحوه من زبادي
 وتعمير في الجار بالناه أولى
 من تعميره بل وأولى بدان
 الصدقة على نحو القريب
 وان بعدت داره أي بعدا
 لا يمنع نقل الزكاة أفضل من
 الصدقة على الجار الاجنبي
 وسواء في الجار القريب
 أو من النافع وفته أم لا كما
 صرح به في المجموع عن
 الاصل ما ذكرنا كذا طهارها
 أفضل بالاجماع في المجموع

وهو المارودي بالمال الظاهر أما الباطن فاختار كلمة أفضل وليس الأكثر من ١١٣ الصدقة في رمضان وأمام الحاجب وعند كسوف

ومن من سطر وجع جهاد
وفي أرضه وأمكنة فاضلة
كشعر ذى الجفوة أيام العيد
ومكتوب المدينة (وتعبر)
الصدقة (باعتجابه) من
نقطة وغيره (المعروف) من
نفسه وغيره أهم من قوله
لنقطة من ثلثه نقشته (أو)
لدين لا يظن له فاه) لوصف
له أن الواجب شدم على
المستوفى فانظر وفاه من
جهة أخرى فلا بأس بالتصدق
به قال في المجموع وقد سبب
ونسخ بالصدقة الزائفة فلا
يشترط في جوازها كونها
فاضلة عن مؤنة ماله كلى
المجموع خلافاً لما في شرح
مسلم وما ذكره من تقرير
الصدقة بما يحتاجه لنفسه
هو أصحهم في المجموع وقوله
في الروضة عن كثير من جملة
فقيه لم يصح أخذ من جواب
المجموع عن حديث
الاصارى وأما الذين
نزل فهم قوله تعالى ويؤثرون
على أنفسهم الآية فما صححه
في الروضة من أن لا يعز
بهم فحين سبر وعلى الأول
يحمل ما في التيمم من حجة
أشاره عشرين صلواتاً آخر
بإله وعلى الثاني يعمل
ما في الأطنمة من أن لا يطر
أن يؤثر على نفسه مطلقاً
آخر مسلم (وتسن) ما فضل
عن حاجته) لنفسه مؤنة
وموئله متصل كونه
ووافدته (أو صبر) على (الاضافة) (والا كره) كلى المذهب وغيره والتعريض بالكره من يادى

انتهت (قوله ونهه المارودي الخ) معتمد وقوله وأما الباطن الخ أى فى حق المالكين والامام أهله وليس
له اظهارها مطلقاً اه حل (قوله ومكة والمدينة) أى بيت المقدس والتصدق بما تشد إليه الحاجة أولى
من التصديق بغيره اه حل (قوله وتصر الصدقة بما يحتاجه) ومع حجة التصديق لك الأخذ كما في رواية والده
شرح در ومنها البراءة من مفسر فيما يعبر مقرأه به بنسبة اه شرح در (فرع) ابراهم لظن
اعماره فبين غناه نقضت البراءة وبشرط الاعراض فبين غناه بطلت اه مر اه سم على ج اه
عش على مر (قوله بما يحتاجه) أى لموئله وتصل كونه ووافدته أخذ من كلام الشارح
الآخرى (قوله وغيره) أى ما يراى من الغير في ذلك وهو أهل التبرع وصبر على الاضافة اه حل (قوله أولئك) أى
ولو جلا وسواء كان له ولا دى) اه شرح در (قوله أولئك) أى سواء طلب منه أم لا كقولنا ج
قال رحمه فيما يخرى لادن عاذاً ما نحو لمعونة من قبل وكسرة فيجوز التصدق به مع احتياجه لو شاء الله اه سم
(قوله لا يظن له فاه) أى ما في الحال لو ضل الخ لولا في المؤجل اه شرح در (قوله قال في المجموع وقد
يسبب) ثم إن جواباً أو ذوقاً للبصاحبة أو صيته بيبمع عدم ضامه بالآخر حوت الصدقة
قبل وفاه مطلقاً كقوله صلاته نقل على من عليه فرضي فوقه اه شرح در (قوله ونسخ بالصدقة الخ)
العمدة ان الضافة هنا كالصدقة في انفسه فيلزم الكثرة اه برماوى (قوله كلى المجموع) ظاهره وان
لم يصبره ولم يعله عن الاضافة وفي كلام ج رحمه لم يضر به ضرر الاطلاق عاذاً اه حل (قوله
لما في شرح مسلم) اشار الى تصحيحه وكتبنا ما في قوله لما في شرح مسلم قال في الاعراض هو الذى تجبه ترجيه
وان شئ جمع متأخر وعلى الأول ثم ينشئ ان المليونان كان بحيث لو أخذ ما علمه غداً أو عساه لا يحصل له منه
ضرر والباقى كان الضيف محتاجاً لغيره فجميع الأول وهو تقديم الضيف على المليونين جده أظهر لانه
لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يجعل على ما إذا ضرر بآثاره عليهم وعدم
اشترائه يحصل على ما إذا لم يضره ولا يتغيروا بغيره اه شورى (قوله بما يحتاجه لنفسه) سكت عن غيره من
تفريضة مؤنة له لا بد من اذنه ز يادى على صبره على الاضافة وقوله جملة الخ معتمد وفاه أولاد الاصارى لم ياذنوا
مع صبرهم على الاضافة اه حل (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أى حيث تصد بما يحتاجه
له وجوابه انه ما صار على الاضافة (قوله عن حديث الانصارى) أى الذى رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة
وهو ان رجلاً من الانصار زل به ضيف لم يكن عنده الاقوتة وقوت صباه فقال لاه رأتى الصديقوا طفى
السراج وفرى انفسه ما عندك فزلت الآية اه برماوى (قوله وتسنى بما فضل عن حاجته) ويكره
كلى الجواهر اسما لغير المحتاج اليه والمراد به ما زاد على كتابة سنة أخذ من قولها أيضاً اذا كان
بالنفس ضرورة لزمه بيع ما فضل من قوته وقوت عياله سنة فإن أبى أجبره السلطان ويؤيد قول الروضة
عن الامام يزم المفسر المراساة بما زاد على كتابة سنة من التصديق بغيره كلى بصحة كاهه الجرافى وسنة
التصدق بدنياً أو نفسياً من سن بس فويلد التصديق القديم وهل قبول كذا المحتاج أفضل من
قبول صدقة الخلع أو لا وجهان ج الأول وجهان من ابن القري لانه اعلة على واجب ولان كذا كلمة
فيما روى ج الثاني آخرون يولم بر جميع الرضوخ واحد منها ما قال عقب ذلك قال الغزالي والاصواب انه يختلف
بالأشخاص فان عرض له شبهة في استيفاء قبل بأخذ الخ كقولنا قطع به فان كان المصدق لم يأخذ خذ منه
لا يتصدق فلما عاين انما انما لا بد منه وان كان لا بد من اخراجه لم يبق له كذا تخير وأخذ ما اشتد
في كسر النفس اه أى فهو حيث لا أفضل اه شرح در (قوله وصل كونه) بالصاد الملهة ووافدته
هما بالجر مطلقاً على نفسه أى تسنى بما فضل عن حاجته لنفسه وموئله متصل كونه ووافدته اه شورى
وعبار شرح در وكسوة فلهم ووافدته (قوله ان صبر على الاضافة) ينشئ اعتبار صبره أيضاً بل هو

أولى منه باقبلوا انظر لم اعتبر به نفسه من التصديق الفضل عن حاجته بموته ولم ينظر للمؤمن أيضا
فلينأمل اه سم قوله أما الصدقة في بعض الخ الى التصديق اه شوري
• (كتاب النكاح) •

قد اتفق كثير من الاصحاب بذكر شي من خصائصه صلى الله عليه وسلم اذ ذكر هامس متبلا لارها باهامل فعمل
بها ولذا كثر طعنهم على وجه التبرك فتقول هي انواع احدها الواجبات كالفضي والورث والاضحية واسواك
لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر وآوان خاف أو علم ان فاعله يز يدفعه عند اخلا لعمز الى ومصاراة العدو
وان كثر وقضاء دين مسلم مات معسر ولا يجب على الامام قضاؤه من المصالح وتغيير نساء ولا يشترط الجواب قورا
فلو كانت له واحدة لم يحرم طلاقها أو كرهته وتوفت الفرقة على الطلاق وقوله اخبرت نفسي ليس ملائفاً وجه
الوجهين والوجهين تزوجه ما بعد فراقها ونحو جواب التمسيد عليه الا الورث الثاني للمخبر مات عليه
صلى الله عليه وسلم كصدقة تعلق خطبته لاشراً كانه عقوقوم أو متكاثر يحرم تزوجه لانه قبل قتال عدوه عليه
حاجة ومدا العن الى المتاع الناس وخاصة الاعمين وهي الايام بما يظهر خلافه من مباح دون الحديدة في الحرب
واساكت من كرهت نكاحه ومن كاح كائس لا التبري به من نكاح الامم والمسلمون ان ليس بمتكاثر الثالث
التغييرات والمباحات وهي نكاح نزع وحرم الزيادة عليهم ثم نحو بقصد كانه محرما على محرمة ولو بلوا
وشهدوا للغة الهبة بما لا يقبل ولا مهر ولا واهة لموان دخل ما وجب اجابته على امر أو قرض فيها وعلى زوجها
طلاقها ولا تزوج من شامان شامولوا من غير اذن متوليا للغير فينوز وجهه الله تعالى وبيع الوصال أي
في الصوم وصفي الفسق ونسب الجنس وأربعة أخماس التي هو يقضي عمله ويتحكم ويشهد لنفسه وفرضه
وعلى عدوه ويحرم نفسه وان لم يقع وتجزئة الشهادة عما داموا قبل شامان من هذه وله أخذ طعام غيره
ان احتاجه ويجب اعطائه وبذل النفس دونه ولا ينقض وضوءه بالنوم ومن شتمه صلى الله عليه وسلم أو لعنه
جعل الله له ذخيرة لم معظم هذه المباحات لم يفعله الا ربع الفضائل والا كراهي تحريم تزواجه على غيره
ولو مطلقا وتختار ان فراقه ولو قبل الفسوق وسار به وتفضيل نساء على سائر النساء فواهم وتطامن
مضاعفون أهمان المؤمنين اكراما فخطا كهو في الابوة لرحمة الوالينساو تحريم سواهن الامن وراه عهاب
وأفضل نساء العالم مرتبة شجران ثم طامة بنترسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحديجة ومن فضلها على ابنتها
فن حيث الامومة ثم عائشة كأتى بذلك والدرجة الله تعالى هو شاتم النبيين وسيد اولم من تنشق عنه
الارض وأول من شرع بابا الجنس وأول شافع وأول مشفع وأمنعهم الامم معصومة لا تجتمع على ضلالة
وصرفهم كصوف الملايكه وشرفهم بشفاعة لغيرها ومجزئة باقتوى القرآن ونصر الرعب سيرة
شهر وجملة الارض مسجد اوتراهما مطهروا وحلت له الفناح ولم يورث كصدقة على المسلمين واكرم
بالشفاعات الحسن ونصص بالصلوة ودخول خلق من استه الجنة بغير حساب وأرسل الى الانس والجن والملائكة
كأتي به والدرجة الله تعالى هو أكثر الانبياء اتباعا ولا ينال عليه ويرى من خلفه طوطو فاعدا قائم ولا
ينبلى صلاته مخاطبة بالسلام ويحرم دفع الصوت فوق صوته ونذا ومن وراء الحرائر وابسه والتكى بكنيته
مطافئ الى المذهب وتجب اجابته في الصلاة لا ينبل ما ولو فعل كثيرا كاجبته الاستوى وشبهه كلامه مكلون يتبرك
ويستقي بيوه ودمه ومن زنا بغيره أو استغفبه كفر وان نظر المستغفبه الله تعالى في الزنا ولأولاده ناته
ينسبون اليه وتقل له الهدية مطلقا وعلى جوامع الكمام وكان يؤخذ عن الدنيا عند الوصم من شاة التكليف
ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الانعام ولا الاحتلام وروى في النوم حق ولا يعمل بها الاحكام لعدم
اتباع الناس ولا تأكل الارض لحوم الانبياء والكذب عليه عدا كبير فونبع الماء الطهور من بين أصابعه صلى
الله عليه وسلم وعلى الانبياء ليله الاسراع وكل أبيض الاباء ولا يجوز عليه الخطا ويلفقه سلام الناس بعد موته

وعلى هذا التفسير جلت
الانبياء المختلفة الظاهر كبر
شبه الصدقة كما كان ظهر
غنى أى غنى النفس وصبرها
على الضرر رواه أبو داود وصححه
الحاكم ونسبه ابن أبي بكر
تصدق بجميع ماله رواه
الترمذي وصححه أما الصدقة
ببعض ما فضل من حاجته
فمنهون معلقة الآن يكون
تصاير ارب الجميع فالوجه
جوابان التفصيل السابق فيه
والله اعلم
• (كتاب النكاح) •

ويشهد لجميع الانبياء الاداء يوم القيامة وكل من اذاع في التمس والتمس ولا يظهره نخل ولا يقع منه ابل ولا
ظهار ولا يتعور منه لعان ويقتل النحر الرازي أنه كان لا يقع عليه الذليل ولا يتعصم منه العوض وكل موضع
صلى فيه وضعا مرقه استمع الاجتهاد فيه عتقوا بصره وجوب الصلاة عليه في التشهد الاخير وعرض عليه جميع
الخلق من آدم الى من بعده كما قاله في الفنا وكون لا يتعاص ولا يظهر ما يخرجن من الغافل بل بلغه الارض كما
قاله الحافظ الغني ومن كان في قلبه حرج عن حكمه عليه بكفره قاله الاصطغري ولم يصل عليه جماعة قبل
صلى الناس أفراد صلى الله عليه وسلم وزاده قتلا وشره قاله اه شرح حر وهو منقول من سنن الروض
بالخرف فان شئت توضحه فأرجع لشرح مقدم وضع غايه التوضيح (قوله هولة الضم) ومنه تناكت
الاشجار اذا غلبت الواضع بعضها الى بعض اه حل وقوله والوطء أي فهو مشترك بينهما لغة اه شفتنا
(قوله بلغة النكاح) يتعلق بقدر لا يتضمن ولا بالاحبة وهو على تقدير مضاف أي مشترك النكاح لان المصدر
كتابة والنكاح لا يتقدمها وأخرج ببيع الامة فانه يتضمن اباحة الوطء لكن بلغة البيع وقوله أو تحبوه
وهو التزويج فقط اه شفتنا (قوله وهو حقيقة في العقد) أي يمع علمه بما قبله لقوله يجوز في الوطء وكن
انحصر من هذا أن يقول وقيل قال الوطء يجوز لانه لم يذكر في القرآن الا كذلك أي غالبا وقيل عكس ذلك وقيل
حقيقة قيمه فهو مشترك وتظهر فائدة الخلاف فيسألوا على الطلاق على النكاح فيحصل على العقد ولا الوطء
الا اذا فاء على الاول ويحصل على الوطء لا العقد الا اذا فاء على الثاني ويعمل على كل منهما على الثالث
اه حل وفي الصباح ما يقتضي ان فيه قولارعا وهو انه يجوز فيه ما عاينوه وقال مأخوذ من نكحه البراء
اذا خافه وغلبه أو من تناكت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض أو من نكح الطير الارض اذا اختلط
ببرائها وعلى هذا يكون النكاح مجازا في العقد الوطء جميعا لانه مأخوذ من غيره اه ومذهب الحنفية انه
حقيقة في الوطء مجازا في العقد بنوا عليه ان من زالما مرة حرم عليه ما قبلها وكنتم لو حرمت على آباءه وآبائهم
وأصله الاباحة ولا يصح نفروا عند قتل الاصله خلافا للحنج وقال الخطيب وغيره أصله التذويج بضمهم
بالاباحة مراده عدم الوجوب عليه فلو جعلا ما هج والمراد ان القبول لانه الذي يستقبله الناذر وقائده
حفظ التسليم وتفسيره ما يضر جسد من المني وحول الفتوة هي التي في الحنفية اه قل على الجلال
(فرع هـ) العقود هل في النكاح حل الاستمتاع الا لزم المؤقت بموت أحد الزوجين ويجوز زرقعه
بالطلاق وغيره وقيل العقود عليه عين المرافعة قبل منافع النكاح اه جواهر الجواهر اه شوبدي (قوله
مجازا في الوطء) الظاهر انه مجاز مرسل من الملاقاة السبب على السبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله وانما
حل على الوطء الخ) ليس هذا الحل متعينا بل يصح أن يكون محولا على العقد يكون اشتراط الوطء
مأخوذا من الحديث كساقفه في التحليل اه شفتنا (قوله فأنكحوا ما طاب لكم) استعمال ما في العاقل
قليل لانما يفهمه وقال بهنهم انهم استعملوه في مطلق من يحل (قوله وأخبار كثيرتنا كوا الخ) ومنها حديث
حسن الترمذي وصححه ابن حبان ثلاث حق على الله ان يفهم النكاح كبر بدأن يستغف الحديث وجافي
حديث حبيب الى من دنياكم ثلاث اتساعوا للطيب الخ فلما قل صلى الله عليه وسلم حبيب الى من دنياكم الخ
قال أبو بكر وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الخ لاس بين يدك والنظر اليك واتفاق جميع ما لي
عليك وقال عمر وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ الحدود
وقال عثمان وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث افضاء السلام والحلم والطعام والصلاة بالليل والناس
نيام وقال علي وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث اقرء النصف والصوم في الصيف والضرب بين يديك
بالسيف قال قتيل جبريل وقال وأما رسول الله حبيب الى من دنياكم ثلاث حب المساكين وتبليغ الرسالة
لغير سليلين وآداء الامانة واذا النداء من قبل الله سبحانه وتعالى وهو يقول ان الله يحب من دنياكم ثلاثا تداء

هولة الضم والوطء مرعا
عقد يتضمن بالخطوة بلغة
انكاح أو نحو وهو حقيقة
في العقد مجازا في الوطء على
الصحيح وانما حل على الوطء
في قوله تعالى حتى تنكح
زواجا غيرهم حتى تدوق
عسلته والاصل فيه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من
النساء وانصرا لكم بغيرتنا كوا

ورج الاول باله لو كان المراد الوطء بقول ومن لم يستعاض عليه بالصوم وعبار شرح الرض والباقى بالدالة
 الجماع والمراد به ان ذلك يوجب ثبوته النكاح والقاتل الاول له المعنى الثاني الخ وفي حاشيته قال الزركشي
 الباء للبداهة فدر على الزن ثم قالوا ما الباء الفصح فهو الوطء اه شوري (قوله لا يكسر بالكا فو) أى
 يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالكبح يكره ان أضغها اه حل (فرع) قطع الجبل من المرأة على هذا
 التخصيل اه قل على الجلال (قوله بل تزوج) وعليه فان فرض المرأة تمتلئ بفسد على المهر يكرهه
 بالاتراض ونحوه اه ع ش على حر (قوله لعله أو غيرها) بان كان لا يشبه منقطة اه حل (قوله
 وتعين) أى دائم بخلاف من يعين وقتادون وقت اه حل (قوله ونحطر القياد بواجبه) قبل واجبه الوطء
 وفسه ان هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العمر ثم قال الرجوع عدم وجوبه فلا تحسن التعليل
 بذلك وما يدل على ان واجب النكاح الوطء قول شجنا كبح لعدم حاجتنا مع عدم تحصيل المرأة المأزوجة
 الى قضاها اه ولان التخصيص بالوطء فالاولى بان راد واجبه نحو النقطة لانه مما يستبعد ان يفسح به
 نفسه لعدم انتفاعه بهذا غاية ما شال فليأتمل اه حل (قوله بان وجدها) أى غير النائق فحققه هو المراد
 بقوله ولا عليه اه حل (قوله فقل لمباداة أفضل) عبارة لاصل فالمباداة أفضل وفي هلمت لشجنا البراسى
 قضية هذه العبارة ان النكاح في نفسه ليس عبادة هو كذلك وانما يكون عبادة واسطفا يعرض لمبدل يمتنع
 من الكافر اه سم وفي معنى القتل لعبادة الاشتغال بالعلم اه شوري (قوله ان كان متعبدا) أشار به
 الى ان قول المتن قائم بتعبده مقابل لحذوف وهو ما قد مر الشرح اه (قوله فالكساح أفضل) أى فاضل اذ
 تركه لافضل فيه لكن فيه ان عمل كونه ليس على يده اذ لم يقترن بين الا ان يقال انه على يده فرض كون تركه
 فيه أفضل اه شجنا (قوله الى الفرج احش) أى الزنا أى الوطء لان غير النائق لالهة ربح يحصل له التوافق
 بعد ذلك بالتفكر بخلاف غير النائق لعله لا يحصل ذلك اذ لو راد بالفواحش ما يشمل مقدمان الوطء ليس
 التبيد بقوله لغيره لان هذا مما يتعين به على تأمل اه حل (قوله اذ من المعلوم الخ) تعليل لمحذوف
 تقديره موصولة لاصل لا تعليل اذ من المعلوم الخ اه شجنا (قوله اذ من المعلوم ان العبادة افضل من النكاح
 قطعا) فنه تصريح بان النكاح ليس عبادة فهو كذلك باعتبار وضه مومن ثم لا يصح نذر مومن بفسده ولا يصح
 نذر من الكافر خلا فالحج حيث قال بعبدة نذر مومن صفة نذر من الكافر لا تنافي كونه عبادة اه حل (قوله
 فرع نص في الام الخ) عبارة شرح حر وشه ج وما اقتضاه سابق كلام المصنف رحمه الله تعالى من عدم
 صحه تلك الاحكام في المرأة غير مردني الامور غير هاديه للثاقه نوا لحزم بالحاجة للفقهاء ونافعين اقتحام
 الفجرة وفي التبيين ما رواها النكاح ان احتاجت مندب لها والا كرموتها الاخرى عن الاصحاب ثم نقل وجوبه
 عليها اذا لم تدفع عنها الفجر تالاه ولا دخل الصوم فهو بل اذكر علم ضعف قول الزنحاني بسن لهامطلقا لا شئ
 عليها من مافيه من الشام بأمرها صوم موقوف لغيره لا بسن لهامطلقا لان عليها حق فاطرة تزوج لا تبسر لها
 القيام بمومن ثمورد الوعيد الشديد ذلك ولو علمت من نفسها عدم القيام بها لم تنج المحرم عليها اه وما
 ذكره آخر ظاهر اه (قوله بسن لها النكاح) أى طلمس ولو لها ان عجلت قدرتها على القيام بواجب
 حق الزوج اه حل وورد لولان الله أرضى علسن الحيا ما يركن تحت الرجال في الاسواق اه شجنا
 عززى (قوله وانما نحن من اقتحام الفجرة) بل ذهب ان حملت انهم لا يسدقون الاباه اه حل (قوله
 ان كانت صالحة اليه) أى ليس من الاسباب الثلاثة المذكورة انتهى (قوله والا كره) هل يحرم هنا
 نظير ما تقدم في الزوج من الكراهة عند فطر القيام بحق الزوج الا لا الفضل للعبادة أفضل بان لم يتجدد
 فالتزوج أفضل لما تقدم فطر اه سم (قوله فاقبل الخ) فانه الزنحاني كلتي القضية اه شوري
 (قوله ومن بكر) وفي معناها من الذي يكبر بانها صبيح وفي معنى التبيين لم تزل بكارتها لمع وجود دخول

فمن لم يكسر بالصوم لا يكسر
 بالكافور ونحوه بل تزوج
 (وكره) النكاح (لغيره) أى
 غير النائق بل لعله أو غيرها
 (ان قدتها) أى أجهت (أو)
 وجدها (وكنهه علة كهرم)
 وتعين لا تنفاجا مع
 التزام فاقدا لاهتملا لا يشتر
 عليه ونحطر القيام بواجبه
 فبين عداها (والا) بان وجدها
 ولا عليه (ففضل لعبادة
 أفضل من النكاح ان كان
 متعبدا لاهتملها) فان لم
 يتجدد فالكساح أفضل من
 تركه ثلاثا نصه في البطلة الى
 الفواحش وتبصرى بالقتل
 للعبادة وأولى بصيرته بالعبادة
 لانها عبارة للجهر ولا تها التي
 تعلل لغيره بسن لها النكاح في
 الحنفية اذ من المعلوم ان
 العبادة أفضل من النكاح
 قطعا (فرع) نص في
 الام وغيره على أن المرأة
 الناقصة بسن لها النكاح في
 معناها الحاجة الى النفقة
 والحافنة من اقتحام الفجرة
 وواقعته ملق التبيين أن
 من بطل لها النكاح ان كانت
 محتاجة اليه استبسلها
 النكاح والا كره فاقبل انه
 يصحب لها اذا لم يسلطها مريد
 (ومن بكر) نظير الصبيح

الزوج ثم اوبني حيث زادت الحدة على سبع ليل حور ويسن للمرأة ان تزوج بكر الانعز جلا ولود الى آخر الصفات المستبذة في المراتوسن له ان لا يزوج بنته الا من بكر اه حل ولتواضعت ثلث الصفات فلا وجه تقديم ذات الدين مطلقا من العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجبال ثم ما اهل الصفة الطهر باجتهاد اه شرح مر (قوله هلا بكرا) هلا حرف تنديد أي يخاصه في النسم اذا دخلت على الماضي والتخصيص اذا دخلت على الضارع اه شيخنا (قوله خرافا مسلمين) هي التي لا تحسن صنعة اشهرى وفي المصباح خرف بالثي من باب خرباذا لم يعرف عليه بيده فهو خرف والاشي خرفاه اه (قوله تمشطن) يفتح التاء الغوية وسكون الميم وضمة الشين النجمة كذا ضبطه بالقلم اه شورى وفي المصباح شطت الشعر مشطاً من باب ضرب وقل مرسته والمشا التي يخط به يضم الميم وبكسر هاء وهو القياس لانه آلة والجمع أشطاء والمشاطاة بالضم ما يستطاع من الشعر عند مشطه اه وفي القاموس والمشاطاة مثل ما يجمع مع سكون الشين وكشف وعنى وعمل وسنبر آلة يخط بها الشعر والمشاطاة بضم الميم ما يمشطن الشعر ويخرج منه في المشط اه من شرح المواهب (قوله دينية) أي بحيث توجد فيه صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط اه شرح مر وورد اياكم ونضرها لمن المرأة الحسنة في المنبت السوء اه شبه المرأة التي أسأله اربى بالقطعة الزرع الرقعة على غيرها التي ينتمو موضع رؤسها ثم في المصباح الدين وزان حل ما ينبت من السرجين والعنفة موضعها والعنفة آثار الناس وما سوده والعنفة الحقد والجمع في الكل من مثل سدرة وسدر وأذن فلان كذا ادما لوطيه ولا زسه اه (قوله لا فاسقة) أي باي نوع من أنواع الفسق لا خصوص الزنا والصفاء ولا يخفى ان الديانة مقولة بالتشكيل فلا ولا هم ان تصفها العدالة في الشهادة اه حل (قوله جيلة) المراد بالجبال كما فني به الوالد الوصف الغائر بالذات المستحسن عند ذوي الطباع السليمة ثم تكره ذات الجبال المفردة لا ثم زهوه وتعالج اليها عين الفخر تومن ثم قال أحد ما سئل ذات جبال فها اه شرح مر (قوله تنسك المرأة أربع) أي الداعي لنكاحها أحد أو أربعة أي عرض الناس في نكاحها انحصر في أربعة بحسب العاد وان كان بعضها محمداً وسوا بعضهم أمروا وقد بين القسرين بقوله فاطمة بذات الدين الخ قوله ونسبها بالياء الموحدة وتصل ضبطه بالنون فليهر وفيها دليل على استحباب نكاح الديانة لا للجيلة أيضا وبعضهم استدل بهذا الحديث على استحباب كونها جيلة واعتز به الزكري بأن الاستدلال بذلك على كونها جيلة فحجب لان هذا بيان لما هو عادة الناس ولا أمر فيه بنكاح الجيلة وهو اعتراض واضح كالأمر فيه بنكاح ذات المال والجبال والحسب والاعتراض عليه ليس في محله وسكت المصنف عن كونها مودودا أي نودا الزوج مع ذكرها في الخبر ويسن كونها بالغة عاتلة حسنة الخلق وأن لا تكون ذات ولدين غير موأن لا يكون له مطلق يرغب فيها أو يرغب فيه موأن لا تكون شقرا في وجهها شقاسود اه حل (قوله تنسك المرأة أربع) قال النووي الصحيح في معناه أنه صلى الله عليه وسلم أشبه بما يخله الناس في العادات فاهم يقدمون هذه الخصال الأربع وأقرها عندهم ذات الدين فاطمة أنت أمي المسترشد بذات الدين لانه أمر بذلك اه شورى (قوله ونسبها) هو ما يسهل الانسان من مفاخره أو ما يوقل الفضل بالاختلاف العظيمة وبكامل الاختلاف اه شورى (قوله فاطمة) جواب شرط محضوف أي اذا تحققت أمرها ونسبها فاطمة ثم ترد فأنك تكسب منافع الدارين اه شورى (قوله ترتب بذلك) معناه في الأصل التمسك بالترابوسن لأزسه الفقرة فضررها بالزوم (قوله أي افترقا) هذا مودع فاض والا فمؤدع منه اليوم لا الدعاء الخفي اه عش وفي المصباح زبال رجل يتبع من باب تصب افترقا لأنه لصق بالتراب فهو ترتب أو ترتب بالالف لغتوقوله عليه الصلاة والسلام ترتب بذلك هذين الكلمتين التي جاءت عن العرب صورا فاعلموا لا اديهم بالدعاء بل المراد به الحشو والتعريض أو ترتب بالالف استغنى (قوله تغير والنطقكم) ولا ضموا هاء غير الاكفاء اه شرح مر (قوله بل تكرمبت الزنا

حسن جاره لا بكر اتلا عنها وتلاصكت (الاندر من) زباني كصفت آتته عن الاقتضاض أو احتجابا من يقوم على عياله ومنها اتفق لما رفته لما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ما تقدم اضطر له فقال ان ابي قتل يوم أحد وترك تسع بنات فكفرت أن اجمع اليهن جارية خرفاه مثلهن وانكسر امرأة تمشطن وتقوم عليهن فقال صلى الله عليه وسلم أصبت (دينة) لا فاسقة (جيلة) ولود من زباني وذلك لخبر الصعيصين تنسك المرأة لأربع على الجبال والمصباح لا ربيع على الجبال والمصباح ولديها فاطمة بذات الدين تربت بذلك أي افترقا فان لم تغفل ونسبته زوجه الولود الدود فافكاركم الامم يوم القيامته واه أو داود والحاكم وصحح استناده ويعرف كون البكر ولودا باتارها (نسبة) أي طيبة الأصل غير تغير والنطقكم واما الحاكم وصحبه تكريم بنت الزنا وبنت الفاسق قال الأذري وشبهه أن يطرحها المخطئون لا يعرف لها باب

(الخ) اضرب اباطيل لما يتعقبه ما قبله من خلاف الاول اه شينا (قوله بل تكرهت ان تلوثت الفم) أي
 وذلك لانه يعيرهم الفناء أو سلبها ورجعاً لتكسب من طبع أيها اه عى على مر (قوله غير ذات قرابة
 قرينة) المراد بالقرابة من هي في أول دور الجن الخولة أو العمومة فلا ردز ويجى على رضى الله تعالى عنه لعلامة
 لا تم اشتبا من هم ففى بعد من كان كما أول من الاجنبية لا تنفله ذلك المعنى مع خوالهم وزوجى الله عليه
 وسلم لا يثبت بجس مع كونه ابنته عند المصطفى حل نكاح زوجها المتبنى وزوجى بن بنته لابي العاصم مع
 انها بنت خالته بنده بروقه بعد النبوة فتمت لعلامة اه شرح مر بتصرف (قوله والجددة أول من
 الاجنبية) فالاولا مقصود النكاح اتصال القبائل لاجل اجتماع الكلمة وهذا مقصود في نكاح القرينة
 لان الاتصال فيها موجود والاتحاد الاجنبية ليست من قبائله حتى يطلب اتصالها اه حل (قوله الحق) في المصباح
 الحق فساد في العقل فله الامر غير موافق مع حق مع حق من باب تصحيح بالضم فهو أحق والاشي حقا
 والحقا قسم منها والجمع حق مثل امر وحر امره اه (قوله الاذن) هو جمع الاذن على حد قوله
 تعالى لن المصطفين الاخبار اه شينا (قوله وسن تترك لالا توالج) خرج بالاسترخاء وله الامرد
 فلا يجوز انه تفرده وان بافستوا هم في الحسن خلافاً لى وهم فيها اه ج اه عى على مر (قوله وهما)
 أى في مبحث نظر الحاشية وجواب شرح مر في مبحث نظر الامرد مصها شرط الحرمة ان لا تدعى الى نظره
 حاجته فان دعت بكل كلف لمخطوطه ونحوه ولما مرودت بعد طهر و يتواصمها وصفاً بارزاً نظره لى به
 استواءهما في الحسن والا فلا كما بينه الاذرى وظاهر ان عند انتفاله الشهوة مودعه خوف الفتنة
 انتهت وكسب عليها عى قوة نحو قوله امر دامل التقييد لان المشايخ في الغالب انما تقع بين نحو الام
 ولهها والا فلا يأنه استواء المرأة ونحوه اجنبى وتعدى رزقها في حوز النظر الى يوفى سم على
 ج وينبى اليه نحو نظره نحو اشتغال لكن كانت زوجة فيبقى امتناع نظرها بغير رضائها وأذن
 رضاد وكذا بغير رضاها كان عز بلان مخطوطه ومخطوطه وجهه لم تدم على مخطوطه الخطاب اه وينبى
 تقيد ذلك بلان الفتنة وعدم الشهوة وان لم يترد في الحاشية نفسها اه وقوله وسامع وصفها فثبتت به
 لو أمكنه ارسال امرأته فتنها اه وتصنفها لا يجوز انظر وقد يتوقف فيه ان الخبر ليس كالعادة تنقيد
 الناظر من نفسه هذا المعاني ما قصر العبارة عنه اه وقوله بارة تارة خفية طلاقه انه لا يشترط لجواز
 رؤية الامر ورضاه ولا رضاه لموطئه فيمكن الفرق بينه وبين نظر أختنا وجسبته ينسج في تارة الامر
 مالا يسمع به في تارة المرأة ومن ثم كان التمسح بجواز نظر الامر بالجل عند أمن الفتنة اه وقوله وعدم
 خوف الفتنة ولا يقل ان ذلك منظر لمرارة النظر اليها لان المخطوب به يحمل التمتع في الجملة اه خطيب (قوله
 وسن نظر الخ) خرج به المر فغير اه حل (قوله بعد من كان كما) أى وقد بعد من كان كما الجارية ربه ظاهراً
 كما قال ابن عبد السلام لان النظر لا يجوز الا عند غلبة الفتن الجوز بشرط أيضاً ان يكون عالماً بما تلوهما من نكاح
 وعدة تحرم التعريض والافتاء لا تنزع علمه كونه كالتعريض اه شرح مر (قوله بل خطبة) فلا
 يس بعد ما على ما هو ظاهر كلامهم لكن الوجه كما قال شينا استقبله بالتشديد بالقبلة لا لولي به على العهد
 (بالتشديد) لورأى امرأتين معاً يحرم جمعهما في النكاح لتجه واحد منهما مائة وسهماً بارزاً ولا وجه
 لمثل عين بعض أهل الصرمن الحرمة يؤيد ما قلنا من انه في الخطيب خطبة لمعيت تحرم الخطبة متى
 يختار شيئاً كذا خطباً شينا مر ومنعت اه شوى (قوله وهما ينظر انهما) أى ما بعد ما بين السرة
 والركبة وهما المتعد اه مر اه سم (قوله أول من تصير ماله والوكيف) أى لا تملكه تصير ماله لا ينظر
 من الامانة الا وجه الوالكين فقط وليس كذلك كما قلت اه (قوله واحتج في الخ) لم يقل واستدل لاحتقال
 الخصوبة أو لعدم مراحمتهما ينظر منها اه شينا (قوله ان يؤدم بينكما) قال الزركشى ومعنى يؤدم

بينكايوم فهدمت الواو على الدال وقيل من الادم مأخوذة من ادم الطعام لانه يطيبه حتى الماورى
 الاول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة اه سم فهو بالهمزة من الادم وتركه من الخوام فهدته القلب
 المكاف اه شحنا (قوله مراده) أى مراد الراوى وأمر ادانحبر أى الزادته اه شحنا (قوله عز وجل
 شحطتم) أى أن كانت شحطتها بحيث تضر جازة بان كانت معتدة فحجوزة الا كن نظر المتعددة لخطبة بعد
 العدد وان كان باقيا لعلمها لانه لغبته في نكاحها ثم رأيت فشرح الارشاد الصغير وبالفصل النظر من
 تبين نكاحها من نكاح وعدة وخطبة من ان يغلب على نكاحه انه يحجب ومن ان يرغب في نكاحها اه ومثله في
 شرح شحنا لكن قيد العدة يكونها تحريم التعريض اه شورى (قوله وأما اعتباره الخ) أى فهو بعد الخطبة
 غير مستحب بل هو جائز وقيل بحرمة وفسر شحنا وظاهر كلامهم بقاء نكاحه بالنظر وان خطب وهو الوجه
 اه حل (قوله وأما اعتباره) أى اعتبار استحبابه قبل الخطبة الخ فهو بعد الخطبة غير مستحب بل هو جائز
 وقيل بحرمة لانه اذا نكح لم يقع الا فيما قبل الخطبة وورد به الخ من مصرع يجوز بعده فاعمل
 حصر وانما أوله بالنسبة للاولى به لا العوار كما هو واضح فاعمل به الخ في النظر في الخطبة من كل من الحالتين
 اه وفي شرح شحنا القول الاصل من نظره اليها قبل الخطبة فلا بعدها ثم قال بظاهر كلامهم بقاء نكاحه بالنظر
 وان خطبه وهو الوجه وورد على الاباحة بعدها فقط الاصل الا ما اذا نكح فيه الشارع وهو في ما اذا قبل
 الخطبة ممنوع ذلك المحصر بل يؤخذ من مجموع الخبرين المذكورين انه قد قبلها وهو اذا كان الاول أولى
 اه فمجرد اه حل (قوله مع التسوية بينهما الخ) أى في نظر الفعل أى حيث يحرم نظره انتهى من جسدها
 ولو وجهها وكذا بان كانت زانية اه حل وقوله على قول النوى أى بخلاف الراعى فانه يقول يجوز
 النظر لحداد ما بين سرور وكية الامة ان أمن الفتنة وقال ايضا يجوز نظره الى وجهها ولو كفها عندئذ من الفتنة
 فسوى بين الحرة والامة في الحولين وهذا هو ان قول الشارع الا لا يقولوا له الراعى اه عشاوى
 (قوله بدليل حمة النظر الخ) فيه مصادرة كالأخفى (قوله وله تكرير الخ) أى يقولون في ثلاث مرات واذا تعذر
 عليه النظر أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو يحرم زار سال أسكني ولم يحسبوا ذلك من الاعتذار
 الجوزة بالنظر واذا تعذر عليها النظر أرسلت من يحل نظرها من رجل أو أمر أن يحرمه وبمفعولها وبمفعولها
 ولوما لا يحل نظره وظاهره وان كان ما صفة مما يحرم على ذلك المرسل النظر اليه كالفرج مثلا بان ارتكب ذلك
 المرسل الحرم فونظر لذلك ويحتسب تصديق ذلك بما اذا كان المنظر ومما يحل نظره للمرسل خاصة والاحوم
 وصفه فهو اه حل وفي حاشية عرش على مر استشراف عدم التقيد بما ذكر اه شحنا حرف
 (قوله لتبين هيئة منظوره) ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم زاد عليها لأنه نظر أبع لضرورة فليتشبهها واذا لم
 تنجبه بسكت ولا يقول لأوردتها اه شرح مر (قوله وحرم نظرها نحو غسل الخ) ذكر لمصلحة خدمة قيود
 كون النظر فلا ونحوه كونه كبيرا واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها أجنبية وذكر مفهوم
 الاول بقوله فيها بعد نظر مسح الخ وتكرير مفهوم الثالث فذكره الشارع شفه وبخلاف طفل الخ وذكر
 مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لأمراة الخ وذكر مفهوم الرابع بقوله وصل بالشهوة الخ وذكر
 مفهوم الخامس بقوله وبحرم ما الخ اه (قوله نحو غسل كبير) أى غير معتد ولا يشتهى قياسا على تفسير
 الصغيرة في الشارح اه شحنا (قوله كعبه وخفى) الكفاف استحيائية اه حل وفي الشورى
 ما منه تالى التصحيح وفي الترحيم والروضة عن الأكثرين الخ الميوسوب والخفى والعين والمنشأ وبهم في
 النظر بالفعل اه وعلى هذا الكاف التمثيل اه (قوله وخفى) الخفى بفتح الخاء فانه في شرح الروض في
 باب اختيار العيب اه شورى (قوله ولو مرادها) هذه الغاية الراعى من قال نعم مع الأجنبية كالخمر كفى
 شرح مر (قوله ولو مرادها) بكسر الهاء من تأرب الاحتلام أى باعتبار ما قاله سته وهو قرب خمس عشرة

ومراده بخطبة الخ المبرور
 على خطبة الخ المبرور أى داود
 وغيره اذا أتى في قلب امرئ
 خطبة امرأته فلا بأس أن
 ينظر اليها وأما اعتباره قبل
 الخطبة فلا بد لو كان بعدها
 لم يباح عرض عن منظوره
 فيؤذيه وانما لم يستطع
 الاذن في النظر لكتفا باذن
 الشارع ولا يستقر
 المنظور اليه في وقت فرض
 النظر فان قلت لم يفرق بين
 الحرة والامة فالتسوية
 بينهما في نظر الفعل للأجنبية
 على قول النوى قلت لأن
 النظر هنا مأمو به وان
 خفيت الفتنة فأنطأ بغير
 العورة وهناك منهى عنه
 نظوف الفتنة فتعدي منه
 الى ما يخاف منه الفتنة وان
 لم يكن حرة بدليل حمة
 النظر الى وجهه الخ فويلها
 على ما يأتي (وله) أى لكل
 منها (تكرير) أى النظر
 عند حاجته اليه لتبين هيئة
 منظوره ولا يندم بعد نكاحه
 عليه وذكر حكم نظرها
 اليه من هذا (وحرم نظر
 نحو غسل كبير) كعبوب
 ونحو (ولو مرادها)

سنة فبما يظهر ومثله المحرم في لزومها الاحتجاب منه وعلى وله منعه منه اه شرح مر (قوله شيان وأبين)
والتي يظهر ان نحو الرق والدم لا يحرم نظره لانه ليس مثقلة للفطنة برؤية عند أحد اه امداد اه شوري
وعبارة مر وخرج من هذا السلب بحرم نظره كآفتي به جمع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم
سماعه مما يخفى منه فطنة وكذا والاذنه كما يحتمل الزركشي ومثله في ذلك الامر اه بجر وفه وقال غش
قوله وكذا والاذنه أي فيجوز لان الفطنة ليست باختيار منه اه فقهه ان التيسيل في قوله وكذا راجع للفني
فأدى الجواز والمواب انه راجع للمعنى فتقتضي العبارة حيثما حرمة وذلك لان مر أسند البحث في
هذه المسئلة لاركتي وهو مصرح بالحرمة كلفي شرح الروض وهذا هو الذي اعتمد به الجماعة كما فني
والزكري وعبار شرح الروض اما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفطنة أي الداعي الى جعاع أو خلوة
أو نحوهما فغرام وان لم يكن هو رقابا لاجماع ثم قال مال الزركشي ويلحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفطنة
التلذذ به وان لم يخف اه بجر وفه فانت ترى عبارة الزركشي صريحة في الحرمة اه (قوله وان أبين) قال
في الخادم الرابع ان الخلاف فيما اذا سلم الناظر أنه أي المبان من امرأة أجنبية فإن جهل حاله جاز وجها
واحدا اذا اتصل عدم التحريم ذكره ابن أبي القاسم اه سم (قوله وان أبين كشر) وانظر ما لو انفصل منها
شعر قبل نكاحها هل يحل لزوجها نظره اه لان اعتبار بوقت النظر لانه يتقدير اتصاله كان يجوز له النظر
أو يحرم اعتبار بوقت اتصاله وكذا لو انفصل منها حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبار بوقت
الانصال أو لا اعتبارا بوقت النظر ويأتي مثل ذلك في شرح الرزق بالنسبة للنظر ها ولا يبعد ان المبروف في ذلك كله
بوقت النظر وتقل في الدرر من شيئا الحامي ما يوافق ما قلناه وعن شرح الروض خلافة وفيه موقفة فليتأمل
وايراجع ثمات مر من الرد فبما انفصل عنها بعد بلوغ حد الشهوة ما لو انفصل من صغيرة لانتفى الجواهر
انه لا تردد في حل نظره وان بلغت حد الشهوة اه ع ش على مر (قوله كشر) أي من سائر البدن
ونظر من يأت رجل ودم الغصدا والجماعة دون البول ويجوز ان ذلك الشعر ونحوه كما يجزى عوارا ان شعر عانة
الرجل هل يحل والنازعة في ذلك بيان الاجماع الفعلي والقائم في الجماعات والنظر الباري ذلك قد سمعنا في
مبحث الانتفاع بالشارع في احكامها وانما يرد في راجع اه ولا يخفى ان شعر جميع بدنه كذلك لان
وجوبستر شعر المرأة شرعية لرجل للاراء من يحرم نظره فظهر اه حل (قوله ولوامة) للرد على
الرافعي وقوله انه يخالف في الحرمة أيضا فكان عليه الرد فيها أيضا انتهى شيئا ويمكن أن يقال انما تعرض للرد
على الخلاف في الامتدود الحرمة وقوة الخلاف في الامة كثر من الحرمة بدليل أن الامة فيها أقوال ثلاثة كذا
شرح مر هذا هو المذكور هنا الفهر المستند والثاني أنه جعل منها ما يدور عند المنة والثالث أنه
جعل منها ما عدا ما بين السرو والحرمة قالان هذا المذكور هنا والثاني جعل الوجه هو الكف
والا قول في الامة والحرمة مشروطة بانتفاء الشهوة بدليل ان مقابل المتعمد صحيح لا ينعف لانه عبري المنهاج
عن المتعمد بالاصح والاعتدال مقابل المتعمد في الحرمة ضعف لانه عبري عن المتعمد فيها بالصح (قوله ولوامة) خرج بها
المبعض فكالمحرمة قطعاه اه شرح مر (قوله وأمن قننة) أي بحسب ما يظهر له من حال نفسه والاعتدال من الفطنة
حقيقة لا يكون الا من العصور اه حل (قوله لا يظهره على العورات) المراد بالظهور والقدرة على حكاية ما يراه
من النساء اه قل على الخلال (قوله بخلاف طفل لم يظهر عليها) عبارة شرح مر وخرج بالرافعي
غيره فان كان بحيث يحسن سكاية ما يراه على وجه من غير شهوة فكالمحرم أو بشهوة فكالمباح ولا يحسن
ذلك فكالعدم كما قاله الامام انتهت (قوله ولا شهوة) أي العبد غير المسترک والمبعض مطلقا لا نظر للمعاينة
اه هو برى وقوله ولو بلا شهوة أي لا خوف فتقولو كان كافرا وهي مسلمة لان الكافر نصف العبد القبل
بكونه قننة وقوله ولو كانت ابنتي كلبية صحيحة والمتعمد عندنا كمن أن المكاتب مع سيده كالأجنبي وان

شيئا وان أبين كشر (من)
امرأة كبيرة أجنبية ولو
أمة) وأمن الفطنة لأن النظر
مطلبة الفطنة ومحرمة لا شهوة
فلا توثق بمجلس الشرع عند
الباب والاعراض من
تفاسيل الاحوال كالخاوة
بها معنى حرمته في المرافق
انه يحرم على وليه فكيف
منه كبحر من طهالان تتكشف
له نظره وعلى العورات
بخلاف طفل لم يظهر عليها
قال تعالى أو الطفل الذين لم
يظهروا على عورات النساء
والمراد بالكبيرة غير صغيرة
لا تنهى (وله بلا شهوة) ولو
مكاتب على النص

لم يكن معه وما ظهره وان كانت الكتابة ماسدة بخلاف مكاتبه والفرق بين نظر الرجل الى أمته أقوى من
نظر المرأة الى عبيدها لان منظورهما أكثر اه حل (قوله وله بلاشوه) أى الفحل الذى ذكره ويلزمه ان
يكون ساكناً من الموضع اذا كان مأوى كالأول ارجاع الصغير لاهل المولود من المقام الا ان يقال هو معلوم
بالأولى اه حل (قوله وله بلاشوه ونظر لسيدته) ومثل النظر لخلوة والسر اه والنظر بشهوة حرام
قطعا من كل منظور البسم بحرم وغيره ونحوه وأما اه شرح مدر قال عرش عليه وعمو يشغل
الجمادات فيهرم النظر اليها بشهوة اه وشيخ الاسلام قد تعرض لاستدراك انتفاء الشهوة في جميع مسائل
الجامع بعضها بالنسبة وبعضها بالاشارة فصرح به في هذه اشارة بقوله وبحرمه فان الشبهة ونحوه بلاشوه
معتبر في الموطأ في قوله وحل بلاشوه ونظر لصغيرة الخ اشارة الى الادب على ما فى قوله ونظر
بموضع الجنينة الخ فان قوله كظفر الحرم أى فى أنه يجوز بلاشوه قلادة ما بين السرة والركبة وصرح به
في قوله ونظر أرمجدىل أو بشهوة قد استبعد من مجموع كلامه بشرائط انتفاء الشهوة في كل الصور حتى
في نظر الرجل للرجل والمرأة والمرأة المحرم من ماله ولو وقع في المنهج تخصيص التنبيه على هذا الشرط
ببعض المسائل مع أنه لا يختص بذلك البعض أشار مدر في شرحه الى ابتداء حكمة التخصيص المذكور ونص
بجواز النظر والتعرض لى لا بشرط عدم الشهوة هناك في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر
بالتأمل فانه الاشارة والبعض الذى تعرض له المصنف هو مسئلة الامتناع الصغيرة والامتناع والحكمة ان الامة
ما كان كثرت في غفلة لا تمتثل ولا يتدلى الى الخدمة وتمايل بالرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها
وركبتها فقام كل رجل يجرى عاينهم جواز النظر اليها ولو بلاشوه لعلها جازوا الصغير قلان كانت ليست
مفتنة بشهوة لاجتماع عدم تغييرها بما توفهم جواز النظر اليها ولو بلاشوه وان الامر دليان كان من
جنس الرجال فكيف كانت الحباة داعية الى مخالفتهم في أغلب الاحوال بما توفهم جواز نظرهم اليه ولو بلاشوه
لما جعل له لغيره ففقد تلك التوجهات بتعرضه المذكور (قوله وهما عفيفان) أى عن الزنا لكن اعتمد
شخصا كعمى أنه لا تنفذ العفة بالزنا بل من مثل القبيصة فالمرأة بالغة العدالة اه حل (قوله وعمره) أى
بنسب أو رضاء أو صاهرة اه شرح مدر قال في شرح الروض والفرق بين المحرمين والكافر وغيره
ثم ان كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالجوس امتنع نظره ونحوه عليه الزكوى اه سم
(قوله خلا ما بين سروركة) وأما السروركة فبعضها من عند شجنا وفي كلام ج ما يفد حومة
نظرها اه حل (قوله والزينه مفسدة بما عدا ذلك) هذا تفسير مراد ضرورة عفاف الابهاء عليه فهو
في كل موضع تفسير بما يليق به وقد تفسر بجميع البدن بخلاف زينة الصلاة بقوله تعالى خذوا زينتكم عند
كل مسجد اه قل على الجليل (قوله ولو مراعاة توقيره ولو بعدا) الظاهر ان كلامه هاتين العائتين
لما كانتا نظيره ما فى المعكوس لا لارد كما هو المعكوس فانه لم يحسن في المنهج خلافا في المراعاة لما نظر لولا في
نظر الجنينة ليعتد تأمل (قوله نظري من نحوخل) أى وان أبين من نحو شعر أو نظرم يد أو رجل فاذا
عمل الفحل ان هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه فكيف بمن ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر اليها اه حل
(قوله وهما بالاهوة ان نظرم من عبيدها) ولو للمكاتب على طريقة الشارح ودون المكاتب على المعتد الذى
قدمناه انه معها كاجنبي اه حل (قوله وهما عفيفان) استبعد من كلامه اشتراط العفة فبما عدا نظر
اسددهم الا ان خلافا من ينظر منها نامة كلاجنبي اه حل (قوله لماعرف) أى من الامة بطريق
القبول وهى قوله تعالى ولا يدين زينتهن المتطلبات على ان المرأة أن تدعى بنتها لمالكها وعمره ما فى قوله
تعالى وأما ملكك اعلمتهن وقوله أو آبائهن أى فعل لهما ان ينظر اليها وقاس عليه أن لها ان تنظر اليها
ما عدا العورة اه شيئا (قوله الى وجه المرأه أو كفتها) أى المرأة أو الامة فلما ائق فيها خلاف آخر اذ يقول

(نظر سيدته وهما عفيفان)
وبحرمه خلا ما بين سروركة
قل تعالى ولا يدين زينتهن
الابولتين أو آبائهن الا ان
والزينة مفسدة بما عدا ذلك
(ككسك) أى ما ذكر في
هذه والى قبلها فيهرم على
المرأة ان تكتفى ولو مراعاة
نظر من نحوخل اجنبي
كبير ولو بعدا قال تعالى وقل
لهم وصابن يضرون
أبصارهم ولها بلاشوه وان
تنظر من عبيدها وهما عفيفان
ومن يحرمها خلا ما بين سروركة
وركبتها ليعرف بقوله نحوخل
وبلاشوه شمع التقيد بالعة
وذكر حكم نظر سيدته العبد
من ز يادى وما ذكره من
تحريم نظر الفحل الى وجه
المرأة وكفها وعكسه عند

بحوز النظر الماعدا ما بين سرتهم ووركبتهم عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة اه شجنا قوله أى الوجه المرأة
وكفها أى الحرة اذ هى التى قبل فيها بحوز النظر الى الوجه والكفين قطعا وأما الامة فقبل فيها بحوز ما يبدو
عند المنة وقبل بحوز اعضاء ما بين السرة والوركبتين وقوله وعكسه أى نظرها الوجه والرجل وكفه بقوله عند أمن
الفتنة أى وعند عدم الشهوة وقوله والذى فى الروضة الخ يقتضى ان الضعف فى صورته العكس بحوز المرأة
ان تنظر لوجه الرجل وكفه قطعا من ان القول فى التهاج أى يصير زلفان تنظر ماعدا ما بين سرتهم ووركبتهم
وعبارته والا يصح حوز النظر المرأة لبالغة الا حنية اليد وحل أى حتى سوى ما بين سرتهم ووركبتهم ان لم تخف
فتنة ولا تنظر تبتهوة قلت الاصع التحريم كهو أى كظفرها بها والله أعلم قوله هو ما يحمله الاصل وايدنا فى
المسلمين على ان اولاد الامور مع النساء من الخروج سافرات الوجه وديان منهن من ذلك لاجل وجوب
الستر عليهن لذاته بل لان فيه مصلحة تعلمه وفى تركه لاجل بل الروعة ومن ثم قبل القاضي عياض عن العلماء أنه
لا يجب على المرأة ستر وجهها وعلى الرجال غش البصر عن أى ذن على نظر أى حتى لوجوب عليهن
الستر وهذا ماله حج وضيف شجنا ما فى القاضي عياض ومنع كون ولا تا الامور وانما نحن اعمدا كر
المصلحة العلمية لكون الستر واجبا لذاته قال وانما ذلك لكون الستر واجبا لذاته فيه أى مقتضى ذلك
وجوب السترة على الرجل لوجهه لانه كيجب على المرأة ستر وجهها لئلا ينظر اليه من يحرم نظره
فكذلك يكون للرجل ولا يثبتى القول به فالحق ماله حج اه حل قوله نظر لصغيرة خلافه أى
سواء كانت الصغيرة بحوز النظر أو أجنبية منه وعبارته حر حر قوة صغيرة لا تنهى أى عند أهل الطباع
السليمة فإن لم تسمع لهم تشوههم فافرو فباطل ظهور زال تشوهها فان كانت مشتهية لهم حيث حرم نظرها
والافترا وافتقار الجوز سبب اشتغالها ولو تفرقا فباعتبارها لا كذلك الصغيرة اه قوله الا فى الفرج
أى القبل والظهر والقادر أنه لا يخص فى القبل بالنظر بل حتى ما بين يديه الشعر غالبا اه حل
قوله استثنى ابن القطن الامم أى ونحوها كمرضة أو مربية لها كجنته شجنا كجى فى الاول ويبنى ان
تكون سالها الثانية وقوله الضرورة أى فيجوز لها نظره حتى أن يسهل المعالجة كفسه وصحة ذلك اه حل
قوله أما فرج الصغيرة فحل النظر اليه أى لانه لا يستجيب استقباح فرج الصغيرة للمعتد أن فرج الصغير
كفرج المرأة فى حرمة النظر اليه لغير المراجعة ونحوها اه حل قوله ونظر لمسوح فى هلمس الخى بخا
شجنا البراسى على الخلاف فى المسوح فى النظر خاصة كقصرها الوائف وأما المحلول عاين فى أثر قطعا
نقله الزركشى عن القاضي الحارث ولو كان كافرا اتجه التحريم قطعا لانه على تحريم نظر المرأة الى المسلة اه
وفى شرح الروض قال الزركشى ويبنى تعيينه الجواز فى المسوح بان يكون مسلما فى حق المسلمة كان
كافرا منع على الاصح لأن أسوأه أن يكون كافرا الكافرة اه سم قوله ونظر لمسوح لأجنبية الخ
أى بشرط عد التماز بشرط ان لا يبنى فيه بل قلله أصلا بشرط اسلامه فيها لو كانت مسلمة يبنى بالنظر
أيضا لخلو السفر اه شرحه قوله لمسوح أى من الامة السابقة فى قوله تعالى لا يدمن ينهن الخ
حيث فسرت فيها الزينة ماعدا ما بين السرة والوركبتين فبالرأسع المرأة عرفت من منطوق الآية فى قوله
أو نسائهن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لانهما اذا اختلف الجنس اه حل قوله وحرم
نظر كافرة لمسلمة أى حرم على المسلمة تفكيك الكافرة من نظرها وانكشف لها وقوله فلا تدخل أى الكافرة
معها أى المسلمة أى تمنع المسلمة الكافرة ولا تمنع من النظر اليها وقوله نعم يجوز أن ترميها أى يجوز
المسلة أن تكشف الكافرة من بدن ما يبدو وعند المنة وقوله فيجوز لها النظر أى فيجوز لها أن تكشف من نظر
ماعدا ما بين سرتهم ووركبتهم اه ثم أبت فى شرحه ما تمسوا الاصع تحريم نظر كافرة الى مسلمة فليعلم
المسلة الاختصاص بنظرها من منع المصنف يقتضى التحريم على الكافرة وهو صحيح قلنا شكك كلف الكافر

أمن الفتنة هو ما يحمله الاصل
والذى فى الروضة كاملا
عن أكثر الاصحاب
(وحل بلا شهوة نظر لصغيرة)
لا تنهى (خلافه) لانها
ليست بمنشأة شهوة أما
الفرج فهو حر منظره وقطع
القاضي بحله علما يعرف
وعلى الاول استثنى ابن
القطن الامم زمن الرضا
والترقية للضرورة أما فرج
الصغيرة فحل النظر اليها
بغير تحريمها لثبوتها
غيبه وتلقه السبب عن
الاصحاب (ونظر لمسوح)
وهو ذهاب الفكر والاشتباه
بحيث لم يبق له شهوة لأجنبية
وعكسه أى ونظر لأجنبية
لمسوح (و) نظر (وحل
لرجل) نظر (امرأة)
لامرأة كظفر لحم فحل
بلا شهوة ماعدا ما بين سرة
وركبتهم اعرف (وحرم
نظر كافر لمسلمة)

بشرع الشريعة وهو الاصح واذا كان حراما على الكافرة حرم على المسلمة التمكن منه لانها تعينها به على حرم
 اه وسكونا عن المرتدة والمتجسس تحريم تحكيمها من النظر لانها اسوأ من الفسوق والفسقة (ق) قال
 ابن عبد السلام الفاسقة تقع الضيقة كالكافرة مع المسلمة وتزعم باليقين قاله في شرح الروض واعتد مر
 خلاف ما قاله ابن عبد السلام اه سم (قوله وحرم نظر كافر) هي شاملة للمرتدة وقوله المسلمة اجنبية
 عنها أي ليست محررا ولا سيدها كجنته عليه بعد أي شيء من بدنها حتى وجهها وكفها هذا ظاهر اختلافه
 وسأني ان الشارح يعتمد والمتخذ خلافه وهو ما ذكره في الاستدلال به يجوز نظرا ما يد عند المنة اه
 حل (قوله ولا تلهو بما تحكيها بالكفر) وبما يد قول بعضهم لا بد ان يعلم ترتب فتنة على نظر الكافرة
 ويؤيد قول ابن عبد السلام الفاسقة أي برأ وقادة وما حتمت الضيقة كالكافرة مع المسلمة أي لانها بما
 تحكيها من يفتن بها لكن اعتمدت خلافا لونا في ذلك باليقين وبعبارة حج ومثل الكافرة الفاسقة بصحان
 أو غيره كزنا أو قيادة اه حل (قوله نمحور زان ترى منها الخ) معتمد المنة بتبليط المجرم وانكر
 الاصحى الكسر وحج اقصر على الضم والكسر والمعنى اقصر على التثنية والكسر والفتح أي في المعنى
 كالنفي في الصحاح اه حل (قوله ما يسد عند المنة) أي ان السد هو الرأى والمغزو والبدان إلى
 العبدن والرجلان إلى الركبتين اه شرح مر (قوله كما وضع في شرح الروض) عبارة به بذكر الاشبه
 الما ذكره في الاذرع وهو غير يسلم أنه ضابط لمرح الناصح والتولي والبقوى وغيرهم بلها معها كالاجنبى
 وكذا رجعه البشوى وهو ظاهر فقد أفنى التولي بل يحرم على المسلمة كشف وجهها والى هو انما على
 القول بذلك الموافق لما في المنهاج كمله في مسئلة الاجنبى لا على ما رجموه كافر اه سم (قوله من حرم
 مامر) من قوله ويحرم ملامح اه عش وفي حل التمر حرقه ونظر امرأته لامرأة اه (قوله
 وفيه توقف) وجهه لم يلبس من نساء المؤمنات اه حل (قوله وحرم نظر امرءة رجل الخ) عبارة أصله
 مع شرح مر ويحرم نظر امرءة وهو من لم يبلغ أن طالع البينة غلبا وبني ضبط ابتدائه بحيث لو كان
 صغيرة لا شتهت لمر جال مع خوف فتنة بل يندر وتوعها كالأهوان الصلاح أو شهوة فاجاعا وكذا كل منظور
 اليه فائدة ذكره فيه تميز نظر في الفاضل وضع في الاحياء الشهوة بل يتأثر بحال صورته بحيث يدرك من
 نفسه فرأى في الملقى وينعقر بيمينه قول السكي هي ان ينظر فيلذذ ان يربشه ز يادقواع أو مقدمته
 فذلك ز يادق في الضيق وكثير يقتصرون على مجرد النظر والحجة طائفة منهم من الاثم ولو اسلم من غفلت
 وكذا يحرم نظره بغيرها أي الشهوة ولو لمع أمن الفتنة في الاصح المنصوص لانه مظنة الفتنة فهو كالمرأة اذا
 الكلام في الجلس الوجه التي البسد كجنته به المحض وجهه الله تعالى في الشبان وغيره بل هو أشد انما من
 الاجنبية لعدم جلاله تعالى ودحكي عن أبي عبد الله الجلاء قال كنت أمشي مع أساذي وموافقا شعثا ناجلا
 فقلت يا أساذي ترى بعبد الله هذا الصورة فقال سترى فيها فتنة القرآن بعد عشر سنة والتأني لا يحرم
 والامام الامر بدلا لاجتباب كالتساءل وجب عليهم لم يؤمر وبالاجتباب كالتساءل لفتنة الصبية عليهم وترك
 الاحسان اللازمة لهم وعلى غيرهم غرض البصر عند توقع الفتنة لاسيما مع مخالطة الناس لهم من عصر
 العصابة إلى الآن سمع العلم عليهم لم يؤمر وبغض البصر عنهم في كل حال كالتساءل عند توقع الفتنة إلى ان قال علم
 مما تروا زمانا له للمصنف من اختياره لا من حيث المذهب وان الله تعالى به الرائي كما في قوله والوجه
 الله تعالى بشرط الحرمه على كلام المصنف وجهه الله تعالى أن لا يكون الناظر محررا منبأ أو ضاع أو ماهرة
 ولا سيدها وان لا تدعى إلى النظر حاجته فان دعت كقولها كان لخطوبة تتو ولا تدعى إلى النظر من غير علم
 وصاحبها لا ينظره بل يلقه استراؤه في الحسن والا فلا يجتبه الاذرع وظهر ان محله عند انتفاء الشهوة
 وعدم خوف الفتنة والاول وجهه من نظر محلو كوجوه شرطها الما لروى في النظر المس يحرم وفي حل

لقوله تعالى أو نسا لهم
 والكافرة ليست من نساء
 المؤمنات ولا تلهو بما تحكيها
 لكافرة فلا تدخل الخدام معها
 ثم يجوز أن ترى منها ما يبدو
 عند المنة على الاشبه في
 الروضة كالصالح الكن
 الاوجه ما صرح به الفاضل
 وغيره انهم معها كالاجنبى
 أو ضخته في شرح الروض
 وتفسيرى بكافرة أهم من
 تعبيرة بدمية وهذا كما في
 كافرة غير محلو كالمسلمة
 ولا يحرم لها ماها فيجوز
 لها النظر اليها كما علم من
 عموم مامر وأما نظر المسلمة
 للكافرة فتقتضى كلامهم
 جوازها قال الزركشي وفيه
 توقف (و) حرم (نظر امرءة
 جليل)

النظر كقولهم ظاهر لانه أشد وغير محتاج له وانخلونه فحرم لكن ان حرم النظر فيما يظهر وان كان معامدا
 آخر أو أكثر كإتيان الفرق بينهما وبين المس ظاهر انتهت بدليل اتفاقهم في الرأى على حل خلوها عن حرمها
 واختلافهم في حل مسهلها اهـ حج وقوله وخرج بالنظر المس أى ولو محتال على ما يأتي في قوله وحديثه فليطبق
 الامر في ذلك وفي سم على حج تقيد الحائل بالرفق لكن عبارة الشارح في كتاب السير بعد قول الصنفوبين
 ابتداءه أى السلام انصوب بحرم تقبيل أمر حسن لا بحرمية ينصوب بينه أو نحوها وسرى من جهة بلا حائل كما
 مر اهـ فان كان مراده بما مر ما ذكره من انظر صحيح لان ما هنا سوى فيه بين الحائل وغيره وان أراد غيره
 فليظن اهـ عش عليه (قوله وحرم تقرأ أمر بالغ) أى ولو كان الناظر أمر مدته اهـ حج والظاهر ان
 شعر الامر د كبقائه فيه فحرم النظر الشعر المنصل كالصل اهـ سم على منتهج اهـ ع ش على مر
 وفي ذل على الجلال والمراد انظر شئ من بدنه ولو نظر او شعرا وان أبى كمر وهو ما بين بلوغ حد الشهوة الى
 أن طلع الحيض بعد ما حرد أو ما بالثالثة المتوخة قبل الطاء المهمة للتبعية (قوله ولا يحرم متولا ملكا)
 هذان النظر لغاية فقط أى قوله ولو بلا شهوة على كلام الشارح والافانظر بشهوة حرام حتى العمادان فضلا
 عن المسلول والحرم لا لزوجه اهـ شيخنا اما اذا كان ملكه فيجوز لكن مع العفة عن كل منقوس من كل منهما
 كقولهم فاس المرأى مع ملكها اهـ حل (قوله يبيع أو غيره) قال في شرح الروضه وان ينظر جميع
 وسها كائنه الرواى عن جمهور العلماء وقال الملودى ان أمكن معرفتها بغيره وجب الاقتصا عليه اهـ
 قال مر ووجه الاول انه قد يحتاج الى العصى عليها فاحتاج لعرفتها ومعرفة الجميع أى لعرفتها أو أمكن اهـ
 سم (قوله وتسلم) ويغيبها ثم اطل الصدق الامر ودوم عليه كالمالك بل أولى اهـ شرح مر (قوله
 وتسلم) أى لمراد مطلقا ولا حنية فقد فيها الحسن والحرم الصالح ولم يكن من وراءه ولا حيلة ولا حيلة
 وفي كلام حج وظهرتم أى هذه الشروط لا تشترط الا فى المرأة كإبائه الاجماع الفعلى ويحتمل العادة
 أى لا تركب مفسقا فيها كالمولود اهـ حل (قوله وفي الشهادة بالغ) قال حج كشفا وان تبسر
 وجود نساء أو محارم يشهدون على الاجتهاد لم توسعوا بها بخلاف التطهر ولو عرفها الشاهد من التقابح
 الكشف اهـ حل وقوله من وجهه غير كالفرج للشهادة ترأى ولادة أو عبالا وانصام الحفاة والشدى
 لارضاء ويكر والنظر ان احتاج اليه اهـ حل (قوله وفي ارادة شرارى وقى الخ) هذا داخل تحت الحاجة
 فى المتن وان لم يدخل فى الامثلة التى ذكرها فان كان الانبى للشرح ان رأى بنالو يخرج عليه هذا كافر ع
 على أمثلة المتن اهـ شيخنا وكان الانبى تقدمه على التبريع الذى قبله لانه من فروغ المعاملة وقوله كما فى
 محله أى فى كتابه البيع عند قول المتن وتبرؤ به تلقى تأمل (قوله هذا كله) أى المذكور من المعاملة
 والشهادة والتعليم وشرارى الرقيق ويحتاج الى الفرق بينهما من يربط بينهما اهـ حل وقوله ان لم تبين
 ذلك أى الشخص الماتى (قوله الاظر وضط غنه) قال السبكي ومع ذلك بانه الشهوة وان أئيب على
 العمل لانه قبل ذنب جهنم لكن مخالفه غيره نص الحلى مطلقا لان الشهوة أمر طبيعى لا يتفك عن النظر فلا
 يكتب الشاهد باز التهاول لا يؤخذ بها كالأبوانخذ الزوجى يميل قلبه لبعض نسوة والحاكم يميل قلبه لبعض
 الخصوم والوجه حل الاول على ما هو اختيار المؤلف على خلافه اهـ شرح مر (قوله والحائض في جميع
 ذلك كالنظر) أى فيما قبل الاستئذان عند قوله وحرم تقرأ نحو غسل كبر الخ أى من حرم النظر حرم
 الخلو موسى جاز بلزوما لا استئذان وهو قوله الاظر الخ لا يجوز فيه الخلو لا فى تطهير الامر ولا المرأة فلا
 يجوز الخلو بها لاجل قولها فى الرجوع اليه والاقتضى خلاف هذا التفصيل اهـ عجموا ويضاهى الخلو
 اجتماع لا تومن به المرأة بخلافه فلو قطع بينهما ما عدا تخلاعه دخلة اهـ ع ش على مر من كتاب
 العدد (قوله أولى من قوله سوى) أى يستحسنه السبكي قال لان التصديق كل حرم تقرأ أى مما تقدم

ولا يحرم متولا ملكا ولو بلا
 شهوة (أو) غير جيل
 (شهوة) بأن ينظر اليه
 فيتنبه ويصير بذلك أولى
 مما عبره (لا ينظر لحاجة
 كالمسلة) يبيع أو غيره
 (وشهادة) عملا واداء
 (وتعليم) لما يجب أو يسر
 فينظر فى المعاملة الى الوجه
 فقط وفى الشهادة الى محتاج
 اليمن وجوه غير وفى ارادة
 شرارى وقى ما عدا ما بين السرة
 والركبة كالمس فى محله هذا
 كمان لم يخف فتنة والا فان لم
 يتعين ذلك لم ينظر والاظر
 وضط تقسموا الخلو فى
 جميع ذلك كله كالنظر
 (وحج) أولى من قوله وفى

حرمه لان كل زمان حرم فيه المس لان الزمان ليس مقصورا هنا اه حل (قوله حرم مس)
 أي بلا حائل وكذا معان تناف فتنبه بل وان آمننا على ما مر اه ج اه سهل (قوله لانه أبلغ الخ) تعليق
 الترتيب المفهوم من هذه القضية أو المحذوف تقدير بلا لوى اه شيئا (قوله لانه أبلغ الخ) هذا يفيدانه يند
 ينظر الشر كنه غايته ان المس أبلغ في الذنوب أو وعليه انهم علوا عدم الانتفاض للوضو بمس الشعر والظفر
 والسبب لانه لا يقب وهو مختلفا لهما وقد يجب بان المنق ثم الذنوب القوية التي من شأنها تحريك الشهوة
 والمثبت هنا مطلق الذنوي كافي في الضرب لحيثما اه عرش على مر (قوله فيحرم على الرجل ذلك
 فخر رجل الخ) عبار تشرح مر ويجوز للرجل ذلك فخر الرجل بشرط حائل وأمن فتنة وأخذ منه حل مصالحة
 الأجنبية مع ذلك أي الحائل وأمن الفتنة وأنهم خصصه الحل معهما بالمصالحات حرم مس غير وجهه وكفها
 من ورا حائل ولو لم أمن الفتنة وعدم الشهوة وجهه انه مظنة لاحدهما كالظن وحينئذ فيلحق بها الامر
 في ذلك يؤيد به خلافهم حرمه ما عتبه السامع لكونه من ورا حائل اه وقوله من ورا حائل ظاهره ولو
 كف لكان قال سم على ج ما صلا بعد تنبيهه بالحائل الرقيق بخلاف الفيلخ اه عرش عليه وفي
 من الروض شرحه (فرع) ه يستحب تصانح الرجل والمرأتين ليس بمرأى مسلمين يلتقيان فيصالحان
 الاغفر لهما قبل ان يفرقا واه اوداود وغيره يستثنى الامر بالجبل الوجه فيحرم مصاحف ومن به علامة
 كالارض والاجزم فتكر مصاحف كماله العبدى وتكره المعاقفة وتشيل في الرأس والوجه ولو كان المقبل
 أو المقبل صالحا فالرجل يارسل الله الرجل منيا في أكله وسدقه أخصى له قال لا قال لا فيلزمه بقبه قال
 لا قال لا أن يزيد مصاحف قال نعم واه الترمذي وحسنه وهه القاد من حفر أن يتاعد لفا سعة لا يتابع
 واه الترمذي وحسنه نعم الامر بالجبل الوجه يحرم تنبيه مطلقا كمرأى وفي اذ كره ثم قال والظاهر ان
 معانته كتنبه أو قرئ منه وكذا تعيل الطفل ولو لم يغير مشقة سعة لانه صلى الله عليه وسلم قبل ابناه ارم
 وشعوب قبل الحسن بن علي وعنده الاقرع بن حابس السبي فقال الاقرع ان لي عشرة من الولد اقبلت منهم أحدا
 فخر اليه صلى الله عليه وسلم ثم قال ن لا رحم لارحم وقال عائشة تقدم أناس من الاعراب على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلوا تعيلون مبياتكم فقال نعم قالوا كالأولاهما قبل فقالوا لم أن كل الله تعالى زرع
 منكم الرحمة واه البخاري اه (قوله ذلك فخر رجل) ذلك ليس قيدا بل المدار على مطلق المس والرجل ليس قيدا
 بل المدار على كون الحل الموسر يحرم نظره وانما قيدا للرجل لانه بما قد يتوهم جواز ذلك الرجل فخره أي
 فخر رجل آخر ككرة المخالطة بين الرجال بعد تحريك الشهوة بين الرجل والرجل (قوله وقد يحرم المس الخ)
 استثنائه من مفهوم الضابط المذكور وقوله كغيره الخ الغرض التكبس أو المس بمبالغة أو ادهن الا هم وفي
 الصباح غمزته غمز اس بال ضرب أثرت السبعين أو صاحب غمزته بيدي من قولهم غمزت الكلب بيدي اذا
 حبسته تعرف غمزته غمزت الغاية في مشم غمز لوه وشبهه بالمرح اه والكلم من بال ضرب ما يختار وقوله ساق
 يحرمه أو حاله ليس بقيد بل المدار على ما يتوهم نظره وهو ما عدا ما بين المرفق والركبة فيحرم غمز والمعتدان
 الغمز لا يحرم الا بشئ وتخلوا لا لاطلاق الشارح اه شيخنا عبار تشرح مر وقد يحرم مس ماحل نظره من الحرم
 كطها ورجلها وتقبلها بلا حائل لغير ماحل لا شفقة كيد ماحل مقتضى عبارة الروضة وفي مسلم على مس
 رأس الحرم وغيره مباح ليس هو وتحتل ويدونه اجاء أي حيث لا شهوة لا خوف فتنة بوجه سواء أمس الحاجة
 أم شفقة ومقتضى ذلك عدم جواز عدم التصديق المتعاقب ما يحتمل جواز محبة فلا يمس الله عليه وسلم
 قبل فاطمة وقبل الصديق الصديق الصديق انتهت وقوله قد يحرم مس ماحل نظره الخ هذا هو المعتد وقوله ومعتدل
 جواز حديث أبي يعقوب ذلك لما عدا مقدم من الحرم عند استقاء الحاجة والشفقة وما وقع من صلى الله عليه وسلم
 ومن الصديق يحول على الشفقة اه عرش عليه وظهر منيهما أي مر وعش كمنيع الشارح في ان

(حرم نظره حرم مس) لانه
 أبلغ منه في الغفيل لانه لو
 مس فأثر بل مسه ولو
 نظره فأثر لم يطل فيحرم
 على الرجل ذلك فخر رجل
 بلا حائل وقد يحرم المس
 دون النظر كغيره الرجل
 صالح محرمة أو رجلها وعكس
 بلا حاجة فيحرم مع جواز
 النظر إلى ذلك

من الغرم في غير العور وهو على التفصيل المذكور ولومن غير شهوتي قتل على الحلال واعتد بضنا
 هو انه لا يحرم له ولا حاجة ولا شفعة الا مع شهوة أو خوف فتنة (قوله وقد يحرم المس الخ) عبارة شرح
 هو وما انهم كلام المصنفين انه حيث حل النظر حل للمس أعالي فلا يحل للرجل مس وجهه أو جنبه أو حل
 نظره أو خبطة أو شهادة أو تعليم ولا يسد مس شيء من بدن عبدا وعكسه وان حل النظر وكذا المسوح
 (قوله ويباح للعلاج الخ) ويعتبر في الوجب الكفاية في حاجة وفيما عداها مس يعم الا فرج وقريبه
 فيعتبر زيادة على ذلك وهي اشتداد الضرر وحتى لا يسد الكشف في ذلك حكم العورة اه شرح هو
 (قوله بشرطه) حاصل ما ذكره طرطن أوله ما مرود والثاني غير مرود وشرح على الثلاثة فعلى الاول قوله
 فلا تباح الخ وعلى الثاني قوله ولا رجل امرأة الخ وعلى الثالث قوله ولا كافر أو كافرة اه ضحنا (قوله أو فتنه
 مع حضور الخ) لصل في العبارة ثلثان الشرط حضور المحرم عند فقد الجنب اه ضحنا (قوله ولا كافر
 أو كافرة الخ) ومن هذا أخذنا المرأة الكافرة مفعلة على الرجل المسلم في معالجة المرأة المسلمة وظاهره ولو
 كان الرجل المسلم يحرم ما لا يحج كخبطه أو فتنه نظره والذي يقتضيه تقدير نحو يحرم مع طاعة أي مسلم كان
 أو كافر وعلى كافر النظر مالا يظهره في شجنا وجود من لا يرضى إلا بالاحتجاب كالعدم فيما يظهر
 بل ولو جد كافر يرضى بدونه أو يسلم لا يرضى إلا بالاحتجاب كالعدم أيضا أخذنا من مسألة الحفنة
 ويحتمل الفرق اه حل (قوله أو فتنه مع حضور المحرم) من زوج أو امرأة أو فتنه لحل خاوية بل ما رأين
 فتنين وليس الأمران كالرأين على إطلاق المصنفين عكسه بعضهم لأن ما عايناه فبهمان استحياء كل
 محضرة لا تخفى غير متأنفة في الأمرين كاصروا به في الرجاين اه شرح هو (قوله أو فتنه مع حضور الخ)
 واللاقب بالترتيب أن قالان كانت العلة في الوضوح بذلك كفي العلة وإن كانت في غيره وان كانت امرأة
 فيعتبر وجود امرأة أو امرأة فان تعذر فهي مسلم غير مراهق فان تعذر فراهق فان تعذر فهي غير مراهق كافر
 فان تعذر فراهق فان تعذر فغير مراهق الكافر فان تعذر فراهق فان تعذر فهي مسلم فان تعذر فاجنب
 كافر اه شوي (قوله مع وجود مسلم) أي في الذكر أو مسلمة في الانثى اه شوي (قوله نظر كل
 بدنها) وقوله كمنه عمل هذا في الحياة أما بعد الموت فالحلل كالحرم اه حل وهذا هو المعتد (قوله لكنه
 يكره نظر الفرج) أي ظاهره أو باطنه الباطن أشد كراهة لرجل والمرأة أو دور توجيه النهي في فرج المرأة
 دون فرج الرجل اه حل (قوله فلها النظر إلى كل بدنه) أي عالم بدنها فان منعها من النظر لما بين سرية
 وركبتها هذا متعرج بعد الترتيب اه زى وأما إذا منعته من أن يحرم عليه شيء من بدنها لأن تسلمه عليها
 أقوى من تسلمها عليه (قوله وخرج بعدم المانع الخ) أي لها أوله فالمانع الذي ذكره مانع لها مانع فقول
 فيحرم نظرها من سرية وركبة أي يحرم على كل منعتها نظرها من السر اه حل وهذا هو المعتد في
 المعتد بشبهة وان كان مانعه في العبد دخل فلان من جهة الرجاء ذكر التي فيها اه ضحنا (قوله
 ممن يحرم التمتع بها) كلفتة كواللهذا هو المحرم بسبب أو رضاع أو مصاهرة أو غيره من محض حل
 التمتع بها وكذا المرأة العورة على ما جزم به الشيخ أو بسبب وجع حاسة وقال الروي وغيره يحرم متخوف الوطء قال
 الشيخ وقد يجمع بينهما على الثاني على ما إذا خلف الوطء والاول على ما إذا آمنه فانه الشهاب هو وهو ظاهر
 اه شوي (قوله فيصلى مع النساء جلا الخ) أي فيحرم نظر ما بين وتظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم
 عليهم النظر ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثل المحرمين كل لا يتقدم بغيره احتياطاً وانما
 غسله بعد الموت لا قطعاً التوبة بالوفاق لا يتقدم على غسله معنى اه حل (تتمه) يحرم مضاجعة
 رجلين أو امرأتين على شئ في قوب واحد وان لم يتسلطوا بأياً وأما ما بلغ الصبي أو العبدية عشرين خلاًفاً
 لبعض المتأخرين لعدم خبر وفروا منهم في المضاجعة أي عند العري كما أضافوا لوجهه علقه تعالى لأن ذلك

(ويباح له علاج كقصه)
 وجه (بشرطه) وهو اعتد
 الجنب أو فتنه مع حضور
 نحو يحرم وقد مسلم حق
 مسلم والمعالج كافر فلا يعالج
 امرأة جلا مع وجود رجل
 يعالج ولا عكسه ولا رجل
 امرأة ولا عكسه عند الفتنة
 لا يحصره نحو يحرم ولا كافر
 أو كافر تسليماً أو مسلمة مع
 وجود مسلم أو مسلمة مع الجلبان
 وقول بشرطه من زياتف
 (ولليل امرأة) من زوج
 وسيد (نظر كل بدنها) حتى
 دره لا خلاف فالذكر في العور
 (بلا مانع) أي النظر لكل
 بدنها لا يحل منه شيء لكن يكره
 نظر الفرج (كمنه) فلها
 النظر إلى كل بدنه بلا مانع
 لكن يكره نظر الفرج وقول
 بل إلى آخره من زياتف وخرج
 بعدم المانع ما لو اعتدت من
 شبهة أو زوجة أو امرأة
 أو كوتبت أو كانت وثيقة أو
 نحوها ممن يحرم التمتع بها
 فيحرم نظرها من سرية وركبة
 وتصبر بالليل أهم من
 تعب ما لا زوج (فرغ) ●
 المشكل محتاط فقولوا النظر
 إليه فيصلى مع النساء جلا
 ومع الرجل امرأة كمنه
 في الروضة وأصلها

معتبر في الاجانب فبالا بالبحار والاسماء بالاموالهات وجه التحريم ان ضعف عقل الصغير مع امكان احتلامه قد روي الى مجمل وروى بالامم ويحوز فيه ما في فراشه واطمح عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويختصم التجرد في فراشه واحد وان تبادلوا وكبره لانسان نظر فرجه عشا اه شرح حر وقوله يحرم مناجحة رجلين الخ وكالحاجه عنما يقع كثير في مصر من دخول النساء فاحرم فطس الجمال فيحرم ان يخيف النظر والمر من أحدهما العورة الا آخر اه عش عليه

(فصل في الناطية) أي وما يتبعها من نحو وجوب ذكر عيوب من أريد الاجتماع عليه اه عش (قوله بكسر اللام) من الناطية وهو البيان وكسر اللام لتدل على الهشة اه دغري اه حل وفي المصباح ناطية مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسامع ومنه اشتقاق الناطية فيضم الحاء وكررها باختلاف المعنيين ويقال خطيب القوم خطيب من باب تيسل (قوله وهي التماس الناطية) أي لغة وشرعا اه عش (قوله من جهة الخطوبة) أي سواء كان منها أو من ولها أو غير ذلك اه (قوله تجمل خطبة الخ) والراجح استحبابها لمن يسجد له النكاح وكراهتها لمن يذكره النكاح وكذلك يجوز عليه فكه الخطبة الخطوبة المحرمة وحدث كانت وسيلة كان لها حكم قصدته ان وجب وجبت وان حرم حرم اه حل وعبارا وشرح حر وقد يقال اذا روي مجرد الالتماس كانت حديثا ذنبا لخطبة فليكن حكمها حكمه من نذر وغيره أو الكيفية المخصوصة من الاتيان لا وليا لها هي الناطية فهي سنة مطلقا فاذعاه ألم وسيلة للنكاح وان لو سائل حكم القاضي ممنوع باطلا لعدم صدق الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا فله ان كثيرا ما يقع بدونها (قوله تجمل خطبة طلبة عن نكاح) دل ركشي فتدبر حوازي خطبة السرية وأم الولد المستقرشة وان لم يعرض السيد عنهما والظاهر المنع لما بينهما اذا ثبت له في بعض النكحة نعم في وجب الاستبراء ولم يقصد التسري بجزء التعريض كالباقي لان خيف اسداها على مال كها اه شوري (قوله خطبة عن نكاح وعدة) أو ردعها لغيره من وطء الشبهة فان الأصح جواز خطبتها تعريضه لعدم الطلوع من العدلان من له العدة قاله عليها حق النكاح (أقول) ابرادها تخفى في الكلام في الحديث وانما العدة قد ذكر وقد تأمل اه شوري (قوله خطبة عن نكاح وعدة) أي خطبة أيضا من يقع من النكاح الإتيان في باب ما يعرض من النكاح وعن خطبة صابغة معتبرة اه زى (قوله ويحرم خطبة النكوة) بفتح والياء الأول وترك يحمز الثاني لتسكن المتبعية اه شيخنا (قوله ويجعل تعريض المعتدة) وانما المستبرأة فان استبرأها لاجل شرائها فينبى حرمة التعريض وان استبرأها لاجل ارادة بيعها فينبى جواز التعريض دون التعريض وان كانت مستبرأة لاجل وفاء سيدها كان أم ولد فيصير التعريض دون التعريض حر وولن معها العدد الشرعي ان خطبة النكحة اذا عزم على التمسك اذا كانت بائنا واحد منه ويجوز نقصان الخطبة من يحرم جميعا مع من تحته كخنزروه جنة اذا عزم على التمسك اذا كانت بائنا من هي تحته كما يحسنه الباقين واستوجه حج خلافا لما وردى اه حل (قوله لعدم سلطان الزوج عليها) أي مع ضعف التعريض اه زى (قوله ودل تعالى الخ) أي لا ية لتصوره كذا كرمو قدم الدليل العلى لعمومه وكل يكتفه ان يستدل بالاية وليس ما ليس فيها على انها ويجعل هذا العلى جامعاً لشماس اه شيخنا (قوله اما التعريض لها لمخرام اجاء) لانها قد ترغبت فيه كذا في اخفاء العدة قال شيخنا كج وظاهر ان هذه حكمه فلا زواله بعد الا شهر وان أمكن كذب اذا علم وقت فراغها اه حل (قوله فلا يعلى التعريض لها) وهل ولو ائنف في الزوج ومقتضى كون المنع لكونها في سلطانه المفهوم مما سبق جواز ذلك عندنا وقد منع ذلك مقتضى التعليل بقوله لانها في حكم الزوجة عدم جواز ذلك اه حل (قوله نحو من يحدملك) وظار غلبت واما الكناية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فتدبر بما يغيبه التصريح فحرم نحو ايدان اتفق عليك نفقة الزوجان

(فصل في الناطية) بكسر اللام وهي التماس الناطية النكاح من جهة الخطوبة (تجمل خطبة طلبة عن نكاح وعدة) تعريضا وتصريحا وتعريض خطبة النكوة كذا لاجتماعها (و) تجمل (تعريض المعتدة) تفسير رجعية بان تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بان بطلاق أو ضم أو اقتضاخ لعدم ساطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التعريض لها فمخرام اجاء وأما الرجعية فلا يجعل التعريض لها كالتعريض لانها في حكم الزوجة والتعريض ما يقطع بالرجعة في النكاح كإيدان أنكحك أو اذا اخفت عدتك نسكك والتعريض ما يعتدل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يحدملك أو اذا حلت فاذ ذنبي (كجواب من زافعا لى ما يحصل جواب الناطية كذا كورتن المرأة أو كمن يسلى نكاحها جواب الناطية كخطبة خلاصا وما وهذا كله في غير صاحب العدة أما وفعله التصريح والتعريض

وَأَنْتَذِلْتَ فَإِنْ حَذَفَ وَأَنْتَذِلْتَ لَمْ يَكُنْ بِمَرٍ بِهَا وَلَا تَعْرِفُهَا اهـ حل (قوله إن حل له نكاحها) هذا يخرج
 المطلقة ثلاثاً لأنه لا يحل له إلا أن نكحها لتوقفه على التحليل أي حتى تنكح زوجاً غيره وتعتد منه اهـ حل
 فلا تحل له شاطيء أو منها إن توافق معهما على أن تنكح غيره لتحل له فتزوجها بعده فيحرم عليها هذا التوافق
 اهـ ع ش على مر والظاهر أن الخطبة ليست بقدس شرعي أو تحل كونها عقداً فليس بالزمن لها أثر
 الجانبين قطعاً اهـ سيوطي اهـ شوري (قوله وتحرر الخ) هذا تخصيص لقوله خطبة من نكاح عدة أي
 وعن ربيعة الموانع التي من جملتها سبق خطبة الغير اهـ شخنا (قوله على عالم) حذف متعلقه ليم مذكور
 في الشرح فهو متعين لا ريب فيه قد ورد أشار إلى الخامس بقوله على خطبة والسادس بقوله جازئة وإلى السابع
 والثامن بقوله صرح بإجابه وإلى التاسع بقوله الإيعاز وضد ذكر المفاهيم تسعة أيضاً لكنه لم يبق أخذها
 اهـ شخنا (قوله جازئة) أي بان كرهت بان كرهت فأخذ الأهمية أو به علة اهـ ع ش على مر وبشيرة
 قول الشارح في الفهم أو كانت الخطبة محرمة محبة فغير الحائزتها محرمة اهـ (قوله عن صرح بإجابه)
 أي بان كره التماسه بالمرضى وكتب أيضاً قضية كلامهم استواء الحائزتها والمز والكتابة فها قد مر
 من أن ما قبل القطع بالمرضى في النكاح نصريح وبما يحتملها نصريح بقوله أو بدأن أنفق عليك نفقة الزوجة
 وأتخذ ذلك كتابة لئلا يتعالي النكاح بذلك كذا في الامداد قال الشيخ فيهم أن
 الانتفاء الهنأ بالزوم إلى المزموم وهو طريق صاحب الفتح في الكتابة وطريق صاحب التخصيص فيها أنه
 الانتقال من المزموم إلى المزموم ويمكن أن يجعل هذا في مذهبه لأن هذا الزوم سار فالانتفاء منه من حيث
 كونه ملزوماً تأمل اهـ شوري (قوله بلان) أي من غير خوف ولا حياء وقوله أو غيره كان بطول الزمن
 بأعراضه بعد اجابته حتى تشهد فرائض الأحوال بالأعراض ومنها أن يزوج من يحرم الجمع بينهما وبين
 الخطوبة أو تطارأ رده لأن الرقبة تفسخ العقد بالخطبة الأولى أو يعقد على أربع من خمس خطبات
 معاً أو مرتباً اهـ حل (فرع) سئل عن خطبة امرأة ثم أنفق عليها نفقة ليتزوجها فهل له الرجوع
 بما أنفقته أولاً قبل بانه الرجوع عما أنفقته على من دفعه سواء كان ما كلاً أم مشراً أم لم يمس أم حاضراً
 أم حلياً أو سواه جمع هو أم يجبه أم أمات أم أحدهم لأنه إنما أنفقته لاجل تزوجها فيه جوبه إن بقي وبسده إن
 تفسد وظاهره لاجل إباحة الترض لعدم قصد الهدية لاجل تزوجه باله صورة المسئلة أو لقصده ذلك لم
 يخالف في عدم الرجوع اهـ فتاوى مر الكبير وفي قل على الجلال (فرع) دفع الخطاط بنفسه
 أو وكيله أو وليه شيئاً من ما كلاً أو مشراً أو نفقاً أو لم يمس فخطوبته أو ولها ثم حصل إعراض من
 الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما أو حرم الدافع أو وارثه بجميع ما دفعه أو كان قبيل العقد
 مطلقاً وكذا بعده إن طلق قبيل الفسخ أو مات أو ألتام ما انتهى ولا رجوع بعده لفسخ مطلقاً اهـ (قوله
 لا يخطب الرجل) يجوز أن تكون لانه توباً فيسقط الأول فيخطب بكسر الباء وعلى الثاني ضمنها فلتراجع
 الرواية اهـ ع ش (قوله واللعني فيه) أي في انتهى وقوله من دفعه أي الفعل المعبر عنه بالخطبة وقوله من الأذى
 بيان لما (قوله سواء) كان الأول مسلماً أي ولو أن يتحصنوا طهر طريق تاركاً لصلاته لا لا يجوز أياً أو
 وإن كان مهذراً لهم اهـ حل (قوله ما كثر إصرته) بان كان غير حي أو مرنق كالكافر المحترم ولم
 مسلمة إن اجتنبت استمرت زوجها فطهره إلى على هذا الشرط حوت الخطبة على هذه الخطبة فغيبه في
 الإسلام اهـ حل (قوله وسكون البكر الخ) المقصود من شخنا أنه لا يمس نصريحاً لأن جواب الخطبة دون
 جواب النكاح لأن النكاح فيه أشد وجري على ما قاله الشارح قالوا التعليق بأن لا تنكح من غير جميع
 حكموا بتلايه وواضح وإجابه الفهم إلى الوهابي التزوج من الخطاط ولا تنكح إلا بمن غير إذان بن تقول
 رضى بذلك مثلاً وفي التصحيح أن أحدهما كاف اهـ حل (قوله وتولى على عالم الخ) قال الخلفي في شرح

أن حل له نكاحها والأفلا
 (ويحرم على عالم خطبة على
 خطبة جازئة من صرح بإجابه
 الإيعاز) بلان أو غيره
 من الخطاط أو المحب للغير
 الشخين واللفظ الخاري
 لا يخطب الرجل على خطبة
 أخيه حتى يترك الخطاط قبله
 أو يأنه لخطاط والمضى
 فيه ما فيه من الإيعاز
 كان الأول مسلماً كافر
 محدثاً مذكراً الخ في غير
 جرى على الغالب لأنه
 أسرع امتثالاً وسكون البكر
 غير المجردة ملق بالصرح
 وتولى على عالم أي بالخطبة
 وبالإجابة وبإصراحتها
 وبجرمة خطبة على خطبة
 من ذكر وخرج بما ذكر
 ما إذا لم تكن خطبة ولم يجب
 الخطاط الأول أو أوجب
 نصراً مطلقاً ونصراً
 ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علم
 بها ولم يعلم بالإجابة أو علمها
 ولم يعلم كونها بالصرح أو
 علم كونها بالصرح ولم يعلم
 بالحسنة أو علم ما حصل
 إعراض من ذكر

جميع الجوامع قوله هنا ومن ثم أي من هنا لحكم الله قال العلامة القافى (أقول) قوله فتوه متبدد أو هو
 بمعنى فتوه وقوله أي ومن هنا غير من قوله فتوه لقيام أي مقام متبادر أو قد دخل في الأصل عطف بيان
 على ما قبله اه قال الشيخ والأوجه أنه متعلق بالغير لا بنفسه التقدير مثلاً يقال في بيته وتلبس بمعناه أي ومن
 هنا أو هذا ألقفاً ونفس الخبر على حذف مصانف الموالى المتبادر أو التقدير فتنى قوله هنا ومن ثم معنى قولنا أي
 ومن هنا أي معنى هذا ألقفاً اه شورى (قوله) أو كانت الخطبة بغيره أي ولو جوامع بان كان الالتباس
 بالتمريض الماتر والجواب بالتصريح المحرم فليتام اه شورى (قوله) والأصل (الإباحة في البقية الم)
 فيه نظر بالنظر إلى الأولى لتقدم دليلها الإجماع ولا يستدل بالإباحة الأصلية إلا عند فقد الدليل غيرها اه
 (قوله) لمن المرأة قالوا معنى إباحتها كإتصافه عليه الشافعي رضى الله عنه إلا أن لو إباحة في نكاحها منه ولا يكتفى
 بإباحة من غير إذن وهو مستلزم حسنة قد يغفل عنها هذا ما في الزكوى وشرح الإرشاد وغيرهما لكن
 في تصحيح ابن علون نقلان إلى ومقواً ما إن المتبر إباحة بالوالدين وإباحة سائر الأهل من غير ذلك
 اه (فرع) قال حج وفي المهمات فتصا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فأبقى التصريح
 ما ذكر في المرأة اه وصورة أن تكون المحبة يكملها العدد الشرعى أو يكون لا يرد بالأثر وج واحدة
 وفي خطبة الثانية إذا أحاط الفساد بالمرء وينسب من الأولى بمقتضى ما ريدان بفعله وإن لم يكن بمقتضى ما
 تزوجها شرعاً اه واعتد بمضمون ذلك مر وحاصله أنه إذا خطبت امرأة أو أحاط بها وكلها العدد الشرعى
 أو أراد الإقصار على واحدة فغير محرم على غير تلك المرأة فتخطت لأن فيه إلهاء أو فساد الماتر وبينها وبين
 الزوج وحده أو قل على السوم اه سم (قوله) ومنه من الولي أي مجبر أو غير ما الأوليان فلا بد من
 كون الخطبة كفاً حتى تنفرد به بالإجابة أو الولي ما كان غير كفء فلا ينعى اجتماعهما معاً اه
 (قوله) أن كانت مكنته أي كلبه صحبة اه شورى (قوله) ويجب ذكر جواب الم) وأما استشيري نفسه بمقوله
 مساواة لا وجه من رد في وقتها أو إطلاقه ما جواب نحو لا أصل لكن لم يسمع بالأمرض فإن رضاه مع
 ذلك فذاك والأثر المترك أو الإخبار بما يفسد من كل مذموم شرعاً أو عرفاً فيما ظهر نظيره ما اه شرح
 مر وروى الحاكم أن أحبالاً خطب امرأة فتأول أن يحضر بالذم وجنك فخر فقال لا بال وهذا آخر
 وهو امرؤسني الخاق والدين قال الحاكم صحيح الإسناد اه (فرع) قال البارزى ولو استشير في أمر
 نفسه في النكاح فإن كان فيما عدايت الخياراته وجب ذكره أو وجب أن كان فيما عدا قل الرغبة فيه ولا
 يثبت الخلو كسوء الملقق والتمس استجواب أن كان فيما عدا من المعاصى وجب عليه التوبة في الحال وستر نفسه
 وإن استشير في ولاية فإن علم من نفسه عدم الكفاية أو الحيلة وأن نفسه لا تطاوع على تركها وجب عليه أن
 يبين ذلك أو يقول ليست أهلاً للولاية اه وجوب التمسيل بعد الإجماع في ذلك فتقوله أهلاً لأصلح
 لكم اه شرح الرض اه سم (قوله) الأولى (وأم) وجه الأولى أن قوله ذكر بمحتمل الوجوب والجواز
 وليس مراداً وهو وجه العموم أن الإشارة ليست بشدود ذلك الخطاب اه شيخنا (قوله) ذكر مساو به بصدق
 الم) في الأصلح الإسماعيلية المسروقة أو أصلحها على فعله بفتح الميم والعين ولهذا رد إلى الأولى الم) يقال
 هي المساوى لكن استعمل الجمع مخففاً وبت مساو به أي عايداً ونقاصاً والسواء العورة وأشار بقوله
 بصدق إلى أنه لا بد من قصد التمسيل لا الوقعة اه حل ولا بد من سلامة العاقبة بأن يأمن على نفسه وماله وعرضه
 ونحو ذلك وإذا ذكر الصوب اقتصر على المتعلق بما لا يجلب الاجتماع فيذكر كل من أراد النكاح العيب المتعلق
 بالنكاح دون البيع مثلاً وهكذا اه قل (قوله) أو احتج إلى ذكر بعضها أي ولو لم يفسح تركها أو الظاهر أنه
 لا بد فأنفذ لا بد وماذا أخبر بذلك من نفسه فالتظاهر أنه يجدلان عن عمد وحقه هو (قوله) حل (قوله)
 أو احتج إلى ذكر بعضها) يؤخذ من وجوب ذكر الانحاف إلا من الصوب وهذا أحد أنواع التيسير الحارة

أو كانت الخطبة بغيره كان
 خطب في عدة غير مغلظة
 خطبته ما لا حق الأول في
 الإحصاء فلو سقط حتى في
 التي قبلها أو الأصل الإباحة في
 البقية يعتبر في التصريح أن
 تكون الإجابة من المراتب
 كانت غير مجبرة ومن ولها
 المهران كانت مجبرة ومنه من
 الولي أن كان الخطاب غير
 كفء ومن السبدان كانت
 أمه غير مكاتبه ومنع الأمه
 أن كانت مكاتبه ومنع البعثة
 أن كانت غير مجبرة من الأفع
 ولها ومن السلطان أن
 كانت مجبرة بالفسق ولأب
 ولا جد وقول على عالم مع
 جائز من زبافه وتعتبر
 بأعراض أهم من غيره
 باذن (وجب) كما عبر به
 في الأذكار وغيره (ذكر)
 هو بمن أراد احتجاج
 عليه) لمنسك أو نحوها
 كعلمه أو أخذ علم (لم يده)
 ليصدر بذلك التصريح
 استشير الناكر فيه أم لا
 فتعتبر بما ذكر أو لم يأم
 من قوله ومن استشير في
 خاطبه كرساويه بصدق
 (فان) أن دفع بدونه (بان) لم يحتج
 إلى ذكرها أو احتج إلى ذكر
 بعضها (حرم) ذكر كثر
 منها في الأول وثى من
 البعض الاستح في الثاني

وهي ذكر الفجر بما فيه الوفي نحو ولله اوز وجته وما به بما يكره في عرفا وشرا ولا يصح صلاح وان كرهه فيما يظهر ولو باشارة واعياه او بالقلب بان اصر فيه على استحضار ذلك من اوقاعها المباحة ايضا الظالم الذي قدرة على انصافه والاستعانة به على تغيير مكر ودفع مصيب والاستغناء بان يذكر كرهه وحال جميع تعيينه المعق وان اغنى اجاله لانه قد يكون في التعيين فائدة ويجاهره بقس أو بدعة لمن لم يبال بما قال فيه من جهل ذلك نخله جلاب الحياء فغطت حوشه لكن لا يذكر بغير ما تجاهر به والادرجان بجاهره بسيرة ~~كذلك~~ فيذكرها فقط وشهرته بوصف بكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريضه بغيره على وجه التحقيق والالوجه عدم الحرمة في حالة الاطلاق اه شرح مر وقد نظمتها بعضهم فقال

القدح ليس بغيبة في حسنة * متظلم ومعرف ومحذر
وتظهر رفقا ومستغفون * طلب الاعانة أو أزاله منكرو

اه عش عليه (قوله وسن خطبة الخ) عبارة فاصلة مع شرح مر ويستحب الخطاب أو تأنيبه انما لوزن الخطبة بالنصر على الاقتصار على كبحه في الجلال الباقين وهو ظاهر الاول من فيانيه تريض صارت صريحا تقديم خطبة الخ (قوله قبل خطبة) أي قبل علمه ولو لم يصب جوابه فيصدق هذا الخطبتين خطبة الزوج وخطبة الولي وأشار الى ثلثة بقوله وقبل عقد والى رابعة بقوله ولأول وجب الحوان كالث لاخيرة لا تسن (قوله وأخرى قبل عقد) قال في الاذكار وسن كون هذه أطول من التي قبل الخطبة اه شرح مر (قوله وأخرى قبل عقد) أي عند ارادة التلقا به سواء الولي أو تأنيبه أو زوج أو تأنيبه أو أجني اه شرح مر (قوله وفي رواية كل كلام) هذا دلالة راية هي القول عليها طلب الجسد اذا طلب البدن اعني الا في الامر ذي البال الذي هو كلام بخلاف البسملة تطلب في الكلام وغيره (قوله أي عن البركة) ان قلت هلالا كما سبق في الخطبة أي مع ما عار البركة قلت السابق في ثلثة الى راية فهو أجزم وقمضا فاحتاج الى تأويله بما هو أو موضع منه بخلاف ما هنا فإجماعه على أنه فتأمل اه شوري (قوله فيجده الله الخاطب) أي من زوج أو وليه كتب أي أضاف الزوج أو تأنيبه أو أجني وقوله خاطبا كسر عتكم أي الى أولاديه اه حل وفي القليد بي على الجلال وسكت الشارح عن قراءة الآية ولما للمؤمنين مع ندمهما أيضا قاله الماوردي مع انه انتهى خطبة الابدال لما لانه المذكور في كلام الامام الشافعي وغير ذلك اه قال في شرح البهجة الكبير ترك الائمة بمار وي ابن مسعود مرفوعا وموقوف قال اذا أراد أحدكم ان يتخطب لخاصة من نكح أو غيره فليقل ان الحمد لله نعمدو نستعينونه فمروا بنوع ذلك من شروا فمنا وسيات أعمالنا من حمد الله فلا مضل له وسن ثلثة فلا هادي له وأنشد أن لانه الا الله وحده لا شريك له وأن مجددا عبدو رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تغمضوا في الاوتام مسجلون يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى قوله رقيقا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولوا سديد الى قوله عظميا اه وتسمى هذه الخطبة خطبة الخاصة قول الفضال شول بعدها (أما بعد) فان الامور كلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما أخر ولا جميع اثنان ولا يخرطان الا قضاء ودر وكتاب فسق وان مما مضى الله وقد ران خطب فلان من فلان فلانة ليش فلانة على صدق كذا أقول قول هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين اه عش على مر وفي قد على الجلال (فائدة) في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين زوجته فاطمة ليلي ابن عم ابن أبي طالب ولما قاما الخديفة المنجود بنعمته المبرود بدورته المطاع ساططه المروحين عذابه وسطوته النافذ أمره في أرضه وسماه التي خلق الخلق بدورته وسيرهم بالحكمه ومشيئته وحمل الصاهر قبال الاحتوا مرا مقترضا وأصح ما قيل في الامام وأكرم به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماهر شرا الآية

وهذا من زيادتي (وسن
خطبة) يضم الحاء قبل
خطبة) بكسر هاء (و) أخرى
(قبل عقد) نظير أبي داود
وغیره كل أمر ذي بال وفي
رواية كل كلام لا يبدأ به
بحمد الله فهو أضع أي من
البركة فيحمد الله الخاطب
ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ويوصي بقوى
الله تعالى

ولكل قدراً من أجل طلب بصوالة الآية اه (قوله ثم يقول جئكم الخ) وإن كن وكلالة جاءكم
 موكلين خاطبكم بكم أوقاتكم اه شرح مر وينبغي أن مثله جئكم خاطبكم بكم موكلين
 في الخطبة اه ع ش عليه (قوله أوقاتكم) الفتحة الشابة والغنى الشاب والغنى أيضاً الضمى الكريم
 اه يختار اه ع ش على مر (قوله ويخطب الولي كذلك) هو ظاهر أن كانت الخطبة بجملة ما غيرها
 فتتوقف الإجابة من الولي على إتمامه فيها قبل أن تأخذ في الإجابة ثم يخطب عليه فلا يخطب من المراءى فيها
 وأجاب فهل يخطب لأجابه أو لأن الخطبة لا تليق بالنساء فتنظر ولا يبدأ الولي إلا المقصود منه بجملة ما
 بل هذا ظاهر إطلاقهم اه ع ش على مر (قوله قبل العقد) أي عند إرادته للفتاه اه حل (قوله
 أو الزوج) وهذا الخطبة كدمن الأولى كذا كره بعض سراح الأصل وأقره شيخنا كج قال في الإذكار
 وبسن كون التي أمام العقد أطول من خطبة الخطبة أي كقصص السنة بذلك قبل الخطبة وأما على ذلك
 بقره ولو أوجب الولي الزوج ليس شديداً منه الإجابة التي يمكن أحد العاقدن فيغفر فوسط خطبة الإجابة
 بين الإيجاب والقبول حيث يطل الفصل بما أثبت به لأن المدعى في طول الفصل يكون أو بما ذكر اه حل
 (قوله يخطب في الزوج الخ) هو ظاهر في أنه يضر الفصل بخطبة الإجابة ويشهر به أيضاً التعظيم فيما قبله مع التقيد
 لكن ضعيف في شرح ظاهر في خلافه اه شورى وعبارته وضوحه فلو وجد الله الولي وصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى بتقوى الله ثم قال زوجك فلا تضر الزوج منه بل جد وصلى وأوصى
 ثم قبل النكاح مع النكاح والخطبة من الإجابة كهي ممن ذكر فصلها الإيجاب ويصح معها العقد اه
 (قوله لكن التروى في الوضوء الخ) وأما الأخرى وغيره في تصويبه فلا معنى وأما الأول بان عدم
 التدين مع عدم الإعلان خارج عن كلامهم اه حل (قوله أما إذا طالت الخطبة الخ) ينسب الطول
 بان يكون زمنه ولو كان غير طويلاً جازاً بان يكون جواباً الأول في خطبة العرف اه شرح مر والظاهر
 أنه يضر الفصل بقوله قل قلت فيلسا في البيع بالأول بان النكاح يحتاج اه شيخنا (قوله أوصل كلام
 أجنبي) يحرر الفاعل في الموضوعين (قوله ولو بسراً) ومنقول الموجب استوصيها اه حل (تتمه)
 يس أن يزوج في شوال وإن يدخل فيه وإن يفتد في المسجد وإن يكون مع جمع وأول النهار ويستحب قول
 الولي قبل العقد وجعل على ما أمر الله به من مسائل يجرى أو نسرير بإحسان بان يقول ذلك أو ثم ذكر
 الإيجاب ثانياً بالصفة المعتبة من ذكر الخطر بقوله المهر مع صمتهم حاول وتأجيل وغير ذلك فلو قيل الزوج
 قبل إعادة الجواب لم يصح ويسن لمن حضر العقد من ولي وغيره الدعاء الزوج عقبه بقوله بارك الله أو بارك
 عليه أو جمع بينهما في تكفي خبر لصفة الخبر به ولكل منهما مبارك الله لكل واحد منكما في ما حبه وجمع بينهما
 في خبره يسن لزوج الأخت بناميتها أو ألقابها وإن يقول بارك الله لكل منكما في ما حبه ثم إذا أراد الجمع
 تنطقا بنو يقول قبله التغطية والتطبير والتقبيل ونحو مما يشاء للأمر به ويسن أن يقول كل منهما
 وإن يس من الولد اختفاء إطلاقهم الأهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ولا يضر استحضار ذلك
 بعد من قلبه عند الإزاله أن له أثره في إصلاح الوالد وغيره مما قيل من أنه يحسن ترك الوطء ليلة أول الشهر
 ووسعدوا أو لم يقل أن الشيطان يحضر في عدم ثبوت شيء من ذلك بغير الثبوت المذكور الوارد
 بهه وينسب إليه إذا سبق إزاله لها حتى تزلوا نقرى به وقت السحر لا تنفعا الشبع والجموع المقرين
 حيث إذا فرغ أحدهما مضراً بالإنزال في مضرع التكف وضبط بعض الأطباء النافع من الوطء
 بأن يحد من نفسه دابة لا بواسطة كتمكر ويدخل فيه ليلة الجمعة ويومها قبل الغبار بالو يسن أن
 لا يترك عند قدوم من سفر بان يخله في الليلة التي تصب يوم قدوم قبل في يوم القدوم أن تنتفض خلوتها ويندب
 التوقى بأدوية مباحة ورعاية القوانين الطبية ومع صدق كفتور لاه وسيله لمحبوب يكون محبوباً

ثم يقول جئكم خاطبكم
 كرتكم أوقاتكم ويخطب
 الولي كذلك ثم يقول است
 بعزوب عنك أو نحو ذلك
 وتحصل السنة بالخطبة قبل
 العقد من الولي أو الزوج أو
 أجنبي (ولو أوجب الولي)
 العقد (فخطب زوج خطبة
 قصيرة) عرفاً (قبل مع)
 العقد مع الخطبة الفاصلة
 بين الإيجاب والقبول لا لها
 مقدمة القبول فلا تقطع
 الولاء كالإقامة وطلب الماء
 والتميم بين صلاتي الجمع
 (لكم الاتسار) بل يسن
 تركها كالمصريح به ابن ورس
 لكن التروى في الوضوء
 تابع الزاني في إتمامه يسن
 وجعل في النكاح أو مع
 خطبة خطبة من الخطبة
 وأخرى من الجنب للخطبة
 وتقبلتان للعقد واحد قبل
 الإيجاب وأخرى قبل القبول
 أما إذا طالت الخطبة التي
 قبل القبول أو فصل كلام
 أجنبي من العقد بان يتعلق
 به ولو بسراً فلا يصح العقد
 لا شعاره ولا عرض

وذكر من الناس ترك ذلك أي التقوى المذكور فتناول من الوطء أمور صار تجسدا وطء الحامل والمرضع
مكر ولا نهى عنان نخشى منه ضرر الوليد بل إن غلب على ظنهم وأما وطء علقه وهو يتشكر في محاسن
أجنبية أو أمر دحق فيبل اليه طؤها أو يوطئ فيه فقد اختلف في جمع متأرون والى ذهب المجمع
محققون بأن الفرق كاح وابن البرز والكمال الزداد شلوخ الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم حل ذلك
واقضاء كلامه التي السبكي وهو المجمع اه شرح حر مع بعض زيادة لعش عليه
(فصل في أركان النكاح)

*(فصل في أولي النكاح)

وغيرها (الركنة خمسة)
(زوج وزوجته وولي
شاهدان وصيغة شرط
فيها) أي في صيغة (ما شرط
في) صيغة (البيع) وقد
مر به ومنه عدم التعليق
والتأنيث فلو بشر بوليهم
يتحقق صدق المشر فقال إن
كانت أتي فقصد وجسدها
فقبل أو نسك إلى شهر
يصح كالباعل بل أولى
لاخصاصه بمن يباحط
والنهي عن نكاح المتعفي
خبر الصعيبي سمي بذلك
لأن الغرض منه مجرد التمتع
دون التوالف وغيره من
اغراض النكاح وتعبري
بما ذكر أولي من اقتضاه
على عدم التعليق والتأنيث

أي يانها وما يشترط فيها اه حل (قوله وغيرها) وهو قوله ويبين بطلانه إلى آخر الفصل اه (قوله وشاهدان)
قد مال بعضهم إلى أنهم ما شرط في النكاح وهو أن ينفق وجهه ما عن مائة العقد لثقتها بدونها اه شيخنا
(قوله وصيغة) أي إيجاب قبول ولو كانا أو أحدهما من هازل اه شرح حر (قوله شرط فيهما في البيع)
عبارة تشرح حر في فصل الخطبة ويؤخذ مما تقدم من أن البيع اشتراط وقوع الجواب عن شروط دون نحو
وكيله وان يستعمل بشر به وان يبل على وفي الإيجاب لا بالنسبة للمهر وان يتم المبتدئ كلامه حتى ذكر المهر
وصفاته وغير ذلك مما يأتي بحيث ههنا في اشتراط فرائض ذكر المهر وصفاته ونظر وانما اشتراط ههنا
بالنسبة لغيره لأن ذكره من المبتدئ شرط فهو من تمام الصفة للشرط فلا شرط الفرائض منه ولا كذلك المهر
فلا وجه لصلح الشق الآخر بعد تمام الصفة للصحة قول كان في أثناء ذكر المهر وصفاته اه (قوله شرط
فيهما في البيع) وينقد نكاح الآخر من بشارته التي لا يخص بفهمها العلق وكذا بطلانها في مافي المجموع
وهو محمول على ما إذا لم تكن له اشتراط فمفهومه فتعذر قوله لا شرط اه حيث ولو لم يكن يتحقق ذلك إشارة التي
تخص بفهمها العلق اه شرح حر (قوله ومنه عدم التعليق الخ) انما يفرض لهذا الإشارة إلى أنه وفي
بكلام الأصل وزاد قوله طاعة قوله فلو بشر الخ اه (قوله ومنه عدم التعليق الخ) فلو قال وزجتلان شاء الله
وقصد التعليق أو أطلق لم يصح وإن صدق المشر لا أن كل شيء يشبهه تعالى مع كمال نظيره في الوضوء قال
البيهقي وبحل كون التعليق مائة إذا كان ليس مقتضى الإطلاق ولا فينفذ فلو قال الولد وجتلان بقى إن
كانت حبسوا كانت غايته وتعدت جرمها أو ذكر موتها أو قتلها ولم يثبت ذلك فإن هذا التعليق يصح معه القعد
وقد نظر لأن هذا ليست بمعنى إذ كماله ظاهر والنظر لاصل الحياة لا لمقتضى بيقين الصدق فيها مرويت
غيره للصحة فإن كانت فلا تموليت فقد وجسدها وفز وجتلان شئت كالباع إذا لعل في الحقيقة اه
و يحل الأول على ما إذا علم أنه وليه والثاني على ما إذا لم يرد التعليق ولا يخاص بالبيع لما تقرر اه شرح
حر (قوله فلو بشر بولي) هو يطلق على الذكر والأنثى وقوله ولم يتيقن ليس بغيره بل يوتن في صورة الولد
وانما التفصيل لغيره بشرائى فإن لم يتيقن صدق المشر يصح وإن تيقن صدقه صح وكانت بمعنى اه
شيخنا ومنه في شرح حر (قوله ولم يتيقن صدق المشر) هذا ليس في خطأ الشارح بل ملحق لا يخطئ ولا يخطئ
ولم وهو ضرر لأن مفهومه أنه إذا تيقن صدق المشر بوليهم صح وبس كذلك وانما هو إذا بشر بغيره وبس
أنسأوله ولم يتيقن صدق المشر هذا الحلقان المؤلف من رجب الله والواب حذفه لا يفهمها فيه نظر اه
عش (قوله أو نسك إلى الشهر) وكذا إلى ما لا يتيقن كل منهما إليه كالتفصيل فلا يتيقن حيث قال إذا
أفتد عذره أو عجزه ما صلا لا تضرع بمقتضى الواقع ورد بان التأنيث بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت
وهي لا ترتفع به فرفعهما بخلاف مقتضاه اه حل ومحل ذلك حيث وقع ذلك في حبس العقد أو الرافعة
عليه ولم يترفعه في العقد لم يضر لكن يتيقن كراهته أخذ من نظيره في الحل اه عش على حر (قوله
كالباع) قد علمه لأنه يشمل الصورتين وقوله والنهي دليل على التائب بخصوصها اه (قوله لا يخلصه بمنزلة
احتياط الخ) أي بدليل اشتراط الاعتدالية اه حل (قوله والنهي الخ) معلوف على القياس

وجاز ولا رخصة لخصه من حرم عام خيسر ثم جاز عام القبح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبا دانص العرج المذلول
يا عيسى لم يستمر على حله مثقالا كافة العلماء اه زى وهو أحد أمور أربعة تكرروا لتسخيرها لتمامها
السيوطي قوله

وأربع تكرار التسخير لها * جاعته النصوص والآثار
قبله ومثله وخبره * كذا الوصو مسامع النار

والنسخ في القبله تكرور مرتين بالنسبة للكعبة فكان في صدور الاسلام يجب استقبالها إلى أي جهة منها ثم نسخ
استقبالها وجب استقبال بيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنين وفي تلك المدة قبل كل يجعل الكعبة بينه
وبين بيت المقدس وقبل كل يجعلها خلف ظهره واستمر يستقبل بيت المقدس إلى ما بعد الهجرة سنة عشر
شهر انقضت هذه القبله وجب استقبال الكعبة فقد وجب استقبال الكعبة أولا ثم رفعه وجب ثانيا وأما
بيت المقدس فلم يكرر نسخها وإنما نسخ مرة واحدة (قوله وانما ما يستحق من جهة المشرق والمغرب ولا بد
أن لا يقصده وعدا واشترطا الاشتقاؤ منهما إنما هو في الإيجاب وأما القول فمما في الشارح وقوعهما
فيه ان كلامه مستقيم في غيرهما كقوله قبلت نكاحها أو تزويجها اه شيخنا (قوله من تزويج أو نكاح)
ولذلك قال الباقين وليس لما قصد بتوقف على لفظ بعينه الا ثلاثة النكاح والسلم والكعبة في حرم السلم اه
قل على الجلال (قوله من تزويج أو نكاح) كزوجهك أو نسكتهك وأطلق الباقين عنهم عدم الصحة
في مضارعهما ثم بحث الصحة إذا نسخ عن معنى الوعدان قال الاستوكا من وجب وان لم يقل إلا أن خلافا
للإشقي في هذا لأن اسم الفاعل حقيقة في حال النكاح على الراجح فلا وهم الوعد حتى يمتد زعمه بخلاف
المضارع (فرع) * لو قال حوزتك باليمين بدل الزاني أو أنا حنك باليمين بدل الكاف مع وان لم تكن
لغته على المعتد اه شوري وبأن يفسد ذلك فمما في الزاني والمراد ما راجع حوزتي لعقد نكاحي
فلا يضر أو لا يزول وقت أو زورني اه عس وفي قل على الجلال وكذا يصح زوجت لك أو لك أو
زوجهك تذكر الضمير ولا يضر ابدال الجيم زيا وعكسه ولا يبدال الكاف همزة فلا يضر همزة كزوجهك
ولا تصح في أن تسكتك ولا تقع نال النكاح وضم نال مخاطب ولا يصح ذلك مما هو على سواء كان عاميا أو لا سواء
كانت لغته أم لا على المعتد عند شيخنا تبعنا شيخنا الرضائي نعم ان عرف لفظها بمختلفة للمراد وقد صدق به
وعلى هذا يحصل كلام حج وغيره من خالف في بعض ما ذكر اه ولا يشترط توافق الإيجاب والقول في
أحدى المادتين حتى لو صدر الإيجاب بأحداهما والقول بالآخرى فإنه يصح بحسب تقدم الحج (قوله ولو
بعمية) وهي ما عدا العريضة من سائر اللغات كفي الحُرور وهذه الغاية لا رد على من يقول لا يصح بها اعتبارا
باللفظ الوارد وقوله وان أحسن العاقدان العريضة لرد على من قال إن عريضة العريضة مع الانفلا اه من
شرح مدر (قوله لجهل معناها الخ) أي ولو لم يتبين ما عارف اه حل لكن في شرح مدر مائة فان
فهمها لغة دونها فاحسبهما معناه فوجهان بهما الباقين المنع كافي العمى الذي ذكر لفظ الطلاق وأراد
معناه وهو لا يعرفه قال صورته أن لا يعرفها إلا بعد اتبانهما فلو أخبر بمعناه قبل صرح لم يعلم الفصل (قوله
بأمانة الله) أي يحصيان تحت أيديكم كالأمانات الشرعية وقوله بكافة الله هي ما ورد في كتابه من نحو
فانكسوا ما طاب لكم من النساء فلما قضى بدمه ما طارز وجناكها اه عس على مدر ولم يرد فيه
غير اللفظين المذكورين والقياس يمتنع لأن في النكاح ضربان التبدد اه حل (قوله وصح بتقديم
يقول) كان يقول قبلت نكاح فلا تارة أو تزويجها أو رخصت نكاح فلا تارة أو أحبته أو أودته لأن هذه الصيغ
كافة في القول كإياي لا فلفظ ولا يضر من على نعم التاء وكذا من العالم على المعتد عند شيخنا لأن لفظها
في الصيغة إذا لم يحل بالحي يبنى أن يكون كالمطابق في الاعراب والتذكير والتأنيث اه حل وفي شرح مدر

(وانما ما يستحق من تزويج)
أو نكاح ولو بعمية) منهم
معناها العاقدان والشاهدان
وان أحسن العاقدان
العريضة اعتبارا بالحي فلا
يصح بغير ذلك كلفظ بيع
وتحليل وجهه لم يرد في
الله في النساء فانكس
أخذتوهن بأمانة الله
واستحلتم فروجهن بكلمة
الله (وصح) النكاح (يتقدم
قبول) على إيجاب حصول
المقصود

ما يصح ولا يضرغ تامعتمكم ولومن عارف بما أتى به ابن المقرئ ولا ينافي ذلك هدمهم كما مر في أنعمتكم
 الشاء وكسرهما بجملته في أن المدا في الصيغة على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القراء (قوله
 وزوجي) هذا احتياط فاتهم مقام القول وقوله بزوجهما هذا استقبال فاتهم مقام الاستيجاب اه
 شيخنا (قوله وزوجي من قبل الزوج) ولولا زوجت نفسي أو ابني من يتسلم يصح لأن الزوج ليس
 معقودا عليه وإن أعطي حكمه في أمسك طالق مع النية اه شوي (قوله أوتز وجنتي الشاف) أشار
 بتقدير الضمير إلى أنه لا بد من الإتيان بدال عليهما نحو اسم أو إشارة أو ضمير ولا يشترط في الصيغة
 مخاطب فلو قيل لا أوتز وجنتا منك فإلزام وجت على ما اقتضاه كلامهما لكن جزم غير واحد بأنه لا بد من
 زوجته أو زوجتها ثم قال لا أوتز وجنتا فقال فليته على ما أمر أوتز وجنتا فقال تزوجت مع ولا يكفي
 هنانم اه شرح مر وعلم إن الزوج إذا اقصر على هذا اللفظ فأنما يفيد صحة النكاح فقط وأما السمي
 فلا يلزم إلا إذا صرح به الزوج في لفظه كقوله قلت نكاحها على هذا الصداق أو نحو ذلك بل قد لا يجب
 مهر المثل كذا صرح به الماوردي والروابي قال الزركشي ينبغي حمله على ما إذا نوى القبول بغير السمي فإن نوى
 القبول به أو أطلق صريحه ولو لم يكن البيع اه شرح الروض اه سلطان لكن عبارة شرح مر وسبيلهم
 مما يأتي في صحتهم في الصداق فيعبر بالزوم منه كراهة في كل من شق العدة مع واقفها فيه كز وجنتها
 والأوجه هو المثل صرح به الماوردي والروابي اه (قوله لوجود الاستدعاء) أي الدعاء أي الطلب فالسبب
 والتام زائدان (قوله لا بكتابه) أي لا في الآتي في لفظ الزوج ولا النكاح لصرحتما والنكاح لا ينقد إلا بهما
 ومن الكتاب زوجك الله بنيتي كاشفه النروي عن الزناني اه حل (قوله لا بكتابه في صيغة) يستثنى من عدم
 الصيغة بكتابه الآخر وكذا أشار به إلى اختصاص فهمه اللفظ فاتهم كذا يشاؤون ويصدق في النكاح منه
 تزويج أو تزوا اه من شرح مر وعش عليهم من مانع ولاية النكاح اه (قوله لا بكتابه في صيغة)
 ومنها الكتابة فلا يصح العقد بها اه قل على الجلال (قوله كما لا شك) في هذا ليس من ألفاظ النكاح
 اه حل (قوله فلا يصح النكاح) أي وإن تفرقت الشرائع على إرادة النكاح ولو قال نويت النكاح
 ولا يخفى أن جواز ذلك يغفل بالمتى حرد اه حل ومع ذلك يصح كاتقدم اه (قوله أما الكتابة في المعقود
 عليه) أي من زوج أو زوجة كقوله قال زوجتك بنتي أو زوج بنتك ابني وهذه شيئا للمتن ولا يشعلها قوله
 في المعقود عليه بناء على أن الزوج غير معقود عليه بل في حكمه الآن يقال هذا أولى بالحكم هو وهو مشل قوله
 زوجتك إحدى ابنتي ثم رأيت فجاء لولا قال أو بنتا تزوجتك أحدها أو بنتي أو فاطمة فتوفى بامعنة ولو غير
 المسماة فانه يصح ولا يكفي زوجت بنتي أحد كذا لا يخفى أن مثل ابن البنات أبي البنين فإذا قال زوج ابني بنتك
 ونو بامعنة ولو غير السمي مع اه حل (قوله ونو بامعنة) يؤخذ منه أنها لو اختلفت في النية بطل العقد وهو
 ظاهر وفي مالوز وجه الأولى ثم إن ما اختلفت الزوجات مع الزوج في أمه المسماة قالت است المسماة
 وقالت الشهود بل أنت المسماة فهل العبرة بقولها أو بقول الشهود فيه فنظر والأقرب أن تزويجها في استاماتات
 است المسماة في العقد وقالت الشهود بل أنت المقصودة في التسمية وإنما الولي سمي غيرك في العقد غلط
 ووافقهما الزوج على ذلك فهل العبرة بقولها لأن الأصل عدم النكاح أو العبرة بقول الشهود فيه فنظر والأقرب
 الأول لأن الأصل عدم اللفظ اه عس على مر (قوله أو النكاح أو الزوج) ولا نظر لإتمام نكاح
 سابق حتى يجب أن يقول هذا أو المذكر كخلافان زعم اه حل (قوله ولا يصح نكاح شغل) مجمعتين
 أو لهما مكسورة اه شرح مر وهي شغلان من قولهم شغل البلدي السلطان إذا غلبته فله من
 بعض شرائعه أو من قولهم شغل السكب إذا فرغ وجهه ليحول فكان كالمسماة يقول لا تخلفي فرجك ابنتي
 حتى أرفع وجهك ابنتك اه شرح الروض وفي الصباح شغل البلدي من يلبس ثوبا من ثيابها فيصير شغل

(و تزويج) من قبل الزوج
 (و تزويجها) من قبل الولي
 (مع) قول لا تزوجتبه
 (زوجتك) في الأول (أو)
 تزويجها في الثاني لوجود
 الاستدعاء الجازم الدال على
 الرضا (لا بكتابه) بقيد زنة
 بقول (في صيغة) كما لا شك
 بقى فلا يصح النكاح
 بخلاف البيع فلا بد منها
 من النية والشهود ذكر في
 النكاح كمر ولا خلاف لهم
 على النية أما الكتابة في
 المعقود عليه كقوله تزوجتك
 بنتي فتوفى بامعنة فصح
 النكاح بها (ولا بكتابه)
 قبول الانتفاء التصريح فيه
 بأحد الطرفين ونه لا يخفى
 فلا بد أن يقول قلت نكاحها
 أو تزويجها أو النكاح أو
 الزوج أو زوجت نكاحها
 على ما حكاه ابن جبر من
 إجماع الأمة لا يعقوا به
 الزركشي ينص في البري على
 (ولا) يصح نكاح شغل
 لأنها عن غير الصعيين
 (كزوجتك) هو أهم من
 قوله وهو زوجتك أي
 بقى على أن تزويجك
 ويصح كل منهما صدق

الكاتب سفره ان باب قتل رفع احدى رجله لبول وسفرته المرقعة رعت رجلها لضاء وسفرته فقلت هذا ذلك
ويشدي ولا يشدي وقد يشدي بالهمزة فقال اشفرتم واشفرتم الرجل شغار من باب قال تزوج كل
منهما صاحب سريته على ان يضر كل واحد صدق الاخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائقا للجارية قتل ما خوذ
من سفر البلد وقيل من سفر رجله اذ ارفقها والسفر وزان سلام الفارغ اه قوله فيقبل ذلك بان يقول
قبلت لنكاحها وزوجتكم ابني ولا يحتاج الا الى القول لتمام الشرط الصادر منه مقامه اه شيخنا قوله
المتمم لان يكون مصغلا لا شر وقوله لان يكون أى الا شر وقوله من تفسيره اني أى فيكون قطعتم
الحديث وقوله من تفسيره ان عراى فيكون صدر رجله ان عرو وقوله او من تفسيره نافع اى فهو من سلسلة
الذهب وقوله فيرجع اليه أى الى التفسير لان الراوى اذ روى بواقع الحديث من غيره اه قل على الجدل
(قوله فيرجع اليه) أى الى التفسير وان كل من تفسير الراوى لانه اعلم بتفسير الخبر من غيره اه شرح
الضرر اه زيادى (قوله والمعنى في البطانة) اى فى بطانة فالباز اذ (قوله حيث جعل مورد
النكاح امرأه) وهى صاحبته فقد جعل معقودا عليه فيستحق الزوج وقوله ومداة الاخرى اى فتستحق
الاخرى لان صدق امرأته فانبت المتكلم فى المثال المذكور صارت مشتركة بين الخطاب باعتبار كونها زوجة
وبين بنته باعتبار كونها مداة لها وكذا يقال فى بنت الخطاب فظهر قوله فاشبه تزويج واحد من اثنين اه
شيخنا ح (قوله وقيل غير ذلك) اى قيل فى بيان المعنى فى البطان وضعف ذلك الامام وقال المعول عليه
انجر حل (قوله وقيل غير ذلك) اى وقيل انه ليقول وقيل انخل من المهر اه سل (قوله بان سكت عن
ذلك) اى عن جعل البضع صدقا مع تسمية المال لقوله الا لفساد المعنى اه رى كان يقول زوجتكم
بنى على ان تزوجنى بثلث وصدق كل واحدة ألف وانما فسد المعنى الذى هو الالف بالنسبة للعقد الاول
لانه جعل الالف ورفى العقد الثاني فادار الرقى غير موقوف فكون الصدق كله مجهول فارجع اليه مهر المثل
وانما فسد النسبة للعقد الثاني لانه مبنى على الاول والمبنى على الفساد فسد قوله على افساد الاول فظاهر الهبة
اه تقر شيخنا عيناى وبهضى فى حل وقال ج بان ذلك زوجتكم بنى على ان تزوجنى بثلث ولم يرد
فيقبل كما ذكر اه وفيه ان وجوب مهر المثل فى ذلك لا يرد ذكر المهر لفساد المعنى اه حل (قوله بان
سكت عن ذلك) اى عن ذكر البضع سواء ذكر المأثم لا ولا يعكز عليه قوله لفساد المعنى لقصور العلة او قال
مراد المعنى ولو بالقرآن قوله على ان تزوجنى كله قائم مقام المعنى وانما فسد المعنى الصريح لاستعماله
على شرط اه شيخنا (قوله لا تنفاه التشرىك) فلو قال الزوجتكم بنى على ان تزوجنى بثلث ووضعت ابنتك
صدقا لابقى مع الاول وبطل الثاني لعل بضع بنت الثالث صدقا فالبنت الاول ولوه لو بضع ابنتى صدقا لابقى
بطل الاول ومع الثاني ما عرف اه سل (قوله ولانه ليس فيها الخ) ان قلت شرط صدق آخر مطلى فى
تفسيره من البيع ونحوه فلما لم يطالب بها (قلت) النكاح لا يأتى بالشرط الفاسد لانه معاوضة غير محضة
اه سل (قوله لفساد المعنى) اى ان ذكر المأثم وكذا ان لم يذكر لانضمام الرقى للمال لا يفسد الرضى فى
الثانية ولا بعد فى تسميته مسمى اه سل (قوله وفى الزوج حل واختيار) وبشرط فيه ايضا معرفته
لزوجته ما بينهما وباسمها ونسبها وزوجتكم هذه هى متبقة او لا استوفى الزوج لانه رضى فوجه ولا اسمها
ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الاذرى وهذا من تفسيره لقول الاصحاب اى وحري عليه الرافى
وغيره واشلو حاضر قوله الزوجتكم هذه مع قال الرافى وكذا التى فى الدار وليس نهايتها رضى كلام
الرافى فى الشهادات من الغالب موافق ما قاله المتولى فالأخى الزركشى والاذرى وكلام كثير من قال الزركشى
منهم الرافى مثير بغير المسئلة اى فى كلام الاصحاب فيما اذا كان الزوج ممن نكحها اى او عينها فمختلف
كلام الاصحاب المطابقين فى زوجتكم هذه كلام المتولى وترد الاذرى فى ان الشهود بشرط مرقعهم لها كزوج

الاخرى فيقبل ذلك وهذا
التفسير ما عوذ من آخر
الخبر الممثل لان يكون من
تفسيره اني على الله عليه
وسلم وان يكون من تفسيره ان
مهر الراوى او من تفسيره نافع
الراوى منه وهو ما مر به
الضارى فيرجع اليه والمعنى
فى البطان به التشرىك فى
البضع حيث جعل مورد
النكاح امرأه وصدقا
لاخرى فاشبه تزويج واحد
من اثنين وقيل غير ذلك
(وكذا) لا يصح (لوجه عامه)
أى مع البضع (مالا) كل
قال بوضع كل واحد ألف
صدقا الاخرى فان لم يجعل
البضع صدقا بان سكت
عن ذلك (مع) نكاح كل
منهما لا تنفاه التشرىك
المذكور ولانه ليس فيه الا
شرط صدق عند حولا
يقصد النكاح ولكل واحدة
مهر المثل لفساد المعنى
(و) شرط (فى الزوج حل
وانختيار

والتي أفهمه قول المتولي لعدم تحمل الشهادة عليها أنهم مثله لكن وجع ابن العماد لا يشترط معرفتهم
لهما لأن الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعي الإلزام شهدوا بالصوره العقد التي سمعوا
كأنه القامى في فتاويه ويرى بينهم وبينه بان جهله الما هو بما صير العقد فهو الا انه قد تيقن بحسب اختلاف
جهلهم لبقاء فائدة بمرقه لهوا لا تقرر لعدم تحمل هنا كما تقرر لعدم الاداء في نحو انهما على ان الشان
تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقه اذ لا يخفى كما علم محامراً فان المذاكر على ما في نفس الامر انه لو علم
في مجلس العقد عنهما أو سمعها وتسجلها بانه حتمه وكذا بعد مجله كان أمسكه الزوج والشهود والى حضور الحاكم
وبان شلوهم من الواجب وحيداً فتمتعين حل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن أس من العلم بما أداه وهذا
أو وجه بل أصوب مما علم من الأذرى والركنى فالخامس انه متى علم ان الما المشار اليه عند العقد بان حتمه
والا فلا تفتن في ذلك وأعرض عنه وادال الجري على وفيما اذا كان الزوجي غير الال والجري بشرط أى في انما يفرغ
نسبها حتى يثنى الاشتراك ويكفي ذكر الال وحده اذ لم يكن في البلد مشارك له اهـ بحـ وكتب عليه سم
قوله لكن رجح ابن العماد الخ اعتمد من انتهى وعبارته على الشارح في باب الشاهدان بشرط ان انعقاد
النكاح على المراته المتفق ان اراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد له هو منتهى قوله يعرفها الشاهدان لم يصح
لان استماع الشاهدين العقد كاستماع الحاكم الشهادة لال الركضى مسلة النكاح شرطها ان تكون بمجره
النسب والافصح ونه على ان ما ذكره ابن الرفعه من انقول عن المتولي واعلم انهما في نفسه فوالله ان
لا يعولون من انهم يزجون المتقنة الحاضرة من غير رؤية الشهود لها اكتشاف بحضورها وانما هو قد تعرض
للمسئلة في الخادم في باب النكاح باسطة من هذا فراجع اهـ عبره قوله ان اراها الشاهدان قبل العقد أى
وأما اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد فله يصح زان لم يره القاضي العاقد لانه يحاكم بالنكاح
ولاشاهد وهو كزوج ولى النسب مولته التي لم يرها اهـ من انتهت وعبارته شرح من هناك قال جمع
ولا ينعقد نكاح من تنقبة الا ان عرفها الشاهدان اسمها ونسبها بصورة انتهت مولته بحـ وكتب عليه سم مائه
قوله وقال جمع ولا ينعقد نكاح من تنقبة الا ان عرفها الشاهدان الخ اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد سم
وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس يحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب مولته التي لم يرها اهـ بل
لا يشترط رؤية الشاهدان وجهها في انعقاد النكاح كمال اليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله هنا
عن الجمع المذكور انتهى وفي قل على الجلال مائه ولا يشترط معرفة الشاهدان للزوج ولا لزوجة لانهما
اغنيابا شهدان على حيوان العقد (قوله وتعين) أى ولو باعتبار نيتهما كما تقدم لكن يتعين في كلامه ان المراد
التعيين غير الزنية لقوله وغيره من كالبسم لان التعيين بالنسب في البسم لا يكتفى اهـ حل * (فرع) * سئل
الوالد رحمه الله تعالى عن قول الأذرى في قوله وغيره من الاصل في عقود العوام والعهود والعلم بشرط عقد
النكاح حال العقد بشرط كما قاله اذا طلق شخص زوجته فلا تسأل عن العاقدة ذاهو جاهل بحيث لو سئل
عن التبرط لا يعرفه الا ان ولا يعلم عند العقد هل يحتاج الى محال أم يجوز التجبد بدونه وما تقرر بما عاين
فاجاب بان معنى قوله المذكور ان الاصل عدم اجتماع معتبراتها وان كان الاصح فيها الحكم بصحتها لان الظاهر
من العقود الجارية بين المسلمين وحديثه ذكره العوام مثالاً وغيرهم كذلك وأنا انما نقاب في عقود العوام
فصادها الصدم معر منهم معتبراتها بخلاف غيرهم وأما ما لا يؤيد غيرهم ان العلم بشرط عقد بشرط
فعول على انه شرط لجواز مباشرته لاحتجته حتى اذا كانت الشروط متفقة في نفس الامر كان النكاح
صحياً وان كان المباشر متفقاً فيما يشره وبأنه اذا قدم عليه علماً بان تناه في الجور لزوج امرأه يعتقد انها
أثمن من الرضاغ ثم تبين خطأه سم النكاح على المذهب وحكى أو اسحق الأسفرائين عن بعض أصحابنا انه
لا يصح وعندي هذا ليس بشئ اهـ وعلى انه مخصوص بشرط من وجوب اعتبار تحفته كمال النكاح حق عليه

وتعين وعلم بمثل المرأة

قالوا في مسألة البصر عدم الصلة لأنه علم ببيع الشرط بغيره بل إنهم صرحوا بأنه لو زوج أمته وزوجاً لها نكاحه
 فبين ميتاً مع والدة له في ولاية العاقبة بالمال وهو من أركان النكاح وبأنه لو عقد النكاح بمحض تختيار
 فبأنه جلي مع والدة له في الشاهد وهو مسلم أو كونه أيضاً وظاهرهما كثيراً في كلامه فلم أن الطلقة
 ثلاثاً على الوجه المذكور لا تحل لطلقة الإبداء التخليل بشرطه والمراد بالعمى ههنا أن يحصل من الغف
 شيأً من تدبيرة إلى الباقى وليس مستغلاً بالغة اه شرح هو وفي قول على الجلال (فرع) رأيت
 بخط زى ما نصه سألت شيخنا هو عن الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الانكحة والقالب
 فسادها هل يحتاجون فيها إلى التخليل إذا وقع منهم الطلاق ثلاثاً فأجاب بأنه سؤال والده عن ذلك فقال قد سئلت
 عن ذلك وأقنيت بأنه لا بد فيه من التخليل ولا يجوز غيره اه (قوله أيضاً وتعين) أى أمرأه الذي يقوم
 بالزوج اه حل (قوله فلا يصح نكاح محرم) بخلاف المسمى إذا انكح نكاحاً واجباً وهو قد وكله لأن عبارة المحرم
 في النكاح غير صحيحة بعبارة المسمى صهيبة اه شوري (قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) الكفاً مذكورة
 فيها واليه من الأول مفتوح من الثاني فهو مسمى نكح وانكح اه شوري (قوله ولا من مكره)
 أى به برحق أما إذا كان عتق كان أكره على نكاح المظالومة في القسم فصح اه حل بان ظلمها هو
 فتعين عليه نكاحها ليت عند ما فاتها اه (قوله ولا من جهل حاله) احتياطاً للعقد (النكاح) بشكل
 في صحة نكاح امرأته فتقربان ميتاً وصحة نكاح من ظنهما أنه ميت برضاة تبيين خلافه وصحة نكاح من ظنهما
 معتقة فإذا علمت ميتة في صحة نكاح أمته وجهها أن سيدهما عن حياة أبيه فبان ميتاً وأجيب بان هذا
 الشرط وهو أن لا يتحلى الحبل شرط على مباشرة العقد ونقض ظاهر وأما تقدم المراد بالصحة فيه تبيين
 الصحة بالمباشرة العقد أتم والعقد يحكم عليه بعدم الصحة ظاهر لكن بشكل فيما للزوج الحق فبان
 وحلا ولو تزوج فبان أنى حيث لا يصح مع أنه شاك في المقود عليه وهذا نص في بيان الزوج معقود عليه
 ومخالفة فيما لا يراه عدم صحة زوجه نفسى من يتلأه يصير نفسه معقوداً عليه والزوج غير معقود عليه
 الآن يقال المراد فيه معقود عليه حتى يتقوه في حكم المقود عليه هو وقوله وصحة نكاح أمه الخ كتب عليه
 هذه لا تشكل لأن هذا شاك في بون الولاية وشك الزوج في حلها من حيث ولاية هذا لا في حلها من حيث ذاته
 اه حل (قوله وفي الزوجة حل الخ) لم يقل واختيار لانها قد تكون مجرمة لم يقل وعلم بحل الزوج لأنه ليس
 بشرطها وانظر ما للفرق بينهما وبين الزوج اه شيخنا والفرق يظهر مما تقدم أن الشرط المذكور شرط على
 مباشرة العقد لا الصفة والمراد بالباشرة العقد (قوله وخلوها) (فرع) لو قالت امرأة لقاضي ولي
 غائب وأما خطبة عن النكاح والعدة فله تزويجها والاحوط إثبات ذلك أولاً ولو قالت طلق زوجي أو مات لم
 يزوجه حتى يشك ذلك كذا في العبد كغيره مما سأل أن القول قولها إلا أن يدعى الحلو من زوج معين
 بوجه أو فرقة أو حديثاً من اليد على ذلك لتعلق الحق بعين اه هو وهذا بخلاف الولي الخاص
 فنه إذا أنهى به بالحل ولو من زوج معين بوجه أو فرقة فله يجوز تزويجها ولو بدون إثبات والفرق أن
 القاضي نائب الغائب ونحوهم فينبون عن المعين ويحتاج إلى الإثبات لا يفتون عنه اه سم وعبارة زى
 ولو ادعت المرأة أنها خطبة عن النكاح أو العدة قبل قولها أو جازا قولها اعتماد قولها سواء كان خاصاً وعاماً
 بخلاف ما لو قالت كنت زوجة فلان وطلقتي أو مات عتق فله لا يتقبل قولها بالنسبة للولي العام بخلاف
 الخاص فله يتقبل قولها بالنسبة إليه ولي (قوله وغيره مما يأتي في فروع النكاح) الغير الذي يأتي غير
 ما ذكر هنا من الجنون والفسق ومجر السفه واختلال النظر واختلاف الدين وقوله وغيره مما يأتي
 الغير الذي يأتي غير هؤلاء المستنسخة للفرق والعائق ومجر السفه ومختل النظر ومختلف الدين وقوله بعضها
 منطلق يأتي بالبيض الذي يأتي من هذه المستنسخة الثلاثة الأخيرة فتعلمهم المحرم والسي والجنون وأما

فلا يصح نكاح محرم ولو
 وكله كغيره مسلم لا ينكح
 المحرم ولا ينكح ولا مكره
 وغير معين كالبيع ولا من
 جهل حاله احتياطاً للعقد
 النكاح وفي الزوجة حل وتعين
 وخلوها) أى من نكاح
 وعدة فلا يصح نكاح محرم
 لقصر السابق ولا إحدى
 امرأتين إلا بهام ولا مكره
 ولا معتقة غيره لتعلق حق
 الغير بها واشتراط غير الحبل
 فيها وفي الزوج من زيادته
 (وفي الولي اختيار) وهو
 من زيادته (وقصد ما تم)
 من عدم ذكره من إسام
 ورفضها وغيره مما يأتي
 فموانع الولاية

الثلاثة الاول فلم تأت في كلامه فاحترز عنها بقوله مع، بعضها جعل الاستي بعض الاستيلا كلها اه قوله فلا
 يصح النكاح من مكروه أي بغير حق والابان دعته لتر ويجها من كعب وامتنع فاجبره الحاكم له لا يفتقر
 الا ان تكر رسته الامتناع ولا يضر في الاكراه كون الحاكم له ان يزوجه الا ان أي حيث امتنع الولي مكانه
 اذا اكر من توجه عليه مؤهدين وامتنع من وفاته يكون كراهوا وان كان له أن يوفيه من مال الممتنع اه
 حل قوله وفي الشاهدون مافي الشهادات عباره هناك الشاهد هو مكاف ذومرودة بقطا ناطق غير مجبور
 عليه نفسه وغيرهم من عدل بان لم يأت كبير ولم يصغر على صغيرة أو أصغر على ما غلب طاعته على معاصيه
 قبل ان يكتب كبيرة أو أصغر على صغيرة تنفي العداة الا ان قلب طاعته على ما أصغر عليه فلا تنفي العداة
 عنه والمروعة توفي الا ان نس عرفنا بسقطها كل وشرب وكشف رأس وليس فقيهه فباء وأقنوسه فكان لا يستاد
 لغاها لها عليها كنه كان فعل الثلاثة الاول غير سوفي في سوق ولكن فعل الرابع فقيهه في باد لا يستاد مثله ليس
 ذلك فهو بسقطها أيضا قبله حلية بمحضرة الناس واكتار ما يضيئ واكتار ما يب شطر نجر واكتار غناه
 واكتار استماعه واكتار رفض بخلاف قليل المتعوق بسقطها أيضا فقهه كنه وكس ودفع من
 لا يلقيه به والتمه جرتفع أو دفع ضرره فترد شهادته لرفيقه وغيره ما أن أوجر عليه غلر ورد شهادته
 له ضمن أصل أو فرغ الشهادته عليه ولا شهادته لزوجه أو أخيه أو صديقه ولا قبل الشهادته من عدو
 شخص عليه عدو ذنبويه والعدو من يحزن لفرح أو يفرح لحزنه وتقبل الشهادته على عدو دين ككافر
 ومبتدع ولا قبل شهادته لغيره وهو من يشهد قبل أن يشهد لانه منهم الا في شهادته بحسبه إن يشهد في حق
 لله تعالى أو في حقه فحق مؤكل ككلاذ وعقوبت ونب وعقوبت قودو بقاعه فوالعظام إن يشهد بذلك
 لينع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها أن تقول الشهادته لبدء القاضى تشهد على أن يكون ذلك حاضر للشهد
 عليه فإن ابدت أو افلوان زانهم قدفة وانما قبل الشهادته من الفاسق ومن مرتكب الحرام المروءة
 بعد قوبه بوشى بدم بشرط اقلع وزم وخر وجع عن ظلامه آدمي بشرط الاستبراء وهو مضي سنة بعد الثوبه
 من النصيب ومن خالم المروءة وشروط الشهادته بفعل كزنا وصب وولاد باسار الفعل مع فاعله فلا يكفي فيه
 السماع من الغير فيقبل الاصح في الشهادته على الفعل وشروط الشهادته شوله كعتد وفسخ واقرار بإسار القائل
 حال صدور رسته وسمع فلا قبل فيه أصم ولا أعمى لجوارا شباه الأصوات وقد يحاكي الانسان صوت غيره
 فيشبهه اه لمصاوفي عش على مر في هذا الفعل مانته ه (فرع) استطراذ وقع السؤال في البرس
 عما يقع كبر أن من يري الزوج أخذ حصر المسجد الجاوس علمه في الحبل الذي يرون العقد فيه خارج المسجد
 فهل يكون ذلك مفسقا فلا يصح العقد أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم
 اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما يسامح به بقدر العلم بالضرورة فيمكن ان ذلك صغيره لاوجب فسقا ووقع
 السؤال أيضا عما عتبه بالبلى من ليس القوا بين القطيعة للشهود والولى هل هو مفسق بقصد العقد أم لا
 والجواب عنه أن الظاهر ان لا يحكم بحرم ذلك بقصد العقد ما بالنسبة للشهود لان الغالب أن العقد يحضر
 مجلسه جماعة كسيرة ولا يلزم أن يكون الجميع لا بد من ذلك فان اتفق أن فهم اثنين سالتين من ذلك اعتد
 بشهادته وان كان حضورهما اتفاقا أو أمان في الولي فان اتفق ابيه ذلك فقد يكون له عذر كجهل بالتمحير ومعرفة
 ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجاوس على الحر اه قوله وفي الشاهدون ما يأتي في
 الشهادات ومنها باسار الشاهدون للعاقدين حال العقد كزكرم ووجع هناك وول ههنا وائل العقد بمحضرة
 الاعمي في البطلان العقد بخلاف شديده اه وكتب عليه عش مانته وتقدم في البيع أن البسمير يصح
 بعه المعين وان كان بطلان العقد بغيره حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الاخر واصل الفرق بين
 ما هنا ورم أن التصديق بربوت النكاح اثبات العقد بعه عند النزاع وهو متفق عليه أيضا

فلا يصح النكاح من مكروه
 وأمر أو حق وشعر ومضى
 ويجنون وغيرهم ممن رأى
 مع بعضها (وفي الشاهدون
 ما يري في الشهادات) هو
 أم محمد كره

قد ابا مسلمين حرم فظاهرهما كالتبيين وسبقناه يصحهما اذا باهأ كزمن اه ومثله في شرح مدر
 وبجاءة الشورى من بان الاسلام والحرية أو بالو غ مع (قوله وذلك بان يكون الخ) تصور لما قبل الغاية
 وقوله أو يكون لما داري الخ تصور لغاية فهو لغو شمر رب اه شخصاً في قول على الجلال وقوله ولا
 غالب قد يكون يسمى مستورا وان غلب المسلمون أو الاحرار سمي ظاهراً ولا يصح به ايضا (قوله بحجة فيه)
 متعلق بقوله يتبين وقوله في معنى قبو اقيه وهو رجلان أو علم الحاكم فلهذا كل من أعمن من قول الأصل وهو
 ظاهر واول لانه لم يشهد هذا التبدل في معنى فهو يخرج الرجل والمرأتين لان البت حجة في معن كانت بيينة
 اه نحننا (قوله بحجة فيه) أي مقبولة فيه وخروجها الرجل والمرأتين فلا يقبلان في لان النكاح ليس
 بالاول ولا يرجع اليه حتى يشبههم ولذا كتب ع ش فقال قوله أعم وأولى وجه الاول به ان التعبير بالبينة
 يشمل الزوجين كالمجموع المرأتين وهو غير مردلان النكاح ليس بمجال ولا يرجع اليه حتى يشبههم (قوله أو باقرار
 الزوجين) أي ما لم يرا قبل عندنا كما انه باقرار ويحكم به حكمه والاب لا يفتل لاعتقادها أي بالنسبة حقوق
 الزوجية لا لتقدير النكاح اه شرح مدر وقوله ما لم يرا قبل عندنا الخ خدم ما نؤمن من القوت لا لذرى
 لكنه ذكره بالنسبة لان الزوجين والنسبة لا تعرف الزوج الا في المشتق وظاهر ان قوله أي بالنسبة
 لحقوق الزوجية انما يتألف في الشق الثاني خلافا لما صنفه الشارح كيج من تأني في الشق الاول قوله بل قصر عليه
 ومن ثم استشكله المحقق سم بمسألة ان الزوجية مترقة بقوط حقوق الزوجية فكيف ثبت لها وجبة
 القوت قضية الطاق الشجين وغيرهما انه لا يفرق في الحكم بطلانه فماداهما على فسق الشاهدين أو باقرار
 الزوج بين يسبق منهما اقرارا بعد التهما عند القدر أم لاحكم به حكمه النكاح أم لا ثم ساق كلاما لما وردى
 صريحا في خلافة ذلك قول مقبول ففهم كلامه يعني الماردى انه اذا أقر أو اصبحت منه ادعى سفسه الولي
 وفسق الشاهدين انه يلزم به حكمه النكاح حتى يقر عليه أو اذ ادمى بطواعه اذ لا حق لاجل اقرار السابق
 والظاهر ان مراداه ان يلزمه بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيره مما لا يفرقها
 في آخر ادركه المصنفه لضمما في قوله انه يلزم به حكمه النكاح بل يتر عليه الخ انما هي الزوج كالتبني
 اه رشيدى (قوله في حكمهما) متعلق بكل من المستثنين والنجبة والاقرار كزوجين من ع ش على مدر
 عن ج ونص عبارة وعلم ان اقرارهما بينهما انما يتبعهما فيما يتعلق بهما الا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها
 ثم اقيمت بيينة فبإد النكاح ثم اعادة ما عادت اليه بما لقيت فقط لان السقاط العا لشفق لله تعالى فلا يقدره
 البينة ايضا ويحتمل خلافاه اه ج وكذا يؤخذ من قول الشارح ولو اقام عليه أي على عدم الشرط بيينة لم
 تسع الخ بهذا كله بخلاف قوله في حكمهما في كل من المستثنين اه (رفع) وقع السؤال عن طلق زوجته فلانا
 عائد اعطاهل يجوز له ان يدعى فساد العقد الاول ككون الولي كان فاسدا أو بالشهود كذلك بعدد من السنين
 وحل له الاقدام على هذا العقد من غير وفاة عد من نكاحه الاول وهل يتوق نكاحه الثاني على حكم حاكم
 به حكمته وحل الاصل في عقود المسلمين العصاة أو الفساد وأجبت عنه بما صوره الحق له لا يجوز له ان يدعى فساد
 القاضي بذلك ولا تسع دعواه بذلك وان وافقته الزوجة طامع حبث أو اذبا اسقاط التحليل نعم ان علم ذلك بجزله
 بينه وبين الله تعالى العمل به فمع نكاحه لها من غير محال ان وافقته الزوجة على ذلك ومن غير ما عد من ثلثه
 يجوز للامان ان يعقد عدة نفسه سواء كانت من شهوة أو طلاق ولا يتوقض طوطها أو ثبوت أحكام الزوجية
 له على حكم حاكم بل المدا على علمه فساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشرط العصاة المتفصلة كلها أو
 بعضها في العقد الاول ولا يجوز تفسير القاضي التعرض فيما فصل وأما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما
 والاصل في العقود الاول ولا يجوز الاعتراض في نكاح ولا غيره على من استند في فعله الى عقد ما ثبت فساد
 بطله وهذا كما سيأتي لم يحكم حاكم به حكمه النكاح الاول من يرى جمعهم فسق الولي أو الشهود أو ما اذا حكم

وذلك بان يكونا موضع غفلة
 فيه المسلمون بالكفار والاحرار
 بالارادة ولا غلب أو يكونا
 ظاهري الاسلام والحرية
 بالدار بل لابد من مسرفة
 حالهما فيهما باطن السهولة
 الوقوف على ذلك لاختلاف
 العدالة والفسق وكسورى
 الاسلام مستورا بالو غ
 (ويتبين بطلانه) أي النكاح
 (بحجة فيه) أي في النكاح
 من بيينة أو علم حاكم فهو أعم
 وأولى من قوله بيينة (أو)
 باقرار الزوجين في حكمهما)
 بما عمن حكمه كفسق الشاهد
 وتوعه في الزدة أوجود
 المانع وخروج بزاد في
 حكمهما حر الله تعالى كن
 طلقها ثلثا ثم انتقل على عدم
 شرط فلا يقبل اقرارهما
 لقنمه فلا تحلل الا بجماع ك
 في الكافي للخوازمي

قالوا لا ما عليه ينظم نعم

قال السبي وهو صحيح اذا

أراد انكاحا جديدا فآخذه

فلو أراد النكاح من المهر أو

أرادت بعد النكاح لمهر

الثلل أي وكان أكثر من

المسمى فينبغي قبولها قلت

وهو داخل في قول في حقها

(لا) بقرار (الشاهد من عا

ينع عنه) أي النكاح

فلا يؤثر في بطلان كالأثر

فيه بعد الحكم بشهادتهما

ولأن الحق ليس له ما فلا

يقبل قولهما على الزوجين

(فان أقر الزوج) دون

الزوجين (فمنع) النكاح

لا عرقا بما يشبه بطلان

نكاحه (وعليه المهران

دخل) بها (والأفضه) إذ

لا يقبل قوله طلق المهر

وقول في حقها هو اذ قوله

فرق بينهما فهي فرقة منع

لا خلاف فلا تنقض عدد

الطلاق كالأثر بالزنا

وتعبري بما منع عنه أهم

من تعبري بالنقض (أو)

أقرت (الزوجة) دون

الزوج (بطل قول أو

شاهد) كمنق (حلف)

فيصدق لأن الصيغة

وهي تزيد على الأصل

بأنها زائدة من زيادة نكاح

طلعت قبل دخول فلا مهر

لأنكارها أو بعد طلقا

الامر من المسمى ومهر

الثلل يخرج بطلان فمين

ذكر غيره كالأثر بالزوجة

وقع الصعد بشير ولو لا

به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهر ولا باطنا لمعروف من حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين
ان سبق من الزوج تقليد لغيره لما نفي الشافعي عن بطلان النكاح مع نفي الشاهد ولو لم يكن له عرش
على (قوله ولو لا ما عليه ينظم) وأما ما عليه ينظم لانه لا سلطة له على الشاهد بغيره فاشق الشاهد
مواظفة هو اعماد يصدور ذلك بعد ان يزوجها أو زوجها أو بنتها مع انحراف المهر فمقتضى ما عليه ينظم لانه هذا
الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه حلالها وبنتها كان نكاحا حلالا لا يشهد بالعدو فتوجب نكاحه بغيره
صحة النكاح ويسقط التعليل تبعا له حل ووجوبه ما شرحه الرضا فانه قال مر في حاشيته شرح
الرضا وصورتها مع ان تشهد بعد ان يزوجها الزوج بلا عقال وكيفية الدعوى بان تعذر البينة بين يدى
الحاكم الشرعي وتقول تشهد حسبة على فلان هذا ان كل حاضر انه مطلق زوجته ثلاثا وتعد عليه بالاحمال
لموجب هو ان عدده الاول كان فيمحل يقول الحاكم حكمت بطلان الاول واثبت الثاني بشهادتكما وعلى
هذا التصور يسقط التعليل تبعا لانه لا سلطة له على الشاهد بالعدو فتوجب نكاحه بغيره فاشق الشاهد
لاننا وان كانت دعوى لكن لا تلج بل له وهذا ما يفسره في هذا الحكم وقول مر بان تشهد بالخلاف كان
الصواب ان فوجد الشهادة للصبي قبل التزوج لا يحل لانه وقت الاحتياج فلا يلبس الامر كذلك بل الصواب
انهم لا تسع الا وقت الاحتياج ووقت الاحتياج انما هو عند التزوج لا يحل لانه وقت الاحتياج فلا يلبس الامر كذلك بل الصواب
قبله فلا يزوج له ما لم يسمع اقدم المعاصرة فلا يسقط التعليل لعدم وجود مقتضيه اهم حاشية عرش على
مر للمناج قال سم على حج ومن المصلحة ايضا ان يرد معاشرة اهل الطمعي ومن المصلحة هنا ان يرد
عليها ويريد النكاح بها ومنه ان يلبس أمها أو بنتها أو غيرها (قوله فلو أراد النكاح من المهر) انما
أي من نفسه لان الفرض انه قبل النكاح بديل ما بعده كان طلقا لا تليل النكاح ثم أم يبينه على ما ينع
صحة الطلاق فأراد بذلك النكاح من نصف المهر فقام التعليل ويسقط التعليل حيث لا وقوعه تبعا له شيئا
(قوله فينبغي قبولها) وإذا سمحت التينة حيث تدين بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة فدفع المثل اه خطيب
وفي حج وعليه لو أقيم ذلك حكمه فخطيبه مع وجوب من التعليل لما علم من تبعض الأحكام وان
أقرها معا أو بينهما انما يجنبهما فيما يتحقق بينهما الاقرب اه مر (قوله فلا يقبل قولها على
الزوجين) أمافي حقهما فيقبل وجب وترشح مر فتم له أثر في حقهما فلا حصر احد أنهما من سلامت
وورثاها سقط المهر قبل الوعد وقد المسمى بعد فيه به المثل أي ان كل من المسمى أو من له لا أكثر
بحسبه بعض المتأخرين وهو واضح ثلاثا يلزم انهما وجبا بقرارهما حقا للمعا على غيرهما اه شرح مر
(قوله فان أقر الزوج الخ) هذا مفهوم الزوجين أي اما الزوج فقط أو الزوجة فقط فكذا اه (قوله فيمنع
النكاح) أي يشبه بطلانه لا يمنع فاف اه (قوله هو المراد بقوله فرق بينهما) أنه السبي بالحكم
بالطلاق وظاهر انه لا بد من الحكم بالطلاق لا يكتفى قوله فرق بينهما لكن تبعية هنا يمنع بغيره انه لا بد
من فاف وان العدول الاول صحيح وليس كذلك اه حل بل يمنع المتقدم غير فاف مجرد الاقرار فلا يقال
افمنع النكاح لكن أولى انتهى برماوى (قوله كما يؤثر بالزنا) التثنية في الفسخ لا لعدم تنص الملائق
لانه لا تأثير في الزنا لانه لا يخلل به وذلك اه شيئا أنشئ (قوله وتعبري بما منع عنه) أي التي
أعاد عليه الضمير في قوله فان أقر الزوج به وقوله بالنقض أي التي أعاد عليه الضمير المذكور (قوله أو
الزوجة تغفل الخ) لم يقل أي بما منع الضمير لان الخلل في الزوج والشاهد أحسن مما منع الضمير وهذا على
طريقته والمقتضى ان يصدق هو سواء ادعت الخلل المذكور أو عدم الشهود بالكتابة اه (قوله وهي تريد
رفعها) والأصل هذا ولو لم يكن لزمان لم تمنع أو طلقها قبل وطه فلا مهر أو بعد طلقا أو قبل الامر من
من المسمى ومهر المثل ما لم تكن مجبور عليها بسفاهة لا سقوط لفساد اقرارها في المال كالمهر وبحث الاسنوى

ان صل سقوط قبل الوطء ما اذا لم يقضه الا لم يسقطه أخذ من قول الراعي لو قال طلقته بعد الوطء في الرجعة
فغالب بل قبله وقد هو مقرها بالمال فان كانت قضت لم ترجع به والام تطالبه بالانصاف والنصف الذي تنكره
هناك بمثابة العكس هنا وما يجيبه عن ذلك بان الزوجين في تلك التقاضي حصول الموجب للمهر وهو
العقد واختلاف القسور له وهو الوطء هنادي بن السبب الموجب له فلو لم يكن له شيئا منه للملكه بغير
سبب تدعيه وده الوطء رحمه الله تعالى بان الجواب المذكور لا يحصى شيئا واعتسده التسوية بين المثلثين
اذا الجامع اعتبر بينهما من في يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فغير المال في يده فبما اه
شرح حر (قوله فطلقه) هذا ضعيف يعني على ان القول قول مدعي الفساد والراجع انه قول مدعي
الصحة فيخلف الزوج آفاده شيئا لكن قال يحج موجه الكلام المصنف وتقرر ذلك ما في اختلاف
التباين اثنان بشرط تصديق مدعي الصحة ان يتقاضي وقوع عقد أو وهما يتقاضي وقوع عقد فتدعي مدعي
الفساد وفيه انهما اتفقا على عقد واختلفا اهل وقوعه على أو شهدا أولا وجبت تصديق مدعي الصحة الثاني
هو الزوج وهو ما لا يشعنا انما ينبغي ان القول قول مدعي الفساد والراجع خلافه كما ثبت تأمل اه
حل (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه اه شيئا (قوله يحصل باذنها) أي في أصل التزوج
ولا بشرط اسنادها الا اذا لم يكن له ما رزقت بكفي وزوجها ولم تقبل له زوجي أو زوجي فلان
اه شيئا (قوله أو بينة) ينبغي أو اختيار من يتقوه ولو لم يفسد ما رزقوا غيرها اه حل (قوله خروجين خلاف
من يعتبر رضاها) أي ولثلاث فعمل يعتبر اذنها وتجدد فطلب اه شرح حر

• (فصل في عاقد النكاح) • أي غلبا أو ثيبا أو زائدة على ما في قوله وقد سدت من عدم ذكر كونه إلى أن خوامر
وقوله وما يد كرمه أي من مبادئ الاقاروم كون سكوتها بكرة اه شيئا لكن قوله زائدة على ما
فيه شيئا قوله هنا لا تعقد امرأتك كما هو قوله سابقا من عدم كونه وكذا قول المتن فيما يأتي أو حرم
هو حين قوله سابقا من احرمت تأمل (قوله لا تعقد امرأتك كما) أي لا يكون لها دخل في امره الا بالكلح هنا
أشد شيئا أي لا يجب أو القبول نعم لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أملا أو قال بعضهم يمكن التوجه بها لئلا
ان توضع مع خاطبها أمرها إلى محتمد عدل فيزوجهامه فلا يحكم وهو كالهاكم وكذا وليها وخاطب
عدلا مع على المختار وان لم يكن محتمد الشدة الحاجة إلى ذلك كجاري عليه ابن المقر في تعالاه قال في المهمات
ولا تنقض ذلك بعدد الحاكم بل يجوز مع وجود سفر أو حضرا بناء على الصع في جواز التفكيك كما ذكر
في كتاب القضاء قال المراقبي ومراد الأصموي ما إذا كان الحكم صالحا للقضاء وأما الذي اختاره التزوي
رحمته الله تعالى انه تكفي العدالة ولا بشرط كونه صالحا للقضاء فسرطه السفر وقد اتفقا في أي ولي فاضى
ضرورة وأيد الاذرى وحمله ان المدار على وجود القاضي وفقد لاهل السفر والحضر نعم لو كان الحاكم

لا لزوج الا بدراهم اهل وقوع النسبة أو زوج لا يتحمل في ماله علة كفي كثير من البلاد في رضاها لتجرب جواب
قوله أمرهما لعدم وجود ما حلما انه لا ينزل بذلك بان علم لم يمدك حال التولية ولو اطلبنا لولاية
امرأة الأمانة فنحنكم بالضرورة كما أنه ابن عبد السلام وغيره يقيسه صحيح تزويجها وكذا الورع وبت
كأنه كافر قديرا لم يفر الزوجان عليه بعد اسلمها فانها لفت المراقبي أو تزوجت نفسها سواء كان
محضرة شاهدين أو بدونهم أو وكنت من يزوجهامه من أولياتها بلكارها فيجب على الزوج مهر المثل
بالوطء ولو في الربر وعمله اذا كان رشدا ولا يجب المسمى لفساد النكاح ويجب أيضا رشدا بلكار تو كانت بكرة
ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التزويج سواء قلداً أو للتسوية لاختلاف العلماء في صحة النكاح ولو كانت من ران
اعتقد التحريم على هذا كالمسلم يحكم ما حكمه فان حكمه المسمى ولا تقدر وعمله لا ينقض حكم
حاكم يبطله فان حكمه وجب الحد اه من شرح حر وحاشيتم قوله نعم لو لم يكن لها ولي في نفسه

شهود قال الزوج بل بما
فطلقه أي كآفته ان الرقة
عن الفاش والركن عن
النس لان ذلك انكاح لاصل
العقد (ومن اشهاد على رضا
من يعتبر رضاها بالنكاح)
بان كانت غير مجبرة احتياطا
ليؤمن انكارها وانما لم
يشترط لان رضاه ليس من
فصل النكاح المعنوية
الاشهاد وانما هو شرط فيه
ورضاها الكافي في العقد
يحصل باذنها أو بينة أو
باعتبار ولهم مع تصديق
الزوج أو عكسه وقضية
التشديد عن يعتبر رضاها انه
لا يسكن الاشهاد على رضا
المهر وقال الاذرى ينبغي انه
يسن أيضا وليس خلاف
من يعتبر رضاها

• (فصل في عاقد
النكاح وما يد كرمه •
(لا تعقد امرأتك كما) ولو
لكن ايجابا كان أو قبل
لانها

فلا تقطعوا بل موهم لغیر المراءد وجاردين حجر اصرح ونصها تم لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وهو الظاهر
 وقال بعضهم يمكن الرجوع اليه أي يسهل عادة كغيره ظاهر جاز لها أن تقوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد
 عدل فيزوجها ولو لم يوجد الحاكم المجتهد أو ولي عدل غير مجتهد ولو لم يوجد مجتهد غير فاض فيزوجها
 لا موجد ولو غير أهل كما حرمته في شرح الإرشاد إلى آخر ما قاله مدر هنا اه (قوله ولا غيرها) قال
 الزركشي لا يعتبر إقامتها في نكاح غيرها إلا في ملكها أو في منية أو بجنتون هي وسبب عليه اه شوري (قوله)
 وعدم ذكره أصلا) عطف سبب على سبب وهذه علة عقلية فتشمل الثلاث المدعاة في المتن أي إيجابها لنفسها
 وغيرها وتقبلها لغيرها ولذا تقدم ما على الحدتين لأنه ليس فهماني القبول للغير اه شيخنا (قوله لا نكاح
 الأولي) أي وعند تزويج المرأة نفسها الأولى اه حل (قوله وروى ابن ماجه) هذا يغني عما قبله وبقته
 فان الزانية التي تزوج نفسها وبطل هذا الثاني قوله تعالى ولا تتصلوهن لأنه لو جاز تزويج نفسها لم يكن
 للعسل تأثير ولم يفرق أحد بين أن يكون الفضل لمن كان زوجها أو غيره اه حل (قوله وروى ابن
 ماجه الخ) انما ذكر هذا مما قبله وان كان مفادهما واحد أو هو في إيجابها لنفسها وغيره لان الثاني أصرح
 في المراءد ولأنه على شرط الشخص عند المار قاطن اه شيخنا (قوله أو أطلق) أي لم يشد بعني وخرج بذلك
 قال علق وأبني وهناك فان التوكيل لا يصح وقوله فوككنا جاع للصورتين وعنه في الثانية ان وككت عنه فمما
 بخلاف ما لو وككت عنها وعنه فإنه لا يصح اه من سم والشوري وحل (قوله وقيل افراد كفتا الخ)
 دخل في هذا السهم فوالبكر وهذا مستثنى من قاعدة من لا يملك الاثاء لا يملك الاقرار وقوله لصدقها مثل
 الزوج في ذلك وليه الجبره حلة التصديق وبث الزركشي استثناء الرقبة لما في قبول افرادهم من ثبوت حق
 السيد من الوطء قال وليه ذكره اه (قلت) وهو واضح لان اقرار الشخص لا يقبل في إبطال حق غيره
 وسبب أني ربي تعرض الشارح له بقوله ولو كان أحدهما رقيقا الخ ولو أقرت المرأة لغير كفها فنقل الرافعي عن
 تناوي البغوي انه لا اعتراض لولي له ليس بأشاهل اقرار كوكا اقرار بالنكاح وأنكر الولي اه لكن في
 قباوى النزاع خلافه قال الزركشي وهو أقرب اه ومال اليه مدر اه سم (قوله وقيل افراد مكففة) أي
 ولو رقيقة أو سفينة وقوله لصدقها أي كذلك غاية الأمر انه بشرط تصديق الولي والسيد في الرقيقين والسفينة
 كما سأل اه شيخنا (قوله اقرار مكففة) وكذلك عكسه أي اقراره مع تصديقها اه شيخنا وفي قد على
 الجلال وقيل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأه ان صدقته فككسه وخرج بالتصديق ما لو كذبها أو عكسه فلا
 يثبت ولا اثر لاحد منهما الا سخر ولو مان لكن لها الرجوع عن التكذيب ولو يعلمونه ويثبتون زعمه
 ولم يهرأعاه اه (قوله لصدقها) وإذا لم يصدقها فتقضى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه ان لها ان
 تزوج حالا وهو أحد وجهين كما جاء الإجماع وقال الفاضل لا يثبت له الرافعي عنه آخره الطلاق اعتبارا بوجوبها في
 حق نفسها وطريقا جها ان طلقها الخ وهذا هو القياس فهو المعتبر اه صح وهل رجوعها عن الاقرار
 كالطلاق اه سم عليه (أقول) ويبيّن ان يكون كالطلاق فتزوج حالا اه عس على مدر (قوله وان
 كذبها) وليها الجبر ظاهر ما لو كان الزوج غير كفها وبه اتفق البغوي لأنه ليس إنشاء عقد لكن أنفي الغزالي
 بخلافه ومال إليه شيخنا لكن في شرحه ولو كان غير كفها وهو موافق في ذلك للحج ولا يصحكون الكفافة فيها
 حق الولي لان هذا واقع بالفعل الأصل النكاح المقبول قولها فيه دونه اه حل (قوله وان كذبها وليها الجبر)
 وكذا ان كذبها شهود عديتهم وأنكر الولي الرضا بدون الكفافة لا احتمال نسبائهم اه شرح مدر (قوله)
 فيثبت بتصادقهما) أي فلو تزوا نكاحا لغيره وإذا كذب الزوج ليس لها ان تزوج حالا لا بد من تطلق
 الزوج لها وليس لها ان يعقد عليها فإذا كذب نفسه في التكذيب لم يلتفت الموطأ لموان ادعى انه كان ناسيا
 عند التكذيب فلو كذبته وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل نكحها اه حل (قوله ولا بد من

ولا غيرها فلا يلحق بها من
 المأذون دخولها فيملا قصد
 منهن الحياء وعدم ذكره
 أصلا وتقدم خبر لا نكاح
 الأولي وروى ابن ماجه خبر
 لا تزوج المرأة التي لم يأتها
 نفسها أو غيره المأذون
 نفسها أو غيره المأذون
 باسناد على شرط الشخص
 ومثلها الخ لئلا يكون زوج
 أخته مثلا فبان وجلاص
 ذكره ابن المسلم وخرج
 بلا تقدمه ولو كان جاهلا
 انها تولى أخا في تزويج
 مولته وقالوا وليا ولي
 من زوجها أو أطلق فوكك
 وعقد الوكيل فانه يصح
 (و يقبل اقرار مكففة
 لصدقها) وان كذبها
 لان النكاح حق الزوجين
 فيثبت بتصادقهما كالبيع
 وغيره ولا بد من

تخصيها (القرار) أي أو الشاهدين المعتبرين أي ويحمل قبول إقرارها ما لم يسبق بإقرار ولها الخبر والافتقار كما
 سياتي (قوله من أنه يكتفي إقرارها بالطلاق) أي لأنه يستغنى عن تخصيصه بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتى
 ما ذكر في إقرار الرجل البتة الواقع في جواب الدعوى فلا بد من التخصيص في الأول ويكتفي بالإطلاق في الثاني
 بخلافه في قولين الرجل وغيره اه زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في النكاح أو في
 الاذن لأنه القى على انشاءه راجع وكذا في قول الشيخ اه رشيدى على مر وقد يدعى إرادته لأول
 بالنسبة لرفقة لتوقف صدق النكاح على ما شرته له وإرادته الثانية في الرقيق لأنه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع
 وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله في السفيه تأمل فالمراد تصديق السيد في النكاح ان كان المصدق
 أمة أو الاذن ان كان عبدا اه (قوله على السابق) أي إلى مجلس الحكم وان تأخر إقراره خارج وقوله
 خان إقراره أي جازعاً إلى مجلس الحكم والمتمد في هذه قبول إقرارها فإذا سبق والمعية على الوصول إلى
 المجلس لا على تاريخ الإقرار اه شيخناو كان الانسب تأخير قوله ولو أقرت المخ من قوله ويجبره لان ما صنعته
 حواله على ما لم يعلم (قوله فان إقراره) أي أو علم السابق دون عين السابق ولو جهل الحال وقت ادعى
 معرفته لا يطل وفي كلام ج ان ذلك كالمعية فيقبل إقرارها بناء على قبول إقرارها في المعية وكالمعية لو لم
 السابق ثمضى حل ولو تأخر جل هذين وجب فسكت أو امر أعتذر وجب فسكت وما من القرويه
 الساكن دون مكره في الأولى أو أنكر تصدق بينهما مع ذلك فيقبل روجه ولو لم يعد موته كما يأتي آخر
 الرحمة لهما مقرر بحق عليها وقد مله وهو مقيم على المطالب في التيقن أو أقرت بالنكاح وأنكره سقط حكم الإقرار
 في نفسه حتى لو عد به ذلك وادعى ككالم تسع ما لم يدع نكاحاً جديداً أو بما قرره على ما أتى به بعض
 المتأخرين فمن مات عن زوجة قبلته تشهدت بينه بأنه أقر بطلانها ثلاثاً قبل موته بسبعة أشهر فأثبت
 بينه بأنه أقر قبل موته إنما في هذه نكاحاً من أنه لا تسع دعواه ولو يثبت الا ان ادعت نكاحاً مضى لومنه أن
 تدكر أنها طالت فقبلها بشر وطه ثم يقيم بينه بذلك عطف دعواه جبرداً إقراره لدعواه جبرداً إقراره مجردة
 عن نفس الحق أي النكاح فلا تسع على الأصح بخلاف دعواه النكاح وأنه أقر بأنها في محبته وعقد نكاحه
 ولم تحصل بذكره متى يمكن فيه العدتان والقبل وغير ذلك لانهم لم تدع إقراره بما سيجع نكاحها وإقراره
 بآتم في محبة نكاحه لا يقتضى إقراره لاحتدال أمرين على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البينة
 بإقراره بالثلاث ونكاح آخر أحداه بعد ما كان القبل والأرث لا يثبت بالثلاث والحاصل أنها حجت ادعت
 بأنه أقر بأنها في محبة نكاحه بعد ما يمكن القليل من طلائها الأول وأثبت بينه بذلك قبلت ووثقوا فلا بد على
 هذا يحمل قول المزج البين وهو صاحب العباب تسع دعواه أو يثبتها وتزوجه ولا منافاة بين البتة من لا مكان
 زوال المانع التي أثبتته الأولى بالتحليل بشرطه اه ملخصاً شرح مر (قوله فلا نكاح) ضعيف والمتمد
 أنه يعمل بإقرارها دون إقرارها اه زى وعبار شرح مر فان توصلها قدم إقرارها بكل جملة البين
 فتدريه لمتعلق ذلك بدينها وهو موصوبه الزكوى وأقضى به الواجحة تعالى انتهت (قوله ويجبره)
 أي ما لم يسبق بإقرارها فكل من المستثنين تقيد الأخرى اه شيخناو العرفة كونه جبراً بحالة الإقرار ولو لم
 يكن جبراً حاله لكن ادعى متى ثبت أنه زوجاً حين كانت بكر فلا يقبل إقراره لجزءه عن الانشاء حيث تدعى
 شرح مر (قوله ويجبره) انظر لم يثبت في هذه كالتى قبلها بان يقول المصدق مؤمن الخواشي من تعرض
 لهذا التقيد بنحو لا يثبتنا وامل المتن في هذا الاطلاق شرح مر وحواشيه أشرح الروض لمغير
 لقام (قوله على موته) أي أو ما صدقته فعملوا كأنها بائنة لم تصدقه اه شرح مر (قوله لقدونه على
 انشاءه) يؤخذ منه أنه أقر نكاحها الكف مولى ليس بينها وبينه دعوى مطلقاً ولا بينهما وبين الولي المقرعة أو
 ظاهر نوانه لو لم يكن كذلك لم يقبل وهو كذلك قوله بخلاف غيره يصدق الغير غير الأب والجد به ما إذا اختلف

تخصيها لا تصراف فتشول
 زوجى من ولي بحضور
 عدلين ورشدين كانت بمن
 يعتبر رضاها وهذا في إقرارها
 المتبذل لا في ما سياتي في
 المعطوي من أنه يكتفي إقرارها
 المطلق فان ذلك محله في
 إقرارها الواقع في جواب
 الدعوى ولو كان أحداه
 وبقيا اشترط مع ذلك
 تصديق سيده ولو أقرت
 لرجل ووليه الآخر على
 بالسبق فان إقراره ما نال
 نكاح ذكره البين في
 تصدقه وقول المصدق هاهن
 في يادى كالمعية السكرنة
 (و) يقبل إقرار (يجبر) من
 أب أو جد أو سيد على موته
 (هـ) أي بالنكاح لقدونه
 على انشاءه

فهي مشروط من شروط الاجبار كان آخر بنكاحها الغير كف فلا يقبل اقرار عليها اهـ شيئاً قوله بخلاف غيره
 لتوقف الخ يدخل فيه ما اذا اقر لغير كف وبه صرح الزركشي بخلاف ما تقدم في اقرار المرأة على ما ليس بموالت
 مرد يأنق ان لا يقبل اقرار كل من المرأة والولي بغير الكف اهـ سم (قوله ولا تزوج بكبر) أي أسماء كان له
 على الماله ولا به كان كانت صغيرة أو بلغت سفينة أو لم يكن له عليه ولاية كان بأنت رشيدة واستمر رشداً أهلم
 يستمر بل بزوت فان تولى ماله هو القاضي في هذه الحالة ومضهم زعم ان ولاية تزوجها ما قبل ولاية ماله اهـ
 شرح مرد بنوع تصرف (قوله تزوج بكبر) ويراد فيها العذراء المغنوعة ما وقد فرقون بينهما فطلقون
 البكر على من اذنها السكون وان زالت بكارتها وتحصن العذراء بالبكر حشفة أو المهر تطلق على مقاربة
 الحيف وعلى من حاشى وعلى من ولدت أول الولادة أو حبست في البيت ساعة واحدة أو أوارت بهن من سنة
 فالعصر مشترك بين هذه العاني لا يعلم المراد منها الا بقرينة الخ من شرح مرد وعش عليه (قوله بان تزوجها
 وليس بينهما عداوة الخ) لم يبين الشارح شروط الحصن شروط جواز الاقدام ولم يستوف الشر وظان
 الذي في كلامه نحوته في الواقع سبعة أربعة للصحة ثلاثة لحوازا البشرية وعبارة تشرح مرد بشرط لصحة
 ذلك كفاً لا تزوج سواها بمخالصتها كآفتي به والوجه حاشا تعالى فلو تزوجها من مفسر به لم يصح له بنجها
 حاشا وليس مفرغ على ان اليسار مشرب في الكفاة متصلاً بالعض النأخرين وعدم عداوة متطابقة بينهما وبين
 الزوج كحاشا العرافة عدم عداوة وظاهر بينهما وبين الولي والافلاز وجها الا بينهما بخلاف غير الظاهر لان
 الولي يتطاول لوليتة لحرف العار وغيره وعليه يحصل اطلاق المأزور والى الجواز اعتبار الظهور وهذا
 دون ما صر في الزوج لظهور الفرق بين الولي والمجهول الزوج لان انتفاء العداوة بينهما وبين ولها يقتضي ان لا يزوجها
 الا بغير يحصل لها من خط ومصلحة لشقته عليها المجرى ذكر اهتمامه من غير ضرر فلا تزوج بكبر اهـ وتزوجها
 منه كخص عليه في الاما قال يلزم من اشتراط عداوة انتفاء عداوة انتفاء ما لا تقع ذلك لا يسلم في بعضها
 انها قد لا تكون مفسدة أو الحق الخفاف بالمجهول وكيله وعليه فالظاهر انه لا يشترط فيه ظهور وهو موضوع الفرق
 بينهما ويشترط لجواز ما شرته دون صحته كونه بمجر مثلاً ما لم ينقد البلد وسأيت في مهر التل ما لم يمهان
 محل ذلك فمن لم يثبت الاجل أو غير نقد البلد والاجل بالزوج وبغير نقد البلد واشترط ان لا تستر به
 لصوره مرد أو عوى والافسح وان لا يلزمها الحج والاشترط اذنها قاله ابن السعداء لسلامتها الزوج من سبعة ضعيفان
 بل الثاني شاذ وجود العلم مع اذنها انتهت بقوله وسار بمخالصتها بقى ما لو قال بولي المرأة تولى الزوج بزوجت
 انثى انثى بمخالصتها في ذلك لا فلا يصح وطريق الصحة ان يجب العداوة لولا العداوة فيضله وهل استحقاق
 الجاهات كالا ما لا يتصورها كافي اليسار لانه يتمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال العداوة لا ملاحقة نظر والاقرب
 الاول ان عدم مخالفة في باب ان تغلب من انه يكلف التزول منها أو مشى ذلك ما لم يتجسد في جهة الوقف أو
 الدون ما يفي بذلك وان لم يقضه لانه كلودية عند الناظر وعند من يصر في الحكم كواب ان يخالصه
 انه قوله بمخالصتها أي بان يكون ذلك في ملكه نقداً كان أو غيره دخل في ملكه بوض أو بغيره ما لم يدار
 على كونه في ملكه عند العداوة ينبغي ان مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيراً من غير الزوج كالبه يدفع عن الولي
 المرأة قبل العداوة فان لم يدخل في فعل الزوج بغير ذلك ولا هو دين عليه يحصل بفتاؤه ولكن
 العادة تجار به بعد مرد ماله وعدم مطالبته الزوج به وتصرف المرأة فيه فيستر له ملكه وحج حوثا لئلا
 يكون في ملكه ما يقع من الزوج يستعين بعض آثار به مثلاً ما صاغاً ونحوه ليدفع لمرأة ان يوسر
 فدفع لها الصداق بغير مدافعة لها ليدفعه على ملكه فلا يكتفي لهدم ملكه والعقد المرتب عليه فاستدجبت
 وقم بلائان معتبرتها اهـ عش عليه في قل على الجلال ويشترط لصحة العقد حينئذ عدم عداوة
 ظاهر من الولي لها بان مطلع عليها أهل محلها وكون الزوج كذا أو وسراً أي قادر على حل العداوة ليس

بخلاف غيره لتوقفه على
 رضاها (ولاب) وان صلا
 (تزوج بكبر بلائان) منها
 (بشرط) بان يزوجها وليس
 بينهما عداوة ظاهرة
 مثلاً من قصد البسمن

عدوا لها ولو اطلنا حتى اوتين شي من ذلك بعد العقدتين بطلانه وبشرط طوارى الاقدام على العقد كونه بهر
 المثل من تقصد البطلان كما والمراد بقصد البطلان حقيقته العادة فهو ولو عر وضوا وكذا يقال في الحلول والمراد
 بقدرته ان يكون ما كان كالتقدم عما يباع في الدين قال شيخنا واذا خرم الاقدام فسد عقد المداق ففساد النكاح
 صحيح ويرجع الى مهر المثل وفيه نظر اذا كان غير عقد البطلان كثر منه قال واذا فقد شرط من شروط الصفة بطل
 النكاح كالمهر وفيه نظر ايضا في نحو ما لو عقد بدين مهر هامة عاتين حاتين وهو قادر على مائة فقط فراجعه
 وخرج العقد بالعدالة كراهة لصحته على اعمى او نحو من طاعة فبكره التزوج ويجوز في قول في شرط الزوج ولا حاجة
 لاشتراط عدم عدواة الزوج لان شقة الولي تدعو الى انه لا يزوجهما من عدوها اه وفيه نظر ووكيل الولي
 منه فيما ذكر * (تنبيه) مقتضى اعتبار تلك الشروط عدم صحة العقد مع جهل الولي بها فراجع مع
 ما تقدم في اعتبار القتل عن شيخنا حر وبحمل اعتبارها ان لم يكن من المراتفة في التزوج كما بقى في الخبر
 اه (قوله وليس ينعسها) أي بينها وبين الولي والاراد بالظاهر ان يعرف أهل محلها بالباطل قلنا اه
 شيخنا (قوله موسره) خرج المهر ومنما لو زوج الولي بمجور المهر بنت باجبار وبها الهام يدع أبو
 الزوج المداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسرنا الطريق ان يجب الأب ابنه قبل العقد مقدار
 الصدق وبضئله عزز جسمه وينبغي أن يكون مثل المهر الولد ما يقع كبره ان الأب يدفع عن الابن مقدم
 المداق قبل العقد فانه ولو لم يكن هبة لانه قد ينزل من قبله بل قد يدعي انه هبة فخيرية الولد مان دفعه في الزوج
 في قوة ان يقول ملكته هذا الابن ودفعته عن صداق بنت الذي قد رهاها اه عرش على حر في باب الكفاءة
 (قوله التيباحي) يعنيها أي في اختيارها للزوج أو في الاذن وليس المراد انها أحق بنفسها في العقد كما يقول
 الخالقونهم الخفية اه عززى (قوله) وسنله استدناك ليل كلفة) اما الصغيرة فان اذن لها وبحث بضمهم نيه
 في المدة لا طلاق الحبل لان بعض الأنعام وجسمه بسبب جهل عدم تزويجها الحاجة وأصله وندب
 ان يرسل لوليتة فقلنا يحتملها وأما أولى لتعلم ما فيها اه شرح حر (قوله) وقول مكفنه من يادق
 خرج به الصغيرة فلا يس استدناك لانه لا اذن لها ولو غيرت وبحث بضمهم نيه في المدة لا طلاق الحبل لان بعض
 الأنعام وجب وفي العباد يستحب استدناك المراهق وأما أيضا اه حل (قوله) وسكوته بعد اذن) اما اذا لم
 تستأذن وانما زوج غير الجبر يحضرها فلا يكفي سكوتها أو في الغوى بأنها أو تزوجت بغيره بلا عفا وبحث ثم
 قالت لم أكن بالغت حين أقررت صدقت بعينها وفيه نظر اذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها فبعضه
 لا سيما مع عدم ابدائها بعد في ذلك اه شرح حر (قوله) لا لبوغير) أي من شينة الأولياء كالأخ والم
 (قوله) كصاح وضرب يند) الواد يعني أو في كني أحدهما اه حل (قوله) واذا لم يسكوتها) اذ لم يسكوتها
 وسكوتها ابتدأ مؤخره والتقدير وسكوتها كاذبها ثم حذفت الكفاية بالساق الشبهة مقدم الشبهة كذا
 هكذا يتبين والافالكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنوا فاعلموا كاذن اه شيخنا (قوله) لا تقدر المهر) أي
 ولا لاقتراض شرط الصفة كثر وبعيها من غير كفاية ومن غير موسرا ومن عدوها لابن اذنا الصريح في هذا
 كالمصداق كل الزوج المجرأ وغيره كانه لا بمن صريح التيبس هذا كله فان لم تصرح حى ولا البكر بما ذكر
 يبطل العقد عند انحلال شرط من شروط الصحيح بطل عقد المداق فقط وذن النكاح فيما اذا انحلت شرط
 من شروط الجواز وهذا في تزويج المهر وغيره اه شيخنا وفيه كثر وبعيها من غير كفاية يقتضى انه لا بدق
 تزويجها من غير الكفاية من الاذن الصريح وهو خلاف ما في شرح حر وها في باب الكفاءة وعبارته هنا
 ويكنى في البكر سكوتها الذي لم يقترن بغيره كالمصداق أو ضرب بند المهر قطعا وبغيره بالنسبة للنكاح ولو لم
 يحركه وان نكته كذا كالمصداق كانه لا بد من مهر المثل أو كونه من غير تعدل البلد اه وفيه عبارته في باب
 الكفاءة ولو زوجها الولي المجرأ أو غير غير كفاية برضاها ولو لم يقترن وان سكنت البكر بعد استدناكها مع

كفاه لهما موسره كسيرة
 كانت أو صغيرة عاقلة أو
 مجنونة كمال شفتهم ونظر
 الدواقطنى اليب احق
 بنفسها من واهلها والبكر
 بزوجهما وبها وقسوى
 بشرط من يادق (وسنله
 استدناكها مكفنه) فطينا
 نطارها وعليه حل خبر
 مسلم وابكر سنأمرها
 أو هاعلاف غير فانه يعتبر
 في تزويجها استدناكها
 كالمصداق وقول مكفنه من
 زياق ومثلها السكرانة
 (وسكوته) بقدرته بقول
 (بعده) أي بعد استدناكها
 (اذن) لا بد وغيره ما لم تكن
 قرينة ظاهرة في المنع كصباح
 وضرب يند ونظره وسلم واذن
 سكوتها وبها بالنسبة للزوج
 لا تقدر المهر وكونه من غير

التزويج مع الكراهة اه وعبارتان يادى قوله وهذا بالنسبة للزوج أى ولو غير كفها انتهت ويؤيد تقرير
 شيئا ما نقل عن السبني وهوان المتعددا من الطلاق الصريح خلافا لمروج (قوله لا تقدر المهر) أى
 اذا كان دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكنى بالنسبة لهذا فلا يكتفى بالتعددها بل اه شيئا (قوله ولا تزوج
 ولمن أب وغيره) لا يشمل الولي السيد لان السيد ليس وليا لكن كلامه في ترجمة الفصل الذى على هذا اتفق
 انه أراد بالولي ما يشمل السيد ثم ذكر فيه ما يحدان الولاية تارة متعلق على ما يقابل المثل وتارة متعلق على ما يشمله
 تأمل اه حل وقوله عاقله شيئا وقوله بكر عاقلة يخرج به المجنونة شيئا كانت أو بكرا وحكمهما ما ذكره
 الفصل الا فى قوله ولا تزوج مجنونة ولو صغيرة وتبين المصلحة في تزويجها ولو بلا حاجة اليه فان فقد الاب
 زوجها لم يحكم ان يلفظ واحتاجت للنكاح فعلم ان الحاكم لا يزوجه حتى يصفىها لعدم حاجتها ولا بد باؤها
 لمصلحة آل آخر ما ساقى (قوله بكر عاقلة) هو شامل الغوراء اذا وطئت ولم تنزل البكرانه وهو نظير قولهم في التعليل
 وان كان بشكل على التعليل بعدم الممارسة لكن جزم المقدس بعدم الاجبار كزائفة البكرانه طاعة وتوحيها اذا
 وطئت (خاتمة) لو ادعت البكرانه أو الثبوت به فالقول قولها وان كانت غلسقة ولا يكتفى سألها ولا تشل
 عن الوطء قال بعضهم وهذا محله في منع الاسمين الاجبار اه قلت فحق هذا ان مجرد قوله انان اتيه وان لم تنزل
 من وطء يكون ما علمن الاجبار وهو ظاهر لان معنى الثبوت به في الشرع من زالت بكارته بالوطء نعم لو أراد الولي
 المجرى ان يقيم على البكرانه يجرى بهما من كف عنه فلا يبعد ما يثبت اه وما ذكر من جزم المقدس
 بعدم الاجبار اختار شيئا طب واعتمد به ثم امتدح ان حكمها حكم البكر اه سم وفي شرح
 مانصه وصدق المسئلة في دعوى البكرانه ولو غلسقة بلا عين أى فيكتفى بسكوته في الاذن وتزوج بالاجبار كالكافه
 ابن المقرى وبهنا يفتى في دعوى الثبوت بقبل العقد وان لم تنزل وتزوج ولا تشل عن الوطء فان ادعت
 الثبوت به بعد العقد فتر وجهها لو اسام غير ادتها لفظا فهو الحق بينهما في تصديقهما باطل النكاح بل
 لو شهدت أربع نسوة وشو بهن عند العقد لم يطل لجواز ان التباينة وأصبح أو أنها خلقت بدونها كذا كره
 الماوردى والرويان وأقضى القاضي بخلافه اه (قوله الاباذنهما) أى مسمى محلى الثبوت صرحا
 أو سكوته في البكر اه شيئا وقوله بالفتن أى ولو فتنين لكن بالنسبة للزوج وأما بالنسبة لقدر المهر
 وكونه من غير نقد البلد فلا بد من الرشد ولا انعقد بهما المثل اه (قوله ولو لفظا أو كالة) أى لأب وغيره
 أو قولها أذنته في ان يسهل وان لم تذكر نكاحا يكتف به بعضهم ويؤيده قولهم يكتفى قولها ورثت عن
 رضاه أى أى أو بما يفعله أى وهم قد ذكر النكاح أى وهم يتفاوضون عندها في ذكر النكاح
 لا قولها ورثت عن رضى أى أو بما يفعله مطلقا ولا ان رضى أى إلا ان ترديه بما يفعله فلا يكتفى بسكوته
 وسيعلم مما بقى آخر الفصل الا فى ان قولها ورثت ان الزوج أورشيت فلا تدنو ما يفتن من الاذن
 لاوى فله ان يزوجهه بالتحديد استاذن ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها
 فيه الامينة قال الاسنوى وغيره ولو أذنته ثم زل فسلم ثم عزل بكافته كلامهم لان ولا يشبه بالنسبة
 فلم يورثها عنه لنفسه فوثق به بعضهم بما اذا سكن قبل الاذن والا كان دونه وأعضله باطلا فلا
 يزوجهها الا بآذن جديد فيه نظرا لاذكرته اه شرح مبر (قوله حتى تستأمروهن) ومن العلوم انه لا بد
 من دنو لوقت استئمارهن وذلك بعد البلوغ وفيه أنه لا يقال لهن حيث ذنبن الا بصحبا كان اه حل
 (قوله فهى في ذلك كال بكر) انظر مرجع اسم الإشارة فان ظاهر رجوعه للنكاح ومثله الوصية فلا يكره
 وأما بالنسبة للوطء وجوبه مبر بكر فانه ظاهره من خلافه وأنه يجهلهم فيسولهم وجهه التقديس باسم الإشارة
 وكذا الوطء بكارته فانه يثبت الجوار اه شورى (قوله لانهم تمارس الرجال) هذا حوى على الغالب
 والافترار قد كالا حتى في جملتها يثبت زوال البكرانه بوطئه اه شورى (قوله لانهم تمارس الرجال)

تداليلك (ولا تزوج ولي)
 من أب أو غير عاقلة (شيئا)
 وهى من زالت بكارته
 (وطء) يقيد زونه شورى
 (في قبلها) ولو سألها أو أذنته
 (ولا غير أب أو سيد من ذى)
 ولا بأس سلطان ومن محاشية
 نسب كخ وسم (بكر) عاقلة
 (الا بآذنهما) ولو لفظا أو كالة
 (بالفتن) لمجرد الدارضى
 السابق وغيره لا تسكروا
 الا بى حتى تستأمروهن
 رواه الترمذى وقال حسن
 صحيح أما من خلقت بدونها كذا كره
 أوزالت بكارته غير ما ذكر
 كسقطه وأصبح وحده
 حبس ووطء في درها فهى
 في ذلك كال بكر لانهم تمارس
 الرجال بالوطء في محل البكرانه
 وهى على غيولها

بقتضاهم والمارست الرجال بالوطء قبلها ولم تزل بكارتها لا تكون كالبركة قال جعفر بن محمد بن
 الخليل حيث أو جبرائيل واليكارت في نزل بكارتها لا يحصل تحليلها وإن في ذلك شيئا فاعتدلتها
 على حدسوا لمكتم ما ذكر في الأصل أن الله كرهوا كلن وقفا جسد أو أمكن دخوله من غير زوال البكارة
 حصل التحليل وعلى قياس ذلك تكون من نزل بكارتها بذلك شيئا حرو كتب أيضا مرساة الرجال بالوطء على
 البكارت وجود فعلها ووطئت قبلها وتكر ذلك ولم تزل البكارة ثم رأيت ج قال أن الغزاة إذا ووطئت في
 فرجها تيب وإن شئت بكارتها ووفق بين ما هنا وجه لها كبر في التحليل بالبالغة في التغير عما شرع التحليل
 لأجله وهو الطلاق الثلاث والمداها على الحياء وقد زال بالوطء قبلها ثم رأيت شيئا في شرحه كران هذه
 كرات البكار كظفر في التحليل وإن فرق بعضهم بينهما أه حل (قوله وحاشاها) عطف تفسيران
 فرق بعضهم أه ج ع ش على مر (قوله) وبما تقرر على أنه لا تزوج صغيرة عاتقه أي حرة وأما
 المبنونة فتزوج كسب في الوتنة وحاشا سيدها أه حاشي وقوله فتزوج أي زوجها بالابن لمحة وقوله كما
 ساق أي فصل تزوج المحرم وعليه وقول الشارح محال أي عاتقه كانت أو مبنونة بكرا أو شيئا غير الابن
 في كلامه شامل للسلطان (قوله) وبما تقرر على الخ أي فلم يعمل بها من كلام الأصل لعلمها من كلامه أه
 شوي (قوله وأحق الأولياء بالتزويج) أي في المملكتين حيث هو لا يتصور هذا العقد لأنه لا مشاركتة
 الأب معه فاضل التحليل على إيه هذا الاعتبار أو يقال أنه ليس في باب أنه يقتضي أن العقد ولاية التزويج
 مع وجود الأب وأسباب الولاية أربعة الأول الوتة وهو بالولاية والسلطنة وقد كرها المصنف على هذا
 الترتيب أه حل (قوله) ويقدم الأقرب منهم (قوله) راجع لقوله لأنه متعدد معنى ولا يرجع لقوله
 أن فاهو للترتيب بالنسبة لتقديم الأب على من فوقه أه (قوله فصار العصب) قال الأمام وهل تصف
 الأنعام ونحوها بالولاية في حال صغر المولود وجها أحدهما المنع لأنه لا تلك تزويجها والثاني أن من ولكن
 تزويجها مشروط بالبلوغ أذ يستحيل أن صغر وليا بالبلوغ أنه أي السوء غير تزويج قطع الولاية فلا يكون
 سببا للثبوت فالولد كان ينبغي يعمل إليه قال الزركشي وهو خلاف قول الفائدة أه سم (قوله) المجمع على
 أوهم ليس ذلك في خط المصنف وإنما هو مريدة على الهامش خط وادعوا لاحقة في بادئهم من ثم يه إلى أن
 ذلك من ز يادته في نسخة من النسخ التي وقضا عليها وهو غير محتاج إليه لأنه لا يمتنع أن ذلك ليس لنا عصبه غير جميع
 على أوهم لا يقال السلطان عصبه ليس مجعاه على أنه لا نقول فده الشارح بقوله من نسبو ولا هو أيضا قال
 بعد ذلك فالسلطان أه حل (قوله) ثم لو كان أحدا العصب الخ استدل إلى قول المتن كارتهم يقتضاه
 أن ولا عالم الذين أحدهم أن لا أم ومعتق مستوون يختصون إلى الفرص مع أنه ليس كذلك بل الذي
 فيه نحوه الأم أو الاعتق مقدم على غيرهما وإن كان في الأرض لا يقدم كقديم بانه هناك فامل وقوله قدم
 محله في الأخ لا عالم مأم يكن إلا أن ابنه كان لها إناعم أحدهما إناها والا خرأها لها إناهم أقدم
 الأول على الثاني لأن البنوة تصوبة فاجتمع فيه عصبو بتان بخلاف الأخوة فلام ليست عصبوبة أه حل
 (قوله من في محل ولايته) أي وإن لم يكن من أهلها أي وكان السلطان بذلك المحل وأما زوج من في محل
 ولايته وهو في ذلك المحل فلا يصح وأما الإذنه فصحيح وإن كان في غير محل ولايته أه حل (قوله من في
 محل ولايته) أي من شأنها ولايته عموما أو خصوصا كالقاضي وإن لم يكن الزوج في ولايته أه قل على الحلال
 وفي شرح مر ما هو هو أي السلطان هنا وفيما يأتي يتسلم العلم والخاص كالقاضي والمولى لا يعود
 الأسكحة وهذا النكاح يخصه من زوج من في حالة العقد محل ولايته ولو اختاره أو أذنته وهي خارجة عن
 محل ولايته ثم زوجها بعد عودها كجاء إلى قبل وصولها له بل لا يجوز له أن يكتب تزويجها ولا ينفاه عنه
 يجوز لها كم أن يكتب بمحاكمه في غير محل ولايته لأن الولاية عليها لا تتعلق بالباطل فلم يوترخصه

وحاشاها وبما تقرر على أنه
 لا تزوج صغيرة عاتقه تيب
 إذا دلان لها وإن غير الأب
 لا يزوج صغيرة عاتقه لأنه
 أغلبي زوج الأذن والأذن
 الصغيرة (وأحق الأولياء)
 بالتزويج (أب فاهو) وإن
 صلا لان لكل منهم ولادة
 وصعوبة قدموا على من
 ليس لهم الأصوبة وقدم
 الأقرب منهم فالأقرب (فصار
 العصب المجمع على أوهم)
 من نسبو ولاه (كارتهم)
 أي كترتيب إناهم يقدم
 أخ لأبوين ثم لأب ثم ابن أخ
 لأبوين ثم لأبوان سئل ثم
 هم ثم ابن عم كذلك لو كان
 أحدا العصبه أحلام أو كان
 معقارا أو ياصوبة قدم
 ثم معق ثم عصبته معق الولد
 كترتيب أوهم وتقدم بيانه
 في باب (فالسلطان) فيزوج
 من في محل ولايته بالولاية
 العاتقة ولا يزوج ابن أمه
 وإن هلت (ينوء) لأنه
 لا مشاركة بينه وبينها في
 التيب فلا يمتنع بدفع العار
 منه بل يزوجها بنوة

بجسلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمدة فيكون حضور مولاه التام في شمل بلادنا حقة وقرها وما بينهما من
 الساتين والمزارع والبادية وغيرها كما أقي به الواجد رحمه الله تعالى ولا يزوجها من بنوة أي خلافاً لما نرى في
 الآية الثلاثة اهـ حل (قوله كبر لا موصلة) أي ومالك كان كلهم مكاباً بأمه فله أن يزوجهما بالبن سيدة اهـ
 حل (قوله لانهما غير مقتضية لامانة) أي فهومن باب اجتماع المقتضى وغير المقتضى فقدم المقتضى وليس
 من باب اجتماع المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدمنا المانع فلا يزوج الابن اهـ شيخنا عبارة عـش
 على مر قوله لانهما غير مقتضية دفعه بما قد تروهم من أن البنوة اذا اجتمع مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه
 اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثاني وحاصل الجواب أن البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف
 ظاهر متضاد مع تعريف شخص الحكم وغاية أن البنوة ليست من الاسباب المقتضية للتمسك اذا لاسباب المقتضية
 له هي مشاركتها في النسب بحيث يعنى من قام به السبب يدفع العار عن ذلك التسبب وليست مقتضية لدفع ما عير
 به الامتناع تكون مانعة من تزويجها (قوله حقيقة امرأه حية) دخيل فيما لو حلت المقتضى وليس لها باب
 ولا جذية وزوج عتيقها السلطان لانه في المحنة لانه لا دون عصبة المقتضى من النسب كما أخبرنا ابن عـها
 اذا ولاية لهم على العقدة الا ان اهـ عـش على مر وأمة المرأة كعتيقها فيجوز لكل من يشترط ان
 السيدة الكاملة طاقوا ولو بكر اذا تسخى فان كانت صغيرة فبها منع على الاب تزويج أمها الا اذا كانت بمنزلة
 وابس اللاب لجبار أمها بكر الباقية المحض من زوجها ما لك بعضها مع قريبها لا يقع مقتضى بعضها والافع السلطان
 ويزوج الحاكم أمه كغير أسلت بانه وكذا الموقوفه لكن بالذن الموقوف عليهم أي أن يتحصروا والا
 فبالذن الناظر فيما يظهر كما أقي به الواجد رحمه الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها أمها البدي فلا يزوج
 بحال اذا لم يكن مولى الموقوف عليه ونظر المجد ونحوه ولا يصرفون الا بالصحة ولا مصلحتي تزويجها عليه
 من تعلق المهر والنفقة والكسوة بما كسبه اهـ شرح مر وقى قل على الحلال (فرع) لا يزوج مدبرة
 المجلس ولو بالذن الفرع لا أمه المستقر المثل ولو بالاذن أمه صغيرة فيجب الا ان كانت الصغيرة بمنزلة تزويج
 الولي أمه بمجروره للمعهلة تزويج السيد أمه اذا فون لها في النجاسة وأمة عبده كذلك لكن بالذن الفرع
 فيها مان كان عليها من وابس السيد سبع أمة عبده بعد الحجر عليه ان كان عليه من ولايتها ولو طوها
 ويزوجه المهر وطها وينفذ ابلاده ان كان موسراً ولا فلا يزوج المصوبة سيدة ولو لم يرضع انتزاعها
 ويزوج الجانبية ولو لم يرضع سيدة بالذن المسقور ويزوج الموقوفة كلها كما لم بالذن الموقوف عليهم ولو كان
 أو بالذن وليه أو بالذن نازله في نحو مسجد أو موقوف في موقوفة البعض ولو أمه سيدة ما من ذكر وثبت
 الموقوفة لهما ان حدثت بعد الوضوء واختار المقتضى انما وقف أيضاً ويزوج الموصى بخصتها الوارث بالذن
 الموصى له أو وليه ويزوج المشرقة ساداتها أو أحدهم بالذن الباقي ان وافتها في الدين ويزوج أمها الكافر
 المسلم الحاكم بانه وجوبه بمشور ويزوج أمه القراض المالك بالذن العامل ويزوج أمه الحرة وعتيقته
 من يزوجه ولو كان ثقيلاً بانه وجوبه بزوج السبي من له اختيار فان شرط لهما أو لاجنبي اعتبار دخله وجوباً
 ويزوج البغية الموقوفة ولها بالذن السيد الموقوف عليه كما تقدم ويزوج أمتهن يزوجهما لكن بالذن
 السيد مصر بمحو ويزوج المكاتب أمه ومكاتبته بالذن سيد ويزوج المكاتب سيدة هـ ويزوج أمهيت المال
 الامام كلفظة بانها لو كانت في قوم من الحر تالاصية ولا يعتبر بالذن أبها لو كانت الحر الأصل من العتقة بعد
 مونه لا مولى أمها ويزوج بنت العتق من الحر تالاصية متعتق أبها خلافاً لما ذكره في بعض نسخ المصنف
 الموقوف وان انحصر المستحقون أو ذوا اهـ (قوله ويزوج السلطان اذا غلب الولي الاقرب من حلتين أو الاولى
 ان ياذن للاعبد أو يستأذن من خروجهن الخلاف ولو كان كونه بدون مسافة اقصر بينة أو بحلف مع تزويج
 السلطان كما قاله البغوي ولو قدم وقال كثر تزوجهن قبل الابينة لان الحاكم هنا ولو الولي الحاضر ولو زج

هـم كولا موصاه ولا تحضره
 البنوة لانهما غير مقتضية
 لامانة (وزوج عتيقة
 امرأه) ففدولى عتيقها
 تسبب (من زوجها) بالولاية
 عليها تملوا لانه على عتيقها
 فيزوجها أو بالعقدة ثم جدها
 بترتيب الاول والاولاد زوجها
 ابن المقتضى فمما استثنى من
 طرد ذلك وهو ما كانت
 العتقة ووليها كغير من
 والعتيقة مسئلة بحيث
 لا يزوجه من عكس هو
 ما كانت العتقة مسئلة
 ووليها والعتيقة كغير من
 حيث تزوجهما فلو لم
 اختلاف الدين لا نقل
 الفصل بعده (وان لم ترض)
 العتقة اذا ولايتها (فاذا
 ماتت تزوج العتيقة من
 له الولد) من عصباتها تقدم
 ابنها على أبيها (وزوج
 السلطان) بالذن على ماله
 (اذ غلب) الولي الاقرب
 تسبب أو ولا من حلتين

فقدم آخرها وقال كنت تزوجت لم قبل بدون، فيختلف البيوع لان الحاكم وكيل الغائب والوكيل لرباع
 فقدم موكا وقال كنت بمثل قبل قوله بينه وتصدق الرأفة غيبة ولها وخواهها من المانع ويصحب
 طلب بنته بذلك والاختلاف ان الحق في الطلب هو القاضي التاخير للاوجه ان ذلك احتياط لا لكمة
 وله تخيله انهم لا تأذن للغائب ان كان من لا يزوج الا بالاذن وعلى انه يزوجه في الغيبة والاوجه في هذه
 العين وشبهه الوجوب باسقاط الابطاع لكن يصح في الاثر واستحبابه ويحل ما يتزوج ما يعرف لها زوج معين
 والاشرط في صحة تزوج الحاكم له بدون الولي الخاص كما افاده كلام الاور واثنى به الواهب رحمه الله تعالى
 اثباته القرافي هاء ا حصر ام غاب كادل عليه كلام المصنف كالراعي وان كان انقياس قبول قولها في المعلن
 انصاحي عند القاضي لان العبرة في العقود بقول اربابهم من ثم لو قال اشترت هذه الامتعة فلان واراد بيعها
 بائنا ثم اوافاه من لم يشترها لم يثبت شرؤها من غيرمكن الجواب ان النكاح يحتاج له أكثر ولعدم السلطان لزم
 أهل الشوكة الذين هم أهل العقد والحل نصب فاض وتنة ذل حكمه للضرورة المجتعة لذلك وقد صرح بغير
 ذلك الامام في الفياقي فيباد افقدت شوكة سلطان الاسلام أو فاته في بلد أو ظروا طال الكلام فيه ونقله عن
 الاشرى وغيره اه من شرح در فضل موانع ولاية النكاح (قوله اذا غاب الولي الاقرب) أي ولو لم يكن
 وكيله يزوج في غيبته والاقدم على السلطان اه حل أي لان الولاية المنصوصة أو من الشريعة اه سم
 (قوله أو احرم) أي وان قصر زنه اه شوري أي وكان الاحرام فاسدا اه شرح در (قوله أو عضل
 مكففة) أي ولو لنقص المهر أو لالا زوج الامن هو اكفأ منه أو هو اخوه من الرضاع أو حلف بالطلاق أي
 لا أزوجه أو مذهي لاربي حله هذا الزوج وجوب اجابته حيث كاطعام المضطر ولا نظر لافراجه حيث
 بالرضاع والحلف ولا مذمومة لانه اذا زوج باجبارا الحاكم لم يأثم بوجبه وتواضع من التماسل الخروج من
 اختلاف وأقره دليل التحريم عند لم يأثم به بل يباح له قصد فله بعض التامرين قال الاذري وفي تزويج
 الحاكم حيث نظر لفقد العضل اه وهو صغيرة واقفا المصنف رحمه الله تعالى بانه كبيره يباح للمسلمين
 مراد انه في حكمه التصريح به وهو غيره بانه صغيرة اه شرح در (قوله أو عضل مكففة الخ) وهو صغيرة
 وأثنى النووي بانه كبيره يباح للمسلمين قال لا يأثم بالخطابه من لم ياتع عضل بالنكاهة فله من خطابه
 ولم يمكنه اثباته اه حل وقوله مكففة مضول عضل وقوله من تزوجهامتعلق بعضه وقوله نيابة عنه
 متعلق بقوله وزوج السلطان الخ فقوله عنه أي على الولي باقائه الثلاثة وقوله ويؤخذ من التعليق هو قوله
 لانه حقا في الكفافة (قوله أو عضل مكففة دعته الى كفة) أي لو كان عضله بطله اكفأ منه فقتلوا
 الصورة الالسية (قوله دعته الى كفة) أي أمرت اه شوري (قوله نيابة عنه) فالسلطان يزوج
 بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالنيابة تزوج ثم قامت بنته تزوج الولي عن العضل فهل تزوج السلطان
 كان كافرا للوكيل لان ولايته لا تستمر الا حيث دام الولي على العضل فان رجوع عنه كان التزويج للولي
 اه حل (قوله وكذا الدفعة الخ) معطوف على قوله كان عضلا ويحل هذه الصورة اذا كان غير مجرم مطلقا
 أو مجرم ولم يوجد الا في دعته والموافاة وحده ككف غيره وكان الولي مجرما فلا يكون عضلا لقوله ولو عينت
 الخ اه وفي سم قوله الامن هو اكفأ ولعل المراد انه ليس هناك اكفأريد التزويج منه بل امتنع الى أن
 وحدا كفا عنه أمالو كان هناك اكفأريد التزويج منه فقدم عليها كما يسد به لالا قوله الا في تزويج
 كنه الخ اذ هو من افراد تأمل اه سم (قوله ولا يمين ثبوت العضل الخ) أي لجواز تزويجه وكذا يقال
 بالنسبة للابدع ثبوت العضل انما هو شرط لا تقدم على التزويج ولكم به ههنا ظاهر اذ عدم ثبوت العضل
 يحكم بعدم صحة النكاح بعد جواز الاقدام فان تبين ثبوته تبين صحة العقد اه حل (قوله من غاب
 دونهما) أي لو كان في ولاية السلطان اه حل (قوله أمالو عضل ثلاث مرات فاكتر) أي ولم تغلب

أو احرم أو عضل) أي منع
 دون ثلاث مرات مكففة
 دعته الى كفة ولو لم يكون
 مهر مثل من تزوجهامه نيابة
 عنه لبقائه على الولاية ولان
 التزويج في الاخيرة حق
 عليه فاذا امتنع منه موهاه
 الحاكم بخلاف ما اذا دعته
 الى غير كفة لانه حشا
 في الكفافة ويؤخذ من
 التعليق انهم لو دعته الى
 مجبور أو عين فامتنع الولي
 كان عضلا هو كذلك اذ
 لاحق له في التمتع وكذا لو
 دعته الى كفة فقال
 لا أزوجه الامن هو اكفأ
 منه ولا يمين ثبوت العضل
 عند الحاكم لا يزوج كفي
 سائر الحقوق ومن غلبته
 الكفة له من تعيينه ولو
 بالنسوع بان خطابه كفاه
 ودعته الى أحدهم ونزح
 بالمرحلتين من غلبه ونهما
 فلا يزوج السلطان الا بانه
 نعم ان تعدد الوصول اليه
 تلوف جازة ان يزوجه بغير
 اذنه قاله الوابي أمالو عضل
 ثلاث مرات فاكتر قد
 فسق في تزوج الا بعد
 لا السلطان كما سيأتي (ولو)
 عينت كفو

طاعته على معاصيه أي التي هي المضلات لأن الولي يشترط فيه العدالة وحتى تكن طاعة باقية العزل لا يزوج ثم
انفسه بالعزل هل يمنع شهادته أو لا تقل عن شيخ والى ناصر الله الطلوع إلى الله فبقا بالنسبة للزوج لا مضافا
وفيه نظر وعلى منعه من التزويج وتاب منه عند العقدا كفي ثبوته ولا يجب اختياره أو غلب طاعته على
معاصيه كمن الزوج السلطان اه حل (قوله فلعج بغيره آخر) أي وان كان معيها يذلل أكثر من
ميراثا كما شرح به الامام في كتاب الطلاق وحكامه في الكفاية اه شرح مر * (تفه) * حاصل
ملا كره المصنف ههنا من الصور التي يزوج فيها الحاكم أو بغيره قد علم بعضهم بحلة الصور ونقله
القليوبي على الجلال فقال

وزوج الحاكم في صورتين * منظومة تحكى عقود جواهر
مقدم الولي وقدمه ونكاحه * وكذا الشيخة مسافة فاصر
وكذلك انما وحسب مانع * أمة لمحور وقرى الشادر
احرامه وتعرضه عن نفسه * اسلام أم الفرس وهي لكافر اه

وقد وقت على رسالة الجلال السيوطي فغنا الله به تشبيل على الصور جميعها فاجبت ان نقلها برمتها الصفر جمعها
وكثرت فوائد فافتت قال فغنا الله به ما فيه بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العالم العلامة فريد هره
ووحيد عصره أبو الفضل جلال الدين السيوطي رحمه الله ورضي عنه آمين أما بعد جد والله على توقيفه والصلاح
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وصديقه قد وقت على نظام جديدة طويلة الشيخ الاسلام سراج الدين
البلقيني رضي الله عنه وأرضاه بجمع فيها الصور التي يزوج فيها الحاكم وأوصله إلى عشرين صورة فنظمها في
خمس آيات ورايت ان أورد ههنا مشروحاتهم الاتباعهم بأنه التوفيق قلت
عشر ونزوح حاكم عدم الولي * والفقو الاحرام والعزل الفرس

لمعمر (يعين) كفه (آخر)
لأنه أكل نظرائها أما غير
المحبر ولو أبا أو جد ابان
كانت ثيبا فلا يسهل تزويجها
من غير عينه فقه سبيري
بالمحبر أولى من تعبيره بالاب

الصوره الاولى مما يزوج فيها الحاكم عدم الولي امساها أو شرعا بان يكون فيه مانع من صغر أو جنون أو فسق
أو سوء ولأولى به سده منه قال البلقيني لو كان الولي خنثى لم يزوج الحاكم لأنه ان كان ذكر الحضي إلى اذنه وان
كان أنثى انتقلت فلا بعد قال ولم أر من تعرض لذلك بقى عليه ما إذا لم يكن أبعد فان هذه الصورة أولى
بمزوج الحاكم من التي قبلها لأنه بقدر أنوثته تكون الولاية له والحكم أنه يزوج لأنه فيكون ولداً أو كبدلاً
وقد ذكر في الروضة مسئلة فجب إذا كان الخنثى المعلق أنه يزوج بإذنه والصورة التي ذكرها البلقيني حيث
أبعد يزوج فيها إلا بعد بإذنه قلت وعمما يفي التثنية معاً وقد يغفل عنه ما إذا كان المرأة لم تستولد من
سيد ههنا فانه حينئذ يلزم بالولاء الذي روي من أبيه فربما يتوهم المتوهم خصوصاً هذه الزمان الذين
أظهروا الجهل وغلب عليهم أنه لا ولاية له لكونه ابناً وليس ابن ابن عم ولا معة ولم نغفلوا إلى إرثه الولاء
ولم أر من يتبع لهذه الصورة فاستثنوا ههنا وحكامها واضح اه الثانية فقد الولي حيث لا يعلم موته ولحايته
فإن الحاكم يزوج ما لم ينسبه إلى مدته يحكم فيها بموته فيزوج حينئذ لا بعد اه الثالثة أحرامها بالجماع أو العمة صحبها
كان أو فساداً ولو نة الحج قبل التحلل بعمل مرة الرابعة العزل بأن تدعو البالغة العاقلة إلى كف يمتنع
الولي من تزويجها ولا بد من ثبوته عند الحاكم بمسنة تنوار به أو تعززه أو امتناعه من التزويج وقد أمر به
الحاكم عند حضوره ومحل ذلك ما إذا لم يشكر منه فلن يصل مراتبها فها حتى بعضهم ثلاث فسق وتنقل
الولاية لا بعد ثم حل بزواج الحاكم عند العزل بالولاية أو النسيابة بخلاف حكم الامام وبنين عليه مسائل منها
لو أذنت حينئذ لحاكم طه الولي وهي في بلد الولي وهي بلد است في حكامه قلنا بالنسبة تزويجها أو بالولاية فلا
ومنها إذا زوج قامت نسبة قائمه رجع عن العزل قبل التزويج ان قلنا بالنسبة خرج على عزل الوكيل أو
بالولاية خرج على عزل القاضي ومنها إذا تزوجها الحاكم والولي الغائب بالترقي وقت واحدة تقدم الولي ان

قلنا بالنسبة والابلا كوكيلين أو قدم الحاكم فتوثلا يشعرونها كقول الولي كنت وجهته في القيسة فان
نكاح الحاكم يقدم الخمسة سفر الولي إلى المسافة القصير بخلاف ما إذا كان دونهما فلا بد من اذنه ومن ادعت
ضيقه ولها فلا بد من شاهدين على شيتها قبل وجوبها

حسب قراره في نكاحه * أو طلقه أو أضافها فمهر

السادس تجبس الولي حيث لا يصل إليه أحد إلا السبعين السابقة والثمانية قوا به وتعرزه التاسعة
إذا أراد الولي نكاحها كان عم فانه يقبل وزوجه الحاكم العائرة إذا أراد نكاحها لطفه العاقل فانه يقبل
له ولا يثلى الطرفان ولا وجب لان الحاكم لا يشل للطفل ولم أجد في النظم بالعاقل المعطوف من ان الصغير
غيره لا يزوج الحادية عشرة إذا أراد اجد نكاحها لحقده وهو غير مجبر وهو معنى قولنا فمهر فان شرط قول
الطرفين ان يكون مجبر الكون البتة بكرة أو مجنونة أو كونه الحفيد صغيرا أو مجنونا وقد لا يزوج من اقيام مانع
بهما

والثانية يجوز من حيث ولا * أسجد لا يحتاج قد ظهر
الثانية عشرة أمثلة لمجوز إذا لم يكن له أب أو جد يزوجه الحاكم ثم كان المحمور صفاته اذنه الثالثة عشرة
المجنونة الباقية حيث لا أب لها ولا جد فان الحاكم يزوجه المجاعة لا الحقة وهل يرجع آثارها وجوبها
أو استحبابا وجها صحح البغوى الاول والامام الثاني ولا أب أو جد في النظم راجع الى الصورتين وهذه الصورة
الثانية لم يذكرها البلقيني وذكر بدلها الاغصاء وتر كملان القول بنزوح الحاكم حينئذ ضعيف والارجح
انتظارا فاقته ولو طالت مدته

• (فصل في موانع ولاية

النكاح) • (منع الولاية رق)

ولو في بعض النسخة تنصيرى

بذلك أنهم من قوله لا ولاية

وأما الشبهة الاولى لها وبسبب المالم مع موقوفة لا ضرر

الرابعة عشرة الامة للمرة الرابعة التي لا ولي لها يزوجه الحاكم بانها الخامسة عشرة أميت المال يزوجه
الحاكم السادسة عشرة الموثوقة يزوجه الحاكم بان الموقوف عليه

مسلمات علفت أو دوت * أو كوتيت أو كاتيت أو لمعن كثر

السابعة عشرة مستولمة الكافر إذا أسلمت فانه لا يمكن من بهابيل يتبعها ولا يزوجه الحاكم الثامنة
عشرة والتدعة عشرة مكاتبته ومدونه إذا أسلمنا العشرين التي علق عقباها صفة تقطع وجودها وأسلمت
فلا رباغ اصلها انتقل العتق فان كانت قد تفرقت فحدود قد لا تجديعت انتهى ذلك والحدود وحده مولى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وورثته وخيرته آمين

(فصل في موانع ولاية النكاح) أي غير ذلك من قوله لمجبر فوكيل إلى آخر الفصل (قوله يمنع الولاية) أي الشاملة
للسببة بدليل قوله لم يملك الخ أي الولاية الخاصة لا المقر وأنه لو تطلب على الولاية العظمى رقيق أو مجبور وعليه
بالسعة أو صبي مجبر لا كافر كاله ابن يزوجه الحاكم أم توجب أو بد الولاية الخاصة لا بحسن استثناء الامام الاعظم
من الفسق وكان يتبين اسقاطه وخروج بالولاية أو الكافة فيصور ان يكون الرقيق وكيل في القبول دون الاعجاب اه
حل ومشله في شرح مر وفيه أيضا ان السببة كالرقيق في هذا التفصيل وبعبارة سم قوله يمنع الولاية رق
الاقتصار على منع الولاية بهم جواز الكافة أعني ان يكون وكلا وهو كذلك في القبول دون الاعجاب على الاصح
فيهما فان أدب السيد جاز القبول فطعن من السيد المحمور عليه به فخصم قوله في القبول دون الاعجاب
انتهت ولو زالت الموانع عادت الولاية خلافا لما قاله الفلاس قوله صحيح تزوج حلالا كاله البغوى وهو المستعبد
لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة فمنها حلوم المروءة ولفظ وجب المستور انما هو العدالة
والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصد منهما مفسق وان لم تحصل منهما ملكة فتعاهلها لا على ملازمة
التوى أو صاحب الحرف الهندى فان لا يتزوجهم بلين كارجح في الرخصة القطع به اه شرح مر وقوله
زوج حلالا وان لم يشرع في رد المظالم ولا قضاء الملو ان متلاحيت وجد شرط التوبة بان عزم عزمها

معهما على الظالم اه عش عليه (قوله نعم لو ملك البعض الخ) ومثله المكتاب من أولى تمام ملكه
 لكن بالنسبة اه شرح مر وقوله لكن بالنسبة أى فلو خالف ونفعل لم يصح النكاح ثم لو طوى
 الزوج مع ثلثة الصحة فلا حد لهما فوجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد ولا في حقنا والقرب
 انه كذلك اذ قيل يجوز اه عند بعض الأئمة اه عش عليه (قوله من انه يزوج بالملك) فثبت يكون
 الاستنصاح و لا يقال مراده بالولاية ما يشمل السيادة لا نقول بغيره هذا قوله واختلاف دين لان هذا
 لا يمنع السيادة بل الولاية المقابلة لها اه (قوله من انه يزوج بالملك) الصبر لابد من حيث هو لا يشد
 كونه مبعضا عبارة له مع شرح مر في تزويج المحرم ما نصه واذا زوجها أى الامتداد ما لا يصح اه بالملك
 لا بالولاية لان التصرف في ملكك استيفاء وتنته الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع وتناها بالاجارة
 والثاني بالولاية لان عليه مراعاة لحظا وهذا لا يزوجهما من موجب كمر وقضية كلامه عدم مجبته أى الخلاف
 في تزويج العبد وهو كذلك قاله الزائف اذا قلنا لسيادة اجاره قال السبي وهو صحيح انتهت (قوله لا بالولاية)
 فالولاية تطلق في مقابلته للملك والسيدية كما هنا وعاطق على ما يشمل السيدية كفى الترجمة اه فلا يسترد في
 الجفة كما قدمناه اه حل (قوله لا خلافاً لآقني به البقوى) من انه لا يجوز ان يزوج لان البعض أولى من
 المكتاب لانه تام الملك وفسان المكتاب لا يزوج الا بالذم سيده بخلاف البعض اه حل (قوله له له
 العبارة) أى صحتها المراد بها ان قوله في حق مودحوا له اه شيخنا (قوله في زوج الابعد في زمن جنون الاقرب)
 هذا يعني عنه قوله في الترتيب لا اتى بيقظا كل لا بعد وانما فيه عليه هنا وفي الفاسق طوعة للمقابل الذي حكا
 فيها تأمل اه (قوله في زوج الابعد الخ) لم يقل مثل ذلك في الصبي مع انه كذلك لقوله فيما باتى و يقظا كل
 لا بعد اه (قوله دون افاقته) أى فلا يزوج بها وان قلت جدا فلو وكل الاقرب في زمن افاقته اشترط ان يقع
 الوكيل الصدق بل عدا الجنون لان بعده بمنزلة الوكيل اه حل (قوله لا يزول الولاية) أى فلا يزوج
 الابعد في زمن جنون الاقرب على هذا لانه يغلب زمن الافة على زمن الجنون فيحصل زمن الجنون كالعدم
 فينتظر الافة ولا يزوج الابعد في زمن الجنون اه شيخنا عز زى (قوله ولو قصر زمن الافاقه) ان شارب
 الى ان يصل الخلاف بين الشرح المغير وغيرهما بقصر زمن الافة كيوم في سنة والى ينظر صلة في زوج الابعد
 في زمن الجنون قول واحد اتفاقا الشرح المغير وغيره اه شيخنا عبارة الشورى قال في شرح الروض
 واذا قصر زمن الجنون كيوم في سنة فظاهر انها لا تنتقل بالولاية بل ينظر كظن في الحضانة انتهت
 (قوله ولو قصر زمن الافة الخ) هذا شعر لمحل الخلاف أى محل في غير هذا المصود وأما في هذه فلا ينظر حتما
 وعكسا أى اذا قصر زمن الجنون جدا تنتظر الافة قطعا كتنقل عن الشورى فيحصل الخلاف في الانتظار
 وعدمه مع عدم اذالم ينشرو من أحدهما جدا اه شيخنا (قوله فهو كالعدم) أى من حيث عدم انتظار ملا من
 حيث عدم صحة انكاحه فيلحق وقوع ويشترط بعد افاقته صفا ومن ان ترخص يعمل على حدا خلق اه شرح
 مر (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة) أى وقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا على مرشد وشاهدي عدل بناء
 على تفسير المرشد بالعدل والقول بالحدوث واه الشافعي في سنة وقال الامام أحمد هو أصح معنى في الباب واعلم ان لنا
 طريقاً آخر بان الناسق بل قال الولي الطبري لم يبين الشافعي الرشد فاختلف أصحابه فبهم من قال الرشد
 العدا وقال المذهب ان الناسق لا بل وقال شيخنا الفخام الكافى على الكافة قال الفاسق أولى ومعنى الرشد العقل
 اه لكن نقل ابن داود ان الشافعي في البريعلى قال المراد بل الرشد في الحديث العدل اه وقضية ان المستور
 لا بل لكن نقل التزالي الاتفاق على ولاية المستور اه سم (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية)
 يقتضى ان كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لانه يكتفى هنا بالعدالة الظاهر وقوله كذلك الشهادة
 ولم يقل مر ولا يج هذا التعليق (قوله وقيل لا يمنعها) حتى لو كان وليه الولاية لا تنتقل الى حاكم

لرفيق نعم لو ملك البعض أمة
 زوجها كما قاله البقوى بناء
 على الأصح من انه يزوج بالملك
 لا بالولاية خلافاً لآقني به
 البقوى (وصاب) لسله العبارة
 (وجنون) ولو مشطها الملك
 وتقليد الزمن الجنون المتقطع
 فيزوج الابعد في زمن جنون
 الاقرب دون افاقته وخالف
 في الشرح المغير فقال الاشبه
 ان المتقطع لا يزول الولاية
 كالانحيا ولو قصر زمن الافة
 جدا فهو كالعدم كما قاله الامام
 (وفسق غير الامام) الاعظم
 ولو مضى ثلاث مرات وأسر
 لانه نقص يقدح في الشهادة
 فيمنع الولاية كالرفق فيزوج
 الابعد وقيل لا يمنعها وعليه
 جعلت لان الفاسق لم ينص
 من التزويج في عصر الاولين

نفسه آخيه على ولايته قال ابن عبد السلام لا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وبني
 العمل به والمعتد بتقاليده اى الحاكم الفاسق اه حل وزى وعبار شرح حر وأقضى الفزلى بله ان
 كان لولسناه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ولو لا فلا قال لا سبيل الى الفتوى بغيره اذا فاسق هم العباد
 والبلاد قال المصنف وهذا الذى قاله حسن وبني العمل به واستشاره ابن الصلاح فى فتاواه اه شرح حر
 (قوله الامام) اى وماله فوايه كالتقضى اه سبختا (قوله فيزوج بناته وبنات غير بالولاية العامة) هذا
 مقتضى انه لا يكون بغير ان لا تزوج بناته الصغيره ولا الكبيره بالبرك الا بغيره او نقل عن شيخنا الهمال اى انه يكون
 بغيره وكب اى اى حيث لاولى غيره لبناته وبنات غيرهن لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة فمع ذلك لو كانت
 بناته ايجار الاحتياج الاذن لانه ابو عليه فليس بالولاية العامة فخصوا الظاهر ان الامم لو تولت الامامة العظمى
 لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون بغيره اه حل وعبار عس على حر قوله غير بناته
 الخ ولو كن ايجار اهل بغيره لانه ايجارته التزوج ولا ولدين الاستدنان لان تزوجه بالولاية العامة
 لا الخاصة فيه فظاهر وما لدر لاول سم على حج لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولو خاص الثانى وذلك
 لانه اشترط في تزوجه فسد الغريب العدل بان لا يكون لها اخ اذكره فخصص تزوجه بالولاية العامة
 لا يقتضى الاجبار بل عدمه (قوله بان باع غير رشيد) اى فى مال والمرا اديله رشيد ان يحصى بعد بلوغه من
 لم يحصل فيه ما ياتى فى الرشيد بحيث تقضى العادة رشيد من مضى عليه ذلك من غير تعاطى ما يحصل به لايجرد كونه لم
 يتعاطى من اياها وقت البلوغ بخصوصه اه عس على حر (قوله بغيره) فان بغيره عليه مع تزوجه
 كجبة تصرفاته اه حل (قوله بغيره) واجمع لانه لو اموال الاول فبكنى فاجهر الصى لانه يدوم عليه
 (قوله انه لا يستأجر) اى لا يتقدم بلع رشيد ان يزوج بغيره القاضى عليه بل لا لزواج وان بغيره عليه
 القاضى وهذا منفسوا المتمدان السفى الممل بزوج اه (قوله كجبل) فى المصالح الخليل مثل فليس
 الجنون وشبهه كالجور والبله ونسبهه الحار من باضر بذهب فوايه فهو بخول ومضيل وانبل يقتضين
 الجنون اى باضوا حيلته بخلاف باضر اى اذنت عضوا من اعضائه او اذنت عقله لوانبل باضه
 يطلق على الفساد والجنون اه (قوله وكثرة لسقام) استشكل الرافى عدم انتظار زوال الاقسام حيث
 قال لا بعد ان قال سكون الاب لايس باع من افاته الغنى عليه فاذا انتظر الا لا فى الانعام وجبان انتظار
 السكون هنا وبقدر عدم الانتظار يجوز ان يزوج السلطان لا لا بعد كفى الغائب واجب ابن الرضا
 عن الاول بان الانعام له امد ينتظر بعرفه الاطباء فعمل مراد اختلاف سكون الام وعن الثانى منع مائة الاهلية
 مع الا اذا اهله مع دوام اذ لم يخلف الانعام اه حل (قوله كجس) اى فى الاستئناس منطوق القاعدة
 التى هى قوله بزوج عشقة قاسم اى حميمين بزوجها (قوله لم لولى البدخ) سواء كان السيد الذكر مسلما
 أو كافرا لان السيد ولو كان كافرا بزوج أمته المسلة فقام ولم يعقله أو كان السيد ائمة مسلمة بخلاف الكافرة
 فليس لولها المسلم ان يزوجها لانه لا لزواج أمه الكافرة اه حل (قوله كجس بماس) اى من قوله
 فالسلطان لا شامل لقزوح السلطان الكافرة (قوله ولى كافرا لم يترك الخ) اى مال الرضا فلا يحل له ولا لزواج
 أمته بملك كافرا بزوج اه شرح حر وقوله فلا يحل اى حتى لو زوج أمته أو مولته فى الزمة لم يترك
 بغير محته بل هو يحكم بمطالته لان النكاح مما لا يقبل الرقوصان فاما السيد بزوج أمته بملك لان ذلك المارد
 موقوف اه عس عليه (قوله كجس) اى فى الاستئناس من مفهوم القاعدة السابق ذكرها (قوله فلى
 اليهودى النصرانية الخ) وصورة المسألة ان يزوج نصرانى يهودية أو كعكة فقلده بنتا فخير اذا بلغت من دين
 أبها أو أمها فقتلها أو اغتارها اه حل (قوله كلاتر) ومنه يؤخذ انه لا لزواج الحري فخصوا لانه
 ومثل الذى المعاهد اه حل (قوله ويقتلها كل لا بعد) اى بنتها فاستعمل النفل فى لزامة فيكون مجازا أو

الامام الاظم فلا يمنع فمته
 ولا يتب بناء على التصحيح من
 انه لا يميز بين الفسق فيزوج
 بناته وبنات غير بالولاية
 العامة فتخرج ما شئت (وغير
 سفة) بان باع غير رشيد او
 بنو رشيد متهجر عليه لانه
 لنفسه لا يلى امر نفسه فلا
 يلى امر غيره وقضية كلام
 الشيخ اى لم يدوم غيره انه
 لا يعتبر الخبر وزجره ابن
 اى هريرة ووجه القاضى
 بحسبى وابن الرضا واختاره
 السبكي امامه الفاسى فلا
 يمنع الولاية لى لفظه وانما
 طلب حلق الغرما لا لنقص
 فيه (واختلال نظر) بمر
 أو غيره كجبل وكثرة انعام
 ليجز عن البحث عن احوال
 الا زواج ومعرفه الكعب
 منهم واقصا لى على ما ذكر
 أو من يتقدم بمر أو بنى
 (واختلاف دين) لا تشاف
 الموالاة فلا يلى كافر مسلمة
 ولو كانت عتيقة كافر كجس
 ولا مسلم كافر ثم لولى السيد
 تزوج أمته الكافرة كالسيد
 الا فى بيان حكمه معلقا قاضى
 تزوج الكافرة عند تغلر
 الولى الخاص كاهم علم
 ولى كافرا لم يترك بخلافه
 فى دينه كافر ولو كانت عتيقة
 مسلمة كجس أو اختلف
 اعتقادهما فلى اليهودى
 النصرانية والنصرانى
 اليهودية كلاتر ولقوله
 تعالى والذين كفروا بغيرهم أولياء بعضهم

استعمله فيما بين النبي والاثبات فيكون حقيقة ويجازا فلا يقال ان بعض الصور كالاصالة تثبت مع الولاية
 للأقرب بل ان النسل فرع الثبوت اهـ شخصاً قوله حتى لو أعتق شخص أمه (الخ) عبارة شرحه من فلا أعتق أمة
 ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الأب والأخ لا الحاكم على المنقول المعتقد وان نقل عن نص
 وجع متقدمين ان الحاكم هو المزوج وانتصره الأذرى واعتمد جميع متأخرون وقول البلقيني الظاهر
 والاحتياط ان الحاكم هو الذي تزوج بعارضة قوله في المسئلة تصوره تدل على ان الابدع هو الذي يزوج وهو
 الصواب اهـ وذلك لان الاثر بحسبئذ كالعدم انتهت (قوله لا يحى) مصطوف على كل كما اشار له الشارح
 بالاعتراض وكان الاول ان يجعله معطوفاً على رضى عنس الولاية رضى لا على الان قال هما أى المنع والنقل
 متلازمان ولا يجوز للقاضي ان يرفض اليه أى للاعى ولاية يضمن العتود بان يقول له وليك أمر هذا العقد
 بخلاف قوله بان يقول له وليك هذا العقد فانه صحيح كليس كرهه بنقلها الخ من حيث لا اشارت منه
 ولا كتابة لو كان لها اولاد اهـ حل (قوله لا يحى فلا ينقلها) أى يصح تزويجه بمجرد وجهه وأما ما يتعلق
 بالمرحمان عقد على معين فقد المسمى وجسمه المثل سواء كان زوجاً أو ولياً وان عقد على مافى القصة مع
 المسمى ولو كل من يشبهه عنه ان كان زوجاً أو أمماً كان ولياً فيقول كل من يشبهه ان كان له ولاية المال على
 مواليه والأولى كنهى في قبضة اهـ شرحه من وعش عليه بنوع تصرف وانظر قول عرش والا
 وكنت هى في قبضة فان فيه قصور ابل كل من يقول لا قد يمتنع بنفسها أو وكنت في قبضة اهـ وأتى بأوزر عتبه
 لا يجوز قوليته العتود لا على لان ذلك من وظائف القضاء هو البصاوة احتمال بالجويز لعدم المناقاة بين عقد
 النكاح والمعنى دليل الولي الخاص وامل احتمال هذا أقرب اهـ (ج) قال الزركشى ان قاتلاني بنى
 الاعى والصدق غير يثبت للمسمى ان منعنا امره الغائب كذا فى الاملى البيوع على الكلام في بيع الغائب
 اهـ وقضية كلامهم ان تعيين المرأة غير واجب وان قلنا انه لم يقدور عليها فاجزوه اهـ سم (قوله بل ينتظر زواله)
 قال في شرح الروض ثم ان دعوت حاجتها الى النكاح قال التولي وغيره وجهه السلطان وظاهر كلام المصنف
 كانه يخالفه اهـ واعتقد من خلافه اهـ سم وقوله بخلافه أى خلاف ما فى شرح الروض وذلك
 الخلف هو عدم التزوج اهـ وسأنا في عبارة أى من قريباً (قوله ولا تنه) أى ولا سكر بلانده اهـ حل
 وجعلوا الانعام الى الكالة من السوا ليعين غير فرق بين ماول المدقوصر هاو هنا انتظروا وبع ما يعرف بينهما
 بان الوكيل يصرف لغيره مولى يتعاطى حق نفسه فاحتياط في حق الولى ما لم يحتط في حق الوكيل اذ الموكل
 اما ان يعمل بنفسه واما ان يوكله غيره فلا ضرر عليه باعتزال الوكيل بخلاف الولى فلا يحسن بعنى بدفع العار
 عن النسب فهو كانه شخصاً لها من الروض اهـ شوبرى (قوله وان دام أيلما) أى ثلاثة فاقبل من دعت
 حاجتها الى النكاح في ذلك تزوج السلطان فان زاد على ثلاث تزوج الابدع حتى ذلولاً خبره ان الخبر بان منه
 تزيد على ثلاثة تزوج الابدع من أول المسدة اهـ حل وشبهه سم على ج قال عرش على من
 ثم تزوج الابدع اعتماداً على قوله اهل الخبرة تنزى المانع قبل مضي الثلاثة بان بطائه فاساعى مالو زوج
 الحاكم لقبية الاقرب قبان صدمها والظاهر ان المدايهل الخبرية واحدة منهم اهـ وقول الحلبي فان دعت
 حاجتها الى النكاح في ذلك تزوج السلطان هذا الخلف قد فشرح من ونص عبارة فان دعت حاجتها الى
 النكاح في زمن النكاح أو السكر فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لاهو كذلك خلافاً للمولى اهـ (قوله)
 فلا يزوج الابدع لبل السلطان (الخ) شمل كلامه طوله مدة الاحرام وضرها وهو كذلك وان قال التولي والامام
 وغيرهما ان عمل ذلك في طوله ليلما كفى الفية اهـ شرحه من (قوله ولا يستدركل بحرم) أى لا يستدركل
 الاحرام ولو كل قبله اهـ وانما هذا ان توكيله في النكاح صحيح فلو كان حال الاحرام ليعقد به التحلل وأطلق
 وصعد بعد التحلل جاز وهذا بخلافه فانه لخلال على المنقول المعتقد ولو ليه السفيه لم يجز جمع والفرق

حتى لو أعتق شخص أمه
 عن ابن صغير وأخ كبير كانت
 الولاية لأخيه خلافاً لقال
 انه الحاكم كذا ذكر انتقالها
 بالفسق واختلاف الدين من
 زباني (لا يحى) فلا ينقلها
 لحصول المصود معه من
 البحث عن الاكتفاء ومعرفتهم
 بالسباع (و) لا انعام بل
 ينتظر زواله وان دام أيلما
 لقرب مدته (ولا حرام)
 بنفسك لكنه منع الصفة كما
 من فلا يزوج الابدع بل
 السلطان بحرم (ولا بعدد
 وكيل بحرم) من ولي أو زوج
 (ولي) كان الوكيل (حلالاً)

لأنه سفير عن فكيان العائد
الموكل والوكيل لا يتوزل
بأوامر موكله فعدت به
التحال ولو أصر السالطان أو
القاضي لمخالفته إن بعدوا
الانكسار بجزءه المخالف
وصحبه الزواني وغيره لأن
تصرفهم بالولاية لا بالوكالة
(ولم يفرق بين تزوج موكله
وإن لم تأذن ولم يسن) في
التوكيل (زوج) أو انتقلت
الأعراض باختلاف الأزواج
لأن شقة الولي تدعو إلى أن
لا يوكل إلا من يتحسن
تتسرع موافقته (وعلى
الوكيل) حيث لم يعبه زوج
(احتياط) فلا يصح تزوجه
غير كف ولا كف أو مع طلب
أحكامه (كغيره) أي غير
المخير بالمكن أبدا وجد أو
كانت موثقة بما لا يملك
يتزوجها وإن لم تأذن في
التوكيل ولم يعين زوج وعلى
الوكيل الاحتياط (إن لم تنه
عن توكيل (وأذنت له) في
تزوج من عنته) إن
عنت والقبول لا يعين
زياد فان تنه عن التوكيل
أول تأذنه في تزوجه أو
لم يعين في التوكيل من عنته
لم يصح التوكيل إلا في الأول
فلا تم المأثرة زوج بالذنوب
تأذن في تزوجه الوكيل بل
نهي عنه وأما الثانية فلا تم
لأنه لا تزوجه بنفسه فيثبت
فكيف يوكل غيره فيؤامرا

بين عدم صحة الذنوب بين صحة التوكيل إن الذنوب نشأت بالولاية والمحرم ليس أهلا لها بخلاف الوكيل لأنهم لا يحرم
الذنوب وعتا بالولاية لا بالاحتياط لغيرها اه شرح مر (قوله وكيلا يحرم) أي بخلاف وكيل المولى لأن
الصلوات لا تتبع حتى لو عقدت في البيع كما أنه في شرح المهذب زكري اه سم اه عش (قوله لأنه
سفير عن) أي رسول أي واسطة شخص أي لم يعد على ما قدس عند التزوج بخلاف غير مائة قد عهده العقد
في بعض الأمور كما هو مذكور في الوكالة اه شخنا (قوله والوكيل لا يتزول بأوامر موكله) هذا الجملة
تطيل لقوله في بعد العمل وصار شرح مر بل بعد العمل لأنه لا يتزول به (قوله والمخير فوكيل الخ)
ظاهر هو أن تم نصفه وقد يفهمه تخصيصه الفساد في موثقه الآتي عن التوكيل بغير المخير اه عش على
مر نعم يندب الوكيل استئذنه أي حيث وكله المخير بغير إذنه وبكى سكوتها اه شرح مر ووزال
أخباره بعد الوكيل بأن زالت البكارة وبما يفي قبلها هل تطيل الوكالة وتبقى ولا يزوج إلا بالذنوب الواجبة
الأول وهو واضح عند عدم الإذن للولي وأما وأذنت له فيستعبر مر اه حل (قوله وإن لم تأذنه) أي
في التوكيل وهو مثل ما إذا تنه عن موثقه به يتقنه اه حل ويؤخذ من عبارة عش على مر
(قوله ولم يعين في التوكيل زوج الخ) ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج وجعله لا يزوجه بل على المفسد
من تناقض فيه لأنه لا ضابطا لهذا رجع المومر يتقنه بالكفوي يكفي تزوجه لمن شئب واحد
ولهذا لأن عومه الشامل لكل فرد ما يشئب في الفرد بخلاف امرأته ملحق ولا دلالة على فرد
اه شوبرى (قوله وانتبه) عطف مغاير لأن النظر التام في الأحوال والاختيار الامتناع اه عش
(قوله فلا يصح تزوجه غير كف) هذا ليس من صور الاحتياط بل هو شرط لفصحة وأما قوله ولا كفوا
الخ فهو من صور الاحتياط وإن كان ليس مثل الولي في هذا لأنه عتاه أن يذن للولي اه (قوله فلا يصح
تزوج غير كف) أي ولا يزوجه غير الكف وثم من يذل كثرته أي يفرم ذلك على ما مع العقد
كما هو ظاهر بخلاف البيع فإنه يتأخر فساد المسمى ولا كذلك النكاح اه شرح مر (قوله ولا كفوا
مع طلب أحكامه) فلو خطبها كفا متعارفون لم يجز تزوجهها ولم يصح بيعها لا كفا لأن تصرفه بالسلطة وهي
محصنة في ذلك وأعمال يلزم الولي الأكف لأن نظره أوسع من نظر الوكيل ففوض الأمر إلى ماله أصح ولو
استوى كفا نواحدة ما متوسط والأخمس عشرين الثاني فيما يظهر اه شرح مر وقوله تعيين الثاني
محله أن لم يكفأ بعضهم مالم يكن الأول أصح لحق الثاني فثبت بطلان قوله أيضا تعيين الثاني أي فان زوج
من الأول لم يصح وقد يشكل على ما مر من أنه لو زوجها بغير التسل وثم من يذل كثرته مع مع الحرمة
وبل الفرق أن الفروها خوات لا يبرأس من فوات الزيادة في المهر للوام النكاح اه عش عليه
(قوله ولا كفوا مع طلب أحكامه) متعلق بقضية عدم الصحة وإن كان غير الأكف أصح من حيث اليسار وحسن
الخلق ونحوهما ولو قبل بالصحة لم يكن بعيدا اه عش على مر (قوله مع طلب أحكامه) أي مع كون شخص
أكف أمه طالباتها هو مصدر مضاف لقائه مع حذف المفعول أي مع طلب الأكف أيها اه شخنا (قوله
كغيره) متعلق بقوله والمخير أي المخير التوكيل كما فيه التوكيل اه شخنا ودخل فيه القاضي لأنه
التوكيل ولو لا على اه حل (قوله وأذنت تزوجه) أي أن يذن لم يعطه الولي حال التوكيل اعتبارا بما في نفس
الأمور ومع إذنه الولي إن تزوجهها أو طلقها أو جهلها وتعتد عدم التوكيل الولي يزوجه موثقة كذلك
لأن تزوجه الولي بالولاية التزويج وتزوجه الوكيل بالولاية المجلية وظاهر أن الأولى أعم من الثانية فكيف
فيما يجب لا يكتفي به في الجلب لولان باب الإذن أوسع من باب الوكالة كذا في قوله تعالى والله تعالى وأمر به
بعضهم بين ما ذكر في البيان بحمل عدم الصحة على الوكيل والصحة على التصرف فقد تطيل الوكالة ومع
التصرف مردوده على ما صرح بخلافه مقول اه شرح مر (قوله ولم يعين في التوكيل من عنته)

في الثالثة فلان الاذن المطلق
مع ان المطلوب معن فاعلم
من الاولى انه انما هو كل فيما
اذا قالته زوجي وكل
بزوجي او زوجي او وكل
بزوجي وله تزويجهما
هذه بنفسه اذ يعد معهما
له التوكيل فيمن ثمة معن
التزويج فها ينضم لم معن
الاذن لان مقتضى الولي يثبت
التزويج بالوكيل الا ان
فأشبه الاذن به ابتداء (ولعل
وكيل ولزوج (زوج جئت
بنت فلان) فيقول (د) لعل
ولي وكيل زوج زوجت
بنتي فلان فيقول (وكيله
قبلت نكاحها) فلان تزك
لفظه لم معن النكاح وان
فوي سواه لان الشهود
لا اطلاع لهم على التوصل
الاكتفاء بما ذكر في الاولى
اذ اعلم الشهود والزوج
انكاه وفي الثانية اذ اعلمها
الشهود والولي اذ اذ احتج
الوكيل الى التصريح بهما
بها (وعلى (أ) وان علما
(تزوجي بنون مطبق)
من ذكر أو أني (يكملحاح)
الخطور امارات التوفان
أو يتوخى الشغل عند اشارة
عدلين من الاطباء أو
باحثية لعدم تولى
مخامره من قوم موثوقة
النكاح انخفض مؤثقة شره
أما واحتاج الاثني لهما أو

أي بان عن خلافه أو أطلق (قوله فلان الاذن المطلق) أي اذن الولي للوكيل في التزويج المطلق أي عن تعين من
عينه وهذا الاذن المطلق هو التوكيل وقوله مع ان المطلوب أي معلوم ما معن وأولى من هذا ما لا يفسد ما عين
غير من عينه (قوله فلان الاذن المطلق) أي الاذن من الولي وقوله مع ان المطلوب أي معنا وقوله معن فاعلم
مرادهم القيد الاول من القيد الثلاث وهو قوله ان لم تبطلان عدم التهي صا قدم هذه الصور الثلاث اه
شخصنا (قوله لم معن الاذن لان مقتضى الخ) نعم ان ذلك تخر بنه ظاهرة على ان مقتضى صا قدم هذه الصور الثلاث اه
الاخرى اه شوري (قوله وليقل وكيل ولي) ولو كانا وكيلين فالوكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان
وقال وكيل الزوج ما ذكر اه شرح حر (قوله فيقول قبلت نكاحها) المراد به هذا النكاح وهو ان تزويج
لانه هو الذي يقبله الزوج لان النكاح المركب من الإيجاب والقبول يستقبل قوله كما تقدم عن شرح حر
(قوله اذ اعلم الشهود) أي ولو بانخبار الوكيل في هذه المراتب بعدها انتهى شخصنا (قوله اذ اعلم الشهود والزوج
الوكلاء) أي ولو بانخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما يكف بانخبار الرقيق ان سيدا ذن في النكاح لانه منهم
بأشأن الولية لنفسه لا لخال هذا يعني عارفي التوكيل لا لتقول الوكيل لم تبطل كانته بقوله بل هي ثابتة بغير
قوله بخلاف الرقيق اه حل ومثله في شرح حر وكتب عليه الرشيدي قوله لان الوكيل لم يثبت وكانته
بقوله الخ أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه دخل قبل ذلك فالوكيل فلان كمال
الرقيق قد اذن بسيد (قوله والافتتاح للوكيل الخ) أي لجواز المباشرة والافتتاح للعقد مع الجهل بالوكلاء
ويحرم وقوله فيما أي صورتين اه قبل وعبارة ج (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح
بالوكلاء في هذا كشرط لصحة العقد وفيه نظر واضع لقولهم العبرة في النكاح بمقتضى الامر
فالذي ينبغي ان شرط على التصرف لغير اه (قوله وعلى (أ) الخ) ومثله السلطان عند فقهه أو عند الوصول
له أو امتناعه دون غير من الاقارب ولو وصيا (قوله تزويج بنون) أي واحدة فقط وتو بلهم على الحاجة
بقتضى اعتبار الصدوق به قال الاستوى ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة باذنه بل يقتضيه وسبأ
عن شخصان هذا بالنسبة لوطاء واما بالنسبة لغيره فبإذنه اه حل (قوله وعلى (أ) الخ) اقتصر
في الزوم على الاب وفي الرض في الطرف السادس فيما يلزم الولي يلزم الولي تزويج المحنونة والمنحون وقال
وزوجه الاب ثم الخدمة السلطان اه وعبارة الارشاد وشرحه لشخصان فقد الاصل في ضروري المنحون
والمنحونة المذكورين على أي يجب على حاضر تزويج كل منهما ولا يجوز ان يتعاطاه غير من الاقارب وغيرهم
حتى الوصي كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وعنده المقتضى بنص الام لكنه نقل عن الشامل ما يقتضيه انه
يزوجهما السفيه صحاحتهما واول السبه وتبعه الزكسي اه سم (قوله من ذكر أو أني) أي بكرا أو ثيبا
لكن المذكور لا يزوجه الواحدة فقط لحاجة الوطء واحدة أو كثر لحاجة الخدمة اه شخصنا ومثون النكاح
في تزويج المذكورين ما لا من مال الاب اه ع ش على حر (قوله تكبر) الباء بمعنى حر مراد به البلوغ
(قوله بظهور امارات التوفان) الباصية وقوله أو يتوخى يحمل ان تكون للتصوير وان تكون سببية
وقوله أو باحتياطه لعدم تعينه في التصوير والاولان تجريبان في الذكر والاثني والثالثة خاصة بالذكر
وقوله وليس في محامره أي في الجنون فيد في الثالثة وقوله ومثون النكاح حاله قيد في المسائل الثلاث
بالنسبة لذكر اه شخصنا (قوله عند اشارة عدلين) أي أو عدل وعبارة شخصنا عدل والظاهر ان المراد عدل
الرواية اه حل (قوله أو باحتياطه) أي في الجنون لعدم لان من وجب ولو مصر امره بغيره
ولا يتقيد بغيره بجهل اعدامه أو لم يكتب أعلامه الزوجه وان لم يرها عند التزويج وان لم يرها عند ذلك
قد لا تفي به الا ان اذاعت طبعها فتحت ذلك فاكفى بذلك اه حل (قوله ومثون النكاح انفس) أي والحال
ان مؤثقة النكاح الخ وهذا راجع الى جميع القيد المترواى التوفان والشفا وطلبة الخدمة فلان كانت مؤثقة أو

مساوية مقدار الحوب وشعير في المساواة اه حل (قوله فان تقطع الخ) كل انساب ضم هذه لقوله وخرج
 الخ ليس جميع لقوله فلا يلزم الخ الذي هو المقصود بالقبول (قوله حتى يقضا) مفهومه ما نهى الاثر وبيان ما اذا
 يجنون وان احضر ما عدم التزوج ولعله غير مراد بل الدواعل الضرر وعدمه كفي ج اه ع
 باختصار (قوله حتى يقضا) ظاهره وان قل زمن الالة فتحد أي حيث كان بسع الاعجاب والقبول اه حل
 (قوله وبأذا) المراد بالاذن في الذكر عقد بنصفه ولابد في الاثنى من وقوع العقد على طاعة الافة التي اذنت فيها
 وبعضهم يرد في هذا الشرط اه شخنا (قوله ومعلوم ان ذلك) أي اللذ كو ومن كونه سالم يزواج حتى يلقا
 وبأذا اه شخنا (قوله وبشرط وقوع العقد الخ) هذا راجع لكل من الذكر والانثى وصارح شرح مدر
 ولابد ان تستمر اقامتهما الى تمام العقد اه حل (قوله وبشرط وقوع العقد حال الاقامة) أي التي اذنت
 فيها الآن طر والجنون بحال الاذن وهذا في الذكرا واضع وأمافي الاثنى فقد يشوق فيه ولو اذنت لولي الجن
 ثم اذ قل يطل الاذن ان تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الاذن سر اه حل وقوله وهذا في الذكر
 واضع الخ لفصل في العبارة تنجز فاعو حقها أن يقول وهذا في الاثنى واضع وأمافي الذكر الخ (قوله وان احتاج
 نكاحه) أي انموذج من خوم مجاهر الزوجه والاوجب تزوجه اه شخنا (قوله فلا يلزم تزوجههم)
 أي بل لا يوجب زفي الجنون الصغير ويجوز في الجنونة اذا ظهرت مضطوكان المزوجه الال أو الالحد كباقي
 اه ع ش على مهر (قوله وان يلزم بعض ذلك) وهو العاقل الصغير والجنونة الصغرى ولو لم يشا بقصد
 الصفة فيهما ويختص في الصغير الجنون والكبير الجنون لغير حاقه والكبير اقل وكذلك في الجنونة ان فقدت
 الحاجة والمصلحة اه من خطا شخنا (قوله في الفصل الاخير) أي من الفصول التي ذكرها في كتاب
 النكاح وهي سبعة اه شخنا أولها من الكتاب الى فصل الخطبة والثاني فصل الخطبة والثالث فصل الاركان
 والرابع فصل عاقد النكاح والخامس فصل وانتم الولاية والسادس فصل الكفاءة والسابع فصل تزويج
 المصروع عليه (قوله وان لم يكن مجعرا) فيه تصريح بان الاصل في النكاح الجنونة غير مجعرا اصطلاحا واحتج بكون
 المجر اصطلاحا من تزويج البكر بغير اذنت الامن تزويج بغير الاذن مطلقا اه حل (قوله وعدم التقيد بالخ)
 هذا لا ينافي بعض السمع وفي بعضها اسقاطها وهو أولى لان عدم التقيد لا يعز بآفة فهي زيادة عدم وعدم
 زيادة اه شوري (قوله وعلى ابياه الخ) أي فيصم عليه الامتناع فان امتنع فعاشل وزوج من
 يساو به فلا يحاكم الا اذا عاوا كلهم كافي الروضة اه قل على الجلال (قوله وان لا يتواكوا) خالف
 المصاح وتوكل على الله اعتمد وتوبه واتكل عليه في أمره كذلك والاسم الشكلا ينضم التاء وتواكل القوم
 تواكلا اتكل بعضهم على بعض (قوله واذنت لكل منهم الخ) وكذا لو قالت وصيت فلا تلز و جا واذنت
 لاحدهم ولو عيبت بعد ذلك واحد منهم لم تزوج لم ينزل الباقون اه حل (قوله من أتهمهم) قال الخ
 بانزال الغير وكذا يقال في قوله وأتهمهم وأورعهم قال شخنا البرس لقوله بانظر الى غيرهم وان لم يكن فقها
 صرف الترع ورش على ذلك الاورع والاسن هذا مراد فيما يظهر اه سر (قوله بضعهم) أي شبا كان
 الزوج كفوا ووجوبان لم يكن اه شخنا (قوله ولا يتشوش بضعهم) أي وتلا يتشوش فهو بالنصب (قوله
 ومعلوم) أي من كلام الاصحاب هذا تقيد لقوله من أتهمهم الخ وقوله نعم يكفي الخ استدلال على هذا التقيد
 اه شخنا (قوله ولو بركة) قضية ما قبل الغاية جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزويج
 سعة فلا عكس التقيد عليها وليس له ان يضم اليها صفة غير لانه فيها ضولي الا ان يكون المراد عاقل الغاية ان
 يزوجهما أخدهم باذن الباقين وعما بعد ما هو كياهم أجنبي فليقتل اه شوري والظاهر ان محل قوله فيها
 اذا قال كل منهم زوجتك كائونخذ من تطيله لعل قال كل منهم زوجتك فالظاهر المصطلح من تأني تطيله فيه
 اه وشخنا الخ حتى ماضه قوله يجب اجتماعهم في العقد أي بان يوجبوا ماعوا للظاهر أنه بشرط فرائضهم من

قضية فان تقطع جنونهم
 تزواج حتى يقضا وبأذا
 ومعلوم ان ذلك في غير البكر
 وبشرط وقوع العقد حال
 الاقامة يخرج عما ذكره العاقل
 والصغير وان احتاج للمدة
 ووجنون لا حاجة الى نكاح
 فلا يلزم تزويجهم وان يلزم
 في بعض ذلك كباقي في
 الفصل الاخير وتصير بالاب
 أول من تقبض به بالجرلان
 الحكم منوطه وان لم يكن
 مجعرا وقوله مطبق مع
 التصريح بالحاجة في الاثنى
 وعدم التقيد بظاهره
 الذكرا من يلد في (و) على
 (ولي) أصلا كباقي وغيره
 تعين أول اثنين كانوا (أبابة)
 من سألته تزويجا تعصبا
 لهوا لا يتواكوا فيما اذا
 لم تعين فلا يفهم (واذا)
 استسمع أو ليعاقد درجة
 واذنت لكل منهم (من)
 ان يزوجهما (أتهمهم) باب
 النكاح لانه أصلي بشرائعه
 (وأورعهم) لانه أشرف
 ولحرص على طلب الخط
 (طسهم) لزيادة تفرقه
 (بضعهم) أي بضعهم
 لتضم الا راء ولا يتشوش
 بضعهم يستلوا البعض
 ومعلوم ان المعتن تم تعصبتهم
 يجب اجتماعهم في العقد
 ولو بركة

الزركشي وهو مشكل بالتحقيق أن عمله أذا حو وال الاشكال والافقيب الفصح أي اذا طلبته دفعا لضر
 لان النكاح يفسخ باليبس وضره دون هذا اه ولا يطل واحد منهما بغير وانفقة عليها فمن يفسخ
 حالهما ويرجع المبرق على السابق ان قوى الرجوع وانفق باذن الحاكم ان وجدوا وباشهادان فقد
 الحاكم ونقل شيخنا عن والدهما يشهد أن من الزمة الحاكم بالانفاق لا يرجع بما انفصلان الا لزم شخص
 لا يرجع به على غيره أي حاكم يرى الالتزام بالانفاق لا يرى الزمة فيرجع اه حل وقوله بسبب
 حالهما ما تم اذا تعين الفسخ فهل يرجع المراجع عليه بما زاد على نفقة الغير واذا تعين الفسخ فهل يرجع الفسخ
 على المراجع بما زاد على ما يرجع به على الغير فيه قطار ولا يعد الرجوع فبما ذكرهما اه ع ش على مر
 قوله وتنقض عنهما الخ راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لا يعد فيه الا أنهم ما قبل الفسخ
 قوله لعدم تعين السابق عمله وقوله في السابق الحق أي في الصورة الثانية بقوله أو المحمل أي في الثانية
 في الأخيرة وقوله ولتدافعهما أي في المصلحة المحقة أي في الصورة الأولى وقوله أو المحمل أي في الثانية
 شيخنا قوله اذ ليس أحدهما أولى من الآخر الخ والبطان فهو في الثانية فاما هو في الظاهر وأما في
 الباطن فيترقب على فسخ الحاكم ويندبه ان يقول ان سبق أحد العبدان فقد حكمت بطلانه اه حل
 قوله لموادعي الخ فراجع على ما قبل الا وهي صورة التوفع وعلى ما بعدها لكن في غير المصلحة المحقة
 فالخاص أن الفرع عليه ثلاث صور واحدة قبل الاوانتين بعدها اه شيخنا قوله وتسمع أيضا على الولي المير
 كان وكل اثنين إحداهما أو وحدهما إذا ولى أحدهما أي أحدهما الله يعلم نكاحه وهذا
 أقبل مستلما لأن مسئلتان الولي تعد أي يمتثل تعدد ما إذا كان واحد أو تعدد كذا في كل مر قوله
 بخلاف دعوى أحد الزوجين لأن الزوجين حيث هو زوجة ولو أمه لا تدخل تحت الدخول فليس في
 يد واحد منهما ما يدعيه الآخر اه حل لكن في هذا التوجيه نظرنا لو كانت على السماع عدم الدخول
 تحت المبدأ لم تسمع دعوى كل عليها ولا على الولي لعدم دخوله بنفسه تحت هذا تأمل ونظر لتبطل الشارع
 السماع بقول الاقاراء في الاوان لسعت في هذه أيضا لان اقاراء الزوج بالوجه يقبل كاقاراء ما تقدم
 تأمل الله الصيغة اه قوله فان أنكرت خلفت أي حيث كانت أهلا والابان كانت خيما أو ممتوفا
 فسخ العقد اه حل قوله خلفت ضبطه المصنف بخطه بضم أوله اه شرح مر قوله خلفت
 لكل منهما ممتا ولا يكتفي بمعين واحدة لهما أو ابن واحد أو ابن واحد إذا خلفت بطل النكاح وقيل في النداء
 والخالف بينهما في خلف فأنكاحه وإن خلفا بطل النكاح بخلاف ما جرى على هذا القيل الشيخ في شرح
 البهجة اه حل قوله انهم تعلم سبق نكاحه وأما الولي المير فمخلف على البتة وان كانت بشدة اه
 حل قوله بناء على انه الخ كل الانسداد كره هذا بقوله في غيرهما للمثل لان البتة على مسئلة الاقرار
 انما هو التبريم لا الخلف وكان الانصران يقول ولا تخلفه إياه اه شيخنا قوله ولا تخلفه إياه الخ
 أي به مع التصريح به في المتن فوطنة قوله وجاء المثل لو كره هذا التبطل عقب المتن لكن أنصر اه وقوله
 في غيرهما للمثل أي لانها أحوال يتسبب من بين بعضها إقرارها الاول اه حل قوله في غيرهما لمثل
 وهو لمثل كأيان لانه اذا مات الاول مثلما عرفت زوجة هذا بعد عنها الاول ويرجع عليه بما أخذ
 منها * (تنبيه) * فمثل ما ذكره المودعا معا وأحدهما بعد الآخر سواء كان أصرا أو غائبا ولو
 أقرت له بعد ما تزكت وطلقال تسقط المطالبة عنها لانها إقرارها وتعارض ظاهرها وتزمت بمعلوم
 خلف أحدهما فمقتضى بطلته ولو خلفت لهما قال شيخنا في الاشكال في صورة التسليم وبطل النكاح في
 غيرهما وفيه نظر ظاهر اه قد على الخلال قوله وان لم تحصل الزوجية أي ما دام الاول حيا
 والاصار زوجة لا في واعتقت الاول عدوة فله من ربيها أو لا اعتدت كباكر الامر من مهنان ثلاثة أقراء

أحدهما وموت الآخر
 وتنقض عنها (والا) بأن
 وقولها أو عرف سبق ولم
 يتعين سابق أو جهل سبق
 والمصلحة (طال) لتعذر ضاه
 وأحدهما لعدم تعين
 السابق في سبق الحق أو
 المحمل ولتدافعهما في المصلحة
 المحقة وانتم له اذ ليس
 أحدهما أولى من الآخر
 مسع امتناع الجمع بينهما
 وبطلته في الثانية إذا ترجع
 معرفته والافق الذاهر بسبب
 التوقف (فلا دعي كل) من
 الزوجين عليها (عليها)
 بسبق نكاحه بحيث دعواه
 بناء على الجديد وهو قبول
 اقارءها بالنكاح وتسمع أيضا
 على الولي المير لمصلحة اقارءه
 به بخلاف دعوى أحد
 الزوجين على الآخر ذلك
 لا تسمع (فان أنكرت خلفت)
 لكل منهما ممتا لم تعلم
 سبق نكاحه (أو أقرت)
 لاحدهما ثبت نكاحه
 ولا تخلفه إياه بناء على
 انه لو قال هذا زيد لمعرو
 يبرم لمعرو وتسمع دعواه
 عليها ولا تخلفه إياه أن
 تقر في غيرهما للمثل وان
 لم تحصل لزوج ووجه

عذة لوطه حيثما تكن حاملا وحيتذمتم أن يجمع معها لئلا يؤولوا بها غيرها اه حل وقوله والامارات
 زوجة لثاني أي من غير عتدها فلو قولي كونها أصغر زوجة لثاني من غير عتدها وقوله لا يكون
 مسبوها ولم يوجبهما إقراره لاسيما وقد وجدتم إقراره لاول سبق نكاحه تأمل وأقول لا وقتا أصلا إذ قول
 المحشي والامارات زوجة لثاني لا يقدّم تب على إقرارها لثاني عند ارادة تحطه لها ككلها ظاهر من كلام
 الشارح اه (قوله ولابد) أي يجبر بأن تكون البتة بكرا أو مجنونة والابن صغيرا أو مجنوناً ولو لوكل الجدة
 شخصاً في قول الطرفين لم يجز على المعتقد خلافه ولو وكل وكيلين في الطرفين أو واحدا في أحد الطرفين
 * (تنبيه) بشرط أن يقول وقيل نكاحها فلا يزال قبلت النكاح لم يصح جزا ولو اسقط الواو من قبلت
 صح خلافاً له وزعم أن الجمل المتناسبة من متكامل واحد لا بد لها من عطف يدل على كمال اتصاله والالكان
 الكلام مهمل فثنا غير متمم مرددين هذا لاوليه لا للصحة اه شورى وقوله قولي طرفي المنة حسن
 اضافان متواليه وأيس خلافاً لصاحبه على الأرجح اه ضحنا (قوله بنتان) أي المجبرة بان كانت بكرا
 أو مجنونة فإن كانت شيابا لم تنتع ولو بالاذن لانه الاث يجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن والابن يصير
 بمثابة الوكيل وتضمن في زوج الشيب المجنونة بالغة مجبرا خلافاً لما تقدم عن الشارح انه لا يقلل المجبر وإن
 المجبر خاص بمن يزوج البكر اه حل (قوله ابن ابنه الأسخر) أي المحجور عليه بفسطخون أو صغر
 اه حل (قوله ولا يزوج نحو ابن عم الخ) أي لا يزوج واحداً من الأبا عموليه لنفسه بثرة الطرفين بل
 يزوجه بها نظيره في حد حتمه ويشل هولته فلا يولاه له حيثما لم يوجدهم في حد حتمه وجهه القاضى أهقل
 على الجلال (قوله أذا قيل له قوة الحدود) بخلاف الجد فإن له ذلك وليس له أن وكل وكبلا في قولي الطرفين قولي
 الطرفين من خصائص الجد في تزوج السلطان مجنوناً بخلاف المجنونة لم يتول الطرفين والهم تزوج ابنه أخيه
 بانه البالغ لانه لم يتول الطرفين ولا ابن العز و بانه عتده بانه البالغ لانه لم يتول الطرفين وإن تزوجها أحدهما
 بانه العاقل لم يصح أذا قيل فيه قوة الحدود وقوله لا قرب كماله البقي سمع تعين الصبر إلى ما بلغ العبي
 فيقبل بل قبله أو بواحا كم يزوجهما منه كآلى إذا أود تزوج مو لم يمو ليس له قولي الطرفين في تزوج
 عتده بامته بناء على عدم اجبارها وهو الأصح اه شرح مر (قوله قبر وجهه مسأوه) خرج غيره فلا
 يزوج ابن الم لا يوزن ابن الم لا ب اه سم (قوله وأما باقاض آخر) هذه من جهة أفراد ما مر أي أن أراد
 القاضى أن يزوجه من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتول الطرفين كالمس (فرع) لو قالت لابن
 عهاز وجني من نفسك لآز أن يزوجهما القاضى ولو قالت تزوجني ممن شئت لم يصح أن يزوجهما لقله لأن
 المفهوم من ذلك تزوج بجهابها اه قل على الجلال (قوله جاز القاضى تزوجهما) بخلاف ما لو قالت
 زوجي ممن شئت لا يزوجهما القاضى بهذا الاذن لأن المفهوم منه التزوج بجاني وهذا واضح حيث تم
 القرينة على انه المراد بان نكاحها باقتالته هذا اللفظ اه حل

(ولابد قولي طرفي) عقدي
 (تزوج بنت ابنه ابنه
 الأسخر) لقول قوليته (ولا
 يزوج نحو ابن عم) كعتق
 وعصبته (نفسه ولو بكه)
 بأن يتول هو أو وكبلاه
 الطرفين أو هر أحدهما
 وكبلاه الأسخر أذا قيل له قوة
 الحدود وقضى يتول الطرفين
 (قبر وجهه مسأوه) فإن فقد
 من في حد حتمه تزوجه (فاض)
 بولاية العامة (و) (يزوج
 فاضاً فاض آخر) ولو
 خطته لأن خطيته يزوج
 بولاية بخلاف الوكيل ولو
 قالت لابن عهاز وجني من
 نفسك جاز القاضى تزوجهما
 منسوبة بغيري بما ذكر أع
 من قولهم من فوسم الولاة أو
 خطيته لشموله من جملة
 * (فصل في الكفاءة المختارة
 في النكاح) لا يصح بل
 لا ما حق المرأتى ولو قلها
 اسقاطها (زوجها فاض
 كعبه برضاها ولم يفتدرو

* (فصل في الكفاءة) بل قد روي لغة المساواة والمعاداة واسطلاحاً أمر وجب تقديمها واعتبارها في
 النكاح لا لصحة غالباً بل لكونها احتا لولي والمرأة تطلب لها اسقاطها اه قل على الجلال فتوجه لا لصحة
 أي دائماً ولا لصحة تامة لجهة كافي التزوج والاجبار اه ضحنا (قوله بل لا تهاجى للمرأتى الخ) استغنيت
 أن المرأى فيها جانب الزوجه لا الزوج فضايط الكفاءة أن يكون مثلهما في خمسة أو كالأول أو فاض منها
 الا في الخمسة الاولى من الخمسة لا يصح أن يكون مثلهما كانت متبعة اه (قوله قلها بالسة المطها) أي ولو كانت
 شرطاً للصحة لما صح العقد حيثما اه حل (قوله برضاها) أي ولو سبغت كالمس به في الوسيط وإن سكنت
 البكر بعد انكحائها لم يفسد أو يوصف كونه غير كنه اه شرح مر وقدر شيخنا نقول وقوله برضاها
 أي نطقاً ان كانت ثباتاً في المسائل الثلاث سقطاً أو سكوتاً ان كانت بكراً في المسائل الثلاث اه لكن يحمل اللفظ

بالسكون في الثلاثة كما علم من عبارتهم اذا استؤذنت فيمعيها أو بوصف كونه غير كفو أو لا فلا بد من التصريح
 اه (قوله كاب وأخ) جعلهما مرثالين المعنى دلكون للمحتاج لم يذكر الاقرب هنا وصح جعلهما مثاليين
 لكل من المفرد والاقرب وهو الظاهر (قوله رضى بانوهم) أى صرحا لم يكن خالفا أو فسح نكاحها أو
 طلقها رجعا ثم اقتضت العدة أو طلقها قبل النكاح أو اذ أن بعد عليها وهو غير كفو فلا يشترط رضى بانوهم
 حيث لا يكون رضاهم أو لا خلافا لمح حيث قال لا بد من ذلك لانهم اعصبوا به وهو ظاهر حيث بقي على صفته
 التي رضى بها أو لا ولا بد من ذلك لانهم اعصبوا به وهو ظاهر حيث بقي على صفته
 رضاء وهل اذ رجوعا عن ذلك الاذن هل يؤثر أو لا يؤثر قلنا بان الرجوع قبل العقد يؤثر في فرق بين
 الرضا الذي اتصل بالعقد وبين الذي لم يمتد به وكسب أضل ورجوعا عن الرضا قبل العقد هل يؤثر وقوله انه
 لا وجبه لهذا التردد لان الاعتبار الاذن حال العقد فاذا رجوع قبل العقد فلاذن وقوله تأمل أما الولي
 الزوج فلا يشترط انصرحه بالاذن بل يكفي تزويجه اه حل (قوله بانوهم) جمع بقوله فلا بد من جبهه
 أي قوله بخلاف ما إذا لم يرضوا لكن في عبارته صورة اذ لا صدق بما إذا كان النسوي اثنين فقط اه (قوله صح)
 أي التزويج مع الكراهة قال ابن عبد السلام بكرة كراهة شديدة من فاسق الآية تتشأن من عدم تزويجه
 كان خفي فزويجهم لم يشكها أو بسطها فاعلمها اه شرح مهر وعش طبع موباني في بيان اخبار
 ما علم منه انه حديث كان هنالك اذن في معنى منها الولي الاوليه كفي فاقضى صحة النكاح وان كان غير كف
 قد ثبت اخبارا وقد لا والحاصل انها متى غلظت كفاهه فلا خيار له الا ان ياتى معيها أو ريقا وهذا العمل قول
 البغوي لو اطلقت الاذن لولها أي في معنى بيان الزوج غير كف فغيره ولو زويجها لم يغير كفته ثم ادعى
 صرها المكن صدق بمنعوا بان إعلان النكاح وانما يمكن القول قول الزوج لانه مدع لهجه لان الأصل
 استصحاب الصغر حتى ثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا يؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في
 تصديقه لان الحق لم يضر عدم انصره من الولاية بذلك لانه مفعول كذا تصديق الزوج فاقضى ما بلغت ثم ادعت
 صرها حال عقد المهر عليها غير الكف اه شرح مهر (قوله وخرج بالاقرى والمستوى الابدان) لوزوج
 الابدان بالرضا صغر الاقرى أو رقة أو فاسقة، مثلا صغر نعمان كان الاقرى بأنا سفة فحصل نظر والظاهر عدم
 اعتبار رضاء أيضا اه سم فتول الشارح فلا يصح تزويجهم بعد مجازا كان الاقرى أصلا وهو ظاهر اه
 (قوله لا حكم) أي ولو رضاء فلا يزوجه في جميع صورته التي يزوجه فيها غير كف وهذا عند وجود الكف
 ونخطبها فان فقدت و رغب عنها زوجه من غير مرضاها اه شخنا وعبارة الحلي قوله لا حكم فلا يصح المح
 أي الاجتنب لم يوجد من يكافئ أول وجود من يرغب فها من الاكفوا لاجازة أن يزوجهها حيث شذبت
 خاف الهنت ولم يوجد حكم يري تزويجها من غير كف لم يتحدد لاحتكامه في تزويجها من غير الكف
 والادعاء على الحاكم المذكور انتهت (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو طعن امرأته في كونه
 الى الحاكم وطلبت منه أن يزوجه من دفعه النسب عنده فحصل بجيبها ثم لا الجواب عنه ان الظاهر الثاني
 الاحتياط لامر النكاح فطلبا تنسب الى الذي حرقه فغيره فغيره في ذلك فزويجها من غير الكف
 والنكاح يحاط اه ع ش على مهر (قوله المعترة فيها) أي في المأثورة ليعتبر مثلها في الزوج ظاهر
 في غير الحصة الاولى ولأما ما فيها من حرج على الغالب والافتقار لسلامة الزوج من عبور النكاح مطلقا سواء
 كانت مسلمة أو عيسى أو ما لم أكثر مجلسه ذكر اه شخنا (قوله المعترة فيها) أي في الكلمة ليعتبر
 مثلها أي في الصفات في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أوجه حيث كانت الزوجة موصوفة في الصفات
 ويؤيد هذا الاحتمال قوله لا يفتى في خصال الكفاهة لسرور لكن رد عليه ان مقتضى ذلك أن
 عبور بالنكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة مسلمة فمقتضاها وليس كذلك في غير زوج

اقرب) كاب وأخ (أو بعض)
 أولياءه (مستوى) كاخوة
 واعمام (رضى بانوهم مع)
 لتركهم حقهم بخلاف ما إذا
 لم يرضوا وخرج بالاقرى
 والنسوي الابدان صح
 تزويجه ولا يمنع عدم رضاء
 عنه تزويج من ذكر فلا يعتبر
 رضاء اذ لا حق له الا في
 التزويج (لا) ان زوجه
 له (حكم) فلا يصح لم يفتى
 من ترك الاحتياط ممن هو
 كالنائب (ونصل الكفاهة)
 أي الصفات المشبهة فيها
 ليعتبر مثلها في الزوج

الصغير والزوجة بالاعتبار بالوجود لا المشتراط براد قوله ليعتبر أى ليشترط وقسمه لاختفى اه حل
والعبر بجملة العقد لم يترك الحرفة لثبته قبله لا يؤثر لأن مضى سنة كما أطلقه مع وهو واضح أن تلبس
بغيرها بحيث زال عنها هلم ينسب إليها أصلها ولا فلا بد من مضى زمن يشتمل على سنة واحدة حيث حوّلها لغيرها
وقد بحث ابن العمد والزرقي أن الفاسق إذا أتى بالزوجة لا يكفي العصفه مخرج ابن العمد في موضع آخر بأن الزاني
المحسن وإن تلبس وصنت بته لا يعود تكافؤاً ولا تعد عفته وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن المحرم عليه
بسه ليس بكفء للزوجة بما جرى من أن العبر بجملة العقد علم أن طر والحرقة الدنية لا ثبت الخبر وهو
الأوجه لأن الخبر في النكاح به دمجته لا وحده إلا بالاسباب الخمسة لا تتفق عليه بالحق تحسروا وليس
طر وذلك واحد من هذه ولا في معناها أو لا قول الاستوى يثبت الخبر إذا تجدد الفسق فردود كما قاله الأذرى
وابن العمد وغيرهما من طر والرق بطل النكاح وقول الاستوى تغييره وهم اه شرح مر وقوله أن
الفاسق إذا أتى بالزوجة أى ولو كان الفسق بغير الزاني كما أفتى به والده الشرح خلاطج وإن تبعه رى اه رشيدى
(قوله خمسة) أى اتفاق فى السادس وهو الباطل بخلافه والاصح عدم اعتباره ونظمه بعضهم بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حوت * ينيل عنها ما يستعمر فرد

نسود من حرمه تحريمه * فقد العيوب فى الباطل فرد

والحاصل فيها أن كلاً من الدين المعبر عنه بالعفة والحرقة وفقد العيوب يعتبر فى الشخص وآبائه
وأمهاته وإن الحرية والتب يعتبران فى الباطل فقط اه قل على الجلال (قوله سلامتن عيب
نكاح) هذا المصلحة معتبر فى الزوجين وفى أبيهما وأمهاتهما والحرية معتبر فى الزوجين وفى أبيهما دون أمهما
اه حل (قوله لأن النفس تعاف الخ) وتعتبر بمن أوى وأمه فيه متى من ذلك اه حل وفى المختار عاف
الرجل الطعام والشراب بما فيه عافاً كرهه فلم يشتمه فهو كاف اه (قوله وإن اتفقا) أى سواء
اتفقا فى ذلك أو لا وهذا لا يشاكلها كلامه بل يقتضى خلاف ذلك اه حل لانه قال أى الصفات المعتبرة فيها الخ
فاقتضى أن اتصال المعتبر فى الزوج الا اذا كانت فى الزوجة وإذا فقدت فى الباطل اعتبر فيه وليس كذلك ويمكن
أن يقال قوله المعتبرة فيها أى غالباً اه شخنا (قوله والكلام على عمومه) أى من حيث الإضافة أى قوله
من عيب النكاح فهى مستعملة فى الاستعراق بالنظر الباطل فى الجنس بالنظر إلى الولي والمراد من الجنس الثلاثة
التي ذكرها (قوله لا الحب والعنة) أى فإذا زوجهما ببعض الأولياء من أنصف باحدهما وشاهد دونهما
الباقين مع اه رى وهذا هو المعتد (قوله لا الحب والعنة) هذا هو المعتد الذى عليه الزايد ومر
فى شرحه فى النسخ الرجوع الباطل فى بعض نسخه الرجوع عنها خلافاً لمصنف قال فى الباطل المعتد اعتبره
فى حق الولي أيضاً اه هكذا حرو سم خلافاً لشرح اه شوبرى (قوله وحرية) أى فى الزوج
إن كانت حرة (قوله أو أوثق) أى من أبائهما أى المفضل عليه محذوف فإذا كان حراً فقدم الرق
أباً الثالث ومس أبها الرابع فليس كفاهاً لأنها أقدم حرية منه اه وفى الحلج قوله أوس أبها أقرب
أى من أبائها وقوله ليس كفء سليم من ذلك أى بأن لم يمس أحد أبائهما أو أوس أبها الخامس ومس أبها
السادس متلاق اه (قوله ليس كفء سليم من ذلك) أى حى وأبؤها لأن من الرق يعتبر فهو أبها وقوله
وفى آياته اه شخنا فى شرح مر فى كمال المسابقة الكفء تنبئ أوله المساوى اه (قوله ولا مبضعة)
وكذلك البعض لا يكاتبها أى إذا تمت حرة بمبضعة فإذا سوت أو زادت كما قاله الروافى فى البصر كذا
بعض الهوامش وهو قريب مما أفتى فى الخطيب وحواشى الروض اه عش على مر (قوله وهو المفهوم
من كلام الاصحاب) اعتمده مر فقال لا ينظر فى الحرية والرق إلى الامهات لأن من أكل الناس وأحلهم
من أمهات ولا يبر بذلك بخلاف الحرقة فإنه يقتضى برك الامهات أى كسبها حتى لا يكفى ما من العنسية

خمس (سلامتن عيب
نكاح) كينون وجذام
ورح وسبأ فى باب فغير
السليم منه ليس كفواً للاحقة
منه لأن النفس تعاف محبة
من به ذلك ولو كان عابيه
أضاً فلا كفاءة وإن اتفقوا
بها أكثر لأن الاتسان يعاف
من غير مالا يعاف من نفسه
والكلام على عمومته بالنسبة
لغيره أذا ما بالنسبة لغيره
فى خمسة الجنون والجدام
والبرص لا الحب والعنة
(حرية فمنه أو مس
أبها) (أقرب ليس كفء
سليم) من ذلك لأنها تعتبر
وتشترط فإذا كان به رق
بأنه لا ينسب عليها إلا بقصة
المس من غير رق ليس كفء
عقبة ولا مبضعة وخروج
بلا بقاء الامهات فلا يؤثر
مس الرق فى الرخصة
وهو المفهوم من كلام
الاصحاب وبه صرح صاحب
البيان فقال

ومن ولده ربيعة كنفه ابن ولده مريّة ثلاثة ١٦٦ يسبح الابن السبعون في أوّل ما يقرب من زيادة (ونسب لولّي العجم) لأنه من المقاتل

كان نسب الشخص إلى من
يشرف به بالنظر إلى مقابل
من نسب المرأة إليه كالعرب
فإنه ضاهم على غيرهم
(فجسي) أبوان كانت أمه
مريّة (ليس كنفه مريّة)
أبوان كانت أمه عجميّة (ولا
غير قرشي) من العرب كقوا
(لقرشيّة) نذر قدموا قريشا
ولا تقدموها ورواها شافعي
يلان (ولا غير هاشمي ومطاي)
كقوا (لهما) غير مسلم إلى
الله أصح على كثرة ولد
اجمعي وأصطفى قريش من
كنانة وأصطفى من قريش
بن هاشم وأصطفى من بني
هاشم وبني هاشم وبني المطلب
أكفله كما استغفد من السنن
نذر البزاري عن وبني المطلب
شي واحد نعم لو تزوج
هاشمي أو مطلي ربيعة
بالشرط فوله هاشمي فقه
هاشميّة أو مطليّة ربيعة فقلنا
أما لو تزوج بها من وثق
ودفعه النسب كما قضيه
قول الشافعي لم يزوج
أمته ووثق ودفعه النسب
واستشكله الأسنوي صواب
هذا تزوج بها هاشمي استدل
في ذلك الصحاح من أن
بعض النسل لا يقابل بعض
وغير قرشي من العرب بعضهم
أكثر بعض كذكر جماعة
قال في الروضة وهو متفق
كلام الأكثرين (وعنه) بدني
وصلاح (فليس فاسق كنفه

زائدة على الحاصل اهـ شخفاً (قوله) وبعتبر اسلام الاسماء وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليصح قوله الا في معتبر
 في العفة والحرفة الاباء ايضاً وكذا اعتبار الحرفة في الزوجين والاباء والامهات وسكت عن اعتبار الصالح في الآباء
 والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن السكينة اليهودية او النصرانية كفواً لبنت
 المسلم المظاهر ان من أسلم تبعا كف على أسلم بنفسه اهـ حل (قوله) من أسلم بنفسه ليس كفواً (الخ) بل يزعم هذا
 أن يكون العصبي ليس كفاً لبنت التابع وانتم وهو المعتمد خلافاً للأدري حيث قال ان القول بل العصبي
 ليس كفاً لبنت التابع زل أي لان الترف لم يحصل للتابع الا بواسطة اهـ حل ومثله شرح حر قال لان بعض
 الحاصل لا تقابل ببعض (قوله) وحرقة) أي الزوج ان كانت هي محرقة (قوله) يرتزق منها) يؤخذ من هذا
 ان من يترسقه قد نبتة لا على جهة الحرفة بل النفع للمسلمين غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده
 ما يأتي من ما يترسخ ذلك اقتداء بالسلف لا تخبر به مرويه اهـ شرح حر (قوله) لانه يخبر بها في المصاح
 وحرفت الشيء عن وجهه حرمان باب قتل والنشد بمسابقة خبرته وحرف اعلم به يعرف ايضاً كسبوا وحرفت
 مثله الاسم منه الحرفة بالكسر اهـ (قوله) فليس ذو حرقة دينية) بالدوالس هو مادت ملائمتها على
 انحطاط المروءة وموقوف النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالتموز قال الروابي ترى فيها عادة
 البلدان الزاخرة قد تغفل التجارة بالو في بلد أخرى بالعكس وظاهر كلامه ان الاختيار في ذلك بالخبر
 العام والمعتبر به بل ذرا حجة لانه قد لاند المواد على عاها وعدم ذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أي
 التي هي بمسألة العقد كرف الا في اوضاع بلدين كثير من الحرف وله به اعتبار عرف بلده اهـ شرح حر (قوله)
 فهو كناس) أي ولو لم يجد اهـ عش (قوله) وراع) لا ينافي عدمه من الحرفة لا ينافي عدمه من الحرفة لا ينافي عدمه من
 نبي الاورعي النفس لان ما به اباستبار ما يعرفه الناس وعلب على الرعاة بعد ثبات الامن من التساهل في الدين
 وقوله المروءة اهـ شرح حر والامهات كل ذي حرقة فيها مائة نجاسة كالبزرة على الارض ليس كفواً
 لذى حرقة كلاباً اشترى بها الهوان بقية الحرف التي لم يذكر وانها ضاعلة منسوبة الى ان المراد عرف بتفاوتها
 كالمروءة وبذلك قول بعضهم ان القصاب ليس كفاً لبنت السجالة خلافاً له ولي (قوله) وقيم حمام) وهو
 البنان بالنون بكس الناصب اهـ (قوله) ليس كف بنت خياط) المناسب أن يقول خياط لان حرقة الآباء
 لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين في الحرفة اهـ حل قال شخفاً العزيمي لم يقل ليس كف بنت خياط مع انه الملام
 لما قبله لثنيته على ان الحرفة معتبرة في الاصول لا تعتبر في الزوجين (قوله) ليس كف بنت خياط) ظاهره
 ولو كان أبو خياطاً وكانت هي كاتبة أو راعية أو نجارة أو قسمة حمام وفيه نظر لانه لا نظر لآباء
 الابن اتحاد الزوجين ونقل عن شخفاً انه متى كان أبو خياطاً وهي كاتبة لم يشكك ان ولو كان له حرقة
 دينية ووقفة نظر لانه يقولون ان الحرفة الدينية لا بد ان تنقطع نسبتها عنه اهـ حل (قوله) ولا هو الخ) فيموت بها
 بعده العطف على معمرى علمان مختلفين تلاميذ وفيها أيضاً العطف على الصغير المتصل لكن مع اللوغ
 (قوله) بنت علم وراض) وظاهر كلامهم ان المراد بنت العالم والفاضل من في آباء النسوبة اليهم أحدهما
 وان علانهم لم يسمع ذلك تخبر به والجاهل لا يكون كماله على الاخوان وهم كلام الروض فخلا فلان
 العلم اذا اعتبر في آباءهم فلا ينعتبر في ابائهم الا اذا قل مراتب العلم ان يكون كالحرفة نوصاحب الدين لا يكافي
 صاحب الشريعة فوجب الادري ان العلم مع الفسق لا أثر له فلا تفرقه حيث شق في العرف خلا عن الشرع
 وصرح بذلك في القضاء فقال ان كان القاضي أهلاً صلح وز يادة وغير أهل كملوا القصاب في قضاء من استاعد
 الواحد منهم قريبا العهد بالاسلام في النظر اليه فطروعي فيه ما سبق في الظلم المستبرين على الزواب
 بل هو أولعهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه على خلاف المألوف ونحوهم اهـ والا قرب ان العلم مع الفسق
 بمنزلة الحرفة الشرع فيعتبر من تلك الحمية والوجه كبحه ايضاً وقوله غيره عن فتاوى بغوى ان فسق أمه

فن أسلم بنفسه ليس كفواً
 له أب أو كثر في الاسلام
 ومنه لو أن فيه ليس كفواً
 لبنت لانه آباءه (وحرقة)
 وهي صناعة يرتزق منها
 سميت بذلك لانه يعرف بها
 (فليس ذو حرقة دينية كف)
 أو رفع منه فهو كناس (وراع)
 كحمام وطرس وقسم حمام
 (ليس كف بنت خياط ولا
 هو) أي خياط بنت تاجر
 (و) بنت (بزاز ولاهما) أي
 تاجر وبزاز (بنت عالم) بنت
 (فاضل) تاجر الحرف في ذلك

وحرقتها البرقنة تؤثر هنا أسلان المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وان كان ظاهر كلامهم بخلافه وأقيم
 الواجده الله تعالى بان يحاط القرآن عن ظهر قلبه عدم معرفتهم لا يكافي استنباطه لا يحفظه اه شرح
 حر (تنبيه) مراده بالعلم هنا انه يسمى علم الق العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذوا علمهم
 في الوصية اه عرش عليه (قوله تعلم) أي من الاتصال على الخسفة في مقام البيان بقيد الحصر اه شيناء (قوله
 لان المال غدا) هو بالعين المجهمة بمعنى ذاهب ورائع عكسه ومنه حديث من راح الى الجمعة أي أتى اليها اه دل
 على الجلال (قوله أهل الروا) جمع مروءته صفة تقع صاحبها ان كتاب النحال الزيلة اه قل على
 الجلال (قوله والبصائر) جمع بصيرته التي بالنظر بالقلب في الامور والاختلاف الجدة بخلاف البصر اه قل على
 الجلال وفي المصباح وجرى بالشيء بالضم والكسر انه بصير المختصين علمت فاما بصيره يتمدى بالباء في اللغة
 الفصحى وقد يتمدى بشبهه وهو ذو بصير وبصير أي علم وخبر فهو شدي بالتضعيف الى بان يقال بصيره بصيرا
 والاستمرار بمعنى البصيرة اه (قوله وان اعتبره الروا) أي اعتبره السلامة من العيوب الاخرى مع كون هذا
 ضعيفا ينفى مراعاته وقيل تعتبره غاية البلد فلا يكافي جلي بل ينفى ما لا ينبغي مراعاته هذا القول ليس بشي كافي
 الرضا اه شرح حر (قوله ويصير في الحرفة والصفة لا بآه أيضا) أي اعتبرته في الزوجين وفيه ان هذا
 واضع في العفة دون الحرفة لانه لم يذكرها في الزوجين وكسب اضافته أي كما عبرت في الزوج نفسه ولا ينبغي
 أن في العفة ما لا ينبغي الزوج وابن الزوجة وابن الزوجة في الحرفة ما لا ينبغي الزوج وابن الزوجة
 اه حل (قوله ولا يقابل بعضها ببعض) أي وجودا وعدما ومعنى المقابلة انه اذا كان فيه كمال نقص
 يضمحل كله في جانب نفسه كالنسب المعبى يضمحل نسبته في جانب عيمو يقال كذلك فيها كميل على ذلك كلام
 الشارح ليس المراد بها مقابلة كله بنقصه او نقصه بكاملها اه ويدل لذلك اوصاف الحق ومقابل الاصح
 ان ذلك من تنبيه تعجب بعفته الظاهرة (قوله او غيرها) وهو العيوب والمزوجة اه حل لكن فيمن قوله
 وهو العيوب والمزوجة لا يصح مع قول المتن لا معيبات ولا مزوجة لان الغير هو العف فقط أي عدما وهو النسب
 فكان الشارح قال نسب او حرفة او عفة هذه الثلاثة يجوز للولي ان يزوجه ويؤتمن في من الحصة اثنان
 المذكوران في قوله لا معيبات ولا متوفى الر وضو شرحه ما نصه (فرع) * مخدوج ابنه الصغير او
 المذون بذات عيبه مثب الغيارق في النكاح لم يصح التزويج لانها أوزر وجه بسببها لا تنكح بهجة
 أخرى مع التزويج لان الرجل لا يعتبر باستغرائه من لا تنكح بخلاف المرأة الا في حق الصغير فلا يصح
 تزويجهما الصغير خوف العنت بخلاف الجنون يجوز تزويجهما بشرطه وان زوج الجنون أو الصغير
 يجوز عاها أو قطعا الا اطراف أو بعضها أو الصغير تمسرم أو عاها أو قطع فوجهان صحيح منهما البقي
 وغيره عدم العفة في صور الجنون والصغير وتلوه عن نص الام لانها تميز وجهها الحلة ولا مصلحتها في
 ذلك بل فيه ضرر عليها واقضية كلام الجهور في الكلام على الكفاءة تصح الصفقة صور الصغير ولان
 ولها التمايز وجهها بالاجبارين انكحها وكل من هؤلاء فقهه ما لا يخفى هذه وما قبلها يختلفوا المعنى
 والختفى غير المشكل كالعمى فيماد كرفه مع تزويج الصغير منهما على ما اقتضاه كلام الجهور والمثال اليه
 أن لا تامل الجنون بالنون لوافق ما في الاصل وتصح قرانه باليه المحدث وكل صحيح وان لم يصح البه فلا يصح
 تزويج الصغير واحد منهما لا تنكح الكفاءة مع عدم الرضا كما علم علمه وكلاهما صغيرة فيذكر الكبير تزويج
 أذنت لولها مطلقا اه (قوله نعم يشبه الخيار) أي لانه قد يضررهم المصطفى على الولي من حقوق الضرر له
 فاشبهما بالتزويج البالغ بحيث يعمل فيها اه عرش على حر (قوله نعم يشبه الخيار اذبان) وهو العمد
 (تنبيه) * كذا ذكر في الصغير يجري في الجنون الا انه يجوز تزويجه بالامة بخلاف الصغير كما رسمنا
 حكمه على الاثر اه قل على الجلال (قوله لانه بخلاف البعثة) فلا يصح وكذا لا يصح لوزوجه يجوز اشواه

فعل انه لا يصح في نكاح
 الكفاءة سائر المال غدا
 ورائع ولا يتقصر به اهل
 المروءات والبصائر ولا سلامة
 من عيوب أخرى مفسرة
 كعمى وقطع ونشوء صورة
 وان اعتبرها الروا في يعتبر
 في المفسرة والعفة لا بآه
 أيضا كافي فتاوى البغوي
 خلافا لما ذكره الزكسى عنها
 (ولا يقابل بعضها) أي
 نكاح الكفاءة (بعض)
 فلا تزوج سليم من العيب
 دينية عيبا نيبا ولا حرة
 فاسقة رقما عفيفا ولا عريية
 فاسقة عيبا عفيفا الما بالزوج
 فذلك من النص السابق من
 الكفاءة قول لا يصح عاها
 من العفلة الزائدة عليها
 (وله) أي للاب (تزوج ابنه
 الصغير من لا تنكح) بنسب
 أو حرفة أو غيرها لان
 الزوج لا يعتبر استغرائه من
 لا تنكح نعم يشبه الخيار
 اذبان (لا معيبات) لانه خلاف
 الفطنة ولا يصح (ولا امة)
 لا تنكح خوف الزنا العتري
 جواز نكاحها

أوصيه أو قطعا لما ذكره من تكليفين صوب النكاح اه حل
 • (فصل في تزويج المحجور عليه) • أي يجنون أوصي أو سف أو وراث اه حل أي وما يتبع ذلك
 كزوم مهر التل إذا نسك بلاذن ومطير غير رشدة اه عش (قوله لا يزوج مجنون الخ) حاصل المقام
 ان في تزويج الذكركم سرور لانه ماضيا أو كغيره على كل امانا على المجنون والكبير محتاج وغير
 محتاج فيحرم زلاب والسد قطعا لا الحاكم تزويجه ان كان صغيرا عاقل ويجب على الابوان علاجهما الحاكم
 ان كان كبيرا يجنون لمطابق جنونه محتاجا هاتان صورتان وغير ذلك الصغير المجنون لا يزوج أصلا وكذا الكبير
 الغير المحتاج وأما الكبير العاقل ففيه تعاضل أخوانه ما ورثه أو سف أو وراث اه عش (قوله لا يزوج مجنون الخ) في تزويج
 الاتني عشر صورا لانه ماضيا أو كغيره على كل امانا على المجنون والكبير محتاج وغير محتاج
 بمسببها محتاج وغير محتاج فالصغيرة يزوجه الابوان علاجوا لا الحاكم في ثلاث صور من الاربعة
 الجنونة مطلقا والمعلقة الكبرى وأما العورة والاربعة في العاقله التي لا تزوج بحال والكبير يزوجه الاب
 وان علاجوا في أربع صور عاقله مطلقا وغير محتاج مطلقا أي بكر أو ثيبا أو أما الجنونة المحتاجة
 المطبق جنونها في تزويجها الابوان على بكر أو ثيبا وكذا الحاكم يزوجهما وجوب بانفسهما ولا يزوجهما
 في غير هاتين الصورتين لان كانت عاقله أذنة تعقل من هذان اما كهم لا يزوج غير الاذن الا الكبيرة المجنونة
 المحتاجة المطبق جنونها لا الذكرا البالغ المجنون المطبق جنونه المحتاج وأما بقية صور الاتني عشر فهو في
 كثير الاباء لا يزوج الابن من العاقل الرشدة اه (قوله لا يزوج مجنون) أي لا يصح ولا يجوز (قوله لا
 كبير حاجته) ولا بد ان يكون المجنون مطبقا أي فلا يدين اجتماع الشروط الاربع السابقة في قوله وعلى
 أن تزويج ذن جنون مطبق كبير حاجته وقد ذكرناه ثلاثة منها ولا يدين الزايع فهذه المسئلة السابقة بعينها
 وانما ذكرها هنا لتقدمها استيفاء لاحكام المحجور عليه ولا يزال ذكرها هنا ليجوز في غير الجواب لا ناقول
 المراد بالجزاها من الجواب لا غير مولا نعم كاشا له الشارح بقوله وتقدم الخ فتراده به شرح قوله فواحدة أي
 فلم يراده به تزويجها وجوبا وبالقل مراده به دفع التكرار لا ناقول هذا بقوله لا يدين عملها اه شخشا
 (قوله أو شوق الشفاهه) معطوف على فظهر وبقي السكاف ساحة الخدمة لان حجة الحاجة ثلاثة كيتقدم في
 الفصل السابق اه شخشا (قوله بقول عدلين من الاطباء) أي أو واحد على العتد (قوله في زوج واحدة) أي ولو
 أمه بشرطها اه سم (قوله وفي التقيد الواحدة بحث لا نسوي) وهو مردود بان فرض احتياجها الى الزيادة
 دلي الواحد فلا بد من نظر واليه وهذا واضح في حجة الوطوء أو ما حاجة الخدمة هه نظر ظاهر ثم رأيت ج قال قد
 نظر والذات في المختل أي التي لا يشترط على الوطوء غالباً به بناءً بحث ان الواحد لم يتعه أو تكفه للخدمة بد
 عليها بقدر حاجته اليها ولو خدمت موطوءة أي مرضت أو جنت بحيث يحنى عليه منها كان له ان يزوجه
 غير هاتين عشرين ثم ان تكمن أمه اه حل (قوله فما حكم) ظاهره خروج الوصي واعتدله مد قال ر
 وبأن في صراحة لا خلاف ما سأل في تزويج المجنونة اه سم أي فنسب لها كمر اجعة فأرب المجنون كيتندب
 له صراحة فأرب المجنونة (قوله كولاية المال) فيقال الوصي في المال فهذا بعد ان الوصي ان تزوج وابن
 كذلك لان قال المراد الولاية الشرعية ولو لالة الوصي حيلة اه حل (قوله وتقدم انه يلزم الخ) أي فلا
 يغال ان هذا مكررم ما تقدم وقوله الابيان وعلا وتقدم ان مثله السلطان دون بقية الاولياء وعلا شخشا
 كان فظهر ويثبت في النساء جو رانه حوله وتعلق من أو وقع شفاؤه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك أو بان
 يحتاج الى من يخدمه ويخدمه مولا وحفي محارم من يحصل به ذلك وتكون وثنة النكاح أخف من ثمة أمه
 فيزوجهم انطبق جنونه كغير الاب ثم لخدم السلطان اه ولو كن مقتطع المجنون فلا يزوج حتى يأن
 بعدا فاعقله لا بد ان يقع العقد حال الاقامة اه حل (قوله فاعلم انه لا يزوج مجنون الخ) أي علم من قوله لا يزوج

• (فصل) • في تزويج
 المحجور عليه (لا يزوج مجنون
 الا كبير حاجته) كان تظهر
 رغبته في النساء بدوراته
 حولهن وتعلقه بهن ونحو
 ذلك أو شوق الشفاهه يقول
 عدلين من الاطباء (في تزويج
 واحدة) لا تدفع الحاجة
 بها وفي التقيد بل واحدة
 بحث لا نسوي ويزوجه
 أب ثم جد ثم ما كمدون
 سائر الصبيان كولاية المال
 وتقدم انه يلزم الاب تزويج
 مجنون محتاج للنكاح فلم
 انه لا يزوج مجنون كبير غير
 محتاج ولا صغير لانه غير محتاج
 اليه في الحال وبعد البلوغ
 لا يدري كيف يكون الامر

مختلف الصغير العاقل إذا
الظاهر حاجته إليه بعد
اليولوج ولإجل الحاجة تعهد
وخدته فان للاجنبيات
أن يشمن من مافضة هذا
أن ذلك في صغير لم يظهر على
عورات النساء أمافيره فليقر
بالبالغ في جواز تزويجه
لحاجة الخدمة له الزكشي
(ولأن) وإن العلاء غير لكل
شفته (تزو) يصغير عاقل
أكثر) منها ولو أربعا لمصلحة
أفقد يكون في ذلك مصلحة
وغلبة الظاهر على فلا يزوج
ممسوح (د) تزويج
(مجنونة) ولو صغيرا
(لمصلحة) في تزويجها ولو
بالحاجة إليه بخلاف المجنون
كلمر لأن التزويج يفسدها
المهر والنفقة ويغرم المجنون
وتقدم أنه يلزم الأب تزويج
مجنونة محتاجة والتفسيده
بالأب في الأول مع التصريح
فيها بالمصلحة من زيادته (فإن)
فقد أي الأب (زوجها)
حاكم) كإبليس ماله الكن
بمراجعة أهله من أبا طيبا
لأنهم ولأنهم أعرف بمصلحة
(إن بلغت واحتاجت)
النكاح كل تظاهر علامات
غلبة شهوتها أو ارتفاع الشفة
بقوله عدلين من الأطباء فلي
أهلا يزويجها في صغر لعدم
حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة
من كتابه يقتضونه غيرها

مجنون الخ أنه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى أبا الخزير علم منه إذا اتفق
شرط من ذلك لا يصح وإذا قلنا لا يصح هل يجوز أو لا يصح فيه هنا صواب ثم قال في الخ وقال في الشرح فيها
سبب كسباني في الفصل الآخر الذي هو هذا الفصل اه حل (قوله بخلاف الصغير العاقل) قد قال
بأن فيه ما داه في المجنون الصغير من التعليل اه شخنا (قوله أن الظاهر حاجته إليه بعد اليولوج) فيزوجه
حيث كانت مصلحة تكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج إليه بعد اليولوج دون المجنون قد يتوقف فيه
اه حل (قوله ولإجل الحاجة تعهد وخدته) أي المجنون الصغير أي لا بد من إظهاره أي لا تكونه مضطربة لتزويجه
لأن للاجنبيات القيام بها اه حل (قوله أن للاجنبيات الخ) أي أن لم توجد أجنبية تعوم بذلك فهل يزوج
الضرورة ولا تدور فقد هن فليقر ذلك بالأعم الأغلب فظهر وقضية الخلافهم الثاني اه عرض على مر
(قوله وقضية هذا) أي التعليل وقوله لأن ذلك أي قوله لإجل الوقوف لم يظهر على عورات النساء أي بفرض
كونه عاقلا وقوله أمافيره أي غير من لم يظهر وهو من يظهر فرض كونه عاقلا والمتعده أنه لا يزوج اه
شخنا (قوله وقضية هذا أن ذلك في صغير) أي وإن لم يكن مرافعا بل من غفل عنه كان علاقته لحق عورات
النساء وقوله أمافيره أي أنه ليس للاجنبيات أن يقمن به إلا أنه يجب على وله أن ينعف من زوجته ويحرم
عليهن أن ينكحن اه حل (قوله لحاجة الخدمة) يقتضي أن العلف بنفسه يرى في قوله تعهد وخدته
اه (قوله تزويج صغير عاقل أكثر منها ولو أربعا لمصلحة) يظهر عبارته أن هذا الشرط أي قوله لمصلحة خاص
بالمالك وليس كذلك بل هو شرط في تزويج الواحد أيضا كحرمه في العاقل والمراد للمصلحة تعصب
ما يظهر الولي وإن لم يظهر غيره ماله ذلك أشار بقوله أفقد تكون الخ اه حل (قوله أفقد تكون في ذلك)
لمصلحة وغلبة الخ) على بعضهم ذلك بأن من الشفقة بمصلحة على أن لا يفعل ذلك إلا بفرض صريح وأخذ
منه أنه لو كان ينسحب الأبن - عداوة طاهرة لا تجاوز واحدة وانحط كلام ج على أن اللاب يغفل
ذلك مطلقا وفرد بين هذا وبين الولي المبرح حيث اشترطوا فيه أن لا يكون بينه وبين مواليته عداوة ظاهرة
بأنه يمكنه المفارقة بالطلاق إذا بلغ اه حل (قوله فلا يزوج ممسوح) أي ولو واحدة لأنه لا يستعمل
احتياجه إليه وإن كان له في ذلك مصلحة كخدمة لأنه لا يظفر لمصلحة الابن محتاج إلى النكاح تأمل اه حل
(قوله فلا يزوج ممسوح) أما الجواب والحصى - يزول اه شخنا (قوله لموز ويح مجنونة) أي أطبق
مجنون ولو بلا حاجة إليه لأنها شرط لوجوب التزويج كمره وهذا مما يوافق هذا المجل ماسق في قوله ولا صغير
الخ وقوله بخلاف المجنون أي حيث لا يزوج إلا بالحاجة وقوله لأن التزويج يفيد الخ أي وإن لم تكن محتاجة إلى
ذلك بان كان لها نفق اه حل (قوله ولو صغيرا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب مقطوعة للمجنون
فوتزويجها على بلوغها وإفهامها من الأفضة اه شخنا عز يرى (قوله بخلاف المجنون) بمقابل لقوله ولو
بالحاجة أي أنه لا بد فيه من الحاجة اه شخنا (قوله وتقدم أن يلزم الأب الخ) مرادهم بهذا أن الجواز
المستفاد من الأم بالنسبة للمجنونة مستعمل فيما يعم الوجوب بالنسبة لهذا الصواب والجواز بالنسبة لغيرها اه
شخنا (قوله أنه يلزم الأب التزويج مجنونة) أي كبيرة محتاجة لنكاح والمهر والنفقة لوجوبه بقدر الحاجة
والجواز يعني فيه المصلحة اه حل أي فلا تكرار في كلامه (قوله فإن فقد الأب زوجها) أي المجنونة
حاكم وهل المراد فقد محضا أو شرعا فليعمل ما ألغى فوق مسافة القصر ومن عضل اه حلي (قوله كإبليس)
مالها) مقتضاه أن الوصي يزوج وليس كذلك فليعلم اه حل (قوله لمكن بمراجعة أهل جهادها) وكذا
تدبر بمراجعة أبا الما المجنون فيما مر قوله تطيبا لوقومهم ولهذا راجع الجميع حتى الأخ والنعم والمحال اه
شرح ج (قوله من كتابه يقتضونه غيرها) ظاهره أن لم يكن له مقتضى لكن في كلام ج كسختنا خلافه
حيث قال الفرض فمن لم يقتض في أحوال نفسها من الزوج والابن كان الاختلاف لجهة أي حاجته وقوله غيرها أي

صحيح العبارة ومع قبول وليه باذنه لانه صحيح الاذن تأمل اه حل (قوله والمراد بوليها) احترام به من
ولي المال فانه الاب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم أو قيمه اه تقريره لكن الاحتراز انما يحتاج في الشق
الاول فقط وهو قوله ان بلغ سنها وأما الشق الثاني وهو قوله والاه لسلطان فقط فهو هنا كلال سواء بسواء كما
في باب اجبر اه (قوله والاه) أي أو لا يبلغ سنها بل بلغ وشيئا من ذوق السلطان أي بوليها السلطان لا غيره كما
ولاية المال (قوله فلوراد) أي الشبهة فهذا راجع للشق الاول أي قوله نسكس واحدة لحاجة باذن بولي
بخلاف الشق الثاني وهو نكاح الولي له باذنه فان الولي اذا اذيعطى المسمى بنده مو يجهز المثل كليا في
(قوله مع مهر المثل للمسمى) وصورة المسئلة ان الولي له على له نقدا أو قال له مهر من هذا ففسك بالف منسه
من مهر مثلها قدر خمسمائة ففعل القول الاول بنقد النكاح خصوصا نعم هذا الفصول على الثاني تلفوا نسكية
الالف ويوجب المهر خمسمائة في ذمته ولا تسقط شيئا من المسمى اه تقرير (قوله نكاح الولي) أي يار يمين مهر
المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل وبلغ المسمى اه حل (قوله نكاح الولي) وهو الذي كوردهنا بقوله
أو قبل له بولي باذنه لكن لم يتعرض المثل لحكم المهر في هذا القول وقد ذكره لال هنا أي من حيث حكم المهر
اذا زاد الولي على مهر المثل وقوله وسأني في الصدق أي من هذه الحبيشة (قوله وسأني في الصدق) عبارة
هناك متنا وشرحا ولو نكح بولي بغيره بغير مهر مثل من ماله أي من مال بولي ومهر مثلها يلحق به ان قال صح
النكاح لانه لا ينافر فساد العوض بمهر المثل لفساد المسمى بانفاد الخط والمصلحة وخرج بادي من ماله
مالا كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى على أحد احتمالين الامام وخرج به الحارث الصغير تبعالجا عوقصحه
البعيني واختار الا لا فرغ حذر من اضرام بولي لزوم مهر المثل في ماله وجد على احتمالين لا تحل له يضمن
دخوله في ماله بولي انتهت (قوله وخرج بينهما بل الشفيعان) عبارة شرح مدر وخرج الغرض بما جاء به
ان تصرف الولي دفع لغيره مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أصله والسبب هنا تصرف لنفسه
وهو ملك ان بعد بمهر المثل فاذا اذيعطى في المثل كسر يك باع مشتر كما غير اذن شرعكم مرقى الصفة
مسائل بطل فيها المتقدم أصله بتوجه بما يوافق ذلك وهو خصوصيات في الصدق انه لو نسكس اعطاه بغيره
المثل من مال الطفل أو نسكس مولايته القاصرة أو التي لم تاذن بدونه فسد المسمى ومع النكاح بمهر المثل أي
القيمة من نقد البلد يوافق ما هنا في ولي الشفيعان انتهت (قوله ولو نكح غير من عينها لم يصح) هذا تشديد لقوله فلو
زاد الخ أي يحمل الصفة على التخصيص السابق مالم يعدل عن المعينة فلو عدل عنها إلى غيرها بطل النكاح من غير
تخصيص وهذا التشديد يحتاج له أيضا في صورة تعيين القدر والمسر أقصه الا نسكس في قول الشارح ولو قال انك
فلا تبالغ الخ أي يحمل الصفة في هذه الصور وتب التخصيص المذكور فيها اذا لم يعدل عنها إلى غيرها ولا
بطل النكاح من أصله من غير تخصيص انتهى (قوله لمخالفة الاذن) قال ابن أبي الميم كاتفة ان ركسي ينبغي حله
على ما لا يلقه معنار فمألو كانت خيرا من المعينة نسبوا جلالا ودينوا مهر وأفضة فينبغي للصحة
قطعا وهذا هو المعتقد اه مدر اه زى وقوله ودينوا مهر او تنقصة فثبت انها لو اوفيت المعينة في ذلك وكانت
شبرا منها نسبوا جلالا وسئلوا في حق صح نكاحها وهو قريب من الاول لانه لم يظهر فيه لعلها لفق معدون الثاني
لانه يكفي في مسوغ العدول مزية من وجوب ياتى منه فلو سألها في حقها وصفتين من ذلك وراثة العدول
الباعين للعدول عنها صفة اه عش على مدر (قوله نسكس بالاقول ومن مهر المثل) أي لا امتناع
الزيادة على اذن الولي على مهر المنكوح فقول بطل أي النكاح ان كان الف أقل أو لم تنص صحتها بالمسمى
ومهر المثل لان كلامهما زى يمين المأذون في قوله والاصح بمهر المثل أي لانه أقل من المأذون فيه أو سواه
وقوله في المسمى أي لانه أقل من مهر المثل وقوله صح النكاح بالمسمى أي لانه لم يخالف الاذن بما يضره وقوله
لغاذا لاني الاول أي لانه ياتى به على مهر المثل فان عديله لموافقة للمأذون في قوله وبطل النكاح في الثانية

والمراد بوليها هنا الاب والابن
هنا ثم السلطان ان بلغ سنها
والاه السلطان فقط (فلوراد)
على مهر المثل (صح) النكاح
(بمهر مثل) أي بغيره (من)
المسمى (ولو غاذا لاندول ابن
الصباغ القياس الفاء المسمى
وتبين مهر المثل أي في القيمة
وأراد بالقيس عليه نكاح
الولي له وقد ذكره لاصل هنا
وسأني في الصدق ويرق
بينهما بان الشبهة تصرف في
ماله ففسد الاقامة على الزائد
بخلاف الولي (ولو نسكس غير
من عينها) (ولي لم يصح)
النكاح لخالفة الاذن (وان
عينه قدوا) كالف (لا امرأة
نسكس بالاقول منه ومن مهر
المثل) فان نسكس امرأته بلف
ودومهر مثلها أو أقل منه صح
النكاح بالمسمى أو أكثر منه

أى لتعذر بالمسعى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه من حج (قوله مع مهر المثل) لعل المراد من المسعى على ما تقدم ذكره كذا يقال في قوله الا في أوبا كقولنا الزائد اه سم (قوله ان كان الالف أقل من مهر مثلها) في ثلاث صور ولان المسعى لما تقدم مهر المثل أو أزيد أو انقص وقوله ولا يصح بمهر المثل فيصورتان (قوله أيضا ان كل الالف أقل من مهر مثلها) أى لتعذر حصته بالمسعى ومهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه وقوله ولا يصح بمهر المثل أى لانه أقل من المأذون فيه أو سله اه شرح مر (قوله أو أكثر في مهر المثل) أى ان نسجها أكثر منه في صورة وقوله والا قبل المسعى فيصورتان (قوله ولو قال أنسج فلانة الخ) يحترز قوله لا امرأة (قوله مع النكاح بالمسعى) فيه أربع صور وقوله في الاولى هي قوله وهو مهر مثلها وقوله وبطل النكاح في الثانية هي قوله أو أقل منه وفي الثالثة هو لان المسعى امامها او مهر المثل أو أكثر أو أقل (قوله أيضا مع النكاح بالمسعى) أى لانه لم يخالف الالف بما خيره وقوله انما الزائد في الاولى أى بانه على مهر المثل فانقضى له ما فاته المأذون فيه وقوله وبطل النكاح في الثانية أى لتعذر بالمسعى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه شرح مر (قوله لغا الزائد في الاولى) أى بالصباطل لانه الزائد ولا إلغاء المقدانه لغا الزائد ان لم يزد المهر على المسبب والا فالعقد اه حلي وقوله أو هو أكثر نسجه بخبر صور (قوله فلاذن باطل) أى من أسله وقول الزكشي كاللاذري القياس صحت بمهر المثل في قول له الولي بانه عليه مرد أن قبول الولي وقع مثله على أمرين يختلفان الحكم الاول رابط لاحدهما بالآخر فاصطينا بخلاف حكمه وهو صحة النكاح اذا لم يقع له بوطان المسعى لوجوب ما فيه وهو الزائد على مهر المثل وأما قبول السفينة فثارته مانع من صحتها وانما الاذن الجورز لمن أسله ولا يقال بصحة في قدر مهر المثل لمأمر آخر رد كلام ابن الصباغ وما يأتى في جملته اه حج (قوله يستغرق) أى أو يبرهن الاستغراق اه شرح مر وقوله مهر مثلها لوقال المهر هلكان أهم وأولى يشعل المسعى لانه كذلك كفى الروض اه وقوله لم يصح النكاح ينفي أن يحصل ذلك حيث كان له مال يز يدعى مهر اللاتفة مرأا ما لو كانه قدر مهر اللاتفة أو دونه فلا مانع من تزوجه من يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه ضرورى في تحصيل النكاح اذا قال العاين مادون ذلك لاوافق عليه اه عش على مر (قوله لا انتفاء المحلصة فيه) أى لانه الغالب في هذا المورد لا نظر لكونه قد يكون كسوبا والمهر مؤجلا بعد خروج ما فيه لكنه في شرح الروض نقل عن الزكشي ان الاستغراق لا ينفي المحلصة فانه قد يكون كسوبا أو المهر مؤجلا وهذا يبعد أن الدار في ذلك على المحلصة هذه الالتماف في الاستغراق في عدمها أو ايدا كجاء به كلامه عنان فليأمل خبر آيت حج نبه على ذلك فإبراج اه حل (قوله والاذن السفينة الخ) كلام مستعمل غير متعلق بلان ههنا النسب أبى تزوج من قوله ولو قال الخ وهو راجع لقوله سابقا بان ولو بعده المسئلة دخيلة في المقام هو من جهة المستثنى من قاعدة من يجوز ان يباشر بنفسه مع ان يؤخر قوله ولا يبيده جواز التوكيل أى لغية الرولى فلا بد فلو سابقا أو قبل ولو يبيده فلهذا هذا توكيل بجلا يخفى اه (قوله ولو كان مطلقا) أى كثيرة المطلقات والاربع كالتي شرح الروض لاكتفاء ثلاث مرات ولو من زوجة ثم قال ظاهر كلامهم أنه لا يسرى ابتداء هو ينفي كفى المهران جواز الأمرين بكفى الاعتفاف وبتعين ما فيه المحلصة قالوا قد يقال اذا طلب الزوج ويخصر صفتين اه سم (قوله ولو كان مطلقا) بان يطلق ثلاث مرات ولو من زوجتين أو زوجة واحدة فتغير عقد وقول المهر طيه اه مر أى فلا يكتفى في كونه مطلقا بتصوره الا ثلاث في مرة واحدة اه خبري (قوله فان تهرمهم) أى خضر وقوله أبدلت أى حيث أمكن فان تعذر ذلك اشد من ربح بقيا لامرأاتهم أو أصغر ورثتهن سواء قلص ما رغبن سمحت ان يضم معها غيرهن زوجة أو امرأة اه عش على مر وفي الصباغ بوم الثاني ومما هو بوم مثل خضر خضر انبو خضر وزكوى وبغدى

مع مهر المثل ولغا الزائد
أو نسجها بأكثر من ألف
بطل ان كل الالف أقل من
مهر مثلها ولا يصح بمهر المثل
أو بأقل من ألف والالف
مهر مثلها أو أقل في المسعى أو
أكثر في مهر المثل ان نسج
بأكثر منه والا قبل المسعى ولو
قال أنسج فلانة الخ فهو
مهر مثلها أو أقل منه فنسجها
به أو أقل منه مع النكاح
بالمسعى أو أكثر منه لغا
الزائد في الاولى وبطل النكاح
في الثانية أو هو أكثر منه
فلاذن باطل (أو اطلق) فقال
تزوج (نسج) بمهر المثل
(لاتفة) به فان نسجها بمهر
مثلها أو أقل مع النكاح
بالمسعى أو كلفا الزائد
وان نسج شرطه يستغرق
مهر مثلها اه لم يصح النكاح
كما اختاره الامام وطعن به
الغزالي لانتفاء المحلصة فيه
والاذن لا يبيده جواز
التوكيل ولو لانه أنسج من
ثقت بما تنسج مع لانه وضع
المهر بالكافى ولو كان مطلقا
سرى أمهتان فغيرهم أبدا لانه

بالمهر فقبله امرت به وتبرم مثل يوم اه (قوله ولونك بلاذن لم يصح) نعم لو تعذرت مراعاة الولي والخالكم
 وحشى العت جازله الاستقلال بالنكاح حيث جعل ما يحسن الرقة كما اتواولى له بل أولى لكن أتى الوالد
 بخلافه اه شرح مر ويقي ملوك يمكن غرولوا كما هل يتزوج أم لا فيه نظر والاقرن الاول سببته من
 الوقوع في الزنا اه عش عليه وقوله كما اتواولى له الخ أى فأنها تحكمه كما قاله سم وبني ان الكلام
 كما مع عدم امكان التحكيم امامه فيبنى أن يجوز وهو حيث كسلة المرأة المذكورة اه رشدي وقوله
 لكن أتى الوالد بخلافه هو المعتبر اه عش على مر (قوله فلاشئ عليه) عبارة شرح مر لم يلزمه شئ
 أى حد قطعا المشبهة ومن ثم حلقه الولد لامهر أى ولو بعد ذلك الجرح عنه كخلص عليه في الام سواء في ذلك الظاهر
 والباطن وما نقل عن النهر من لزومه منتهى الباطن ضعيف اه شرح مر وقوله لثبته وظاهر حديث
 لم يلزم فساد النكاح لها ما إذا علمه فينبى انه زان يجب عليه الحد لكن إطلاق قوله لم يلزمه شئ الخ فيجوزنى الحد
 ولو مع العلم بانفساد وجهان بعض الائمة كلاما ما كقول بعضه نكاح السبي وسبب لوليه الخيار وهذا
 موجب لاستقاط الحد على انق كلامهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنى في صحة نكاحه اه عش عليه
 (قوله فلاشئ عليه ظاهرا) يعنى انه لا يطالب به حال الجرح ومعنى الباطن انه يلزم ذمته ويطالب به بعد ذلك
 الجرح عنه اه شيخنا عز رزى (قوله مختارة) أى وان زوجت بالأجبار بل عينتها لولها اه حل (قوله
 كخلص عليه الشافى في الاول) ضعيف والمعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن اه حل (قوله السبيبة)
 أى سببه الوطء ولا يفتقر لكون اذن السبيبة في الاتلاف البين فمعدا به ومن ثم لو قال لا شرعاً قطع يدى ففعلها
 فهو هو دلان البضع متقوده فهو من الاذن في الاتلاف المالى اه حل (قوله والخجونة) وكذا المكرهة والائمة اه
 حل وقوله وكذا المكرهة هذا محتمر لقول الشارح مختارة فانه يذ كرتمت زمو فقلت أن عمره زمو فتمت
 قوله رشيدة (قوله لما من بنو بعد رثه) هذا محتمر لقوله وأجر عليه بسفه اه شيخنا (قوله ما من فساب
 ولايته) أى مرفق موانع النكاح ضد قول المتن ويحرفه حيث قال الشارح وقضية كلام الشيخ أبى حامد وغيره
 أنه لا يعتبر الجرح الخ فعرض الشارح هذا الجراء القول الضعيف فمما سبق هنا أى يقال متى بنو بعد رثه
 لا ينقض تصرفه سواء جرح عليه الخ كما أم لا ومن التصرف التزوج اه (قوله والبيد نكح الخ) أى ولا يصح
 بغير الاذن لقوله صلى الله عليه وسلم أى عابد نكح بغير اذنه ولا هو عاهر حسنه الترمذى ومعه الخ كما
 ولا بد داود فهو باطل اه قال الزركشى فتنبه على قول المتأخر ونكاح جبد بلاذن سيد باطل انه لو وطئ لم
 يلزمه شئ كما سفيحه تم لو كانت المكرهة أمه ففى لزومه خلاف لانا لحق بغيرها وزعم القاضى حسين فى
 فتاويه بنى الحد فيه اه سم (قوله والبيد) أى ولو بعد اروسا كاتبا وبعضا وقوله بلاذن سيد أى فقلنا
 وقوله ولو أتى ولو بكر اه حل مع زيادة (قوله ولو أنشئ) أى ولو كان البعد أثنى اه عش أى
 والمحال أن البعد ذكر بديل قوله ولا يعتبره اه شيخنا (قوله فان عدل عنهم) مع النكاح) أى ولو
 كان مهر المدول البها أقل من مهر العتقة اه حل ولو كانت المدول البها أجل وأذن وسأبوا أخضونة
 ممن غيهاه السيد يفرق بين البعد والسبيبة على ما قدم من ابن أبى القم بأن الجرح على البعد أقوى لبطلان
 السبيل أو امتنع من الاذن في النكاح لم يجبر على الاذن وان خلف البعد الزنا بخلاف ولئى السبيبة اذا امتنع من
 الاذن له وقطع السبيبة الزنا فان وايع جبر على الاذن لى النكاح اه عش على مر (قوله نعم لو قدره
 مهر الخ) استندوا على قوله لم يصح فالزاد قوله فالزاد الخ أى مع النكاح والزائد اه شيخنا
 (قوله لو قدره مهر) أى ولم ينه من الزيادة ولا يبطل النكاح اه حل (قوله فالزاد في ذمته) لم يقولوا
 بطل ذلك في السبيبة ولكن الفرق كون الزنى مالا لا تصرف في سببه لا يتوقف نحوه الا على اذن السبيل ولا
 كذلك السبيبة اه برسى اه سم (قوله طالبيه اذا حقن) أى لانه ذمه محصية ومنه يعلم ان الكلام

(ولونك بلاذن لم يصح)

فيقرق بينهما فان وطئ فلا

شئ عليه ظاهر الرشيد

مختارة وان لم تعلم سببه

لا تغرب بترك البت منه

وخرج بالظاهر الباطن

والرشيد في غير هذا لم يلزمه

مهر المثل كخلص عليه الشافى

في الاول وان شئ به الزورى

الثانية في السبيبة وثانها

الضيق والخنونة والقدان

من زيادة ما من بنو بعد

وشده ولم يحرم عليه الخ كما

فصرفة نافذ وقد يقال بان

فيه حيثما عا في سبب ولايته

(والبيد نكح بلاذن سيد)

ولو أنشئ لانه محصور مطلقا

كل الاذن أو مقيد بأمرأة

أو قبيلة أو بلاد أو نحو ذلك

(بحسبه) أى بحسب اذنه

فلا يحدل عما أذنه سيد فيه

مراعاته فان عدل علم

مع النكاح نعم لو قدره مهر

فزا عليه أو طلق فزاد على

مهر المثل فالزاد في ذمته

يطالب به اذا حقن

في جسد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تنطق بالمهر بقرينة اه حل (قوله بكسائي) أي
 في نكاح تزويج وعبارته هناك لا يضمن سبب بانه في نكاح عبده امرأته في كسبه بعد وجوب
 دفعهما وقيل بجارة أدنه فيها ثم ان لم يكن مكتسباً ولا أمراً فله فيها في ذمته فقط كزاد على مشدده ومهر
 وجوبه منه وضام لك أمره في نكاح فاسد لم يأن في سببه فماتت ما يكون في ذمته فقط كاتر ض
 لم يرد ذلك ومن استخفه انتهت (قوله لم ينكح ثانياً) أي ووليك المرأة المطلقة اما لو نكح فاسداً فإن ينكح
 صحبها بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول الاذن الاول وجوبه عن الاذن كرجوع الموكل
 اه حل (قوله ولا يصح عليه) وانما أحبر الابن الصغير عليه لانه قد يرى تحسين المصلحة فيه
 والواجب عليه وعابته اه حل (قوله لانه لا يملك الخ) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل
 وهو صحيح كاتقدم وقرنا فقال بين اجبار الطفل العاقل دون البعد الصغير بان ولاية الاب التي تزويجها
 انما الصغر تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فذا لم يزوجه جهابها بلوغ
 مع ضامها فكذا قبله كالتب العاقلة اه سم (قوله ولا يجازأه) أي التي يملك جيعها ولم يملكها
 حتى لازم كالتسوية والجانبة المتعلق بقرينة مال وهو مصر والاصم وكل اختيار الفداء وفي قول
 على الجلال قوله ولا يجازأه أي ما لم يتلق ما حق لازم فلا تزوج أمته هونة لا لقرنه أو بآذنه ولا أمة
 مطلق بغير اذن الغرماء ولا أمته قراض بغير اذن العدل وان لم يظهر ربح ولا جانبة تتعلق بقرينة مال بغير اذن
 الخبي عليه نعم ان كان السيد موصراً مع التزويج وكان مختار الفداء فوعدم صحة البيع قبل اختيار الفداء
 بان فيه فوائد الرقية ولا تزوج السيد أمته ما دون له عليه من بلوطها السيد لزمه المهر مطلقاً حتى الغرماء
 اه (قوله بيب أو غيره) المراد بغير الضيق والمهر بقدر قول الشراح وله تزويجها بوقيق الخ (قوله بخلاف
 البيع لانه لا يقصده التمتع) بخلاف النكاح فالقصد منه التمتع فاذا بيعت لغير كف بغير مهره لم تنكح
 أنت منرا لعلها فيها بنتها اه حل (قوله وله تزويجها بوقيق الخ) أي ولو كانت هامة أو مطلية لم تقدم
 (قوله لانه لا نسب لها) أي بغير لان الرق تفضل مع اتصال اه قبل على الجلال (قوله لا يجازأه كناية)
 الظاهر ان الذي تزوج المكاتبه هاباتها وهو مفهوم من قولهم انه لا يصحها فارجحه اه سم (قوله
 ومبعضه) الذي تزوج المبعة الولي ومالك البعض بخلاف أمة المبعة فبزوجهها الولي بآذنها ولا حول له ذلك
 اه سم (قوله وان حوت عليه) أي وان كانت محرمة عليه كان كالمحرمة أو بجوسية (قوله لا يولاه لانه
 الخ) أي خلافاً لضعف القائل بانه تزوج بها وعادة أصله مع شرح مدر واذن وجهه لا صرح به بالملك
 لا بالولاية لان التصرف فيما عاك استغناءه من غلة الى الغراء انما يكون بحكم الملك كاستغناء المانع ونقلها بالاجارة
 والثاني بالولاية لان عليه مبراة لحظ ولها الاذن وجهان معيب بمروضة كلامه عدم مجي والخلاف في
 تزويج العبد وهو كذلك انتهت (قوله في الجلة) احتراز به عما لو كانت محرمة عليه كاتقدم (قوله فبزوج مسلم
 أمته الكافرة ولو غير كاثبة) أي لغير مسلم فانما لا تخل له حواكراً أو عبداً فان قلت غير الكاثبة لا تخل فكيف يجوز
 له تزويجها قلت غل الكافرة قال فشرح الروض في البعث الثالث قال في الر وضو نكاح الجوسى والوثني الأمة
 الجوسية أو الوثنية كالكلية الأمة الكاثبة اه وعبر وانما بان الأمة الكاثبة غل الكاثبة فان قلت هذا
 بشكل بان الكافر مخاطبون بفروع الشريعة قلنا المانع من ان حكم الشريعة هنا لعل لم فلا تشكل
 لان مخاطبتهم بذلك لا تقتضي مساواتهم لاني كل حكم قلنا مل لكن ائتمد شيخناهم قول السبي بذي حرمة
 الوثنية على الوثني ان قلنا مخاطبون بالثغر وعوردهم من غلة شيخ الاسلام في ذلك فانظر ما كتبه هاشم شرح
 الارشاد في الباب الثاني اه سم (قوله ولو غير كاثبة) كعوسية وثنية لجوسى وثني وهذا تصرح منه
 بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرک تصرح بطهر من الوصف وقد يدعى ان كلام

كسائي ولو نكح امرأته
 طلقها لم ينكح ثانياً إلا بآذن
 جدي (ولا يصح عليه) سببه
 ولو صغيراً لانه لا يملك الخ
 النكاح بالطلاق فلا يملك
 ثباته (ككسائي) أي لا يصح
 البعد سببه على تزويجه فلا
 يلزمه لما فيه من تشويش
 مقاصد الملك وفوائد (وله
 اجازأه) على نكاحها
 صغيرة كانت أو كبيرة بغير اذن
 أباها غلة أو مجسوسة لان
 النكاح يرد على منافع البيع
 وهي ماله كونه وهذا الوقت
 البذل لكن لازم وجهها بغير
 كف بيب أو غيره لا أرضاها
 بخلاف البيع لانه لا يقصده
 التمتع وله تزويجها بوقيق
 ودنى النسب لانه لا نسب
 لها (لا) اجازأه (مكاتبته
 ومبعضه) لانه ما في حقه
 كالأجنبيات وهذا من زيادتي
 (ولا) اجازأه (أمته) اه
 وان حوت عليه فلو طلق
 منه تزويجها لم يلزمه طلاقه
 ينقص فماتت ولو كانت
 عليه من غل (وله تزويجها)
 لها كان (ذلك) لا يولاه لانه
 على التمتع بها في الجملة
 (فيزوج مسلم أمته الكافرة)
 ولو غير كاثبة

المعنف لئلا ينافي ذلك ما بين مقال قوله وزوج أي صريح تزويجه ولا يحل حرره اهـ (قوله ولو غير ثابتة) هذا هو المعتد وفي الجوسية والوثيق وجهان في الشرحين والوجه الثاني ترجيح قال في تركه وبسببه ترجيح المنع والتبني بالكتابة لا محل وقد اهـ زى (قوله فلا يزوج أمته المسألة) فوقها تركه بين هذا وبين عكسه بينه إنا المسلم أمته وأقوى لأن الكافر ممنوع من سائر التصرفات سوى ما يزيل الملك بخلاف المسلم وقوله وناسق قال تركه يثبتي على قول الولاية استثناء الامام الاعتقاد اهـ سم أي على القول بين السيدان بزواج أمته بالولاية كما تقدم فلا يزوج الفاسق أمته الا اذا كان اماماً اعظم اهـ (قوله ولو لم ينكح ومال) أي ولاية شرعية فخرج الوصي فلا يزوج أمته مولى به فلهذا قال من أب وسلطان اهـ شيخنا أي والوصي ولا يشه جعليه من الموصي أو يثابته فوجه بقوله المقتضى في نكاح ومال أي الفقيه الولائي وهو الاجمال السلطان وأما الوصي فليس له الاوصاية المال (قوله أمته مولى) لو كان الصغير كافراً له أمته مسئلة قال أبو تركه فليس لوليته المسلم تزويجها على المنه والاضابط أن يكون الوصي صريحاً تزويجها لواله كن بالفا اهـ سم (قوله فلا يزوج ويجهل الخ) هذا مفرع على قوله ولو لم ينكح ومال الخ اهـ وغرضه به تقييدها بقول المتن ولو لم ينكح الخ يحتمل أن تكن المولى وزوج المولى والا فلا يزوج أمته من هذا ما ذكره بقوله لأن كل مولى صغير الخ وبقوله لأن كان صغيراً أو صغيراً (قوله وللسلطان تزويجها الخ) عبارة شرح الارشاد لشيخنا ثم للسلطان تزويج أمته الصغيرة المحنونة لأنه يملكها كما نكحها بخلاف أمته الصغيرة والصغيرة لأنه لا يملكها نكاحهما اهـ سم (قوله وليس لغيرها ذلك) أي التزويج مطلقاً أي صغيرة تكن المولى أو كبيرة عاقلة أو مجنونة اهـ شيخنا

باب ما يحرم من النكاح *

بيان لما أي الحرم لذاته لا لعرض كالأحرام وحيث قد اختلف في جملته في تزويجها لواله وضوابطها بما يباح من النكاح والحرم قسمان مؤيد وغيره والاول أسباب ثلاثة قريبة وضاح ومعه وفي منسبها ذلك عبارة أن احداً ما يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول أصوله أصل من كل أصل بعد الأصل الاول فالأصول الأمهات والفصول البنات وفصول أول الأصول البنات وفصول البنات البنات والاخت وأول أصل من كل أصل بعد الأصل الاول العمة والخال وهذا مستنداً في بعض الاسرار في ثمانية جملته في تصور البغداد وروى بها الزاقي وهي أنص على الانثى وأنها يحرم جميع من شملته القرابة غير ولد العمومة وولد الخولة اهـ شرح مدر وسكت عن القسم الثاني أي القرية غير المؤبد وأسبابه سبعة الاحرام وولد الشبهوة الاختلاط بالحم ورائد والطلاق ثلاثاً والرق والکفر وقد ذكر المصنف الاول في فصل الاركان وبه بشرط في الزواج وحصل ذكره في هذا الباب ذكر الاول منها بقوله ومن وطئ امرأته الخ والثاني بوله ولو اختلط محرمة قال والثالث بقوله وخرم جمع امرأتين الخ والرابع بقوله واذا طلق حر طلاق الخ والخامس بقوله لا ينكح من ظنك أو يضمنه بقوله ولاحسن مخرجاً لغيره الخ والسادس بقوله فصل لا يحل نكاح كافراً الخ تأمل (قوله ما يحرم من النكاح) ما اوصفه على الاكتماء التي تحرم وان تكن المذكور دون ذلك المراد تحريم نكاحها لا ذواتها واهلها من الحرمان في النكاح اما على سبيل التثنية أو غيرها من الحرمان على التأنيداً من نسب أو رضاع أو معاشرته اهـ زى (قوله من النكاح) قيل ان من يباين قبله أو ودعه لانه لم يستوف في الباب جميع افراد النكاح المستقر في اتمه لو لم يجمع جميع التبعة (ويجب) عنه بغير اتمه الحرمان لانه قد استوفى جميع في الباب وأكمل من هذا سبيله بتجزيته في بيانها للفتن باب الافراد المرفعة كونهما بعض افراد النكاح اهـ شيخنا لكن قوله أو ودعه لانه لم يستوف في الباب الخ ممنوع لما عرفت مما تقدم من جميع الحرمان المؤبد وغيره هاهنا كونه في هذا الباب غاية ما خرج منها الحرمة فتقدمه في مواع الولاية تأمل (قوله

كله ظاهر من الثاني وصححه الشيخ أبو علي وخرجه من شرح الحاشي لان له معها ما جاز لم يعد جواز التمتع بها الا منع ذلك في أمته المحرم كانت أمه الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع ببعض مسلمة أصلاً (و) زوج (فاسق) أمته (وكاتب) أمته باذن صديقه (ولو لم ينكح ومال) من أب وإن هلا سلطان (تزويج أمته مولى) من ذي صغر وجنونة موهو أتى باذن ذي السفاء كسبا

المهر والنفقة بخلاف عبده لما بين من انقطاع اكسابه منه فلا يزوج بها لأن كان مولى به صغيرة ثيباً عاقلة وللسلطان تزويجها لأن كان صغيراً أو صغيراً وليس لغيره اهـ ذلك مطلقاً وصيرى بجملة أعيد من غيره بصي والتبني ولو في النكاح والمال من ذوات

باب ما يحرم من النكاح *

عبر عن في الرضا كمالها بباب مواع النكاح ومنها وإن لم يذكره الشيخان اختلاف الجس

فلا يجوز إلا دعي الخ) دليله أن الله تعالى آمن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا ليتم السكون الهوا الناس
 بهاد ذلك يستلزم ما ذكره والافتات الاستين وفي حديث حسن بن علي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن
 (قائده) الجن أحياء هوانيتو ربه أي ينطب عليهم ذلك ثم هم مركبون من العناصر الأربعة كالأشياء
 على قولين أول أن زواجهم دون قول نفوس بشرية مفارقة عن أبدانها وعلى كل فلهم عقول وفهم ويشدون على
 التشكيل بالشكل مختلفة وعلى الأعمال الشاقة في أسرع من وضع خبراتهم ثلاثة أصناف أخذوا بحجة طبعيون
 بهو حية وآخرون يخلون بظنون قال الشافعي رضي الله عنه من زعم أنه أهرم ردت شهادته وعزرو
 لخالفه القرآن وحمل بعضهم كلام الشافعي على زاعم رويته وهم التي خلقوا واعلموا بالجوهر على أن مؤمنهم
 مثابون ويدخلون الجنة وقول أبي حنيفة لا يدخلون أو قوامهم النجاسات النار بالوقوفه اهـ ج باختصار
 قوله لكن جوزه العقول أي يجوز نكاح أدي الجن فوعكسوا عنه رده شينا مر واتبعه وعليه فثبت
 الأحكام الأتية فقط قاله شينا زى فلا دمية عن كبر وجه الجن ولو على صورة نحو كلب حيث خلعت
 زوجيته ولا دمي وطهر وجهه الجن ولو على صورة نحو كلبه حيث ظن زوجتها ولا ينقض الوضوء به
 أحدهما لا تخفى غير ضرورة الأتية لا نه كالبهي ولا يصير أحدهما وطئه في هذه الحالة فصحا وثبت
 هذه الأحكام إن كانا على صورة الأدي وقال بعضهم شاختا ثبتت الأحكام في الحالة الأولى أيضا وقدم ما به
 في باب السحت وتردد شينا في معناه أن كل نحو وعظم وفي أمرها بلازمة السكن وفي نحو ذلك فارجع اهـ
 قل على الحلال (قوله آية حرمت عليكم أمهاتكم) قال المارودي الذي عليه الأكثر أن ابن القريم
 يرجع إلى العقول والوطء يسأل إلى العقد فقط لأن الوطء مرمم بالمقد اهـ قال صاحب الوافي أن طن فائدة
 الخلاف تظهر في الوطء بالثقل غير الامان فان يرجع إليهما وبالحال ان النص المقطوع به يمنع الشبهة والا
 فلا اهـ سم (قوله وهي من ولدك الخ) بوجوه أزواجه صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات المؤمنين
 في الاحترام فهي أمومة غير مانع فيه اهـ شرح مر (قوله ذكر أكن أو أنثى) تعميم فيمن الثانية
 وقوله واسطة أو بغيرها تعميم في مثلهما روى الولادة اهـ شينا (قوله واسطة أو بغيرها) وهي الجدة من
 قبل الأب والأم فهي أم حقيقة حيث لا واسطة بينك وبينها حتى إذا وجدت فوجدت واسطة اهـ حاشي (قوله
 كل أنثى بنتي) أي على والمراد النسب القوي والافتات شرعا لا بآه اهـ شينا (قوله وبنت) أي ولو
 احدهم لا كلفية ما لم ياتهم لم تنفع عنه فعلها وهذا كذب نفسه لحقته ومع التي هل ثبت لها من أحكام
 النسب شيء سوى تحريم نكاحها حيث لم يدخل بها كقبول شهادته له أو وجوب القصاص عليه مثلهما والحد
 بقذفها والقلم بسرقته اهـ أم لا وجهان قال الأذري أشبههاتم وأصعبها كما أفاده والفرج اهـ الله تعالى
 ثابتهما كما يقتضي كلام الرضة تعديه وان قيل اغاوق ذلك في النسخ السقيمة قال البلقيني وهل يأتي
 الوجهان في اقتضاء الوضوء بلبسها وجواز النظر إليها والمخلة بها أولا إلا أن من ثبت الحرمة المحرمة بها
 في المخلة وأم الوطء وبشبهتو بنتها الأقرب عندي عدم ثبوت الحرمة اهـ والادجسومة النظر والمخلة
 بهما احتياطا وعدم تقص الوضوء بلبسها للشك بأن أخذ ما جرى في أسبابا حدث اهـ شرح مر (قوله من
 ما زناه) المراد من ماء الزنا كل حال خروجه فقط على وجه محرم في ذاته والواقع معا من مخرج من وطء
 المكروه من وطء حليل في ذهابها من الرطاب ولولفسه ما من إتيان أمهاتكم ولو في فرجها أو من الاستمناء
 بغير يد حليل ولو يد من خلف العنت قالنا به حيث نظر الأصله وليس من الحرمان الاستمناء بيد حليلته
 ولا الخارج في نحو فور ولو باستعمال أجنبية كزوم مثل ما ذكره الما سئلته ووجه حملته لكن قال
 الزركشي في هذه ينبغي إتيانها في لائم الاخته بالفرش وما لا يسه شينا لا الرضعة بل زناه بجمله أيضا
 (تنبيه) لم تعرض ذكر التنبيه بالاعان ونظام كلامه ما الست كفت الزنا لا ليد حرمله فخرم

فلا يجوز إلا دعي نكاح

جنبة كما أتى به ابن ونس

وإن هذا السلام لكن

جوزه العقول والاصل في

التصريح به ما أتى به حرمت

عليكم أمهاتكم (تحريم أم)

أي نكاحها وكذا البقي

(وهي من ولدك أو) ولدك

(من ولدك) ذكر أكن أو

أنثى واسطة أو بغيرها وإن

ثبتت كل أنثى بنتي

البهائيك بالولادة واسطة

أو بغيرها (و بنتي هي من

ولدتها أو) ولدت (من ولدتها)

ذكر أكن أو أنثى واسطة

أو بغيرها وإن ثبتت كل

أنثى بنتي البنات بها بالولادة

واسطة أو بغيرها (لاختلاف

من) ما زناه (فلا تحرم عليه

الزنا لونه لما أتى بكم

نحو وليس خلافا من حرما

من زناها يحرم عليها الثبوت
النسب الارثيبي سيما كما
صرح به الاصل (وأخت)
وهي من ولدها أولاد أو
أحدها (وبنت أخو) بنت
(أخت) بواسطة أو غيرها
(وعقوى) أخذ ذكر (ولم)
بواسطة أو غيرها (والة)
وهي أخت انتى ولدتان
بواسطة أو غيرها (ويعمرن)
أي هؤلاء السبع (بالزواج)
أي لا بد منه ونظير المعصين
يصر من الزنا ما يحرم
من الولادة وقرواية من
النسب في أخرى حرمان
الزنا ما يحرم من النسب
(فرضت) من أرضتها أو
ولدها (أو) ولدت (أباً من)
(زنا) وهو الفصل (أو)
أرضته (وهو من زنا)
(أو) أرضته (من ولد)
بواسطة أو غيرها (أمر زنا)
(وقس) بذلك (الباقى) من
السبع المحرمة بالزنا
فأرضتها ببليل أو بطن
غيره على نسب أو زنا
وبنتها كذلك وان سقطت
بنت زنا والمرقة بطن
أحد أو بطن نسبا أو زنا
أخت زنا وكذا مولود
أحد أو بطن زنا ولو بنت
والمرقة أو الحمل نسبا
أو زنا وان سقطت ومن
أرضتها أخت أو أرضت
بطن أخيك وبنت نسبا أو
زنا وان سقطت بنت
ولدها أرضته أمك أو ارتفع

كأب أو أعمد شيئاً ما كان شيئاً من لبنها الثابت لها الحرمة ولا يحل له نكاحها ولا يحل تظفرها ولا
تظفرها ولا لا تلوثها ولا لا تملأ مثلها ولا لا قطع قطعها ولا لا يستر ثمنها ولا لا يحدق فلو لا ينقض الوضوء بلحها
ومثلها الرخصة فيمنع زنا أه ذل على الجلال (وقس من زنا) قال في شرح الرض سواه طاعة على
الزنا لا أه سم (قوله كالخنة) أي الحائلة وادي ابن القاص أنه مذهب الشافعي أه سم (قوله
بخلاف ولدها من زناها) هذا محرم زناه لا يخلو من زنا أي وأما عكسها فليس مستثنى أه شيئاً (قوله
بخلاف ولدها من زناها) أي على ما يحرم عليها (أي على ما يحرمها الله بعضها) أو تحصل منها أنساباً ولا كذلك التي أه
حل (قوله وأخت) نموز وجهها كما يحرم به النسب ثم استغنى أو بشرطه بصدقه أو بنت أخوته
ويبقى نكاحه كالنسب عليه محرم على العبادى والقاصى غير مرة قالوا وليس لثمن هذا أخته في الاسلام غير
هذا ولو لم يأت الزوج غنيب أن ترث منه زوجه بل وجهها بالاختلاقان الزوجة لا يجب بخلاف الاختة فهو
أقوى السمين فانه صدق الزوج والزوجة انفس النكاح ثم إن كل من قبل الفحول فلا شيء لها أو بعده فلهم
المثل وقس هذه الصور ما لو تزوجت بمولود النسب فاستغنى أو هانت نسبه ولا ينفس النكاح إن لم يصدقه
الزوج وأب أم الأب ينسب في الصور الأولى بنت النسب وانفس النكاح وحكم المهر ما رواه إن تكن بنته
وصدقة الزوجة فقط لا ينفس النكاح حق الزوج لكن لو أبان المهر بصدقه بغير نكاحها لان انفس المهر
وقد اعترف بالتحريم وأما المهر فلازم المهر لانه متى طهره لم تكن تنكره فان كان قبل الفحول نصف
المهر أو بعده فكله وحكمه في نفسه كن أقر لنفسه بشئ وهو ينكره ومركم في الأقرار ولو وقع
الاستفراق قبل التزوج يجوز للاب نكاحها أه شرح مدر (قوله وهي من ولدها) (أو) أو أحدهما
لم يقل بواسطة أو غيرها لعدم تأنيدها أه حل (قوله بواسطة أو غيرها) تعميم في بنت الأخ وبنت
الاخت فثبتت بنت ابن الاخ وان زلوا بنت بنت الاخ كذلك وكذلك في بنت بنت الاخ وبنت
والاخي لا يربى أولاد وأولم وقوله في النسب بواسطة أو غيرها تعميم في قوله ولما فثبتت أخت الأباوان
علاوة أخت الجنين جهة الام وسواء كانت الاخت المذكور أو أخت الذكر المذكور ولا يربى أولاد وأولم
وقوله في النسب بواسطة أو غيرها تعميم في قوله ولما فثبتت أخت الجنين قبل الام وأخت الجنين جهة
الأب وسواء كانت الاخت شقيقة أو لا يربى أولاد (قوله لا يربى) أي طهره قال فيها أنها حكم الأخت وأختكم
واخواتكم من الزنا (فإن قلت) من أين يستدل بمنافاة المحرمات السبع (قلت) قبل أن الله تعالى ينهى
غيرهم كالمهر بالذكو زين حكاها البيهقي في المرفوعة الشافعي وجهه بان السبع أخ من لبن الولادة
والاخوة فلام والبنت بالولد والباقي بالأخوة أمه أو لأب والأم عشر بر بنات الاخ والاخت ولادة الاخوة
أه شوري (قوله يحرم من الزنا) من هذه وما بعدها على وجهه والباقي فيها صور فلهذا أتى بالباقي بعدها
وانظر ما حكاه التلويق قبل من أنه أنعم الاستمالة على الأمر بالغير أي اعتداه ليس يظهر لها احتذ
مفاد الأمر اعتداه على وجهه كسب الكلام (قوله وقرواية من النسب) أي أنهم لان النسب أهم من الولادة
التي في الرواية الأولى وإن رواية حرمان الأخت بالصيغة الامر بالباقي تسمى عن دعوى انتهى في مثل هذا المقام
مقتضى الفساد فالتدالرواية الثالثة ان التحريم مصوب بفاد الصدوق وغيره مستغداً بما قبله أه عزى
(قوله فرضت الخ) اشتملت بجلونه هذه على تسعة أفراد لام أخبر عنها قوله أمر زنا وذلك لان قوله
فرضتكم ومن أرضتها صورتهن وقوله وأختها وأباً من زنا صورتهن جميع لما قوله بواسطة أو
غيرها بل بيع تضم لثنتين المتقدمتين وقوله أو أرضتها صورة تضم لثلاثة سابقة وقوله أو من ولد صورة
يرجع لما قوله بواسطة أو غيرها فان الصور ثلث ضمن لثلاثة سابقة تسع صور وقوله فالمرقة
بلين الخ اشتملت هذه الصورة على عشرة أفراد لبنت أخبر عنها قوله بنت زنا وذلك لان قوله فالمرقة

بلينصورة وقوله أولي في قوله أوبع مولان الفروع ذكور وانثى يرجع اليها التعميم وقوله
 نسباً اورضاعاً لثنتان في ثنتين باربع ضم لواحده لتقدمه وقوله ونبتا كذلك فعكس مولان الضمير
 في نبتا يرجع للمرضعة بلينصورة ولم تفسد قبل في قولن تقدم ابني الاول واحد في الثانية أربعة
 تضم النسبة الخمسة وقوله والمرضة بلين أحد أو بلين الخ اشتملت هذه العبارة على ستاخر اذ لا تحت
 أخبر عن أربعة منها بقوله أخبر رضاعاً لان قوله بلين أحد أو بلين صدق بالابو بلام وقوله نسباً اورضاعاً
 يرجع لكل منهما ولثنتان في ثنتين باربع وذكر ثنتين بقوله وكذا مولوداً أحداً أو بلين رضاعاً وهو ظاهر وقوله
 ونبتا والمرضة الخ اشتملت هذه العبارة على أحد وعشرين من أفسر أدبت الأخوة أحد وعشرين من
 افر أدبت الاخت جملته ذلك اثنتا عشر من أخبر عنها بقوله نبتا أخبر وأخبر رضاعاً وذلك لان قوله ونبت
 والمرضة فيه غنان مولان والمرضة مصاديقه ذكر والانتى وقوله الا نسباً اورضاعاً مضمي في كل
 من نشو ولما نابت المهورتان في صورتها الأولى من حيث كونه نسباً اورضاعاً باربعه في صورتها الأولى
 حيث كونه ذكر أو أنثى يفتاين وقوله أو الفحل فيه غنان صوراً أيضاً علم بالبيان السابق تضم الثمانية
 لثمانية بسنة مرضعة فالبنت الاثني ونصفها البنت الاثني كملت من كونها نصفاً فالبنت الاثني وقوله
 ومن أرضعتها أختك أي نسباً فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاملايين أولاً بلام وقوله أو أدركت
 بلين أختك أي نسباً فيه ثلاث صور لبنت الاخ ضم كلام من الثلاثين لكل من الثمانيات فيحصل لكل قبل أحد
 عشر وقوله ونبتا الخ فيه تنبيه على تصور ذلك لان قوله ونبتا يرجع لمن أرضعتها أختك اقسامها الثلاثة
 ويرجع الثلاثة التعميم قوله نسباً اورضاعاً بسنة كلها لبنت الاخ ويرجع لمن أرضعت بابن أختك بصورة
 الثلاثة ويرجع الثلاثة التعميم المذكور بسنة كلها لبنت الاخ ضم الستة الأولى لاحدى عشرة التي لبنت
 الاخت والستة الثانية التي لبنت الاخ يصير لكل قبل سبعة عشر وقوله ونبتا لارضعتها أمك الخ أي نسباً
 اشتمل على غنان صور وذلك لان قوله ونبتا لارضعتها أمك أي نسباً فيه أربع صور لان البنت تقدم
 فيها بقوله نسباً ورضاعاً الولد صدق بالذكر والانتى فثنتان في ثنتين باربع لان قوله أو أدركت بلين أي
 نسباً فيه أربع صور أيضاً كالتى فيها وهذه الثمانية نصفها لبنت الاخ ضم كل أربعة
 لكل سبعة عشر فيحصل لكل قبل أحد وعشرون وقوله وأخت الفحل الخ اشتملت هذه على عشرة افراد لعمدة
 أخبر عنها بقوله عمر رضاعاً وذلك لان قوله وأخت الفحل يرجع اليه قوله الا نسباً اورضاعاً فيصورون
 وقوله أو أوبع أو أفي المرضة صوران يرجع اليها قوله بواسطة أو غيرها باربعه يرجع اليها قوله نسباً اورضاعاً
 بثمانية تضم لثنتين المتقدمتين بعشر وقوله وأخت المرضة الخ نفسه عشر صوراً أيضاً فالحالة أخبر عنها بقوله خاله
 رضاعاً علم بانهم من بلين صور العمدة فلهذا ذكره لحارم الرضاع سمعوا نون قوله ولا تحرم مرضعة أختك
 الخ علم من كلامه عدم تحريم بنت زوجه الأم والبنت أو أمومة غير أم زوجة الأب والأولاد ونبتا أو
 زوجة الريب أو الزا بنظر وجهين عن المذكور ان اه شرح مدر (قوله أو مرضعة فاطلة) أي ولا مرضعة
 فاطلة فأوجبى الواو كليل عليه قوله ولا أم مرضعة لولا تأويل أعاد النفي في هذا دون ما قبله (قوله لاننا
 حرم الخ) صارت الزا وكفى لان الأم الخ المحرم لكونها أم أو أم حرم لكونها أما وأطيلة أي بولم يحد
 ذلك في الصورة الأولى وكذلك القول في ثنتين اه سم وقوله لم يحد في الرضاع أي وهو الأمومة
 والنبتة والاخت أي ان نسب انتفاء التحريم عن رضاعتها انتفاء جهة الحرمة نسباً لانها لم تكن أمولاً ولانها
 ولا اختاً ولا لالة وقوله كثرته أي في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله ولا أم مرضعة فاطلة) أي أو أما
 مرضعة ولو نسبها فلا اشكال في عدم تحريمها اه سم (قوله أو يعطى الخ) قال الزركشي وينبى
 استنائه صورة أخرى وهو انه يجوز لفعل اذا كان لبنه من الرضاع أم نسباً وأخت كذلك ان يترجى

بلين نسباً اورضاعاً
 حلت بنت أخ وأخت رضاع
 وأخت الفحل أو أوبع أو أفي
 المرضة بواسطة أو غيرها
 نسباً اورضاعاً محترماً
 وأخت المرضة أو أمها أو
 أم الفحل بواسطة أو غيرها
 نسباً اورضاعاً
 (ولا تحرم) علين مرضعة
 أختك أو أختك ولو كانت
 أم لبنت حرم علين لثلاث
 أمك أو مولوداً أو أختك
 أو أختك من ذكرك (أو)
 مرضعة (فاطلة) وهو ولد
 الولد ولو كانت أم نسب
 حرم علين لثلاث
 مولوداً أو أمك أو أم مرضعة
 ولقد (أو) نبتا أي بنت
 المرضة ولو كانت المرضة
 أم نسب كانت مولوداً أو
 فحرم عليك أمها ونبتا
 فهذه الأربع يحرم من
 النسب في الرضاع فليست بها
 بعضهم من قاعدة يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب
 والمحقوق على الرضا وعلى
 انها لا تستثنى لعدم دخولها
 في القاعدة لانهن أمهون
 في النسب بل لم يحد فيهن
 في الرضاع كقوله ولا أم
 استثنى كالأولاد يعطى
 أم الم والصمت أو أم الخ

مرح به في المذهب وغيره اه وسأبقى في الرضاع ان الحرة تنسب من الفحل الى آباءه وأمهاته ولا تنسب من الرضع الى آباءه وأمهاته فلا ين من الرضاع لا تزوج أم .. منه بخلاف الاب تزوج أم ابنته من الرضاع وبكل حال هي حلال فحلل استثناء هذه الصورة بالنظر لمجموع الام والانت فلجبر اه سم (قوله أيضا وزيد عليه السلام والم والعمة الخ) أي ظنهم يحرم بالنسب بخلاف الرضاع اه سم أي وفرض المسئلة ان الم من النسب وكذا العصف والخال والخالة والكلام في أهمهم من الرضاع فلا يحرم ولو كانت أم نسب لكانت في الأولين جدة لاب أو موطوءة لاب وفي الأخيرتين جدة لام أو موطوءة جدة لام وكل من يحرم اه عز يزى وجع بعضهم التسعة فقال

أم عسم وعممة وأخ ابن • وحبيدة ونفلة • فحل
حقوقهم وأختمه أم أخ • في رضاع أهلها وذوالجلال

(قوله وأخ الابن) أي أم وأخ الابن كأي بعض النسخ والمباكر من العبارات التي ذكر أبو الابن وليس مراد به الوالدين كما قال اه شققوا الاظهر في التصير ان يقول وأم الاخ من الرضاع أي ظنهم لا يحرم على أخيه منه ولو كانت أم نسب لكانت أم موطوءة تابه اه (قوله وأخ الابن) أي وام أخ الابن ولا يخفى ان المتبادر من الابن ابن النكاح وليس كذلك لان النكاح هاهنا هو الابن وفيه ان هذه حبيدة منسوبة الى أم الاخ وفيه ان المتكلم يصير بلم الاخ بل عرضة الاخ والمراد بل عرضة المقابلة لام من النسب فذلك أم الاخ من الرضاع وهذه أمه من النسب في قول صلى الجلال بعد ما ذكر الصور التي في الشارح ما تضمنه كذا قالوه وفيه نظر لانه لا تزوج أم أخيه لام من الرضاع لا بل أم أخيه كاه وظاهر الآن تبطل الاضافتي الاخ والابن يساوي قول الرادياخ الابن نفس الاخ أي لا يحرم على الابن أم أخيه وانها ولا يحرم على ابن أمه أم أي ذلك الابن وان العبار متشابهة والمراد انه لا يحرم على المرأة ان ترضع لبنها وحيدة فهذه مساوية لقول المسنف ولا يحرم عليه من أَرْضعت حُلُمَ غَيْرِ ابْنِ هَذَا مَسْنُوفٍ كَلَامُ الْمَسْنُوفِ مَرَضُاعٌ وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمُ الْاَوَّلَى اِنْ يَصُورُ بِرَجُلٍ اَبْنُ اَرْضَعٍ عَلَى اَمْرَاةٍ اَبْنٍ فَرَجُلٌ اَبْنٌ يَتَزَوَّجُ هَوَاهِي اَمْ اُخِي اِنْ شَفِئْتُمْ فَتَامِلْ وَهَافُمْ اه (قوله فلا تنسب ليه نكاحها) واذا ودينها ما ولد في يدعوه له لانه اخو ابيه وأخو أمه وعليه اكثر المشهور (قوله فلا تنسب ليه نكاحها) لعل التقيد بالابن كالتقيد به وكان الحسن اسقاطا ليشمل الاخ الشقيق والابن على ان في التقيد مع قوله بعد سواء الخ لا يخفى فليست أم اه شوري (قوله أنت أخيك لا ينكح) الخطيب لا يخذ يدهو وعمر ولا يبدلان الاخت في التصور أنت زيد لا عمرو اه (قوله بلين أي أخيك) اي لبنه الحاصل من زوجة أخرى غير أمك كالمظهر اه شوري (قوله بالماهرة) الماهرة توصف شيعة بالقرابة تزوج بنان الشخص أشبهت بتزويج جلال أشبهت الام وأم الزوجة أشبهت الام أيضا وث الزوجة كانت بنته أيضا اه عز يزى في عرش على المواهب الماهرة تالم كقولها صاهرت بهم اذا تزوجت منهم والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل بيت الرجل فأخا ومن العرب من يجعل الاخاء الاختان جميعا صاهرا أي يطلق المصري على كل من أطرب الرجل والمرأة اه (قوله في الحلية) قال الزركشي نكحها طاهلا لا بعد موتها ففي تحريم النكاح لغيره وباني وقصة ما بين من النكح أي لمسلم من الزوجة تزل بعد موتها لمدة المحرم تزوج عدم التحريم وسأبقى ما يؤيده اه ثم قال بعد قول المنهاج ومن وطئ امرأة بخلت حرم عليها أمها ولها بنتها ووصرت على آباءه وأبنائها وكذا الموطوءة شبهة في حكمه اذا كانت الموطوءة متحبة تاما لمت فلا يشترط طهرها مرة بالماهرة أه البغوي في فتاويه ورحم به الرازي في كتاب الرضاع ولو كان الواطئ خشي فلا تنسب حرمه بالماهرة أيضا لاحتمال كون العضو زائدا قاله أبو الفتح اه سم (قوله نسب أو رضاع) تعميم في الاربعه كذا قوله بواسطة أو بصيرها

والخالة وأخ الابن وصورة
الاخير تامر آباءها ان ارتفع
على امرأة أحبيبة لها ان
فان الثانية أخوان الأولى
ولا يحرم عليه نكاحها (ولا)
يحرم عليك (أنت أخيك)
سواء كانت من نسب كان
كل زيد أخ لاب وأخت
لام فلا تنسب ليه نكاحها أم
من رضاع كان ترضع امرأة
زيدا وصغيرة أحبيبة منه
فلا تنسب ليه نكاحها وسواء
كانت الأخت أنت أخيك
لا ينكحها كل شئنا وأخت
أخيك لا ينكحها لانه متشابه في
النسب ان يكون لابي أخيك
بن من غير أمك فذلك نكاحها
وفي الرضاع ان ترضع صغيرة
بلين أبي أخيك لا ينكحها
نكاحها (ويحرم عليك
بالماهرة) (زوجا منك أو
أهلك وأمر وجعل) (ولو قبل
الفتول حسن (و بنت
مدخولك) في الحليات ولو
المرتب أو رضاع أو صلة
أو غيرها قال تعالى وحلائل

الفاعل وهو لا يتصف بعمل ولا حرمة لان فاعله غافل وهو غير مكاتب اذا اتى تكليفه اتى وصف نفسه بالحل
والحرمة فلهذا حمل قوله وطه الشبهة لا يتصف بعمل ولا حرمة والنسب الثاني شبهة الغافل وهو حرام والنسب
الثالث شبهة الطريق فان قلنا القائل بالحل فلا حرمة ولا حرمة اه حل والحاصل ان شبهة واحدة وجب
ماعد المهر الا فلهذا حمل قوله وطه الشبهة لا يتصف بعمل ولا حرمة والنسب الثاني شبهة الغافل وهو حرام والنسب
الثالث شبهة الطريق فان قلنا القائل بالحل فلا حرمة ولا حرمة اه حل والحاصل ان شبهة واحدة وجب
فلا يحل نحو نظر وامس ولا تحلوه اه زى (قوله أو وطه بفساد نكاح) هل من فساد النكاح العقد على
خاتمة أو لا لان هذا معلوم لا يكاد أحد يجهره فلا يعدهم حر اه حل (قوله حرم عليها ما بنتها) أى
وتبنت المحرمة في صورة الملوكة ولا تثبت في صورة وطه الشبهة اه شرح مرويه بالبصنيع الشرح
في التعليل بقوله لان الوطه على الميمن نازل منزلة عقد النكاح ومن جهة آثاره عقد النكاح ثبوت الحرمة ملام
الزوجه وتبناؤه وقوله وبشبهة ثبت النسب والعدة فيثبت الفهرم أى دون الحرمة فيهرم عليه نظرا م
الموطر أن تبنته وتبناؤه يتصرف وضوءه بالمهاو هكذا بقية أحكام الأجنبية انتهى (قوله نزل منزلة عقد
النكاح) أى منزلة الوطه في عقد النكاح فلا مردان التشبيه بالعقد يقتضى حل شبهة لان البنت لا تحرم بالعقد على
الامام اه حل (قوله من وطها براء) أى حقيقى بخلاف ما على صورة كوطه المكروه المجنون وأما مخطئنا المكروه
لان والده يرى ان وطه المكروه لا يثبت النسب وليس من وطه الشبهة كوطه المجنون اه حل (قوله ولو
انخطط محرمات) فيما لا تروى الى انه ليس ثم علام متصل بها غير كسب نحو موار واهمه المسئلة الى ان
الحل والحرمة يوحدان مع غير التبعين فيما اه قل على الجلال وقوله كتب الله شر يف عبادة من حل نعم
لوتى صفة حرمة كسوادك غير ذات اسواد مطلقا انتهت (قوله بان يصر الخ) أى فى بادى النظر والفكر
يعنى أن الفكر يحكم بعصر المدقوله كالف امر أئامى أو سعيها فافوق وأما المحصور فالتنفل فادون أما
التلثمات والاربعاء فتوا لهما التلثمات فافوق وأما التلثمات فادون أما المحصور فالتنفل فادون أما
تسبمات فافوق وان المحصورات تنفل فادون أما التلثمات فافوق وأما التلثمات فادون أما المحصور فالتنفل فادون أما
الفرم أميل اهر قوله فانه وان سافر الخ) فيه ان مقتضى ذلك انه لو اتى هذا الاحتفال بان جرم ذلك الخطأ به
بمحل واحد لا يجوز ان ينكح منه وليس كذلك لو علمهم نظروا ذلك الفاعل من شأنه اه حل وبعبارة شرح
مهر وحكمة ذلك انه لو لم يجره ذلك لم يفسد عليه باب النكاح انتهت (قوله أنسا) أى كسفره وقوله
فعل أى من مفهوم من التبعية اه شجنا قوله وهل ينكح الى ان يبقى الخ بمسألة شرح مهر وينكح الى ان
يبقى محصور كل حمة اه وبأنى ولا يخالفه في جميعه فى الاوانى الاختلاف ان تبقى واحدة اذ النكاح عتاقه فوق
غيره وما فرقه من ان ذلك يكفى فيه الفلن فيباع المظنون مع القدرة على التبقي بخلافه ما مردود بما تقرر من
حل المشكوك فيه ما مع وجود متسقة الحل اه (قوله وقال الا قبس) أى على ما لو كانت طالت بمسورات ابتداء
فيبى المرام على الابتداء وان كان الفرق الذى ذكره لا يظهر لان المستلزم يجوز فيها العدول الى المظنون
مع وجود المتسقة فالاولى الفرق بان الاضاع عتاقها لها ازيد من غيرها اه شجنا (قوله ويرق بان ذلك
يكفى فيه) أى فى حله وجواز الاقدام عليه ويرق أى بالاضاع لانه لا يضاع لانه لا يتصل بالعدول المذكور
لا يجوز زمان ينكح منه وقوله بخلاف النكاح فبان النكاح كذلك كاتقدم ولانه ان ينكح من ارضع معها
وشك هل ارضع حسام لا والاولى ان يفرق بين النكاح عتاقه نعم ان يرد بالقلن التلثمات فافوق الى هنا انتهى
من الاجتهاد فربما هو ذلك الفرق ويرق بهذا بان ما هنا يجوز ونصه ومسألة الاضاع ضعف فيها الشك ثبت
استعمل الحل فاعدا ذلك يحرم الاقدام عليه ويحكم عليه بعدم العبثة لاهم ومنه جمل ان الرد على الاذى
في قوله ان الشك فى النكاح يحترم له ليس في حقه تأمل اه حل (قوله وان لوطه الخ) عطف عمله على
مطلوب اه شجنا (قوله الا تدخل الاجتهاد في ذلك) أى ان من شرط المجتهد فيه ان يكون لعلامته في مجال

عليه أمها وبشبهة حرمت على
أيسه وانه) لان الوطه على
اليمين نازل منزلة عقد النكاح
وبشبهة ثبت النسب والعدة
فيثبت الفهرم سواء أوجد
منها شبهة أم لا وأخرج
بما ذكر من وطها براء أو
بأنها بالوطه فلا تحرم عليه
أهملها لا يشترط ان يحرم على
على أيسه وانه لا ذلك لا
ثبت نسبها ولا عدة ولو
انخطط امرأتى (عصره)
عليه (ب) نسوة (غير
محصورات) بان يصر عددهن
على الاقدام كالف امرأة
(نكح منهن) جواز او لا
لان عدله باب النكاح فانه
وان سافر الى محل آخر لم
بأن سافر فيه الى ذلك محل
أضافه الله لا ينكح الجميع
وهل ينكح الى ان تبقى واحدة
أوالان يبقى صدد محصور
شكر الروايات من والديه
استمالين وقال ان قبس عدوى
الثاني لكن يرجع الى الرضا
الاولى في تفسير من الاوانى
ويصرف بان ذلك يكفى فيه
القلن يدل على صحة الطهارة
والسلامة بخلاف الطهارة
وحل تناوله مع القدرة على
شقيتها بخلاف النكاح
وتخرج بما ذكره من الاوانى
بمعصوات أكثر من فلا
ينكح منهن شيئا قلبي الفهرم
ولو انخطط زوجا بجانيات
لم يجز له وطوا حصة منهن
مطلقا ولو باجتهاد الا فلا دخل
لا يجتهد في ذلك ولو ان الوطه

اذ بعثوا به الطلاق والنهار والابلا وغيره فانه لا يندفع بالاضعف بل يدفعه (و) جعل ١٨٥ (الحارثي) نقض لآية تسكهوا ما طاب لكم من

النساء متى وثلاث وروى باع
وقوله صلى الله عليه وسلم
لنيلان وقد أسلم وتغته عشر
نسوة تسكأربعا وثلاث
سأرهسن رواه ابن حبان
والحاكم وغيرهما وصححه
(وغيره) جدا كان أو مبذوا
فروايع من قوله والعبس
(ثنتان) نقض لاجماع الصحابة
على ان العبد لا يتكأكثر
منهما ومثله المعض لانه
على النصف من الحر وتقدم
انه قد تعين الواحد للحر
وذلك في سببه ونحوهما
يؤلف نكاحه على الحاجة
فلو زاد من ذكر بل زاد
حر على أربع وغيره على تسن
(في عقد واحد) مثل العقد
في جميع الأركان الجمع ولا
أولوية لاحداهن على
الباقات نعم ان كان فيه
من يحرم جمعه كختمين وهن
خمس أو ست في حر أو ثلاث
أو أربع في غيره انحص
الطلاق بمال أو في
(عقدين فكما) في البيع
بين اثنين ونحوهما نصري
بذلك وقد زاد أول من قوله بان
نكح نكاحا طيبا أو مريتا
فإنه (وتحل نحو أنت)
كلمة (وزائد) هي أهم
من قوله ونكحوا وتصريح
بكونه زائدا في عقد (بان)
لانما الأجنبية لا في عقد حرة
لانما في حكم الزوجة وانما

لكون قرش النكاح أقوى من قرش ثلاث فلا تنافي اهـ مر (قوله) ذهبا على (الح) وجعله ذهبا على
القوتان يقتضيان زيادة عتاه الشارع بقرش النكاح واعتناؤه لانه بدل على قوله اهـ (قوله) وغيرها من
جدة ذلك الحق والرد فيه بالامكان ولا يصححه على الغير بخلاف ما ذهب اليه (قوله) فلا يندفع أي
النكاح يعني اباحت بالاضعف وهو اباحة المثل وقوله بل يدفعه أي يدفع النكاح أي اباحت بالاضعف وهو
الاباحة بالمثل ما علمت انه أقوى (قوله) ويجعل الحارثي (و) وقد تعين الواحد للحر وذلك في كل نكاح يؤلف
على الحاجة كالسببه والمجنون والحر النكاح لانه وقد لا يفسد كسب النبوة لاحوال ثلاثة (هـ) (هـ) (هـ)
قال الشيخ عز الدين كان في شر بعضه موسى عليه الصلاة والسلام يجوز للرجل ان تزوج من غير حصر تغلبا
لمصلحة الراجح وفي شر بعضه موسى عليه الصلاة والسلام لا يزوج بغير واحدة تغلبا لمصلحة النساء فراغت هذه
الشرعة أي شرعية فيستأصل انه عليه وسلم لمصلحة النوعين باعدها بخصوص أي في الجنين وأنه علم فان قيل
ما الحكمة في رد على شر بعضه من موسى الرجل وشر بعضه من موسى النساء وقد تعين واحد على كل من فرعون
لما ذبح الاناء واستضعف الرجل بالنسب انهما لم يفسدوا موسى بل غاية على خلاف فعل ذلك ما جازهم ولم
يكن اسبداً ما عيسى في الرجل أبوك أو أمك امرأة بالنسب ان برأى جنس أصله رعية؛ فليست بل اهـ شجرة
وفي قول علي الجليل المعاصه وقد اعتدلت شر بعضه من موسى عليه الصلاة والسلام برعاية مصلحة الفريشين وحكمة
تخصيص الأربع كقول ابن عابا وهو هذه الشرع بعضه على الثالث وترك الزيادة عليه في الشهوات
واما هذه الشرع وتخصيص الأربع فلان زيدا هنا على الأربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعد ولا جاز كتر من ثلاث
ليال يوليها فمصلحة لمرور قبل الحكمة مناعة لاضطراب الاربع في الانسان فتولد عنها أنواع الشبه وتورد بعضهم
هذه بعدم اعتبارها في التزوج مع تمام الخلط فيه اهـ (قوله) لا آية تسكهوا الخ (قوله) تسكهوا أي تسكن
وثلاث أي ثلاثة وروايع أي أربع أو بغيرها في النكاح واحدا من هذه لا يجوزها لانه هو تسكهوا لانه ثلثها
وايس المراد في التثنية مكر وأوكد البقية كما استدله بعض المحدثين قوله ثلثية بشرامة ثلثها
كالمندفع بالحديث المذكور وقوله تسكأربعا في الزيادة على الأربع في المندفع في الابتداء أو في
وتقدم ما عتاه به اهـ قل على الجلال (قوله) تسكأربعا في الزيادة على الأربع في المندفع في الدوام
فان متنع في الابتداء بالاول وهذا الحديث معني لادامته الابدية وهو ان يتكأربعا وثلاثة وأربع بقوله
جميع وقد انصفه الاجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع اهـ حل (قوله) وقد تقدم انه قد تعين الخ
مراد به تعيد قول المتن للحارثي أربع أي ان كل ريد عا فلا اهـ شيخنا وقوله ليركن عليه ان يقول ولله
لكون تقيدا أيضا قوله وغيره ثلثان وذلك لان قد تعين له فيب ان تصير السببه على واحدة تنهى (قوله)
وذلك في سببه ونحوه) كمن يتنوع وعبارته شرح مر وقد تعين الواحد في نكاح اسببه والمجنون (قوله)
انحص البطلان بما في الجواز المخرج لانما أولى بالبطلان لعدم جواز جهما (قوله) وفي عقدن) كان عقد
على قدر الجواز له في عقد على الزيادة على عقد آخر اهـ سم (قوله) نصري على أي قوله أو عقدن
فكأنه يقول أول من قوله الخ أي أوله عموم بالنسبة لقوله فان نكح نكاحا لانه لا يشترط زيادة لزوج على
التسكين ولا زيادة على خمسة وأولوية جهام بالنسبة لقوله أو مريتا فالخامسة وذلك لان الترتيب يفسد بما
اذا لم يسبق دون عين السابق وفي هذه الصورة يعامل الجميع أي فكلام الاصل وهو من الذي يعامل الخامسة
قطعا على انه في هذه الصورة ولا تعامل تسكع حتى يقال بان الخامسة (قوله) في عدة (ثاني) أي في عدة نصري
أو كبري (قوله) واذ طلق حرتان) أي طلق زوجته والامة فلا اشتراط لذلك فيحل له الانكاح اهـ حل
(قوله) حتى (تقب) كذا في الاصل قبل ينفي فتح أوله ليشمل ما لو تزنت عليه أو أتت قصدها واستر زبذلعا
لوضعه وبني القاضل فانه ان كان بختبة أو هم اشتراط فله أو قربة أو هم اشتراط فلها اهـ تحفة اهـ

شورى (قوله سقى تقيب) أى بطعامها لكن تركت عليه أو بضعه أو من غير قصد منها ما حل كان كالأمن وحاصل ما ذكره مسترط وسياتى فى الشرح التنبيه على شرطين فى قوله بشرط عدم اشتغال النكاح وقوله وسياتى فى الصدق الخ (قوله سقى تقيب قبلها الخ) أى وتعرف بذلك عليه فلو بعد لهاملى آخرتم طلقها لم تعرف بأبوابه ولا بعده ما رأت فتزويجهما من الأول ثم ادعت عدم امسية الثانية فالتاخر تصديها سواء كان قبل فقد زوجه الأول أو بعده ولا يشكك عليه ما بآتى من القولين من التفرقة بين كون النكاح قبل العقد أو بعده لا مفر من أن أخبرت أو لا بالتفصيل ثم أنكرته وما هنا فى الما سبق اقرا وادعيا فى التزويج من الأول يجوز أنما بنته على ظن أن العقد بمجرد بيع حلها الأول وان كانت عمالاً على فعلها لثلاثة بفرض علمها بحتم نسيتها اه عش دلى مر وقوله ما بآتى من القولين أى فى شرح مر ونصر عبارة فى آخر هذا الفصل وفى الجواهر لو أن خبرت بالتفصيل ثم رجعت فإن كان قبل المخلوع بنى قبل العقد لم تطل أو بعده لم يرتفع (قوله حشفة ممكن وطو) أى ولو كان سياسرا عقلا أو عبدا بالغا عقلا أو كان مجنوناً بالتورث أو خصياً أو ذنباً فى ختمه لكن أن وطئ فى نكاح لو رافق البنا اقترنا لهم عليه وكذا نحو الجورس كجلى الرضوخ مانور ع قى من ان الكاين لا يخل له نحو ميسرة متناه ان نحو الجورس لا يخل له كخليفة تود بان كالم الرضوخ صرح جى فى ذلك فقله لا يرد عليه اه شرح مر وقوله ولو كان سيائياً بأن طلق عنه ولو أطلق هو حكم بصفته لهما حكم برأيهما والأناصبي عندنا لا يصح طلاقه اه عش عليه وقوله بعدا بالغا عقلا الخ زاماً الصغير الذى فلا يخل لأنه لا يتزوج إلا بالأذن ولأنه لا يخل ولا يصح ان يغير مسيده على النكاح كبرى قوله ولا يغيره عليه سيده ولو صغير إلا بالاعمال الخ اه شيفنا الحنفى (قوله ممكن وطو) أى يصور منه ذوق الذنوبان شتى طبعاً بحيث ينتضاه فيه ما يظهر اه فخر الخ وادعيا هو ان كانت الزوجة ممن لا يمكن وطؤها فادعيا هو الزاج اه شورى (قوله سم انتشار لذكر) أى بالفعل فلو أدخل السليم ذكره غير منتشر بحيث لا يقوى على النحول الاباضة لم يكن فيه باه حل وابس لنائى مسائل النكاح ما يعترف به لا انتشار الا هذه اه شيفنا (قوله وان ضعف انتشاره) أى بأن يكون بحيث يقوى على النحول ولو باعانة نحو أوسع وليس لناوط يتوفى تأثيره على الانتشار سوى هذا اه حل وسيله اشتراط ذوق الصليفة فى الحديث ولا يحصل الإيع الانتشار (قوله أو نحوه) كصوم وهدى مقسمة تعرضت بعد نكاحه أو كنى بالمشقة لاطافة أكثر الاحكام بالانتم الآلة الحساسة وابس الانتذار إلا بها اه شرح مر (قوله أو نحوه) فى الرضوخ ولكن الواطئ مجنوناً أو مجرماً بنكاً أو خصياً أو صائماً أو كانت مظاهرها من أوصافه لا تشبهى اه سم (قوله أى الثالثة) تعبير للمفعول المطلق المحذوف لا الضمير لمرودة الزوجة اه أى من طلقها الطلقة الثالثة (قوله من الزير) فسخ الزاى وكسر الباء بالاختلاف اه شورى (قوله أو انما مع مثل هدية الثوب) أى لا ينتشر كانتشار رفاعتو هذا بندق ما بال الذى لا انتشار له كيف تذوق عسلته ويذوق صبايتها وأن المراد من طلقها وتزوج من ذوق عسلته اه حل فيكون الضمير عائداً على الزوج من حيث هو اه ومرادها بهذا الكلام إثبات كونه عتياروى اثباتاً بتأخره أو ودالعين عليها اه مز برى (قوله مثل هدية الثوب) ضم الاول وسكون الثانى يجوز اتباع الثانى الاول اه شيفنا وفى الصباح وهدية الثوب طرتمثل غرضه من المال لا اتباع لغرضه من الحديث المطابقة ثلاثاً فالتاخر مع مثل هدية الثوب شهيد كره فى الاسترخاء لعدم الانتشار عند الاضامه بدية الثوب والجاء هدى مثل غرضه غرضه اه (قوله تشبهه بالصل) فأن قيل فهذا ذكر فقال حتى تذوق عسلته قلت أنت لأن الصل فيه لفتن الذكس والتأنيث وأعتبرانه واقع على النطفة اه شورى (قوله تشبهه بالصل) أى فلو استعار صرخة اه (قوله يخرج قبلها) درها هذا أحد المواضع التى غرقوا فيها يمينها وقد قلدهم بآضهم قوله

(حشفة ممكن وطو) أو قدوها
من نكاحها فى نكاح صحيح
سم انتشار لذكر وان
ضعف انتشاره أو لم يزل أو
كان الوطء محالاً أو فى حبس
أو أحوام أو نحوه لقوله تعالى
فأن طلقها أى الثالثة فلا تطل
له من بعد سقى تقيب زوجا
غيره مع خبر المصعبين عن
عائشة رضى الله عنهما ما من
امراة رفاعتاً أنظر على
الذى صلى الله عليه وسلم
فقال كنت عند رفاعتة
فطلقته سقى تقيب طلاقى
فزوجت بعده عبد الرحمن
ابن الزبير وانما مع مثل
هدية الثوب فقال أن يدين
ان ترجى الرفاعتة لاحتى
تدفع عسلته ويذوق
عسلته والارواح عند
المغربين الذمة الخاصة بالوطء
وعند السابق وجهور
العتقاء الوطء مذهب كنفه
بالطاعة سقى هذا تشبيهه
بالصل بجمع المذوقين
بالمغربية بجمع استيفاه
ما طلع من الطلاق وشرح
بشهادتها وبالاتراض
وهو من يلقى هدمه

والدوم مثل القبل في الاتيان • والاحل والتحليل والاحسان
وفسحة الابلا وفي العنة • والاذن انطقوا فترش القنة

وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجم من مجاميلهم بحصول الوطء على العين كلوطه في العقد وتوافق حقيقة
لفظ النكاح والزواج في الآية الترمي بمقولم يحصل الاستدخال المتى كلوطه موقفا مع مجاز لفظ النكاح في الآية
التعيين بشر ينزفد العسلية في الحديث وحكمه بذلك زيادة التنفير عن اتياع الطلاق الثلاث والخلفه فتأمل اه
قل دلي الجلال وقوله وقد نظمها بعضهم الخ وهوان الوردى في محنته كفى عرش على مر (قوله وان غابت
الحشفة لم) خلافا لما في شرح البهجة للمولف من الاكتفاء بذلك وهذا غايه دانه لو دخل الذك في غير الغراء
ولم تزل البكارة لم تعد الا يحصل التحليل وحري ان يحل على حصوله بذلك تبعا لما في شرح الروض أي بخلاف
تقرير المهر في الغراء وان لم تزل البكارة اه حل (قوله الطفل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان اشتهر ذكره اه
شرح مر (قوله ولانه تدعى على الحل بالنكاح) فيه ان هذا مختل فليس مقصده في أول باب النكاح من ان
النكاح في هذه الآية يحول على الوطء بحيث بان حله على الوطء في غير ما يبرق المجاز وحله على العقد
هنا بطريق الحقيقة فيساقولان حري في كل محل على قول منهما اه عزري (قوله وهو انما يتناول
الصحيح) ساقى في الايمان ولا يحتج به من يسم أو غيره لان ذلك غالبا في الخلف مستعمل على الصحيح اه
فتأمل وتقدم قبيل بحث الاستثناء من ثلج الاقرار ان اسم نحو البيع هذا لا يطلق بحمل على الصحيح اه
شوري (قوله انما اذا لم ينشر) أي أصلا من ادخله بأصبعه اه حل (قوله فلا يكفي وطء عرجية) بان طلقها
المحلل رجعا وطءها قبل انقضائه العدة وأورد أحد هاتين طوط في العدة فلا يكفي اه شيخنا (قوله وذلك بان
استدخلت هامة) أي الثاني وهو تصور لكون الزوج الثاني طوط رجعا قبل الوطء ثم وطئ بعده وأوردتم
وطئ بعدها مع ان الرد قبل الدخول تنجز الفترة اه عرش على مر (قوله والحكمة في اشتراط التحليل
الخ) وياض ذلك ما ذكره الفضل وهوان انتمشع النكاح للاستدماق وشع الطلاق الذي غالب فيه الرجعة
فن قطع النكاح بما لا قبل للرجعة كل من سقطت العقوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غشاة عليه ولهذا المعنى
حرمت أزواجه صلى الله عليه وسلم على غيره اه حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حل الحديث الصحيح
لن الله الحلال والمحلل اه حل وتصدق بينهما في وطئها لمحلل وان كذبها الصرا بآتياءه ولو ادعى الثاني
الوطء فأنكرته فلا تغل الاول كذبها الثاني والولي والشهود في العقد خلتا باليقيني اه زادي
(قوله ولونكح بالشرط وفي عزمه الخ) ولو نكحها على ان لا تطأها الامر طئ شرطه الزوجة بطل النكاح
وان شرطه الزوج فلا اه قال الزركشي ولوزوجها على ان يحللها الاول في الاستدراك لا دوى فيه
وجها من وجزم الماوردى بالاصح لان لم بشرط الترتيل بشرط مقتضى العقد اه شرح الروض اه سم
على حج اه عرش على مر (قوله وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ) أي أو ترأضاعا على ذلك قبل العقد وقوله
كره أي لان كمالا لوصحه ابطل بكرة اضمار ما يمكن تصديقه ان يحللها زوجها وقد قرأه به هاتفا
والا فلا يكربل قاله داود لا يمدان يكون ما أجور الالة صدارة فأنه المسم وادخل السرور عليه محكم في
النهي اه حلي (خاتمة) قال شيخنا الحنفى عليه عاتب الرجعة والرضوان في رسالة ألفها في شأن المسئلة الملقعة
قال (اباهد) فيقول المرتضى غير المساوى مجرا للحنافى قدشاع وذاع بين الانام ما يجبه أهل الرافضين
الاعلام من الاتهام بالسلطة الملقعة مع عدم استفادته وطئ المجتفة ويستظهر ذلك ذلك وأن الختيم اه ان
لسلوكم ملك التهموا الضياع وخالفتم من حيث حفظ الانسار بصون الاضياع فأحييت ان آيين بطلان ذلك
مستعينا بعون المؤمنين المالك قال السمع اهل الفرق لما أقول قطع خلافة الختيم الخاتمة فيقول أم المسئلة
الملقعة تصورهما كخاتمة البرملوى في حليته على الفرى في فصل الرجعة تتفلا عن العلامة الشخ على الاجمهورى

ان يزوج المغير المفسدة ثلاثا لدى حاكم شافعي ويحكم بفساد النكاح لا بموجب حكموا فاعل الخلاف بأن
 يتقدم دعوى بفساد النكاح للحاكم من يدعى على ولي الصبي انه يقصر شأنه حيث يزوجهم جميعا
 في زواجه مفسدة ويجب وليا بالافرايز وجوه ويحصل لهم ثم بعد حصول الصبي بها يطلق عنونه لملحة
 تعود على الصبي ويحكم الحاكم المالك أو الحنبلي بفساد النكاح لعدم وجوب العدة بفساد النكاح كذا في شرط
 عند الحنبلي ان لا يبلغ الصبي عشرين والاوجب العدة بوطئه ثم يزوجهما الزوج الاول لدى حاكم شافعي
 ويحكم بفساد النكاح ويحلف بوطئه الصبي حكما كذلك وليس هذا من التفتيح المتعذر لوجود الحكم وحكم
 المالك بالطلاق وعدم وجوب العدة مع ان علم انه يرتب عليه لا يجوز لان الاعتماد حكم المالك بحال
 الحرام عند الغير أي كذهبة ان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف ويصير المسئلة مجمعا عليها
 كما في به التامر القافي وكلام القرافي وابن عرفة في المدة فيفسده وما يخالف ذلك لا يعول عليه انتهى
 ما نقله السرمداوي مع زيادة بعض تصرف الحق امتناع ذلك في زماننا انه لا يجوز ولا يصح العمل بهذه
 المسئلة لانه بشرط عند افساد تزويج الصبي ان يكون الزوج ابأ أو جدام قبله وان يكون عدلا وان يكون
 في زوجه مفسدة فاصح وان يكون الزوج لغير اب أو لولاء العدل بفساد عدلين فحق اختصار شرط من ذلك لم يصح
 التحليل لفساد النكاح دل على عيش على مر عفت تلك الشروط ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من تعاطي
 ذلك ولا كتابه غير صحيح لان القاب والحق ان الذين يزجون اولادهم بارة ذلك انما هم السفلة
 المواظبون على تركه لاولادهم وتزويجهم اولادهم لذلك الغرض أي التحليل لفساد النكاح
 فيه لا غير بل هو مفسدة أي مفسدة كثير ما يقع فيه ان الزوج للسر من غير اولياتهم بان توكل اجنبيا
 عقد نكاحا لها وأن المدة في قول كل من الصبي والارثا والتمسك بالفساد النكاح الصبي حتى يرتب عليه
 مفسدة بعده من حكم الحاكم المالك أو الحنبلي وأن الحكم الزافع لفعل خلاف الشرط في مفسدة تقديم دعوى
 بفساد النكاح قد يترافق جدا بالقاضي المالك أو الحنبلي لم يوجده حكم مرتب على دعوى بفساد النكاح وقد نقل بعض
 مشايخنا من شيخنا الشيخ منصور والموطن وشيخنا الشيخ أحمد البشيشي انهم عالم برضا المسئلة الملققة بعضهم
 يتصل بحال دارهم لغير مدعيان ذلك مفسدة مع انه لا يتفق بها ان لا يخذلوا به لنفسه ولا ينفقه على
 الصغير فأى مفسدة حدثت له على ان شرط نكاح اذال عند المالك ان لا يعطى له حمل والا فلا يصح وقد
 اطلعنا على بعض من يعمل بها في ذكره على ووليه ان القصد التحليل فكيف حكم القاضي المالك
 بفساد النكاح وعدم وجوب العدة بوطئه ولا يخالف انه لا بد من ادخال الحقة بعد الانتصاب واما ذلك فمن
 الصبي الذي لم تزك في مشهوره فان من وجد فيه نكاحا عليه المدة غاليا فلا يحصل له انتصاب اول اجتماعه
 بحالته فبالاقتباسي الذي لا شهرة له ولا قد يقع في عبارة المفتي بها أن يقول تصح شرطها زواجها ان ذلك
 يتحقق من مال وقامع عليه بانتفاء الشرط أو بفساد الداعي له بحجة أخذ الجرام في مقابلة منبذعه ولا يخفى
 على الله خافية فليست له جوابين يدعى مولودا بالجله ولا فاته بفساد النكاح لان المالك اه كلامه مروي
 عنه

● (فصل فيما يقع النكاح
 من الرق) ● (لا ينكح) أي
 الشخص رجلا كان أو امرأة
 (من عليه أو بعضه) اذ
 لا يجمع ذلك نكاح

● (فصل فيما يقع النكاح) ● أي في الانتداه والموافقة من الرق بيننا أي فهو مانع مطلقا ان كل
 ارقق ملكا كان كمن قد عدهم الشروط ان كل ملكا غير موثوقه فيما يقع الخ أي وفيما يتبع ذلك كقوله وطرز
 سارا الخ اه شخص قوله لا ينكح أي لا يندأ مولودا ما قصه بغير قوله فلو طر الخ تقرر بما جرى القاعدة
 عليها قوله أو بعضه معطوف على الضمير البارز فهو بالنسبة قوله من ملكه جار على غير من هو له في مقام الجنس
 لا يخفى فكان عليه الاراز على المذهبين اه شيخنا (قوله لا ينكح من ملكه أو بعضه) أي ملكا تاما فلو
 اشترى أمه بشرط الخيالة أو اشترى عبد بشرط الخيالة باعارة نكاح الامتياز له نكاح العبد بعد ذلك

موقوف فلا يدري هل الزوجة باقية بثبوت عدم تحمل العدة أو منقبة بتقدير تحمله اه ع ش على مر (قوله
وكذا لو اتعته كذلك) أي بشرط الخيلار لو حبت كذلك له أن يطأ نصف المائتين من الزانية بالخيلار
وقدم في باب الخيلار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيلار لها منعت وطأه لا يدري الجهة التي تبطل الوطء
وان كان وطأه باجراً يتخلف ما إذا كان الخيلار بائعاً وحده أو المشتري كذلك فله الوطء الأول بالزوجية والثاني
بالمائة وأما إذا كان الخيلار لها وحدها فليس له أن يطأ وقد قال بجوازها ويفرق بين ما إذا كان الخيلار لها
بان ذلك لا يدري فيه الجهة التي يطأ بها بخلاف هذه أنه يطأ بالزوجية اه حل وقوله وقد يقال بجواز الخ
قد عرفت بخلاف من عبارة ع ش الساعة (قوله أيضاً وكذا لو اتعته كذلك) أي بشرط الخيلار لها وانما
فيكون الخيلار للمشتري في الصورتين ليكون مثلاً لاطسرو والمائة غير التام وأما شرط الخيلار بائعاً أو لها
فلم يطرأ فيها معلل وان كان الحكم بعدم انخساع النكاح لا يؤول تأمل اه شتتاً (قوله ولا حر) أي كمال
الحرية وقوله ومن مرقوم لها الامتصاص الموصى بالولادة إذا احتته الوارث فلا يتكسر الحر إلا بالشرط التي
الاثلاثة شروط ولا يعتبر من هذه الثلاثة في الرقيق إلا الإسلام اه ان كان هو مسلماً اه (قوله وانخص
بالمسلم) وأما الأولون فمكس ذلك فيخصن الحر وبعين المسلم وغيره اه (قوله بعجز) أي موصور بعجز الخ
فأجدها هو العجز نفسه فالباة لتصوير اه شتتاً وانظر هذا مع كونها في اللقطة والسياسة أو هي مع اه
(قوله عن تصليح) هل المراد صلاحيتها باعتبار طبعه أو يرجع لعرف الثاني أرجح اه شرح مر
وهو المتمد اه ع ش طبعه (قوله ولو كخفية) أي زوجه كخفية وقوله أو أمة موزوجة أو مملوكة اه
شتتاً (قوله ولا مادار عليه) فيمضى بدو بالتأمل اه سم ولعل وجهه ان القدرة قد تدفع قدرته على
الاقتراف لعموره على الملوحة ومن حيث يجوز مع أن شيان من ذلك لا يمنع الامة اه ع ش (قوله أو مجنونة)
أي أو زانية أو أمة على ما سيأتي كلامه وكذا في كماله كخفية ولا ينكر الا من غير ما عرفت في شتتاً لا ينظر إليه أي
أو مدعة عن غير موأما المندفعة فان كانت زوجية فلا يمنع انقصه عنها وان كانت بائناً فلا بشرط انقصها
اه حل (قوله ولا ية ومن لم يستطع الخ) معطوف على العلة قبله أي وهذا في غير المستطع وضع الاستدلال وقوله
ولفهوم الآية أي قدلت بطرقها على المنطوق ومفهومها على المفهوم (قوله أو مادار عليها) بان وجودها
ووجودها فيها فلا يحتاجها في الفطرة عنده أو عن غيره الذي يلزمه انقصها بالضرورة فلا يلزمه قبول جهة
أو مهر أو أمة فليأمن المنة اه حل فالمراد حقيقة أو حكماً بان يكون له ابن موصى به عليه انقصه
اه حل وبعبارة الشورى قوله أو مادار عليها بان وجودها فيها فلا يمنع انقصه عنها ولا بأس ومركوب
وكذا غيرها ما سرفى الفطرة فيما يظهر اه ع ش انتهت (قوله كل من طهرت عليه مشقة سفره) أي مع قدرته على
منع نفسه من الزلع خوف الزناط على تلك المدة الفرض أنه تائب الزنا فانما تارة صدر على منع
نفسه من مفسدة سفره وتارة لا يقدروا على منه ما من مفسدة سفره موكب أيضاً ولم تاهر عليه مشقة لكن لم يمكن انتقالها
معه إلى وطنه فليفي بكيفية المأمة معها هناك من التهرب إلى لاجلها للنفس بخلاف ما إذا أمكن انتقالها معها
فيجب عليه مبتدئ السفر اه حل وقوله فالفرض ان يخرج من هذا المصنف قوله أو خلفه فليأمن على ما قبله
لأنه يقتضي ان المصنف عليه ليس بمصرف الزلع ان خوف الزنا لا يمنع من احتكاك الا بموصل الجواب
ان المصنف عليه في خوف الزنا أيضاً لأنه قادر على منع نفسه تأمل وفيه أنه لا يمنع قوله أو خلفه فلا
مذكور فيما يصدق قوله ويتوقف زنا الا ان يقال ذكره هنا لكونه من أفراد العجز وذكره فيما بعد لكونه
شرطاً من الثلاثة فيكون مصنف خوف الزنا على العجز من خلفه الخاص على العام اه (قوله كل من طهرت
عليه مشقة سفره لثابتة أو خلفه لم تدنه) واللام تحل الامتوزان السفر لقرنه أمكن انتة الهملة بلدما

وكذا لو اتعته كذلك (ولا)
يشك (حرمن مرقوم) غيره
ولو بمصنف (لا) ثلاثة شروط
وان عم الثالث لاطسرو وغيره
وانخص بالمسلم أحدها
(بعجزه عن تصليح) ولو
مخفية أو أمة بان لا يكون تحت
نبي من ذلك ولا مادار عليه
كان يكون تحت من تصليح
للمسكن كصغير لا تحت
الوطء أو رتقاء أو رصاء أو
هرمة أو مجنونة لان انقصه
فليس كله موصوفاً بآية ومن
لم يستطع منكم طولاً أن
يتكم المصنفات بخلاف ما إذا
كان تحت من تصليح لا تحت أو
فادارها بالاستغناء حيث
حسن ارفاق الولد أو مصنفه
ولفهوم الآية والمراد
بالمصنفات الحر أو قوله
المؤمنات حرى على الغالب
من ان المؤمنات اغلار غيب
المؤمنة وتبصرى بن تصليح
أعم من تبصير بحر نساء
أكان العجز حسب ما هو ظاهر
أو شرعياً (كل من طهرت
عليه مشقة سفره)

فانه الزكوى والاتكال عدم لان تكليفها لتزويجها لا يشرع به (قوله لغاية) اي غير متردد ورجوعا ويريد
 تزويجها عشرين مرة وبعدها شرح الر وضو وكذا لو كان له زوجة ثانية وتزوجت حتى يمتد كراه
 وعبدية حلقه لغاية اي يريدان نكحها أو كذا زوجة وسافر ولكن في كلام شيخنا كج ما يدل على
 ان كلامهم ههنا مرفوض فحين يريدان نكحها كما هو دون زوجته وان زوجته مطلقا فاتباع الامتد
 عومه نظرا انتهى وفي شرح ج مائه (تيسر) أطلقوا ان غيبة الزوجة والمال تبين نكاح الامتد الاول
 مشكل بما تقرر فحين قد عول على من تزويجها بالسفر الباقين في ان يأتي فيها خصما لها او النكاح مشكل بذلك
 التفصيل ايضا بل مرفوض قسم الصدقات من الفرق بين المرحلين ودون ما وقد يفرق بين الطامع في حصول حرة
 لم يأنها يختلف العتق بل يمانع احتياطا أكثر من غيبته الزنا اه وانه شرح مر بالحرف وفي ع
 عليه قوله والاول مشكل هو قوله أطلقوا ان غيبة الزوجة لا تبيح نكاح الامتد الاول
 مقبوضا فلا يفي الطول عنه وكذا في الثانية وان اتبع الفردية وبين ما في قسم الصدقات اه سم على
 وهو وجوب صدقاته والثاني هو قوله أو المال اه (قوله بان نسب مضمحل الخ) اي وان لم يكن في ذلك
 ثم مال والمسا من الاسراف ويحاربوا لحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتعيين من الناس خصمها اه قل
 على الجلال (قوله لانه قد يجز عنه صدقها) أما إذا لم قدرته عليه عند الحل فلا تخط له الامة أخذها مما عول
 التيم لو وجد الماء بياض بين رجل وكن قد ادخل عليه عند الحل لزمه الشراء والمعتد عدم تحرير الامتد في هذه
 الحالة ايضا لان في الزوجية خلفه أخرى وهي الغتق والكسوة والغرض له مصرف في الحال بخلاف غنى الماء اه
 زى (قوله أو باكثر من مهر المثل) قد اجماع الامام والفرق الى بما اذا كان الزائد قد اريد به اسرافا لا حرمت الامة
 ويفرق بينه وبينه الطهر بان الحلية الى الماء متكررو على عليه التزوي في تنقيصه وهو المعتد اه حل
 وفي شرح مر مائه لم يوجد حرة أو لم يرض سدا ههنا نكاحها الا باكثر من مهر مثل الحر الموجد
 ولم يرض الحر الا بالمسا سدا الامة لم تخط الا في هذه الحالة لقدرة على ان ينكح صداقها حرة وان كان أكثر
 من مهر مثل الحر فانه لا ادعى اه (قوله لا بدونه) انما مرفوض له ذامع ظهوره على الخلاف فيه كما
 تعرض لمسئلة المؤجل فلان وبعبارة أصح مع شرح مر ولو وجد حرة أو جل أو بدون مهر مثل فلا مخرج حل
 الا في الاول لانه قد لا يجد وفاء تديره فتمت شغوة والثاني لا لقدرة على نكاح حرة دون الثانية لان العادة
 حرة بالسحق في المهور فلا ينقل الثاني لما في قسم المنة ودعا امر انتهت (قوله ويخوفنا) أي شؤنه
 لا على تدور والوجه انما التعلل لمحبوب الذي كرم مطلقا اذ لا يخشى الزنا مثله العن وتحتل بالمسوح مطلقا اذ
 لا يخشى زنى الولد لانه لا يلحقه اه شوري وعبار شرح مر ولاستحالة زنا المحبوس دون مقدمته منه لم تخط
 له الا معطفا كما انه جمع مقدمون نقل الاول خلافا للروايات من تبعه ومثله في ذلك العن وتقول ان بعد
 السلام لا يفي جواره المسوح مطلقا لا تنفذ به زور والخطأ أحسن لاعتقاده النص الآتية وهذا آمن من
 العتق لانه ينقض ما ذكره الصلي فانه لا يلحقه والزوج ذلك لا ينكح الامة قطعا ولا ينظر الى طروق البلوغ
 وتوقع الحمل في المستقبل ولا ينظر الى طروق الإسرار حتى نكح الامتد ونكاح الامة الصغيرة ولا يتصور بما اذا
 كان الولد يمتنع عقب الولد وتجنب على من تزويجها مشروط نكاح الامتد بان ينكح أمه مرفوضا لانه كصغيرة
 لا تزويجها وتقام حرة لانه لا يأم من به العتق انتهت (قوله بان تغلب شهوته الخ) اي ان لم يغلب على ظن متزوج
 الزنا اه شوري (قوله أو توى ترواه) اي أو توى وتوى ترواه (قوله وأصله المشقة) في المصباح العتق
 التحلل وهو مضمون بان تصبو العتق في قوله تعالى ذلك لن خشي العتق منكم الزنا لا الاخرى زلت فحين
 لا يستطيع طولا اي فصل ما ينكح به حرة ان ينكح الامتد فتمت ادخل عليه الا في وأتمت وأصفه العتق فيها
 يشق عليه عمله اه (قوله لانه سبها) فهو من الخلق السب وهو العتق والادب السب وهو الزنا (قوله بالحد

لغاية أو خلف زلته) اي
 مدغفراه بالواضع الامام
 المشتغل بنسب مضمحلها
 في طلب الزوجة الى الاسراف
 ويجاوز الحد أو وجد حرة
 بزوج (لانه قد لا يملكه) أو
 قد يجز عنه عند الحل (أو)
 بلا مهر (كذلك لو جوب
 مهرها عليه ولو لم) أو باكثر
 من مهر مثل وان قدر عليه
 كالا يصبره ماء الطهر
 ما كثر من غنى له وهذه التي
 قبلها من زيل في (لا ان)
 وجدها (بدونه) أي بدون
 مهر المثل وهو واجد فلا تخط
 له من ذكره لقدرة على
 نكاح حرة (أو) ثانيا (تخوفه)
 زنا) بان تغلب شهوته
 وتضع تقوا مضمحل من
 ضمت شهوته أو توى ترواه
 قال تعالى ذلك لن خشي
 العتق منكم أي الزنا لانه
 المشتغل به الزنا لا سبها
 بالحد

في التتميم اى ان حد قوله والعقوبة في الاستوى ان اى لم يجد اه حل فلو لم يجد اى او فخر برشفا
وقول الشورى اى عتوة الاقدام وحيث قد فلو لم يجد اه (قوله فلو لم يجد اه) اى عتوة شفه باها والعقوداء
بهيجه البطانة والاطنة الفكر وكم من ايتى ووزاعته اه حل وقته والقاتل
ليس الشجاع الذي يحمي فرسه * يوم القتال ودار الحرب تشغل
لكن من عصف طرة او تقي قدما * عن الحرام فذالك الفارس البطال

(قوله) علم ان المرأيتك (ثنتين) اى صاحبتي قما يظهر خلافه لعل يثبت قال ولو كانت احدا هاعيا صالحا هـ
ويتصور ان يتكلم المراءع امه كقولك امة شرطه محارفا لكان بعدد عاقل الزنا لمصلحة في الانساب اى
زوجته لانه يفر عن النكاح امة متبرئة عنها اى يمكن بهد اى آخرها تقدم وهكذا الى ان استكمل أربع
اماموه فقلنا لا يتحقق النكاح واحد من اى من الزنا وقد على المرأة طوب ومم وهو واضح اهـ سم
(قوله) كعلم ان الاول ايضا اى حيث قال ولو كاية اؤمة (قوله) فلا تغفل اى كاية) اى ويجوز له
ان يترى بها كاحص به مدر و في الفصل الاتي يفرق بين النكاح والتسرى بن الولي فربق في النكاح
وحرف التسرى اى كونه متصرا ولان (قوله) فلان الماتم اى في الخراى العطف في المنع المستفاد من الآية
الكفر اى قد و حذف ففسر هـ بالسواة فسوى الحر وقوله كالرثة تظهر لقوله فلا تغفل اى للحر وغيره

ثم كناية أي وتظهر في عدم الحل لها المردود والخوض اه شيئا (قوله وفي بوازيكاح) (الخ) عبارة
 عليه مع شرح هو ومن بعضا رقيق كرقصة فلا ينكحها الحر إلا بالشرط السابقة لأن أوقاف بعض الولد
 محذورة وإنما من ثمة ردوع إلى معقود ثم لعله لاداة كزوجها أنزكى وغيره، أي أن وقفا لمصلحة يتقدم
 مصلها هو الرأب انتهت (قوله لأن أوقاف بعض أولاد الخ) تعليل لحقوق تقديره الأراجيح المنع لأن الخ (قوله
 أقصر النجاشي) أي من ذلك أن ترجع بل أقصر على تعليل المنع (قوله ثمانية السلم الخ) وهل تحرم الوثنية على
 الوثني قال السبكي نعم إن قلنا بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة اه ل (قوله ولا بد في حل نكاح الحر الخ)
 العرض من هذا عزومه سبكي والرد على الباقيين صريحان لا يستند تقدم ذلك في كلامه في قوله وإن عم الثالث
 الحر الخ لأنه فهم من أن الشرطين الأولين يجرى في الكافر أيضا فلا يلزم للثاني حيث ذهب إلى أن الشرطين

انما يعتبر في حق المؤمن لا حوا له - ولعله قد فرح - (قوله واعلم الخ) مراده من التبريد
 زائدة على ما رأى فيتمرد أن لا يكون واحد من هذه الارب وقوله مقلداً لى سواع ومن التبريد ألا
 شيئاً (قوله نكاح) أنه (ولعله) أى ابتداء لا دوا من قوله ولا تمسكها أى ابتداء ودوماً كما فى هذا التعليل
 فى المتن فى الاعفاف وما لا توفى الوصي بمقتضى الى على التأييد فىل مما كامة الفرض أو كامة المكاتب وقضى
 شيئاً هنا قساعاً عن المواتى ثم قرر فى باب الاعفاف انهم ما كامة المكاتب أى فصرمان ابتداء وودوا من قبل ذلك
 عن المواتى هنا وجعلوا ما توفى هؤلاء متنازلاً من حرج عليه الى الاصل نكاحها أى أمة فرع بقيد ورتبة
 يقول ان كان حر الاثم الماله فى مال فرع من شيئاً لا اعفاف والنفقة وغيرهما كالمثيرة بخلاف غير الحر لكر
 أولئك فرع زوجة أصله لم ينفع نكاحه وان لم يتحل له الا مع الحين المثلث لانه متفرق فى القوام لونه مالا يخفى

زوجة سيده انزعج النكاح كقولك كاسد بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السدي بالكتابة اشهدتم
حق الامل بالفرع بخلاف ما لو كان كاتب بعض سيده حتى لا يعلق بيان الاماخذ مجتمع مع الضيق
بخلاف النكاح والام لا يجمعان انته قوله واما كتابه وكذا الاماخذ الموقوفة عليه والموصى به بخضعت له
سم اه عش (قوله) اي ذكرنا كان واثنى من التبدون الزناح كما يفيد تعبير الارادة
بالفرع على ما دعاه ولقد دون تعبير الحلاوي بقوله اه شري (قوله) ولاموصى به بخضعت له قال

وما ذكر في الموصى بنفعها بمن حله على ما أوصى به عند مماتها أو منفعتها على التاويل من هذه هي التي يشبه
 ٥- عدم معتز وجمعها الجريان قول بأنه يحكمها بخلاف غيرها فان غايتها لها كالمسألة فلو جعل من زوجه
 به اذا رضى الوارث لاثم الملك ولا شبهة للموصى به في مثل ما قبلها اهـ ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال
 في منفعتها كلها لان الاضافة للمعرفة بنفسه العموم اهـ ولو وقت عليه زوجته أو وصى به بنفعها فهل
 ينفع من نكاحها كالمالك كالمسألة وجوابه اوله ونظر والاقرب الاول لانها كالمسألة في خصوص ما لو قبلت
 يتم الاقبول والوصية لان ذلك الابه اهـ عرش على مر وجهها بانها متعة شيخنا عن الحواشي في بابها لا يخفى
 من ان الموقوفه والموصى بنفعها كالمسألة المكاتب (قوله زوجه بك وبقي وأنتي) وكذا لو عكس الصفة كان
 قال أنتي وبقي على الممتد مر اهـ عرش وعبارة حل قوله كان يقول الخ مقتضاه انه لو قدم الامة لاصح
 فيها ومبارة شيخنا كسج وقدم المرأة على الامة ثم رأيت في شرح شيخنا على هاشم النسخة بعده
 مع ما لو لم يقدم المرأة على الخلاف وبه يعلم ان تقديم المرأة هو لبطان نكاح الامة فتعلقوا بما اذا قدم الامة
 يكون بطانة غير مقطوع به بل على الخلاف انتهت (قوله مع في المرأة) أي وان كانت غير سالمة للتمتع وان
 كان التعليل الا ببقائه اهـ حل وسه من مر وفي عرش على مر قوله دون الامة فظاهر وان لم
 تكن المرأة سالمة وقيل ما مر من جواز نكاح الامة على غير المصلحة صفة نكاحها بانها كانت المرأة غير
 سالمة فظاهر ومع يؤيد ما يأتي في الشارح في نكاح المشرقة من انه لو أسلم على حرة غير سالمة فماتت لا تدفع
 الامة لان المرأة غير سالمة كالمسألة (قوله لا يشاء شروط المخل) وقوله لانها كل منها فاحس وخلص
 بقوله أم لا فلا يندرج جميع المدعي بشملها اهـ شيخنا وصار حل قوله ولا ثم لا تدخل الخ لتعليل فاحس لا يناسب
 تمعيه بقوله حلته الامة أم لا لان محل امتناع دخولها على الامة اذا كانت سالمة صالحة اهـ (قوله كماله)
 أي من صدر المبحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون المرأة فحل من غير شرط فانه مقدم من هذه القوة
 نكاحها على نكاح الامة اهـ شيخنا

● (فصل في نكاح من تحل ومن تحل الخ)

(قوله وما يذكره) أي من قوله وهي كالمسألة الخ ومن قوله ومن اتحل من دين الخ اهـ شيخنا (قوله لا يحل
 لمسلم نكاح كافرة) أي ولا يصح اما الكافر فلا تحل له أيضا كنه يصح معنى انهم لو زافوا النافقهم عليه
 والكلام مفروض في غير النكاح ما هي فتحل للمسلم والكافر النكاح وغيره اهـ شيخنا (قوله لا يحل لمسلم
 نكاح الخ) أي وكذا الوطء تلك العين فان حل النكاح حل هو والا فلا اهـ شيخنا وفي سم قوله لا يحل لمسلم
 الخ انهم الجواز للكافر ولكن في حل نحو الوثبة للكاتب وجهان ويجوز بان في النكاح الوثبة فتحر ولو
 مجبوسة دليله قوله صلى الله عليه وسلم سنواهم سنة أهل الكحل غير آكل ديارتهم ولا تكي نسائهم وهو
 وان كنن مسرلا لكن بزوده كذا البيهقي اجماع الجمهور اهـ وقوله وجهان قال في الوافي والمذهب الخ
 اهـ (قوله لا يحل لمسلم) أي ولا كثر فافهم نكاح كافر وكذا التسرى الذي هو الوطء تلك العين وكسب
 أيضا وكذا كافر فافهم بل هو يعاقب عليه في الاخر وان كان كافرهم اذا زافوا البنات قبل نكاحهم على
 التسرى لا النكاح وفي حفص بن ان في له البهيم وحصة التسرى اهـ حل (قوله نكاح كافر) وكذا لو طهر
 تلك العين لا يحل الا بالشروط المذكورة اهـ مر اهـ سم (قوله ولو مجبوسة) غايه للتعيم وقوله وان
 كان لها الوطء لم يتقبل من انه كان لهم نبي وأقول عليه يجب قتالهم ورفع الكتاب في شبهة الكحلان لهم
 كتابا بان يدعيهم وفي الواقع ليس كذلك لفرقه اهـ شيخنا وفي حل ما صحت قد قيل ان المجبوس كالمسألة
 الزرافة غلاما لم يرفع اهـ وفي عرش على مر قوله الزرافة قال ان اتسرى في طهنية
 الشاهوز رادشت هو الذي يدعي المجبوس ثبوته وكذلك المؤرخون من خطه السلطان عماد الدين في تاريخه

حرة لا ينفخ الامة) أي
 نكاحها لقوة الهوام (ولو
 جمعها) حلته الامة أم لا
 (بصدق) كان يقولين قال
 له زوجه بك وبقي وأنتي قبلت
 نكاحها (مع في المرأة)
 تفرقا للصفتة دون الامة
 لا تشاهد نكاحها ولا ثم
 كذا تدخل على المرأة لا تخافنا
 وليس هذا نكاح الاختين
 لان نكاح المرأة أقوى من
 نكاح الامة كما علم الاختين
 ليس في نكاحهما أقوى
 فحل نكاحها ما أمال
 جمعها من به وفي عقد ينفخ
 فيها الا ان تكون الامة
 كتابه وهو مسلم فكالمس
 ● (فصل في نكاح من تحل
 ومن لا تحل من الكافرات
 وما يذكره) (لا يحل)
 لمسلم (نكاح كافرة) ولو
 مجبوسة وان كان لها شبهة
 كتاب

زادته بفتح الزاي المتحرقة بالراء الهمزة بعدها ألف ثم دال مهملة معجمة وسكون الشين المعجمة ثم ناله
 مشاة توف وهو صاحب جلب الجوس اه وفي التسطواني على البخاري وروى الشافعي وبيد الزاقي
 وغيرهما بسند أحسن عن علي بن الجوس أهل جلب يقرؤة وعلم بدروسه فشرأبهم انظر فوتم على
 أنشده فلما سمع دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم كان ينسج أولاده نياته فأطاعوه وأقبل من خلفه
 فأسرى على ظههم وعلى مافي قلوبهم فليسق عندهم منسج اه (قوله ولو عجوبة) هي عبد النزار اه عش
 على مر (قوله الاكاديمية) قال الكافية فعل للمسلم وغيره ما إذا كان كاسيا فن فعل للمسلم تحصل الكافر أي
 غير المسلم كله واضع وهذا في مدخل الكتابية المعجوس به قال شيخنا كجج ومن لا تغفل للمسلم لا تغفل
 للكافر لكن شر على نكاحها ومن خصاصه صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز له نكاح الكتابية ويجوز له ماؤها
 بلك اليمين ونحوها انه صلى الله عليه وسلم كان يطأ معقورة بحاة قبل اسلامها قال الزركشي وكلام أهل
 السير يختلف ذلك اه حل (قوله وقال المحسنات الخ) أي فحى مخصوصة من جعلت الكتابيات من
 المشركين لقوله انتقدوا أجنارهم ورجلهم أو يابان دون الله أو غير مخصوصة من قبل ذلك تكون الآية
 الأولى دليل التحريم والثانية دليل الحل اه حل (قوله بكره) أي عمل يخش العنت ولم يحصل تعليم اه
 حل والأوجه بجعله الزركشي نكاحها أذا رضى اسلامها كقولهم لعثمان رضى الله تعالى عنه انه نكح
 نصرانية بكية فأسلمت وحسن اسلامها اه شرح مر (قوله لانها لم تحت قهرنا) أي يحتاج الزوج
 الى ان يقيم لاجلها بالواطر بسوق فاقامته هناك نكح بسوا الكفار ومن ثم كرهت سلمة معقبة ثم كسر ح
 به في الام اه شرح مر (قوله ولقوف من اراد في الولد) هذا الالة الثانية تقتضي كراهة نكاح المسلمة
 المتبقية دار الحرب اه حل (قوله حيث لم يله له والعلم) أي لام التصديق انها زوجة مسلمة فلا ينافي
 هذا ما تقر به الرافضون من زوجة المسلم لا يجوز ازاؤها اه حل (قوله وخرج بخالصة الخ) وبفتح الهمزة
 ان من قولهم بين آدمي وغيره على صورة الآدي لا يحصل نكاحه للمسلم كالتوليد بين كافي وغيره والكاكفر
 لانهم مسلمة لا احتمال لاجل مطلقا خشية الضرر واحتمال بطلانها لاجل احواء ذلك الذكر المتولد بها
 مر فلا تحصل الا خدمة تطليبا لغير الآدي تغليظا على اعتماد مر عدم الحل اه سم (قوله ونحو
 وتنبه) أي عابدين أي صن وقيل الوثن غير المصور والمصور الصنم اه شرح مر (قوله فحرم
 كتمكه) أي كبحر مد ذلك نكاح المتولدة ونكاح المتولدين آدمي وغيره وهو على صورة الآ كتمسة أو
 الآدي ولم يظنوا التحريم في المتولدين مسلم وكافر لان الاسلام يملو بقلب قوله تغليظا للتحريم بظاهره
 وان بلغت واختارت دين الكافي فهو كذا فلا خلافا لمج فهو كاسية لا تغفل وفيها كاسية فان لم تختار دين
 الكافي لانها تنسج أشرف أوبق في الدين اذ يبعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح اه حل (قوله فحرم
 كتمكه) فان بلغت واختارت دين الكافي فتمها ألفت به فصل نكاحها ماله الشافعي كذا في متن الروض
 وصححه التتباب الرمي لانها لم تحتد كاسية فاصلة حيت تدفن قول الشارع تطليبا لثاوية الى هذا القيل فليست
 لكن في شرح شيخنا الرافعي حرم بغيره اياه الأوجه اه شوي (قوله لا تنسك بزور دار) الأولى
 اسقاطه لانه داود كان بين معوس وعيسى فقام على شريعة موسى لا شر بغيرهم مقرر له افضل منا كتمهم كما قال
 الحلبي ويحجب منه بأنه محمول على ما إذا عكست على الزور ونقضت مافي التوراة مما ليس في الزور وأي
 محدة فتكون كافر بموسى فلا يعمل نكاحها فلا اعتراض اه عش بللعنى (قوله كصفتين) وهي
 نجسون صيغة واو ليس وهي ثلاثون صيغة واو ابراهيم وهي عشرة صيغ على الاصح والعشرة بالباقي من
 المائة أثبت على موسى قبل التوراة وقبل أنزل على آدم اه قل على الجلال في شرح الدلائل ما منه
 وشيت بكسر الشين المعجمة وسكون الضمة ثم ثمانية آة وتتمثلوا أكثر صفة وفيه وجه بدم الصرف ومعناه

(الاكاديمية) كاسية كانت
 أوسنة فجعل نكاحها مال
 تعالى ولا تنسكو المشركين
 حتى يؤمن وقالوا فصنفت
 من الذين أووا الكتابين
 قبلكم أي حل لكم (بكره)
 لانه يخاف من المسيل بها
 الفتنة في الدين والحرة أشد
 كراهة لانها ليست تحت
 قهرنا ولقوف من أوفى الولد
 حيث لم يصلم الله ولم يصلم
 وخرج بخالصة المتولدين
 كجج ونحو وتنبه فحصر
 كتمكه تطليبا للتحريم
 (والكاسية) يهودية أو
 نصرانية لا تنسك بزور
 داود ونحو كصفتين
 واو ليس واو ابراهيم
 الصلوات السلام

هبة الله وقال عطية الله وهو خليفة آدم ووصيه وجميع ما نسل منه اه (قوله كصف سب) الصف كلها
 مائة خمسة اترت قبل الكتب الاربعة عشر على ابراهيم وثلاثون على ادريس وخمسون على شش وعشر على
 موسى اترت قبل غرق فرعون وبعد غرقه اترت التوراة وفي الكشف قبل هذه عشرة اترت على آدم
 وعلى هذا قال موسى صف ثلثين طم قوله تعالى صف ابراهيم وموسى الان يراد بها ما يشمل الكتب
 كالنور اه شوي برى (قوله فلا تفلح لمسلم) أي لا تكسوا ولا تسريوا ان اقروا بالجزية وبكفي في اقرارهم
 بالجزية انما يراههم بذلك اه حل (قوله قبل لان ذلك) أي المذكور من الزبور وما بعده اه شينوا وفي هذا انها
 ليست كلام الله تعالى انه يصح في كونها من كتبهم بذلك مصرح في المذهب فقال قبل ان مامعهم ليس من كلام
 الله تعالى وانما هو شيء زل به جبريل عليه الصلاة والسلام كالحكم التي تزل بها على النبي صلى الله عليه وسلم
 اه شوي وفي قول على الجلال قوله وانما اوحى اليهم معانيه أي فصرها عنها بالفاظ من تلقائهم وبذلك
 سقطت حرمة فهو كالحديث المروية عندنا كذا في قوله ولا يخفى على ذي مسكة عدم محض لان مثل ذلك لا يسمى
 انزالا فيعمل قولهم الكتب المنزلة من السماء كذا ولانه يلزم عليه ان جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه
 لانه لا ينطق الا عن الوحي ولا فائز به فالوجه ان يقال ان جبريل يزل عليهم بالفاظ من عند الله اما بالعبارة كما
 هو الاصح من قولهم يعرفونهم بالناموس كذا في طبعهم اوان الله قد الههم معانيها لهم لا يعرفونها
 فصرها عنها بالفاظ توافق فيها قلوبهم واما بالفاظ من لغتهم لكنهم لم يؤمروا بالتعبد بغير نصبر واعني بما وافق
 طبع قلوبهم فتأمل ذلك فانه مما لا يجوز والحدود عنه والله الموفق اه (قوله لانه حكم) جمع حكمة والمراد بها
 هنا كل كلام وافق الحق من غير الاحكام والمواظفة جمع موعظة وهي تذكرة العاقل فهو عطف خاص على علم
 اه شينوا (قوله وقرقا فقال الخ) يعني انهم لما تسكوا بآياتهم نزل نظام يدوس وكان عبارة الذين القادس بالتبشير
 فيمساحة اه حل وفي قول على الجلال واستشكل القول بالفساد لانه بعد ان قال نزل فاسدا وان اريد
 الان ورد ان التوراة توحى كذا كذا الجواب بان تعكهم به فاسد لانهم لم يؤمروا بان ياعة فيه فنزل ولا يستقيم
 فراجعه اه (قوله وشرطه في اسرائيل) أي يقينا فان ذلك في كونها اسرائيلية فهي داخله في قوله وفي غيرها
 اه ومعنى اسرائيل العربية عبدوا لله اه شرح حر وفي قول على الجلال اسرائيل معناه عبد الله وكذا كل
 ما أنصف الى ايل الذي هو اسم الله بالعبرانية نحو جبرائيل وميكائيل واسرائيل (قاعدة) مهمة قسم الله بالعربية
 وبالبرانية ايل وأيل ايل وبالسرانية ايل او عيلوا بالفارسية شداي وبالجزرية تندلوا بالرومية
 شخشا وبالهندية مشعايا وبالتركية ياشا وبالغفاجية غلن يقين محبة يهوه من مضمومة وبالغفاجية
 تكريو بالتعززية بجمعتين ومهلتي بعد الفوقية ايه هم نزلوا مضمومة وسين والله اعلم (قوله وشرطه في
 اسرائيل الخ) هذا الشرط في حل كتاب الخ لانه اسرائيلية او غير هالا يدمنق وطه الامة الكتابية تلك الاله لان
 لاجزها لاهي الى الحرة كما اعتمد مر اه سم (قوله وشرطه في اسرائيلية لانه دخول أول آياتها) ولا عبرة
 بغيره من آياتها الذين قد اوفى ذلك الذين بعد من مضمومة حيث يكون هذا مقيد لما تقدم من ان التوراة بين من
 تحمل ومن لا تحمل اه حل وصورة هذا القسم خمس عشرة تحمل في ثني عشر صفها وتخرج في ثلاث صور الحسل
 ذكرها، معلونا وصور العرير ذكرها فهو ما ياتيهم ان قوله ذلك ان علم دخوله فيه قبلها واشتد صوران
 وان قوله وان علم دخوله فيه بعد خمس عشرة صور أي سواء تحبوا الحرف أو لا والعلوي تحت الغاية ما اذا
 علم دخوله فيه قبل التحريف فاضربا في الثلاثين يستقر قوله أو بعد خمسة لا تنسخه أي أو قبلها ففي هذه
 الغاية صوران تضر بان في الستة وثني عشرة صورة الحسل الثلاث في الفهم قوله بخلاف ما اذا
 علم دخوله فيه بعدها أي سواء كان قبل التحريف أو بعده تحبوا الحرف أو لا وقوله وفي غيرها الخ صور هذا
 القسم خمس عشرة أيضا لكن صور الحسل منها أربع فضلا وصور العرير إحدى عشرة فقد كسر صور الحسل معلونا

فلا تفلح لمسلم قبل لان ذلك لم
 ينزل بتلقم يدوس وبثلى
 وانما اوحى اليهم معانيه
 وقبل لانه حكم ومواظفة
 لاحكام وشرايع وشرق
 القفال بين الكتابية وغيرها
 بان فيها نصا واحدا وهو
 كرها وغيرهما انصافا
 التكفر وفساد الدين
 (وشرطه) أي حل كتاب
 الكتابية الخاصة (في
 اسرائيلية) نسبة الى اسرائيل
 وهو يعقوب بن اسحق بن
 ابراهيم عليهم الصلاة
 والسلام رافقه بقوله (أن
 لا يعلم دخول أول آياتها في
 ذلك الذين بعد خمسة تنسخه)

يقوله ان يعلم ذلك قبلها وقوله ولو بعد شعر بله أي قبله أو بعده وعلى كل سواء كان الدخول قبل بعثة غيرناخذه
 أو بعدها وتنتان في شئتين بأر يعود كرموعدم الملى في المفهوم بقوله بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعد ما هو بعد
 شعر بعه أي سواء احتسبوا الحرف أولاها كان صورته بقوله أو بعدها وقبل شعر بعه هذه صورته أو حاد بقوله
 أو عكسها ولم يحتسبوا الحرف أي سواء كان الدخول قبل بعثة لا تسع أو بعدها فإنها صورته تحتان الثلاثة
 قبلها ما عتقدت بقوله أو سواء كان أي في التلبئة والبعثة سواء كان الدخول قبل الشعر أو بعده فاحتسبوا
 الحرف أولا وعلى كل من الثلاثة إما ان يكون الدخول قبل بعثة غيرناخذه أو بعدها وتنتان في ثلاثة بسة
 أقسم القسم المتقدمه فالحلقة الحدى عشرة صورة تأمل وهذا على سبيل التقرير بمصعبه بامر الله
 (قوله أول آياتها) أي الذي تشبهه بالويلين جهة الامور في شرح الارشاد لان أي شريف من المراد ما في
 الأصول ولو جسدته هو قوس بحيث تسببها وعرفت خيلتها اه حل وعبرة مر والمراد بأول
 آياتها أول جسد يمكن تشابهه اليه ولا تقدر ان يمدحوا طهراته يعني هنا بعض آياتها من جهة الام اه (قوله
 أول آياتها) وهو أول ودولون جهة الام تشبهه ويد قوله لها وتشر به اه شيئا (قوله وهي بعثة عيسى
 أو نبيها) عليها الصلاة والسلام الذي في صريح الرضا اختصاص ذلك بما بعد شعر بعثتنا عليه الصلاة والسلام
 (قلت) ويد له ان الامام الجار جاني حال كون الاسر ائيلية تحصل اذا جهل حالها في الدخول قبل الشعر
 أو بعده قوله لانه اذا اجازة كاهن بعد نسخ حكمهم بزمع التبديل لان التبديل اخف من النسخ اه عمرة
 (تنبيه) يحصل ما في الزكشي ان أخبار أهل الكتاب قبل من حيث التقرير بالجزء قال والقياس مع سجده
 من حيث المسكتة ولكن الذي اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب عدم ذلك احتياطاً للإبضاع قال فلا بد ان
 يسلم منهم اثنتان ويشهدا بما يوافق محمد وأهله اه (أقول) قوله في صريح الرضا مخالف بغير ما قبل لا يحرم من
 الاسر ائيليات الذين علم دخول أول آياتها بعد النسخ بعثة نبي الله عليه وسلم اه وأخذنا في شرح
 الروض فقابل لا يحرم من الامن تدخل آياها في ذلك الذين بعد من الاسلام أي بعد بعثة نبينا صلى
 الله عليه وسلم كما جره الامل وقضيت لهم لو دخلوا في دين اليهودية بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبينا صلوات
 منا عليهم لشرف نبيهم بخلاف نظيره في غير الاسر ائيليات اه وأقول قد ذكرنا خلاف ذلك في نظير
 من عشد الجزية فانظره لكن اعتمد مر اعتبار بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام خالوان
 أوهم كلام النوردي خلافه اه سم (قوله وهي بعثة عيسى) أي بالظن المشعشع لوسى وقوله أو نبيها
 أي بالنظر المتبعه لعيسى لان الاسر ائيلية تكون مبدية ونصرايتها هذا هو الحق في فهم العبارة متعلفا
 وقع في بعض المراتي اه شيئا وفي قل على الجلال قوله بعد بعثة نبينا الخ لانها ناعمة للشريعتين
 المذكورتين كسائر الشرائع قبلها وقوله بعد بعثة عيسى لانها ناعمة لشريعتين موسى وعليهما الصلاة والسلام
 ونخرج بهذه الشرائع الثلاثة ما بيناها وما قبلها فليس لنا خلاف غير ذلك بغير تعديله ولا عدمه فلا يضرنا نقله
 من التوراة اليه وذلك علم لانه لا يخالف ما قبله ان التمسك في ورودا وهو بين موسى وعيسى ولا تغل التسوية
 اليه اتفاقا لانه فمن تحمله ابتداء اه (قوله ودليلنا علم) أي بالتواتر ولومن كفأوا وبشاهادة عدلين أسما
 أي عند القاضي وما في عقد الجاز به فيكي اختيارهم ولم يكتف به ولا بخيار القليل هنا احتياطاً للإبضاع لكن
 باعتبار العدل يحصل النكاح باطنه لانه ظن اتمامه الشارع مقام القبول ومن ثم لو أحرم تزوجه المخطوبين
 زوجات حل لهما التزوج باطنا اه حل (قوله أو بعد بعثة لا تسع) مطوف على الغاية قبله وكلاهما
 راجع لصورتي التلبئة والتلك اه (قوله لشرف نبيهم) تطيل الملى التمدد الضمير في نبيهم راجع لآباء
 اه (قوله وفي غيرهما ان يعلم ذلك) أي دخول أول آياتها في ذلك الذين قبلها وان دخل غيرهم آياتها في ذلك الذين
 بعدهم وذلك مفيد لما تقدم من ان التوراة بين من تسلم ومن لا تسلم منا كنهه لا تسلم كما تقدم نظير في
 الاسر ائيلية اه حل (قوله لتسكنهم بذلك الذين الخ) الملبس ان يقول لتسكنه أي أول آباءه ويقول

وهي بعثة عيسى أو نبيها وذلك
 بأن علم دخوله في قبلها أو
 شلت وان علم دخوله فيه بعد
 شعر بعه أو بعده بعثة لا تسع
 كمتن من بن عيسى وموسى
 لشرف نبيهم بخلاف ما إذا
 علم دخوله فيه بعد السقوط
 فضلتها (و في) (غيرها)
 أي غير الاسر ائيلية (ان يعلم
 ذلك) أي دخول أول آياتها
 في ذلك الذين (قبلها) أي قبل
 بعثة نبيهم (ولو بعد شعر بعه
 ان يحتسبوا الحرف) وان
 افهم كلام الاصل المتع بعد
 التعريف مطلقا لتسكنهم
 بذلك الذين حين كان حقا
 بخلاف ما إذا علم دخوله
 فيه بعد ما هو بعد شعر بعه أو
 بعده وقبل شعر بعه أو عكس
 ولم يحتسبوا الحرف

لنفسها أي المأثم يمكن أن يكون الضمير واجعا لا زبائمه ان الذي دخول أول الآية لا آية فأنظر
 ما مر حكايا قال في قوله لشرف نسهم اه شيخنا قوله أولئك وقول السبي بنى الخ فمن علم دخول
 أول أصولهم وشكله هو قيل نسخ أو تغير أو بعدهما قالوا لا فاسم كجاء اليوم لا يعلم أنه أسرا إلى الأ
 و يحتل فيه ذلك فيؤدي إلى عدم دلل ذبايح أحدتهم اليوم ولا من كتمهم بل ولا في زمن العصاة كقبي قرينة
 والضمير وقبعا وطبع السبي بالشام منهم من الغبايح في تلتان بهم على ذبيحتهم دليل شري ومنهم قبي
 محسب لقنوى بعضهم ولا بأس بالمتع وأما القنوى به فعمل ولنا به على من أنق به اه ضعيف مرود اه
 شرح مر وقوله ضعيف مرود وخبر قوله وقول السبي الخ وهو ان كان ضعيفا عند مر فليس ضعيفا
 بالسكينة بل يجوز الاقتناء به لان السبي لم ينفرد به فقد أتى به غيره من أئمة المذهب كالخافظ العسلافي وعبارته
 في شرحه على البخاري أصها وقد استنبط شيخنا شيخ الاسلام البلقيني منه أي من حديث هرقل ان كل من
 دان بدین أهل الکتاب کفر فی حکمهم فی المناکمة والذبايح لان هرقل هو وقومه ليسوا بنى اسرائيل بل
 ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم يا أهل الکتاب قدل على ان لهم
 حکمهم خلافا لمن خص ذلك بالاسرائيليين او بمن علم انفسه دخل اليهودية او انصرانية قبل التبديل
 اه قوله أولئك وانما اثر الشك في هذه ولم يؤثر في التي قبلها لما أشار إليه الشارح في ثالث قوله لشرف
 نسهم اه شيخنا قوله اسقطوا فضيلته بالنسخ قال في شرح البهجة في عبر الاسرايل وجرت حوت
 حوت ذبيحتهم الکتابا بجزية كسبائية في محله اه فان قلت) تأتي في الجزية انه لا يرد على المرأة
 فكيف يصح قوله لکنها بجزية كسبائية في محله اه (قلت) سأتى هناك ان المراد قد دخل في عقد الجزية بعبادة وعبادة الرض
 وشرع هناك (خرع) يدخل في عقد الامة لكافر المال حتى العبد وكذا زوجة وطفل ويجنون وكذا
 يدخل فيه من اشترط دخوله معه فمع نساء وصبيان ومجانين وخنايا وارفاه لهم منه قرابة وعلقة ولومصاهرة
 اه وان المراد قد تعدد لها الامة لاتباعها وعبادة المال هناك ولو حضر لمعسلا وفيه نساء وطلان العقد
 بالجزية به عقدهن اصابتهم من الرضا واشترط طهرن احكام الاسلام ولا حرة عليهن اه سم قوله بالنسخ) أي في
 صورتها البعده وقوله أو بالحر يف صورا للعكس وقوله المذكور أي الذي لم يمتد به قوله في غير الانصبة
 على هذا التوزيع اه شيخنا (قوله في نحو نفقة) أي لافي التوارث والمحدثتها اه حل (قوله وقسم)
 ويجبان يسوي لهما في القسم وان كان معسرة اه برماوى (قوله فله اجبارها على غسل الخ) أي ولو
 معسرة أو وثقه أو ثراه أو مقبرة أو الزوج معسول كذا جميع ما يأتي اه قل على الجلال (قوله كالسلة) أي
 كجاء اجبار السلة على ما ذكر (قوله ويعتقر عدم النسيئة) أي بخلافها منه فلا يمنها بل يقولت استباحة
 التمتع وهذا فيما لا يستعصم النسيئة فلو نكح وهذه النية للتمييز وقوله كفى المسئلة المجنونة أي حيث يعتبر
 عدم النسيئة وان كان لا بد من النسيئة أو الزوج ولا يقال في هذا انها بمنعته أو غير ممنوعة لان تضع أسلافه
 التي ينزى عنها اه شيخنا (قوله على تخلف بفسل ومع) أي لان دام نحو الحائض نورة ففرق البدن فيشوش
 عليه المتع ولا بالنظر (تنبيه) سئل العلامة بن حجر عما اذا استغفر الزوج من من عيكن الزوج
 اشتمه وكثرة أو ساهمه هل تكون ناسرة بذلك أم لا فأجاب بقوله لا تكون ناسرة فيلزم منه كذا اعتبر المراد عليه
 يجره على الرأفة أخذ ما يأتي في البيان كل ما يأتي ذبيبة الانسان يجب على الزوج ازالته اه أي حيث
 تأذ بذلك تأذ لا يحتل عدو يعلم ذلك بقرائن الاحوال من أهل جيران الرجل المذكور أو من هو معاشره
 ويؤخذ من ذلك جواب ما دون وقع السؤال منها وهي ان جلاله بدينه المبارك المعروف وهو انه اذا أخبر
 طبيبان انه عايب سدى أو لم يعتبر بذلك لكن تأذ به تأذ لا يحتل عدو تلازم منه مع ذلك على عدم فاعلى
 ما يغلبه بدينه فلا يصير ناسرة ليشتمها وان لم يخبر الطبيبان المذكورون بما ذكر وكل من تلازم على النكاح

أولئك لسقطوا فضيلته بالنسخ
 أو بالحر يف المذكور في غير
 الاخير نأخذ بالاعتقاد فيها
 (وهي) أي السكينة
 الخالص كسلة في نحو
 (نقطة) ككسوة وقسم وطلان
 بجامع الزوجية فالنسيئة لذلك
 (قوله اجبارها) كلسلة
 (على غسل من حدثا كبر)
 كخصه وجنبة ويعتقر عدم
 النسيئة الضرورة كفى المسئلة
 المجنونة (و) على (تنظف)
 بفصل ومع

من نجس ونحوه باسناد و نحوه (د) على ١٩٨ (رك تاول حديث) كتحزير وصل وسكر ونحوه التوق التمتع أو كنه على ذلك وتغير

بحيث لم يبق بعده من العرف لما تناذى به ولا عبرة بغيره من واجب عليه كمن موث ذلك في هذا التفسير
 الروح السبابة ونحوه من كل ما لا يثبت الخبر ولا يثبت على قولها في ذلك بل يشاهد من يعرف طه لكره
 عشرة له اه عش على مر (قوله من نجس) أى ولو معروضة وقوله ونحوه شامل للثوب والبدن
 وان لا يكون إلا للثوب كونه كره فهو واضح لان ذلك غير الشهوة ومقتل الرغبة اه حل (قوله من نجس من
 أعضائها) قال في شرح الوض بخلاف ما تنجس من ثيابها لم يظهر فيه لون أو عرج كره اه قال الزركشى
 تخصيصه الاضلاع يخرج الثوب قال الماوردي له منجس ليس ما كان نجسا قطعوا عنه لهام ليس مشتمل
 الرائحة قولان وجزم الامام فيه بالنجس وحكامي البصر عن نص الامام فقال الام لا يس له منجس ليس شئ
 الاجل الميتة أو جلده وأنت كربة اه سم (قوله وتجرم سماره) نسبة الى سمار الذي صاغ الحل
 غلا وقوله وصارفة الخ نسبة الى صافى عم فوح عليه السلام وقيل بهنى المتفل من دين الى آخره صافى
 رجس وقال بعضهم ان الله وبين لم فوح هم الفرقة الذين يعبدون الكواكب لا يأخذ كرم اه قل
 على الجلال (قوله في أصل دينهم) أصل دين اليهود الايمان بنبي الله عليه وسلم والقرآن قال قتل على القول وأصل
 والنجيل اه حل وأصل ديننا الايمان بالنبي الله عليه وسلم والقرآن قال قتل على القول وأصل
 دين كل أمة كلام لو بينها اه وفسر الماوردي المخالفة بان تكذب الصائبة يسيى والنجيل والسمارة
 بنسبى والتوراة اه وماوى (قوله نعم ان كفرنا اليهود داخ) لوجه لهذا الالم احسن ذمما في القرآن
 المخالفة في الفروع فقط فلا يصح استدراكها بل هذا قال بعضهم مبهم وبعده في خط المصنف (قوله
 أقدم من النصارى) وكانوا في زمن ابراهيم صلى الله عليه وسلم منسوبون لصائى فوح اه زى (قوله
 يعبدون الكواكب السبعة) وهى المجموعه في قوله

زى شرى من نجس من سبعة * فقرأه تاربط الادبار

مرتبة على هذا النظم من السماء العليا الى السفلى اه وماوى (قوله بنفون الصانع المختار) أى ويرجعون
 أن الفلك خلق طاقق اه زى (قوله وهو لا تخل منا كنههم) أى وكذلك الصائبة التى من النصارى المخالفة
 لهم في الاصول مع موافقتها في الفروع لا تخل منا كنهها اه شجنا (قوله ولا ينافى ذلك) أى قولنا انها أقدم
 من النصارى قول الرافى انها من النصارى لجواز الخبز بالجملة هذا الاطلاق ثالث الصائبة التى لا تخل من كنهها
 طاقق على من هم أقدم من النصارى وعلى طائفة متوافقة للنصارى في الفروع فقط وتبعد الكواكب
 وعلى طائفة منهم كذلك ولا تبعدها واما التى يخل من كنهها فهى الموافقة في الاصول واختلفت في الفروع ولا
 (قوله انها يعبد الكواكب السبعة) أى فكلما الرافى يشتمى انهم من النصارى وما قدم في قوله وتطلق
 الخ يقتضى انها قوم أقدم من النصارى لانها منهم وحاصل منع الثاني ان الذين يعبدون الكواكب السبع
 فرقتان فرقة أقدم من النصارى وهى المتقدمة و فرقتان من النصارى واختلفت النصارى في الفروع واختلفت
 تلك الفرقة التى هى أقدم في كونها تعبد الكواكب فهى ملققة وهذه مراد الرافى وبالجملة قول الرافى
 الاطلاق ثالث الصائبة اه شجنا (قوله فافى الاصغرى يقتلهم) وبذلك القاهر مالا كثيرة اقل يقتلهم وهذا من
 عدم طاعتهم لانه كان يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم اه شجنا وولد الاصغرى سنة أربع وأربعين ومائتين
 و توفي بعد اربعة سنين وخمسين سنة من تولاها تاردا من خلقه ان كنهه في يوم الجمعة ثلث عشر جمادى الآخرة
 وقيل بأربع عشرة ودفن بباب حطب اه طابق الانسوى اه عش (قوله وكان مقررا بطلان ما انتقل
 اليه) أى مع فساده فلا ينافى ان من أسلم قرع وجود هذا التعطيل فيه لان ما انتقل اليه صحيح لا جلد اه
 شجنا (قوله ولكن مقر الخ) قضية ان من انتقل عتب بولاه الى ما يقر عليه يقر وليس مراد ان كنهه وظاهر

بصرفه وتطوفه تناول
 حيث أنهم من تعبد بصفة
 وقسم وطالوا بصل ما نجس
 من أعضائها أو كل تحزير
 (وتجرم سماره) تالفت
 اليهود وصارفة تالفت
 النصارى في أصل دينهم أو
 (شك) في مخالفتهم فيه
 وان وافقتهم في الفروع
 بخلاف ما اذا اختلفت في
 الفروع فقط لانها مبتدعة
 فهي كبتدعة أهل الاسلام نعم
 ان كفرنا اليهود والنصارى
 حرم كنهه في الفروع
 كاصلها من الامام والسمارة
 طائفة من اليهود والصائبة
 طائفة من النصارى وقول
 أو شك من زياد في خلاف
 الصائبة على من قاتلها المراد
 وتطلق أى ضاعل قوم هم
 أقدم من النصارى يعبدون
 الكواكب السبعة يضيئون
 الانوار بها وينفون الصانع
 المختار وهو لا تخل من كنههم
 ولا يجمعهم ولا يرون بالجزء
 ولا ينافى ذلك قول الرافى في
 صائبة النصارى المخالفة لهم في
 الاصول انها تعبد الكواكب
 السبعة الى آخره ما يواز
 موافقتهم في ذلك لا لا فتم
 مع موافقتهم في الفروع
 للنصارى وهم مع الموجود
 في دينهم من الاقدمين بسبب
 في استغنائه الناصر الفقهاء
 على عباد الكواكب فافى

الاصغرى يقتلهم (ومن انتقل من دين لاخرتين) عليه (السلام) وان كل من منجس يقر اه عليه لانه آخر بطلان ما انتقل
 فهو كان مقررا بطلان ما انتقل اليه فان ادى الاسلام الحقية ما نكناه آمن ثم هو حرجي فانظر له

تلقاه (فلو كان المشتك)

(أمر أن) كان تصير مودة
(لمن لم) كل مرتين فان
كانت (أي المتنته) منكوحة
فكمرتة تحتها بما أتى
ونحوه بالسلم الكافر فانه
ان كان يرى نكاح المتنته
حلته والانكاح (ولا
تحل مرتة) لاحدا من
المسلمين لانها كافرة لا تحز ولا
من الكفار لبقاء علقته الاسلام
فيها (وردة) من الزوجين
وأحدهما (قبل دخول) وما
في معناه استدل على
(تجزئة) بينهما لعدم
تأكد النكاح بالدخول أو
ما في معناه (وبعد) فوقعها
(فان جهما السلام في العدة
دام نكاح) بينهما تأكد
بما ذكر (والا فالمرتة)
ينبغي ما حصل (من) حين
(الردة) بينهما أو من أحدهما
(ورجوعه) في عدة الترتيب
لنزل ملك النكاح بالردة (ولا
حد) فيه شبهة بقاء النكاح
بل فيه تعزير وتجب العدة
منه كولو طلاق وجنحها
تموطئ في العدة

• (باب نكاح المشرک) •

وهو الكافر على أي ملة كان
وقد يطلق على مقابل الكتابي
كقوله تعالى من الذين
كفروا من أهل الكتاب
والمشركين متفكر (أو) (أسلم)
أي المشرک ولو غير مخفى
وبجوه (على) حوز (كاتبه)
بحد ذاته فقول (تحل له)

لا لا يعتد باعتقاده بل الواقع وهو الانتقال إلى الباطل والتبطل المذكور انما هو الغالب على مفهومه اه
شوري وشرح مر (قوله تلقاه) أي يجوز لنا فيه يجوز ضرب الرق عليه يجوز أن عليه كذا قبل وقته نظر
لانه لا يفر على غير الاسلام فلا بد من قبله وان ضربنا عليه الرق أو سنا اه حل (قوله فلو كان امرأ صالح)
هذا يحصل مناسبة هذه المسئلة هنا قوله فيما أتى أي فقال ان كان هذا الانتقال قبل النكاح تجزئ الفترة
وان كان بعده فان جهما الاسلام في العدة دام النكاح والا فالمرتة من حين الانتقال (قوله حلته) أي
ونزها عليه أو أسلم اه حل (قوله ولا تحل مرتة لاحد) أي ولو مرتداتها لم لا دام لهما (قوله)
ورد من الزوجين) أي ومن ردة التي وجعها فالمرتة كافر مرتد باحقيقه لا كافر لان أراد التمس أو أطلق
اه برماوى (قوله قبل دخول) سواء كانت الردة منه مطلقا أو مرتد باحقيقه لا يعلم من كلامه إلا أنها فالحاصل
ان صورة العدة كالترتيب في الله ان كان قبل النكاح تجزئ الفترة أو بعده فان جهما الاسلام فهدام
والاقلا شخنا (قوله وبعد فوقعها) أي ولا فقهها أو أسلمت في العدة فوقعها فان جهما الاسلام أي ولو
بقوله كان غالب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها لم تكذب فان كذبته قبل قولها وقوله وحرم
وطه أي ويجب مهر اه برماوى وليس له في زمن الترتيب نكاح نحو أنشأ اه شرح مر ووقف نظاره
وايلاؤه وطلاقها اه برماوى (قوله فان جهما السلام) أي بانما يقع عدم قتلها ما حتى أسلم أو ليس
المراذكاه ونظاره في آخر قتلها لنظره بعد إلى الاسلام قبل انقضاء العدة ولا اه ع ش على مر (قوله)
وتجب العدة منه) أي من هذا الوطء شبهة اه (قوله كولو طلاق وجنحها) أي فأنما يجب
العدة للشبهة اه حل

• (باب نكاح المشرک) •

أي الحكم بمصته أو فساد أو دوامه أو رده وما يتعلق بذلك هو ما أخذ من أشرك أو من التشرىك لادعائه
شركا لله تعالى اه قل على الجلال وقوله لو ما يتعلق بذلك حكم من زاده في العدة الشرعي من زوجات
الكافر بعد اسلامه المذكور في الفصل الآتي (قوله على أي ملة كان) هذا يجب المراده ان هذا الايه في الأصل
من جعل لله شركا فيكون استعاده فيها هو أعم من حقيقته عفو انما كان ما هنا أعم لأن من الكفار من لم يجعل
له شركا كما شخنا وقال السعد التتار في شرح المقاصد ان الكافر سلم لايمان له فاذا أظهر الاسلام
خص باسم الملتحق وان أظهر الكفر بعد الاسلام خص باسم المرتد وان قال باليهن أو أكثر خص باسم المشرک
وان كان متدينا ببعض الأديان والكسب المنسوخ خص باسم الكفاي كاليهود والنصارى وان كان يقول
بعدم الدهر واستنادا لحوادث المخص باسم المهرى وان كان لا يثبت الباري خص باسم المصل اه شرح مر وقوله
(قوله وقد يطلق على مقابل الكفاي) أي ان أوبده من جعل لله شركا فقولنا أخذوا أخبارهم ورجعهم
أر بامن دون الله وبعبارة ج وقد يستعمل أي المشرک معه أي الكفاي كالنبي والمسلم انتهى حل
(قوله على حوز) ومثله الآية إذا عتقت في العدة أو أسلمت وكان يحل له نكاح الآية اه شرح مر وبعبارة
الشارح في الفصل الآتي أو أسلم على أمة أو أسلمت معه قبل النكاح أو بعده أو أسلمت بعد اسلامه في عدة
أو أسلم بعد اسلامها فيها آخر النكاح ان حلته حينئذ أي حين اجتماع الاسلام كان كمن عدا أو معصرا
خائف المعتنق له إذا حل له نكاح الآية آخر على كذا فان تخلف عن اسلامه أو هو عن اسلامها فميز كزاولم
تحل له اندفعت انته (قوله تحل له ابتداء) أي قبل الاسلام وهذا يغلب تقدم ان الرجاء عند شخنا كسج حل
الكتابية للمعوسى والوثني وقائله وضوحا فالسبب حيث كانت فعل المسلم اه حل (قوله فصل له ابتداء)
خرج بجمع مع علقته فلا قبل التبطل وكما يغيبه راسا ثلثة لم يعد دخول أول آياتها في ذلك لان من قبل نفسه
اه سمع ع ش (قوله وكما يغيبه لا قبل له ابتداء) بان تخلف فيها الشرط المذكور وهو أنه لا يفسد طه في اسرا ثلثة

ابتداء (دام نكاح) لجواز نكاح المسلم لها (أو) على حوز (غيرها) كوثني وثلاثية لا تحل له ابتداء

الح أو كانت محرمة أو مطلقه ثلاثا (قوله أو أسلمت وجهه وتختلف) صبرها بالزجر حتى لم يقبدها الكفاية
 فيقبل الكفاية ويغيرها هذا الحكم لا يفرق فيه بين الكفاية وغيرها كما لا يفرق بين الكفاية وغيره اهـ شيخنا
 (قوله أو أسلمت وجهه) وكذا الواسم مع انقضاء العدة تقبيل المانع اهـ (قوله فرقة تسع) أي فلا تنقص
 عدتها الاطلاق اهـ ع ش (قوله لا تمقلو بان عليها) ان قلت الفرقة باختيار من أسلم مع ما لان الزوج ان أسلم
 فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا ان وجد الاسلام نها قلقت مقلها بان عليها بأعشار ان الشرع طلبه منها
 الاسلام وقهرها عليه فهم مقلو وان هذا الاعتبار اهـ شيخنا أي فرقة الطلاق شأنه ان تكون بالاختيار
 هذا جهة التطيل (قوله أو أسلمها) أي شيئا فلا يكتفى بالشك في المصلحة تقبيل المانع اهـ وماوى وعبارة حل
 ولو شك في المصلحة فنقضت تزويجهم الاسلام منزلة الابتداء الحكم بعدم دوام النكاح والذي في الرض دوام النكاح
 انتهت (قوله وتسلم وجهها) الاول ان يقول ولتقاربه حال المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر
 الآن يقال المعنى وتسلم وجهها في زمن النطق بكلمة الاسلام اهـ شيخنا (قوله لأن به حمل الاسلام) اسم
 ان في مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كقوله اليوسى على الكبرى وفيه انه لم يعد حذف ضمير الشأن
 الا اذا خضعت ثم ان أراد انه يحصل به وحده ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع كقوله ظاهر والا لزم حصول الاسلام
 اذا أنما آخرها دون أو أيا وان أراد التوقف عليه مع مدخلة ما قبله فظاهر اهـ شوري وعبارة حل
 قوله لأنه به حمل الاسلام أي يتحقق ويوجد فلا يقال ان ان تمام بنين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهدوة
 كانه لو مات سورته به دسروعه في الهمزة فوقيل تخلف ككلى الشهادة لا يرد به خلاف الصلاة بيمين بل اء دخوله فيها
 بالهمزة فوقيرق بين ذاتي وبين الصلاة بان كلمة الشهادة خرجة عن مالهية الاسلام فلا حاجة للتيين فهما لا يصح
 بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة فهو من اجزائها انتهت (قوله وسواء فيما ذكرنا) ميار شرح مدر
 والاسلام بالتبعية كقوله وسواء فيما ذكرنا لم أسلمت بالغة عاقله مع أي الطفل أو المجنون أو عقب اسلامه قبل نحو
 الوفاء تجوز الفرقة كما لا وجه منهم البعوى خلاصة لا تحسن بوجهه الباقى ومن تبه بعدم مقارنة اسلامه
 لاسلامها ما لم يلق اسلامه انما يقع عقب اسلامه أي فيه عقب اسلامها ولا نظر الى ان العدة الشرعية مع
 مع اولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم المتبوع فلا يحكم قوله اسلاما حتى يصير الاب مسلما وأما في
 الترتيب فلان اسلامها اقوى واسلامه حكمي وهو أسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامها بأقرب في
 اسلامها أسبقا به اهـ (قوله وسواء فيما ذكرنا الاسلام اسنة لالا) أي من مات قوله أم تبعية أي من مات قبل
 قوله تكن لو أسلمت المرأة الخ اهـ (قوله عقب اسلامها) أي عقب حقيقة فلا من حيث الحكم كقيل وذلك لان
 هذه المسئلة خلافية قبل يبطل النكاح وقيل لا يبطل كقوله قول ج وهذا الخلاف به على خلاف في الاصول
 وهو ان المعلوم هل يقارن علة زمانا أو يقفها به وعبارة ان السبي والمسلول دل اكثر يقارن علة زمانا
 والمنظر وقالة الشيخ الامام يعقبا مطلقا قال ههنا بعد الملبطلان بنى على الاول هناك ومن قال بالباطلان
 كالشارح بنى على الثاني هناك اذا علمت ذلك علمت ان تأويل بعضهم في كلام الشارح حيث قال عقب اسلام
 أيه أي من حيث الحكم به والافهمقارن زمانا لاطلاق لاشدى الطرية قس بين الاخرى شأن قطع النظر عن
 الدولة اهـ (قوله وحيث دام النكاح الخ) هو موافق لقول الرض وشرحه فعل وانما آخرها بعد اسلامها
 على نكاح لم يشاره مفد عندنا وان اعتقدوا فساد أو فاره مفد عندنا ولا واعتقدوه مع ما يستمر اوله يقارن
 الاسلام ما يمنع ابتداءه أي النكاح بخلاف ما اذا فاره مفد واعتقدوا فسادا وقارن الاسلام ما يمنع ابتداءه
 النكاح فلا ترحم عليه فنسج في الكفر بلاولى ولا شهود أيضا أو شيئا باجبار أو بكر باجبار غير الابوابد
 أو راجع الرجعية في الفرقة الرابع وجوزوه بان اعتقدوا امتداد الرجعة اليه أو قبله أي النكاح لانقضاء
 الغسد عند الاسلام اهـ فظن ان الغسد اذا قارن العقد والعدا الاسلام لكن اعتقدوا فسادا لا يتر عليه

(وقفت) عنه ما لم تسلم به
 وتغيري ويغيرها أعم من تبديره
 يوتية أو جوسية (أو أسلمت)
 زوجته (وتختلف فكدرة)
 وتقدم حكمه ما قبل البائى
 فان كان ذلك قبل النحول وما
 في منتهى تبديرتنا الفرقة أو
 بعد ما أسلم الخ (قوله في العدة
 دام نكاحه والافهمقارن
 الاسلام والفرقة فيما ذكر
 فرقة تسع لا فرقة طلاق لانها
 مقبولة بان عليها (أو أسلمها)
 قبل النحول أو بعده (دام)
 نكاحها ما لم يصب فيه
 وتسلم وجهها في الاسلام
 المنسب لتقريبه بخلاف
 ما لو أراد ما كس (والعلة)
 في الاسلام (بأسرها) لان
 به حمل الاسلام لا يواوله ولا
 بآثاره وسواء فيما ذكرنا كان
 الاسلام استقلا لا تم تبعية
 لكن لو أسلمت المرأة أو
 الطفل أو عقب قبل النحول
 يبطل النكاح كما لا يفرق
 لنقدم اسلامها في الاول لان
 اسلام الطفل عقب اسلام
 أي هو اسلامها في الثانية متأخر
 فله قول واسلام الطفل
 حكمي (وحيث دام) النكاح

فصرد الزوال عند الاسلام لا يكتفي في التقرير وعلى هذا يحتاج لتقدير الاخر اعني نكاح بلاولي ونكاح الثيب
بالاجبار بما اذا اعتقدوا صحة ذلك وكان يمكن جعل قول الرض وجوز وعائد لذلك ان السكك حيث كان
المراد بعدة نقول احدهم علماء الاسلام لا يحتاج لتقدير فيما اختلف فيه من ثبوت الامة وانما يحتاج اليه فيما
اتفق على منعه في الاسلام فليتأمل اه سم (قوله وحيث دام النكاح الخ) عبارة عنه مع شرح الخي وحيث
اخذنا النكاح لان مقارنته العقد أي عقد النكاح الخ انتهت وقوله العقد المراد به ما يعتقدونه به وجود النكاح
ولو فعلوا كونه لا يتصور عصبه في نفسه اه قل عليه (قوله العقد) المراد بالمقدّم ما جرح عليه المقتضى أي على
كونه مفسد اكيد عليه قوله فيقر الخ اه شيخنا وصيّرنا بن عبدالحق قوله العقد أي عندنا فطابقا كان
مفسدا عندنا وعندهم ضرر مطلقا وعندهم نفع عام بضرر مطلقا والمراد بالعقد عندنا ما اتفق عليه على وثائقه
الجرياني فيفيدان غيره لا بشرط زواله عند الاسلام وهو ظاهر ان زواجه ان يرام مفدا (قوله مؤنسك
حرف) أي صالحا للتمتع وقوله ولم يتواءموا في حكمه ما عاينوا مراعيا مراعيا المصيبة وتقدم نكاح الحر فلا نسكك في
الذخا لامة لان العقد لزم العقد الاسلام وأما عند تقدم نكاح الامة فلا يجوز جسد ذلك وانما أفسد واقبه
نكاح الامة بطل من ذلك إلى أنه كلاً لا بد من الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العدة ل الزافي لان
نكاح الامة بطل بعد الية عند هذا الحر والاول لا يفسد حيز من الاصول فالنكاح عابداً لامة لا ابتداء اه
زى (قوله ما لو نسك حر وامة) أي أنه تميز الحر وتقدم الامة وقوله وأسلموا أي التزمتا معاً ولو قبل الوطء
أو أسلمت الحر وقوله أو بعد في الوطء أو أسلمت الحر قطعاً من الزوج تعينت أيضاً وتفت الامة وتنفق يفرقوا
بين تقدم نكاحه أو تأخره لم أر أغنى الاختين وكذا تدفع الامة يساراً أو تعنف طارئة لزم اسلامهما معاً
وان فقد ابتداء والا فلا زوال وحدا ابتداء لان وقت أحدهما فيه هو وقت زواج النكاح الامة أو ذوق اسلامه
حرمت عليه الامة لسككها أو اسلامها حرمت عليه الاسلام وانما ظاهراً لامة لا ابتداء لان المفسد سوف
أزوق الولد وهو دأب فيه الحر فيختلف العدة والاحرام والزوالهما عن قرب اه شرح مر وقوله أو
اعنف لعل المراد به من العت كبحره سم بهذا (قوله بالفسد وهو عدم الحاجة الخ) هذا لا يصح
فيه لو نسك الامة قبل الحر فلا مفسد ل التقدم ان الحكم هنا يكون حكمهما معاً في الامة لا تدفع لانهما
بدل لا يعاير الية عند الضرورة فضية واقم واعتبروا الطارئة مثل ذلك اليسار وأمن العت الطارئة قال
الزركشي وآزوق ذلك الاحرام وعدة الشبهة الطارئة بان المدونة هي الخوف من أو تو الولد وهو دأب فيه
الحرمة اه وفرق الزافي بما ذكرناه اه وقوله اذ لا مفسد ل العقد يمكن ان يجاب به انه لا يجر هذا
المراد ان دفع نكاح الامة كذا في المنهج ولو نسك حر وامة وسأولت الحر وتفت الامة على المذهب
اه سم (قوله كمال مما ينبغي) أي في الفصل الآتي حيث قاله الله أو أسلم على حر وامة أو أسلم كبحر
تعنت أي الحر فلا نكاح لانه يمتنع نكاح الامة قبل نكاح الحر تحت حرمة صلح فيتم اختيارها (قوله فلا حاجة الى الاحتراز عنه
الخ) تعري على قوله ومن الاول الخ وقوله عنه أي عن هذا المثال أي لم يوجبه بقوله (قال عندنا) مرفوعة ولا حاجة
الى زيادة هذا التقيد لان حاجه اه شيخنا (قوله يفرق على نكاح الخ) ويفرق على عصبه حر أو ذوق الحرمة
اننا اعتقدونه كحال الية ذمة وهم يعتقدون عصبه نكاحاً لا يفرقون عليه وهو قيد كذا لانه ابن جرير
بما ذكره يوثق الذي دار الحرب والافه كالحربي اذا لم يبعث عنه اه شرح مر (قوله وفيه علة لغير
الخ) لو انقضت مع الاسلام بان أطلق آخرهما مع آخر كتي الشدة وتبين القياس الاختلاف لانه وان لم يحكم
بسلامه الاتهام للكتبتين الا انهما باب الاسلام وهما المفتحتان فيه وقد وجد المانع وهو عدم مقامهما
فيقدم عليهما وقد صدق ان العدة غير مفسدة عند الاسلام وفي ذلك ليل فليتأمل اه سم (قوله تنقض
عند اسلام) أي انقضت وكان التعبير بأمهروا لادان لا يصدق وافساد واما لو اعتقدوا فسادها فلا يشر

(لا تنقض موارثته لمفسد زائل
عند الاسلام) بشرط زواله
يقول (ولو اعتقدوا فسادها)
تخفيفاً بسبب الاسلام
بخلاف ما إذا لم يزل المفسد
عند الاسلام أو زال عنه
واعتقدوا فسادها ومن الاول
مؤنسك حر وامة أو أسلموا اذ
المفسد وهو عدم الحاجة
لنكاح الامة بل عند
الاسلام المنزل منزلة الابتداء
كما يسل على فساد الحاجة
للاحترار عن بقوله وكانت
بحت تحمل له الأس (فيقر على
نكاح بلاولي وشهود وفي
عدة) لغير (تنقض عند
اسلام)

فالمشاع ان تكون الاثن بحيث يحل ابتداء نكاحهما مع تقدم ما سيجوز وجبة عندهم اه شورى
 (قوله لا تنفاه المفسد عنده) لانه في الاولى لا مفسد لان النكاح بلا ولي ولا شهود لم يجمع اثنتا على بطلانه دليل
 ان داود الفاضل يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود في الثانية المفسد زائل لم يفتقدوا فساد اه
 حل باصلاح اولان قول المتن لا يضر مقارنته الخ سالبه السالبة تصدق بنق الموضوع فشمحل اذا اتفق
 المفسد بالسكينة لكن يكره على قوله مقارنته لمفسد اه المفسد اذا قلنا لا يضره ان المفسد والنفى انما هو
 منصب على نضر القارينة فكيف يكون تصدق بنق الموضوع فيه شيء وهل هذا فيكون قوله بغير المنقرعا على
 مفهوم المتن تأمل ولو جعل موضوع السالبة نفس القارينة لم يرد شي مما ذكر اذ يجمع ان يقال لا يضر مقارنته
 للمفسد عدم وجود القارينة وهذا هو الظاهر لان المقارنة هي الموضوع اه شيئا (قوله لا تنفاه المفسد عنده)
 أي بهذا مثال المفسد الزائل عند الاسلام ولان يقول المولى والى والشهود متحقق عند الاسلام فان
 الانتفاء ولعل الجواب ان يقال المفسد دخل العقد كما ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق
 عنده هو كون المفسد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك ليس هو المفسد اه عز يرى وفي سم
 (تنبيه) انما عبروا بالاسلام لان شروط العقد لا تنهى في حال الكفر فلا أقل من
 اعتبارها حال الاسلام ولا تنهى العقد عن شرطه في الحالين جمعا والحاصل انهم نزلوا حالة الاسلام منه ابتداء
 العقد لا حالة الكفر اه قوله لا تنفاه المفسد عنده اه قوله لا تنفاه المفسد عنده اه قوله لا تنفاه المفسد عنده
 (مؤقت) فيه ان هذا النكاح الموقوف له يحل ابن عباس رضي الله عنه واستمر عليه وان كان مخالفا فيه لسكينة
 العلماء من الصابة والتابعين اه حل أي سواء بنق في الوقت شيء عند الاسلام أولا (قوله ان اعتقدوه
 مؤبدا) أي فهو غير معتقد أي يصح سواء اعتقدوه مؤبدا أم لا لان يقال يفتقد بخلاف ابن عباس لاجتماع
 على خلافه فيكون مفسدا تأمل والعرب باعقاد أهل الزواج اه قل على الجلال (قوله وقد ينق من
 الوقت شيء) أي فان لم يوفققر ان لم يفتقدوا فساد اه (قوله ويكره ذكر الوقت لغوا) أي فلا يضر ولو
 ينق من الوقت شيء لان ذكر الوقت كعدم ذكره اه شيئا (قوله ككاح طرأت عليه عدة شبهة) واستشكل
 القتال عروض الشبهة بين الاسلاميان أحد الزوجين اذا أسلم نحر الزوجة النكاح وهي
 مقدمة على عدة الشبهة كذا في قريب إلى كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح لافي عدة الشبهة
 وأجيب باجوب بشهنا ما له الامام وغيره الا لا قطع بكونه مائة نكاح لجواز ان يسلم المتخلف فيبين ان الماضي
 منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة اه زى لكن قوله عروض الشبهة بين الاسلاميان الخ ليس هذا التصور
 منطبقا على المتن انصوري المتن ان عدة الشبهة سابقة على اسلامهما كما صرح به حل وكما يدل صريح
 عبارات المتن فكان الاولى بتزويل هذا اليراد على قول المتن واسلمنا فيها لا تنقض الابراوان الاسلام لم يشعاعها
 لان الثاني واقف في عدة الفراق اه (قوله طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت وأبعده
 أو وطئت بشبهة ثم أسلمت على المذهب وان كان لا يجوز نكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا ترفع نكاح
 المسلم فنهأ أولى لكونه يحتمل في أنسكية الكفار لا يحتمل في أنسكية المسلمين فقلنا عليه حكم الاستدامة
 هذان قد ظنواهما جهرا عشي (قوله لانه لا يرفع النكاح) فلو دفعته بنحوهما وطئت الشبهة عليه لكونه
 أمنا وأبنته فلا تقرر أخذنا من قوله لان هذه الشبهة ترفع النكاح اه حل (قوله لان لا يرفع نكاحه) لا يرفع نكاحه
 النكاح) فلم نزلوا الاسلام منه ابتداء انما لو ابداه اه حل (قوله لا على نكاح محرم) معطوف على قوله على
 نكاح بلا ولي وشهود وهذا ترفع على مفهوم قوله زائل عند اسلام كان قوله وفي عدة تنقض عند اسلامه وقت
 اعتقدوه مؤبدا على متعلقه وان على متعلقه وان على نكاح بلا ولي ولا شهود وقد علمت انه مرفوع على مفهوم المفسد
 اه (قوله ونكاح الكفار) أي القلم يستوفى وطنا بشر أن يكون محابرين وعليه أسلموا ابتداء على

لا تنفاه المفسد عنده بخلاف
 فيه المقضية فلا يرفع على
 النكاح فيها بقاء المفسد
 (و) يرفع على نكاح (مؤقت)
 ان (اعتقدوه مؤبدا) كصحيح
 اعتقدوا فساد ويكره ذكر
 الوقت لغوا بخلاف ما اذا
 اعتقدوه مؤبدا فسادا واحد
 الاسلام وقد ينق من الوقت
 شيء لا يضر على نكاحه
 (ككاح طرأت عليه عدة
 شبهة) أسلمنا فيها) فيقر عليه
 لانه لا يرفع النكاح (أو)
 نكاح (أسلم فيه أحدهما
 ثم أحرم)
 (الآخر) في عدة (والاول
 محرم) فيقر عليه لان الاحرام
 لا يؤثر في دوام النكاح فلا
 يفتقد اصله من التصور بما
 عليه الاصل من التصور بما
 اذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم
 أسلمت الزوجة (لا على)
 (نكاح محرم) كبتواتمه
 وزوجة أبيه وأبنته لا زوم
 المفسد (ونكاح الكفار
 صحيح)

ماتة لامن الامام من القطع بان من تسكع حرمه لا يرتب عليه ما يرتب على نكاح غيره من نحو المسمى تارة
ومر المثل اخرى لان النكاح لم ينعقد وجه الاذرى وابده بالنص وغيره من نقلها عن جماعة لكتمه لافلان
الافعال انها كغيرها هو المعتقد وكلاهما على الیه فتكلم بهما كاحوا واستأواها انما هو مما يقرن عليه لامن
الحكم بهما فانكحهم أم لو استوفى شر وطناً فهو صحيح جزاً اه شرح مير ومثله مالوز وجهها فاضى السليم
بعضه عدلين أو وليها الكافر حبساً لم يكن فاساً عندهم بعضه مسلمين عدلين اه عرش عليه الواوجه انه
ليس لنا البحث عن اشتغال النكاح على مفسد أو لا لان الأصل في انكحتهم الصحة كانكحتنا اه شرح در
وقوله والاوجه انه ليس لنا البحث الخ أى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا بحث عن اشتغالها على مفسد
ثم نظر في ذلك المفسد هل هو باق فتنقض العقد أو لا فنقيه فامر من الانتقض عقدهم المثل على مفسد
غيره لا محل اذا ظهر ان ذلك من غير بحث والا لا بحث فمتنع علينا ونحكم به لصحة ما قلنا كذا ظهر على تسليم
اه رشدي عليه (قوله أى يحكم بهما) لان الفساد لا ينافى صحته ولو بل الصحيح بذلك لان الصحة
مواقة الفعل ذى الوجهين الشرع لا شرع عندهم وشمل ولو علمنا منهم فساد ولا تسلمهم عن فسادهم لو زافوا
الباو على نكاح الحارم أيضاً فيجب المسمى أو نفسه كى فى اه دل على الجلال (قوله أى يحكم بهما) اه
اذا الصحة تستدعى تحقق الشروط بخلاف الحكم بهارضة وتغضيفه لال الشيخ ولعل انراداه يعنى حكم
الصحيح والافعير داه يحكم بهما لا يخلص تأمل اه شوبرى (قوله ولانهم لو زافوا البناخ) فيه
تعليق الشئ بنفسه لان معنى قوله لم ينطه أى يحكم بهما فيكون المعنى ونكاح الكفار يحكم بهما لانهم لو
زافوا البناخ يحكم بهما تأمل ويجاب شيئان ذلك قوله أى يحكم بهما أى يرتب عليها ما يرتب
على الصحيح أى أشار إليه بانفسه فلابد ان قوله ولانهم لو زافوا البناخ يعنى تحكيمه بكون تعديلاً
لشئ بنفسه وذلك لان الحكم المال يعنى انه يرتب عليه ما على الصحيح والحكم فى العلة يعنى حكم التامى
اه (قوله ولانهم لو زافوا البناخ) مقتضى هذه العلة ان لا يحكم بهما الا ما صحه ولو أسلم عليه ففكاح
الجوى أى الحرهم غير محكوم بهما وكذلك النكاح فى المعدن لكن اعتماد شيئاً التناضحكم بهما نكاح الجوى
لحرهم حيث لم يترافوا البناخ الا فلا تفرهم وفيه ان هذا يحكم بهما ولا تفرهم عليه لو زافوا البناخ اه حل
(قوله لم ينطه) أى لا تحكم بهما بل تفرهم عليه أى وذلك فى غير نكاح الجوى للاخت أو لعمدة ذاك
لا تفرهم عليه لو زافوا البناخ لانهم لو أسلموا عليه فزناهم ولذا تفرهم على نكاح نحو احدين لان زافوا
البناخ وضوا بمحكم فلا تفرهم من الزواج باختيار واحدة منهم ما لو كان القياس بطلان ذلك فمضى زوجهما
معاً أو من باب لا يخصص البطلان بالمتخوة اخذاً مما باقى من ابيه ان يختار المتأخر نكاحه عن العدد الشرعى
ولعل وجهه وهو تخيرهم بان يختار واحدة فلا لو أسلموا جازت أى كل معاً واحدة لا يقر على ذلك فليست
واردة كالتى قبلها تأمل اه حل (قوله ثم أسلم) أى أو أسلم هو ولم يطل فى الكفر وماذا كرنا فى الصورة
الثانية فظاهر وان أهم المباحثهم على التبرير هاتين أسلموا لانه لم يطل فى الكفر كفى فى الحل ولو
طلقات فى الشرع ثلاثاً ثم أسلموا لم ينكح واحدة منهما الا بجل وان أسلموا معاً أو سبق له (اه ما أسلمها به
أو حرة أو ثمة ثلاثاً ثم أسلموا لم ينكح واحدة منهما الا بجل وان أسلموا معاً أو سبق له (اه ما أسلمها به
المسحول ثم طلق ثلاثاً ثم أسلموا لم ينكح واحدة منهما الا بجل وان أسلموا معاً أو سبق له (اه ما أسلمها به
تفر ريع ثان على قوله ونكاح الكافر صحيح اه (قوله ان قضته) أى الرشد أى وقضه على غيره ما لا يجاز
من فاضلهم بجهنم الزركشى فانما يشبهه أحد من ذكر رجع الى اعتقادهم فيما يظهر اه شرح در
(قوله بعد موصوفه) أى لو كانوا كفلاً لا بدل الحاقهم بالمسلم لانهم لو قيدوا بالاسلام كانوا داخلين فى المسلم
اه (قوله والكافر المصور) عبارة شرح در والاوجه ان الحرف الذى يداروا وما يخص به ذلك لانه لا يمتنا

أى يحكم بهما
يسلموا رخصة وقوله تعالى
وامرأته حاة المخطوب وقوله
تعالى وثالث امرت فروع
ولانهم لو زافوا البناخ
قطعا لا طلق لانهم أسلموا
لم تحلل (الاجمال) كفى
انكحتنا (وقوله) على
نكاح (مسمى صحيح) المسمى
(الفاقد) كنهه (ان قضته
كاه قبل اسلام فلا تلحقها
لا تفصال الامر بينهما ما
افضل حاة الكفر لا يبيح
انهم لم يمتزوا ان كان المسمى
مسلم اسروا لان الفساد فيه
الحق المسلم وفى نحو الخرق
انه تعالى ولا تفرهم حال
الكفر على نحو الخرقون
اسلم والحق المسلم فى ذلك
عبدوه وما كاتبه وما ولد بل
يخص به ما لم يمتز به
المسلم والكافر المصور (أو)
قبض قبل الاسلام (بعضه

فلهذا ما بقي من مهر المثل) وليس لها قبض ٢٠٤ فابقى من المسمى (والا) أي وان لم تقبض منه شيئا قبل الاسلام (لها) (المهر مثل) لانها لم

ترض الا بالمهر والمثل بل في الاسلام بالمسمى القاسم لمتعة فرجع الى مهر المثل على ترك المسلم فاقصد ويحل استحقاقها بسل والمسمى الصحيح فيما لو كانت حرة اذ لم يتعدها من ذلك ولو جها فاقصد انك ولا غلبة عليه والاستسقاء حكماء القرواني وغيره عن النص وجرى عليه الاذرى وغيره (ومندقة) باسلام) منها (ومنه) بعد دخول) بان أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (مكررة) فيما ذكرناه واهم من اقتصر على ان لها المسمى الصحيح (أو) باسلام (فله) فان كان (منه) لها (نصف) أي نصف المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى القاسم (أو) منها فلا تنفي لهما ان الفرق من جهتها (ولو تزوج البيا) في نكاح أو غيره (ذسيان) أو سلم وذى أو معاهد (أو) أي معاهد (وذى) (وجب) عليها (الحكم) بينهم بلا خلاف في غير الاولى والاشيرة وإما فيما نقلوه تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وهذا ما نقلوه فان جازوا حكمهم بينهم أو أعرض عنهم كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ثم لو تزواها البيا في شر بخبر لم تعد لهم وان وضوا بحكمه كمالهم لا يعتقدون نكاحه فله الرافى

الرفع عنهم اه (قوله فلهذا ما بقي الخ) والتقسيم يعتبر بالقبض عند من رها ان كانت متزوجة أو متلما مع مقوم أو متى اختلفت قيمته ولو بسبب وصف كعمر عتبه أكثر قيمته من غيره والا بالتقسيم بالكل أو الوزن وان اختلف حسنه كقول وخبر قاله شيخنا مر وقوله فلهذا ما بقي من مكايبه بعض ما كان به عليهم القاسم حيث يلزمه شقة ذلك القاسم مع تمام القيمة بأن الكتابة لا تبعض حكمها وفيها نوع تطبيق اه دل على الحل (قوله أي وان لم تقبض منه شيئا الخ) أي بان لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامها أم اسلام أحدهما كقبض عتيق في الامه اه شرح مر (قوله ويحل استحقاقها الخ) محله أيضا في غير التفرع أي مالونك معوضة فلا تنفي لهما وان وطئها بعد الاسلام أي فلا مهر لها الا انه استحق وطءا بالمهر ولا ينافي ما في الصدق انه لو نكح في ذممة فهو ضار رافعا الساكنة لها بالمهر لان ما هنا في الحريين وفيما اذا اعتقدوا ان للمهر محل تغلقه ثم قبضها مر (قوله فيما لو كانت حرة) أي الزوج مسلم أو حرة في كل وجه وهذا ظاهر اذا كان مهر المثل أو المسمى معناه ان لو كان في الذمة قبل بأخذ ذلك فيه أيضا بان يقصد عدم دفع ما في ذمته ويراد بذلك أم لا فنظر اه عا في الظاهر انه يأتي فيه بضاد بل قول الشارح والاسقاط لان السقوط لا يكون إلا بمساق الفدية اه شيخنا (قوله ومن دفعه باسلام) مبتدأ خبره قوله كمررة (قوله أو قبضه منه) أي ويومعها وقوله أو منها أي وحدها اه شيخنا لكن قوله ولو معها لا يصح اذ الغرض انه قبل الدخول وفي المدة يوم النكاح ولا يدفع من وراثة المدة على كانت حرة مع فلا يصح أيضا لانهم صرحوا بان المحرم لا تسحق النصف كقوله هو اه (قوله ولو تزوج البيا الخ) مراده رفع الامر اليها ولومن احدهما فبديل بقية الكلام اه شوري (قوله ولو تزوج البيا الخ) الضابط انه اذا كان في المستسلم وجب الحكم فيها احتما فطما وكذا اذا كان في ذمته من اختلفت ملتم ما وحي كان فيها ذى ومعاهد أو كان في ذمته متوافقا للمذهب الحكم على الاظهر وأما اذا كان معاهدين أو مؤمن أو معاهد مؤمن أو حرة أو كذا ليس جاز الحكم بينهما اه من شرح مر بلقي (قوله وهذا ما بقي الخ) والاولى حل الآية الثانية على المعاهدين والاولى على التمين كما قال بعضهم وهو اول من دعوى النسخ لانه لا صار اليه الا اذا تعذر الجسع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية نسخا بالاولى وقد سلف ان الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي الى المنع وجاب بان النسخ في الحقيقة لقياس أهل الفضة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية تامل القياس جعلت الآية الاخرى في حصة من حيث المسم من جهة القياس فلتأمل اه عميرة اه زى وعبرة شرح مر أو تحتمل الآية الاولى على أهمل الفضة والثانية على المعاهدين اذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم احكامنا ولم يلزم دفع بعضهم عن بعض وهو اول من النسخ والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت الفضة لاهل باء في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يترتب الدفع عنهم فكذلك الحكم بينهم انتهت (قوله لانهم لا يعتدون نكاحه) أي ولا تخرجه من شره حديث لم يتجهر به ولا نه اسلم من الزنا لان النكاح دخل وان أسكرت في ابتداء ملة واذ لا يحل في ملة قط قال شيخنا قلت هم كانوا بالرفع فلم يؤخذوا فيهم جهلنا فقلت ذلك انما هو بالدفع اعقابهم عليها في الاخرة ويا نحن فيما نحن به بالنسبة لا الحكم الا انهم على ان التصديق عدل انهم ليسوا مكلفين بالرفع والجميع على ما دون المختلف فيها اذ لا عقاب فيها الا على معتقد التعريم اه حل (قوله فلهذا الرافى) وبشكل عليه حد الحنفى بشره بالنيذ واجيب بان من عبدة الحنفى ان العبر ما لحاكم المرافع اليهم التزامه لعدالة ضعف رايه فيسويلا كذلك الكفار فكان من حق الحنفى ان يمنع عن ذلك احتياجا ولو لا رفع امره الى من يرى حده فكل من الكفار فله يرى المرافعة على ذلك حيث لم يتجهر به اه حل (قوله وتفرعهم على ما تفرع) أي ان ذكر وما يقتضى التقرير برأى علمه والا فلا

تسلمه عنه ولا تعرض لهم بالبعث منه اهـ قل على الجلال (قوله وقترهم على ما قترهم) ختمهم ماضع تقدم
 كسر من صور لانه ضابط صحيح بجميعها وغيره فاقترهم على نحو نكاح عري عن ولي وشهود لاعلى نحو نكاح
 بحر بخلافه والعلم انه قيم ولم يترفعوا البتة فلا تعرض لهم ولو جاز من تحته أختان لطالب عرض النكاح
 مثلا أعرسنا عنهما لمريض بحكمته فأنما مباح اختيار واحداهما ويحبهم ما كتفى تزويج كناية لاوليها
 بشهود ومناولوتعا كواليتنا بعد القبض في بيع فاسد أو قبله وقد حكم ما كم باضا فلم تعرض له والافتضاء
 كذا أطلقوه بشكل عليهم ما في نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو الجلب من النظر لاعتقادهم وان لم
 يحكم به ما حكمهم ولا قربان المراد بحكم ما حكمهم هنا اعتقادهم بأن اعتقادهم صحيحا لم تعرض له والافتضاء
 وفد فالخاصل كما يعلم من هذا مع ما مر من الفرق بين الجرب وغيره انهم متى نسكمو انكاحا وعقدوا اعتقادا اختلا
 عندنا لم تعرض لهم ثم ان رافعي البتة في أو في شيء من آثارهم وعلمنا اشتباهه على المقدور نظرنا بأن كان حسب
 الفساد متضايا آثره عند الترافع كالظن الولي والشهود كقارنته لعدم تقصص وقيرة للثمن كل فسد انقض
 وكانت بحيث قبل له عند الترافع آخر زناهم وان كانت بحيث لا تحمل له عنده فإن توى المانع ككناح أمة بلا
 شرطها ومطاعة ثلاث قبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم وقرنا بينهما احتياطاً في الولد والبعض ومنه فيما
 يظهر عدم النكاح عند الترافع وان ضعف كونه وشروط به نحو خيار ونكاح منصوص به نظر لاعتقادهم
 فيه اهـ شرح مر (قوله وبخلاف نكاح عزم) وكذلك نكاح الاثنتين فنبطلها معاملة العقد في ايتيها مشاه
 الا ان غلبنا سبق احداها فقبل الثانية فقط وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان تكلف
 بعضهم الجواب عنه فراجع اهـ اقول على الجلال

• (فصل) • في حكم من زاده على العدد الشرعي الاول ان يولي في حكم من زاده زواجه وفي حكم من
 زاده من الزوجة لانه في حكم كل من هو قد يذل مراده بحكم من زاده بالنسبة لانفسه اولى هي في عينه
 اهـ حل وحكم ذلك انه يلزمه اختيار ما يحسنه يدفع نكاح الزاده (قوله في حكم من زاد الخ) أي وما يذكر
 معهم قوله أو على أم بنتها كاثنتين ومن قوله أو على أمة أسلمت مع الخ ومن قوله والاختيار كاحترت
 نكاحا الى آخر الفصل وقوله من زواج الكافر بيان لقوله بعد اسلامه مشتمل بحكم اهـ شيخنا في
 قل على الجلال فصل في حكم من أسلم على نساء كل منهن مباحة على غيرها وجعلها أكثر من مباحة من
 أر بع في امر الكامل وتنتين في غيرها وحل ما ذكره في المتن خمس مسائل الاولى الاسلام على أكثر من
 العدد الشرعي وينتفي الكلام عليها قوله أو في عدة مباح تعين والثانية قوله أو على أم بنتها الخ والثالثة
 قوله أو على أمنا الخ والرابعة قوله أو على اماء الخ والخامسة قوله أو على حوز اماء الخ اهـ (قوله أسلم على أكثر
 من مباح له الخ) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن له الاختيار على الاصح أسلم اماء أو مرتبات ثم ان ترتب
 النكاح فهي الاول وكذا لو أسلم لخدمتها الاول وحده وهي كناية فان مات ثم أسلمت مع الثاني انقرضه
 انما اعتقدوا صحته وان وقع العلم بقرع واحد منهن مطلقا اهـ شرح مر (قوله من مباح) قد صرح
 هنا بالحرف وأضاف قوله مباح موقوع منهما في التيقن لانه لما صرح بالحرف هنا علم ان الاشارة
 بعده على معنى هذا الحرف وقطع فيما يبدل لم يضاف اليه لم يقطع في المتن لعدم ما ضاع في العلم عليها المعنى
 اهـ شيخنا (قوله كل أسلم حوالا) في الكاف ما يأتي في قوله أو أسلم على اماء فليست الكاف اختيارية
 اهـ حل (قوله أو أسلم بعد اسلامهن) مطروحة على ما قدمنا مع كونه مفعلا لاجل العائد وهو غير النسوة
 وقوله فيما يتعلق بالاسلم بالاسلام من هذا وقطع الشارح هذه الصورة فزاد على المتن هنا وسماها بآتي
 أر بمقوض واعترض عليه بعضهم في التمسك في المتن بطلانها وقد جعلها زائدة على هذه الاعراض نساء
 من عدم التأمل وفهم قوله أو في عدة لانه عند تقدم اسلامهن لا يثنى انه في العدة لانه لا يثني

أسلموا وتطل ما لآخرهم
 على لو أسلموا فلو رافعوا البنا
 في نكاح بلا ولي وشهود اوفي
 عدة هي منضبة عند الترافع
 آخر زنا بخلاف ما اذا كانت
 باقية بخلاف نكاح عزم
 • (فصل) • في حكم من زاد
 على العدد الشرعي من
 زواجه الكافر بعد اسلامه
 • (لو أسلم) كافر (على
 أكثر من مباح له) كان أسلم
 حوالا أكثر من أربع حواتر
 أو غيره على أكثر من ثنتين
 (اسلم معه) قبل الفحول
 أو بعده (أو) اسلم بعد
 اسلامه (في عدة) وهي من
 حسن اسلامه أو أسلم بعد
 اسلامهن فيها (أو كن كليات

اسلامهم واستنهم اذ بهارة هر لا يشاب في هذا الامر العقلي تأمل متصفا اه (قوله زنه اهل اختيار مباحه) أي وان لم يمانع من ذلك وایس له أن يختار ما دون مباحه أي بأثم ذلك وكلامه لا في فعله أن يصر اختياره في أكثر من مباح الخیر بل على أن الاختيار ليس على الفور لانه اذا استعمل أهل ثلاثة أيام وحيد يكون المراد بقوله السكوت يلزم عليه امسك أكثر من أربع في الاسلام أي السكوت دائماً أو أكثر من ثلاثة أيام اه حل وقد دل على الجلال قوله زنه أي فوراً ان كان أهلاً بلا غوغ وصل والافتد تاهله ولا يجوز اختياره ولبه وقيل يجوز في الجنون كجهت وزوجه ابنته فراحه اه (قوله اختيار مباحه) أي ولو على التدرج ولا يجوز الاقتصار على ما دون ذلك ولو في مجر وعابسه ولو اختار دفع من زاد على الأربع مثلاً فغير النكاح بعد الأربع أو اختار دفع بعض من زاد دفع وبقی الاختيار في الباقي وهكذا اه دل على الجلال (قوله اختيار مباحه) هذا كالصريح في أنه لا يجوز اختيار واحد لان نكاح الكفار صحيح فيستبر بعد الاسلام في أربعة قاس له الاقتصاري واحد متخلفاً في زعم على شيئاً من خلافه اه سم على لا يشترط في الاختيار الشهاد بخلاف ابتداء النكاح فإن الشهود شرطية اه عس على هر (قوله وان دفع نكاح من زاد) أي من حين اسلامهم ان أسلموا والافن اسلام السابق من الزوج والمنفعة فخصب العدة من حيث دلالة السبق للفرقة لان حين الاختيار وفرقتن فرقة فحق لا فرقة طلاق اه شرح هر (قوله ان غيلان) يقع الفين المجهمة اسم رجل من قبيلة تقيف وهو واحد من ستة رجال من تلك القبيلة أسلم كل منهم على عشرين سنة وباقهم ميسود بن معصب وميسود بن عمرو وميسود بن عمرو وميسود بن عثمان بن عبد الله وخص غيلان بالذکر لانه الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم اه قل على الجلال وفي الشورى قوله ان غيلان أي ابن سلة التقي ذکر ابن حبيب في انصار اسماء جاء الاسلام وحده عشرين سنة وكلامهم تقيف غيلان هذا ميسود بن معصب وميسود بن عمرو وأبن عمرو وعروة ابن ميسود وسفيان بن عبد الله وأبو عبيدة بن غيلان وسفيان وأبو عبيدة الاسلام عن ستست انتهى (قوله أمسك أربعة) اختار الاذرى أن أمسك الوجوب وقرق الا بإباحة واعتمده هر واختار البكي عكاه واعتمده غير واحد واختاره بعض مشائخنا وجوب أحدهما الذو جوده يتعين الاخر في جميع ذلك فنظر اذا لم يتعين لثمن لفظاً أحدهما مباحة الا آخر كذلك ألوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجده وهو غير مباحه من غيره والجمع بينهما تأمل اه رماوى والحاصل انه متى أتى بصفة امسك لم يتحقق لصيغة فرقاً للمعارضة وان أتى بصيغة فرقاً في المعارضة لم يتحقق لصيغة امسك في المسكان وهذا حاصل ما ذكره الشرح بعد قول المتن أو كان غيرك أمسكت اه شيئاً وفي دل على الجلال ما نصه قوله أمسك هو وقرق فعلاً اختار الاذرى أن أمسك الوجوب وقرق للإباحة واعتمده شيئاً هر واختار البكي عكاه واعتمده غير واحد واختاره بعض مشائخنا وجوب أحدهما الذو جوده يتعين الاخر في جميع ذلك فنظر اذا لم يتعين لفظاً أحدهما مباحة الا آخر كذلك ولا يتعين معنى أحدهما من الإيجاب والدفع كذلك ألوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجده وهو غير مباحه من غيره والجمع بينهما تأمل اه (قوله اذا نسكهم مرتبة) خلافاً في الثاني فنع له أنه صر وما وجه الدلول وليس وجهه انه بما يترتبهم ان المراد الثانية في المتن وهي قوله أوفى مد تأمل (قوله واذا مات بعضهن) أي بعد اسلام ذلك البعض فانه مات قبل الاسلام نزل الوتة قبل الاسلام مثله تأخر اسلامه عن العدة فتدفع ولا يختار منه وعبارة صحت قوله واذا مات بعضهن أي بعد اسلامه أو لمات البعض قبل اسلامه فهو بمنزلة اخذته عدته قبل اسلامه فتعذر من البائيات أربعة اه بمجروه (قوله وذلك) أي التعصم قوله وسواء الخ ترك الاستفصال القاعدة ان ترك

لزمه) حاله كونه (أهلاً للاختيار ولو سكران) اختيار مباحه وان دفع (نكاح من زاد) منهن عليه والاصل في ذلك ان غيلان أسلم وبعته عشرين سنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعة وأوفى سائرهن صحبه ابن حبان والما حكم وسواء نسكهم معاً أم مرتباً وله امسك الاختيارات اذا نسكهم مرتباً واذا مات بعضهن فله اختيار الميثاق ويرث منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعبيرى بمائة كر

الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في الحال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الاحوال
 اذا تطرق اليها الاحتمال كما هو الحال في الاحوال الوسطية الاستدلال ونصب الاول بالاقوال والثانية بالافعال
 اه حل وبجوابه قل على الجلال قوله ترك الاستفصال الخ هو لشارة الى قاعدة ذكرها الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في وقائع القبولية بدل آخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة
 العموم في المقالة قاعدة أخرى في وقائع الفطرية وهي وثم الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كما هو
 قول الاجال وسطية الاستدلال في موضوع دعائه فغرضي الله عنها على عتيق على الله عليه وسلم في صلته
 واسم فمها فانه يحتمل انه من فوق حائل فلا دليل له في حذيفة على عدم نقض الوضوء بالمس اه (قوله
 شامل انما الخ) ظاهر بل يجب عليه ان يختار أو بعة وانظره ان يختار وتبين وظاهر كلامه ولو سجدوا ونحو من
 كل من شك في الحاجة فيجب عليه ان يختار أو بها والا واحدة كخبره وشخصنا زى أى لا يغفر في انكسرة
 السكرو وفي اللوامم لا يخفى في انكسرة السجلين اصابة في الابتداء حقيقة اه حل (قوله بل ولا يصح منهما
 ذلك) أى لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع فلا يقوم في ذلك غير مقامه اه حل وتفقه في فمها وان كن
 اوتاه لانه يجوز ما تحفه اه شرح مر (قوله أو أو أسلم مع قبل دخول الخ) انظر لم قبل المعية هنا القليلة
 وإيضا في كذا في قوله ان قبل في قوله في الشرح في خبرها بقوله أو أو أسلم المباح الخ
 فنهذا الفصل يمكن ان يأتي في صورة المنطوق الثانية وهي قوله أو أو عدت أو أيضا لفرض المستلثين ان الذي
 أسلم هو المباح فقط كما ذكره الشارح بذلك في الشارح الفصل المذكور في المفهوم خلاف فرض المسئلة
 هذا ولم يذكر الشارح خبرنا والقصد الثاني الذي قد به وهو قوله ولم يكن تحته كتابية والظاهر ان يقال في خبره
 على قياس ما تقدم انه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختار به وهو بكل العدد الشرعي
 بالكتابية وقوله أو أسلم بعد العدد أى أو لم يسلم أصلا وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وتكون عليه ان
 يذكر تعميما آخر يناسب الاول بان يقول وان أسلم أى من زاده الزوج في الاولى أو بعد العدد في الثانية
 لبطاين هذا التعميم ما ذكره بقوله لتأخر اسلامه الخ وقوله وكذا الواسم الخ تنظير في الفصل الذي ذكره قبل
 فقال ان أسلم من زاده أو بعضه في العدد أو كانت كتابية لم يتعين المباح والاعمين (قول المتن) أو أسلم مع قبل دخول
 الخ) معطوف على قوله أسلمن معه الخ الذي هو صلة لقوله أسلمن من مباح فيكون المعطوف صفة ثانية
 وقد اوضح الشارح العائد في المعطوف بقوله منن فاقسم انه أسلم على أن يزيد العدد الشرعي وقد أسلم الجميع
 كذا كرمه قوله أسلمن معه الخ أو بعضه وهو العدد الشرعي فقط وقد ذكره قوله أو أسلم معه الخ اه شيئا
 (قوله لتأخر اسلامه الخ) صادف ان لم يسلم أصلا أو أسلم متأخرا عن المباح اه (قوله اما أو أسلم المباح الخ)
 بخبره قوله قبل دخول الخ اه (قوله ثم أسلم الزوج في العدد) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله
 أو على أمه بنتها الخ) الظاهر ان الحكم الذي يترتب على هذا من قوله حرمنا الخ لا يتقيد بكونهما كبايتين
 ولا باسلامهما بل انما يتقيد بانضمام النكاح وعدمه مع انه كان من حقنا بشكاه على هذا الحكم اذ السابق
 في الانقاص وعدمه لاني التصرع وعدمه هذا معلوم محليين من قوله ومن وطئ امرأته بغيره أو شتمه
 ومن النكاح على الحر لم يمتصاهرة اه (قوله فان دخل بهما أو بالام الخ) عبارة شرح مر فان دخل بهما
 أو شتم في حين المعنولها حرمنا أي ولو قلنا بانه أنكحتهما لان وطئه كل يشتمهم الاخرى وكل المسمى
 انهم والظاهر التسلل أو لاى أو لم يشتمل واحد منهما أو شتما دخل واحد منهما أو لا تمت البنت
 وانفذت الام طهرتها أي بالعدول عن البنت بتام على حصة أنكحتهما في قول بغير بتام على فسادها أو دخل
 بالبت فقط لعنت البنت أيضا لحرمة الام أي بالعدول عن البنت أو وطئها أو دخل بالام حرمنا أي بالام
 بالعدول عن البنت بتام على حصة أنكحتهما والبت وطئه الام والام مهر التسلل بالمعنول على ما نقله الرافعي

شامل لجميع الخ كخبره
 خلاف مجازته وخرج بزائد
 أهله غيره كل أسلم بعدة لا
 يلزمه ولا يسهل قبل
 أهله بل ولا يصح منه ذلك
 (أو أسلم) من (مع قبل
 دخول أو) بعد اسلامه في
 عدته مباح فقط ولم يكن تحته
 كتابية (تبع) النكاح
 وانفذت نكاح من زاده
 أسلم بعد العدد لتأخر اسلامه
 من اسلام الزوج
 دخول أو من العدد مباح
 اسم المباح بعد المعنول
 فلا يتعين ان أسلم من زاده
 بعضه في العدد أو كان كتابية
 والاعمين وكذا الواسم المباح
 ثم أسلم الزوج في العدد (أو)
 أسلم (على أمه بنتها) حصة
 كونهما (كبايتين أو بغير
 كبايتين) أو أسلمتا فدخل
 بهما أو بالام فقط حرمنا
 البنت بالام المعنول على
 الام والام الفصل البنت
 بتام على حصة أنكحتهما

(والا) بأن لم يدخل واحد منهم ما أودخل ٢٠٨ بالبنت فقلا (فألام) دون البنت تحرم أبداً بالقدح على البنت بناء على ما سر (أو) أسلم على (أمة

أَسْلَمَ بِإِسْلَامِهِنَّ فِيهَا (تَعَيَّنَتْ) أَيُ الْحُرَّةِ لِلزَّكَاحِ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ نِكَاحُ الْأَمْلَقِ نَحْوَهُ وَتَطْلُقُ فَيَجْتَمِعُ اخْتِبَارُهَا (وَأَنْ لَهَا أَصْرَتُ) أَيُ الْحُرَّةِ حَتَّى انْقَضَتْ عَلَيْهَا (الْخِتْلَامَةُ) أَنْ حَلَّتْ بِكُلِّ مَن تَكُنْ حُرَّةً تَلْبِيْنُ لِقَائِهَا بِإِسْلَامِهَا (وَلَوْ أَطْلَقَتْ) أَيُ الْحُرَّةُ (وَعَتْنَتْ) أَيُ الْأُمَامَ

بعد الوطء ليس اختيارا وعليه المهران لم يختزن كاحماله قل على الجلال (قوله لان الظهار محرم) أي لجلال وقوله من الوطء أي لجلال وقوله وكل منهما أي من التحريم المستفاد من محرم والامتناع لكن الضمير راجع لهما لا يجرد من فكون فيهما استخدام وصير رجوعه لظهار والابلاء اه سخنا (قوله وكل منهما) أي التحريم والامتناع وصار مخرج مد صريح في كون الضمير راجعا لظهار والابلاء معا لانه كان الظهار المحل وعليه ينفي كونهما ألين بالاجنية ان المقصود منهما الالتصاق بالوطء وهو في ألين اه سخنا وجواب المحل قوله وكل منهما بالاجنية المحل الذي هو ألين بالاجنية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تحريم الحلال ولا الامتناع من الحلال تأمل فلو اختار المولى منها أو الظاهر منها التسكاح حسب عدة الابلاء والظهار من الاختيار فيصير في الظاهر عائد احب لم يفارقها بعد الاختيار لا انتهت وقوله انما هو مطلق التحريم أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله مطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الابلاء وهذا ليس مرادنا لان المقصود التحريم والامتناع الناشئ عن عدا كرم الظهار والاتلاء الآن يقال مراد التحريم والامتناع المجردان عما ذكر وعلى عبارة مد لا يرد شي من ذلك تأمل (قوله لان الاختيار به ضمني) فيه ان الفسخ ايام بغيره الطلاق اختيار أي يلزمه الاختيار لما عدا ما زاد فهو غير مستقل في الاختيار وهو لا يصح تطبيقه اه حل (قوله فان نوى بالفسخ الطلاق صح) قال ج واستشكل كون الفسخ كناية في الطلاق بان ما كان صرحا في بابه ووحد نفاذا في موضوعه فليكون كناية في غيره ويحاج بان القاعدة أكثرية وجوه خروج هذا عنها انه استثنى رعاية لفرض من وجب في الاسلام اه سم (قوله لانه حبيذ طلاق) أي يحصل به الاختيار أي فهو كناية طلاق ودينان هذا صريح في بابه أي في الزوجة المستفاد اوجدها عيب وو جدنا ذاتي موضوعه فكيف يكون كناية في غيره واجب بانه مستثنى مما ذكر في رغبات في الاسلام وهو محتمل في مخالفة المالم تعلم الزوجة احتمل غيره في الطلاق اه حل (قوله وله حصر اختيار المحل) وصورة انه قول اخترت أو بعلمن هؤلاء الستة والشرعة ولو كان التي تختصها الستة والشرعة سخنا وقال هذا التصور هو الملتقى من المنهاج ولم يرض بغيره أصابان قول اخترت خمسة وستين الشرعة وانظر ما للمانع من ذلك نعم انه هو الاذن في شليل الشارح وهو قوله لا تختص به الاجسام وقوله ويندفع نكاح من زاد كجوه ظاهر انه على تصور الشيخ لا يندفع نكاح شيء من العدول قوله اخترت أو بعلمن الشرع لا يزاد على ما هو ثابت به قبل الاختيار اذا ثبت له قبله نكاح أو بيع مهم من الشرع بل ولا يظهر أيضا من قول المتن له حصر اختياره أكثر من مباح لانه على التصور المذكور انما اختار المباح فضا تأمل (قوله وعليه تعين المحل) هذا راجع لقوله لزمه اهلا اختيارا وما بعده وقوله حصر اختيار المحل ولا يقال انه مكر ومع الاول لا نقول قوله اختيارا بما فيه صدق بالتعين وعدمه كالتو قال اخترت أو بعلمن الستة فقد اتى بالاختيار وبقي عليه ما وجب آخره والتعين اه سخنا (قوله وعليه تعين المحل) قال شارح التبيين في التفسير بالتعين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح من زاد لا اختيارا تعين لامر سابق لانشاء ازاله وادله ان العدة تكون من اسلامهما أو اسلامها أو من اسلام السابق منهما ان أسلما مرتبا اه زى (قوله وعليه تعين المباح) أي لان الاسلام يزول نكاح من زاد لا اختيارا تعين لامر سابق لانشاء ازاله ومن كانت العدة من اسلامهما أو اسلامها أو من اسلام السابق منهما ان أسلما مرتبا اه حل (قوله وعليه تعين المحل) كذلك في المنهاج قال الزركشي يجوز في هذا ان يكون من غلام الذي فيه أي تعين أو بيع من الجنس ويؤيده قول المحرر وقد دفع غيره من يؤمر بالتعين فمن ولان وجوب أصل التعين قدمه في أول الفصل وإن يكون كلامه مبني على شمل هذه وغيرها هو يؤيده ان حكم التتبع ما يصدق به سبق له ذكره ثم ذكر الزركشي ما سأل به ان شلوخ التبيين قال في التفسير بالتعين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح من زاد فان الاختيار تعين لامر سابق لانشاء ازاله قال الزركشي فلا يرد قول القائل ان الزيادة هارت الاسلام

لان الظاهر محرم والابلاء
سقط على الامتناع من الوطء
وكل منهما بالاجنية ألين
منه للترك وحق ولا يعلق
اختيارا (لا يفسخ) كقوله
ان دخلت النار فتمت اختبرت
نكاحك أو فمضت نكاحك
لانه مأموور بالتعين والمعلق
من ذلك ليس بتعين يختلف
تعلق الطلاق وإن كان
اختيارا كمر لان الاختيار
به ضمني والضمني يقتضيه
ملا يشترط الاستقلال فان نوى
بالفسخ الطلاق صح تطبيقه
لانه حبيذ طلاق والطلاق
يصح تطبيقه كالم (وله)
أي الزوج حواك أو غيره
(حصر اختياره) أكثر من
مباح اه لا تختص به الاجسام
ويندفع نكاح من زاد
وتعبر بذلك أعين قوله
في خمس (عليه تعين) لمباح
منه

(د) عليه (مؤنة) الموقوفات (حق يختار) منهن مباحلاهن بحسب سبب النكاح وتغييرى بلأثرة أهم من تغييره بالنكاح (مؤنة) أى
 الاختيار أو التعيين (حبس) الى أن يأتيه (أمن عزز) بضرب وغيره مما يراه ٢١١ الاسلام وهذا من زيات (فانما تقيه) أى قبل

الانسان (اعتدلت حامل
 بوضع) وان كانت ذات اقراء
 (غيرها) بأربعة أشهر وضرب
 احتياط (الاموطا) ذات
 اقراء فبالا كثر منها) أى
 من أربعة أشهر وعشرون
 الاقراء لان كل منهن يحتمل
 أن تكون زوجة بان تحتفل
 فتتعدد الوفاة وان لا تكون
 زوجة بان تشارك فلا تتعدد
 الوفاة احتياط عما ذكر فان
 مضت الاقراء الثلاثة قبل
 تمام أربعة أشهر وضربها
 وابدا اهلان الموت وان
 مضت الاربع والعش قبل
 تمام الاقراء اثنتى الاقراء
 وابدا اهلان اسلامهما ان
 أسلمهما والا فمن اسلام
 السابق منهما قتل وغيرها
 شامل لثلاث أشهر وثلاث
 اقراء غير مولودة (ووقف)
 لهن (ارث زوجان) من ربع
 أوغن بول أو دونه بقصدته
 بقول (علم) أى ارثهن
 (الصلى) لعدم العلم بين
 مقتضى فيقسم الوقوف
 بينهما بحسب أسسلاهن
 من تساوى أو تفاوت لان الحق
 لهن الا ان يكون غير محجور
 عليها لصغرهن وان أوصه
 فيمتنع بدون حصة من
 صدهن لانه خلاف الحظ

فلينفذ الجميع كلونك في العدة أو سلم فيها اه سم قوله وعليه مؤنة الموقوفات) أى ولو كان صغيرا
 وسفها وتغيرها خمس اه قل على الجلال (قوله فان تركه) أى الاختيار هذا راجع أيضا لقوله لزمه
 أهلا اختيارا وباحه وقوله وعليه تعيين فتقوله أى الاختيار أى الكائن فيسلم اه شيئا (قوله فان تركه) أى
 الاختيار) أى امتنع منه أصلا أو بعد اختياره أ كثر من مباح فان سلمه لم يملك ثلاثة أيام لانه لم يملكه التروى شرعا
 وهذا يدل على ان الاختيار لا يجب فور الان بطل هو واجب فور الا انه يقتضيه أن يتصرف اختياره فى أكثر
 من مباح وحينئذ يطلب بالتعيين فور او يقتضيه اذا طلب الامهال ان يعمل ثلاثة أيام حرر اه حل (قوله)
 فان ترك حبس الى ان يأتيه) أى لا تمتنع من واجب لا يقوم بغير مقابلة فان استعمل أمهال ثلاثة أيام
 كان له صاحب الفسخ انه بنى الفسخ به لانها مدة التروى شرعا فان لم ينفذ فيه الحبس عز ربما من ضرب
 وغيره فاذا برئ من الال الاثر لا علم وهكذا الى ان يختار ومعلوم ان الحبس عز رب وان كان ظاهرا كلاهما
 يخالفه فهو غير مراد والله لا يجوز عز ربه ابتداء بغير ضمان المقام تر ولا يبادر بمباشرة الفكر
 وطلعه عن الاختيار بل بما مضى من عمله عليه وهو الحبس وبقوله يجوز حبس الى ان يأتيه لا يبادر بمباشرة الفكر
 المتعذر لانه يبادر هو بقره فلو تعلق به الى الموت لا يبادر بمباشرة الفكر المتعذر لانه يبادر هو بقره فلو تعلق به الى الموت لا يبادر بمباشرة الفكر
 بعضهم لانه يحتمل كلفه من عادى له رأيه ان أسلم أو يعاقب لغيره لا يبادر بمباشرة الفكر المتعذر لانه يبادر هو بقره فلو تعلق به الى الموت لا يبادر بمباشرة الفكر
 الاذرى وهو وجوب حله تعالى بالمزم على حل تركه من أسسلا أكثر من أربع في الاسلام وهو متعذر في تركه
 كان الاوجه هو عدم توقفه على طلب أخذها اطلاقهم اهتر حمير (قوله أى من أربعة أشهر وعشرون) ذكر
 الشرع نقلا الى الباقى الآية بغرض على القاعد من ثم قال لا يختص بوقت وقيل عشرة كمن خارجا عن كلام العرب
 شقة اه شو رى (قوله ومن الاقراء) أى ان لم تكن شرعت فها من يقبلها شرعت فيها لانها تحسب من
 الاسلام كالأقراء فانما انقضت قبل الموت اعتدت بالاربع والعش فقط (قوله ومن الاقراء) أى من الباقيين
 الاقراء ان كان بقى منهن اثنتى الاقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذى ابتدأت الاشهر منه فان لم
 يبق من الاقراء شيء كان حانت ثلاث حضان بعد الاسلام وقبل الموت فلهما تتعدد الوفاة فاعلموا كما هو حذر من
 (قوله وقضا ارث زوجان) المراد بالارث الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أوغن أو جواز اية المناهج ووقف
 نصيب زوجان الخ ويجوز الصلح على مال آخر غير التركة لغيره بانه لا يبيع له من غير أن يتحقق الملك
 اه سم (قوله الصلح) أى اتفاق وتسميته صلحا مجازية والا فقدمه فى الصلح انه أو بعد أنواع وهذا ليس منها
 لا يقال انه من قسم المعاملة والدين لا يتناول فى هذه المسئلة للمعاملة بينهما ولادن لاحداهن على الاخرى اذا علت
 هذا علت أن قول بعضهم لا يشترط تقدم الاقراء وكون هذا من المواضع التى يصح فيها الصلح من غير اقرار فيه
 تساهل لما علت اه (قوله الصلح) بلن تقول كل منهن لصاحبته انتهى الزوجية ليكون الصلح على اقرارها كالأقراء
 الصبرى والراجح عدم جوب ذلك وهذا من الاماكن التى يجوز فيها الصلح مع الانكار اه حل وقدم
 ما قبله (قوله من عددهن) أى الموروث لا الشرعى (قوله لجواز الخ) أى فلم يفتق السبب لارثته على فرض
 اختياره الكتاب لا ارثين ولا فور المصلحة لانه الاحتمال اذ شرط الارث تحقق السبب اه شيئا (قوله)
 دفع الين ربع الوقوف) أى وما قبل منه بوقف الصلح المتسقط الباقين وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا
 ينقطع به تمام حصة من الوقوف بل بطل من الباقيات الا ان لم يأخذ من قبضة الوقوف بتساو
 أو تفاوت (قوله أيضا دفع الين ربع الوقوف) أى بوقى لهن منه ثلاثة أثمانه اذ جوعوا من

على ثمان كليات واسلم مع اربع منهن وما قبل الاختيار فلا وقف لجواز ان يختار الكليات قبل تقسم التركة على بقى الورثة أو ما قبل
 الاصطلاح فلا يسلط شيئا الآن بطلب منهن من علم ارثه فلا كن خصا بطلب واحد فقط وكذا أو بمن ثمان فلو طلب خمس منهن دفع الين
 ربع الوقوف لان فيهن زوجة أو ست خضعتا فيهن زوجة وحينئذ أو سبع فاعلموا لهن فقسمة أخيه لا تصرف فيه ولا ينقطع به علم

الموقوف خمسة أمثلة لأنه شركة بين المتباينين وقد أخذنا الحشر به عشرين يتيقن من تمام حقهم ثلاثة أمثلة وقوله نصفه أي يتيقن من تمام حقهم من الموقوف ثلثين لأنهم أخذوا نصف الموقوف بأربعة أمثلة اثنين والمستحقين جهة الموقوف ستة أمثلة وقوله أوسع ثلاثة أرباعه أي يتيقن من تمام حقهم من الموقوف ثلثين لأن المسبقين الموقوف سبعة أمثلة وقد أخذنا ثلاثة أرباعه ستة أمثلة وقوله ولا ينقطع أي يأخذ ثلاثة أمثلة تمام حقهم أي من الموقوف وهو ثلاثة أمثلة في الأولى وثلاثة في الثانية وثلاثة في الثالثة تأمل

● (فصل) في حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت وأرادت مع زوجها وتختلف أحدهما عن الآخر لو (أو أسلمت) قبل دخولها وبعدها (أو أسلمت) هي بعد دخول قبله أودته استمرت المؤنة لاستمرار النكاح في الأولين ولتاين الزوجة في الثانية بالواجب عليها فلا تسقط مؤنتها وإن حدثت منها ألم المتبع كالوطء الواجب عليها من صلاتها وصومها بخلاف ما لو أسلم قبلها وأودت بعد وكانت غير كفاية لنشوزها بخلاف (كان أرادت دونها) فإن مؤنتها مستمرة لانها لم تحدث شيئا وهو الذي أحدث الردة بخلاف ما لو أرادت دونها أو أرادت ما عاين أسلمت في العدة غلام مؤنة لها لنشوزها بالردة وتعييرها بالمؤنة أهم من تعييرها بالنفقة

● (باب الخیار)

في النكاح ● (والأصناف) نكاح الرقيق وما بذ كرمها (يثبت خیار لكل) من الزوجين على مذهب الجاهل

● (باب الخیار) أسبابه خمسة الأول عيب الصحاح الثاني خلع الطرط الثالث إصراره بالنفقة الرابع عتقا تحت عيب الخلع ثلث الطن وصورة ما لو تفسد حوا قبل عبد أو حتى روع على المصداق أي أه شتوا عبارة حل والخييار أسبب منها العيب ومنها التفرع بخلاف شرط أو يختلفن على ما يأتى عند شتينا خلافا لا شرح ومنها النقص والعيب الماشترط والمختص بزوج وأمه الأول الجنون والجاهل بالبرص والثاني الجب والعمى الثالث الرقة والقرن (قوله وما بذ كرمها) أي مع الثلاثة أي مجموعهم لأن الثالث يذكّر له شيئا به بل جميع ما ذكره في نكاح الرقيق من مطلقه كعيبها فهو ما يذكّر كرمه الأول قوله فإن فسخ قبل وطء فلا مهر الخ ومما يذكّر كرمه الثاني قوله وحرم وطء ما فسخ الخ أه (قوله على جديلا) أي بشر

● (باب الخیار) في النكاح

الح) قوله بتعدو الخيارات لهما مقتضاه انه لا يتعدو الخيار لوليهما وقد نقل عن مر وهو مشكل لان لوليهما لا يفسخ
 الا بالمتارن وعند المتارن لا يصح النكاح لفرات الكفاءة التي هي شرط في الصحوة في قل على الجلال قوله
 بتعدو الخيار لهما اي لانه ان كان بينهما فقر يمكن في حالة الجنون المطبق اما في غير ذلك على الخيار في حالة انقائه
 أو لوليهما لا يتصور ولانه ان كان الجنون مقارنا للعقد والولي جاهل به فالعقد باطل لعدم الكفاءة وان كان عالما
 به فلا خيار ان قلنا بصحة العقد وان حدث بعد العقد فلا خيار للولي به كجسأني وما ذكره شيخنا مر من ثبوت
 الخيار لوليهما وهو ربما اذا اذنت في معين ثم جئت بعد العقد والولي مع وكيل الزوج ثم تبين انه يمتنع فيه مع
 التكليف الزائد نظر ظاهر اه (قوله وبثب الخيار لوليهما) أي من النسب دون السب كذا قاله حج أي
 بناء على ان الولي شغل السيد وقد تقدم الكلام فيه والمتدبر ثبوته للسيد وان تعدد وتعليق له بأنه يسير بذلك
 يدل على ان المراد الولي النسب كسب أو شغل الحاكم اه حل وعبارة الشورى قوله وبثب الخيار لوليهما
 أي الخاص ولوليهما غير النسب كالسيد على المعتد اما العلم فلا يثبت له أخذ من التعليل انته (قوله وبثب
 خيار لوليهما) أي ولو كانت المرأة فقيرة شعبة كليل عليه قوله وان رويته به اذ هو الصغير والجنون فلا أثر لرضاها
 اه ع ش على مر ولم يرضوا على حكم وليها والظاهر انه لا خيار له كأيون عذما تقدم في الكفاءة من قوله
 وله تزوج ابنته الصغيرة من لا تكافئه لامعيرة ولا مة اه فتزوج من المصيبة غير صحيح من أسله واما ما أخرجه
 العيب عليها بعد العقد فيكون حادنا والولي من حيث هو لا يفسخ بالحدث اه شيخنا كذا هذا التقر بانما
 يظهر في الولي العيب واما الولي الجنون فلم يظهر فيما ذكره (فرع) لا تنكح ما فسوخ نكاحها بعد الدخول
 في العقد سواء كانت نكحاً أو لم تكن ولا تعلق في العقد اه (فرع) لا تنكح ما فسوخ نكاحها بعد الدخول
 خط اه حل ويشترط الشارع لهذا البحث عند قول المتن وحكم مهر ورجوع به كعيب حيث قال
 وكالمهر وانتم الفقهاء الكسوف والعتة اه وسأين أيضاً عند قول (قوله ان تارن عقد) أي بان كان
 موجوداً قبل العقد واستمر اه ع ش (قوله وان رويته) أي بعد العقد واما رويته قبل العقد وهي غير
 مجبرة بغيره فلا خيار له (قوله وله تزوج برقتها) ولا تجبر على شئ الموضع فان فلتنوا مكن
 الولي به فلا خيار وليس الا ما نقل ذلك قطعاً الا بالذنبيها اه شرح مر وقوله ولا تجبر على شئ الموضع
 أي حيث كانت البغلة أو صغيرة ثبني ان لوليهما ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذ المأني
 في قطع السلطة اه ع ش عليه (قوله وله تزوج برقتها) أي ولو كان مجبراً بغيره باعينا عند شغلنا المصلحة اه حل
 وقوله ولها يجبر بهتة أي ولو كانت رتقاء أو قرناء كأيون عذ من شرح مر وع ش عليه (قوله وقيل لم) اه
 وعليه فهو والزوج متساويان اه حل (قوله بجبريت من من عقد حقة) في قل على الجلال وتفسير
 حقة بمقرانه في غير مطلقها وبغيره قدر حقة تكون بلوزن العادة في الكبر والصغر وبصدق هو
 بما قد رها أو أكرهه وخرج به الخاص وهو مطلق الا في خيار لوليهما لقدرته على الوطء قبل ان أقدر
 من غيره عليه اه (قوله بجبريت من من المالح) فان بقي قدرها وعجز عن الوطء به ضربت لهما المدة الا مة كالعنين
 اه شرح مر (قوله وبهتة) مثل العنين الزمن الذي لا يعامع والمقطع الذي كرا الاقروا الحقة بجبريت عجز
 عن الوطء موكب أيضاً وقوله وبهتة أعاد العمل فيه لاختصاص القيد بغيره ولو زك كترهم عود لمناقله
 لكن بقي وجهه عاذني في الذي قبلهما وقد يقال هو دفع قسم الا كفارة بأحد همان قلنا لمكان اجتماعهما
 كالأوداد لم وعظم معاً والأشارة إلى امتناع الاجتماع بناء على عدم مكانة فلتنا مل اه شوري (قوله
 وبهتة) الا اذا تزوج الحرة بشرطه فلا تخير فلا تنصع دعاها الزوم المورلان سمعها يستلزم بطلان خوف
 العتق وطلان خوف العتق يستلزم بطلان النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان طلاق سمع دعاها ولا
 يخفى ان هذا مبني على ان العنين لا يخالف العتق وقد تقدم خلاصه شيخنا نقل هذا الاستثناء عن الجرحي في مبدئه

يتعدو الخيار لهما لاقتفاء
 الاختيار وذكرا الاستحكام
 من ذابني (و) يشترط
 (وليهما) أي الزوجين بكل
 منها) أي من الثلاثة (ان
 تارن عقد) وان رويته لانه
 يسير بذلك بخلاف ما اذا
 حدث بعد العقد لانه لا يغير
 به بخلاف الجب والعنة
 الا في ذلك ولا يختص
 الضرر به (ولو تزوج برقتها
 وجرتها) بغير راءه راجع
 من استباح لهما السداصل
 الجماع منها في الاول لم يوفى
 الثاني بضم وقيل لم وذلك
 لغوات التمتع المقصود من
 النكاح (ولها يجبر) أي قطع
 ذكرها أو بغيره بحيث لم يبق
 منه قدر حقة ولو بغيرها أو
 بغيره (وبهتة) أي عجزه
 عن الوطء في القبل

على ذلك ونه عليه ج ه حل ولوعن عن امرأ تدين امرأ أخرى له أو عن البكر دون الثيب تعين لغزوات
 التمتع وقد نفى الأول لانجاس شهوته عن امرأ متعنة لغزوات وحلفوا بقدر غير هليل أو أئس ما أجاز
 الحق لأصناف فلا يختلف بالنسوة قال ابن الرضمة ما لويس تخير البكر على أنه لا يجوز زواجه كانها بنحو
 أصعبه أو لا يلزم يكن عزمه من الزاوية حيثما أرى للقدرة على الوطء بعد زواجه البكر قبل الوطء لا كرهه
 بل كلامهم في الحائضات كالصريح ج ه شرح ج للارشاد ه عش (قوله وهو عيسى ويحنون)
 لأنه لا يصور ديوهم في حقهم إلا أنه لا توارلهم ولا يكرهون ولا ينبغي وإن أخبر بذلك المصوم فلا يخبر زوجته
 كل منهما حواه حل (قوله قبل ووطء) أي دخول حشفة وإن لم يزل البكر لأنه لا يشترط في قتر والمهر
 زوال البكارة ه حلوى (قوله بخلاف المشتري إذا عيب المبيع قبل القبض) أي ولو كان الخبير بالبيع
 وحده انتهى حلوى (قوله لأنه قابض لحقه) فيه نظر لأنه لا يكون قابضا بالاتلاف لا بالتعيب وإن حصل
 التعيب على الاتلاف فيناسب مسئلة الأجر لأنه لو اتلف المهر المكتره انقضت لأنه يشبه الخبير كما قال
 (قوله أما بعد الوطء) أي في ذلك النكاح وأما لو وطئ في نكاح سابق فلا يخبر خيلها انتهى حلوى (قوله عرفت
 قدرته على الوطء ووصلت إلخ) إن قلت هذا التعديل يأتي في الجيوب إذا كان الجيب بعد الوطء لأنها حاشية
 عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلخ هي حاشية مفتوحة لأنه لا يشترط لها الخيار في الجيوب إلا إذا جبر قبل الوطء
 مع أن لها الخيار به مطلقا والجواب ما أشار إليه الشارح بقوله مع رباطه والها أي العلق العنق بخلاف الجيوب
 فلا تجوز زوال علمه ه شحنا (قوله ووصلت إلخ هي حاشية) قال شحنا وهو تغرب المهر والتعصن مع أنه
 ليس واجبا عليه وفيه نظر بالنسبة إليه بالنسبة في الإلا ولو حل قولهم بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير الملة
 الأولى لم يكن بعيدا ومال إليه شحنا وبعض مشايخنا قالوا يجب عليه عند النكاح عليها إذا طلقها وقوله فطر
 فراجع ه دل على الجلال (قوله بخلاف الجب) أي لأنها لا تجوز زواله ثم رأيت شحنا كسج لا لا ولا
 ينافي ذلك أي نبوت حق الفسخ لها بالجباة لعنف قولهم الوطء مع الزوج فلا تركه أبدا ولا لم عليه ولا خيار
 لها بذلك لأنها متروكة للوطء فإذا أبست منه ثبت لها الخيار لتزورها ه حل (قوله بغير ذلك) أي من
 أنواع العيوب بوالأفهام الخيار يختلف الشرط وغيره ه شحنا (قوله واستحاضة) أي ولوعن تخير وإن
 استحضمت وتوطئ عند الجماع وأزال قبله ولم يوطئ وغير مستحكم وأما المرض القائم التي لا يمكن معها الجماع
 وقد أبس من زواله فهو من طرق العنة وحديثه بفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده ه حل أي طليس
 فحاشية متفلاخرها ه مر وقوله وأما المرض القائم أي القائم بالزوج ومنه موصول له كبر في الاثنين
 بحيث تغطي الله كرمها وصار البول يخرج من بين الاثنين ولا يمكنه الجماع بشئ منه فثبت لزوجهما الخيار
 أن لم يبق له وطءان هذا هو مقتضى التشبيه بالتعدي وذلك حيث أبس من زواله يقول طيسين بل ينبغي الاكتفاء
 بواحد عدل وقول في هذه أنه مطلق الجب فثبت له الخيار مطلقا لكن احتملا لأن هذا المرض عن من احتمال
 الوطء إلا أن يقال لما كان البرء مكافئ نفسه الحق بالمتخلف الجب بأنه لا يمكن في العادة عودا ذكره أصلا وأما
 لو أصابها مرض عن من الجماع وأبس من زواله فهل يثبت له الخيار لما لم يضره الرتو أو لم ينظر والقاهر
 عدم الخيار بل قد يفهمه كلامه إلا أن ه عش عليه (قوله وتزوجه سالة) ومنها المرض المسمى
 بالبارك والمرض المسمى بالعتق والحكمة فلا خيار بذلك ه عش على مر (قوله على كلام ذكره فيه
 إلخ) وهوانه إن كنن بحيث يفضي كل أحد فمما الخيار كان له الخيار إذا كنن بحيث يفضي كل واحد فممن
 النساء كاذب روايا لافضل في كلام ج كشيئنا أنه ليس شرط بل الشرط أن يتصرف دخوله كرم فيه
 كبدها بتعاقب فسد هافر جهل ج سواء أدى لأفها أو لا نظير ذلك قولنا لم يفسد حتى تنظر له حل
 (قوله ثم نقل الشيفان إلخ) ضعيف ولا يمكن عدم ثبوته ولا تحقها وكذا لو كنن بمنزلة وهي رتقاء وقوله ه

وهو عيسى ويحنون (قبل)
 ووطء الحصول الضررهما
 وقيلاسفما إذا جسد كره
 على المكثري إذا تخرب المهر
 المكثري بخلاف المشتري
 إذا عيب المبيع قبل القبض
 لأنه قابض لحقه ما بعد الوطء
 فلا خيار له بالهالة المتلاحم
 رباطه وزواله عرفت قدرته
 على الوطء ووصلت إلخ هي
 منه بخلاف الجب (ولا)
 خيار لهم (بغير ذلك) كمنونة
 واستحاضة وتزوجه
 سالة وضيق منفعة على كلام
 ذكره فيه في شرح البهجة
 وغيره بل البست في معنى
 ما ذكر ثم نقل الشيفان من
 الماوردي ثبوته فيهما إذا
 وجد هاستحاضة والعين
 وأقرمو تعبيرى فإذا كره
 أولى من اقتضاه على نقل
 الخيار بالخونة أو استحضاما
 الخونة المشككة فلا يصح معها
 نكاح كالمزوجه العيب بعد
 زواله أو بعد الموت فلا خيار

حل (قوله فان فسخ بلوطه) أي دخول حقة توان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تفر والمهر زوال البكارة
 اه حل ولا عبرة بتسعة نال التي في تفر والمهر اه شيئا والحاصل ان الصورة تسعة نال المرفق صورتين
 ويجيب المسمى في صورة ومهر التل في ستة اه (قوله فلا يهر) أي ولا تمنعة اه شرح حر (قوله
 لا رتاع النكاح الم) عبارة شرح حر لانها ان كانت فاسخة ظاهرا أو هو فاسد بها كآثم الفاسخة (قوله أو
 فسخ بعد محادث) بقوله عليه ان الطرف الاول لا حاجة اليه لان الصلف بأو يعني عناذ أو قال أو بمحادث
 بعده لفهم معنى الطرف الاول والجواب نعم ولكن يحتاج اليه لاجل المقابل وهو قوله والاذل وحذف الطرف
 الاول لاحتمال ان المراد الايكن بمحادث بعده والفرض ان الفسخ بعد وليس مراد الان المراد أنهم من ذلك
 فذكره لتكون الا في مقابلته ومقابلة ما بعده على وجه أظهر (قوله والا فخر مثل) جعل الشارح الاستعانة لصور
 خسر ويق سادس فزادها حر في شرحه على ما وقع الفسخ مع الوطه بسبب حدث مع فعل الواجب أيضا
 في هذه صور التسل وصيادته أو فسخ معاه أو بعد محادث معاه اه وقوله واذ حر حكم المعتبر الم اعلم ان الذي
 كلام التراجع صور تان من هذه التمس وهما ما لو فسخ بعد الوطه بمقارن العقد أو بمحادث بين العقد والوطه حله
 الواطى اه فتعلم من هذا ان الصور الثلاثة الباقية الخمسة كلها من يادته ويمكن ادخالها في قوله وذكر
 حكم المعتبرين من يادتيه بان يراد بالمعتبرين معية الفسخ أي كون الفسخ مع الوطه ومعية الوطه أي كون الفسخ
 بعد الوطه وبسبب حدث معاه وفي المسألة الاولى صور تان لان الفسخ فيها بسبب مقارن العقد أو محادث بين العقد
 والوطه (قوله أو معية بمقارن الم) انظر مع ما يأتي من ان لا بد لفسخ من الثبوت عند الحاكم الان يصور
 بما اذا كان القاضي حاضرا عند وقت الوطه مع ما فهم من البعد تأمل اه شورى والا في ان يصور بما اذا
 لم يوجد حكم ولا يحكم فانه في هذه المسألة لا يفتقر الفسخ للرفع للمقابل بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه
 المسألة كما يشرح حر (قوله لانه تنفع بحية) هو فاسد على ما اذا كان السبب بها اه رشدي ولذا فيحتاج
 الشارح للتعليل الثاني بقوله ولان قضية الفسخ الم ليس مالو كذا العيب تأمل (قوله ولان قضية الفسخ
 الم) هذا التعليل يقتضي وجوب مهر التل حتى في الصورة السابقة التي وجب فيها المسمى لان البضع فيها قد تلف
 اه رشدي على حر وقد يقال عارض هذا ما مر من تفر بالمسمى بلوطه قبل وجود المقتضى للفسخ والواقع
 لا يرتفع اه شيئا (قوله ولو انفسج برة الم) هذه الصورة دخيلة على المنسبة وكان الانسب تأخيرها عما بعدها
 لانه من تلفت ما قبلها اه شيئا (قوله ولو انفسج برة) أي منها أو منه أو منهما وقوله بعده ما لو انفسج برة
 قبله فيفضل فيه محله لانه ان كانت الرقعة منها وحدها سقط المهر أو منه أو منهما وجب لها النصف كما يعلم من كلام
 المتن والشارح في جلب الصداق (قوله ولا يرجع زوج الم) يؤخذ من هذا جوابا لدعوة وقوع السؤال عنها
 وهي ان رجلا عند جله من الصل فوخته بحيلة يفتنى مفتيا فافتاه المفتي بالنسبة فارقا فعله فنهى المفتي
 أولا وهوانه ان يضمن على المفتي المذكور أخذ ما ذكره ويرفعه ان تعد ذلك اه عرض على حر
 (قوله ولا يرجع زوج بفرمه) أي بفرمه فهو مصدر بمعنى اسم المفعول اه شورى (قوله من مسمى) هذا
 وقع للمسمى تفر على النصف الغائب بانصو والايضا فيها المسمى فسرى الى الشارح ورتبه على المعتد
 ولا يصح رجوعه لما في المتن قبل الان ذلك بعد الوطه والتفر ولا يكون الاجتنان للعقد اه شيئا على هذا
 كان عليه ان يتشتر على قوله من مسمى نظر النصف أو على قوله ومهر مثل نظر المعتد لان شال الوطه بمعنى
 أو أي من مسمى على قول أو ومهر مثل على الرابع اه وصياوة سم قوله من مسمى الاولى بل الصواب اسقاطه
 لانه لا يجب الا بالعبء المحدث بعده الوطه ولا تنصرف راذل وانما ذكر المسمى بناء على القول بوجوبه مطلقا
 والشئ لا يرجع على مرجوح ولكنه لم يجد ذلك كور وفي كل المسمى فنهى المفتي عن الرجوع فقلده في
 ذكره فلا يهر مثل تفر بسم ذلك على المرجوح ومن قول الجلال الملى فجب ذلك أما المحدث بعده أي العقد اذا

(فان فسخ) بحية أو بحيا
 (قبل ووطه فله مهر) لا رتاع
 النكاح انما من الوطه
 بالفسخ سواء اتا من السبب
 العقد أم حدث بعده (أو)
 فسخ (بعد محادث) بعده
 مسمى (يجب لتفر به بلوطه
 (والا بان فسخ بعده أو معه
 بتكون للعقد أو محادث بين
 العقد والوطه أو فسخ بعده
 محادث معاه (فهر مثل) يجب
 لانه تنفع بحية على خلاف
 ما تضمن من السلامة فكان
 العقد جرى بلا تسمية وتلان
 قضية الفسخ رجوع كل
 منهما الى عين حقه أو الى
 بده ان تفسخ رجوع الزوج
 الى عين حقه وهو المسمى
 والزوجة الى بدل حقه ولو
 مهر مثلها لغوات حقه
 بالفسخ ولو ذكر حكم المعتبرين
 من يادتي (ولو انفسج برة
 بعده) أي بعد الوطه بان لم
 يحسبها اسلام في العدة
 (فسمى) لتفر به بلوطه (ولا
 يرجع زوج) بفرمه من
 مسمى ومهر مثل (على من
 فخره)

من ولو زوجاً كان سكنت

عن العيب وكانت الظهيرة
أن الزوج عرفه أو وضعت
بنفسها وحكم بجهتها كم
ثلاثا يجمع بين العوض
والموض (وشرط) في الفسخ
بعنة وغيرها مجلس (رفع
لقاض) لأنه يجتهد فيه
كالفسخ بالأعذار (وتثبت
عنه) أي الزوج (بإقراره)
عند القاضي أو عند شاهدين
وشهاده عند (وبين زنت
عليها) لا مكان لإطلاعه عليها
بالقصر أو لا تصور ثبوتها
بالبنية لأنه لا اطلاع للشهود
عليها (ثم) بعد ثبوتها ضرب
له ناض سنة) كأنه عمر
رضي الله تعالى عنه روله
الشافعي وغيره وأبى العلم
عليه ولو اتفقوا لجامع قد
يكون لعوض حوازة فتزول
في الشتاء أو برودة فتزول في
الصيف أو يوسه فتزول في
الربيع أو يوسه فتزول في
الخريف فإذا مضت السنة
ولم يسلط علمانه بغير خلق
حركات الزوج أو وجد تسليما
أو كافرا (عليها) أي الزوجة
لأن الحق لها فلا يكتسب لغيره
أو هشة فلا يأس بتبنيها
ويكتفي في طلبه بقوله إني
طالبة حتى على موجب
الشرع وإن جعلت الحكم
على التضييل (وبعد) أي
السنة (رفعه) أي
لقاضي (فإنه لو طوتت)
فإنه أسوة بعدها (وهي

فمنه فلا يرجع المهر به قطعا لتمام التدليس انتهت (قوله من ولو زوجة) بمنزلة غير موطن من كلامه ان
التعريف في صياغة النكاح انما يتصور من الولي أو وكيله أو متباين سكنت عن العيب وقد اظهرت ان الزوج
قد عرفه أو وضعت بنفسها وحكم بجهتها كم (قوله بان سكنت عن العيب) وكانت اظهرت له
ان الزوج عرفه وكذلك الولي حيث غاب عنه قصر بعدم التثبت في خبرها انما التفر بر من الولي أو الزوج لا يكون
الا بالتقارن وهو لا يجب بعينه المسمى اه حل وفي ذلك على الجلال قوله بان سكنت الخ وتصور بر وجود
التفر برتها وقد يكون منها شيعة بان عذبت بنفسها وحكم بجهتها كما بره اه (قوله بشرط رفع لقاض)
ويقتضي عنه الحكم بشرطه حيث تغذر حكمه كشماله كلامهم اه شرح مدر وقوله بشرطه أي بان يكون مجتهدا
ولا ناض ولو ناض ضرورة اه عرش عليه سواقتضى كلامه انهم لو تزوايا بالفسخ بما يجوز به الفسخ ثم
يجمع وبه صرح في الحررتهم بأن في الفسخ بالأعذار انهم لو لم يفسخا كولا لا يحكم بفسخها بالضرورة والقياس
يجتمع اه شرح مدر وقوله انهم لو لم يفسخا كمنه ما لو توفى ففسخ الحاكم لها لم يدر اههم وينبغي ان
يكون لها وقع بالنسبة طاعة المرأة اه عرش عليه (قوله رفع لقاض) أي وحكم بشرطه وجود القاضي
وهو على الفور وحتى في العنة يجب طهر ان رفع أمرها للقاضي فور انفي آخره بطل حقاؤه بعد دفعها للقاضي
اذا رضى به قبل فراغ الدنيا لا عبرة بزمانها فان زوايا بالفسخ واحدهما من غيرها كم لم ينفذ له شيئا كسج
نظره في الفسخ بالأعذار انهم اذا لم يفسخا كولا لا يحكم بفسخها بالضرورة فقياسه هنا كذلك أي وسطا
الخيار بتأخير الرفع للحاكم اه حل (قوله رفع لقاض) أي وإقامة البينة على ثبوتها ذكر من العيوب اه
شرح مدر (قوله ضربة فاض سنة) وابتداء هلمس وقت الضرب لا الثبوت بخلاف مدة الإيلاء فها من وقت
الحلف لقص عليها وتعتبر بالإدلة فالنوع في اثباته من كل من الثالث عشر ثلاثين يوما اه شرح مدر (قوله)
فإنه لا يقع الجراح الخ) انما يثبت له قول الحاكم ولا مقتض لا يلزم من معنى السنة زوال المرض
(قوله قد يكون لعوض حوازة) فيه اكفاه بأحد صفتي كل فصل عن الثانية فيه في الصيف مع الحرارة
البيسوت في الشتاء مع البرودة والرطوبة في الربيع مع الرطوبة في الخريف مع البرودة والبيسوت
واقصاؤهم على الصفات المذكورة فقه نظر لأنه ان كان لها دنس بعضها فالبيسوت في الصيف والرطوبة في
الشتاء دنس وان الحرارة في الربيع والبرودة في الخريف دنس وان كان لها دنس في الحرارة في الربيع والبرودة
في الخريف دنس فلا بد كروا في كل فصل فستهلكان أو ليوثهم فتأمل وافهم اه دل على الجلال قوله
حرا كان الخ) هذا تعميم في ضرب السنة اه شجنا وقال مالك يضرب العبد نصف سنة فقط ودينار ما يتعاقب
بالبيع لا يختلف فيه المهر وغيره دل على الجلال (قوله بطلها) أي لا طلب وليها ولو لم يجز رة يصبر أو
حنون أو ورق اه دل على الجلال (قوله فلو سكنت لغير الخ) عبارة مدر فان سكنت لم تضرب ثم ان علم
القاضي ان سكنتها فصرح بهل أو هشة فلا يأس بتبنيها (قوله أو هشة) أي تحبير مثال دهش الرجل تحبير
اه عرش على مدر وفي الصباح دهش دهش فاهو دهش من باب تعذيب عقله ساءا وخوفا وتعدي
بالمهر فيقال أو هشة فيمره في اللغة القصص وفي لغة تعدي بالحر كقوله دهش عجب دهش من باب نفع
فيومدهوش ومنهم من منع الثلاث اه (قوله قوله إني طالبت حتى) أي وهو ضرب المدة على موجب الشرع
وهذا لا يأتي الا على وجوب تبنيها عليه وتقرر بالمهر لها فيه ان قولها المذكور لا يثبت ان يكون المراد به
ضرب المدة أي امان ان تصرح بطلب ضرب المدة أو تقول بل تصرح بهذه العبارة اه حل (قوله)
على موجب الشرع) أي على الامر الحق أو جبه الشرع وهو ثبوت الخيال اه شجنا (قوله بعدها
نصفه) أي أو راولا ظهر كلامه ان الرفع على التراضي وكلامه في شرح الرفع بخلافه على الفور وهو
المنفرد ولو اعتجل الفور به عذرت لأنه مما يختص اه حل (قوله وبعدها نصفه) قضية كلامهم بل

مربحه ان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المقتضى بما أضافه الواو لجماعته تعالى خلافا
 لما وردى والروايات ولورويت بعدها أى السنة بالتقدم مع الزوج طحل حهما من الضيق لرضاها بالبيع
 مع كونه مخصصة واحداث الضرر لا يجدهو به فارق الايلاء الا لا يسلوهم دام المار في الاجازة فخرج بعدها
 رضاها قبل مضى الا لا اسقاط الحق قبل ثبوته ولو طلقها رجعا بعد رضاها بن استنطاعها أو وطئها
 في دبرها عرا رجعا لم يصدق القسح لاتحاد النكاح بخلاف ما لو جد نكاحها بعد ينوتها فانه لا يسقط
 طلبها الكونه نكاحا غير الاول اه شرح حر (قوله ولم تصدقه) الاولى ان يقول وكذبته بل هو الصواب
 ليخرج ما لو صدقته أو سكنته فانه يسقط حقها من القسح وان لم تزل البكره فترقد كرمسلافه وطه معتبر
 الا في الخليل اه قل على الجلال (قوله حلفا به وطئ) هذا استثنى من قاعدة تصديق باقي الوطء
 كما استثنى منها أيضا تصديقه في الايلاء وفيما لو عسر بالمهر حتى يتنعم فعضها وتصديقه فيه فيما لو
 احتلف في كون الطلاق قبله أو بعده أو أتت بولي لهقه ولو شرطت بكثرتها أو حدثت شيئا تصدق بيها المذموم
 القسح أو ادعت المطلقة ثلثان المجل وطئها فارقوا وانقضت عدتها وانكر المجل الوطء أى وصدق على
 الفرقا فتصدق بيها حالها الاول لا لتزير مهرها لاثامه وتنفق اقتضاه عدتها وبنه الوطء معتزلة ولو قال
 لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا الطهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وانكرته صدق
 به من ان الاصل بقاء النكاح وتفسيره افتاء القاضي فيما اذا أنفق عليك اليوم فانت طالق وادعى الانفاق
 فصدق لدفع الطلاق وهي لبقاء النفقة عليه فلا بطل بقاء الصهر وبقاء النفقة وان قال ابن الصلاح في مثابه
 الظاهر الوقوع اه شرح حر (قوله وخرج بزواني) هي نيبها لو كانت بكرا المخرج عبارة شرح حر واما
 بكر غير حر وراه شهد بكثرتها أربع نسوة فتصدق هي لان الظاهر معها (قوله حلفت كغيرها) فان نكحت
 حاف فان نكحت فحلفت بالإيمان اه قل على الجلال (قوله نسخت) قال في شرح الروض فاذا نسخت
 بالعت فلا مهر لها لاثامه نسخت قبل الدخول اه سم (قوله بعد قول القاضي ثبت عتبه) أى وبه هذا
 القول ونحوه تستقل بالعتق ولا تحتاج الى اذن القاضي لبقائه كقول به وان كان القسح بالاعداء لا يستعمل به
 بل لا بد من اذن القاضي لها فيموا الفرقان العتق مصلحه واحدة فاذا نسخت ضرب القاضي المذموم عدم الوطء
 لم يبق حاجة الى الاجتناب بخلاف الاعسار فانه يصدد الزوال كل وقت فاحتاج للفظ والاجتهاد فلم يمكن من
 القسح استقلا اه شرح حر (قوله بعد قول القاضي ثبت عتبه) أى قوله ثانيا بعد معنى السنة فذلك
 لاجل ضرب المدة وهذا اجل القسح اه حل (قوله ولو اعترلته) أى ولم تكنه وصدق هو اذا ادعاه على
 المعتد اه قل على الجلال (قوله ولو عذر) شمل البعض والنفاس من امر منهما محسوب لكنهما علوا
 الحضي بان السنة لا تلحقوه وهو مختلف في النفاس اه حل (قوله كبس) أى لها ولو ظلم أو من جهته
 اه قل على الجلال وقوله المذموم للمستلثين (قوله ولو وقع لها ذلك المخرج) مثلا اذا كان اول السنة التي
 فرضها القاضي المحرم واعرلته الفصل الاول منها هو المحرم وصغر وبيع فعلى قول الاستئناف تستأنف
 سنة أخرى أو لها بيع الثاني أو آخرها بيع الاول من السنة القابلة به تمتع عليها عتزاله في جميعها وعلى قول
 الاختلاف تكمل السنة التي اعترلت فخلو قتلها بثلاثة أشهر من السنة القابلة وهي المحرم وصغر وبيع
 و تمتع عليها الاعتزال في بقية السنة الاولى وبما كتبه من السنة القابلة فاذا تأملت هذا ظهر لك محمدا أشار
 له ابن الرفعة بقوله وفيه نظر المخرج على كل من القولين لا تمتع حتى يتم وبيع الاول من السنة القابلة لكن
 الجواب عنه قوله فظل المراد المخرج لا يظهر على هذا التصور لما علمت ان تمتع عليها لا يفرز الى بقية السنة
 الاولى وفي الفصل الذي كتبه من الثانية على كل من القولين فيحتاج لتصور آخر يلقى جوابه وهو

ثيب ولم تصدقه (حلف) انه
 وطئ كذا كره ولا يطالب
 بوطء مخرج بزواني وهي
 ثيب ما لو كانت بكر اختلف
 انه لم يطأ (فان نكحت) عن
 اليمين (حلفت) كغيرها
 (فان حلفت) انه ما وطئ
 (أو أنكر) هو بذلك (نسخت)
 بعد دونه بقول (بعد قول)
 القاضي ثبت عتبه) أو
 ثبت حق القسح كغيرها بالاول
 (ولو اعترلته) ولو عذر كبس
 (أو مرضت المدة) كلها (الم)
 تحجب لان عدم الوطء
 حيث يضاف اليها تستأنف
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع
 مثل ذلك لم يزوج فيها ثانيا
 تحجب عليه ولو وقع لها ذلك
 في بعض السنوات

ماذا وقع الاتعز الى انتهاء السنة أو في آخرها كان اعتزته في هذا المثال في وجوب شعبان ورمضان فعلى قول الاستئناف استأنف سنة جديدة أولها من شوال أو آخرها رمضان السنة القابلة وعلى قول الانتظار تسكن السنة الأولى الى محرم أو اذ جاء وجوب شعبان ورمضان من السنة القابلة تسحبها بل التي اعتزلها في السنة الأولى فلا تنقض حتى يتم رمضان السنة القابلة فتظهر على هذا التصور قوله وفيه نظر الخ وظاهر جوابه قوله فخلل المراد الخ فعلى قول الاستئناف مجتمع عليها الاتعز الى جميع السنة التي أولها شوال التي هي من جملة السنة الأولى وآخرها رمضان السنة الثانية وعلى قول الانتظار يجوز زلها الاتعز السنة أشهر من الثانية من محرم الى جوب مجتمع عليها الاتعز الى وجوب شعبان ورمضان وبما لم يثل هذا ففيما لو وقع الاتعز الى آخر السنة كسؤال والفسدة والوجه تأمل فخلت من هذا ان المناسبات لكلام ابن الرفعة في النظر والجواب التصور بما اذا وقع الاتعز الى اثناء السنة أو آخرها أو ما التصور بما اذا وقع في أولها فتظهر عليه تنظيره دون جوابه كما عطف قوله في غير ذلك الفصل المراد بذلك الفصل هو الذي تنظر من السنة الاخرى والمراد بغيره هو الذي تنظر من السنة الاولى في التصور السابق المراد بذلك الفصل وجوب الشهران بعده والمراد بغيره السنة قبله من محرم الى هذه السنة لا يعتنم العز اليها فيها لا يقدمت في السنة الاولى صحيحة محسوبة تأمل (قوله فانقباض استأنف سنة أخرى) أي سنة تأنف بعد ذلك اذا كان في الفصل الاخير وقوله أو ينتظر معنى الخ أي اذا كان في غير الفصل الاخير اه حل ولعل المتنبس عليه وقوعه في كل السنة تقبض البعض على الكل اه شيخنا أو المراد بالتقبض عليه كل ما يشرط فيه اتصال المدة ببعضها بعض كترتيب الزمان في الصوم والشهر في الكفارة اه عبده (قوله وفيه نظر لاستزمامه الاستئناف الخ) أي قد يلزم في بعض الصور وذلك اذا اعتزلها في الفصل الرابع وقد لا يلزم بان اعتزلها في الفصل الاول اه حل (قوله لاستزمامه الاستئناف) الاستزمام جاري في جميع الصور أي سواء كان الفصل الذي اعتزلت فيه أول السنة أو آخرها وفي اثباتها والجواب الذي ذكره لا يظهر الا في ما اذا كان في اثنائها أو آخرها أو ما اذا كان في أولها فلا يظهر فرق بين القولين لما لا يخفى اه (قوله فلهل المراد انه لا يعتنم الخ) أي من حيث قطع المدة لمن حيث الزوجية اذ هو مجتمع لشروطه اه حل (قوله بخلاف الاستئناف) أي فانه مجتمع العز اليها عنه في غير موهو لو كان الاتعز الى عنه وما عينا من فصل فتمثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لاجبه ولا أي يوم كان اه حل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار البسوه في خيار الشرط وهو شرط وهو شامل لما اذا كان الشرط الزوج أو الوفاي اذا كانت الزوجة بحيرة أي وقد أدت في معين بشرط ما ذكره ان اختار في النكاح المعين بمثابة إسقاط الكفاءة فمنها ومن الولي من حيث جهة النكاح ثم ان وجد عيب من عيوب النكاح المشركة كان له الخيار طلاقا وقد تقدم وان كان من غيرهما من يفتصل الكفاءة كالحرية والتسبب والحرقة فان شرطها كان لها الخيار طلاقا والافلا هذا حاصل ما فهمه من كلامهم فليتمسك وليرى اه حل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) أي سواء شرط لفظا بشرط وهو ظاهر ولا كونه زوجتك المرأة وعلى التماس اه شيخنا (قوله لا يعتنم النكاح) منه عدم عيب مما تقدم فكلامه شامل لشرائط عدم عيب من عيوب النكاح ومن ثم قال فيما سبقت في غير البسوه لا يخفى ان الخيار لا يثبت وان لم يشرط بخلاف غير من يفتصل الكفاءة لا تخبره الا بشرط اه حل ونخرج بهذا القيد بشرط وصفه مجتمع كمن شرط ما سلمها هو كذا أو وقيل هو لا يخلل له الاتقان العبد عند (قوله ويكره) أي في الزوجة أو الزوج معنى كون الزوج بكرًا أنه لم يزوج الى الآن اه حل (قوله أو لا ولا كذا هو محرم) هل تعلمه السكحول والعجم واليمن وغيرهما كذا كذا في السلم ولا ورقي بل هذه الامور تعد في النكاح لان الرأفة المتعز لا تقي لمار في السلم انما تصوم منه الخدمة

قال الشيخان فانقباض
استأنف سنة أخرى أو
ينظر من مثل ذلك الفصل
من السنة الاخرى قال ابن
الرفعة وفيه نظر لاستزمامه
الاستئناف أيضا لان ذلك
الفصل انما يأتي من سنة
أخرى قال فلهل المراد انه
لا يعتنم العز اليها عنه في غير
ذلك الفصل من قابل بخلاف
الاستئناف (ولو شرط في
أحدهما وصف) لا يعتنم جهة
النكاح كذا كان كبحال
وبسكرة وحرية أو نقصا
كسدها أو لا كبحال
وبسرة (فأخطف) يئنه
لفعل أي الشرط (مع
النكاح)

وهي تختلف بهذا الإعراف ونظر الطاهر التالفي لما ذكره اه عـش على حر (قوله لان تبدل
الصفة) فرض هذا الإعراف الضعيف وجعل شرح حر والثاني يسل لان النكاح يعمد الصفات قبلها
كبدل العين أنت تحوله ليس كبديل العين أي يساويها في القوة وفي من يذو زوجها من حر وحب
يسل اه حل (قوله فان البيع) الأولى ان يعلفه مع ما قبله ليكون على أن يرى بخصه قد وعارنه
قوله لان المقدر عليه الخ قبلها بالاولى على البيع التي لا يتأثر بالشرط القاسم مع ما قبله من خصه
فقال اه وقوله بخلاف الشرط أي التبر القاسم وقوله بالشرط القاسم أي بيعها وأما النكاح فلا يقد
يختلف جميع القاسم بل يعمد البعض يكثر شرط فيما عدا القاسم فلا يخل بخصه والاصل
كان لا يزوج عليها فمع هذا الشرط القاسم يختلف البيع تأثر بكل ما يد اه شيئا وبصورة حل
قوله مع أن ثريا بالشرط القاسم أي بكل واحد منها بخلاف النكاح فانه لا يتأثر بكل بديل بل يخل
بخصه والاصل ليساني اه أي كسرط بمحملة وطه عليه أو أنه الأولى عطى أو بآسنه أو لا
نكاح بينهما فان هذه كلها يخل بخصه والاصل بخلاف الشرط القاسم التي لا يخل بخصه والاصل كان
نكاح يناف على ان لا يملك القاول على أن يعلفه القاول شرط فمهر خيار وان النكاح صريحه المثل كجسائي
اه شيئا (قوله لكل من الزوجين خيار ان يخال) فلو تمت الزوجة فلا يلزمها الخيار اذا كان الخلف
في التسب لقوان الكفاة وقضية طلاقه ثبوت الخيار لها في التسب ملقا وهو ما رجه السبكي وقال البغلي
ان الشافعي رجه في خلاف شرط نسب الزوج وشبهه شرط تسهل لكن الاظهر في الرضة كلها والشرح
الصغير وقضية ما في الكبير وهو المقدم انه ان ما هو اقل من هذا أو زاد عليها الاخير لها وان كان دون الشرط
وجرى عليه في الأنوار وحمل اللفظ كاتبه أي ما عرفة كذلك اه شرح حر (قوله ان بان دون ماسرط)
أي دون الشرط لقوله بعد لان بان مثله أي مثل الشرط والفرض انه دون ماسرط اه شيئا قوله
وهي حر) بل لو كانت رقيقة كما عهده شيئا وحسنه في رضة الهامى وهلا قبل فساد النكاح اذا كانت
موت لعدم الكفاة غرر صورته السئلة وأجيب بل صورته التي اذنت في معنى وانها في معنى منقضى لصحة
النكاح لاسقاط الكفاة منها ومن ولها اه حل (قوله لان بان) أي التي دون ماسرط اه حل
هذا مستقيم من قوله ان بان دون ماسرط (قوله لان بان) أي الموصوف التي بان دون ماسرط وقوله أو قلته
صطلق على بان واعترض بان لم يدخل في أصل السئلة لانهم فروضة فيه اذ شرط فلا يلزم أن يكون ماسرط على
شرط التي هو مدخول لو وقده انه بعده انه لم ذكرها لالتن جوابا فكان الأولى أن يذكره ويمكن أن يقال
انها مستثناة استثناء لغو بل منقطعاً وتكون معلوفة على بان اه (قوله بقر ينشأ) أي قول بان فمثلا
اه (قوله بقر ينشأ) أي من ان لكل الخيار وان اسوا في ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لان كان
كلامه هنا شامل لما اذا كان الشرط انتفاء السبب وقضية طلاقه تأمل وغير العيسين خصال الكفاة
المفقودة والنسب والحرفة وأما بقصد كراتي في نحو الجال في تسبب الخيار وان كان كمنه أو أعلى والتي هي
نحو البياض فلا يشرط كونها أيضا فاذا هي سودا وهو أسود مثله الخيار وكلام المصنف يقتضي عدم
ببره اه حل (قوله وهذا من يذو) أي الاستثناء المذكور قوله لان بان مثله وقوله خلاه أي خلاف
لاستثناء المذكور أي اقتضى ان الخيار يثبت في صور والمماثلة مع ان ليس كذلك (قوله وهو حسن) الانفا
تأثيرت حرته وهي رقيقة فلها اختيار أي بغير سيدها والانفا اذ بان رقيقة وهو رقيق عند شيئا
اه حل وبصورة شرح حر وقضية كلامه ان كل الزوج جسدان في الخيار والتي سمحها البغوي
بجرى عليه ابن القري وهو القاسم عدمه لتكافؤهما مع تحكمن طلاقه ولو كانت اذوجة أمه ثبوت
الخيار له وهو ما جرى عليه ابن القري وهو القاسم لتغير وقت السبب وان حر في الأنوار على مقابلة

لا ينبدل الصفة بغيره
 العين فان البيع لا يبدل
 يختلف الشرط مع تأخر
 والشرط الفاسد لا يملك
 أولى (ولكن) من الزوجين
 (تباين) فله فسخ ولو
 بلا فاض (ان بان) أي
 الموصوف (دون مباشر)
 كل شرط المتأخر فباطل
 وهو يحل له نكاح الامة
 وقد اذن سعد بن نكاحها
 أوله حرمان عبد الوهي حر
 وقد اذن له سيد بن نكاحه
 خلف الشرط ولتغير (لا)
 انبان في غير المبيع
 ماصر (مثل) أي من الواصف
 أو نفي الغرور بالاولي
 كما هو في الاول والاضحية
 في الثانية وهذا من يادى
 وهو حسن وان اقتضى كلام
 الامام خلافه كلام الرواية
 بخلافه

كثيره فماتله وقال الزكري أنه المرجح وعلى الأول في خيار لسهدها دون اختلاف سائر العيوب بل أنه
يصرها على نكاح عدلا معبته تلو انتكافز والابكار المتفرقة بل قال الزوج وحدهم ثانيا واثالث
أزاله الزوج صدق الزوج بالنسبة لعدم لزوم جميع المهر حتى لو طلق قبل الفسول وجب الشرط وصدق
بالنسبة للفسخ هذا إذا لم يأنطوق وقال أبو طاهر وجدهم ثانيا واثالث أزاله أبو طاهر صدقت الزوجة
في جميع المهر لأنه كل من عتد معرفة كونهن بغير المهر فوطو من ضمنه كذا نقل عن قنبر شيخنا اه
حل (قوله أما إذا كان المهر) هذا محتمر وقوله دون ما شرط وقوله فلا خيار أي مطلقا أي سواء كان مشل الشارط
أو فوقه أو دونه والحاصل أنه لا تفصيل فيما إذا كان فوق ما شرط وإنما التفصيل فيما إذا كان دون ما شرط
أي فإن كان دون الشارط أو ثابتا للخيار أو أقلها شيئا (قوله فاذنت قب) أي بحضور صبيحان ثالث
لأولها وحين من هذا ففي هذا الموضع النكاح نافذ في ما لا يخل بالانكاح فماتله بالانكاح فماتله (قوله)
للتصغير بترك البص والشرط لا ياله اعتقاده أنه لو بحث ثم تبين في الاختيار هذا الذي فز وأما الروضة
ثبوتها: خيار وزجره في الأوراد بالقرى بملها وقوله والشرط في كلام شيخنا كبح التصغير أو اه حل
(قوله لأن الغالب ثم) أي في الميراث أي في مسألة السلامة أي منه أي فإذا احتسب عليها من الميراث فظنها
منزل على الغالب فتزوي به فإذا اختلف ثبت الخيار وقوله وليس الغالب هنا أي في خصال الكفاية الأربعة
الذات كورة الكفاية أي في علمه يتو التلق فيها بمعد فلا يثبت الخيار إذا اختلف (قوله فيقال بلن بعد) أي
وهي حرة كقيد شيئا كبح خلافا لمسألة الشرط السابق حيث تغير أي بتغير سببها وان كانت موقوفة فإن
الشرط أقوى وأعمال يثبت له الخيار فيموتها موقوفة أم لا على الخلاص بها بالطلاق اه حل
(قوله فغير مشل ولا يتصور هنا) أي في خصال الشرط يجب الميراث لا يكون إلا بالحدث بعد الوطء وهو
لا يخل هنا ولا يصح وهنا بقية الميراث السنة الكاتفله المثل لأنه لا يمتد في الفسخ بحد الصدق وإنما
يتمو بلقارن بصورته اه شيئا وصار الشورى وقوله فغير مشل يذكر وجوب الميراث لعدم صورته
هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء الميراث هنا لا يكون إلا بالحدث بعد الوطء وخلف الشرط
اه سم (قوله وكلها هنا الم) أي كقوله في الوجوب وعدم الرجوع وقوله الفسخ والكسوة السكنى أي
قبل الفراق في الثلاثة أي بعد في السكنى فضا قوله في الصدق واجمع السكنى اه شيئا وعبارة حل
قوله وكلها الم أي في الرجوع والوجوب وقوله في الصدق ما قبله فيه تصريح بوجوب الفسخ لمصنوع
نكاحها في العدة والمذكور قبل الفسخ فإنه لا يفتق لمصنوع نكاحها في الصدق لو حاصل ما في باب الفسخ
هو المحقق وفيه انه يجوز ان يكون المراد بقوله وكلها أي في الرجوع لا في الوجوب أيضا وان لم تكن
الفسخ فتوجب طلاقه لأنه لا يرجع في حال العدا وبصد فخصو يكون قوله في الصدق اجاب السكنى وخص
ذلك بالفسل ويستدل بالاعتراض عليه بطريقين وعبره ج وحكمه وثمة الزوجة في العدة انها لا تصح هنا
وتم لكل مصنوع نكاحها انتموه عبارات شرح مد وحكمه وثمة الزوجة في العدة انها لا تصح هنا
ككل مصنوع نكاحها بما عجز عن الصدق كعب أو شر ورواها على تناقض المهم في سلكها كعبه
والاصح وجوب السكنى انتهت أي سواء كانت ملأ أم لا اه عرش عليه في ذلك الجلال وحكمه وثمة
شيئا الزاد في وجوبه في الفسخ غير المقتون قال والكلام في الرجوع على الفلور ما على فلا يرجع
طلبه مطلقا اه (قوله فيمكن به تصدده) أي لأن نقل الفسخ أو سببها وأما إذا كان بعد الفسخ وقبل
أوله فذكر شيئا أنه وجد بخطه من قرأه على والعدا مثل تقدم على الفسخه كل بديل من ان
لا يباطله قبل من تزويجه واضحه أن الزوجان كانا العقد اه حل ومثله سم وعبره ج
بشيءه الميراث في تقدمه

أما إذا كان فوق ما شرط فلا
خيار (أؤنته) أي كل منهما
الآخر (وصف) غير
السلامة من العيب (فلم يكن)
كان فلهن لمصلحة أو موقوفة
سكنية وأما عتق له أو طنته
سكنيا فاذنت فيه بان فسخه
أورقه أو دناه ونسبه أو سقته
للتصغير بترك البص والشرط
يختص فعلا بلن جيلان
الغالب ثم السلامة وليس
الغالب هنا الكفاية فتعبر
بما ذكر أعين من تعبر بها
ذكره وما ذكر من أن لها
خيار اقصا بلن حد اتسع
فيه الماوردي والمقصود
في الامور هنا خلافه قال
الباقين وهو الفسخ
والصواب (وحكم مهر
ودرجه) على غار بعد
الفسخ بخلاف الشرط
(كعب) أي حكمهما
فيما عجز في الفسخ بالصبيحان
كان الفسخ قبل وطء علامه
أو بعده أو منه فغير مشل ولا
يرجع بغيره على الفلور وكلها
هنا ثم الفسخ والكسوة
والسكنى في العدة (والتنزيه
المؤثر) في الفسخ يظن
الشرط (تغير) (أو) (في)
عقد كقوله زوجت هذه
المسألة أو الميراث أو الميراث
الشرط انما يؤثر في العقد إذا
ذكر فيه بخلاف ما لا يسبق
العقد الميراث في الرجوع
بشيءه الميراث في تقدمه

أما المأثور الرجوع فحكمة الولد إلا نسبة فلا يشترط مقارنته لميل العتدو بفرضه بان الفسخ رفع العتد
بالكفة فاستشرط اشتراطه على موجب الفسخ ليشترط على رفته بعد انعقاد ولا كذلك قيمة الولد فموسع
فيها أكتفى فيها بتقدم التفرير على العتد مطلقا على ما يقتضيه كلام الفزائى وأبشر بالانصاف اهـ أى رفع
قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام انتهت (قوله مطلقا) أى اتصل بالعقد لا مع قصد
الترغيب أم لا اهـ عـش (قوله أخذنا من كلام الفزائى) يؤخذ من كلام جد اعتقاد كلام الفزائى وكلام
(قوله أو متصلا به) معطوف على قوله مطلقا فهو قول آخر لا مطلق بل لا إطلاق اهـ شيئا من يرى وما مل
هذا البحث كبريل من شرح الروض وغيره ان الفزائى قال ان التفرير المتقدم على العقد مؤثر مطلقا بالنسبة
لقية القول وان الامام يشترط فيه شرطين ان يصل بالعقد عرفا وان يذكر على وجه الترغيب في النكاح فلا
استنى شرط منهما فغيره قد ذهبوا للشارح لم يشبه على كونهما معا قلنا بل سبق ذكر الثاني بعد الاول وموضع في
كلامه اهـ رشدي (قوله فذلك) أى في الرجوع بالمهر وهذا القولان في الرجوع بالمهر متعينان
والاعتدال رجوع مطلقا كبروا والقولان المبنيان عليهما الكائنان في الرجوع بالقيمة فالتزم بينهما الاول
اعنى الإطلاق اهـ شيئا وهذا الفهم مبنى على ان اسم الاشارة تراجع للرجوع بالمهر والذى يفهم من
شرحى جد وج شرح الروض انه راجع للرجوع بقيمة الولد على هذا التقيد بالعبارة ان في الرجوع
بالمهر قولين متعينين كل منهما يستتبع تأمل (قوله وتوهم بعضهم) يعنى المحلى قال الفقيه في كونه فوهما من
المحلى تقاريل هو تابع لغيره قال الزكى ما قاله الاصحابين اشترط ذلك في العتد بخلاف فيه الامام مستدلا
ببعض الشافعي ان التفرير من المأثريته هذه الاحكام ما اقتضى ان التفرير لا يراعى كره في العتد والا
لما سمع التفرير الا من عاقد اهـ شوري (قوله وقد بسطنا الكلام على ذلك في شرح الروض) وجاربه
هناك متناوئنا حاصل التفرير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط هو الشرط وفي العتد ان الشرط انما يؤثر في
العقد اذا ذكر فيه لانه لا ينفك عن الرجوع بالمهر على القولين وفي الرجوع بقيمة الولد انما لا ينفك
بمخصص بالمقارن للعتد بل السابق عليه وان طال الفصل منه كما خلقه الفزائى وقال الامام انما يؤثر ان اتصل
بالعتد فانه المعاق في معرض الترغيب في النكاح فلو لم يصبه تعرض ساموز وجهه بعد ايام لم يسمه
فليس يتفر وان ذكره لا معرض التعرض ووصله بالعتد وفي معرض وجهه بعد ايام فغيره قد قال
في الاصل بعد ذكر ذلك وبشبه ان لا يعتبر الاتصال بالعتد على ما أطلقه الفزائى لان تعاقب الضمان اوسع بابا
انتهت (قوله اتحاد التفريرين) أى التفرير المؤثر في الفسخ يكتفى الشرط والتفرير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد
فجعل التفرير الاول كالثاني في انه يؤثر سواء كان قبل العتد متصلا به قصد الترغيب أم لا مع ان المؤثر في الاول
انما هو التفرير في العقد فقط اهـ شيئا (قوله ولو غير محر به أمه) أى سواء وقع التفرير في العقد أو قبله اتصل
أم لا أو بعد مويل الوطه اهـ شيئا (قوله قبل علمه) ولم يوجب كونه قبله أو بعده بل ولادته فان وضعه قبل ستة أشهر
ولخلتين من وقت العلم فهو حوله الزكى اهـ قبل على الحلال (قوله حواكنا أوصدا) ومن ثلوثى بعد
أمة تظناه وجهه ما ركن الولد في اختلاف ما لو وطئ وجهه الحرة يظن انها زوجته الايمان الولد ولا أثر
لظنه لان الحرية التابعة لمرة الأم أقوى فيل يؤثر فيها الظن اهـ حل (قوله اذا ثبتت الحلال) أي لم يكن
التفرير في العقد اهـ شوري (قوله وعليه قيمته لسببها) وبطلب الحرام لا كذلك الكتاب والبعض
وبطلب غيرهم بعد العتق ولوليسه أخذنا من مطالبه البعض كما تقدم لكن بعد السبل ولو لا المصنف
لما كانه بدل سببها كمن أولى لانه قد يكون غير سببها وما علمه لو كان التفرير وبعد ذلك الولد بل يمتنع
اهـ قبل على الحلال (قوله وعليه قيمته لسببها) أى أو غير قيمة الامان ان فصل ميتا بغيره متضمنة كسبائ

على العتد مطلقا أخذنا من
كلام الفزائى في الرجوع
بالمهر على قول أو متصلا به
قصد الترغيب في النكاح
أخذنا من كلام الامام في
ذلك وقد بسطنا الكلام
على ذلك في شرح الروض
وتوهم بعضهم اتحاد
التفريرين لجعل المتصل
بالعتد قبله كالذكر وفيه
أنه مؤثر في الفسخ فاحذر
(ولو غير محر به) لانه (انه قد
وله) منها (فصل علمه)
بأنها أمه (حوا) لظنه سببها
حين علوقها به حواكنا أو
بعد افسح العتد أو أجاز ما ذا
ثبت الحلال (وعليه قيمته
لسببها) لانه قد يكون غير
التابع (لها) بانما سببها
فستقر في ذمته وقيمة قيمته
وقت الولادة لانه أول أوقات
امكان وقوعه ونش قبل

عليه الولد الحادث بهذه فهو رقيق وظاهر أن المهر ولو كان هذا السد لاشي عليه لان السد لا يشته على عبده مال (لان غرمه سيدها) كان
كان اجماعا حرة او تكن راهنا الهالو هو معسر واذنه الرهن في تزويجها وبحكم راعيه يمس ٢٢٣ واذنه الغرامة فلا شيء له لانه المتلف لحقه
وهذا من زيادتي بقوله انه

لا يتصور منه تقرر رأي لانه
اذا قال زوجتك هذا الحرة
او نحوه عقت ممنوع (او
انفصل) الولد (متابلا
جنابه) فلا شيء لان حياته
غير متضمنة لخلاف مال وانفصل
متابلا عنه ففصل لا عقاد حرا
غرة لوارثه على عطفه الجنائي
أجنبيا كائن أو سدا لامة
أو المهر ورفق كان عبدا
تعلقت الغرة بقيتو ضمنه
المهر ولسد الامة لتعلقه
رقبه بغير قيمته لانه الذي
يعني به الجنين الرقيق وليس
للسد الا ما يضمن به الرقيق
والغرة عبدا وأمة لا تصور
ان يرهن الغرة في مستلثنا
مع الاسباء الحرة الجنائي الامة
الام الحرة (ور جمع) قيمته
(على غار) له (ان غرمه)
لانه الموقع له في غرامها وهو
لم يتصل في العقد على أن
بغيرها بخلاف المهر وخرج
يزيد ان غرمها مال بغيرها
فلا وجوه كائن من (ان
كان) أي التضرير (من
وكيل سيدها) في التزوج
والفراق في عقد الشرط
تلتزم التلقين (أو رهنه)
والفراق في عقد التلقين فقط
(تلقين الرهنه) لو وكيل
أولها فباطل لو وكيل مالا
والامتياز المكتبة بسد

(قوله الولد الحادث بهذه فهو رقيق) قد تعرض مقومها والتمس التصرح في المقارن اه حل وقيل شيخنا المنة
كالتبلي اه (قوله لاشي عليه) واذا لم يكن عليه شيء فلا ير جمع له غار فيه اذا كن وكيل السيد فاسياني
مقيدا اذا لم يكن المهر وهذا السيد اه حل (قوله يمس) أي أوسفه أو كن مكانا أو مرسا عليه بن
مستغرق اه حل (قوله بلا جناية) أي مضيقا لم تكن أو كملت غير مضيقا بقوله بخلاف مال وانفصل
بجناية أي مضيقا (قوله أو المهر ور) وهو الزوج اه حل (قوله وضمنه المهر ولسد الامة) أي سواء
كان هو الجنائي أم لا وقوله بغير قيمته تاور جمع به على الفارق قد توجه على المهر واذا كن بابا ضمنان على
عاقلة لورثة الجنين وضمنان عليه لسد الامة اه شيخنا (قوله في مستلثنا) أي ما وانفصل متابلا عنه (قوله
الام الام الحرة) أي لان الجنين لا يملكه وأصوله وسواشحه محبوس بالاب اه حل وأمر حقيقة ان كان
الاب وقولا غاصب أخذت أم الام الجبيع فخر ضاردا اه (قوله ور جمع على غار) وهو الزوج أو وكيل
السيد ومعنى الرجوع انه يطالبه في الحال أو بعد العلق على التفصيل المشار اليه بقوله فان كان من وكيل
سيدها الخ اه (قوله ور جمع على غار) معطوف على قوله وعليه قيمته لسدها وقوله ان غرمه أي في صورة
عدم الموت أي أو غرمه عشر القيمة في صورة الموت بالجناية الممنعة (قوله فان كان من وكيل سيدها الخ) هذا
شرح لقوله ور جمع على غار اذا الفارق الرجوع عليه لا يكون أحد هذين ومعنى الرجوع على المطالبة كما أشار
اليه الشارح بقوله فطالب الخ في التضرير ولو قال قوله تعلق بقيمة لم يذهب بالانظر لانه بل بمافي الشارح
تأمل فكله قال ان كان وكيل ر جمع عليه في الحال وبعد العلق ان كان نفس الاما أو السيد فلا ير جمع عليه
اه (قوله والفراق فيه عطف الشرط) كان بشرط انها حرة في صلب العقد فبين انهما آمن ان الفراق في هذه
بخلاف الشرط وبخلاف الفلق أيضا وقوله واللقن أخرى كل أنحر الوكيل الزوج قبل العقد بالتمساح وبان
قاله عندي حرة أو زوجها لم يضمن غير شرط فهو تلقن انما هو (قوله بخلاف الشرط) أي ان كان التضرير
في صلب العقد وقوله واللقن أخرى أي ان كان قبل العقد وبعد ان يسمي شرط الامة لا شرط الا الذي
في العقد ولا قال بالنسبة اليها بخلاف اللقن فقط لان الامة لا تدخل في العقد حتى يسمى تضريرها شرطا اه شيخنا
(قوله والفراق فيه بخلاف اللقن فقط) ظاهره انه لا يكون بخلاف الشرط بان تزوج نفسها او يحكم به من براها
مر نظيره في الحر قوله لان الخالف لا يبعد ذلك وان أخذت سيدها فليراجع مذهبه فان صح ما نظيره ما مر فليأمل
اه شوري (قوله غير المكتبة) اما المكتبة فتعلق بكسها ان كن والا فبذمتها طالبه اذا عقت اه
حلي (قوله بعد عتقها) أي كالأب أو بعضا اه قل (قوله وان كن التضرير منها الخ) عبارة ج ولو استند
تضرير الوكيل لقوله رجوع عليها بغيره نعم لو تكررت حررتها الزوج أفضل رجوع عليها ابتداء دون
لانها لم تكن في مشروع الوكيل عن البين فصور الرجوع عليها ان تكررت الزوج بها بان لا يستند
تضريره لتضريرها ولو استند تضريرها لتضرير الوكيل لم يكن أخيرا لان سيدها اعتقها فحقها ما تضريراته يرجع
عليها ثم يرجع على عليم بشانها الزوج أيضا فرجع عليه موحده انتهت (قوله ومن عقت) أي ولو يكال حررتها
في مضيقا أو وجود مضيقا معلقة أو باماعوم في مكانه كذا تبديز وجهها في دعواها الحرة لكن
يسدق السيدان نكر حوا لا يسقط من المهر حتى لو مضقت قبل الفسخ لانه حق وليس لزوجه لو عقت ان
يتزوجها لان أولادها رة بزم السيد ولو لم يسد تزوجها لا وجب تزوجها اه قل على
الجلال (قوله ومن عقت مضيقا من روق) الشرط فلا تزوجها تزوجت مسد أو بمقتربا بقيد الاول وهو
قوله عقت واحدة باللفظ وهو قوله عقت واحدة بالثبوت وهو قوله من يرد اه (قوله ان يرد) بموحدة

عتقها فلا يتعلق الترم بكسها ولا يقرها وان كان التضرير منها على كل منهما نصف الترم والتضرير يتعلق بقيمة كل من يذوق (ومن
عقت مضيقا من روق) ولو لم يمسد (تضرير) هي السيد على الغنى ولو بلا فاض قبله ولو بعد لانه تضرير عن قبوله لاصل في ذلك ان يرد

[illegible]

لأن ثبوت الخبار به كونه فور بائعين لايرفعهما إلا لخاص وما ذكر في الخبر يوهي من زباني يظهر ما في العيب والاختصاصفة
 وقتي والموقعير هاتولي لأصدق فيها لأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخبار علم أنه على الفور ويثل تحقق بمعيانها كانت غيرية عهد بالاسلام
 وأوشان تبعية عن العلل والافلاور بذلك بأن كون الخبار على الفور مما شاكل على العلل فلي هذا فلرأى (وسمهم) بعد الفسخ

مهر الامل أو المسمى فليد اه اه سم
 (فصل في الاعفاف) من أعف متدي أي أوصل العفة إلى أصله فصرف في الأصل العفو هي هنالك نحو
 الزنا في العرف العام يادل على شرف النفس وما عطف فهو لازم ويصدم بالاعفاف ولين من اداها اه قل
 على الجسار وفي المصباح عطف عن الشيء عطف من باب ضرب عطف بالكسر وعطاف بالفتح استمع عنه فهو عطف
 ويشد على بالالف يقال اعفاه اعفاه (قوله في الاعفاف) أي وما يشبهه من قوله وحرم وطه أمقر على آخر
 الفصل (قوله لزوم موسرا) أي بما عطف في النقصات بانماثلهم أو غلظا ادا على كفاية يوم ولية أو قد على ذلك
 ولو بالاكسب وعبارته في النقصات لزوم موسرا ولو بكسب يلحق به بما يخصل عن مؤنة عونه ويوم وليته كفاية
 أصل وشرع على كذا كاد عزر الفرع عن كسب المون انتهت وقوله ولواني أي ولو لم يعضدوا كافر أو غير وارث
 اه شينا وفي دل على الجسار قوله ذكر كان أو تقي مسلما كان أو كافرا كامل الحرية أو مضعف مسفيرا
 أو كبيرا بواسطة أو غير هوارث أو غير وارث مفرد أو متعصدا اه ويشد الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث
 اذا استو وأقربا فان تساوى اقربا وارثا أو عدم موزع في غير الوارث بسبب الوارث أو في الوارث بسبب الارث
 ويلزم ولي المجرور الأقل من الامور المسماة لا نسبة الا ان يلزم ما كم بقدر اه وقوله من الامور المنسقة
 المذكورة في قول الشارح كان عليه ما عطف اه (قوله اتحد أو تعدد) كان يشمع بنتت فان استوا
 قربا وارثا وزع عليهم بحسب ارثهم على المتعد خلاط على حيث استوحى له عليهم بالسوية اه حل (قوله
 ان استوا واثرا با) هلا قدر بين العاقل والواقف قوله فوزنا كعادته بان يقول فان استوا واقربا فوزنا اه شينا
 (قوله اعفاف أصل) أي وان تعدد ان قدر الفرع على اعفاف السكل أخذ من قوله بعدم من اعلان (قوله
 أصل ذكر) وانما يجب اعفاف الام لو لم تر ضرب وجهها الا بذلك لان الزام الفرع الاعفاف على زوجهما
 فيه غاية العسر فلم يكتبه اه حل وفي ج بعد ما ذكر تعليل الشارح بقوله ذلك لان من جابته المهمة ما عطف
 ما مضى به فارق الام لان الحق لا لا عليها الزام بالاعفاف على زوجهما معا عسر جدا على النفوس فلم يكتب به
 انتهى (قوله ح) أي أنه بخلاف الاعفاف لا يجب اعفافه وان وجبت فحقه وكونه بقدر ما فيه من الحرية
 والفرق ان الاعفاف لا ينقض بقدر الحرية بخلافها اه شينا (قوله أظهر حاجتها) أي مع قدرته على
 الوطء والابان كان عنتا واحتاج إلى استماع غير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف انما وهو يعيد
 اه حل (قوله او كان تحتة نحو صغيرة) أي وان كان غاوي بمعنى الوو ويجوز ان تبقى على معناها وشدد
 المعلوم عليه وهو ولم يكن تحتة نحو صغيرة الخ وحينئذ لا يلزمه الاتفة واحدمه فيها لاصل وهو زوجها
 عليها وحينئذ لكل منهما ان يشج وقال ابن الزفة وظهر انهم يتعين الجريدة للثلاثة في نفس ما يتعنه هان
 المدو جه واضع ولكن المتد الاول اه حل (قوله وعجز زشواه) أي لا تنصفوه هل مثل ذلك كل من
 لا تنصفه كالسماحة وذات الفروع السبيل الظاهر ان اه حل ويدل على هذا التعميم تعبير الشارح بلفظ
 نحو (قوله لان من جابته المهمة) ليس هذا هو الدليل بل بيان له القياس الذي هو الدليل وهو اذ
 كالنصف الكسوة فقول ولا يخاطف على القياس في المعنى (قوله ولا ترك الخ) في ان هذا موجود
 في الرقيق والبعض مع انه لا يجب اعفافها اه شينا (قوله ولا أصل غير ذكر) ظاهره وان خاف انما
 عطف على مد (قوله من كسبه) عطف شرح مد ولو بشرته على الكسب كإياه الشيخ أبو على وجرم
 به في الشرح الصغير وان جعله في الشرح الكبير على الخلاف في النقة أي فلا يكفل الكسب على الصحيح
 اذا الترف بينه أي بين النقصتين ما هنا تكرر هاتين على الاصل الكسب لاختلاف المهر أو في الامتوتان
 البينة لا تقوم بدون النقتين لثبات أكد اذا خلافا فباختلافهم يظهر تقيدهما بالانقضاء على تحصيله في

مهر الامل أو المسمى فليد اه اه سم
 (فصل في الاعفاف) من أعف متدي أي أوصل العفة إلى أصله فصرف في الأصل العفو هي هنالك نحو
 الزنا في العرف العام يادل على شرف النفس وما عطف فهو لازم ويصدم بالاعفاف ولين من اداها اه قل
 على الجسار وفي المصباح عطف عن الشيء عطف من باب ضرب عطف بالكسر وعطاف بالفتح استمع عنه فهو عطف
 ويشد على بالالف يقال اعفاه اعفاه (قوله في الاعفاف) أي وما يشبهه من قوله وحرم وطه أمقر على آخر
 الفصل (قوله لزوم موسرا) أي بما عطف في النقصات بانماثلهم أو غلظا ادا على كفاية يوم ولية أو قد على ذلك
 ولو بالاكسب وعبارته في النقصات لزوم موسرا ولو بكسب يلحق به بما يخصل عن مؤنة عونه ويوم وليته كفاية
 أصل وشرع على كذا كاد عزر الفرع عن كسب المون انتهت وقوله ولواني أي ولو لم يعضدوا كافر أو غير وارث
 اه شينا وفي دل على الجسار قوله ذكر كان أو تقي مسلما كان أو كافرا كامل الحرية أو مضعف مسفيرا
 أو كبيرا بواسطة أو غير هوارث أو غير وارث مفرد أو متعصدا اه ويشد الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث
 اذا استو وأقربا فان تساوى اقربا وارثا أو عدم موزع في غير الوارث بسبب الوارث أو في الوارث بسبب الارث
 ويلزم ولي المجرور الأقل من الامور المسماة لا نسبة الا ان يلزم ما كم بقدر اه وقوله من الامور المنسقة
 المذكورة في قول الشارح كان عليه ما عطف اه (قوله اتحد أو تعدد) كان يشمع بنتت فان استوا
 قربا وارثا وزع عليهم بحسب ارثهم على المتعد خلاط على حيث استوحى له عليهم بالسوية اه حل (قوله
 ان استوا واثرا با) هلا قدر بين العاقل والواقف قوله فوزنا كعادته بان يقول فان استوا واقربا فوزنا اه شينا
 (قوله اعفاف أصل) أي وان تعدد ان قدر الفرع على اعفاف السكل أخذ من قوله بعدم من اعلان (قوله
 أصل ذكر) وانما يجب اعفاف الام لو لم تر ضرب وجهها الا بذلك لان الزام الفرع الاعفاف على زوجهما
 فيه غاية العسر فلم يكتبه اه حل وفي ج بعد ما ذكر تعليل الشارح بقوله ذلك لان من جابته المهمة ما عطف
 ما مضى به فارق الام لان الحق لا لا عليها الزام بالاعفاف على زوجهما معا عسر جدا على النفوس فلم يكتب به
 انتهى (قوله ح) أي أنه بخلاف الاعفاف لا يجب اعفافه وان وجبت فحقه وكونه بقدر ما فيه من الحرية
 والفرق ان الاعفاف لا ينقض بقدر الحرية بخلافها اه شينا (قوله أظهر حاجتها) أي مع قدرته على
 الوطء والابان كان عنتا واحتاج إلى استماع غير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف انما وهو يعيد
 اه حل (قوله او كان تحتة نحو صغيرة) أي وان كان غاوي بمعنى الوو ويجوز ان تبقى على معناها وشدد
 المعلوم عليه وهو ولم يكن تحتة نحو صغيرة الخ وحينئذ لا يلزمه الاتفة واحدمه فيها لاصل وهو زوجها
 عليها وحينئذ لكل منهما ان يشج وقال ابن الزفة وظهر انهم يتعين الجريدة للثلاثة في نفس ما يتعنه هان
 المدو جه واضع ولكن المتد الاول اه حل (قوله وعجز زشواه) أي لا تنصفوه هل مثل ذلك كل من
 لا تنصفه كالسماحة وذات الفروع السبيل الظاهر ان اه حل ويدل على هذا التعميم تعبير الشارح بلفظ
 نحو (قوله لان من جابته المهمة) ليس هذا هو الدليل بل بيان له القياس الذي هو الدليل وهو اذ
 كالنصف الكسوة فقول ولا يخاطف على القياس في المعنى (قوله ولا ترك الخ) في ان هذا موجود
 في الرقيق والبعض مع انه لا يجب اعفافها اه شينا (قوله ولا أصل غير ذكر) ظاهره وان خاف انما
 عطف على مد (قوله من كسبه) عطف شرح مد ولو بشرته على الكسب كإياه الشيخ أبو على وجرم
 به في الشرح الصغير وان جعله في الشرح الكبير على الخلاف في النقة أي فلا يكفل الكسب على الصحيح
 اذا الترف بينه أي بين النقصتين ما هنا تكرر هاتين على الاصل الكسب لاختلاف المهر أو في الامتوتان
 البينة لا تقوم بدون النقتين لثبات أكد اذا خلافا فباختلافهم يظهر تقيدهما بالانقضاء على تحصيله في

مدة قصيرة ثم أصبحت لا يحصل لى التزويج فيه مشقة لا تحتمل عادة قال ابن التنت (قوله أو لى من تعبيرة بمقادير) أى لان تعبيرة هو سم أو لى وقد على الترسى أو التزويج من كسب موجب إحصافه على الفرع ع لى مراداه ع (قوله وتعرف لجة الخ) اتلوه وجه تقدير هذه الكلمة فأننا فى غنية عنه بتعلق الجار والجارور بقوله أظهر اه شينا وحيت قد بدله لاجان كون الأظهار بالقول ولا يكتفى بالقرائن الحالية ويختلف كلامهم فأنهم ما لوفى ترجع عبارة قد على عبارة الأصل ان عبارة الأصل يقتضى أنه لا يكتفى بالأظهار بالقول فكان من المصنف ان يقول بالقول اه ح لى لكن بعبارة شرح مد تقتضى أنه لا يكتفى بظهوره من غير قول وانما سلم المتن وصعد فى الأصل اظهرت منه الحاجة أى أظهر هاولو بمجرد قوله وانما يحتج بقربة اذ لا يلحق الامتناع (قوله قال الأذعى الخ) قيد لقول المتن بل يعين بالظن لئلا يفتى فى ما هو الممتنع وهو قوله أو يقال خلفه هنا أى فى هذا الحالة (قوله وتعبيرة بالأظهر حاجته الخ) لعل الفرق بين العبارة ان ظهورها لا يتوقف على قرائن تظهر لنا أو أظهرها يكتفى فيه بقوله وانما يرجع لتأنيده اه زى (قوله بل يأنه مستتم) وليس اه ان روجه بل أنه لا مستتم بحال فرجه ثم لو لم يقدّر الفرع الأعلى مراً متختر وبعبارة اه شرح مد وقوله اتختر وبعبارة اهال حج وتزويجها إلا بالضرورة وروى عن قوله الأذى عقب قول المصنف يحتاج الى كساح أو من التصرع بى عدم اشتراط قوت شرط وزوج الأذى فيكون مستتم بحال فرجه بى الأذى لكن فى حواشى النسخة اسم أنه لا يمين قوت الشروط بظهور ظاهر فظهر اه رشدى (قوله مستتم) يضم اليه الأول وسكون الثانية ونفع الثناء من اسم مفعول من استمتع بكذا فغنى به أى لذنيه زماناً طويلاً بلا منع الله تعالى من أنوع آدم ما قبله والاتصاف بك كماله القطاع اه شورى (قوله أو غنها) أى أو احتاج لا كثر من واحد قلناه نادوا غالب كليلة الواحدة وإذا أعطاه الأمانة أو ألغن أو المهر ملكه وإذا استغنى من ذلك لم يملكه عنه كدفع الاله النقة فاستغنى عنها بإضافة نعوها لى بزل ملكه منها فلا يرد ولا ينفى ذلك قولهم أن نقة الفرع بما استحق لان المراجعة تم انقطاع بمعنى الزمن اذ لم يقضها فأخذه شينا اه حل (قوله أو يؤونه انكح الخ) أى أو يؤونه اشتر وأعطيك الثمن وقوله أو ينسكه اه أى أو بشر به بانه يدفع عنه الثمن وأهل هاتين الصورتين هما اللتان يقتضيان الكافى قوله كان يعطيه أمه الخ اه (قوله أو يهرجه) ولا يمين من المهر والثمن إلا بالقصد لا التزويج دون ما زاد فان زاد يكون الزائد فذمة الأصل اه وماوى وما ذكر من التخيير هو فى المطلق التصرف ما مضى فلا بد لى له الأقل ما تقدم فيه الحاجة الا ان يمينه الحاكم بغير الأقل اه زى (قوله وأعطيك) أى مهر من الحررة لا النقة فلو زاد فى ذمته أى الأب اه شرح مد (قوله وعليه وثبتها لها المراجعة) التى تلزم الفرع هى التى يقع النكاح بها عند العسار وهى أقل النقة وهو الذى لا يكفها دون نصفه ولا بد من كون الفرع عوسراً ولا يكفها الاדם ولا الحد ولا نقتضيان هذا لا يفسخ النكاح إلا بالعسار أو أقل الكسوة هو ما لا يدينه بخلاف نعو السراويل والمكعب فانه لا يفسخ ذلك ولا يكفها بضامن بأنه لا وافي ولا ولا كل التزويج ولا الفسار ولا يفسخ والنزوم وان (ان تمام على التراب والبلاط اه حل من هاتين النقتان وبعض من الشارح هناك (قوله وعليه وثبتها) أى ما ضمن النكاح بعدها فلا يجب الاדם ما تكن أم الفرع ع والواجب الاדם ولا يجب نقة الحدام لان نقدها لا يثبت الفسخ ولا نكاحاً بمعنى أنى أو لو كانت أم الفرع ع فأنه مقام الأصل فى ذلك فليس من نقة التزويج اه حل (قوله واليمين الخ) أى يمين النكاح والتسرى يمين المنكوحه أو السرة بدليل قوله نفس الأصل الخ وقوله دون الأخرى دون التسرى فيما إذا اختار النكاح ودون النكاح فيما إذا اختار التسرى وقوله بغير ذلك أى بغير النكاح وهو التسرى فيما إذا ضمن النكاح وغير التسرى وهو النكاح فيما إذا ضمن التسرى وغير الربعة مما إذا ضمنها (قوله من لا تنصف) يضم الثامن أعف

أولى من تفسيره بما ذهب
وتعرف حاشته (قوله لا
عن) لأن تخليفي هذا الاسم
إلا يبين بحرمته لكن لا يحل
طلب الاعتاق إلا إذا
صدق شهاده بأن يضر به
التزويج وبقوله عليه الصبر
قال الأذري وغيره ولو كان
ظاهر حاله بكذا كذا ما لم
تبدوا استرخاء فصبه نظر
و شبهه أن لا يجاب عنه أو
يقال بخلافه إذا لم يثبت
دفعه أو دفعه بغيره بالهجر
حاشته موافق لغيره والحرر
والشركيين بخلاف تفسير
الأصل والروضة بظهور
حاشته وعلته (بأن يبيح)
مستحقاً بغيره الماء كان
بطله ماء أو ثوبا ومهرضة
أو قول له أنك وأصله
أو نسكبه بالهجر وغيره
هذه (وعلميتها) أي
المستحق بها الاسم من ثمة
الاعتاق (والتمس بغير
اعتاق على مهر أو غيره)
للاصل (لكن لا يجزئ له
من الاعتاق) كقصة فليس
للاصل تمين نكاح

أوتسرون الأخر ولا رقيقة

بحال المصباح قال عمن الشيء نصف منه بالكسر وعفا بالفتح امتنع عنه فهو عفيف ويتعدى بالفتح
فقال أعفاه نصفه أعفاه اه عشي على مر (قوله أو تسر) أمته تسر لامة مأخوذة من السر وهو الولد
لأنه يكون سر اه دل على الجلال (قوله ولا رقيقة متعالم) ولو تعد من بعضه لكن ميسله واحد متضمن أكثر
بجيت له أن يزوج من شئ الغنى كونه مهر هذا إذا على مهر مثل إلا قد تمه نيل يلزم الفرع اعفاهم أو
لا رقيقة نظرا والقرابة الثاني ما عمن الإحسان بالفرع اه عشي على مر (قوله وقول أو تسر) إلى أي
قوله من لا تفيضون جلته لفظه الواقعة في المبتدأ كلام المتن وهذا الصنيع من الشارح مقتضى
أن المبتدأ الذي هو قوله والتعسير وقع في الأصل أي المتعاطي بالخير وليس مراد ما رأيت عبادة الأصل
مركبة بتركيب آخر لا يمتد فيها ولا تميز وتسهل وليس الأصل فحين النكاح دون التسري ولا رقيقة اه
فظهر أن لفظه لم يوجب في كلام الأصل نكاحا متضمن يادته وان كان مخالفا لتفسيره (قوله أو أعفاه
النكاح) لم يثبت فيه بعد ذلك لا يوجب لانه لا يكون إلا ذلك اه شيئا (قوله أو أعفاه أمته بعدد) فيه تارة
مع إمكان بينهما والابتداء بالنكاح كانت أول ما وقع في الخادم بخبره وهذا هو المعنى اه زبدي (قوله
خاصة بربها) أي هو هذا لا يردده ولعمري ردها أول من طلاقه فيبرع اه حل (قوله فان كان مطلقا)
أي بان ثبت هذا الوصف قبل لزوم اعفاهم تسري أمقولا وزوجه لان الطلاق حارعة اه حل وأما
طلاقه بعد الاعفاه فقد علمت أنه ان كان إلى جواب تفسيره فان لو جواب يسقط ولو طلق مرة واحدة
ولا يتوقف سقوطه على تحقق كونه مطلقا وان كان بعد ذلك يسقط الوجوب ولو مرات كثيرة لعدم
اه بلي (قوله فسال القاضي الخرج عليه في الاعتقال) وإذا جرح عليه لم ينفذ اعتقاله وينقل عنه الخرج إذا قدر
على اعفاه نفسه من غير ما ضاع قال شيئا لكن قوله لم ينفذ الخرج في نفس على ضرب الحاكم
لا ينفذ إلا بشك ينال فيه اه حل (قوله ومن له أصلان وضاع حاله) عبارة تشرح مر ولو قد وقع
اعفاه أموره لزمه فان ضاعه اقدم العباء (قوله قدم صديقه) بيناه وما بعده المفعول كما يدل عليه
كلام الشارح والربا في الأول مقدر تقديره هو في الثاني يعني فيه العطف بالفاء اه شيئا (قوله قدم
صديقه الخ) فلو أعفاه من وجب تقديمه بالربة أو الفرعة ثم وضع الضد اه من عشي على مر (قوله
يخرج بينهما) أي ولو بالحاكم (قوله وحرم وطء أمقرعه الخ) الكلام علم بان غائبه وجود الحرمة
والمهر والحد وانقاد الواسع وردها أم ولد وجبها وقسمه قوله ها ونكاحها وقد كرم كل على هذا
الترتيب (قوله وحرم وطء أمقرعه) ثم ان لم تكن موطوءة فلعرض حرمها بأبد الاتم اسوا من موطوءة
الابوان كانت موطوءة حرمت عليها لان اسوا من موطوءة لكل منهما ولا يفرم الاب بصر بمها على الابن
بوطنه فيتمه لانه فوت عليه مجرد الحل وهو غير مقوم بخلاف ما لو وطئ زوجة أمه أو ابنته بشبهة فانه يلزمه
مهرها لانه فوت عليه المثل ما لم يحصل على ما ذكره في زوج رجل أمه أو ابنته فوطئها أو هو ما لم يفرم من مهر
لما كانا موهرا وزوجها هذا يحصل ما في الرضوخ حرمه فوطئها أو هو ما لم يفرم من مهر لانه
يلزمه مهرها لانه فوت عليه لانه كان الزوجة أو موطوءة فلا ينافي كون المهر الزوج ما هو مقر من مهر الامة
الواجب بوطء غير الزوج لها بشبهة كسبها بالزوج لان يحصل ذلك إذا لم يكن الوطء فاعلم انك لا زوج كما
هذا كما ينافيه في الحرمة لان المهر الواجب بوطئها بشبهة لها لا لزوجة بل ذلك كرفلص وناقى كسبه بمصاها
الآن ثم عرضت على مر فوافقت عليه فاعلم أن لو يقال يلزم مهران أحدهما لزوجة والاخر لسبب الامة
في صوم الأخذ من مسئلة تزوج الرجل أمه أو ابنته المذكور فلو عرق صومها لو حل هذا أصوب فليخرج رده
وافقت عليه مر وعلى ان التصور بالإجماع في المسئلة المذكورة ليس فيها أثر أيت الاستوى صرح بذلك في
ألفارزه في باب الحضانة اه سم (قوله وحرم وطء أمقرعه) وجبت تحريم على الأصل أبدا ان كانت

بجملته أو شرف أو نحو ذلك
الغرض دفع الحاجة وهي
تدفع بغير ذلك فان اتفقت
مهر أو من التبعين فلا صل
لانه أعرف بفرع قضاه
شهونه ولا ضرر وقسه على
الفرع وقول أو عني إلى
آخره من زبدي (وعليه
تجديد لاعتفاه ان مات)
أي المستمع بها (أو أعفاه)
النكاح ولو خصه هو أم
مما ذكره (أو طلق) زوجته
(أو أعفاه) أمته (بعدد)
كشور زوجه لبقائه
وعدم قصيره ولو قد وقع إليه
نفقه فسرقته من غير خلاف
طلق أو أعفاه ولا يفرع ولا
يجب تجديد في رضى الابع
اقضاء السدة وتطهران
لتجديدها بالانصاف ردتخص
ردها فان كان مطلقا فاسره
أمته وسأل القاضي الخرج
عليه في الاعتقال وقول أو
اعتق من زبدي (ومن له
أصلان وضاع حاله) عمن
اعفاهما (قدم صديقه) وان
بعد فقدم أو أبى أبي على
أم (قوله ان استوى ما صوبه أو
عدمها قدم (قوله) فيقدم
أو أبى على أي أو أبى أم على
أم (قوله ان استوى ما صوبه أو
كل من جهات أم كلبا أم
وأي أم أم (خرج) بينهما
لتعذر التوزيع وقول ومن
الآخر من زبدي (وحرم)
على أصل (وطء أمقرعه)

مطوية الراء لا يتعزم على الفرع أبداً وطأ الأصل لها ولا يجب عليه قيمتها إذ لم تصر أم ولدان لغايتي على
 الفرع بمجرد الحمل وهو غير متعزم اهـ حل من محجل (قوله وثبت به مهر) أي ولو كان الواطئ رقيقاً
 وبتلق المهر رقبته لأنه من بلد الحنابلة اهـ شيخنا وبه صرح مد ورج فشرحهما (قوله وثبت به مهر)
 وكذا لو شغلوا بغيره وشكر الوطأ لاتحاد الشبهة أو لتعلقها بغيره فوطئها وطئها تأنيلاً لما بها
 امتفرعه فهل ينكر ولتعد ذلك طئه أو لأن الشبهة في الأولى نفس الأمر هي الشبهة في الثانية اهـ شوري
 (قوله وإن وطئ بطوعها) أي لوجود الشبهة فهي كالشبهة فخطأ عنها لا عبرة بها وجود الشبهة أي شبهة الحمل
 بخلاف شبهة الفاعل فبما لو اشبهت أمته بغيره فوطئها أي أمه الغير بطنها أمه نفسه بخطأ عنها حيث لا يجب
 المهر اهـ حل (قوله والأفلاحيب) أي المهر أي ولا أرض ولا ودي الأصل ذلك أي تقدم الزوال على تنقيب
 الحشفة وإن ذكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لأن الأصل وجوب المهر بالوطأ مما هو جرم سقطه الأصل
 صده ولأن الغالب تأخر الزوال ثم رأيت حج قالو يظهر أن القول بالأول أولى بمسألة الأصل العام برامدقته
 اهـ حل (قوله والأفلاحيب) أي وإن لا يتأخر الزوال عن التنقيب بل تقدم أو عارضاً بل دليل قوله لتقدم الزوال
 على موجبها أي وجوب المهر وهو الوطأ ملك الغير بل في ملك الأصل نفسه (قوله لاحد) أي لا علمي ولا عليها
 الحاصل بعد لم وجوب المهر لأنه ليس في ملك الغير بل في ملك الأصل نفسه (قوله لاحد) أي لا علمي ولا عليها
 وإن كان التعليل بأمرا اهـ حل (قوله لاحد) أي ولو كان الوطأ في الغير اهـ شرح مد (قوله لأنه
 في مال فرعه شبهة الاعتصاف) مستضاف وجوب الحد على الرقيق وغير المصوم لعدم وجوب الاعتصاف لهما ثم
 رأيت الشيخ غيره كتب على قوله لاحد أي ولو كان الأب رقيقاً وإن كان التعليل بأمرا اهـ أخذ ذلك اهـ حل
 ثم رأيت ثمر في المشيئة لأجودى رماصة قوله لأنه في مال فرعه اهـ حل ولو كان الأصل مرسراً أو رقيقاً لأن
 الشبهة مدارها على الأصل وقد وجدت فلا يقال التعليل منقوض بالرقيق والموسر لأن المعترض قائم بلقت
 قوله شبهة الاعتصاف (قوله فوجب عليه المهر) فترى على ما قبله غير ظاهر لأن التعليل إنما خرج انتفاء الحد
 ولا يتجوز وجوب المهر بل بما يتجوز عدم وجوبه (قوله وهو لم يوجب) أي ينقض قوله كما هو أن كل الأب
 رقيقاً إلا في أمه مشتركة فقد رخصه ابن منصرف وبصري لباقي اهـ قل على الحلال (قوله مطلقاً) أي
 سواء كان الأصل حراً أو رقيقاً لأن وطأ الوالد لا يكون الاشتبهة ولها شبهة حرة وحيدة فهو حراً بين رقيقين
 وسواء كانت أم ولد لفرعه أو لا اهـ حل وهذا الإطلاق يمكن رجوعه للمسائل الخمس قبله من قوله وحرم
 وطأ أمه فرعه إلى آخره (قوله وتدر أم ولد) ظاهره وإن كان كافراً وهي مسألة فتدخل في ملكه وبذلك
 صرح في التكهة فقال بعد كلام أمه حتى لو كان الوالد كافراً والولد مسلم أو الجارية مسلمة كانت مستولفة
 لكافراً ودخلت في ملكه قهراً كالأول ثم حواه اهـ ثم عرضت على مد فوافق عليه اهـ سم (قوله
 وتدر أم ولد) وتعي حكماً بالانتقال وجوب الاستبراء صرح به بغوري في فتاويه اهـ شرح مد (قوله
 ولو عسراً) أي ولو كافراً وهي وابن مسلمين وتصدر مستولفة كافراً فتدخل في ملكه قهراً اهـ حل (قوله
 إن كان حراً) ومنه البعض على ما في الحاشية في شرح شيخنا خلاصه اهـ شوري وقر شيخنا فقال قوله وإن
 كان حراً أي حر الكل وأما الرقيق والبعض فلا يثبت يلاذهما وإن ثبت يلاذهما البعض لا منه ففرق بين أمه
 وأمته فرعه اهـ شيخنا (قوله لذلك) أي الشبهة بيني القوبة بخلاف أمه لا جنسي إذا وطئت شبهة لا صيرام
 ولها الواطئ لأن الشبهة فيها شبهة فاعل وهي أضخم من شبهة الحمل التي ما هنا من جنسها أشار إلى هذا مد في
 شرحه (قوله ويشدوا) صريحه أنها لا تتقبل الفعل وهو خلافه في شرح مد وبجوابه وحصل ملكها
 قبيل العلق كما جرى عليها بن المقر وهو المتمد اهـ بصر ونحوه يدل على قول الشارح فيما جعل انتقال الملك الخ
 (قوله فإن كان غير حراً) لم يقل فإن كان رقيقاً ليشمل المفهوم البعض ففهمه اهـ (قوله ثم تصر أم ولد) أي

لأنها ليست زوجة ولا محلكة
 (وثبت به مهر) لفرعه وإن
 وطئ بطوعها بخير زنده
 يقول (إن لم تصر أم ولد
 أو صارت) وتأخر الزوال عن
 تنقيب الحشفة فهو الغالب
 والأفلاحيب لتقدم الزوال
 على موجبها وإن فرعه
 (لاحد) لأن في مال فرعه
 شبهة الاعتصاف التي هو من
 جنس ما قبله فوجب عليه
 المهر واتقوا هذه الحدود
 كانت أم ولد لفرعه يلزمه
 التزير لا تركه بمجرد لاحد
 فيعولاً كقوله (وله) منها
 (حرنيب) مطلقاً الشبهة
 (وتصير أم ولد) ولو عسراً
 (إن كان حراً) لم تكن أم ولد
 لفرعه لذلك وشدد انتقال
 الملك فيها إليه قبيل العلق
 ليست أم ولد لملكه كسبانية
 حرمنه فإن كان غير حراً
 كانت أم ولد لفرع لم تصر أم
 وله لأن غير الحر

الاصل وحيداً تجب قيمة الولد لكن الرقيق غير المكاتب لا يطلب به الا بعد عتقه فينقل قيمته ليرثه
 والمكاتب يطلب به لاملأ والمبعض يطلب به لا يقدر احراراً وهو بد العتق عند الرق اه من شرح حر والى
 هذا يشير تحليل الشارع الا في قوله لا انتقال للمالك في امة الخ فمقتضاه انه لو لم ينقل لمن كان الرقيق رقيقاً
 أو مكاتباً أو مبعضاً وكانت أم ولد للفرع فإن قيمة الولد تجب وما كانه شرح حر من قيمة الولد تنقل بقيمة
 الرقيق يحتاج الى الفرق فيها بين ما تقدم عنه في المهر حيث يتعلق بالرقة فينظر نحو أيت في الررض وشرح حر مما منه
 وتجب قيمة الولد على أمة الرقيق في ضمنه اذا اختار به في انعاده حر أو لا يطلب به الا بعد عتقه لانه لا ملك له وأما
 المهر أي مهر الموطوءة فإن أكرهها الرقيق على الوطء في رقبته كالأحرار الجانيات والابن طوعته فقولان في أنه
 يتعلق برقبته أو يثبت على الرقيق وعلى الرقيق أجنبية بشبهة قاله في الاصل وذكر في ذلك طريقين رجع المصنف
 منهما انه لم يثبت برقبته ترجح ذلك هنا ويحرم في الأناز وهو المعتقد اه فيستفاد منه الفرق بين القيمة
 والمهر وحاصله ان سبب القيمة تقيس اختياراً بالوطء لانه انقضاء الولد حر أو ان سبب المهر اختياره وهو
 الوطء (قوله لا ملك) أي ان كان فناناً وقوله ولا يثبت الياهه أي ان كان مكاتباً لا تعليل تامر من المبعض
 لانه ثبت الياهه لاشتماله لأمه فرجه اه شيئاً (قوله ولا يثبت الياهه) أي اذا ملك هو المكاتب وكذا
 المبعض على وجهه وكتب أيضاً أي فيما لنا كمن يبعه أو يهبه أو يملكه على ان المبعض لا ينفذ الا بد العتق فخذ
 الياهه وصرح به المصنف في باب أمهات الاولاد وكتب أيضاً في أمهات الاولاد التصريح من المصنفين
 المبعض اذا وطئ أمته وأجملها صارت أم ولد ووضعت أنه لو كان الاصل مبعضاً لاياله لأمه فرجه هو المعتقد عدم
 النفوذ فيرق بان الاصل المبعض لا يثبت له شبهة الا عتاق بالنسبة لبعضه الرقيق اه حل (قوله وعليه
 قيمتها) أي يوم الاحبال سواء أنزل قبل ذلك أم بعده أم معه والقول في قدرها قول الابن لا غلام ولو تكرر
 وطئ له لم يدنووا واختلاف قيمة أمهات الوطء على ما عرفت بالوطء اعتبار قيمتها في آخر من يمكن قولها فيه قال
 القائلون ذلك سنة شهر قبل ولادتها لان الموقوف ذلك حين وما قبله مشكوك فيه قالوا لا يتردد في ذلك بقول
 القوال بخلاف نفقته لحامل البتة لانها كانت واجبته وهذا ظاهر حيث لم يستول عليها قبل زمن العلق
 والانتظار انه يلزمه أقصى قيمتها من استيلائه عليها زمن العلق اه شرح حر (قوله مع المهر) أي ان
 وجب بان تأخر الانزال عن التفتيت فان لم يجب بان تقدم الانزال على التفتيت أو دارنه فالواجب القيمة فقط
 (قوله لا انتقال للمالك) عبارة حر لانه التزقيمة أمه هو جزئها فاندرج فيها ولان قيمته انما تجب بعد
 انفصاله وذلك واقع في ملكه اه بحر وشمه (قوله لا انتقال للمالك) هذا واضح في الحر لان الكلام فيه
 وأما الرقيق فطلبه قيمة الولد في ضمنه على ما تقدم من انه ينفذ حر أو هو العتق فلو لم تصر أم ولد له بان كانت
 مستولدة لابن وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه حل (قوله وحرم عليه نكاحها الخ) أي
 لا يجوز ان يتزوج الابن الحر أم ولد لمن النسب بخلاف عكسه فلو لم يكن يتزوج أمة أصله التي لم يسطأ أصله
 ولا يثبت به استيلاء ولا حر به ولو للاب الرقيق ولو مبعضاً مكاتباً تزوج أمه فلو لم يثبت به استيلاء
 ولا حر به ولو لم يثبت استيلاء المبعض لأمه نفسه بدون المكاتب وكذا الامم الرضا كالحام أمه فلو لم يثبت
 ولا يثبت به ما ذكر اه قل على الجلال (قوله أي أمة فرجه) أي ذكرها كل أو أختها وإن نقل اه شرح
 حر (قوله بخلاف غير الحر) أي فان له نكاح أمه فرجه وفيه انه كان فيفسر ما سبق من انه لو لم ينفذ حر انسيا
 انه لا يصح تزوجه لها ولا يفتي انه اذا تزوجها كانت أم ولد له مطلقاً لا زوجية بالملك فلو زوجت
 الملك اه حل (قوله بخلاف غير الحر) فانه أيضاً شبهة لا عتاق دليل انه لا بعد كماله الا ان يقال
 الشبهة فيه ضعيفة فلو تقرر على غير النكاح وعبارة الاتباع في أمهات الاولاد ونحوه حر جله في اجنبي ثم
 ملكها البتة أو تزوج بعد جله به انتم عنتم لم ينفع النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلو سؤلها

لا ملكاً ولا يثبت الياهه لأمه
 فامة فرجه أو لو أم الولد
 لا تقبل النقل وقولان كان
 حر أم زائدة (وطء) مع
 المهر (قيمتها) لفرجه
 لم يورثها أم ولد له (لا قيمة
 ولد) لا انتقال للمالك في أمه قبل
 العلق (و حرم عليه
 نكاحها) أي أمة فرجه بقيد
 رقبته بقول (ان كان حر)
 لان ملكه في حال فرجه من
 شبهة لا عتاق والنسبة
 وغيرهما كالشركة بخلاف
 غير الحر (لكن لو ملك) فرج
 (زوجة أصله)

الاب بعد عتقه في الثانية وذلك ابنة له في الاولى لم يلغها استيلا دهالان مرضى برف والده حين نكحها ولان النكاح
 حاصل بحق فيكون واطا بالنكاح لاشبهه بالملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح تجرى على ذلك الشبان في باب
 النكاح (قوله لم ينفسح نكاحه) وينفسح منه من قبله ولا ينفسح منه من بعده ولا ينفسح منه من بعده
 مستوفى ولا يعتق الولد لانه مملوك لانيه اه حل اي لا يعتق بملك الاخ ونحوه وعبارة سم قوله لم ينفسح
 نكاحها على الولد الحاصل بعد ذلك ينفسح في لانه بطبيعة النكاح لا نظر لشيء في فلاحه من مستوفى كما
 صرحوا به ولا يعتق الولد لانه مملوك لا يعتق بملك الاخ ونحوه اه مدر انتهت (قوله وان لم يخل له الامه)
 بان كان الاصل حين ذلك امرع لزوجته وسر او تحته مرة اه شيخنا عزى وعرضه الزد على القصور
 التي في دياره الاصل ونفسها مع شرحها لم يخلو من زوجة والده التي لا يخل له الامه لملك الولد وكان نكاحها
 قبل ذلك بشرطه لم ينفسح النكاح في الاصل لانه يعتق في المواقف لا يعتق في البداية ومن لم يرتفع نكاح امه
 بطريقه وسر او تزوج مرة ما اذا حلت له لكونه قنأ ومبعضا والوليد بمصر الى نكاحه اعطاه فلا ينفسح بطريقه
 الابن قطعا والثاني ينفسح كقولنا ملكها الاصل له في مال وليس شبهة الا في جوب الاعاق وغيره (قوله امة
 مكاتبه) وكذا الامه المرفوعة على والموصى به بنفسها اه سم اه عش وتقدم ان ما بين يجرمان ابتداء
 ودواما حتى لو اؤقت علمه من وجه الامه او وصى به بنفسها فان النكاح ينفسح وتقدم ان عمله في الموصى بنفسها
 اذا كانت مؤبدت بخلاف ما لو كانت مؤقتة فله يصح تزوجه به ولو لم ير ان الموصى على النكاح لا ينفسح (قوله
 قد يجتمع مع البعثة) أي في المكاتب اذا ملك ببعثة فانه لا يعتق عليه اه شيخنا
 * (فصل في نكاح الرقيق) * أي في متاعه وان نكاحه تقدم في تزويج الحج وعمله وسواه كل الرقيق ذكر
 أو أنثى فهو من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله اه شيخنا جميع ما في الفصل من المتاعا فتقوله وما يذكر
 معها في اسم أول الباب بالنسبة الى مجموع (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هناك الملك الرقيق والمتعة ما كان
 اختلص كوصى بنفسه واعتبر ان ملك الرقيق في الكسب التادوا وأن الموصى به في الكسب المتعاقبة
 ولا يدخل باذن أحد ههنا الا ما خرنا من هذا فصحة نكاحه باذن أحد ههنا فارجعه وقوله باذنه الباء البسيطة
 متعلق بضمين المتى والتي من توجه للمعقوفة على خلاف الغالب أي لا يكون باذنه في النكاح سيديا ضمانه
 ما يجيبه ويست الباء متعلقة بالتي كأي لا لا يحسن ان يقال انني الضمان بسبب الاذن وصدق السيد
 في عدم الاذن ان أنكره اه قل على الجلال (قوله لانه لم يلزمهما) لتبليس المعطوف تحت الغاية وقوله
 وضمان مال يجيب الخ لتبليس لها اه (قوله وهما في كسبه وفي مال تجارة الخ) هل ولو خصه باحدهما أو غناه
 ضمانا لم هكذا جهلش والاقرب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يرتب عليه جزاؤنه في الضمان وهما
 عن الادعاء انه اذا غرم برجع بما غرمه على الاصل اه عش على مدر لكن اذا غناه عنهما رتب لها الخيار
 ان جعلت حاله كسبا وكيفية تعلقهما بالكسب ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لان الحاجة لها
 نازجة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم صرف للسيد ولو لا يخرجه شيء لفتحة أو الحلول في المستقبل
 البعد وجوبه سواء قول الفرزاي صرف للمهر أولا لا نفقة جهل ان الرقة على ما لا تمتنع عن تسليمها
 نفسها حتى يتبين جميع المهر ورزاع الاذرى في الفاتنين نعم تحت عدم تعين كل منهما لان ما دمن في كسبه
 فيصرفه عما شمن المهر والنفس وهو القياس بل تقله في وسطه من بعض متحقق المهر اه شرح مدر
 وقوله وهو القياس معتمد اه عش عليه (قوله لا تملك من لوازم النكاح) على الذي في الحقبة المقدمة
 الاخيرة كحصة تصرف عليها قوله أما أصل الزوم فلما خرج الزا لاني على ما في الاخيرة والمتوسطة على العلة
 الاولى الاخيرة فاصل مقدمه ان الاخيرة هي المدي والاولى هي العلة والمتوسطة هي العلة الاولى الاخيرة وقوله
 بعد وجوب دفعها هذا السيد اعاد في العبد الغير المأذون له أما المأذون له فلا يتعد كسبه هذا التبدل يتعلقان

لم ينفسح نكاحه وان لم يخل
 له الا من قبل الملك لانه يعتق
 في المواقف ما لا يعتق في
 الاستداء (وحرر) على
 الشخص (نكاح أم مكاتبه)
 لملكه في ماله وريقته من شبهة
 الملك بتجديده نفسه فانه لملك
 مكاتبه وحده من نفسه
 النكاح كقولنا ملكها سيده
 يختلف نظيره في الفرع فان
 تعاقب السيد بمالك مكاتبه أشد
 من تعاقب الاصل بمالكه
 ويختلف مال ملك مكاتب
 بعض سيد حيث لا يعتق
 عليه لان الملك قد يجتمع مع
 البعثة بخلاف النكاح
 والملك لا يعتق معان
 * (فصل في نكاح الرقيق) *
 (لا يضمن سيد باذنه في نكاح
 عبده موهرا) (لا مؤنة) وان
 شرط في ذاته ضمانا لانه لم
 يلزمهما وضمان مال يجيب
 باطل وتعبير ههنا وفيما
 يأتي بالبناء أو أهم من تعبيره
 بالنفقة (وهما) مع أهمها
 في ذمته (في كسبه) المتعاقب
 كطلبه والتادوك به بقلانه
 من لوازم النكاح وكسبه
 البعد أقرب شيء صرف البه
 والاذنية في النكاح اذنية
 في صرف موه من كسبه

به مطلقا (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول في المتن والثاني في الشارح وحمله على ذلك الاختصار اه حل
 (قوله وفي غيره حال النكاح) فانها ان طالعه وان لم تكن وهو الواقي لما تأتي في كلامه وهو بخلاف
 ما في شرح الروض اه حل (قوله وفي غيره حال النكاح) أي اذا كانت مطبقة لوطه ولو كانت
 صغيرة لا تطبقه كإن وج أمته الصغيرة وثيق فلا يجب الا بعد الاطاقة كما يأتي في المصداق اه ع ش على
 مر (قوله كما يأتي في محله) متعلق بقوله وهو في غيره للفرقة الخ وحمله هو كتاب الصدوق بالنسبة لتفاصيل المهر
 وكتاب النكاح بالنسبة للمؤمن (قوله بخلاف كسبه) أي ولو بعد الاذن وكل الاطهر ان يعمم هذا الظاهر
 الاراد الذي اجاب عنه قوله لعدم الوجوب أي حال حصول الكسب والا فالوجوب حاصل كالمهر والغرض وقوله
 مع ان الاذن أي الاذن في حرف الزمن من كسبه لازم لان الاذن في النكاح لانه تقدم ان الاذن في النكاح اذن
 له في صرفه وانه من كسبه وقوله لم يتناوله أي لم يتناول الكسب الحاصل قبل وجوب الدفع لانه في ذلك الوقت
 لم يكن هناك مؤن حتى يصرّف كسبه اليها (قوله وفارق ضمانه الخ) عداوته هناك وصح ضمان وثيق بان
 سيده لانه فان عين لاداء جهته والالتزام بكسبه وادائه وهما يديما ذون انتهت الفرق الذي ذكره هنا قد ذكره
 في باب الضمان فهو مكرر لكن حمله على ذلك طول العهد (قوله أول من قوله بعد النكاح) لانه رد
 عليه المفوضة فانه لا يجب له بالانكاح وانما يجب الغرض أو الوطء أو ايضا المسؤل لا يجب الا
 بالتمكين اه شيئا (قوله وفي مال تجاره) فلن يرب أحدهما مكل من الآخر اه حل (قوله سواء
 أحصل) أي مال التجارة والرب قبل وجوب الدفع أم بعده لان العبد في ذلك نوع استقلال حيث يوزنه فيه
 التصرف بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة أكرهه التي اكسبها بغير أمر مال التجارة
 كالاحتطار والاحتشاش فيستأجر المهر والمؤنة وان اكسبها قبل الاذن له في النكاح وحديث يكون قوله
 فيما تقدم وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما يخص بغير المأذون له في التجارة لغير ما به وقوي بان
 المأذون له أما هو فيكون ان في كسبه ولو اُحاصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت موصره في شرح الروض
 حيث فاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره اه حل وقوله أما هو فيكون ان في كسبه
 ولو اُحاصل قبل الاذن له في النكاح في ع ش على مر ما هو موصر في نقد كسبه بكونه مفسدا بعد الاذن
 في النكاح وفي شرح مر التعصيم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع
 صنيعه مصلح ع ش على مر ان قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في شرح الروض أما هو في
 كلامه مما لا يتبدل بكونه بعد وجوب الدفع كما يتبدل كسبه بغير المأذون وهذا الإيضاح ان بينهما فارقان حيث
 ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح فما
 فهمه الخليل من التسوية بينهما من كل وجه انما يظهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله
 سواء أحصل قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في النكاح اه مر (قوله فهما في ختمه) ولها فتح النكاح
 ان جعلت له اه رملوى (قوله لازم ذلك برضا مستحق) أي مع عدم الاذن فيه فالحال ما تصدق قوله
 في متعلق رقبته وقوله في متعلق بكسبه ومال تجاره أشار بهذه العبارات الثلاث الى القاعدة المتقدمة في باب معللة
 الرقيق وبعبارة حل هناك القاعدة ان ما لم يبرأ منه برضا مستحق ولم يبرأ منه السيد متعلق بجمته فقط وان أذن فيه
 السيد متعلق بجمته وكسبه وما يدين المال أصلا ودرجاته لم يكن برضا مستحق كصمت رقبته فقط اذن
 فيه السيد أم لا (قوله وخرج بالتقيد الثاني) هو قوله برضا المستحق أمره في نكاح فلما صدق قوله والثالث هو
 قوله لم يبرأ منه كذا أخذته من تنصيصه اه شوري فحل قوله في نكاح فلما صدق أمره في التقيد الثاني ولم يحمله
 قيد استعلاء يدل عليه عدم الاحتياج به (قوله بالتقيد الثاني) أما التقيد الاول وهو قوله ووط منه فلم يحضر
 صلاته حمله بنسب الوجوب المهر اه شيئا عز روى وثروته من جهة ما اذا علت عليه ظهير (قوله

الحادث) بعد وجوب دفعهما وهو في غيره للفرقة
 ووط أو فرض صحيح وفي غيره
 حال النكاح والنكاح والمؤجل
 بالحل والوط غير المهر بالتمكين
 كما يأتي في محله بخلاف كسبه
 قبله لعدم الوجوب مع أن
 الاذن لم يتناوله وفارق ضمانه
 حيث اعتبر فيه كسبه الحادث
 بعد الاذن فيكون لم يوجد
 المأذون فيه وهو الضمان لان
 الضمان ثم ثابت ما لا الاذن
 بخلافه هنا تعبيره بذلك
 أول من قوله بعد النكاح
 وفي مال تجاره أذنه فيها
 وبما وأمره لان ذلك
 دين له يستعما ذون فيه
 كدين التجارة سواء أحصل
 قبل وجوب الدفع أم بعده
 (ثم) ان لم يكن مكسبا ولا
 مأذونا له فهما (في ختمه) فقط
 (كراد على مقدر) له
 (ومهر) وجوب (وطه) منه
 (برضا المستحق) أمره في نكاح
 فلما صدق أمره في نكاح
 يكون في ختمه فقط كالقرض
 لازم ذلك برضا مستحق وقوله
 كراد على مقدر ومطلبة
 أمرها ولم يبرأ من
 في يافتون في التقيد الثاني
 المكره هو الناقصة والصغيرة
 والمجنونة والاعتوان المحجورة
 بسفغيتعلق المهر فيها برقبته

وبالثالث ما لو أذن له سده

في نكاحه فله دفعها في نكاحه
وبالبحارة يكون نكاحه
نكاحا صحيحا معي نكاحا
وظاهر ان زنا سدة الامة
كرضا الكرامة (ها) وعليه
تخلته حضرا وعليه اقتصر
الاصل وسفر (الليل) من وقت
العادة (لتمتع) لانه عمله
(ويستغنى عنها ان
تصاها) أي المهر والمؤنة
(والاخلاء لكسهما) أودع
الاقل منهما من آخر قتل
لعدم التخلية أما أصل
الزوم فلم يصر من ان أذنه
له في النكاح أذنه في صرف
مؤنه من كسبه فإذا فرغه
طوبى لهما من سائر أمواه كما
في بيع الخافى حيث صحتهما
وأولى وأما لزوم الاقل فكافي
فداء الجاني ما قل الامرين
من قيمته وأوش الجانية
ولان احده انزاد ان كان له
أخذ الزانية أو قتل بلزومه
الاتمام وقيل بلزومه وان
زاد على امر المثل بخلاف
ما لو استغفمه أو حبسه أو جنى
لا يلزمه الا اجر المثل انما
اذم وجب دمه الا في وقت
المضنة والسديق منه
الاذن المقتضى لالترام
وجب في الكسب وما ذكر
من التخلية لبالا لا استخدام
نحو لاجري على الغالب فلو
كان معاش السد لاسلا
كحراسة كل الامر بالعكس
فالمالوردي وتولى أودع
أصم مما ذكره تشديده
بالاستخدام (وهو سفر به)

ما لو أذنه سده في نكاحه فله دفعها في نكاحه
بناول القاصد فإذا نكح نكاحا سدا كان غير مأذون فيه فله ان يوجب بالامة وحدها (قوله لو استخدمه منها)
مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخلته وليس معطوف على تخلته بل يكون معطوفا بقدر ان على حد
و ليس عبا متوقفا عن قوله ولا به يقتضي ان استخدمه منها واجب على السيد (قوله ان يتخلها) أي ويؤموس
أي أو أودعها ولو معصرا اه شرح مر (قوله والاخلاء لكسهما) وحيث يزوج نفسه وما في مافر بما
استباح السيد تخلته وفي شرح البهجة ما وازمطلقا عن السيد عنه مدة الاجارة اه قل على الجلال
وعبارة حل قوله والاخلاء لكسهما وحيث يزوج نفسه بغير اذن سيده ولا لانه قد يرب بالسفر به
نقل شيخنا انه ذلك لكن وما يوم والمسئلة في من ان الرضا ان يزوج نفسه بغير اذنه ولو مدة طويلة
وجعلها في شرح الرضا وصيغة على صحت بيع المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر مطلقا قلت المدة وطالت انتهت
(قوله والاخلاء لكسهما) لم يطل هذا الشرح وعلاه في شرح الرضا بانه لانه أحال حقوق النكاح على
الكسب فوجب التخلية اه ومثله مر وج في شرحهما وقوله أودع الاقل منهما من آخر قتل وعنوان
أصل زوم الدفع وكون الدفع هو الاقل وقد فعل الاولى بقوله أما أصل الزوم أي لزوم الدفع والتأني
بقوله وأما لزوم الاقل الخ اه وبعبارة الرضا وسره فلو استخدمه أو حبسه بالتحمل لزمه الاصل من آخر
مثل مدة الاستخدام أو الجلس ومن نكحتهم المهر أما أصل الزوم فانه لما أذن له الى آخر ما في الشارح هنا انتهى
قال بعضهم وجميع ما سبق في جد كسب أو ما العاين الكسب فالظاهر ان سيد السفر به واستخدامه
حضر من غير التزام شيء اه سم على منتهى وأقره الشهاب الرضا اه عرش على مر (قوله أودع
الاقل منهما الخ) فإذا استخدمه منها مثلا وكانت أجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا وكان ذلك المهر عشرين
أشوا كانت نفقة كل يوم عشرة أضعاف فجمعوهما أكثر من ثلثه أجرة المثل فان كان قد أدى المهر نظر العاين
النفقة فقط وأجرة المثل اه شيخنا (قوله الاقل منهما) أي من مجموعهما من الاجرة وقسم المهر كما في
الاعتبار الى النفقة بالنظر لكل يوم أو ساعة أو شهر أو غير ذلك فان كان يكسب في يوم عشرين مجموع المهر ونفقة
اليوم عشرين يرفع المشرقة فقط وان كان الامر بالعكس دفع المشرقة فقط لانها هي التي وجبت وهكذا اه
شيخنا (قوله حيث صحتهما) أي حيث قلنا بصحة تبين اختيار الفداء وتقدم ان هذا ضعف اه شيخنا
(قوله وأولى وجبه الاولى) أنه في البيع على هذا القول يلزمه وجب الجانية مع انه لم يأذن فيها فزوم
موجب النكاح أولى لاذنه فيه (قوله فكافي فداء الجاني) كمن عليه ان يقول وأولى أيضا لا يخفى (قوله لم
يلزمه الانعام) هذا بعض المدعي لا يخفى فيه بمصادرة أم (قوله وقيل يلزمه) هذا مقابل لقول المتن وأدفع
الاقل منهما من آخر قتل اه (قوله بخلاف ما لو استخدمه الخ) راجع لقليل أي فهذا القول الضعيف رد عليه
ما لو استخدمه أو حبسه أو جنى فانه لا يلزمه الا الاخر سواء كانت قدر المهر والمؤنة أم أقل منهما أم أزيد
منه فاحتاج الفرق بين استخدام السيد لمعيت يلزمه به المهر والمؤنة وان زاد على أجرته وبين استخدام
الاجنبي له حيث لا يلزمه الا الاخر وان نفعت من المهر والمؤنة وقد بدأ في الفرق قوله اذم وجب دمه لا
نحو من نفعت أي فله من قيمتها وهو الاخر وان كانت أقل من المهر والمؤنة وقوله والسديق منه الاذن أي
الاذن في النكاح المقتضى لالترام واجب وهو المهر والمؤنة في الكسب متعلق بالترام أي فإذا أوفت الكسب
لزمه ما كان يدفع منه وهو المهر والمؤنة وان زاد على الاجرة تأمل (قوله لتقديره بالاستخدام) أي
لان حبسه عن كسبها بغير استخدام كاستخدامه ولو كان لا يحسن منعوا ولا خذ على اكسب كزمن
وجبه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له فموت السيد انتهى حل (قوله لم يضره) أي ان يتخل عنها المهر
والمؤنة والا فلا يسافر به ويجعل شرح الرضا وسيله لا يتحمل عنه ما من يسافر به وان تعين منع من

الاستمتاع ١٥ وعبار شرح مدر وله المسافر فيه ان تكفل المهر والنفقة وتعلق به حق لغير كره
والاشتراط رضا ١٥ وقوله ان تكفل المهر والنفقة طاهر الخلافة وتوفى جواز النكح به على ذلك وأنه لا فرق
في ذلك بين طوبى السفر وتصير ولو قبل بجواز السفر به اذا التزم أقل الامر من مما يحسنه من الكسب
مدق سفر السيد أو حرضه مدة السفر لم يعد وكتب بضابط الله قوله ان تكفل المهر والنفقة أي سواء
الحال والمزاج على ما اقتضاه طلاقه وقد توفى المأزج لهدم استحقاق المطالبة ١٥ عرش عليه (قوله)
وبامته المزوجة) أي وان لم يزوج عليه الخلو بها لان الخلو بها لا يحرم عليه خلافا لما في شرح الرضا أي لم يمتعه
كالحر ١٥ قل (قوله وبامته المزوجة) بخلاف الزوج لا يجوز له المسافر قيمته منفردا بغير إذن السيد
لما فيمن الحيلة القوية بينها وبين سيدها ١٥ شرح مدر (قوله لانه مالك الرقية) الاولى ان يقول لان
الزوج لا يملك النفقة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث تقدم على مالك العين ١٥ حل كما اشار له
الشارح بقوله نعم ان كل واحد منهما الخ (قوله لم يسافر به) أي بغير رضا المكنى والمزوجة والمكاتبه وال
الاذرى والجانية التعلق برقبتهما كل رهينة الا ان يلزم السيد الفداء ١٥ شرح مدر (قوله لينفق عليها)
ينفق اسقاطه لانه بشر بان ياعلمه النفقة فاذا سفر وليس كذلك ١٥ حل وعبارة ١٥ ولان الزوج تركها
وعصيتها ليست بمهر وقت فراغها ولا غفلة لعدم التمكّن التام وإيها كلام الشارح وجوبها على
ماذا سئل تسليما تاما واختار السفر مع ١٥ ١٥ (قوله وللسيد غير مكاتبه) أي كتابه صحبة اما المكاتبه
فكله صحبة فليس له استدامها لانها مكاتبه لا امر فاقال الاذرى وغيره والقياس في البعوضة انه ان كان
مهايا فنهى في وقتها كالمهر وتوفى بتسديدها كنفقة ولا فكالكفنة ١٥ شرح مدر مع صرف وعبارة
حل قوله وللسيد غير مكاتبه استدامها يشمل المهر وهو واضح حيث لا مهاباة أو كانت نفقة السيد ولا
ففى نفقة زوجها كالمهر فليس له أن يسافر بها وان يستدعيها وأما المكاتبه فلا نفقة لها ويسلمها الزوج
بلاذنها الا اذا توفى عليها تحصيل النجوم والا فلا يسديدها في النهار أي ومنعها من ذلك طر في تحصيلها
النجوم فلا يقال هي لا يجب عليها تحصيل النجوم حتى تنهها من الزوج نهار التكسب النجوم وحاصل
الجواب انه لا يملكها الا كسباب الا أن المنع بما يؤدى الى ذلك انتهت (قوله استدامها نهارا) فليس أدان
ياخذها من عند الزوج وان كان عليها أن تأتى بما يستدعيها من السيد عند الزوج وفقر بينهما وبين المهره
حيث لا تؤخذ من عند المهرين حيث بذان المقصود التوفى وأخذها بانيه أي من غير حاجة ولو كانت لا تستقدم
ولا نفقة لها زمانة أو حوزن أو نحو ذلك وجب تسليمها للزوج ليلوا نهارا لانه لا وجه لحبسها عند السيد فلا زمانة
١٥ حل (قوله ولوبنائيه) عبارة شرح مدر بنفسه أو بنائيه اما هو فلا يحل له نظر ما عدا ما بين السرة
والركبتين الخلو بها وأما بنائيه الاجنبي فلا لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلو ١٥ على انه لا يلزم
يكون النائب ذكر ١٥ (فرع) حبس الزوج الامة من السيد ليلوا نهارا لانه لا نفقة وأمره مثلها فليس
١٥ سم على منعه (أقول) القياس لزومها لانهما ليسين مختلفين وهما التسليم والفوت على السيد
ونقل بالرس عن بعضهم ما وافقه ١٥ عرش على مدر (قوله ويسلمها زوجها البلالخ) قال في الرضا
قال قال السيد لا تسلمها الا نهارا لم يلزم الزوج اجابته قال في شرحه قال الاذرى نعم ان كان الزوج عن لاوى
الى أهله لا كالحارس فقد قال تزوره الاجابة لان نهاره كليل غيره فامتتعه عند ١٥ واعتمد مدر الاجابة
ولو عارضه غرضها ما كان كل من جعل استخدام السيد لها هو الليل مثلا ويجعل الراحة والزوج واستمتعوا الليل
تطلب السيد تسليمها نهارا لا ليل وعكس الزوج في الجواب احتمال أن وجهه الزوج نطقه مدر واعتمد
وهو واضح مأخوذ من كلامهم وكذلك كل من جعل الراحة والزوج النهار كونه سارا مثلا ويجعل استخدام السيد
النهار أيضا تطلب الزوج تسليمها نهارا وجب لان السيد وط نفسه تزوجه بها ويوافق جواز السفر بها وان

وبامته المزوجة) وان فوت
التمتع لانها مال الرقية فيقدم
حقه نعم ان كل واحد منهما
مهرها أو مستأجر أو مكاتبه
لم يسافر به (ولزوجها
صحبتها) في السفر ليستمتع بها
ليلا وليس لسيدها منعه من
السفر ولا الزامه به لينفق
عليها (وللسيد غير مكاتبه
استدامها) ولو بنائيه (نهارا)
ويسلمها زوجها (بالبال) من
وقت العادة لانه مالك منفصلي
استدامها والتمتع بها وقد
نقل الثانية الزوج نفقة له
الآخرى ليستوفيها في النهار
دون الليل لانه محل
الاستراحة والتمتع

فوت استمتاع الزوج بالوفاة منه فان حقه بالكاتب ولا كذلك المتعين في لا يمكن استعمالها بالاولا وبأشياء
 الزوج حسبته في السراة فليراجع اه سم (قوله وسلمها الزوجها بالها) مستأنف وليس معطوفاً على
 استعمالها لانه يقتضي ان التام جائز للسيد منه واجب عليه اه (قوله ولا مؤنة عليه اذا) فلو سلمها للزوج
 وجبت قطعاً اه شرح مر (قوله أي حين استعمالها) فتبينه أنه انما يسقط من الكسوة ضاية بل الزمن
 الذي استخدمه فيه بسقط وقياس ما في الشوزان تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يوماً والسقوط
 لا يتوقف على ان يمل يحصل بمجرد الامتناع من الزوج وان نفقة اليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي في
 نشوز بعض اليوم اه عش على مر (قوله لا تنفاه التمكن التام) أي فحوب النفقة يتوقف على
 التسليم التام بان تكون مسلمة لئلا يؤول أو أمواجوب المهر فتوقف على تسليمها في وقت العادة لانه يمكن من
 الوطء كذا في شرح الحارثي وتقدم في كلامه ان وقت دفع المهر بالصدق غير المفوضة اه حل (قوله
 ولا يلزم ان يتخلوا بها) فلو فعل ذلك الاختلاف ما في بيت السيد أو غير ذلك نفقة عليه اه شرح مر أي حيث
 استخدمه السيد لئلا يؤول أو أمواجب عليه اه عش عليه (قوله بدار سيدها) أي أو بجوارحه وذكر
 ج ان ظاهر كلامهم انه لو عينه يتأول بعد اعلايانه ما ياتى ما في قسم المنة اه حل وفي عش على
 مر قوله لان الحياء والرؤءة والخجنته لو عين السيد يتأجل أو مستقلة لاجب على الزوج السكنى فيه
 لانتفاء ما سأل به من المروءة والحياء الخ سيما اذا كان الزوج اذا بعد ما يمكن بالاحرة فكأن المخل الذي عينه
 السيد محرم للمادة بما يحرمه أيضاً ولو لم يكن في مودع الاجرة لصاحبه على العادة وله غير مراد
 اه (قوله لان الحياء والرؤءة الخ) فلو كان الزوج ولها سيدها ولا ياله اسكنه لسه أو مرودع الخوف عليه
 لو انفرد كان للسيد ذلك انتفاءً للمنى المذكور اه حل (قوله ولو قتل أمته) أي ولو مع مشاركة أجنبي أي
 عدم الوطء أو بعد ما وتب في ذلك بان وقت في شرحه ما عدا ما اه حل ودخل في الامنة المعضة وهو
 الذي اعتمد من حيث مر وقال شيخنا زى كخطيب بسقط ما قبل الرقعة اه قل على الجلال (قوله
 ولو قتل أمته الخ) هان صورتان بسقط مبهما بسقط أيضاً اذا قتل الامتز وجهاً او قتل سيدها وقتل الحرمة
 زوجها قبل الوطء في الكل وذكر لعدم السقوط أو بسع عشر ضرر وتعلمن كلامه في المفهوم (قوله او قتل
 نفسها) أي ولو مع مشاركة أجنبي وكذا الوقت للزوج او قتل سيدها وقتل الحرمة وجهاً او الحاله هذه أي قبل
 الوطء وظاهره ولو كان قتلها يعق اه حل (قوله ولو قبل وطء) تعميم في كل من الصور والسبع (قوله ولو
 باعها الخ) تقدم في الشارح في الاجل فانه في كالباع خافوا حقه بالتسليم أو زوجاً أو مستقر مهرباً بالخل ثم اعتقلها لرجوع
 عليه بنتى اه فان كان الاعناق كالباع خافوا حقه بالتسليم أو زوجاً أو مستقر مهرباً بالخل ثم اعتقلها لرجوع
 شرح مر وان عتقت أمته الملزومة فلها ما ذكرها المشرى وامتعتها بالباطل ولا يحبسها الباطل للمهر ولا
 المشرى انتهى بجملة ج ولو باع المزرعة وبعها بغير مهر غير مفضولة أو أعتقلها قبل النكاح أو بعده
 فالمراد أي المسمى مع والآخر المثل للباسع أو المقتضى لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه نعم لا يحبسها المهر وجهاً
 ملكه ولا المشرى ولا العيس العتقة نفسها لان كلامه غير مستحق للمهر أما المزرعة فبما عدا المفضولة
 فليس الاعتبار فيها بالعقد لانه غير موجب لتسليم الوطء فيما والفرض والموت في المفوضة فن وقع أحدهما
 في ملكه فهو المستحق للمهر انتهى ولو قال لأمته اعتقلك على أن تسكنيني أو نحو فقبلت فوراً وثابت اعتق
 على ان انسكتل أو نحو فاعتقها واعتقت واسحق عليها فمقتضى الاعتناق لم لو كانت أمته مجنونة أو
 صغيرة فاعتقها على أن يكون عتقها صدقاً قال المراهي عتقت وصارت أجنبية فبزوجها كسائر الأجانب ولا
 قيمة والوفاة بالنكاح من غير الملام ولا مؤنة لانه تزوجها بعتقها أو صدقاً فصد الصدق فلام اذ عتقت
 أو القيمة صحت برئت فعتقها من ان علماء الان جعلها لأحد واحد فله مهر المثل وكذا لو تزوجها بغيره بعد

(ولا مؤنة عليه) أي على
 زوجها (إذا) أي حين
 استعمالها لا انتفاء التمكن
 التام (ولا يلزم ان يتخلوا
 بها) (بيت بدار سيدها)
 اضلاله لان الحياء والرؤءة
 بمنتهى من دخول داره فلا
 مؤنة عليه والعتق بغير
 المالك من زمانه ولو قتل
 أمته او قتل نفسه قبل
 وطء) (فبما) بسقط مهرها
 الواجب له لتفويتها قبل
 تسليمه وتغيرتها كغيره
 بخلاف ما لو قتلها زوجها
 أجنبي او قتل الحرمة نفسها
 او قتلها زوجها أو أجنبي أو
 ماتا او قبل وطء فلا بسقط
 المهر وفارق حكم قتلها بنفسها
 حكم قتل الامنة نفسها قبل
 الوطء بانها كالسلمة لا تزوج
 بالمعد اذا لم ينهها من السفر
 بخلاف الامنة (ولو باعها)
 قبل وطء أو بعده (فالمر)
 للسبي او بطلان كان فاسداً

أثمة متولة قالت امرأتا عتق عبدك على أن أشكرك أو قال لرجل اعتق عبدك عنى على أن أشكرك ابنتي
ففعلى عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح وجبت قيمة العبد وان قال لامته اعتكك على أن تنكح زيداً فقبلت
وجبت القيمة عليها في وجه الزوجين كما تقتضاه كلام الر وياى واستظهره الاخرى واجتمعه الشيخ رحمه الله
وان قامت لعبدها اعتكك على أن تزوجنى عتق بمألول لم يقبل اه شرح حر (قوله بعد الوطء) انظر عا
ذا يتعلق فان قلت يباع فلنا ليس يلزمه ان يقدمه وان قلت بالمسعى فلنا وجوبه بالعقد توقف على الوطء وان قلت
بالبدل اذا كان المسعى فليس يلزمه ان يقدمه وان قلت بالمسعى فلنا وجوبه بالعقد توقف على الوطء وان قلت
للمشتري ان يقع الغرض في الموضوعة ملكه ثم ينفرد قبل الوطء يمكن ادخالها في قوله او الغرض بعد البيع
لانه صادق بما اذا فروقت بعد الغرض وقبل الوطء والا (قوله ولو زوج امته عبده الخ) في الر وض وشرحه هنا
فان زوج عبده بامته انفق عليها بمحكم المأثمة لان اعتقها وارادها فنفقها في كسب العبد ونفقة اولادها عليها ثم
ان اعمرت وجبت له بيت المال وان اعتق العبد دونها فنفقها عليه أى على العبد كزوج أمه ونفقة الاولاد
على السيد لانهم ملكه والحكم في الآخر تجري فيهما واعتقها دون اولادها وانفقها وان البعض بالنسبة
الى بعض المهر كالمر فبعض بقسطه ولم أر فيه مثلاً اه قوت اه زى (قوله فلا مهر) أى لا واجب ولا مندوب
للمسرح الشارح فتره يافى المصدق بقوله من ذكر في العقد ومعلوم ان البعض بالنسبة لبعضه
المهر كالمر فبعض بقسطه اه حل (قوله فلا مهر) أى وان دخل بها الزوج بعد بيع أمه وعتق لهما ولا حدما
أوله أو لم يدخل بها أصلاً اه شرح حر (قوله فلا حاجة الى نسجه) أى ولا يشجب ابتداءه به اه سم

(كتاب الصدقات)

مستحق من الصدق يقع المصدق بالصدقة العيب فكانه أشد الاعراض وامر منه عدم سقوطه بالتراضي
على عدمه أو من الصدق بالكسر كاشارة لهذا الشارح بقوله حتى بذلك لاشارة بصدق رغبة باثنية في النكاح
ويؤخذ من المختار ان الصدق ليقع بالمسعى لانه قال وأصدق المرأته أى لها مصداقاً عليه يكون المعنى الغوى
أخص من الشرعى الذى ذكره بقوله ما لو جيب بنكاح الخ عكس القاعدة لمشهور ومن المعنى القوى أعم
من الشرعى فهمى اقلية وما هنالك خلاف القالب وفي المصباح ومصدق المرأته افاض أشهرها فتح الصادق
الناصفة كسرها والجمع صدق ضميتين والثالثة لغة الخازن صدقو جميع على صدقات على لفظها وفي التنزيل
وأقوال النساء صدقاتهن والرابعة لغة جميع صدقات مثل غرة فتوفيات وصدقة لغة تامة سواها
مختلفة من المضموم جميعاً صدق مثل قرية وقربوا صدقاتها بالالف أعطيتها صدقاتها وأصدقها تزوجتها على
صدق وشئ صدق وزان فلا أى صلب والصدق المصادق وهو من الصدقة واشتقاقها من الصدق في الرد
والنصر والجمع أصدقها وأمر أصدق بصدقة أى باؤر رجل صدق بالكسر والتثنية لا يلزم بالصدق اه
(قوله ما لو جيب بنكاح الخ) أى من معنى أو مهر مثل بالنسبة للنكاح فهو وجب المسعى تازومهر مثل
أخرى وقوله أو وطء أو تقويت بضع ولا يكون الواجب في هذا المهر مثل الوطء يشمل الواقع في عقد صحيح
كالقنوق وطء الشهية وقوله كزاع أى كان تزعم زوجه الكبرى وزوجه الصغرى بغير ادنه فيجب
على الكبيرة ان تصف مهر مثل الصغير ولو لم أر في الارضاع فلا شئ عليها وقوله وجوع شهود أى كان
شهداً وبانه طلقها فارق بينهما الحاكم ثم جوعان الشهادة فيجب عليهم مهر مثلها ولا يرجع الزوج لان
حكم الحاكم لا ينتقض اه شتان في سم وقد يجب المهر على الرجل ككفى شهود الطلاق اذ رجعا
فانهم يفرمون المهر للزوج وقد يجب المهر على المرأة ككفر وجعدها ملكاً لامرأتها رضعته وجبه
الكبيرة زوجه الصغرى فله يجب المهر على المرأة لانه لا يفسخ النكاح براضعه ولو يكون المهر لسيدته لانه
لا يملك وقد يجب المهر على المرأة ككفر رضعته وجب المهر الكبير زوجه الصغرى وقد يجب المهر على

بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة
قوله (له) كقولهم يسمها ولاته
وجب بالعقد الواقع في ملكه
(ان وجب في ملكه) من
زادنى فان وجب في ملك
المشتري فهو له بان كان
النكاح فهو براضاً أو فاسداً
وقوع الوطء بينهما أو الغرض
أو الموت في الاول بعد البيع
(ولو زوج أمته عبده) قيد
زفنه بقوله (ولا كتابة فلا
مهر) لانه لا يثبت له على
عبده دين فلا حاجة الى
تسببه بتلاضعه ولو كان ثم
كلمة فيهما أو في أحدهما في
المكان كالا جنين
(كتاب الصدقات)
هو بفتح الصاد ويحذف كسرها
ما وجب بنكاح أو وطء أو

ال جلي وهو كبير اه (قوله قبرا) انظر هل له مفهوم حتى اذا امر المرضعة بالارضاع لا يجب عليها المهر
أولها حتى ان التوقيت لا يكون الا قهرا فلا مفهوم له الظاهر الثاني ثمرات الشارع في باب الرضاع ذكر كراهه
اذا امر المرضعة بالارضاع لاشي عليه او عبارته ثموله على المرضعة بشد زنه بقولي ان لم يأن في ارضاعها
انصف مهر مثل اه حل (قوله سمى بذلك) أي سمي ما وجب باقسامه الثلاثة بالصدق وقوله ويقال له أي
لما وجب باقسامه الثلاثة أي فهو مع الصدق مترادفان على ما وجب باقسامه فقوله وقيل الخ مقابل لقوله
ويقال الخ اه شيخنا (قوله ويقال له أيضا مهر وغيره) ويقال فيه صدقة بفتح أوله وتليث ثانيه وبضم أوله أو
فقه مع أسكان ثانيه فيها مهر ومهر ما وجبه صدقات اه شورى (قوله كايسته في شرح الروض) عبارته
ويقال له أيضا مهر ونحوه بكسر النون وضعها و فريضة وأجر وطول وعقر وعلقة وعلقة ووجاه ونكاح
قال نه في وابسته نف الذين لا يجدون نكاحا اه وفي القليوبى على الجلال وله اسماء آخر وأوصل بعضهم
اسماءه الى أحد عشر ونظمه بقوله

مداق ومهر علة وفريضة * جهاء وأجر ثم مهر علاتي

وطول نكاح ثم خوص عداها * فهد وعشر عداها مواقي

وراد بعضهم عطية أيضا وتقدم انه يقال فيه صدقة أيضا فجاتها ثلاثة عشر اسماء وقطعت منها بقولي

اسماءهم مع ثلاث عشر * مهر مداق طول خوص أجر

عطية جبا علاتي تحلة * فريضة نكاح صدقة مقرر

انتهى (قوله وآقا النساء) التفسير للزوج وقيل للولاء لانهم كانوا يتكلمون المداق في الجاهلية اه شورى
(قوله لم يدان تزويج) أي والحال انه أي الزوج لم يكن بمعنى الا تزويج فقال له صلى الله عليه وسلم النفس أي
عاطش شيا من الناس تجهل صدقاته ولو كان ما اتهمه أي تعطله فخالتم حديثه انه تزويج تعليم القرآن فظهر
ان المراد بجر يد التزويج هو الزوج فكان الاول للشارح أن يقول لم يدان تزويج حان مر يد التزويج وهو الولي
وعين أن يقال المراد مر يد تزويج التي صلى الله عليه وسلم كبدل عليه انصف في البخاري اه شيخنا عطية
ونهاك في البخاري عن سهيل قال جاءه امرأتان التي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني وهبت
نفسى اليك فسكت فقال رجل يا رسول الله زوجنيها لم يكن لهما حاجة فقال هل عندك شي تصدقها به
قال ما عندى الا ازاري فقال ان اعطينها ما يحسن ثوابي ازالنك فانك شيأ قال لأحد شيأ قال انك شيأ ولو
خالتمن حديثه الا اجد قال فهل معك شي من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال فذر زوجنا كما
بما علمن من القرآن اه رماوى (قوله من ذكره في العقد الخ) ومن ان لا يدخل بها حتى يدفع لها منه
شيأ آخر وما من خلاف من أوجبه اه شرح الروض اه عيش على مر ويسن ان لا ينقص في
العقد من عشرة دراهم خالصه لان ما حقه فرضي عنه لا يجوز أقل من اوزل الغلظة وان لا يزيد على
خمسة مائة درهم فضا صدقة فاز واجعوبنا على الله عليه وسلم سوى أم حبيبة وان يكون من الفضة لا اتباع
ومع من عرى الله عنه في خطبة لا فقالوا لصدقات النساء فأنه كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله
كان أولى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم اه شرح مر وقوله لا فقالوا لصدقات النساء انى بان تسددوا
على الا تزويج بل انى ياد على مهر امثالهن اه عيش عليه (قوله من ذكره الخ) أي فاذا ذكره كان هناك
عقدان عقد مدق تابع وعقد نكاح متبوع ويلزم من فساد المتبوع فساد التابع ولا عكس كسأنى وقوله
لانه صلى الله عليه وسلم دليل السن وقوله ولتلاشيه الخ دليل الفكر اه أي وذلك شافى انطوصية اه خيل
لانه صلى الله عليه وسلم اختص به ما يجوز له النكاح لفظ الهيم من جهالة اذا وهبت نفسه لصفة الهبة
حلته واختلوا هل يشترط من يتابعه موهبة أو يكتفى في الحل بمراد ادائها وعلى الاول قبل بشرط

تقويت بضع قهر أكثر رضاع

ورجوع شهودى بذلك

لا تعاره بسد رغبة بده في

النكاح الذى هو الاصل

في ايجابه ويقال له أيضا مهر

وغیره كجاء تنه في شرح

الروض وغيره وقيل الصدق

ما وجب به في العقد

والمراد ما وجب به في الاصل

نفسه قبل الاجماع قوله تعالى

وآقا النساء فأنه نكحة

وقوله صلى الله عليه وسلم لا يرد

التزويج التمس ولو انما من

حديث رواه الشيخان (سن

ذكره في العقود كراهة خلاؤه

منه) أي عن ذكر لانه صلى

الله عليه وسلم لم يخل نكاحا

عنو ثلاثيه نكاح الواجبة

نفسه صلى الله عليه وسلم لم

لزوج عده أمته ولا كجبة

لم سن ذكره اذا فائدة فيه

اعظم من مادة الانكاح أو الزوج وقيل يكفي منه لفظ الهبة كقوله انتهت وهذا هو المعدود واختلفوا هل
 وقع ذلك بالفعل أو لا وإنما الخاص به الجواز فقط ولم يقع على القول بالوقوف استثنوا إلى التي وقع منها الهبة
 له وأتمها وتبناها على أقوال أربعة فقتل في ميمونة بنت الحارث وقبل ذنب بنت خزيمة الانصار وقبل
 أمهم بل بنسبها وقبل خولة بنت حكيم اه من المواهب وشرحها (قوله وقد عيب لعارض الخ) عبارة
 شرح مر نعم لو كان يجوز له عيبه ورضيت وشهدت قبل من مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو
 مملوكة لم يجوز ورضى الزوج بها كثر من مهر مثل وجبت تسميته انتهت وفي قول على الجلال وقد عير
 ذكره كوفي يجوز محتاج إلى النكاح ولم يعد وانه الامن بطلب زيادة على مهر المثل فسكون التي عنه يلزم
 في مهر المثل ولا بعد فسد وان كان لو ذكره لفا يخدم اه (قوله وقد عيب الخ) وإذا كان معينا وجب
 قبضه قبل الاستحلال للتأليف المحذور والذى وجبت التسمية اه عش وقوله وإذا كان معينا الخ أى وكان
 أكثر من مهر المثل بدليل قوله لا يلزم المحذور الخ بيان له ومعه أن المعين إذا تلف في الذرع قبل القبض
 فإن صدق الصدق ينسخ ويجوز مهر المثل تجسبا (قوله غير مائة النصف) أى توافق الزوج والولى على
 أكثر من مهر المثل والافلا تجب التسمية لأنه يجب له مهر المثل بنصف العقد فلا يلحقه مهر وترك التسمية اه
 عش (قوله وما عيب غنا الخ) هذه في المعنى قضية شرطية كالنصف وهو لو كل ما عيب حله غنا فصار حله صدقا
 وقوله لكونه أى الصدق عوضا أى من جهة الاعراض لتعيل للكتابة التي في هذه الشرطية أو لتعيل للعاقبة
 التي ذكرها بقوله وان قل أى لكون التليل عوضا أى من جهة الاعراض ولو عقد بنصف تغير المأهله به
 وجب هنا وفي البيع وغيره كغير ما وقع العقد به زاد صرح أو نقص أو عجز وجوده فإن فسد له مثل وجب والا
 فقيمته يولد العقود والمالبة كما في ذلك والزوج حله تعالى اه شرح مر وقوله والافقيمته باد
 العقدين في ان يبين معنى هذا الكلام فإنه ان كان الصدق معينا في العقد فلا معنى للعقد والافقيمته باد
 تلف لا عيبه ولا يمتنع بل مهر المثل تجسبا في قوله فلو تلف في ذرع وجب مهر مثل وان كان في الفقة
 لم تصور فقدته الا بافتتاح فوه اذا تلف لا يشعروا والمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصوره مثل اه سمع على
 ج أقول ويمكن الجواب باختصار النش الثاني ورا دمه من جنسه وبعينه قيمة الصدق مع مثالا إذا كان
 المعنى فلوما وفقدت بجبهه ثلثها انما وفقت معنيها أو باختصار الاول لكن بناء على ان الصدق مضمون
 ضمنه اه عش عليه وعبارتار وض وشرحه صدقوله ولو اصدقتا علمها الخ ثمها فصل كل عمل
 يستأجر عليه كعمل قمر أفن وخياطة وخدمة وبناء عمارات كبيع زوج جعلها غنا انتهت (قوله
 بما لا يتمول) أى لا بعد في العرفه ما لا وان سكنا ما لا في نفسه فغنا ما بعد من للال بالاولين والثاني
 بالآخرين اه وعبارة الشورى قوله بما لا يتمول أى من المال كما أشار إليه بقوله كونه وجبت فلا بد
 من قوله ولا يقابل يتمول لا خارج نحو ما يستحق من القاصص وأشار إليه بقوله وترك شفعه به تعلم ما في الحنية
 (قوله وترك شفعه) بل ان شرت فبشر بكونه وقد عيب بالذقة (قوله وقد عيب الخ) أى بوجوه
 في التبعة لغيره من امتناع السلم بها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها هاته على ما مر في الكتاب على
 مقابل الاصح يجوز بشرطه السابقة اه شرح مر وأما الذين اتفقوا عليه أنه يجوز له صدقا لها اه
 عش عليه وعبارة ج بنه على ما مر في المتن بدقول مر في الكتاب (قوله ضمنه عقد) وهو الذي اذا
 تلف عيبه القابل للموقع به العقد القابل لهاته مهر المثل وضمنه الدين ضمن المثل فله والتقوم
 بقيمته اه شرح مر (قوله وان طالبته بالتسليم) غاية في قوله لا ضمان يدفع ما ينوهم انهم ان طالبته
 بالتسليم فلتعصم بصير عليها ضمنه (قوله كالبصير) بالتابع) كان عليا يقول كالبصير
 المشتري لان الزوج بمنزلة المشتري والزوجية بالتابع تجسبا في كلامه صدقوله ولها عيب ضمنه الخ

وقد عيب لعارض كان
 كانت المرأة عيبا مائة
 النصف وذكر كراهة
 الانكاح من زبادى (وما
 صرح) كونه (غنا صرح) كونه
 (صدقا) وان قل لكونه
 عوضا فان صدق على المتول
 ولا يقابل يتمول
 وحاشا وترك شخصه
 قد فسدت التسمية
 لم يزوج عن العروبة (ولو
 اصدق عينا فهو من ضمنه
 قبل قبضها ضمنه عقد)
 لا ضمان يدوان طالبته
 بالتسليم فلتعصم كالبصير
 بالتابع

لها أنه لا يضمن مهر الأولاد شركاً اه عزري (قوله كظاهرة في المبيع) يؤخض نفسه ان البائع لا يضمن
 منافع المبيع وهو كذلك اه شيخنا (قوله ولها جبر نفسها) أي يجرى وشدة وأما غيرها فالحسب لو لم
 يكسدها كره ويبنى على جواز الحسب لها في مدته تسحق النخعة ان كان جازاً ولا تسحقها ان لم يكن جازاً
 اه شيخنا عبارة رى واذا حبست نفسها وأوجبها الولي بسبب عدم تسليم المصدق استحققت النخعة وغيرها
 وجوباً لمدة الحسب فان التضمين منه انتهت (قوله ولها جبر نفسها) لم يجر وأهنا القول بإيجاب البائع اذا كان
 الثمن حالاً لان البضع يملك بالتسليم اه (فرع) لو سلم الولي الصغيرة قبل قبض المهر لم يضمن المهر لزمه رأى المصلحة
 فلها اذا لم يمت الامتناع وجب تسليمها قبض المهر لان ما قبله ليس بمصلحة ولو لم يمت الامتناع فلها بالاشقة
 للمصلحة حيث لا تأخذ بعد البائع لان ذلك الثمن باب الفصل وهذا من باب التفويت مر اه سم (قوله وان
 حل قبل تسليمها) هذا لغاية الرد على الضعيف الذي يفسر الحال في المواقف على الحال في الابتداء في شرح مر
 (قوله والمال وزوج أم ولدها) هذا يخرج قوله ملكته وقوله والمال وزوج أم ولدها يخرج قوله بملكها فان
 القيود ثلاثة اه شيخنا والمراد ان في الصور الثلاثة زوجها باصداق لم يقبض من الزوج ففي الصورة الاولى
 انتقل الملك فيه للوارث وان صارت هي حرة وفي الثانية الملك فيه باق لبيدها لان الزوج لها وكذلك في الثالثة
 (قوله أو باعها) أي الامة غير أم الولد لان الفرض في أم الولد ان زوجها يصير قوله بعد ان زوجها سلمت
 على فرض أن تكون ممن يجوز بيعها في بعض صورها المذكورة في كلامهم أو باعها نفسها بوجوب
 وخروج ملكها بالنكاح ما لمزوج أم ولدها فتقت بجره أو أعتقها أو باعها ومحمته في بعض الصور والاشية
 لان ملكه للوارث أو للمعتق أو البائع لهما اه حل وعادة الشورى قوله أو باعها أي أم الولد في بعض
 صورها والامة لا يملكها ونها أم ولدها انتهت وقوله بعد ان زوجها راجع للثلاثة قوله (قوله والحسب
 في الصغيرة الخ) (فرع) فهم من الرخصة ان الولي الصغيرة ان زوجها يجوز له ذلك عند المصلحة
 وهل يجب الامتناع والارتباك قياساً على ما قبله من الجواب فان لم يأت بالامتناع والارتباك لم يجز الا
 ان لا يرغب الا في الزواج معها الا دونها اه سم على حج اه عس على مر (قوله ولها) أي ما لم
 يرا المصلحة في التسليم ويخالف البيع بانه لا مصلحة تظهر ثم غالباً اه شوري وكذا يقال في الولي الصغيرة اه
 حل (قوله وفي الامة لبيدها) أي الملك للمهر فالصحيح وردد الاذرى في مكانة كلمة صحيحة والتميزان
 لبيدها منتهى أحسبها كاتر بعلمه أو لا ينافي ذلك ان المهر بدل بعضها ولا حوله فيه اه وفيه نظر
 والفرق بينه وبين التبرع ظاهر اه شوري (قوله ولو تنازعا الخ) فيه تصريح بانه يجرى العقد له المطالبة
 بالحسب وان تمكن اه حل ولو اصدقتا لم تخوف أن يطلب كل التسليم الذي أفتيت به ولم أرفعهما
 انهما ان اتفقتا على شيء فذلك والافصح المصدق وجهه المثل فيسله بعدل وتوهم تسليم نفسها اه
 شرح مر وقوله وجبهم للمثل وقد يقال بخبري لان رضاهما بالتعليم الذي لا يحصل عادة لا يعمد
 كالتأجيل وقد تميم اجبارها في قبول حل الاجل وقد يحتاج عن هذا بان انتهاء الاجل معلوم فيمكن المطالبة
 بعدو زمن التعليم لغاية تهمة اذا مكنته قد سهل في التعليم فقلول المدد عليها بل ربما نالت التعليم بذلك
 ونسبت في الدرس من شيخنا رى الجزم بذلك اه عس عليه (قوله أحسبها) أي حيث كلن العرض
 معبثاً ان كان في القيمة فلا ينبغي ان يجبر بل يخبري لرضاهما في القيمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق
 ومن ثم يجر وأهنا القول بان الزوج يجبر وحدها كالبائع لقوات بينهما هاندون البيع اه حل (قوله
 أحسبها) أي ولو كلن دينا حالاً ان كان قياس البيع في هذه اجباراً فخصاً فلم يجر وأهنا القول بإيجاب البائع
 والمال وحده لا يزم على التسليم تلف عوضها وقوله صد عدل أي ولو تلفت حيث لا يكون من ضمن الزوج
 كقوله عدل الرهن اه شيخنا (قوله ولو تزومرضه صد عدل) وليس فاتباع واحد منهما ادل كل نائبه

باعتها (لها كروياً وغيره
 (أو امتناع من تسليم)
 للمصدق (بطلب) له ثمن
 له الطالب كظاهرة في المبيع
 (ولها أحسب نفسها لتقبض
 غير مؤجل) من مهر من أو
 حال (ملكته من كساح) كذا
 بائع فخرج مالو كان حراً
 فلا أحسب لها وان حل قبل
 تسليمها نفسها للوجوب
 تسليمها نفسها قبل الحل
 لرضاها بالتأجيل كذا في البيع
 والمال وزوج أم ولد فتقت
 بجره أو أعتقها أو باعها بعد
 ان زوجها لانه ملك للوارث
 أو للمعتق أو البائع لهما وما
 فزوج أمة ثم أعتقها أو وصى
 لها بمهرها لانها ملكها
 بالوصية لا بالنكاح وقوله
 ملكه من كساح من يذني
 والحسب في الصغيرة من الجنونة
 لو لم يوفى الامة لبيدها أو
 لوليها (ولو تنازعا) أي الزوجين
 (في البسطة) بالتسليم بان
 قال لا أعلم المهر حتى تسلم
 نفسك وقالت لا أعلم حتى
 تسلموا (اجبراني ومريضه
 صد عدل

لكن هو المهر وحده ولو كان نائبا كانت هي الحسرة وحدها بل هو نائب الشرع لقطع المصاهرة اه حل
 (قوله وتؤم بشكبن) أي في محل برضاه الزوج ولو غير محل العقد لا عبرة بما يصنع السيد لو كانت الزوجة
 أمة ولا بما يصنع الزوج الحرة أو وليها بحث لم يرض الزوج بذلك ولو تبعتها المنزل التي برضا عليها بقيد
 ج بما إذا كان يبلد العقد وكان ذلك المحل تلك البلد أي بما إذا كان غير محل العقد فإثره على المحل
 العقد عليها ولا مؤنة لها قبل وصولها للمحل العقد فلا مردان ينقلها إلى محل آخر غير محل العقد كانت أو ما لمحل
 عليها ولو لم يصلح محل العقد لتسليم اعتبر بغير محل صالح إليه قال ج ولو جعله وكيله بإدليس هو ما لا عبرة ببلد
 الزوج لا ببلد العقد فيما يظهر لانها لم تنسحب بالاتباع للزوج في محله وان لم تعلمه للمحل العقد اه حل
 (قوله ولو بادرت فكنت الخ) ويظهر ان تمكين الرقعة والقرناء ونحوهما الاستمتاع بغير وطء كتمكين الساقية
 للوطء حتى لو لم يستمتع بها بمادون للوطء في الفرج فلها الامتناع وان استمتع وهي مختارة فلا وهذا هو المعتبر
 اه زى (قوله فان لم يطأ امتنع الخ) فيمحقق المعنى فان لم يطأ المهر امتنع ان لم يطأ والفرق بين هذه
 والتي بعد حاجت لم يجره الاسترداد ان في تلك وجد منه تسليم ومنها تسليم وفي هذه وجد منها تسليم فقط اذا
 الفرض انه لم يطأ اه شيئا (قوله وان وطئها طاعة) أي غير الرقعة والقرناء ولو في الفرج واستمتع
 بالرقعة او بالقرناء فلو زال ذلك فالتفاهر لم يلحق بها الا بغيره من غيرها اه حل (قوله او بمجنونة) بان مكنته
 وهي عاقلة فمجنونة وطئها حال جنون أو ينبغي أن يكون لولها ان يتضمن الوطء ولو لم يول السفيرة أو
 المجنونة لصحة كان كتسليم البالغة نفسها لكن لو كانت كان لها الامتناع بعد الكمال ولو سلت السفيرة
 نفسها وأتى الولي ان الصلح في عدم تسامها كان له الامتناع وان وطئ اه حل وعبارة الشورى قوله
 أو بمجنونة وان مكنته معاملة محبت وطئها حال جنون أعلى الاقرب من احتمال لان العبرة بالوطء وقدره قال
 جنونها انتهت (قوله لعدم الاعتداد بتسليمهن) يؤخذ منه انه لو لم تكنه الاقضية لما مضت فخرج
 معين غير تصرفه في قبضه فلها الامتناع اه شرحه (قوله فان امتنع بغيره) لا بغيره بل مكنته المصنف
 من محل التسليم لانه معلوم من كلامه في النفقات والكلام هنا بين عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج فؤنة
 وصولها للمحل التي يريده الزوج من تلك البلد عليها اه ج قال سم عليه ولو تزوج امرأة فزفت إلى
 الزوج في منزلها فدخل عليها بانها افلا أو لم تكنه وان كانت سفيرة أو باقة فكنت تدخل عليها بانها أهليا
 وهي ساكنة فعليه الاجرة وأما متهمها لانه لا ينسب اليها كقول ولان عدم المنع أعمن الاذن وكذلك
 لو استعمل الزوج أو أوفى المرأة وهي ساكنة على جرى العادة تزوجه الاجرة اه كلام الخادم اه سم على
 ج وفي ما لو كان المنزل لاهل الزوج فؤنة في الخمول لم يتغير الا حوزة لعدمها وقاس ما مر
 في الزوج وجوب الاجرة لاهل المذكورة اه ع ش على مر ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بغيره مكنت
 نفسها بغيره اعتبار بمحل العقد فان طلبها في مصر فنقمت من الشام إلى غزة عليها ثم غزى في مصر عليه وهل
 مؤنة الطريق من الشام إلى غزة عليها أم لا قال الحنفى في فتاوه بنهم وحكي الوالي وفيه وجهين أحدهما ان
 لانها خرجت بأمره والثاني لان تمكينها في مصر جعل بغيره قال وهذا أقبح وهذا هو المعتبر اه شرحه
 وقوله من الشام إلى غزة عليها ظاهر وان جهلت كونه بغيره كان قبله وكيله ببلد المرافقة فزوجها اه
 ع ش عليه (قوله وتعمل الخ) ونقصت الامهال على الزوج لانها بعوضه فذلك كذا في حاشية الحلبي وفي
 ع ش على مر ما صرح بأنه لا نفقة لها وعبارته على قول الامس ولا يسلم صغير ولا ينفقة حتى يزول مانع
 وطء قوله حتى يزول الخ أي ولا نفقة لها بعدم التمكين وينبغي ان تسلم من استعملت لغيره تنقطف وكل من
 عزرت في عدم التمكين انتهت (قوله وتعمل لغير تنقطف) قال شيخنا تركه الزوج بمحل اه قد على
 الجلال (قوله كاستعداد) قال في شرح المذهب الاستعداد استعمال السيد وصنعيته عن خلق العانة اه

وتؤم بشكبن) انفسه (أخاذا
 مكنت اصطفا) أي العدل
 المهر (لها) وان لم يأت الزوج
 قال الامام فلوهم بالوطء بعد
 الاعطاء فامتنعت ولو جسه
 استرداده (ولو بادرت فكنت
 طالبت) بالمهر (فان لم يطأ
 امتنع) حتى يسلم المهر وان
 وطئها طائفة فليس لها
 الامتناع بخلاف ما اذا وطئها
 مكرهة أو صغيرة أو مجنونة
 لعدم الاعتداد بتسليمهن
 (ولو يادر فسلم) المهر
 (فلتمكن) أي بزمها التمكين
 اذا طلبه (فان امتنع) ولو
 بلا عذر (لم يسترده) لغيره
 بل بالادة (وتعمل) بوجوب
 (لغير تنقطف) كاستعداد
 (يطلب) منها أو من وليها
 (ما يراه) فاض من ثلاثة أيام
 (فانك) لان الفرض من ذلك
 يحصل فيها لا يجوز مجزئتها
 ونحوه لغيره التنظيف .

شورى (قوله الجهن) في الصباح جهاز السراجه ومنه ما يحتاج اليه في قطع المسافة بالفتح و بهراً السبعة في قوله تعالى ولما جهزهم بمهارهم والكسر لغتاً وله جهاز العروس والمبتاعين أيضاً قل جهزهما أهلها بالتعجيل وجهاز المسافر بالتثليل هيأته جهازه في الميزان بالسراجه فاعل اه (قوله لان منهن ما لم) أي وان كانت عليهن الا زبد على ثلاثة أيام ولم يبق منه بمسحطه من الاذن ثلاثة أيام اه حل (قوله وذات زوال علوض) بخلاف الشقاق فليس له ان تمتنع له في يومه من الزوال ولو ادعى الزوج بلوغها من المحتمل فيه الوطء عرضت على أربع نساء وعلى رجلين من أعمى ومسحوب وفي كلام البرلسي لو اختلفا في مكان الوطء فالقول قول الاب اه حل (قوله وكركه تسليم فلها) قال في الوطء وشرحه فلو سلمته صغيرة لا توطن ألم يلزمه تسليم المهر كما يخفقون سلمه على أفعالها أو لاجلها في استرداد وجهان كل وجهين فلهما الوطء بلا عذر وقد يدار الزوج الى تسليمه ذكره في الأصل وقضيته ترجع عدم استرداده اسم على ج اه عش على مر (قوله وان قال الزوج لا أنظر المالح) لكن المعتد ان هذا الخاص بالصغيرة أو المأرأة مستوعب ونحوه إيجاباً الى ما قاله حيث كان متفقاً في كلام ج قول ان ذلك يرتفع على قوتضيه على حب والواجب تسليم بعد قال ج وله امتناع من تسليم صغيرة لأمريضة اه حاشي (قوله وتقرر ووطء) ولا يتفرقه ان يكون بمحصل به التخليل خلافاً للزكشي وقد سبق بعد استقراءه كجلا واستر حرز وجهها بدوطء أو قبل قبضه الصادق لان السيد لا يشبهه في قتلها ابتداء كذا قاله بعضهم وهو وجه واحد عدم سقوطه في الوطء أقوى من الابتداء فان كانت قبضته لم ترضأ منه اه شرح مر (قوله وتقرر ووطء) أي يتبين حقيقة أو قدرها وان لم تزل البكارة تان لم ينشر ولو ادنا هذا ذكره ولو صغير لا يمكن ووطء المعتد منهم خلافاً للزكشي وفي كلام شيخنا وطون لم يحصل به التخليل كالصغير الذي لا يأتى جماعه اه حل والفرق بينه وبين التخليل ان معنى التخليل على التقيد بخلاف هذا اه شوري (قوله ولو بقتل) أي صلبها لالعكس اه مر ومنه الله يرى قال وهو مسئلة في زلة النقل لا توجد الا في بعض شروح المختصر وفي شرح مر كذلك في الباب المتقدم على هذا عبارة حل قوله ولو بقتل ما يقتل المرأتين وجهها قبل النكاح والامساق مهرها انتهت (قوله في نكاح صحيح) ظاهر مر جوهر الموت ومصرحه به بعض الحاشي فيخرج به الموت في الفاسد فله لا يشر شي أو الاحسن رجوعه لوطء أي ما يخرج الوطء في الفاسد وان كان وجب لانه لا يغرر لان التقرر يغرر والجواب لو لم يحصل في الفاسد لانه اه شيخنا (قوله لانتهاء العقوبة) أي وائتمت أو بمنزلة استيفاء العقوبة عليه كما كل هذا التعليل بهذه الضميمة في شرح الروض اه شيخنا وعمل مر بقوله لاجتماع العمانية وبقائه آثار النكاح بعد من الزوال ونحو غيره اه وفي قسم قوله لانتهاء العقوبة أي أو انتهائهم بمنزلة استيفاء العقوبة على كل الأجزاء (قوله ولو اعتق مريض الم) هذه أيضاً مسألة وجهها انه لو وجب المهر لكان منها غير قبضتها فلا يصح نكاحها قبل استيفاء المهر فيلزم من ثبوت المهر عدم ثبوت اه شيخنا وعبارة الحاشي قوله واجازت الورثة أي بعد الموت وقوله ولما مره اذ لو وجب لرق بعض الاله دين عليه فيرق بعضه في مقابلته واذرق بعضه بايل نكاحها واذ ابايل نكاحها فلا مهر قيل وقد سبق بعد استقراءه مذكور في فقهنا واستر حرز وجهها بدوطء وقبل قبضه الصادق لان السيد لا يشبهه في عيبه ماله والى ج عدم سقوطه وتوزيه حيث قبضته فان لم يقبضه جرحه عليه بعد عقولنا المتع ان يثبت السيد على عيبه ماله ابتداء لا دوام اه حل (ج) (ج) في الصادق الفاسد وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالك فيقرق المصنف في الشرط الفاسد وتفرط الوطء والمخالفة للوكر في جعل أمته أفعالها كما مر اه قل على الحد لا من أسباب الفساد كون الصادق غير مقدور على تسليمه كما سبق ومضوب اه حل والظاهر ان هذا مخصوص بما اذا كانت الزوجه وتو لم يها قد برهن على انما هو متعصب له فان كان أحدهما قادراً على ذلك فيصح كفى البيع

تقبل لها وكذا انقطاع حبس ونفاس لان مدته ما قد طول ويتأق التمتع معها غير الوطء كفى الرخاء (ولا طاعة ووطء) في صغيره ومصلحة وذات زوال عارض لتضرره به والتصريح به من زباني (وكره) لولي أو الزوجنة (تسليم) أي تسليمه للزوج (قلها) أي الاطاعة في الصور الثلاث لاسر وان قال الزوج لا أنظر ماله في الزوال لم يأتى زول الماتع لانه قد لا ينفذ ذلك وذكر الكراهة في ذات الزوال مع التصريح بها الاخرين من زباني وجهها صرح في الروضة كسلافها الصغيرة وثقلها الاخران (وتقرر) المهر على الزوج (وطء وان حرم) كقوله في حد من أو بدول استيفاء مقابله (وذكر) لاجلها قبل ووطء ولو بقتل نكاح صحيح لانتهاء العقوبة وتقدم ان قتل السيد أمته وقتلها نفسها طمان المهر ولو اعتق مريض أمته فلا يكلف غيرها وتزوجها واجازت الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر والمراد بتقرر المهر الا من سوطه كله الفسخ أو شرطه بالطلاق أو خرج بالوطء والموت صغيرها كما تستحل ماله وتخلو وتوسا في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب الا الشطر لانه وان

(قوله وما يدكر منه) أي من قوله وفقر وحسبك بقي إلى آخره هذه المسئلة ومن قوله أو أنسل به إلى قوله لم يؤثروا من قوله ولو ذكر وإمهر إلى آخر الفصل (قوله نسكها بما يملكه) أي لكونه غير مال ومثله بثلاثة أو لكونه ملكا لغيره ومثله واحد أي سواء أكل غير المال مقصودا أم لا سواء كان المقصود تثبيت عليه البند انحصارا كالنخل أو لا كغير ذلك عدد الامثلة لاجل هذه التعميمات اهـ شيئا (قوله سواء أكلن) أي الزوج جاهلان بالخروج منه الزوج والولي فلا فرق بين كون الكل غلبا بالمال أو جاهلا به أو البعض علما والبعض جاهلا (قوله أي بما يملكه) أي ولكن مقصودا أما غيره كدم منه فليس له لأن فيه عقد بالمسالك المسمى فقط ولا خيار لها اهـ شيئا بول الخيرة أيضا إذا كانت جاهلة بالمال وبخياره ج وتعتبران جهلت لأن المسمى كدم لم يسلم لها انتهت أي سواء علم وليها أم لا ولا ينظر حكم الولي هل يقبض ولا خصوصا فيها إذا كان مجبرا ولم يعلم بالمال (قوله بطر فمضا) أي سواء قدمه أو أخره على العتمة خلافا لما في قوله انه إذا تميم بطر المسمى يتقادم وجبه المثل اهـ عش على مدر (قوله وتعتبر) هذا مشكل على ما تتر من تزايده لانه البايع على ما تقدم عند قول المتن لو اجلس نفسه لتقبض غير مؤجل الخ حيث قال الشرح هناك كل البايع ووجه الاشكال ان البايع لا يتبدل به في فترتي الصفقة كما تقدم هناك متناشرا وكما هم لم يتزايده لانه البايع دائم بل ثلوثه ثلثا هاتين تغييره هاتين على تزايده لانه المشتري لانه هو الذي يتغير باب البيع تأمل وهذا كلفه لانه قد تقدم عدم تغيير البايع انما هو فيما اذا تفرقت الصفقة في البيع كما تقدم في المتن في قوله فصل باع حلا وحرما لم يقدم هناك أنهم لا تفرق في الثمن كان حلا وحرما لكن الخيار البايع لا يشتري وهنا لا وجه كالبايع وقد تفرقت عليها الصفقة فبما هو بمنزلة الثمن وهو المداق فثبت خيارها لولا وقفه أصلا اهـ (قوله بحسب قيمتها) أي حيث كان غير المملوك مقصودا والابان كان دائما للمهر المملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد تنسك بالاقسام هنا بفرق بين البيع والنكاح بان النكاح أوسع في الجاهل لانه لا يجيد ذكر المقابل ولا يشد بفساده اهـ حل وفي عش على مدر مائه ولكن مرفى البيع ان شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوما والباطل فهاهنا ان يكون مقصودا والاعتقاد البيع للمملوك وحده ولا شيء فحقا به غير المقصود فبأنى مثل ذلك هنا خص في الاول مهر مثل ولا شيء بل غير المقصود في الثاني اهـ وقوله أن يكون الحرام معلوما أي يمكن علمه بعد العقد بدخل فمما هو أصدها المشتري بينه وبين غيره اذ بشره به وهو يحل قيمة نصيبه بشره به وكذا العقد يخرج ما قال أصدها عسدي وسرا أو بعد من عسدي الناس فيسل المسمى يتقادم بحسب مهر المثل كما قال لعسدي أمكان التوزيع اهـ شيئا وفي شرح مدر ولو نسك بالف بضمه حل مجهول كما يقع في زمن من قولها ما يحل بموت أو فراق فسدفو وجبه مهر المثل لامة قابل المجهول لتسدفو التوزيع مع الجهل بالأجل اهـ (قوله بحسب قيمتها) أي في المتوفيات والثلث المختلفة القيمة أما تعدتها فبوزع عليها باعتبار الأجزاء بقدر الحرام خلوا الحرام صدها شيئا وفي قل على الجلال ويقدر الحرام رقبوا المتسدف كقولنا خلا كذا حل هنا وقدر في كلامه أنه يسدفو صير أو هو أو وجه فلعلم من قدر الحرام نسرى المسمى بقدر ذلك في البيع وليس معتبرا هنا وهو سهو أو سبق فإلغيت به وكس قبل هذه القوة مائه قوله ويقدر الحرام عسرا كذا قدر وهنا وقدر وفي طريق الصفقة تسلا وقدر وفي نكاح المشر كسبا بل أو جوا قيمته عند من رهاها ظاهر كلام الرافعي اعتبار كل يحمل بمقاسه فليست حكمه المثل فلو قد يقال في الحكمه أنه لما وقع العقد من آخر فسادا امتد به وقت صحتها وهو كونه تسلا أو صير أو اعتبار الحرام في البيع لأن لا زمن ومستقبل من العقد في ما مضى بعده فقط المطالبة باعتبار ما زول المال الحرام بخلاف عند النكاح فاعتبر وقت سابق له فيه فهو كونه عسرا أو أم نكاح المشر كالتسدفو مع جاب الحرام عنده من المثل المتسقف المطالبة بغيره بعد الاسلام بجمع القيمة

وما يدكر منه لو نسكها بما يملكه كسره وحر ودم ومضروب (وجبه مهر مثل) المساد الصدقات انتفاء كونه مالا أو محلا كالزوج سواء كان جاهلا بذلك أم عالما به (أو) نسكها (أو) أي بما يملكه (وغيره) بطر فيه (أي فيما يملكه فقط) أي دون غيره مما يفرق الصفقة (وتعتبر) هي بين نسك الصدقات واثباته فان فسدت فمهر مثل يجب لها (والا) أي وإن لم تسد فلهامع المملوك حصة قيمته أي من مهر مثل (بحسب قيمتها) فإذا كانت حصة المملوكية بينهما فلهامع غير المملوك نصف مهر المثل وتعتبر بما لا يملكه أم محاذ كره

وقته ملان اعتبار غيره وقته يؤدي الى اعتبار التي في غير وقت مستور بما يقع انحاف لان قيمته عند من يراها أقل غالباً من قيمة ما قبل أو الصبر وتأمل ذلك فانه من عثرنا الان فهم المستقر من دما في غفاس الالهام اه (قوله) وفي قوله ز وجئت بك الخ) متعلق به وقوله اذهب الصدق لقوله مع كل هو في قوله لتسر التوزيع وهذه الستة من جهة ما ذكر معوقه فوجها ما لو قال في غفلة المحي ويصعب المثل اه شيخنا (قوله) وفي ز وجئت بك الخ) أي وكل من في مالها أو كلاً منها به اه شرح مدر وخرج ما لو اتفقا القياس صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش عليه وقوله وجئت بك الخ) في قوله فوجها ما لو قال في غفلة المحي كبيع عدي اثنين بين واحد اه شرح مدر (قوله قلت العبد عن الثوب) فان لم يساوتك العبد عن مثل الثوب بطل البيع ان لم تكن أدنت في مبدونه وقوله وثلاثة صدق أي ان كل قدومه المثل والباطل ان لم تأذن فيه ورجع بمهر المثل اه وما في وقوله رجع الزوج في نفسه هو ثلث الصدق هذا المثل واذا رد الثوب بسبب استردا الحق الغير هو ثلث له بدو لا رد المثل أو ثمانية ثلث لمهر المثل وخرج فوجها ما لو قال وجئت بك الخ) لا يصح بالنسبة للبيع والصدقات اما النكاح فصحيح فلا بد ان يكون الصدق المثل والزوج وخرج بالثوب ما لو كان قدنا أيضاً كان قال ز وجئت بك الخ) وممكنك هذه الماتية بين الماتيتين اثنين لكان البيع والصدقات باطلان لانه من فاعلم مدعيه واحل لم يزاد في قول على الحلال قوله مع كل الخ أي ان كان الثوب لها كما كان ثلث الاضافة وكان له حوازيه لولايته أو كلاً لم يكن من فاعلم مدعيه نحو قول البطلان ورجع لمهر المثل بصورة الاخيرة ان يقول وجئت بك الخ) وممكنك هذه الماتية درهم من مالها بين الماتيتين من الدراهم اه (قوله رجع الزوج في نفسه الخ) وخرج به في الثوب اذا تلف العبد قبل القبض وله مهر المثل المذكور وله بسبب العبد حصة الثوب وحدها أو حصة الصدق وحدها ان شاء اه قل على الحلال (قوله ولو نسكح لوله الخ) جواب عن هذا الشرط وفيه تسع مسائل قوله فيما يأتي مع النكاح بمهر مثل وقوله فوجئ بمهر مثل أي بمهر مثل فما في قوله كون المجموع من مال المولى أو كلاً من مال المولى أو قدراً للمهر من مال المولى والراثة من مال المولى فانه يصح في هاتين بالمسعى كسأني اه شيخنا (قوله ومهر مثلها يلقب به) أما اذا كان لا يلقب به كان نسكحاً شريعة يستقر فمهر حمله أو يخرج من الاستعراق فالنكاح باطل كالمزيج المجهور عليه اه شيخنا (قوله) لا ريشة اعترض به انه تركيب فاسد لان لا اذا دخلت على مفردة سابق وجب تكرارها نحو لا خالص ولا بكر لا ريشة ولا غريبة وأجيب بثلث ما يعني غير ظهر اعراضها فيما يصدقها كونها على صورة الحرف ولا التي يجب تكرارها بخصوصية بما اذا كان ثمناً من متضادان وكونها بمعنى غير صريحه الصدق قوله تعالى لا ذلول اه حل (قوله بلاذن) أي في الفون سواء أدنت في النكاح أم لا وقوله بكر ليس قيد وقوله بدونه متعلق بالنسكح في المثلين وقوله أو عينت أي الرشيدة تكرار أو غيرهما هو مطلق على قوله بلاذن وفي المعنى على مقدار تقديره ولم يكن قدراً ولم يتعلق بثلث على هذا المقدور وقال أو عينت أو أطلقت اه شيخنا (قوله) أو عينت أي الرشيدة تكرار أو غيرها اه ع ش وقوله أو أطلقت أي الرشيدة غيرا غيرا أي سكت عن قدره (قوله ففحص عنه) ظاهره لو كان الناقص رائداً على مهر المثل ولو كانت المينة للرد فبعضها على ان قوله أو عينت من عطف الجمل لكن بحث البقعي انقاده في السبقة بالمسعى للتأنيض الزائد عليها لم يرد في الرشيدة قال حج وموجبه في السبقة لما ذكر بل لانه لا يدخل في ذاتها في الاموال فكأنهم تأذن في ثلثي لافي الرشيدة لان اذ لم يعتبر في الاموال ولو زاد على ما سبقت فيه ما تقدم في الوكيل اه حل وجازة الثوب ويوشل النقص فيها الزائد من عين الزوج أو النهي من الزيادة على الوجه كقول في البيع انتهت (قوله) أدولى ان لا يبيع أي أو غيره والمال من الصدقات أو غيره وقوله أدولى ان يبيع أي أو غيره الفاء من الصدقات أو غير اه شرح مدر وانما اسم ان ومفعول يبيع محذوف دل عليه هذا أي ياله وانما

(وقل) قوله (زو جئت بك

وجئت فوجها هذا العبد مع

كل من النكاح والمهر والبيع

علا جميع الصفتين مختلفي

الحكم اذهب الصدق

وحصه عن مسع (ووزع

العبد على قيمة الثوب

ومهر مثل) فاذا كان مهر

المثل ألفا وقبضة الثوب

خمساً قلت العبد عن

الثوب وثلاثة صدق رج

الزوج في نفسه اذا طلق قبل

الذخول (ولو نسكح لوليه)

هو أهم من قوله لعل (يقول

مهر مثل من ماله) أي مال

موليه ومهر مثلها يلقب به (أو

أنك مثلاً لا ريشة) كصغيرة

وجنونة (أو ريشة بكر ابلا

اذ بدونه) أي بدون مهر

المثل (أو عينت قدراً

فقص عنه أو أطلقت فقص

عن مهر مثل أو نسكح بألف

على أن لا يهاجر) على (ان

يعطيه ألفاً

أوسط فمهر خيار أولى
 نكاح بائنا خلفه متناه ولم
 يحل بغيره وده الاصل كان
 لا يزوج عليها ولا تفتة
 لها (مع النكاح) لانه لا
 يثاثر بفساد الموصولا
 بفساد شرط مثل ذلك (مهر
 مثل) لفساد المسمى بالشرط
 في موصو به بائنا خلفه
 والمصلحة في الثلاثة الاولى
 وبائنا خلفه في صورة النقص
 ووجهها في بائنا خلفه ان
 النكاح بالانطلاق يجوز
 على مهر المثل وقد تنص عنه
 ووجهه لفساد في الاخير
 مخالفة الشرط لقتضى المباح
 وفي المسمى قبلها ان المهر لم
 يتعوض عوضا بل قيمه معني
 التبعة فلا يبق به الخيار وفي
 السادسة السابقة ان الالف
 ان لم يكن من المهر فهو شرط
 عقد في عقد الا قد جعل
 بعض ما التزمه في مقابلة
 المضع لغير الزوجة فيفسد
 كذا السبع ولا يسري فساد
 الى النكاح لاستقلاله وخبر
 يرد في الاولى من ماله ولو
 كان خذلق من مال الولي فيصح
 بالمسمى على أحد احتمالي
 الا لم يوجبه الماوى الصغير
 بعبا لم يفتوهمه بالقبلى
 وانتاره الاخرى حذر من
 اضرامه بزوجهم مهر المثل
 فماله وبفسد على احداه
 الاخر لانه يتضمن خذوله
 فيعاقبه

لم يمس لان اسم ان عدة فهو أولى بالذكر وقوله ان يعطيه الباع ومثله ان تعطيه البائنا الى ان لا يفتقد
 بهر المثل ايضا وهو مفهوم من الاصل بالشرط ان يعطيه الزوج اتفاقا خواتمه يصح بالمسمى بالخاسل انه يفتقد
 بهر المثل في صورة تبيين بالمسمى في صورة اه شيناقى قبل على الجلال قوله ان يعطيه بالفرق وقوله التبعة
 كذا على ان لا أولى الخيارات المهر بن خفت واشتأب التبعة والاختصاص والصدق وجبت بهر المثل
 أى مثلا اه ع ش على مر (قوله أوسط فمهر خيار) أى فى العقد لا بعد موافقة علىه فخرق به وبين
 البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد كواقع فيه بل البيع لم يداخله الخيار أى خيار المجلس كان منه بزيادة
 صلب العقد بجمع عدم الزوم ولا كذلك هنا اه حل (قوله كان لا يزوج عليها) فيه ان هذا يقتضى ان
 هذا التزوج يحل على العقود عليها من مقتضيات العقود فيمضاه كذا قال الشافعي عمدة قال فليذه سم قد وجهه بان
 العتد على امرأة يقتضى بائنا غير هأى عدم الخرج عليه فمجرد أن بعه والا فلولم له ليس طالع بالقبلى
 يقال انه مقتضى له ولا ينافى ذلك ثبوت هذا مقتضى عند عدم العقد اضا ثم رأيت قال فليذه سم قد وجهه بان
 عليها من مقتضى النكاح بل المتبادر منه انه لا يقتضى منعها ولا عدمه ويحب عنه بجمع ذلك وادعاه ان نكاح
 مادون الزوجة يقتضى طالعها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليها اه حل وفيه ما فيه ويكتب سم على حج
 مائة قد وجهه بان نكاح الواحد مائة لئلا كان مظنة الخرج ومنع غيرها ثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها
 دفعها لزوجهم عوم تلك المظنة من غير فساد نكاح غيرها من آثار نكاحها وبائنا في الثبوت فليست فيه
 ع ش على مر (قوله ولا يفتقلها) أى بالكتابة بخلاف الماشرط ان يفتق عليها غيره فهذا مما يحل بمضود
 النكاح الاصل فيطل العتد من أصله وان صحح القبلى الصعق بطلان الشرط اه شرح مر وفي حج
 كف يعقل فرق بين شرط عدم النقص من أصله او شرط كونها على الغير وما ينقل من فرق بين ذلك خيال
 لا أثره اه حل (قوله في الثلاثة الاولى) وهى ما لو نكح لواله الى قوله بل اذن بدونه وقوله في صورة ما يقتضى
 وهى الوصية قدر أو أطلقت وقوله وثانيتها هى مسئلة الاطلاق وقوله المطلق أى عن ذكر المهر بالكتابة
 وفارق عدم محتمن غير كنهه بان يجب بهر المثل هنا أى في غير الرشد في الرشد الا ان تدارك لما من
 المسمى وذلك لا يمكن تداركها حج اه حل (قوله لفساد المسمى) أى في الصور التسع وقوله في صورده
 الشرط وهى الاربع الاخير وقوله ووجه فسادها فى الشرط شرع في توجيه قوله لفساد المسمى بالشرط في صورده
 وقوله في الاخير وهى قوله اوفى نكاح ما يتخالف مقتضاه الحج وقوله في السادسة والسابعة وهو ما رآه الالف
 وقوله ان لم يكن من المهر كان شرط عليه هبة او قرضه وقوله في حقها بالبيع متعاين بالتزيم وقوله لغير الزوجة
 مفعول ثان للعل (قوله في الاخير) وهى أن لا يزوج عليها او يلقاها وهى الماشرط فمهر خيارها اه حل
 (قوله بل فيه معنى الخلف) أى لانها تستمتع بما يستمتع بها فكأن الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر طالع وعقبة
 اه شوى (قوله فيفسد) أى الجمل يفتق السبع أى حيث يفسد الجمل الذى هو الشرط لكن في البيع
 يسرى فساد الشرط الى فساد البيع وهذا لا يسرى فذلك قال ولا يسرى وقوله لاستقلال النكاح بمعنى انه
 لا يتفرق عنه على ذكر عروض البيع غير مستقل بمعنى انه يتوقف احدى (قوله ما لو كان ذلك) أى جميع المال
 من مال الولي وما لو كان النكاح ماله هو القدر الزائد فقط فلا ينافى في تعطيل الاصحاب الاول وبائنا في تعطيل
 الاحتمال الثاني اه حل (قوله فيصح بالمسمى الحج) هو المثل لكن التعليل بقوله هذا الحج لا يظهر فيما
 لو جعل الزائد من ماله ومهر المثل من ماله ولو لم يمسح ان يتعدى ايضا بالمسمى اه شيناقى (قوله حذر من
 اضرامه لوليه) مقتضاه ان لو اضرد الولي بمزاج من ماله لا يسطر لاستهلاكه فليجوز اه شوى وبالقرب
 الصفة اه ع ش (قوله حذر من اضرامه لوليه بمزاج مهر المثل فماله) هذا بناء على ان المهر يرجع لآب

لا لأن قولنا بالبالمدان صفة التلبيل وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف النسخ الاستثنائي فإنه يرجع للمولود
 على ما هو عليه عند غير المثل لكشفه وتزويجهما بما سواه في الكفاءة فلا بد كور في كلام الإمام فلا يصح أن ي
 الحناط الصحة أي حيث رأى الولي المصلحة في ذلك كما عتد عليه الأذرى اه حل (قوله بازدم مهر المثل
 في ماله) ولعل هو هذه المصلحة نظر إلى ضمن دخوله في حكمه اه شرح مر (قوله وأدخله) ومنه
 شرط أن لا يرتبها وأن لا ترتبه فلا كانت أمة أو كناية عن أرا دامت كذلك مع الأقال اه شورى وفي
 كون نفي الأثر يخل بتخصيص النكاح نظر ظاهر اه حل (قوله أيضاً وأدخله) يختار القيد الثاني
 في المسئلة التاسعة وقوله أو بشرط فيه خيار بغير قوله في التاسعة أو بشرط فيه خيار وقوله أو ما وافق مقتضاه
 المختار ز القيد الأول من القيد في التاسعة قد كرمه زها على سبيل ألفوا للتشر المشوش (قوله كسرط
 محتمله وطه) على تقديره صاف أي وفي محتمله أي لانه الذي يدخل في العتد أي لان العتد عليه الشرط
 الواقع في العقد اه شيخنا وصار يشرح مر كسرط وفي الزوجية على الزوج ان لا يبطأ حاله اه ويجوز
 ان يبقى الكلام على ظاهره من ان الشارط هو الزوج وهو يحمل على ما إذا عتد بتفسيها على مذهب أبي
 حنيفة لكنه بعد لان الكلام في مذهبنا تأمل (قوله كسرط محتمله وطه عدمه) وبغير قيدته وبين شرط علم
 النكته بان المقصود من النكاح التماسل المتوقف على الوفاء دون نحو النكته فكان قصد أسلم أو قصد غيره نائبا
 اه حل (قوله عدمه) أي مطلقاً والوقت كذا مع ما احتسبه فلو شرط في المتبرعة فان أراد مطلقاً بطل
 العقد والاصح اه شورى (قوله وأنه اذا وطئ طلق) بخلاف ما لو شرط ان لا يطلعا أو لا يتخافا فلا يرتب
 كاهو ظاهر لكن يبقى الكلام في انه من الموافق يقتضي العقد ومن الخائف الغير المثل اه سم على ج
 والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش على مر (قوله أو بشرط فيه خيار بطل
 النكاح) شمل ذلك ما لو شرط على تقدير عيب من غير خيار وهو الاوجه متخالف زكتي اه شرح مر وفي
 ع ش عليه ما نصه قال في شرح الارشاد لا يفسد شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما يجب لانه امر يجب مقتضى
 العقد وقياسه لانه لا يفسد شرط طلاق على تقدير الإبلاء أو تعسر عي على تقدير وطه الشبهة اه ولا يخصص
 عن ذلك المتأمل وان خالفه مر اه سم على ج والآخر بما قاله سم وهو الحق الحق لا يخصص عنه (قوله
 وخرج بتقيدي الخ) ولم ينزلوا ما افتشوه في الأول منزلة شرط متى يصح ولا ما افتشوا في الثاني منزلة شرطها
 للتعارض حتى يعل تطليقا لجانب المبتدى نائبا الحكم به دون المساعدة على شرطه فذا التعارض اه حل
 وقوله في الأول هو قول المثل كسرط محتمله وطه عدمه وقوله في الثاني هو قول الشرع ما لو شرط الزوج
 ان لا يبطأ الخ اه (قوله بخلافه فيها) أي أنها أي بخلاف ما لو شرط عليه عدم الوطء فلا يصح وظاهره ولو
 كان الزوج يمتنئى لوطه لغيره أو نحو موثقه لنظر إلى الأقرب للصحة فساد الزوج غير ممتنئى لنكاح لانه
 موافق لقتضى النكاح اه شرح مر (قوله فانه يصح الخ) ولو أخلقت في الصورة الأولى فالظاهر الصحة
 وكذا لو طاق ولي المتبرعة اشتراط ان لا يبطأ لان الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجوده فخرق بين هذا وبين
 المتبرعة بان المتبرعة بمنزلة الظاهر وما بخلاف هذا اه حل (قوله ولو نكح نسوا الخ) بان زوجه
 جدهن أو عمتهن ولو كان شخص كل واحد غير متمول وان قلنا بقول ابن جرة لا بد ان يتخص كل
 واحد من المتزكيتين في الامنة متمول اه حل (قوله نعم لو زوج أمته) أي من عبد لم يصح النكاح ولا بد
 ان يكون واحد البزج مالوز وجهمان عبد من عبد المسمى ولعم اتحاد المالك فقول لا اتحاد المالك أي
 مع اتحاد الزوج اه شيخنا (قوله ولو ذكروا) أي الخ الزوج والزوج والوجه كما أشاء إلى الحق الخ بقوله
 وقد يحتاج للمساعدة في وجه وقوله لزوم ما عتد به أي ما وقع به العتد الحقيقي فلا حاجة لما ادعى بعضهم بقوله
 أو لا يفسد شرطه لو عتدوا بالفاسد أي عتدوا بالبين لان الثاني لا يخل به صدق حقيقة قبل هو صورة عتد فقول

(أو أدخله) أي بمشروده

الأصل كسرط محتمله وطه

عدمه) وأنه اذا وطئ طلق

أو ماتت منه أو فلا نكاح بينهما

(أو شرط فيه خيار بطل

النكاح) الا لخلل عاذ كر

ولما قلنا بالخيار لزوم النكاح

وخرج بتقيدي شرط عدم

الوطء بكونه منها باحتسائها

لوطه ما لو شرط الزوج ان

لا يبطأ فلا يطل النكاح لان

الوطء حقيقة فلا يرتب به خلافه

فيما يكره في الروضة

كأصلها تبعاً للمهور وقال

في الجرائم مذهب الشافعي

وصحبه النووي في تعصبة

وزجره الحاروي وغيره والزم

تحتمل الوطء أبدأ أو لا اذا

شرطت ان لا يوطأ أبدأ أو حتى

تتضمن فانه يصح لانه قضية

العقد صرحه البغوي في

فتاويه (أو) شرطه (ما

وافق مقتضاه) كان يتفق

عليها أو يقسم لها (أو لا)

تختلف مقتضاه (ولا) وافقه

بأن لم يتعلق به فرض كل

لأن كل الكذا (أو يزوج) في

نكاح ولا يهرل لا يتقبل فانه

(ولو نكح نسوا) واحد

(فكل) منهن (مهر متلى)

لفساد المهر للمهرل بما يخص

كل منهن في الحال فلو باع

هيبه جمع شعب واحد تم

لزوج أمته بمهر صم اسمي

لا اتحاد المالك (ولو ذكروا

مهر لسراوا كثر) منهن جهرا

عقده مخرج له اه شيئا وعبره شرح مر أي الزوج والولي والزوجا الرشيد فجمع باعتبارها وان
كانت موقوفة الولي حيث لا تدخل لها في الزوم أو باعتبار من ينضم للفرق غلبا انتهت (قوله) ثم ما عدا
به أي قل وأكثر تحدث فهو الدار والعلانية أم لا اه شرح مر قال في شرح الوضو ولو اتفقوا على
التصير بالانين عن الألف وعدوا بهما لما كانت عيبه عبارة أيضا لغير بان اللفظ الصريح به أو عدوا بهما
على أن لا يلزم الألف مع غيرها المثل للمر اه سم

• (فصل في التفويض) • تقدم أن الصداق لا يوجب العقد وهو ما تقدم الكلام عليه ولو توجب الوط سواه
استند لأحد كالواقع في التفويض أم لا كوطء الشبهة فظهر تعدد ما عدا ذكر هذا الفصل في كتاب الصداق (قوله)
مع ما يدكرمه) أي من قوله ومهر المثل ما رغبه إلى آخر الفصل (قوله) مرد أمر المهر) أي من حيث جنسه وقدره
فقد ذكره في قوله أو البضع) أي مرد أمر البضع والمرد أمر البضع العقد عليه بلامهر بالنسبة لرد إلى الولي في صورة
المهر والمرد به بالنسبة لقوله أو الزوج المهر المتعلق فإن السدرة هي التي جعل إيجابه مفوضا إليه
بالفرض أو الوطء وقوله إلى الولي أي في صورة المهر وقوله أو الزوج أي في صورة السدرة كما يأتي اه شيئا قوله
أو البضع إلى الولي) أي لأم الماتة لتوليها زوجي بلامهر فقدرت أمر البضع الباه شيئا نزع برى (قوله) أو
شأن فلان وهو المراد بالغير في قوله أو غيره (قوله) وتغويض بضع) أي من المرأة أو من سدا لامتبان قالت الولي
زوجي بلامهر أو لأم السدا لامتز وحسبها بلامهر اه حل (قوله) أنها تغويض بضع) وهو إخلاء النكاح عن
المهر اه شرح مر وقوله وهو إخلاء النكاح أي على الوجه الآخر أي ما لأم قال الولي وحسبها بلامهر ولم
يسبق إذن منهم لم يكن تغويض على الوجه المراد هنا بل يجب فيه المثل بنفس العقد اه عش عليه
(قوله) وهو المراد هنا) أي وأما تغويض المهر فقد علم مما سمن أنهن أعتت مهر التبع وإن تعين زوجهما
بغير المثل وبهم ما تم اه قالت له زوجي بما شئت بنزجه المثل وبمعدونه ولا يجوز إخلاء النكاح عنه فإن
أخلأه عنه وجب المثل كما تقدم اه عش على مر (قوله) تغويض أمرها إلى الولي) كان المراد بإمهرها
نكاحها أو العقد عليها بدليل قوله بلامهر والمصدر مضاعف للمفعول أي تغويضها أمرها (قوله) لأن الولي
فوض أمرها) أي مهرها إلى الزوج أي جعل له دخلا في إيجاره فوضه وكان المتأهب أن يزيد أو إلى الحاكم
اه حل وقوله بفضه أي أو بطوء على ما ساقى أنه يجب بالفرض لا تزوم بالوطء أخرى (قوله) والغنى أنقص
لعل الأنصبة باعتبار كثرة استعمالها في كلام الفقهاء ولا يخل ذلك لا يظهر فيه معنى الأنصبة فإن الفقهاء
لم يوردوا على معنى واحد اه عش على مر (قوله) مع تغويضه (الحل) حامل مسئلة التفويض
أن المرأة التي تكون منها التفويض الصحيح إما بكر أو ثيب رشيدة أو سفية متهمة أو مكاتبه كطالبة محبسة
ولست أدرك سدوها في النكاح فهذه خمس صور وصيغة التفويض في كل أمار زوجي بلامهر أو زوجي على أن
لامهر أو يزيد على ذلك ولا تنقضي أو أعطيه الغالو زوجي بلامهر إلى الحال ولا إلى المآل فالصغير ستة أشهر
في الخمسة وهذا الخطاب الولي منها أو من المكاتبه سدوها أو البارة أو الواقعة من الولي لا زوجي في المهر أو السكوت
أو الزوج بدونه من المثل أو غيره تعدد البلد أو يؤجل وهي من قوم يرتزقون بحال وإذا ضرت أحوال الولي
أحوال الأسرة كانت عشر بن صورة ثم ضرب أحوالها في الضرب من الحاصلة من ضرب بضع الولي أفراد الزوج
تبلغ ما عشرين بن ثمان الفرض أما بالقرائن أو بضرب القرائن أو بوجه الوطء أو موطئا أحدهما أوهما فهذه
سنة أحوال تضرب في مائة وعشرين بن ثمان مائة وعشرين بن الزوم في مهر المثل أم المهر الصبيات أو الخدم
أن فقدت الصبيات أو الأجانب عند فقد الفرع فهذه ثلاثة أحوال تضرب في جنة المتقدم تبلغ ألفين ومائة
وستين وهذا كله في الحر وتواخر كل مسائل المكاتبه لتعطى في بعض الأحوال فتأمل اه من خط شيئا
الحقنى رضى الله عنه أمين (قوله) تغويض رشيدة أو مثلهما السفينة الممهلة وهي من بلغت رشيدة ثم تزومت ولم

لزم ما عداه) اعتبارا بالعقد
فلا يقتصر ما أتى به المهر
بغير ما سبق فيحصل لزوم
ألف أو أكثر على ألف مر
ثم يصدق بهما بالانين لزوم
ألفان وعلى هاتين الحالتين
جل نص الشافعي في موضع
على أن المهر مهر السروى
آخر على أنه مهر العلانية
• (فصل في التفويض مع
ما يدكرمه) وهو لا يقد
الإمر إلى الغير وعارده
المهر إلى الولي أو غيره أو البضع
إلى الولي أو الزوج فهو
قسمان تغويض مهر قولها
الولي زوجي بما شئت أو شدة
فلان وتغويض بضع وهو
المراد هنا وحيث المرأة
مفوضة بكسر الهمزة وتغويض
أمرها إلى الولي بلامهر
وبعضها إلى الولي ففوض
أمرها إلى الزوج قال في
البر والفتح أنصع (مع)
تغويض رشيدة

يخرج عليها القاضي اهـ شخنا (قوله قوله الوليا) الباء نحو قوله فزوج الحسن بن علي النضر بن القنبر بن
 الشري اسم نحو قوله ما ذكره وتزوجها بل ذكر اهـ شخنا (قوله قوله الوليا) وحي (بلاهر)
 أي اوعلى ان لا مهر وان زاد من ذلك لا قبل الوطء ولا بعد الا لا ما لان حكت عن ذكر المهر فليس
 نحو بضو كذا لود كره شيئا بخير مهر للثل قدوا وصغوز وجاهها ذكره اهـ قل على الجلال (قوله
 اوزوج بدون مهر المثل الخ) لان تسمية المثل في اسماء الالهة لا توافق الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية
 فاسدة فيصير المثل بالفضل ان التسمية الفاسدة مما توجب مهر المثل اذ لم يؤذن في قول المهر فكان هذا
 مستثنى من التسمية الفاسدة أي يحل كون التسمية الفاسدة توجب مهر المثل بالعدم المكن هناك نحو بعض من
 المرأة اهـ حل (قوله أو بفير نقد البلد) معطوف على لا بمهر المثل وان زاد على مهر المثل من نقد البلد وكتب
 أو ضاقوله أو بفير نقد البلد معطوف على قوله لا بمهر مثل فنقد البلد ليس من معنى مهر المثل حتى يخالف ما سألني
 في قوله فرض فاض مهر مثل حلال من نقد البلد المخرج ذلك بان نقد البلد ليس من معنى مهر المثل وكذا تقدم في
 شروط الجوارح الا ان يقال مهر المثل له اطلاقا تارة تراه في القدر فقط وتارة يراه ما شغل الحلال وكونه من نقد
 البلد وراه فيه هنا الامم من ذلك وحديث يصح ان يكون معطوفا على دون اهـ حل (قوله أو بفير نقد البلد) أي
 أو بوجله اهـ شرح حر (قوله كسب زوج بلا مهر) وظاهره لو اذن لا تحرق زوج أمته وسكت عن المهر
 فزوجه الوكيل وسكت لا يكون نحو ضمان الوكيل بزيمة الخطأ لو كلفه فنقد مهر المثل فليبر ما في قول اذنت
 له وسكت اهـ شرح حر وفي قل على الجلال (تبيه) سكوت المولى من ولي أو سبب عن ذكر
 المهر الوكيل ليس نحو ضمان المثل وكذا سكوت الوكيل عن الولي أو السبب عنه وإن كان معفو عنه اهـ
 (قوله غير المسكينة) اما المسكينة فهي مع بعد ما كثر مع ولها مع نفقها لكن باذن السيد ليس المراد
 انه لا دأن بقوله اذنت لثان تقول لزوجي بلا مهر بل يكفي ان زوجها قد فعل المذكور وكذا اذن
 لها اهـ حل (فرع) قال سم على منسج ونفوس المرضة صحيح ان صحت فان ماتت أو اوارثت
 صوم الا فلا كذا نقله حر عن شهابه أقول وبني تصور ذلك على اذنت ان تزوج بدون مهر المثل
 ويكون من نفق مهر والا فلا وجه لفرق بين اجازة الوارث وعدها بل لا معنى له لانه بلوط يصير مهر المثل ولا
 تبر عنه وسواء في ذلك اجازة الوارث أم رد اهـ عس على حر (قوله أو سكت) لم يقل اوزوج بدون مهر
 المثل أو بفير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون نحو ضمانه فيصير بدون مهر المثل وبفير نقد البلد اذا عقد
 مع جلال المهر حقه اهـ شخنا (قوله) بخلاف ما أو سكت عنه (الرشد) بان قال تزوجني فضا فلا يكون
 نفق وضوان وزوجه أو لولي لا بمهر مثل أو سكت اوزوج بدون مهر المثل اهـ حل أي بخلاف مهر المثل (قوله
 وبه) أي يحكم السكوت صرح في الشرح الصغير معند وقبل تكون مفضلة وقد تقدمت المسألة في كلامه قبل
 هذا الفصل في قوله أو اطاعت أي الرشد الخ كذا قال الشهاب غير ما في فكان حقه ان يقول لا تقدم فيه ان
 التي تضمنت زوجها الولي بدون مهر المثل وهما سكت الولي عنه وانما عذر كبر بعضهم ان الذي ذكره في الشرح
 الصغير هو بما اذا تزوج الولي وسكت عن المهر او غفلت اجمع عبارة الشرح الصغير ورماله الشيخ
 حمزة بان ما ضاهاهم مما حكاه وان كان من اقراره في الشرح الصغير تأمل اهـ حل (قوله فيصير المسمى
 فيها) أي في الانثى بنوا اما لولان فان سكت الولي اوزوج بدون مهر المثل مع النكاح بمهر المثل وان
 زوج بها كتر من مهر المثل مع المسمى اهـ شخنا عثماني (قوله ووجب بوطه) أي ولو بلا نكاحها اهـ
 حل والظاهر انه يجري هناك ذكر وفي لوطه ان المهر فيما تقدمه عبارة الشريفة قوله وشر
 بوطه أي فيصير حشفة أو قد وهوا وان لم تزل البكوة لم تنتشر ولو بلا نكاحها كره هل ولو صغيرا لا يمكن
 وطءه المتضمنه خلافا لذي في كلامه شخنا بوطه وان لم يحصل به التليل كالصغير الذي لا يتأتى
 جامعاً وانما فينبغي من التحليل ان يحل التحليل على الذي يختلف هذا التمسك وقوله أو سكت فليبر ما في عدم ان

(قوله الوليا (زوجي بلا
 مهر فزوج لا بمهر مثل) بان
 نفق المهر أو سكت اوزوج
 بدون مهر مثل أو بفير نقد
 البلد كفي الهاوي (كسب
 زوج) أمته غير المسكينة بلا
 مهر) بان نفق المهر أو سكت
 بخلاف غير الرشد لان
 التلويض تبرع لكن
 يستفاد الولي من الضمة
 الاذن في تزويجها بخلاف
 ما أو سكت عنه الرشد لان
 النكاح بعد غالباً بمهر فصل
 الاذن على العادة فكانها
 قالت تزوجني بمهر وبه
 صرح في الشرح الصغير
 وبخلاف ما اوزوج بمهر المثل
 من نقد البلد وبخلاف ما في
 زوج السيد المذكور
 بمهر ولو دون مهر مثلها فيصير
 المسمى فيها أو بفير بما
 ذكره أعظم بما ذكره ووجب
 بوطه أو سكت لاحدهما
 (مهر مثل)

لأن الوط لا يباح بالإباحة ليس من حق الله ٢٤٨ نعلق نم لونسك في الكفر مفرضة ثم اسلموا اعتقادهم ان لامهر لقوضة بحال ثم وطئ

فلاشئ اهل الله استحق وطأ
بلامهر فاشبه ما وزوج آتته
عبدهما فاشبههما واحدهما
او باحدهما ثم وطئ الزوج
والموت كالوط على تقرر
المسح فكذا في ايجاب مهر
لثقل في التفويض وقد روى
أوداد وغيره ان روع بنت
واشقت نسكت بلامهر فاش
زوجها قبل ان يفرض لها
فقضى لاهل رسول الله صلى الله
عليه وسلم يهر نساها والمهر
وقال الترمذي حسن صحيح
وبما ذكره من المهر لا يجب
بالعقد ولو وجب به اشطر
بالاتفاق قبل الدخول كالسبي
وقد دل القرآن على انه لا
يجب الا المنة ويشترط مهر
المثل (حال عقد) لانه ان التفتي
الوجوب بالوطء أو بالموت
وهذا في سنة الوطء ما يحبه
في الاصل والشرع الصغير
ونقله الرافعي في سراج العتق
عن اعتبار اكثر من لكن
صحيح في أصل الروضة ان
المعتز فيه اكرمهم من العقد
الى الوطء لان البضع تدخل
بالعقد في ضمانه واقرنه به
الاستلاف فهو جبال اكثر
كالقبوض بشرائطه
واستبراح العقد الموت
من زيادي (ولها) أي
المفوضة (قبل وطء طلب
فرض مهر وجب فيه)
أي لفرض تكون على
جبر من تسليم فبها (د) جس فبها (التسليم مفروض) غير مؤجل كالمسبي ابتداء (وهو) أي المفروض (مارضيا به) عن

عن

عن الأصحاب واتصرت الأذرى لائم إذا رقت لم يحكم لم يفرض غيره فامتناعها تحت وعنده اه شرح
 (قوله أو فروعهم مثل) أي وأما تصمينه اه سم (قوله أو جاحلين بقدره) أي مهر المثل وقوله كالسبي
 ابتداء راجع للمجموع وقوله ولان الفروض الخ راجع لقوله أو جاحلين بقدره فقط (قوله فلا امتناع منه)
 راجع لقوله أو قبل وطه الخ وقوله أو تنازعاً بين راجع لقوله وهو ما رضى به اه شفا (قوله فرض
 تاض) أي الذي يقع الدعوى بين يديه أو لا بد من دعوى يصح تساؤه فاضى بالزوج أو غيره اه قل
 على الخلاف (قوله ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطاً لجواز تصرفه لا لتفويضه لو صادف نفس الامر
 قلت لا بل النذر على كلامهم اه شرط لهما لان قضاء القاضي مع الجهل لا يتفوضان صادف الحق اه تحفة
 اه شوري ومثله مر (قوله ان كان مهر المثل مؤجلاً) أي لا طرأ عاده نساءه ما به كالأوباء وما قل كان مهر
 مثلها ما تموجله لكتها تعدل تسعين حاة فرض تسعين حاة اه زى وعادة الأذرى بما ذكرنا من عدم دخول
 الاجل في مهر المثل فيما إذا كان قد وجب أم لا والاحتج بالمعرفة له تشديداً لمولى طليمن ذكر أو أنثى فان ظاهر
 جواز كايهم وبشرقيهم كذلك حيث اقتضاه النظر إل الشارح يعني السبيل لو كانت عاده نساء العصة
 ينسكن بمثل وغيره بقدر البدني الا ان لا يمكن الا الحامل وتعد البدن أو ما في الابتداء إذا أراد أن يزوج الصغير
 أو الصغيرة فيجوز الخرى على عاده مشيراً وان كان مؤجلاً وعرضاً وغيره بقدر البدن فيما يظهر اه رشدي
 على مر (قوله من يتبدلها) عبارة تشرح مر من يتبدل الفرض فيسما يظهر والعارضه التعبير بـ
 المرأة لا تسب لزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها في التعبير بـ اداء الفرض لتدخل هذه الصورة أولى وإذا
 اعتبر بـ اداء الفرض أو بالوفاة فقد كروا في اعتبار قدره أنه لا يعتبر قدره الا ان كان به نساءه قرباتها أو
 بعضهم والاعتبار بـ اداء من ان جميع بـ اداء والا اعتبر آخر من بـ اداها فان تعذر معرفته من اعتبر بـ اجنبيات بـ اداها
 كيا مافي والحاصل ان العبرة في الصفة ببـ اداها أو بـ اداها فلا يكون الامن فقد تلك البسطة في قدره بـ ادا
 نساءه قرباتها الى آخر ما مر انته (قوله ولا يصح فرض أجني) بمعنى انه لا يزوجها الرضا به والأو رضى به
 مع اه شخصاً من شيء انه لو كان الاجنبي سيد الزوج ان يصح الفرض من ماله وكذلك لو كان قرعاً بالزمنه
 اعطاه وقد أذن له في النكاح ولو قد عينه اه شرح مر (قوله أيضاً ولا يصح فرض أجني) وهو من ليس
 وكيله عن أحد هما ولا وائيه ولا مال كله ولا من لمزماه المهر كقوله في الاعتفاف اه قل على الخلاف (قوله
 أيضاً ولا يصح فرض أجني من ماله) محمله عند عدم اذن الزوج له أن أذنيه جاز مطلقاً سواء كان من ماله
 أو من مال الزوج كان لم يأن لم يصح مطلقاً ان كان الاذن في الفرض من مال الزوج كان وكيله عنه فيموان
 كان الاذن في الفرض من ماله أي الاجنبي أو مطلقاً فهل يرجع عليه لتقدم الاذن على وجوب المأذون فيه لانه
 انما يجب بالوطء أو لا محصل تقار وقد يقال الفرض مستند الى العقد فينبغي الرجوع اه من بحثي لطبيب
 (قوله ما رضى به) أي ما وصفت الرغبة فيمن غلبت الخالد بالفرار الماشي فسط ما لم يصح هاهنا اه قل على
 الخلاف (قوله ما رضى به) في مثلها عاقد نساء صلبها) دل على علم من ضبط نساء العصبوق نساء الارحام بما ذكر
 ان من عداه من الاث كنبته لا تختصن الابني حكم الاجنبيات والجدة وللأب كذا نقل عن شيخنا ز
 وفيه نظر اه حل أي لا الجدة لا بد من تدخل في ضابطه العصب لائتمام التسليم نسبت اليه الزوج وجعلوا في ضابطه
 ذوى الارحام لائتمام التسليم قربات الام فظاهر انها من الاجنبيات كسبيات عن عرشه واجل أم الام في كلام
 مر على أم أبي الام لتكون من ذوى الارحام كسبيات فيكذلك يعمل ما قل من ذى قدره هذا والنظر انما يخرج
 ان قال زى ينحل لام الام في ذوى الارحام ولا تغنيها ما يستفاد من عبارة الشرح خروجهم من العصبان
 حيث قال ذوى الام والجد الخ كمن زى لم ينحل الا لأب فصحيح ولا تنظر الى انهم سواء كانت لاب أو لام
 ليست من العصبان بناء على تفسير الشارح كغيره العصبان بل من قربات الاب أما اذا فسرت بن وعترت ذكرا

ولو رجلاً أو فوق مهر أو
 جاحلين بقدره كالسبي ابتداء
 ولان الفروض ليس بدلا
 عن مهر المثل ليستقر الطم
 به بل الواجب أحدهما فلا
 امتناع الزوج (منه) أي
 من فرضه أو تنازعاً فيه أي
 في قدر ما يفرض (فرض
 فاض مهر مثل) ان (علمه)
 حتى لا يز يد عليه ولا يتقص
 عنه الابتاقوت بسير محتمل
 عاده أو متفاوت للمؤجل ان
 كان مهر المثل مؤجلاً (حالا)
 من يتبدل لها أو ان وصفت
 بغيره كقوله في مثلها لان
 منسبه الا لزام فلا يوجب
 خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم
 ما يفرضه على رضاه به فانه
 حكم منسبه (ولا يصح فرض
 أجني) ولومن ماله لانه
 خلاف ما تقتضيه العقد
 (ومفروض جميع كسبي)
 فتشطر بطلاق قبل وطه
 بخلاف ما يطلق قبل فرض
 وطه فلا يشطر ويختلف
 المفروض القصد كغيره فلا
 يؤثر في التشطر إذا طلق قبل
 الوطء بخلاف الفساد المحسوس
 في العقد ومهر المثل ما رضى به
 به في مثلها) عاقد (من) نساء
 (صلبها) وان منق

لكانت عصبة فالجدة الاب من العصبان وحاذت حوزته انظر تأمل اه شيخنا ح فرضي الله عنهما طه
عن حج في صدور العبارة تيقه بنفوس صبارته (تنبيه) صلح من ضبط نساء العصبه ونساء الارحام
بما ذكرنا من عداه من الاب والاب كبت الاخت من الاب في حكم الاختين وكل من زوجها من العادة في المهر
تعهد الاب اعتبار الاولين دون الاخيرة اه (قوله من نساء عصبته) أي لو فرض ذكر واه عز برى (قوله وهن
النسويات الخ) أي تدخل فيهن العمة وتخرج الام وأختها وبنت الاخت اه شيخنا (قوله فعمه كذلك) حل
ولو بواسطة فتقدم أخت الجد وان بعد على بنت الم وكذا في بنت الم مع بنت ابن الم فحل نظر وقياس ما في
الأرض ذلك فتقدم العمة وان بعدت وقت الم وان بعداه ع ش على حر (قوله وأجهل مهرهن) أي أو
كانت مفوضة ولم يرض لهن مهر مثل اه حل (قوله والمراد من هنا قربان الام الخ) عبارة تشرح حر فارطم
أي قربان الام من جهة الأب والأم فهي أعم من ارحام الفرائض من حيث شموله لعدان الوارثات وأخص
من حيث عدم شموله لبنيات العمام والنسوات ونحوهما وقضية كلامهم عدم اعتبار الام وليس كذلك اه
كيف لا تعتبر وتعتبر اه وانها قال الماوردى والروابي تقدم الام فلاخت الام فالجدة الام فان اختلف أم
أسوام أم فوجوه وأوجهها الست وأوجهها الخالة ثمر بنات الاخت أو أي الام ثمر بنات الاخت اه وقوله فان
اجتمع أم أم أي الام لان الكلام في قربان أم أم أي المتكسوة فلا تدخل في الارحام بالاضابط الذي ذكره
و بنيت لهن نساء العصبان فتقدم على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبين هن لوفرض ذكر اه كانت
في محل العصبية وأم الام لوفرضت كذلك كانت أبا أب لكن فيه انه لا يخلعها قولهم وهن النسويات الى من
تنسب اليه فانهم انما تكون من غير قبيلتها أو أهل بلد اه بل تنسب ذلك اليهن بالنسب نساء العصبه ولا من
ذوات الارحام كبت العمة ومقتضى ذلك ان تكون من الاختين اه ع ش عليه (قوله كبدت) أي
من قبل الام ام التي من قبل الاب فليست هن من الرحم ولا من العصبان لعدم دخولها في تعريف كل كبدت من
عبارة ع ش على حر (قوله تقدم الجمة القري من الخ) فتقدم أم المتكسوة فاختها الام لانها بنت اختها
فبنت اختها لامها فبنت خالها وبذلك على استواء ام الام أو الام خلافا لبعض اه دل على الجلال (قوله
فالاخت لهما) أي الام أي منها أي نالت المتكسوة من أمها فقط اه شيخنا (قوله فان تعدون الخ) عبارة
شرح حر فان تعدوا رطلها فانساء بلد هاتم أقرب بلد البهائم أقرب لانساء بلد لها (قوله وبعتبر ما يختلف به
فرض) أي اذا وقع في آثارها تفاوت شرف أو نه من نسبته التي تنسب لها في مسافتها من نقص
أو كمال فهذه الصورة غير قوله فان اختلفت بفضل أو نقص (قوله وضاحه) وفي الكافي اعتبار الازوج أيضا
من البسار والعلم والعفو والنسب أي بمعنى انهن لو نقصن في سار أو علم أو عفو ذلك اعتبروا وانما يعتبروا
المسال والجمال في الكفاءة لان مداراه على دفع المار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات اه حل (قوله
لنقص نسب الخ) في تصور ذلك نظر وصوره بعضهم بما ذكرنا من نسب البهمن عظماء الدنيا ما افتر
فما بحث لذلك لا فكيف يدخل النقص على النسب اه وقد صور باعتبار المرأة نساء عصبها كالاخت
لام فاذا كانت أخت القوزة لامها نكحة النسب بان كان أوها غير شريف وسامحت لاجل ذلك اعتبر
تلك المسماة بانسبة القوزة فاذا كانت مخلصه النسب أيضا خضعت لها وان كانت كلمة النسب بان كان
أبوها شرفا لم تنقص لان المقتضى للتعفف في اعتبار الام غير موجد وفيها تأمل اه من هنا شيخنا ح
وصورها شيخنا العشاء بى ثلاثة أخوات لعدم علم والآخر بنته خواتمها غير بنت غيرا العالم فمهرها تسون اه وصورها
شيخنا العزيز برى بناني رجل استودعني لهن زنا ثم استبقه فاه وان لحقه بنته من نساء فاذا ولد لهذا الولد
بنت حصل في نسبا ما جتر وغيب بختي أي ما فاذا وزجها لها من غير ما جتر فمهرها مهر عصبته من غير ما جتر

تسب هي البه كالاخت
وبنت الاخت العمة وبنت الم
دون الام والجدة فوالها
وتعتبر (القري فالتقري)
منهن فتقدم أخت لاولين
فلاخت بنت أخ بنت ابنة
وان سفل (فعمه كذلك)
أي لاولين فلاخت بنت عم
كذلك (فان تعد من رفته)
أي مصرفة ما رغبه في
مثلها من نساء العصبان بان
فقدن أولهن تسكن أو
بجمل مهرهن (فخرج) لها
يعتبر مهرها من الماراد
بهن هنا قربان الام
المذكورات في الفرائض
لان أمهات الام يعتبرن هنا
(كعدوة خلة) فتقدم الجمة
القري من منهن على غيرها
وتقدم القري من الجمة
الواحدة كالجدة على غيرها
واعتبر الماوردى الام
فالاخت لها قبل الجدة فان
تعدون اعتبرن بثلثها من
الاختين وتعتبر العربية
بغير بثلثها والامة بأمة مثلها
والعقيقة بعقيقة مثلها وبظفر
الشرف سددها وخشيه
ولو كانت نساء العصبه يلدون
هي في أحدهم اعتبر نساء
بلدها (و يعتبر ما يختلف به
فرض كمن وعقل) وسار
في بكارة وثوبه وجمال وعفة
وعلم وضاحه (فان اختلفت)
صنن (بفضل أو نقص) مما
ذكر (فرض) مهر (الائق)
بالحل (وتعتبر ما يجتمع
واحدة نقص نسب يتر

فمنهم قص وعبارة الشيخ سئل قوله لئن لم يبايعنا لئن لم يزوج واحد من ثلاثة اخويات
 ثم يقولوا اخوان بنى خصم فيرد لكل منهم بنت فحين يبايعهم فزوجت الشريفة بالغ وبنت
 احدى الخبيثتين عما تقدم اذ ازوجت الاخرى نحو رضا وطشوا و اردنا ان نفرض لها فتعبر بالحسبة دون
 الشريفة فان اردنا النسب انساب الاغرى (قوله ومنهن ائمة عشر) يؤخذ من ذلك جواب ما ذكره في السؤال
 منها وهي ان نضال يبايعه بنات تزوج بعضهن به قد نزل جوا على عنتهن وبعضهن يصبر بدون ذلك لما
 رأى فيمن المحلة لها من الراحة التي تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما خرج به العاد من المساحة الزوج
 الذي هو من مصر وهو ان ذلك صحيح لانهم من اهل المساحة فذلك لانه لو اريد زوج واحد من
 احوار تلك النسوة بعد ذلك نظر في حال الزوج اهل من مصر فسامحه اهل من القرى فيسدد عليه ومثل الاب
 غير من جهة الاولياء كغير ظاهر اه عس على مد (قوله كاهن او غالمين) انظر وجه اعتبار الكاهن
 او الغالمين هذان ما قبله وقد وجه بان النقص لما دخل على النسب الاول فتر الغيبة قبل النظر في
 مهرهن الاول وعلم بمسحتهن هذا القدر وهو غاية ما رغب به قبل الا سن فعاده مهرها اليه فكان
 حكمه على امثالها لما علم ولا كذلك هذا فامرهن على حالته بتغير فلا نظر لمساحة بعضهن لا تختص فانما على الكل
 او الغالب تأمل اه شوري (قوله خفناهم ههنا) أى وقد علمت ان هذا هو معنى قول بعضهم يعتبر حال
 الزوج بسا او علموا نحو ذلك اه حل (قوله وفي وطء شبهة مهر مثل) أى الا اذا وطئ العبد امسده
 أو سده شبهة فلا يجب عليه مهر وكذا كانت الموطأ تحريمه يخلصان باتلاف مالها أو مردت وماتت
 على ردها اه حل (قوله أيضا وفي وطء شبهة) أى منها بان لا تكون زانية وبني ان يقدم هذا على مهر
 المثل لان هذا مما يوجب كالموطأ والفرق في الفوضى اه حل لكن قوله أى منها انما يحتاج في شبهة
 الفاضل اما في شبهة الطريق والحل التبين مثل ما الشارح فلا يحتاج به بل شبهة فمما لا تنفصل عن العلم
 بالمال وما شبهة الفاعل فدار الوجوب فمما على شبهة من اسواء كان هو زانيا ولا وهذا بالنظر لاصل وجوب
 المهر وأما بالنظر لتسديده بالوطء اذ عدم تعدده على اتحادها من جملة ما اخذت النسبة منه من وجودها
 منها تعدد قول المتن ان اعتدت أى شبهة من ما ليس قوله وخرج شبهة في فعل هذا يكون في الكلام
 استخدام اذ قوله وفي وطء شبهة المراد به شبهة نهى وقوله ان اعتدت أى شبهة جملة وهذا التفصيل كما جعلت
 في شبهة الفاعل اه (قوله كسكاح فاسد) هذا امثال شبهة الطريق وقوله وطء ابا الخ هذه الثلاثة امثلة
 لشبهة الخ ولم يخل شبهة الفاعل (قوله أو شريك الامة المشتركة) أى فله مهر مثل حصه شريكه فقط
 لكن لو استوفى مهرها لم يضاف فمما يخص عليه الشافعي اه ع (قوله أو سده مكاتبته) في النكاح أى
 لو وطئ مكاتبته امرأته لم يهرأ احد الا ان تحمل فان حملت تخبر بين أخذ المهر وتكون على الكاتبين
 أن تنجز نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لها الا نكاحا والكاتب اذا اختارت الصداق فوطئته لا يباحر فيه فان اختارت
 المهر وجب لها مهر آخر وهكذا لو طأت نكاحا على الام اه شوري (قوله مهر مثل) أى مهر
 في النكاح ومهر بكر في البكر وقوله دون حدواش بكارة أى سواء النكاح الفاسد وغيره على العتة فلا يجب
 الا المهر وذلك لعدم الشئ وسف الماوى هذا الخ ولم يفرق بين المهر والمهر

في النكاح والمهر

في وطء مشرقة فسد

وطء زوج في نكاح فسد

كذلك وطء احمى لاسه

مصرجه ههنا عدمه جوابا

في البكارة في النكاح الفاسد هو المفسد خلا

رغبة ههنا من زبادى اما
 مساحتها لان ذلك فلا يعتبر
 اعتبارا بالغالب وعليه يعمل
 قوله ولو مساحت واحدة لم
 تحببها وضتها (و) تعتبر
 مساحتها (منهن) كاهن أو
 غالمين (لتعشيره)
 كسرى فلو جرت عاتقته
 بمساحتهم ذكر دون غيره
 خفناهم ههنا في حق دون
 غيره ونحوه من زبادى (وفي
 وطء شبهة) كسكاح فاسد
 وطء ابا أم ولد وشريك
 المشتركة أو سده مكاتبته (مهر
 مثل) دون حدواش بكارة
 (وقته) أى وقت وطء شبهة
 نظر الى وقت الانكاح لا وقت
 العقد في النكاح الفاسد لانه
 لا حرمة للعقد الفاسد ولا
 يتعدى أى المهر

لما يوحى كلامه قبل باب الميعاد قبل قبضته ولا ينافي هذا مع أني آخر البوع المهي عناني الميعاد باسدا من
وجو بهر وارش بكارة كافي النكاح القسود وانتريته امرح هنا بعد وجو بارش البكار وتاقتصر
الصفحة فيما تقدم في باب الاعفاف على وجوب المهر على الابوسكت عن وجوب الارش للبكار وتصرح
هنا فيه ولعمدة عدم وجوبه كاتقدم وشك الامنة المشتركة اه حل وتقدم شرح هر في فصل
الاعفاف الجزم بوجوب بارش البكار في وطع الالب اسما بنسب مع المهر بشرط ان لا يجلبها او يجلبها
ويتأخر الانزال عن نسيب الحشفة كالمهر والغالب والافلامهر ولا ارش لان وطع وقع بعد انتقالها اليه
وامعه اه شينا ح رضى الله عنه (قوله وارش بكارة) محمول على الشبهة غير النكاح القسود
وهذا محمول وفق فلا ضعف (قوله بتعدده) أي الوطء والمراد بتعدده كماله القمري أن يحصل بكل مرة قضاء
الوطء مع تعدد الزمنة فلو كان يتزوج ويعود والاتصال متواصلة لم يقض الوطء الا آخر فهو واقع واحد بلا
تخلاف أما اذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطء وان لم يقض وطء والحاصل اني تزوج فامد الترك
أوبعد قضاء الوطء ثم عد تعدد الافلا اه شرح هر (قوله ان اخدت) أي الشبهة من ذلك ان يتكرر
وطء الالب لجار به انبسط الشريك الامنة المشتركة كوسيد الامنة المكتبة لا تحادشها الاعفاف وشبهة المهر بوجوبه
في وطء الامنة لم تجل منه اه حل (قوله أعلى أحوال) التيميز بخلاف أي أعلاها مبراه اه وبجاءة حج
ثم ان اخدت فمحمل اني كل تلك الوطئات فراض ولا لكن كانت في بعض الوطئات سلمية حينئذ لا في بعضها
بشد ذلك اعتبر بهر هافي أعلى الاحوال اذ لو لم يوجد تلك الوطء وجب ذلك العالي فان لم تقض البقية بادة
لم تقض بقا اه (قوله ونرج بالشبهة) أي الكائنة في ضمير قوله ان اخدت أي هي فان وطئها بدون شبهة
منه مع وجودها لم ياعد اه شينا قوله بدون أي بدون المنع وجودها بها فالحاصل ان العبرة في ايجاب
المهر بوجود الشبهة منها وفي تعدده بتعدد الشبهة منه اه حل بلغي وقوله وباتحادها تعددها الخ أي فقد
خرج قوله ان اخدت شيان ما اذا تعددت وبالألم في جوب بالكسبة لكن من الزوج مع وجودها بها وهذا
لا ينافي في شبهة الفاعل وفي حيلهم (تنبيه) العبرة في شبهة الموجهة للمهر بظنها كالمهر حينئذ قبل العبرة
في التعدد بظنها أو بظنه أو بفرق بين ان تكون الشبهة نهما معتبر بظنه لانه أقوى أو منها فاضف فاعتبر بظنها كل
محمول والاخير أوجه اه (قوله كوطء ناقصة) أي لا شعورها أو لظنه أو لظنه وزجها اه حل (قوله وبما
تقرر) أي من التمثيل بقوله كوطء امرأته نكاح فاسدا الخ فان جنس الشبهة واحد وهي شبهة الطريق
ومع ذلك تعدد المهر لان جنس الشبهة متعدد كذا يقال في المثال الثاني فان جنس الشبهة واحد وهي شبهة
الفاعل وأما جنسها فمعد اه من شرط شينا ح رضى (قوله وبما تقرر على الخ) أي وعلى أفعال العبرة
في شبهة الموجهة للمهر بظنها كذا بغير ظنها بالنسبة لتعدد ما حث كان زانيا أو لا العبرة بظنه اه حل
(قوله باتحاد الشبهة) أي تضمنها وقوله لا باتحاد جنسها والورد على المثالين المذكورين في الشارح فكان
يشتمل عدم التعدد للمهر فبما لاتحاد الجنس وليس كذلك بل بتعدد نظير التعدد لجنس اه شينا

«فصل فيما يسقط المهر»

(قوله وما يذ كر معهما) أي من قوله نلوا زابعد ظله ال آخر الفصل اه ع ش على هر (قوله الفرق قبل
الوطء الخ) عبارة أصله مع شرح هر والفرقة في الحياة كالمهر كلامه السابق قبل وطئها فقضها به
أو باعساره أو بقتلها أو كثرتم أو سألها بها ولو تباعدا أو رضاءها اه أول وجبة أخرى له أو رضاءها كمن عتبت
ورضعت من أمه بلا أو بسببها كقصته فيهما يسقط المهر المسمى ابتداءا والفرق بينه وبينه المثل لان
فمخها لاتلاف للمعرض قبل التسليم فاسقط حوته كالنكاح المبيع قبل القبض فمخها للناسي منها
كقصتها انتهت (قوله الفرق في الحياة الخ) أما الموت فيقر ولا يكره ولا الوطء كالمهر أو لا يكون بسببه

(بتعدده) أي الوطء (ان
اخذت) أي الشبهة (ولم يوجد)
أي المهر (قبل تعدد وطء)
كان تعدد في نكاح فاسد
لشمول الشبهة لجميع الوطئات
(بل يعتبر أعلى أحوال)
لوطء فيجب به تلك الحالة
لانه لو لم يقع الا الوطء فيها
لوجب ذلك المهر فالوطئات
الزائدة اذا لم تقض بادة
لاوجب نقصا مخرج بالشبهة
تعدد الوطء بدونها كوطء
مكره لا مراءا ونحوه كوطء
ناقصة بالشبهة وباتحادها
تعدد ما يقع بعد المهر فمما
اذا لم يجبه الاتلاف وقد
تعدد بلا شبهة في الاول بدون
اتحادها في الثاني كان ووطئ
امراة مرة بنكاح فاسد وفرق
بينهما ثمرة أخرى بنكاح
آخر فاسد أو وطئها بظنها
زوجته ثم علم الواقع ثم ظنها
مرة أخرى زوجته فوطئها
و بزيادة ولم يوجد قبل تعدد
وطء مطلق أي قبل تعدده
المهر فتعدده له الماردى
وبما تقرر على ان العبرة في
عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة
لا باتحاد جنسها والقوم من
كلام الاصل

«فصل فيما يسقط المهر
وما ينقصه وما يذ كر معهما
(الفرق) في الحياة (قبل

لا يسبها نصفه كسبائهم فلا يسقط الإجماع القيد الثلاثة اهـ شيئا قوله كسبائهم في الجهاد قوله
 فان ردت اطعم نكاحه كسب ذوجته وأزواج حورو (قوله الترافق الحليم) ومنها المسخ حيوانا
 فمسخها ولو بعد الفحول بنصر القرعة ويسقط المهر قبلها شيئا لا يعود الزوجية بعد آدميتها ولو في العدة
 كسكبه الا في موارث الرديئة بقا الحسبة قبلها مسخه بنصر القرعة لا يسقط المهر وقبل الفحول لا تعذر
 عودها بالمهر وجبه عن أهلية الملك أو لورثته بل بمسحها وقال العلامة السبائي تشترط قبل الفحول والامر في
 النصف لما بدأ المهر إلى الامام بكفي أمواله وأما المسخ فغير افكالت ولو بعد مسخها ولو في منجره
 آدميا لحكم الا في ماله مطلقا ولو مسخ به مسخها ولو بعضه غير افكالحكم لا على فان كان طولا فهو حيوان
 وينفق عليه من ماله مادام حيوانا فان عاد آدميا عادله ملكه وان مات أو اتلف غير وارث عمو لم يمسح الزوج
 امر أو عكسه تعزير القرعة لا يعود ان عاد اكما رغم ان كان انقلابا مسخا تعزير فلا نفع (قوله) قالوا ان
 المسوخ لا يبيع فوق ثلاثة أيام ولا تعقبه وما وجد من جنس المسوخ في نسل غيره بكفي الحديث وقيل
 مما رواه المسوخ قبل موته في الايام الثلاثة قال الجلال السيوطي وجهه المسوخات ثلاثة عشر لما أخرج
 الزبير بن بكار والبيهقي في مسند الفردوس عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المسوخ
 فقال ثلاثة عشر الشيل وكان جلابار الوطبار الفيو كان جلابا فاشتا بدعو الناس الى نفسه وانما زبر وكان
 من الذين كفروا بالمائدة فوالفردو كان من اليهود الذين اعتدوا في السبت والحرس بش وكان دونا بدعو الناس
 الى حالته واشتبوا فكان جلابا سرق الحاج فمجنه والوطواط وكان جلابا سرق الثمار من الشجر والعرب
 وكان جلابا يسلم احسن لسانه والدمعوس وكان جلابا ساما والعنكبوت وكانت امرا فمجنه تزوجها
 والارنب وكانت امرا فمجنه من الحضيوسهيل وكان جلابا رازا فمجنه كانت من نبات المولى فتنتسخت
 هاروت وهاروت اهـ والحريش نوع من الحيات واشييمها والدمعوس بضم اوله نوع من السمك نوع من
 رضى الله عنان المسوخين تسعة وعشرون انسانا فراجع من جملة اهـ قل على الجلال (قوله) كفسخ
 بيب) اي أو بخلاف شرط أو عتقها ففسخ بيب وقوله وارضاها الخ اي أو ارتضاها بنفسها وهي صغيرة
 من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة (قوله) كفسخ بيب) قضية الخلافهما كغيرهما عدم الفرقين المقارن
 للعقد والحادث في حالة فسخه بيبها هو كذلك وان فسده الماوردى بالمقارن وجعل الحادث كالطلاق اهـ
 شرح مو (قوله) بيبهنها أومنه) فان قلت لم يجعلتم فيها كفسخها لكونه سبب الفسخ ولم يجعلوا فيه
 كفسخه فلما الزوج بذل العوض في مقابلة منافعها فاذا كانت جمعية فالفسخ من مقتضى العقد اذ لم يسلم به
 بالزوج لم يتبدل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكه تسليم فكان مقتضاه ان لا فسخ له الا ان
 الشارع أنبت لها الفسخ دفعا للضرر ومنها فاذا اختارته زهارة البعل وكوارنت اهـ شرح الروض (قوله) منها
 أومنه) راجع لكل من فسح وعيب يشمل ما لو فسخت هي أو هو فاستعمل السبب في قيام الباشرة وجوابه بعضهم
 الفرقتهما أو بسببها وهي أظهر بكثير اهـ شيئا (قوله) وكسلاهما) أعاد العامل لأن النوع الاول لا يختص
 به بل ولو كان فيه العيب يكفم في الشارع بخلاف هذا النوع فإنه خاص بل يكون من جانبها اهـ شوري
 (قوله) ولو ببيعة أحد أو جم) أي فليس على ما سألنا في الثقة ان اسلامها بما كسلاهما استقلال لا تتعترف
 بينهما ج بان الشطر أقوى لقولهم ان وجوبه أكد فلم يورثه الا مانع قوي بخلاف الثقة اهـ حل
 (قوله) ولو ببيعة الخ) خلافا لجم قالان المصلحة لا تفصل بينهما بل هي بالتطير أو في مآل أو رضى عنها أمهالان
 اسلام الام كل راضاهما كما ينظر والارضاهما لم ينظر والاسلام علم ان الحاصل منها فصل في اوضاع الام لها
 وهو الص والارادوا واما في التطير في ردها فمصلحة ببيعة قبله هنا كذلك الفرق ثمانية
 اسلامها وتختلف ببيعة أيضا اهـ ولا يلزم من اسلم من أبوهم لمهر لها ان كان فوق بدل فمجنه بخلاف

وطه يسبها كفسخ بيب
 منها أومنه وكسلاهما ولو
 ببيعة أحد أو جم واردها

المشترى مطلقا بكافة الشارح في خيار العيب بعد قول المصنف ولو تلف الثمن دون المبيع وهو ما أخذت من المتن
 التمشوق قد دل على الجلال (تنبيه) دفع الثمن عن المشتري أو غيره كدفع المداق رجوع اذا دفع المدين
 دفعه على التخصيل المذكور على المعتد منه شيئا أو لا شيئا من ربح المشتري مطلقا (قوله وان لم يتجر)
 أي وان لم يوجد منه صيغة اختيار وهو هذا هو المراد من العبارة والقاية لمراد من اشتراط في العود صيغة
 اختياره اهـ شيئا يعود للملك فمراد عليه كقوله شرح مدر وعبارته مع الأصل ثم قيل معنى التمتع بمرانه خيار
 الرجوع في النصف ان شاء فله وان شاء تركه اذ لا ملك فمراد غير الارش وهو على التراضي كما اقتضاه كلام الرافعي
 لانه جله خيار الوهب والصحيح عوده أي النصف اليه بنفس الطلاق أي الفرق وان لم يتجره لانه السابقة
 ودعوى المصنف عن قول الرافعي ان السالب على فخر او كذا من أخذ مدينا بنظر المبيع لم يرد من كسبه أو مال
 يتجره ثم فسخ أو طلق قبل وطء عاد النصف أو السك ليدفعه الفرق أو لا الصداق ووقع بعض الشراح عكس
 ذلك وهو غير صحيح فان عسق ولو مع الفرق عاده انتهت (قوله لتظاهر الآية السابقة) يعني قوله نصف
 ما فرضتم أي لكم قوله ولكن نصف ما تركا وزوجكم اهـ سم (قوله فلوزاد المهرالخ) حذروا ع في
 أحكام الصداق لانه اما ان يزاد أو ينقص أو يتفق وفي الزيادة ثمان صور لانها اما متصلة
 أو منفصلة قبل الفرق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى في الثمانية متنا ولا يقوله فلوزاد بعده فلوزادنا
 بقوله أو بعد ياد نصفه الخ ففي قوله فلوزاد بعده فلوزادنا ما متصلة أو منفصلة كما قال الشارح
 وعلى كل قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد ياد نصفه الخ أو مع مو ويانه مثل ما سبق وفي النقص ستة
 مشر لانه اما قبل الفرق أو بعده وعلى كل اما قبل القبض أو بعده وعلى كل اما جعلها أو بغيره أو جعل أجنبي
 أو لا جعل أحد بدليل نصه بقوله ان نفعه أجنبي أو لا وجب وقد استوفى في الثمانية صور ولا يقوله أو ينقص بعد
 الفرق الخ وثانيها متنا بوجه أو تبيع بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد الفرق الخ ثمانية أو بعضه
 قوله وكان بعد قبضه الخ أو سواء كان جعلها أو بغيره أو جعل أجنبي أو لا جعل أحد وثلاثين في قوله أو قبل
 قبضه فكذلك الخ واثنتان في قوله والافلاش وفي قول المتن أو بدعيه الخ ثمانية أيضا يعلم بانهم محاسبين
 وفي التلف ستة عشر أيضا يعلم بانهم من صور النقص لكن كلامه فيها متنا وشرا ما صرح بهما ولا كما
 فانه ظاهر في أن بعضها مضاف لانه قيد الفرق يكونه بعد التلف وقد تلف يكونه بعد القبض فلا يجبي التعدد الا
 من حيث ان التلف شمل له أو بغيره أو بغيره أو جعل أجنبي أو لا جعل أحد وفي اجتماع الزاد والنقص
 أو بعضه عشر صور والاعلم ان من صور الزاد ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار بهما إلى المتن
 بقوله أو بعد ياد نصفه الخ لكن كلامه فيها مجمل كل الاجمال اهـ شيئا (قوله فلوزاد بعده) مفهوم
 الزاد ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو بعد ياد نصفه الخ
 وقول الشارح ولو نقص بعد الفرق الخ مفهوم البعدي تيمنا في المتن في قوله أو تبيع بعد قبضه الخ فان
 النقص شامل للعيب بدليل قوله تعالى النقص الاتي بقوله لانه نقص وهو من ضمانه الخ (قوله ولو نقص بعد الفرق
 الخ) ولو كان النقص بغير الزوج كذا يقتضي من حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه من هذا
 تنقيب للملك فيه اهـ حل وفي قد دل على الجلال لكن لا معنى لكون الارش اذا كان كله الذي عيه
 الآن يؤل واهدم مطالبه فيه فأقول (قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ) لم يقل هنا ورضيته كما قال
 في صورة المتن الاتي تيمنا في ما قاله الفرق بعد النقص كله لانه ان النقص اذا كان بعد الفرق
 لا يشتهر اختياره فتأمل (قوله ولو زاد الخ) شروع في مسائل التلف الستة عشر وكرهنا أن يعتق
 ثمانية عشر ثمانية مفهوم القيد الأول أو يستعمل مفهوم الثاني وانما حكمه هو واما ما ذكرنا من أول تلك
 الصدقات من قوله ولو اصدق شيئا من ضمانه قبل قبضه ما ضمانه الخ وقوله بعد قبضه متعلق بلفظ

بسيما (وان لم يتجره) أي
 عوده لتظاهر الآية السابقة
 (فلوزاد) المهر (بعده) أي
 بعد الفرق (قوله) كل الزيادة
 أو نصفها لحدوثه في ملكه
 متعلق كانت أو منه ولو
 نقص بعد الفرق ولو كان بعد
 قبضه على كل الارش أو نصفه
 أو قبل قبضه فكذلك ان نصه
 أجنبي أو لا وجب ولا خلا
 ارش وتعتبر في قيمه كغير
 وفيما يأتي بالفرق أهم من
 تعبيرا بالطلاق (ولو زاد) أي
 لا بسيما (بعد تلفه) أي المهر
 بعد قبضه (قوله) (نصف به)
 من متعلق في مثلي وقيمة متعلق

مقوم

وأخذ من المتن الأصح في قوله أو تبعية جدي فثبت فهو متعلق بكل من التلقوا التعيين بقوله نصف بدله فيه
 تصور شكل الظاهر أن يقول بدله أو نصفه ولهذا التصور واحتجاج الشارح إلى أن يقول لا يسبها أه شيئا
 ولهذا قال حل قوله لا يسبها أو أسخطوه قال نصف بدله أو كله لكن الأولى قد دل على الجلاله (تبيينه)
 جميع مذكر إذا كانت الفرق لا يسبها أو لا يحكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولو تأرق بعد
 تلقا الخ) بقده الشارح بقوله بعد قبضه فهو مضمرة أنه إذا كان التلق قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا
 ظاهر في التلق الذي يوجب الانقضاء وهو ما إذا كان من الزوج أو بأية فله نصف مهر النسل وأما إذا كان
 التلق منها فتقدم أنها بأية فله نصف ما يجب له نصف بدله وأما إذا كان من أجنبي فتقدم أنها بآية ما يجب
 المهر يقال إن حدثت عقد الصداقة فلا زوج نصف مهر المال وإن أجازته فلا زوج نصف البدل الذي تفرمه
 هي للأجنبي تأمل (قوله بدلتاه) أي حال الثلاثين كرم قوله لا في قولنا وقدز الملوك ما عساه كان
 وبهذه الخ (قوله والتعير بنصف القيمة الخ) أي الذي اقتضاها المتن (قوله وهي أقل من ذلك) أي بحسب
 العرف الأول والآخر مطر ما عساه أه شيئا أي طر أن النصف يرشبه بقيمة الثلثين لكن هذا في
 بعض الأمور وبعض أبواب ما عساه كالعقار فالعرف القديم فيه لم يتغير أه (قوله وقد تكتمت في شرح
 الرض على ذلك) عبارة هناك وإنما رجع بنصف القيمة لأية النصف لأنه أكثر من النصف عيب
 كذا في الأصل هنا قبل القسم الثالث والآخر أن النصف تساهل في تعيره بقيمة النصف أه وأما قوله لم
 يساهل في ذلك بل قصد كلامه بل قال إمامه إن في التعير بنصف القيمة تساهلا ورأى أنهم قيمة النصف وبالم
 البان الرضة والسبكي وغيرهما إن الواجب بالفرقة النصف أي نصف المهر وقد عثر أخذه فتؤخذ قيمته
 وهو قيمة النصف لانصف القيمة وقد أنكر في الرضة في الوسايع إلى الرافعي تعيره بنصف القيمة بنحو ما ذكر
 لكنه تبعه هنا وسبوا بقوله رواية الزوج كذا رجعت الزوج في ثبوت الخليل لها وقد ثبت الأذري على أن الشافعي
 والجمهور قد عبروا بابل من العبارتين وكذا في الزنا في تعير غير زوجة بمهر وفي سبيل نصف القيمة وهذا منهم
 يدل على آخر ما في الشرح هنا (قوله يدل على أنه إذا عساه عندهم واحد) أي بعد التأويل كما أشار إليه
 بقوله بل إن راد الخ والتأويل الثاني هو المعتمد وقوله فبرجع قيمة النصف مفرغ على محذوف تقديره
 فبرجع نصف القيمة إلى قيمة النصف وبالمثل هذا فيما بعد فلا بد من هذا التأويل أه شيئا
 (قوله على أنه إذا عساه واحد) أي بالتأويل وردا إذا عساه الآخرى لأنهم متحدون في الزنا واللام يعمدوا
 أحدهما دون الآخرى تأمل (قوله بل إن راد بنصف القيمة الخ) يقتضي هذه العبارة أن الواجب نصف كل
 من النصفين فيسبوع كل وليس مراد بابل المراد قيمة كل من النصفين أه حل أي فكان الأولى
 حذف نصفين من قوله نصف قيمة كل الخ (قوله وأبان راد قيمة النصف الخ) أي في كلامهم محتمل
 لا رجاء قيمة النصف إلى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما سبوه في الرضة وقد وردت بقيمة النصف
 إلى نصف القيمة ولم يزعم النصف إلى قيمة النصف أه حل (قوله في ثبوت الخليل لها فيما يأتي) أي
 في قوله أو متصلة تنعير (قوله أو بعد تعير) محطوف على قوله بعد تلقا فيكون قوله لا يسبها بقيد أنه أيضا
 (قوله أو بعد تعير بعد قبضه) محترز الظرف الأول من هذين الطرفين فذكر في قول الشارح ولو نقص بعد
 الفراق الخ وحصره في الثاني هو قول المتن أو قبله الخ وهذا شروعي في قيمة مسائل النقص إذ تقدم بعضها في
 الشرح فتقوله أو تبعية أي معها أو منه أو من أجنبي أو ينسب كالمظهر الخ لا قوله أو أخذ به لا راد
 محل أن كل التعيين غير الأجنبي والأب أخذ نصفه من نصف الأرض فتقول المتن ونصفه ما جمع للمستثنين
 كما ذكره حل أي قوله فإن قننه الخ قوله أو قبله الخ فهو معطوف على بلا راد المكان في الشرح
 بقوله أخذ به لا راد وفي المتن بقوله أنه نصفه لا راد وقوله ولا أنصف به سلبا لم يظهر وأن كان

والتعير بنصف القيمة
 المتقوم قال الإمام فيه تساهل
 وإنما هو قيمة النصف وهي
 أقل من ذلك وقد تكتمت
 في شرح الرض على ذلك
 وذكر أن الشافعي
 والجمهور عبروا بكل من
 العبارتين وأن هذا منهم يدل
 على أن المراد محض واحد
 عندهم بل إن راد بنصف
 القيمة نصف قيمة كل من
 النصفين منفردا لا انضماما
 إلى الآخر فبرجع بقيمة
 النصف وبل إن راد بقيمة
 النصف قيمة منضمه لا
 منفردا فبرجع بنصف القيمة
 وهو ما سبوه في الرضة
 هنا رواية الزوج كذا رجعت
 الزوجة في ثبوت الخليل لها
 فيما يأتي (أو) بعد (تعيينه)
 بعد قبضه فإن قننه (الزوج)
 أخذ به لا راد (والانقضاء)
 (بده) هو أهم من قوله نصف
 قيمته (سلبا) دلتها لغير
 منه (أو) بعد تعيره (قوله)
 أي قبل قبضه

التعجب من الزوج وفيه توقف كما هو وقوله ورضيت فان لم ترض به بل لمحت عقد الصداق أخذت منه نصف مهر المثل وأخذ مهر العين بشاهها وتقدم ثم انقبر في عقد الصداق بالتعجب قبل القبض اذا كان من الزوج أو أجنبي وألا من أخذت كان منها فلا خيار لها لقوله ورضيت أي فيه اذ لم يكن التعجب منها اهـ شيخنا (قوله ورضيت به) أي بالمره التعجب أي لم تخضع عقد الصداق ومفهوماً انه لم ترض بل فحقت عقد الصداق فليس للزوج نصفه بل له نصف مهر المثل ومعلوم انما ثبت لها الخيار في تعجب الصداق قبل القبض فيه اذ اقبلت بتعجبها بأن كل من الزوج أو أجنبي أو باق فوأمالو كل نصفها فلا خيار لها فبالنسبة لهذه الصورة لا يحتاج لقوله ورضيت به لان الخيار لها في هذه الصورة تأمل (قوله ونصفه) أي الارش وبأخذ من الزوج وفيه رجع على الاجنبي ان أرادت ولا يتوقف نفعه لها على نفعها الارش والاجنبي وقد اقال وان لم تأخذ الزوجة المثل تأمل (قوله ان عيبه أجنبي) أي أو الزوجة اهـ حل وصرح به ج في فتح الجواد (قوله وان أودهم كلام الاصل خلافه) وهو انه لا يأخذ الا ان أخذت (قوله كوله) أي حلت به بعد الاصداق فان كانت حاملاً منه فأن وضعت رجعت في نصفها والا فلا قيمة نصفه وم الاتصال مع نصف قيمته ان لم يميز ولذا لا يمتنع هذا اذ لم تنقص بالو لادق فيدها ولا تخسر فان شاء أخذت نصفها ناقصاً ورجع نصف قيمتها حيث كان كل النقص في يد الزوج في نصفها وانما قلل والم النقص بالو لادق في يد الان والكل لهما معا فلن ينظر اسببه الا في امره بخرق من هذا وبين المحدث الولد بعد الصداق في يده ثم ولدت في يدها فان الذي اقتضاه كلام الراعي انه من ضمانه فنظر الى ان السبب وجد في يده وان كان الولد له اولاً أو صدقها حلماً فكسره أو أنكره فاعادته كما كان ثم قال قبل الدخول لم يرجع فيه مدون رضاها في يده بالنسبة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية بهزلة ثم سميت عندها بخلاف ما لو اصدقها بعد انقضى عنها ثم أبصر فانه يرجع بغير رضاها كالتعجب بغير ذلك فيدها ثم زال العيب ثم فارقها فلم ترض الزوجة بوجهه في الحلى المذكور رجع نصف وزنه ثم اوصافه ثم صنعت موهي أو ضمانه فان نقد البلوان كانت من جنسه كافي الفص فيها لو اطلقها وهذا هو العتد كجاري عليه ان المقرى وان ترق بعض المتأخرين بين ما هنا والغيبالية ثم اتفم ملك غيره فكأنه قد تلمع مع الاحوة وهذا انما صرفت في ملك نفسها فتدفع نصف قيمة الحلى بهيته التي كانت من نقد البلد وان كان من جنسه أو اصدقها بالنا يتوزع فكسره واعادته أو لم تصدق لم يرجع مع نصفه بالا حراً اذا أجرة لصنعتة أو نوبت المصوبة الفناء عند الفاصم بعينه لانه محرم أي عند خوف الفتنة وان صح شرأوا به زيادة الفناء على قيمتها بالإغناء اهـ شرح حر (قوله أو مارق لا بسبب عقار للعقد) ظاهره ولو كان العيب حادثاً بعد زيادة المذكرة وان كان عقاراً كعيب احدهما أخذت به يادته المصلحة ولا حاجة لرضاها لان الفرق بين العقار قبل الدخول على ما لم يسقط المهر فيرجع فيه كل معز يادته المصلحة ولا يخبر وينبغي أن تكون المصلحة كذلك لا محل لهذا التقيد وارجع صورتي زيادة ثم ان هذا التقيد وقع في حر وأخبرته الرشيدي بأنه لا حاجة اليه في جواب النصف لانه اذا كان العيب المقارن الفسخ امانتها أو بسببها فلا نصف وانما ذكر هذا التقيد الرجوع بالكل وكلام الشارح في صورة النصف فكان الاولى باستطاعته شيخنا وعبارة الرشيدي قوله لا بسبب عقار لم أراه فيه بالنسبة لما اذا كان الرجوع النصف وانما ذكر هذا التقيد فيما اذا كان الرجوع الكل وعبارة الراعي قوله أو مرق أو مرق كعيب احدهما أخذت به يادته اهـ وهو ظاهر لانه لا يمتنع العود في النصف عند في العيب المقارن لان الفسخ فيه امانتها أو بسببها فلا يتصور رجوع في الكل (قوله أو مارق لا بسبب عقار) ولها الخيار في زيادة نصفه ان حدثت قبل ثبوت حتى الفسخ

ورضيت به (فله نصف) ناقصاً
(بالارش) لانه نقص وهو
من ضمانه (ونصفه) أي
الارش (ان عيبه أجنبي)
لانه بدل الفاتسوان لم تأخذ
الزوجة بل عفت ضمانه
أو دم كلام الاصل خلافه
(أو) فارق ولو بسببها بعد
(زيادة نصفه) كولو لم
كسب (فهو لها) سواء
أحصلت في يدها أم في يده
فيرجع في الاصل أو نصفه
دونها وظاهره ان كانت
لها يادته أو لم يجره قبل من
الامنة أو نصفها في القيمة
لحرمة التفرق (أو) فارق
لا بسبب عقار بعد زيادة
(نصفه) كمن وقع نصفه
(نعمت) فيها (ان لم تحت)
فيها وكان الفرق لا بسببها

له الا بان فصح بخارج العقد او بعد مو قبل حد وثبات كماله واعلم تتبع في زيادة هذا الاصل بخلاف سائر
 الابواب لان هذا ابتداء اصل بلا فسخ اه قل على الجلال (قوله انصاف قيمة بلا زيادة) واستماع الرجوع في
 المتضمنين خصوصية هذا الجمل لان العود هنا ابتداء تلك الانسخ ومن ثم لو اظهر البعدين كسبه اموال بخاربه ثم
 عتق حله ولو كان فصحاً لعل الكمال واداهو السيداه شرح مر (قوله وان سمعت جالنج) أي لو لم يست
 بمجرب قولوا لا يغرما اه قل على الجلال (قوله او فارق بلا بسببها بعد زيادة ونقص) انما هو جعله للتعبير
 بنصف العين ونصف الشيعة ولو قال به او فارق بلا بسببها من او أسقطه وقال او بعد زيادة ونقص فان نسبها
 بنصف العين او كلها او الا نصف القيمة او كلها كان أحسن اه عمدة اه حل (قوله او بعد زيادة ونقص)
 فيسار اربع وعشرون صورتان في الزيادة ثمانية في البسطة في النقص وظاهر كلامه التغيير في الكل حر ولم
 يعلم من كلامه بيان عتق زهنا الترف فهو ما اذا فارق قبلها بان حد ثابدها الفرق ولم يعلم من كلامه أيضاً هذا
 الكلام هل هو شامل للمصلحة والمنفعة أم هو خاص بالمتعة وما حكم المتصلة بل الظاهر من كلامه الثاني دليل
 الاصلية وقوله وما حكم المتصلة فتضمن ما تقدم من حكمها فخرزها ولا خيار لها فيها (قوله وجعل من أمة
 أو بجهة) أي يوجد بعد الشك في نصل عند الفرق اه شرح مر (قوله الكبير قيمة) أي من جهة القيمة
 فهو منصوب على التخيير اه شوري (قوله والرائية) هي طارئة الباطن له عيش وفي المصباح رضى المداية
 ذلتها اه فالصنف تعبير (قوله بأن غرتما تفل) يؤخذ من هذا التعليل انهما اذا لم تقل يكون الكبر زيادة
 بجهة ويحصل ان من شأنها ذلك فغير راء لكن هذا الكلام لا يظهر الا بما اذا كانت قد أثرت بالفعل فان
 كانت لم تقرر لسفرها فالتأخر ان كبرهاز يانه يحصل لا غير يقرها من الانعاز وفيه زيادة ما لحظ وقوله يانه
 أقوى على الشدائد هذا المظهر الا في العبد التي لم يبلغ ان وان الشفوة كما هو فكره بضعفه عن حل الشدائد
 والاسفار فكيف يكون كبره تصفاً شراً أثبت شرح مر ماضه كبره عتق كبره عتق شدة على الحر وقوله
 الر باقتوا التامم وقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة ما مضى من سنة فان نحو خمس
 فر يانه مضموناً من مراتب شيئاً فنقص بعض (قوله فان وضاب نصف العين) أثر من هذا انهما ثبت لهما
 الخيار في صورتا اجتماع الزيادة والنقص لما تقدم ان النقص وحده يثبت الخيار كما اشار له قوله فان قنم به الخ
 وان الزيادة وحدها يثبت الخيار لها كما ذكره قوله غيرت لكن تقدم انما انما تخفى في الزيادة المتصلة دون المنفصلة
 فنقص قوله هنا هو الزيادة ونقص زيادة المتصلة لا تخفى واما اذا كانت منفصلة فلا يثبت لها هي الخيار بل فخرز
 بها يقدم (قوله وزرع) أي يولد بعد حره الاندسام الزيادة الحاصلة بالحرث اه وراوى (قوله
 وزرع ارض نقص حره الزيادة) أي فان انتفاعاً نصفها حره وثة او مزرعة وترك الزرع للمعد فذلك
 والاربع بنصف قيمتها بمجرد حره حرث وزرع اه شرح مر (قوله وحرثها زيادة) أي ان اتخذت
 الزرع او كان وقتها كما اشار اليه الشارح بالتعليل المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أحد اقواله وحرثها
 زيادة لا يقال أو أسقط قولهم زيادة لأنهم افادوا اختصاراً لا تقول لكنهم فهم عطفه على ما قبله وانه
 من النقص فرفع الزيادة عليهم النقص فلهذا اه شوري (قوله وطلعت نخل) كان الانسب كرهذا أقبل
 قوله لو زاد ونقص لان هذا من قبل الزيادة فقط الان قال أخوه قوله فلهذا لو فارق الحرف المصباح الطلع
 بالغنى ما علم من النخل ثم عتقها ان كانت أنى وان كانت التفتة ذكر المهر غرام بل كل طر بنو يترك على
 التفتة لادامه معلوم حتى يصير في بعض مثل العقيق ولم يتخذ كذا فتعجب به الانتى واطلعت النخلة بالالف
 ان حوت طلعها فهي مطلق ومما قبل معلقة اه وقوله لم يورع عند الفرق عتق زول التي بعده ولو فارق قوله
 حرث والمخ (زرع) هو واستمر النخل في يد حاشي أو الطالع فالظاهرة ان ليس لها الاجراء اخذ من قوله لم يورع
 الصادق مستمر في ذلك الوجه حتى يتخذ والاختيار اه شوري (قوله وعليه غرم) أي حدث بعد

قتمكن من إقامته إلى الجذاذ
 (فان قطع) ثمرة أو ثبات
 له ربح وأنا أقطع من الثقل
 (ثم) له (نصف الثقل) ان لم
 يتدثر من القطع ولم يحدث به
 نقص في الثقل وانكسار
 نصفه وانصاع (ولو رضى
 بنصفه وتيقن الثمر إلى جذاده
 اجبر) لانه لا ضرر عن ياقبه
 (و يصير الثقل يدهما)
 كاشرا الاملاك المشتركة
 (ولو رضى) أي بما ذكر
 من أخذ نصف الثقل
 وتيقن الثمر إلى جذاده
 استناع منه (و يقم) أي
 طلبا لأن نصيبه في العين
 أو القيمة فلا يخرجه إلا برونه
 (و قد ثبت خيار) لأحدهما
 لنقص أو زيادة أو لهما
 لاجتماع الأمرين (ملك)
 الزوج (نصفه بالخيار) من
 الخبز بينهما بل نصفه أو من
 أحدهما وهذا الخيار على
 التراضي كغيره الرجوع في
 الهبة لكن إذا طلبها الزوج
 كلف الاختيار ولا عين
 الزوج في طلبه عيناً ولا قيمة
 لأن العين ناقصة فخرض
 الأمر للبايل طالعها بعه
 هندسها ذكره في الوضحة
 كاصلها (و قد رجع بقمه)
 لزيادة أو نقص أو لهما أو
 زوال الملك

الصادق اه شرح مر (قوله تمكن من إقامته إلى الجذاذ) أي وان اعتد قطعه أخضر وتناثر الأفرع
 مردوداً بالمالا كلن نظرهم لجانها أكثر جبراً لما حصل لها من كسر الفراق أتق النظر إلى هذا الاعتبار
 وأوجب الفرق بينهما ما رقى البيع اه شرح مر (قوله فله نصف الثقل) عبارة أصله تعين نصف
 الثقل وهي أظهر اه شيخنا (قوله ان لم يتدثر من القطع) راجع للثقل وقوله ولم يحدث راجع له وقوله أو
 ثالث أي فان حدث نقص أو امتدثر من القطع أخذ نصف القيمة اه شيخنا لكن دعواه ان القيد الأول راجع
 لامتدثر دون الشارح لا محسنة له لأن القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك بل الصواب انه قيد في صورة
 الشارح تأمل (قوله ولو رضى) بنصفه وقوله ولو رضى هذا راجع له وان قطع فله نصفه وقوله في قوله
 والا اه شيخنا (قوله لاجبر) أي ان قبض النصف شاعاً بحيث تيرأ من ضمانه أما إذا لم يقبضه كذلك كان
 قال أرضى بنصف الثقل وأؤخر الرجوع إلى جذاده الجذاذ أو راجع في نصفه ما لا يابعد الجذاذ أو أعيها
 نفي فلا يعامل بذلك قطعا وان قال لها أرى أن نكس من ضمانه لا ضرر لها لأن التبريد لا ينافي ما قال انقصه ثم ردها
 إليه ورضيت بذلك اجبر أن لا ضرر عليها حتى ذل الان لا وعلى هذا يجعل الحلان من الحلان ان قوله أو ردها
 كقوله أعيها اه شرح مر (قوله لانه لا ضرر عليها بقمه) أي فيما ذكر من اخذ نصف الثقل وتيقن
 الثمر إلى الجذاذ اه شيخنا (قوله يدهما) يعني أنه لو تلف أو تعيب لا رجوع لأحدهما على الآخر يعني
 (قوله أي طلبها) أي لا يجبر على القبول لو سمعته بنصف الثمر لانه لا تنزاد منفصلة فهو كالزروع وذلك
 فارق الطالع فما تقدم قاله بعض شائخنا اه قل على الجلال (قوله لانه لا نصيبه من العين الخ) تأمل هذا
 التعليل فإنه لم أقم له معنى لأنه ليس هناك اختيار لا لصفاة العين ولا القيمة لانه ان رجع في العين أخذها ما لا وفي
 القيمة وكذلك فإن التناحر الموقوف على رضائه تأمل ولو علم هذا التعليل لقوله اجبر لكن أظهر (قوله وبني
 ثبت خيار الخ) إشارة إلى قاعدة تنفع في مسائل الباب وقوله له نصفه بالخيار الخ يتأمل هذا باختلاف ما سبق
 أول البحث حيث قال بوضع القيمة به ذلك وان لم يخرجه فلهما لم يشترط الاختيار وهذا شرط تأمل ثم رأيت
 في بعض الهوامش ما يحمله ان ما تقدم يجوز على ما ذكرنا يحصل في الصدق نص ولا زيادة وما يجوز على
 ما ذكرنا يحصل فيه ذلك وان الاختيار بينهما رضائاً فكذا أشاره الشارح بقوله بل بنصفه هذا تصوير
 للاختيارهما وقوله او من أحدهما معناه بل رضى بما اختاره فإذا حدث في الصدق نقص فلا يملك نصف العين
 ولا نصف قيمتها إذا رضى بأحدهما أو ما قبل الرضا فلا يحكم به ذلك أحدهما تأمل (قوله لنقص) أي المشاركة
 بقوله فان قتم به والا الخ وقوله أو زيادة أي في قوله أو تمتدثر من الخ وقوله أو لهما أي في قوله فان رضى بنصف
 العين والا الخ اه شيخنا (قوله كلف الاختيار) فان امتنع لم يخص بل تزع منها وتنع من التصرف فيها فان
 أمرت على الامتناع باعها كما تمها بقدر الواجب من القيمة فان تعدد بيعها باع الكل وأعطيت ما زاد من
 مساواة بين نصف العين لنصف القيمة بأخذ نصف العين إذا لا تأخذ في البيع ظاهره أي لأن الشئ لا يرضى به
 غالباً وظاهر كلامهما عدم ملكه أي في الصورة الأخيرة لا إلا على حق يقضي له القاضي به وجهه من رعاية
 جانب المارزج جهات وتلفي الظاهر لامتناعه او من ثم جري الخيار وقرره وعلى ذلك اه شرح مر
 (قوله ومترجع الخ) هذا إشارة للقاعدة تنفع في مسائل الباب (قوله زيادة) أي في قوله فان تمتدثر
 قيمته وقوله أو نقص أي في قوله والا نقص بقوله سلماً وقوله أو لهما أي في قوله والا نصف قيمتها وقوله أو
 زوال الملكة أي في قوله ولو لم يرض بقدره نصف بقوله اه شيخنا (قوله أو زوال الملك) أي بسبب التلف
 الحسي المتقدم والشرعي الآخر (قوله أو زوال الملك) كان تلفه هو في التلف قبل الفراق وقوله التفسيع الفرق
 كما في شرح البهجة بخلاف التلف بعد ممانته بقيته يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشرق بعد
 الفسخ ويحل اعتبار يوم التلف في مطالبها بالاسليم فتمتيع والاضته بأقصى قيمته حين الامتناع إلى التلف

عشماوى (قوله وليس جماع الحديث) أى إجماعه كل صدقها تجمع من الخارى سواء أتيين أو لم يأت
ولو كان هناك أعلى منه وقوله لصاح أى من هذا الطريق وقوله والتعليم الخ من جهة تعليل المتن فهو مطوف
على جملة اسم ان وغيره فهو من مدخول لام العلة فكان الانسب تقديمه على قوله وليس الخ اه شخرا قوله
كذلك أى معتذر أو مثل جماع الحديث إجماع القرآن بأهله على هذا يكون الحاصل ان اصدقاء الإجماع
في القرآن والحديث على حد سواء في عدم الاعتذار وان اصدقاء التعليم فيما كذبت في الاعتذار (قوله بدل
به دل اليه) وهو مبرر المثل وأوصفه (قوله وقر بينهما الخ) أى حيث جرت من نظر الاجنبية تغيير المفارقة لتعليم
الواجب وغيره ومنعتم نظر المفارقة لتعليم الواجب وغيره والفرق ما ذكره هذا هو المعتد وقوله وحل السبى
إشارة إلى فرق آخر وحصله انه يقول المعتذر هنا غير الواجب والواجب فلا يعتذر كانهما وهو ضعيف
والمعتذر المنع هنا مطلقا والجواز هناك مطلقا اه شخرا قوله نوع ود) بتلخيص الواو في مثل اه شوى
وهو الحاقه في الحجاز والردضم الواو وفهموا كسرهما للدود والود الحباب (قوله فلن قولوا لوجه بينهما اقتضت
جواز التعليم) أى فهذا انحصار لما تقدم من جواز النظر للاجنبية لتعليم أى لغير المفارقة بدليل كلامهم هنا
والسبى جمع بغير ذلك حيث حل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على تعليم المنسوب وقد ذكره
الشارح وهو جمع ضمير الواو إجماعا اقتضاه ملائمتهم من جواز النظر للاجنبية لأجل التعليم ولو لم يقتضى أى
لغير المفارقة اه حل (قوله وحل السبى الخ) يحصل كلام السبى انه لا فرق بين الاجنبية والمفارقة فان
التعليم الواجب يبيح النظر اليهما فلا يعتذر في مسئلة الصداق وفي ان غير الواجب لا يبيح النظر فيعتذر التعليم
المنسوب في مسئلة الصداق (قوله كأن كنت غير ملتشى) بأن كانت أموز وجهليسيها لان المبر
لا يزوج بما ذكر اه حل أى لانه لا يزوج الانجمل والمثل يتصور أيضا بأن تكون في بلد يزوجون بذلك
اه شخرا (قوله أو صارون بحرمه) لكن أرضعناهم أى وصارت تشبه ليغار بياضه (قوله أو نكحها
ثانيا) أى أو طلقها قبل الفسوخ ثم تزوج بها مثلا اه شوى (قوله ولو أصدقها تعليم) أى بان الخ مفهوم
قبلا ملاحظ في كلامه وهو تعليم قد مر منه في كفة غير أن بان يحتاج إلى كثير تبيين عليه مر وغيره اه ويمكن
جعلها معلومة على قول الخ في قوله انها لم تحرم الخ فيكون هذا أيضا مفهوم من تعليمهم السابق كما يؤخذ من
بصارته في شرح الروض ومما علم مما قرأ من المراتب المعتذروا شمل التفسير والا فالتعليم يمكن من وراء حجاب
بحضرم من زوله معا فلا يؤخذ على هذا التفسير في هذه الحالة التعليم في مجلس كسورة قصيرة فقد يقال لا يعتذر
وهو ما في النهاية وصوبه السبى (قوله في مجلس) أى في من يسير ولو في مجلس وقوله لم يعتذر التعليم أى
لانه يؤمن من التوقع في التهمة والحلوة المحرمة لم يصدق في هذا الزن البسير اه حل (قوله
مختص بحرم) أى ولو بأجره من ذللتها فان لم يذلها وامتنع من الحضور لم يجز الخ بغير اه عش على مر
(قوله الواجب عليها تعليمه) فيقول تعليم الواو ولذا أعاد العامل ولم يكف بغير اللطف اما المبدع فيوز
اصداقها تعليمه مطلقا من شدة شرط بالوجوب عليها وهل الفرق بين وبين تعليمه عود نفسه غالباً عليها
بخلاف الختان فان زاد التهمة غير مضمونة فليتأمل اه شوى (قوله الواجب عليها تعليمه) أى
لكونه موصية عليه أو لكونه أمه معصرا (قوله بخلاف غيره) اما لكونه غنياً محال أو كون بنته على أبيه
أو كونه كبيراً تادوا على الكسب اه عش على مر وصارت قد على الحال الواجب عليها تنقته اه (قوله
الواجب عليها تعليمه) فان لم يجب فلا يصح الصداق كافي الرض وليس مفهوم انه يعتذر التعليم لصادق (قوله
ولو عارف بعد التعليم الخ قوله اما لو أصدق التعليم الخ) هذا من مفهوم ما تشيد المتن بقوله وطرق قوله والشارح قوله
بنفسه فكان الانسب ذكره على ما ذكره بقوله ونسج الخ لتكون المفاهيم مجتمعة وأما تفسيره هنا بقوله اما
الخ فهو ان هذا مستقل وليس مفهوم ما شئ (قوله جمع عليها بنفسها بحرارة التعليم) أى أو يكلفها بطريق سببها

لصاح والتعليم بدل يصدق
اليه انتهى وقصر فيها
وبين الاجنبية بان لا
من الزوجين قد تطلعت
أما بالآخر وحل بينهما
نوع ودقت التهمة قلست
التعليم لقر بالفتنة بخلاف
الاجنبية فان قولاً واحدة
بينهما اقتضت جواز التعليم
وحل السبى وغيره التعليم
الذى يبيح النظر على التعليم
الواجب كقرامه لاختصاصها
هنا على غير الواجب وافهم
تعليمهم السابق انها لم تحرم
الفتنة بها كل كانت صغيرة
لا تشبه أو صارت بحرمه
ورضاع أو نكحها تانم يعتذر
التعليم به حزم البقى ولو
أصدقها تعليم أيات كبيرة
يمكن تعليمها في مجلس
بحضرم من وراء حجاب
لم يعتذر التعليم بكلمة السبى
عن النهاية وصوبه خرج
بتعليمها تعليم عدها وتعليم
ولها الواجب عليها تعليمه
فلا يعتذر التعليم قصيرى
بذلك الأولى من قوله تعليم قرآن
ووجب) يعتذر التعليم (مير
مثل) ان طرق بعد طراو
نصفه ان عارف لا يسببها
ولو عارف بعد التعليم وقبل
الوطع مع جمع عليها بنصف
أجرة التعليم أمراً أصدق
التعليم في ختمه عارف قوله
فلا يعتذر التعليم لم يستأجر

وانما يرجع نصف المهر كملكه لانه كمن قبضتها فانتفصير جمع اليه بدلها وهو هنا الاجرة اه قل على الجلال
 قوله نحو امرأته أو محرماً أي أو رجل أو أجنبي لان تعليم الاجنبية والنظر لاجله جائز كاتقدم اه شيخنا عجمي
 قوله والنصف ان تارق قبله وهل العبرة بقبولها أو بالجر وفصول الخبر في تعيينه أولها استظهر
 النصف المتقارب عن مالابا بنو الحار وفان انما لا يملكها الا بما كاتمير وانما لا يملكها الا بما كاتمير وانما لا يملكها الا بما كاتمير
 المدفوع اليه قالو بغيره انه لا يجب لنصفه من أي بات أو سوا ولا على ترتيب النصف لانه لا يفهم من إطلاق
 النصف عرفاً ثم ذكر انه رأى بعضهم أي وهو والشيخنا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما تحك
 فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر فيه اذ اشترط انهما ان اتفقا على شيء فقالوا لا تبين المهر الى
 نصف مهر المثل كما أتى به الواقف حل وصار مشروخ مرد ومتى لم يتعذر وتشطر بان كل واحد منهما مطلقاً
 أولها في التمسك واختلافاً فان اتفقا على شيء فقالوا لا تبين المهر الى نصف مهر المثل كما أتى به الواقف حل وصار مشروخ مرد ومتى لم يتعذر وتشطر بان كل واحد منهما مطلقاً
 تعاقب الثانية أخذ من تعليل الاستدلال بان اشتقاق نصف مشاع مستحيل ونصف معين تحكيم مع كثرة
 الاختلاف بطول الآيات وقصرها وسهولتها وصعوبتها حتى في السورة الواحدة فتوهمها الأولى ودعوى رده
 وان الجواب الزوج عند طلبه نصفه فمقتضى مردود وقباضه في اجابة المدعي فسد اذ لا يفرض فيما لو أحضره
 نظير حقه من كل وجه فاليوم الدين الاغنيء فكان متتاماً ما خلا ذلك كما لا يخفى على التامل انتهت قوله
 ولو تارق وقدر الملكها عنه المخرج وليس له نقض نصها بخلاف الشفع لوجود حقه عند تصرف المشتري
 وحق الزوج انما حدث بعد ولوالها قبل الدخول على غير الصداق استحقاقه منه نصف الصداق وان خالها على
 جميع الصداق صحت في نصيبها دون نصيبه ويصح في شبهه الخيار ان جعل التشطير فاذ افسح عرض الخلع جمع عليها
 بمهر المثل والنصف الصداق وان خالها على النصف الباقي لاجلها بالفرق فصار كل الصداق له نصفه بعرض الخلع
 واتباع التشطير وان اطلق النصف بان لم يشبهه بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتملاً بينهما إطلاق اللفظ وكأنه
 خالهم على نصف نصيبها ونصف نصيبه فصحت في نصف نصيبها فخالها على بيع المسمى وله عليها ثلاثان باع بحكم
 التشطير وعرض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما تقدم من الخلع وان خالها على ان لا تبينه عليها في المهر جمع
 ومعتاده على ما سبق لها من اه شرح مرد قوله لا يسبها فان كان يسبها رجع عليها به كاه اه شيخنا
 عجمي قوله وقدر الملكها عنه اه أي أو تعلق به حتى لازم كرهه مقبوض وأجازه وتوزع ويؤول بمهر الزوال
 ذلك التعلق ولم يرض الرجوع مع تعلقه فلو صبر الزواله وامتنع من تسلمه فبادر بتدفع البدل اليه لزمه القبول
 لدفع خطر ضمانته له أموالاً كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ولوديته أو علقته عنقه بصغر جمع ان كانت
 معصومة يوقى النصف الا حرم مدبراً أو معقاة لانه كانت موصية لانه قد تبينه مع قدره الزوجه على الوفاء
 حق الحرية والرجوع بغيره بالكتابة وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع والرجوع الاصل في هبته لغيره ومعنا هنا
 لان الفرض محض ومنع الرجوع في الواهب يوقى الحق بالكتابة بخلاف السداد فيهما اه شرح مرد
 قوله فسدله بالرفق خبره مخوف أي يرجع اليه بالجر والتقدير قالو جوع الى بدله اه شيخنا
 عن غير جهته أي غير جهة الفراق فلا يمكن أن يعود اليه من جهة الفراق وهذا سبب تعذر الرجوع فان كان
 الفراق بسبب الرجوع في المهر كاه حل قوله فان عاد الخ وهذا قيد لقوله فتنصف بده وسواء كان العود
 قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البدل فتقول الشارح قبل الفراق أي أو بعده وقبل أخذ البدل فثمان عديده
 أخذ البدل فلا تعلق به بالعين اه شيخنا ولذا قال حل قوله قبل الفراق أي أو معه أي أو بعده وقبل أخذ
 بده كاه في شرح الروض قوله لو جودها في ملك الزوجه عبارة تشرح مرد لانه لا بد من بدل فيه ما أولى
 فيه تارق نظراً بغيره في النفس اه ولعل المراد بان نظراً ههنا في النفس والهبة قالو فانما لو خرج عن ملكهما
 ولا يعلق به حتى الواهب والبائع على الرجوع فيهما وقد أشرف الى ذلك بعضهم قوله

نحو امرأته أو محرماً أو محرم يعلمها
 الشكل ان تارق بعد الوطء
 والنصف ان تارق قبله (ولو)
 تارق لا يثبتها قبل الوطء
 ويصدق صدق (وقدر الزوال)
 ملكها عنه كان وجهه
 واقبضته (له فله نصف بده)
 من مثل أو قبضته لانه اذا تعذر
 الرجوع الى المستحق فبده
 ولانه في المثال ملكه قبل
 الفراق عن غير جهته (فان)
 عاد قبل الفراق الى ملكها
 (تعلق) الزوج (بالعين)
 لوجودها في ملك الزوجه
 وتارق عدم تعلق الواهب
 في نظيره من الهبة لانه بان
 حتى الواهب قطع زوال ملك
 الواهب حتى الزوج لم يتناع
 بدله بسبب رجوعه الى البدل

وعائد كزائل لم يصد * في ثلث مع هبة الوراء
في البيع والقرض والصدق * بكسر الهمزة والميم

اه ع ش على خبر (قوله فله نصف الباقي) وهو الزرع ويربع به كله فيقرمه كلوا بأخذ ربع منه وقوله
فيبيع فيما آخر حته أي فيه اوجبه وهذا قول الاشاعة ووجهه على قول الحصر المبني عليه يأخذ النصف
الباقي لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته فانحصر حقه فيه وقيل بخبرين يدلان نصفه كله وأوصف الباقي
ويربع بدل كله لسلامة ضرر التشطير لأنه عيب قال الشيخ ج ما محصور ههنا من الاشاعة ههنا من جزئيات
قاعدة الحصر والاشاعة أي آخر ما طالب به فراجع اه حل وعبارته * (تنبيه) ههنا محصور ههنا من الاشاعة
ههنا من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهي قاعدة شعبة تحتاج لزبد تأمل في مقدار حكمهم التي حلهم على ترجيح
الحصر تارة والاشاعة أخرى ولم أر من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه ينضم بذكر مثال لكل من جزئيات البيع
توجيهه بما تنضم به نظائره ما قول هي أربعة أقسام ما تزل على الاشاعة قطعاً كأن يكون له في ذمته عشرون زناً
فيعطيه عدداً فرداً واحداً فيبيع في الكل ويضمنه لأنه قبضه لنفسه من الزاقي وأضمنه ان من طلب
انقراض ألف ونحوه ما تفوز به أنشؤ ثلثاً ما غلطاً ثم ادعى المقرض ثلثاً ما لا تبصر لكونه يبيع
أمانة تزد منه ما تان وخسرون لأن جله الزائد اتسع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خسة فسادها

وسدسها أمانة فالأمانة من الزائد خسرون لا غير ووجه القطع بالاشاعة هنا بان اليد المستولية على الزائد انهم
لا يمكن تخصيصها ببيعة لعدم المرجح اذ لا مقتضى الضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الامر عليه أو على الاسم كما
هنا ووجه بان التشاير وقع بعد الهبة فرفع بضعها فزنت الاشاعة لعدم المرجح وكبيع صاع من صبرة تعلم
صبيها فينزل على الاشاعة كالمزاد البضية المنبقة في الصبرة التي أؤدها من ظاهره في ذلك وقيل على الحصر
حتى لو صب عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل الاصاغتين وكذا إذا أقر بعض الوثنيين في قبض حتى لا يبرسه
الاقدوحة عملاً ببيعة كون الاقرار اخباراً عازماً للبث فلا يلزم منه الاقدار وإنه وما تزلوه على الحصر قطعاً
كاهلوه عباداً من وقفي فماتوا ما أكلهم الا واحد اعتقت الوصية فيه أي وعاله لتعرض الوصي من بقائه وصيته
بما اوجب له من عارضها شيء كإعاده في تعين ما عينه قضاء دين نفسه وفي ههنا إذا ترددت بين مفيد ومصح
كالطبل يعمل على المباح وعلى الاصح كإعاده في تعين ما عينه قضاء دين نفسه في ههنا إذا ترددت بين مفيد ومصح
على ملكه فقط لأنه الاقوى فأحتاج لاصراف ولم يوجد من ثم لو ملك نصف هبه وقال بثلث نصف هذا اختص
بملكه وكذا لو أقر نصف هبه مشتركاً ينصرف في حصة كل من قبيل فصل النسب انتهت (قوله ويربع بدل
كاه) وفي قوله النصف الباقي لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته فانحصر حقه فيه ومن ثم هي هذا قول
الحصر اه شرح مر والذى ذكره المصنف قول الاشاعة (قوله فيبيع الم) ان كل من هبه معاً بالطلاق
النصف لم يظهر معناه كالاتي على المتأمل وان كل عائد الى الحق الزوج فتأمل هذا التفريع وتأمل أيضاً
معنى المخرج تأمل هذا المثل بانصاف (قوله ولو كان الصدق ديناً الم) شمل كلامه كثيراً من الغش على
الرافعة من الصدق كان اصدقها مائة ثم قال قبل الوطء ان أرا أنني منها أنت طالق فأبرأته فيصير ما لا يبرع
عليها بشيء لأنهم لم تأخذ منها شيئاً بغيره وكذا في شرح الارشاد لشيخنا ثم رد قولي الحصري بأنه يرجع عليها بنصف
مهر المثل وان يغفل بعدم وقوع الطلاق بالكلية فأنظره (فرع) قال بر ولو كان ديناً قبضته ثم هبته فهو
لكل من ابتداء اه سم (قوله فأبرأته منه) أي من كله أما إذا أبرأته من النصف ثم طلقها قبل المخلوق فهل
يسقط نصف الباقي أم يلزم له الباقي فلا يستطاعه شيء منه فيكون ما أبرأته منه محصوراً بعينه حقه كلها بملكه
وجهاً وأوجهها الثاني اه من شرح الروض (قوله ولو هبته) ولا يشترط قبول هذه الهبة لأنها إبراء اه
شورى (قوله لم يرجع عليها بشيء) أي لأنه لم يفرم شيئاً كإشهاد بدين وحكمه ثم أبرأته المحكومة ثم

(ولو وهبته) أو أقبضته
(النصف فله نصف الباقي
ويربع بدل كله) لأن الهبة
وردت على مطلق النصف
فيبيع فيما آخر حته وما
أقبض (ولو كان) الصدق
(ديناً فأبرأته) منعه ولو هبته
ثم فارق قبل وطء (لم يرجع)
عليها بشيء بخلاف هبة العين

رجعنا بغير المحكوم عليه شيئاً اه شوي (قوله والفرق بينهما في الدين المحرم) يؤخذ منه انهما لو قبلت الدين
 ثم ردت له كان كهيئة العين استند اه حل (قوله وليس لولي عفو عن مهر) أي على المذهب الجديد والقديم
 له ذلك ولو شرط أن يكون الولي أباً أو جداً وان يكون قبل الدخول وان تكون بكر أصغر عاقلة وان يكون
 بعد الطلاق وان يكون الصداق قد يتأخذه الزوج لم يقض اه شرح مر (قوله والذي يده عقد النكاح)
 مبتدأ خبره والزوج وصدهم هذا الرحل من قال يجوز العفو واستشهد بالآية فقلناه الشارح وقوله اذ لم يق
 الخ تبين الآية مفروضة فيما بعد الفرق وحيد يكون الزوج كآلة في ان كلامهما ليس يده عقد النكاح
 فلا يظهر ما له الشارح اه شيخنا عبارة حل قوله اذ لم يق يده بعد العقد عقد فيه ان الزوج أيضاً لم يق
 يده بعد الفرق عقد (قوله والذي يده عقد النكاح) غرضه هذا الجواب عن دليل القول الثاني القائل
 بان لولي العفو عن المهر واستدل به هذا الآية كما يؤخذ من شرح مر وعبارة الرضوخ شرح فصل الولي
 لا يعضون صدق قوليت ولا عن شيء منه مطلقاً أي بجرا كان أو غير مجبر قبل الفرقة أو بعدها صغيرة أو كبيرة عاقلة
 أو مجنونة بكرة أو يديننا كل الصداق أو عينا كسائر ديونها وحقوقها انتهت (قوله الآن يعفون) أي النساء
 قالوا ولم المحكمة والتون خبير النسوة في الفعل معها على السكون ومن نصب المظوف ويحوز المفاضي
 أن تكون الواو ضمير او النون سلامة الرفع فيه نظراً لأنه لا يصح إلا أن يستأنس في قولنا أو يعفو بالرفع
 والافكيد تكون انهم له بالنسبة المظوف عليه وغير مهملة بالنسبة لغيره طرفاً وأيضاً لا آية بحتملة
 لا ولياً مع الازواج وحول خلاف مذهبه من أن الذي يده عقد النكاح الازواج الاولياء تأمل اه حل (قوله)
 هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وان تغفوا لغيره فانه لو اراد الولي تحسين أن يغفوا لولي أقرب
 للتقوى من عفو الزوج أو عفو حبيته من جهة واحدة العفو حبيته من جهة واحدة بخلاف جهة على الزوج لكن قد يعترض بأنه يجوز
 أن يكون قوله وان تغفوا راجع للزوج ولا يقدح في ذلك ضمير الذي يده عقد النكاح بالولي فيه بدوناً
 تمثيل التشكك في الاول بالغيبة أعني قوله تعالى أو يعفو الذي يده عقد النكاح وان كان مرجحاً للقديم بحسب
 الظاهر فيجب أن يلتزم من أنواع البلاغة ثم وجه التفسير ترجيح الآلة كفاية في المولية بحسب معاملة الاولياء
 برأع ش (تبيين) هل القاضي صرف مال البيت في جهازه أم أنه يتألف بالاستعمال عن ابن الحداد كثر
 عند القاضي أبي عبيد بن حروبو يقتضيه مجدين الر بيع الجبيري أمها القاضي في جري يشهد فوفد أذنت
 في تزويجها وطلب أهلها الجاهز فأنامر فقال جهز بقدر صداقها قال ابن الحداد فقلت في نفسي أظن يجاري
 في هذا قول مالك رحمه الله تعالى فقلت أيد الله تعالى القاضي أعلى غير المحجور عليها ان تجهز قال لا قلت المحجور
 عليها أولى فالتفت الى ابن الر بيع فقال لا تجهز ان أرادوا هكذا أو لا فلهما أو أداو فسر رتب وجوه عن قول
 مالك قال الر كسني فهذا ابن الحداد ابن حروبو بمنع ذلك وهو ظاهر ثم قال لا يتألف الحداد الجاهز بالجاهز لما
 فيه من رغبة الازواج في الوصله لم يكن مقتضى كلاءه تخصيصه بالاب والجد والمغني يقتضي التعميم قال ولعل
 مسئلة ابن الحداد والقاضي في الاجابة على ذلك ولو هذا قال الباقر مذهب الشافعي رضي الله عنه عدم اجبار
 المرأة على الجاهز خلافاً لما لا سم

● (فصل في المنعة) وهي ضم المهر كسر هاء التمتع كلتناع وهو ما يمنع من الخواصم وان تزوج امرأه
 يتمتع بها من غير تركها وان يضم لغيره اه شرح مر فتول الشارح وهي مال الخبيثة شرعاً ومثل الشارح
 في التفسير بالمال مر وجه ومقتضاه لا يصح أن تكون غير مال كمنفعة ان المنعة يصح كونها صداقاً
 الآن يقال ان المنفعة تامل لكن بعد هذا قوله في شرح الرضوخ اسم المال الذي يجب على الزوج دفعه
 لامرأته لغيره ما باهاه وفيه على الجلال في سلبه شيخنا عن النووي انه ينبغي تعليمه النساء ما يساع
 أمرها من غير فعلها وانظر له معنى وجوب المهر والمهر ما لا زوج موصفاً بآثاره متغيرها وأما وثوق

والفرق بينهما في الدين لم تأخذ
 منه ما لا لم تحصل على شيء
 بخلافها في حبة العين وليس
 لولي عفو عن مهر) لمولته
 كسائر ديونها وحقوقها والذي
 يده عقد النكاح في قوله
 تعالى الان يعفون أو يعفو
 الذي يده عقد النكاح هو
 الزوج تمكنه من دفعها
 بالفرقة فيعضون عنه لعل
 لها كل المهر لا الولي اذ لم يق
 يده بعد العقد
 ● (فصل في المنعة) وهي
 ما يجب على الزوج دفعه

لزمها على طلبها راجعه اه (قوله لامرأته) أي ان كانت شرط كذا البتة هذا ان كانت أمه وقوله بشرط
 الزايد ما فوق الواحد لان المذكور شرطان وهما كون الم يجب لها نصف مرفقها وكونها مافارقة اه شيخنا
 وقد يقال قوله لا يسبغ الم شرط آخر يلحق على حقيقته (قوله كذا يجب عليه الم) هذا فيه تغيير اعراب
 المتن لان مقتضى مبتدأ على هذا تكونه لا وقد يقال هو متعلق بالخيار والجرود الواقع خبرا اه حل (قوله
 لم يجب لها نصف مرفقها) هذا الذي صادق بلا مشور وماذا لو يجب لها الكل كونها ممدخولا بها وما
 اذا لم يجب لها شيء أصلا كونها فورقت قبل الفتحول يسبغها كانت غير مفوضة فاما اذا كانت مفوضة
 وفورقت قبل الوطء والفرض فمصر الشارح له على الاول والثالث فانما هو ولا جمل كون الثانية
 خرجت بالقيد الا في وهو قوله لا يسبغها وقوله لا يسبغ هذا القيد يحتاج اليه في الصور الثلاثة المذكورة
 ايخرج مالمو كان يسبغها فلا تمتع لها فيجب في المدخول بها اذا فورقت حبسا وغيرها اذا فورقت بسببها
 ولم تكن مفوضة والمفوضة اذا فورقت بسببها لا تمتع لها في الثالثة وقوله ولا يسبغها او ملكها لها اذ ان
 القيدان انما يحتاج اليهما في الصور الاول من الثلاثة وفي الثالث فاما الثانية فقد خرجت بقيد الاول
 وقول الشارح فان كان يسبغها الى آخره فله امتعة في سواه كانت مدخولا بها ولا تمتع في المدخول كره
 بقوله وطئها لم لا يصح بالنسبة لهذه المخرج من أي الخارجة بقيد الاول وأما قوله أو يسبغها أو ملكها فلا
 صرح بجوع التمهيد بقوله وطئها لا اليه الثلاثة في التكرار لان هذين أي كونه بسببها أو ملكها بالنسبة
 لما قبل لوط قد خرجا بقوله لم يجب لها نصف مرفقها في هاتين العورتين بسببها بالنصف فقط لا تمتعها
 فالخامس ان القيد الثاني أي قوله أو يسبغها والثالث أي قوله أو ملكها انما يحتاج اليهما بالنسبة
 للموطوءة أما غيرهما فلا يحتاج لانما تراعى عنه بما ذكرتم (قوله بان يجب لها جميع المهر) أي كونها
 وطئت في القبل أو البزء ولا يستعمل التي فلا تمتع فيه وان يجب العدة اه دل على الجلال (قوله
 ولم يفرض لها شيء صحيح) أي وان فرض لها شيء فلا يفرض الشيء فلا يفرض اه حل (قوله
 خرقا) كذا لا فرق ولورحماء هذا شمل للعتقة فوجب لها النعمة لأن هذا ما قبله لم يكن يسبغها أو يسبغها
 والمخلع قد قال هو يسبغها ان سألت فيه وبسببها ان لم تسأل فيه مرفقها ولورحماء قبل نقض العدة لا يفردها
 بخلاف ما لو ماتت فلهما تفردها لانما لا تمتع بين الشفعة والارث وتكرار الطلاق والرجعة في آخر
 به والمدخول خلاص المخرج حيث ذكرنا انها لا تستحق الا انقضت عدتها اذ لانما لا تمتع ولا يتحقق الامتناع
 العدم غير رجعة ذلك هو ما علم ان الاوجه اثنان النعمة لا تتكرر وتكرار الطلاق في العدة لان لا يمتنع
 يتكرر اه حل (قوله فله موم قوله تعالى الم) أي انه مدخول من غيرهن والعموم ليس مراد ابل المراد
 أحد قسميه وهو المدخول من بدليل قوله وخصوص الم وعلى هذا الاعتناء لخصص الاسترخاء الذي
 سبكه كماله على الآية الاخرى وهي قوله وان طلته وهن من قبل ان تمسوهن تحمل وقوله متاع والمراد
 ولا ينافيه حقا على الحسين لان فاعل الواجب محسن أيضا اه حل (قوله ونصوص) أي ونصوص فاعلم
 لان من المعلوم انه مدخول من نفس عوم الطلقات بنفهم هذا الخصاص اه حل ولا يختص في الحقيقة
 بنفهم لانه هو الخائف لحكم العام وأما لظنهم موافقه فلا يختص به على القاعدة من ان ذكر بعض
 أفراد العام يحكم العام لا يختص العلم اه شيخنا وفي نظر الماعلم ان المفهوم والمنطوق من عوارض اللفظ
 ولا لفظ هاتين على ان غير المدخول له الامتعة او كونه في الواقع مدخولا من لا يمتنع ذلك وما لا يمتنع من
 كون مراد الشارح الاستدلال بكل من الايتين العامة والخاصة فليس مراده التخصيص (قوله وان
 المهر الم) على المحذوف أي لو لا مهر لان المهر الم اه حل وقد صرح هذا المقدور في شرحه (قوله
 لا جناح عليكم) أي لاتبعة بانهم لا مهر كذا الجلال اه دل على الجلال (قوله أو فرضوا لهن فريضة)

لامرأته لخارقته ايها
 بشرط وكذا يجب عليه
 (ازوجه لم يجب لها نصف
 مرفقها) بان يجب لها
 جميع المهر أو كانت مفوضة
 فمالمو لم يفرض لها شيء صحيح
 (متعة خرقا) أم في الاول
 فله موم والمطلقات متاع
 والمراد ونصوص فاعلم
 أنتمكن ولان المهر في مقابل
 متعة وضعها وقد استوفى لها
 الزوج فبلا لا جناح لمتعة
 وأم في الثانية فلقوله تعالى
 لا جناح عليكم ان تطلقتم
 النساء مالم تمسوهن أو
 تفرضوا لهن فريضة
 ومتموهن ولان المفوضة لم
 يحصل لها شيء فوجب لها امتعة
 لا لا جناح بخلاف من وجب
 لها النصف فلا تمتع لانه لم
 يستوف متعة وضعها فبقي
 نصف مهرها لا جناح

بقوله نصف ما فرضتم هذا
ان كل الفرق (لا يسبها
أو يسبها أو ملكة) لها
كرهه وإسلامه وولائه
وتعليقه ثلاثا بطلها ففعلت
ورطه أي أنه لا يشبه
(أوموت) لهما أو لأحدهما
فان كان يسبها ملكها له
وردتها وإسلامها وفرضها
بعبودتها ففعلها بها أو يسبها
كرهتها معادها أو ملكها لها
بشره أو غيره أو موت فلا
معتقها وطها أو لم وكذلك
سبها معاذ أو زوج صغير أو
يجنون وذلك لا تنفاه إلا بعاش
ولها في حق رهنه وحده
منعها من الاستحسان وتوافق
في وجوب المتعة بين المسلم
والذي هو طاهر والعبد والمسلمة
والزانية والخمر والموحش
لسيد الأمة وفي كسب العبد
وقول أو يسبها إلى آخره
من زبادي والواجب فيها
ما يترامى الزوجان عليه
(وسن ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما) أو ما فيه مذهبنا وان
لا يتابع نصف المهر وعبر جماعة
بل نؤخذ على خادم فلاح
لواجب وقيل هو أقل ما
يتولى وإذا تراشيتي فذلك
(فان تنازعا) في قدرها
(قدرها قاض) باجتهاده
(ي) بقدر (حالها) من سار
وعاير ونسبها وصفتها
لقوله تعالى ومعه من على
الوسع قدره على المقترده
متابع المهر وف

دخول أو في حين التي مفيد لانتفاء الأمر من جميعا كقوله تعالى ولا تطلع منهم أئمة أو كذا فلا حاجة لجعلها
بمعنى الواو كقول أو لجعلها بمعنى إلى أن أو لأن هذا ناظر إلى أصل الفتوى ذلك إلى استعمالها اه قد على
الجلال (قوله ولأنه تعالى لم يجعل لها سوء) فالتصريح على النصف في مقام بيان ما يجب لها
فدل على عدم وجوب غيرها فهي خارجة عن عموم قوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف فيصيرن على المدخول
حين يشره هذه الآية أي قوله وان طلقتموهن من قبل ان يغسوا لهن ما يرضيناهن اه حل بالني
وفيه نظر لما علت الآية المطلقات قد قصر ومها على المدخول بها يشره الآية الثانية فالاولى جعل هذه
الآية بمحض مفهوم الآية الثانية على تسليم ان الخصص المتقدم فهو ما فهم الثانية فائل غير المدخول
حين لا تمتنعن فيصير هذا العموم في المفهوم على غير المفوضة التي فوقت قبل الوطء والفرض أمهي فقب
لها المتعة بدليل هذه الآية الثالثة تأمل (قوله لا يسبها الخ) هذه الآية مبنية فكان الانسب تأخير
المثل عن قوله أو موت لانها من لفي الآية (قوله كرهته وإسلامه) أي وحده فها اه قد على
الجلال (قوله كرهته) أي وأرضاع أمه لها وموتها مع فوض وجوب المتعة على وطء أو نكاح أو كلاهما
مستحيل في حق المطلقة ان يزوج أمته المطلقة لبعدها عن نفقها اه حل (قوله وتعليقه طلاقها) أي أو
تفريضها لهما فطلقت نفسها قوله كرهتها معادها وهذا بخلاف التمسك بكرها لانه لا يجتمع معادها غاب ما بينها
لان المتعة لا يسبها وفعالها ينافيه أو يعارضه ولأنه هنالك يسبها لا تمتنع ببقائه في ما بينها تأمل ولو سبها معا
فان كان الزوج صغيرا أو يجنونا فالفرقة يسبها معا أو كله لا يسبها واحدها لانها ترق بنفس الاسر وملكها
بشره أو غيره فلا تمتنع لانها لم يوجب كانت عليه لها والامة لا يسبها على سيدها مال ولو مائتا أو أحدها فلا
متعة أيضا لانها لا يحشرو في ماله ومعه متعة لا مستوحشة اه قد على الجلال وفي المختار للجمعة اه الزينة
وقد قلنا ما يسمي أي أو جعله بانه قطع اه وفي الصباح الوحشة الانقطاع وبعد العاوبة عن المودة اه (قوله
أو ملكها) اه ذلول وجب لها لو حبها على سيدها اه حل (قوله والزوج صغير أو يجنون) أي الفرق
يسبها بالاولى ملو كان كمالا لان الفرق حثت بسبها فقيد بما ذكر ليكون يسبها معهم منه قوله الاول
اه شجنا وانما كان يسبها وحدها يملو كل الزوج كمالا وضرب عليه الرق لانها تنسب السبي فهو سابق
على رقة فتصل به الفرقة وفي قد على الجلال ولو سبها معا فان كان الزوج صغيرا أو يجنونا فالفرقة يسبها
معاً أو كمالا يسبها وحدها لانها ترق بنفس الاسر اه (قوله وفي كسب العبد) أي المهر الزوج عبده وأهلا
دمعة عليه لو فرق كسبها عليه مهر الخ اه حل (قوله ما يترامى الزوجان عليه) أي ولو زاد على مهر
المثل اه حل (قوله وان لا يتابع نصف المهر) أي فلو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما فيبقى اعتبره
وان تأسس السقة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف مهر المثل اه عس على مر (قوله نصف المهر)
أي مهر المثل اه قد على الجلال وعبر شرح مر وبس ان لا يتابع نصف مهر المثل كما قال ابن القري
انتهت (قوله وعبر جماعة الخ) يقتضي انها اختلاف جاز فونه نظر لتفاوت اختلاف مجدا وقوله على خادم
انظر ما ضاعنا فانه يغاير مجدا اه سم (قوله وإذا تراشيتي فذلك) أي ولو زاد على مهر المثل (قوله)
قدرها قاض باجتهاده) أي وان زاد ما قدره على مهر المثل كذا قال سج وفروني يملو بين الحكومة وقال
شجنا لا يجوز له ان ياد على مهر المثل بل ولأن سابه اه حل (قوله وصفتها) أي وجهازها اه حل
وسم (قوله ومعه من) أي النساء المذكورات أي المطلقات من غير سبب ولا فرض وذلك فيهم عدم
إيجابها في حق غيرهن وهو معرض عموم والمطلقات فالاولى الاستدلال على إيجاب المتعة للمطلقة غير المفوضة
بالقياس على المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم من ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضي تخصيص
إيجاب المتعة للمفوضة السبق لهما الزوج أي ولم يرض لها أو لحق المثل الثاني المسوقة قياسا اه حل

و وجه افتضاها ذلك ان قوله تعالى رمتهم وهن معنما متعوا التسامع المذكور ان فيها أى المعلقات من غير مس ولا فرض فافهم عدم احتياجها إلى حق غيرهن اه سم

● (فصل فى التحالف) ● أى وما يد كرمعه من قوله ولو أنبتت أنه نكحها أمس بالف الخ (قوله فى المهر المسمى) أى من حيث تسميته أو قدره أو صفته فطابق ما بنى اه شخنا (قوله اختلاف وأر لعالم الخ حاصل ما) وتضمن المتن والشارح مصرى بمجانة كون صورته ذكر فى المختلفين خمس صور لأن قوله أو وارث أحدهما

والآخر تحت صورتين والتاسعة هى قوله كزوج ادعى مهر مثل الخ وذكر فى المختلفين عدة أو بعقله جعل فى الصفة صورتين وأربعة فى خمسة عشر ين وقال الشارح ولا يثبت الخ هاتان صورتان فى العشرين باربعين وقوله سواء اختلاف قبل الوطء أو بعده هاتان صورتان فى الأربعين بثمانين هذا وقرو بعضهم صور المقام

من حيث هى فقال الحاصل ان الاختلاف اما ان يقع من الزوج أو واره أو وليه أو وكيله مع الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أربعين فى خمسة عشر صورة وعلى كل امان يكون الاختلاف فى قدر المسمى أو فى جنسه أو صفته أو حاله وتأجيله أو قدره الاجل أو تسميته فهذا ما لا يستلزم ضرب

فى الستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل امان لا يثبت واحد منهما أو لكل منهما يثبت وتعارضا يحصل مائة واثنان وتسعون اه شخنا والذا عبرت ان الاختلاف اما قبل الدخول أو بعدهم بعد الفراق أو قبله بلغت الصور خمسمائة وستا وسبعين صورة (قوله فى قدر مسمى) أى وكل ما يدعيه الزوج أقل من مدعاها

فان كان ما يدعيه أكثر من مدعاها فالاختلاف قبل بطلها الزوج ما يدعيه ويبقى الزائد يدعيه مقرر له وهى تنكره كن أقر لخصم شئ فكذب اه براموى شرح حر وقد أشار الشارح الى التقيد انتم مثل حيث قال كان قالت نكحتنى بالف فقال بل بخمسائة (قوله فى قدر مسمى) خرج مسمى ما وجب مهر المثل

لنقصا دسمية ولم يدرف لها مهر مثل واختلافه فيصدق بينه لانه غلوم والاصل برافقته عازاد اه شرح حر (قوله الشاهة لجنه) جعل الصفة عشاشاة العنفس وقدم فى باب الحوا انه مفهوم منها بالاولى فانظر الى الصبيحين أو لوليه ما قد علمه فليتمثل وسبأ فى خيل الطلاق ما يؤيده اه شوبرى (قوله كن ادعت تسمية قدر فأنكرها) أى ولم يدع قرو بضان ادعاءه فالاصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض

من جانب فخطف كل منهما على نفي مدى الاخرى كما بالاصل وكلوا اختلاف فى عقدن فإذا حلفت وجب لها مهر المثل فلو كانت هى المدعية للتفويض وكانت دعواها قبل الدخول فكذلك خلافا لمن استظهر عدم سماع دعواها اذ لم يدع على الزوج شأ فى الحال غايته ان لها ان تطالب بالفرض وجهه مدعى متاعا عليها

بها له حينئذ يفرض مهر مثلها لدعواه مسمى دونه اه شرح حر (قوله والمسمى أكثر من مهر المثل فى الاولى) أى لتظهر الفارقة والاختلاف أو من غير تعدد البلد ومعاين أو نقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين اه حل (قوله أو لكل منهما مائة وقصارتان) بان أطلقنا وأرختنا بتاريخ واحد وأرخت احداها وأطلقنا

الآخرى كما لو افى البيع لنجر اه حل (قوله لكن بدأنا الخ) فى تعبير بالاستدراك نظر لانه استدراك على قوله ومن بدأ به وهو ليس بارع عار حتى يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لاجتماعه البائع الذى يبدأ به ثم يل الاستدراك بنافى المستدرك عليه فاعل الاولى والاخير ان يقول كذا البيع فبما فيه لكن يبدأ الخ كذا فى بيع وعبارة الرشيدى قوله ومن بدأ به ينبغي حذفه لئلا يأتى الاستدراك وليس هو فى عبارة التفتة

اه ومنشأ هذا محل من هنا على الزوجة فقط كانت وصية النظر لكلام المتن فى البيع ولو نظر البيع والشارح هناك لتبين ان من هنا واقعة على الزوج تارة وتارة أخرى فيكون فيه عموم فخص الاستدراك وعبارته فهو يبدأ بنفى وباتع مثلا لان سببه أقوى لان المبيع يعود اليه بعد الفسخ المرتب على التحالف ولان سببه على الثمن قدم بالقدوم ملك المشترى على المبيع لا يتم الا قبض فاعل ذلك اذا كان المبيع معينا والثمن فى القيمة نفي

● (نحل) ● فى التحالف اذا وقع اختلاف فى المهر المسمى (اختلاف أى الزوجان أو وارثاهما أو وارث أحدهما أو آخر فى قدر مسمى) كان قالت نكحتنى بالف فقال بخمسائة (أو) فى (مفته) السائلة لجنه كان قالت بالف دينار فقال بالف درهم أو قالت بالف خمسة فقال بالف مائة (أو) فى (تسمية) كان ادعت تسمية قدر فأنكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل وأدعى تسمية فأنكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل فى الاولى وأقل منه فى الثانية ولا يثبت لواحد منهما أو لكل منهما يثبت وتعارضا (تحالفا) كما فى البيع فى كيفية البيوع ومن بدأ به لكن بدأها بالزوج لقومتيه بعد التحالف

العكس يبدأ بالمشترى وفيما إذا كانه عين أو في النعمة استويان فيختير الحاكم بان يحد في البداة بلمحما
 انتهت (قوله بقاء البضعة) أي في الجملة والاف التحالف يأتي بعد انحلال الصبر ومع ذلك يحلف الزوج اه
 حل (قوله سواء اختل قبل الوطء أم بعده) وسواء اختل قبل انقطاع الزوجة أم بعده اه شرح للروض
 (قوله الا الوارث في النفي) فيحلف على نفي العلم كالأعلم فهو وثق نعم بالثبوت انما كنتم محصصا ولا يلزم من
 القطع بلاثبات القطع بالنفي لاحتمال حريان محصدين علم أحدهما الا آخر اه شرح حر (قوله
 كزوج ادعى مهر مثل) أي قد راى مساوي مهر المثل وإن لم يأت بعنوان مهر المثل وهذا القدر لا يصل التحالف
 كما يعلم من كلامه في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قد حلف الولي لا يصل التحالف كما يعلم أيضا
 من كلامه في بيان المفهوم وقوله وزيادة هذا القدر زاده على أصله كما قال لم يذ كر محترمه وحاصله ان
 الولي لو ادعى أقل من مهر المثل مع كون الزوج مدعي مهر المثل فإن الزوج هو المصدق ويدفع الولي ما ادعاه
 ويبقى الزائد بدها ساعا لمنص عليه البرد لولي ومم فيما سبق في الاختلاف في القدم من ان الزوج لو ادعى
 قد راو ادعت الزوجة أقل منه فته صدق ويدفع لها ما ادعت ويثب الزائد بده (قوله وولي صغيرة أو مجنونة
 زيادة) فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن احدهما مجرور وادعاهما تقدم وهو ما تأخر كما قول في الدار
 زيدوا بخره و (قوله وولي صغيرة أو مجنونة) أي أو زوجة وولي صغيرة أو مجنونة وقد أنكرت نقص الولي
 عن مهر المثل أي أو وليها ما إذا كان الاصدق من ولي الزوج لانه حينئذ يجوز ان يادعته مهر المثل اه حل
 (قوله فتم ما يتخالفان) فيحلف الولي ان يحسد موقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه وثبت المهر خفا فلا ينافي
 ما في الدعوى ان الشخص لا يصدق شيئا بين غيره اذ لا حلفه على استحقاقه بولي كذا اه حل (قوله
 حلفت دونه) أي حلفت على البت ولا يحزيم الحلف على نفي الفعل الولي وفيه كيف تحلف الزوجة على البت
 اذا كانت صغيرة تقيم ثم مدحا والولم تأذن فكان المناسب ان هذه تحلف على نفي العلم بزوج ووليها بالقدر الذي
 يدرك واليه المذهب جمع مقدمون اه حل (قوله ولي البكر البالغة) أي أو ولي البكر اه شرح
 الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع انه فصل غير حاله لما كان فصل الولي
 مقيدا بما أنزله فيه فكانتم الفاعلة أولاته نفي محصور بسل الاطلاع عليه اه قل على الجلال (قوله ثم
 يدين المسمى) وينفذ القسط هنا أيضا من الحق فقط اه شرح حر (قوله ويجيبهم مثل) أي لان
 التحالف جبرود البضع وهو متدفع فوجب تحريم وهي مهر المثل اه من ع ش على حر (قوله
 ويجيبهم مثل) أي أو نفعه وقوله وان زاد الخ أي صورة الاختلاف في القدر اه شيخنا أي وفيما
 لو أنكر الزوج النسيئة وادعت هي نسيئة معين أنقص من مهر المثل فانهم ما يتخالفان في هذه الصورة أيضا
 ويرجع لمهر المثل كتحريم عن الحاي (قوله أو فوفه) أي سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد
 مما ادعاه الولي فلا تخالف في المهورين بل يصدق الزوج فمهما هكذا في شرح الروض فلا يلتفت لنسيئة
 الحاي (قوله أي ودون ما ادعاه الولي) (قوله لان نكاح من ذكرت بدون مهر المثل بنقضه) والولي تخلف
 الزوج على نفي الزيادة في مهر المثل لانه ربما نكحها فحلف الولي ويشهد اه حل (قوله وفي الثانية
 الى قول الزوج) قال البقعي كذا قالوا المحققين ان تحلف الزوج لانه بشكل فيحلف الولي ويشهد اه
 وان حلف الزوج بنسيئة له قال بعضهم وهذا معلوم من كلامهم لانهم ما يتخالفون التحالف لا الحلف اه
 حل لكن هذا التماس إذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي ما لو كان قد مدعى الولي
 أضافا مني تخلفه بل يصدق من غير عين يدفع الولي قد را ما ادعاه بولي الزائد بده كالتقدم (قوله لان
 التحالف فيها يقتضى الرجوع الى مهر المثل) فيلزم قواها ما ادعاه الولي لان الاصل راجع الى
 الزوج من ذلك ظاهر ولو لم يكن الزوج مضيا أو مضطرا لم يرض الغرماء اه حل (قوله لأهم من قوله ولو ادعت

لبقاء البضعة سواء اختل
 قبل الوطء أم بعده يخلفان
 على البت الا الوارث في النفي
 فيحلف على نفي العلم على
 القاعدة في الحلف على فعل
 الغير (كزوج ادعى مهر
 مثل وولي صغيرة أو مجنونة)
 ادعى (زيادة) عليه فانها
 يتخالفان كما مر فلو كانت
 الصغيرة أو المجنونة تبطل
 حلف الولي حلفت دونه ولو
 اختالف الزوج وولي البكر
 البالغة الفاعلة حلفت دون
 الولي (ثم) بعد التحالف (يدين
 المسمى) على ما مر في البيع
 من انهما يقتضيه أو
 أحدهما أو الحاكم ولا ينفذ
 بالتحالف (ويجب مهر مثل)
 وان زاد على ما دعت الزوجة
 اما إذا ادعى الزوج دون
 مهر المثل أو فوفه فلا تخالف
 ويرجع في الاولى الى مهر المثل
 لان نكاح من ذكرت بدون
 مهر المثل يفتى به في الثانية
 الى قول الزوج وان التحالف
 فيها يقتضى الرجوع الى مهر
 المثل وتبصرى بالتخلفا
 في النسيئة أهم من قوله ولو
 ادعت

تسمية الخ) أي لان تغيير الاصل لا يشمل ما اذا دعى تسمية فانكرها قوله ولو ادعت نكاحا ومهر مثل الخ عبارة
 أصله شرح المثل ولو ادعت تسمية لقوله فانكرها والمسمى أكثر من مهر المثل تخالفا للاصل لوجوه ذلك
 الى الاختلاف في القدر لانه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى بزيادة عليه ولو ادعت نكاحا ومهر مثل الى آخر
 ما هنا انتهت وفي قول عليه ماضيه قوله ومهر مثل هو مفهوم قوله ادعت تسمية واعلم ان هذه المسئلة كالتي
 قبلها لان كلاهما في تلك الدعى تسمية بمعنى وفي هذه ادعت الزوجة تسمية فاسد ودعى الزوج عدمها وفي
 الواقع أن التسمية صحيحة كإبصاره به تكليفهم بالبيان فقوله بان لم يقر تسمية صحيحة تصحيح دعواه مهر
 المثل والمراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو أنها صرح بها أو أنكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذي
 تضمنته الدعوى وأصرحت به أو سكنت عنه في جوابه معتمداً فيه على أن المهر الفاسد الذي ذكرته في الدعوى
 أولم يذكر فيه وانما الذي ذكر فيه تسمية صحيحة ولكنه لم يصرح بما لذلك كلف ببيان: وأما لو ادعت نفي
 المهر في العقد أو السكوت عنه فيه ووافقه على ذلك أو ادعت تسمية فاسدة وأجاب بنفي المهر في العقد أو
 بالسكوت عنه فيه أو وافقه عليه لواجب في جميع ذلك مهر المثل اتفاقاً ولا حاجة إلى تكليف بيان ولا إلى
 تخالف ولا حلف أيضاً هكذا يجب أن يفهم هذا المقام فإنه مما اتفق فيه الكلام وترزاحت فيه الاقدام وزلت فيه
 الاقدام والله ولي التوفيق والالهام انتهى وفي سم ماضيه قوله ولو ادعت نكاحاً والخ الى الزركشي هذه المسئلة
 قربة في المعنى من التي قبلها يعني قوله في المنهاج لو ادعت تسمية فانكرها تخالفاً في الاصطلاح الى الزركشي فليتأمل
 الفرق بينهما اهـ قال الرازي قلت هنالك أنكر التسمية ومقتضاه لم ومهر المثل فان كان مدعياً لادعاء عليه
 أو من غير جهة فقد تخالفاً في المهر في مخالفاً وأما هنا فإنه أنكر أصل المهر ولا دليل اليه مع الاعتراف بالنكاح
 فهذا كلف البيان فان ذكر قدر أو نفس مما ذكر جاء التخالفاً وان أصر حلفت ونفى لها اهـ (قوله)
 ومهر مثل) خرج بها لو ادعت نكاحاً بمعنى قدر المهر أو لا فقال لا أدري أو سكنت فإنه لا يكلف البيان على الراجح لان
 الدعى به هنا معاصر لم يحلف على نفي ما ادعت فان نكل حلفت ونفى لها اهـ شرح مدر (قوله بان لم يقر
 تسمية صحيحة) هذا بيان للسند في نفس الامر في دعوى مهر المثل وأما لم يصرح بمذا السند في الدعوى وقوله
 بان أنكره أي المهر من أصله يكبله قوله فيما بعده يقتضيه وليس المراد أنه أنكر مهر المثل فقط وقوله بان
 نفي في العقد بين السند في الواقع في الإنكار وقوله أولم يذكر فيه بيان للسند في نفس الامر في السكوت
 وان لم يصرح بمذا السند هكذا وزع الشوري اهـ شيخنا وفيه لا يتعين التوزيع بل يمكن رجوع كل
 من قوله بان نفي لكل محاقبه وكذا قوله أولم يذكر فيه يصح رجوعه أيضاً اهـ (قوله بان نفي في العقد) اهـ
 بيان للسند الزوج في أنكاره في الواقع بحسب زعمه لأنه استند اليه في الظاهر حتى قال خصه بذلك فوجب
 موافقته على مهر المثل ويحتمل أن يقال كان مجرد نفي في العقد لا يوجب مهر المثل لاحتمال أن يكون
 النفي على وجه التوضيح الصحيح لكن دعوى تسمية في العقد وجب الاعتراف بمهر المثل وان كان شرط
 المسئلة أن لا تدعى توفيقاً لانه فرق بين دعوى التوفيق ودعوى ما يستعمل التوفيق فليتأمل وقوله
 أولم يذكر فيه بيان للسند كونه في الواقع فهو مترتب اهـ سم (قوله بان نفي في العقد) اعترض
 بأنه مكر مع قوله السابق بان لم يقر تسمية صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدمه حرمان التسمية والصحة
 ما يوجب نفي المهر وأعدم ذكره فيه أو تسمية فاسدة أو اجبيل قوله بان لم يقر المهر لبيان السند وجوب مهر المثل
 لها وقوله بان نفي الخ بيان لتدنا نكاحه أو سكوته اهـ وعلى إيجاب (قوله وهو اختلاف في قدر مهر المثل) يحمل
 تأمل لان المدعى وجوب مهر المثل استدل بهو ينكره ويدعى تسمية فقدره فان أو بان هذا ما تضمنه
 الاختلاف في قدر مهر المثل بل يدعى ان المسمى قدر مهر مثله فندى عدم التسمية وان مهر مثله أو كمر ذلك
 على ماقه وعلى كل فهدى غير مقرر من ان القول قوله في مهر المثل لانها تمام تخالفاً أنه الواجب وان السند

تسمية فانكرها تخالفاً
 وتقتضي دعوى الزوج
 بمهر المثل والولي بآدم
 زياد (ولو ادعت نكاحاً
 ومهر مثل) بان لم يقر تسمية
 صحيحة (أو نفي بالنكاح فقط)
 أي دون المهر بان أنكره أو
 سكنت عنه وذلك بان نفي
 بيان) لم يصر لان النكاح
 يقتضيه (فان ذكر قدره
 وزادت) عليه (تخالفاً) وهو
 اختلاف في قدر مهر المثل (أو
 أصر) على أنكاره (حلفت)

خلافه التسعة متفلاهما اه مر وج وقوله غير ما مر أى فى كلامهم لأن هذه ليست فى كلام الشارح
 اه شيخنا والذى مر فى كلامهم له والمرى فى بيان محنة رقول المتن فى قدر معنى حيث فلا هناك وخرج
 بجسمى ما وجب مهر المثل الخ فليراجع الشارح فى قول على الجلال قوله وهو اختلاف فى قدر مهر المثل
 أى اختلاف فى تسوية وقت سالة العقد مساوية لمهر المثل أولا وامامهر المثل فلا يتم الخ فلهذا قال له مر بها
 معروفا بقريه أو أجنبية والذى لو لم يفسد وجبت اليه انقاها اه (قوله عين الرد) فيه نظر لأنه لا يحصل
 منه نكول حتى يحصل رد الان بقابل زل اصراره على عدم البيان منزلة استثناء من البيان اه شيخنا (قوله
 وطالبته) قديده لتكوين الدعوى ملزمة لانها اذ لم تطالب به يحتمل انهم البرأته فلم يصح (قوله زامو وقوله ولا
 للوط) أى للاحتراز عن التمليط وقوله الدعوى متعلق بالتعرض اه شيخنا (خاتمة) لو اعطاهما
 ما لا وادعتانه هدية وقال بل صدق صدق يسمون لم يكن المدفوع عن جنس الصدق لأنه اعرف
 بكيفية ازالة ملكه فان اعطى من لادين عليه شيئا وقال الدافع بعوض وأذكر الان صدق بينه وبخلاف
 ما قبله بان الزوج مستقل باداء الدين ويصدق به بالمرءى بدو اعقبت متخلفا معطى من لادين عليه فما
 وتسمع دعوى دفع صدق أو لوى يحمي وقال لوى رضى يقول بذكر الا اذا ادعى اذنها طلاقا او اثنافا عي
 المذكورة صدق كل فيما تقاضيه يسميه ولو قال لادين تزوجت بك بالثمن فقلت احد احسب بالانفاط بالثمن
 تخلفا وما الاخرى فالقول لهما فى نفي الصكاح اه شرح مر وقوله بخلاف معطى من لادين عليه
 كأن فيه تفرق فواضح التمييز ان يقول بخلاف معطى لادين عليه وبعبارة جع فالى الرضى لو ثبت لغيره
 شيئا وزعم انه بعوض وقال المدفوع السبيل هدية صدق المدفوع اليه اه أى لانه لا يرضى بغيره ان صدق
 الدافع بل المدفوع اليه لان الغالب فى الدفع والارسال تغير الما من غير ذكر عوض ان تسرع انتهت
 (فرع) لو غلب امره أو تم أرسل اليها أو دفع اليها الما لاجل العقد لم يصدق بالبرع ثم وقع الاعراض منها أو
 منع وجع بمولاهما منه كأخاذه كلام البقوى واعجده الاذرى وقوله الرضى وغيره اه رى وكذا لو مات
 فله الرجوع على من دفعه اليه بخلاف ما لو صدق قبل البتول فلا رجوع لان مداره على العقد وقد
 حصل حره اه محلى

● (نصل فى الولية) أى وما يذكر معها من قوله وحرم تصوير حيوان ومن قوله وانما فى آخر الفصل (قوله
 من الولم وهو الاجتماع) أى لفقه قوله وهى تقع أى شرعا اه عرش على مر مع ان عبارة المختار والولية
 طعام العرس اه فهى تقتضى ان قول الشارح وهى تقع أى لقوى أيضا (قوله من الولم) أى نهى لغة
 اسم لكل شئ نام به الاجتماع طعاما وغيره فهى صفة من قوله تقع أى تقاطع شرعا هذا انخص من المعنى
 كجها القاعة وقوله على كل طعام أى لانه نام به اجتماع الناس عليه وقوله لسر ورجوع على الغالب كما
 قال فى شرح الروض المختدة المعصية لى ولية أىضا وقوله من عرس يطلق على العقد النكول والاملاك اسم
 للعقد فهو صنف خاص على عام وكلامه يقتضى انها تطلب للعقد نازولا ودخل أخرى فهى متعددة وبشرها
 أيضا فيما يأتى والمتمم ان امر واحد يدخل وتبنا بالعقد الا فضل طعامها النكول وقوله خلاف الاولى اه
 شيخنا فى قول على الجلال قوله وهى لغة اسم للاجتماع يقال أولم الرجل اذا اجتمع عقله ونطقه أو استدعاء
 الناس الطعام أو اصلاح الطعام كذلك والطعام المختدة العرس أولم كل طعام يتخذ لسر ورعا اذا اطلقت
 فهى العرس ووجه الولاثة عشرة فلعقد النكاح املاك بكسر أوجه وبه قاله شذخى بشن مجعكسورة فنون
 ساكنة فدلهملة فلهامجة مكسورة وتين فقهية متعددة وللبتول فعملو لولا تدوس بهج مجع مبرمة
 فرامهملة ساكنة فسينهملة أو ساد كذا لى المولود معقولة فلتان اعذار بهجزة مكسورة وتينهملة
 ساكنة فدلهملة فلهامجة وآخوهملة وتسحب فى الذكر ولا بأس بها لاني النساء فيما بينهن ولحقا القرآن

عين الزاد انما تستحق عليه مهر
 مثلها (وقضى لها) به (ولو
 أثبت) بقراره أو بينة أو
 مسجها بعد نكوله (انه
 نكحها) أى بالثمن واليوم
 بالثمن وطالبته بالثمن (ازمات)
 لا مكان صفة المقدن كان
 يتفقهه اخلم ولا حاجة الى
 التعرض له ولا لوقا على
 الدعوى (فان قال لم أطأ)
 فهما أو فى أحدهما (صدق
 بيمينه) لموافقته لادس
 (وتشتر) ماذا كرم الانفرد
 أو من أحد هملان ذلك فاشته
 تصدقه (أو) قال كان
 الثاني تجديدا لا دولا لا اعتدا
 ثانيا (لم يصدق) لانه خلاف
 الظاهر ثم له تحلية على نفي
 ذلك لا مكانة
 ● (نصل فى الولية) من
 الولم هو الاجتماع وهى تقع
 على كل طعام

حقاً بما يله مكسور وقد اذبحته وآخراً فإلهنا وكبره ولقد دوم من السفر تقيع سواه فعليه القادوم وأغريه
لاحله وقيد الاذري السفر الطويل لانحو أيام سيره والمصيبة وضمة مخج الواو وكسر الضاد المجعولة بلا سبب
مأذبة بضم الفاء المهملة وقد تعاقبل موحدة بعد همزة ساكنة وتعلمها بعضهم بقوله

ان الولاثم في عشر مجعسة * املاك عقد واعذار لم نختنا
عرس دخرس نفس والعقمتع * حذاقنتم ومأذبة لم بدتنا
تجسة ضد عود المناقرمع * وضمة لماب مع وكبرنا

انتهى (قوله لسر وولدت) * (تنبه) * قال الراغب الفرقين الفرق والسرو وان السرو انشراح
الصدر بلذتها طمأنينة الصدر عاجلاً وأجلاً والفرح انشراح الصدر بلذتها طمأنينة الصدر بلذتها طمأنينة
الذات البسدية الهنيوية وقد سمي الفرح سر وراوعه لكن على نظرم لا يعتبر الحقائق ويتصور
أ. بدهم ما بصور الاخر اه مناوي عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة داراً يقال لها دار الفرح

اه عش على مر (قوله أوغريه) كتمان وقدوم سفر قال الاذري ان محمل نبولية كتمان
في حق الله كوردون الاثلاثه يخفى ويسقي من المطاهر لكن الاوجه استجابة فيما بينهن خاصة وأطالوا
بهم القادوم من السفر وظاهر ان محله في السفر الطويل لفضاء العرفه امان غاب يوماً وأياماً يسيرة الى
بعض النواحي القريبة فكما لحضر اه شرح مر (قوله لكن استعمالها) في الجمع الوجة طعام
العرس وقال العرس طعام الوجة ويدخل وقتها بعد فلا تجيب الاجابة لما تقدمه وان اتصل بها اه حل

ومبارة شرح مر يدبره من الوقت الوجة واستطبت السبكي من كلام البغوي ان وقتهم موع من حين
العد قد ولا آخر لوقت قد فصل وقتها والافضل لعلها بعد الدخول اي عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل على
نساءه الا بعد الدخول فجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل لا فرق بين طلاق ولا موت
ولا طلاق الزمان فيما يظهر كالعقبة اه وقوله ان وقتهم موع أى في حق الحرمة اما الوجة وقتها ارادة اعدادها

للو طه ونقل بالمرس عن سم ببعض الهوامش مثله وقوله من حين العقد تنبيه ان ما يقع من الدعوى قبل
العقد فصل الوجة بعده لا تجيب فيه الاجابة لتكون الدعوى قبل دخول وقتها والظاهر الجواب لان الدعوى وان
تقدمت فهي لغير ما تحصل به السنة وعليه فالمراد بقوله فجب الاجابة اليها ان الاجابة تجب لها حيث كانت فعل
بعد العقد اه عش عليه فيما (قوله الوجة سنة) صرح الجرجاني بنسب عدم كسر فعلها كالعقبة

ووجه سماعه انه لو لم ان فيه تفاوتاً لسلامة اخلاق الزوجات وعضائنها كلوله ويؤخه من انه من هنائي المذبح
ما بس في الحقيقة بحيث الاذري انما الواعدت وتهدت الزوجات وتهداهن كفت فان لم يصد ذلك استحب
الاعتد كالجته بعض المتأخرين خلافاً لركشي وسنارعة بعضهم فيه بان المتجهات كالعقبة تعدد بعدد
مطالعها مرددة اظهر والفرق بينهما جعلت فداء للفرق بخلاف ما هنا نقل ابن الصلاح ان الافضل لعلها لسلامة

لانها الامم حقيقة لئلا يله اه شرح مر (قوله أو لم على بعض نساءه) والاقرب كما قاله شيخنا ج انها
أم سلمة اه شرح الاعلام اه شوبوي (قوله وعلى صفة الخ) فيه ان صفة كانت سرية وفيه دليل على انها
تشرع لتسري وهو كذلك ولا تجب الاجابة وتعدد بعدد من وان تسري من في يوم وليلة هذا والذي في عيون
الارائه على الله عليه وسلم اعتها وتزوجها وحل عتقها وان دلل على خصامه واشترأها بعتة أو زوجه

وفد واية انه لما جمع بني خبيبة جاد حبة السبي فقال صلى جاريه من السبي فقال اذهب فجلو به فأنشد

تخذلس وولدت من عرس
واسلاك أوغريه ما لكن
استعملها مطلق في العرس
اشهر وفي غيره تبدى فقال
ولسمة ختان أوغريه
(الوجه) لعرس وغيره
(سنة) لتزوجها فعلى الله
عليه وسلم قولاً ولا فداً ولم
على بعض نساءه بمكر من
شعره وعلى صفة تسمى ومن
وأقط وقال العبد الرحمن

وأخوه من ماله ثم ومن وأما غلو طوف قد يجعل بدل الاصل دقيق وبذلك علم انه لا يتقدم بقدر مخصوص
فحصل بكل معلوم وقت الحقيقة بالنسبة فيها على شائين أو شاة لكن أقبل الكمال هنا المتضمن بما في الفطرة
شاة اه دل على الجلال (قوله ولو شاة) قال في الفتح ليست لهذه الاستنابة وانما هي التي لتقليل اه
(تنبه) يتجه تعدها بعد ذلك وان أوالا ما وان عقد عليهن مما ذكرناه اه ولا يندس به ان يعنى عن
كل واحد وتكني ولجه واحدة به دلز وج الجميع بقصد اه شوى (قوله وأقلها الملتصق) وهو من
يكثر باده على يوه وله ما ينقح (قوله وبأى شئ أول من الطعام) من مأكل أو مشروب ومنه المشروب
التي به دل فحل العقد من كسر أو غيره أى حيث فعل هذا طعام العقد لانه لا وقت للوليمة لا يدخل الالتزام
العقد في حال اه (قوله يضم العين الخ) وأه بكسر العين والمراد فمما في اختيار والعرض بالكسر امرأة الرجل
والجمع أعراض ورعى بمعنى الذكر والانثى عرسين اه وفي المصباح العروس وصف يتروى فيه الذكر
والانثى مادام في عرسهما وجع الرجل عرس بضمين مثل رسول ورسل وجع المرأة عرائس وأعرض بامرأته
بالفعل دخل ما وأعرض على عرسا وعرس الرجل بالكسر امرأته والجمع عرايس مثل حل وحال وقد يقال
لمرأة رجل عرس أيضا اه (قوله والمراد الاجابة للوليمة للشول) أى وأما الاجابة للوليمة العقد فست وهذا بناء
على انه لا يتقدم ذلك كالم الشرح يقتضى الخبر بان عليه والمتقدم واحد ويدخل وتها بالعدو الا فضل فعلها بعد
للشول لزوم ذلك لخالص الفضل وفعلت قبله أى بعد العقد وجبت الاجابة أيضا للعقد وقت الاجابة يدخل
باعتقادنا اه شينا (قوله فرض عين) وقيل فرض كفاية وقيل سنة اه من أصله (قوله ولغير سنة)
ومنه ولوليمة التشرى كقولنا ظهر وقيل يجب واختاره السبكي لاختيار فيه اه شرح مر (قوله تدعى لها)
الانتماء) فيه اه هذا يقتضى ان التخصيص للانتماء يجب الاجابة به وهو بخلاف ما يصرح به المصنف ثم
رأيت صح أجاب بان الكلام في مقامين بيان ما قبل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرأى اه شأنا ذلك
وأن من لازم ذلك وجوبه بالتفصيل وبيان ما قبلوا عليه في اجابته وهو التوصل والتحاب وهو انما يحصل حيث
لزم له من مقتضى موافق الصدور من شأن التخصيص ذلك اه حل وفي المصباح وغير صدره وغير ما بال
تعبير امتلاكه فانه هو واغراض الصدر والاسم والغرض مثل فليس مأخوذ من وغرة والمراد هي شدة اه (قوله ومن
ليجب المراد الخ) ليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام أى هريرة اه عش على مر (قوله
قاله والمراد الخ) وجه التبرى وضو وان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع محبة التعظيم في الحديث الذي
ساقه الشارح هذه اه حل (قوله شروط) المذكور ومنها في كلامه مسبقو يعلم من عبارة شرح مر
المتقولة على الاثر يعنون عبارة سم المتقولة بعد هذا أحدث تأمل (قوله منها السلام داع الخ) ومنها ان
لا يكون الداعي مسلما وشرا راى الله بالهاتين الفقرتين الاحياء به يعلم اختلاف قول الداعي كل من يراه جهره
لا يجب اجابته وان يكون الداعي معاق بالتصرف فلا يجب عليه وهو ان ذنبه وله نصيبه بذلك ثم ان أفندي
في قول كل كافر لكن بشرط ان ذنبه في الدعوة أيضا قل بامر فمما يظهر ولو اتخذ هذا الولي من مال
نفسه وهو أيضا وجوب الحضور كما يشاء الداعي وان يكون المدعو حرا ولو سبغها أو عبدا باذن سيده ولو
كانت له ذنبه ان لم يضره حذره كما يجوز الاقضية فيما يظهر أو بصفاق فربما وان لا يتخذ الداعي فيصدقه
أى عن طب نفس لا عن حياء بحسب التران يظهر ظاهر اه شرح مر ومن الشروط أيضا ان لا يتبرأ
على اجابته بحرفة فالمراد ان لا يفتى بالمراد أو سيدها بالمراد الا ان كان كذلك ما منع خلوة حرة
كمهر لها أوه أو مومح أو امرأة طليع الخلوة لا يجب عليه طلاقه وكذا مع عدمه ان كان الطعام من نفسه كان
جلبت سيئ ومثله الطعام الميت أو خون داره ولو فقتله اه سم (قوله فتبقى طلب الاجابة) أى
وجوب ذلك أو به مع الكافر أى داعيا كان أو مدعوا الكتمان كان داعيا والمدعو مسلما كان انتقاء الطالب

هو وقد تزوج أولو
بشائر وأما الجواز والامر
في الانحرى للنبى فسامع
الاضحية وسائر الولائم
وأمرنا الممتنع شافوا غيره
فاقتدر عليه المراد أقل
الكامل شاة قول التنبه
وبلى شئ أول من ار طعام جاز
(والاجابة لعرض) ضم
العين ضم مع الزاء والكاف
والمراد الاجابة للوليمة الدخول
فرض عين ولغير سنة خبر
المصدر بن اذاعى أحكم
الى الوليمة! أنما خبر مر
شر الطعام طعام اربعة تدعى
لها الاغنياء وتترك الله عز وجل
ومن لم يجب الدعوة فقد عصى
الله ورسوله قالوا المسراة
وليمة العرس لانها المعهودة
منهم وحل خبر اربعة ادود
اذاعا أحكم أنما فليجب
عرسا كل أو غيره على التنبه
في وليمة غير العرس وأخذ
بجاءه ظاهر هو ذكركم
وليمة غير العرس من زانية
وانما تجب الاجابة أو تسن
(بشرط منها السلام داع
ومدعو) فتبقى طلب الاجابة
مع الكافر لا تفتاة للمدعومة
فتم سن لم

عن المسلم ظاهر وان كان بالعكس كان استقاء الطالب عن الكافر غير ظاهر بناء على انه مخاطب بالفروع ولهذا قال حل قوله فينتقي طلب الاجابة مع الكافر هذا في الدنيا والا الكافر مخاطب بالفروع اه حل قوله دعه (ذمى) أى وقد جرى اسلامه أو كان حيا واطرا أو المات من قبل تركه اه حل قوله لمن يخص من الاغنياء أى من حيث انهم اغنياء فلو خصهم لكرههم جبراته أو اهل حرقته أو نحو ذلك وجبت الاجابة اه شوى (قوله ولا غيرهم كالكفرة) أى وقد خصهم لاجل فقرهم شيلا في خص الاغنياء والفقر اه لا يجب ولا سن المدعو ولا غير هذا والمعداته ان خص الفقر اوجبت أو سئت ظلمت تخصيص الاغنياء فقط تفصيلا لاصل باغنياء هو المستد والمرد بالفتى هنا ما يقصده التعميل حيثما أراد به ولو كان فقرا اه شيئا (قوله ولا غيرهم) فإذا خص بدونه شخص تجب الاجابة لا على غيره ونقل عن شيئا رى انه لو خص الفقراء وجبت عليهم الاجابة أو سئت اه حل (قوله أو جبراته) المراد بهم هنا أهل محله ومجده دون أو بهين دارا من كل جانب اه شرح مر (قوله فالشرط ان لا يظهر الخ) جواب شرط مقدور قدره فان لم يتمكن من التعميم فقره أو قل العلم بالشرط الخ أى في شرط وجوب الاجابة أحد أمرين التعميم لجبراته أو غيرته مثلا عند التمكن وكثرة العلم وان لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قل العلم هكذا يؤخذ من عبارة شرح الروض اه عثمانى وى وعبارة شرح الروض وليس المراد ان يعم جميع الناس لتعذر بل لو كثر من غيرته أو نحوها ونجحت من الشبها أو كان فقرا لا يمكن استيعابها بالوجه كما قال الاذرى علم اشترط عموم الدعوة بل الشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص انتهت (قوله بنفسه أو نائبه) عبارة أصله مع شرح مر وشرط ان يتخص به دعوة تولى بكتابة أو سأل مع ثقة أو غير ذلك يعرب عليه الكتاب جازمة لان فتح الباب وقال لبعض من شاء أو قاله احضرن شمسنا لم تظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التائب والاستعفاف مع ظهور رغبة في حضوره ويعمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت ان تجملني لزمته الاجابة اه شرح مر (قوله بخلاف ما لو قال لخص بعض من شاء أو نحوه) قال الخ لا تطالب الاجابة وظاهره لاجوبه لا بدوا به وصرح الشارح حيث قال انما تجب الاجابة أو تسن اه حل (قوله لم تجب الاجابة الا في اليوم الاول) ما لم يفل ذلك لخلق منزلة وكثرة الناس والا كانت كولى واحدة دعى الناس اليها أو فاجب فجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثانى أو الثالث وكسب أيضا على من لم يدع في اليوم الاول اه ذكر ثم دعى في الثانى اه حل (قوله وتسليمه في الثانى) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويصدق بعد ذلك في شئ طعا ما يدعو الناس نائباً لتجيب الاجابة اه ع ش على مر (قوله وتسليمه في الثانى) أو قبل تجب ان لم يدع في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثانى واعتمد الاذرى والامه ان تعدد الاوقات كعدد الايام اه شرح مر (قوله لكن دون سنه الخ) اباضه ان سنه في اليوم الثانى في العرس وغيره دون سنه في الاول في غير العرس اه شيئا (قوله في قيد أو داخل) شامل لدلالة هذا الحديث على المدعى فانه لا دلالة له على وجوب الاستئذان كراهة (قوله حق) أى عطلة شرعية وقوله في الثانى مر وف أى احسن ومواساة انتهى عزيرى (قوله وان لا يدعو نحو خوفه) بل التقرب والتودد المطلوب أو نحو عمله أو صلاحه أو ورعه أو لا تخشى كجملته وظاهر وينبى كآله في الاجابة ان قصد بابايتها الاقتداء بالسنتى رباب وبارة فاجب واكرام محقق يكون من المتحابين القراء وبنى فانه أو سألته فخصه من ان يغفره أكبر أو احتقار مسلم اه شرح مر (قوله كلن لا يدعو آخر) بمثل شرح مر وان لا يدعى قبل وتازمه الاجابة أمامه عدم زواها يظهر انها كالعدم وتدل زواها عيب الاسبق فانها آتية على الاقرب رجاء فان استويا أقر وعظاير قولهم اباي الاقرب قولهم أقر وجوب ذلك عليه وهو في نظر قه اذ لو قيل بالنسب فقط المعارض المسقط للوجوب لم بعد انتهت (قوله فلن دعه آخر قدم الاسبق) وجوباً

دعاهى لكن سنه دون سنه في دعوة مسلم (وعوم) الدعوى بل لا يخص بها الاغنياء ولا غيرهم بل يعم مدعئكته غيرته أو جبراته أو أهل حرقته وان كانوا كاهم أغنياء لم يشرط العلم فالشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص (وان يدعو بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال لبعض من شاء أو نحوه (و) ان يدعو العرس في اليوم الاول) فلو أول ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول (وتسن لهما) أى للعرس وغيره (في الثانى) لكن دون سنه في اليوم الاول في غير العرس (ثم تركه) فيما بعده ففى أى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول وفى الثانى محسوف وفى الثالث رباب وسعة (وان لا يدعو نحو خوفه) منه كلعن في حاله فان دعا لثنى من ذلك لم يلزمه الاجابة (و) ان لا يدعو كلن لا يدعو آخر) فلن دعه آخر قدم الاسبق ثم الاقرب رجاء ثم ادواتهم

يخرج

فهي تجب فيه الاجابة أو تسن ولو تقدم من تسن اجابته وتاخر من تجب اجابته هل يسقط الوجوب الا ان يسبق
 غيره بالمعنى القاهر نعم وحديث يجب تقديم السابق وقد قيل يسقط وجوب تقديمه كسب ان تقدم
 السابق اي من تجب اجابته أو تسن والا فندعوا كالتقدم اه حل (قوله وان لا يكون ممن يتأذى به) أي
 امداداً أو زجراً بمعدسة يأمن فيها على نحو مره وهنك من يصلح الناس بالشمس والقشم والكذب وكان
 ثم نساء ينظرون لرب البوا كهو يسميها أو يعلم انهم ضرب في ذلك الوقت وان لم تكن يعمل حضورهم كانت
 بيتهم بيوت النار بخلاف ما اذا كانت بجوار اه حل ومن العذر كونه أمر دجبل يخشى عليه من
 رية أو تموت ان أذن الولي ببحثه الاذرى اه شوري (قوله كذا رذل) يصلح مثاله ما وقوله أو الغضاضة
 بالنفس المجهدة للتصبر والكرامة اه يختلفون في التاخر فضعه أي وضعه ونقص من قدومه بابه وهو حال
 ليس عليه في هذا الامر غضاضة أي خلة ومنفعة اه عس (قوله ولا ثم) أي عمل الحضور منكر أي محرم
 ولو صغيرة كانه ينفذ على شرح مسلم أي يشرأكل منها بلا حيلة تجوز خلاف مجرد حضورها بناء على
 ما يأتي في صور غير ممتنانه لا يحرم دخول محلها أو كثر وجل لا أم وأمس كسبه به بعد ان اشراف النساء على
 الرجال عذر ما يحرم أو نحوه مما يضر بعمل حرة كبيت آخر من المار فلا يمنع الوجوب بالمرح به بعضهم
 وواقع قول الحامو اذ لم يشاهد الملاهي لم يضر جماعها كالي بجوار وقوله الاذرى عن قضية كاذم كثير من
 ستم الشبان ثم قيل من قضية كلام الاولين الحل فهو محمول على ما اذا كان ثم عذرون عن كونه مقرا على
 المصيبة بلا ضرورة اه شرح مدر وقوله بناء على ما يأتي في حال الشهاب سم انظر ما وجه البناء
 مع ان الاثم انه يحرم حضور الرجل الذي فيه المحرم بخلاف مجرد دخوله ثم الفرق لا يحرم حضوره الاثمة
 فان المقصود منها الاستعمال وهو غير حاصل مجرد حضورها اه رشيدى وقوله ان اشراف النساء على الرجال
 عذراً ولو لم تكن القرز عن رؤيته له كسطة رأسه وجهه بحيث لا يرى شي من بدنه لما فيه من المشقة اه
 عس عليه (قوله ولا ثم منكر) أي ولو عند المدعى فقط وصوره مدر وظاهر كلامهم هناك العبرة
 في الذي ينكر باعتقاد المدعى ولا ينافيه ما يأتي في السير ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل تجزعه
 لان ما هنا وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فبسقط وجوب الحضور
 وأما لا انكار فيه اضرار الفاعل ولا يجوز اضراره الا ان اعتقد تجزعه بخلافه اذا اعتقد المنكر فقط لان
 أحد الاماثل يقتضى اعتقاده فيه فمائل واذا سقط الوجوب وأراد الحضور واعتبر حينئذ اعتقاد الفاعل
 فان ارتكب أحد محرمات اعتقاده لم هذا المتبرع بالحضور والانكار فان عجز لزمه الخروج انما يمكنه عملا
 بكلامهم في السير حينئذ فندواوا القول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو مرجح فيها
 قرر وسواء في ذلك النيسب وغيره فلا يلزم فرولا ينافيه قول الشافعي رضي الله عنه في خيار به الحنفى
 أحدنا أو قبل شامته لان المول عليه في تملكه ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه
 وقول الشارع هناك لو كان المنكر مختلفا فيه كسرب النيسب والجلوس على المحرم الحضور هل معتقد تجزعه
 محمول على ما اذا كان المتعاطى له يعتقد تجزعه أي خاؤا وكفرش المحرم مرة الجدا به بل أولى لمرة فذا حتى
 على النساء وفرش جلوسه ورفق برها صكها لله الحليم وغيره وألحق به في العلب بل في هذه حرة
 استعماله وكذا مضى وبوسر وقد قبل على اقتناؤهم لو كان الدامل اعنى انتهت وقوله وأحق به صاحب
 العلب جلوسه قد صرح بهذا الصنيع انه لا يحرم من جلوس السباع الا بعد التمرأى لمال ورفق الهى عنه كما
 قاله الحليم وإن التهاد ملحق به على ما قاله صاحب العلب والاصل وجهها ماها المذن ان ترددها على العلى وهى
 ان استعمال ذلك شأن المتكبرين لظهور وجهها وغيره اه رشيدى (قوله كفرش محرمه) أي وكالهو
 بحيث يسميها ولو في غير محل الحضور لكنها كانت في دارها لا بجوارها فال بعضهم الا ان كانت لاجل شيق

(د) كان (لا يكون) ممن
 يتأذى به أو تقع محالته
 كالأرذل فان كان ممن
 ذلك اتفق منه طلب الاجابة
 لما فيه من التأذى أو
 المضاضة (ولا) ثم (منكر)
 ولو عند المدعى فقط (كفرش
 محرمه)

محله فراجه اه قل على الجلال (قوله لكونه حياً) والوليمة لرجالوان كان لا يحرم عليهم الجلوس
 عليها كالتخفية اه حل قال ابن العمدوني جلس شهود النكاح على الحر فقرأوا لا يصح الضمير
 وأما شرط الجدار به ونصبه وفرض جلود الفرس غرام على الرجال والنساء الزركش بالنقد كذلك وشبهه نحو
 المنصور يخرج الفرس وماهية على الأرض برأسه ونصبه على عود أو فوق حائط مثلاً فلا حرمه
 (فرع) اه قال شيخنا وصل بما ذكرنا من اقتضى فيه صمن الزينة بأمرولى الامراء به يحرم التفرج عليه
 والمرور عليه والجلوس على النكار ويحرم فعله الا للضرورة التي يحصل الاكراه عليه وتزعم بعضهم في بعض
 ذلك فراجه اه قل على الجلال (قوله وصور حيوان) معطوف على فرس الواقع مثلاً للمعكر المتبد
 بكونه ثم أى يحصل حضوره وعبارت شرح مر وصور حيوان مشتملة على ما لا يمكن قتله بدونه دون غيرها
 وان لم يكن لها نظير كقرس بأجنحة هذا ان كانت تجلس حضوره لا نحو بلورج كانه لا يحدود على ازانها لم لا
 ولزم الاجابة مع التردد من عدمه فلا بد منها الا ترى ان من طار قصرم تزرع الاجابة ثم ان قدر على ازانها لم لا
 والا فلا والحاصل ان الحرم ان كان محل الحنو ولم تجب الاجابة وحرم الحضور أو نحو محرر وجبت اذ لا يكره
 النحول المحلى به يحرم ما يجرد النحول لم لا يذلل فلا يحرم اقتضاء كلام الروض وهو المعتمد بذلك علم
 ان مسئلة الحنو وغير مسئلة النحول خلافاً لما فهمه الاستوى انتهت (قوله أو تلبس بمبوسة) أى ولو بالقوة
 فتدخل الموضوع على الأرض كقائه الأذى اه شرح مر (قوله والأوبست) أى فى العرس أوست
 أى فى غيره وبجبه الوجوب من حيث ازالة المنكر اه شورى أى فهمى شتمن حيث كونه ولو لمسة غير
 صر واجبة من حيث ازالة المنكر اه سم وعبارت شرح مر ولا يمنع الوجوب وجود من ربه غيره
 لانه ليس لازماً قطعاً كالتشدد ولولم يعلم به الا بعد حضوره ما هم فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف قد
 كارهوا ولا يجلس معهم ان امكن انتهت (قوله أوست) أى من حيث كونها اجابة للدعوى وان كانت
 تعين من حيث ازالة المنكر فقولها وازالة راجع الوجوب والسن لكانه تلبس لشدوى ووجبت
 الصور من ازالة المنكر لحالها فى العرس تعين من حيث رضى غيره من وجب منها أيضاً اه شيخنا
 (قوله لكن قطع رأسها) قال سم وظهر ان خوفه بطنه لا يجوز لشدادته من كان بحيث لا يتقوى به
 الحيلة فى الحيوان لان ذلك لا يفرجه عن الحماكة اه رشدى على مر (قوله أعم وأولى) رجوعهما
 لثاني ظاهره وبان الاولوية فيه ان كلام الاصل يقتضى انه ان كان حرراً ولو لمية لقتله لم يجب وليس كذلك
 وأما الاول فلا يظهر فيه العموم وتظهر فيه الاولوية لانه يقتضى انه اذا خص الفرس اوجب أى وليس كذلك
 وان كان مقتضى كلام الاصل هو العتداء شيخنا (قوله اذنته ان لا يكون المدعى فاضياً) عبارة شرح مر
 وان يكون المدعى غير فاض أى فى فعل ولا يتهم بتعصب لم يخص به بعض الناس الامن كان بعضهم قبل
 الولاية فلا بأس باستمراره قال الماوردى والرويانى والاولى فى زماننا لا يجب أحد الخيل النبان
 وألحقه بالأذى كل ذى ذى لانه علمة فى فعل ولا يتما ولا يسهل استثناءه باضه ونحوهم فتزعم اجابته لم تعد نخذ
 حكمه لهم اه شرح مر (قوله كانه يكون الهامى أكثر ما هوام) أى فيه شبهة قوية بأن يعلم ان فى الهامى
 حراماً ولو لا عينه ولو لم يكن أكثر ما هواماً فظاهر خلافاً لما يقتضى كلام بعض من التمسك بكونه يده عدم
 كراهة معاملته ولا كلمته الا حيث ورد أنه يعطى الوجوب بالخطأ لكرهه لانه لا يوجد الا ان
 ما لا يتفق من شبهة اه شرح مر (قوله أكثر ما هوام) قال الزركشى وهو يقتضى سقوط الاجابة فى
 هذا الزمن لظلمة الجهل اه واعلم ان هذه الحماكة تذكر الاجابة فيها اه (قوله فائدة) قال فى شرح البهية
 وقول الروادى لا يضر جداديتهم بين الهامى وغيره من حشر قال الشارح فى غير هذا الظاهر ان غير معتد
 وكذا قول الروادى لا يضر بالزعم اه وحله مر على ما ذكرنا من ان يتجسس والعدوان تأذى ذلك كان قدرا

ما هوام

وهو داخل في قولهم بشرط أن لا يتأذى له (فرع) هـ قال ج قضية كلامهم وجوب الجلبه الفاسق حيث خلا منه عن منكر لكن شرط في الأحياء وجوب أن لا يكون ظاهرا ولا فاسقا ولا شريرا ولا لا شكنا طابا للعباءة والفخر ويؤيده علم وجوب الإسلام على الفاسق ومازاد البيهقي من النهي عن الأجابة لطعام الفاسق والحاصل أن القتي يقسم كل من يلزمه أنه لا يجب إجابته كما أشار إليه الأذري وأحمد م م قال الإجماع هـ سم (قوله وحرمة صور حيوان) أي وإن لم يكن له نظير فضل المعلق حرام وهي صور حيوان تجعل من حلوى وتقل عن شفتائه لا يحرم استدامتها ولا النظر إليها هـ حل (قوله أشد الناس عذابا) أي من أشدهم وقوله وإن الملائكة لا تدخل بيضاغته فليسا ولا صور والمواد الملائكة الإحتواء وبه يذهب نحو الجرس وما فيه ولم يتوقع هـ قل على الجلال (قوله ويستثنى لب النبات) أي التي تلعبها النباتات من صور يرشك بغيره من صور الظاهر أن لم يجمع لينة كغيره فوغرة هـ شفتا (قوله ولا تسقط إجابة صوم الح) أشار بهذا إلى أن الصوم ليس من الأضداد واستثنى منه النباتي ما ولد على فهار رمضان والمعدون كاهم مكفون صائون فلا يجب الإجابة إذا فائدة فيها لا يجزى فطر الطعام والمساوس من أول النهار إلى آخره شق هـ شرح م (قوله فليدع بالبركة) أي والمغفر وتعود إلى قبيل المراد الإصالة الشرعية بالركوع والمجرد لم يصله ففصلها بترك أهل المكان والحضور هـ شوي (قوله فلا يكره أن يقول في صائمه) وفائدة هذا القول إيهامه بغيره الذي يتركه فسقط عنه الإجابة هـ (قوله صوم فاسق) أي ولو مؤكدا هـ شرح م (قوله لا فطر أفضل) ويند بكافي الأحياء أن ينوي ببطره داخل السر وطبسه أما إذا لم يبق عليه فلا يسلك أفضل هـ شرح م (قوله وبطل يجب) ضعیف والمعتدل الأول هـ قل على الجلال (قوله وأقله لعمه) أي على القولين (قوله ولو نصف) المراد به هنا كل من حضر طعام غيره وحقيقته القرب ومن ثم تأكدت ضابطته كرامه من غير تكلف خويلد خلاف من أوجبها (تنبيه) هـ قال إجماعه على أن الطعام يجزى دونه في كل ملك مر اعترض قايص لم يملكه ذلك أنه لو كان قبل ابتلاعه لم يملكه وأما لو كان ملكا مطلقا حتى يجزى له التصرف فيه فهو صحيح في غير ما أوجبنا وأقبل بول ملكه منعه فمقرر ولا يبعد عدم الزوال لأن الأصل بقائه ملكه بعد الحكم به لكن لا يصرف فيه بغيره إلا في حال ما ذكر من ملكه بوضعه في قنينة خاص بالخمر أو شاة الرقيق ويخص قولهم أنه لا يملك ولو لم يملكه بملك غيره المراءى بخلافه فأما هـ شوي يوقفه ع ش على م من سم وفي قل على الجلال والمراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدونه ولو عموما أو بغيره ولو أوصى بغيره لم يملكه بالمال كرام سمى باسمه ملك باقي بر فقلنا لا يملك قبل مجتمعه بين يديهم هذا رفق فلان يجوز في الخبر ما أخذ من الضيفات وهي الأكرام ومنه الطفل ما أخذ من الطفل وهو حضر وطعام الغير بغير دعوى بغيره من ضاه فهو حرام فلو دعا على أوصى أو حضر بغيره حاضرا ومن لم يملكه بالمال منهم هـ (قوله ما مقدمه) أفهم قوله ما مقدم حصة كل الجميع وبصر ابن الصباغ ونظر فيه إذا قل وأقصى العرفاء كل جيعه والأوجه أنظر في ذلك للقرينة القوية فإن دللت على أكل الجميع حل ولا امتنع هـ شرح م (قوله ما مقدمه) أي فلا يأكل الجميع إلا بقرينة عامة أو علم رضا المالكة وبند التسليم له إن لم يكن تكلفه إلا حرم العجز وكره مع القدرة ولا يحرم العاقل في صفة مطلقا أو يملكه بوضعه في العلم على المتعدون يتم ملكه لا الزاد فلو عاد فيه رجع إلى ملكه ثم يأتى من تفرقة فتوصل على الأضياف عليك ملكا كما لو وضع يده عليه بملكه كذا الضيفات السروطة على أهل القصة عليكها أو ضيفها بين يديه فلا يرثها ولا التصرف فيها بملكه فله شفتا م قال شيخنا وكذا القول الضيفه فلا يسرى إلى التثنية فيوقف هـ قل على الجلال (قوله فليس من خص بنوع الخ) غير ما تشرح م فبصر على ذي النسيب تقيم ذي النسيب دون عهدهم قريته على خلاف

على أرض قال التولي ولو بلا رأس غير البخاري أشد للناس هذا بأمر القصة الذين يرون هذه الصور ويستثنى لب النبات لأن عائشة كانت تلعب بها عند صلى الله عليه وسلم وأمسلم وحكمته متروكين أمر القربة (ولا تسقط إجابة صوم) فبصر مسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليصحب فإن كان مغفرا فليطعم وإن كان صائما فليصل أي فليدع بدليل ورواية فليدع بالبركة وإذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول في صائمه (فان شق على داغ صوم فسد) من الدهور (فان فطر أفضل) من انعام الصوم والأفانعام أفضل أما صوم الفرض فلا يجوز الخمر وج منه ولو موسما كسدر مطلقا ويسر للمخار الأكل وقبول بحب وجهه النووي في شرح حرم طاقه لقصة (وأنصف كل ما قدم له بلا لفتا) من منعه أكله بالقرينة العرفية على الشرب من الشاي في الطرقة (الإن ينظر) (المراد) (غيره) فلا يأكل حتى يضر أو يأخذ المضيف فقلنا هذا من زوائد خروج بلا كل مما قدمه غيره فلا يأكل من غير ما قبله ولا يصرف فيها قدمه بغيره إلا أنه لا يؤذن فيه مرأ فليطعم مناسلا

ولا هـ قوله إن يطمع غيره من الأضياف إلا أن يملك الضيف طعمه ما ليس له من خص نوع إن يطمع غيره من

ذلك كظواهر والمقاومة بينهم مكرهه أي أن خشي منها حصول مغنية كظواهر (قوله) أخذ ما يعلم (الح)
ظاهرة و جوع الضمائر لضعفوا المصنفه ولا يختص هذا الحكم بمقابل لكل احداً يأخذ من مال غيره
حاضراً أو غائباً بقدا أو معلوماً وغيرهما ما ينظر رضاه ولو بشره بقوله طالعاً بالعلم ما يشمل القتل بدليل
مقابلته بالسك وقد ينظر الرضا للخص دون آخر وفي فرع أو وقت أو مكان دون آخر فكل حكمه يتقيد
التصرف في المأخوذ بما ينظر حوازه فيه من المالكين أو كل وغيره وما نقل عن بعضهم هنا بما عتصموا من
ذلكم ولو على هذا أو غير مراد فراجعونا له (فرع) لا يضمن النصف ما قدمه من طعام وإنه وصير يجلس
عليه ونحوه سواء قبل الأكل وبعده ولا يلزم دفع نحو حرة عنه ضمن آتاه له بغير إذن ويرأى هو مملكته اه
قل على الجلال وشهادت الطعام والنقد وغيرهما تقتضيه بالطعام رد المصنف في شرحه سئل فتنظر ولا
تفتن من وهم فيه اه شرح مر ومثل العلم القتل بشره بقوله لا يتخلف الرضا عنها عادة كظواهر لان
المدار على طبيب نفس المالك فإذا احتفلت الفرقة القوية به حل وتختلف فرائض الرضا فذلك باختلاف
الاحوال والوقوع والاموال اه شرح مر (قوله) مراعاة الضعيف (الرفقة) لجماعة تراهم في سفر كضم
الراحم كسر اه مختار اه ع ش (قوله) وأما التطفل (الح) عبارة شرح مر وعلم مما تقرر رحمة
التطفل وهو التسلل لحل غير متناول علمه بغير إذنه ولا علم رضاه وظنه بغيره معتبر بل يفسق به أن تكرر
على ما يأتي في الشهادات لغير المتصور أنه يدخل سارقاً أو غير حقيقاً وانما يفسق بأول مرة فله مقومته أن
يدعى ولو على مدرسا أو صوفيا فيسحب جماعة من غير إذن الداعي ولا ينظر رضاه ذلك وإطلاق بعضهم
أن دعوته تخفى دعوة جماعة غير ظواهر والصواب ما ذكر من التفصيل اه (قوله) غرام اه أي توبه
الشهادة وكذا إذا دعا عالماً أو صوفياً ليس أن يسحب إلا من علم رضاب المعلم به وإطلاق أن دعواه
تضمن دعوى جماعة فيه نظره ودخل على أكلين وإذا ناله في الأكل لم يجره الأكل معهم إلا أن علم وأن
إن أخذهم عن طبيب نفس لاندوحيه اه حل (قوله) لأنها مؤذية للمزاج اه أي جسد تجرح بسواء
كانت تلك الأذى من ماله أو مال غيره ومقتضاه أنه حيث لم يتألم تجرحه ولا ضمن وإن لم يعلم رضاه للضعف
ولا يبعد الضمين والمحمق لم يعلم رضاه لثبوته بكم حيث علم رضاه لا قد يؤذي اه حل (قوله)
وحل شرعاً (سكرك) التره والزمعرفاه اه شرح مر (قوله) إلاملك على المرأة في المختار إلاملك الزوج
وقد أملكنا فلا تفلانة أي زوجها ما لها وجنتان إلاملكه ولا يخل من ماله وفي قل على الجلال إلاملك
وأما عقد النكاح (قوله) وحل التقاطه اه أي لانه على الله عليه وسلم لما نحر الدية قال من شاء اقتطع واه
أبرداو وأما كان التارك أولى لماله الشارح ولأنه يؤدي إلى الحسام وطول الزكوى كراهية التقاطه
ونسب النص الإجماع لفظ الشافعي وهو ويرى كراهته مباح فاما إذا كان أحد من قبله لا يأخذ
الابن يخل حضره ما بخل قوته أو بخل قلة حياءه أو لما علم يقصد حدها كره لا سخطه لا يعرف خطه
من حضا من تصديه والخمسة وبحث اه قالو جرى عليه جمهور الرايين وصاحب الآلية والتمتة
واقضاه كلام النهاية (ه) (قائمة) نقل في الحاشية في آخر باب الصدقات عن فتاوى البقوي ملخصه أن
ملكية ما لم يخل القتل الرجوع عنه إذا بداه في النكاح وفي آخر فتاوى البقوي أن النكاح لا يرجع
به اه والظاهر في النكاح الرجوع خلافاً للبقي اه أقول في الباب في آخر باب القرض ما ضمنه من
النقطة المتبادر في الأعراس التي الباقى والازدواج التي أنه كالقرض بل يمتنع شامو أفتى البقوي بخلافه اه سم
(قوله) يشبه النهي في الصباح وهذا زمان النهي أي الانتباه وهو التنبه على المبالغة في النهي وتجاوز فرقة
والنهي بالانسان المنسوب اه نقل هذا كالأصل الثاني أن قول يشبه النهي لا هو المصدور ومجاوله
سم قوله يشبه النهي أي وقد بينا أنها بكامل وفي مسند أحمد مر فوكان للمناقضين علامات يعرفون

(وله) أخذ ما يعلم (الح) لان
سئل قال الفزالي وإذا علم
رضاه ينبغي مراعاة النصفة
مع الرفقة فلا يأخذ إلا ما ينصفه
أورب من به عن طوع لا عن
حياء وما التطفل وهو حضور
الدعوى بغير إذن غرام الا
أن يعلم رضاب الطعام
لصدقة أو مودع موصوع
جاءت منهم المارودي
بغير الزيادة على قدوة
الشعب ولا تخمس قال ابن
عبد السلام وأما حرم
لأنه مؤذية للمزاج (وحل)
نظر نحو سكر كد ناسير
ودراهم ولوز جوز وغير
(في إلاملك) على المرأة كالح
(و) (نخن) وقسائر
الولائم بما يظهر علما بالعرف
وذكر الخلف من يادى
(و) (حسب) (التقاطه) فقلت
(و) (كرهه) أي شذوذه
والتقاطه (أولى) لأن الثاني
يشبه النهي والأول تسبب
الماضي بها

ما بينهم لعنف وطعامهم نية اه (قوله نعم ان عرفان النار الخ) استدل على قوله وتركهما أولى بالنسبة للانقطاع فقط كالشرى حر ورج (قوله لانه لم يخدمه فقد تملك وانزل) وسته ما عيش (قوله أوسط جرمه) أى لاجله كما عير به حر ورج (قوله لانه لم يخدمه فقد تملك وانزل) وسته ما عيش طارفي ملكه أو دخل ملكي حوضه أو وقع الثلج في أرضه ونحو ذلك فلا يملكه لغيره أشد من ملكه الاخذ فان صدق ذلك التملك لما وجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كتحويل الأرض لملكه وليس لغيره أخذ ولا يملكه الاخذ ويجب زكايها في الصدق اه قل على الجلال (قوله نعم هو أولى به من غيره) وحيث كان أولى به وأخذ غيره ففي ملكه وجهان جار يان فيما عيش طارفي ملكه ما خذفر عنه غيره وفيما اذا دخل السلم للماء حوضه وفيما اذا وقع الثلج في ملكه فأخذ غيره وفيما اذا أحيا ما بغيره وشبهه لكن الأصح في الصور كلها الملك لا أخذ الثاني كالأصناف ما عدا صور النار والقوة الاستيلاء فيها اه شرح حر ولهذا قال الشارح ولو أخذ غيره لم يملكه (قوله بطل اختصاصه) فليس أولى به من غيره من أخذ ملكه بلا خلاف اه قل على الجلال (قوله فهو كالو وقع على الأرض) أى فيسقط اختصاصه وسنعمه بطول وإتمام خلاف المراد فلا يملك ولو لم ينفذ على ماله وأخذه بطل اختصاصه به عن الثلاثة لكان واضح وشرحه ما منه فعل في آداب الأكل تسحب التسمية ولو من جنب وواضع قبل الأكل والشرب الأصغر في غير المعين في الأكل ويقاس به الشر بواظها باسم الله وأكلها باسم الله الرحمن وهي سنة كافية إذا أفى بها البعض سقطت عن الباقي كد السلام وتثبيت العاطس ومع ذلك تسحب لكل منهم بناء على ما عليه الجهور من أن سنة الكفاية كقوله مطلق بمن السلك لأن البعض قضا فلن تركها ولو عدلنا قوله قال في انتائه بسم الله أولاً ثم يكر في الوضوء أيضاً ولو سمى مع كل قمة فهو أحسن حتى لا يشبه الشرع من ذكر الله ويسحب الجديده ذلك أى الفراغ عن الأكل والشرب كما سبناه في آخر الاطعمة فبهر فهمها إلى السجدة والجلدة بحيث تنجم وقتها لشدته فيها قال في الأصل فيقولوا الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه يمكن ولا يكتور ولا مودع ولا مستغنى عنه وينلو يسحب غسل البدن كله وهذه لكن المالك يثدق في ساقطه ويتأخر به فيما بعد ليدعو الناس إلى كرمه ويسحب الأكل بالثلاث من الأصابع لا يتابع ولا يمسك والبناء المضيف بالثانويان لم يأكل كل طعامكم إلا بأمرنا وفار هذهكم الصائون وعلت عليكم الماشكة ويسحب قراه مشور في الإخلاص وفر بشذ كره الفرض إلى غيره وبكره الأكل متكلاً لغيره ألا أكل متكلاً قال النووي قال الخطابي المشك في هذا الجالس مع جده على وطء تحتة كقوله من ير بالاكثار من الطعام وأشار غيره إلى أنه المائل على جنبه ومثله المضطجع كاتفهم بالاولى وبكره الأكل بماله غيره ومن الوسطوا على الأخوة الضائكة حماية تل به ونص الشافعي على غير معمول على المشتل على الإثماء وبكره قهر يسخ منه أمن الطعام بحيث يقع من فماله شيء لما صرف إلى الطعام بكره يفضله في القصة لاقوه لا يشبهه أو ما اعتدت كماه فلا يكره بكره البزاق والخطأ حالاً كلهم قال في الرضة الاضروزة وقرن ترين ونحوهما كعتبتين بغير إذن الرضا والاكل الشمال والتسقي والنفخ في الأنة لانه من ذلك والشرب فأعدا أولى منه فأخا ومضطجعا لشرب فأخا بلا عذر خلاف الأولى كما اختاره في الرضة لانه صواب في شرح مسلم كراهته وأما شره على الله عليه وسلم فأما طليان الجواز قال في شرح مسلم ويسحب لمن شرب فأما طلياناً وطلياناً نقياً والشرب من فماله القس بتمكر وطلبي عن الشرب من في السقاء أي القرة ولانه يقدور على غيره يستعمل وتلايدخل في حوفه وتكون في القرة وهو لا يعلم ورد الشرب من الأبريق ونحوه بكره ان يكره أي يشرب بالقيم بلا عذر في اليد وتسحب الجاعا لحديث غير الحرم على

نعم ان عرفان النار لا يؤثر بعضهم على بعض لم يفتح الانقطاع في مروتا التملك يمكن التملك ولو ذكر أولوه ترك النعم زائد في بكرة أخذ النار من الهواء بار أو غيره فلان أخذ منه أو التقطه أو بسط جرمه فوقع فيه ملكه وان لم يمس جرمه لم يملك لانه لم يخدمه فقد تملك وانزل نعم هو أولى به من غيره فلهما في ملكه ولو سقط من جرمه قبل ان يفسد أشده أو نام فقط بطل اختصاصه ولو نفضه فهو كالو وقع على الأرض

الطعام ويستحب لفق الاناموالاصابع وكل الساق من اللحم ونحوها اذا لم يتجس أو تجس ولم يشعر بظهوره
 وطهر الا انما العجة في ذلك بخلاف ما اذا تضر بظهوره ويستحب ما كان صلباً ووزنه ويطهره ويستحب ان
 لا يتجس فيه الطعام الا ان لم يتركه وامل برؤمهم على نفسه بغير الطعام كقطعة لحم وخبز أو طيب ولا يهرق
 عن الطعام وغيره يأكل ما دام نظف به يسهل الى الاكل وان ربح بغيره ويكره كسرى في الاطعمة وان
 حمد الله على حوله بغيره عند مومن آداب الاكل ان يلتصق فقلت الطعام وان يقول المالك لضيفه لغيره
 كز وجته وهذه اذ وقع بغير الطعام كل ويكره وعليه ما لم يشفق انه اكتفى منه ولا يزدي على ثلاث مرات
 وان يتخلل ولا يتعلم ما يخرج من اسنانه بالخلل بل يرميه بغيره بخلاف ما يحمله لسانه من بياضاته ينقله
 وان يأكل قبل أكله اللحم لقمة أو لقمتين أو ثلاثاً من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا يأكله
 حتى يبرد وان رأى أسفل الكوز حتى لا ينطق وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجسس قبل نفسه عن فمه
 بالحدو ويدما يتجسس بنسب ان يشرب في ثلاثة انفس بالسمية فيا والهاوا بالحدو أو نحوها يقول في آخر
 الاول الحمد لله ويرقى في الثاني قرب العالين وفي الثالث الرحمن الرحيم ومن آداب الضيفان يشيع الضيف عند
 خروجه اليه بالدار ومن آداب الضيفان لا يخرج الا بالذن صاحب المنزل وان لا يتجسس في محالها بحرقه النساء
 وسترته وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ينبغي لآكل ان يقدم الفاكه ثم اللحم ثم
 الحلاوة وانما قدمت لها كهيلتها أسرع استعماله فنبني ان تقع أسفل المدعو يسحب ان يكون على المائدة
 بقل وقد كرت زيادة على ذلك في شرح البهجة انتهت وبعبارة هناك بعد ذكر ما تقدم واذ داخل ضيف
 لم يبتع من عروب البيت عند الفحول القبلة ويتخللها وموضع الوضوء يبدأ بالغسل ويحتمى ولا يكره الاكل
 على المائدة وان كان بدعة فلا يكره على الله عليه وسلم يأكل كل عليها وانما كل ما كل على السفرة ولا يخلط الخبز
 والحم بالسكين فشدني عنه في اللحم وقال انهم شربوا لكان حلوا انتهى على من انتقد ذلك عذره كما مضى
 الاعاجيب ما في البخاري عن عمر بن أمية انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كفتش السكين ولا يصح
 يدوم لافيه بالخبز وينبغي ان لا يكثر الشرب في اثناء الطعام الا اذا مضى بقية أو صدق عطش وان صغر القعة
 ويعلل مضفها ولا يذهب الى أخرى ما لم يسلح التي قبلها ولا يصح بين التمر والنوى في طبق ولا يترك ما استرقل
 من الطعام في القصة بل يجعله مع التفل لئلا يلتبس على غيره فبأكله لا يهرق حتى ترفع المائدة الا ان يكون
 الاكل بالنوى ولا يتدنى بالطعام ومعه من يستحق التقديم لكبر من أو زيادة فضل الا ان يكون هو المتبرع
 والمقتدي به فيخفف ينبغي ان لا يعلل عليهم الاختيار ولا يشرب من ثمة الفصح ويستحب اعادة الشراب عن يمن
 المبتدئ بالشرب وان ربح الضيف وحمد الله على حوله عنده متغوا بظهوره ووجهه وشئ عليه طعمه أهلاً
 لتضييقه وان تقل النظر الى وجهه صاحبه وان يقول اذا قرب اليه الطعام اللهم بلوك لنا فيمور وتتناو قنا عذاب
 النار بسم الله وان يقول اذا أكل مع ذي علة بسم الله فقه بالهتوق كاعليها انتهت

«كتاب القسم والنذور»

ذكر القسم عقب الولوة نظر الى المتعارفين فلهذا قيل الفحول فهو عهده وان كان الاصل تأخيرها عنه بطرس
 وعقبه بالنذور لانه يقع بعده غالباً وجهه لانه يلزم من نفي أحد ما هو جود الا تسو وعكسه والصحيح انه لا ينسخ
 وجوب القسم في حقه صلى الله عليه وسلم فهو كغيره في عدد الطلوع في من تزوجه في هذه تضره ويحرم منه
 بين نفي الاحتشام وفي من الزيادة على الاربع بغيره كان معه اه قبل على الجلال وقوله في من الزيادة على أربع
 الخ تعريفه تساهل وان الذي كان ممنوعاً عليه صلى الله عليه وسلم ان يذبح على التسعة الا ان كانت من تأكل تعالى
 لا تعلق لثا النساء من بعد أي بعد التسعة الا ان يذبح لثا من تأكل من أزوج بان تعلق من أو بغيره وتكلم
 بغيره من طلق ولو لم يعلق حسنهن الا انما لمك يثبت من الاماء فقل للثوقه ملك بغيره من مله وولته ابراهيم

«كتاب القسم»

ومات في حياته اهـ **حلال** (قوله بفتح الغاف) أي مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجين أو ما يتقارع فيها
بمضى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى التصيب مع فقهاهم قسمة واحتفى عن ضبط السين بذكره
مع النشور الذي هو شرع الخروج عن طاعة الزوج أو عكسه وهو لفنا خروج عن الطاعة مطلقا (قائدا) حقوق
الزوج عليها ما تنص عليه ملازمة السكن وخبر فقهاء طلبة المهر والقسم والتفتون نحوها وأما العائنة بالعرف فهي
حق لكل منهما على الآخر اهـ **قل** على الحلال وعبار شرح الروض كتاب عشرة النساء والقسم والشقاق
انتهت وعلى هذا قيل كل ينبغي له أن يزيده في الترجمة وعشرة النساء لانه مقصود الباب وأجيب بان من لازم
بيان أحكام القسم النشور بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الأحكام لا كما لا يخفى القسم والنشور
عن عشرة النساء اهـ **حل** (قوله وهو الخروج) أي شرعومه نافعة الارتفاع وفي الخروج من الطاعة
ارتفاع عن أداء الحق اهـ **شخصنا** وفي المختار التشرؤن وزن الغلس المكان المرتفع من الأرض وجهه النشور
وكذا التشرؤن بفتح وجعه انتشار ونشاز بالكسر كبل وأجال وجيل ونشر الارتفاع في المكان وبه
ضرب ونشر ونشر المرتفعة سمت على بطلها وبضوء ياد دخل وجلس ونشر بطلها حاضر هو بطلها
وفي المصباح قسمه قسمين بل ضرب فرزة أجزاء فاقسم والموضع مقسم مثل مسجد والقاع فأقسم وقسم بالفتح
والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على المصنوع التصيب فيقال هذا قسمي وجع على أقسام مثل حل وأجال اهـ
(قوله يجب قسم) أي حتى على النبي على الراجح لانه كان يقسم بين سائمه يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك
فلا تلي فيما غلب ولا أملك اهـ **شرح الروض** (قوله زواج) أي حقيقة فلا تدخل الرجعة فيه اهـ **حل**
(قوله ولو كن أمه) أي سلبت بفتح اللام ليلزناها أو الانفلا يجب كأي أمه شخصاً أي في الشرع عند قول
المتن لكن لمرة فلا غيرها اهـ (قوله فيه) أي في القسم كذا أخذته من تنقيبه اهـ **شورى** والاحسن
رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوع القسم وهم انه لا دخل لهن لا رجوع بالادعاء انه يندب لهن كما
سأى (قوله وان كن مستوفيات) فلا يجب القسم من الزوجه والسر به فيجوز أن يخص السر به بالميت
وبطل الزوجه وهذه على كلامه اهـ **حل** (قوله ان لا تدلوا) أي في الواجب فلا يتعارض مع آية وان
تسلطوا وان تدلوا لانه في المنسوب والألعم والآية الأولى في القسم الحسي الآتي في كالم المصنف والثانية
في العنوي المتعلق بالقلب كالميت عليه حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلوأخذني فيما غلب ولا أملك اهـ
قل على الحلال (قوله أشعر ذلك الخ) كل مراده بالاشعار عدم التصريح والأجالة به مفيدة لذلك لا تراعى
اهـ **ج** اهـ **شورى** (قوله كى لا يفتد الخ) الحقد الضغن والجمع احتداد وقد عقد عليه عقد بالكسر حقد
بكسر الحاء وحقد من باب طرب لفظه اهـ **مختار صحاح** (قوله بات عند بعضهن) أي صار ليلتها ومارا
فالتعبر بيان لبيان ان شأن القسم البال لا لاخر حكمه عند احداث ثم ارا ان الاقرب لزوم حكمه مثل ذلك الزمن
عند البقيات اهـ **شرح** **مد** (قوله وسأيقو جو بها ذلك) أي لبيان عند احداثهم ولو زوج من له
امرأته وان كان يبيت عندهما بات عند احداثها قبل ان يبيت عند الآخر تزوج كل الخ لغيره يفتق
القد عتق في الزوجه ولو زوج انت له بزوجته بل يبعث بها ليلتها وبيت شيئا اليه عند الجديد فوجهان
اهـ **حل** (قوله فلا يملن بق الخ) هذا على من قوله يجب لكن اعلاه طوئله لقلابه اهـ **شخصنا** (قوله)
كرض) أي وكألا يملن عليها وكل عذر شرعى أو طبيعى اهـ **شرح** **مد** وبمثل في المرض نحو الجذام فتسقط
القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجتناب من هذا تنسب في تسلطها عليه بهذا الحق مع إمكان التفتق بالطلاق
والاكتماع من يبيت بجانب من الشمس غير ملاصقة بقرابته اهـ **سم** على حبر وقوله لان هذا تنسب
في تسلطها عليه هذا التعليل لا يأتي فيما لو كان الزوج هو المظنوم ولم يتسرها فبببب الجذام يأتي التعليل
الثاني وعليه فهل يكفي في دفع النشور عنها باقرارها في جانب من البيت فلا تكون تارة بل لا يجرم عن غيرها

بفتح القاف (والنشور)
وهو الخروج من الطاعة
(بفتح خم زواج) ولو
كن أمه فلا دخل لأمه غير
زوجان فبموان سكن
مستوفيات قال تعالى فان
سخطن ان لا تدلوا فواحدة
أو ما ملكت أيمانكم أشعر
ذلك بأنه لا يجب العدل الذي
هو فائدة القسم في ملك اليمين
فلا يجب القسم فيه لكنه
يسن كى لا يفتد بعض الأماء
على بعض هذا (بات عند
بعضهن) بفرعة أو غيرها
وسأيقو جو بها ذلك
(فلا يملن بق الخ) (من يفتق)
(ولو قام من صدر كرض
وحبض) ورتق وقرن
واسرار لان المقصود الانس
لا الوطء وذلك بان يبيت
عنده من يفتق تسوية
بينهن ولا يجب التسوية
بينهن في التمتع

لأنه بعدد من المرو وأتوا
 يلزمه الآية البسولة وكان
 قد أوجز وأصل وعلاجز
 أسماكن من غير وضاهن إن
 تميز المرافق ولاقته المساركن
 بين (ولا) أن (يدعو بعضا
 لشكوكه وبعضه لبعض) آخر
 لما فيه من التخصيص
 الموحش (إله) أي وضاهن
 أو (قرعة) وهما من زائدتي
 (أو فرض) كثر بمسكن
 من معنى السهلون الأخرى
 وأخوف عاهلون الأخرى
 كل تكون شابة والأخرى
 عجو زائده لأن اشتقاقه عليه
 فحسه أليعدون فعدلى
 الشابة أو زمن من دعاء الآية
 فان تأملت أصل حها (والأصل)
 في القسم لمن عهدها
 (الليل) لأنه وقت السكون
 (والنهار) قبله أو بعدوه
 أولى (تبع) لأنه وقت المعاش
 قال تعالى وهو الذي جعل
 لكم الليل لتسكنوا وفيه
 والنهار بصراواته وجعلنا
 الليل لباسا وجعلنا النهار
 معاشا (و) الأصل في القسم
 (لن عمله يسلا) ككلاس
 (النهار) لأنه وقت سكونه
 الليل تبع لأنه وقت معاشه
 ولما سفر وقت زوله يسلا
 كان أظن أن الهمزة وقت ثانوه
 هذا من زائدتي (وله) أي
 لز و (تسكنون في أسفار)

سورى (قوله وان يحجمهن عسكن) ويجوز يحجمه فى الشريعة لانفرادكوا بعمل واحد فسنة قال
 حج حيث تنذر افراد كل عمل فسترها من اطلاق حل (قوله الاضاهى) وقصوره زوجة والسرية العبرة
 برضا الزوجة والامسرية فلا يشترط رضاها لانه ان يكنها حيث شاء اه شخنا (قوله وتشوش
 الشرة) لئلا الراد تشوش الشرعة عدم الاتفاقية بينه والافواه على معنى على سبب اه شخنا (قوله لكن
 يكرهه) اياهن يحضره تاليفه المداوعى على ما علم اخره شرى لئلا يفتن غير نجس منها وان لم يكن
 ذلك بحضورها اى حيث لم يقعد اذ يغيره والاحرام عكس كل كلام الاذرى الا فى عليه وكتب اضافى
 حيث يعلمون ذلك وجبت الاذرى حرمته اه حل (قوله ان تميزن الرافى) اى يترقب به كالطبخ والشمعة
 والبلاء وما السهم اه شخنا (قوله الموشى) اى الموشى فى الوشى فى الرافى فى المساج الوشية بين الناس
 وعلى الاتطاع وبعد القابض من الوشاة وقال اذا اقرضت كراوشى واستوشى واستوشى كل شى
 وأوشى المكان وتوشى خدامه ان التمس (قوله ويلزم من دعاها الاجابة) واستثنى للموردى ما اذا كانت
 ذات قدر وغرم وتعد البرز فلا يلزمها اجابته وعلم ان قسم لها فى بيتها قال الاذرى هو حسن وان استقر به
 الماوردى فلا ركب ياتر فلا حرام علم الا على ما علم من تقا التسليم الواجب عليها كابر اه عن واصلى
 شرح مر وهذا ما لم تكن معذورة فان كانت معذورة فلا حرام عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قد على
 الجلال (قوله الاصل ان علمه اى صارت حرم مر وله ان ترثا تقسم على ليله ونوم اولها يختلف باختلاف
 اهل الحرف فبغير حق اهل كل حرفة عذبتهم الغالبة كما قاله ابن الرفعة وآخرا الفير خلافا للفسخى حيث
 حداه نروب التمس وطولها وقوله وآخرا الفير قضيت ان الاسترخا لا يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف
 فيه انه يختلف احوال اهل الحرف فى اولها كذلك يختلف فى آخرها اه عرش عليه (قوله وهو اولى) اى
 الفروج من خلاف من عينه لانه اتقى عليه التواضع الشرعية اه شرح مر (قوله لانه وقت العشاء) نلو
 كان يعمل تاريد الزوت وتوارى اذ ذلك اه حل (قوله وهو الذى جعل لكم الليل) التلاوة هو اه عرش
 (قوله والتهالجه بصرا) قال البضاوى ولم يقل لتصرافه كفى جانب الليل فترقبين القارظ الجرد والقارظ
 الذى هو سبب اه ومراهمه اذ علم ان الليل ليس سببا لكون يختلف التهالجه بسبب التهالجه الشخ
 عميرة اه سورى (قوله لئلا كان اوتنارا) اى اقل او كثر وان تفاوت وتوصل لواحدة تصف نوم ولا اخرى
 ربع نوم فلو كانت خاوية وقت السيرة دون التزلول كان وقت القسم ولو قام فيه فامة يمكن فيها القسم لعلمهم
 وجب عليه القسم ليومين وليلتين لمن معز وجنات وغير نوم فاقته فموت كان فاذا اطاق فو به واحدة
 قضى الاخرى قدرها اه حل (قوله ودخل فى امل) ونسب التوسيع بينه فى الخروج لخصو جماعة
 كلية قدرها من نص به واحد حرم اه حل (قوله كرمها الخوف) ولو مرضت أو ولدت ولا تتعددها
 قال الرافى أو اهلته بعد كرمه اذ لا يلزمه سكاكته انه ان يديم البيوت عنده وحضى وقباضه ان سكن احدها
 لو اتخص بخوف ولم تأمن على نفسها الا بجزالة البيوت عندها دام الخوف موجودا ويلزم القضاء من
 سهل تهاهلا للزلاخوف فيعلم بعد تنصه اه شرح مر (قوله ليلتين الحلال) اى يعرفه هل هو مخوف
 أو غير مخوف انتهى رشيدى على مر (قوله لغدر) على الفهم والمؤول (قوله ولا تتعذر بغيره) به تمتع
 بغيره وطبق الاصل على المتعددين كان ذكر كرمه فى غير الاصل وسكر كرمه على الاصل لا يملك على امتناع ذلك
 اه حل وعش على مر وقوله وان كان ذكر كرمه لم يلح أى لا يكتفى بالشارح حيث قال اى فى دخوله فى غير الاصل
 فلو جرى الشارح على المتعدد لفسر الضمير فى المتن بالضمول معلة أى فى اصل اذ تابع (قوله تمتع بغيره) اى

وواحدة (على زوجة) (أخرى ضرورية) (الغيرها) (كرضا الخوف) (ولو ظنا قال الفز إلى أو أحمته لا ينجو) (من خوفه) (لنسين الحال) (لغزو) (وإن
(و) (له) (دخول) (في غيره) (أي غير الأمل وهو التبع) (الحاجة) (ولو ضرورية) (كوش) (أو أخذ) (منازع) (وتسلم) (مقت) (منه) (غير) (و) (فيه)

القرعة للهديع اه (قوله لكن لم تزل غيرهما) كان الاولى ان يقول لكن لم تزلتان وانما لم يرد لانه
 يومه جواز ثلاث ليل المعزولة وتصف لغيرها واربع للمعزولين لغيرها فهو تصور اجتماعهما معاً ومهما اذا
 تكن الزوج رقياً ومهما اذا تسلم الامه والاولا خروما في روى وقد منع قوله اواربع للمعزولة قبل ولا يجوز
 ثلاثا (قوله ولا يعرفه مخالف المخرج) قال في شرح الروض ولان القسم للاستمتاع والاستمتاع بما على النصف
 الاذ لم يزل لالالا اه ولا ينافيه قوله الا في حنا وانما تستقر غير الحرة القسم الحرة لانه في معنى قوله اذ تسلمه الا
 ابلاته لا يجب تسامها لالالا والمضى ان الاستمتاع الذي يستحقه على النصف قائل اه سم (قوله ولا يجوز لها
 اربع المخرج) لا يخفى ان هذا من جهة ما صدق المتن فكان الاولى ان يقول في المتن والمعزولة لثلاث لغيرها لانه
 حل (قوله ولا يجوز لها اربع المخرج) أي غير رضاها أو ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثاني من التبعض
 على الاخرى اه شورى (قوله ولو جردتكم سبع) أي حيث كان عنده غيرها وكان بيت عند ذلك الغير والا لو
 كان عنده الاغرة ولا بيت عند واحد منهن لم يجب حق الزفاف لاربعه كالأبنة ان بيت عند زوجته وأزواجه
 ابتداء تأمل ولو عد على امرأتين معا وجب الاقراع في الزفاف ولو عد علىهما مرتبا كان الحق للسا بقه وهذا في
 خصوص الزفاف ثلاثا في ما سبق ان القرعة واجبة وان تسكنهم من تبا ولا يخرج لحما عقول لا تسبغ حنانه
 وعاد مريض اه حل (قوله ولجديدة بكر سبع) أي ولو لم يقف ولو بعد نكاحها منه واستغفرته أو اعتفها ثم
 تزوجها الا رجعت من بقي لها بعض من زفافها الاول وجب ان تحمله لها بعد عدوها بعد أو رجعة من فعلها لها
 بالعدا الثاني وقوله وثبت ثلاث أي ولو بعد منه ثلث كسره اه قل على الجلال (تبيينه) اه اذا تعاض
 حق الزفاف وحق المأهولة مدى حق الزفاف وهو ظاهر عند تعدد المهر فلو اتحد كل ايهما قبل ان يوقعا حقا
 ثم جردتكم كما قال الشيخ فتدعى بالاختلاف الحكم بالبداهة قيا بينهما اه ويحتمل ان يقال بدأ بحق من ظهرا
 لوجوبه بالشر وجهن الظالمه فورا فلتأمل أقول لم يراع هذا في التي قلها اه شورى قال فقال والمضى
 فتميل النفس الى الجديدة ولا يلحقها بخصامها بذلك فخاصة ولا تصور عند من بصورة الظلم اه قال
 في شرح الروض ولا يثبت حق الزفاف الا لمن في نكاحه أخرى بيت معاهل او كان عنه ثلاثة لا يثبت معهن لم
 يجد دبرين ولم يكن في نكاحه غيره ما وجب له ما حق الزفاف لانه لم يجز على من أراد (فرع) اه حيث
 طلبت الجديدة كان حق زفاف غيرها فانه بقى الكل اذا طالت بالنسب مخالفا لغيرها فلا يقضى الا
 الزائد فقط من ذلك ما لو طلبت الثيب فخصافه في الزائد فقط لان النسب استحقاق الزفاف لاحدا من اذا
 طلبت الثيب فخصافه اجابته الا ان بعض ما اجابته اليه (فرع) اه لا يتجدد عد الزفاف لرجعة بخلاف
 البائن وبخلاف مستغفرتها ثم تزوجها اهر ورض اهم (قوله ولازم) ولا يجب الغفر الا اذا اراد ان
 يدور بالقسم لغيرها وكان في اثناء دور كسره اه قل على الجلال (قوله اذا تزوج البكر على الثيب)
 ومثلها البكر فان كان بيت عند البكر السابقة فاذ الزوال بان لم يبت عندها كان الحق لها في بيت عندها
 سبعاً عند الاخرى سبعا فلو عد على امرأتين معا وجب الاقراع في الزفاف أي لم يبت عندها ثلاثا أو سبعا
 اه حل مع زيادة (قوله لثلاثا) والحققة بينهما جرى على الغالب والاولا كانت مستغفرة لتسديدها قبل ذلك
 فاعتقها السبوت وزوجها كان لها ثلاث اه حل وفي المختار خص من باب ضرب وابخه بمعنى أي اذا
 وأخص من الاعرابي خصه آنچه وابخه أعظمه بالاسم الحقة وهو الاستغفار اه قوله وسن تغيير الثيب
 المخرج قال في شرح الروض فان سبغ لها بغير اختيارها أي طلبها أو اختار دون سبغ لم يرض الامان في
 الثلاث لا تملح طلع في الحق المشرع لغيره وان سبغ لها باختيارها أي طلبها بغير جميع السبغ الاخرين
 لتأخر الخبر ولانها ملحت في الحق المشرع لغيره فان طلبت البكر فشر لم تطالبها بان

والغلبة (الكن لم تزل) غيرهما) بمن يشارك في واه
 المارق على من على الامة
 ولا يعرفه مخالف وقاس
 بها المصلحة فالمرء لثلاث
 وله غيرها لانه ولا يجوز لها
 اربع أو ثلاثا ولغيرها
 لثلاث اذ لا يصف وانما
 تستحق غير الحرة القسم اذا
 استحققت النفقة بان كانت
 مسلمة اقرب لسلطانها
 كالمزوجة بغيرها اعم
 من تعبره بالامة (ولجديدة
 بكر) بمعناها الثلثة في مدى
 استدامتها (سبع) (ولجديدة
 ثيب) ثلاثا ولاه (لنكاحه)
 لا اذ بان فيه المهر بان
 جان في صحبه سبع فكر
 وثلاث ثيب وفي الصبي
 عن انس من السنة اذا تزوج
 البكر على الثيب اقام عندها
 سبعاً ثم قسم واذا تزوج
 الثيب على البكر اقام عندها
 ثلاثاً ثم قسم وله دد المذكور
 واجب على الزوج تزول
 الحقة بينهما ولها ما سوى
 بين الحرة وغيره لان ما يملك
 بالطلب لا يختلف بالرق
 والحرة بكدة العتق والامه
 وزيد البكر لان حياهها أكثر
 وقولها لمن زنا فهو اعتبر
 لان الحقة تلتزم ولها الفرق
 (وسن تغيير الثيب بين ثلاث
 بالانكاح) لاخرين

اجلها قضى الثلاث فما اه وكلن الفرق ان البكر هنالك طلب بشر وعالف غيرها أى الى الزفاف يتخلف
 الثيب الغالبة لسبع وكلها السبع طلبها اعنى الثيب العشر لان طالب العشر طلب السبع في ضمنها اه
 مر اه سم (قوله وسبع به) اى بضاهلن عيار شرح الارشاد فان سبع يطلبها قضى لكل حال فشرح
 العفرين الباقين سبعا اه وهو صريح فى اى قضى لكل واحدة سبعا اه سم على حج أقول وكيفية
 القضاء ان يقرع بين ويدور فالىة التى تخصها يبيتها عند واحد منهن بالقرعة أيضا وفى الدور الثانى يبيت
 لبيتها عند واحد من الباقيتين بالقرعة أيضا وفى الدور الثالث يبيت لبيتها عند الثالثة وهكذا يفعل فى بقية
 الادوار الى أن تتم السبع ونماها من أربع وعشرين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحد من كل اثنى عشر ليلة
 ليلة فحصل السبع بما ذكر اه عش على موبجر وه (قوله وان شئت ثلثت عندك) وقد اختارت
 التثليث اه عش (قوله ولا قسم لن سافرت الخ) اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على اثنين وسبعين صورة
 بيان ذلك انها اما ان تسافر وحدها او مع اومع اجنبى وعلى كل اما ان ياذن لها او يسكتا وينها هذه تسعة
 وعلى كل اما ان يكون لغرضها او لغرضه او لغرض اجنبى او اثنين من الثلاثة او الثلاثة او لا لغرض املا هذه
 ثمانية فى التسعة تحت العدة المذكورة فواضح ان لا قسم فى ثمانية واربعين وضى فى اربعين وعشرين من بيان
 ذلك ان قوله لامع بلاذن يشتمل على اثنين وثلاثين وقوله اوبه لا لغرض يشتمل على ثمانية اذ المراد بالثني
 ان يكون لغرضه فحصل فيحصل الذى باربعة عشر فى قوله لامع اومع اجنبى بمائة وثمانين وضى ليه
 الاربعين ثمانية من صور المفهوم اشار اليها قوله ان لم ينهها الى فى اوال الفرض الثمانية واشتمل مفهوم قوله
 لامع على اربعين وعشرين من يخرج منها الثمانية السابعة كما اشار اليها فى الشرح بقى ستة عشر تحت الثمانية
 هي مفهوم قوله لا لغرضه تأمل اه شيئا (قوله ولا قسم لن سافرت الخ) خرج بالفرع ما خرجت لاحتها
 فى البلاذنه كان تكون بلاذنه او ماضطة او غنسة او دابة تولد النساء فانه لا يسقط قسمها من القسم ولا من
 النفقة اه زى (قوله ولا لغرضه) مالم تظهر للسافرة كان جلا جميع اهل البلاد اربى من اثنان معه
 او خرج من البيت فغير انه لا شرفه على الهم ولم ظاهرا تسقط القسم وهذا يخالف ما سبق انما اذا جئت
 ظلى لا تسقط القسم وهو واضح لان العز غاية ما يبيد سقوط الهم لا سقوط حق القسم اه حل وفى
 المختار والجلد لا يقع والمختار ورجع من البلاد او اخراج أيضا قد جلاوا عن اوطانهم او حلالهم غيرهم بتعدى
 ويلزم ومقال أيضا احوال من البلاد او حلالهم غيرهم بتعدى ويلزم اه (قوله اوبه) اى بلذنه لا لغرضه
 لان الاذن انما يرفع الهم ويوجب لغرض الاجنبى وينفى جسدائها أن يكون كغرضه
 فتسقط القسم بخلاف ما اذا لم يسلها وان اذن لها فيسقط أيضا قوله لا لغرضه اى يولمع غير منسلها
 لمج اوسع غرض اجنبى اومع غرضه لغرض الاجنبى فان لها القسم وكذلك كان لغرض اجنبى لكن
 كان هو السائل نفسه فظاهرا تسقط القسم اه حل (قوله بخلافه فرامعه الخ) واستثناء من السفر
 الزوج كشور مالم تكن معذورة بمرض أو نحو كآله الماوردى اه شرح مر وقوله من السفر مع الزوج
 اى يولم كن السفر معصية قوله مالم تكن معذورة بمرض أو نحو كشور او رد فى الطريق لا تطبق السفر
 مع مولى منه بمرمفارته اهلها أو غيرها اه عش عليه (قوله ان لم ينهها) فانما لا تقسم لاهلها
 قدر على ردائها ولم يقدروا على بيعه حيث لم يستمتع بالذلك السفر فان استمتع بما فيه التمتع وجوب ذلك اه
 شرح مر وقوله فان استمتع بالخط فظهر ان الاستمتاع به فى حيز السفر وحيث تسقط القسم لى
 جمعه للباسع وهو ظاهر فبعد الاستمتاع لا استمتاع به لرضا بصلته له وأما الوجوب فبما فيه ضمه
 نظر فظهر اه عش عليه (قوله لكن بلاذنه لغرضه) اى يولمع غرض اجنبى اوسع غرضه او غرض
 الاجنبى فالمراد على أن يكون لغرضه منسل وذهب حج الى ان غرضه اى الزوج والزوجة كغرضها فقط

(وسبع به) اى بضاهلن
 كقوله على الله عليه وسلم
 بامس لغرض الله عليه وسلم
 قال ان شئت سبعت عندك
 وسبعت عنده وان شئت
 ثلثت عندك ودرت اى
 بالقسم الاول بلاذنه والا
 لقال وثلثت عنده كما قال
 وسبعت عنده ورواها
 وكذا سلم عنه انه ولا قسم لن
 سافرت لامع بلاذن منه
 ولولم (اوبه) اى بلذنه
 (لا لغرضه) هو اعم بما ذكره
 كحج وعسر وتجاوز بخلاف
 سفرها معه ولولا ان لم
 ينهها او لامع لكن بلاذنه
 لغرضه

قال تعالى الامم اه حل (قوله فيمنى لهما قائم) هذا خاص بقوله اولامه فقط واما ما قبله فالتسم فيه
 متان فلا معنى لذكر القضاء فيه وهذا لما خذ من شرح الروض والجبهتين يقتضى المبالغة ان يقول فيقسم
 لهما الامم كل الغرض انما سافرت لم يكن الا القضاء (قوله ومن سافرت له الخ) ظاهر مولى كان البلد
 المشتق المخرى سافرا قال الشيخ غير وهو محتمل لكن نعيم الشارح في سفر غير التفتة والاطلاق معناه بما
 يخالف ذلك لان السفر اذا اطلق يراد به الطول سيما في ما قبله عام به اه حل (قوله خذوا من الاضرار)
 أى اختصاع اطعامهم من الزواجر كالايلاء وظاهر ان محله حيث لم يرضى اه حل (قوله اوتى بقل بعضا
 وبطاق الباقى) وليس له ان يعطى بعضه مع وكل له صرح اوتى وقوسم صعب الباقى لما فيمن رفع مقام
 من مع وقضى الباقى سواء خرج بقرة أم لا كذا في كلام شيخنا كج وغيره وكانهم في ذلك متدافع والوجه ان
 يقال انه ان تاهلن كاهن دفعة فلا حرج ولا قضاء سواء كن معه أو مع وكيله أو بعضهن مع وبعضهن مع وكيله وان
 تاهلن من يتوجب القضاء المختلفات سواء كن مع السابقتين وكيله مع البقيات أو بالعكس أو مع احد
 منهما فائتأسل وراجع اه قل على الجلال (قوله ولو سافر اضريه) الرد على من قال لا يستحب بعضهن
 في الصغيران فعل قضى لانه كالأمة اه من شرح حر (قوله سفره) المار به ما قبل الحرام فصدق
 بالواجب والتمسب اه شيخنا ويؤخذ منه انه لا قضاء دام يتخص ولو في مدة غيبة عشر يوما كماله
 كلامهم بل حزه به في الاثوار اه شرح حر (قوله لكن بقرة في الاولى) أي بان خرج القرة فله غير صاحب
 الزوية فان استصعب واحدة بلا قرعائه وقضى الباقيات من فونها فلا بد وان لم يتخذها الا ان وذن
 فلا بد من القضاء وان قيل سفرها الرجوع وقول الماردي بل قبل بلوغ ساعة العصر بعد اقل البقنى ولو
 خرجت القرة لاحتاجت الزوية لم تدخل في تهايل الا رجوع فادها اه شرح حر (قوله مدة لا امة) أى
 القاطنة للسفر كسبينة عليه اه قل (قوله واياها) لو أقام بمصدهم وانقطع ترخصه خرج قال الامام ان قلنا يقتضى
 ايام اياه فكذلك هنا لان بدله الجوع ولو لم يكن فراه ولا قضى وان اياه فهو محتمل والوجه اوجوب
 اه وقال الشافعى لو دخل البلد المقصود مع التي خرجت فترخصه ثم لم يصر الى بلد آخر قضى ولا قضاء لان
 كل السفر واحد الا ترى انه يستحب القصر والشرط في الزيادة كافي لغير (أقول) قوله يستحب القصر في
 الزيادة مدالة ظاهرة على انه لم ينقطع مرضه بوصوله وجبته فلا بد من اتمامه وبالجملة فالظاهر ان محالوه
 الامام مائة والمذهب خلافها كما يؤخذ من عموم كلامهم اه سم (قوله خلاف ما اذلم ساكتها) في هذا
 نصريح بانه لا يجب عليه ما كنه المصوبة لان القرة معجزة السفر هو وليس بموجبه ساكتها اه حاشي
 (قوله وبخلاف مذهب غيره) أى مدخله ما كنه المصوبة كما قبلها ولو اقام اثناء السفر المقصود فامة طوبى له مسافر
 المقصود لم يقض مدة السفر بعد تلك الامة لانه من يشتره المأذونة فهو لا تقبل لقتل تلك الامة ولو اقام
 بمصده ثم انشأ سفره منه اياه فان كان نوى ذلك ولا فلا تضاعى لانه من يشتره المأذون فمعه الا ان كان
 سفره بعد انشاء ترخصه وقضى والا فلا ذكره حج في شرح الارشاد اه حل (قوله اذلم ينقل الى صلب الله
 عليه وسلم الخ) لكن حل ورد انه قضى فقامته بعد انتهاء السفر الى ساكن فيها من حيثين نسائه اه
 حل (قوله عند وصوله مقصده) أى ولو نقلت الامة ولو لم نقل في هذه وقوله قضى الزائد على حد اربعة ايام
 والحدون يقتضى بقص حرمات من الاربعه فانظر ماذا قضى ان اقام الاربعه بعد ان لم يتقرب أو بان قومه
 قضى ما زاد على ثمانية عشر فالضايف انه ان ترخص لم يقض والا قضى اه شيخنا لكن التناهي ليس أى الشيخ
 قول المتن وقضى مدلا لامة أى قلبا وكثر ان فواها قبل وصول المقصود الزائد على الله التي لا تقطع السفر
 ان لم يوفى منزل على هذا التخصيل تأمل (قوله عند وصوله مقصده) بكسر الصاد موضع التصديق والناس
 صالداً اذ ومن يلبس حرب واما المنسل وان كان من يلبس حرب أيضا الا انه قبله التفت بأحكام أهل اللغة

فيمنى لهما قائم (ومن سافر
 لتغله لا يصح بعضهن) ولو
 بقرة (ولا يختلفن) حذرا
 من الاضرار بل يظهن أو
 يظهن أو ينقل بعضا وطاق
 الباقى فان سافر بعضهن
 ولو بقرة قضى المختلفات
 وقول ولا يختلفن من زبادى
 (أو سافر ولو سافر اضريه
 لغيرها) أى غير بقرة سافرا
 (مباحا) له (ذلك) أى ان
 يصح بعضهن وان يختلفن
 لكن (بقرة في الاولى)
 لا اتباع واما الشيخان وقضى
 مدة الامة فيقدره
 يقول (ان ساكن) فيها
 (معه) بخلاف ما اذلم
 يساكنها وهو ظاهر
 وبخلاف مذهب غيره
 واياها اذلم ينقل الى صلب الله
 عليه وسلم قضى بعد عوده
 فصار سقوط القضاء من
 رخص السفر وان المعجوبة
 معه وان فازر به حبيته
 فقد تعبت بالسفر ومشاها
 وخرج بزاد من ما سافره
 فلا يحل له ان يسافر واحدة
 منهن فيمطلقا فان سافرها
 ترخص القضاء المختلفات
 والمراد بالامة معاصر في باب
 القصر فمصل عند وصوله

خلف

حيث قالوا المغفل بلغ السبيل وكسر هلمضل الموتى اه شوري (قوله بنيتها عند) هذه الصورة ذكرها
 الشارح فيما سبق جد قول المترو باطل وعلم ان ارب لا يقضى فيها ود كر ان شرطها ان يكون ما كما مستقلا
 وقوله او قوله هذه كرهاتن هناك بقوله او موضع نوري قبل وهو مستقل ولم يشترط فم المكث قوله بشرطه
 راجع للمستثنى لكن في الاولى المكث الاستقلال وفي الثانية الاستقلال قطا وقوله فان اقام مقصده
 الخ يفتقر وقوله بنيتها عند او قوله اه حل (قوله وزاد على مدة المسافر) وهي دون اربعة ايام صحاح غير يورث
 المستحل والمزوج وقوله قضى الزائد على دون الاربع لانه هو الذي لا يقصر فيه وامامادون الاربع فلا
 يقصر فيه لانه يقصر فيها لان الغايه انما هي ان كان يجوز العسر لا يقضى وفي كان لا يجوز لها القصر فانه يقضى هذا
 مراده لكن تخصيصه بين الزائد على دون الاربع بحيث يقصر فيه بين مادون الاربع بحيث لا يقصر فيه عمله الى ان
 له حاجه اما اذا كان له حاجه وعلم ان لا يقضى في الاربع فم قطع بطر ويمر والاعامة الى المكث والتزول في القصر
 فلا يفرخص بعد ذلك لانه لا بدون الاربع يستعمل في غير ما دون الاربع فانه ينفق هذه الحالة
 كما يقضى الزائد عليه كما قبل هذا التخصيص من صارت شرح مر مع اسسه في باب القصر (قوله ومن وجهت
 سقمها) أي وان لم يكن واجبا وان وجهت قبل ان يبيت عند بعض لان الحق ثابت في الجمله اه شوري (قوله
 لن ياتي) هو المعنى والكل او الزوج (قوله بان عند البتة) ومحل ياتيه عند الموهوب له بالبتة مادامت
 الواهبه تستحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبت عند الموهوب له الا لبتها اه مل (قوله لما وجهت
 سوده) بفتح الهمزة (لانه لا بد على الله عليه وسلم طاعتها لذكرها) فكان صلى الله عليه وسلم قسم لعائشة ومها وم
 سوده اه من شرح مر وعش عليه وسلم وذلك لما اشترطه من صلى الله عليه وسلم غيبه عنها لذكرها خاف
 ان يظلمها فاحترضه صلى الله عليه وسلم فثابت له والله يرسل الله ليس غرضي فليما رغب النساء في الجال
 وانما اريد ان أحشر في وجانك الطاهر ان وافى وجهت حتى لعائشة اه من البخاري (قوله لتلا بتأخر
 الخ) صورة المسئلة زوج تحت اربع نسوة عائشة وله اليه الجعوز بنب وله اليه السبت وخديجة وله اليه
 الاحد وفاطمة وله اليه الاثنين فوجهت فاطمة لبتها عائشة فلا يبت عند عائشة لانه الجعوز وله السبت وخديجة
 زينب اليه الاحد وخديجة اليه الاثنين لما لم يزم عليه من تأخر حوز بنب وخديجة من نصيب حق
 الرجوع على فاطمة فلام بعد دليلة السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو كان له الواهبه في وقتها فيمكنها
 الرجوع في ليلة السبت وله اليه الاحد لان لبتها حيث لم تستوف اه شيخنا (قوله والولاء) بفتح الواو حق الرجوع
 عليها) أي لان لها الرجوع متى شئت كلما أتى لانها لم تقبل منه لم يقبض واذا رجعت وجب عليه ان يخرج
 من عند الموهوب له لاول ولا يباحث امكن اه حل (قوله لكن قد) أي قيد عدم جواز الولاء
 اه وقوله أخذ من التطيل الى التطيل ليس فيشمل التطيل الاول والثاني اه عش (قوله بما اذا
 تأخرت ليلة الواهب) أي اذا تأخرت بما كان اراد تأخير ليلة الموهوب له لاول وقد أشار الى هذا التقيد
 بنقل كلام ابن النقيب تأمل وحرر اه (قوله وهذه الهبة الخ) أي لانه ليس لناهية قبل غيرها الموهوبه
 مع تأخره لقبول الا هذه اه شرح مر (قوله او وجهت لن الخ) ينبغي ان يكون مثل ذلك ما لو وجهت
 لواحدة منهن على الايام من ان تأخرت لبتن الواحدة منهن قال الزكشي ليس لناهية قبل غيرها
 الموهوبه الا هذه ولو وجهت ولهن دائما في مسائر الادوار كان كل واحد منهن فلو كان اربا ما كان
 اربع فلا جاز ليلة الواهبه لانه ان يبيت عند كل واحد من اربع ليلة بالترعة فاذ ايقرب به كان
 ان يخص به من شائسهن ولن يصح في كل ليلة لانه ان يخص تلك الليلة من شائسهن ولو وجهت
 لواحدة منهن ليلة واحدة من ادوار لكانه ان يبيت تلك الليلة ينتوي تلك الليلة فاحصم
 لن شاء ولا يرد ما قسم ان القسم لا يبيعض لان ذلك يجوز على الابتداء اه حل وفي قال على الجلال

بنيتها عند او قوله بشرطه فان
 اقام مقصده وغيره لانية
 وزاد على مدة المسافر
 قضى الزائد (ومن وجهت
 سقمها) من القسم لن ياتي
 (قوله وزاد) بان لا يرضى
 بذلك لان التمتع بها حقه فلا
 يلزم تركه (فان يرضى به
 وهو متعلمة) منهن (لن
 عندها) وان لم يرض بذلك
 (البتة) كليله في وقتها
 متعلمة كانتا ومنه لبتن
 كفضل صلى الله عليه وسلم
 لاربعين سوده فترتها لعائشة
 كما في الصحيحين فلا ياتي
 المنفصلين لئلا يتأخر حق
 التي بينهما ولان الواهبه
 ترجع بين البتة والولاء
 بقوت حق الرجوع عليها
 لكن قيدا من الرفعة أخذنا
 من التطيل بما اذا تأخرت ليلة
 الواهبه فان تقبضت وأراد
 تأخيرها جاز قال ابن النقيب
 وكذا لو تأخرت فاختار ليلة
 الموهوبه اليها بطلانها
 بهذا التطيل وهذه الهبة
 ليست على قواعد الهبات
 ولهذا لا يشترط رضا الموهوب
 لها بل يكفي رضا الزوج لان
 الحق مشترك بينهما
 (الواهبه أو) وجهت (لن أو)
 استقت (والثمن من زائد
 سوى) بين البتة والولاء
 يخص به بعضهن

* (تنبيه) * في من أطراف المسئلة ما لو وجبت له مائة أوله ولا تسن منهن أوله ولو احدث منهن أوله ولا تسن
 منهن أوله جميع في الأولى الهبة باطلة وما عداها يعلم من الأخيرة وحكمها الهبة في كل دور لئلا يفرغ عنه
 وبينهن في أول دور من خرجت واحدة اختصت بأولها جعلها أوله أراد منهن ثم بعدد آخر لئلا يفرغ
 فبقرع لهما من بقي لأن من خص ليلته لا يدخل في القرعة بعد من خرجت له خصص ما كان له وهكذا
 حتى يتم أو يرد ليل بعد أو أكثر وحيث تذهب كل ليلة لمن خص ما فلا حاجة إلى قرعة بعد ذلك فقد تطلعت
 الأدوار والمباين وقوع تلك الليلة بعد تمام الأدوار لا يحل ما افتأمل وافهم وما أتت عن شيخنا بما يخالف ذلك
 غير مستقيم بل هي نسبة إلى هذا الزاوية ليلتها إذا غابا وهبت ليلة تقطع مثاله وإن خص كل أربع دور به
 يخص به من شاء وقرع لا ابتداء في الكل وهذا يجري في الأولى إذا جعل كل ليلة في دورها ولو مات الواهبة
 بضات الهبة وكذلك الوارثها ولو أنكرت الهبة لم يقبل عليها إلا رجلين * (فرع) * بعض يطلق من دخل
 وقت حقه قبل وقته قال ابن الرضوان سأله فلا يصح ويحب الوفاء ليلته بعد عودها ولو بعد عدد من فوبه
 المستوفية إن كانت معه فإن لم تكن معه فلا قضاء ولا يجب سبب مع المطالبة بعد عودها عن القضاء قتال
 وسبب حكم النزول عن الوظائف في باب الخلع إن شاء الله تعالى اهـ (قوله فيقول الواهبة الخ) تفرغ
 على قوله سوى وقته وبله ولو قدمه على قوله ولا يخص كان أظهر وأبعد وهذا ظاهر في الاستطاعة وفي الهبة
 إن كان الموهوب حيا على الإطلاق فإن كان ليلة معينة فمقتضى شيخنا أنه يسقطها عليه من اهـ (قوله ولا يجوز الواهبة
 أن تأخذ الخ) أي لأن حتمها ليس عينها ولا منفعة فلا يقابل بمال واستبد السبي من هنا ومن طلع الأجني جواز
 النزول عن الوظائف بعض ودونه والذي استقر رأيه عليه بل العوض مطلقا أو أخذ أن كان النازل
 أهلا لها وهو حينئذ لا يسقط حق النازل فهو مجرد افتدائه به فإن منع بيع حق المتجر وشبهه كلنا لا نتعلق
 حق المترولة بها ولا بشرط حصولها بل يلزم ناطر الوظيفة فمن يقتضيه المصلحة الشرعية فيقول غير المترولة
 اهـ شرح حر وقوله والذي استقر رأيه عليه بل العوض مطلقا أي سواء كان النازل أهلا أو غيره على
 ما هو الظاهر من قوله وأخذ أن كان النازل أهلا أو لا قرب إن المراد بالإطلاق عدم اشتراط حصولها أو عدمه
 ويكون قوله الآخر لا بشرط حصولها مطلقا عليه وحيث قوله بعد بل يلزم ناطر الخ مجرد الانتقال فهو بمعنى
 الواو اهـ وقوله ولو غير المترولة أي ولا رجوع للبذل كمر وفيما إذا نزل بجنا ولم يقصد اسقاط حقه إلا
 المترولة فعليه الرجوع قبل أن يتركها ثم يخص وحيث لا يجوز لنا نطر نطر غير النازل حيث لا يجوز له
 عزله اهـ وكتب عليه سم مائه قوله ولا رجوع للبذل هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد النزول
 أو بطله على النزول والحصوله فينبغي الرجوع اهـ حر وقوله له الرجوع فيه نظروا في نفسه خلافه
 وسقط حقه بمجرد النزول منه مطلقا اهـ حر أقول في ما لو فهم النازل المترولة زاد ما تعلم الوظيفة على
 القدر الذي استقرت العادة بصره وتبين بعد ذلك المترولة خلافه فهل المترولة الرجوع عما عداه فيه نظر
 والظاهر عدم الرجوع لأن المترولة لم تقم بترك البذل اهـ عس عليه قوله واستحققت القضاء أي لأننا
 لم نسقط حقه بما جازنا من علل الفساد بخلاف السبب لأن الرذيفة موقرة اهـ حل (قوله ولو الواهبة الرجوع
 متى شئت) أي ولو في أثناء الليل وحيث يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الوهوب ليلتها في أثناء الليل فإن لم
 يخرج فخص من جبن الرجوع اهـ حل (قوله ولو الواهبة الرجوع متى شئت) بخلاف ما أورد العلم والجهل اهـ (قوله وما مات
 قبل علم الزوج الخ) بخلاف ما أتت بعد علمه وكذا بعد علم الضرة المستوفية من الزوج كماله بعضهم
 وارتضاه اهـ حر اهـ سم

* (فصل في حكم الشقة) * هو التخاصم ويذكر في قوله أودى كل مكان الظاهر أن يقول وما يذكر

فصل الواهبة كالمقدمة
 (أو) وهبت له فله شخص
 لواحدة بنو الواهبة
 يجوز الواهبة أن تأخذ
 بجنتها عوضاً فإن أخذته
 لم يردوا واستحققت القضاء
 والواهبة الرجوع متى
 شئت ومتى مات قبل علم
 الزوج لا يضي
 * (فصل) * في حكم الشقة
 بأن مدى بين الزوجين
 وهو ما من أحدهما أو منهما

مع أي من قوله ظهر اماره تشوزها إلى قوله أو أدى كل وقوله بالتمدى الباهية تتعلق بالشقوبين
متناهين أو أدى وقوله هو أى التمدى وقوله فلو لم الفاء الاستئناف وكل الاظهر اسما لها كالمعاده اه
شخصا في المختار الشقبة الخلف والعداوة اه وقوله بالتمدى أى بسبب التمدى وقوله هو أى التمدى الخ
فتمل من هذان الترجمة مطابقة لذكر الفصل وشاملة لما إذا كان التمدى منها أو منه ومنه ما غاب في الامر
ان قول المتن ظهر اماره تشوز وعظ قوسه قوله وأعلم المختار الثاني هو التمدى منها بقية متعارة من فصل في
بعض أحكام التشوز وسواها ولواحقه انتهت وهي أو وضع لمطابقة الترجمة السابقة هو قوله كحل القسم
والتشوز (قوله ظهر اماره تشوزها الخ) قال في الروض (فرع) والتشوز نحو الخروج من المنزل إلى القاضي
الطلب الحق منه كنك الاستمتاع ولو غير الجماع لا يند ولا الاستم ولا الأيداء بالسان بل تأتمه ويتولى تأديها
على ذلك اه وقد يشكك بمصروحه من ان التبعين تشوز وقد وجه بان التبعين يؤتى الاستمتاع
بمخلاف مجرد السب والشتم وقد وضع ذلك بان مدار الاستمتاع على المطاوعة بالظاهر والباطن بان لا يتمتع
وترضى به والتبعين يؤتى الثاني لأنه يدل على الكراهية وعدم الرضا بخلاف مجرد السب والشتم بلامع ولا
تبعين اه سم (قوله بعد ان كل باين) خرج بالعدي في هذا وما به ممن هي دائما كذلك فلا يس تشوز
الان زاد وقوله امرضا وجوب ساله لا يكون الا عن كراهية بذلك فارق السب والشتم لأنه قد يكون لسبه
الحق لكن له تأديها له ولو بلا حكم اه قل على الحلال (قوله وعظها) أى نداء أى حذرهما عقاب الدنيا
بالضرب وسقوط المون والتسم والاشوة بالعداوة ينبغي ان يذكر لها خبر المصحين اذا ثبت المرأة ما حذر
لفرشا من وجهاتها الملائكة حتى تصبح وقوله بالهجر المرادنى هجره من حيثها من نحو قوم طرقت
حينئذ بخلاف هجره داني المظلم فلا يجوز له هجره اه شرح من (قوله ان الله يحذف الياء وقوله
واحذرى بائنها) اه بن شرف على التحرير والحقوق الواجبة للزوج على الزوجة أربعة طاعة ومعاشرته
بالمعروف ونسائه فقهه اليه ولازمة الممكن والحقوق الواجبة للزوج على الزوجة أربعة أشعا معاشرتها
بالمعروف وتوابعها والمهر والشتم اه قل (قوله وأعلم وعظها الخ) هذه الثلاثة على الترتيب هـ شجنا فكان
الاطهر المطلب الفاء في قل على الحلال واعتمد شجنا رى وشجنا من كبح والمطالبة لا يرتقى
لرتبة في الاكتفاء عبادتها كفى الصائل ولا يبالغ بها كالتزير بل هو منه ولذلك ضمن به اه (قوله أو
صل وعظ وهجر الخ) أى وكليجو زه تأديها على التشوز يجوز تأديها على غير ما إذا كان لمصلحة كضربها
أياد وشتمها اه من شرح من (قوله في مضجع) خرج الجسيم ويجوز كسرها أى الوطء والفرش اه
شرح من وقوله بقع الجسيم قال مضع الرجل وضعه بالأرض وباه نضع اه مختار وقوله أى
الوطء أو الفرش أى ان أدى إلى تفويت حقه من القسم كالمعصاة ان التشوز يسقط حقه من ذلك
وهذا فارق ما في الرتبة الأولى اه ورشيد على من (قوله وضربها) وليس له ان يبلغ ضربها أو يعين
وغيرها عشرين ولم يجب الرقع هنا لما كمن شتمت وتولن التصدردها طاعة كما أمد قوله تعالى فان أعتفك فلا
تبغوا عليهم سيئاتهم شخص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة أو اتعنت من الرقع إلى الحاقه اه
شرح من (قوله ان الله) أى ان علم الله يقيد اه شرح من (قوله جنتا) أى ميسلا عن الحق خطأ أو
اغما بل تعدد كالباز ياد على الثلث وأخصيص غنى مثلا اه جلال في المختار الخلف المبسوط وقد جفت من
بالمضرب (قوله كلا يضرب بغيره) وهو كما هو واضح ما يعظم له عرفا وان لم تتجاوز به اه شرح من
(قوله تلاوى العفو) أى بخلاف وفى الصبي فلا ولا يعدم العفو لان ضربه لا يدين بصلته وضرب الزوج
زوجته مصلته لنفسه اه شرح الروض (قوله العفو في الكلام الخ) عبارة شرح من لاقى الكلام
لمرسل لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام الا ان قصد به دها عن المصيبة أو اصلاح بها للاحق فله الا من

فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها التبرع بالصبي لاجل المسلم أن يصبر لمدة فوق ثلاث لكن هذا كما لا يخفى على من عاين ما قدمه جبرها
 ودخلها فيه فان قصده ردها عن المصير واصلاح دينها فلا يخفى من اول هذا امر ادهم اذا التفتوا حيث قد عرفت من المصير في الكلام جاز
 مطلقا ومنه جبر على الله عليه وسلم كعب بن مالك ٢٩٠ وصاحبه عليه الصلاة عن كلامه وهو خسر بها وادعى انه بسبب نشو زوادة

علمه فيه احتلالا في فيما يظهر لمراد المصير لعدو شرعي ككون المصير ونحوه فاسق أو مبغض أو كمال دينه أو دين الهجر اه
 وقوله ككون المصير ونحوه فاسق أي وان كان جبر لا يفيد ترك الفسق نعم لو علم ان غيره يصح عمله على زيادة
 الفسق فينبغي استناده اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز فوق ثلاثة أيام) ويجوز فيها وهذا الحكم علم
 في الزوجة وغيره ولكن في غير الايام والاشياء امامهم فلا يجوز ولا طرفة عين اه شخصنا (قوله وصاحبه)
 وهم اهلا لابن أمية ومرارة بن الربيع حيث يختلفون في غزوة تبوك وعلى ذلك يعمل أخصاما جاء من مهاجرة
 السلف أي والخلف في الانحلال من سعد بن أبي وقاص وهو جبار بن أسير الى ان مات وهو من سيرة تناغشته
 سيدتنا حفصة وهو عثمان بن عفان عبد الرحمن عوف الى ان مات وهو جبار طاموس وهب من مائة الى ان مات
 وهو جبار الثوري ابن أبي ليلى وكان ثوري تعلم انه الى ان مات ابن أبي ليلى ولم يفسد جنازته اه حل وفي
 قول على الجلسان المصير ولوداعا لغيره الزوجين جاز ان فرض شرعي ففسق واستداع واذا دوزج
 واصلاح الهجر او المصير وتكرره في قصة الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك فانه على الله عليه وسلم جبرهم
 ونهي الصلابة عن كلامهم وهم مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلا بن أمية وقوله قبل أول أصنامهم مكة
 وأصنامهم آباءهم مكة (تنبيه) قال العلماء ليس لنا موضع ضرب فيه المستحق من منع حقه الا هذا
 والسبب فيه عدمه وذلك لئلا يفسد المصلحة له لعدم الاطلاع لاحد عليه ولذلك لو ضرب وادعى انه بسبب التثوير
 وانكرت فهو المصدق على المعتد من حيث جواز الضرب لا سقوط نحو الفقهاء من علمت جوارحه عند الناس
 صدقته فله حج اه (قوله ان القول قوله) مستند (قوله لا يسمعها قاطع) هذا شرع في بيان
 نشو زوال زوج تعديه وميله عليه ولو لاولئك أو وضع اذ ليس قبله ما يفرع هو عليه اه (قوله أزمه فاض واه)
 أي ان كان أهلا فان لم يتأهل لكونه محجوا وعليه أن وله بذلك اه شرح حر (قوله أو أذهابا لاسب
 نهاء) ولو كان لا يسمعها علموا وانما يحكمه بحسب الكبر أو مرض أو جنون أو عرض عنها فلا يخفى عليه
 ومن لها استطاعة لم يحجب كان تسترضه ترك بعض حكمها كانه يسره اه اذا كرهت محضته لما ذكر ان
 يستعطفها لم يحجب من زيادة النفقة ونحوها كجبر اه شرح حر (قوله بخرقة) كلامه كالأخي صريح
 في اعتبار العدة دون العدد وبه صريح في التهذيب وقال الزكي الظاهر اعتبار من تسكن النفس بغيره لانه
 من باب الحسرة لا الشك أو بغيره باتهم لم يشترط اوصافه تنهاده ولا نحو حضور رخصته وبؤس حذنه ذلك
 الاكتفاء بدول الرواية اه شرح حر (قوله تخييرهما) أي بسبب مجاورته لهما فان لم يكن لهما جارية
 أسكنهما بحسب ثقتهم وامره ان يعرف حالهما بينهما ليعلم اقامة البينة على ذلك اه شرح حر (قوله
 فان لم تنتع) أي النظام منهما أمال القاضي بينهما أي في السكن والظاهر ان الحلاوة لا يتألف منها فانه
 اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر حر الحلاوة في تعدد الزوج فلو جرى الشيخ على أسنونه لقتال بعد قوله
 ما جاء من زوجه فلم تنتع حال بينهما الخ اه (قوله وهما وكلاهما) وحسب فنيغز لان ما ينزل به
 لو كل اه زى (قوله لان الحال قد بدت الى الفراق) وقد يكون بالخلف واشترط الرشد في حق الزوجة
 واضح استأنى بذلها للعوض ولما الزوج فلان المرص من محض الخلف الفسخ فصح تركه اه حل (قوله فلاولى
 عليه حال) أي لان الولاية لا تكون على الرشد اه شخصنا (قوله أو خلع) منه تعليل منسب ذكر الخلع عقب
 هذا الباب وأيضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شوري (قوله وقبول) الواجب على أوفى المؤمنين

علمه فيه احتلالا في المطلب قال القاضي يقوى في لفظ ان القول قوله لان الشرع جعله ولبا في ذلك (قوله نعمها قاطع) ونفقة (أزمه فاض واه) كسائر المستحقين من اداء الحقوق (أو أذهابا) بضم أو ونحوه ولا سبب لهم من ذلك وانما لم يزد لان اعادة الخلق تكرر بين الزوجين والنزير عليها وزوجه بينهما فاقصر أو لا على انتهى لصل الخلق يلتزم بينهما (ثم) ان عادليه (هززه) بجوار ان طلبته (أو ادعى كل) منهما (تعدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (النظام) منهما (تخير) في خير جهات من عوده الى ظلمه فان لم ينتع حال بينهما الى ان رجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بآدماما على السبب والنزاع (يعث) القاضي وجوبا (لكل) منهما (حكما) راضاه (ومن) كونهما (من أهلهما) لنظر افي أمرهما بعد اختلاف حكمهما وحكمهما بامور مرفة ما عندهما في ذلك من صلحا بينهما أو غير ذلك من صر الاصلاح على ما يرى لاية وان ختم شقاق بينهما فان

اشتد شقاقهما على القاضي آخر من اجتماعه على شيء والصريح بين كونه من أهل الزوجين من يادى شوري
 واعتبره صلحا لان الحكمين وكلاهما كانت (وهما وكلاهما) لاسا كان من جهتها كما كان لان الحال قد بدت الى الفراق والضم حق الزوج
 والمال حتى الزوج وهو امرشيدان فلا يولى عليهما في جهما (قبول كل) هو (حكمه بائذيل) للعوض (وقبول)

شورى وقوله انه ليس الا موضع الثاني والواو كثرى وأضاهى على بابها فاعلمنى أو اه شخرا قوله ولم يتفقا على (شخ) الواو بمعنى أو وصغير التثنية فيوز وجوعه ليل كل منهما اه مباحى (قوله مع لهما وكيلان) والوكيل لا يشترط فيه من ذلك (قوله لتعلقو كالتما ملح) أى فليست كالتما ملح

* (كتاب الخلع)

وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتب غلبته على الشقاق اه رماوى وهو مكر وموتد يستحب كالطلاق اه شرح حر كان كانتى عشر شهاده موقفة اقتصاده على هذين الحكمين انه لا تثنى فيه بقية الاحكام اه ع ش عليه وهو مختص من الطلاق الثلاث مطلقا كذا كره الباجى وشيخ الاسلام والعليل وغيرهم واعتد شخنا زى تبا شخنا حر انه لا يختص فى الاثبات المفسد نحو لاقطن كذا فى هذا الشهر لما فيه من تقوية البر باختياره فراجع اه قل وقال السبكي الذى يحرران الصبي ثلاثا لاقطن وان لم اقل للاقطن فالاول يقع فيها الخلع لانها ملحق بالعدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صادف الاخر باتخاذم تعلق وليس لهماين الا بالجهة فحقا لهما تعلق بلب كل واحد من وقت وجع الوقت ولو جرد لا يقول حصل البر بل لم يثبت لعدم شرطه وكلام الشخين أو أخر الطلاق فى ان لم يخرجه الى بيت من هذه المار وان لم تأكلنى هذا النكاح اليوم صريح فى انه ينفعه فى صورته لانها من صورتيهما اه بخلاف الثالث أى لاقطن كذا فى هذا الشهر ومثله لا بد ان يفعل كذا فى هذا الشهر وأما ما عليه من شهر كذا أو بقضيه دينه في شهر كذا ثم خالف قبل انقضائه الشهر بعد تمكنه من الفعل أو عكسه كما ذكرتم زوجهام معنى الشهر ولم يقدرا الصفة فانه لا يختص كالمصرح به ابن الرقوة واتفقه الباجى وأقضى به شخنا حر ويدين بطلان الخلع كقولهم لبا كل ذاك العام عدا اقلانى ان افر بعد تمكنى أكله أو القنه وكما حلف اقلانى الفهر فاحضت فى وقت بعد تمكنى فعله أو اياش من مائة الكور فاقب بعد اكل شر به فانه يثبت لان الفعل مقصود منه فهو اثبات جردى ولما فيه من وجه فله وجه يثبت بالسبب الكلى الذى هو مقتضىه والحدث متحقق بخاتمة البين ونحوه البر فاذا التزم ذلك الطلاق وقوته يتحقق من جهة حدث لغو به البر باختياره ولو علق الطلاق الثلاث بدخول طالق فان الخلع مختص فيه وصوب الباقى وتبعه الزركشى القتل مطلقا اعنى لافرق بين النقي والاثبات اه زى لكن فى صورة الاثبات المفسد لا بد ان يتخام ودرى من الزم خرم يسع فعل المخاوف عليه حتى ينفعه الخلع والافلا ينفعه على هذا يحصل كلام المحشى وفى جميع صور الخلع لابد ان يكون العقد الثانى على مذهب الارام الشافعى اذا عقدوا قبل انقضائه العقد فعمل المحلوف عليه بان عقدوا بالتوكيل كما يقع الا ان مذهب الحنفية لا يصح له علق الطلاق فى العصمة التامة لان شرط صحة الخلع عند الحنفية الصبر الى انقضائه العقد فعمل المحلوف عليه ثم يجدد فليحذر مما يقع الا من الخاطا تأمل اه شخنا براوى وعبارته البر ماوى وهو مختص من الطلاق الثلاث فى الخلع على النقي مطلقا مقيد او على الاثبات المطلق وكذا المقيّد وقال حر لا يختص فى الاثبات المقيد بنحو قوله لاقطن كذا فى هذا الشهر لما فيه من تقوية البر باختياره وتقدم العلامة زى وسياق له هذه المسئلة فزيد ابراهيم عن قول المتن فى كتاب الطلاق ولو علقه صفة قبضت ثم تسكها ولو جرد لم يقع (قوله من الخلع) فحقها أى فهو اسم مصدر مشتق اه حل بالفتح ونظر فيه بعضهم بأنه بالضم ليعطف فله فى الحر وقفا ملحق الله مصدر محامى ويحجب عنه بأن المحشى جعله اسم مصدر بالتحريك واللفظ نظر نطلع فاعترض (قوله لباس الاخر) أى كاللباس فى مطلق الخاتمة أو فى مطلق السرة أو فيها وقوله فكأنه بخاتمة الاخر فرع لبسه أى الحشى لاجل كل ولا يفتقر فرع المعنى حقيقة (قوله من لباس لكم) أى كاللباس ووجه الشبه بين اللباس وبين الحل والمرأة ان كلاهما يلاصق صاحبه ويشغل عليه عند المعاشرة كالباقى كالباقى صاحبو يشغل عليه وقيل كونه كل

الطلاق به ويقران بينهما انرا لياصوا بالمال لم ير ضيا بينهما ولم يتفقا على شىء ادب الحاكم الظالم واستوفى المظالم حقولا يكتفى حكم واحد يشترط فيما السلام وحرية وعدالة واهتداء الى المقصود من بهما وانما اشترط فيما ذكركم انهما وكان لتعلقو كالتما بظن الحاكم كفى أمينة وسن كونهما كرى

* (كتاب الخلع)

بضم الخلة من الخلع فخصها وهو النزاع لان كلامين الزوجين لباس الاخر قال تعالى حسن لباس لكم وأثبت لباسهن فكأنه بخاتمة

منه ما يستصاحبه مما يكبر من الفواش كاسترا الثوب العورة اه ابن مقرب على المختصر (قوله)
 نزاع ليلته هذيان في كل فترة كالطلاق والفرق فتشمان كل فترة تنحى خلعا وأحببت علة
 التسمية لا تجب التسمية اه شخنا (قوله فان طين لكم عن شيء منه نفسا) أي ولو في مقابلة تلك العصة
 وأصرح من هذا قوله فلا جناح عليكم فيما أقدمتموه وسيا في كلامه الاستدلال بما على ان لفظ المفاد من
 صراح الخلع اه حل (قوله في امرأة ثابت بن قيس) أي حيث طلبت منه ان يطلقها على حديثها التي
 اسدقها اياها فضل وهو أول خلع وقع في الاسلام اه حل (قوله هو فترة) أي لفظ يحصل للفترة قوله
 بهوض الخ اما فترة بلا عوض أو بهوض غير مقصود كدم أو مقصود راجع لغيره من ذكراته لا يكون خلعا
 بل يكون رجعا اه شوري (قوله ولو بلفظ مفاداة) غاية للتعميم اذا اختلف في ما في الصراحتين ودمها
 وهو ليس بصدد الآن وقوله بهوض أي وان لم يذكر لاجل أن يشمل قوله فيما يأتي في لوجي بلا
 عوض الخ وأيضا قوله بهوض أي ولو تقدير يشمل ما لو نالها على ما في كنها على البراءة بما عليه ويمكن
 فيه ولا عليه شيء فقوله بهوض يؤيد فيه من وجهين اه شخنا ولو أراد التنبه على الخلاف المناسب المقام
 لقل ولو بلفظ خلع الرد على من قال ان لفظه ليس طلاقا وانما هو وصفة فسخ لانقص عدد الطلاق وبسبب
 أصله شرح الحل في أول بحث السابقة الفقرة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد فإذا نالها ثلاث مرات لم
 ينسكها الا بجملة وفي قول فسخ لانقص عدد ويجوز تحديد النكاح بعد من غير حصر انتهت وقوله وفي
 قول فسخ لانقص عدد وبه قال الاثنا الثلاثة وأقرب به كثير من أصحابنا وأقرب به البلخي منكره ويجعل
 كونه لانقص عدد اذا لم ينوبه الطلاق كونه طلاقا أيضا كما يقتضيه الحل في فهم عبارة الأصل والتقليد عليه خلافا
 وفي الصراحة والنكاح لا يكون طلاقا أيضا كما يقتضيه الحل في فهم عبارة الأصل والتقليد عليه خلافا
 فقه مدر منها واقترب به بعض الخواشي (قوله وأجبع لجهنم زوج) وأجبع لجهنم الزوج كالألفاظ
 على البراءة مما على غير ماله رجعي والبراءة محبة فلو نالها على البراءة وأجبعه بآراء البراءة
 محبة فإن كانت بالنسبة عاتلة لزيدة عاتلة بالفسخ المبرأ منه لشيء بانناظر الرجوع بعينه لا زوج
 أو رجعا نظرا لرجوع البعض الآخر لغيره قال ج الاقرب الأول والعجيب على براء كل من الاجنبي
 والزوجة أو لاحد اه حل وقوله والاقرب الأول لان رجوعه لغير الزوج يحتمل انه مانع للينونة
 أو غير مقتضى لها قبل الثاني لينونة وانتهى كذا على الأول اذ كونه مانعا لها عما يشبه اذا انفرد لان انضم
 اليه مقتضى لها كذا في القضية اه شوري والمعتمد له براء كل منهما أي الاجنبي والزوجة لان البراءة
 وجدت محبة اه شخنا عشاوي يومر به السريماوي (قوله وليده) أي ورجوع العوض لسيده
 وهذا بقيد انه اذا شرط ابتداء السيد لم يكن عوضا لجهة الزوج في غير رجعا اه شوري (قوله من خود
 أو غيره) حل بما جمع جله صدقا أو وان لم يصح جله صدقا كذا عند القذف والتزوير لان الكلام في العوض
 الا عام ولو فاد اسواء كن ذلك الفاسد مقصودا أو غير مقصود ثم ان كل ذلك الفاسد مقصودا وقع بهر المثل وان
 كان غير مقصود وقع ورجعوا للظاهر عند القذف والتزوير من المقصود فيب في الخلع عليه ما هو المثل لان
 الظاهر ان المقصود لا يختص بما قابل بما لا بد ليل الخلو والمينة اه حل ثم رأيت بخط بعض الفضلاء في
 هامش شرح الطلبي على غاية الاختصار ما منه قوله من خود كل زوجه اياها عند ما استفتت عليه
 انقص خالها به كان قال خالها على ذلك على قبلت ففي هذا الحاله تبين وبسط منه الرد ولا
 شيء عليها غيره لانه عوض صحيح لانه قابل بما هو العادة وقوله أو غيره كمدقذ أو تنزير كل قد فيها
 أو سها ما استفتت عليه الحد أو التنزير ثم قاله ملحقا بما ثبت في طيل من الحد أو التنزير فعلقها عليه
 قبيز وبسط منه الحد أو التنزير من حيث القولان اخلاصا عما يشتمل الغرض ما وقع ذلك يجب

الا كخز ع ليلته والاصل
 فيقبل الاجماع بان طين
 لكم عن شيء منه نفسا الامر
 به في خبر البخاري في امرأة
 ثابت بن قيس قوله اقبل
 الحديثة وطلقتها طليقة (هو
 فترة) ولو بلفظ مفاداة
 (بعض) مقصود راجع
 (لجهنم زوج) هذا التبدل
 زائد فيشمل ذلك رجوع
 العوض لا زوج وليده وما
 لو نالها مما ثبت لها عليه
 من خود أو غيره

له عليها مهر المثل لان الحسد ومثله التعزير عوض فاسد لانه لا يقابل بحالو الفاسد يجب فيه مهر المثل ولا يقال ان الزوج في العوض الفاسد لا يستحق الا مهر المثل وهذا قد استقصوا مستحق سقوط الحسد عنه لا تقول سقوط الحد من سقوطه من حيث الماوضة بل من حيث العوا لازم لها كما جعلت تأمل اه والمرد العوض ولو تقدر اريد خسل ما لو العاهل ما في كنهها على ما لا يثبت فيه اولى البرامتن صدقتها او يضعف علمها لا يثبت لها عليه حيث يجب مهر المثل اه حل قال من ادرك قوله في كنهها على ما لا يثبت فيه اوسفة لها على ثمانية وصفة بصفة كاذبة فتلقو فيه بجهول كانه خالها على حتى يجهول وكذا على البرامتن صدقتها ولا يثبت لها عليها مبرو تخضعوا اكتفاهم في العوض بالتقدير محتملا اتي به جمع فيمن قال وزوجه قبل الفسول ان ابرأ حتى من مهرله فانت طالق ماله يصح الازراء ويقع الطلاق لانها ملكة المهر حال الازراء اذ اصح لا يرتفع وان ذهب آخرون الى عدم الوقوع لان من لازم مروج النصف اليه قبل برأ من الجميع فلم يرد المعلق به من الازراء من كملاته ممنوع اذ لا سلازمة لما سارتم الوأرأته ثم طلقها لم يرجع عليها بشأه اه أي من قول المثل ولو كان دينافا أو أنه لم يرجع (قوله فهو أهم من قول الروضة الخ) ان قلت تكلم النصف انما يتعلق بالمناهج فلم تعرض الروضة هنا قلنا لما أطلق المنهاج ولم يشهد كان خالفا عقيدة ابعاد ذكر في كتابه الاخر فكان هذا القديم كور في المنهاج تعرض لوجه اعتمد كرم من زواجه على ما هو كذلك كور في عبارات أصله ويحتمل انه تعرض لذلك للاشارة للجواب عن شيخنا الحق المولى في عدم تقييد كلام المنهاج بكلام الروضة كما هو عادته لان عبارته لم يدعوله قط تأمل اه شوبري (قوله فيصنع من يدو سجود بصفة) أي سواء جرى الخلع ثم مع الزوجة أو مع اجنبي اه شرح مدر فقوله السار حبر ابرأ الفاعل منه أي سواء كان الزوجة أو الاجنبي (قوله ولو بلاذن) أي ولو باقل شيء لان اكل منهما ان يطلق بمناقبه عوضون قل اولى اشرح مدر (قوله يدفع عوض) أي سواء كان ذلك العوض حينا أو دنياه اه شرح مدر (قوله اولها باذنه الخ) وجبت دفع بعض البدل لكل من العين والدين وقبض السفيه للعين ومقر لم يبادر الولي الى اخذها منه متخلف في ذ السفيه ضمنه لانه المصير بالاذن في قبضها واما الدين ففي الاعتداد بقبضه فهو جهان عن الباكر ورجع الخاطي الى الاعتداده كذا قاله الشبان فان دفع السفيه بغير اذنيه في العين ياخذها الولي ان لم كان ضرر حتى تلت ضمنها على أحد وجهين ورجع وجهيه بان الخلع لما وقع جهاد خلعت في ملك السفيه فهر عليه تقليم ما تقرر في السيد وحيد فتركها في يده بعد علمه بتصير أي تقصير ضمنها فان لم يعلم ما وقع في يد السفيه مرجع على المختلج بمهر المثل لا البذل أي لانه ضامنه ضمنان عقدا يدور الدين يرجع الولي على المختلج من المسمى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسر المختلج من السفيه ما سلمه فان تلف في يده لم يطلب به ظاهرا كالمهر في الجرح اه حج ومثله في شرح مدر ومن الروض وشرحه وان دفع للعبد بغير اذن سيده فقد ينفق في الرض وشرحه بقوله والتسليم للعبد كالسفيه أي كالسليم اليه فيسلم لكن المختلج يطلب به بعد المتي بماتفخت يد مختلفا لتفت يد السفيه لا يطلب به لاني الحال ولا بعد الرد لان الجرح على البذل السبب في تفتي في الضمان ما يتي حق السيد والجرح على السفيه لحق نفسه بسبب تفتي في الضمان لا لانه لا يضمن لنفسه (قوله بالذمعه) أي ادعوا على ما وقض او انقض اه شرح مدر (قوله تعلق بالا بدفع الموترأه) ويقع الطلاق بذلك العوض أي حيث قامت فريضة على ارادتها قبل ان يبان قال لا صرف في حوائجها فان لم يتم الفريضة السد كور وقوع رجعا ولا لا اذا لا عقابا حيث تدانها بمجرد تطبيق على مسفة اه حل وفي قل على الجلال قوله وتبرأه صريح في انه عليك قال شيخنا وهو مقيد بما لا يفرق بالذم ما يدل على اللانتهوا انصرفه أو انصرف على حوائجها والا وقع رجعا ولو رد العوض اليها اه (قوله وتبرأه) أي لانها لم تستطع طليخ الطلاق بآفته الاذرع من

فهو أهم من قول الروضة
كأنها أخذ الزوج
(وأركله) خمسة (ملترين)
لعوض (وبضع وعوض
وصيفة وزوج وشرط فيه
صحة طلاقه فيصنع من يد
ويحرم) عليه (بصفة)
ولو بلاذن ومن سكران لامن
سبي ويجوزون ومكره مجلسا في
(ويُدفع عوض لما لم أمرهما)
من سيد وولي وأولها باذنه
ليبرأ الما فاع منه نعم ان قد
أحدهم الطلاق لا دفع له
كل قال ان دفع في كذا لم
تعلق بالا بدفع الموترأه
وخرج بمالك أمرهما
المكاتب بدفع العوض له
ولو بلاذن لأنه مستقل ومثل
المبعض المايا

الموردى على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه وانما هو ملكه تام عليه بدوى الى المبادرة لا تطفئه اه شرح مر فان لم يندم حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة تله الاذرى عن الموردى اه شرح الروض (قوله اذا خلع في نوبته) أى لان العوض لن يوقع الخلع في نوبته فيقبض جميع العوض وان وقع القبض في نوبة السيد لا يقبض منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وان وقع القبض في نوبته هو والا فهو بينهما بالتساوي وحشد يقبض ما يخصه لا لجميع العوض اه حل (قوله) وشروط في الملتزم الخلاق تصرف الخ) عبارة شرح مر وشروط في قابله او ملتزم من زوجة أو اجنبي ليعم خطم من أصله تكليف واختيار ويعم بالمسمى اطلاق تصرف في المال بان يكون غير محصور عليه نفسه او روق نعم سيأتي تركيها السفيه لو اضاف المال اليها وقع الخلع بالمسمى انتت (قوله وشروط في الملتزم) أى ليعم التزام المال فتخرج السفيه وليجب دفعه لا فتخرج الامة فليس هذا شرط الصحة الخلع بل لما قلناه اه سيقتنا هذا ويمكن ان يقال انه بالنسبة لسفيه شرط لصحته انفساده لا يحقق بعدم الوقوع أصلا كذلك يفتق وقوعه معا كلفها اه (قوله اطلاق تصرف) أى ليعم التزام المال ويجب دفعه حاله اذا مر اذ الجلال الخلى بقوله في شرح الاصل ليعم خطمه فتخرج السفيه لانها لا يعم التزامها المال فيقع خطمه لا جوارج الامة لانه لا يجب عليها دفع المال حاله امر ادم ولا انفساده ان خلع الامة بغير اذن حيد هاتير صحيح لانها ليست مطلقة التصرف المالى ولو كان غير صحيح ما ثبت عليه البدون مع زوم العوض في ذمتها غاية الامر ان الاطالب به حاله ما لا جواب عن الامة بانه يمكن ان يقال هي مطلقة التصرف المالى في ذمتها فعلا فلكل منهم اذ يطلق التصرف من صحيح يعم وشروط اه حل (قوله فلو اختلفت الامة) فخرج على مفهوم الشرط (قوله فلو اختلفت الامة) أى شددت خلافا لما في شرح البهجة من قوله ولو سفيها اذ لا فرق بين الحرة والامة اه زى وعبارة شرح مر وعمله في ردق الافكال سفيها حرة كما يأتي اه وقوله والافكال سفيها فقيده انه يقع مع جوارح الال وظاهره هو بدين مال للسيد ان لم ياتي الاختلاف فيها فليجمع اه سم على ج اقول وينبغي وقوعه في هذه बातنا لان الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد اه عى على مر (قوله فلو اختلفت الامة الخ) حامل الصورة أو لا ر بعلانه امان لا باذن أو باذن مطلقا أو سفيها بدين أو حيد وهذا كله في المتن ويصو رى كل واحد سبعة لانه في كل واحد ضمن الاربع امان خلع بعين وفيها أربعة كافي الشارح أو بدين قدره المثل أو زائد عليه أو ناس عنه وفي صورة تقدير الدين بخلافه ان يكون ما خالفه زائد على المقدور أو ناقصا عنه أو بشدة فالصور ثمانية وعشرون وقد استوفى المتن صور عدم الاذن السفيه أو مامور والاذن المطلق فيسبعة فاقم كالمع الشارح منها ثلاثة الدين وأما أربعة اثنين فلم تعلم وكذلك لم تعلم أى أضاف تقدير الدين وان علمت صور وهو وأما تقدير الدين فلم تعلم صور الدين فيها ولا يتصور العين الخارجة من كلامه ويمكن ادخال صور العين في الاذن المطلق والتقدير بدين في قوله بلاذن سيد بعين بان يراد بلاذنه بالكتابة أو في العوض ورشح لذلك تعاميل الشارح بقوله لا تنفعه الاذن فيه أى في العوض وأما صور الدين في تعيين العين فيمكن ادخالها في قوله أو بدين فيه بان يولى في عدم الاذن كحرم هذا وجميع الصور الثمانية والعشرين تجري في السفيه ومقتضاها رضى في الكل تأمل (قوله ولو كانت) هذا التعمير على جميع صور الامة لا آتية لكنه مضى في الثانية وهي قوله أو بدين في عبارة شرح مر بعدما ذكر صور الامة كلها تصا والمكانة كالقصة في جميع ما فيها كما صحه المصنف كالر في باب الكتابة تبع المهور واقضاه كلام الرافعي هنا في تخالفها فقالوا احتلت بدين بلاذن فان الرافعي لم يعلم لمهر مثله في ذمة بخلاف الرقبة غير المكتوبة فانه يجب المسمى في ذمتها وما وقع في أصل الر وضعه فان ان الذهب والنصر من ان خطمه باذن كهر بلاذن لا يثبت ما في الرافعي بل قالى

اذا خلع في نوبته (و) شرط
(في الملتزم) قابلا كان أو
ملتصا فهو أهم من تعبيرة
بالتقابل (الخلاق) تصرف
مالى بان يكون غير محصور
عليه لان التصرف المالى
هو المقصود من تطلع (قوله)
اختلفت الامة ولو كانت بديلا
اذن سيد لها (عين) من مال
أو غيره لسيد أو غيره فهو
أهم من قوله عين ماله (بانت)
بمهر مشتمل في ذمتها لفساد

المهران غلطه اه شرح مر (قوله بانته الاذن فيه) أى المتضمن له عدم الاذن لها في الخلع اه حل (قوله
 اوبدين فيه) هذان عيش من حيث عمومهما كالمكاتب قبل في هذتين بهر المثل كالمهر والتعريضه ولو
 مكاتبه مسير في صورة العزم وغير مسير في صورة البين اه شيئا (قوله ثم ماتت في ختمها انما طالعها
 الخ) هذان مثل للمكاتب وان كانت ثلث الان اه سم على اه عس على مر أى لان ملكها
 الا ان ضعف اه سرل (قوله انما طالعها بهر بعد العتق) أى ولو كانت مكاتبه نصف ملكها قبل ذلك اه
 شورى (قوله فان أطلقه) جواب الشرط محذوف وبعض الشرط أيضا محذوف والتقدير فان أطلقه
 وان خلت بقدر صريح الخلع به وتعلق قدر مهر المثل من ذلك التقدير نحو كسها اه شيئا (قوله فان أطلقه)
 أى الاذن أى لم يقدر لها قدر اول بعين لها عينا والخلل انما ساحت قدرها في عقد الخلع سواء كان ذلك التقدير
 مساويا لمهر المثل أو أكثر منه أو أقل منه فان كان ذلك التقدير الذى عنه مساويا لمهر المثل أو أقل تعلق وجهه
 بنحو كسها أو نحو ختمه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل فنحو كسها أو زاد على تتبع
 به بعد عتقها كأي نحو ختم الزايدى (قوله في نحو كسها) أى الحادث بعد الخلع وقوله من مال تجارة أى
 الذى لم يتعلق به دن اه شرح مر ويخط شيئا الاشبولى ما تصفه قوله في نحو كسها أى الحادث بعد
 الخلع ان لم تكن مأذونه لها في التجارة قبل الخلع وبعد الاذن ان كانته أذونها لها (قوله فان لم يكن لها عينا
 ذكر) أى في مسئلة الاطلاق والتقدير وقد علمت ان كلامه مشدول للسفينة وفي عقد الخلع اذا كانت سفينة
 ولم يكن لها كسب تقار اه حل (قوله وأعين عتاله) نعم ان أذن لها أن تخالف برقيتها روى تحت أو مكاتب
 لم يصح لان المالك يقارن الطلاق في نفسه ومن ثم لم يعلق طلاق زوجته المملوكه كقاورنه بموت المورث لم يطلق الا
 اذا قال المورث ان مات فانت حرة اه شورى (قوله فلو زادت على ما قدره الخ) هذا راجع للدين
 لان المذ كور فيه التقدير وقوله وأعينه قال في عقد ختمها انما طالعها بيد الزايد من مثل أو قيمة لا تحسنه
 من مهر المثل وقوله واختلافها بين جميع العين بل لا اذن به خلو وقع تابع الويه أن قال ان زادت بنتا تعلق
 بفتها أو عينها فالواجب بدلها ان كانت قيمة العين المأذون فيها تساوى مهر المثل والا فحسب مهرها وكذا يقال
 فيه لو زادت على مهر المثل اه قل على الجلال (قوله طوبى للزائد) أى فى الزيادة بدله من مثل
 أو قيمة فى العين قال ج فان قلت قياس اختلافها بين بلا اذن ان الواجب هنا فى العين الزائدة حتمتها من
 مهر المثل ولو زاع على قيمتها أو قيمة العين المأذون لها بقيت القياس ظاهر الا أن وجهه إطلاقه قسم هنا وجوب
 الزايد به وقع تابعا للمأذون فيه فلم يمتنع فساد فوجبه اه شورى (قوله أو بمجرد تسفينة طلقت
 رجعا) أى ان لم يكن خلعها بالتعلق على ابرأته فمن صدقتها قال لها ان ابرأته من مهرها فانت طالق
 فبرأته لم يقع الطلاق لان التعلق عليه هو الراء لم يوجد لعدم حتمتها اه شرح مر (قوله طلقت رجعا
 ونفذ كرم المال) وان كان الزوج جاهلا بحال غلظه لزم كسها وحل وقوع الطلاق بمعلق الطلاق على ربتها
 بان قال ان ابرأته فانت طالق فبرأته والأفلا ومولا طلاق لعدم وجوده فمقتضى ذلك ان قال ان أعطيتنى كذا
 لان الاطلاق بالتعلق كسبا أى وليست من أهله خلافا لشرح حيث قال بوقع رجعا اه حل (قوله
 طلقه رجعا وانما ذكر المال) لو قال لها ان ابرأته فانت طالق فبرأته فلا راء طلاق لعدم وجوده لصفة
 التعلق عليها لفتصله العبارة على غير هذا ونحوه ثم ظاهر الخلافهم في مسئلة المكاتب الوقوع وان جعل الزوج
 الخلع لا فلا زكسها قال بعضهم وكذا ما يقع ان الشخص يخطب بالطلاق الثلاث على شئ غير مثل فيقتل
 طر يقطاعه وانما جعل النساء لمعهن فغيره من خلع الضيق حتى لا يغدشها بغيره اه أقول
 الغالب أن الخلع المذكور انما يقع مع الاجتهاد وكذا الوقوع لو قال ان أعطيتنى كذا لان الاطلاق بالتعلق
 كأي أو بغيره من أهل التملك خلافا لما في حيث أبدي نسلخ الاطلاق من معنى التملك اه مر اه

العوض بانته الاذن فيه
 (أوبدين) في ختمها (أيه) أى
 بالدين (تتين) ثم ماتت في
 ختمها انما طالعها بهر بعد العتق
 واليسار (أو) ان خلت
 (بأذنه فان أطلقه) أى الاذن
 (وجهه مسير فى نحو
 كسها) مما لا يهمل مال
 تجارة مأذون لها فيها (وان
 قدس) لها (دنيا) في ختمها
 كسها (تعلق) التقدير
 (بذلك) أى بما ذكر من
 كسها ونحوه فان لم يكن لها
 فيها ذكر كسها ولا نحوه ثبت
 المال في ختمها ونحوه من
 زائد (أو عين عتاله) أى
 من ماله (تسبنت) لغرض فلو
 زادت على ما قدره أو عينه أو
 على مهر المثل في صورة
 الاطلاق طوبى للزائد بعد
 العتق واليسار (أو) ان خلت
 رجعا ونحوه بغيره طلقت رجعا
 ونفذ كرم المال وان أذن

سم قوله لانهم يستمن أهل الالتزام (الح) راجع لقوله ولغاذا كرم المال وقوله وليس لوليهما الخ راجع لقوله وان أذن الولي اه شيئا (قوله وليس لوليهما صرفا لهما الخ) اي وان تعبت الحلقه فيه كافتقارها
 اخلاقم لكسحه محمول على ما اذا لم يتخلى على ما لهما من الزوج ولم يكن دفعه الا بالخلع والاداءه مجوزا
 أعني صرف المالى فى الخلع أخذ من انه يجب على الوصى دفع ما على مال موليه اذا لم يدفع الا بشئ اده
 شرح حر (قوله وظاهر ان ذلك بعد النكول) أى أو ما فيه معناه كسختل الخ الخ اه حل (قوله ولو
 خالهما قبل تقبل الخ) هذا مما يتعلق بالصفة التي سأتى الكلام عليها وقوله كما فهم مما ذكر أى من قوله
 اختلعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت وقوله الا أن بنويه أى الطلاق بالخلع وقوله فشرح رجعا أى فى
 المستحل بها ولو قال رشيده ومحمور عليها بسعة من العتكا بالف ضللت احداهما فاطفا لم يقع الطلاق على
 واحد منهما لان الخطأ بينهما يقتضى قبولهما فان قبلتا كانت الرشيده لصفة التزامهما بغير المثل للمهر
 من المهر وطلقت السفينة رجعا اه حل (قوله لم يقع طلاق) صاذاً على ما فى بنويه أى الطلاق سواء أضر
 التماس قبولها أو لا وصاذاً على ما فى بنويه أضر التماس قبولها فى هذه الثلاثة لم يقع طلاق اه شيئا (قوله
 لم يقع طلاق) أى سواء ذكر مالا أو لا وليس لنا طلاق رجعى ونقضى على قول الا هذا اه براموى (قوله كما
 فهم مما ذكر) أى من قوله اختلعت اذا الاختلاع لا يكون الا بقول لى أو نفعه الزوج أو التماس منها اه
 ع ش (قوله الا أن بنويه) دخل فى المستثنى منه ما اذا لم يضر التماس قبولها أم لا أو لا وأضر التماس
 قبولها ولم يقبل طلاقاً بالجلسة تسبع صور ثلثان يقع الطلاق فيما رجعا لثنتان يقع بالنكاح لثلاث لا يقع
 سلطان (قوله الا أن بنويه) ظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الطلاق ولو لم يلفظ حر اه براموى (قوله
 ولم يضر التماس قبولها) المراد بالاضافة الى النية التماس هو الطلب فانه لا يحتل أن يكون هو أو هي وقبولها
 مضافاً فاعله والمفعول لا يتم الا بزيادة أحد الأمرين فى العبارة أى الفعل وهو يضره أو العدم وهو الاتماس
 (قوله يقع رجعا) أى فى المذخور لى المهر (قوله والافقع بالنكاح لثلاث) تضم هذا قوله فيما تقدم والافقع
 بانثاء يضم قوله فيقع رجعا لثلاث فتكون صور الرجوع بصفة خصال ثلثان يقع فيها الطلاق بانثاء وثلثان
 يقع فيها رجعا واحد لا يقع فيها طلاق أصلاً وتقدم هذه الواحدة جمع لثلاث فترجع الخمسة الى سبعة
 (قوله زائد على مهر مثل) أى فان حر جهته أو لم يضر حواجز الوارث فالامر ظاهر ولا تغير الزوج بين امضاء الخلع
 بخدر مهر المثل من المسمى ان كان بين فسخ فقد العوض والى رجوع مهر المثل والى اذنا فى كل حال اه
 شخنا عن شرح الحر ووضو نفع عبارته فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها بخسور فاعلم بان نفعه فان احتمله
 الثلث أخذموه الا أنه انما يكون ان يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني بين أن يفسخ ويأخذ
 مهر المثل الا أن كان دين مستغرق فيضرب بين أن يأخذ نصف العبد بين أن يفسخ ويضع المهر المثل
 وان زاحته أو باب الوصايا خبير بين أن يأخذ نصف العبد ويترحم أو باب الوصايا نصف بين أن يفسخ
 ويضع مهر المثل وان لم يكن سوى العبد شرب بين الثلث وبين الفسخ ومهر المثل اه ع مرقه (قوله بخلاف مهر
 المثل أو أقل منه من رأس المال) وطارقتا المكاتبية حيث تبين بمهر المثل لا بالمسمى ان تصرف المربى أقوى
 من تصرف المكاتب ولهذا يلزمه نفقة المورس من وجلة وان ينقضى المالك في شهادته بخلاف المكاتب اه حل
 (قوله لان التبرع) انما هو بالزاد ولا يقال انه وصية فلوارث الذى هو الزوج وطريق الزوج بالخلع من الارث
 نعم ان ورث من جهة غير الزوجة كأن كان ابن عمه فلا تدوم وصية لوارث اه حل (قوله لافى بان) أى
 ولو بانقضه عدل لا يصح ان كان معاشر اللمعاشرة الا راجع لانها بعد انقضائه ستم كالبان الا فى حقوق
 الطلاق فليطاع فيه فلا حجة فى الحكم حتى يأخذ نصف المهر الاهل تطلق بذلك الظاهر نعم اه حل أى
 تطلق المعاشرة رجعا (قوله سوفوف) أى فان جمعها الاسلام فى العدة تبين ثم تميز ان الدينونة تحل

الولى نفسه لانهم يستمن
 أهل التزم وليس لوليهما
 صرف ماله الى مثل ذلك
 وظاهر ان ذلك بعد النكول
 والافقع بالنكاح لثلاث لا يقع
 به النوى فى نكته ولو خالها
 فلم يقبل لم يقع طلاق كما فهم
 مما ذكر صرح به الاصل
 الا أن بنويه ولم يضر التماس
 قبولها فيقع رجعا كسبائى
 والتقييد بالغير من ز يادى
 (أو) اختلعت (مراجعة)
 مرض موت مع لان لها
 التصرف فى ماله (و حسب
 من الثالث زائد على مهر
 مثل) بخلاف مهر المثل وائل
 منه فسن رأس المال لان
 التبرع انما هو بالزائد
 (و شرط فى البضع ملك
 ذوبه في بضع) الخلع فى
 وجبة لانها كالزوج وحقق
 كثير من الاحكام لافى بان اذ
 لا ينفقه ويطلق بعد الوطء
 أو ما فى حضانة واداء اسلام
 أحد الزوجين للثنتين أو
 نحوهما موقوف

من حينه فصب العدم من وقته وان لم يجمعهما الاسلام فهاتين فساد وان اليقونة حصلت من حين الاسلام
 أو الزود فصب العدم من حينهما (قوله وشرط في العوض) أي ليقم به الخلع فساد فلو خاله ما بالاصح
 اصداه نظر ان خاله ما خاسد يصد الخلق وقسمان ينبغي أن يكون منه حد العطف والتعزز كذا قدم ورد
 على ما لو اصدتها عليهم سورة بنهم فان اصدتها صح ولا يصح ان يخالها على ذلك أي على ان تعلق سورة
 بنهم بالتعزز التحليم فهذا تخلف لهذا العذر اه حل وبجاءة أنه مع شرح مر ويصح وضاع الخلع
 قليلا وكثيرا دينا ويصاوت منفعه كالفداء فغير لو خاله على ان تعلم بنفسها سورة من القرآن امتنع كما لم تعذر
 بالفرق وكذا على انه يرى من سكنها كذا في الجرح فخر اخرجهم من السكن فلها السكنى وعليها فمهما بهر المثل
 وتعمل المراهم في الخلع المخرج على تعد البلد في المعلق على دراهم الاحلام الخالصة فلا على غالبية البلد ولا على
 الناحية أو الزاد وتوان غالب التعامل بها الان قال المعلق ارضها واعتدت ولا يصح والاه انتهت (قوله وشرط
 في العوض) أي ليعم بالشيء وتختلف هذا الشرط فسد تارة بكونه زجيا لوضع أخرى بمهر المثل اه شيخنا
 (قوله لو توغصه بعض) أي مقصود بتبين مهر المثل أيضا لو خاله على شيء من يتلف قبل قبضه به يعلم أن
 العوض في الخلع فيدها من ضمان عقد فهو كالفداء لتعذر معرفته اه حل (قوله بمهر مثل) حيث
 أطلق الاصحاب مهر المثل في هذا الباب بسبب فساد العوض فالمراد به كفاي الصدق الا في صورتين احدهما
 مسامحة العشرة في الصدق لا في حالان المستحسن بهما والزوجه وهما المفارقة الثانية ان هذا يجوز
 الاولى النقص عن مهر المثل بما لا يتغلب به لانه لم يحد في مقابلة الزوجه فخلا فنهالا بنقص شيئا لانه معاوضة
 والحاصل ان المراد به ما قبل البضع كذا كذا من خط شيخنا اه شوري (قوله ولما وارج) سبأ في
 ثلث الصدق والذبا مع ان الجوارح اسم لا لانا لعمد السباع والطيور سميت بذلك لان الجرح في اللقمة
 الكبس وهي تكسب ما تقصده في الصياح وجرح على يد الماوكسب ومنه قيل لكواكب الطير
 والسباع وارجو جمع جارحة لانها تكسب بهدوا فخلق الجارحة على الله كروا لاني كالرا حلة والاروبة اه
 (قوله ولو خالعه مجهول المثل) مراده من ذبا ان قوله بفاسد يقصد أي ولومع جميع وقوله أو صحيح وفاسد
 استثناء من هذه الزيادة وقوله ولو خالعه بمافي كنهها مراده أيضا ان قوله بفاسد يقصد يشمل هذوقه ولم يكن
 فيها شيء أو لو لم يمان لان شيء فيها اه شيخنا (قوله فسد وجب مهر المثل) هلالات فساد بالعلوم وحصة
 المجهول من مهر المثل اه سم على حج أقول يجب بان شرط التوزيع أن يكون المهر معلوما لبيان
 التوزيع عليه اه المجهول لا يمكن فرضه ليعلم ما يقابل اه عرش على مر (قوله صح في الصحيح وجب في
 الفاسد الخ) انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد مخمومتا مقصودة اه عرش على مر (قوله لم يكن
 في كنهها) أي وان كان علمه وان كان في كنهها شيء فاسد مقصود علمه أو لا وان كان في كنهها ما لم يصب
 وعلمه وقع الطلاق في مقابلة وان كان في كنهها شيء مقصود علمه أو لا ووقع الطلاق رجعا اه حل (قوله
 بابت بمهر المثل) أي ولو كان الزوج علميا بالمال لانه طلقها على عوض وصفه بصفة كاذبة فكأن خاله على
 شيء مجهول وعلم ذلك لا يضر اه حل (قوله اذاليراق) أي قوله خالته على دينار في خنك فانتهايتين بمهر
 المثل وأما اذا طلق بمجهول فان كان يمكن اعطاء الملق عليه مع المجهول كان أعطيت ديناراً فانت طالق بابت بمهر
 المثل كذا لانه يمكن أن تعلم ديناراً مع المجهول بصفته كذا شأنه بقبوله أو عاقب الخوان لمن لا يمكن اعطاء
 الملق عليه كان خالته بمافي فمهما لم يكن في شيء لم تطلق اه شيخنا (قوله أو عاقب باعائه) كان أعطيت
 عبدا فانت طالق هكذا مثل شيخنا لم يفهم وجه كون العبد يمكن اعطاءه وسع المجهول لانها ان آتته بسد صلو
 معنا اه (قوله فلو قال بن أروأتي من دينك) تخبره قوله أو عاقب باعائه ثمان التعلق هنالك ليس بالا عاقل
 بالارام لم يدر تخبره زالقيد لا تفيد وهو قوله وأمكن مع المجهول ومخبره ان يقول لمان أعطيتك مائى فكذلك كانت

(و) شرط (في العوض) فساد
 اصداه فلو خاله بافاسد
 يقصد كجهول وخروسته
 وهو حل مجهول (بانت)
 لو توغصه بعض (بمهر مثل)
 لانه المراد عند فساد العوض
 كفاي فساد الصدق (أو)
 بفاسد (لا يقصد) كلام
 وحشرات (فجرح) لان
 مثل ذلك لا يقصد بحال فكأنه
 لم يطمع في شيء يتلف قبل قبضه
 لانها قد قصد الضرورة
 ولما وارجو صحيح وفاسد
 أهم من تميره بمجهول وخرو
 وتولى يقصد مع قول أو لا لاني
 آخر من زباني ولو خالعه
 بمعلوم ومجهول فسد وجب
 مهر المثل أو صحيح وفاسد
 معلوم صح في الصحيح وجب
 في العاقد ما يقابل من مهر
 المثل ولو خالعه بمافي كنهها
 ولم يكن فيها شيء بابت بمهر المثل
 وانما أطلق في الخلع بمجهول
 اذاليراق أو عاقب باعائه
 وأمكن مع المجهول فلو قال بن
 أروأتي من دينك فانت طالق

طابق ولم يكن فيها شيء فلا يتعلق في هذه أيضا (قوله فلو قال ان أرا أنتي من دينك الم) في قول على الجلال فلو
قال ان أرا أنتي من دينك أو صدقتك قال شيخنا أو من متعلق وفيه نظر فان طابق فان صدقت البراءة متبعية بان
عليه وقت الجواب وكانت غير محمودة ولم يتعلق به زكاته وقع بالنسبة لا لم يقع طلاق فان قال بصدقك أنت طابق
فان ظن صدقها طابق الثاني الاول قصد الاخبار عما مضى لم يشم ولا وقع وجعلوا ان لم تصح البراءة قال
شيخنا حر وأيسر من التعليق قوله بلذات التصديق على طلاق فقال أنت طابق بل يقع وجعلوا لا مفعول من
تعلق البراءة وهو باطل ومن ثم لو كانت بذات التصديق على طلاق فقال أنت طابق على ذلك وقع بهر المثل لانه
وقد عده شيخنا زعي من جهل الفساد والواقع وجعلوا لا مفعول بل ذلك لو كانت ان طلقني فانت بري من صدقي
أو طلقني وأنت بري من صدقي فيقع وجعلوا لا مفعول من تعلق البراءة ولو قال طلقني فانت بري من صدقي
ولا يلزمها البراءة ولو قال ان أرا أنتي من مهرك أو من حقتك على فانت طابق فإبرائه منه وقد كانت أحاطة به عليه أو
أبرائه منه أو أقرب له لغيره لم يقع طلاق وان لم يلزمه أو الاقرار من ملاء على المصدق ولو قال ان أرا أنتي من مهرك
مثلا طلقني ففانت أرا أنتك فقل أنت طابق ويرى والطلاق رجعي ان لم يقصد التعلق بصدق أو ادائه بينهما
والالم يقع طلاق ان لم يصح البراءة ولو قال طلقني واحدة فالف فقال أنت طابق واحدة وطابق ثالثة وطابق ثالثة
فان قصد بالعرض واحدة وقعت باتفاقه لم يقبلها إلا ما بعدها (تنبيه) لا يصح جوابها بأشواها أراك الله وإذا
ادعت الجاهل بالبراءة صدقت أو غير صدقت بينهما أن أمكن والاصدق هو يمينه اهـ (فرع) لو قالت
المرأة ان طلقني فانت بري من صدقي فطاعة فصدقت البراءة ووقع الطلاق وجعلوا لا مفعول ودور الطلاق طمع على
صدقة المرافعة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا كذا قاله الشنجان أوائل الباب الرابع من المجلع ثم بحثنا
وقوه وباتجاهه المثل لانه لا طلاق طمع على العرض وبحثه في الطلاق فيكون عوضا فلهذا كان كل من طلق
في آخر آيات الخمس من المجلع في الفرع المنشورة عن فتاوى القاضي في عين المسئلة ما وافق في بعضها وما اختلف
في بعضها الاول بين انه حقيق بالاعتقاد واعتقد حر انه ان ظن بحصة البراءة وقع الطلاق باتساق الاول
فر جعلوا لو قالت أرا أنتك من مهرى على الطلاق فطابق بانه وكذا قال قبلت البراءة لان قبوله الالتزام الطلاق
بالبراءة كرهه الخوازمي في الكافي قاله في العباب وفي هذا نظر ويظهر ان بذلت صدقي على طلاق كل من
على الطلاق اهـ ولو قال ان أرا أنتي من مهرك طلقني فإبرائه طلاق ويرى والطلاق رجعي وان قال طلقني
فأبرائي طلق ولا يلزمها إبراءه كذا ذكر ذلك في العباب تبعاً للفرع ولو قال ان برئت من مهرك فانت طابق فإبرائه
وقد اقرت به شخص قال بعضهم يظهر وقوه بهر المثل كل اعطيت هذا المنصوب فاعطته قال في العباب وفيه
نظر اهـ ولو قال ان أرا أنتي من حقتك الذي على طلقني ففانت له أرا أنتك فقال أنت طابق والحال انما يتجهل المبرأ
منه فخالص ما أفتي به شيخنا السبرسي واستدل بان البراءة فاسد سواء الطلاق فان قصد بقوله أنت طابق
المكافأة لا انتقام لاجل مدور البراءة فإلهالة على رغبته في غرامه وقع الطلاق وجعلوا لا مفعول ان قال طلقني
بالطلاق وأردت ان كانت البراءة صحيحة لم يقع الطلاق لعدم وجود المعلق عليه وهو حصص البراءة حتى وفرض
صحتها وقع وجعلوا ويرى من الحق البراءة فإبرائه وقبل قوله في هذه الإرادة فإبرائه كذا ظاهر انما يظهر لغيره
وان لم ير شيئا من هذا وانما ظن نفوذ البراءة وصحتها وقع الطلاق في غير هذا لانه لا مفعول في المذكرة وطمع في
صدقة البراءة من غير ان قصد تعلقا لطلاق على صحتها وقع الطلاق أي وجعلوا لا مفعول اهـ ووافق على ذلك
حر فقلت قد عرفت فيما لو كانت ان طلقني فانت طابق ويرى فطابق ان ظن بحصة البراءة وقع باتساق الاول
فر جعلوا ولكن القياس الوقوع هنا باتساق وجود ظن صدقة البراءة فتوقف بمرأته قال الفرق انه في هذه الواقعة
الطلاق في مقابلة البراءة ولا كذلك في ثالثه في أو قصه في ثالثه في مقابله كل باتساق غير ثم أردنه عليه مرة
أخرى ففهم على الفرق انه في ثالثه وقع في مقابلة البراءة من مضمونه ان يتأني الايقاع في مقابله ولو قال ان أرا أنتي

فانت طالق فقلت أنت طالق ثم بان عدم صحة البراءة لوجه انه يكون ذلك كما لو قال السيد بعد
 أنت حي حذاده النجوم ثم خرجت زوجه فاقاله شيخنا ابراهيم وذكر مر مر فاقه حيث قال ان قصد بقوله
 بعد البراءة فانت طالق الانحياز عن الطلاق السابق وطاعة لم يعلم الحال أي فساد البراءة لم يقع والواقع بان
 قصد الانشاء أو أطلق لانه عند الإطلاق يرد بين التأكيد لكونه اخبارا عامسا سبق والتأسيس لكونه
 انشاء والاصل التأسيس أو لم يطلق الطلاق السابق كأن كان السابق المعاني أصل الطلاق ثم بعد البراءة
 قال أنت طالق ثلاثا أو طالق مع علمه فساد البراءة اه فليراجع ما إذا قصد البراءة مع علم فساد البراءة فمع
 المطابقة فان الوقوع مشكل الا ان يراد الوقوع ظاهرا وأخذت مر راجعت مر فقال يحكم بالوقوع واحدة
 له لانه مقصور ولا يتناسب مع العلم بقصد البراءة وقال يقبل دعواه الانحياز فيعلم باطنه وظاهر القربة اه
 سم (قوله فأرأته منه وهو مجهول لم تطلق) فلو قال بعد ذلك طلقن فان ظن المحقق قصد الاخبار عما يقع بان
 طابق الثاني الاول ولم يعلم فساد البراءة تعلق والطلاق بان قصد الانشاء أو أطلق أو قصد الانحياز ولم يطلق
 الثاني الاول بان كان المحل أصل الطلاق ثم بعد البراءة طلق ثلاثا أو طاق مع علمه فساد البراءة فوقع الطلاق
 على محيئذ مؤاخذه لانه مقصور لا يتناسب مع العلم بقصد البراءة فمع العلم بقصد الانشاء أو أطلق أو قصد الانحياز ولم يطلق
 زوجة فقلت فقال أنت طالق الا في الأخير اصر اه حل (قوله وهو مجهول) أي أهله وأوله وقوله لم يشترط
 علم المرافعة اعم له فيجوز معاوضة فيه بوجه كما عساه مدح محققون منهم الزكي من علمه لم يشترط
 به كذا وأرأته شريحه ورواها في مجلس التواجب وقع اتفاقا فقلت به ز كذا يقع لان المستحق ملكوا
 بعضه فلم يرأته كذا وظاهر ان العبرة بالجل حال وان أمكن العلم به بعد البراءة وحمل ما روي قال كانت مجبورة
 أو تعلق بحق مسق أو كذا ثم لم يقل السيد أنت طالق فان داله انشاءه ان ظن محققا البراءة فقصده
 الاخبار عما مضى وطابق الثاني الاول لم يقع والواقع ولو أرأته ثم ادعت حمله بأشده فان زوجة صغيرة
 صدقت بغيرها أو بافتقار الحال على جهله لكونه مجبورا ثم صدق فكذلك والاصد بيانه وطلاق الزبيل
 تصدقه في ابائته مجهول على ذلك اه شرح مر (قوله اعدم وجود الصفة) كذا طلاق ولا براءة فيما
 لو قال لصفته ان أمأنتي من كذا فانت طالق فبرأته منه لما ذكر كما تقدم اه حل (قوله اذا وقع الاسلام
 بعد قبضه) فان أسئلته قبضه وجب جهرا مثل نظير ما روي في نكاح الشرك اه شرح مر (قوله وخرج
 زباني في غير خالعه) لاحقا زبانه لان كلام المفسر في وصفه واختلافه بقرينة افراد خلع الاجني بعد
 تأمل اه شو روى (قوله قبضه وجها) اي حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المصوب أو الحز
 بخلاف ما لو قال على هذا السيد وهو في الواقع منصوب فيقع بانما جهرا مثل اه عس على مر من عند
 قوله فيما يأتي أو صرح باستقلال نفع منسوب وعادة حل قوله فيم رجعوا والفسق ان زوجة غير
 متبرعة عما بذله لانه المال التصرف منعة البضع لها والزوج ليس بذل لها ذلك بخلافها المال بخلاف
 غير هاته متبرع عما بذله فاذا صرح بوصف المتبرع بقصد صرح ترك التبرع في قتل على الجلال
 (تتبع) اه هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع أب أو جد أو أجنبي فليعلم بصرح وصفه وان علمه وقع
 بانما جهرا مثل ولا وقع رجعوا لأمال اه (قوله فلو قدر الزوج الخ) في هذا التقريع نظر لا يحال هذا التقريع
 على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المحل فلا يتناول ولو كان متبرعا على ذلك لتضيي البطلان بالخالف
 مطلقا اه حل وأما كلامه مستأنس حاستم ورفي فوكيل الزوج أصله اثنان فلو قدر وكيله مالا وما
 أو أطلق وفي كل ثلاث فذكر في المتن واحد من صور التقدير بقوله نقص عنه وذكر الشارح اثنين مفهوم
 النقص بقوله بخلاف ما لو اقتصر أو زاد على موزاد على المتن واحدة من صور الاطلاق بقوله أو أطلق فنقص
 عن مهر مثل الخ وذكر الشارح اثنين مفهوم النقص بقوله أما اذا خلع بهر المثل أو أكثر الخ فاما كلامه

فأرأته منه وهو مجهول لم تطلق
 لعدم وجود الصفة واستثنى
 من وجوب مهر المثل بالخلع
 بخبر خلع الكفارة اذا وقع
 الاسلام بعد قبضه كافي المهر
 وخرج زباني في غير خالعه
 خلع مع الاجني بذلك فيقع
 رجعوا ولهما) أي الزوجين
 (فوكيل) في الخلع (فلو قدر)
 الزوج (لو كبله مالا فنقص)
 عنه أو خالع بهر الجنس (لم
 تطلق) للخصالة كذا البيع
 بخلاف ما لو اقتصر أو زاد

عليه ولومن غير جنسه لانه في المأذون فهو زاد في الثاني خبر (أو أطلق) التوكيل (فقص) التوكيل (عن مهر مثل ياتيه) أي مهر المثل كماله
خالع بخامد وناقرت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تأييدون هذه ما نص عليه الشافعي وصححه في أصل الرضوخ وتوضيح التيسير ونقطة الرافعي
عن العرائن والروافعي وفي المصالحات الفرضي ٣٠٠ عليه والذي صححه الأصل وقال الرافعي كانه أقوى توصياتها الإطلاق في البيع

في قولها عشر موراها لثان لانها ما أن تقدر فلو كبل مالا أو خلق الأذن عن التدبر ذكر في المتن ثلاثة
من صور التدبر بقوله أو قدورت ما لا يزاد أو أضاف الخلق له أو أطلق عن الإضافه ذكر الشارح مفهوم
الزيادة بقوله أو ما إذا قصر على ما قدرته أو تنص عنه الخ وسكت في المتن عن صور الإطلاق وهي خمسة أيضا
ذكرها الشارح بقوله وان أطلقت التوكيل الخ بقوله لم يرد التوكيل الخ فيصير وثان أي بل سوا به أو ينقص
عنه وقوله فان زاد عليه فيه ثلاثه مورا وقوله فكلو زاد على المقدر أي تارة ينقص الخلق لها مائة مورة وتارة
يطابق عن الإضافه تأمل (قوله ولومن غير جنسه) أي لو كنت الزيادة من غير الجنس فنقصه قد بما إذا
كانت بقايد قصد كالجر أو لاي قصد كالمهر يفتي في الأولى أن تبين بما يملأ وما يقابل القاسد المقصود
من مهر المثل بالنسبة فلو كان ذلك القاسد مجعولا يفتي أن لا يطلق ويحتمل أن يطابق مهر المثل وياقود كر
لهم اه حل (قوله وزاد في الثاني خبرا) بخلاف المأذون وكما يابيع من ذبعا تارة لا يجوز الزيادة فلو جرد
الشقة فنهنا فلا يباح اختلاعه ثم وهل مثل ذلك المأذون وكما يفتلج له بموجبه حل الشهر فاختلج له بموجبه حل الدين
مثلا لا يطلق حيث دلالة قد يكون له غرض في الاجل اه حل (قوله فنقص من مهر مثل) أي نقصا ما حشا
لأنه سابع أو ضام أو جمل أو غير بقدر البلد اه حل أو غير الجنس أو الألف اه وقوله أي نقصا ما حشا
وناقرت ما قبلها حيث لا يتعد الفاحش بل لو كان سيرا بان التدبر يخرج عن مابى نقص كالخلاف المأمول
عليه الاطلاق لا يخرج عنه لان النقص الفاحش اه من شرح مر (قوله بمهر مثل عليها) ولا شيء عليه على
العمته دلالة ضمة سداد العوض بزيادة في مبيع إضافة الهوا لا يطالب بالزها اه شرح مر (قوله لفساد
المسمى) مان قبل ما الفرق بين وكبلة ونقص وكبلة عن مقدره بلغة كإدسه أحجب بان البضع مقوم
عليه ولم يسمع به إلا عند اختلافه فان قصد هذا النقص وهو ما قبل بالانعام مساهلا وهو مهر المثل اه
ج اه حل (قوله لانه خلعت أجنبي) عبارة شرح مر لان إضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد
بالعلم مع الزوج اه (قوله أي لم يصفه لها ولاله) بان قال اختلفت لفلانة بالعلم بقتل لادن مالى ولادن مالها
سواء قال بو كاتبا لها لا يأنز كرهه بخلاف نفسه انه مع قوله بو كاتبا لا يحسن التعليق بقوله لانه لا يصفه لفلانة
اه حل (قوله وزاد من عنده) أي ومع زادة من عنده فاند أو موقع الشئين اه حل (قوله وإذا غرم)
أي صورة الإطلاق (قوله فنقول الأصل الخ) فيقتضيه انه لا يطالب بالكل بل بالزاد فلو ليس كذلك وقوله
نقارنه الخ أي فلا ينافي انه مطالب بالكل أي بما سجت ومجازا دهره انما يطالب بما سجت وقوله فكلو زاد
على المقدر وأي تارة ينقص الخلق لها مائة مورة وقوله وتارة يطلق اه حل (قوله وان أطلقت التوكيل
الخ) محترز قوله أو قدورت أنها مورا لان الإطلاق والتدبر وفيه كذلك فيسب أربعة عشر منها ثلاثة قراراد
الشارح تكملها بقوله وان أطلقت اه شخنا (قوله ومع توكيل كافر الخ) هذا متعلق بقوله ولها ما توكيل
(قوله توكيل كافر) أي ذى أوسرى أو مردلان المرتد يصح خلفه المسلم في الجته وذلك إذا طلبت منه ان
عطائه على كذا طارئة طاق ثم سلم في العدة كجاسا في كلامه اه حل أي في آ خر هذا الفرس (قوله
كالمسلم) دليل على صحة التوكيل للكافر في الخلق والاختراع وقوله وأصح ما دلل على صحة التوكيل له في
الخلق وقوله لاستقلال الخ دليل على صحة التوكيل للمردق الاختراع وقوله ولان لها الخ دليل على صحة التوكيل
لها في الخلق اه وقوله كالمأذون لنفسه دليل على صحة توكيل البديف الخلق ولم يذكر دليل على صحة توكيله في

بدون عن المثل اما إذا خالع
بمهر المثل أو أكثر فيصير لانه
أنى يفتنى مطلق الخلق وزاد
في الثانية خبرا لا يجعل
الإطلاق التوكيل في البيع
على عن المثل (أو قدورت) أي
الزوجة فلو كبله لا لا يزاد
عليه أو أضاف الخلق لها) بان
قال من ماله أو كاتبا رانت
بمهر مثل عليها) لفساد المسمى
(أو) إضافة له (بان قال من
مالى (لانه مساهلا) لانه خلعت
أجنبي (أو أطلق) الخلق أي
لم يصفه لها ولاله (فكذا) يلزمه
مساهلا لان صرف اللفظ
المطلق اليه يمكن فكأنه
انتهاه بما سجت ويزاد من
عنده (د) إذا غرم (دريج)
عليها بما سجت هذا ما في
الروضة كماله فنقول الأصل
فعلها ما سجت وعليه الزادة
نظر فيه الاستقراء الضمان
اما إذا قصر على ما قدرته
أو نقص منه فنقصه وان
أطلقت التوكيل لم يرد التوكيل
على مهر المثل فان زاد عليه
فكلو زاد على المقدر (وصح)
من كل من الزوجين (توكيل
كافر) ولو خلق خلعت كالمسلم
ولمصلحة خلقه في العدة من
أسلمت شخصه ثم أسلم فيها
(و امرأة) لاستقلالها

بالاختلاع ولان لها ما خلق نفسها بقوله لها طاق في المأذون ذلك لما خلق أو توكيله فان كان توكيلا
فذا ان أبلغ كائن فليزكبه التي يماز توكيله فيه (وعبد) وان لم يأن السيد كالمأذون لنفسه وتعيير به مع إلى آخوه أهم مما عساه (د) مع
(من زوج توكيل بمهر) عليه (سفه) وان لم يأن الذي فلا يتعلق بركيل الزوج في الخلق عهدا بخلاف توكيل الزوجة فلا يسمع ان يكون

الاختلاع

الاختلاع (قوله الاذا ضاف المال اليها) أى لفظا وهذا راجع لكل من العاقبة وما قبلها و امر ادب هذا ان في مفهوم المتن تفصيلا له شيئا (قوله فان أطلق وقع الطلاق رجعا) وكذا اذا أضفنا لنفسه فانه يقع رجعا كما في شرح الر وض وبشارة حل (قوله فان أطلق أى لم يصف المال لاله والاه وكذا ان قال في خستى أو فحال اه) (قوله واذا وكلت عبدا فاضاف المال اليه) هذا من فروعه مسئلة البدن فكان الاولى بقصد قبل قوله ومن زوج توكل محبور بصفه كاللا يفتي خصوصا والكلام على مسئلة السفينة ثم اذني من قوله ولا تركه بقبض الخ (قوله وان أطلق ولم يأن السد الخ) والفرق بين العبد والسفينة ان العبد يفتي بالانضمام تغل على الالتزام بخلاف السفينة فله لا يصح بيعه ولا غيره وأما بنون ارش الجناية في خدمته فهو من باب ربط الاحكام بالاسباب اه عز برى وقوله طوبى للمال بعد العتق وأما لزوجة وطالب به حالا اه برماوى وقوله بعد العتق أى لكاه اه عش على مر (قوله طوبى للمال بعد العتق) فيه ان هذا ضمن ان غير ان سيد هو ولا يصح وأجيب بأن هذا الضمان غير معتبر لانه محل ضمان في عقد النكاح والزوج مطالب بالتياء في الحال لا يصرح به الشارع في شرح الر وض اه حل (قوله ان قصد الرجوع) بأن فواها باختلاصها أو أطلق بخلاف ما اذا نوى نفسه ويفرق بين هذا وامر في توكل المخرج لم يشترط قصد الرجوع بأن المال هنالم تأهل مستحق وهو العبد لمطالبته ابتداء وانما شرط ما لم يتبعه بعد العتق المجهول ونوعه فضلا عن ربه ووقع كان كلاله المبداء فاشترط صارف عن التبرع بخلاف طرفه فان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على ان اداه انما هو من جهة فاشترط الرجوع قصد اه شرح مر وبشارة حل (قوله ان قصد الرجوع أى ان قصد ان يرجع عليها عند التبرع بما غيرها لم يكن تقدم في الخرا اه اذا أطلق يرجع عما سته ان قصدوا بالخلع والافلا رجوع له عليها بذلك وتقدم ان ظهروا انه ان يرجع عليها وان لم يقصد الرجوع عليها بما غيرها والشارح سكت عن قيد الرجوع عما سته بما اذا قصد في الخرا وذكر قصد الرجوع عند التبرع في الرقبة وسكت عنه في الخرا و في فرق بين المهر والرقبة وخيضا فهم ان المراد بقصد الرجوع هاتان قصده بالخلاص أو يطلق وفيه ما لا يفتي بالتبرع وقوله وخيضا فهم ان المراد بقصد الرجوع الخ ممنوع بان هذا ليس براد لنفسه وانما مراده بقوله بان فواها باختلاصها أو أطلق بيان محل الرجوع لا بيان قصد الرجوع وحيث قد فني عبارة شيخه ان محل رجوعه حينئذ الرجوع عند الدفع ان يتوبها باختلاصها أو يطلق عند الاختلاع بان يتوبها لم يتوبها لم يتوبها والحاصل ان الصور وتسع رجوع منها الى الصورتين المذكورتين فقط وفي سبع صور لا يرجع وذلك بان نوى نفسه عند الاختلاع سواء نوى نفسه عند الدفع أو فواها أو أطلق وكذا اذا فواها أو أطلق عند الاختلاع ولم يتوبها الرجوع عند الدفع بان قصد التبرع أو أطلق في صورتين فهذه اربع تضم لصورة نفسه عند الاختلاع وهي ثلاثة يحصل السبع هذا في العبد وما لم يفرج في أر برمع التسع وهي ما اذا أطلق أو قصد هاتين الاختلاع وقد أطلق أو قصد هاتين الدفع وفي الخس الباقية لا يرجع وهذا تعلم سقوط اعتراض عش وحل على عبارة مر فتأمل لكن عذرنا نحن ان صدر عبارة مر وفيه ما اذا أطلق ولم يأن الخ خلوة لا في مدلوله وفيه ما اذا أطلق الخ لا تضم ما ذكرنا لم يسقط اعتراضه ما قد مر اه شيئا حاف (قوله رجوع به عليها) أى مطاوعا ولو قصد التبرع بخلاف صورة عدم الاذن لا يرجع ان قصد التبرع والفرق بين صورتين يتوخذ من عبارة صل ونصها قوله رجوع به عليها أى وان لم يقصد رجوعا لوجود الفرق نسبة الصارفة عن التبرع عنها بلوازمها بالساقين عقب تلخ انتهت (قوله ولا تركه بقبض) وقوله فان تركه بقبض الخ تقسوى كل من مر و ج بين السفينة والعبد في الحكم والتفصيل المذكورين وعبارتهم ما رة أى السفينة العبدتها ايضا انتهت بكتب عليها مسم قوله ومثله العبدتها أى بالان والى السيد قال في شرح الر وض لما لا يأن فيصم كما يصح قبض السفينة لنفسه كغيره عن الحائطي (قوله وحله السبى الخ) هذا الخ هو المتفق في كلام

سفيها وان أذنه الولي الا
اذا ضاف المال اليها فبين
وبلنهما اذا سرعه وفي ذلك
فان أطلق وقع الطلاق رجعا
كالاختلاع السفينة واذا وكلت
عبدا فاضاف المال اليها فبي
المطالبة وان أطلق ولم يأن
السيدة في الوكالة طوبى
للمال بعد العتق واذا فرمه
رجع عليها به ان قصد
الرجوع وان أذنه فيها
تعلق المال بكسبه ونحوه فاذا
أدى من ذلك رجوع به عليها
(ولا تركه) أى المحبور وعليه
بصفه الزوج (قبض) لغرض
لعدم أهلية تلك فان وكاه
وقبض في التهمة الملتزم
يسرأ والموكل مضيق لماله
واقره الشغل وحله السبى
على عوض معين

ان اذن الزوج له فيه كاذن وليله ووليها اذله في قبض من له فقبضه اعتبه وهو في شرح الروض
 أيضا على الخناط وشجنا كالشراح يحتاج الى الفرق بين عوض الخلع اذا كان دينيا وبقيته البتون
 وبين الزوج والى اه حل (قوله أو غيره من ولى الملاق بدفعه) أي دفع الملاق لوجدها فمقتضى عدم
 جهة القبض فراجع اه وشدي (قوله وعلق الملاق بدفعه) وصورته ان يقول الموكل وكلتني
 خلافا لعلق الملاق بدفع المال الملاق لعلق وعندها تعلق اه شجنا (قوله ما مر في البيع) القى
 مر فيها في البين شروط خمسة عدم التعلق وعدم التأنيث وان لا يتخلل الابتاع والقبول كلام اجنبي ولا يكون
 طويلا وان توافقاه على لكن برده ان الخلع قد يكون بدون قول بالسكينة كسكينة في قوله أو بدأصة
 تعلق الخواجة قد يصح بالتعلق كسكينة في قوله المذكور وأنه قد يصح عدم توافيق الابتاع والقبول معنى كما
 سأتى في قوله ولو اختلف ابتاع وقبول الخواجة للصورة الرابعة فيما يأتي وأنه يصح تغل السكوت البير
 كذكره ترساعه ولا يضر تغل كلاما سير فدفع هذا كما اشرحه قوله على ما يأتي (قوله على ما يأتي أي
 من قوله ولا يضره تغل كلاما سير ومن قوله أو بدأصة تعلق وكذا يصح التأنيث كما علمت شرا
 وكذا يجوز أن يضيف الخلع الى الجزم كبداهة أو نضيفه اليها وان كانت المصلحة مع غيرها كما علمت شرا
 وكذا لا يضر هذا الاثر في كلامه وحيدته مقتضى عبارة عدم جهة الخلع في ذلك كالبيع اه حل (قوله وتقدم
 الفرق بينهما) عبارة ثم يختلف البيوع في الخلع والفرق ان في الخلع من عاتب الزوج كتابة بل في من جانب
 الزوج كتابة بدفعه أو وكل منهما يحصل الجملة انتبت (قوله بمن يطلب منه الجواب) تقدم مقتضى قوله هذا
 في البيع وهنا كذلك ولا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره اه حل وعبارة شرح مر وأما الكبير
 فمن لا يطلب الجواب فظاهر كلامهم انه غير انما هو الذي استخذه والوجه ان الله تعالى ظاهر الرجوع في البيع
 انتبت (قوله وشرح خلع الم) كان الاولى عكس ذلك كأن يقول وصرح بطلاق الخواجة فلو كان كناية الملاق
 كناية في الخلع مع ذكر المالك فلا بد ان ينوي بها الطلاق اه حل ويوجب أن البعارة مقبولة لان بيع الملاق
 معلوم والمواضع لا يخلو ببدأ وقال شجنا لا يرى ما صنعته الشارح أولى لان الحديث عنه هو الخلع (قوله
 أي من كنيته) يحتمل رجوع الصغير للملاق أي من كناية الملاق زيادة على ما سبق ذكره في المتن لفظ الفسخ
 ولفظ البيع وحتمل رجوعه لغيره أي من كناية الخلع والاحتمال الثاني هو مرجع عبارة أمه بالنسبة
 للبيع ويقتضي شرح مر بالنسبة للفسخ وكون البيع كناية في الخلع والطلاق لا اشكال فيه ولما كون
 الفسخ كناية فيه ما ظهر ظاهر لانه وجدته اذ في موضوعه الاصل وهو حل الصحت وما كان كذلك لا يكون مرجعا
 ولا كناية في باب غيره على القاعدة اه شجنا ويمكن الجواب عن ذلك بأنه انما يستعمل في موضوعه مع محض كان
 هنالك بسبب سوغه كالبيع فإذا لم يكن سبب لغير الفسخ فإذا في موضوعه صحت كونه كناية في قوله أو يمتنع
 فذلك باللفظ منه قوله يمتنع فلا يمتنع في بطلان فيفسد بالتيقن منه ما في الروض قال الشارح
 الا ان يوجب القابل بقبول لا يشترط اه قال شجنا أي نية القابل اما للبديهي فلا بد من نية فضيعة عدم
 اشتراط نية القابل حيث في بيعت بنفسك فليأمل (قوله فيحتاج في وقوعه الى النية) أي وقوعه بالقبول اه
 شورى (قوله ومن مر به) أي زاد على مرجع الطلاق لا تحذف كمرشقة مفادته فلو خلع أي مفادته فلو خلع
 وما شئتقنهما كذكره شجنا خلافا لظاهر كلام المصنفين ان نفي المفادته الخلع ليس من الصريح
 بل من الكناية وهو قاس ما يأتي في الملاق وكله بالنسب ان يقول مقتضى استعماله القى ورد في القرآن اه
 حل ومنه في شرح مر (قوله لور والقرآن) أي وان لم يشكر خلافا لما يتوهم من بعض عباراته لا بد
 من تكررها حل (قوله من ورو عنه في القرآن) القى هو الاقصد مقتضى هذا ان كلام لفظ المفادته
 وما شئتقن لفظ الخلع وما شئتقن من غير مطلقا أي سواء ذكره عوض أو لم يذكره فلو قال القى فلو لم يأت

أو غيره من ولى الملاق
 بدفعه فان كان في الله فمقتضى
 القبض لان ما في الله لا يتغير
 الا بقبض صحيح فإذا تلف
 كان على المشرع بقبض حق
 الزوج في ذمته (ولو وكلا)
 أي الزوجين (واحد أو
 طرفة مع أحد الزوجين
 أو وكيله (قطعا) أي دون
 الطرف الا ان لا يتغير في
 الطرفين كقاي البيع وغيره
 (و) شرط (في الصيغة) مر
 فيها (في البيع) على ما يأتي
 (و) لكن (لا يضر) هنا
 (تخلل كلاما سير) وتقدم
 الفرق بينهما ثم يختلف
 الكبير من يطلب منه الجواب
 لاشعاره بالعرض (و) صريح
 خلع وكنيته مر صريح طلاق
 وكنيته (وسا) ثان في بابه
 وهذا أهم مما عبر به (ومر)
 أهم كنيته (لفظ بيع)
 كان يقول فمقتضى ذلك
 بالفاء وبعثت نفسك بالف
 فقبل فيحتاج في وقوعه الى
 النية (ومن مر بمقتضى
 مفادته) لور والقرآن به
 قال تعالى فلا جناح عليهما
 فيما اتفقن به (و) مقتضى
 (خلع) لشروعه عرفا
 واستعماله للعلاق مع ورود
 معناه في القرآن

وأيس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلا جرى الخ اه حل (قوله فلا جرى بلاذ كرموض الخ)
 أي هو صريح كسبذ كرموض هو مان لم ينو المال والمعتد من صدور الصراحة على ذكر المال أوثنه
 سواء أعتبر التماس قبولها أم لا وفي الذكر يجب المسمى وفي النفا التزوي وهو المثل على التفصيل الآتي وإن لم
 يذكر ولم ينو فهو كناية في الطلاق سواء أعتبر التماس قبولها أم لا لكن إن أعتبر التماس القبول وقع ما لا يغير
 المثل والأوقع رجعا وقبها لا بد من نية الطلاق كذا أبو حنيفة زى وشرح هو اه شيئا وعبارة تشرح
 هو هذا والأوجه الأول جرى معها وصريح العوض أو نواه وقيل بآنت أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وأعتبر
 التماس قبولها وقيل وقع ما لا ينافي لم يضر جوابه ونوى وقهر رجعا أو انقلا انتهت وبعبارة حل قوله بلاذ كرم
 عوض أي أبا أو نفي بيان سكت عنه وذكر شيئا مثل ذكر العوض يشبه أي في الصراحة والنية بذلك
 التزوي إن نوت ما نواه أي وافقته في المثل والواجب هو المثل فلا يشترط في قبولها أن تعلم ما نواه ثم موافقته
 وفي حواشي شيئا زى وجوبه المثل في مسألة التزوي وأما حيث لم توافق في نية ما نواه وإن نوت
 خلاصة الأوقع أو اختلافه في نوى أو اختلافه في نوى أو اختلافه في نوى أو اختلافه في نوى أو اختلافه في نوى
 ضاهي ولم ينو ذكر بعضهم أنه لا حاجة لاشتراط نية المثل مع قوله بنية التماس قولها لأن من لزم هذه النية
 أراد أن المال لا حاجة له إلا إذا صار التماس القبول مستلزما لنية المال إلا لا يحتاج لقبول المرأة ولا يطلب قبولها
 إلا لاجل التزام المال وهذا يخالف كلام الشارح حيث عم في نفي العوض بقوله وإن قبلت ونوى التماس
 قبولها وفي قل على الجلاله (تنبيه) علم مما تقرر أن لفظ الطلوع والمفاداة وما اشتق منها صريح أحد
 أمور ثلاثة ذكر المال أوثنه أو نواه أو ما صار قبولها وقع في الكل إن قبلت بالثبوت بقرينة الأول المسمى وفي الثاني
 ما نواه إن انقضت نيته أو نواه أو الزوج وإن اشتغلت النية بجمع المثل وفي الثالث هو المثل مطلقا وهذا
 ما جرى عليه شيخ الإسلام وشيئا هو كالمه وشيئا الزاوي وما في حاشيته أو غيرها ما مازل وأمر جرح وإذا
 لم تقبل فيه ما صرح من عدم الوقوع أن نوى التماس قبولها والأدوية كناية وأما الموقف والهادي انتهى (قوله أو
 فادينك) انظر لوفال إن شاء الله لو فاداة هل هو صريح أو كناية ثم رأيت في شرح شيئا في المفاداة وما اشتق
 منها صريح وكذا لفظ الخالم لو فاداة أنت تعلم وقباسة أنت مفاداة كذلك أي صريح وجب تشديد على أن انت
 طلاق أو الطلاق حيث حكمه وإبانه كناية ثم رأيت شيئا كنج في كتاب الطلاق فلا بد من قول المتابع فصرح به أي
 الطلاق ما صرح به أي ما اشتق منه وكذا الخالم والمفاداة وما اشتق منها وكذا القراق والسراخ أي ما اشتق منها على
 المشهور (قوله فقبلت) لم يذكر الشارح بتردد هذا التشديد ويحتمل أنه إذا لم تقبل والحالة هذه لا يقع طلاق أصلا
 علم من كلامه ما عاينته قول المتن مطلقا صريح حيث قال الشارح ولو شاء المأخوذ قبل لم يقع طلاق وقد عرفنا
 المفهوم القليو بما صاحبته قال وإذا لم تقبل فيه ما صرح من عدم الوقوع ثم استثنى من هذه العموم ما نواه أو لم
 يضر التماس قبولها اه شيئا وهذا كما إذا كانت رشيده فإن كانت سفيهة وقع رجعا مطلقا كما تقدم اه
 قل على الجلاله والوجه أن المعتد من ذلك أنه إن صرح بالعوض أو نواه أو قبلت بآنت أو عرى عن ذلك
 ونوى الطلاق فإن أعتبر التماس قبولها وقيل وقع ما لا ينافي لم يضر جوابه ونوى وقهر رجعا أو انقلا انتهت وبعبارة حل قوله بلاذ كرم
 رجعا إن قبلت في الثاني أو لا يقع في نوى كقول من نوى الطلاق فعلم أنه عند ذكر المال أوثنه صريح وعند عدم ذلك
 كناية وإن أعتبر التماس جوابه لم يقبل ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجية والأجنبي وفاة شيئا كالشيخ
 فبما كتبه عنه وفي شرحه ما وافق الشارح في الفرضين بل لو بين الأجنبي فغيره اه شوبري (قوله
 والعوض فأسد) أي لم يصرح بوصف الفاداة ولا كنه خالص ضمير ووصفه بذلك بأن قال سألتها على هذا الأمر
 فيقع بالتأخير المثل اه حل (قوله ولو نوى العوض) أي جرى معه لو نوى العوض فقال لها سألتك بالعوض
 أي فقهه بلاذ كرموض المراد أنه سكت عنه حيث تدركه هذا بجملة اه حل (قوله وكذا الوأطلق) أي

(فلا جرى) أحدهما (بلاذ)

ذكر (عوض) معها بقيد

زفته بقول (شيئا التماس

قبول) كان قال سألتك أو

فاديتك أو فاديتك ونوى

التماس قبولها فقبلت (فهر

مثل) يجب لأمراء العرف

يجري بأن ذلك بعضه فيرجع

منه الأطلاق إلى هو المثل

لأنه المرد كالحام بمجمل فان

جرى مع أجنبي فقلت محلا

يكون كل واحد مع العوض فأسد

كأمر ولو نوى العوض فقال

لها سألتك بالعوض وقع

رجعا وإن قبلت ونوى

التماس قبولها وكذا الوأطلق

فقلت سألتك ولم ينو التماس

قبولها وإن قبلت

لم يفسد العرض، ثم ينسحب له، مقابلا لقوله ولو في العرض الجرمي ما وى (قوله وظاهر ان حمل ذلك) أي العور
 الثلاث المخرجة التي هي جرماته مع الاجنبي وعند الإطلاق تقع في الغرض اه حل (قوله فعل صراحته
 الخ) أي فعل من قوله وظاهر ان حمل ذلك المخرج فصل في هذين النعمتين وما هو أطلق في الاول وما هو ما به
 لا يحتاج الى التمسك هذه الالحكاية هذا المعتقد ان حمل ذلك المخرج لا يكون كسائر قلائد ان بنوى به الطلاق
 ولا يكون خلعها جبا لعمال أي لم ير المثل الا ان أصغر التمسك قبولها وقيل والابن لم يصح التمسك قبولها
 ونوع رجعي يختلف ما اذا ذكر المال أو ما وقبلت فإنه صريح ولا يحتاج الى ان بنوى به الطلاق ولا يحتاج لنية
 التماس قبولها بل ان قبلت جابت والا فلا طلاق والمصنف سكنت عن هذه الحلة أي ذكر المال لم يسكت عن نيته
 اه حل (قوله لا قبلت نوى التماس قبولها) هذا بعيد ان قبولها شرط في الصراحة في كلام سم ينفق
 ان، كونه مدار الصراحة في الحلة المذكور وعلى نية التماس قبولها وما قبلها فشرط للووع وان أفهم
 قوله فعل المخرجة اه حل (قوله واذا بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وقوله بمعنى ظهر اه
 رموى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القول) أي مع كونه يستل باقاع الطلاق أي له ذلك بخلاف
 البيع فإنه وان توقف على القول لا يقال فيه شوب، تعليق ذلك لان البائع ليس له الاستعلاء به حتى يكون
 عدوه عن الاستقلال بطلقه على قول الغير تأمل شوري (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القول) أي
 انما أو بعد الاشلاء للعطيل وكتب أفضاه بيمين قبل لفظا قبلت وأشتعلت وأضغبت أو فعلا كاعطاه
 الالف أو بإشارة مفهومة من خواء أو غاية مع النية وهذا تخالف القول في البيع وهذا ما فيه شخشا كشرح
 الروض وقوله لتوقف المخرجة ان هذا يقتضي ان التوقف على القول انما جاز من شوب التعليق مع ان المعاوضة
 هي المقتضية لقبول ودلم من اشتراط ما في صيغة البيع في صيغة المخلع لا بد ان يبقى الموجب على ما وجب
 الى تمام الصفة وان لا بد من التوافق بين الايجاب والقول اه حل (قوله انه رجوع الخ) كل من التعريفين
 ناظر لجهة المعاوضة ولم يفرع على جهة التعليق ولا عليهما وقوله ولما اختلف المخرج في العرض فقط بزيادة أو
 نقص أو في عدد الطلاق امافي هذا الطلاق فقط فلا يضر فلذلك ذكر أربعة أمثلة اه شخشا ولكن قوله
 ولم يفرع على جهة التطبيق ممنوع بل فرع عليه بصورة العكس وفرع على الجاهن مقابل العكس وما بعده كما
 لا يخفى اه (قوله تقار الجهة المعاوضة) فهذا مما غالب فيه جهة المعاوضة اذ لو نظر لتعلق المسامحة الرجوع اه
 حل أي لان التعليق لا يصح الرجوع عنها بالطلاق وان يصح بالفعل اه (قوله فافرقا في البيع) أي فلا طلاق
 ولما اه شرح حر (قوله لان الرجوع يستل بالطلاق) بهذا يدفع مقيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث
 لترجمه حل من غير محال وغاؤه مالم ياع بعد من بألف قبل أحدهم بألف لان البائع لا يستل بتسليم الرجوع
 ان شرح حر (قوله وقدوافته في قدره) فقد فارق الايجاب القبول في المال ولا نظر للتوافق في العدلان الرجوع
 أن يعاين بمجال بعضهم جهه مستثنى من التوافق اه حل (قوله في اثبات) امافي التي كتم لم تصفى انما كانت
 طابق فافرقا فاذما مضى من يمكن فيه الاعطاء ولم تقط طلقته اه رموى (قوله كتم) أي وان اذا ما جاز يقتضي
 التعليق سواء اتصفت القورية او وكل أدوات التعليق تقتضي القورية في التي لان ولا يقتضي منها القورية
 في اثبات الا ان يوا اذا كان هناك عوض كسبي ذكر المصنف ذكر في فصل تعليق الطلاق بالادان فانه خاصه
 والتعليق أدوات كن وان واذا مضى ما هو فاعطى ما هو وان فوجبت وشيئا وكفى كفاؤه كمر
 شخشا أنه مثل ان الأعداء الين ولا عند أهل بغداد اه حل (قوله أو أي وقت اعطيتي) ولا يكتفي اعطاء
 وكليها في غيبتها لانها لم تعطه صفة ولا تنزلا اه حل (قوله تعليق) لم يرض بشيئا معاضة وبهارة به بعد قول
 الاصل فتعليق من جانبها شايئ معطوف على لكن ناظر اليه لانه لا يظن لفظ المذكور من أمره فلي نظرنا
 فيه من نوع معاوضة أي فالغالب على جانبها المعاوضة والغالب على جانبها التعليق اه حل (قوله لفظا) اما

وظاهر ان حمل ذلك اذا نوى
 الطلاق ففعل صراحته بغير
 ذكر مال اذ قبلت ولو في
 التماس قبولها (واذا بدأ)
 الزوج (بصيغة معاوضة)
 كطقتك بالفعلة (معاوضة)
 لا يجزء عوضا في مقابلة ما
 يخرج من ملكك (يشوب)
 تعليق لتوقف وقوع الطلاق
 فيه على القول (فله رجوع)
 قبل قبولها ففار الجهة
 المعاوضة (ولو اختلف ايجاب
 وقبول كطقتك بألف
 قبلت بالبنين أو عكسه)
 كطقتك بالبنين قبلت
 بألف (أو) طلقته ثلاثا
 بألف قبلت واحدة ثلاث
 أي الالف (فانظر) كالم
 البيع (أو) قبلت في الأخيرة
 واحدة (بألف ثلاثه)
 أي بألف تعذر لان الرجوع
 يستل بالطلاق وان رجوع
 انما يثبت قبولها بسبب المال
 وقدوافته في قدره (أو) بدأ
 بصيغة تعليق في اثبات (كتم)
 أو مضى ما أو أي وقت
 (الطبيخ) كذا فانت طالق
 (تعلق) لاقتضاء الصيغة
 (فلا رجوع) قبل الاعطاء
 كالتعليق الخالي عن العرض
 (ولا يشترط) في قول
 لفظان مستثنى لا يقتضيه
 (وكذا) لا يشترط اعطاء
 فورا (لفظ)

على محال أو يعتبر اجتزاءه اه حل وعبار شرح مدر والمراد بالقول في هذا الباب مجلس التواحب
 السابق بل لا يخلل كلامه وأسكت طول بل عزو قبل ما لم يشر بما علم في خبر المجلس انتهت (قوله فلا يشترط
 في الامة) أي ما وقت أهله ولو شتر طلق وتلق وتلق لاعتطاء في حقها لارادها التملك اه حل
 (قوله وقد بطلت الكلام على ذلك في شرح الروض) قد رأيت عبارة في هذا القول ورأيت مدر انحصرها
 في شرحه فقال اما الامة في اعطى طلق وان طال لتعذر اعطائها لادامتها له ومن ثلوه كان التعلق
 باعطاء نحو خشرط الفرو ولقد روي اعطى في الاول فا اعطى من كسها أو غير ما ثبت لوجود الصفة
 وورد الزوج الا فلبس الكها ويتعلق مهر المثل بمنها يتبع به بعد عتقها ولا ينافيه ما نقله الرافعي عن البغوي
 ان لو قال ز وجب الامة ان اعطيتي فو ما انت طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها لان الاعطاء في
 حقها الكونها لا يخلل شرط بما يمكن تحكيمه فلم يعلق به في مسأله ان اعطيتي فو بالذا يمكن تحكيمه لجهلها لته فصار
 كاعطاء الخ ثوبا مضو لا ونحوه بخلاف ان اعطيتي الفاء وهذا الثوب (قوله بطل طلاق) اي بصيغة
 معاوضة وتعلق فلذلك كرمثالين وفرع المتن تقرير من الاول على الجهتين والشأن على جهة الجعالة لم يفرع
 على جهة المعاوضة فالفرع هنا عكس التقرير مع السابق اه شيخنا الذي يفرع على جهة المعاوضة وحدها
 هو اشتراط الفرو في الجواب التي أشار به بقوله فأجاب بقوله لم يفرع على جهة المعاوضة بمنع اه (قوله
 كملفتي بكذا) أي التي هي صيغة المعاوضة وقوله أو ان طلقتي قلت على كذا أي التي هي صيغة التعلق فلا فرق
 في جانبها بصيغة المعاوضة وصيغة التعلق اه حل (قوله فأجاب الزوج فلا بد من الفور) لان القلب
 في جانبها بالمعاوضة وان أثبت بصيغة تعلق أو أثبت بأداء لا تقتضي الفورية بمعنى فقولهم لا تقتضي الفورية
 أي اذا بدأهم الزوج دون الزوجة اه حل ويفرق بين جانبها تعلق فيه المعاوضة بخلافه اه شرح
 مدر وفي الشورى ما نصه قوله فأجاب الزوج أشار بالفاء الى اشتراط الفورية في جوابه وهو كذلك سواء أثبت
 بصيغة معاوضة أو بصيغة تعلق وسواء علق بصيغة فور أو بصيغة تراخ وشرط الفور في جوابه في مجلس
 التواحب نظر القلب بالمعاوضة وان علق بمضى بخلاف جانب الزوج كما مر فان طلقها بعد زوال الفورية
 حل على الابتداء فيقع رجعا بلا عوض وطرق الجعالة حيث يستحق فيها الجمل وان تكرر العمل بشدوره على
 العمل في المجلس بخلاف عمل الجعالة فأبوا الاوجه عدم اشتراط الفور ان صرح بالترخي كمن قالت ان
 طلقتي ولو بعد شهر اه بعضر يادة (قوله فأجاب الزوج) وقبل قوله أردت به ابتداء طلاق لاجواب
 التماسها له الرجعة ولو بالتخفيف اه شوري (قوله لانه ما يذله الخ) عبارة شرح مدر لبذلها
 العوض في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقبله كالعدل في الجعالة (قوله ولو طلب ثلاثا يالف
 الخ) ولو طلب ما ذكره الله ان طلق ولم يتعرض لعد فحل بيع الطلاق نظر السؤال أو واحدة لانه لا يتبين
 اختلاف فيه جاء من المتأخرين والمعتدود فو واحدة ولو طلب ثلاثا يالف فطلق واحدا وصحها فحل
 يستحق نصف الاثني نظر المأثورة أو ثلثه نظر المأثورة بخلاف المعتدود استحقاق نصف الاثني نظر لما
 أوقع اه مدر اه سم (قوله سواء قال بثلثه أم سكنت) فلم يصرح بغير الثلث في الطلاق فصح المثل ولو طلق
 طلقين له ثلثا ولو طلق نصف طلقه فله سدس الا لاف لان المثل برما وقعه وان زاد على الثلاث لا يجاوز حيث
 لم يتصرف بالثلاث فلو طلب مئرا يالف فخلق ثلثين فله خمس الا لاف أو ثلاثا فله ثلث على الا لاف ولو طلق بها
 ثلاثا بغير المثل الجمل غاية بل اليد اه دل على الجلال (قوله فثلثه لم يزم الخ) وقوله عدم وقوعه في نظيره
 من جات به لانه تعلق في معاوضة وشرط التعلق وجود الصفة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد وامرنا جانبها
 فلا تعلق تبطل في معاوضة أيضا كالمهر وجهه وهذا لا يقتضي الموافقة فطلب بخلاف التعلق فانه يشبهه أيضا
 فاستوى به اه شرح مدر (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو طلب بالف ثلاثا وهو انما يملك دون اقل ما يملك

فلا يشترط في الامة لا بدله
 ولا لا و قد بطلت الكلام
 صلى ذلك في شرح الروض
 وقضية التعليل الحان المبصرة
 والمكاتبه بالخر وهو ظاهر
 ونحو من يادف (أو يدان)
 أي الزوجة (طلب طلاق)
 كملفتي بكذا أو ان طلقتي
 قلت صلى كذا (فأجابها
 الزوج) (فمعاوضة) من جانبها
 لملكها البضع عوض (شرب)
 جعالة لان مقابل ما بذلته
 وهو الطلاق يستقبله
 الزوج كالمعامل في الجعالة
 (فما رجوع قوله) أي قبل
 جوابه لان ذلك حكم
 المعاوضات والجعالات (ولو
 طلبت ثلاثا) يحكمها عليها
 (بأنف فواحد) أي تطلق
 طلقا واحدا سواء قال بثلثه
 وهو ما اقتصر عليه الاصل أم
 سكت عنه (فثلثه) يلزم
 تقليدا لشرب الجعالة فانه لو
 قال فيها رد صيدى الثلاثة
 ولك ألف فرد واحد استحق
 ثلث الاثني اما اذا كان لا يملك
 الثلاث فسيأتي

(وراجع) في خلع (ان شرط رجعة) لانها تخالف مقصودها فلو قال طلقك بدينار على انك ٢٠٧ عليك الرجعة حتى ولا مال لان شرط المال

والرجعة شتاين فينسا طلاق
ويبقى مجرد الطلاق وتخصيته
ثبوت الرجعة بخصلاف مالي
خالها بعد دينار على انه متى شاء
ردعوه الى رجعة فانه لا رجعة
له ويقرب بانها غير المثل لرضاه
يسقطها هنا وفي سقطت
لا تعود (ولو كانت له طلق
بكذا فانها رأت واحدهما
فأجاب) هالزوج تنزل (ان
كان) الارتداد (قبل بوطه
أد) بعد دعوى (اسر) المرد
على رده (حتى انقضت عدة
بانته بالردق ولما لا) ولا طلاق
لاقتطاع النكاح بالردة
(والا) بان أسلم المرد في العدة
(طلقة) أي بالمال المعنى
وتحسب العدة من حين
الطلاق وعلم من التعبير بالغاء
اعتبار التقيد فلور انقضت
الردة أو الجواب اخذت
السبقة أو أجاب قبل الردة أو
معها طلق وتوجب المال
وكذا ردتا دعاهما لور ردتا
الزوج وحده من زيا لخص
(فصل) في الانفاط المازنة الموزنة
العوض لو (قال طلقك بكذا)
كألف (أو على انك عليك
كذا فقبلت بانته) في الخول
بأه العوض على في الأول
وعلى في الثاني لشرط جعل
كونه عليه شرطا وتوقى
فقبلت بحد تقيد القبول
بغلاف قوله فاذا قبلت بانته
(يا) تبينه (في) قوله
(طلقك وتعليك) أو على

فله ألف قال الشارح في تعليقه لانه جعل بما أتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى (قوله) وراجع ان شرط
(رجعة) هذا راجع لاصل الباب فكان الاطهر ان يقول بشرط الرجعة بفسده لانه الانسب بالتعليق وقوله
بغلاف الخ يجوز ان تصور برهونه على انك عليك الخ (قوله) على انك عليك (الرجعة) أو أن أرا أنتي من
صدائق فانت طالق طلق رجعية فأمرته فانه رجعي اه عرش على مهر عن بيجولامال (قوله) فينسا طلاق
هذا يقتضي بطلان البراءة متى مستأنفوه نظر لان شرط الرجعة انما ينشأ بالبراءة ان جعلت عوضا لا بمجرد التعليق
عليه فالتناهي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا والا لا بد من هذا التناهي لعدم كونها عوضا لا بطلانها في
نفسها فالوجه مجتهد في هذا بخلاف ما في المسئلة الأولى فان شرط الرجعة ينشأ بالعوض فيسقطها واذا سقط ما اعتبر
كونه عوضا سقط مطلقا فلا بد من جهة أخرى بحد اعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فتأمل
فانه لا يلحق بوجوب دقة اه سم على اه عرش على مهر (قوله) بخلاف ما لو خالها بعد دينار الخ مقابل
لقوله فلو قال طلقك الخ وهو في الحقيقة برجع لتعدد التناهي فكله قال جعل كون شرط الرجعة بفقد الخلع
الذي هو مراده اذا كان شرطه صحيحا مالي كان صادقا فخلع صحيح ولا رجعة فواجبة ما يفيد هذا الشرط القاسد
فساد العوض فقط فبرجع لمثل وقوله لرضاه يسقطها هنا أي في هذه الصورة وكان الأولى ان يقول لرضاه
يسقطها الا ان أرى رقت الطلاق اه (قوله) ويقرب بانها أي أساسا للعوض وانظر ما وجهه اه حل
نظرنا في أوجوبه الفساد استعمال الصيغة على شرط قاسد اه (قوله) والاطلاق به (قال طلقك المرأة) فبطل
الام انقص من ضمنها طالق انقص من طالق اه شروري فهم من باب تصرف وعظم (قوله)
وعلم من التعبير بالغاء اه أي في الموضوعين اعتبار التقيد أي فهم مالي واعتبار الترتيب أي الضالكن في الثاني فعلا
بديل صنعه في الفهم فانه ذكر محتمر التقيد فهو ما يقوله فلور انقضت الردة أو الجواب الخ يجوز كرحمته
الترتيب في الموضوع الثاني بوجه أو أجاب قبل الردة أو معها الخ ولابد كرحمته الترتيب في الموضوع الأول فلو صدر
قوله المذكور بعد الردة وصدور الجواب منه بدو تعيقه فحكمه ما ذكر في المتن أي بقوله فان كان قبل بوطه الخ
وعبارة الشارح فيها تقدموا فخلع بعد الوطء أو ما في معناه رد أو اسلام أحد الزوجين أو نحوهما
موقوف انتهت اه شخنا (قوله) اخذت الصيغة أي وقع الطلاق رجعيها شخنا (قوله) أو أجاب قبل
الردة أو معها) المعتمدان المعية كالعدة فبين بالردق ولما لا لان المانع أقوى من المقتضى اه حل وعبرة
شرح مهر أما اذا أجاب قبل الردة فانها تبين حال المال بخلاف ما لو وقعها فانها تبين بالردة كجعله السبقي
وغيره أي ان لم يقع اسلام أحد المانع أقوى من المقتضى وهذا وجه مما ذكره الشيخ في شرح منتهى من وجوبه
اه (قوله) وجوب المال هذا سار في القيد أو ما في المعية فالعقد انما تبين بالردق ولما لا اه شخنا
(فصل في الانفاط المازنة الموزنة) أي ما يتبعه من قوله ولو كيلها يختلعه الى آخر الفصل (قوله) في
الانفاط المازنة للعوض أي من حيث كونه له مازنة فلا تكرار مع قوله فبسم اه واذا بدأ بمعاوضته فخلع
لان تلك وإن كانت مازنة لكن تكلم عليها هناك من حيث انها معاوضة فتشبه بتعليق أو بجعالة اه شخنا
(قوله) وتوقى فقبلت الخ) هالاول من قوله كجعله عارضة وماسب العدول وقد تقدم لهذا انظر اه أضاق مجت
الفسل من كتاب الجنات فقال هناك وقول كذا أو موضع عبارة في افادة الفرض فليتأمل اه شروري
(قوله) بخلاف قوله الخ) انظر ما وجه الخلقه بين العاريتين مع وجود الغاء فبما لو كون اذا لا له مال في الازمنة
لانما في دلاله الغاء على التقيد فظاهر انما يكون اذا لا له مال بنافي التقيد والغور به بان الاهمال
يصدق بأي زمان كان والتقيد خاص بالزمان الملاصق زمن قوله المذكور والذي هو المراد ولا يفيد هذا المعنى
الا لغاء الفرض والمرة بلذا تأمل (قوله) وسبق طلبها اه أي بكذا الذي هو عبارة عن عوض معين فخرج به
أسر ان الاربع اذا سبق طلبها للطلاق من غير تعرض للعوض وسكاه له كجولم يسبق طلبها أصلا وسبقت

عليك كذا وسبق طلبها) للمال (به) لتوقعها ما عليه ولانه لو انصرف على طلقك كان كذلك فالردع لغيره ان لم يكن مؤكدا لم يكن ما اتها

والثاني ما إذا سبق طلبها جرحاً أم هيئةً وحكمه أنه إن عينه الزوج فهو كابتداء طلقاً على ألفه فإن قيل بانه
بالألف والاولاوان أم هيئة أيضاً واقصر على طلقاً بانه غير المثل اهـ من شرح مر وبق ما هيئته وأهم
هو كلفتي بالفصل طلقاً بانه لا يقتصر على طلقاً بانه كلفه بجاء القابلة لتعيين والإيهام اهـ سم على ج
أي فإن قيل بانه غير المثل لأنه ليس هنالك جية وان لم يقبل فلا وقوع اهـ عني على مر وهذه
المبررة فيها عرفت فلا يخفى وقد راجحت فيما نسخاً كثيراً فحدث الكل مثلاً اهـ (قوله وسبق طلبها)
أي وسدت على ذلك لأن أنكرت سبق مدقة بينهما بانه باقراً ومالاً وكذا لو أنكرت ذكر المال فإن
وانتهى على عدم ذكر المال فكأن لم يسبق طلبها كما تقدم اهـ قل على الجلال (قوله فإن صد ابتداء الكلام
الخ) هذا تقدير الممن أي فحصل ما ذهبه أن صد الجواب أو أطلق فإن صد الابتداء أي الاستئناف
فرجى بقوله لا الجواب فيه قصور وكان الاحسن أن يشول هذا الملم بصد ابتداء الكلام لصدق النفي
بالصورتين اهـ شيئاً وقد توقف المحقق في حكم ما إذا صد ابتداء الكلام الجواب والظاهر أن هذه الصورة
لا تحتل أحدهما متنافيين اهـ (قوله وقال أردت الإلزام) أي هذه الصفة كناية في الإلزام وإن كانت صريحة
في الإطلاق اهـ حل (قوله وسدته وقيل الخ) حاصل كلام مستودعين بالمسألة في تثبت هذه التصديق
مع القول أو التأكيد يسمع القول وطفه بين الرد وبالمال في واحد وهو في القول مع التأكيد يسمع غير حلقه
بين الرد ولا يسمع في تثبت وهما صدقها بالمدونة كذبها مع حلقه لم يقبل فعمداً يقع رجحاناً في واحد وهو
عدم القول مع عدم التصديق وعدم حلقه في التأكيد ببقوله وكصد به الخ أي في رد المال في صورتيه
وقد عرفت وقوع شيء السكان في الشارح فهو راجع للمستثنى اهـ شيئاً وهذه الصورة الستة مفرضة
فإن إذا لم يسبق طلبها وفي الحقة مفعول ثمانية بضمهم قول المتن وإن لم يقبل فرجى وفيه صورتيه كمال الشارح
فتكون صور ووقوعه رجحاناً لثلاثة صور ووقوعه بالمسألة في تثبت صور وعدم وقوع شيء أصلاً وتثني والثلاثة
وقوعه باتناً ولما لا فاصل هذا إن قول المتن أو قال أردت الإلزام استعمل على قيد ثلاثة فمطلوبه صورة
واحد وراود عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح وكصد به الخ وقد أخذ بمحض القيد الأول بقوله وإن لم
يقبل الخ وفيه صورتيه كمال الشارح فمفهوم القيد الثاني بقوله فإن صد وقيل وقوع باتناً وفيه
صورتيه واحد وتأخذ مفهوماً الثالث بقوله وإن لم يقبل أي يقع شيء الخ وفيه ثلاث صور لأن قوله إن صدقة فيه صورة
براد عليها صورة أخرى تؤخذ من قوله وكصد به الخ الخ الثالث هي قوله والواقع رجحاناً تأمل (قوله فإن لم
صدقه وقيل الخ) استشكل السبب عدم قبول أوادته ما ذكره من احتمال الاعتناء بذلك لأن الواو يحتمل أن
تكون الجمل في قيد الإطلاق بحالة الزامه بأهالي العوض حيث لا إلزام للإطلاق واجب بان العاقل في هذا ما لا
أظهر من الحالة قل شيئاً كبح لم يكن ولو صدقه لم يعد قبول قوله بسمته اهـ حل (قوله وقع باتناً ولا
مال) وجه الأول أنه يدعي أوادته لا أنموذقت بقوله فهو معترف بالبنوة فنؤخذ باعتباره وجه الثاني أنه اغما
أوقع الإطلاق على المال وهي اغما قبلت الإطلاق المطلق من غير مال وقد نقتضت إرادته وفي كلام الشهاب غير الخ
تبيين في هذه المسألة أنه يقع رجحاناً لأن ما اعترف باتها لم صدقه فدعي الإرادة اهـ حل بعض تغيير
(قوله ولا تخلف) أي بالنسبة لوقوع الإطلاق الرجعي أي لا يتوقف وقوع الإطلاق الرجعي على طلقها وقع ظاهر
أن كل ما صدق في دعواه هو هذا الملم أن قول الشارح ولا تخلف اغما بالنسبة للإطلاق أما بالنسبة لصدقه في إرادته
الإلزام لم تخلفها على ذلك ثم إن حلفه في السؤال بان نكحت حلفي من الرد لا إطلاقاً لمالاً أصاره مدعى
قوله لا تخلف حلفه بين الرد وهذا لم أضاهه لامتانة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله لا تخلف حلفه
بين الراد حلفه بين الرد فرغ ثبوت تخلفها أي لأن تخلفها إقماً بأن اغما بالنسبة لصدقه في إرادته لا إلزام
اهـ شربايلي (قوله وكصد به الخ) أي إذا قبلت وكذبته في إرادة الإلزام أو لم تقبل وكذبته في ذلك

فإن قصد ابتداء الكلام
للا جواب وقع رجحاناً في القول
قوله فيه يمينه فاه الامام
(أو لم يسبق طلبها فلا تخلفه
و قال أردت به) (الإلزام
وسدتمو قولت) ويكون
المعنى وعلين كذا عوضاً
فإن لم صدقه وقيل وقوع باتناً
وحلفت أن لا تخلف أنه أراد
ذلك لولا مال وإن لم يقبل لم
يقع شيء إن صدقتمو الواقع
رجحاناً ولا تخلف وقول
وقيل من ذاب وقصد به الخ
له نكذبها مع حلقه بين
الرد (وإن لم يقبله) أي أردت
الإلزام (فرجى) قبلت أم لا
ولما لا لم يذكر هو ضارلاً
شرطاً بل حلقه معطوف على
الإطلاق فلا يتأثر به الإطلاق
وتلقو في نفسها

وحلف فهم جميعا الرد كل من مثل تصديها وقد علم انما اذا قبلت وصدة في ذلك وقع الطلاق باثنا بالمال فكذا اذا كتبته لمطلب تخليفها فرت العين هـ عليه وحلف أي فاته يقع الطلاق باثنا بالمال وعلم انما اذا لم يقبل وصدة لا طلاق ولا مال فكذا اذا كتبته ولم يطلب تخليفها فرت عين هـ عليه وحلف أي فاته لا طلاق ولا مال وبذلك علم ان قول الشارح وكصديها الخ ارجح لكل من قول المتن وصدة وقبلت وقول الشارح وان لم يقبل لم يقع شيء ان صدقة تعلق بالصنيع الحلي حيث خصه الاول وعبر شرح حر وأما اذا لم تصدق وقبلت فمقتضى ما تناهوا عنه ان يقرره ثم ان حلفت انما لا تعلم انه أراد ذلك لم ينهه مال ولا حلف ولا ما اذا لم يقبل فلا يقع شيء ان صدقة أو كذبته وردت عليه العين وحلف عين الرد الواقع وجعل لا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك لم يرد ما نهته (قوله وهذا اختلاف الخ) أي فلا يشترط ان تقول أردت الالتزام هذه من صور قوله وسبق طلبه اعادها الفرق (قوله فانها تبين بالالف) بخلاف ما لو كانت طلقى وأعطيت الفأورد أن يترك من صدق فطلق مطلقا عن التشديد بالاعطاء والأمر بوقع وجعل ان لفظ الاعطاء أي والبراءة لا يشترط الالتزام بخلاف الصيغة فانهم مشرة بالضمين فلو قلوا على ذلك ينبغي أن يكون كلابداء اه حل (قوله فاذالم يان بصيغة متعوضة) أي ولا بصيغة التزام صريحة اه حل (قوله وفي تقدير المتولي ما هنا) هو قوله وان لم يقبله فرجى أي فان شاع وقع باثنا بالمال وتقدم هو المتعبد اه شيئا (قوله بما اذا لم يشع عرفا) والاجل ذلك على الالتزام لان محصل تقدم الوضع القوي اذا لم يرد العرف بخلاف قوله ذكرته في شرح الرض وحاصله ان المعصم عند الشيعين انه اذا اختلف العرف والوضع كان المرأى الوضع وان عم العرف لان العرف لا يكاد ينقض وبعبارة ج نعم ان شاع عرفا ان ذلك بشرط كعلي صار مثله ان تصدق بذلك وليس مما تعارض فيه عدولان لغوي وعرفي حتى يقدم القوي لان ما هنا لفظ شاع استعماله في شيء قبلت ارادته له وذلك في تعارض الدولين ولا ارادة تقدم الاقوى وهو القوي ثم ذكرناه يمكن توجيه اطلاق المتولي ان الانتهاز هنا حمله صرحا بخلاف يحتاج لتصدوجه بما يطول وعبر شيئا ثم ان شاع عرفا ان ذلك بشرط كعلي صار مثله أي ان تصدقه بخلافه عن المتولي واقراء وهو المتعبد ولا يخفى ان المتول عن المتولي انما هو الاطلاق لان القصد لاساحة السبلاته المذكور في قول المصنف ان اراد به الالتزام وكسب ايضا نقل عن والده شيئا اعتماد كلام المتولي وفي كلام شيئا كبح حل كلام المتولي على ما اذا تصدق الالتزام وقد علمت ما فيه اه حل أي قصد الالتزام هو ارادته ولا يعلم الا باخباره عنه فيرجع الامر الى اشتراط ان يقول أردت الالتزام والفرض انه لم يشهد فناقشة الحشى فاعادة اه وبعبارة شرح الرض واستثنى الاصل مع ذلك تعلقا عن المتولي ما شاع في العرف استعماله في الالتزام وصرح المصنف لقول المتولي كالاكثر من اذا تعارض في تعلق الطلاق بعدولان لغوي وعرفي تقدم القوي ولقول ابن الرفعة انه مبني على ان الصراحة تؤخذ من الشرع اذ خصته عدم الازم عند النووي اه (قوله بما اذا لم يشع عرفا الخ) والابان كلنا بما اذا اجمعا فاذا قبلت وقع باثنا ووجب المال اه سم (قوله وتقدم الفرق بين ان ووتى) مجازته ثم اتمار كذا هذا الاقتضاء في نحو من اصرحت في جوابها التاخير (قوله طلق نكاح ان ضمنت الخ) وألحق بذلك عكسه وهو ان ضمنت انه قد قبله لكن ان تطلق نكاح ولا يشك ما تقرر بما يأتي ان تعويض الاطلاق اليها تعلق لا قبل التعليل لانه علم مما تقرر ان هذا واقع في معنى معاوضة تقبل التعليل واغتفر له وقع بما لا معقودا بخلاف ما يأتي وما نوزر عه في الاطلاق بان معنى الاول التفسير أي طلقك الف تفهمني في الثانية التعليل المحض وتظهر منه يتكلم ان ضمنتون ان شئت يتكلم بدين الفرق بين هاتين افعالهما لحي مر في البيع لا يافيهنا كسبه والتعليل ثم يحسد مطلقا الا في الاولى لان قوله متعلق بمشيئته وان لم يذكر هو التعليل هنا غير مقدم مطلقا فاستوى تقدمه وتاخره اه شرح حر وبما يقع كثيرا ان يقول لها عند انكحاصم ابرئني وأنا طلقك وتقول هي أبرأك وأبرأك الله فيقول لها بهذا كنت طلاقا والى يتبادر فمستوع

وهذا اختلاف ما اذا قالت طلقني وعلى أولك على آلتها ما تبين بالانفصال الفرق ان الزوجة يتعلق بها التزام المال فحصل اللفظ منها على الالتزام والزوج ينسرد بالطلاق فاذالم يان بصيغة معاوضة حل اللفظ منه على ما تنهيه وفي تقدير المتولي ما هنا بما اذا لم يشع عرفا استعمال ذلك في الالتزام كلام ذكرته في شرح الرض (أو) قال ان أوتيت ضمت لي ألفا كانت طلاق ضمته أي الالف (أو أكثر ولو بترانج فبني بانه مالف) وتقدم الفرق بين ان ووتى ولا يكتفى بثلث ولا شئت ولا ضمنتها أقبل مما ذكره لان المطلق علمه الضمين بقدر ولم يوجد وأما ضمان الاكثر فوجد فيه ضمان الاقل وزيادة بخلاف ما صرح في طلقك بالالف فزادت فاته لقولنا بصيغة معاوضة يشترط فيها توافق الاعجاب والقبول ثم الزائد بلفظ فمخلة واذاقض فهو أمانة عنده (كقالت نكحتك ان ضمنت لي ألفا

الطلاق رجما وإنه يدنو لوقال اردتان صحت براءتك اه عش على مر (قوله فعلق وضعت) أي
أنتبها فوراً وان كان المستفاد من كلامه فوراً التعلق فقط وقوله صحت الطلاق الخ نظر ما وجهه
مع ان المعنى عليه الضمان فكان الظاهر انه لا بد من تقدمه قوله فلا يثبت عبارة مر فلا طلاق حتى أصرح
في المسألة اذا فرض انه لم يقع شيء اه شيخنا ذهب المارودي الى انه لا بد ان يقدم الضمان على الطلاق
لانه معلق عليه وهو متجهمى اه حل وصار مخرج مر لان أحدهما شرط في الآخر بتمهينه اتصاله به
فهما قول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه عارض ما يأتي في الإيلاء انتهت ولا بد من لفظ الضمان فلا يكفي
نحو قبلت ولا شئت ولا التزمته خلافاً لـ في هذه لانه تعليق بنظره الى اللفظ المنطوق به اه قل على الجلال
(قوله فذلك الحق مستعمل كور في بابه) بقي ما لو أراه كان قال ان صحت الالف الذي على فلان فانت
طابق فضمنته انتهى وقوع الطلاق بان لا يله به عوض راجعاً لـ وجب ولا يتغير الحكم ببراءته من الالف ببراءته
أو أدامها أصلي كقوله قال لها أنت طالق على الالف قبلت ثم أبرأها منه أو أدامها أحد ظلي أمسل وقا لها اه
سم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان صحت ببراءته على مر وفانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان
صحت ولو على التراضي طلقت رجما بعد عدم رجوع العوض بالزواج وان لم تضمن فلا دور ع وقول سم لانه
بعوض أي وهو الضمان وانما كان عوضاً للصبر ومما صحت به في حقها تسحق المطالبة به اه عش على
مر وفي حاشية المحلى انه يقع بالتمثيل في قول لها ان صحت لي الالف الذي على زيد تأمل (قوله ولا
التزام المتبادر) أي فلما أراد موقع بالتأخير المثل ان نذرته له الالف لانه لم يقع الطلاق الا في بابه عوض وان
وجب العوض بسبب آخر وهو النذر اه شيخنا وقد رأيت مثله لـ الشيخ عبدربه فلونذرت الالف
لفي موقع الطلاق رجما (قوله أو علق باعطاء مال) فضايف من انه يشترط في الوض ان يكون المال المعلق
عليه مما يصح اسد اقامه يشترط مثل ذلك هنا وعليه فلا علق باعطائه نحو سبي وفعل يقع بذلك الطلاق بائناً
بمهر المثل لكون ما ذكره مما يصح في الجمله كقولك بجمد أو سبعة أو شيء رجما كقولك بجمد أو سترات فيه
نظر ولا تقرب الا لان لا ما ذكر وان لم يعد مالاً لكنه يصدق في الجمله فاشبهه ما لو طلق بجنة أو علق بها اه عش
على مر (قوله أو علق باعطائه مال) أي له بان قال لها ان أعطيتني ألفاً بخلاف ما لو قال ان أعطيتني زيداً ألفتها
فانت طالق فهو تعليق على مجرد صفتي أعطته طلقت رجما فلا يشترط الغرور وهل علق زيد الالف لان اعطائه
تمليك ولو اقره صوره اه حل (قوله أو علق باعطائه مال فوضعه الخ) هل يشترط لوقوعه الا بصرفه بوضعه بين
يدي الأجنبي ووجهه بانه لا يصح تصرفه في الاعيان أو لا يفرق بين هذا ونحوه اليسع بان هاشا شابة تعلقت فاقضت
الوقوف معلقاً وهل يشترط في ما نذر العوض اذا كان معينا لا بصراً أيضاً أم لا فيه نظر والاقرب انه يقع بائناً
بمهر المثل فيهما كقولك خالع على عوض فأسد اه عش على مر (قوله فوضعت بين يديه) يعلم انه علق
على اعطائه معلوم كالف درهم وعاليه فلا علق باعطائهم كل أعطيتني مالا تميل يقع بأي قدر اعطته وهل عليك
ويشع الطلاق أو تبين به وجوبه مهر المثل فيه نظر وضعت ما يأتي في الوعاى باعطائه بعد ذلك به فوقع
الطلاق بأي ماله فتصحب مجبرده ويستحق مهر المثل اه عش على مر (قوله فوضعت) أي فوراً
ان اردت ان تنوي ونحوها ل الزكوى وينبغي ان يشترط عليه بوضعه اه برأوى اه سم (قوله بنية
الرفع الخ) زاد الزكوى فلو قالت لم أضد ذلك لم تطلق كالزهر والواهب اذا قبضوا لأم نوال الزهر والبهية
وهو موضع تأمل * (تنبيه) قال الشيخ عز الدين ما ذكره من انها تعلق بالاعطائه ان هل الاعطائه على
القباض المجرد فبني ان تعلق ولا يستحق شيئاً وان أديبه التملك فكيف يصح مجرد الفصل قبل قبض قد اقام
تسلطه لانه لا يعلق على القبض مقام الاعيان قلت فكيف يصح ان يكون التملك قبل القبض والعقد لا يعتمد لا لفعل
اه أقول وفي مطابقة الجواب لسؤال خفا وما شكك في تأمل ثم لان نقول انما كان الاعطائه لنا ملكاً للوجود

نطقت وضعت) فأنما تبين
بالف سواء أ قدمت الطلاق
على الضمان أم أخرته عنه
بخلاف ما لو اقتصر على
أحدهما فلا يثبت ولا مل
لا تفتاء المرافعة وليس المراد
بالضمان هنا الضمان المحتاج
الى أصل فذلك عقد مستقل
مذكور في بابه ولا التزام
المتبادر الان لا يصح الا
بالنذر بل المراد التزام بقبول
على سبيل العوض فذلك
لزم لانه في ضمن عقد (أو)
علق باعطائه مال فوضعه بين
يديه) بنية الدفع

عن جهة التامين وعكس

من قبضه وان امتنع منه
(بأنه) لان تمكينها
من القبض اصطفاها وهو
بالامتناع عن القبض مغفوت
لحقه (فبذلك) أى ما وضعه
بين يديه وان لم يتلفظ بشئ ولم
يقضه لان التطبيق يقتضى
وفرع الطلاق عند الاعطاء
ولا يمكن إيقاعه بغير قصد
العرض وقدم لك زوجته
عنه وقضيتك الاسترخاء
فأنت لو قبضته بين يديه
فأنت لو قبضته بين يديه
بعضه وهو كالأعطاء
والجاء (كان على نحو
اقباض) كقولها ان أقبضتني
أودعشتني كذا واقرنته
بما دل على الاعطاء) كقوله
وجعلته لى وألا صر فى
حاشى وأقبضته ولو بوضع
بين يديه فان حكمه كذلك
لانه حينئذ يقضه ما قصد
بالاعطاء وخرج بالتسديد
بهذا ما دام بقرن بما ذكر
ذلك فكسائر التعلقات فلا
يشترط فور ذلك القبض
وقوع الطلاق فربما لان
القبض لا يقتضى التملك
بخلاف الاعطاء لا ترى انه
اذا قبل اعطاه فقبض منه
التملك واذا قبل أقبضت
فبهم منسبة ذلك وعلى هذا
الخارج اقصر الاصل
(وأخذ منه ما ولو بمره)
عليه (شرط) قوله (ان)
قبضت منك كذا فلا يكتفى
بوضع بين يديه (وبقع)
الطلاق (وجبا) وهذا

اللفظ من جانب الزوج فاعتبر ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان التملك ما كان يصدر عن شقا غالبا فوضع
فيه يعلم بغيره في المعاوضات المحضة بدليل انهم لو اشتاعلوا بقوله يا فاعطى الف درهم مع ولا يصح نظيره في
البيع فكسائى اه سم (قوله بنية الدفع عن جهة التطبيق الخ) فان قلت لم أقصد الدفع عن ذلك أو تعذر
عليه الاخذ فليس أوجبون أو نحوهم فطلق قاله السبكي اه شرح مر (قوله وعكس من قبضه) أى
بخلاف ما لو كانا من نحو حبس أو جنون أو غلب أو نحو ذلك اه قل على الجلال (قوله وكوضعه
بين يديه الخ) بخلاف عكس هذا فلا يكتفى بوضعه بين يدي وكيل الزوج ولو حضره اه قل على الجلال
(قوله بمحضورها) كان وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه اعطاه ولا يتحقق اعطاه الا اذا أعلى وكيلها
بعضه ثم انظر ارجع اه شربى وبعبارة حل قوله ففصل بمحضورها أى فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في
غيرها فانهم لم تعطه لاحقة ولا تزل ولا وهل مل وضعها موضع وكيلها وانه يكون تسليما واعطائه كلام شيخنا
كج نعم انتهت (قوله وكالأعطاء الائتاه والجمه) أى مع قرينة فى الجملة وكذا فى الاق بقرينة بخلافه بالبد
فلا يحتاج القرينة اه شيخنا فى حل ما مضى قوله وكالأعطاء الائتاه أى مطلقا أما الجمه فلا بد من قرينة
التمثيل لان الائتاه جاء فى القرآن بمعنى الاعطاء فاذا قال ان أقبضتني القابل بالشرط قرينة بخلاف ما إذا قال ان
أقبضتني بأفصر بالف لابد من قرينة التمثيل لانه بمعنى الجمه موقوفه الائتاه والجمه أى حيث أقرنت بالف ما يدل
على لانه لا يفهم من التمثيل كالأقباض الذى أشار اليه بقوله كان على أى كتمثيل بنحو اقباض اه حل
(قوله والجمه) فحينئذ لو قال ان أقبضتني بالف فانت طالق لشرط الدفع فى المجلس وقال أبو حنيفة لا يختص
قال السيد لاني واهله ذهبنا إلى مقتضى اللفظ مفارقة المجلس لجمه بالف اسم اه (قوله ولو بالوضع بين يديه)
المعتمدان المشايخ أى التعلق بالقبض والقبض على جسمه أى فى الاندريد من شرط فبهما وقاه
يكتفى الاخذ على وجهه لا كراهها اه شيخنا (قوله ما دام بقرن بما ذكر) أى بنحو اقباض ذلك أى
الذى يدل على الاعطاء فكسائر التعلقات ما لم يسبق منها التماس البدل نحو طلقنى على الف فقال ان
أقبضتني الف فانت طالق والا كان كالتعليق على الاعطاء وينبى أن يكون هذا من القرائن اه حل (قوله)
فكسائر التعلقات) واستثنى التولى ما ذابىق منها التماس البدل نحو طلقنى على ألف فقال ان أقبضتني ألفا
فانت طالق فانه كالتعليق على الاعطاء وأقره الشيخان اه براموى اه سم (قوله ولا يملك المقبوض) ولا
يكتفى بوضعه بين يديه ولا بأخذها منكره فلا بد من أخذها بخلافه على ما راه الشرح وأما عند الشيخ فغيره
فيكتفى بأخذه منها منكره اعتدادا بفعل المكر فى التعليق وحينئذ تكون صورة المسئلة أنها أكرهت على دفعه
له ليكون الحاصل منها فعلا بخلاف ما لو أخذ منها فظهر الذى هو ظاهر العبارة لا يكتفى به لانها لو وجد منها فعل
حر اه حل (قوله وعلى هذا الخارج) أى قوله أما دام بقرن الخ اقصر الاصل أى ولم يذكر ما لو أقرنت
به ما يدل على الاعطاء اه شيخنا (قوله ولو بمره عليه) أى الاخذ بان تقع بها بالأكراه أو بقرنه ما حينئذ
مكرهه نظر الان قال المراد انه أخذ منها بغير اختيارها أى فهرت أو أكرهت على الدفعه فقال انه
في هذا الحالة أخذ منها منكره وقتئذ بعد الاكراه فذلك فمسئلة الاقباض لانه لم يحصل منها فعل لان فصل
المكرهه كلا فعل لان قال المراد من هذه العبارة أنها أكرهت على دفعه فقد أخذ منها منكرهه على دفعه
فقد حصل منها فعل ولو بالأكراه اه حل (قوله قوله ان قبضت منك) وكذا فان أقبضتني لانه مخبر
لقبض وبعبارة التامين ولو قال ان أقبضتني أو قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ بالبدل لا يكتفى بالوضع الا لا يسمى
قبض ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفى لجهة بخلاف الاعطاء لم تعط اه وجميع ما اعتبره
معتمد اه شربى (قوله وهذا) أى اشتراط الاخذ منها بدو لمكرهه فمسئلة القبض حاق الروضة
وأصلها أى فلا اشتراط خاص في هذه المسئلة ولا يعبرى فمسئلة الاقباض فذكر الاصل في فمسئلة الاقباض سبق

فلم اذالمذ كور في الشرح والروضة فانما هو في صفة ان قبضته مثل لا في صفة ان قبضته فان قلت تظهر
من صورة الى اخرى وقوله ولا يمنع الاخذ كرها فباي في مسئلة الإقباض من وقوع الإطلاق أي اذا عرفت ان
مسئلة الإقباض لا يشترط فيها التناول باليد بل يمكن فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد مكره
يا كرها فانه لا يمنع من وقوع الإطلاق وقوله لوجود الصفة أي وهي الإقباض وان كان مكره فلهذا قل
المكره هنا كعمل المختار وقد أشار لهذا مر بقوله اذ هو أي تعليق الإطلاق خارج عن أقسام الخلاف فلو أثر
فيه الاكراه اه وفي سم على حج نقلا عن غير مقامه وسأيت في الملاقاة لوعلى فعمل من لا يباي به
ولم يقصدنا ولا منعنا له بحث بالفعل مع الجهل والنسيان والاكرام على بان الفعل منسوب اليه ولو بالاكرام
اه وقوله بخلافه أي الاخذ كرها في التعليق بالا عطاء أي فانه يمنع الوقوع اتفاقا هذا ما تبسرى فيه مراده
بعد مر احقا المواد الكثرية وبعد ذلك هو موضع المعتمد النسوية بين مستأني القبض والإقباض في اشتراط
التناول باليد وعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه وعادة أصله ويشترط لتحقيق الصفة اخذ يد منها ولم يكرهه
والله أعلم ونسبها مر فقال ويشترط لتحقيق الصفة هي الإقباض المتضمن للقبض كذا كرها الشارح ومثرا
به اليه الاعتراض على المصنف بان ما ذكره هو اذالمذ كور في الشرح والروضة فانما هو في صفة ان قبضته
مثل لا في ان قبضته فان قلت تظهر من صورة الى اخرى وجه دفعه ما لزام القبض للإقباض أخذه بيده
منها فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا يسمى إقباضا ولم يكرهه حتى تستدق قبض الإطلاق وجميعا هنا
أيضا والله أعلم اذ هو خارج عن أقسام الخلاف فلا يؤثر فيه الاكراه اه بقي شيء آخر وهو ان كلام الاصل
مفروض فيما اذا علق على الإقباض ولم يتم ثبته على الاعطاء كراهه الشارح وقوله وعلى هذا
التحارج اقتصر الاصل فلا اكتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المتأخرين
انما هو فيما اذا علق الإقباض بدون القربى المذكورة التي أشاره هناك المفهوم بقوله وجرح التقييد بعد
الخ والشارح انما نصب الخلاف في مسئلة الإقباض فيما اذا وجد القربى المذكورة التي هو منطوق المتن
وقد راجع شرح مر وحواشيه ووج وحواشيه شرح الروض فلم أر نصا على التسوية في جريان الخلاف
بين وجود القربى بين عدمه بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نصب الخلاف في حالة عدم القربى المذكورة لا غير
تأمل (قوله سبق قل) أي لانه يقتضي ان هذه كذلك في الاكتفاء بالوضع بين يديه وليس كذلك لانه يكفي في تلك
دون هذه وهذا على طريقته من الاكتفاء بالوضع فيلمس والمضد لما ذكره الاصل فهلمن اشتراط القبض
فهو وهذه على حد سواء اه شيخنا (قوله سبق قل) ليس كذلك بل هو مضمون مسبق فسيأتي في الطلاق انه
لوعلى فعمل من يباي به ولم يقصدنا ولا منعنا له بحث بالفعل مع الجهل والنسيان والاكرام على بان الفعل
منسوب اليه ولزم الاكرام ذلك عين ما في المتأخرين فاعتمد ولا تغتر بما قاله شيخنا فانه تبع فيه السبكي
وغيره اه أقول حكم شيخ الاسلام على ما في المتأخرين سبق القربى من جهة عدم اكتفاء بالوضع بين يديه فكيف
يصدق بان فعل المكره واجب اليه اه سم اه عس (قوله سبق قل) المتمدى في الإقباض الاكتفاء بخض
منها مكره كخبره الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالاكرام على ملاقاة لا يقصد به بحث
ولا منع كملوع الشمس وتقدم السلطان ونحوه الخ اه مر اه شوبري (قوله في التعليق بالا عطاء) أي
وما في مثله وهو الإقباض التي اقترن به ما يدل على الاعطاء اه حل (قوله لانه لم ينعط) أي لان دفعه باليد
كلاذ لم ينعط فصل المكره كلاذ لم ينعط ولا أعطته ولا أعطته أي دفعته وقال قبضته نها أي أخذتها
ومن ثم قال الشارح لوجود الصفة نواز ع فيه الشرح غير قوله لا ينبغي الاعتداد بفعل المكره في الإقباض أيضا
وقال انها آتية بما قد فعلته لانها كرها غير منظور اليه ليسا في في الطلاق انه لوعلى فعمل من يباي به
ولم يقصد به بحث ولا منعنا له بحث بالفعل منه ولو لم يباي او لم يكرهه من اقر اذ ذلك اه حل

ما في الروضة وأصلها فذكر
الأصل في مسئلة الإقباض
سبق قل ولا يمنع الاخذ كرها
فهلمن وقوع الطلاق لوجود
الصفة بخلافه في التعليق
بالاعطاء المتضمن للقبض
لانها لم تنعط (ولو علق)
الطلاق (باعتطاءه) ووصفه
(حسب قسم اودونها)

بالتدويم) من طلقته أو

تلقنت (طلق ما ملكه فله

ألف) وإن جهلت الحال لانه

حصل بما أتت به مقسود

الثلاث وهو الحرمة الكبرى

وشمول الحكم تلكا لملكتين

من يدانف (أو) طلبت به

(طلقة طلق) طلقنا كثر

(به) أي بالف (أو) مطلقا

وقع به كالجلاء وهذا من

زيدانف (أو) طلق بمائة

وقع بها (أو) رضاه ما منه

يستل باضاهه بمائة من

العوض أولى والفرق بينهما

وبين ما قال أنت طالق

بالف فقبلت بمائة طاهر

(أو) طلبت به (طلاقا غدا

طلق غدا أو قبله بانف) لانه

حصل مقصودا ورأى بدعيه

في الثانية (بمهر مثل) لان هذا

الخلع دخله شرط تأخير

الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد

به فيسقط من العوض ما

يقابله وهو بمجهول فكون

الباقى بمجهولا والمجهول يتعين

الرجوع فيه إلى مهر المثل

ولو قصد ابتداء الطلاق وقع

وجدا بان أنت متعت نفسك

قال ابن الزعفراني طلقها بعد

التدويم وقع رجلا لانه حالف

قولها فكانت بعد ثمان

ذكر ما لا خلاف بين القبول

(ولو قال أنت دخلت) المار

(فانت طالق) بالف فقبلت

ودخلت طلقنا الوجود والمعة

مع القبول (به) أي بالالف

كلما الطلاق المتجز

بالتدويم) فلو كان عليها فقدم في كلامه (قوله طلق ما ملكه) فلو طلق نصف الطلقة التي ملكها أو طلقه
ونصف من طلقين عليهما استحق الانفصال كره من التعليل وقوله ولو لم يلجأ به بعض ما أنت وزع على
المسؤول وتقبل على النكاح لم يحصل مقصودا بما أتت به اه حل وقوله وزع على المسؤول الخ مقتضاه
ان لم يطلب ثلاثا بأنفسه وبذلك اتفق طلاق واحدة به يستحق ثلث الفان لم يحصل مقصودا فلا يستحق
الابتساق ما أتت به فليس الشوب الجماع كما يقتضيه في قوله ولو طلبت ثلاثا بالف فوددت ذلك (قوله وإن جهلت
الحال) هذه الغاية للردي عن قال إن علمت الحال استحق الانفصال فذلك اه (قوله أو مطلقا)
مه طوف على به (قوله كالجماع) مقتضاه أنه لو قال رد عيدي بالف فقال أردت بمصمتا أهو وداسحق الجماعه
حرر اه حل وكون هذا مقتضى ما ذكره الشارح غير ظاهر وانما مقتضاه ما لو قال رد عيدي بالف فخره
ساكنا فله يستحق الانفصال كذلك لا يشترط في الجلاء القبول انما هو اهل هذه الأقوال من المنفى عرفت
على الناحية الجبر ولما شئتوا ما تكون على قول المتأخرين ما وقع به تأمل (قوله أو طلق بمائة) معطوف
على قوله مطلقا وقوله والفرق بينهما (قوله ظاهر) وهو انه اذا بدأ كان الملبس بآبته الماعول والمائة فيها
فرض واذا بدأ أنت هي بالمثل الجماع والمائة فيها لا تضر اه قل على الجسار (قوله طلق غدا) أي فورا
كما يفيد الغاؤه الظاهر ان معنى الغورية في الطلاق غدا ان يطلق من أول الفدوم هذا انما هو مقتضى الفهم
وظاهر العبار قوله انما هو غير مسلم وانه لا يشترط تعليقه في أول النهار بل على هذا قول الشارح
في المقابل ولو طلق بعد الفدوم فقتضاه ان انفد كانه طرف لا يقع الطلاق البائن وان لا جرح انما يكون فيها
بعده (قوله لان هذا الخ لم) عبار شرح مر لغرض العوض يجعله سلم مناه في الطلاق وهو محال فيه
لعدم ثبوته في الذمة وقصد الصيغة يصير بمائة تأخير الطلاق وهو لا قبل المتأخرين من بآبته ان الملبس فيه
الماعول ومما انفردت هذه قولها ان جاء الفدوم فلتقتضى فان ألف فطاعتها في الفدا بآبته لاه استحق المسمى لانه
ليس فيه تصرف مما يشترط خسر الطلاق (قوله فيسقط من العوض الخ) العوض هو الفان والعوض الطلاق
وتأخيره وبعض العوض فاسد فبعض من العوض الذي هو الاتصافا قبل البعض الفاسد من العوض
والقابل بمجهول فيكون باقي الفان بمجهولا اه شيخنا (قوله ولو قصد ابتداء الطلاق الخ) تقييد لقوله طلق
غدا أو قبله اه شيخنا والظاهر انه لا يختص بهذه الصورة بل يصلح فيه ما قبلها من قوله ولو طلبت بالف
ثلاثا في هذا بل يجمع مسائل الباب (قوله فلا بد من القبول) أي لو توعد الطلاق فلم تقبل فلا وقوع اه
عش (قوله فقبلت) أي فورا بدليل ودخلت أي ولو على التراضي على المعتمد اه شرح مر وسواء تقدم
القبول على القبول أم تأخر عنه على المعتمد ايضا اه شيخنا هذا واستراط القبول في هذه المسئلة مشكل فضلا
عن الغورية ومع قوله فيجزم أوبدا بصيغة تعليق كقوله أصطقت فقبلت فلا رجوع له ولا يشترط فيه قبول
لما عاوى قل على الجلال قوله اتصال القبول وهو كذلك وأما السؤل فأشار بالواقعة الى أنه لا فرق بين ان
يوجد قبل القبول ولم يمنع انما هو أو بعد مواع على التراضي وهذا في التعليق بخلاف ما لو ماتت مواعى فلا فرق
القبول ولو لا السؤل على تقابله ما في غير هذا الموضع اه ومقتضى هذا ان تأخير الغورية في فعل هذا مع ان
الذي تقدم انما التفتيد الغورية الا اذا كان التعليق على الاعطاء أو الضمان أو الميثاق أو التعليق بما على غير
هذا فلا يقتضى الغورية تأمل (قوله فقبلت ودخلت) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس منع قوله الميع أو حسن
اه عش على مر (قوله ودخلت) أي وان لم يكن فورا كما هو المتبادر من منعه حيث أتت بالف في الأول
أو بالواقعة في الثاني ويبحث فيه التعليل غير ثمان الذي في غير الغاء القبول والقبول المعطوف عليه بالواقعة فيكون
التعقيب جلاء ذلك أي في المعطوف والمعطوف عليه لا في القبول فقط كما ينبغي أي قال من قول يوجب المولاة
بمثل ذلك في قوله تعالى اذا تم الى الصلوات فاعملوا وروحكم الخ رداعلى من قال الغاء تخيد سبق غسل الوجه

على غيره وقبس عليه شبة الاعضاء اه وفي كلام ج كون مجموع الامر من لال كل منهما فراجعوه حراه حل
 قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق اى على وقوعه لكان بالذخول بل بمجرد القبول يجب تسليمه وان لم يدخل
 ولم يقع قوله بل يجب تسليمه في الحال اى فلا يتوقف وجوب تسليمه على الفسخ لانه لم يشر على (قول) وعليه
 ذابولته ولم يدخل الى ان ماتت فالتباس استرداد الفسخ من يكون تركه كولو استأجر دارا بمجي ثم تخربت
 قبل استيفاء المذمة فانه يرجع بماد منه من الاحوة للمؤخر ثم شبه قوله تقارن العوضين في الملك انه ملك العوض
 هنا بنفس القبول وانما انما تلك البضع بالذخول وعليه فلما تمت قبل الفسخ وقلنا رد العوض عنه به وفراواته
 الحاصلة منه ملطوتم في ملكه لانه انما هو داهما ثم ذوالطلاق فراجع اه ع ش على مر (قوله بل يجب تسليمه
 في الحال) اى عليك و يتصرف فيه بما يدرى من دخلت فواض وان تعذر رجعت عليه بماد عنه ان بقي
 ويبدله ان تلف اه قل على الجسار (قوله واختلاع اجنبي الم) هذا متعلق بمجموع ما مر وتوله فهو
 من جانب الزوج الخ تفرع على لفظا وقوله فاذا قال الم تفرع على حكا اه شيخناون خلع الاجنبي قول
 أمهات سلخاها على مؤخر صد ايقاف ذمتي فيها بما يقع باناءه بل المؤخر ذمة السائلة كاه واضع لان لفظه
 مشل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو عليه ما مر في البيع فلو خالت وهو كذا الزمها ما جته زاد أو نقص لان المسئلة
 المقدرة تكون مثلان حيث الجملة وبه وذلك اقول في العراقي ومنه ايضا ما لوله ل طاق وزجك على أن أطلق
 زوجي فعلى فانه يقع باننا لانه خلع فاسد والعوض فيمقصود فيما ظهر ط ك على الآخر من رزل رجته
 اه شرح مر ويستمرط في الاجنبي اطلاق التصرف كعلم بمصر فلو كان عبد غير مأذون فالساق ذمة
 أو سفيا وقع رجعا كالسبية مختلفة اه وأخذ السبي من جواز اختلاع الاجنبي جواز بذل المال
 لا سقاط الحق من الوظيفة وان توقف الاستحقاق على تقصير الناظر اه بر واعتد ذلك قال ويسقط حقه
 باسقاطه وتعيير الغير الناظر فين يترحمه هذا ومن غير موار جوع ليل بذل لم يحصل له الوظيفة لان شرط
 ذلك ولو بذل المال بشرط أن يعير الحق له لم يصح ذلك وأقول اذا قل جعلت كذا في مقابلة اسقاطه فمقتضى
 الوظيفة ان قررت فيما لم يمتنع من الصحة الا ان يتبين ان الحق للنازل لم يسقط كما هو ظاهر هذا الكلام ومحتمل
 ولا يقدر عليه وانظر المراد بعدم الصحة هل هو تبين ان الحق للنازل لم يسقط كما هو ظاهر هذا الكلام ومحتمل
 هنا تفصيل فليجروا وقرر مر انه لو بذل المال على التزول وان كان البذل بمسبة لا يجب قبوله ولو حصل تبارز
 بينهما لم يحصل له الوظيفة فله الجوع بمبذله ولا يخرج منه التبارز لانه بقي على الحصول ولم يتحقق وما تقرر
 عن من انه يسقط حق النازل بمجرد الاسقاط مطلقا هو ما قرره آخر لو قرره قبله ان الاسقاط على قسمين اسقاط
 على الاطلاق واسقاط لهذا الشخص خاصة ففي الاول يسقط حقه بمجرد الاسقاط سواء قرر الناظر فيه أم لا
 أو لا ثم انظر الى الناظر في التزول بر هذا الشخص أو غير هو الثاني يشبه الهبة الخاصة فلا يسقط حقه بمجرد
 الاسقاط بل ان قرر الناظر ذلك الشخص سقط حقه منه الى جوع قبل قرر الناظر له وان لم يقرره الناظر لم
 يسقط حتى صاحب الوظيفة قبول السبى فله ان يقرره غير هذا يحصل ما قلناه من السبى ثم قررناه يسقط حقه بمجرد
 الاسقاط في القسم الثاني ايضا لشرط جواز البذل في مقابلة التزول أن يكون المبدولة بمن يستحق الوظيفة
 والامسح فلو بذل والحالة هذه المبدولة لا يستحق الوظيفة ووقع تبارز بينهما لم تبين الحال فله الجوع
 ولا يخفى التبارز لانه بناء على ما تبين بطلانه اه (فرع) الفرق بين ما نحن من صحة اسقاط الحق من
 الوظيفة بل بالول بين عدم جواز اخذ الضمة لعل اسقاط حقه من التوبة انما الحق هناك لم ينقص اهل بل
 لزوج فيحق دليل انه أن لا يقبل هبتها وان لم يعرض عن الجميع اه سم ولكن شذنا الفسخ رجحه
 الله تعالى في حق استحقاق الحاكمية والى زقوا التزام السلاطين الحق في ذلك من كتب اسمي قد كرمنا لجاكية
 من طرفه نائب السلطان وفي افراسات الى زقوف تسبوا الالتزام ويقول هذا عمله وعكبر من تقرر من نائب

ولا يتوقف وجوبه على
 الطلاق بل يجب تسليمه في
 الحال لان الاعراض المعلقة
 يلزم تسليمها في الحال والعوض
 تأخر بالترضى لو وقع على
 التعليق بخلاف التبرع يجب
 فيه تقارن العوضين في الملك
 (واختلاع اجنبي) من زول
 لها غيره

السلطان فن كتب اسمهم وهو الذي يستحق ما ذكر ثم رأيت اقتداء بعض الفضلاء من الحنفية فاجتبت نقله
 لانه وباجتاحت الاقتداء به ونه ما تولى لكم في رجل اشترى لنفسه جملكية ودفع ثمنها من خالص ملكه وكتب تحت
 الشرا او الاسقاط باسمه خاصة وقضاه من ضمن الزمان غير انه كتب في ذكركه الجامكية اسم زوجته وولدته واسترا
 وحماة على عادة الناس حيث يكتب مستحق الجامكية اسم غيره لم يترك اسمها هو انما يعرف صاحبها فقول
 العبرة بالاسم الذي في التسلسلة هو الذي دفع الثمن ووقع البيع والاسقاط له ام كيف الحال أقيدوا الجواب الحمد
 لله ما عرفت الصواب لا يخفى ان الفراغ عن البلاد والجوامع والرقا الاطيان عرف مصر وهو عرف خاص بعمل
 به كغيره في الاشياء والنظائر وقد حوت العادة بينهم ان من اشترى بلدا او جملكية يكتبها باسم ولده أو بمالكه
 أو واحد من اتباعه ولكن يتصرف فيها بنفسه ولا عليها الولد أو المعتوق الا بعد موت الوالد أو السيد كما هو
 الواقع المشاهد في مصر تارة وقد وقعت هذه الحادثة وأقضى فيها ما شئنا بمنع الاولاد والاتباع من أخذها كتب لهم
 باسمهم مدة حياة آبائهم أو ساداتهم واستدلوا على ذلك بما صرح به في الرسالة المسماة بقطعة الرحمن في جهة
 ما أرصد من الجوامع والاضيان ونص عبارته فيها انه يجوز ان يكتب له جملكية أو رقة في أولاد وعيال وعقار
 ونحو ذلك اذا احتج الى الفراغ منها لانه هو الذي يتصرف فيها بغيره ولا يتصرف في أولاد وعياله
 الا بعد موته فإذا كتب انسان جملكية أو رقة باسم أولاد وعياله لم ير له يتصرف فيها لادام حياته غير مشارك
 ولا ممتاز عسواء قال أو كتبها كذا في حقه الارصاد أو قبل الارصاد فان قوله يقبل ويعمل به في غير ذلك فهو صواب
 في زماننا المكترة عقوق الاولاد باسمهم وسننهم عليهم انتهت عبارة الرسالة بالحرف اذا علم هذا النقل المختبر فان
 الزوجه والاولاد لا يستحقون استئلال هذه الجملكية المذكورة في السؤال الا بعد موت من اشترى اهلها وتجاهل ان
 يتصرف فيها بغيره وغيره وهو عرف مصر المصر صرح به في الاشياء وأقضى به كثير من أهل المذهب وسجدت للاعتبار
 بتعليق من يقول انهم مكتوبة باسمي في التذكرة لان فتحها هذا الباب يلزم عليه فساد كبير فان غالب أمر مصر
 يشترى من البلاد والجوامع والرقا بغير مال عظيم يستحق يكتبونها باسمها واولاد واتباع ولوقلتنا باعتبار كتابة
 اسمائهم لاحذوهم ان أيديهم في حياتهم وفي ذلك من المفاد ما لا يخفى ومن القواعد الشرعية ان دفع
 القصة مقدم على جلب المصلحة واذا كان كذلك ورفضت هذه الحادثة لتمام الحكم الشرعي منع المعارضة عن هذا
 الرجل الذي اشترى الجامكية لنفسه ودفع الثمن من ماله ويثاب على ذلك واتباع الحق أسلم والله أعلم اه (قوله)
 وان كرهته أي الاختلاع (قوله لفظا وحكا) لعل المراد باللفظ الصيغ التي تقدمت بين الزوج والزوجة
 والحكم ما يترتب على تلك الصيغ من وجوب المسمى تاروق وجوب مهر المثل تارة أخرى ومن وقوعه جميعا
 تاروقا تارة أخرى اه شيخنا يسنن من قوله وحكماء واحداهما لو كان له امرأتان فخالع الاجنبي عنهما
 بالتمسلا من ماله مع قطع ادان لم يفضل حصه كل منهما لان الف رجل زوج على الاجنبي وحده بخلاف
 الزوجين اذا اختلفتاه فيجب ان يدخل ما يترتب على كل منهما الثانية ولو اختلفت المصوب بغير ما يترتب على كل منهما
 من ياد من الثلث والمهر من رأس المال في الاجنبي الجميع من الثلث الثانية قوله لاجنبي طلقها على هذا
 المصوب أو على هذا الخرا أو نحو ذلك وطلق وقع جميعا بخلاف المرأاة اذا اختلفت الخلع على المصوب ونحوه فانه
 يقع بانها مهر المثل لا بغيره انما الخلع على المصوب فلا يحرم بخلاف الاجنبي اه شرح الخطيب اه سم
 اه زى وقوله لو طلق لاجنبي طلقها على هذا المصوب بخلاف ما لو طلقها على هذا العبد مثلا وهو في نفس
 الامر مصوب فانها تبين بمهر المثل كما علم مما يأتي في قوله أو صرح باستئلال فخلع بمصوب اه عش على
 مر (قوله على مامر) لما كان قوله كاختلاعهما يقتضي ان الخلع لو جرى مع اجنبي فامسود جسيم مثل مع
 انه ليس كذلك بل بشرع جميعا قد وقع هذا بقوله على مامر اي من شخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما اذا جرى
 معها فلا حاجة الى استئلاله هذا ذكره الحلي (قوله فهو من جانب الزوج الخ) لين لفظا وقوله معارضة الخ

وان كرهته (كاشة لاعتها)
 في مامر لفظا وحكا على مامر
 فهو من جانب الزوج ابتداء
 بصيغة معاوضة

أي أن أي يصبتها أو لا تغلق فيسحب معاوضة ولا رجوع فيه كبر وقوله ومن جانب الاجنبي الخ أي
 سواء فيه صفة المعاوضة وغيرها كبر اه قل على الجلال (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء الخ) التي
 تقدم في بداية الزوج انه ثمة يندى بصفة معاوضة وثارة يندى بصفة تعليق كاجتماع في التثاقل انظر انقصر هنا
 على القسم الاول اه سم على ج اه عش على مر (قوله معاوضة بشوب تعليق) فله الرجوع قبل
 القول فنظر الشوب للمعاوضة وقول الجلال الخ نظر الشوب للتعلق وهم وأخذ السب من جواز اختلاف
 الاجنبي - وأزيل الخ لئلا يسقط الحق من الوظيفة فتوان توقف استحقاق البازل على تقرر نحو الناظر وإذا أسقط
 حقه البازل صار نحو الناظر غير اخبين شره ولا تبين أن يقرر البازل وإذا تقرر غير رجوع له بما فيها الا
 ان شرط الرجوع بان قال بثلث هذا المال في مقابل اسقاط حقه لمن وظيفة كذا في واذالم أقر فيها أجمع
 عليه بما يذللتموه عن تقرر شجنتان له الرجوع وان كان ما يذلل به قد عذب وان وقع بينهما سماع لانه متى على
 الحصر ولم يحصل وقده فالتاخي اه حل ه (فرع) * لو أسقط الموقوف عليه ضمن الوقت لم يسقط
 كالمهر ووافق عليه مر أومن الغلة فهو باقحة كل بعوض فهو يشبه البيع الفاسد الآن وتحت شرط
 البيع الصحيح كذا لم يروى في مر عليه على البدن فليست تأمل ولا يرجع وأجر اه سم (قوله فاذال
 الزوج الخ) فربح على قوله فهو من جانب الزوج الخ وهو إشارة لعكم المنوي كان المخرج عليه إشارة
 لغنى اه شجنتان (قوله كتحليلهما من سبي والعسرهما) أي وكان يقصد تحليهما ان يزوجها لكنه في يوم هذه
 اه ج اه عش على مر (قوله ولو كلف في الاختلاع) هذا متعلق بقوله فيما مرولهما توكل فكان
 الانسب بقده ههناك وقوله أو ينوي ذلك أي الاستقلال أو ولو كلف وهذا أو يبيع مع الاطلاق فالصورحة
 والتصریح بالاستقلال كان بقوله خالع زوجتك على ألف من ماله والتصریح بالو كلف كان بقوله اختلعه
 بألف من ماله أو كالتا اه شجنتان (قوله ان يتخلع) كان بقوله الزوج طلق زوجتك على ألف فندى
 من ماله أو ينوي وقوله كلف ان يتخلع لها كقوله طلق زوجتك على ألف فندى من ماله أو كالتا عنها
 فطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وتطلب في الثانية (قوله قال الفزالي) هو المعتد أي
 فيلزمها العوض وقوله وقع لها أي ان لم يتخلعها فما جذرت له الا فلا فهو لا يتخلعها فتقدم آخا اه قل على
 الجلال (قوله لعدم منفته اليها) بخلاف ظاهر من الوكالة في الشراء فانه كانه يكون الموكل يكون
 الوكيل نفوقه في مثل ذلك الوكيل أولى لانه المبستر اه قبض اه شورى (قوله ولا جنبي توكلها)
 أي في اختلاع نفهم من زوجها وقوله بن بصر أي بالو كلف أو بالاستقلال وقوله أو تنوي أي الوكالة
 أو الاستقلال فهذه أو يقع قوله فان أطلقت لم تجز خضع النسبة السابقة وقوله وجب صرح المحترق
 على المستقل والتصریح في صورته فلو قلته يطالب الموكل أي الذي هو الزوج وجب في الاول ولا اجنبي في الثانية
 وقوله والافيهان صورته العشرة فلو المبستر هو الاجنبي في الاول والزوج في الثانية وقوله حيث نوى الخلع
 أي الموكل الذي هو الزوج وجب في الاول والاجنبي في الثانية فان صورته سم قوله أو أطلق وكلفه فالرجوع
 في ثلاثة وعده في خضعه علم مطلبة أصلا في شتين وقوله أو أطلق وكلفه أي أم أطلق وكلفه فالرجوع
 وهو الزوج وجب في الثانية فلو رجوع اه شجنتان (قوله فالزوج مطالب الموكل) أي فطالب الزوج وجب في الصورة
 الاولى وهي توكلها جنبا في اختلاعهما مطالب الاجنبي في الصورة الثانية وهي توكل الاجنبي له لوال
 مطالب الوكيل ويرق فيمنع من يوكل المشتري بان العقد يمكن وقوعه ثم لا هنا كبر وما تقدم من ان مطالب
 الوكيل دونها مفرض فيما اذا حالها وهما يتغالها اه حل وفي قل على المحل ما تصه قوله مطالب
 الموكل وهو الزوج وجب في الاول ولا اجنبي في الثانية فوضف ذلك أنه لا يطالب الوكيل وهو يتغالها في البيع
 الآن ويرق بقوة التوكيل في البيع دليل وقوع العقد في بعض الصور اه وعبارته قوله مطالب الموكل

ظاهره انه لا يعايب الوكيل بأشياء انه تقرر في بلد الوكالة ان وكيل الشراء يطالب وقد يسرقان التوكيل
هناك أم لان العقد يقع له بخلافهنا فليراجع انتهت (قوله حيث نوى الخلع) هذه كتابة عن نية
لو كاهة فهم من الصور العشرة وتقدم ان فهم موردين اه شجنا (قوله فان اختلع الاجنبي الخ) هذا
تعميم على قوله واختلاع اجنبي كما اشار له الشارح بقوله فان اختلع الاجنبي فكان الانبذ كرمعه اه
شجنا ولو اختلع الاجنبي بصدقتها أو على ان الزوج يرى منه أو قال طلقها وأتسمى عنه أو على ان تسمى
منه وقع وجباً ولا يبرأ من شيء ان ضمن له الاجنبي الدرك أو قال الزوج على ضمان ذلك وقع بالتابع المثل
على الاجنبي فان ثالث هي ان طلقته في وقت يرى من صدق أو قد أبرأ منه فطلقها ليرأى منه وهل
يقع وجباً أو بالتبجي ابن المقري على الاول لان الاراء لا يلحق وطلاق الزوج طلاقاً للبراءة من غير
انظاص صحيح في الاستزام لا وجب عوضاً قال في الرضوخ لا بعد ان يقال طلق طمعه في شيء ورضيحتي
في الطلاق بالبراءة فيكون قد اصابه كغيره فوقع بالتابع المثل الا لافرق بين ذلك وبين قولها ان طلقته في ذلك
أنف من كان ذلك تعاقب الاراء فهذا يتعلق لتعلق هذه الاماخرية ابن القري أو انساب تعاقب اصله
ثم عن فتاوى القاضي وقد نبه الاستوى على ذلك ثم قال والمشهدورة يقع وجباً وقد حرم به القاضي في تعليقه
وقال ان ركني تعاقب الاجنبي المستعدة ان علم الزوج عدم صحة تعاقب الاراء وقع الطلاق وجباً وأوطن محنته
وقع بالتابع المثل وقد أتى بذلك الولد اه شرح بدر (قوله بماله) كان قال طلقها على هذا العبد والعبد
في الواقع له سواء اقتصر على ذلك أو قال من ماله أو قال من ماله اه (قوله أو بماله) كان قال خالع زوجت عني أو عن نفسي
العبد وفي الواقع له سواء قال من ماله أم لا وقوله أو يستتقل كان قال خالع زوجت عني أو عن نفسي
هذا العبد سواء قل من ماله أو لا والحال ان العبد ايقوله بان لم يصرح بشيء من ذلك أي لو كاهة والولاية
والاستقلال لعدم التصريح بشيء من الاثنائي بصرحه بماله المال لها الا فرض ان انعم بماله ايقوله وان
أطلق مفهوم التصريح في المثلين وهذا التفصيل يدل على ان التصريح في المثلين بالاستقلال صادق بالتصريح
بأنه من ماله وبعدم التصريح به كيقدر اه شجنا (قوله أو ولاية عليها) أي لو كان صادقا اه
حل (قوله أو مصرح بالاستقلال) بأن قال اختلعتهم هذا العبد لم يذكر كراهه من ماله ولا انه منصوب به وهو لها
في نفس الامر كفي الرضوخ وكذا اذا صرح بأنه من ماله كفي البهجة وشرحها اه مرل (قوله فيقع
الطلاق بانها بلزيمه المثل) الاطلاق هنا مع التفصيل في قوله وان أطلق بأن لم يصرح بشيء الخ زين ان
لا يذ كراهه من ماله انعم بمصوب أو يذ كرمه جدي كالصرح في لافرق بينهما في الوقت ع بالتابع المثل
وحينئذ فلو علم ان الخالع من غير الزوجة بمصوب مع التصريح بمصوب فوجب الوقوع وجباً اه
مالم يصرح الخالع بالاستقلال والواقع بالتابع المثل اه عرش على مر وقوله وحينئذ تقول لهم الخ كان
الشيخ فهم ان التصريح بماله من ماله اصرح بعنوان النصب أي ان الاجنبي اذا صرح بعنوان النصب يقع
الطلاق وجباً فاحتاج الى التمسك المذكور وانما دونه لا يحتاج اليه اذا صرح بماله من ماله ليس فيه
تصريح بعنوان النصب ولا يفتني ولا يستلزم ان يكون منصوباً في نفس الامر قائل (قوله ويلزيمه مهر المثل)
وما تقدم من ان خلع الاجنبي بالفساد يقع وجباً على مالم يصرح بالاستقلال كما هنا والواقع غير المثل ومنه
عدم التصريح بالاستقلال ان لا يضيف الخلع الى خصه سواء أضاف المال له أم لا اه شجنا (قوله فقلت)
أي لانه بالتصرف المذكور الخ

حيث نوى الخلع له أو أطلق
(فان اختلع) الاجنبي بماله
فذلك واضح (أو بماله)
ومر حو كاهة منها كذا
(أو ولاية) علم المطلق
لانه ليس بولي في ذلك ولا وكيل
فيما اطلاق مرطوب المال
ولم يلزم أحد (أو) صرح
(بالاستقلال) فاعني منصوب
لانه بالتصرف المذكور
مالها غاصبه فيقع الخلع
بالتوايلزيمه مهر المثل وان
أطلق بأن لم يصرح بشيء من
ذلك فان لم يصرح بأنه من
مالها فخلع بمصوب بذلك
والا فصرح جدي اذ ليس له
التصرف في ماله بما ذكر
وان كان وليا لها فبطل
السنية

● (فصل في الاختلاف في
الخلع أو في عونه

● (فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عونه أي وما يتبع ذلك كالاختلاف في عدد الاطلاق اه عرش
ثم ان الاختلاف في عدد الاطلاق يمكن ان يكون شمولاً للاختلاف في الخلع بل من حيث أصله أو من حيث
عدده فلا يحتاج الى بانه على الترجمة كما صنع فلا يلزم ان يفسر ما يتبع قوله ولو اخرج بالمال كملت في

جميعه فيقع بالنابان تكون وشبهه متوكلاً منهما حتى قدره ولم يتعلق به زكاة خلافاً لأطالبه الرعي أنه لا فرق بين تعلقه أو دونه اه من شرح مدر (فرع) * يتبع كثيراً ان تقع مشجوة بين الرجل وزجته فتقول له أم أنت فيقول لها ان صحت رأتك فأنت طاق والذي يظهر فيه أنها ان برأته من معلوم وهي وشبهه وقع الطلاق رجماً بالتعلقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدنا بالنابان لم يأخذوا مضافاً إليه الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وان كان المبرأ منه يجهل فلا يبرأ منه ولا وقوع فتنبه فانه دقيق كثير التوقع اه عمن عليه بغيره

(كتاب الطلاق)

أي بيان أحكامه ومنها بيان صراحته وكما يانه وما يتعلق بذلك وهو جاهلي جاء الشرع بشرره وفي قول على الجلال وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقرره فليس من شخص هذه الامة (قوله هو لفظ جاهلي القديم) الظاهر ان المراد بما قبله الا انهم من الحسنى والمعنى ليكون بين المعنى القوي والمعنى الشري علاقة كما هو الفاسلوان كان المعنى خلاف ظاهر التعبير بالحلل وعادة الاذرى هو عبارة عن حل القدر والاطلاق انتهت فعل حل القيد على الحسنى في تفسيره المتبادر منه وعطف عليه الاطلاق الذى هو أظهر في أخذ المعنى الشري منه كما تقرر ثم ظاهر قولهم في تفسيره ان الطلاق حل القيد منه صدقة فظهر ان استعمال الفعل من هذه المادة مجردا ويحتمل أنه اسم مصدر بمعنى التطلاق فراجع اه رضى وفي المصباح طلق الرجل امرأته تطلقاً فهو مطلق فان كثرة تطلقه لئلا يفسد طلاقاً والاسم الطلاق وطلقته طلاقاً من باب قتل وفي لغتين باب قرب لهما طلاق بغيره قال ابن فارس أيضاً امرأه طاق طاقاً طاقاً زوجها وطاعة غداً فصرح بان فرق لسان الصفة بغير واقعة وقال ابن الأثيرى إذا كان النعت مفرداً به الاتي دون الذكر لم يدخله الياء نحو طلاق وطمت وحاض لانه لا يحتاج الى زوال لاختصاص الاتي به اه لكن هذا كما لا يخفى الاستعمال هذه المادة في حل القيد المعنى وما استعملها في حل القيد الحسنى فيؤخذ من عبارة المختار وصرحوا طلاق الاسير بخلافه وأطلق الناقض عقابها فطلقته بالفتح وأطلق يده بالجر وطلقها أيضاً بالضم والفتح أيضاً بالفتح والفتح أيضاً بالفتح وسبى سببه والافتراق الفهاب واستطلاق البطن مثله اه وفي المصباح حل الشيء بحل بالكسر اختلاف حم وحل الذين بحل بالكسر أيضاً لا انتهى في أجله فهو حال وحل المرأة أقر وبتزال المانع الذى كانت تصفة به كالعقد وحل الحن حلاً وحلوا وجب وحل المحرم حلاً بالكسر خرج من أحواله وحل صار في الحسل والحل ماعدا المحرم وحل الهدى وصل الموضع الذى يخرج فيه وحل العبد بحل وحل العذاب بحل وحل حلال هذه وحلها بالضم والكسر فاضم على معنى نزل بغيره والكسر على معنى وجب والباقي بالكسر فقط وحل بالبدل حلالاً من باب تعد ترانه ويعدى بنفسه أيضاً يقال حلت بالبدل وحل يفتح الحلو بالكسر لعله حكاه ابن القطاع موضع الحلول والحل بالكسر الاجل وقوله تعالى حتى يبلغ الهدى بحل أى الموضع الذى يخرج فيه والمحل بالفتح المكان ينزه القوم وحل العقد حلاً من باب قتل واسم الفاعل حلالاً ويصغر حلت العين اذا حلت ما خرج من الحن ففتح الحلال والزوج والحليلة الزوج وحل الحلة بالكسر القوم التازون وطاق الحلة على البيوت بحل اسمية للعلم باسم الحال فيه اه (قوله وشرع حل عقد النكاح) وعره فالتوى قوله تصرف بمحلوله وزججه بغيره بلا سبب فيقطع النكاح وتقرره الاحكام الخمسة فواجب طلاق المولى أو الحاكمين كغيرهم كطلاق البسدة عن مذهب كطلاق عاجز من القيام بحقوق الزوجية أو من لا يملك اليها بالكلية وبأمر أحد الاقرين لغيره نعمتوكر ولم يخلع ذلك وأشار الامام الى المباح من لا تسمع نفسه بغيره لعدم مية الهاملا كلاً (تنبه) * من المندوب طلاق صبيته بالحق بحيث لا يبرأ على غيرها لاطلاقه لان عدم موافقته بالحق كإشارة اليه على الله عليه وسلم قوله الصالحين النساء كالمبرأ بالاصم

(كتاب الطلاق)

هو لفظ جاهلي القديم شرع حل عقد النكاح لفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب

أى الأيسر المتاحسين أو الربلين أو أحدهما اه ذل على الجلال (قوة اللاهوتية) أى
الطلاق الذى غلبت فيه عقبة فلا بد من تقدير الخلف قبل البتة ليكون المبتدأ من الخلف (قوة كبرياء
خو الخ وفروا به سمحة أى بعض الجلال إلى قوة الطلاق وليس المراد حقيقة الغضب بل التبرئة منه اه
حل وانظر المأثور من كون الغضب معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صدف للملك وكأمره أو بانقضاء
وصفه بل لا يخلو ورواده الجائز اه سم على اه ع ش على مر (قوله ورواها) وعنده ان كلامه
الولاية والقصد وصف المعلق فلا حرج من شروطه اه حل (قوله ولو بالتعلق) عبارة شرح مر
وبشرط التفرقة أى لصحة تفرقة من تعلقه التكليف فلا يصح تعلقه ولا تمييز من نحو محرمات ونحو ما يعنى عليه
ونائم لكن لو تعلقه بصفة فوجدت به نحو جنون وقول من كان الطلاق مطلقا على موقوف وعنه أكرامه يشرح
لم يخل بها بل يحكم بقره أو بحق حشو وأصله كإثباته من كلامهم وأتى به الرادف مع تقدمه بشرط الصلاة
لأنه لو تكلم فله حكمها بل لنزول الأكرام فهو من الأكرام ظاهر ما لو حلف لم يأت قبل قوله فقبله النوم
بحيث لم يستطع وبشرط أن لا يتمكن من فعله غلبه وحده وإعلم أنه لا فرق بين الأكرام الحسى أو التبرى
فلا حلف لم يأت زوجهما متساوياً ولو لم يأت غدا فالحلف فيه وأوليس أمته اليوم فوجد ما ملأ
منه من حيث وكذا لو حلف بقضين زوجهما فى هذا الشهر فجزءه كسبائى بخلاف من حلف لم يمتن فيه
وقت كذا فى بعضه حيث حلف بدليل ما لو حلف لأصلى الظهر فلا حلف والحاصل البحث خص
بمنه بل صفة أو أتى باسمها فاصداً دخلها أو دلث بنية عليه كإثباته مسئلة مفارقة الغريم فلن يظهر
الخاصة والمشاركة فمأله أو أدان لا يشاركه وإن أعسر حيث بخلاف من أطلق ولا بنية فعمل على الجائز أنه
الممكن شرعاً السابق إلى الفهم انتهت وقوله فجزءه كإثباته لم يستطع الوفاة فجزء من الشهر بخلاف
ما لو قدر فزود ثم أعسر بعدة حيث لغو به التبر بختاروه وصرح بذلك قول الشهاب فى آخر الطلاق
أو فأنه فى معنى يوم كذا مثلاً أو فوف فلا بد فيه فأعسر لم يمتن لئلا يشرط الأصنام من حين التعلق إلى معنى
الموقوف اه بشرط الأصنام الخ أم لو حلف أنه يقضيه معقة عند آخر الشهر مثلاً أو أعسر فى الوقت الذى عينه
لأنه لو أعسر قبله بعد الحلف وكان يمكنه إداخار ما أعسر به إلى الوقت الذى عين فأنقذه عدم الحنث لانه قبل
الوقت المعين ليس ممكن أن الوفاة لا يبر بالاداء إلا فى آخر الشهر والبر ليس بمصور وأما ما أسره قبل الآخر
فليس فى إنقائه تخوف التبر بختاروه به ذاقه أو حلف لياً أين ذاك الطعام عدا فأنقذه قبل الفرجت قالوا
فسمي الحنث إذا التبر بمصور فذلك الطعام اه فى قبل باب اليجتو يظهر أن المراد بالاصلاح هنا فى
الغنى ويحتمل أن يكون ما هنا متأسف قبل بقرته هنا جسد ما يتركه ثم أو ثابته لانه الضرورى لا الحلى اه
ع ش على مر (قوله فلا يصح من غيره مكاف) مثل النائم وظاهره من معنى بالنوم وظاهره أن كانت الحصة
لا من نالج كل نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يغبه إلى ثلثه استيقظ قبل خروج الوقت ما لو استعمل ما يجب
النوم بحيث قضى العادة بن آكله وحسب النوم فيه قطر وقيل بفرق بين هذا وبين استعمال اللواء
بأنه لا يفتل وأن العمل من الكليات الجسدية يجب حفظها فى سائر المرات بخلاف النوم فإنه قد طلب استعمال
أصابعه لم يمتن من راحة البدن إلى الجملة اه ع ش على مر ورواها على نفسه أنه كان نائماً ومبدأ أى
أو يمكن ومنه يمتن هذه جنون صدق بينه أنه لا يوافق ومزاعة إلى وضعية فى الأولى ظهر تأدلاً أمرو على
النوم ولا يشكل على الأخير من عدم قبول قوله لم أعصد الطلاق ظاهر التعليل بالصبر يجمع بين تكليفه
مكرهه وهما يفتن تكليفه حال تغلبه قبل فذعوا بالصواب والجنون يشده اه شرح مر (قوله فغير
رفع التلم) أى أن التكليف هو الكتاب الأحكام التكليفية لا فى الزعم وهو الكتاب الأحكام الوضعية لانه
ليس من صفات الثلاث اه شغلوا ذلك أن غيرهم يعمهم لايصح الاستدلال بالحدوث لأن وقوع الطلاق

كثرة تعالى الطلائع من
فالسنة بعرف أوتسرح
باجلوا السنة كجبرليس
فني من الحلال بقض الى الله
فالحسن الطائر واه اوداد
سنة صحيح والحا كم هو حجة
أركانه حصة صيغة وعمل
ولاية وتصد مطلق وشرط
به أفي المطلق ولو بالتعلق
تكليف فلا يصح من غير
مكان خبر وقع العلم

عش على مر أي ومن قبيل خطاب الوضع وهو الخطاب الوارد يكون الشيء أشرطاً أو أضعفاً أو مباحاً
أو مباحاً أو مباحاً مقتضى التعليل الثاني أن يقع من الشيء لانه غلط بخطاب الوضع إلا أن يقال المراد
بقوله بالاستسباب أي المضمحل بها عدم الخطاب فيخرج المصلي اه شيئاً مقتضى هذا الجواب أن
يقع من الجنون المتدري وليس كذلك اه وفي شرح مر ما هو موقوف قصرناه له عليه الحال طبعاً جامع
الصحة رضى الله عنهم على مؤاخذه بالقذف من خطاب الوضع وهو ربط الأحكام بالاستسباب فخطابه
لتدريه والحق له بما عاده طرد الباب فلا يزال النائم الجنون على أن خطاب الوضع فلا يجهلها ككون
القتل سبباً للقصاص اه وقوله ككون القتل سبباً للقصاص فالمصلي والجنون إذا اقتضى لقصاص عليها
مع أن وجود القصاص باقتضائه من خطاب الوضع أي فيدخل القصاص في شأن ما يهدم وجوب ذلك
القصاص أمكن القصاص بغيره لمقتضى مقتضى كنهنا اه عش عليه قوله وهو المقتضى لبقائه عليه وفيه
أن هذا لا يناسب قوله يهدم حتى تعلموا ما تقولون لأن المقتضى يعلم ما يقول وأيضاً يلزم من مقتضى المقتضى عن الصلاة
مع أن صلاته صحيحة اه حل وأجاب بعضهم بأن هذا خطاب للمقتضى الذي هو مفسر بحيث لا يسمع جميع
الصلاة فمقتضى من ابتدائها الثلاث يطل في شأنها بغيره اه شيئاً عساهوى (قوله وهو المقتضى) بنون
عقوبة فمقتضى من الشبهة أي الطرب هو هذه أول حاله والثالثة أن سقط كلفه عليه والثانية من هذا
وسبباً ذلك في كلام الشارح اه قل على الجلال وقوله من الشبهة أو لا يسمع لأن شأن هذا
المقتضى مقصور ولا يعموز ولذلك ذكرناه في باب المقصور وفي المباح الشبهة السكر ورجل نشوان وامرأة
نشوى والجمع نشاوى مثل سكرى وسكارى ورنال معنى اه ثم قال ونشأ التي نشواهم موزون باب يقع
حدث وتجدد ونشأه أحدثه الاسم النشوا والنشوا من غرق وسلامة اه (قوله والمراد بالسكران) أي
الذي هو محل الخلاف في تكليفه هو المتدري (قوله من زل عنه) أي غير زل لا يرى أي لانه لا يراه
الجاللون (قوله بما شابه) يؤخذ منه أنه لا فرق فيما ذكر بين المسكر والكافر في قصره لأن الكافر
مخاطب بغير وع الشرب بغيره فلا يعبأ به إذا لم يخل وأقرنا به على شربه ليس محل ذلك بل لكون الجزية
ما هو موقوف عليه كلف الأذى عنهم اه عش على مر (قوله ويرجع في حده إلى العرف المالح) قد وجدت
بهاش شرح الروض مائة (قائمة السكر عبارة عن حالة تحصل من استهلاك أجرة قمتها قد من المدة على
معدن الفكر اه دميري (قوله وعن الشافعي أنه الذي اختل كلام المالح) وتظهر من ذلك فجاءوا على
الطلاق على السكر اه حل (قوله واختيار) قال الشيخ عبارة توهب بعض الضعفة أنه لا حاجة إلى قيد الاختيار
مع قيد التكليف بناء على أن المكروه غير مكلف بكيفية عليه في جمع الجوامع وهو فاسد لأن المراد هنا التكليف
البلوغ والعلل لا الهسى المراد في قولهم المكروه مكاتب أو غير مكاتب على أن المسئلة خلافة اه ومن خطه
تقلت اه شوري (قوله فلا يصح من مكروه) أي غير حق والاصح بان امتنع للمولى من الفحشاء والطلاق
ولو باللسان بل تأمير مانع طبعي بان يقول إذا قد دونت أو من الطلاق فقط بل تأمير مانع شرعي كإبرام
وصوم واجب لانه لا طلاق لغيره حتى لو قال إذا اتقى امرأى أو صوي وطئت لا يكتفي منه بذلك
فاكرهه القاضي على الطلاق ولا يتحقق من ذلك تمكن القاضي من إيقاع الطلاق بنفسه كذا ذكره والرافعي
فيما شكال قوي ذكر في تحرير الفتاوى محصله أن المولى يجبره القاضي حتى إذا امتنع من الفحشاء لا ينبغي أن
يلزمه بالطلاق عينا اه حل (فرع) لو قال طلقت مكرهاً فأنكرت زوجته وهذا كقربة كالجلس
فانظر قوله بينه وبينه والافلا كدعوى اللفظ بل طلق مريض ثم قال كتمت مقتضى على فأنه من عهدته انما قبل
قوله والافلا فان ادعى الصبا وأمكن صدق بينه اه من الروض شرح (قوله وان لم يور) أي
فلا تلزمه التوبة فلا يور كعالمها والمومن غير مدع مثلاً به لا كرام بشر لا يجر على الخطأ ولا ينفه

وهو المقتضى لبقائه عليه
واتقته تكليف السكران
لاستغناء الفهم الذي هو شرط
التكليف والمراد بالسكران
الذي يصح طلاقه من كماله
ونحوهما من زل عنه بما أتم
من شراب أو دواء ويرجع
في حده إلى العرف فإذا انتهى
تفسير الشراب إلى حقه يقع
عليه اسم السكران عرفاً فهو
محل الكلام وعن الشافعي
رضي الله تعالى عنه أنه الذي
اختل كلامه المظنوم
واكتشف سره المكتوم
(واختياره فلا يصح من مكروه
وان لم يور) لا خلاف فيه

تشر بانشاره و خازن المصلو عليه حيث ياربه الهر باذا قدر عليه ان الغوس يحاط لهدا لاحتياط لغيرها
والتورية من دور متاحس برقوبة أيسرته وأظهر غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كله يصح وراه
حيث لا يظهر كره الجوهرى قال النوى في إذ كل مومعناها أن يطلق لفظا هو ظاهر فعسى ويريد به
معنى آخر يتناول ذلك اللفظ ولكن مختلفا بظاهره له من الروض وشرحه (قوله وان لم يور) هذه العبارة
المراد على الضعف وعبارة أسهل مع شرح هر وقيل ان تركها أى التورية بلا عن كذا فغير مؤدبه وتنع
ومن ثم زمت المكروه على الكفر وقاله الموصى لا تترك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخسر بنا لحد
كان اكرها على الحلف فلا تخرج بالانخبار بخلاف ما حلف لهم من غير سؤال منهم وان علم عدم اطلاقه
الابالحلف لعدم اكرهاه على الحلف اه (قوله ومن ثم زمت المكروه على الكفر وهل يلحق بالكفر غيره
من بقية المعاصي حتى لو اكره على الدلالة على امرأة يرف بها وانسان ير يدقته أو أخذ أمواله فاحذر كاذبا هل
تأمره التورية أو لا يفرق بخلط امر الكفر في نظر اه ع ش عليه (قوله لا خلاف في اغلاق) أى اكره
فسروا الاغلاق لا كراه لان المكروه أعلق عليه الباب وانقل عليه أو ينعوا تخسره بالفتن لا تفتن
على وقوع طلاق النفيان اه ج (قوله أو ينوى بالطلاق حل الوثائق) فيه ان نية هذا وعدمه بيان حيث
يعلم ان وثاق اه نخل والوثاق يفتح الواو وكسرهما الفتن كائنا المختار وفي المصباح انه القيد والجل
ويحدهما لجمع وثق كراوطر اه (قوله على تحديق ما هدده ولا به ومنه المشد المنصوب من جهة
الحاكم وقوله ظاهرا منه يتضح جواب سادته وقع السؤال عنها وهي ان تضماعتا الحرامات لخص فشا جرمه
لحلف بالطلاق الثلاث لا يحتره هذه السنن فساد السداد فدا كره على الحرامات تلك السنن وهذه
بالضرب ونحو ما لم يحتره وهو انه لا حث عليه لان هذا الاكره بغير حق ولا يشترط تعدد الاكرام
الشاد المشد كور بل يكفي ما وجد منه أو لا حث كرهه على الفعل جميع السنن على العادو علمه انه ان
استمع عاقبه بل لو تالة احتره جميع السنن وكان حلفان لا يحتره أصلا لا في تلك السنة ولا في غيرها لم
يحت مادام الشاد متوليا فان عزل قول غيره لم يكرهه على ذلك حث بالمرث بخلاف ما لا سائر لم يعمل
لحلف أنه لا يضلها فدا كرهه عليه فبحث لان هذا الاكره بحق اه ع ش على هر (قوله ما هدده) أى
امر غير مستحق اه شرح هر وفي المصباح وهدده من هدده وقدم ما يقوبه انتهى (قوله عاجلا ظلم)
ومع اشتراط كونه عاجلا لا يشترط تحييزه بل يكفي التوجه لفضل صرحه في شرح الروض اه شوى (قوله
ويجزم كره الخ) لا يقال هو عند قدر المكروه على الهر مثلا لا يصير المكروه قادرا على ما هدده فلا حاجة لهذا
القيد لاستغناء عنه بالاول لا تولى قدر المكروما يقع على الهر بل لا تنق قدر المكروه على ما هدده اه حل
(قوله ويجزم كرهه) أى غير اكرها كما اكرهاكم الشرى والافا كما من حلف لا يكلم فلذا على كلامه
اكرها لفظا بغيره بقدر ما أمر من مرة أو أكثر أو دائما اه قل على الجلال (قوله كسختانه) بالجمعة
والثلاثة والمهمة والتون اه قل على الجلال (قوله وظنه انه ان استمع الخ) فلو بان خلاف ظنه فبينى
عدم الوقوع أيضا ومنه تقوى آخرى بما يحبس به لكا والآخرى مجمعة فبها مفتوحة فتفاف من لا يعرف
النافع من الضرر ويحبب بظنه اه قل على الجلال (قوله ويحصل بتقوى الخ) الضابطان كلما
يسهل على المكروه بفتح الزاوات كليه دون التعلق ليس اكرها عكسه اكره اه قل على الجلال
(قوله ويحصل بتقوى بخمور) وليس من ذلك مزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يتلان بغيره ليس ظلم الجلال
مطلوب بشر بخلاف متولى بحق فبينى ان التبديع مزله منه كالتهديد بالمال اه ع ش على هر
(قوله كسرى بخدي) هو ما يهدد حتى المكروه بفتح الزاوات بخلاف ضرب ولما أو اله أرتاها فلما
اكرها وقش شغفان الا كرا بقتل بضعة المصومون علا أسفل اكرها هو وجبه كابر تخمن

لا خلاف في اغلاق أى اكره
رواها وادوا لهما كم على
شرط مسلم والتورية كل
ينوى غير زوجته أو ينوى
بالطلاق حل الوثائق أو
طلقت الانخبار كذا (وشرط
الاكره قدر مكره) بكسر
الراء (على) تحقيق (ما هدده
به) بولاه أو تغلب عاجلا
ظلمًا وبجزم كرهه بفتح الزا
(من دفعه) بجرس وغيره
كسختانه بغيره (وظنه) أنه
(ان استمع) من فعل ما أكره
ما به (سخته) أى ما هدده
(ويحصل) الاكره بتقوى
بمخذور كسرى بخدي أو

جس

الضايف السابق ومنقول الوالد لوله طلقها والاتلت نفسى فهو اكروا كذا صكه على المعتدي فبما اه
 قل على الحلال (قوله أو اتلاف مال) ومنع من دوابه جابر دى الى التلصص اه ع ش على
 مدر (قوله أو اتلاف مال) أى أو تضر بالاول ومنقول المراتز وجها ملقى والا طعمت كسامللا وعلب على
 فله ذلك اه قل على الحلال (قوله ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم) عبارة اى فى
 وشرحه ويختلف الاكرا باختلاف الأشخاص والاسباب المكرة عليه تقدير يكون التثنية كراها فى حق
 شخص دون آخر الخ (قوله ويختلف ذلك) أى ماذا كمن الضرب وغيره فغير الضرب الشديد يلقى
 المروعة ويحضر تاللا اكرا والقوف بالزنا والواكرا مولقى العجز ونحو خمسة ناه من غنى غير
 اكرا وهكذا اه قل على الحلال (قوله فلا يصح الاكرا بالقوف بالعبوة الا بجله) أى لو ان
 علم من عادته المردة انه لم يخل أسره الا ان تحقق القتل غدا كالتضاد اطلاقهم وجهه ان يقامه الى القيد
 غير متيقن فلم يفتى الا بجله اه شرح مدر (قوله فان ظهر الى قوله وتم) يشير بهذا الشرط آخرى الا كرا من
 ظهور والقرفين ما لو كرهه على الطلاق أو طلق المكرة فخلق المكرة واحدة أو اثنين أو ثلاثا ونوع للهور
 القرينة اذا كان عليه ان يستحل الحلال اه شيئا (قوله أو كفى) هو بالتحفيف كفى المختار قال الكتاب
 ان تسلم بشرط فيه غير موقوف كيث بكذا من كذا وتكون ايضا كتابه فيها ثم لا يوكاه ابا يردو يابى زيد
 يكتبه كاقول بجماسيه اه بخل التكتبة معنى وضع الكنية والكاتبه التكميل بلام مزيد غيره عنه
 ولعل هذا بحسب الفتوى ما عند أهل الشرع ففى لفظي تشمل المراد وغيره اه ع ش على مدر (قوله بل
 لو وافق المكرة الخ) هذه التالى بهد هشتا ناه من عدم وقوع طلاق المكرة كفى التصحيح لكن لما كان
 فاستثناء هذه نظر كاشا واليه فى التعديل لم يحدوا بالاستثناء فليتأمل اه شورى (قوله بل لو وافق
 المكرة) أى على ما كرهه به كان فله طلاق ثلاثا طلاق الثلاث ولو بالصرح ونوى باق الطلاق فهو
 مختار فله التيقن كان الصريح لا يتوقف عليها اه (قوله ونوى الطلاق) أى ولو بالصرح لان الصريح
 فى حق المكرة كتابة اه حل (قوله ما يدل على فراق) أى لفطيل على فراق فلا يصح بغير لفظ عند أكثر
 العلماء اه شرح مدر وقوله هذا أكثر العلماء أشار به الى خلافه فسد لها الشرع الله تعالى عنه فانه
 قال يقع بينه من م ج بلعى وقول ج بينه أى بان يفترق بنفسه معنى أنت طالق أو لفظك اما
 ما عطر لنفسه عند المشاورة والتخبر منها أو غير ذلك من العزم على أنه لا بد من تعلقها فلا يقع طلاق
 أصلا اه ع ش عليه بشرط وقوعه بصرح أو كتابة بغير صوته بحيث يسمع نفسه ولو كان يسمع السمع ولا
 عاوض اه شرح مدر (قوله فيقع بصرح بلاية) ولا يقبل ظاهر امر فحده الصرايح على موضوعها
 بنية كقوله أردت طلاقها ونفى أو غارتها لم يزل أو بالسراخ التوجيه اليها أو أردت غير ما سبق لسان
 اليها الا بربنة كالمهاتم وثاق فى الاول وأقرت كالألف فى التثنية وقد دعهما عند سفره أو أرسى عتب
 أمرها بالتبكير على الزاغة فى الثالث فيما يظهر فيقبل بظاهر أو رضى أو ذراعى أو جورة
 خلق أو قوسى أو نحوها أى فى فكاك الاستثناء كما أفتى به والده رحمه الله تعالى فلا يقع بهائى أو نوى ذلك قبل
 تمام اللفظ وعزم على الاتيان بقره من جورة ونحو ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والادفع عليه قبل اتيانه بغير
 من جورة والى العالم فى ذلك سواء اه شرح مدر وقوله كالمهاتم وثاق فى الاول فلهما من الوثاق
 هو القرينة وصورة المسألة أنه قال لها أنت طالق فى حال كونه يسمعها من وثاق كانت مبروطة به وقوله
 فكاك الاستثناء أى لفظ من فرسى وما بعد بصفة الطلاق على الطلاق كاستثناءه فى شرطه ونفى
 الاتيان به قبل فراغه من صيغة الطلاق لفظا به مع ما قبله وأصل صيغة الطلاق فى الوقوع والاقصا قوله
 من نوى ذلك أى الاتيان بلفظ من فرسى وما بعد وقوله وعزم الخ تفسير قوله ان نوى ذلك (قوله بلاية)

أو اتلاف مال ويختلف ذلك
 باختلاف طبقات الناس
 وأحوالهم فلا يصح الاكرا
 بالقوف بالعبوة الا بجله
 كقوله لا ضربك غدا ولا
 بالقوف بالحق كقوله
 لن له عليه قصاص طلقها ولا
 اقتصصت عليه نكاح خربا
 بجازته بقول عاجلا فلما
 (فان ظهر) من المكرة
 (قرينة اختيار) منه لطلاق
 (كان) هو أو بين قوله بان
 (أكرا على ثلاث) من
 الطلاق (أو) على (صرح)
 أو تعلق (أو) على أن يقول
 (طلقت أو) على (طلاق)
 مبسطة وهو من زيادة
 (تخالف) بأن وحده أو نوى أو
 كنى أو تجز أو سرح أو طلق
 معينة (وقم) الطلاق بل لو
 وافق المكره نوى الطلاق
 وقع لا يخبره موكدا أو قال طلق
 زوجتي أو التثنية (و) شرط
 فى الصيغة ما يدل على فراق
 صريحا أو كتابة فيقع
 بصرحه وهو لا يعتدل
 بظهوره غير الطلاق (بلاية)

هي الموقفة فتأمل اهـ وشدي عليه (قوله مع مشتق المفاداة والخلق) أي حيث ذكر المال أو نوى كما
سبق في الخلق وعبارة شيخنا كسج وكذا الخلق والمفاداة وما استق منها على ما مر فبعض ما من ذكر العوض
أو شبهه فانتزعهما كذا أن أنت خلع أو أنت مفاداة بالف أو نوى ذلك صريح ويحتاج إلى الفرق بينه
وبن أنت طلاق أو الطلاق حيث حكموا به كناية مع تعليلهم بأن استعمال الصدوق الأعيان قليل قاله
ولولا ذلك لاعتك على مذهبه أحد لم يكن ذلك قرينة صالحة لمرحلة الخلق في الطلاق عند محلنا فإن وهم فيه
اهـ حل (قوله مشتق طلاق الخ) أي وإن جعل صراحته المشتق من التراق والسراح لأن الجمل بذلك
لا يؤثر وإن كان ممن يتفق عليه ذلك لوجه لم يعلم بغيره شيء كما ساق في قول المتن ولا يقع عن جهل معناه
وإن نواه ولو جمع بين هذا الثلاثة شبه التأكد لم يشكر وكذا في ألقاظ الكناية اهـ حل (قوله مع تكرر
بعضها) وهو الطلاق والسراح دورا لفرق فانه لم يشكر اهـ حل والى في شرح هر وج دورودهما
في القرآن مع تكرر التراق فيه (قوله والخالف ما لم يشكر ومنها ما تكرر) أي الخالف ما لم يشكر من المشتقات
بما ورد لانه معناه وهذا يفيد أن السراح لم يلدن في القرآن وإن يشهر وإن ما ورد في القرآن لا يلدن
يشكر ووروده فيه وتقدم في باب الخلق أن المفاداة والخلق كل منهما صريح الأول وورد في القرآن
والثاني لشبهه عرفا واستعماله دور ودفعنا في القرآن فانه يفيد أن ما أخذ السراح أحد أمرين إما
اشتهار اللفظ مع دور ومعناه في القرآن أو دور ولفظه في القرآن وإن لم يشكر اهـ حل (قوله وترجته)
أي مشتق مذكور بجملة أي ولم يحسن العربية أي التسلط والفرق والسراح هذا والمعتد أن ترجمة
التراق والسراح كناية وقوله بلها أي الترجمة كره موضوعة الخ أي فيما اشتهر وورده في القرآن
لا يكون صريحا إلا إذا كان موضوعا لطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أي فانه لم يوضع لطلاق بخصوصه
كجمله محاسباتي اهـ تلوه بده الطلاق وتلوه بده التلوه بده تحريم عنها اهـ حل (قوله)
لشهره استعماله الخ لما رده على هذا التعليل أنت على حرام لوجود الشهرة فيجمع أنه كناية احتياج إلى
الفرق فقال ويقرئ بها أي الترجمة وقوله بلها أي الترجمة اهـ شيخنا وقوله عند النوى أي أو ما عند
الرافعي فهو صراحة كسباني (قوله أنت طالق) أي أو أنت طالق لكن صريح في طلاق واحدة فقط
وعلم من هذا أن الخطأ في الصيغة إذا لم يتخلل للمعنى لا يضر كره بالاعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله اتهم
أو اتهم طالق وإن تقوله لطلق فيقول هي مطلق فلا تقبل إرادته فبها لأن تقدم سواها يصر في اللفظ البها
ومن ثم لم يتقدم لهذا كره رجح التلوه في نحو أنت طالق وهي غائبة أو هي طالق وهي حاضرة اهـ شرح
هر (قوله أنت طالق) فلو حذف البسطة لم يبق شيء وإن نوى تقديره اهـ شرح هر والظاهر أن محل بحث
لم يشرع جوابا لكلامه بل عزاه فلو قالته هل أنت طالق فقال طالق وقع اهـ عس عليه وإبداله الطاء
تأشئة كناية على المعتدولون هي لغتوكذا الطلاق فرض على أولي نبي كناية على المعتد (تنبيه)
المعتد على الطلاق هو صريح وفي البحر عن الزني أنه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع بدون
نوى لانهما صفتين أو نوى ومنه في المطلب عن الطوسي تليذان يعني صاحب الفرائض في طلاق عديان القرى
وصححه في روضه على التراق وعلى السراح كناية بالاختلاف على الطلاق أفضل كذا ملحق على الفعل
وإما نحو على الطلاق من فرسي مثلا فهو كالاختلاف محاسباتي أو ما الطلاق ما قلت كذا أو قلت ونحو ذلك
فالفرق كما تراه تالیه اهـ قل على الجمل (فرع) وقع السؤال في الدرس عن قال زوجته
إن كل الطلاق يدك لطلقي فقال أنت طالق هل هو صريح أو كناية وأجابه نعم بله لاصريح ولا
كناية لأن الصيغة بعده فلا تكلمه في قوله ذلك اهـ عس على هر (مسألة) فمن قال زوجته تكفوني
طالق قال تعالى أم لا احتمال هذا اللفظ الخالو الاستقبال وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في

(مشتق طلاق وفراف وسراح)
يقع السين لاشتهارها
في معنى الطلاق وورودها
في القرآن مع تكرر بعضها
في الخلق ما لم يشكر ومنها
بما تكرر (وترجته)
أي مشتق مذكور
بجملة أو غير هاشرة
استعمالها في معناه عند
أهلها شهرة استعمال
العربية عند أهلها وخرق
بينها وبين عدم صراحته
أنت على حرام عند النوى
بأنها موضوعة للطلاق
بخصوصه بخلاف ذلك وإن
شهر فيه (كطقتن) وفارقك
وسرحتك أنت طالق أنت
مطلق

صريحه مشتق طلاق وتفرق سراح هذه الثلاث وما اشتق منها لم يأت ان هذا ثلاثة كتابه وهو يخالف
 ما سبق في باب الطلاق ان المراد مشتق فذا تطلق هم او اشتق منها فليجوز اه حل (قوله بلسكن
 الطاء) أي سمع نفع الا بوجسرها اه حل (قوله خلية) أي خالية فهو فدية بمعنى ذلعه اه شرح
 (قوله والاكثر انه لا يستعمل الا معزفا) عبارة تشرح در والاشهر انه لا يستعمل الا معزفا بل قطع المهر
 (قوله الامر بما لا يلام) ومع ذلك هذه من دوزن قطع على القياس بدل ما قلته البتة بالقطع اه عيش (قوله
 حلال الله الخ) ومنه على الحرام أو الحرام يلزمني أو على الحلال اه عناف والمعنى الحلال وانع على وهو
 الطلاق اه وأنت حرام كتابة اتفاقا عندهم لم يشترع عندهم والاوجه معاملة الخالف يعرف بالدهم بالباطل
 مقامه عند غيرهم وبالف عاذتهم والطلاق بالثاء المتنة كتابه سواء في ذلك من كانت نفسه ذلك ولا في آفته
 الواحد رحمه الله تعالى بناء على ان الاشتغال بالطلاق لا يلحق غير الصريح بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى
 لاختلاف عاذتهم هذا التلقين من التلقا والطلاق الاقوال لكن لما كان حرف التاء قرينا من مخرج العاء
 ويسدل كل منهما من الاشتراخي كثير من الالفاظ اقتضى ما ذكرناه اه شرح در ومن الكتابة أيضا
 ما لا زاده في قوله أنت على حرام الفاظ كدعه عندنا كانت حرام كلنظر أو كلنست وغيرهما من ذلك
 ما اشترع على السنة العاد من قولهم أنت حرام كحرم لبن أي وإن أتيتك أنت لم تلت أي أو أشتي أو مثل الزاني
 فلا يخرج به من كونه كتابه وليس من الكتابة ملوثة له انما ذاهبت أي متلافة لهما الباب مفتوح اه
 عيش عليه (قوله وذلك لما سر) أي أنت على حرام اه حل أي من أنه ليس موضوعا لطلاق مخصوصه
 اه شيطنا (قوله وقيل مكه) قل الزايد عن المازني أنه خطأ وظاهره لا يكون خطأ اذا فاده معنى
 الاول أم لو فاده مفعول كلفنا نفسك فلا خفاء له لا يكون خطأ فأنزل اه رشدي في در (قوله والسرب
 بفتح السين الخ) أي ما يسكره من سكران فهو قطع الظباء وتعم ارادته هنا اه شرح در وبعبارة زكي
 قوله بفتح السين الخ وأما يسكرها فالجاءة من الظباء والبقرة انتفت فتولها من المال أي غير الظباء
 والبقرة والمراد بقر الوحش اه حل ولولا لمن الحيوان لكان أو وضع وفي المصباح سرب المال سربا من باب
 قتل رمي أو من غير راع فهو سرب وسرب تسمية بالعدو وقال لا تعد سرك أي لا أردا بل بل تركها ترى
 كيف شاءت فكانت هذه اللفظة ملاذ في المباحة والسرب بالكسر الجاءة من النساء والبقرة والشباب والوحش
 والجسم أسراب مثل حل وحال اه (قوله أي من الزوج) عبارة شرح در أي تباعدى عنى انتهت وفي
 المصباح عزب إلى الجسد عزب من عزب قتل عزب عزب وزان عرفت عزب وبذا لم يكن له أهل فهو عزب بفحتم
 وامرأة عزب بآضا فحتمت وجسم الرجل عزب من كافر وكفار ولا يقال رجل عزب وقال الأزهري
 يجوز قياسه أن يقل امرأه عزب مثل آخر وجراه اه (قوله ونحوها كعجرو الخ) وتقتضى تسري برئت
 منك الزنى أهلك لأجاجة في نفسك أنت وشأنك أنت ولية نفسك وسلام عليك كلوا وشرى بفساد ما فيهم
 فيها ما رقت الطلاق في نفسك وأبارك الله لك أي فليس كتابه فلا يقع به طلاق وان فوا مخرج
 بنحو ما تحو قومي فذلك الله أحسن أقواله أغزى قصدى وثباته أنه لم يفسد فقال الأئمة كان
 كتابه في الطلاق والعدو فيها يظهره نوى الطلاق وحده والعدو وقع ما فوا أحد من قول الرينة
 وغيرها في أنت واحد أو ثلاث انه كتابه ومنه ما لو قيل له هل هي طالق فقال ثلاثا كلبا في قبيل آخر
 الفصل من هذا الباب يعرف قينون قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى انتباهه لا يقع به شيء فالتبلي
 على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه بعض النية بخلاف مستلذان وقوع كلامه جوابا لكلامها بوجه
 فيشبه ما ذكر فلم تحض النية لا يتابع وكذا في ما لو قلته لرجسا ثم قال بطلت ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى
 على الامع اه شرح در وفي ج (قوله) لو طلق رجسا ثم قال بطلت ثلاثا فلا يقع به شيء وان

باسكن الطاء (خطبة)
 من الزوج (بنة) أي مقطوعة
 الوصلة وتنكح باليتيم
 الفسراء والا كسر على انه
 لا يستعمل الا معزفا باللام
 (بنة) أي متروكة السكاح
 (بائن) أي مفارقة (حلال
 الله على حرام) وان اشترى
 بالطلاق خلاعة للرأى في قوله
 اه شرح ذلك لما سر (اعتدى
 استبشر رجلا) أي لا ي
 طائنت لسواء في ذلك المدخول
 (الحق) بكسرها
 ونفع ثالثه وقبل عكس
 (باطل) أي لا ي طلقك
 (حليل على غار بك) أي
 خائب سيديك يخطئ البعير
 في الصبراء وزامه على غار به
 وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع
 من العتق لسري كيف شاء
 (لأنه سرك) أي لا أهم
 بشأنك والسرب بفتح السين
 وسكون الواو الأبل وما يرى
 من المال وإنه انحر (اعزب)
 بمهله ثم زانى أعزب الزوج
 (اغزى) بمهجة فهو ما
 صبرى غير بنة لا زوج
 (دعنى) أي أتركى لاني
 لفتنك (دعنى) لفتك
 (أمر كسك مع فلانة وقد
 طلقت) منه أو من غيره
 ونحوها كعجرو الخ
 الزوج بوزدى انحر
 سافرى لاني طلقتك

وكأنها للسق أو بان ووى

قوى على المصنف وولد أن طلق ثم قال ثلاثون فصل بينهما كثر من سكتة النفس والى لها والحاصل
أن الذى ينفى عنه إجماده أنه متى لم يفسد فى ثلاثا كثر محاسن أو معالفا متى فصل فى ثلاثين لم تنقطع نية عنه
عرفنا كماله كلكية فان قوى أنه من ثمة لا أول أو بينه أو ثروا لا وان انقطع نية عنه عرفنا كثر محالفا
كقولها لابتداء ثلاثا اه ومن ذلك ما وقع السؤال عندها من شخصه من عز وسته يحسن وشاهد
طالق هي طالق فقله الشاهد لا يكتفى طائفة واحد فقال ثلاثا ثم أخبر عن خصمائه قال أردت وقوع الثلاث
فيمن لان قوله ثلاثا حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نية عنه لغا الطلاق وقوله فلا يقع به
وابن قوى على الأصح وينفى أن منسل ذلك ما قال زوجته أنت طالق أو لا تأنيبا أو لا يقع عليه طائفة
بقوله أنت طالق وابتدأ قوله لا تأنيبا أو لا تأنيبا أو لا يقع عليه طائفة وهو الأقرب وقوع الثلاث لان
التقدير أنت طالق طائفة أو لا تأنيبا أو لا تأنيبا أو لا يقع عليه طائفة الثلاث وان لم ينو من الكتابة اذهبي بمسجمة
بما عاينتها ومنها أيضا الوجه شخص بالطلاق على شيء قال شخص آخرا لمن داخل حيث يكون كتابة في
حق الثاني اه عش على مهر (قوله وكأنها طالق) وكذا بقية الكتاب المقدمة بدليل الاستثناء الا ترى
في قوله لا أستبرئ زوجي منك وكذا بقية الصراح اه حل (قوله وكأنها طالق) أى وان لم يرد منك وقوله
أوبان أى عز ياد منك اه شوبرى (قوله ووى طلاقها) أى ووى وقوع الطلاق فأنها ليهالها هذا
أخص محاسن اذا استفاد من ثمة الطلاق لا بهذا التقيد فلا ينفى عنه محاسن اه شيئا وبطلان الحلي
قوله ووى طلاقها أى يقع الطلاق فبما الباهة أى إضافة الطلاق اليها قد رزأ على نية الكتابات (قوله
لان عليه جرح الخ) توجيهه لصحة الاسناد اليه وقوله بخلاف قوله لبعده الخ مقابل لهذا التعليق (قوله قوله
قوى أصل الطلاق) أى وان كانت هذه النية كافية فبما الكتابات دون هذه اه حل (قوله والاعتق
كتابة طلاق الخ) يقول الزوج لوليه زوجها القرار بالطلاق لوليه زوجته ورجعها كتابة فيه وقيل له يازيد
فقال امرأتى بد طالق لم تطلق زوجته لان أرادها لان التسليم لا يفسد في عموم كلامه كذا في الروضة اه
شرح د وقوله لان التسليم لا يفسد في عموم كلامه يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنها في الفرس
وهي أن خصما غالى على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق لانه لا يقع لها أحد ثم رجعها ثم وقع معها ليهال يقع
الطلاق أم لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه عش عليه (قوله أى صبحم كنيته) عبارة
هذه وفى الصيغة فلما يشربه صريح وهو مستحق تحمير واعتق أو فلتزينة أو كتابة كلامه لى على لسان سلطان
لا يليل لخدمة أو نسابة أنت ولاى وصيغة طلاق أو طهارا انتهت فعملهم بها أن قوله هنا عكسه مكررم
ماسبه نفى (قوله كتابة طلاق وعكسه) أى أخذ من قاعدة ما كان صريحاً به ولم يبعد نفاذا في موضوعه
كان كتابة في غيره لان لغا الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا غدا في حل الماشاة الاستعمال في الادة
مكان كتابة فيه وكذا لغا الاعتق صريح في بابه ولا غدا في الادة استعمال في الزوجة فكان كتابة فيها لم ادب موضوعه
ما استعمال فيه الا كونه ذاتي الصريح ولا يحتاج الى تعليق في الكتابة ليقع بها على نفسها اه دل على الجلال
(قوله كأنها طلاق الخ) صوابه انه منسل طالق أو طلق نفسى حتى يكون من صور العكس اه شيئا (قوله
أو اعتقت نفسى) أى أنه لقوى لا صريح ولا كتابة في كل من الطلاق أو تزنى كون ذلك مستثنى من
العكس نظر ظاهر اه حل (قوله وليس الطلاق) أى صريحاً عما كانت كتابات الطلاق فملى هي كتابة في الظاهر
أم لا نظره اه حل وفى عش انها كتابة ظاهرا اه وكذلك كتابة الظاهر كتابة في الطلاق كجسبانى
في قوله ولو قال أنت على حرام الخ وقد أشار الشارح لهذا بقوله على القاعدة فمن أن ما كان صريحاً لم يفتضه
انما كان كتابة في بابه ووجه نفاذ في موضوعه أن يكون كتابة في غيره (قوله وليس الطلاق كتابة ظاهرا
وعكسه) وبأنى في أنت طالق كظهر أى أنه لقوى يظهر أى طلاقاً آخر وقوعه لا يقع ما عاين على ما عاين لغا

طالها لان عليه جرح من
جهتها حيث لا ينفى معها
أشياء أو لا ينفى معها
إضافة الطلاق اليه على
السبب المقتضى لهذا الجرح
مع النية فالغرض من حيث
إضافته الى غيره ككتابة
بخلاف قوله لبعده أنما
س ليس كتابة كنيته لان
الطلاق محل النكاح وهو
مشترط بين الزوجين والعق
محل الزوجه شخص باليد
فان لم ينو طلاقها لم يقع سواء
قوى أصل الطلاق أم طلاق
نفسه أم لم ينو طلاقه لقوى
أنما طالق هو لمصر به
الغاري واقتضاء كلام
القاضي ومثله أنباء في قول
الأصل أنما أنت طالق أو
بأنى مثال لكنه هو من خلاف
ذلك لان لا أستبرئ زوجي منك
أو لا أعتد منك فليس كتابة
فلا يقع به الطلاق وان نواه
لاستعماله في حقه (والاعتق
أى صريحه وكنيته كتابة
طلاق وعكسه) لا شراً كهما
في الزالة أو لا في زوجته
اعتقت أولاد لى على
قوى الطلاق طلق أو قال
لبعده طلق أنت أو بلى وقوى
العتق متزوج يستثنى من
العكس قوله لبعده اعتد
أو أستبرئ زوجي وقوله أو
لأنه اعتقت حر أو اعتقت
نفسى (وليس الطلاق كتابة
ظاهرا وعكسه)

بعدة أو كنت قد خرجت إلى بيت أبيها فاعلم أنه متعارفة إليه فانت خصصت في الحال فثبتت وقالت يا رسول الله في بيتي وقبي وعلى قرأتني فقال لها عليه السلام يستريحها إلى أسرار المسراغا كتيه على حرām فوردت الآية اه عيش على حر وهل كفر على الله عليه وسلم فقال مقاتل نعم حتى رقية مؤمنة وقال الحسن لم يكفر لأنه مقفوله اه قل على الجلال (قوله) لكن لا كفارة في حرمه (أي) زوجة كانت أو أمة فهذا استدلاله على صوري تزوجوا الأمة وانفصلت عن الأولي بالرجعة الثانية بالانت وقوله وأخت بابل كانت أمة هو ما أكل منها وهو في الأولى أو كانت أخت السيد فقال لها ذلك اه عيش والحاصل أنه إن حرم ما هو حلاله وجبت الكفارة وإن حرم ما هو حرام عليه فلا تجب اه مداني (قوله) أو وجهه (ملا) بمتهمة في غير الأولى فإن المتهمة في الزوم الكفارة وبجيرة حر وشهد كلامه الأمة الحر مقفولة الساغرة والحائض والنفساء بخلاف الجوسية والرتبة والرد أو حرمة منسب أو رضاع فلا كفارة فيها على أوج وجهين اه عيش (قوله) ثبت أي ولا كفارة عليه انظر ما وجه وقوله كعظم مجلس أي من كفاين الإطلاق كناية في العتي اه حل (قوله) ولوحرم غير ما غلقه عبارة الروض وشرحه ولوحرم الشخص غير الإباحة كان قال هذا التوب انتهت (قوله) لأنه غير مآدر على نحره اه فيه أنه قد عرى نحره به البيع مثلا ويجيب بيان المراد غير مآدر أي استقلال ونحو البيع يتوقف على القبول ويرد على هذا الجواب أنه فاد استعلا على نحره به بغيره اه شتار (قوله) كشارة مطلق (بطلان) ثم قال أنت طالق وهدمته الزوجة اه أخرى طلقته لأنه لا شيء في إشارة بحته هذا ان نواها وأطلق فيما ظهر لان الفا ظاهر في ذلك مع احتمال أنه نية إحتمال القرين أي وهذه ليست كذلك (قوله) بطلان خرج بها (بطلان) غير مآدر تكون إشارة كعبارة كمي بالامان وكذا الاقوال ونحوه فلو قيل له يجوز فاشار رأسه مثلا أي نمر جاز العمل به ونقله عنه اه شرح حر (قوله) بطلان وكذا غيره من سائر الأواب فهي لغو الاقوال الامان والعتا والاجازة فاشارة كعبارة في هذه الثلاثة كان إشارة لاخر من معتمد بها الا في ثلاث تأتي في المتن (قوله) به (بشارة آخرس) أي سواء كل من حرمه مطلقا أو لضرورة اه لثو له ويعتد به أنه لا ضرورة مع القدرة على الكتابة إلا أن يقال شأنه الضرورة وقوله لا في صلاته هذا لا يحسن استدلاله كاعلى هذه العبارة ولا يتحقق وانما يحسن على العبارة الثالثة إشارته كقوله وشهادة أي أداء ويعتد به العمل لقوله وحديث بن خلف وهو مطلق على عدم الكلام ثم خرس أو حلف وهو آخرس على عدم الكلام فاشار الكلام لا يحسن في صورتين وانما يحسن إشارته إذا حلف وهو آخرس بل وهو ساطق ان لا يشير فاشاره شجنا (قوله) بشارة آخرس) أصلي أو لاري ومنه من اعتقل لسانه ولم يرج برؤيا أو أمر دجى برؤيه ثلاثة أيام فاكثر لا يلحق به وإن الحق به في القاع لأنه لا بد من طلاق المعان بخلاف غيره اه حل (قوله) فصرعه اه أي فيما قامت به من فعلها كل أحد في البيع مثلا دون الطلاق فهي صريحة في الأول دون الثاني فصره أعم الخ العوم ظاهر لكن عبارة صادقة بام الوهمها كل أحد في البيع دون الطلاق كانت صريحة فمجاويز مراد اه شجنا (قوله) والاف كناية تحتاج إلى تبيين وتعرف بنشده فيما ذاتي إشارة أو كناية أخرى أو كناية وكما أنهم اغتفروا نحرهم لم يتم الكتابة ولا اطلاع لسانها على نفي ذلك لضرورة حصول الترتي ويعتبر في الآخرس ان يكتبهم لفظ الطلاق في صحت الطلاق ليس يقيد اها بالحرف أي ببل مثل الكتابة الإشارة اه (قوله) بلن الشخص بهمه (الظنون) الجمع ليس يقيد كفي في كونها كتابة فهم واحد اه شجنا عن عيش على حر (قوله) ومنها (كعبة) أي سواء كتب الصريح أو الكتابة وقوله يعتبر هذا شرط الحكم

معتدة أو مدته أو جوسية أو ضرر وجوهان أو وجهه لان نوي في مسئلة الأمة معتدة ثبت كاعظم مجلس أو طلاقا أوظهارا لفاذا لا مجال له في الأمة (ولو حرم غير ما سر) كان قال هذا التوب حرام على (غفر) لأنه غير مآدر على نحره به بغيره اه شجنا (قوله) كشارة مطلق (بطلان) كان قاله طلقه فاشار برده ان اذهي فانه القولان عدوله الباعن الجارية فيهم اه غير مآدر الطلاق وان قصد به ما نهي لا تعدد لانهم الأنداد والاه موضوعه بخلاف الكعبة فانهم حرمه وضو فلا فهم كالعبرة (ويعد بشارة آخرس) وان قدر على الكعبة في طلاق وغيره كبيع ونكاح وانسار ودعوى وعتس لضرورة (لا في صلاة) فلا تبطل بها (أو) (لا في شهادة) فلا تبطل بها (أو) (لا في حنث) فلا تبطل بها في الحلف على عدم الكلام وقول لا في صلاة في آخرس زباني فممن ان خلاصتي ما قبله أولى من تشيده بالمقدور والمائل (فان فهمها كل أحد فصرعه) والام بان اختص بفهمها فظنون (فكناية) تحتاج إلى تبيين وتعرف بنشده فيما ذاتي إشارة أو كناية أخرى أو كناية وكما أنهم اغتفروا نحرهم لم يتم الكتابة ولا اطلاع لسانها على نفي ذلك لضرورة حصول الترتي ويعتبر في الآخرس ان يكتبهم لفظ الطلاق في صحت الطلاق ليس يقيد اها بالحرف أي ببل مثل الكتابة الإشارة اه (قوله) بلن الشخص بهمه (الظنون) الجمع ليس يقيد كفي في كونها كتابة فهم واحد اه شجنا عن عيش على حر (قوله) ومنها (كعبة) أي سواء كتب الصريح أو الكتابة وقوله يعتبر هذا شرط الحكم

بالوقوف بالوقوف وقوله ان يكتب أى أو يشير ويحتمر أى فى الساطع أن يشكك أو يكتب ان خدوت
الطلاق اه شيئا وشيئا المكتوب عليه كل ما ثبت عليه من طلاق كقولهم كتب بغير وقوعه أو
نقر مرارا الا فى حجر أو خشب أو غيره على الأرض أو برسم صورته فى الهواء أو ما يثبت ككتابة فى الذهب
اه روى (قوله ان يكتب مع لفظ الطلاق الخ) أى أو يشير اه شوبرى (قوله فلو كتب اذا بلغ كماله الخ) الخ
هذا التفرع بين خاص بكتابة التعليق ولم يذكر بكتابة التحيز وفى الروض شرحه هـ (شرح) هـ كتب أنت أو
زوجه طلق وفى الطلاق طلقه أو لم يصل بكتابة البهلان بكتابة طلق فى افهام المراد كالمعبرة وقد قرئت
بالنسبة فان لم ينزل بكتابة لان الكتابة تحصل النسخ والحكاية وتغيره القلم والمداد وغيرهما وان كتب اذا
قرأ أن كذا الى آخره انا وتخرج بكتبه أو امر غيره بكتبه أو فوى هو فلا يقع شئ بخلافه أو امره بالكتابة
أو كذا أى وبالنسبة فله شئ فى فوى وقوله فانت طالق أو كتب كذا كانت خلية فلا يقع فوى أو فوى اذا لم يكن
للكاية كناية أخرى على ما كان ابن الرضا عن الرضى وهو مراد بذكر الفى أى الرضى الجزم بالوقوف فانه
الاذى وهو المصحح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قد قرأناه نطقا بالمكتوب اه شرح مدر وفى ذل على
الجلال هـ (شرح) هـ أمر غيره بالكتابة والنسبة كفى وقوله أو باحدهما أو فعل هو الاستعمال (قوله اذا بلغك
كذا) أو كذا بهذا أو بالكتاب أو بالكتاب أو المكتوب وهذا المكتوب أو مكتوب أو مكتوب وهذا فى هذه
صور ثمانية وقوله طلق بيلوغه أى وقوله فى يدها حقيقة أو حكما كرمه فى حجرها أو أمامها أو يكتفى أخبارها
به ويكتفى فى الأولى بلوغ أنت طالق بحيث يقرأ أو سمى ماداه لك وكذا يكتفى فى الثلاثة بعدها
عند شيخنا وشأنه الساطع تعالى العلام قاله الرضى ورد شيخنا فى الأربعة الباقية قوالا باعتبار بلوغ الجميع
فبأنهم اذا أدى أنه أو بالجميع صدق. بين فى الكل ولولا اذا بلغك شئ أى شئ وصل اليه من الكتاب
وقوله ولو ادعت عدم وصول الكتاب إليها أو أنه ليس خطه لم يقع الإيمنة بذلك اه ذل على الجلال (قوله
طلق بيلوغه) أى غير مجموع أو لم يكن بعد الخ قرأه وكذا ان وصل بعضه وقد يقع موضع الطلاق أى ذهب
جميعه الاجل الطلاق طلق ولا فرق فى هذا بين ان يكتب اذا بلغك كذا أو يكتب اذا بلغك الكتاب أو هذا
الكتاب خسا فلان دل أنه باسم الاشارة أو بالانفصال لادم لاسطة الان وصل بجميعه اه من شرح مدر
(قوله واذا قرأت كذا) أى المقصود منه وقوله فقرأه أى وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق أمية وعلم
بذلك وتعلت القراءة بعد ذلك لتدبره على مقتضى التعليق وهو قراءتها بنفسها ونحن لانكتفى باللفظ المجازى
الاجبلا يتقدر على المعنى الحقنى اه حل (قوله فقرأه) أى قرأت مصفاة الطلاق منه فاعلم ما مر وان لم
تفهمها اه شرح مدر (قوله أو فمضاة) فمضاة الزوج انما أردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا
تعلق إلا بما هو الفرق بين الحلفا قراءتها على يدها على ما علمنا بكونها لم تلتفط به وبين جواز إقراره أى الحديث
الأكبر القرآن على قلبه ونظره فى المصنف ظاهر اه شرح مدر وهو ان المقصود تم تنظيم القسرات وهو
متن بالاجزاء من غير تافتا والمقصود هو وجود التعليق عليه وهو مجرد العلم وقد ورد اه عش عليه
(قوله وكذا ان قرأت عليها وهى أمية) قال الازدى مضافا لشرائط قراءته عليها لوطا لم يفهمه أو قرأها كسابا
ثم أخبر بذلك على تعليق ولم أرفعه فصار يحصل أنه يكتفى بذلك الفرض الاطلاع على ما فيه ويقى ما يعلق
بقرائتها وكانت فلو تفهمه أو لم تفهمه فثبت القراءة وعينت شئ على الكتاب حل فخلق فقرأ تفسيرها وأما قوله
بقرائتها على ما علمنا فلو تفهمه أو لم تفهمه فثبت القراءة وعينت شئ على الكتاب حل فخلق فقرأ تفسيرها وأما قوله
حالة التعليق وعدم الاكتفاء فى الأولى كذلك ولا تعلق عندى فيها اه شرح مدر وقوله الظاهر الاكتفاء
فى الثانية ولو صدق قراءتها بنفسها فلا بد من اه عش (قوله وكذا ان قرأت عليها وهى أمية) فان تعلت
القراءة فقرأه لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدمه لعلنا لم نقرر فى القوس اه روى ثم

لأنهم طريق فى افهام المراد
كالمعبرة وقد اقترنت بالنسبة
وبعنى فى الآخر كما قال
المسؤول أن يكتب مع لفظ
الطلاق انى خدوت الطلاق
(أو كتب) الزوج (أو بلغك
كذا) فانت طالق طلق
بيلوغه) لاهوابة لشرط
(أو) كتب (أو قرأت كذا)
فانت طالق (فسرناه أو
فهمته) مطالعون لم تلتفط
بشئ منه (طلق) رعاية
لشرط فى الأولى ولحصول
المقصود فى الثانية وهى من
زيادته وتسل الامام خلق
علمنا عليها (وكذا ان قرأت
عليها وهى أمية وعلم) أى
الزوج (حاليا) لان القراءة
فى حق الامية محمولة على
الاطلاع على ما فى الكتاب
وقد وجد خلاف ما اذا كانت
غير أمية لا تفتا لشرط
المقدور عليه بخلاف ما اذا
لم يعلم على ما لاقرب
الروضة وأما قوله وعلم
عليها من زيادته

(و) شرط (في الحال كونه زوجة) ولو رجعية لأخيهما ٣٣٤ (فتاوى باضاعة) في الطلاق (له) لانهم لم يحلوا حقيقة (أو لم يثبتوا النكاح بها) كمرجع

وأبش على مر ماضيه والمتبادرات أضافته بنفسه المخلط مع أن المصومين التطبيق قرامة
غيره عالم يما يتناول وجهه ان التعليق في مثل ذلك اضعف الاعلام لخصوص قرامة التفسير (قوله وفي المحل
كونه زوجة) غرضه من الشرط استخراج المألول ومن الشرط بعد استخراج الاستيناف والبيان وابطاؤه كونه
زوجة صادقة بالكون زوجة في المستقبل والمباشر وليس مراده ان الشرط الاستيناف يخصه اهـ (قوله
المتصل بها) أي الظاهر والباطن الاصل أو الزائد اهـ حل (قوله وشرط الالموني) حتى لو اثنوا لشرعيتها
بالطلاق طاعت اهـ شرح مر (قوله بغير طلاق السراية) وقيل انهم باب التعيين الكل باسم الخمر اهـ
شيئا وجاروا شرح مر ثم ان العلق في ذلك يقع على المذكور أو لا ينسري لسان وقيل هو من باب التفسير
بالبيض عن الكفر في انه دخلت فيه عند طلاق طاعت ثم دخلت في على الذي نقضه اشرافه قوله فوام (البدن)
هو بكسر الشاف ونقعه الغان مشهور ون الكسر نفع أي طاق وكذا في شرح المذهب اهـ شوري (قوله
كبره الخ) أو مثل ذلك السمع والبصر والكلالة والحركة والكون والحسن والقيح والنفس بفتح الغاء والاسم
الان أراد به المسمى وكذا السن لا مع الطلاق إضافة الله على التعمد بخلاف التعم اذا انشأ الطلاق
فما يتعلق هذا مافي الوضوء الذي حرمه ابن القري انه يقع باضافة العلق السبيل في هذا الاقربين وبين
التعم اهـ زي وغيره تشرح مر ولو اضافه انفس طاعت بخلاف السبي على مافي الوضوء بعبارة بعض
نسخ الشرح الكبير وانسوى كثير من بينهم اوصوه غير واحد وحريمه ابن القري هو والواجب وبذلك
الاجاب ضمانة في الضموان المعنى العائد غير الاول وعلى القول بعدم وقوعه بربان التعم حرمه بعلق به
الحل وعدمه والسبي ومنه ما ذكره الخاف كالسمع والبصر معنى لا يتحقق في ذلك وهذا اوصوه بغير الاول وجهه في
حياتك عدم وقوعه على عدم قصد الفروج بخلاف ما لو أراد العنت القائم بالحل وكذا ان المطلق فيما يظهر
وهوذا يضع ما عده الجلال الباقين مصر به في النوى في نقله عن عدل طاق لقولنا الاصح عند المتكلمين
والقوله انه عرض وليس بجور انتهت (قوله ومنها) مثله الجبن والحلل اهـ قل على الجلال (قوله ومنها)
وليها) أي لأمها وان كان أصلا ما عدا فتمت به الفروج بالاستعانة كالقول اهـ شرح مر (قوله بالرقال)
تفعلوه عيين) صور والو باقي المسئلة بما عدا فتمت بينهما من الكف فيقتضى وقوعه في المقتول عقن الكف
والمرء وبشيء ان يكون على الخلاف فان الابدول تعلق الى المنكبة أولا اهـ شرح مر قال عرض
عليه والراجح ان تعلق الى المنكبة في بق حرم من مسمى السدوق العلق باضافته وان قل (قوله فلا يقع)
أي وان أعاد تعلق التعم وتعلقها بالحيات لا تعلقها بالحيات معلومة فان كانت متعلقة مسألة الخلاف فان نفس
ازمات بمذروهم وحلتها الحيات وقع والا فلا وعلى ذلك فيحصل كلام شيخنا مر والادنى التكرار كأي
شرح شيخنا المذكور وبذلك علم ان تعلق شيخنا مر في شرحه المذكور بقوله لان الزنا العائد كالزنا
بعد الحاجة اليه بل لا موقع هنا فراجع اهـ قل على الجلال (قوله لنفد ان ابن الخ) ظاهر وان حالته الحية
لا يكون مما ساقفه التعلق لان الذي حلتها الحيات ينسري في العلق لأن بقاء النفس ما غير منقول ويعبر
كلامه بغير الزنا العائد كالزنا بعد اهـ حل قال مر أم لو طعت بغيره أو التفت بغيره لم تنقض من
ضماها بمذروهم وقم وكنت كالنخل وانما تنقض من النفس المذرو والمتقدم فلا (قوله ملكا معلقا) ولا
يدق التي في انتفاء ان يكون مستمر ان حين التعليق الى حين الفروج فيثبت يكون قوله وله علة بصفة الخ
ارتباط هذا الشرط اهـ شيخنا (قوله كون الخ ملكا معلقا) أي بالمقدور فرض من الشرط الذي قبله فان
يكون المعلقة في محله كماله المين والفرض من هذان ان تكون المعلقين زوجة فيما كان ولا يما يكون
بناء الولاية عليها ومن ثم قال من في معنى طاق طاعت الرجعية انتهى على (قوله بعد عتق) أي أوصيه

فيعن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه وإن لم يكن مالاً كالثلاثة حال التطبيق لأنه بطل أصل النكاح وهو بعيد الطلاق الثلاث بشرط الحرية وقد وجد

فاعلم ان العبدية تنتهي مدافعي قوله ولعلنا بصفة قيات ثم نسكها ووجدت لم يقع هذه العبارة تتصل
 الاجسام الاربع بعد اعيان الاثبات المطلق والنفي المطلق والاثبات المقيد والنفي المقيد وان كان قوله ووجدت
 ظاهرا في صروق الاثبات لا يمكن حل الوجود على المحصول والاثبات فيشمل العدم فيشمل تنقضي هذه العبارة
 ان المطلق يتخلص من الاطلاق الثلاث في الاقسام الاربع فهو الذي قلناه الحلي عن الزيادة وقوله كثير من
 المشايخ وحل مدر في شرح عبارة لاصل التي هي ظاهر هذه على صورة الاثبات المطلق ثم ذكر تخصيصا
 في الاثبات المقيد ثم ذكر التي المقيد وليس في عبارة التي المطلق وعبارة مع عبارة لاصل ولعلنا المطلق
 الصادق بالثلاث فاعلم بدخول خلافه في قبول الوطء او بعد جماع أو فسخ ثم نسكها أي جدد عقدها ثم دخلت
 لم يقع بذلك طلاق ان دخلت في البيوت لان العبد تناولت دخول واحد او قود جسد في حالة لا يقع فيها طلاق
 ومن ثم لم يقع بكما طرقتا الخلاف الا في اقتضاها لتكرار وكذا ان لم تدخل فيها بل بعد تجديد النكاح فلا
 يقع أيضا في الاطلاق لارتفاع النكاح المطلق فيه وان لم يقع بدخول طلاق اما لو طلق بالاثلاث لم يلزم
 من دخولها الفارق في هذا الشهر أو أنه يقضي أو يعطيه في شهر كذا ثم يأتيها قبل انقضاء الشهر وبعد
 تمكثها في الشهر أو تمكثها بمأزكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الحصة بحث كسواء ابن الرفعة
 ووافقه بالبحر وأفتى به الواهب انه تعالى والشيخ أيضا خلافة لبعض المتأخرين ويثبت بطلان الطلاق بكون
 حلف بالطلاق لياكل ذاك الطعام غدا فتكفي في الغد بعد تمكثها من أسكه أو ألقه ويكفيها انما تصلى اليوم الظاهر
 خلاصته في وقته بعد تمكثها من فصله ولم تعمل وكذا لو حلف بشر من ماله هذا الكوكب فانه بعد ايام شر به فانه
 بحثت في نظائره كلام الأئمة ان ثبت وقوله ويثبت بطلان الطلاق أي لثبوت وقوع الثلاث قبله وقوله وبعد
 تمكثها من المحصول وتمكثها بمأزكر أم لا يأتيها قبل تمكثها من المحصول أو قبل تمكثها بمأزكر فيجب عدم
 الوقوع وان لم يقع فعل في مضي الشهر فلا يلزم ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيوت في الماتية فالوقوع ولا
 ان يقع قبله اذ لم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كذا في مسائل الرغيف وغيره مما نظره
 الوقوع (ان قال قلت) قالوا فمسئلة الرغيف اذا ألقه قبل الغد بحثت لانه فقه كذا لانه فوت بالمخ (قلت)
 الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجية بعد مضي الاسكان من الغد ولا كذلك هنا لانتفاء الزوجية وقت
 التمكن فليأمل ويثبت امتناع استنائه ما يجرد الخلع لان الخلع يقتضي الحرقة ولم يرد فيه الاصل عدم
 ما بدفع لانه ان وجد ان قبل بعد الخلع قبل فراغ الشهر وبه واستمر الخلع والاثبات قبله اه سمعنا جده ع
 عليه ثم قال اي مدر وأما لو طلق بالثلاث كذا قال لزوجته اذ لم يخرج الى اليمن هذه الفار فانت طالق
 فما قال في اليه ثم جددت بطلان الخلع والفرق بين هذه المسئلة ومسايل الاثبات القسدية المتقدمة واضع فان
 المقصود في مسايل الاثبات الفعل وهو اثبات حرفه وجهه وهي فعله وجهه حيث بالسلب الكلي الذي هو
 يقضي والحديث بمناقضة العبد ونفوت الرضا فانك منته ولم يفعله حيث لتفوت بته باختيار أو مامسلة التي
 فاقصود فيها التطبيق على العدم ولا يشق الا بالاختلاف فادامتها الا نحو انشأ أي آخر من المصدق التي
 اعتبرها في التطبيق لم يطلق وليس هنا لاجتماع شرط فانه اذا قبل لا تقول بل لم بحث لعدم شرط ولو كان
 له زوجات خلف الثلاث لاخلع كذا ولم يزوج واحدة ثم قال قبل فعل الخلو عليه عت ذللة لهذا الخلف تعينت
 ولم يصح جوده عنها التي منه في غير هاليس قبل الخت ولا بعده فوزه لانه دلان المفهوم من حلفه اخذ
 البيوت الكبري فاعلمت في هذا ذلك اه بعض تصرف في اللفظ وقوله ثم قال قبل فعل الخلو عليه عبارة
 جح هنا ولو قبل فعل الخلو عليه اه وهي تعد انه لا فرق في التفسير بين كونه قبل الفعل أو بعده ثم يأتيه
 صرح بذلك في آخر باب الطلاق حيث قال ومرة انه لو حث وزوجته ولم يزوجها من الطلاق ثلاث مئة في
 واحدة ولا يجوز تزوجها لثباته لما وقع عليه من البيوت الكبري وله أن يصفه في مئة وثلاثة بعد التعلق لان

(ولو علقه بصفة قيات ثم
 نسكها ووجدت لم يقع
 لاحتلال العبد بالصفحة
 ووجدت في البيوت ولا
 فلا ارتفاع النكاح الذي علق
 فيه وتعتبر بصفة أهم من
 تعبده بدخول

مكاتباً وميضاً (ثلاث) فقط
 لأن ذلك روي في البدل المرق
 به البعض من عثمان بن زيد
 ابن ثابت واختلفوا فيه لمن
 العصابة واما الثاني سواء
 كانت الزوجة في كل منهما
 حرة أم لا وتعتبر بغيره أهم من
 تعبيرة العبد (فن طلق منهما
 دون ماله) من الطلقات هذا
 أولى من قوله ولو طلق دون
 ثلاث (وراجع أو جدد ولو
 بعد زوج عادت) (هـ) (بقيته)
 أي بقيته في دخل الزوج
 أم لا لأن ما وقع من المأكل
 يروج الزوج آخره فالكاح
 التافوا في القول فيه لا يمداه
 كوطاه السيد لئلا يخلط
 ما من طلق ما فتعد إليه
 به لأن دخول الثاني
 أحادها الأول ولا يمكن
 بناء العقد الثاني على الأول
 لاستتراقه فكان نكاحاً
 مقبلاً بحكمه (وعم)
 الطلاق (فمرض مونه)
 كما يقع في صفة (و يوارثن)
 أي الزوج و زوجته في
 هذه طلاق (رجعي) البقاء
 آثار الزوجية بطريق الطلاق
 لها كما مرحة الألام
 والظهار والعان منها كسباني
 في الجعق وجوب النفقة
 لها كسباني في علم اختلاف
 البائن فلا يوارثن في عدته
 لا تضام الزوجية (و) شرط
 (في التصد) أي المطلق
 (عقد لفظ طلاق لعنه)

الكفاية وعلى اعتبار قصد المعنى فالنفي يثبت ويثبتها في المهمات من بعض فغلا عصره انه يعتبر قصد اللفظ والمعنى أي وفهمه و يعتبر فيها مع ذلك قصد الإتيان انتهت (قوله لعمرك) هو محل الصعوبة اللامعنى مع أرفى وهو الظاهر من الشارح اهـ شيخنا (قوله بأن قصد استعماله فيه) أي بأن يعلق به على ما علمنا بقصد معناه عند القربى الصارفة من معناه فإن لم تكن قرينة ترجح إلى قصد المعنى كجلبه على قوله ثم قصد المعنى الخ اهـ حل (قوله فلا يقع من طلب من قوم شيئا الخ) عبارة الرض وشروطه لو جحد جمع كان كل واحد واحدا وطلب من الحاضر من شيئا فله عطف وقال مختصر انهم مطلقتم وفيهم امرأته لم يعلم بها أي وكذا ان علمها لغافل تعلق بكافهه الأصل بدقته عن الإمام أنه أفتى بخلافه قال النووي لا له بل قصد معنى الطلاق الشرعي بل معناه الغوى والان النساء لا يدلن في خطاب الرجال لا يدل اهـ واعترض بمنع أنه لم يقصد معنى الطلاق لان معناه الفرقة وقد فراهو ما يدل الغشول هل هو موجود وهو شأنه في الحاضر نزوعه علمه بالبر وجهه فهم لا يمنع الإتيان من خاطبها فغلا عطفها هو واجب عن الأولين معنى الطلاق شرعا قطع عصمة النكاح ولم يقصد الوفاة بخلاف من خاطب زوجته فغلا عطفها هو واجب عن الثاني بأن ذلك إنما يكون بحسب قصد التقلب ولا قصد انتهت (قوله فلا يقع من طلب من قوم شيئا الخ) لان الظاهر من حاله أنه لا يقصد هذا اللفظ حينئذ محل العصمة فلا يستعمل اللفظ في معناه ولو جحد هذا الصارف لو كن جميعا ساء فالظاهر وقوعه وكونهن كلهن أجنبيات على طائفة لا يعد صرافا اهـ حل (قوله ولم يعلم بها) ليس بقيد بل مثله ما علم اهـ عش (قوله فلا يقع من حتى طلاق غيره) أي قوله ولا من سبق لسانه به هذه ثلاث مسائل وقوله ولو خاطبها بطلاق الخ هذه ثلاثة أخرى وإعلان كلامن الثلاث الأولى والثلاث الثانية ثم قصد التسكاه فيها استعمال لفظ الطلاق في معناه لكتعلم شيع في الثلاث الأولى لا تنفاه الشرط وهو قصد استعمال اللفظ في معناه في حال وجود الصارف فالصارف فيها موجود وهو الحكماء والجيل والسبق وإذا كان موجودا كان قصد استعمال اللفظ في معناه شرطاً وهو لم يوجد فيها الفعل والظاهر ان وجوده فيها لا يمكن وأما الثلاثة الثانية فغلا عطفها من ان قصد استعمال اللفظ في معناه لم يوجد ذلك لانه فيها ليس شرطاً عدم الصارف فهو قد علمت أنه إنما يكون شرطاً لعدم وجود الصارف كيجرح به مر في شرحه فقال بشرط في الصيغة قصد استعمال اللفظ في معناه عند عرض صرافه ما يأتي في النداء لا مطلقا ما يأتي في الهمز والعب اهـ اذ علمت هذا علمت ان قول المتن فلا يقع من حتى طلاق غيره تفرع على مفاهيم الشرط وان قوله ولو خاطبها بطلاق الخ تفرع على منطوقه فهو معطوف على التفرع الأول وأما قوله ولا يقع ظاهر الخ فحكم آخر لا تعلق له بالشرط المذكور لا منطوقاً ولا مفهومه وأوحله ان المطلق إذا ادعى أنه أراد شيئاً بنافي الطلاق فإن كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر ولا خلاف في المثال الأول القرينة كونهم عصمة طلاق والامر الذي ادعاهما من الطلاق هو ادعاهما القرينة في المثال الثاني قرب عن شرح اللام من الزاء والامر الذي ادعاهما من الطلاق انتفاء الحرف أي انتفاءه إلى الاسترخاء من هذا ان قول الشارح ثم قصد المعنى أي قصد استعمال اللفظ في معناه إنما يعتبر بظاهر اعند عرض ما صرف الطلاق من معناه ليس الخ بظاهر لما عرف ان معناه عرض ما صرف الطلاق غير معناه قصد استعمال اللفظ في معناه فلا يصح تقدير أحدهما بالاسترخاء فكأن طلبه ان يقول ثم قصد اللفظ لعمرك إنما يعتبر إذا كان هناك صارف كما يعلم من قول فلا يقع من حتى طلاق غيره الخ هذا وقد علمت محسنت ان قوله لن اعلمها إنما يعتبر إذا ما تلقى كلية فتقوله ولم يقصد طلاقاً الراد بالقصد في نية الإتيان وان كل يتبادر من صيغة الشارح ان الراد في نية المعنى أي نية قصد اللفظ لعمرك تأمل (قوله وان فراه) أي معنى اللفظ عند أهله بأن قال في نية معناه قصد أهله ولم يعرف من ذلك المعنى بحيث لو قيل له أي شيء متبادر من قوله إنما يعتبر بظاهر أي إنما يعتبر بوقوع الطلاق والحكم بوقوعه بظاهر أو هذا التفسير لا مفهوم له بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط الحكم بوقوعه

بأن قصد استعماله فيه فلا يقع من طلب من قوم شيئا فلم يعطوه فقال مطلقتم وفيهم زوجها ولم يعلم بها خلافاً للإمام ولا (من حتى طلاق غيره) كقوله قال فلا يقع حتى طلاق وهذا أول من قبله بطلاق النائم لان حكمه علم من أشراف التكليف فيها مرز ولا من جهل معناه وان قوله لا من سبق لسانه به لا تنفاه القصد اليه وما جهل معناه لا يصح قصد ثم قصد المعنى إنما يعتبر بظاهر اعند عرض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقاً كما يعلم ذلك من قول كعبى

ظاهر أو باطناً به بخلافه وفي الظاهر والباطن وإن كان هو فيهما عيناً وبين الله وكل له فيه شيء يعمل
بصدقه هذا أو لا يمكن قرينة فيحكم بوقوعه ظاهر أو باطناً وإن كان بين أيضاً نسبة إلى الله بين الله
سواء صدق أو لا أهـ **شئنا** (قوله ولا يصدق ظاهر الخ) أما باطناً صدق مطلقاً أهـ شرح مر وقوله
فيصدق أي فيعمل بصدقه وقوله مطلقاً أي سواء كان هناك قرينة أم لا أهـ عـش عليه وفي سم
هـ (تنبيه) اهـ انتهى كلام الشارح كلمة تصدق باطناً مع عدم القرينة وهو كذلك ومثله ما قال أنت
طابق ثم قال أردت من وثاق ولا قرينة فيصدق باطناً لكن بشرط أن تكون النفس أول الفتنة أو قبل فراغه
على ما سلف انتهى (قوله الآخر) بهل البقية في فتاويه من القرينة فقال لها أنت حرام على وطني أنها
طلفت به ثلاثاً قال لها أنت طلاق ثلاثاً طلاق وقع الثلاث العبارة الأولى فانه سئل من ذلك فأجاب بقوله لا يقع
عليه طلاق بما أخبر به بآية على التلن المذكور أهـ وتظهر ذلك من قبله أهـ أطلقت امرأته فقال نعم طلقتها
ثم قال طلقته إن سألني بيننا طلاق وقد أتيت بخلافه فلا قبل منه الآخر بنتوهذا اختلاف المولف وحلف بالثلاث
أنه لا قبل كذا وأجيب بطلان التصديق عليه وبأن صحة التصديق تقع الثلاث لأن بطلان العقد أجبي من
المخوف عليه بخلاف ذلك أهـ جـ بعض تصرف في الفتنة أهـ عـش على مر (قوله بل إن اسمها طالق
باطناً) (سواء من القاف أو نونها) أو كسر هـ لأن العين لا يغير المعنى خلافاً لشيء التوويله بالسكون وصورة
عدم طلاقه عند الإطلاق أن وقوعه التصديق طالق عند النداء فان زالت التسمية منحت القرينة أخذاً مما
تروى في نداء هذه المعنى بمرار كانه عليه الاستوى وغيره أهـ زى (قوله فالتلفظ بالحرف) أي بالتلفظ بتفسير
وتحويل حرفه الحرف آخر أهـ **شئنا** (قوله فان صدق الطلاق) طلق بقوله وقد الطلاق والنداء قبل
هـ من باب المانع والمقتضى وإذا اجتمع ما غلب المانع وهو النداء فليقع الطلاق أو من قبل المقتضى وغيره
فغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظراً لاقتراب الثاني أهـ عـش على مر (قوله وقال أردت نداء الخ) خرج
مدلولاً على قسمين كل واحد الطلاق أهـ قل على الجلال (قوله فان لم يزل ذلك طلق) وقسميه أنه لو تواتر
ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق فلا يظهر الصيغة منه يؤخذ من مثله في هذا كله من حيثها بصيغة طلاق
الوقوف لكتابتها قبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة أهـ شرح مر (قوله ولو خاطبها بصيغة) أي
معلقاً أو مخبراً كما جملة كلامهم وشبهه أمره من بطلانها كملحوظها وانما قرأت قرآن الهزل في الاقرار لأن
المعتبر فيه اليقين ولأنه اختيار يتأثر بها بخلاف الطلاق أهـ شرح مر وقوله وشبهه أمره من بطلانها أي
لا إن يطلق طلاقاً للمصر في قوله بعد قول المصنف يشترط لغرض من قوله أما وكيفية أو الحكم في المولى فلا يصح
منها إطلاقه أهـ عـش عليه (قوله ولو خاطبها بطلاق) أي ولو بصيغة تطبيق ولم تكن محاورته الأبان كانت
محاورته أي منازعته في كونها زوجته وألفها وحلف فيرجع فيه إلى ما قلناه وان كان مخالف الواقع أهـ قل على
الجلال (قوله هازلاً أو لا) فسرهما مر في شرح بقوله بأن صدق الفتنة دوني ثم قال ولو كان العجب
أعم من طلقن الهزل وذاك الهزل يختص بالكلام عطف عليه سواء نداء فتنة كذا فانه بعض الشراح وجعل
غيره بينهما فقار الهزل بأن صدق الفتنة دوني والمعجب بالان يشد شيئاً وفيه نظر أصدق الفتنة لا يمينه
مطلقاً بالنسبة لقوله عا طناً من ثم قال وقال أنت طالق وصدق الفتنة لا خلاص دون معناه كجلى حال الهزل وقوع
ولم يدر في قوله لم تصدق المعنى (قوله هازلاً بل صدق الفتنة دون معناه) أي لم يستعمل في معناه الذي هو حصول
العصمة وفيه نظر بل استعمل في معناه غاية الأمر أنه لم يصد إلا بإيعاز وهو لا يشترط في الصريح حيث خلاصه
القرينة السابقة ثم رأيت من معالجه الشارح طلبه الأمام ووافقه عليه جـ وان الرافعي طمس الوقوع
من الهزل بقوله لا مخاطبها بالطلاق من قصد اختيار وليس فيه إلا تهم غير راض بحكم الطلاق فلان إن عدم
رضاه بوقوع الطلاق لا يقتضي وقوع الطلاق وهذا التلن خطأ قال بعضهم وما قاله الرافعي هو الحق أهـ حل

(ولا يصدق ظاهر) أي عدمه
ما يمنع الصلح لتعلق حق
التصريح (الآخر) به كقوله
لن اسمها طالق باطناً ولم
يصدق طلاقاً فلا حلق جلا
على النداء لغيره فان قصد
الطلاق طلق (و) كقوله
(لن اسمها طارق) أو طالب
أو طالم (باطناً) وقال أردت
نداء فالتلفظ بالحرف فانه
يصدق فلا حلق للهور
القرينة فان لم يزل ذلك
طلق وكقوله طلقته ثم قال
سبق لساني وانما أردت
طليتن (ولو خاطبها بطلاق)
مثلاً (هزلاً) بل قصد الفتنة
دون معناه (أو لا) (صيا)

(قوله بان لم يقدشياً) أي لكنهم سبق لسانه والالتماع كالتقدم وحيث قال كيف يتفق التقدّم انتفاء سبق اللسان اه سم (قوله أو نحوهم) ككونه لسانه زوجة كالتقدم النصوص وقرأه اه شرح
 در فهو بالمرع طلقاً من مدلول اللام من قوله لكنهم في طلقاً والخير على ذلك ماقى سبب اللام (قوله وقع
 الطلاق) ظاهره أو باطنه في المسائل الثلاث وقوله لتصد الخ وهو واضح في الثالث دون الأول والثاني لأن الأول
 وإن قصد فيها الطلاق لكن لا للمناهة الثانية لم قصد فيها الطلاق بالكتابة على ما ذكره المصنف وقد علمت ما قبله
 قال الشارح فيها لأن كلامه في الهزل والعباس من الحارص للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه إلى قصد الطلاق
 لمناهة كان أولى وقوله لتصد ما به أي قصد الطلاق وإن لم قصد معناه وهو واضح في غير الالتماع وقوله وإيقاعه
 أي ولا إيقاعه أي وقعه في محله أي حادف محله وكتباً بضمه ولا إيقاعه في محله قصد الإيقاع ليس بشرط
 والمراد الوقوع أي وقع في محله أي ولا عبرة بفظه ولا يقال الظاهر من حاله من ظنه الأجنبية التي هي ليست محلاً
 الطلاق لأنه لا يخصص هذا الطلاق المعصية كالتقدم فمن طلب من قوم الخ من طهر هذا ما فتوى الفرياني لو
 وكله في طلاق امرأتها بنت زوجة الوكيل طلقته لكن قال الزركشي التمهيد من طهر من قوم الخ من طهر هذا ما فتوى الفرياني لو
 اه غلبت على أي ولو كان الطلاق معناه كسبهم كلامهم فلو قل له قد تزوجت فقال إن كانت زوجتي فهي
 طالق طلقته سادساً ذكر هذا حيث لا يحاور وقال كان حلقه أو الحالف إذا غلب على نفسه مقهوراً اعتماداً في حلفه
 وبين خلافهما لم يبحث في الكافي من قال لم يعلّم زوجة في البلدان كن في البلد زوجة نهى طالق وكانت
 في البلد فعلى قولنا حث الناس اه ونقل شيخنا كتحج عن النبي أن أكثر ما يلج في الفرقة بينهما صورة التطبيق
 ويؤيده من حلف على إثبات أن في معناه على غلبة ظنه لا حث عليه وإن تبين أن الأمر بظنه لا يفسد
 القول بأنه مردود اه حل (قوله لتصد ما به) لا يصح رجوعه لأن لا يفي وعكس تخصيصه بالخير وقوله
 وإيقاعه في محله يرجع لمعاداة أو الكل اه شيخنا جازأت تلاقين سبطاً ما بقوله لتصد ما به كيف
 يتجمع هذه اللفظة مع قوله في الالتماع تخالفاً بين قصد شيئاً أنه الشيخ عبرتو بعبارة أنه لتصد ما بقوله
 وإيقاعه في محله أنه لا يتفق في ذلك فلا إشكال (قوله ولا يدين) معلوف على وقع المتعلق بالمسائل الثلاث
 أي لا يوجب له شيء أي لا يعمل بعبايته وبين الله بعد وقوع الطلاق ويستدبره أنه لم ينو الوقوع وذلك لأنه لم يصرف
 اللفظ إلى غيره من غير ما عاين من صرفه إلى غيره معناه كن قاله طالق في مقام ذكر زوجته ثم قال أردت
 الفرس خلاف هذا العمل يخفى بينه وبين غيره كالتقدم من شرحه وإن كان في الظاهر يفرق بينهما

● (فصل) في نفوذ الطلاق الزوجية أما نفوذ غير الزوجية هو التوكيل فيه فقد تقدم في باب الوكالة
 مشاوراً ولكن على تفصيل وهو أنه يصح التوكيل في تبعية دون قطعية اه وخرج قوله أن زوجة قال ونفوذ في
 اتهمها وألزم يجمعها وألزم يجمع أهله قاله صاحب فهاهم ونفوذ الزيد من لا وحده صح وهو توكيل ولو نفوذ
 إلى اثنين فطلق أحدهما لم يفسخ اه قل في الحلال (قوله في نفوذ الطلاق الزوجية) ومثله نفوذ العتق لقن
 اه شرحه (قوله والأصل فيه الإجماع) قدمه على الحديث على خلاف عادته لأن الإجماع شامل من الاعتراض
 بخلاف الحديث اه شيخنا أي أنه استشكل بما صح من أنه لا يقع الطلاق بانتشاره في الذنابل لا بمن إيقاعه
 هو دليل فتعال استمكن وأسرمكن اه زى وهذا هو وجه التبري بقوله واحتجوا له الخ واجب له ما نفوذ
 البين سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن نفوذ البين السبب الذي هو الفراق اه ط وعبرة حل قوله
 واحتجوا له أيضاً الخ فيمان هذا واضح لو كان مجرد اختيار الدنيا يحصل النفقة ليس كذلك لأن مع الاختيار
 لا بمن الطلاق وهذا وجه التبري وعبرة من الرفض ولا جعة في الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخبره في
 إيقاع الفراق بأنفسهم وإنما خبرهم حتى إذا اخترن الفراق طلقهن بدليل قوله تعالى فتعال استمكن الخ
 اه أي ولا اختيارهن لم يكن على الفور لما ثبت في المعجم من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في ذا كرك

بان لم قصد شيئاً كن تقول
 له في معرض الاستنزاء أو
 الحلال طلقني فقول طلقته
 (أو ظنه الأجنبية) لكنهم في
 ظنهم أو من واهب أو
 زوجها أو له أو وكله ولم
 يعلم بذلك أو نحوها (وقم)
 الطلاق لتصد ما به إيقاعه
 في محله وفي الحديث ثلاث
 جدهن جدهن زهن جد
 الطلاق والنكاح والرجعة
 وثيس بالثلاث غيرهما من
 سائر النصوص فأنما ساحت
 بالدر كتمطقها بالاضاع
 المختصة بغيره لا إقتناء ولا
 يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى
 غير معناه

● (فصل) في نفوذ الطلاق
 الزوجية والأصل فيه
 الإجماع واحتجوا له أيضاً
 بأنه على الله عليهم تسليم
 نساءه بين المقام بمصومين
 مغفرة قبل نفوذ قوله تعالى
 يا أيها النبي قل لا راجع
 إن كنتم زنحاً الحياة الدنيا

أمره فلا تبادر بالجواب حتى تستأمرى فقولك اه حل قوله الى آخره انما قال المحرر بقوله لان
 الدليل اكثر من الآية وهو مجموع الآية وبين اه عرش على مر (قوله بالرفع) صفة للتغويض اه
 زى ولا يصح ان يكون صفة للطلاق لانه لا يتصف بالتعبير الا بعد وقوعه كذا وجهه الشرع وى واعلم انه لا يصح
 تغويض تعليق الطلاق الهال لانه لا يكون المفروض متجزا اه شخنا اذا عرفت هذا عرفت انه يجوز ان
 يكون المرصعة للطلاق بل هو محتاج اليه في الطلاق كما يحتاج الى الرفع فكان عليه تنبيه كل من التغويض
 والطلاق بالتجزى وما وجهه الشرع من المرمع معارض بالمثل فقال عليه وكذا التغويض لا يتصف بالتجزى
 الا بعد وقوعه اه شخنا (قوله ولو يكافه) أى في التغويض فقوله كان يقول له اطلق نفسك مثال للمصرح
 في التغويض وقوله أو ايئنى نفسك مثال للكفاية في التغويض فلا بد من نية التغويض واذا قال تعالى بعد ذلك
 أنت نفسى لا بد من نية الطلاق فيكون هناك نية نية التغويض منه ونية الطلاق منها اه شخنا والوجه
 انه لو قال ايتها طليقتى فقال له أنت طالق كان كناية ان نوى التغويض الهال فونى فطلق نفسها طلقت
 والا فلا ثم ان نوى مع التغويض الهال بعد وقوعه والا فواحد نوى نية كفاية اه شرح مر وقوله فقلت
 أنت طالق خرج به الهال قالت نفسى فانه مصرح لانه أنت بما تضمنه قوله طليقتى ه (رفع) ه فى
 سم على حج ولو كتب لها طلق نفسك كان كناية تغويض كقول ظاهر اه عرش عليه (قوله ان
 شئت) ليس مضر ان آخره ان قدمه لم يقع طلاق أصلا لا تطليق وسيأتي انه بطل اه قل على الجلال (قوله
 عليك الطلاق) أى على الاصح وقد عرفت ما بينى عليه وفي قول توكل فلا يشترط وقوعه اه من أصله
 وشرحه ويحل خلاف اذا جرى تفسير لفظ التوكيل فان جرى به فهو توكيل قطعا اه قل على الجلال
 (قوله لانه يتعلق فرضها) أى حيث قبوله ورد معه هذا تعليل لكونه توكيلا فان التوكيل يتعلق بفرض
 التوكيل من حيث قبوله ورد معه هذه العلم لتنع المدعى الآن يقال قوله قل ان الحين بماله أى أو ما توكيل فلم
 ينزل هذه اللفظة فانه هذا التفرع لا يرتب على ما قبله تأمل (قوله لان التعليل لا يلزم) أى لولا التعليل
 عين وهى لا تدل على النية اه حل (قوله فيشترط حملها) ولو يكافى فورا وحل اشراط الفور يتم
 يعلق حتى شئت فان علق بها لم يشترط فور وان اقتضى التعليل اشراطه كإجازه في التنبيه جرى عليه ان
 الحرى والاصغوف والحجازى وصاحب الاقوال ونفسه في التدوين النص وهو المعتمد اه شرح مر
 وفي سم قوله فيشترط طليقتها وانوارها طاهر وان قال تعالى شئت ومضى في الرض على خلافه قال في شرحهما
 ذكره المصنف كعوض مختصر الى ومضى عدم اشراط الفور به في ذلك على القول بأن الطلاق لم يقبل التعليل
 هو ما جرى به صاحب التنبيه وجهه ان الرضا بما ذكر به على أن الطلاق لم يقبل التعليل سوغ في تحريكه
 والادل انما ذكره تفرص على القول بأنه توكيل وصوبه في الفناء وهو الحق اه واعتمد مر ما مضى
 عليه في الرض ه (رفع) ه قال في الرض وان تألت أى بعد قوله له اطلق نفسك كيف طالق نفسى ثم
 طلقت وقع قال في شرحه الفصل بذلك لا يؤثر لفسره اه واعتمد مر وفي الزر كنى قال الرضى وهذا
 مبني على ان نخل الكلام البسيط لا يضر اه (قوله لان تعليلها نفسها الخ) تعليل لاشراط الفور
 وفيه مقدمة محذوفة أى القول لا بد فيه من الفور ولما كان التعليل مشغلا على التبرؤ الواجب الغور
 كان فور يا اه رشدي على مر (قوله قد ما يقطع به القبول عن الاعجاب) بان طول الزمان أو كمال الكلام
 اجتنابا ليوبره اذ لو لم يمتد له لا يضر الفصل بالاجتناب لان طول كفاية الخلق لانه ليس بمحكما حقيقيا اه حل
 (قوله رجوع قبله) أى قبل الفراغ من طليقتها فمصرح الرجوع في أثناء كلامها وبعده اه عرش على مر
 فسلا طلقت قبل علمها رجوعه لم يغفلوا قال ايئنى نفسك فقلت أنتشونوا أى نوى حوالته التغويض بما قاله
 ونوى الطلاق بما قاله فتوقع لان الكفاية مع النية كالمصرح بالان ينو يا أو أحدهما ذلك فلا يصح الطلاق

الى آخره (تغويض ملاقتها
 المختصر) بالرفع (الهالو
 بكتابة) كان يقول لها طلق
 أو ايئنى نفسك ان شئت
 (تأنيب) للطلاق لانه يتعلق
 بفرضها فتر لمرته قوله
 ملكتك طلاقك بخلاف
 المطلق كقوله اذا جاء رمضان
 فطلق نفسك لا يصح لان
 التعليل لا يعلق (فيشترط)
 لوقوعه (تعليلها لولا بكتابة
 فورا) لان تعليلها نفسها
 متضمن للقبول لولا آخره
 بشروط ما يتصلح به القبول من
 الاعجاب لم يقع الطلاق (وله
 رجوع) عن التغويض
 (قبلة) أى قبل طليقتها
 كسائر العقود

بالنقد كور بطريق التسبع ولو قال في تعدد الطلاق بالنسبة أو بغيرها كان أولى اه حل (قوله نوى
 عدد ابصر) (الخ) ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقترانها بابل القطر أو بضمه على ماسر ه (فرع) ه
 لو قال أنت طالق عدد القرب فواحدة كما أفتى به الواه لانه اسم جنس افرادى أو عدد الزم ثلاث لانه اسم
 جنس جمعي وقول ابن العماد وكذا التراب لانه جمع ترابة وإذا ذهب جمع الى وقوع الثلاث فيه يرد بعدم اشتراك
 ذلك فيه أو عدد شراب ليس فواحدة على المختار وليس تطبيقا على معتقد شكك في وجودها بل هو تعبير بطلاق
 وربط العدد بشئ شكك فيه من وقع أصل الطلاق ونافي العدد فان الواحدة ليست بعدد وموجب ذلك
 الزكشي وتلقه غير واحد أو بهدض اطع وقع ثلاث في الكافي لو قال بعدد سمك هذا الخوض ولم يعلم
 فيه سمك وقت واحدة كفى أنت طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم يتوعددا ولو قال بعدد شعر فلان وكان
 ما من مندفوشكنا كان له شعر في حياته أو لا تنجبه وقوع الثلاث لاستحالة تحسوا الانسان عاة عن ثلاث
 شعرات أو أنت طالق كلما جلت حوت فواحدة أو عدد لاجبارك أو عدد لمشي الكلب سافيا أو عدد
 ماحرك ذنبه وليس هناك برق ولا كلب طلقت ثلاثا كما أفتى به الواه رحمه الله تعالى فلو قال عددا يحرك
 ذنبه اعتبره من زمن يحرك فيه ذنبه ثلاثا وأنت طالق الوان الطلاق ولا نية فواحدة بخلاف أنوع أو
 أجناسه أو أصنافا كما تظهره الشيخ رحمه الله ولو طلقها رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شئ أو أنت طالق
 مل العنبا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبر بالرحلة أو أطوله أو أضره أو أشده أو مل السمياء أو
 الأرض فواحدة أو أقل من طلقين أو أكثر من طلقه فثلاثا كما هو به الاستوى ولو ناصت من وجه فخذصا
 بسده وكأهي طالق ثلاثا سريدا الصا ومن يدين كفى الجواهر فيقال أنت طالق أو أخطأ طلبة أصبح
 لكن أفتى الواه رحمه الله تعالى بمن شاجر مع زوجته في أمر فله طابق كفه وقال إن كنت فقلت خطبا كفه
 فانت طالق بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر أو يدين بكوكال خضعة طالق وقال أردت أحذية جهادك بل الضمير
 أو رفعن الاسم العلم اه وجرى على عدم التدوين في شرح الروض في مسئلة ما لو أشار بأصبعه وقال أردت
 الابصع ولا ينافيه معنى الروض في مسئلة من زوجه فثلاثا مثبرا الى احداهما امرأى طالق وقال أردت
 الاخرى من طلاق الاخرى وجد هالاه لم يخرج هذا الطلاق عن موضوعه بخلافه ثم اه شرح مر وقوله ولم
 يعلم فيه جمل أي سوا اختبر ذلك بالبحث عن الماوض أم لا والظاهر انه لا يلزم بحث ولا تفنيس لان الاصل عدم
 وقوع ما زاد على الواحدة اه وقوله كلما جلت حوت فواحدة أي وعليه فالواحد طالق ثانيا وثالثا
 أولا فيه نظر والثاني يظهر انه ان نوى بقوله كلما جلت حوت الطلاق ثم راجع من مرتين طلقت ثلاثا لانها
 مادامت في العدة هي محل الطلاق وكلما تنقض الشكر أو ان انقضت عتقهن الطلاق الأولى ثم تسبكه هاتكا
 جديدا لم تنطق لان التطبيق سابق على هذا النكاح ثم أيسق حج بعد أدوات التعلق لا أي فصل
 اذا قال أنت طالق في شهر كذا ما يرد به اه (فرع) ه قال في الطلاق الثلاث ان وحدا را أو ين كانت
 طالق وقع الثلاث كما أفتى به شيخنا منظر الاول كلامه وان قوله فانت طالق لا ينافيه لجواز ان يرد فانت طالق
 الطلاق المذكور وهو الثلاث اه مر وقوله لجواز ان يرد الخ قد تيقف فيه بين الصحة بمقتضى قول الايبين
 فلا يقع عليه الا واحد اه ع غش عليه في الجميع ه (فرع) ه ولو قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا ينافيه
 له فواحدة كما أفتى به الواه رحمه الله تعالى تبعا لاي الصباغ فان زاد ثلاثا نجح ان يقال ان نوى بذلك ضرب
 الغاية بالتجيز وضعه السلاق وحسم تأويلات المذاهب في ذلك الثلاث منها وقع الثلاث وشوا نوى التعلق
 بل بضدية ع طلاق متيق عليه بين المذاهب لم تعلق الا ان اقتضت المذاهب المتعدي على اتمام من يضع عليها
 الثلاث ه التلطف بها وان أطلق حل على المعنى الاول لانه التبادر من تأمل ذلك غالب كما ناهى الشيخ رحمه الله
 تعالى ولو قال زوجه أو أنت طالق ثلاثا أو أنت وضرك طالق ثلاثا نوى ان يكمل طالق ثلاثا وان كل طلق

لو (نوى عدد ابصر) كات
 طالق واحدة

نور ع عليهم طلقت كل ثلاثا فأطلق انصبه وقوع الثلاث على كل منهما لأن الغهوم منه مأو حة ليونة
الكبرى ويحتمل وقوع طلقتين على كل وجه بضمهم مستدلا بقوله ما عن البرهني لو قال أنت طالق
ثلاثا لا تصفا وأطلق وقع طلقتان لأن المعنى الاصفهين وقد يفرق بينهما بالانستناء فهم عدم اوداته فيلونة
الكبرى بخلاف ما نحن فيه اه شرح مر (قوله بنصب) أي على الحال باللفظ الاتي ثلاثا بين يني هذه
الكلمة وبين الثلاث مثلا وقوله فيما بعد كذلك أي بالوجه الاربعة فالنصب كما مرع اضمار الخبر وقدر
الخير أضاف الخبر وفي السكون ان نوى معنى الحالبة والا فلا بقدر اه (قوله وقع النوى) بخلاف ما لو نذر
الاعتكاف ونوى أيا ما لا نذر لأن الايام خارجة عن حقيقة الاعتكاف الشرعي لأن الشارع لم ير له بعدد
من بخلاف الطلاق فكان النوى دخل في لفظة لاحتماله له شرعا بخلاف الاعتكاف والنسج فحده لا يؤثر
في النذر ولو قال لها انت ثمانية طالق أو يمانية طالق وقع الثلاث بخلافه ما لو قال انت كائنه طالق فإنه لا يقع الا
واحدة ولو قال طلقتك ثلاثين فبطل طالق واحد لا تحتمل ثلاثين جزأ من طلقة وكلام شجنا يفيد قال حج
والوجه وقوع الثلاث الظاهر التبادر ثلاثين طلقة اه حل (قوله وحل التوحيد بالخ) هذا الحل لا يأتي
فبطلت أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثا مع أنه في ذلك يقع النوى اه حل قال في شرح البهجة
وهذه كلامه والتوجه وقوع النوى أيضا بالخ والسكون بقدر الخبر بات ذات واحدة أو يكون التسكيم
لحق والعلم لا يمنع الحكم عند ثبوتها على ذلك في الميسات اه وكتب على قوله في صدر هذه القولة وقدر
الخبر الخ يحتمل ان المعنى ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج اه حج اه شوري (قوله وما ذكره
الخ) هو المجهز اه عش (قوله علما بظاهر القضا) قال في شرح البهجة من ان واحد من مفسد محذوف
أي طلقة واحدة والتفصيل ما يحتمله النوى لا يؤثر اه شوري (قوله ولو أراد ان يقول الخ) خرج قوله أراد
الخ بالوجه أنه لما لم يأت في الاقتصار عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها واحدة اه شرح مر (قوله أنت طالق ثلاثا)
قبل نصبه على التمييز ورده الإمام بأنه جعل بالبرية وانما هو مفسد محذوف أي طلاقا ثلاثا كسرت
زيدا شيئا أي ضربا شيئا يدور مع حج اه معجري يقتصر بحكم قولهم اه تفسيره ورده عليه الشيخ به وهم
لأن القول المطلق يكون لبيان العدو البيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل على أنه تميز ففسلا
عن أنه تصريح اه قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي لا ينبغي ان يكون ثلاثا مع المفسد محذوف فان الصيغة تغير
الحصة لا يجوز حذف موصوفها بل هو اسم واقع موقع المصدر ولا يقدرا المصدر محذوفاً وهذا منه قال الشيخ والده
في تفسيره ووافقه في قوله تعالى وبنائنا اثنتين ونودي على العربي في قولهم ان اثنتين مفسد محذوف
وقال بل هو واقع موقع المصدر كالتحليل وسبب كسرها أو أمهاتهم وروايتهم وأنه حال تقديره نسج حال
كونه كسرا اه شوري (قوله فانت) أي أو ألسنت أو أوتيت أو سد شخص اه حل وقوله بعد عام
طالق أي أومعه أو شئت (قوله لم يخر وجهان محل الطلاق قبل تمام لفظه) هذا تصريح في أن لفظ الطلاق أنت
طالق دون واحدة أو اثنين أو ثلاثة ولا يكتفى بثن التثنية بعد طالق وأما ان واحدة فيثني ان يكون واحدة
من جهة البهجة شره اه حل (قوله لثنتين ارادته الخ) بغير شرح مر لثنتين قصد له من تافظه
بأن طالق وقصد من حيث قد وقع له وان لم يلفظ بهن بكسره به يعلم ان الصدرة أنه نوى الثلاث عند تافظه
بأن طالق وانما بعد تحقيق ذلك باللفظ بالثلاث كالحق ذلك البرهني وصحة في الانوار وقال الزركشي
أنه الصواب المنقول عن الماوردي والفعال وغيرهما قلن من نوهن عند قوله أنت طالق وانما قصد أنه اذا تم
نواهن عند التثنية من وقت واحدة فقط ولو قصدن مجموع أنت طالق ثلاثا فمحل الوجه صحة ما
الاذعي كالمسلك والاقوى وقوع واحد من الثلاث أو طلاقاً هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم اه شرح
مر (قوله وكر وطاقتان) بيان قال أنت طالق طالق طالق أي مع الرفع فلو نصب كان قال أنت طالق طالق

نصباً ورفعاً وحراً وسكون
(أو كتابة كانت واحدة)
كذلك (رفع) النوى علما
توسع احتمال التثنية وحل
للتوحيد على الفرد عن
الزوج بالعدد المتوى لغيره
من القضا سواء المذلول بها
وقبرها وما ذكره في انت
طالق واحدة بالنصب هو
ما مع في أصل الروضة
والذي صححه لاصل وقوع
واحدة على بظاهر القضا (ولو)
أراد ان يقول انت طالق
ثلاثا فانت قبل تمام طالق
لم يقع لخروجها عن محل
الطلاق قبل تمام لفظه (أو)
بعد (ولو قبل ثلاثا ثلاثا)
لثنتين ارادته المذكورة
لصد الثلاث وقدمت معه لفظ
الطلاق في حيلتها (وفي)
موطأ أن قال أنت طالق
وكرر وطاقتان

ولو يدون أنت فهو أهم من قوله

وإن قال أنت طالق أنت طالق

(وتخالف فصل) فيها بسكة

فوق سكة التفسير وتحوها

(أو لم يرد) بأن استأنف

أو أطلق (أو أكد الأول

بالثالث ثلاث) علا حصده

وبظاهر القضا وتخلص

الفصل بين المؤكد والمؤكد

في الثالثة فإن قال في الأولى

أردت التأكيدي قبل ويدين

(أو أكد) (أو لا) آخرين

فواحدة لأن التأكيدي

الكلام معهود في جميع

الغلات (أو) أكد (الثاني)

مع الاستئناف بالثالث أو

الاطلاق (أو) أكد

(الثاني) مع الاستئناف به

أو الاطلاق (بالثالث

فتنتان) علا حصده وذكر

حكم الاطلاق في هاتين من

زبان (ومع) في التكرار

بصاف نحو (أنت طالق

وطالق وطالق تأكيديتان

(بثالث) لتساوهما (لا

تأكد (أول غيره) أي

بالثاني أو بالثالث أو بهما

لاختصاص غيره ولو اختلف

الموجب لتفارق (ولو قال)

أنت طالق (طلقة قبل طلقة

أو بعدها طلقة أو طلقة بعد

طلقة أو قبلها طلقة فتنتان)

يقطن متعاقبتين النضر أو لا

ثم المنعينة في صورتين

الأوليين بالعكس في

الآخرين (وفي غيرها) أي

غير الموطوءة فتح

بمع في الحالين فإذا طلقها واقع مطلقان لأن المعنى إذا صرحت بمطابقة طالق اه حل (قوله ولو يدون
أنت) أي ولو اختلفت ألفاظ الطلاق كانت طالق أنت متعارفة أنت مسرحلان التأكيدي يكون بالمراد فولا
يخفى أن مثل الصريح في ذلك الكتابة كانت ما إن اعتدى استعرق اه حل (قوله وتختلف فصل) فيه نظر إذا لم
يعد لفظاً استأنف لفظ طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل يقطع عاقبه فلهذا التعميم في كلامهم مجمل
على غير هذا لا يقال يعمل على ما إذا قصر الزمان مرة واحدة مع ذلك يصح التأكيدي كالفرض عدم محصه فتأمل
اه حل على الجلال (قوله بسكة فوسفكة التفسير وتحوها) ظاهره وإن قل ما هو فرق حد أو أصغر حج
أن يكون بحيث لا ينسب القضا لبقية عرفاً أنت طالق طالق طالق كان تنقطع نسبة الثاني والثالث المبتدا
بحيث لا ينسب بسبب طول الفصل اه حل (قوله ثلاث علا حصده) أي ولو مع قصد التأكيدي في الصورة
الأولى بعد مع الفصل ولأنه مع اختلاف الظاهر من قبل قصد مدح اه شرح حر (قوله علا حصده) أي
فيما إذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر القضا أي في الاطلاق وقوله وتقلل الفصل الخ أي الثاني ولو حذف
في الثالثة فكان ذلك تطبيقاً للأولى أيضاً ولا تقدير يؤدي إلى السكونه عفا وقيل على مذهب قوله علا بظاهر
القضا اه حل (قوله علا حصده) أي فيما إذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر القضا أي وعلا بظاهر القضا
فيما إذا أطلق هذا ويمكن أن يكون تطبيقاً للمعنى أي لو لم تطلق ثلاثاً علا حصده الخ اه حل (قوله أو أكد)
أي الأولى أي قصد تأكيدي قبل فرامعه أخذاً بما يأتي في الاستئناف ونحوه اه حل قال الشيخ قد عني الأخذ
ويكتفي بمقارنة قصد له وذكر في الثاني والثالث ويفرق بان نحو الاستئناف وبما سبق وأقرب اه بنحو
تعلقه فلا بد من سبق القصد والزم مقتضاه مجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن
التأكيدي أعياؤاً فيما بعد الأول بصرقه من التأثير والوقوف به إلى ثبوت غير فكتي مقارنة الفصله فلتأمل
شوري (قوله أو أكد) كده الأخير من الخ) أي بذكر من الأخير من على حد فتهنأ تأكيدي اه شيناً وانظر
حكم الموقوف بجموع الأخير من تأكيدي الأول وبظاهره لا يصح بيعه عليه ثلاثاً أخذاً من مسألة العطف
وبحث بعضهم اشتراطية التأكيدي من أول التأسيس أو في ثنائه على الخلاف الآتي في نسبة الاستئناف وهو حسن
اه شرح حر وقوله وهو حسن ويفرق بين ما هنا وما يأتي في الاستئناف بان نحو الاستئناف وما سبق
وتفصيله بنحو تطبيقه فلا بد من سبق القصد والزم مقتضاه مجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف
ما نحن فيه فإن التأكيدي أعياؤاً فيما بعد الأول بصرقه من التأثير والوقوف به إلى ثبوت غير فكتي مقارنة
القصد فلتأمل اه سم على حج اه عرش على حر (قوله مع الاستئناف بالثالث) لم يشر في
تأكيدي الأول بالثالث كاحتام الاستئناف بالثاني أو الاطلاق فلتأمل وجهه اه شوري (قوله فتنتان
الخ) حاصل ذلك تسع صور أربع منها يقع فيها ثلاث شوي الأولى واحدة يقع فيها واحد وهي التي قصد فيها
تأكيدي الأول بالأخير من أربع يقع فيها ثنتان وهي الصور التي تأكيديها الثاني بالثالث أو الأول بالثاني
مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اه عن (قوله ومع في أنت طالق وطالق الخ) خرج بالعطف بلواو
العطف جبرها حكم والقضاء فلا يصدق التأكيدي مطلقاً اه شرح حر (قوله لتساوهما) أي فإن كلاً
معه عرف عطف في ما واختلف العطف في العباب بصرق منها وأنت طالق ثم طالق وطالق ما مضى أكد
الأول بالأخير من أو بأحد هما قبل ظاهره وإن أكد الثانية بالتعقب اه وهو صريح بشمول
التأكيدي بشرط مع اختلاف العاطف وظاهر في التسديد إذا أكد الأول بغير معذاته الشيخ (أقول)
في العطف والعاطفة حيث اختص المؤكد بالعاطف أو اختلفت العاطف بغير قصد التأكيدي فلا قبل
ظاهراً وبه تسليم أن ما في العباب من قوله ظاهر في تأكيدي الثاني بالثالث في أنت طالق بل أنت طالق وأنت
طالق وفي أنت طالق ثم طالق فلهذا نظر اه شوري (قوله ولو قال أنت طالق طلقة) هذه مخبرة وقوله قبل

بما ذكر من المكر والقد
بالقبلة أو البعده (طلقة)
معلقا عن التقيد بشئ مما
مر لهما بين الواقع أو لا فلا
يقع بمعاذ الله (ولو قال
لزوجته) موطوءة كانت
أولا (أن دخلت) البار (فانت)
طالق وطالق قد نكحت
فنتان) معالنهما جميعا
معلقان بالتحول ولا ترتيب
بينهما (كقوله) أنت طالق
فلتقع طلقة أو معها طلقة
أو في طلقة وأردم) طلقة
فانه يقع فنتان معا واختلق
تسعة على مع كآتي قوله
تعالى ادخلوا في أمة (والله)
بأن أراد طلقة في طلقة طرعا
أوحسابا وأطلق (فواحدة)
لأنه ماضى الضرف فموجب
الحساب والمضى في الاطلاق
(ولو قال) إله أنت طالق
(طلقة في طلقتين وتصدمة
ثلاث) لأن أمو جهلا أو
حسابا (فنتان)
لأنه ماضو جهه (والله) بأن
قصد طرعا أو حسابا جهله
وان قصد هناه عند الله أو
أطلق (فواحدة) لأنها
موجب في غير الاطلاق
والمضى في الاطلاق ولا يؤثر
القصد مع الجهل لأن ما جهل
لا يصح صدقه كإله (أو) قال
أنت طالق (بعض طلقة أو
نصف طلقتين أو نصف طلقة
في نصف طلقة ونصف وثلاث
طلقة أو نصف طلقة (ورد)
في غير الأولى (كل من
طلقة فطلقة) لمسا آقا
ولان الطلاق لا يبيض

طلقة الخ هذه صفة قوله وبالعكس في الانخير ينأى بقع المصنعة أم لا وهي المعلقة التي أتت قبلها بعدا وقيل
ثم يقع الخبز والمراد بان طالق وانما قصت المصنعة التي هي المعلقة على الخبز تأتي بغير ذلك لأنها تنبى بواقع
ولا فلا يقال أنت طالق طلقة تحت طلقة أو تحتها طلقة أو فوق طلقة أو فوقها طلقة وقت واحد قوله ذلك قال
لغير الموطوءة أنت طالق إحدى عشرة طلقة موقع ثلاث ولو قال إله أنت طالق إحدى عشرة من طلقة فهو واحدة
أه حل (قوله بما ذكر من المكر) أي بغير ودونه (قوله بشئ محاسر) أي من التأكيد والاستئناف
وغيرهما (قوله ولو قال لزوجه ان دخلت البار فانت طالق وطالق الخ) ولو حلف لا يدخلها أو كرر مسوا إليها
أو لا فان صدقنا كيد الأولى أو طالق فطلقة أو الاستئناف فكما مر وكذا في البين أن تعلقت بحق آدمي كما ظهر
والبين القدموس لآبائه فلا يتكرر الكفار معلقة البناء محسة تعالى على المسامحة أه شرح مر وقوله
ولو حلف لا يدخلها أو كرره (في الرض) وشرحه وان كرر في مدخول بها أو غيرها ان دخلت البار فانت
طالق لم يتعد الا ان تكرر الاستئناف أو طالق فصل وتعد محاسر قال الشارح وتعمل المصنعة منه ما يوفى
التأكد أو طالق فلا تعدد فيها أه سم على حج وقوله فان قصدنا كيد الأولى ومن ذلك يؤخذ جواب
حادثه وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً رأى جماعة خلف عليهم بالطلاق انهم مضيقونه فامتنعوا فكرر ثلاث
مرات وهم يمتنعون ولم يضيقوه فهل يقع عليه طلقة أم ثلاث وهو انه ان قصدنا كيد الأول أو طلاق فطلقة
أو الاستئناف ثلاث لا يقال بمجرد الاستمتاع من الضيق وقت طلقة فلا تكون الثانية مؤكدة لها بل هي بمن
ثانية قطعاً ثلاث لا تارة قول القول بالرفع قبله فلو قطع به مفارقة بقضى العرف فيها باتهم لم يضيقوه فمكرر
بل لو تكرر امتناعهم مننى المجلس مضيقوه صدق عليهم عرفانهم لم يمتنعوا من مضيقته فكان معنى البين
الأولى الحلف باتهم لا يضيقونه حتى يضيقوه وكذلك التمسوا لانه في الحقيقة من اقر ادقوله ولو حلف
لا يدخلها أو كرر الخ فانهم ولا تفر بما يغفل عن بعضهم من خلاف هذا وينبى ان يعلم ان حصل الحنف بعدم
ضيقهم في هذا الوقت فثبت اراادتهم بضيقة ولا كيد فليس بله فيما ودخل على صديقه وهو يتقوى فقال
له قد مضى فمتنع فقال له ان لم تقضى عظمى طالق وتوفى الخ لانه بحث كتابه الشارح به ودقوله المصنف
الاستيفاء فصل (أنت طالق في شهر كذا) ولو قال على بنى فصل الخ فهو مضمونه انه لو لم يشو الحال لم يطلق الابن أباس
لكن في كلامه ثم انه قد تقوم قرينة خارجية تقتضى التوفى فلا يعد العمل بما وصيه يعلم انه دل ذلك القرينة
هنا على ارادة الضيق فلا حاشا ع ش عليه (قوله فانت طالق وطالق) أي أو أنت طالق وطالق ان
نكحت البار وقول الاستوى وقباس ما يأتي في أنت طالق واحد قوله لان إنشاء الله من رجوع الاستثناء
الى الانخير قطع واحدة متبعتها فيما اقدم أنت طالق ولم يقولوا به هنا أه شوبرى (قوله ولا ترتب
بينهما) يؤخذ منه ان لو طلق بمعايد الترتيب كالغزو ثم يقع في غير الموطوءة الا واحدة وهو كذلك أه حل
(قوله أو معها طلقة) أو تحت أو فوقه أو الشارح الرض وتخلانا الشرح شخنا ولو قال له ان دخلت البار
فانت طالق لطلقة وان دخلت البار فانت طالق طلقتين أو حلف العاطف فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير
مدخول بها لان الجميع يقع دفعا واحدا ولو قال له ان دخلت البار فانت طالق بحذف الفاء كان تطبيقاً كما أتى به
والدشيقنا وقيل من افتاه انه لو قال أنت طالق ان دخلت البار ثلاثا طلقت واحدة ان تكرر ومنها دخول
البار ثلاث مرات لرجوع ثلاث الدخول لانه أتربى كد لا طالق وهو في شرح الرض كإله أه حل (قوله
كإله) أي في الركن المجلس عند قوله ولا يمين جهل معانوه فإياه (قوله لو رد كل جزء) أي بأن أراد صدقة
أو حساباً أو طالق فقول لمسا آقا أي من قوله لانه المحقق في الاطلاق وموجب الحساب استعمال في معنى مع
أه (قوله فطلقة) قال المحلى ودفع الطلاق بذكره مضاهياً أو ميتاً مال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق
السرية وإمام الحرمين بطريق التعبير بالبعض عن الكل أه قال الزركشى من فوائد الخلاف اذا قالت

ووقع في نسخ من الاصل في الثالثة نصف طلبة ٣٤٦ في طلبة وهو مائة في هذه يقع عند تصد المية ثمان على ان الاسنوى والباقين بحسب

ملقتي ثلاثا على ألف فطلقها طلقة واحدة واستحق الثمن على الثاني والنصف على الأول والصحيح استحقاق
النصف اه وبجارية العباب تعبير البعض عن الكل لاسره اذ الطلاق لا يعجز اولهذ والوكيل من وقع طلقة
فطلق نصفها وقت طلقة اه سم (قوله على ان الاستوى الم) معبدونه بجناي نصف طلقة أي نصف
طلقة في نصف طلقة وقوله فهو كقولنا نصف طلقة ونصف طلقة أي أنه يقع ثنتان وقوله بالا تسلم انه لو قال
هذا التقدر ومنصف فطلق نصف طلقة يقع ثنتان وانما هو واحد ورويه قرب بن زينة المعين في التصريح
بما يقع في العاجية يقع ثنتان مع التصريح بها شيء واحدة اه حل (قوله هذا التقدر) أي وهو نصف طلقة
مع نصف طلقة وانما سمى يقع طلقتين نصف طلقة في نصف طلقة اذ قصد العاجية بكل صرح بلطف مع وما
يؤيد كلام الشارح ما تقدم في الاقرام من الفرق بين صريح ومعناها (قوله وهي صادة بمصاحبة نصف طلقة
لنصفها) ضعيف قال شيخنا كحج هذا انما يقصده عند الاطلاق اما قصد نصف العاجية التي تريد على قصدية الفرق فلا
والا يمكن لقصده نداء الظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلقتان تكرر بالطلقة النافذة اليه كل منهما
ظاهري في تعاريفها فبأنه يقدم الا بعد لفظها اه حل (قوله وفي الثانية ان تكرر لفظها فطلق العطف)
علم منه انه متى كرر لفظها فطلق العطف وان لم يزد الاجزاء في طلقة كان كل جزء طلقتان أسقطا أحدهما فطلقة
ما لم يزد الاجزاء عليها فكل مزاد اه شرح مر وقوله وان أسقط أحدهما أي أمالوا أسقطها ما ذكر
الاجزاء الكبيرة من مضاعفة فواحد بكل حال لعدم بلوغ مجموع الاجزاء طلقة اه ع ش عليه (قوله فان
قصد توزيع كل طلقة تلخ) اعلم انه في مسئلة أربع طلقتان اذ وزع كل واحد من ثلثة تم على أربع
نسوة استحق عن توزيع بالطلقة قال ابنة فقلت اه سم (قوله أي فلا تزد ولا تنل) أي ليس المراد بعض
كل منهن أي اجزأهن لانه لا يختلف الحال بقصد ذلك السراية كما تقدم تأمل ذلك اه سم (قوله أي فلا تزد
وفلا تنل) أي أوهم حاولوا واحدة ولم يعينو بعينه بعد ذلك وقال الهانث طلقت عشرة اقات بكيفية ثلاثا
فقال الرباقي لضررتك ولم يوزن بذلك طلاقا يقع على الضرورة ثلث ان ازيد على الثلاث لغيره فان نوى بذلك طلاق
ضررها طلقت ثلاثا لو قالت به بضعيني واحدة فقال الرباقي لضررتك أي وقد قال خصال طلقت ثلاثا والضرورة
طلقتين ان نوى طلاقها بذلك * (فرع) * حلف بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتي وحسنه وزوجه ورجل
طلقت احدها ثلاثا فليعين ما منهن ولو كانت منهن بالطلاق عليها لطلقة واحدة ولو بقية الثلاث فان
قال ذلك أي من زوجاتي طلقت كل واحدة ثلاثا ولو على الطلاق بصفة لاحدى زوجاته ووجدت العلة ثمرات
احدها ان ابائها بعد وجود الصفة تعين ذلك فحلفا ولو على الطلاق الثلاث ثم عينه أي ذلك الطلاق الثلاث
في واحدة مع التصيين حتى لو مات قبل وجود الصفة انفا تطبق اه حل وقوله لنعين ما منهن مقتضا
قبل الحنث أو بعده ومنه يؤخذ ان والباي يادي قبل الحنث اس بقصد قتال حر وضعتا الحنث * (خاتمة) *
قال الرباقي من حلف بالطلاق الثلاث وحسنه وزوجه ورجل طلقت احدها ثلاثا فليعين ما منهن او ليس له ان يقع
طلقة فقط على كل واحد لاقتضا عينه بالبينة الكبرى اه فلو كانت احدى زوجاته على الاطلاق
واحدة فهل ان عينه من الطلاق الثلاث قيتين ببينة كبرى او ياتو بقية الثلاث بما لم يكن له الا زوجة واحدة
لا على عليها الواحدة او ليس له ذلك لكن له ان عين فيها واحدة فثنتين وبعين الطلقتين الباقيتين في الباقيات
ويقال هذان ليس له الا زوجة واحدة على طلقة واحدة به لا يمكن هناك الا وقوع عطفها ولا يمكن
الوقوع على غيرهما لعدم اختلافهما فبأنه لا احتمال والوجه ما قالنا مع عطفه شيخنا العياضي رحمه الله تعالى
ووافق عليه مر على التمسك الاول وكان له زوجت فوقع الثلاث على واحدة لا يفيها ثمرات احدها أو
التمه بالبينة كبرى فهل له ان عين الثلاثة في الميتة والميتة بالثلاث لان الصحيح ان الطلاق يقع من حين اللفظ

وعند الإطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التفسير لبعده عن الفهم (فإن قصد ما يمكن أو يستمكن (بعضهن) أي قلانة وقلانة مثلا لا (دين) فقبل إطلاقنا ظاهر الان ظاهر اللفظ يقتضي تفسيره يمكن وإن قصد التفاوت بينهما كن قال قصد هذه جملتين وتوزع مع الباقي على الباقيات

لامن حين التعيين وكل منهما زوجة عند الخطأ أو ليس له ذلك والوجه ما قالوا المصمم عليه شيئا المذكور أيضا
الاول فبين التعيين ان المتعنتا تنسوي غير زوجة أو المباشرة قد بانت قبل ابنتها المذكورة فتنقضوا بانها
ثابتا وقد وافق مذهب على ذلك ماضو على الخلاف الثلاث لا حدى وزواجه بسلفه وقد حدثت الصفة ومات
احدها من أولاتها فان كان الموت أو البيونة قبل وجود الصفة فليس ان يمين الثلاث المطلقة بالصفة التي
وجدت في الميتة أو المباشرة وان كان الموت أو البيونة بعد وجود الصفة فلا ذلك فبين ان الميتات غير زوجة
وان المباشرة قد بانت قبل ابنتها فتنقضوا بذلك شيئا الرمي كما قلناه من مذهب و ذكر ان السراج الباقى جوزى
الشئ الاول أيضا التعيين في الميتة والمباشرة اعتبارا بحال التعليق وان شيئا الرمي أفتى به ولا ثم يرجع عنه
وأفتى بخلافه نظر الحال وجود الصفة والله تعالى أعلم وقرر مذهب في درسمنا حلها موافقة ما تقرر مع زيادة هو
انه لو علم على كل واحد طقة متناهية لا يجوز التوزيع لحصول البيونة الكبرى ولو علم على واحدة طقة متناهية
طقتين جاز توزيع مع الثلاث عليها لحصول البيونة الكبرى ولو علم على واحدة فقط طقتين الباقي ثلاثا لا
جاز تعيين الطلاق الثلاث في ذات الطقة الواحدة فقط لحصول مقصود اليمين وبغير الباقي يكونها عليها
ابتداء بالطلاق الثلاث ولو علم على الثلاث على صفة من إحدى نسائه على الإيهام ثم وجدت الصفة عين
احدها من فروع من مات قبل وجود الصفة لم يصح هذا التعيين لانه يلزم وقوع الطلاق على الميتة لان الطلاق
لا يقع قبل زمان وجود الصفة بخلاف من مات بعد وجود الصفة وكالميتة للمباشرة ولو علم على الثلاث كما ذكرتم
عن احدها من لهذا الطلاق المعلق صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة فلا التعليق لانه لا يمكن العمل به
ولا يلزم تعيين غيرها اهـ اهـ سم

قبل مطالقا

• (فصل) في الاستثناء •
(بضم استثناء) في الطلاق
كفره (بشرطه السابق) في
تحليل الاقرار وهو ان ينويه

• (فصل) في الاستثناء وهو من التبايع في الطلاق والاتوا مصطلحا لاخراج بالأو واحد اخواتها ما
لولا فصل في السلام قبله ومن الاستثناء ههنا حيث الحكم التعليق بعنوان شاء الله وانما رفع الطلاق لوجود
النسبة اهـ قل على الجلال (قوله يصح استثناء الخ) أى وقوعه في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو
الاجراء الأول واحدى اخواتها تحقفاً وتقديراً والاول المتصل والثاني المقطع ولا تدخل به ههنا لان طلاق
الاستثناء عليه محار ومثل الاستثناء بل سعى استثناء شرعية التعليق للميتة وغيرهما من سائر التعليقات فمثل
ما ياتي من الشرع وطاعة الاستغراق علم في النوعين ولا يراد على بطلان المستغرق محبة فخر أنت طالق ان شاء
الله حيث رفعت الميتة جميع ما أوقفه وهو معنى الاستغراق لانه خرج بالنسبة فبقية غيره على الأصل اهـ شرح
مذهب (قوله كفره) أى قياسا على غيره وقاس عليه لثبوت النسبة والنسب عبارة فيه مبرم وضع استثناء لور وذهفي
الكتاب والسنة وكلام العرب اهـ شيئا (قوله بشرطه السابق) ويشترط أيضا ان يعرف معناه ولو روجه
وان يلقاها به بحث بسم نفسه ان اعتدل جميعه ولا عرض والام قبل اهـ شرح مذهب قال في الاقرار والاستثناء
شرط طالق ان قال الخامسة ان يسمع غيره والا فالقول قولها في نفسه وحكم بالوقوع اذ اخلفت اهـ ثم قال وقال
أنت طالق ان شاء الله أو اذ شاء الله أو متى شاء الله أو ان لم يث الله أو ما يث الله أو ان شاء الله أو ان شاء الله لم يقع
الطلاق ولكن بشرط ان قال الثامن ان يسمعه غيره والا فلا صدق وحكم بالوقوع اذ اخلفت اهـ ثم قال
في بحث التعليق اذ اعطى بصفته بغير قبل وجودها سواء كانت مما يصدق حولها كبحي الشهر أو لا يصدق
كدخول الحمار الى ان قال والطلاق شرطا الى ان قال الثالث ان يذكر الشرط لسانه فان نوى بقلبه قبل
في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره مطلقا أنت طالق ان كلف زيادة وانكرت الشرط
صدق بيته وقدم اهـ سم على حج ذكره فابين الاستثناء والتعليق للميتة بين التعليق بصفة
غيرها عبارة فيها شبهة وظلها ع ش على مذهب بتصرف فقال والفرق بين الاستثناء والتعليق للميتة حيث
يشترط فيه إجماع الجبر وبين التعليق بصفة غيره حاجب لا يشترط فيه إجماع الجبر ان التعليق بالصفة

ليس رافعاً لطلاق ولا بطلان بل يخص به بعض الأحوال بخلاف الاستثناء والتعلق بالشيء فإن ما ادعاه فيها
 رافع لطلاق من أسأله جميعه أو بعضه محمل عدم قبول قوله في المشتبه والاستثناء إذا أنكرتم حاله أو قولكم
 بخلاف ما إذا ادعى سماعها لم تذكره فإن القول قوله وأصل وجهه أن مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم
 القول من أسأله ومثل ما قبل في المراتب في الشهود انتهى ببعض تصرف في عبارته أيضاً وفي سم قال مر
 ويشترط أيضاً التلقا به أي بالاستثناء فغير المشتبه لا يؤثر ظاهره ولا باطنه أو قولنا أن مجرد التلقا لا يؤثر
 في كل التعلقات كما يعلم ذلك من اجتماع شرح البهجة في آخر الملاحق بمراجعته ما يأتي في آخر فصل السن
 والبديع اه (قوله قبل الفراغ من المشتبه منه) أي فيمكنه باقتراح الشيء بأي جزء من ذلك هذا إن أخره
 فإن قدمه كانت الأواحد طائفة قبل التلقا به أي بقصد حال الاتيان به استخراجاً مما بعده ليرتبط به
 ويشترط أن يسمع به نفسه إن اعتدل جميعه ولا يعرض وإن يعرف معناه ولو بوجه اه حل قالشر وطسعة وتزيد
 المشتبه بقصد التعلق وفي قل على الجلال (تنبيه) من أفراد ما ذكره قالوا على الإطلاق من ذراع أو من نحو
 رأسي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك فلا بد من نيته قبل فراغ العين كسر (قوله بقول نحو سكة تنفس) عبارة
 أصله مع شرح مر ولا يضر في الاتصال سكة تنفس ودعى نحوهما كدروس طعاس أو سعال والكسوف
 لذكر كماله لا في الأيمان ولا بنافه شراط قصده قبل الفراغ لأنه قد يقصد أجمالاً ثم يذكر العدد الذي
 يستنبه وذلك لأن ما ذكره سبيلاً بعد صلاحة بخلاف الكلام الاجنبي وإن قل لاله به تعاقب وقد قل أخذنا
 من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثاً بآية إن شاء الله مع الاستثناء وعلم بذلك ما مر جوابه وهو أن الأعمال هنا
 أبلغ منه من يجب نحو البيع وقوله ودعوى إن ما تقرر بقضى كونه ماله مخرج بل لو سكت ثم جعل سبيلاً
 عرفاً لم يضر وإن زاد على سكة نحو التنفس بخلافه لأنه محتمل بين كلام اثنين لا يمكن بين كلام واحد
 انتهت وقوله وذلك لأن ما ذكره سبيلاً فنيته أنه لو طالع نحو السعال ولو فخر أو فرس أو فرس أو فرس أو فرس
 اطاعوا الله لا يضر عرض سعال أو يثني فيقيسه بالضعيف عرفاً اه سم على ج اه عرش طليق
 قل على الجلال ولا يضر نحو استغفر الله محله تعاقب به مما يقع بين الزوجين نحو بآية الله (قوله وإن لا يجمع
 الخ) حله هنا شرطه حكموا الأمر سهل إذا الحكم ببوله إلى شرط قوله في الاستبراء تقدم إن معناه لا يجمع
 قصده أي الاستبراء ولا بد فهو قديم لهما الماتن بقوله فلو قال أنت طالق ثلاثاً في قوله ثلاث اه شيئاً
 (قوله ولا يجمع) تقدم أنه لا فائدة لجمع فهم بل هو وعده على حد سواء فلو قال أنت طالق واحد وقول واحد
 وواحدة والا واحدة وواحدة وقد قوتت السلاط على كل حال جمع أو لا وتقدم بيانه اه شيئاً (قوله
 فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة) قد حال قضية رجوع المشتبه ببيع ما تقدم من المتعاطفات كون
 الواحدة مستثناة من اثنين أيضاً قضية ذلك أن الواقع ثابته لا لأن الاستثناء هاهنا ثنتين جميع مخرج
 لواحد كذا قال في فتاوى ذلك اه سم وقوله الشيخ عجمية في الحليفة من الأصوي وقد يقال منع من رجوعه
 إلى اثنين الفصل حديثين المشتبه والمشتبه منه باجتناب عن الاستثناء وهو الواحد لأنه لم يسمع الاستثناء
 بالنسبة إليها كانت كالأجنبي بخلاف ما ورجع الجميع من المعصن كل تأمل اه شوري (قوله وتقدم
 في الأقوال الخ) يشهد هذا أن كلام المتن مرفوع على هذه القاعدة فكان الانسبان سبيلاً بها هنا يظهر
 التبرع كخروج على الشرط بقوله فلو قال الخ اه شيئاً قال العراقي سئل عن طلب منه المبيت عند شخص
 غاف لا يتي سوى البسلة الثلاثة المستقلة له بحث بتركها فاجبت بان مقتضى قاعدة التفي والاثبات
 الحلت لكن أتى شيئاً بالبقية بخضوري فمن حلف لا شكوى عنه إلا من حاكم شرع على بحث ترك
 الشكوى مطلقاً فاجب بعده وفرضه تصحيح التروي في الروضة فمن حلف لا يأت في السنة إلا مرة لا يمتنع
 بترك الوطء مطلقاً وهو ناظر إلى معنى مخالف القاعدة المتقدمة اه روى اه سم وفي شرح م ما صه

قبل الفراغ من المشتبه منه
 وإن لا يفصل بقول نحو سكة
 تنفس وإن لا يستغفر ذوان
 لا يجمع المرفوع في الاستبراء
 (قوله قال أنت طالق ثلاثاً لا
 تثنى واحد فواحدة)
 تقع لا ثلاث بناء على أنه لا
 يجمع المرفوع في المشتبه منه
 ولا في المشتبه ولا فيما يحا
 صر في الإقرار فلهذا قوله
 وواحدة حصول الاستبراء
 بها (أو) قال أنت طالق
 ثنتين وواحدة الواحدة
 ثلاث لا تثنى بناء على
 ما ذكر فتكون الواحدة
 مستثناة من الواحدة فليغو
 الاستثناء وتقدم في الإقرار
 أن الاستثناء من الاتيان في
 وعكسه (د) لهذا (لو قال)
 أنت طالق (ثلاثاً لا تثنى
 الواحدة

ولم يشأ الله وقوعه لانتفاء المصلحة فلا يقع انتفاء المصلحة عليه فإبى من وقوعه عدم وقوعه اه حل قوله
 ولو قال أنت طالق انشاء الله أو لم يشأ الله كنهه قال على أي حاله كنهه ولو قال أنت طالق اليوم طلبة
 انشاء الله وان لم يشأ الله فخطبتين فإذا مضى اليوم لم يطلعهما وقع طلقتان فإن طلق قبل مضى اليوم وقع نكاحان
 والمخبر به حل قوله أو طالق الحق الاطلاق هنا بالتبرؤ في الوضوء بالتعلق لان النية حرم قبط المصلحة
 بالتعلق بخلاف ما هنا وإذا قصد أن يصريح بالطلاق أو بأشياء ينافيها بما لا يرد عنه من قوله ولا يضمن قصد
 فعله ان كلامه الاستثناء والتعلق بالمصلحة لا يدينه من قصد الايمان به قبل الفراغ من الصيغة وبذلك التعلق
 بالمصلحة عليه بانه لا بد ان قصد التعلق به بخلاف التعلق بغير المصلحة كدخول المار فانه لا استثناء يكفي فيه
 قصد الايمان به قبل الفراغ من الصيغة ولو ادعى الاستثناء أو المصلحة صدق الا ان كذبته الى وجه بل ان لم
 تستثن أو لم تات بالمصلحة فانها المصدقة فان لم تستثن أو لم تات بالمصلحة أي الاربعية أي بل يطلق منهن
 الاصله أو لم يستثن الاصله طالق أو لم يطلق اه حل قوله لم يطلق أي الاربعية أي بل يطلق منهن
 ثلاثة لخصه الاستثناء حيث أخرج منهن واحدة فثبت الثلاثة متطابقين بالحكم وهو وقوع الطلاق اه
 شيئا ح ف وقى قد على الجلال ولو قال أو لم يطلق أو الاصله أو الاصله طلق جميعا ان أربع
 ليس من صيغ العموم فانه القاضي يستويجه الشيطان بخلافه لمصلحة الاستثناء من الاعداد كجاء الاقرار وكذا
 لو قال أو لم يطلق طالق (تبيين) لا يشترط اتحاد حرف العطف فيما تقدم قوله وبينه قال
 الزكي مثل اطلاقه المبين لتطابقها بالمضى كما هو قول شافعي قالوا الله ما فعلته ان شاء الله تعالى وأقضى
 البارزى بانه لا يبحث لانه لم يطلق الفعل على المشيئة وان على قسمه وان شهد قول الامام في الدعوى أن
 الحكم لو قلته على العقب فقال والله ما فعلته ان شاء الله تعالى كان كذا وتعاد العين فلو ان الاستثناء
 يقع في الماضي لما جازى كذا وهو ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل لا الماضي اه واعتمد مدر
 ما أقضى به البارزى اه سم وبجاءه حل قوله وبين ومن ثم أقضى البارزى بانه لو فعل شيئا ماضيا
 ثم حلف بان قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يبحث لان ذلك يتعلق بالعين لا للفعل كنهه قال أحلف ان شاء الله
 انتهت قوله ونذر قال الزكي أي كونه لله على كذا ان شاء الله فلو قال ان شاء الله حكي الرافي عن
 القاضي الحسين وغيره أنه لا يزمعنى وان شاء الله يوهو الحق في الوجه ونحوه الامام بان تقديره ان شاء الله
 فله على كذا فهو كونه ان قد مضى فله على كذا اه وزعم في باب النذر بعدم الصحة في التعلق
 بمشيتي بوان شاء الله يد (فروغ) في الرضوخ ورحمه الله لو قال أنت طالق واحد تو ثلاثا أو اثنتين كصرح
 به الاصل ان شاء الله طلقت واحدة لا لخصاص التعلق بل لثبوت الانعزال كافي الاستثناء المستغرق كصرح
 عكمه بين قال أنت طالق ثلاثا واحدة ان شاء الله تعالى تطلق ثلاثا كذلك أنت طالق ثلاثا وثلاثان
 شاء الله تعالى كصرح به الاصل أو قال لخصه طالق وعمره طالق ان شاء الله تعالى ولو لم يعد الاستثناء الى
 كل من المتعلقين طلقت خمسة دون عمر فذلك بخلاف قوله خصص عمره طالق ان شاء الله تعالى لا تطلق
 واحد منهم ما واد كره ما صرح به الرافي في بعض نسخه الصحبة ووقع في الرضة تبعا لبعض نسخ الرافي
 السبعة انما لا يجوز لوقوعه طلقا ان شاء الله تعالى وقال أنت طالق واحدة ثلاثا وثلاثا ثلاثا
 ان شاء الله لم تطلق لعود المصلحة الى الجميع لحلف العاطف اه واصله الله عند الاطلاق يخص التعلق
 بالمصلحة لاخر عند العاطف يعود لجميع عند عدمه ويخالفه ما في الرضوخ وصرح في الايمان من عود عند
 الاطلاق من العطف ووديه حيث قال قال ان شاء الله أنت طالق عدي بباطنه وغيره وقصد استثناءهما
 معا أم أطلق لمة وابناه على أن الشرط المتقدم على المتعلقين يعود الى جميعهما كالتأخير عنها ما مع العطف
 فظاهر وأما بدونه فلاه قد حذف مع اراد العطف فان قال أنت طالق ان شاء الله وعدي ووقى صرف

ولو قال أنت طالق ان شاء
 الله أو لم يشأ الله طلقت فانه
 العبادى وخرج بقصد
 التعلق ما لو سبق ذلك الى
 لسانه لتعديده وأقصده
 التبرك أو ان كل شيء عيشته
 تعالى أو لم يعلم هل قصد
 التعلق أولا وأطلق فانها
 طلق وان كان ونسخ ذلك
 لتعلقه لانتفاء قصد كنه
 الاستثناء موضوع الاخراج
 ولا يضمن قصد (كم ما يمنع
 التشبيب بذلك انقاد كل
 عقد وحل) كمنع منبر أو
 معلق وبين ونذر ويمنع ونسخ
 وصلة (ولو قال باطلاق ان
 شاء الله وقع) تنظر الصورة
 التنداء المشعر بحصول
 الطلاق حاله والحاصل لا يطلق
 بخلاف أنت طالق فانه كمال
 الرافي قد يستعمل عند
 القرب منه وقوع الحصول
 كيثا للقرى يسمن الوصول
 أنت واسئل ولغيره
 الترفع شفاؤا غير ما أنت
 صحيح

الاستثناء البهائم ان لم يمتد تصرف الى الاول خاصة فيقع العتيق دون الطلاق اه فان قوله كالتأخير حتى يا بعد مساواة التأخير للمتقدم الرجوع البهائم عند الاطلاق وهذا هو الاوفق جماعة ان نحو الاستثناء المتقدم أو المتأخر على متعاطفات يعلق بالجميع وما تقدم من باب الايمان في مسئلة التوسط عند الاطلاق قد يخالف ما اختاره في بعض كتبهم من عود نحو الصفة المتوسطة للجميع وما تقدم عن الرض وشروطه في هذا الباب من العود عند التأخير للجميع اذ اذذف الماعطف قبله العود للجميع في حصة طالق مرة طالق ان شاء الله تعالى فاجز هذا المثل ثم اوردت ذلك على مود فاعترف بانسكاه على القاعدة المقررة وقال انما مقتضاه الرجوع للجميع ما سبق أو تأخر أو سبق وتأخر سواء كن ماعطف أو لا وما الى ذلك ثم بعد ذلك اعتد ذلك وأول هذه الفروع على ما اذا قصد الرجوع الى الما قبل الرجوع اليه فقط اه سم قوله فينظم الاستثناء في مثله فعلم ان الطالق لا يقبل الاستثناء لانه انما يفسد في الاخبار كانت طالق وجميع الاعمال كطقتك اما الائمة فلا يقال فيها قال الزركشي كذا علوه وهو يحتاج الى ايضاح ومعه ان الاسم لا ينظم منه استثناء انما ينظم من الحكم اه ألا ترى انه لا ينظم ان قال بأسود ان شاء الله تعالى اه سوي قوله ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق الخ قيل في هذا الاعتداد بالاستثناء مع وجود الفاصل الآن قال وغيره اجنبي وقد قدم انه لا يضر وقوله لكن جزم القاضي معتمد اه حل قوله وقت طلقة أي لان الاستثناء راجع لثلاث فوضوا ولا يرجع لقوله يا طالق لانه لم يرفعه فبقية واحدة اه شجنا ويقتصر هذا الفصل لانه اسما جنسي لان كلامه وما قبله شمل اه وفي قد حل الخلاف ولو جميع من النداء وغيره فلكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله أو يا طالق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فقع فيهما واحدة بالنداء وتقدم المشيئة كتابه خبرها كقوله ان شاء الله يا طالق أنت طالق ثلاثا فقع واحدا ايضا والعطف كقوله ايضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله يرجع البهائم قد هه على المعتمد قوله بانه لا يقع أي مالم يصد الطلاق وأقرب ابن الصلاح فيمن قال لا فعل كذا الا ان يبقى القضاء والغفر ثم فعله وقال قصده ان يخرج ما قدر منه عن البين لم يحنث ولو قال في حصة طالق وعرة طالق ان شاء الله ولم يرد عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلقت حصة عدون عرة على ما قاله ابن القريفر وسدوا لوجهه على ما اذا نوي بالاستثناء عوده الى الاشعية فقط بخلاف ما قد هه أو طلق ولو قال لحصة عرة طالق ان شاء الله لم تطلق واحده منهما ولو قال أنت طالق ان شاء الله فغفلت يد أو جن قبل المشيئة تطلق وان حرس فاشار طلقت أو على عيشة الملائكة تطلق لان لهم مشيئة وكذا عيشة شجرة لانه تعالى بمشيتهم ولو قال أنت طالق ان لم يشأز يدوم توجد مشيئة في الحياة وقع قبيل موته أو جنونه المتصل بالوفاة فان مات وشك في مشيئته لم تطلق لعدم تحقق الحاق عليه وأنت طالق ان لم يشأز يدوم ولم يشأز يفسد وقع قبيل الغروب اذ اليوم هنا كالعمر

فيملس اه شرح مود

﴿فصل في الشك في الطلاق﴾ اه أي وما يذ كرمه من قوله ولو قال زوجته وأجنبية الى آخر الفصل اه وهو أربعة أنواع لانها للشك في أصله أو في عدده أو في محله أو في صفة الواقعة منه هل هي تعيين أو تعلق وهذم يتكامل المستصحب عليها وقياس ما مرآة تعلق الوقوع في محل شك هل صدقت التعلق بالشبهة أو لا وان يقع هنا فربما اه قل على الجلال عبارة حل قوله في الشك في الطلاق أي في أصله أو عدده أو محله أي يستو اقبل أو يرجح وتوقف فيه الزركشي قوله كن شك في وجود الصفة أي أو في كونها الصفة الحاق عليها كن دخلت الماروشك هل علق طلاقها على دخول المار أو لا وشك وقع منه تعليق الطلاق أو لم يقع منه ذلك وهل علق أو تجز اه حل قوله ولا يخفى الورع وهو الاخطا لاسوا اه شرح مود وهذا راجع لمستثنين أي الشك في أصله أو في عدده بدليل التفرع المذكور وفي قد حل الجلال

قيل ينظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله وقع طلقة وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسمها ذلك بانه لا يقع

﴿فصل في الشك في الطلاق﴾ لو (شك في وقوع الطلاق) منه مخير أو معلق كان شك في وجود الصفة الحاق بها (فلا) يحكم بوقوعه لان الاصل عدم الطلاق ببقاء النكاح (أو في عدد) كان طالق وشك هل طالق واحدة أو أكثر (فلا تقل) بأخذه لان الاصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيما ذكر ان يحتاط فيه

نغير دعماير يسكن الى املا

بر يملئ واه الترمذي وصحة
 فان كان الشك في أصل الطلاق
 الرجعي راجع ليقين الحل
 أو الباش بدون ثلاث حدود
 النكاح أو ثلاث أسكن عنها
 وطلقة الفل لغيره فيشأوان
 كان الشك في العدد اخذ
 بالاكثر فان شك في وقوع
 طلقتين أو ثلاث لم ينسكحها
 حتى تنكح زوجا غيره (ولو
 علق اثنتان بضمين) كمن قال
 أحدهما ان كان ذا الطائر
 غرابا فز وحتى طلق وقال
 الآخر ان لم يكن فز وحتى
 طالق (وجه) (الحال فلا)
 يحكم بطلاق على أحدهما
 لأنه لو انفرد بما قاله لم يحكم
 بوقوع طلاقه فطلق الآخر
 لا يغير حكمه (أو) علق
 (واحد) بملازوجه طلفت
 أحدهما (أو) وجود واحد
 الضمتين (ولزمه) مع اعتزاله
 عنه إلى تبين الحال لا شبهة
 المبينة بغيرها (بحث) من
 الطائر (ويبان) لزوجه
 ان أمكن أن تضع حال
 الطائر بملازمة بغيرها
 لتعلم المطلقين غيرهما فان لم
 يمكن لم يلزمه بحث ولا يبان
 (أو) علقهما (لزوجه)
 (وعده) كان قال ان كان
 ذا الطائر غرابا فز وحتى
 طالق والاضد حرجي
 الحال (منع منهما) لزوال
 ملكة عن أحدهما فلا تمتنع
 بالزوجه ولا يستقدم العدد
 ولا تصرف فيه (اليان)
 لتوضه

ودو في الأصل الكف عن المرام ثم استعمل هنافي الكف عن الجلال اه وكان الانسب تأخير هذا
 عن قوله ولو علوا اثنان الحلالان هذا جوفيه أيضا اه شيخنا (قوله نغير دعماير يسكن) بفتح الباء وضمتها
 الملامر بيل بفتح الباء وضمتها أيضا كذا ضبطه التلسم اه شوبرى (قوله فان كان الشك الخ) تفرع
 على قوله ولا يصح الورع اه شيخنا (قوله راجع ليقين الحل) ويستدبر هذه الرحمة بغيره وقوع
 الطلاق فلا يحتاج إلى اعتدائها اه قل على الجلال (قوله أو الباش بدون ثلاث) كان كل قبل الفحول
 فاذا جسد النكاح وتبين انه طلق كان ذلك قائما مقام الرجعة اه حل وفي قل على الجلال
 ويعتد بهذا التعديوان تبينه الطلاق أيضا يلزم ما عتد به من المداق اه (قوله وطلقة الفل لغيره
 يشأ) أي ولو دون ثلاث لان الحل يشأان يتوقف طهارا والتقييد بذلك في الرضا عليه لم ياتوه به بعد ذلك
 وفي كلام ج ذكرهم ثلاثة هنا انما هو ليجعل له مجموع القوائد ثلاث أي إلى الغير فينبأ لتعود به بعده
 يشأان أو ثلاثة لا يتوقف كل حين على الثلاث وفيه ان المتوقف على ذلك انما هو عدوله بالثلاث يشأان اه
 حل (قوله حتى تنكح زوجا غيره) وفي هذه تؤوله بطلقة واحدة اه حل (قوله ان لم يكن) الاضغ
 ان لم يكن ياه اه حل (قوله وجهي الحال) فان علم على محتضا ما لم تكن محاوره والافق وحلف فلا يقع وان
 علم الحال لا اعتبارا لغيره فيه تكلم اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحثي) أي فورا في الباش
 وفي الرجعي بعد انقضاء العدوة ويحتمل أن يمكن معرفة الطائر وطبائنه كما قاله شيخنا هو وجهه أيضا ان لم تكن
 محاوره كمرور الافلا وقوع أصلا اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث) أي فتش ويبان لزوجه
 أي يبين لها المطلقين غيرهما وان كانت معلومة به علم الصفة لكن يبين لها عدم علمها بالخال وقال يبان
 لان هذا من قبيل بيان البينة لان المطلقة معينة في نفس الامر لثبوتها من صورتهما مستقلة ان يقول ان
 كان ذا الطائر غرابا فز وحتى طلق فالتعدي ان من قبيل البيان للمعينة لان قبيل التعيين المهمة كما قاله بهنهم
 اه شيخنا ثم رأيت في الرشيدي على مر مائة ص فالصواب ان صورتهما انما هي على كل تعليق بعين من
 زوجته اه ومثله في عش عليه عبارة ج لزمه البص والبيان المطلقة منهما مبر غير واحد بقوله
 والبيان لزوجه اي ان يظهر لهما الحال ليعلم المطلقة غيرهما فلا تنافي بين العبارتين انتهت وقوله ليعلم
 اي يظهر لهما ولا يفعل في نفسه يحصل البص اه (قوله مع اعتزاله عنهما) اي يقرين وغيره والغير
 يشمل الظهور ولو بغير شهوة اه حل (قوله ويبان لزوجه لا شبهة الخ) لان المطلقة منه غير معلومة
 ابتداء لعدم تعيين الصفة الملق عليها لان المهمة اذا عرفت الصفة تمثنت المطلقة خلا لما في شرح شيخنا ج
 لا اصل من ان هذا من قبيل التعيين لان المطلقة منه لا من قبيل البيان الذي تكون فيه المطلقة معينة
 اه حل (قوله لم يلزمه بحث ولا يبان) أي وليست راجحتا بهما وهو واضح ان صدقهما في ذلك كان كذا
 فهل يأتي فيه ما يبان في ذاتها أو واحدة منهما المطلقة الخ اه حل (قوله منع منها اليان) والظاهر
 وجوبه وصحته بغيره عدمه وجوب ذلك فان يبان قال حث في الطلاق اي بين الوقوع فيه فان صدق
 البعد فذاك والابان كذبه وادعى العتق لحلف السيد فان نكل حلف البعد وعتق وان قال حث في العتق
 عتق فان صدقته فقال ولا حلف فان نكل حلف وطلقت والظاهر ان ان بعد على من وقع عليها
 الطلاق يأتا اه حل (قوله لا يثبت بالزوجه) ينبغي ولا ينظر اليها حتى يغير شهوة اه حل (قوله
 ولا تصرف فيه) اي ولا يزوجه الحاكم اه حل أي ليقع عليه من آخره ولو أراد النكاح لنفسه
 فلا يصد عنه لانه لا اصل بقا له الرق حتى رث ما رثه فلا يكتسب بأذن من السيد بل يثبته فينقذ ان سبق
 عليه من كسبه لانه ابا ما على الرق فلكه السيد والنفقة واجبة عليه ما عاشت قال له ونفقت على نفسه وما زاد
 على قدر النفقة وقت حتى يبين الحال اه من عرش على مر (قوله لترتبه) فيه اشارات إلى امكانه فان

لم يكن قياس ما تقدم عدم الزوم كذا في المائتين يوقف نظر اولاً على الفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو ان
 الشك في الازم انما يكون عند الامكان فيحصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يوقف على امكان
 البين بل هو متى سواء امكن حصوله اولاً واثانياً في الزوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم الزوم في
 قول الشارع وتوقفه على ثبوت ما لم يشورى (قوله بعد المائتين) مقتضى منعه ان هذا لا يرفع على
 الثانية فقط ولكن وجهه انه في التي قبلها غير متضمن لان الاخرى التي لم يبين فيها تأخذ الميراث الذي لا زوجية
 فلا غرض للورث في منع ذلك ومتضمن هذه انه قبل يائه في صورة الزوجين اهـ ضيقاً (قوله والورث ان
 ترك الميراث) هذا هو ان لها الاثني سبيل الى الميراث وليس مراد ان الاشكال مستمر كما صرح به ويمكن
 حل كلام الشارح على صورته خروج القرعة للبدعة قوله والورث ان في صورة خروج القرعة على العبد اهـ
 رى وبعبارة حل قوله والورث ان ترك الميراث ان في الصورتين اي فيما اذا فرغ العبد وهو واضح وفيها
 اذا فرغ الزوج وجب يكون الميراث لا يتحمل قوله ان ترك الميراث اي ولا يتحمل بان تقول للورثة
 انتم اياها لا تشارككم ولو بقي لحق وكتب ايضاً في صورة الاشكال بقوله لا ارشع الاشكال او لا يبيح
 بان معناه ترك الميراث المتحمل بان تعرض وتمسك به البقية للورثة فيمكن من اخذ الجميع ولا يوقف لهائى
 (قوله لانه اضر بنصفه) فلا ضرر بغيره بان كل هذا دين وان لم يكن مستقراً فخرج نظر الحق الفاسد ولما
 فضا لثب اهـ حل (قوله او فواها بقوله احداً كالم) قال شيخنا البرلى ان جميع الاحكام الا التي في
 مسئلة قوله لا زوجية احداً كالماتى وقصد من عبارته في هذا المثال والمثل قبله وفي تطبيق الرجل على
 زوجية بنتان في كل ذلك في الارشاد وهو ظاهر اهـ سم (قوله فهو اولى من قوله) ان اولى الوار
 لالحاق الجميع قصد قبله ليعمل المقارن لطلاق قد صورته الشارح بقوله او كانت سال الطلاق طلبة اهـ رى
 وفي نسخة فهو اعم اهـ ع ش (قوله وقصد وجوباً) اي ولا زوجية ولا بيع ان يقول راجع المطلق شكاً
 لانها غير مبيعة عنده اهـ حل (قوله وقصد حتى يعلم) اي حرمة احداً بما يقبله لادخل الاجتهادها اهـ
 شرح مر (قوله من قريب وغيره) يشمل النظر بغير شبهة اهـ حل (قوله حتى يعلمها) ظاهر هو ان
 امكن معرفة ذلك والوقوف عليه وهذا يقيدان البيان بحصر حقهما الا ان يقال الساقط المطالب منهما او ما هو
 فيطابق البذل لخلق الله تعالى حرد اهـ حل (قوله بل يحلفان لم يطلعا) واذا حلف حل طلاق الثانية نفي ان
 لا تطلق اهـ حل (قوله ونفى بطلانها) اي ظاهر الا باطلا وليس له ان يباطل الثانية لان واليه ليس
 كالقرار الصريح فلا يخال قياس ما لم ياتي في قوله او قد صدقت بغيره ان يباطل الاخرى لان ذلك اقرار
 صريح وقد فرقوا بين اقرار الصريح والى معان في القتل فان ثالث الاخرى ذلك فيحلف لهان نكل جلت
 وطلعت اي ظاهر الا باطلا اهـ حل (قوله واجنبية) اي حرة كانت وامرأة متفدية كالاخيرة من خرج
 به الاجنبى والجمعة فلا يقبل وتطلق زوجته فله ان كان الاجنبى متطلقاً من غير طلاق زوجته لا
 ان صدقها لان الاصل غلها الزوجية صدق لفظ احداً ما علم ما صدقاً واحداً ويجوز ما ذكر في قوله واللام
 زوجته بتلك طلاق اهـ قل على الجلال (قوله وقصد الاجنبية) اي طلاق بصد الاجنبية مطلقاً زوجته
 ما لم يعرف وقوع الطلاق على الاجنبية من غير موالاتهم بحكم وقوع الطلاق على زوجته لان صيغة الان
 كالم خبر اهـ حل (قوله لاحتمال الفضا لثبات) اي لانها لم يعمل الطلاق على الجملة من ثم قال لاول رجل
 او بداهة ذلك وقال صدقت الرجل والجمعة لم يقبل كقولهم لا زوجية بتلك طلاق واذا غير زوجته حيث
 صدق ذلك فان لم يرد غير زوجته طلقته لم يقع طلاق على غير زوجته الا ان طلق زوجته اهـ حل (قوله
 لان قاله يرب طلاق) اي ابتداه او بعد ما طلاق يرب اهـ حل (قوله فلا يقبل قوله ظاهر)

بطلانها (ولو قال زوجها واجنبية احداً كالماتى وقصد الاجنبية) بان قال صدقت (قوله) (يضمنه) لاحتمال الفضا لثبات وان
 وقوله يضمنه يادى (لان قاله يرب طلاق) وليس زوجته (وقصد اجنبية) اسمها يرب فلا يقبل قوله ظاهر الله خلاف الظاهر

(أو) قال (ز) وجته احدا كما
 طلاق (وم) فلا تزني بقوه
 على تعيين أو بيان ولهذا منع
 منهما قبل ذلك (و) وجب
 قورا بقدرته بقوله (في)
 طلاق (بأن) تعيينان
 (يه) لها في طلاقه (وبينها
 ان) بها فيه لتصرف
 المطلقه من ماله أن ترك ذلك
 بلا عذر مسمى فلان امتنع عز
 (و) وجب (استرها) لها
 لالتباس المباحة بغيرها
 (ومؤنهما) هو أهم من قوله
 ونعتها لجسمها عند
 حبس الزوجان في تعيين
 أو بيان) وأذا عين أو بين
 لاسترد المهر في المصلحة
 لذلك أما الطلاق الرجعي فلا
 يجب فيه استرد المهر لأن
 الرجعي يزوج (و) (الوطء)
 لاحداهما (ليس) تعيينا ولا
 بياناً للطلاق في غيرها
 لاحتمال ان يسلط المصلحة
 ولأن ملك النكاح لا يحصل
 بالفعل ابتداء فلا يتدرأ به
 ولذا لا تحصل الرجة
 بالوطء بقى المباحات تعين
 والبيان فلو عين الطلاق في
 موطئه لم يملك المهر وان بين
 فهو يملك بان زوجه الحسد
 والمهر (ولو قال في بيانه
 أردت) الطلاق (هذه) فليكن
 (أو) أردت (هذه) فليكن
 هذه بل (هذه) أو هذه مع هذه
 أو هذه (هذه) طلقا (ظاهر)

وان صدقته الزوجة من تلك الاجنبية فتوقع عليها الطلاق الا قبل قوله طلقا فلول بقصد الاجنبية
 بان تصدق وجته أو طلقا وقع الطلاق على زوجه وان عهدهم فوقع الطلاق على غير زوجه وان عهدهم فوقع
 بين ما تقدم وأما بعد ذلك لانه لا بد ان الاسم والعلم لا يترك ولان قوله طلقا فلول بقصد الاجنبية
 مالم يعرف وقوع الطلاق منه أو غيره على تلك الاجنبية فلو قبل قوله طلقا فلول بقصد الاجنبية لكانت
 لزوجه أقوى فلا يؤثر فيه ذلك ولو جاز وجته بغير اسمها بان قال زوجه طلقا فلول بقصد الاجنبية
 زني بغير محمد طلق زوجه ولا يضر الخطأ في الاسم وما أتى به بعضهم من عدم الوقوع غير صحيح ولو قال
 نساه العالمين طلاق ولا ينفقه لم يطلاق زوجه ولو قال ان فعلت كذا فاحدا كاطلاق ثم فعله بعد موت احدهما
 أو عنوتها عين الطلاق في البائة كما أتى به والرسوخان المهر في حال وجود الصفة ليعال التعلق اه حل
 (قوله) أو قال لزوجه احدا كاطلاق (وم) ولا يضر وقوعه في محل مهم لانه تعلم عاقبته بالتعين لانه يتعين به ان
 لفظ الاتباع يجعل ملبس من جنسه والعقد من التمين ولا بدع في تأخير حبسها من وقت الحكم بالطلاق ووقع
 بينهما صح كائني فرباعه اه حل ونص عبارة نعم الاصل ويصح الطلاق في قوله احدا كاطلاق باللفظ
 زمان عين وعلى الاصح ان لم عين وقل ان لم عين فلا يقع الا عند التمين والالوة في محله ويرد منع هذا
 التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مهم وهو لا يؤثر لان الاجام تعلم عاقبته بالتعين لانه يتبين به ان لفظ الاتباع
 يجعل ملبس من جنسه الأثرى انه لا يحتاج وقت لفظه فاع جدي ونشتر العدن لفظه أيضا ان تصدق بقوله الا في
 التمين ولا بدع في تأخير حبسها من وقت الحكم بالطلاق الأثرى انه يجب بالنكاح الفاسد بالوطء ولا يجب
 الا من التمرين فان قلت ما الفرق بين الوقوع وبين العدة قلت يفرق بان الوقوع لا ينافي الاجام الطلاق لانه حكم
 الشرع بخلافها فتم امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الاجام لان الطلاق قبل التمين لا يتوصل لحدوث
 بخصوصه في الظاهر ولا في نفس الامر انتهت (قوله) وجب فوراً (الح) هذا راجع للمصلحة التي قبله فقط اه
 شذوا عبارة أخرى قوله وجب فوراً الى آخر الفصل هذا كله متعلق بقوله أو زوجه احدا كاطلاق وقع اه
 شذوا (قوله) وجب فوراً (بأن) تعيينان اجهم وبينها عين) أي ان طلقها واحدا احداها فلول بقصد
 فلا وجه لا يجب له انه ان الرقة لان حقه ما حقه الله تعالى في نفسه لا انزال وقد أو جهاد وهو كمنحه لكن
 كلامهم صريح بخلافه وجبه بان بقاها مع عدهم حتى ان يحدوا ونشوف نفس كل الى آخره فليعلم
 في الصدق في تعليم المطلق قبل الدخول وعليه لو استعمل أهل ثلاثة أيام فيما يظهر اه شرح مر (قوله)
 تعيينان اجهم وبينها عين) الفرق بين التمين والبيان ان فعل الطلاق هو الزوج وتعيين عند في البيان
 وغيره عين عند في التمين (قوله) أما الطلاق الرجعي (الح) عبارة شرح مر وأما الرجعي فلا يجب فيه تعيين
 ولا بيان ما ثبت العدة فان انتقضت لزومه في الحال كما له الاستوى لان الرجعي يزوجه اه (قوله) فلا يدرأ
 به) أي بخلاف ذلك العين فانه يحصل بالفعل فلا يعتق احدى أمته بان قال احدا كاطلاق فلول واحدة كان تعيينا
 لها حر وهذا يدل على انه كلام مستقل لا يتعلق بالبيان فليست اه حل (قوله) فلو عين الطلاق (الح)
 أي رجعي أو باتت في التمين لا فرق في البيان بقدر البت ولا حد خلافاً في الاثارة في التمين قبل ان
 الطلاق لا يقع الا عند التمين فصار ذلك شبهة مدافعة لحد اه حل (قوله) (لزم المهر) ولا يلزم الحذف ان كان
 الطلاق لا يقع الا عند التمين فصار ذلك شبهة مدافعة لحد اه حل (قوله) (لزم المهر) فليكن
 لا يجب الحد وان كانت باتت قال في شرح الرار وهو ظاهر للاختلاف في أنها طلقها فلول أو لا قال لكن جزم
 في الاثارة به بعد الواجب الاول والفرق لا يح اه سم (قوله) (لزم المهر) أي بعد ان عينها في التمين
 الطلاق (قوله) (لو قال في بيانه) أردت هذه) أي غير الواحدة فتوقعه أو هذه هذه أو هذه بل هذه أو هذه مع هذه
 هذه أي وقد أسلفنا معنيين في الصور الثلاث وقوله أو هذه ما مشير الواحدة هذه أي مشير الأخرى اه من

الزوج قبلهما بناء على أنه حينئذ لم ينعقد مهر الاطلاق اه سم (قوله قبل بيان واره) قد عرفت شرح
الارشاد فحينئذ بان يكون الطلاق باننا وان لا عرفت الزوج قبلها ولو تبع الثقل في الثاني وعبر عنه مع شرحه
لشخصا وكذا بين الواو المطلق من الزوجين في طلاق بقدر زاده بقوله بان لا رجعي لان الرجعية ترشوا ثانيا بين
في البائن انما اتا واحداهما قبل موت الزوج لان انما اتا الزوج اولاً أي قبلهما فإلا يقوم الواو مقامه
في هذه الحالة كالمصر به الثقل اه سم (قوله قبل بيان واره لا تعينه) شمل كلامه ما لو اتا قبله أو بعده
أو أحدهما قبله والأخرى بعده ولم يتعوا أحدهما أو اتا واحداً لغيره من الآخر ولو شهد اثنين من ذرية
الزوج ان المطلقة فلانة قبلت شهادتهما انما اتا قبل الزوجين لا تنفذه التهمة بخلاف ما لو اتا قبله ولو مات
بعدهما فبين الواو واحدة فلو رثة الأخرى تخليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثته اه شرح مر
(قوله أو قرينة) كأن كانت تكسر الخاصصة (قوله ولو كانت احداهما الخ) تفرع على قوله لا تعينه فهو
تفرع على تعيين الواو اه شخصنا وطرقت في الواو هل المراد اهلها وهو ظاهر أو بالكية فإما جميع
استحسان السليهي الزوج وبنوا الجواب ان المراد فلا تراث بالكيفية وجه عدم العلم بالجهة النفسية فلا تراث
لاحتمال ان المطلقة المسألة فلا تراث كالكية ولا نظراً للاحتمال الا - قوله لا علم فيه اه

فصل في بيان الطلاق السني وغيره أي وما يذكر مع من قوله ولو قال أنت طالق لسنه الى آخر الفصل
(قوله وغيره) الغير تحته فسمان على طريقته أي البدعي والذي لا يترجم واحداً على طر يققه به وهو
البدعي فالتريجة سالفة لا اصطلاحاً شخصنا (قوله وفيه اصطلاحان) أي في الطلاق من حيث هو يقطع
النظر عن كونه سنياً أو بدعياً اه شخصنا (قوله ينقسم السني الخ) ضابط الاول ما اجتمع فيه القيود الاربع
الا - تنفي قوله طلاق هو طلاق الخ ضابط الثاني ما اختلف فيه أحد القيد من الاربع وضابط الثالث
ما اختلف فيه أحد الاربع منها انتهى والسني تنجماً اصطلاحية ليس فيها منسوب ونسب اليه كذا البدعي
اه (قوله وفسرناه السني بالجار) أي فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي لا سني ولا
بدعي داخل في السني على الاصطلاح الثاني وهو ادعيا لثنا ليس خوا فبشمل الاقسام الاربع التي
في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عما وجد فيه الضابط الا - فبان كانت ففسره الاحكام
الاربعة كما انها تعبر الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مرادها السني المنسوب لسنه أي الطريقة الذي
لا ولا منسوب اليها أيضاً فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الا - خرفنا السني منسوب اليها اه شخصنا (قوله وقسم
جماعة الخ) لا يخفى ان هذا التقسيم لا ينافي التقسيم السابق وأن أقسامه لا تخرج عن أقسام التقسيم السابق كما
يعرف ذلك بادنى تأمل اه سم (قوله الخو اوجب) أي يخبر لان الواجب ما اطلاق أو الفسنة أو يحدل على الوحوب
العيني بان امتنع من الوطء أو قام به ما لم يخفى شرح ال وضروفاً بعضهم انظر ما اراد بوجوب هناه ويمكن
أن يقال اراد به هناه اذا امتنع من الطلاق بغير طرقة الحاك كناية عنه اه (قوله كطلاق غير مستقيمة
الحال) أي طلاق من خاف أن لا يتم حدود الله في الزوجية من رأي يمتنع فيه ما على الفرائض اه شوري
(قوله كسنة الخلق) أي اساعة لا تحتل والافضل امر أنها اساعة اه شخصنا عزى (قوله كسنة الخلق) أي
وهو جهواها حل (قوله وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا جهواها) أي هو مستقيمة الحال وأشار الامام
أخذوا من حكمه على هذين طلاقاً غير مكروه فيمن هذا صدق بخلاف الاول اه حل وبعبارة الشوري
قوله وأشار الامام الخ ولا وجد في مباح مستوى الطرف فكذلك اسكاهم التروى في شرح حسملة العسلاني
ويمكن أن وجد عند تعارض مضى الفرائض وضد في رأي الزوج كذا في الاشهاد للسري على مدحكاته
الاقسام الأربعة الاول انتهت (قوله طلاق هو طلاق الخ) اعتبر في كونه سنياً بقوداً رة وأوله اذ اتاها قوله
تعتبر بقراءتها قوله ان ابتداءه اعقبه واربها قوله وإيضا على الخ ثم ان القيد من الاولين مقسم لكل

احداهما (قبل بيان واره
لا تعينه) لان البيان انبيل
يمكن وقوف الواو عليه بقدر
أو قرينة والتعين انبيل
شهوة فلا تعلق الواو فيه
فلا كانت احداها ككية
والاخرى والزوج مسلمين
وايهما المطلقة فلا تراث
فصل في بيان الطلاق
السني وغيره وفيه اصطلاحان
أحدهما وهو المشهور
ينقسم السني وبدعي ولا
ولا حرجت عليه وثانها
ينقسم السني وبدعي وحرجي
على الاصل وفسرناه السني
بالجار والبدعي بالمهرام
وقسم جماعة الطلاق الى
واجب كطلاق المسولي
ومندوب كطلاق غير
مستقيمة الحال كسنة
الخلق ومكره كسنة
الحال وحرام كطلاق البعدة
وأشار الامام الى المباح بطلاق
من لا جهواها ولا تسع نفسه
بمؤتمتها من غير تنجيم ما على
الاول (طلاق هو طلاق الخ)
في دور (تعتبر بقراءته سني ان
ابتدأها) أي الاقرار (عقبه)
أي الطلاق بان كانت سنية
أو مطلقاً من زنا

وهي تحيض وطلقتها مع آخر
نحو حيض أو في طهر قبل
آخر أو على طلاتها بجنى
بعنه أو بأخر نحو حيض
(والم طام) حال (في طهر طامها)
(فيها أو على) طلاتها (بجنى
بضم لا) وطام (في نحو
حيض قبله ولا في نحو حيض
طلق مع آخر أو على به)
أي بما «تعودت» لا تستقبه
الشروع في العدة لعدم
الندم فيمن ذكرت وقد قال
تعالى إذا طلقتم النساء
فما قلن من لعدن أي في
الوقت الذي شرعن فيه في
العدة وفي العيصين ابن
عمر طلق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عن النبي صلى
الله عليه وسلم فقال امره
فليرجعها ثم يكسها حتى
تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن
شاء أمسكها وإن شاء طلقها
فقبل أن يجعل ذلك العدة
التي أمر الله أن يطلق لها
النساء واختلف في هذه الخاية
بأنخير الطلاق إلى الطهر
الثاني وإن لم يكن شرطاً قبل
للتأخير إلى جعة لفرض
الطلاق ولو طلق في الطهر
الأول حتى قبل أنه يندب
الوطء فيسهوان كان الأصح
بخله وقبل عقوبة وتطليق
(والا) بأن كانت حاملين
وتلوهي لا تحيض أو من شبهة
أو على طلاتها بجنى بعض
نحو حيض أو بأخر نحو طهر
أو بطلقتها مع آخر أو في نحو

من السني وأبدي والتميز بينهما انه هو سبحانه البدين الأخيرين كان وحدا كان سنيان أو انتصا وأحدهما
كان بدعيان قوله والأبدي مقابل لقوله أن ابتدأ أم عقبه ولم يطلأ أو أم القسم الثالث فهو الذي يختلف فيه
الفتيان الأولان هذا وقد قرر الشرح قوله أن ابتدأ أم عقبه بقوله بأن كانت سائلا في قوله وطلقتها مع آخر
نحو حيض الخ أو أخذ هذا أي قوله وطلقتها مع آخر نحو حيض الخ من قول المن في القيد الأخير ولم يطلأ في طهر
طلق فيه الخ أدب تقدمه أن ضابط السني أن يقع في أثناء طهر تخير الخ أو طبقاً أو مع آخر نحو حيض كذلك
ويظهر من كلامه من صور السني ثمانية ثلاثة بالبيان كانت سائلاً أو حاملين زمانها ثان صوراً وتقرر بأن
في الراجح بعد التأخوذ من قوله فطلقتها مع آخر نحو حيض الخ ولو أفسر قوله أن ابتدأ أم عقبه بقوله بأن كانت
سائلاً في الخ قوله وطلقتها مع آخر نحو حيض الخ فصرح بمرزوقه في بيان البدعي بقوله بأن كانت حاملين زمانه
لا تحيض أو من شبهة ما تلت الصور تلت صورته زوجه بأن كانت سائلاً أو حاملين زمانه يحيض بقوله أو على
طلقاتها بجنى بعض نحو حيض الخ أي أو كانت سائلاً أو حاملين زمانه يحيض لكنه على طلاتها الخ فهذا
مخر زوجه سائلاً أو حاملين مع آخر نحو حيض الخ وقد اشتمل هذا المخر زعلى ضميره لأن قوله بأن كانت سائلاً
من زمانه لا تحيض أو من شبهة صورته ون قوله أو على طلاتها بجنى بعض نحو حيض الخ فيسه ثمان صور
لأنها ما شتم أو حاملين زمانه يحيض هاتان صورتان مخر زبن في الراجح بعد التأخوذ من قوله أو على طلاتها
الخ مع الصورتين السابقتين هذا وقوله أو وطئها في طهر طلقها في الخ بمخر ز القيد الأخير وهو قوله ولم يطلأ
في طهر الخ وقد اشتمل هذا المخر زعلى ستمو وأشار لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ ولتتبع بقوله
أو وطئها في نحو حيض قبله ولتتبع بقوله أو في نحو حيض الخ وتضرر السنة في ثنتين وهما المفادان ما في قوله
أو على طلاتها بجنى بعض نحو حيض الخ وهما الحائل والحامل من زمانه يحيض باثني عشر توكلها أنأكلها
مفهوم القيد الأخير ففصل أن صور البدعي اثنتان وعشرون زرع إلى قسمين قسم لاستتقبه في الشروع
في العدة وهو مخر صور التي هي مخر ز قوله أن ابتدأ أم عقبه وقسم استتقبه في الشروع في العدة وهو اثنتان
عشر مخر ز والتي هي مخر ز قوله ولم يطلأ في طهر الخ (قوله وهي تحيض) أي وقتها لا الفرض إنما مخر زوات
الانقراء اه شخنا (قوله أو في طهر قبل آخر) وأما إذا كنتم آخره فبدعي كما في (قوله أو بأخر نحو
حيض) بأن قال أنت طالق مع أو في أو عند آخر حيض مثلاً اه شو برى (قوله ولم يطلأ في طهر الخ) حاصل
كلامه أنه أن طلقها في الطهر تخير أو طبقاً اشترط أن لا يطلأها في ذلك الحيض ولا في الحيض الذي قبله وإن
طلقتها مع آخر الحيض تخير أو طبقاً اشترط أن لا يطلأها في ذلك الحيض اه شخنا قوله ولا في نحو حيض
طالق مع آخر) فثبت وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك لأن الحيض يدل على أنهم تعلق اه حل (قوله
وذلك) أي كونه سائلاً أو حاملين الخ أشأ به إلى ضابط السني وهو أن شرع في العدة مع عدم الندم (قوله أي
في الوقت الذي شرعن فيه الخ) واعتبار عدم الندم أخذنا من دليل آخر اه حل (قوله إن ابن عمر
طلق امرأته وهي حائض) وأما ما أسند كجالة النووي كذا في هاش صحاح والظاهر من عدالة ابن عمر أنه حين
طلقاتها لم يكن علماً بمحضها أو لم يكن بلغه حرم الطلاق في الحيض وأنه لم يكن شرع التحريم اه عس على
مد (قوله للتأخير إلى جعة لفرض الطلاق) في الدليل نص أي وقتها نعان النكاح لفرض الطلاق في صورة
الحمل قال جعته لم يفي منه عن اه شخنا (قوله للتأخير إلى جعة لفرض الطلاق) أي لا يفتي ذلك مثلاً
فيمر كسر قلب المرأة اه حل (قوله وقبل عقوبة) أي لمخصوص ابن عمر (قوله والامان كانت حاملين
زمانه لا تحيض) أي بناء على أن زمن الحمل لا يحصى من العدة كيمر به في شرح الرضوي فبه نظر بل
ينبغي أنه إذا سبق حمل الزنا لم يحسب حائضاً حتى يولد له فلا حرج في كونه بدعياً ولا يحصل على ما إذا لم
تحض قبله لأن الفرض إنما اعتد به اقراء ولا يوجد ذلك إلا من سبق لها حيض اه حلبي (قوله أو في نحو

حيض قبل آخره قال في شرح الروض ولوفى عدة طلاق زوجي اه وهو مبني على انها تستأنف العدة لهذا الطلاق والصحيح انها تبين فلا يحرم اذا تطول اه مر اه سم قوله والا فبدعي سيأتي في العدد من الصغيرة عند ثلاثة أشهر وانما اذا طلق في اثنا عشر حسب خبر ابن زياد على خمسة عشر وموافقا كان خمسة عشر فاقبل يصح بشرط أو حيث قد سبق الى قياس انهن ان طلق في اثنا عشر وقدي خمسة عشر فاقبل الطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يصح بشرط أهني لا شرع في العدة عقب الطلاق والابن انطبق الطلاق على أول الشهر أو كلن الباقي أكثر من خمسة عشر الطلاق مسمى لانها تشرع في العدة عقب الطلاق فليأمل في سيأتي في الشارح ما يتعلقه الان يجعل على ذلك اه سم قوله وان ساءت طلاقا بلا عوض) هذه الغاية للرود عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان ساءت أي الطلاق في الحيض لم يحرم رضاها بطول المدعى الواسع الصريح لانها قد ساءت كاذبة كقولها شهنس ولو عاق الطلاق بانختيارها كانت به في حال الحيض مخشاة قال الاذري فيمكن ان يقال هو كالوطء بها بسوءها أي فصرم أي حيث كان يعلم وبود والصفحة قبل البعد عتوه ظاهر ولوثقت وغشها فيه لم يحرم قوله أو اختلعا أجنبي أي ما لم تأذن له في الاختلاع فان أذنت له في اختلاعهما اتجهنا كاختلاعه فسلم كان يعملها أو لا فكأن اختلاعه اه شرح مر وقوله ان كان يعملها أي ان كان الاذن في اختلاعهما بمالها وان اختلعت من ماله لان اذنها على الوضوء المذكور يحقق لرغبها اه عس عليه قوله وذلك الخلفته الخ فرضه اثنا عشر والبدي الاثني والعشرين الدليل لكنها تسمن قسم ليس فيه استعاب الشرع في العدة وهو عشرة التي هي بغير زوجه ان ابتدأتها عقب قسم فيه الاستعاب وهو اثنا عشر التي هي بغير زوجه ولم كاهافي طهر طلق فيه الخ فاشار لعشرة بقوله وذلك الخلفته فيما اذا طلقها في حيض أي تخيرا أو تعليقاً وهي حائل أو سلم من زفافها أو بسع صور وذكركت بقوله وزن حمل زنا لا حيض فيه وزن حمل شبهة وأشار الى أربعة بقوله أو آخر طهر الخ أي وهي حائل أو سلم من زنا أو أشار الى عشرة بقوله ولادته فيمالي الخ أي هو الصور الاثنا عشر أي اداءه قريباتي أربع صور وهو ما اذا وطئ في الطهر التي طلق في اثنا عشر تخيرا أو تعليقاً وهي حائل أو سلم من زنا وهي تحيض أو بعد في غائبة أشار لها بقوله وأخف الوطء في الحيض أي التي طلق في طهر بعده تخيرا أو تعليقاً والتي طلق مع آخر تخيرا أو تعليقاً وفي كل من الاربعه اما حائل أو سلم من زنا وهي تحيض تأمل قوله وذلك الخلفته الخ استدلالاً بالآية على صورتين من السنة الأولى وقس الاربعه الباقية منها على ما دللت عليه الآية ولم أعرف وجه ذلك وما المانع من الاستدلال بها على كونه بدعي في الاستداف في كل ما عقب الطلاق الشرع في العدة فقد طلقها في وقت لا تشرع فيه في العدة تأمل قوله وزن الحيض لا يحسب من العدة) هذا من تمام التعليل والخلفه محتملة ستصور التي تمها بقوله ومثل الخ عدم الخافسة في ثبتي عشر تصور ولكن فيها على أخرى وهي النظم وقوله والمعنى في ذلك أي في كون الخلفه تنبئ كونه بدعياً بقوله العلية قوله وزن حمل زنا لا حيض فيه أي ولم تحض قبله ولم تنفس بخلاف ما في بعض لا تنفسه عدمه بالآخر ابو الكلام فيمن نكحها لمسلم من زنا أو ما زنت وهي في نكاحه غفلت فيصور زنا طلاقاً وان لم تحض لعدم مبر النفس على عشرها اجتنبه اه ج وقال شخنا وهو متجه غير ان كلامهم يخالفه ما ذكره في التلوه واليه نصره لا تنصرف اه حمل قوله وكون بجنسه الخ هذا اعطف عليه على قوله لا احتمال الخ وهذا جوابي عما يقال ان الرحم اذا كان فيما لا حيض لا يخلل التي ولو قلنا بان الحمل تحيض فذا البعد اشتبه بالتي فأجاب بقوله لا احتمال الخ قوله وتبدأ الفروج أي قبل ان يسلأ اذا وطئ بعد ذلك فوج الحيض بعد الوطء لا يدل نحو وجهه على براء الرحم لما ذكر من انها تبدأ الفروج قبل الوطء وسافر في الرحم لكن هذا التعليل انما يظهر على القول بان الحمل لا تحيض والحمد لله خلاه اه شيخنا عزري قوله واستدلنا التي كالوطء هل ولوفى المبر أخذنا مما قبله اه سم على ما قسم لاحد في رويته

حيض قبل آخره أو وطئها في طهر سألها فيه أو علق طلاقها بجنس بجنس أو وطئها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي) وان ساءت طلاقاً بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك الخلفته فيما اذا طلقها في حيض قوله تعالى فطهرن لعدتهن ووزن الحيض لا يحسب من العدة ومثله الفاس ووزن حمل زنا لا حيض فيه وزن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك ضررها بطول مدة الارتص بولادته فيمالي الخ الندم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحامل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التداول فيتنصرف هو والولد والخوف الوطء في الحيض بالوطء على الطهر لاحتمال العلوق فيه وكون بجنسه محمداً في الطبيعة أو لا وتبدأ الفروج والخوف الوطء في الحيض بالوطء في ثبوت النسب وجوب العدة فيها واستدلال التي كالوطء عوقولي أو علق بجنس مع نحو الأول ومع قوله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ومع أشبه آخر من يلقون البدي ما قسم لاحد في رويته

ثم طلق الاخرى قبل الميت
 هذه اقله اثم كذا كره
 الشخصان ويستثنى من
 الطلاق زمن البدعة طلاق
 المولى اذا طلبه وطلاق
 الفاضى عليه وطلاق
 الحكيم في الشقاق طليس
 بسدى كانه ليس بسدى
 (وطلاق غيرها) أى غير
 اللوطاة المذكورين لم
 قوطاً او كانت حرة وآيسة
 او حلاله (وتدخل زوجة
 في زمن) بدعة بعض منها
 (لاسى) (ولا بدعى لا تملكه
 مامر فى السنى وفى البدعى
 ولان اقتداء المتعلمة يقتضى
 حاجتها الى الخلاص بالطلاق
 ورضائها باول البتة
 وأخذ العوض يؤكداً عية
 الغرور بعد احتمال الندم
 والخلل وان تضررت الطول
 فى بعض الصور فقد استعجب
 المطلاق شرهه فى العدة
 فلان من هذا القسم طلاق
 المتخيرة لا تملك فى طهر محقق
 ولا فى حيض محقق (والبدعى
 حرام) انتهى عنه المعبر فى
 الطلاق المتخير وقته وفى الملق
 بوقت وجود الصفة اذا اذا
 جعل وقوعه فى زمن البدعة
 فالطلاق وان كان بدعى الاثم
 فيه (وسن لعاقه) اذ لم
 يستوف صدق الطلاق
 (رجعة) نظراً عن السابق
 وقراءة فيمنه نظراً لاجب
 ثم يسلطها طاهر اقبل ان
 معها ان اولدو يقاس بما
 فيه شبه صور البدعى وسن
 الرجعة ينتهى

بحر وفه نظر والاقرن ثم رأيت فى شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو استدلته بطلان ما
 المحترم ولو فى حيض قبله أو فى البدر اه عرش على مر وسنة الشورى (قوله ثم طلق الاخرى قبل الميت
 عندها) أى ولو بسوا الهاله فى ذلك يعرض لان ذلك لا يسقط حتمها ثم رأيت شيخنا نقل عن الأذرى وابن الرقعة
 انه باقى ما سالت مسقطه لانه متضمن لرضائها ثم قال الان كمالهم يخالفون واسترأها فى اسقاط حتمها
 ويرد بسقطا ويجب عليه الرجعة ان كان الطلاق رجعياً والتجديد ان كان بائناً ولو بعد موت ضرته او هل
 يجب عليه ان يتزوجها اذا طلقت بائناً او نسكت آخر ثم طلقها الا استره حل (قوله فانه بائناً) أى ويجب عليه
 ان يرجعها ان طلقت رجعياً ولم تنقض العدة وان يحدد نكاحها ان لم يطلق رجعياً او انقضت العدة ويجب
 على من خلف العتق وتسعين التزوج طريقاً فى دفعه ان يتزوج اه مر (فرع) نزع الطلاق مع
 آخر الحيف ظلاله ان آخر الطهر يبنى وطافاً امر انه دعى فى البائنة ثم امره للشرع بخلاف عكس وان
 ان المسئلة منقولة فترأى اه سم (قوله وطلاق الحكيم) أى أحد الحكيم وهو حكم الزوج اذا
 رأى فيه مصلحة اه شيخنا وانما تنسب الحكيم معان حيث انهما يتشاركان فيه ويتوافقان عليه وان
 كان الذى وقع هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الغير أربعة كذا كره الشارح وقوله وتخلع
 وزمة الخ صورته سفير اذ على النسبة الثلاثة التى ذكرها الشارح بقوله واستثنى من المطلق فى زمن البدعة
 الجزير اذ طلقها أيضاً المصور والتى ذكرها الشارح بقوله ومن هذا القسم طلاق المتخيرة الخ بقوله صور الرأى
 لا ولا تسعة وتقدم ان صور الرأى ثمانية صور البدعى اثنتان وعشرون تأمل (قوله بعض منها) فتنبيه انه لو
 خالته لطلق على ألف فقط بما كان بدعى الاثم اذ بالوضع بهذا كره اه حل (قوله لافى ولا بدعى)
 من هذا القسم طلاق الرجعية بصورة العيب أو غيرهما أى غير السنى والبدعى كطلاق مسفيرة أو آيسة أو
 رجعية اه وذلك مبنى على ان الرجعية اذا طلقت فى العدة تبقى ولا تستأنف وما فى شرح الروض مما يخالف
 ذلك مبنى على انها تستأنف وهو مرجوح فليأتمل اه مم (قوله لا تنفصل) أى من التاهيل فى
 السنى والبدعى وهو مسلم فى انقضاء تعليل البدعى وأما تعليل السنى فهو موجوده لا يأتى بخفى فليأتمل اه
 شيخنا (قوله والبدعى حرام) أى وأما القسمان الاثنان فان كان انتهى انما هو عن البدعى اه سم
 (قوله وسن لعاقه رجعة) واذ ارجع ارتفع الاثم من أصله وبطل الاستبواب لم يصدق الرجعة لاجل الطلاق
 والا كانت مكرهه على ما تقدم اه حل (قوله وسن لعاقه رجعة) بل بكرتها بما يجزئ فى الرضة
 ويؤيد علم من ان الخلاف فى الوجوب يقوم مقام النهى عن الترك كفسل المجعة اه شرح مر (قوله
 نظراً عن السابق) فى أصل دلالة الخبر على التدب نظر لان القاعدة الاصلية ان الامر بالامر بالامتناع ليس
 أمراً به فان عجز ليس مأموراً من النبي اه شيخنا على ان قوله وسن لعاقه رجعة متشكك اذ الرجعة توبة
 والتوبة واجبة اه وبما تشرح مر ولم تجب الرجعة لانا الامر بالامر بالامتناع ليس أمراً بذلك السنى
 وليس فى فعلها جهاً أمراً لان عزمه تفرغ على امر غير طاعتى فليأتمل اذ جعل أمره ككونه والده
 واستفادة التدب منه حيث انما هو من القرين واذ ارجع ارتفع الاثم المتعلق بمحضه لان الرجعة طاعة لغيره
 من أصله فكانت بمنزلة التوبة فرفع أصل المصيبة عما تفرغ لادفع القول بان رفع الرجعة ما تفرغ لادفع
 يدل على وجوبها اذ كون السنى بمنزلة الواجب فى خصوصية من خصوصياته لا يقتضى وجوبه انتهت (قوله
 وفى رواية فيه الخ) أى هذه الرواية لتعديدها فى الامتناع من الوجوب حيث قال ان أراد اه شيخنا وفيه ان
 الخبر السابق مصرح بالمشية أيضاً فلم يظهر لادبائهم هذا الرواية نكته وفيه أيضاً ان قوله ان أراد ارجع
 لطلاق كالمظهر الطاهر واذ كان كذلك لم يكن فيه إشارة الى ان الرجعة غير واجبة اذ يمكن ان قال انها
 واجبة والطلاق بعده واول المشية والارادة تأمل (قوله وسن الرجعة ينهى الخ) أى تسن ما بقى

بر والزمين البدهة ولقال أنت طالق لسنة أو طلبة تحسنة أو أحسن طلاقاً وأجعله أو أنت طالق لبدهة أو طلبة فبجدة أو أنت طالق أو أخلصه
وهي (حال سنة) في الأربع الاول (أو) في حال (بدهة) في الأربع الآخر (طالقت) في الحال (والا) أي وإن لم تكن إذ ذلك في حال ستبقى
الأربع الاول وللبدهة في الأربع الآخر (فبالصفة) تطلق كسائر صور التعليق فإن نوى ٣٦١ لا قاله تعالى: ليل بان كانت في حال بدعتي

الأربع الاول وأوسنة في
الأربع الآخر ونوى الوقوع
في الحال لأن طلاقها في الأربع
الاول حسن لسوء خلقها فلا
وفي الأربع الآخر مخرج لحسن
خلقها فلا وقع في الحال هذا
كله إذا علم أن يكون طلاقها
سبياً أو بدعيه أو فاه له
لا يتصف طلاقها بذلك وقع
في الحال مطلقاً يلغوا ذكر
السنة والبدعة (أو) قال أنت
طالق (طلقة سنة بدعية أو
حسنة فبجدة وقع حلالاً ويلغو
ذكر الصفتين لتضادها تمام
أن فصل كل صفة عن الحسن
من حيث الوقت والقياس
حيث العدد قبل وأنحو
وقوع لأن ضرر وقوع العدد
أكثر من فائدة تأخر الوقوع
نقله الشنخ عن السرخسي
وأقره (وجاز جمع المطلقات)
ولودفعة لاشتغال الحرمله
والاولى تركه بأن يفترق
على الإقرار والأشهر لم يكن
من الرجعة والتجديدان نعم
قال الزركشي والام في
الطلاقان له المداشرى وهي
الثلاث فلو قل أو بعاتك
الرواية عز وظهر كلام
ابن الرفعة بأنه تأتمت (ولو
قال) لموطوء أنت طالق

الحبض الذي طلق فيه والمهر الذي طلق فيه والحبض الذي بعده دون ما به ذلك لا لانتقاله إلى حاله فيجب
فيها طلاقها كما أنادى بن قاضي عجلون اه شخنا اه شورى عورة الحلي وقوله ومن الرجعة ينتهي المخرج هذا
طلقة ما غننا فزمن البدهة بجهة تلك الحبضة أو طاهر افر من البدهة بجهة ذلك الطاهر والحبضة لا تليقه
انتهت (قوله) ولو قال أنت طالق لسنة (المخرج) عبارة لا وضوحه * (فرع) * الام فيما بعده
انتظاره وتكرره لتوثيق كانت طالق لسنة أو لبدهة فري من اها سنة وبدعة فلا طلاق في حال السنة
أو البدهة لانها حالان مستقران تعاقبان تعاقبا لبال ولا يام ويكره ان تكرر الا سابع والشهور
ناسبه قوله أنت طالق لرمضان معناه إذا جرمه فان كانت طالق نعم قوله ردت الايقاع في الحال قبل لانه
غير مهم فيبانيه تغلف عليه مع احتمال انتقال ذلك الاصل والام فيما بعده انتظاره وتكرره لتعليل
كطالقتك لزيد أو قدومه أو بدعة أو السنة وهي صغيرة أو حائل أو نحوها من السنة أو البدهة فطلاق
في الحال بان لم يرض بياوم لم يدموا المسمى فقلت هذا ليرضى أو يدمو بوزل ذلك سنة قول السيدات
حلوجهاته تعالى فلو نوى التعليق لم قبل ظاهر ادين كقولك أنت طالق وقال نويت طلاقها من الزمان
ولو قال في الصفة فتوقوا أنت طالق لوقت البدهة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل التصريح بما وقت وان
لم ينفذ وقع الطلاق في الحال كمثل ذلك الاصل عن سبط التزالي فقها وأقره وقوله أنت طالق لزمان يد
أو قدومه تعليق قوله ان رضى أو قدوم وقوله لم اها سنة بدعة أنت طالق لالسنة كقوله أنت
طالق لبدهة عكسها أي وقوله لها أنت طالق للبدهة كقوله أي كقوله أنت طالق لتسنة أو لبدهة الطلاق
أو طلبة سنة كقوله السنة وقوله بدهة الطلاق أو طلبة بدعية كقوله لبدهة عكسها الاصل اه (قوله)
ولو قال أنت طالق لسنة (المخرج) فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة أو لوقت البدهة قال في البسط وأقره
ان لم ينوبها فالظاهر الوقوع في الحال بان أراد التثبيت بتعريفه فبجدة لم يقوله اه شرح حر (قوله) فان نوى
بما قاله المخرج جوابه قوله وقع في الحال اه شخنا (قوله) لان طلاقها في الأربع المخرج تعطلت لتجوز وصف
الطلقة بالحسن مع انقضاء هذه الحالة في زمن البدهة وكذا يقال فيما بعده (قوله) وقع في الحال مطلقاً أي
لأن الام فيما لتعطل وهو لا يقتضي حصول الملل به اه شرح حر ومن نحو وقع حلالاً في أنت طالق لرضا
زيد أو قدومه وان كره أو لم يقدم وقوله مطلقاً أي سواء نوى الوقوع في الحال أم لا اه شورى (قوله) من حيث
العددي أي ان نوى بالطلقة بدعية ثلاثاً وتبين وقوله قبل وان تأخر الوقوع بان كانت وقت الطلاق في
زمن البدهة فلا يلغ الطلاق الا إذا جاز من السنة (قوله) أكثر من فائدة تأخر الوقوع يعني ان وقوع الثلاث
وان تأخر إلى طهر اه أشد ضرراً عليه من وقوع طلقة في الحال لأن المرأة تبين منه بغيره كبرى والقائدة تنتمه
بإزاء جرمه حين تلفظه بالطلاق ان تأخره ويقع عليها فهذا انما تلا تقابل افسر الذي يحصل له من
وقوع الثلاث وهذا جواب عن جعل التبع لاجبالي المدد من الزمن اه شخنا (قوله) ولودفعة صورة
ما قبل الغاية ان يقول أنت طالق أنت طالق وصورة الغاية ان يقول أنت طالق بكذا اه شخنا (قوله) اه
يأثم المتمد أنه لا أثر لاعتز به اه زى أي يكون الصنف قبل الثلاث لعدم الخلاف فيها في المذهب
واما إذا علم عليه خلافه في المذهب فدخلت الصحيح منه (قوله) ودين غيره والتدين لفظة أي وكل الذي
واصطلاحاً عدم الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى ان كان صادراً على الوجه الذي اراده اه امداد اه
قال) لموطوء أنت طالق

(٤١ - سجل منهج يوم) ثلاثاً وثلاثاً لا تسنقوسرها (ينفرقها على اقراء) بان قال أو قست في كل قرع مطلق (قبل من يعتقد
تحرير الجمع) ثلاث دفعات كالتي لو افقت ضمير لمعتقداه (ودين غيره) أي وكل الذي بدنه فيما وراءه قبل طاهر المعتقدة مقتضى القطن
وقوع الطلاق دفعة في الحال وفي الثانية ان كان طلاق المرأفة سيداً لو حين طهر ان كان يدعيوا يعمل بما أو باطمان ان كان صادراً بان

شورى (قوله ولها تمكينه ان نلت صدقة) مفهومة انه لا يجب عليها التمكين ولعل وجهه ان زردها في امر
 شبهة في حقها سقطت عنها لزوم التمكين لكن عبارة حج ومعنى التدبير ان يقال لها حرمت عليه نكاحها
 وليس له مطاوعة الا ان غلب على ظنك صدقة بقرينة اى حيث نذر لها تمكينه و بدله قوله ويجرم عليها
 النشوز اه ع ش على حر وعبارة الرشدى قوله ولها تمكينه اى ويلزها ذلك وبدل عليه قوله
 ويجرم عليها النشوز (قوله ولها تمكينه الخ) اى ولا يتغير هذا الاحوال بحكم فاض بشريك ولا بعده تعويلا
 على الظاهر فقط لما بان ان حصل نفوذ حكم الحاكم باطنا داوا في ظاهر الامر باطنه واهم تكذيبه بعد
 ان قضاء عدتها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صدقة ولو بعد الحكم بالفرقة اه شرح حر (قوله
 الطالب وعليها الهرب) شامل لما لو تزوجت بغيره من لا يصدق ولو رجعت الى تصديق الاول ولو بعد فراق
 الثاني لم يقبل لان هذا الاحكام لا يتغير بالرجوع عنها وان حكم فاض يتحملها فاه شطنا حر اه قل
 على الجلال (قوله بخلاف ان شاء الله) اى فلا تقبل منه في الظاهر ولا باطنا فلا يعمل بعدم الوقوع فيما
 ينمو بين الله اذ هو انشاء ولا بد فيه من التلطف سمعنا منه كبراه شطنا قال في شرح الارشاد قل من
 الاصحاب التفسير اذا ادعاء الشخص ان كان لا ينظم لم وصل باللفظ فلا يقبل ولا بد من نحو اردت طلاقا لا يقع
 عليك اوم ارد الطلاق وان اتلف فلا يقبل بل اقرب نحو بدى لاني قوله ان شاء الله تعالى ويقبل مع القرينة
 كموافاة الحاجة وحل الوثائق اه اقول وينبغي ان يقول لان شاء الله والاث طلاق ثلاثا ثم يقول اردت
 الا واحدة وكذا نحو اريد طلاقا ثم يقول اردت الانفلا فانه لا بد من على الاصح في الرضا وأصلها لانه
 نص في الهدد والله علم وقوله وينبغي ان يصرح به في الرضا والعياب وعبارة لو فسر المطلق لفظه فان لم يرتفع
 به حكمه كان خصم لفتا علما كسنى طوائق اوكل امره اطلاق روى الانفلا اوعلى طلاقا كل غر مثلا
 ونوى نوعا منه وكان قبل لفظا مطلقا كانت طوائق روى ان دخلت الدار ونحوه او طلاق صغيرة لانه نوى اذا
 ساحت وطهرت او علق طلاقا بتكليم ز بدوى التكليم شهر ادين لم يقبل ظاهر الا بقرينة فالخ اه سم
 (قوله لانه يرتفع حكم الطلاق) ولا يرد ما قال انت طلاق وقال اردت من وثاق ولا يرتفع فانه بدى وان كان
 رافعا لاصل الطلاق لان اللفظ بشره ومن هنا يعلم ان قولهم ما كان صريحا بان لا يكون كناية في غيره اذا
 وجدته اذا في موضوعه محسلة باعتبار الظاهر اه ر اه سم (قوله لانه يرتفع حكم الطلاق الخ) عبارة
 شرح حر لانه يرتفع حكم البين جملته في اللفظ مطلقا والنسبة لا تترجمت بخلاف بقية التعليقات ان
 فانما الارتفع لم يخصه بحال دون حال والحق بالاول ما قال من اوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باننا او
 رجعا وانقضت العدلة بر برفع الثلاث من أصلها وما لو رجع الاستثناء من عدد نص كاربسكن طوائق
 واداد الاثلاثة او اثنت طوائق الاثلا تاو ااد الاواحدة بخلاف نسائي وبالثاني في نسمة وثاق لانه تاو لم يصر
 لفظا من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفق نسى بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره برفع الطلاق من أصله كاردت
 طلاقا لا يقع ان شاء الله اوان لم يشأ او الا واحدة بعد ثلاثا والاثلاثة بعد اربعين لم يدين اربا بقصد او
 يصرفه لى آخروا بخصمه كاردت ان دخلت اوين وثاق والاثلاثة بعد كل امرأة اوستا في دين وانما ينفعه
 خصم صا كر باطنان كان قبل فراغ البين فان حدث بعد لم ينفعه كبر في الاستثناء ولو زعم اننى جهلا او سمع
 نفسه فان صدقة فقال والاحلف وطلقت كلوا قال عدلان حاضران لم يأنه لانه نفي محصور ولا يقبل قولها
 ولا قولهم لعم نفعه انما لم يقبل قوله بيمينه ان لم يكتب كما اتفق بذلك والوجه ان الله تعالى املوا كنصر بيمينه
 يحتاج اليه ولو حلف مشير الى نفس ماقية هذا درهم وقال فويت بل اكتر صدق ظاهرا كما اتفق به الاولى
 الرافى لان اللفظ يحتمل وان كانت قرينة على ان مراده بل اقل لان النسبة اقوى من القرينة انتهت وقوله او
 من وثاق حل منه على الملاقاة ارجح من اذ عرف فيه نظر وقد اوجب حر على البين بانه لا بد من

براجعها بطلانها التمكن
 ان نلت صدقة بقرينة وان
 ظنت كذبه فلا وان استوى
 الامر ان كره لها تمكينه وفى
 الثانية قال الشافعى رضى الله
 عنه له الطالب وعليها الهرب
 (و بدى من قال انت طلاق
 وقال اردت ان دخلت)
 الهارب مثلا (وان شاء زيد)
 اى طلاق بخلاف ان شاء
 الله لانه يرتفع حكم الطلاق
 وما قبله بخصمه بحال دون

حال (د) دين (من قال نسائي طوائق أو كل امرأة طائق وقال أردت بعضهن) فيعمل ٣٦٣ بماء وأده باطناء (ومع قرينة كان هو أول من

قوله بان (خاصته) وزوجته
(نقات) له (زوجة)
(عقل) منكر الهذا (ذك)
أي نسائي طوائق أو كل
امرأة طائق وقال أردت
غير الخاصة (يقبل) ذلك
منعوا به لقرينة

● (فصل في تعليق الطلاق
بالأولات وما يدكرمه هو
(قال انت طائقي في شهر كذا
(أو في عشرة أو أوله) أو
رأسه (وثم الطلاق) بول
حرمته) وهو أول زمن
لثمة الأولى ووجه في شهر
كذا بان المعنى اذا جاء شهر

كذا رجمته: يعقوب يحيى أول
حرمته (أو في (في شهره) أي
شهر كذا (أو أول يوم منه
فبجمر أوله) أي أول يوم منه
عدي قياس مامر (أو في
(آخر) أو سلمه (فما نحو
حرمته) يقع لانه السابق إلى
الفهم دون أول النصف

الآخر (ولو قال ابلا ادمضي
يوم) فانت طائق (بغير يوم
يتم غده) تعلق اذ به يتحقق
في اليوم (أو) قاله (فيها را
فبعل وقته من غده) تعلق

لان اليوم حقيقة في جميعه
متواصلا أو متفرقا (أو) قال
اذا مضى (اليوم) فانت طائق
(وقال فيها انبفر وبشمه)
تعلق وان بقي من حال التعليق
لخلافه عرفه فيصرف إلى
اليوم الذي هو فيه (أو) قاله

فيه كفي ارادته ان شاء الله تعالى في جميع دفع الطلاق بالكية طلياً مل جسداته قدر عليه أن من وثاق غير دفع
الطلاق بالكية اه ع ش عليه (قوله ود من قال نسائي الخ) فليكن به الواحدة وقال ما ذكرنا
فلا تطلق بخلاف ما لو قال ان شاء الله طائقي الاطلاق لانه لم ينفذ النساء له اه حل (قوله
وقال أردت بعضهن) أشهر قوله بعضهن بغير المسئلة فبين بغير الخاصة فليكن به غير الخاصة الوفاق على
ما بينه الزكشي وغيره قياسا على ما لو قال كل امرأة طائق الا عرو ولا امرأته سواها فتمت اطلاق في
الروضة وأما هل من قايى الفاعل وأثره لكن ظاهر اطلاقهم يتفاضل وجود القربى منها أي حيث نواها
اه شرح مر (قوله ومع قرينة الخ) (فائدة) في صحته أما القربى فالحالة كما اذا دخل على مدقه وهو
يتفدى فقال ان لم تفدى في فاسر اتي طائق لم يقع الا بالياس وان اقتضت القرينة انه يتفدى معه الا ان
ذكره القاضي وخاله البغوي فتدبر بما يقتضيه العادة قول وهو افقه اه وبأي قبل فصل التلبيخ الجبل
عن الروض مابو يدوعن الاصحاب مابو يداول (قوله ومع قرينة الخ) هذا مستأنف ماقى بقوله الا في
يقبل اه حل (قوله فقال منكر الهذا) لا بد ان يكون قوله هذا متصلا بكلامها كما تشر به القاه وعبارة
فقال في انكاره المتصل بكلامها أعذا مابو يداول (قوله يقبل ذلك منه) ومثل ذلك ما لو اردت الخروج
لمكان معين فقال ان خرجت اليه فانت طائق فخرجت لغيره وقول لم تصد الامنه ان ذلك المين يقبل
ظاهر القرينة اه شرح مر

● (فصل في تعليق الطلاق بالأولات) ● والمراد التعليق ضمنا لا صريحا كمنضم بالأول لا كمنضم كرها (قوله
وما يدكرمه) أي من قوله والتعليق أدون إلى آخره (قوله أو في غره أو أوله أو رأسه) الضمائر الثلاثة
راجعة لشهر كذا أي هو منه فقبله أم قالوا شيئا من ذلك وهو فيه فبعل على ما يأتي في الا في شهر كذا يقع
حالا اه عبد البر وفي قد حل على الجلال قوله بول حرمته ما في ان علق قبله فان علق فيه بعد ذلك الجزاء اعتبر
ذلك الجزاء من العام القابل وبثب الشهر ورويه الهال في بلد التعلق وان انتقل لغيره وان ابتعد العدة ثلاثين
فيه أو شهادة عدلين فيه أو بضم اعتبار بلد التعليق هنا يخالف ما في الصوم من اعتبار حكم البلد المنقول اليه
الا ان يقال ذلك أمر مستقبل وفيه بعد الوضوء له انما الغسقل تأمل (قوله بول حرمته) وذلك بغيره
الشمس ولو روى الهال قبلها اه حل (قوله بان المعنى اذا جاء الخ) قد يقال أول من ذلك ان يقال ان الظرفية
توجد وتحقق بول حرمته اه حل (قوله دون أول النصف الآخر) رد على القول الآخر الضعيف
وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يقع بول النصف الآخر وهو أول حرمته ليله أول سادس عشره اذ كاله
آخر الشهر وروى ذلك انتهت (قوله متواصلا أو متفرقا ولا ينافيه) ان من نذر اعتكاف يوم لم يجزه
تقريب سادسه لان النذر موعود بانعاسه أي وقت شاعوا التطبيق يجوز عند الاطلاق على أول الزمنة
المسببه انما قالوا لانهم موعود على ان اعتكف وما جزم ان يعتكف من ذلك الوقت يستمر إلى فاقته من
الثاني اه حل (قوله أو في ليلته الخ) وقيل لو قال ابلا اذا مضى الليلة فاني منها وان قل أو ليله فقل
ما مضى منهن ليلة القابلة أو قال في نهار اذا مضى الليلة فلو قال اذا مضى ليل فبض ثلاث ليل على المعتد
عند شيخنا مر كذا شرحه تبعا لما قاله ● (ترج) ● لو حلف لا يقرب يعمل كذا شهر اقامته متفرقا فانت
ولو حلف لا ينيل في بلد كذا حنت باقائه فيها أيام الزيادة كذا قاله شيخنا ونظر أن ذلك في نحو مصر والقاهرة
والا كبلا لا يدخله النيل الا بعد أيام الزيادة فيبقي اعتبلا أيام اقامته النيل فها قرأه اه قد حل على الجلال
(قوله اذا تها رحتي يعمل على المهود) أي ما عداه العدول إلى الجوار عند صدور الحقيقة خصوصه فيغير
التعليق اه شيخنا وفي الحل قوله اذا تها رحتي يعمل على المهود أي بول يعمل على الجوار وهو مطلق
الوقت لتعذر الحقيقة فلا شرط الحل على الجوار في التعليق ونحوها قصد التكلم أو في مثل قوله حبة تيسين ولم

(بلا ليله) أي لا يقرب في نهار ليلتي يعمل على المهود (كشهر وستة) في سالتى التكثير والتعريف في نهار طائقي اذا مضى شهر أو ستة

يوجد واحد منهم ما هنالك يكتبوا باسمه الحقيقية اه (قوله أوسنة كاملة) أى اثني عشر شهرا هلالية
 فان انكسر الشهر الاول كل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر اه حل وفي قول على الجلال فلا يقبل
 منه غيرها كالمسألة القطعية قال الأذرى الان كانهم أو يبلدهم فينبغي قبوله على نظير ما من اعتبار
 بلاد التعليق * (قروغ) * لو قال ساعة اعتبر ساعة فلكية أو الساعة فشمسها أو ساعتان ثلاثا أو الساعت
 فباقي من اليوم واليلة أو في أفضل ساعتان التهلر فطلوع الفجر وقبل الغروب وقبل فراغ الصلاة يوم
 الجمعة ثم في اعتبار الساعة الفلكية فطرخصوا لمن لم يعرفها فراجع اه (قوله بمعنى ما هو فيه) يقتضى
 ان الطلاق يقع بمعنى ما هو فيه وقوله بول الشهر القابل يقتضى انه لا يقع الا بعد زمن الشهر القابل ولا
 تغلق فراغ ما هو فيه فحصل التنافي الان قال لا تنافي لان فراغ ما هو فيه لا يتحقق الا بدارك جزء مما بعده اه
 شيخنا (قوله أدل قوله) أنت طالق اليوم الخ ومثله ما لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شهر شعبان فيقع حالا
 مطلقا اه زى أى سواء كان في ذلك الشهر أو في غيره فان قال في صورة قابل أردت اليوم التالي قبل فلا يقع
 قبل الفجر لانه لا يقع الطلاق بل يخصه اه حل (قوله لانه أو قل الخ) أى وفيما سبق علقه ومثل اليوم
 الشهر وروضان أو شعبان فيقع مطلقا اه حل (قوله قلقت التسمية) أى الحقيقة لا لغيره تسمية مجازية
 وجزا لدلول عنها المجاز لعدم التعليق اه شيخنا (قوله أو قال أنت طالق امس) أى أو الشهر الماضى أو السنة
 الماضية اه حل (قوله مستند الى امس) أى فى وقوعه ومعنى هذه العبارة انه جعل كلام من الزمن
 الحاضر والماضى ضرورة وقوع الطلاق بفعله واقعا لا ان وأمس ففارت ما بعده لانه جعل فيه الطرف هو
 الماضى فقط اه شيخنا (قوله أو ما كان) هكذا فى أكثر النسخ وقرر شيخنا انه معطوف على محذوف أى سواء
 أمكنت مرارعة أم لا بل ان ما كان الخ فتنقضاءه يحكم بوقوعه ولا يرجع مع إمكان الرجوع فى نكحة بالواو (قوله)
 ولانفسد الاستدلال الى امس) أى لانه غير ممكن ويمكن وجوه للصورة الاولى والثانية لان الاستدلال فمراد
 وارلم بصرح به فتوما قولنا لنافسد الامس لكان أولى وبأس هذان التعليق بالمال حتى يكون مخالفا لقولهم
 التعليق بالمال بمنع وقوعه لانه قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع لانه هنا وقع الطلاق واستدلال
 به الى فاقى اه حل وفي قول على الجلال قوله لقصد به مستجيلا أى قاسا على ما علق على وجود مستحيل
 شرعا كنسخ صوم رمضان أو عادة كصود السماء أو عتلا كالجسم بين الضدين فانه لا يقع وان وجدت الصفة
 كالفه ودمه لا على العتمة عند شيخنا وأوجب بان ما هنا قصد مستحيل لا لتعلق بمستحيل كأشار اليه الشارع
 بالتعادل ولو دل أنت طالق غدا امس أو امس غدا لا يضاف وقوع حالان قال ذلك ثلثا شهرا أو اولى الى الثانية والاولى
 في الفتوى فاذ كرر امس كل يوم بضم ولو قال أنت طالق اليوم وغدا وقع واحدة والاولى في اليوم وغدا وما بعده فان
 قال في اليوم وفي غد وقع في كل منهما طاعة (قوله فان صد طلعا) أى قصد الاخبار عن طلاق سابق منه أو من
 غيره في نكاح آخر وقوله وعرف أى الطلاق قد به لان مفهومه فيه خلاف كقوله لا فإنه طالق الخ أى
 قصد الاخبار بانه طاعة في هذا النكاح ففارت ما قبلها اه شيخنا وانظر قوله وهى الا أنه متدة هل هو قد
 وظاهر صنعة انه ليس بشيحدث لم يذكر له مفهومها اه وبعبارة حل قوله وهى الا أنه متدة وأنه راجعها
 وان كان ذلك بعد انقضاء عدتها أخذ من كلامه الا فى جملة قولها اعتبار اطلق فنزو جعلت فقال لا ثم تم
 قال أردت طلعا ما مضى راجعت قد بينه لانه الماز وسمه وأمر راجعة تأمل وبعبارة سم قوله وهى الا
 معدرة فاهر ان الحكم يختلف لوالده ثم راجعها اه رلى أقول صرح فى شرح الرض باختد حكمهما
 اه (قوله في نكاح آخر) أى بان يدعى الله طلقا لطلعا فأتانا وجد نكاحها وان الطلاق وقع عليها من
 غيره قبل أن يتزوجها اه حل (قوله وعرف) أى الطلاق بشر بنقما يأتى فى المختار لكن عبارة الخ لى فان
 عرف الطلاق المذكور بنكاحه صدق بهيمة انتهت (قوله والا فى وقت الاقرار) أى تحسب عدتها منتهى

بعض شهر كامل أو سنة كاملة
 وفي أنت طالق إذا مضى الشهر
 أو السنة بعض ما هو فيه من
 ذلك الشهر أو السنة فيقع في
 الشهر بول الشهر القابل
 وفي السنة بول الحرم من
 السنة القابلة ومعلوم عدم
 ثبوت الانقضاء هنا ما لو قال
 أنت طالق اليوم بالنصب
 أو بغيره فقع حالا لان
 أو لم لا لانه أو قل وسوى
 الزمان في الاولى بغير راجع
 قلقت التسمية (أو) قال
 أنت طالق امس وقع حالا
 سواء قصد وقوعه حالا
 مستند الى امس وعليه
 اقتصر الاصل لم قصد انقضاءه
 امس أم طالق أو ما كان أو جز
 أو نرس قبل التفسير ولا
 اشارته مفهومة وقد قصد
 الاستدلال الى امس لاستحالة
 (فان قصد) بذلك (طلعا فى
 نكاح آخر وعرف أو) قصد
 زانه طالق امس وهى الا ان
 مستند حلف) فصدق في ذلك
 مجازا فانما هو تكون عدتها
 فى النسبة من امس ان
 صدقته والا فى وقت الاقرار

كذبه فائدة العين الوقوع في الاسم فقط وهذا في حقها وأما هو فتعصب العدمين وقت تعيين من الاسم
مطلقا فيمنع من رجعتها ابتدا قضاءه من زمان ذلك الوقت ويحول وطبها بعد الالة زمان نزعه فله شخنا ومن
تكذيبه ان كذبها لو سكنت اه قل على الجلال (قوله فان لم يعرف الطلاق المذكور) أي في النكاح
الاخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح وقوله وقوله الامام والبقوى عن الاصحاب معتد اه حل
(قوله وهو انه ينبغي ان يعقد الخ) ضعيف (قوله والتعلق اذ اوت الخ) (قائدة) (قوله اعترض شرط على شرط
كانا) كملت ان شر بشا شرط تقديم المتأخر وتأخير المتقدم فلا تعلق في الاصح الا ان قدمت شرط على
أكلها اه شرح مر وقوله اشترط تقديم المتأخر هذا ان تقدم الجزاء على الشرطين وتأخر عنهما فان
قوسا بينهما كان أكلت فانت طالق ان شرت ورجع كقوله الشارح في الالة اه عس عليه ويحصله انه
ان أراد جعل الثاني شرطا للاول اعتبر في الوقوع تقدم الثاني على الاول فان عكس لم يقع وان أراد عكسه اعتبر
في الوقوع تقدم الاول على الثاني فان عكس لم يقع فان تعذر مراعاة هاتين وجدا الاول ولا الثاني فأنسا
وقع والا فلا اه (قوله وان وهي أم الباب) وكان ينبغي له ولاصلا تقديمها على الكل وألحقهم بغيرها العموم
وابهامه واذا وصق متى ما طر وف يهمني الشرط وكل من كفا صعب على الطريقة وجاءتها الطرف من ما
فانما يعني وقت والفرق بين اذا وصق ان اذا بالزمانه قد مر شرطها ووجوبها بخلافه في قول اذا حشيت اليوم
أكرمنا غدا ولا يصح ذلك في متى ومن الأدوات أيضا فعند صيغته وما الشرطية ومهما وهي بمعنى ما واياها
وهي كتي واذا ما واياها ومن حيث لتعصب المكثرت وأي بمعنى أين وكيفما وكيف ذلك الزكشي ثمان
التعليق قد يحصل بغير ذلك كوصف أو وصف نحو أنت طالق غدا اه وقوله فانما يعني وقت هكذا ذكره
الزكشي فانظر مع قولهم أيا صبيد ذلك في قولهم ان كفا تقتضي التكرار منه ووجهه ان عروبان مامن
كلام ما بعده مصدر فاذا قال كذا دخلت فانه كل دخول وكل معناه الا احاطة فلذلك تناول كل دخول فتنطق
به الى ان ينهي عهد الطلاق اه كلام الزكشي وعندي انه لا حاجة لهذا التوجيه لان كل الاحاطة وما الوقت
فله في كل وقت دخلت فلذلك تناول كل وقت فيه الدخول فتأمل اه بر اه سم وبعبارة حل ومثل ان
الي عند أهل العين ولا عند أهل بغداد قد نعلم الأدوات بعضهم فقال

أدوات التعليق تخفى علينا * هل لكم صبا لكشف غطاها
كلما لتكرار وهي ومهما * ان اذا أي من متى معناها
للتراخي مع الثبوت اذا لم * يلتمعها ان شئت وأعطها
أوضح بان والكل في جانب التعليق في الفور لان فدا في سواها

اه شعري (قوله في بعضها) المراد بذلك البعض خمسة ان اذا ولولوا ولولوا وقوله للمعاوضة المراد بها
التعليق على الاعطاء والتميلان يضم لهما التعليق بالمشقة فهذه الخمسة مع واحد من هذه الثلاثة لقوله أما
غير الخمسة فظننا مني مطلقا وكذلك الخمسة اذا علق جمالي بخير الثلاثة كدخول المار فمضى التراخي تأمل اه
(قوله للمعاوضة) أي لاقضاء المعاوضة وذلك والافهذه الصيغ وضعت لتفيد دلالة على فور ولا تراخ اه حل
متناوئسما أو لمعينة شينا بطا بالشرط أي عيشتها وفور بان تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تحكيها
الطلاق كمالتي نفسك وهذا في غير نحو متى ما فيه فلا يشترط الفور اما لو علقه بعيشتها غيبة كمن قال زوجهي
طالتي ان شئت بان كانت حاضرة أو بعيشتها غيرها كمن قاله ان شئت فزوجهي طالتي فلا يشترط المشقة فورا
لاقتفاء التمايل في الثانية وبعد في الاولى بالتقاء الخطيب فسمو جمع الطلاق فظهر بالخطاب قول المعلق بعيشته
من زوجه أو غيره شئت حال كونه غيبا ويجوز ولو سكر المأو كما راها قبلنا انتهت (قوله ولا يتعين تكرارا)

فان لم يعرف الطلاق المذكور
في الاول لم يصدق وحكم
بوقوع الطلاق لا بالما
الشرح الصغير وقوله الامام
والبقوى عن الاصحاب مذكور
الامام احتما لاجري عليه في
الروضة تبعا لنسخ الراعي
السقيمة وهو انه ينبغي ان
يصدق لاحتماله (وللتعليق
ادوات كن وان واذا وصق
ومتى ما) بزائدة ما (وكلا
وأى) نحو من دخلت المار
من زوجه جاني فهي طالق
وأى وقت دخلت المار فانت
طالق وتعبري بذلك أولى
من قوله واذا وصق في
الآخرة اذا الأدوات شخيرة
بصورة في المذكور ان
منها مسما وما واذا ما واياها
واين (ولا يتعين) أي ادوات
التعليق بالوضع (فورا) في
المعلق عليه (فمثبت)
كالمسحول (بلا عوض) اما به
فيشترط الفور في بعضها
للمعاوضة نحو ان شئت أو
اعطيت بخلاف نحو متى وأي
(د) بلا (تعلق بعيشتها)
على ما يأتي بيانه في الفصل
الآتي (ولا) يقتضيان
(تكرارا)

في المعلق (ع) بل متى وجد مرة واحدة في غير زمان انحط العين ولا يؤثر وجود مرة أخرى اه حل
(قوله ولا تكر اوق المعلق عليه) هذا يدخل بين المتأوق والمقوم فكان لا نسب تأخير عن قوله ويقتضي
توقا منفي فلذلك كل المقوم قوله وسبأني (قوله ولا تكرار) هو شامل لمثل ان دخلت الدار اربا فانت
طالق وهو كذلك اه بره سم (قوله فغير طلاقها) وطلاقها (ع) عبارة عما عهده شرح حر ثم طلقها بماء
دون وكلمه غير عوض صريح او كناية عن (ع) او طلق طلاقا صغورا فقلت ان طلاقا نصف طلاق انما يكمل
واحد فقلت بالتأخير والطلاق جفت وأقوى بالتأخير اه انما يتقدم مع وجود طلاق طلاقا واجاع
وقوعه وجود الطلاق طلاقا الوكيل وقوعه لا طلاقا ولا منع وجوده التعلق ليس بطلاق ولا إجماع ولا
فروع فلو طلق طلاقا مرة واحدة ثم لا اذ طلق طلاقا طلق فوجدت المدة في طلاق المعلق بالطلاق صكها
أفهمه قوله ثم طاق او عاقى لانه لم يحدث بعد طلاق طلاقا بل (قوله لم يرد في طلاق ليس بل انك تعلقين بما
أوقعت من اه شرح حر وقوله لم يقع المعلق بالطلاق) اي لم يكتسب فلو قال ان طلاق طلاقا فانت
طالق ثم لم تدخل الدار فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالمعلق اه عرش عليه (قوله فغير طلاقها) اي
بنفسه دون وكلمه غير عوض اما غير الموقوف، وقوة طلاق بغير طلاق الوكيل بل يقع واحد منها
العالم المعلق لينتهي الى الاوان واحد وجود طلاق في الاخير في طلاق الوكيل وقيل العين بطلان
بناء على الاصح انه طلاق لا يقع اه شرح حر اه شوبى (قوله فثلاث فيه) بخلاف ما لو قال اوقعت
اوطقت فقع ثنتان فلو قال كما اوقعت طلاقا عليك فانت طالق فثاني وقع ثنتان فثاني في الاوان الثانية
لموقعها وانما اوقعت اى اوقعها الشرع عليه اه حل (قوله فثلاث فيه) قال الزكى اذا قلنا الله تبارك
المعاول في الزمان فلا يفسد الا وقوع طاقنتين لان التكرار انما هو في الاوان فاذا طلقها بعد التعلق المذكور
وقت طلاق فقع مع اذ في الوقت اخرى، شرطه بغيره والواقع الثالثة فله بان وقت آخر وقع فيه
طلاقا في ظاهر التكرار كماله لانه لم يمتنع وقت الطلاق اه قال شيخنا البراسي وقد ان تقول لسلطان الله
تقارن المعول زمانا لولا ذلك الزمان مع ملاحظة وقوع المدة فغيره مع ملاحظة وقوع المعول فبه فهو وان
تخذنا باختلاف اعتبار اوقات كفى في رسمها قاله اه او قل لا تشكل لانه على ما قلناه من ان غير من يكمل
اه سم (قوله واخرى وقوع هذه الواحدة) اي المدة لانه صدق عليه المدة التي هي وقوع الطلاق بل
صدقت المدة ايضا بالتأخير فلذلك قلوبا واحد وقوع التأخير فالج اه شيخنا قوله فلاح المعلق بعدها قال في
الروض لانها بين الاولى وتوصل العين قال في الشرح فلتستأن وقوع المعلق ليس لتأخرها عن الشرط اذ
الصحيح ظاهر من ما في وجود بل امتناعه فثاني بين الشرط والجزاء البينة الحاصلة للشرط تنافي المعلق به
كسما في ذلك ثم قال ان السواش وانما خلق غير المدخول انما يفسل من معنى ان طلقك ان صرف طلاقا
وبجرد مصير طلاقا بانس والبيوتة تنافي وقوع اخرى الخ اه سم (قوله وعليه تعديهم) فعين ما حققت
بالواحدة وما عتقتا ثنتين وما عتقتا بالثلاثة وما عتقت بالاربعة فتعذر ذلك فماذا طلق من تباؤك ان ليس
اكتساب خصوصا اذا تباعد الزمن بين التعلق اما اذا طلق ما عتقتك ان في قوله هم هؤلاء العشرة اه حل
(قوله لم يمتنع الاثالة) اي ان طلق من تباؤك طلقهم ما عتقت بصدوا واحدة في شرح الروض ويصحف
حوليه اه شوبى (قوله لا يفتة الواحدة الخ) اي لا يتم الاجتماع مع ما يسهل الاجل الترتيب ولا يفتة
الثنين لانه لم يصدق عليه طاق ثنتين بعد طلاق الاولى التي هو معنى الترتيب وكذا ما قلنا بما سجد
عبارة حل قوله لا يفتة الواحدة لانها ليست بمقتضى اجابا واحدة ولا يفتة للثنين لانه طلق ثنتين
بصدوا واحدة ولا يشور بعد ذلك بوجود ثلاثة اي بعد ثنتين ولا ور بعد ثلاثة انتهت (قوله ولو علق بكلمة
الخ) اعلم ان ما سجد صدوة طريق فقام ثابت بسلامتها من طرف زمان يكون به المصدور الصريح

(أولعله) (بصفة فوجئت)
 (طلفتان) (تجس) (في)
 (موطوءة) (واحدة) (التعلق)
 (بالجسر) (أو) (التعلق) (صفة)
 (وجدت) (وأخرى) (بالتمويه)
 (أو) (قال) (كلوا) (عن) (طائفي)
 (سلس) (فانت) (طائفي) (فماضي)
 (فلا) (فهم) (أغنى) (موطوءة)
 (واحدة) (بالتمويه) (برشاش)
 (بالتمويه) (بكاد) (واحدة) (توتو)
 (انتهز) (وأخرى) (توتو) (عنده)
 (الواحدة) (وطاعة) (غيرها)
 (أى) (غير) (الموطوءة) (أعلى) (السنتين)
 (لأنهم) (بالتمويه) (فلا) (يعلم) (لما) (وع)
 (بعدها) (أو) (فلا) (تحت) (أربع)
 (وله) (صيد) (أو) (فلقت) (واحدة)
 (منهن) (تعبده) (من) (عبيدي)
 (حروان) (طالقت) (تئين)
 (منهن) (فقدان) (من) (عبيدي)
 (حروان) (وان) (فلقت) (لأثا)
 (منهن) (فلا) (من) (عبيدي)
 (احرار) (وان) (فلقت) (أربع)
 (منهن) (فلا) (عن) (عبيدي)
 (احرار) (فطالقت) (أربعها) (معاد)
 (مرتباً) (حق) (من) (عبيده)
 (عشرة) (من) (حق) (احد) (بطلان)
 (الأولى) (انسان) (طالقت) (الثانية)
 (وثلاثة) (طالقت) (الثالثة) (أو) (بها)
 (طالقت) (الواحدة) (مع) (جميع) (ذلك)
 (هشرو) (عليه) (تسعين) (دور)
 (عصف) (المعد) (وتم) (ألفه)
 (بدل) (الواحد) (حق) (الأربعة)
 (طالقت) (الأولى) (بعت) (فلا) (أذا)
 (طالقت) (الثانية) (فلم) (تحت) (توتو)
 (لا) (صيد) (الاحد) (لا) (صفة)
 (تسعين) (بأذا) (المال) (الثانية)

والمنى

صدق بصفة التبيين ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة ولا ما كان سائر أو ما كانا التعليق غير كلي (ولو أطلق بكلام)

والمنفى كل وقت فكل من كل المنسوب إلى الظرفية لاضافتها إلى ما هو قائم مقامه ووجهه نادى التكرار
الذي عليه الفقه ما لا يولون الظرف إلى العود إلا أن الظرف فيمنع إذا لم العموم وكما أكدته اه شرح
مر وقوله واعلم ان ما ههنا مصدرية تدبر في قولها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لا تنبغي
الوقت فهي ثابتة على المصدر اه عرش عليه (قوله ولوفى التطبيقين الاولين) أي سواء أتا
بكماء في التعلق الاول مرة أو في الاولين وكل بغيرها كان التكرار انما هو وصفة الواحدة وصفة التثنية
وتشكر الواحدة مع الثابتة والثالثة والرابعة والتثنية من ربع الرابعة فهذه خمسة تضم لا حاد العشرة
بالوجه السابق يتألف خمسة عشر اه شخصنا (قوله ولوفى التطبيقين الاولين) أي لانهم التكرار
اذ كل من الثلاثة والاو جعلت تكرر فان أتى على الاول فقط أو مع الأخيرين الثلاثة عشر في الثاني وحده
أو معهما فاثنا عشر اه شوري (قوله لخمس عشرة) أي لان صفة الواحدة تكرر أربع مرات لان
كامل الزمير واحد في نفسها وصفة التثنية تكرر الامرتين لان ما عدا اعتبارا لا بعد ثبوتها في الاعتبار
فالثانية صفة ثانية باعتبارها إلى الاولى فلا تعد الثالثة كذلك باعتبارها الثانية تختلف الرابعة فانها تامة
بالنسبة لثالثها ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربع لم تكرر وهذا انما هو على الاحتياج إلى الأولى
الاولى لانها التكرار فقط اه شرح مر وفي قل على الجلال وضابط هذا غيره ان جملة مجموع
الاشياء الجواب في غير كمال براد عليه مجموع ما تكرر ومنها فيها مثله في الرابع ان يقال مجموع الاسماء
واحدوا ثمان وثلاثة وأربع جملتها عشرة وتكرار فيه الواحد ثلاث مرات هو الاول والثاني مرة فقط وجملتها
خمس تزداد إلى العشرة وهذا ضابط سهل قريب اه (قوله عتق سقون) لأنه تكرر مع صفة الواحدة تسعا
وصفة التثنية أربع في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة
والعاشرة ومجموعها مائة وصفة الرابعة مرتين في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة ومجموعها مائة والجملة لا تكرر
ومن ثم تشترط كمال الأولى الخمسة الاول وجه هذه الثمان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بالتكرار وقوله
لخمس وخمسون أي لانها مجموع الاسماء غير تكرر ان ذلك يكملها إلى عشرين ووصلت عشرين عتق
ثلاثمائة وتسعة وثلاثون ولا يعتق قومه مما تكرر اه شرح مر (قوله وعتق سقون في معنى الان)
انظر ما كتبناه على أول الفصل الأخير فانه متعلق بهذا المعنى ويتعين الوقوف عليه وانما وضعناه هناك ليكون
مر وحواشيد ذكره هناك (قوله ويعتق سقون في معنى) ومثله الخلف بالله الاولى كان قال والله ان لم
تدخل النار ما قطعت كذا اه عرش على مر هـ (تبيينه) حال شخصنا يدل في النفي المذكور ما لو كان
شخصنا نحو على الطلاق تدعى ان هذا الهاء أو أمرها لم تنف مع لا على الطلاق تدعى ان المعنى لو لم تدخل
فانت طالق فان شخصي اشترط الفراء وحده ان قال بعض شائعا وأطلق فلا يشترط فخير ولو قال لا على
الطلاق ما تدعى ان وقع بدسولها كما في قوله والذين تولوا قال أنت طالق طالق وأنت طالق ان دخلت النار
طالق طالق في الحال فان طالق وقع تنفي في الأولى وكذا في الثانية ان دخلت بدسولها ولو قال أنت ان
كلت طاعة لا يقع ما مر ودلالة الخبر وان نسب لمن ولو قال أنت طالق ان أو لم وقال أدون التعلق فان
كان ما مع صدف ظاهر ايمنه والا فلا صدق في قولها أنت طالق في البعد التعلق لا نحو ذلك لا يستقبل
وقع حاله لا بد التطبيق أو في الثانية تطبيق لأنه لا يمكن ان يستقبل بغيره لوعلى بشرط على شرط نحو ان
أكلت ان شربت خات طالق اشترط وقوع تقديم الثاني على الاول اه دل على الجلال (قوله كان
ما تقيده) أي او لم هو فحصل اليأس بموت أحدهما فيصير وقوع الطلاق قبيل موته بمن لا يصح
الدخول فلا تزعم ان كان ما تقيده شذوذا صلي شرح الروض ويحصل اليأس بموت أحدهما قبل الدخول
ويمكن وقوع الطلاق قبل موته اه وأما الجنون فلا يحصل به اليأس لان الدخول في الزمن الجنون

ولوفى التطبيقين الاولين فقط
(نفسه عشر) عيدا
لاقتضاها التكرار فيعتق
واحد طلاق الأولى وثلاثة
طلاق الثانية لأنه صدق به
طلاق واحد وطلاق تقيده
وأربعة طلاق الثانية لأنه
صدق به طلاق واحد وطلاق
ثلاث وسبعة طلاق الرابعة
لأنه صدق به طلاق واحدة
وطلاق تثنى غير الاولين
وطلاق أربع ولو قال كمالا
صلي تركه فبعد من عبيدي
هو وهكذا إلى عشرة عتق
سبعة وثمانون وان طلق
بغير كمالا فخمسون وخمسون
(ويشتمل على الأدوات
فورا في معنى الان) فلا
تقتضيه (ولو قال) أنت طالق
(ان لم تدخل النار لم يقع)
أي الطلاق (الابليس)
من الدخول كن عاتق به

كرو في الالف بخلاف الحنت اه حل (قوله فيحكم بالوقوع قبل الموت) أي اذ بقي بالاسم المخلول ولا
 أثر له الموت فدخل في الجنون كهيمن العاقل ولو أباها بعد تنكحها من الفسول واستمرت إلى الموت ولم
 يترد دخول لم يقع الفراق قبل البيوتة كإقتضاء كلامهما وإن زعم الاستوى أنه غلط وأن الصواب وقوعه
 قبل البيوتة كإقتضاء كلامهما عند ذلك ومصرح به في الوسيط وأبعد الحنت تلف ما حمله أنه ما كاه غدا
 تلتف فيه قبل اكمله ونكحته منه فذكر الفرق بان العود بعد البيوتة يمكن هنا في غير البر باختصار بخلافه ثم
 وجعل اعتبار اليأس مالم يزل أو قد ان لم يدخل إلا أن أو اليوم فإن أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوي كما صرح به
 في نظائره فحين دخل على صدقه فقال له قد مضى فاستمع فق له ان لم تغد في غدا في طلق ونوى الحلال اه
 شرح حر (قوله قبل الموت) أي ومن لا يمكن فيه المخلول فلو كانت غائبة عن البلدة بعهدة زمن يمكن فيه
 الوصول وخرج بالموت ولو أباها قبله فلا طلاق وإن مات قبل الفسول على المتمدن خلافا للاستوى اه قل
 على الحلال (قوله قبل الموت) أي قبل موته إن مات قبله وإن مات بعده فلو كان لم يدخل حتى ماتت تصيب
 وقوعه قبل موته مصرح على ذلك الشيخ في شرح الرر وض في آخره الطلاق في مسئلة لو قال اه ان لم تاتي الفساح
 فانت طالق المذكور وفي فصل قوله المراد التي تدخل الدار اه وبغيره منها إذا دخلت لا وقوعه وظاهر
 لأن البر لا يتخص بمجال النكاح مراجع اه سم فلو قال لزوجه ان خرجت فغير اذ في فانت طالق واذا نزل
 مرة في آخر وج انقضت البين ولا وقوع بما بعده ولا بشرط في انفصالها عنها بالاذن حتى لو اذن لها في قبضتها
 وخرجت لم يحث اه عش (قوله بخلاف ما لو علق بغيره) قال في الرر وض وشرحه وان اراد بان معنى إذا
 قبل منه لانه علقا عليه أو بغيره ان وقامه من غير ما أو بعد اذن لا احتمال ما أراد ثم فرق بين التدين هنا وبين
 الفسول ظاهر اذ جازي له أردت يا ذاك في النسق معنى ان حيث قالوا بيل ظاهر الان كإقتضاء ما قد يقام مقام
 الاخر به ثم أراد بلفظه معنى لفظا آخر بين ما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه سم (قوله بمعنى زمن
 يمكن فيه الفسول) بخلاف ما إذا لم يمكنه الا كراه أو نحوه أي وقد قصد منها فيما يظهر بخلافه ما إذا قصد مجرد
 التعليق أو أطلق اه شوي (قوله والفرق أن من شرط الخ) ثم لا يتخصي خفاء هذا الفرق فيما
 لا شعارة بالزمان ثم تحتمل الفرق فحين يعرف معنى ان من التعليق الجزئي المجرى من الزمان بمعنى إذا
 مثله ان ذلك التعليق مع الزمن والافتقار من مثاله في حصة كما في في شيخنا البلقيني اه شوي (قوله فلو
 قال أردت يا ذاك اذ بان قبل) وكذا عكسه ويقع من كثير من لاعلى الطلاق وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد
 النبي أي لا أقصد على الطلاق لأقصه فيقع الطلاق به ان وجد الخلاف عليه فان لم يشهد هذا المعنى على عدول
 اللفظ في ترجمه فلو قصد غيره بأن قصدني وقوع الطلاق عليه قبل ظهور امره اه حل (قوله
 بتقدير لا م التعليق) أي وتعليق الكلام بالتميز لا يرصد به بل يؤكده بخلاف الايام فصارت طلاق لسنة أو
 لبدعة فقامت الام التوقيت قال الرر وكشي واه وان سكتوا عن ذلك طلاق ان جعلت السنة أو ان جعلت البدعة
 فلا تطلق الا وقت السنة والبدعة اه وضابط التي تكون فيه التوقيت كإلزام بعضهم ان يكون ذلك الوقت
 مباحسا شأنه ان يجي ويذهب كذا اقتبس من خط شيخنا في شرح الرر وض في فصل فانت طالق ان لم تدخل
 الدار الخ قال الرر وكشي أخذ من التعليق وكل كونهم أي ان الفسوة كالتعليق في غير التوقيت فان كان في ذلك
 لو قال فانت طالق ان جعلت السنة أو ابدعت ان ذلك بجزء لان جعلت من الايام في ذلك التوقيت فكونه فانت طالق
 لسنة أو لبدعة وهذا متعين وان سكتوا عن موافاة في لان جعلت من يوم لفران لم عليهم ان يعمروا ذلك في ان جعلت
 فان التفسير ليس في قوة الفسوة مطلقا اه سم (قوله هذا ان عرف فسوا) المراد بانها معرفة واضع اللفظ
 والاحتمال معرفة أو آخر الكلام من حيث الاعراب والبناء وهو غير مراد هنا وقرق بين هذا وبين ما قيل في أنت
 طالق أن شاء الله بالفتح لهما طلاق حلا أي حتى من غير العوى بل ان التعليق بالثبوت يرفع حكم البين من أصله فلا

فيحكم بالوقوع قبل الموت
 بخلاف ما لو علق بغيره ان
 فانه يقع الطلاق بمعنى زمن
 يمكن فيه الفسول من وقت
 التعليق ولم يدخل والفرق ان
 ان شرط لا شعارة
 بالزمان واذا طرقت زمان حتى
 في التناول فلا وقت فاذ قبل
 متى التناول مع أن تقول حتى
 شئت أو اذ شئت ولا يصح ان
 شئت فسوة ان لم تدخل
 الدار معناه ان فانت دخولها
 وفوائه باليأس وقوله اذ لم
 تدخل الدار فانت طالق
 معناه أي وقت ذلك المخلول
 فيقع الطلاق بمعنى زمن يمكن
 فيه المخلول ولم تدخل فلو قال
 أردت يا ذاك اذ بان قبل
 باطنوا كذا ظاهره في الاصح
 (أو) قال أنت طالق (أن
 دخلت) الدار (أو أن لم تدخل
 بالفتح) لعمري (وقوع) الطلاق
 (حالا) لان المعنى للمخلول أو
 لعمري بتقدير لا م التعليق
 كقوله تعالى ان كان ذمال
 وبين وسواء كان فيه اعلى به
 صلا تالم كذا بهذا (ان
 عرف نحو الوال) بان لم يرفه
 (تعليق) لان الظاهر قصد
 له وهو لا يميز بين ان وأن ولو
 قال أنت طالق اذ دخلت
 أو ان طلقك بالفتح حكم
 وقوع طلقين واحدا بقراره
 واخرى باقتضائه في الحلال لان
 المعنى أنت طالق لا في طلقك

بمعنى تحقق ذلك التعليل وعند الغم لا يوجد ذلك التحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق فيرفع اليمين بل يخصها ما اكتفى فيه بالتمسك اهـ - كل رجائه

« فصل في تعاقب الطلاق بالحل والحض وغيرهما » كالأول قوله ومطوف على الحمل فتلحق الطلاق منصب عليه وقهانه كان ينبغي أن يقول وماذا كره ملانه غير مسائل التعلق إلا أن يقال هو من متلفات التعلق ويجوز دفعه على تعلق أي وتيرة التعلق بما ذكر وهو سهل التعلق وغيره اهـ حل وفيه شيء لأن جميع ما ذكر في الفصل من مسائل التعلق فلا احتمال الأول في كلامه وأول وجه ما تشرح هو فصل في أنواع من التعلق بالحل والولادة والحض وغيره انتهت وهو في البداية قبل الأولى عبارة الحمى (قوله) وغيرهما أي غير كل منهما بما ذكر كمعها الذي ذكره مع الأول قوله أو أن رجعت إلى قوله والآخران طائفتان مطلقتين والذي ذكره مع الثاني قوله أو أن أوتى طلقك إلى آخر الفصل (قوله) أو أنه رجعت إلى أي الأول أو أبعس نسوة أو رجعت إلى أو أن أو له لثرت العلاقة على ذلك والطلاق لا يثبت ذلك فلا ينافي ما سبق في التمهيد من أن الحمل يثبت بانسائهم ثم لو شهد بذلك وحكم بها كما كثر على الإطلاق في وقع الطلاق اهـ حل (قوله بناء على أن الحمل يلزم) فيه أنه ينبغي له أن يعلم حاله المعلوم كما تقدم وهذا المعنى لا يناسب هنا بل المناسب للشهادة العلم الحقيقي والاطراق إلى الحمل وإلى الطلق (قوله لكن ولدته) أي ولداً ككلماتها الخلقية وهو المفهوم من ولدت وألوانت خطاطى الله أو لا أكثر ولم توطأ بها كما أن يكون ذلك لا يشهد به وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في التالفين الأول اهـ حل (قوله من التعلق) سواء طوت أم لا وقوله أو لا أكثر منه أي دون الناستة ملحق بما فوقه وهذا هو المتمدن لا خلافاً ما يفيد كلام الحمى وإن جرى عليه به اهـ حل (قوله ولا بد من نافي له) أي من التعلق فالأمر بملحقه بما دونه لا خلافاً على من أنه ملحق به بما فوقه أو جرى عليه به اهـ حل (قوله بل من وقوعه من التعلق) في ضرورة التصديق والشهادة لا يتوقف التبيين على الولادة بل يبين بمجرد الدعوى مع التصديق وبغير التهادن في ضرورة الولادة يتوقف البيان عليها اهـ شجنا وبعبارة حل قوله بل من وقوعه أي يظهر الحمل والولادة كما ذكر في صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الأكثر إلى أن انتفاضاها نظر إلى أن الحمل وإن عزم لا يبيح وريان قلن المأكل حكمه اليقين وسبباً نظير ذلك في التعلق بالحض انتهت بعبارة شرح هو ثم لا يصحدها له إذا وجد التصديق أو أنه رجعت إلى حل أو وقع في الحال لو صد الشرط فإذا حل بمعامل معاملة المأجور ما عارضه من أن الأكثرين على انتظار الوضع لأن الحمل وإن عزم من يدين قلن المأكل حكمه اليقين في أكثر الأواب وكون العصمة ثابتة بين غيرهم وفي ذلك لأنهم كثير ما يزولون بالقلن الذي أقامه الشرع وقام اليقين الأثرى أنه لو حل بالحض وقع بغيره وذهب إليه كمالاً حتى لو مات قبل مضي يوم وليلة أخرت عليها أحكام الطلاق كإقتضاء كلامهم وإن احتمل كونه مفسد اهـ وقوله وفي الحال أي يظهره فلو تحقق انتفاء الحمل بمضي أربع سنين من التعلق وتلا تدبين عدم وقوعه كالأول بالحض فثبت أنه قد يحكم بوقوع الطلاق إذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا لو ادعت الإحصاء قبل مضي الأربع هل يقبل ويحكم باستمرار وقوع الطلاق لا وفيه وقع ظاهر اجمع احتمال ما دعيه أو لأن الأصل عدم إحصاءها بالصحة محققاً كما كثر أو أفضنا الطلاق نظر الظاهر فيه نظر والأقرب الثاني لما سبق من التعليل « (فرع) » هل تعليل الولادة خروج الولمين غير الطريق المعتاد من وجهه فيكون بمنزلة خروج الولدين الشق أخرج الولمين فيها به تلو وتيه التمهيد عند الخلاف لأن المقصود من الولادة اتصال الولد قبل تمام اهـ سم ولحق بعدم الوقوع لأنصرف التمهيد عند الولادة وقيل يخرج الولمين طريقه المعتاد بل بعد اهـ عس على هو (قوله فيما) أي فيما قبل الإحصاء اهـ شوري وقال حل قوله فيما أي في المستثنى بعد الإحصاء ما قبلها حسنته يظهر

• (فصل) في تعليق الطلاق
بالجل والجلز وبغيرهما
أو (على) الطلاق (يعمل)
كقوله ان كنت سلفا فانت
طالق (نان ظهر) أى الجل
بأن اذنت وصديقك الزوج
أو شهوده جلان بناء على
أنما الجل (على) (أو) بغير
بهاجل لكن (ولده) لكون
سنة أشهر من التعليق (أو)
لاكرمه (والربع سنين
أقل) منه (ولم وطأ) أى
كون الجل سنة (بأن لم) وطأ
مع التعليق (والعده) أو وطئت
مستدوط (أو) يمكن كون الجل
منه لكن (ولده) لكون سنة
شهر من الوط (أو) بل (وقوه)
من التعليق (لتنين) الجل من
حيث دللوا على حكمنا بشيئ
النسب (والا) بل (ولده)
لاكرمين (أو) ربع سنين أو
لوهو (وقوه) سنة أشهر
ووطئتم من زوج أو غيره
وطأ يمكن كون الجل سنة
(غلا) طلاق (لتنين) اتفاه
الجل الأولى إذا استمرده
أربع سنين (والاحتمال)
كون الجل من ذلك الوطئ
الثاني (والاصل) بقائه النكاح
والتمتع بوط وبغيره فما
جائز لأن الأصل عدم الجل
بقائه النكاح

لكن يسره اجتماعه حتى
يستريحهما الحبايطا (ولو قال
ان كنت حمالا بذكر غلطه)
أى فانت طالق غلطه (و) ان
كنت حمالا (بأنى غلطتين
فولسما) معا وأمر بتلوكن
بينهما دون سنة أشهر
(ثلاث) تقع لتعز وجود
الصغين وان ولدت ذكرا
فأكثر غلطه أو أنثى فأكثر
غلطتان وأغشى غلطه
ووقت أخرى لتيسر حاله
وتتقضى العدة في الصور
المذكورة قبل الولادة (أو) قال
(ان كان حبل) أو ما في حبل
(ذكر أو غلطه الى آخره)
أى وان كان انثى غلطتين
فولسما (فاقر) أى فلا
طلاق لأن قضية اللفظ كون
جميع الحمل أو ما في هذا ذكر
أو أنثى فان ولدت ذكر
أو أنثى نزع الطلاق وتبرى
فيه وهو الذى قبلها بالأو أولى
من تعبيرا ب(أو) قال (ان
ولدت) فانت طالق

(قوله فالتين من باطلات)

بالاول اي بفروجه كاه
وجود الصفة (واقتضت
عدتها بالتين) سواء كان
من جنس الاول بان كان بين
وهما بدون ستة أشهر أم
من جنس آخر بان وطئها بعد
ولادة الاول وأنت بالتين
لاربعة سنين فأقول وخرج
بمرتبة ما لو وطئها معافيتها
وان طلق واحدة لا تنقض
العدة بمولوا واحدة منهما
بذل نفس في العدة من
وهما (أو) قال (كأ
ولدت) فانت طالق (قوله فالتين
ثلاثة من باطلات الاولين
فالتين واقتضت عدتها
بالتين) ولا تنقض طلقه
ثالثة اذ به ثم انفصال الحمل
التي تنقض به العدة فلا
يقارنه طلاقه وخرج بالترجيح
بزيادته مرتبة ما لو وطئها
معافيتها ثلاثا في قولها
والا فواحدة وتعد بالثلاثة
فان ولدت أو بهما يتوقع
ثلاث ولادة لا تنقض
عدتها بل اربع (أو) قال
(لاربعة حوامل) كلما
ولدت واحدة منكن
فصاحبها طالق قولها
معافيتها ثلاثا لان
لكل منهن ثلاث حوامل
فتقع ولادتها على كل من
الثلاث طلقا لا يقع على
نفسها حتى ويصدق جمعا
بالاقراره وصاحب جمع
صاحبة كقوله وضواوب

لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنتي مطلقا على قال ان كانت حاملا إذ كره
وليس كذلك بل هو مطلق على بذكر التي هو متعلق بقول ولدت تنقسم تعاقب القولوا والتقسيم فليست
بمعنى الواو وانما قالوا انها في التقسيم أو حود من أو وتقدم متعلق القول لا بنا في جميع اقسامه في التطبيق فليست
فصوره لفظ الطلق فكذلك ان كنت حاملا إذ كرهت طلقا لطفة أو بائي فطلقت اه وحشيت فحشيت لعل
مراد المصنف بالاول به ذوقهم انه معافى على قال اه شوي (قوله فالتين من مرتبة) انظار ما اعتبر
في الترتيب والعدة اه سم فديقال انظار ان المراد بالترتيب ان يخرج احدهما بعد الاخر ولو على
الاتصال ولو لمعاقبة ان يخرج جافا كبس واحد مثلا اه عش (قوله أي بفروجه كاه) أي ولو على غير صورة الاذى
أي حيث كان مما تثبت به أمسية الولدان ظهر فيه خلق الاذى كذا قاله ج اه حل وعبارة شرح مدر
طلقت بانفصال ماتت بمولودين متواسفان فان احاد الزوجين قبل غيامه ووجه لم يطلق اه سم ثم قال
فان اسفعت ما لم يبين من خلق اذى تاملت يطلق (قوله أي بفروجه كاه) فلو خرج بعضهم من الزوج أو
الزوج لم يطلق لعدم وجود الصفة اه حل (قوله واقتضت عدتها بالتين) ولا يقدره طلاق ولا يما بعد
لو ولدت ثلثا اه حل أي الا ان كل التناقض كما يأتي اه قل على الجلال (قوله أو) من جنس آخر
وانما قلنا بانفاضة العدة بتدوير كل من الحمل من وطئ اولاده الاولى وقع عليه الطلاق ثم ان وطئها
بالاتفاق فخرام الاقلاق على كل قول وطئ شبهة تنجب به العدة وعليها عدة الطلاق وهما شخص واحد فتد اعلان
وحشيت فاحشيتا انقضت بوضع الحمل اه عش على مدر (قوله لاربعة سنين فأقول) أي من وطئها فخرج
به ما لو ولدت لا كثر من أربع منه أي من الزنا المذكور فلاتنقض به العدة لعدم ثبته في الزوج في هذه
الحالة (قوله وخرجت بمولودين معا) بأن تم انفصالهما وان تقدم ابتداء خروج احدهما فالعدة
في الترتيب والمعدة بالانفصال اه حل (قوله التي تنقض به العدة) فديرد على هذه المسئلة فيقال لم تقع
به طلاقه وتنقض العدة بالطلاق أو بالفرق بين الثالث في هذه الصورة حيث يقع به شيء والثالث في قول
الشارح فان ولدت أو بهما حيث وقع بالتين طلقه فليست اه (قوله فلا يقارنه طلاق) ولهذا قال أنت
طالق مع وفشيت لم يقع به طلاقه وقت انتهاء النكاح اه شرح مدر (قوله أو لاربعة حوامل)
انما يقدره لنوله شيئا يأتي بانقض عدتها بمولودين معا اه رشيدى على مدر والا فالحكم من حبس وقوع
الطلاق لا يتقدر بهذا القيد اه عش عليه (قوله أو لاربعة حوامل) أي أو حوامل وقوله كلما في
بعض النسخ بعد كلما ولعلها باب كل الحكم كذلك فلا ينافي انه قدس وقدره الشارح في شرح البهجة ما لم يغير كلما
من أدوات التعلق لا يتنقض تكرار الا لا يقع في التطبيق به طلاق بعد وقوع الاول وامان خلق بكما يتك
في الحكم فمخرج لانهم اوان فاقول العموم لا يتقدر تكرار اه حل وفي سم مائة قوله كلما الخ وزعم أبي
زوجة أن أي كلما هاتر دوبا اذا قال ان ولدت واحدة منكن فصاحبها أو أنتي طوائق قولها واحدة
منهن وقع على كل من صاحبها في الاولى وكل من الجميع في الثانية طلقه واحدة وتواظفت البين لا تنفاه
تنقض التكرار وقد يتوهم أن يتكفى في معنى كما لو ردت بعد ولادتها لا تنقض التكرار وان كانت موضوعة
لعموم كانه شيئا هو ظاهر خلافه لوجه كلامه في شرح الروض اه ج ومدر اه (قوله ولدت
معافيتها) ولادتها من ثلثين صولاتهن لمان يلدن معا أو مرتبسا وتنتن معافيتها واحدة ثم ثلاث معا أو
عكس أو تنتن معافيتها ثلثين مرتبسا أو عكس أو واحدة ثم ثلثين معافيتها حكم الثمانية أن يقال
من لم تنقض طلقا ثلثا معافيتها لثلاثين سبقت تعلق بعد من سبقها والتمانية في الشرح والمثلث في المثلث
لثلاثة وفي الشرح خمسة اه شيئا (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس يجمع جملة على صاحبها اه قل

وقوله كلما اصل ثلاثا الثاني دفع لاحتمال اعادة طلاق

المجموع ثلاثا (أو) ولئن (مرتباً بطلقت الرابعة ثلاثاً) ولادة كل من صواحبا الثلاث طلقوا بغير عتقها ولانها (كأولى) فانما يطلق ثلاثاً
ولادة كل من صواحبا طلقاً (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقته الثانية طلقاً (ولادة الأولى (والثالثة طلقته) ولادة الأولى
والثانية (واخت عدتها) أى الثانية والثالثة (ولادتهما) أى لم يتأخر تأتى فأنهما إلى ولادة (أو) يعقولا طلقته ثلاثاً لا الأولى فتد بالاقراء
ولاستأنف عدة العلقه الثانية والثالثة بل تبقى على ماضى من عدتها بشرط انقضائه عدة موضع الولد موقوتة بالزواج كيعبر من محله (أو) ولئن
(تنتان معاً ثم تنتان معا وعدة الأولين باقية طلقته) ٢٧٢ أى الأولين (ثلاثاً ثلاثاً) أى طلق كل من صواحبا الثلاث طلقاً

(والاخرين طلقته طلقته)
أى طلق كل منهما طلقته
ولادة الأولين ولا يقع عليها
ولادة الاخرى حتى يرتفع
عدتها بولادة غيرها مخرج
يزاد في عدة الأوليين
باقية ما لم يتبق الولادة
الاخرى فانه لا يقع على من
انقضت عدتها بالطفة واحدة
وان ولئن ثلاثاً ثم الرابعة
طلق كل منهن ثلاثاً وان
ولدت واحدة ثم ثلاثاً
طلق الأولى ثلاثاً وكل من
البقيات طلقوا وان ولئن
ثنتان مرتباً ثم تنتان معا
طلق الأولى ثلاثاً والثانية
طلقه والاخرين طلقته
طلقته وان ولدت ثنتان معا
ثم تنتان مرتباً طلق كل من
الأوليين والرابعة ثلاثاً
والثالثة طلقته وان ولدت
واحدة ثم تنتان معا واحدة
طلق كل من الأولى والرابعة
ثلاثاً وكل من الثانية والثالثة
طلقته وكل منهما اولادها
(أو) قال (ان حلت) فانت
طالق (طلق بولول حوض

على الجلال (قوله أو ولدت مرتباً) أى بحيث لا تنقض عدتها واحدة بغيرها قبل ولادة الاخرى اه عن
(قوله عند ولادة الرابعة) بان عدتها تراها وتؤخر وضع ثانی فأنها إلى وضع الرابع والحاصل ان كل واحدة
تطلق بعد من سبقها ومن لم يسبق وهي الأولى طلق ثلاثاً بقيت عدتها وهي أنصر من قول بعضهم كل
واحدة تطلق ثلاثاً لان كل واحدة تطلق واحدة وبعد ثنتين تطلق ثنتين اه حل وفي قد
على الجلال وكل من ولدت بعد وقوع الطلاق عليها تنقض عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها بالولادة من
بعدها جازع عليها بعده اه (قوله أى ان لم يتأخر تأتى فأنهما إلى) هذا الفيد معتبر في جميع ما يأتي اه بش
(قوله أى الأولين وقوله والاخرين) كل منهما محض الهمة اه شرح مدر (قوله فان قطع الفهم) اه
خرج به ما لو مات فانما تطلق لان الظاهر استمراره اه شيئاً وفي الشورى فلو مات قبل يوم وليلة فهل
يسفر حكم الطلاق لان حكمنا بغيره الدؤبه بان الخارج حوض ولم يتحقق خلافه وبغيره الموت لا يمنع كونه حياً
بغلاف الانقطاع في الحلية أو لا يستمر لاحتمال انه غير حيص والاصل شاء النكاح فيه نظر كذا في حاشية
النفقة في باب الحوض وعبارة النفقة في أول الفصل عا الا ترى انه لو حلف بالحوض وقع بغيره دؤبه الفهم كما
يأتى حتى لو مات قبل مضي يوم وليلة أجز بطلانها أحكام الطلاق كما تقتضيه كلامهم وان احتسمل كونه دم
فساد اه وصارت هتاهنا مرتباً بولادتها بعد دؤبه وتقبل يوم وليلة وقع بغيرها ظاهراً وفي الحلي فان انقطع
الدم المختلف ما لو مات فانما تطلق بغيرها ظاهراً وان احتسمل كونه دم فساد اه (قوله وحلفت على
حوضها) يشعل الامه وقوله اه سابق في اوجه انها اذا ادعت انقضائه عدتها بالحوض لصدق الا اذا كان
بمكافئ حوضها بحلف الصغير والاكيسة اه حل (قوله المعلق به طلقها) قال في الرض وكذا الحكم
بمعاذ عاق بما لا يعرف الامه فانها بالاكيسة والبيض والحب اه سم (قوله وان خالفت عادتها) أقول عالم
تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لانها كل من خوارق العادات لا يعمل عليه الا اذا اعتق وجوبه وهي هنا
قد ادعت ما هو معتدل عا فلا يقبل منها وبه تعلم ما في قولهم على منتهى (فرع) اه لو ادعت الحوض
ولكن في زمن البأس فالظاهر تصديقها لقولهم انه لو حلفت رجعت الهمدة من الاشهر الى الاقراء اه عش
على مدر (قوله وتفسر اقامة البينة عليه) أى فلا يسوغ لهم الشهادة بما به دم حوض الا ان قامت قرينة لهم
بذلك اه حل (قوله بخلاف حوض غيرها) أى المعلق عليه طلقها بان قال ان حلفت ولانها كانت طالق اه
حل (قوله أو قال ولوجنه ان حضا) ولولا دحضة طلقته بغيره دؤبه وبها الفهم لانه ذواتها كما فيها
ولم يجعل على ان المراد حوض من كل منهما فلا بد من وجودهما من كل منهما مع استحالة ما يدل عليه ظاهر
الظاهر وجود حوض واحدة منهما ما تعرض لانه لو قال لهما ان ولدتا فإحدى واحدة كانا طلقاً بجملة
وحصة المراتب الواحدة كذلك فساد ولداً واحداً وحصة من وصف الولد بواحدة تص فيهما فالتعليق

مقبل فلو قل في حال حضاها تنال حتى تعاور ثم شرع في الحوض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع
(أو) ان حلفت (حصة) فان طالق (انتم لهامه لعله) تطلق لانه حصة الظاهر هذه التي قبلها من زبادي وحلفت على حضاها المعلق به طلقها
وان خالفت عادتها بان ادعت فانكره الزوج قصد في لفظها لا يعرف منه وتفسر اقامة البينة عليه فان الدم وان شهد به لا يعرف انه حوض لجواز
كونه دم استهانة بغيره خلاف حوض غيرها وظاهر وبخلاف حضاها المعلق به طلقه فتراتها كما يعلم ما يأتي فاضاً فلو صدقت فيه يمينها لم
الحكم للامان يمين غيرهم موثقة بصدق الزوج جازع على الاصل في تصديق المنكر يمينه (لا) على (ولادتها) المعلق به الطلاق بان قالت
ولدت وانكر الزوج جازع هذا الوجه لم يكن كلمة البينة على (أو) قال الزوج جازع (ان حضاها) تمام طلقها فلهذا

بمختلف حقيقة قائم بظاهر في ذلك لافص لم يلغ التعليق عليه الامر انه لم ينظر اليها حتى لو قال حقيقة واحدة
كانت مساوية اه حل وفي قول على الجلال قوله ان حتمها وكذا القول ان حتمها حتى يتوافق لفظا
حقيقة فان قال حقيقة واحدة فلا فرق عنه تليق بمجال الوجود في قولنا وفيه ما مثل لفظا حقيقة
ذكر اه (قوله واكتب محلف) لورج بعد ذلك وقد فوجئنا في أن تطلق الاخرى اذا حلفت اه
سم (قوله كافر) أي في قوله اذ لو صدقت فيه يمينها لم يحكم لانسان يمين غيره اه شيئا (قوله أو
فصدقت بيمينك) أي عيب النكاح وقوله مثلا أي كلف الشرط وهذا المسألة اشهرت بالسريجة واختلف
كلام المتأخرين في جواز العمل بها الناس خصوصا من صار يجري لفظ الطلاق على لسانه لا اعتباره اه حل
وفي مسألة الطلاق التي هي الاولى خلاف حكماء الاصل وعبارته مع شرح مدر ولو قال ان طلقته ان قال
وقع المتزوجون المعلق وقيل ثلاثا واثنا عشر وكثير ومنه متفقون المتزوجون طلقته من الثلاث الملققة
بوقوع المتزوج شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يقطع من المعلق تمامه وان بقى قوله قبله حصول
الاستحالة وقيل في مسألة التعلق لا يقع شيء لامن المتزوج وامن المعلق للدور ونقل عن النص والاكثرين
واشهرت المسألة بان سريج لانه الذي يظهر هناك الظاهر رجع عنها تصر بمحلفه في كلامه الزيات
بوقوع المتزوج وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ ما حاشا وان الصلاح وددت لو بحيث هذه المسألة
وابن سريج يرى مما ينسب اليه انها انتهت وصورة التسوية لان سريج ان يتم لم ينعتاد الطلاق هذه
الاية بان يقول ولو جئت ان طلقته فانت طالق قبله ثلاثا بعد ذلك اذا طلقها ثلاثا أو اودا بعد لا يقع عليه شيء
بناء على ما نسب لابن سريج وقد عرفت ما فيه تأمل (قوله وقع المتزوجون المعلق به) وهو الطلاق الواحد والظاهر
ان بقية التسوية المعلق أي وهو الطلاق الثلاث اه شيئا والمتزوج في قوله المتزوج هو المعلق به أي
المعلق عليه وكان المقام الاضمار لكنه خلاف من ليس ظاهره الرحيم بغير لفظ لانه لا يقع في توهم عود
الضحية على المعلق وهو الثلاث تأمل (قوله لانه لو وقع الخ) فهذا من قبيل اللغو والكفر وهو ان يوقع وجود
الشيء على نفسه أي لو وجوده اشارة بقوله وشبهه بما في التفرغ الى اللغو والحكمي وهو ان يلزم من وجود
الشيء عدمه ولهم دور ثالث يسمى الحساب وهو ان يوقع العلم بالشيء على نفس العلم كالواحد المعروف
التعريف اه قرره شيئا الحفي في قرانه للشيء وروى (قوله بسباب) أي مقتضيات الامور لاسباب
حقيقة اه شيئا وفيه ان في المظهر من جهة مقتضاها هو تشوق الشارع للمقتضى واعتناؤه بالانسان هو
ما للمانع من عدم وقوع كل من اجزاء والشرط اه (قوله وشبهه هذا الخ) وفرق بينهما بان هذا دور شرعي
وذلك جعلي وفيه انهم اعتبروا اللغو والجملي في قوله ان وطئت الخ ولم يقل كمال الخ لانه لا تعليق في ذلك بخلاف
ما قبله اه حل (قوله وطأ مبنا) لوم شديد لوطا يكونه مساحا وقع الطلاق لكن يبقى النظر في حكم خدام
ايجاب العدة وتقرير المهر وحصول النكاح والتحصين ويظهر ترتيب هذه الاحكام عليه لانه وطأ مساح كما
صرح به في شرح الر والى وفي بعض الاحكام ما يلج فهو نكاح جائز الاقدام والطلاق المقرب عليه لا يمنع ذلك
فايجز اه شوبري (قوله فانت طالق قبله) خرج به العبدية وهو ظاهر وفي شرح شيئا وان قال ان
طقتك من عبات طالق مائة ثلاثا فدور ويقع المتزوج على المختار به علم حكم المعينة اه شوبري (قوله
توطئ) أي ولو في حضيض الزاد الدال بالبح لانه ثلاثا فمادة المعارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء
ثلاثا فلا فرق عنه لو وجد الوطء المباح لانه وفارقتا في ان عدم الوقوع هناك لعدم الصفوة فمات في الدور
اه شرح مدر (قوله لم يقع طلاق) أي لا يقع طلاق الوطء مطلقا سواء كان حلالا أو محرما لقائه اولان
غير المباح غير مطلق عليه والمباح وان كان مطلقا عليه لانه لا تصور وقوعه وقوله عن كونه مساحا لقائه
أي لاحتوائه وخروجه من ذلك محالة لا يصح ان يعطى الشفيع وحسب وطأ غير مباح لقائه اه حل

واكتب محلف) فلا طلاق
لان طلاق كل منهما معلق
بيمينهما ولم يثبت من صدقهما
طاعتا (أو) كذب (واحدة)
فطلقا (طلقت) فطلقا ان طلق
انها حلفت بيمين حقيقة
يمينها وجبض ضررها
بصدق الزوج لاهل الصدقة
لا يثبت في حثها جيبض ضررها
يمينها لان اليمين لا تؤثر في
حق غير المالحف كما علم
طلاق (أو) قال (ان اودى)
مثلا (طلقت) وظهرت
منك أو أوتيت أو لا وت
فصدقت النكاح بيمين مثلا
فانت طالق قبله ثلاثا وقد
المعلق به من التعلق أو غيره
(وقع المتزوج) دون المعلق
لانه لو وقع لم يقع المتزوج
لاستحالة وقوعه على غير
زوجها واذ لم يقع المتزوج لم يقع
المعلق لانه مشروط به وقوعه
بحال بخلاف وقوع المتزوج اذ
قد يختلف الجزء من الشرط
باسباب كالوقوف على سبيل
بعتن غام ثم اعتق غامها
مرض موته ولا في ثلثه
الاباحه ما يقرر عيبتها
بل تبين متى غام وشبه هذا
بما لو اقر الاخير بان لم يمت
يشت النسب بدون الارث
(أو) قال (ان وطئت) وطأ
بمساح فانت طالق قبله ثم
وطئ لم يشر طلاقا لان وطئ

نخرج الوطء عن كونه باطلا وخروجه عن ٣٧٤ ذلك بحال وسواء ذكر لنا أم لا (وأعلمه بشتبها خطابا بالشرط) أي مشيتها (فورا)

(قوله نخرج الوطء عن كونه باطلا) أي يخرج عن كونه باطلا مع الطلاق فيؤدي إلى الدور كما هو من شرح هر اه (قوله خطابا) أي أن كانت غائبة فإن كتب إليها أنت طالق أو شئت فقل فوصل إليها الكتاب وعبارة بعضهم كان كتب إليها هي قد أنهت لوالها وهي غائبة أنت طالق أنت شئت وانعبرها شخص بذلك وشئت طلقت وهو في غلبه البعد فخرج اه حل (قوله خطابا) المراد به ما كان بصيغة المعتادة - حضر الشخص أو غاب - بالصفة ما كان بصيغتها كذلك اه شورى وعلق بعينه الملازمة أو جمعه لم يطلق أو غاب لا من أنه طلقه إنما من شئت فقل ما شئت أو شئت كل منهما مطلق بنفسه دون شرطها في وقوعه - وبهان أوجهه ما لا نال من شئت كل منهما مطلقا مع أنه لو وقع الطلاق عليها وعلى شرطها اه شرح هر (قوله لنضمن ذلك غلبتها بالطلاق الخ) عبارة شرح هر لانه استدعاء لجوابه المثل منزلة القول ولاه في معنى تفويض الطلاق إليها وهو غلبت كاسر (قوله في غير محتم) والفرع خستان وإذا ولو ولو ولو ما انقصر الشورى على الأولين (قوله بقول المعلق بعينه شئت) أي أو بائنا لا انحس ولو شرط آخره بعد التعليق اه حل (قوله شئت) أي لا ريب ولا حجب فلا بد من هذه المسألة اه شجنا وعبارة شرح هر وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ووجهه بان نحو أردت وإن رادفه إلا أن الدار في التعاليق على اعتبار المعلق عليه من رادفه في الحكم ومن ثم قال أبو شجى في ابتداء شئت بدل أردت في جواب أن أردت لا يقع ويخالفه لأن قوله قبل انظر (قوله أمامة بنت أبي الجنون الخ) شامل لما قال إن شاء هذا العبد أي المجنون بخلاف ما روي أنه إن قلت شئت لوفى قول على الخ قوله فلا يقيم الطلاق أي ما يرد اللفظ بذلك الواقع اه (قوله قبل المشيئة) ظرف الرجوع وقيد به لكون الكلام فيها ويترجم فيها جواز الرجوع من حيث فيها بهمة غلبت ولا فالحكم في غيرها كهي فلا رجوع لهما في مطلقا وقيد المظهر به بكونه قبل الإعلانه لا المسبب لهما ويترجم فيه الرجوع نظر الجهة المعوضة اه شجنا (قوله لوفى) أي كثر منها بل ووفى أي كثر من العدد الشرعي كأنه تسعين (قوله فشاءه لم تطلق) لانه أخرج شجنا بحدوده من أحوال وقوع الطلاق فلا يقع نحو قول قم طلة إذا التقدر بالإن شاء واحدة تنفع فلا يخرج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وقبل ظاهر الرادفه هذا لانه غلظ على نفسه اه شرح هر (قوله كذا تطلق فيما أوقعه بفعله) أي وقد صحت نفسه وأمنها وكذا أن أطلق على المجموع ما لا يشترط خلاف ما أفتد التعلق بمجر صورة الفعل فانه يقع مطلقا اه شورى وفي عش على هر قوله وأعلمه بفعله أي وقد قصدت بنفسه أو منتهى لفظ ما إذا أطلق أو قصد التعلق بمجر صورة الفعل فانه يقع مطلقا كما أفتد كلام ابن رزين اه وبقيل سم عن الشارح أن الطلاق في فعل نفسه كوفي فعل غيره وإن كان له من نفسه كقصد المنع أو الحث اه وعبرة حل قوله وقصد اعلامه أي من يبالى بالأب لا يقصد اعلامه كان تعا شال حلفا وبحث الشج عيرة لا بد أن يقصد ذلك بالنسبة لنفسه أيضا في قصد من أوتت نفسه أو تحقيق الخ بمرأته المراد من قصد الإعلانه لا كان تطبيقا في حلة الخ لا يخلو يكون مطلقا كما يكون كذلك بالنسبة لمن يبالى بحلفه وقيد بقال بوضوح الفرق بينهما بين غيره ثم رأيت شج وافق الشج غير حيث قال بعد قول الأصل وعلق بنفسه هو قد حدثت نفسه وأمنها بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التطبيق بمجر صورة الفعل انتهى اه (قوله أو يخل من يبالى الخ) قال شج ويظهر من معرفة كونه من يبالى بتوقف على يفتى ولا يكتفى فيه بقول الزوج إلا أن كان فيه ما يضره ولا المعلق بفعله لسهولة علم من غيره كراهة بخلاف دعواه النسيان أو الجهل فنه يفتى وإن كذب الزوج اه وشج خلا لا اعتراض اه شورى (قوله يبالى بقوله حخته) عبارة شرح هر بأن تنفى العادة والمروءة بالاعتناء بمرقه لصحبه أو صداقة أو حسن خلق خالي التوضيح فو

بأن تأتى بها في مجلس الزوج
لنضمن ذلك غلبتها بالطلاق
مطلقا نه لم يوهذا في غير
نحوي) أما فيه فلا يشترط
الغور والتقدير هذا من
زاد في حنا وان ذكر الأصل
حكم ان في الفصل السابق أما
لوصلت بعينها غيبة كان
قال زوجي طالق إن شئت
وإن كانت حاضرة أو بعينه
غيرها كان داله إن شئت
فزوجي طالق فلا يشترط
المشيئة فورا الانتفاء المطلق
في الثانية فو بعد في الأولى
بانتفاء المطلق فيه (وبق
الطلاق ظهره وأبنا
(يقول المعلق بعينه من
وجهة أو غيرها شئت) اه
كونه (غير محتم) وبجنون (ولو
سكان أو (كراهه) فلهذا
لا يقصد التعليق على الباطن
نفعه بل بإعطاء الدال عليه
وقصد وجدانه مشيئة العبد
والمجنون المعلق بها الطلاق
فلا يقع ما إذا اعتبر بقوله ما
في التصرفات وتعبيرها
ذكر أولي مما عبر به (ولا
رجوع لمعلق قبل المشيئة
فقال لانه تعليق في الظاهر
وإن تضمن تليكا كالأرجوع
في التعليق لا إعطاء فله وان
كل معاوضة (ولو لا أنات
طالق لسلنا لأن شئت فزيد
طلقة فشاءه) ولوفى كثر منها
(لم تطلق) نظر إلى أن المعنى

الأن يشاءه فالتعليق كالأمر بالان يخل في داله رادفه لولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلة إذا شاءه ما وقعت طلة وأردت
معه قوله إذا شاءه فالتعليق لانه غلظ على نفسه (ك) لا يخل في (أو لعله بفعله) كدخوله الدار (أو يخل من يبالى بتعليق) بأن يبق عليه حته

تزله عليهم قربة خلف أن لا يرتحل حتى يضيئه فهو مثال لما ذكره شرح مدر ولوعته بدخوله لفعل
 سا كذا فتدبر على الامتناع وأدخل لم يحنث وكذا إذا علق بجذاعة فقط عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدماهما
 أي الدخول والجماع لأنهم ليست كالأبداء كلياتي اه شرح مدر من أول فصل على بآ كرامة أو
 رغب الخ كتب عليه عش قوله فعل ما كنا وانما لم يحنث بذلك لعدم نسبة الفعل للعالم بخلاف الموصوف
 لا يحنث فركباً بدخوله فخطبه فانه يحنث لنسبة الفعل اليه وان كان زمانياً بدخوله وان العرف ينسب هذا
 الفعل له وينبغي أن يشمل الذابة الجنون وقوله نادى على الامتناع أي بخلاف ما أمر غيره أن يجعله فانه
 يحنث بحمله ودخوله ولو بعد مدة حيث بناء على الأمر السابق لأنه وكيله وفعل وكيله كقوله وقوله لم يحنث أي
 ولا تفصل اليه بذلك لأن الفعل المكروه كالأصل ولا يحنث بالاستدما لأن استدماة الدخول ليست بدخولا
 وقوله ولا أثر لاستدماهما أي وان تحرك بعد ذلك وتكررت منه حتى يزعم لعل به من أن الاستدماة لا تسمى
 جماعاً فان تزعم وعاد حث بالعود لأنه استدءا جماع اه (قوله بان يشق عليه حش) أي لصداقة أو نحوها
 كالأوجه وهذا يرشد إلى أن المراد من شأنه ذلك وان تختلف اه حل (قوله أو نحوها) كزوجته ولو
 كانت حث الوقوع لأن المراد من يشق عليه حشته ولو بحسب الشأن اه شيئاً (قوله وقصد المعلق اعلامه
 به) معنى قصد الاعلام قصد تعين الفعل كلياتي وهذا وقد زاد مدر قيداً آخر فقال ويمكن المعلق من
 الاعلام بالتعلق وان لم يعلم به بالفعل ومقتضاه أنه لو لم يتمكن من الاعلام بشي المطلق مطاوع النسب
 وغيره اه شيئاً لكن ما تنبه إلى مدر من زيادة القيد المذكور لم أجده في شرحه بعد ما رجعت للنسخ
 العديدة بل رأيت فيها ما يدل على خلاف هذا التقيد حيث عجم في مفهوم الشرط بقوله وان لم يتمكن من
 اعلامه ولم يعلم به أي آخر كلامه فهذا التعيين نافي بالتعلق (قوله وقصد المعلق اعلامه) عبارة
 الزركشي يدل ذلك بشرط أن يقصد الزوج حشته أو منعاً جزئياً به أو بالتمام وغيره فانه قصد التعلق
 بصورته الفعل اه قال شيئاً البراءة وينبغي جريان مثله في مثله فعل نفسه السابقة اه (قوله خرع) اه
 قال لها إن لم تدخلي الحمار اليوم فانت طلق فثبت ودخلت في ذلك اليوم هل يقاض بذلك قال الزركشي فيه
 احتمال هنا الأقرب للاعتلال اه وعلى هذا ففعل الناسي يفيد الاعتلال إذا كان المعلق عليه انتهاء الفعل
 وقياسه المكروه فيكون قولهم ان فعل الناسي لا يحصل به بولا حشته إذا كان المعلق عليه الفحل اه
 فليجرب فانه خلاف ظاهر كلامهم ذكر ذلك لم فانه قضية كلامهم من عدم الفحل ومن الاحتياج
 في الفحل إلى دخول آخر مع العلم والاختيار اه سم (قوله فعل ناسي أو مكرها أو جاهلاً) وقد صرح
 الشنجان وغيرهما بعدم حث الجاهل والناسي في مواضع منها قولهم لموافق شافعي أن مسدده أصح
 المذهب وعكس الحسن في لم يحنثوا حشاً لهما لأن كلامهما حلف على غلبة ظنه المذموم فيه أي عدم طالع
 هناء ولا ما يرب عنه ومنها قول الزوجه لو جلس مع جماعة فقام وأيسخف شبره فقاتله امرأته استبدلت
 بنفسك خلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك ولكن خرج بعد الجميع ولم يعلم أنه أخذ بذله لم يحنث اه (قوله
 (تنبيه) مهم عمل قول دعوى نحو النسب ما لم يسبق منعا كالأصل الحلف والفعل أما إذا أنكره فتدبر
 الشهادة عليه تدعى نسباً أو نحو ذلك قيل يحسنه الذي يتبعه وأفتيت به مراراً المتناقص في دعواه
 فافتت بحكم بقضائهم ودوابه وان ثبت لأكرامه بينة فيما ظهر لانه مكذب لها بما قاله أو بخلاف ما إذا أقر
 بذلك فتقبل دعواه لنحو النسب انعدم التناقض ومان الأكرام لا يثبت إلا بينة مقطعة ومن دعوى الجھل
 بالهوف عليه ان ترد بالزوج لحل معين فحلف انهم لا يخرج فخرج ثم دعى أنه لم يحلف الأمل والزوج
 فذلك الحل وانهم لم يخرج إلى فلاحته لقيام القدر على صدقها في اعتقادها المذكور وهو مستأنز لم يلها
 بالهوف عليه وحديثاً فلا تظهر هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضاً قال الجلال الباقيني ولو صدق الزوج في دعوى

لصدقة أو نحوها (وقصد)
 المعلق (اعلامه) وان لم يعلم
 البالي بالتعلق (فصل) المعلق
 بفعله من نفسه أو غيره (ناسي)
 للخلق

النسبان وكذا يتصلح الزوج بالملق بفعله اه وفي شرح مر في الفصل الاثني عشر اه ولو وقع الماتوق
شياً الا لواقع الواحدة كانت على حرام فقله ثلاثاً فترجها بنه دلي ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك ان كان بمن
يختص عليه ويرى من ذلك فلو علمت فاعلم لا يقع به مع الجهل أو النسبان فترجها طاروقاً وهاهنا وقها
المخوف عليه ناساً فقل الوتوع فقله عند فلا يقع به التلويح والى التعليق مع شاهد قري بما قلناه ان له بصدقه
في هذا الظن فهو أولى من جهل بالملق عليه بقاء اليمين كمر (قوله أو مكرها على الفعل) ومثل
الأكرا لمحكم الحكم الذي لم يتب فيه موافق والمدينه فيها اذا كان الطلاق معلقاً على صفة ان وجدت
بأكراه بحق حث وانحلت اليمين أو يفترق لم يحث ولم يثقل اه شوري يقول المثنى أو مكرها أي بفيرحق
تخلوا لالح اه شينا (قوله أو مكرها على الفعل) أي ولم يكن الحالف والمكرمه اه سم على ج
قال ج ومن الأكراه ان يعلق بالتقاليد وجسم من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها وان كان هو
المدعي كما اقتضاه الخلاف وليس من تعويت البر بالاختيار كما هو ظاهر لان الحكم ليس بالسوي قياساً بذلك
انقاراه اه ع ش على مر (قوله أو جاهلاً بالله الملحق عليه الخ) ومن الجهل ان يخبر من حلف زوجها
أنه لا يخرج الاباذنه بنز وجهه ان كان له ان يأن بان كذب الخبر فله البقي ومنه أيضاً لو خرجت ناسية فظنت
انحلال اليمين أو انما لا تتناول سوى المرة الاولى فخرجت ناسية أو قبل الحلف عليه مقبداً على انقائه فقت
بعد من تنبه وعاب على ظنه صدق لم يحث أي وان لم يكن أهلاً لاقتضاء كما أتى به الواهبان المدعى على غلبة الظن
وعدمها لا على الاهلية ولا ينافي ما تقرر وحسن راضي حلفان علياً أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما
ومعترى حلفان الثمر من العبد لان هذين من الضمان المطلوب فيها القطع فلم يضر الخلف فيها مع اجماع
من يقتضي جهاههم على خطية بخلاف ما قلناه اه شرح مر وقوله انه لا يخرج الاباذنه ومنه ما لو
حلف انما لا يفعل شيئاً من أسفه يثبتها الاباذنه في الهيمن طلب منها فلا يزوج جسد ان لا يفي الا طه
وبان كذبه ومنه أيضاً ما وقع السؤال عنه فمن حلف على زوجته انه لا يذهب الى بيت أبيها فذهبت فشيئته
فلم يحضر صاهاً وقال له الا لا يمين اني حلفت انك لا ذهبي الى بيت أبيك انما كنت ايمك قد قيل في انك قد فقت
بمنك فلا وقوع وقوله وان لم يكن أهلاً لاقتضاء ومنه ما يقع كثير من قول غير الحالف به حلفه لان يشاه
الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه ففعل المخوف عليه امتداداً على خبر الخبر والظاهر ان ما لو لم يخبره أحد
لكه ظنه معتمداً على ما اشتهر بين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتجار ينزل منزلة الانخبار
وحديث فلا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول الشرح بعد والحاصل
من كلام طو بل الخ اه ع ش عليه (قوله أو جاهلاً بالله الملحق به) أي أو بالتعلق وحديث جعل من
عبارة متعلوقاً ومفهوم ما سبم وعشر ومن سئلته منها ثمان مسائل لا يقع فيها إطلاق وهي ان المبالى بالتعلق
يفعل ذلك ناسياً على بالتعلق والمعلق أو على ما أحدهما فقط أو جاهلاً بما حدهما فله ثلاث مسائل وثلاثها
في المكره أو فعل ذلك جاهلاً بالتعلق والمعلق أو جاهلاً باحدهما فله ثمان مسائل لا يطلق فيها ومنها تسع
عشر مسألة يقع فيها الطلاق وهي ما علق بفعل من لا يبالى بتعليقه ففعل ناسياً بالتعلق أو مكرهاً أو جاهلاً
بالتعلق والمعلق أو جاهلاً باحدهما فقط أو على ما أحدهما فله خمس وفي كل منها ما ان يشهد الملق اعلامه
أولاً هذه عشر وما علق بفعل من يبالى بتعليقه ولم يشهد اعلامه ففعل ناسياً أو مكرهاً ما ان سئلته وفي كل
منها ما ان يفعل لجاهلاً بالتعلق والمعلق أو باحدهما فقط أو على ما أحدهما فله ستة وما علق بفعل من يبالى
بتعليقه ولم يشهد اعلامه ففعله جاهلاً بالتعلق والمعلق أو جاهلاً باحدهما فقط أو على ما أحدهما فله ثلاث
وكتب أيضاً على قوله في صدر هذه القولة تفصل هذا الفصل من المناظر والمفهوم معجم معمول به
في المذهب كما أتى به مر اه شوري (قوله وضعه عن أمي) سيأتي في آخر النذر والاصح دلالة روية زفر

(أو) ذكره (مكرها) على
الفعل (أو) مختاراً (جاهلاً)
بأنه الملحق عليه وهذا من
في أدنى ذلك فليعلم من ماله
ووجهه من جهل والحاكم
ان القدر من أدنى انفعال
والنسبان وما استكرهوا
عليه أي لا يؤخذهم بما مال
يحل دلي على خلافه كضمين
المكلف فالفعل معها كالاتل

وانقرض كركلى فى كل وقت لغرض رفع وقف وقد كتبنا ما يتعلق به هناك اه شوى (قوله كالسلطان)
 هل ولو كان مدينا أو أباها اه حل (قوله طلق بطله لان الغرض الخ) نعم لو على يسدود يدهو
 عاقل فغن ثم قدم بيع كفى الكفاية عن الطبرى ولا رد على المصنف عدم الوقوع فى نحو غفل أو بجهة ويؤمنون
 عاقل بغيره ما كرهوا عليه لان الشارح على انى فعل هؤلاء انضم اليه الا كراهوا كذا فصل بخلاف فصل
 غيرهم اه شرح حر (قوله هذا كله) أى كون الجاهل والناسى لا يقع عليهم الطلاق بطلهما وقوله
 اذا حلف على مستقبل كذا فصل كذا وان لم فصل كذا وان لم يدخل الدار وان دخلت الدار اه حل
 (قوله اما لو حلف على نفى شئ الخ) منعه يقتضى ان حكم هذا مخالف لما قبله وليس كذلك لان حكمه واحد
 وهو عدم الوقوع على الناسى والجاهل وعبارته شرح حر ولا فرق بين الحلف بالله وبالطلاق ولا بين ان ينسى
 فى المستقبل بفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله أو ياله كس كائن حلف على نفى
 شئ وقع ناسية أو جاهلا به انتهت بغير وفاء وهي صريحة فى اتحاد الحكم ثم دل على حر والخاص من
 كلام طويل فى كل منهما ظاهره الاتفاق ان من حلف على الشئ الفلانى انه لم يكن او كان او سيكون أو لم يكن
 فعلت أو ان لم يكن فعل أو فى الدار فانه ان كذا فى ظنه أو اعتقاد الجاهل به أو نسيانه له ثمرين ايه على خلاف
 ما ظنه أو اعتقده فان قصد بطلانه ان الامر كذا فى ظنه أو اعتقاده وفيما انتهى اليه علمه أى لم يعلم خلافه فلا
 حث لانه انما بما حلفه بطله أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقدر شيئا فكذلك خلافه على حقيقة موه
 ادراك وقوع النسبة بحسب ما فى ذهنه لا بحسب ما فى نفس الامر لانه برأى كور وما ذهب اليه ان الصلاح
 وغيره من الحث مفزع على رآهم وهو حث الناسى مطلقا اه (قوله كل حلف ان زيد ليس فى الدار) أو
 ان كان زيدا فى الدار أو ان لم يكن فى الدار فوجى طاق وسقت منه وبينه محاوره لان التعليق مع المحاوره صغير
 حلقة فقلية الظن متبدلة بخلاف التعليق المحض لا يقدره عليه النفس اه حل (قوله خلا لا ين الصلاح)
 قبل كلام ابن الصلاح مفروض فيما اذا قصد ان الامر كذا فى نفس الامر وليس مستنده فى ذلك ظنه وهذا
 واضح لا يتبقى الخافه فيه والمعتمد كلام ابن الصلاح وقد ألف الجلال السيوطى فى ذلك ثم لم يفسر له القول
 المضى فى الحث فى المضى وهو فى فتاوى به انحط كلامه فيه على موافقة ابن الصلاح وقرئ بين المضى
 والاستقبال اه حل (قوله وقد أوقفه فى شرح الروض) عبارته هناك اما لو حلف على نفى شئ وقع جاهلا
 أو نسيانه كل حلف ان زيد ليس فى الدار وكان فيما لم يعلم به او علم ونسى فان قصد بطله ان الامر كذا فى
 فى ظنه أو فيما انتهى اليه علمه أى لم يعلم خلافه ولم يقصد ان الامر كذا فى الحقيقة لم يثبت لانه انما حلف على
 معتقده وان قصد ان الامر كذا فى نفس الامر أو أطلق فى الحث قولان خرج جميعهما عن الصلاح وغيره
 الحث وصوب به الزركشى لانه غير معذور اذا لا حث ولا منع بل تحقيق فكان عليه ان يثبت قبل الحلف
 بخلافه فى التعليق بالمستقبل انتهت وفى حج مانعه وان قصد ان الامر كذا فى نفس الامر مانع بقصد
 ما قصد بالتعليق عليه حث كيقع الطلاق المأثور وجوده فهو قول الاسنوى وغيره بدم الوقوع فى قصده
 ان الامر كذا فى نفس الامر أمهذان كلامهما أى فى بعض الصور يجعل على ماذا قصد ذلك
 لا بالحشية التى ذكرتها بان قصد ان فى الواقع كذا فى حث بحسب اعتقاده اذ مع تلك الحشية لا وجه لعدم الوقوع
 اذا بان انما فى نفس الامر بخلاف ما عاقل عليه اه وعبارته بالزركشى والمعتقده ان حلف على غلبة ظنه
 أو لم يقصد شيئا لا وقوع وان قصد ان الامر كذا فى نفس الامر خلا لا شرح والتعليق الحالية عن أقسام
 الحلف من حيث أوسع أو تحقيق خبرا بغيرها بطلية الظن حتى لو جى لرجل بمرأته قبله هذوز وجئت
 فقالان كذا زوج حتى نفى طاق وتبين انه لا زوج فيحكم وقوع الطلاق عليه كل خاطب باطلا جاهلا
 بل كانت فى ظنهما ونسبهما وليه أو كليه ولم يعلم فانه يحكم وقوع الطلاق عليه وقد اختلف فى هذه المسئلة

فان لم يمان بتعلقه كالسلطان
 والجميع أو كان يمان به ولم
 يقصد المانع أو علمه طلق
 بطله لان الغرض حث
 بحر التعليق بالعلم من غير
 أن يضم اليه قصد اعلامه
 الذى قد يعبر عنه بقصد منه
 من الفعل واذا دعا طلاقا فيما
 اذا لم يقصد اعلامه وطرحه
 المباني من ز يادى وكذا عدم
 طلاقها فيما اذا قصد اعلامه
 به ولم يعلم به وهو مفهوم كلام
 الروض وأما وكلام الأصل
 مؤ ول هذا كله كذا إذا
 حلف على فعل مستقبل أما
 لو حلف على نفى شئ وقع جاهلا
 به أو نسيانه كل حلف ان
 زيد ليس فى الدار وكان
 فيما لم يعلم به أو علم ونسى فلا
 طلاق وان قصد ان الامر
 كذا فى الواقع خلا لا ين
 الصلاح وقد أوقفه فى شرح
 الروض

المقنون وأقنى شيئاً من وقوع الطلاق عليه وإنه بعض أهل عصره انتهت **﴿ فرع ﴾** لو حلف بالطلاق وقدمه أو دأبته أو غيرها لم ينعى الشئ الطلاق نسياناً له بل هو أولى ذلك لأن الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أر شيئاً **اه** **برس** **﴿ فرع ﴾** قال في شرح الروض لو حلف بغيره نسياناً ففعل نسياناً لما قلناه قبله وقد سبق على فصل نفسه بخلاف ما لو حلف لا ينسى ففعله لم ينس بل نسي أو ينسول به مع وقوعها كطفل قد خلت لأمكره فطلفت بخلاف ما إذا دخلت مكرهه لا تطلق واستشكل ما من وقوع الطلاق فيما إذا لم يعلم المعلق بغيره التعليق وكان بمن لا يبالي بتعلقه أو بمن يبالي ولم يقصد الزوج إعلانه ودخل مكرهه أو بحال بأن لا دعي فعله منسوب إليه وإن أتى به مكرهه لا ينعى به بخلاف البهيمة فكأنما حين الإكراه لم تفعل شيئاً **اه** سم

﴿ فصل في الإشارة بالاصابع ﴾ عبارة تشرح من فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعاليق الستة انتهت **﴿ قوله وفي غيرها ﴾** أي من قوله ولو حلف بغيره التعليق إلى آخر الفصل وأما العامل ليكون معطوفاً على الإشارة فلو لم يفسطه لثبوتهم أنه معطوف على الاصابع وأيضاً مراد **اه** شيئاً **﴿ قوله وأشار بأصبعين ﴾** ينبغي ولو من قوله **اه** سم على **﴿ قول ﴾** بل ينبغي أن مثل الأصبعين غيرها لم يحد على عدد كودين **اه** ع ش على **اه** من ولو كانت الإشارة تبيد معطوفاً بنوعه أو وقع واحدة كجعله الزكوى **اه** شرح **اه** **﴿ قوله لم يقع عدد ﴾** وأقنم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك **اه** برامى **اه** سم **﴿ قوله عند قوله طالق ﴾** مثله فهذا التقييد من وج في شرحهما وصحبت ع ش على **اه** من قوله عند قوله طالق يتبعه الاكتفاء به عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكفاية لها على ما تقدم **اه** سم على **اه** ج **اه** قال الشوري بعده **اه** قال الشيخ **﴿ قلت ﴾** يعرف بأن النية ثم لا يقع وهو مجموع أو متوابعه ما كفي بمقارنة النية لا يجرى منه وهذا العدد الطلاق لا يدين مقارنتها لفظة طالق إلا إذا دخلت لا تفتقها فتأمل **﴿ قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا ﴾** أي في قوله أنت طالق أي بغير النية **اه** شيئاً أي بخلاف هذا أيضاً فهي لا تفتق من الاعتبار الاعتناء بتفاهمها فكان الأنسب تأخير هذا الجمله عن قوله **اه** وهكذا **﴿ قوله ولا قوله أنت هكذا ﴾** أي من غير طالق وبعبارة تشرح **اه** وخرج أنت هكذا فلا يقع شيء وإن زاد إلا أن السعال لفظاً بطلاناً به فأرثاً أنت ثلاثاً **اه** أي أنه كتابه فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه يعني على مقدراً أي أنت طالق ثلاثاً واقعاً ولا فلا يعلم من قوله بعد قيل الفصل وقيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً لا وحده إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه يعني على مقدرو هو هي طالق وقعن الإلم بغير شيء **اه** ع ش عليه ثم قال **اه** من ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره المارودي وغيره **اه** وقوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما لم ينم كونه كتابة فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طالق كان كتابه كغيره ما لم ينم اعتباراً وأدنه حيث يؤتى كما في صورته انصب الآن يقال إن ثلاثاً عهد استعمالها لفظاً لطابق بخلاف الثلاث لم يعد استعمالها لاقاع الطلاق بغيره أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريحاً بطلاق **اه** ع ش عليه **﴿ قوله أو مع هكذا ﴾** أي والفرض أنه قال أنت طالق **﴿ قوله لأن ﴾** أي المذكور من الإشارة مع النية أو مع هكذا فالأشارة صريحة في العدد إذا انضم لها النية للعدد **اه** وهكذا أي والفرض أنه قال أنت طالق فإن لم يخلها فليست صريحة ولا كتاباً ولو قال هكذا **اه** شيئاً **﴿ قوله مفهومة لذلك ﴾** أي صادرة عن قصد بل إن اقترن بها ما يدل على ذلك كالنظر لأصابعه أو تحريكها لأن الأسفل قد يعتاد الإشارة في الكلام بأصابعه لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة **اه** حل **﴿ قوله فإن قال أردت بالإشارة ما ﴾** قد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشككاً من كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إنما انضمت اليه غير متعلمهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دل عليه القريئ وقد يجب بيان القريئ من حيث هي دلالتها بمفصلة قبل من مازكره العين **اه** ع ش

﴿ فصل في الإشارة بالاصابع ﴾ عبارة تشرح من فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعاليق الستة انتهت **﴿ قوله وفي غيرها ﴾** أي من قوله ولو حلف بغيره التعليق إلى آخر الفصل وأما العامل ليكون معطوفاً على الإشارة فلو لم يفسطه لثبوتهم أنه معطوف على الاصابع وأيضاً مراد **اه** شيئاً **﴿ قوله وأشار بأصبعين ﴾** ينبغي ولو من قوله **اه** سم على **﴿ قول ﴾** بل ينبغي أن مثل الأصبعين غيرها لم يحد على عدد كودين **اه** ع ش على **اه** من ولو كانت الإشارة تبيد معطوفاً بنوعه أو وقع واحدة كجعله الزكوى **اه** شرح **اه** **﴿ قوله لم يقع عدد ﴾** وأقنم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك **اه** برامى **اه** سم **﴿ قوله عند قوله طالق ﴾** مثله فهذا التقييد من وج في شرحهما وصحبت ع ش على **اه** من قوله عند قوله طالق يتبعه الاكتفاء به عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكفاية لها على ما تقدم **اه** سم على **اه** ج **اه** قال الشوري بعده **اه** قال الشيخ **﴿ قلت ﴾** يعرف بأن النية ثم لا يقع وهو مجموع أو متوابعه ما كفي بمقارنة النية لا يجرى منه وهذا العدد الطلاق لا يدين مقارنتها لفظة طالق إلا إذا دخلت لا تفتقها فتأمل **﴿ قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا ﴾** أي في قوله أنت طالق أي بغير النية **اه** شيئاً أي بخلاف هذا أيضاً فهي لا تفتق من الاعتبار الاعتناء بتفاهمها فكان الأنسب تأخير هذا الجمله عن قوله **اه** وهكذا **﴿ قوله ولا قوله أنت هكذا ﴾** أي من غير طالق وبعبارة تشرح **اه** وخرج أنت هكذا فلا يقع شيء وإن زاد إلا أن السعال لفظاً بطلاناً به فأرثاً أنت ثلاثاً **اه** أي أنه كتابه فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه يعني على مقدراً أي أنت طالق ثلاثاً واقعاً ولا فلا يعلم من قوله بعد قيل الفصل وقيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً لا وحده إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه يعني على مقدرو هو هي طالق وقعن الإلم بغير شيء **اه** ع ش عليه ثم قال **اه** من ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره المارودي وغيره **اه** وقوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما لم ينم كونه كتابة فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طالق كان كتابه كغيره ما لم ينم اعتباراً وأدنه حيث يؤتى كما في صورته انصب الآن يقال إن ثلاثاً عهد استعمالها لفظاً لطابق بخلاف الثلاث لم يعد استعمالها لاقاع الطلاق بغيره أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريحاً بطلاق **اه** ع ش عليه **﴿ قوله أو مع هكذا ﴾** أي والفرض أنه قال أنت طالق **﴿ قوله لأن ﴾** أي المذكور من الإشارة مع النية أو مع هكذا فالأشارة صريحة في العدد إذا انضم لها النية للعدد **اه** وهكذا أي والفرض أنه قال أنت طالق فإن لم يخلها فليست صريحة ولا كتاباً ولو قال هكذا **اه** شيئاً **﴿ قوله مفهومة لذلك ﴾** أي صادرة عن قصد بل إن اقترن بها ما يدل على ذلك كالنظر لأصابعه أو تحريكها لأن الأسفل قد يعتاد الإشارة في الكلام بأصابعه لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة **اه** حل **﴿ قوله فإن قال أردت بالإشارة ما ﴾** قد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشككاً من كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إنما انضمت اليه غير متعلمهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دل عليه القريئ وقد يجب بيان القريئ من حيث هي دلالتها بمفصلة قبل من مازكره العين **اه** ع ش

لاحتسالم ذلك لان قال أردت احدا هـ لان الاشارة مع القفا عر بتحقيق العدد كجز فلا قبل خلاها (ولو على قيد ملقبه بفقير) على
(سيد حرم بها) كان فالزوجه اذا ماتت سيدي فانت طالق ملقتين وبالسيد هـ ٣٧٩ اذ ماتت فانت حرة (فتمسكها) أي بالصغرى

على مر (قوله لا احتسالم ذلك) لان الاشارة وقت بكم من الاصابع الثلاث والاصبعين ولو كسب بان أشار
باصبعين وقال أردت بالاشارة ثلاث المقبوض صدق لانه غافظ على نفسه اهـ حل (قوله لان الاشارة مع القفا)
أي الفال علم الذي هو قوله هكذا صر بتحقيق العدد كبر في قوله لان ذلك صريح فيه فلا قبل خلاها أي ضمها
على بعض المشار اليه ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ثم قال أردت الاصبع لاني وجمعيدين قال وأما صدق
الزوجه وقيلام بينة بالاشارة فلا يصدق لان ملحقا للدين احتمال القفا المنوى وهو هذا لا يحتسمل اهـ حل
وفي قل على الجلال فلوقال أردت طلاق الاصبع دون الزوج لم يقبل قال شيخنا مر ويدن وخالفه
شيخنا اهـ (قوله لم تفرم) أي الحرمة الكبرى أما أصل الحرمة فغاصل جزأ كل بغير اليه كلامه اهـ شيخنا
(قوله ومعلوم ان الطلاق والعق وقدمه) لان الصفة واحدة والظاهر انهم جالوا على الصفتين وسد لهما كل
ذلك وانما سورا بالصفة واحدة لان الصفة فيها محققة اهـ حل (قوله لكن غلب العتق) أي لو غلب
الطلاق حرمت الحرمة الكبرى اهـ شيخنا (قوله معاذ كر) أي من ان العتق واستحقاق الوصية يتعارفان
اهـ حل وبعبارة شرح مر وكما تصح الوصية لمره وموتها مع ان استحقاقها ينافي الحرمة فيحصل
كالتقدم عليها انتهت (قوله وقال سيد اذ مات) أي لان الموت يخرج عن آخر جزء من الحياة اهـ شيخنا
(قوله ولونادي زوجه الخ) كقول كل عندهم وحين عمر ووصية فقال يا عمر فاجابته حفصة فقوله وظنها أي
الحبيبة التي هي حفصة المناداة أي التي هي عمر وقوله أو غيرها أي وهي حفصة الحبيبة اهـ شيخنا وفي سم
مناصه وبعبارة والوضو لونا دي عمر ذابا بصفه حفصة فظانها فظانها عمر طلق لا عمر فظان قال أظنها حفصة
وقصدتها طلق وسد ما ووصفت عمر حكم بالطلاق ودين حفصة اهـ واعتدله مر (قوله فان قصد
الطلاق) أي المناداة ملقت مع الأخرى أي الحبيبة من قال لم تصد الحبيبتين ولا قبل ظاهر الا أنه خاطبها بالطلاق
وكتب أيضا والخاطبة بالطلاق طلق ظاهر أو باظهار قصد طلاقا ودين وكتب أيضا يفتي طلاقا المناداة اذا
لم يدسها كذا قال الشيخ عرفت قوله نظر ظاهر لان المناداة لم يخاطبها بالطلاق ولم يقصد ما فكيف يطلق اهـ
حل (قوله فأكلت ومائة الخ) كان انقباض أن لا تعلق الاطلاق لان السكر اذا أعيد كانت غير الأمان
يقال هذه أغلبية فقد تكون حبيبا كفي قوله تعالى وهو الذي في السماء اله الآية اهـ شيخنا (قوله فأكلت ومائة)
يخرج رمانة مائة أو كذا نصفين من رمانتين أو حبهان رمانة متعددة وإن كان أكثر من رمانة فلا وقوع
(تنبيه) العبرة بالانصف بالعدد فلو بقي أكثر من النصف لم يقع شيء أو بقي من الرمانة شيء وقع ما عاق بالنصف
وحده (تنبيه آخر) هذه الأحكام باعتبار العرف فلا يخالف القاعدة التوبة ان السكر اذا أعيد فهي
غير الأولى على ان القاعدة أغلبية كقول الله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الأرض اله قل على
الجلال (قوله لوجود الصفتين با كلام) وفيه ان السكر اذا أعيد كانت غير الأولى وأجيب بان هذا أعلي
على ان المقابض العرف الأنهر من العقوبة ان الرأعي في الطلاق العتق لا العرف حر وبعبارة ج فشرح
الاصل في الفصل الا في الرأعي في التعليق الوضع القوي لا العرف الا اذا قوي وطرد واذا عارض القصة
والعرف لا يكون بطلان القصة وشهر تخليب العرف في الاعيان يحمل الخلاف في تقديم القوي والعرف في انما
هو فيما ليس للشارع فيه عسر عرف والافوه المقدمون ثم لا يثبت بفساد نحو صلا اهـ حل (قوله فان علق
بكلاما) أي في التعليق وفي الثاني فطال ان التكرار انما هو فيه وما عبر به الشارع المحلى من قوله في التعليق
مثال لا قيد كاهو معلوم اهـ سم على ج اهـ عر على مر (قوله والخلفه متعلق بالخ) أي هذا

بأكثر من نصف) كأن قال أنا أكلت رمانة فانت طالق وإن أكلت نصف رمانة فانت طالق (فأكلت رمانة فانت طالق) لوجود الصفتين بأكلها
فان علق بكلاما ثلاثا لم أكلت رمانة من نصف رمانتين وقول غير كل من زواني (والخلف) بالطلاق أو غيرها وهو أهم من قوله
والخلف بالطلاق (متعلق به بحث) على فعل (أومن) متلفعه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكر ما للخلف أو غير ما يظهر صدق الخبر

قوله اقره فاذا قال الخ ومقتضاه ان قوله ان سفلت يطلق فانت طالق ليس بحلف بل هو تعليق على الحلف
وبعضهم جعله حلفا لانه تعليق به المنع من الحلف فهو كقوله ان كنت زانما سفلت اه شيخنا (قوله والخلف) بفتح
المهمله وكسر اللام معطوف ويجوز سكنه الفتح القسم اه شرح مدر (قوله فاذا قال ان سفلت الخ) هذا
تعليق على الحلف لا حلف فلو كرره أربع مرات طلقت ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف وقوله ثم
قال ان لم يخرج حتى حلفي الفعلي أو ان خرجت مثالي لمتها أو ان لم يكن الامر تحقيق خبر ونظام كلامه ان
تحقيق الخبر لا يحتاج فيه الى سبق محاوره الفعلي حتى يكون حلفا بل يكفي ظن ان من يخبره لا يصدق في خبره ولا
يكون حقيقا حيث لا تعليق فيه اه حل (قوله لان قال بعد التعليق بالخلف الخ) أي ولم يقع بينهما تنازع فلو
تنازعا في طلوع الشمس فقال لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طاعت حال لان غرضه التحقيق فهو حلف اه
شرح مدر وقوله طلعت حالا أي لانه ماضٍ بمحتمل وهو يقتضي الوقوع لا يقع الطلاق لتحقيق الحلف المعلق
عليه أي لم يرد بالمواعظ على الوجه المتداول واحتمل عدمه لكونه زمن غيبه ولا يقع الطلاق حيث
كان مراده ان تات طلوعها في غنى في ذلك اليوم (فرع) ما يغفل عنه ان يحلف بالطلاق اه لا يكمله
ثبنا عليه بضوا ذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لان ذلك خطاب يبنى ان يدين فيه بالموال أو بدونه
هذا الوقت الذي هو حاضر مسمى اه عس عليه (قوله ويقع الخبر بصفته) هذا شك في الثالث لان
الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان كان بخلافه فالمراد ان الوقوع في الثالث مبني
على خلاف الصريح وهو حث الجاهل لا يقال يعمل الوقوع فيها على ما اذا أراد مجرد التعليق لا ناقول هذا
لا يصح لانه جعل هذا حقا ويجوز التعليق لا يكون حلفا مع أن هذا المثل يناقض جعل ذلك حقا لا لتحقيق الخبر
فلما لم لا يقال انما يعتبر الظن بحيث يمنع الحث في التغيير دون التطبيق كما لا نقول قد تقدم التصريح
بخطاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بضمه فعله لم يثبت عليه أو كسر هاءه تعلق في الظاهر والحاصل
ان المعد الذي يثبت به اطراف كلام الشيخين الظاهر التناقض ان من حلف على ان الشيء الطلاق لم يكن
أو كان أو يسكن أو ان لم يكن فانت أو ان لم يكن فعل أو في العاقل فانه انه كذلك واعتاده الجاهل به أو سببه
له ثم تبين ان على خلاف ما ظنه أو اعتقد فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده وفيما انتهى اليه
علمه أي لم يعلم خلافه فلا حث لانه انما بما حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيكون لم يصدق شيئا وكذلك على
الاصح جلا لفتقا على حقيقته وهو ادراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر
لغير المذكور اه سمع على وجوهه عس على مدر بعض تصرف (قوله من الحر وج) هذا راجع لثاني
أو عدمه راجع الاول وهذه الصفة التي هي العدم تحصل بالباس على ما مر اه شيخنا (قوله أو عدم كون الامر
كذلك) هذا تعريف للمعد لم يطلق بهذا لانه حلف على غيبة الظن الا أن يعمل على ما اذا كان هناك محذورة
ومنازعة وعندها لا يرد عليه الظن بل هو تعليق بحض أو اوجد حقه وقع اه شيخنا (قوله وهي في العدة)
راجع لثلاثة وهو غير ظاهر في صورة العدم ادعى لا يطلق فيها الا ما لو ان على ما مر وقوله أو من طلوع الشمس
أعلم ان لانها تبين ليس فيها مطلق سابق اه شيخنا (قوله وهي في العدة) أي في غير المسئلة الأخيرة فالاولى
بخطاف الثانية وكتب ايضا قوله وهي في العدة طاهر كلامه وجوهه لثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى
لانه لو أبانتها ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل البيوتة وفي الثانية تبين وقوع الطلاق من اللفظ وان لم يمتد
أيضا غير ظاهر بالنسبة للمثولي وليس واضحاً تحقيق الخبر والمنع اه حل (قوله وهي في العدة) ظاهر ما مره اذ ذلك
في الجيم وفي قول الأخير فالاولى على ذلك نظر بل ينبغي اذا حصل اليأس من أن يقع الطلاق في الاولى والاخيرة ثم
الثالثة تمت كعلي قوله لان في الحلف على غلبة الظن كذا غضا شيخنا البرسي وذكر ذلك في مواضع أخر
وعبر قوله والتعمق في الاولى والاخيرة وقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الاولى موتها بعد العقد من غير

(فاذا قال ان سفلت يطلق
فانت طالق ثم قال ان لم يخرج
أو ان خرجت أو ان لم يسكن
الامر كذا فانت طالق
وقع المعلق بالخلف) لان
ما قاله حلف بأقسامه السابقة
(لان قال) بعد التعليق
بالحلف اذا حلفت الشمس
أوجاه الحاج) فانت طالق
فلا يقع المعلق بالخلف لانه
ليس بحث ولا منع ولا تحقيق
خبر (وقع الآخر بصفته)
من الخبر وج أو عدمه أو
عدم كون الامر كذا وهي
في العدة أو من طلوع الشمس

لحصول الرأس من حيث شد فلا يتوقف على الموت ولا فرق فيه بين أن وغيره فحصل قولهم فمما سبق التعليق
 بان في النبي لثرائي إذا كان التعليق يمكن للممكن لا يحصل اليأس من وقوعه إلا بالوت أم لا السجّل فاعلم عدم
 وقوعه حاصل في الحال اهـ من شرح مدر وعش عليه ثم قال حج بعدم مثل ما تقدم ويراني في واثقه
 لا أصدع السماء اتم لا تتعقد لكن لما عايناه لان امتناع الحث لا يحصل بتعظيم اسم الله ومن ثم انصدقت في
 لا تثن فلا والله ومن ثم قلنا لا يحصل لان امتناع البر من حرمة الاسم فيجوز ان التكفير اهـ (قوله علق
 بأ كل رمانة الخ) وهل تتناول الرمانة المعلق بأ كلها جلدها ككلو علق بأ كل القصب فانه يشاغل قشره الذي يحس
 معه حتى لو صعد ولم يبلغه لم يحس أو يفرق فيه فقار وما مل مدر الى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق بأ كله
 فواء أو انما عه اهـ حج على حج أي فلا تتناول الرمانة جلدها وليس ما ذكره انه لو حلق أن تأ كل هذا
 الرغبة فتركت به لم يكن بحر ولا اعتداد كما لا الحث لا يطلق الرغبة على الجميع فابرأ جمع وقد يقال بعدم
 الحث لا يماسر ولا يصعد بالخالف على أهله كانه لا يحس بترك اتعاق الثمر وقول سم حتى لو ماعا قليس
 ذلك انه لو حلق لا يصعب القصب فشر به ماء ما دام عدم الحث لانه لم يحس به مرة أو اثمرة اهـ عش على مدر
 ولو قال زوجته ان خرجت الاذني فانت طالق فاذن لها وهي لا تعلم أو كانت صغيرة أو مجنونة فخرجت
 لم تطلق اذ لم تخرج بفراذه فلو أن خرجت جها لم يكن اذا كبر جها ان الحري وان أذن لها في الخروج فخرجت
 لم يقع وأصل لان لا تكرر أو فها فأنشبه ان خرجت مجنونة أو ذن فانت طالق ويخالف ان خرجت لابة
 فو جها فانت طالق فخرجت غير لابة ثم خرجت لابة لم يفسد بطلت بعدم انحلال اليمين لا تتغاه الصفة
 الحث في الثاني بخلاف هذه ولو حلق لا يأ كل من مالز يدور به شيان من ماله ضيافة أو غيرها لم يحس لانه يأ كل
 ملك نفسه أو لا يدخل دار أو يمداد فيها فانتقل منها وعاود اليها ثم دخلها الخالف وهو فهم الحث لا تتطاع
 الدعوة بالانتقال منها نعم ان أراد كونه فيها فانتقل كالحث كالحث الاذري ولو حلق لا يصوم زمنا حيث بشره
 في الصوم كالحث لا يصوم أو ليس من أمانة كفاه صوم يوم لا شفه عليها ونسبة التعليل الا كفاه بصوم
 ثلاث طقات بوجه صرح الاسنوي أو ليس من الأيام كفاه ثلاثة أيام أو ان كان الله يعذب الوحد فانت طالق
 لم تطلق الا أن يريان كان الله يعذب أحد منهم ولو اتهمتمز وجسه بالواط خلف لا يأ حرما حيث بكل
 محرمد ولو قال أنت طالق في حكمة أو النفل أو البصر أو تحوذ ذلك مما لا ينتظر طلقت خلا ما لم يقصد تعليقا اهـ شرح
 مدر (قوله علق بأ كل رمانة) أنشد بعضهم من هذا أن التعليق بفعل الشايل لا يحصل البرهنا إلا بفسله وأوقت
 استحقاقها الفصل من الوض لانه العرف في ذلك وكالوض الخمسة كجهر ظاهر اهـ شرح مدر (قوله أو
 رغيغ) هو المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيرا ولا وليا تبركهم ونحوه بنسبى أجد الدوى رضى الله
 عنه اهـ (قوله نعم ان يقي قتان الخ) يجري تخيل البنية فيماذا يقي بعض حجة اهـ شرح مدر (قوله يدق
 مدركه) بضم الميم أي ادراكه اهـ عش أي يتخي مدركه أي ادراكه أي الاحساس به اهـ شيئا
 وفي شرح مدر في الايمان بحيث لا يسهل التقاطه باليد عادتوان أدر صكه البصر انتهت وفي المصاح
 والمسدرك بضم الميم يكون مصدر او اسم زمان وكان يقول أدر كتمه مدر كأي ادراكا وهذا مدركه أي
 موضع ادراكه وزمن ادراكه ومصدر ادراك الشرع مواضع طلب الاحكام وهي حيث يستدل بالضرورة
 والاجتهاد من مصادر الشرع والفتاوى يقولون في الواحد مدركه بضم الميم وليس لغز بوجه وجهه
 وقد نص الاثمة على طرد الباب فيقال بفعل الضم من أفعول واستثبتت كل من سمع من غير حث من القياس
 قالوا المأثر من آيت ولم يسمع منه الضم وقالوا المسج والمسي لموضع الاصباح ولو قسمه وانفرد من
 أخذ دعوت التي أو حثت عنك عزى فلان بالضم في هذه على القيس والغتم شذوذ أو يذ كر والدرك مما
 خرج عن القياس فالوجه لاخذ بالاصول القياس حتى يصح سماع وقد قالوا الخراج عن القياس لا ينافى
 عليه لا غير موصل في له اهـ (قوله بان لا يكون موقوع) أي بان لا يسي قطع خبر بكل شرح مدر (قوله

أورغيغ) كل ذلك ان أكلت
 هذه الرمانة أو هذا الرغيغ
 أو رمانة أو رغيغاً نت طالق
 (فوق) من ذلك بعد أسكاهه
 رغبة أو لينة لم يقع العلق
 كسباني لانه يصديق انما لم
 تأكل الرمانة أو الرغيغ نعم
 قال الامام ان يقي قتان يدق
 مدركه بان لا يكون له موقع
 فلا أثر له في مولا حيث نظر
 للعرف (أو) علقه (بها)
 ثم يشبهوا برهنا

ثم باسمها (ك) كلن قال ان بعضا كانت طالق وان ومنه كانت طالق وان (مكثبات طالق) (فيلدون) سم قرأ عن المتعلق (با كل بعض) منها (أوديه) (يقع ابتداءا لاختلاف ما لو تقدمت عين الاسماء أو توطئت أو أنزلت زوجة كل البعض أو ريس فلا تخلص ذلك لحصول الاسماء وتولي و ريسام قولي أو ريسه أو ليس قوله ثم ريسام قوله روي بعض ٣٨٣ فلا تشرط تأخير المتعلق ريسام عن المتعلق

ثم باسمها (ك) أقدم ثم يفيد تأخير عن الاسماء عن مجموع التين قياها أو ما هاجلا ترتيب بينهما اه شجنا (قوله فيلدون با كل بعض منها) أي يعلم من غير منع أو بعده ضمنولا تكون بالمع مسكوتولا كل في تعليق الطلاق به يتوقف على بانه بعد المنع والبيع في ذلك يشل المسوق بالمنع وغيره ولو حلف بأطلاق انتهى لا تأكل كذا و يتابعه لم يحتشون كانت العادة في تناوله الياس من غير سبق منع لأن الطلاق يبنى على الوضع القوي والبيع من غير منع لا يسمى كالاختلاف ما لو حلف بالله لا يأكل كذا فابتلعه من غير منع فانه يحتشون كانت العادة في تناوله البيع بعد المنع لأن معنى الإيمان على العرف وهو يسمى فيه كالاكتفاء فانه شجنا وقالوا علمان كلام الاصحاب الا لاسماء والنسب الى يملكون في التعليق الى تقدم الوضع القوي على العرف الغالب اذا عرف لا يكاد يضبط هذا ان اضطر وان اطرد على به فهو قد لا تنوع على الناظر التامل والاحتياط فيما يستغنى فيه اه حاشي (قوله فقرته) الاولى الاتيان بالاولان القوي به ليست بشرط وكذا قوله بعده فقالت سرق الخ ويمكن انه أي بالفاء مضمنا لمتناسقهما (قوله ان لم تصدقني) (يقع المنقوض من الدال وكسر القاف المنقوض أي ان لم تصدقني بالصدق اه شجنا (قوله ماسرقت) ما فاقية فهو خبر ثان (قوله فذكرت ما لا ينقص منه) أي فلا بد من ذكر ذلك فوراً وصرح الرافعي وفي كلامه بضمهم ان الوجه عدم اشتراط ذلك أي فيما لا يقتضي فوراً كمثل المصنف يختلف ما يقتضي الفور كما اذا لم تخبرني اه حل (قوله ثم زيد واحدا) أي وكذا عكسه بان ذكر عدد تأخر انما لا يزيد عليه ثم تنقص واحداً فواحد وهكذا وكذا لو جعت بينهما بان ذكر عدد متوسطاً ثم زد وتنقص وهكذا وينسب عن الرافعي انه لا بد من قول الاعداد ولم يوافق عليه شخاونه نظر لاحتمال ان الاعداد التي تستعملها الموافقة لعدد حجب الرامة المضافات عليه فالوجه ما ذكر الرافعي وفارق ما هاجلا من تأخير بني بقوم يذهبى طالق فاحسبه به فطلاق ولو كاذبة فيه بانه في الرامة اختيار عما وقع بخلاف هذا قاله شخاونه لا غيره ان الرامة عددا خاصا من اعداد كثيرة فهو امر الاختلاف ذلك تأمل ولو وقع حجر فقال ان لم تخبرني بنى رماه فانت طالق فقلت رماه مخلوق لم يحتشون لم يرد قسمنا اه قل على الحلال (قوله حتى تبلغ ما يعلم انما لا يزيد عليه) وفيه ان الخبر يصدق على الاعتم الصديق والكذب وحيد كان ينبغي أن يكتفى بأي عدد تأخيره كما كفى باخبارها كاذبة بقوم يذهبى بدوقد دل لها ان أخبرتني بقوم يذهبى طالق وأجيب بان الاختيار اذا كان عما هو موجود في الواقع لا بد فيه من الصدق واذا كان مما يحتمل الوقوع وعنده فيكتفى فيه بالاختيار ولو كذا اه حل ومثله مر (قوله أي في الغالب) أي بان لم يصدقم تعرفه وكذا يقال فيما بعده (قوله بخلاف ما اذا قصد قسمنا فلا تخلص بذلك) أي بالتفريق المذكور وقصور النوى ولا باخبار المذكر وقصوره لسرقة الحب والركاب بل يقال في صورة ان نوى ان امكن التمييز عادة فميزت لم يعطى برقمينه وان لم تميز ورقم باليس من التمييز وذلك لتفصيل الموت وان يمكن التمييز عادة فهو تعليق بمسحيل في النفي فيقع خلا اه من شرح مر والرشدي وعرض عليه وأما الصور الثلاثة الباقية فالعلق به فيما لا يكون مستلزما لا غير ثلثان أخبر به بما عرفت في عينه فلا طلاق وان لم تخبره بوقوع الطلاق لكن بالأس وهو يحصل بلوث كما علمت لانه تعليق يمكن في النفي هكذا استفاد من حل (قوله أو بخوحيه الخ) عبارة شرح الروض في الايمان أي الى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) اصدق الحق وان لم يأتى به حتى

(ولم قصد تيقيني) هذه المسائل (الاربعة لم يقع) طلاق ابتداءا لفتاوى الاولى ولصدق الحائض في أحد الاختيارين في الثاني لا لاخبارها بعد الحب في الثالثة ولصدقهن فيما ذكر من المدعى في اربعة مختلفا ما اذا قصد قسمنا فلا تخلص بذلك والتقييد بعدم قصد التعيين في اربعة من يذهبى (أو علقه (بخوحيه) كزمان كان قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) اصدق الحق وان لم يأتى به حتى

احقاب حيث بالوت أى قبله يمكن القضاء لا يحصى زمن لان ذلك لا يخص زمن مقدور بل يقع على القابل أى
 وثلهما لو حالف لبادان فعل كذا يحصر فى الطلاق فيكون كقولنا لا نضيق فى قضاء روضاء وصف هذه
 اللفظة بقرب أو بعد لجميع العمرة له وخالف الطلاق حيث يقع بمعنى لحظة فى قوله أنت طالق بعد حين
 أو نحوه وقرئ الاصل بينهم ما بين قوله أنت طالق بعد حين يتعلق بتمام الطلاق أو لما يسمى حيناً وقوله لا نضيق
 حلتا إلى حين وعدوه لا يخص بأول ما يقع عليه الاسم وقضيه أنه لو حلف بالطلاق ليضيق حتى فلان إلى حين
 لم يحسن به دلالة وقوله وقضيه الخ اعني هذه مر انتهى شوري (فرع) وقع السؤال عن شخص
 عليه مدعى لا تخلف بالطلاق يعطيه كل جمعة مائة ألف درهم غير إعطاء ثم دفع ما يخصه فى الجمعة
 التالية له اهل يبحث أم لا والجواب ان الظاهر ان يقال فيه بان كل جمعة طرف وبقرائها يحقق عدم
 الاعطائه فيها وهذا كله عند الاطلاق فلو دلل القرض على انه لا يخرجه مدة طويلة بل أراد اياه من الاعطاء
 فيها أو فيما يقرب منها مرة بحيث لا يعدم ثم لم يحسن وقيل ذلك عنه ظاهر اه عى على مر (قوله)
 وفارقه ذلك الخ) عبارة تشرح مر وفارقه قولهم فى الامتنان لا نضيق حلتا إلى حين لم يحسن لحظنا كثيراً بل
 قبل الموت بن الطلاق يتعلق بتمام الطلاق أو لما يسمى حيناً والمصدق عليه لفظها
 ولا نضيق وعدوه لا يخص زمن فنظر فى الياس (قوله فرج فيه) أى فى كل من الطلاق والقضاء إليه
 أى إلى الانشاء والعدل لكن على التوزيع فى مسألة الوعد بحلف الياس وفى الانشاء معنى لحظة اه شينا
 (قوله أو برؤيه زيد) والرؤيه نحو زيد بمجمله على البصر به لا العلة بخلاف رؤيه الهلال فانها مجمله على
 العلة لا على البصر به فتعلق بتمام العدد كالمطل رؤيه تغيرها فلا قول للمعاهد ان لم يرضى بدانها طلق
 طلق فى الحال حيث أس من هو يصبرها بان غارت عنها أو وقت كماله لا يتعلق بمحصول سم النسفى اه
 حل (قوله أوله) والوجه ان سمها ليس هو ان افترق فى قضى الوضوء لاطراد العرف هنا بانها حكمها
 اه شرح مر (قوله تناوله جياوسنا) أى فحلت رؤيه شئ من يده متصل به غير نحو شعرة نظير ما بانى لاعم
 اكراه علمه بالوفاة عاصف أو من ورأى مزاج شفاف دون شفافه فى نحو ما أو نمل على رؤيته بها وجهها أنه فى
 المرأه حلت اذا لم يمتدح رؤيته الا كذا صرح به القاضي فى تناوله فى ما على رؤيه وجهه ومضى شئ من يده
 ويشترط مع رؤيه شئ من يده صدق رؤيه كاه عراف بخلاف ما لو أخرج يمين كونه لا فرائضها لا حلت ولو
 قال للمعاهد ان رأيت فهو طلق بمحصول جلال رأى على المتبادر منها وعلى رؤيه الهلال أو القمر حل على العلم
 به ولو برؤيه غيره اه أو بتمام العدد فتعلق بذلك لان العرف يحتمل ذلك على العلم بخلاف رؤيه زيد بمشلا
 فقد يكون الفرض جرحاً عن رؤيته وعلى اعتباره العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو صدق الزوج كماله ابن
 الصباغ وغيره ولو أخرج به صى أو وجد أو امرأه أو فاسق فصدقه فالظاهر كماله الاذرى مؤثنته ولو قال أردت
 بالرؤيه العانة تسدق عينة نعم ان كان التطبيق رؤيه عايداً لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قلنا
 التفسير فى الهلال المعانة ومضى ثلاث لال لم ترفهين أو لم يمتدح رؤيته انما عرفت لانه لا يسمى بعددها
 هلالاً أما التطبيق رؤيه أو لم يمتدح رؤيته عايداً فلا يدين مشاهدته بعد ثلاث لانه قبله لا يسمى كذا كذا
 به الولد رجع اه فتعلق اه شرح مر (قوله كتحذف الحى فى الانبؤ والمحكم) أما الانبؤ فلان تحذف الميت
 أشد من نفع الحى لان الحى يمكن الاستعمال منه بخلاف الميت اه عى على مر وأما المحكم فهو
 وجوب الحد والتزير بقذف الحى اه شينا (قوله لان القذف فى التطبيق بالضرب باليد) لكن
 لقائه فى الإيمان وقد يجمع بعمل ما هنا على الايام بالقول والتمنى ثم على ما قبل شينا (لمصرع) ه
 فمن حلف لا يذهب رؤيته مع أمه إلى الحمام فذهب أو لا واجتماعه فخلت قضيه معمل من الاجتماع فيحذف
 وان صدق من اجتماعهما ذهباً وأطلق فلا كذا فى الامداداً خرسته فى الباب اه شوري (قوله لان

نوارى ذلك والله لا نضيق
 حلتا إلى حين حيث لا يحسن
 معنى لحظة بأن الطلاق
 انشاء ولا نضيق وعدوه
 فيه البه (أو) علقه (أو) رؤيه
 زيد أوله أو قذفه تناوله
 التطبيق (جياوسنا) امالي
 الرؤيه والعص ظاهر وأما
 فى القذف فلان تحذف
 الميت كتحذف الحى فى الانبؤ
 والمحكم ويكنى رؤيه بعض
 البدن وليس ولا يكنى رؤيه
 الشعر والنظر والس ولا
 لها (الابصره) الملق به
 الطلاق فلا يتنوله التطبيق
 ميتا لان

القصد في التطبيق بالضرب باللام أي بالقلوب وهذا مخالف للكلامهم في باب الأيمان إذا لم يرد بالضرب على ما علم
 شأنه الإسلام واعتد شديداً أن يماثلوا في الأيمان على حد سواء فيكون في الضرب أن يكون من شأنه
 الإيلاء لم يزلوا يفعلون مع التفرقة بين الحي والميت وجبت لا يحسن التنبيل المذكور في كلامهم اهـ
 حل (قوله لا يحسن بالضرب) فيمنهم قالوا أنه يتأذى بما يتأذى فيه الحي وأجاب عنه بعضهم بأن تأذيه متعلق
 بالروح وما هنا بالبدن وهو لا يحسن وفيه نظر لأن الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قوله لا يشل عمار بلود
 للربوذية مع أن هذا من وظائف البدن وأنت عنه شيئاً فافهم (قوله ولو السقيم من منافع الخ) هو
 بمعنى القى في أصله قال الزركشي الظاهر النظر إلى الشقاق فإن كان في معرض الاسراف فذاك أو معرض بزيادة
 الساب والقش قالوا وجه الحل عليه وإن لم يظهر شيء فيما سألناه اهـ سم (قوله من منافع لخلق تصرف)
 نزع في هذا التفسير الأذري بأن العرف سم بأن السفة بزيادة اللسان وخطقه بما يسقى منه سمياً إن دلت
 قرينة عليه ككونه خاطباً بزيادة فالتا يا سقيم شيئاً في ما صدق منه والأوجه الرجوع إلى ذلك إن ادعى إرادته
 وكانت هناك قرينة بأن كان علياً يعمل بدعوى أن لم تكن قرينة اهـ شرح حر (قوله وبشده من من
 يتعاطى الخ) أي ينبغي أن يقال في تعريضه من من يتعاطى الخ فلا يتوقف ذلك على فعل حر لم يزل على ترك واجب
 له عيش على حر (قوله والجيل من لا يؤذى الخ) والسفهاء من يتعد الأفعال المنبهة والمخبة لرفقة الفقير
 وعرفاً فاحش القصر مثل الشكل ولا عبرة بعرف النساءه قليل الخشعة والاحتشام من يضع الشيء في غير محله
 مع علمه بجهه والتوابع من يتعاطى الأراذل ويختصم بلاموجوب التلاش من يذوق اللطعة في نحو الأسواق وغير
 شره والقواد من يجمع الرجال مع النساء ولا ذل ولا غير أهله أو مع الرد والقرلين من لا يمنع الزاني بأهله أو يحاربه
 والعروش من لا يمنع المداخل عابثين وقيل الجيئة من لا يغفل عنهم والحقبة البقي وهو القصة كلفة من الرجل فاعدا
 من لحيته فقال له وأيت مثلهما كثيراً فقال لها أن كنتوا أيت مثلهما فانت طالق فإن أداما المكافأة أو أطلق قلت
 والاتعلق فمعتبر الصفة (فرع) قال قال لم أقل كما تقولين فانت طالق ثلاثاً فقال له أنت طالق ثلاثاً
 لخلاصه أن يقول أنت طالق ثلاثاً شاء الله وسعد الطعنين أو من وثاق أو يقول أنت قلت أنت طالق ثلاثاً ولو
 قالت كف تقول إذا قلنتي فقال أقول أنت طالق ثلاثاً لا يرفع شيء (فرع) لا يحسن حلفه
 من أهل اللجنة إن كان مسلماً نظر الظاهر النصوص فإن كان كافراً حنت فذلك طاق من الماسم مرند أو
 الكافر مسلمتين الحنف في الأول وعدمه في الثاني اهـ قل على الجلال (قوله من لا يؤذى كذا الخ)
 هذا قبل شرع قوله ولا يقرى ضيفاً قبل مرنا اهـ ضناً مزيرو في المصاح الجبل في الشرع منع
 الواجب عند العرب منع السائل مما يضل عنه اهـ (قوله ولا يقرى ضيفاً) قال في المختار في الضيف يقر به
 قري بالكسر وقرأ بالفتح والدأ حسن البيهقي بضاً لفظ الله به قوله ولا يقرى ضيفاً والظاهر أنه ليس المراد
 هنا بالضيف خصوص القاد من السفر بل من يطرد عليه وقد سبق العادة بكراهه اهـ عش على حر
 وفي المصاح قري الضيف أقر به من يبايقرى بالكسر والقصر والاسم القراء مثل سلام اهـ

• (كتاب الرجعة) •

القصد في التطبيق بالضرب
 الإيلاء والميت لا يحسن
 بالضرب حتى يتأذى به (ط)
 خاطبته بمكره وكسفيه
 يا خبيس فقال لها (إن
 كنت كذا) أو سبها أو
 نسبها (فانت طالق فإن
 قصد بذلك مكافأة)
 بإجماع ما تكره أي أغفلتها
 بالطلاق كما أغفلتها بما كرهه
 (وتم) حالاً وإن لم يكن عليها
 أو حبساً (والا) بل ضد
 تعليقاً أو أطلق (فتطبق)
 فلا يشع الإرجع والصفة نظراً
 لوضع الفتا (والسبه من
 من منافع لاطلاق التصرف)
 كان يبلغ سبها يضع المالك
 غير وجهه الماخر (والسبس
 من باع دينه بدينه) بأن يتركه
 بالسب فله حال الشقاق
 (وشبه أئمن يتعاطى
 ضيراً لئق به يتعاطى بما يبايقر به
 لا زهداً ولا تواضعاً ولا خس
 الانحسار من باع دينه بدينه
 غيره (والجيل من لا يؤذى
 زكاة ولا يقرى ضيفاً) هذا
 من زيد في
 • (كتاب الرجعة) •
 هي لغة المشر من الرجوع
 وشراً وداراً إلى التكاح
 من طلاق غير مائة إلى العدة
 كما يؤخذ من عسايق الأصول
 في جمل الإجماع قوله تعالى
 ويحولن

فيه إسباغ قه وفي الصيغة لفظ الاستسكال قول المرتجع راجع عز وجى الى النكاح مع ان المرتجعة لم
تخرج عن النكاح بل هي زوجة مستكاملة في النفقة وغيرها وأجيب بان المراد اجتهاد النكاح كمال غير
صائر لينة فاقضاء عدة انتهت (قوله أحقر ردهن) أى مستحقون فيه ويبنى أصل الفعل اه قل على
الجمال (قوله وشرط فيه الخ) أى ولا يشترط في تحققه وقوع الطلاق على المعتد فلو شك فيه فراجع ثم
بان وقوعه صحت كإلزامه زوجة أمه أسبغ طأخانه فبان معنا اه ع اه حل لان المبر في العود بها
في نفس الامر وطن المكف اه زى (قوله المعلوم من كمال النكاح) أى حيث قال هناك وشرط في
الزوج حل ونبهنا على ذلك وشرط في الزوج هذا مراده وقبانه لا يلزم من اشتراط الاختيار في الزوج اشتراطه
في المرتجع لانه لا ينفرد في المواقف الا بغيره في الابتداء لكن الحكم مسلم اه ضيقا عبارة الشورى قوله
المعلوم من كمال النكاح راجع ويظهر وجهه انه من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أى ابتداء ولا
يلزم منه اعتبار فيه ودواما ما انتهت (قوله أهلية نكاح بنفذه) أى سواء كان بعد نفسه أم لغيره
فصح التفرع اه ضيقا (قوله فصحة رجعة كمران) أى متعددا وأما غيره فأقوله كماله الآية اه ع
على مر (قوله لا مرد) والتفرقة بينه وبين المهر من كل ما عدا ان الردة تطلع النكاح فهي ما تفرق
والاحرام لا يقطع فيه وضيف كلاما مع اه ضيقا (قوله ومضى) ذكر الصبي وقم في الآية فاقوا واستشكل
بأنه لا يتصور وقوع طلاق عليه ويحجب عنه على شخص مبر عليه وقتنا طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بصحة
طلاقه على انه لا يلزم من نفي الشيء امكانه فلا يستشكل بغيره عن ذلك اه شرح مر قال سم على منج
اه أقول الظاهر ان الرجعة قبل اتمام النكاح وان كان بائنا عند الحنبلي لان الحكم بالرجعة لا يستلزم
العدوى الى ما ياتى به طه فان كان ذلكم بصحته وجوبه كالمسمى موجب عنه عند امتناع الرجعة وان
حكمه موجب بنبأها الاحتياج ردها الى عقد جديد اه ع طه (قوله ويجنون) بان طلاق في حال
اغتنامه أو طلق الطلاق بصفته وحدث حال جنونه اه حل (قوله وانما الاحرام مانع) أى في أهل النكاح في
الجهة لا في هذا المصدق بالرد فيقال انه أهل النكاح في الجهة لا الرد لا تأويلين الاحرام والرد تفرق واضح
لان الردة في كل النكاح وليس صرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كما مانع اه حل (قوله ولهكذا) أى
اعتبار كون المرتجع أهلا للنكاح بنفسه في الجهة لا طلق من تحت مرقعة واحدة للاستمتاع وقوله لانه أهلا
لنكاح أى لنكاحها اه حل (قوله دلولي من جن الخ) أى عليه ذلك لانه جواز بعد امتناع اه حل
وبارة ضيقا قوله دلولي من جن وذلك بان طلق قبل أن جن أو طلق بصفته وحدث في حال جنونه والمراد انه
يراجع وجوبا لان الرجعة مثل النكاح وتقدم وجوبه في الولي الصبي أيضا إذا طلق وتقدم الحكم الحنبلي بصحة
طلاقه ان راجع له لكن جواز الاوجوب كالمهر في النكاح انتهت (قوله وهو رد تلك الخ) فلا أسقط
الضمير نحو راجعت كان غوا ولى الضمير الاسم الظاهر كقوله واسم الإشارة كقوله اه حل وقوله كان
لغوا ينبئ ان ميتة من مال وقم جوابا بقول شخصه أراجعت امرأتك انفسا كما تقدم تطهيره في طلق
جوابا للمعنى الطلاق منه وتقبل بالمرس عن سم على ع ما يصرح به اه ع طه (قوله
ودورده) أى وود مجموعها ولا شك انه ترد في الكيفية والسنن وهذا لا يبعد ان تأخذ الصراحة بالسنن
مع الورود في الكيفية والسنن وان لم ينكر وجهه للراجع مع ما تقدم في الطلاق والخلق فان كلام المصنف في
ذلك متناف والمخفى ان تأخذ الصراحة بما أشرع وروده ومعناه الورود أى يورود وتنفذه في القرآن أو
السنن ولا يخالف ذلك كلام المصنف فان رادوهم معناها حيث ذر لفظ الاستسكال لانه وديعنى
الرجعة اه حل (قوله ما ترمي من مصادرها) أى مما هو منسب له ولهذا قولنا أنت ما ترمي بوجهه بكسر

أحق بردهن في ذلك أى في
العدة ان أرادوا المصلاحات
وجعته وقوله الطلاق من تان
الآية وقوله صلى الله عليه
وسلم امر مره للراجح كما
ص (أو كذا) ثلاثة (صيفة)
وعمل ومرجع وشرط فيه
مع الاختيار المعلوم من كمال
النكاح (أهلية نكاح بنفذه)
وان توقف على اذن شخص
وجعته كمران وبعد وصية
ويحرم لامر شوي ويجنون
ومكره وجهه ادخل الحرم
انه أهل للنكاح وانما الاحرام
مانع وهذا هو الواقع من تحت
سورة وأما الآية بصحة رجعة
لهلم ان ليس أهل لنكاحها
لانه أهل للنكاح في الجهة
(فلاولى من جن) وقد وقع
عليه طلاق (وجعته حيث
يروجه) بان يحتاج اليه كالمهر
(وشرط في الصيغة لفظ
يشعر بالمراد) وقبانه
ما في في الضمان وذلك لما
صرح (وهو رد تلك الى
ورجعتك وارجعته ك
وواجبتك وامسكتك)
لشهرتها في ذلك ووردوه في
الحجاب والسنن وفي معناه
سائر ما تنق من مصادرها
كأنتم ارجعوا لها كمن
بالجدة وان احسن المرية

الجميع أو قال انما ارجع ههنا الجسيم كان لغوا أو ما نرى مصادر هاهنا نظر حكمه ثم رأيت الشهاب عميرة قال
ويبقى ان تكون المصادر كلها كتابات كتظير من الطلاق وهل الحكم كذلك لو لمع لفظا الى احيث استغله
ثم رأيت ج أيضا محبت قال ويظهر ان انتهاء الكتابات أشد رجعة كانت طلاق قول الاصل والاصح
ان الرد والامسك صريحان المراد ما اشتق منهما فقول شيئا كج ما اشتق منهما فب نظر ظاهر ولكن
يبنى ان يقول أي ما اشتق منهما كما في الباء المشرع الحق اه حل (قوله ويسن ذلك) أي حتى في
امسكت الاضافه الى الضمير كما علم أي حيث عبر بذلك فيمكنه عنه فيما جده فلو قال رد ذلك واسقط الى
كل كناية ولو لا أن ترد بالمدور هل بشرط لكونه كناية ان يقول الى ان الى هي الصبر تكون ذلك صريحا
فاداسقط صبرا لفظا كناية وكذا ما اشتق منه اه حل (قوله كز وجبتك ونسكتك) أي أو التزوج
أو الانكاح وقوله لانهم سمى التزوج والانكاح كلفي الاصل وعبارة الاصل وأن أي أو الاصح ان التزوج
والانكاح كتابتان أي ههنا ما اشتق منهما سمى الاصل وقصر الشارح الحق على الثاني اه حل (قوله فانه
بشرط فيه ذلك) أي في صراحته لان الرد جده المتبادر من الالفهم ضد القبول فقد فهم منه رد الى أهلها
بسبب الفرق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لعم اه شرح مر وأشعر كلامه بشرط وصل اللفظ
الرجعة بما يدل على الزوجين ضمير كلفي الاصل أو اسم ظاهر كرجعت فلانة أو أشعر كرجعت هذه كذا
في حاشيته شيئا زى ويبقى النظر في راجعت بنت فلان والظاهر صحة الرجعة فيه نعم لو ادعى أن رد غير
المطابقة أنه يؤخذ به لانه غلط على نفسه فارجع اه شوري (قوله لان ما كان صريحا في الخ) أي وان
ما كان صريحا في شي بل بعد فاذ في موضوعه يكون كناية في غيره والتزوج والانكاح من هذا القبيل
لانهم ما موضوعان حل الاجنبية ولم يصادف لانهم ما مستعملان في الزوجة وكلامه لا يثبت الا بهم اه شيئا
وفي الصفحة باب النذر (تنبيه) قوله على لك كذا صريح في النذر بنساقه انه صريح في الاقرار الا أن
يغال لانهم انه صريح فيها وما يصرف لاحدهما بقرينة وظاهر ما مر في لفظ السلفانه صريح في السلم
والقرض لكن المميز ثم غم الصفة بخلافه هنا اه أقول ومنه أعزك اذا اشترى القرض كما ذكر في
العازية اه شوري (قوله منصرفه فيما ذكر) أي في المتن حيث أتى فيه بما يفيد الحصر ولا رد ما في معناهما
اشتق من مصادرهما وقوله بخلاف كتابتها حيث أتى فيه بالكف فبها اختروجت اه حل (قوله ان
شئت) بكسر الهمزة وفوقها أو أبدلها بالضم من الضوى دون غيره وله شئت محسورة لانه خطاب لها ولو
ضمها فقل بعض ما يحتاج الى الصلة لانه تصريح بالقتضي ووجه بحث فقام اه قل على الجلال (قوله أو
راجعتك شيئا) وهل مثله ما لو أتى بما يفيد بقاؤه اليه اه حل وفي عرش على مر قوله وعدم توقيت
شمل ما لو قال راجعتك بقرعة عرك فاصلا الى جمع وقد قال بهمه تعالى قوله ذلك معناه واجها بقرعة شيئا
(قوله ومن اشهاد عليها) أي على اللفظ المطوق به كانه الزكشي ويسن على الاقرار ما أيضا يثبت
على ذلك وان كان فيه ارشاد لانه ليس لهض الارشاد اه قل على الجلال ويكون الاشهاد على الكناية
اشهادا على مجرد اللفظ ويصدق الزوج في النسوة في كلام النووي ويبقى أن قوله ما بقرعه بعض الناس
اشهدوا على افراد اجعت زوجتي وحيث يثبت ان يكون كناية فان نوى به الرجعة فاكفى بذلك بعمل الله
انفوا لانه لا فرق بين ان يأتي بعلى أولا اه حل (قوله لانهم في حكم استدامة النكاح) ومن ثم لم يحتجوا الى
والارضاء بل يتدب فان لم يشهد اصعب الاشهاد عند اقراره بالرجعة منصرف وهو ما نزل اقرارهم الى العدة
مقبول لقدورته على الانشاء اه شرح مر (قوله لانهم في حكم استدامة النكاح) انظر معنى هذه
الفارفة ومعناها كونها في حكم الاستدامة مع انها استدامة وكان الصواب ان يقال لانهم استدامة نكاح الخ
ويجيب ان المراد في حكم استدامة النكاح الذي لم يتجسس بالطلاق والافواه انتهى استدامة حقيقة اه شيئا

ويسن في ذلك الاختلاف لان
يحول الى أو الى نكاحي الا
رد ذلك فانه بشرط فيه ذلك
كج (أو كناية كز وجبتك
ونسكتك) لانهم ما صريحان
في العقد فلا يكونان صريحا
في الرجعة لان ما كان صريحا
في شي لا يكون صريحا في غيره
كالطلاق والظهار وعلم ما
ذكر ان صريح الرجعة
منصرفه فمسد كرويه
صريح في الرضا فواصلها
بخلاف كتابتها وتجهيز عدم
توقيت فلو قال راجعتك
ان شئت فقلت شئت أو
راجعتك شئت لم تحصل
الرجعة والثانية من زيادة
(ومن اشهاد) عليها وجبا
من خلاف من أوجبها وانما
لم يحصل لانهم في حكم استدامة
النكاح السابق والامر به
في آية

(قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) قد رد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجوع يمكن الجواب بان اصل الطلاق ليس بشر وعلائق فلا يضر ان بعض خزيته شرعه بخلاف الفسخ اه ع ش على حر (قوله وحلفت في انقضاء العدة) وتختلف ايضا في عدم الحضي لوجب نفقتها وسكناها وان غلظت لسن اليأس اه شرح حر (قوله لان النساء وغنات على ارحامهن) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة بل على عدم قبول قولها في النسب والاسيلا مع ان العدة جارية فيهما فكان القياس القبول لان يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكننا لذلك العينة على الولادة قبل قولها فيهما بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بهما فصدق فيها اه ع ش على حر (قوله كسب) كان أنت له بولوا دعنا انقضاء العدة بوضع وادعى أنه مستعار فتصدق في الانقضاء لافي ثبوت نسب الولد وقوله واستلاد أي فيما لو ادعت الامة على سبدها انه استولدها وفيما ان الكلام هنا في الزوجة المطلقة لافي الامة فكان الاولى استلاد الاسيلا لان يقال قوله وحلفت أي المرأته من حيث هي وفيما ساقه اه شخبا (قوله كسب) أي فلا يقبل قولها لا يخل هذا على خلاف ما قرر من انه اذا أتت الزوجة بولد لا مكان فقولها لا يفتي عنه الا بنفسه بشرطه لا نقول لانخلافه لان ذلك فيما اذا سلم انها أتته وبما فيها اذا انكرت اتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد ياتس قول التأمل اه سم وكتاب ايضا أي في الوفا بالحاصل من الحرز والامة اه ع ش (قوله أو اباس أو غيره) كالمصنف فمقتضى دليل الطلاق على حضيها قبول قولها وان خالف حضيها العادون هو يشعل ما لو كانت آيسة وكيف يتحقق الامكان في حق الا يستمع قولهم مادامت المرأة حية بالحضي في سبها يمكن ومن لم يوافق الا آيسة اعتد بالحضي ولا عبرة بما اعتد به من الشهور اه حل (قوله أو غيره) كمن بان كانت حضيها وقوله فيصدق يمينه وهو ظاهر في الايسر أو ما في الصغيرة فكان الشايس تصديقها باليمين اه حل (قوله فيصدق يمينه) أي لرجوع اختلافهما في الوقت الطلاق وهو قبل قوله في أصله فكذلك اقتضاه اذ من قبل في شيء قبل في صفته وانما صدق يمينها في العكس كما للفتل في رمضان فقلت بل في سؤال التخليها على نفسها بطول العدة ما لم تقبل هي بالنسبة لبقاء النفقة كما قاله صاحب الشامل والكافي وحكا في البحر عن نس الاملاء وحديثه في الاولى التحليل بان الاصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعي دوام استحقاق النفقة وقبل هو بالنسبة لحس نحو اخيه ولو مات فقالت انقضت عدتي في حياته لزمها عدة الوفاة ولا تره وقيدته القفال بالرجوع وانقضت منه الا ترى قبولها في الباش ولو ماتت فقال وارثها انقضت وانكر المعلق ليرثها النجيه تصديق المطلق في الاشهر والوارث فما عداها كلف الحيتن على هذا التفصيل بحمل اطلاق القول بصحته والقول بعدمه اه شرح حر (قوله بسنة) أي عدديه لاهلالية كما عدهم بالقيس أخذ بما يأتي في المائة والعشرين اه شرح حر (قوله ولطنتين) فلا أتته بامالوزن ذلك لا يلتزم بها ولا تنقض عدته لانه يحكم به من غير حل (قوله ولصور) أي صور ومظاهر تيمنا بعشرين وما اذا أتته بصور وبصورة مظاهر فلو كان ذلك لا يلتزم بها ولا تنقض عدته لانه يحكم عليها به من غير فان كان فهاصوره خفية فلا بد ان تأتي بذلك لغو ثمانين وما اه حل (قوله بثمان وعشرين يوما) عيروا بدون أربعة اشهر لان العدة هنا بالعدد لا بالاهل اه شرح حر (قوله بثمانين يوما ولطنتين) ويشترط هنا شهادة القوايل انها أصل ادعى الالم تنقض بها اه شرح حر وقوله شهادة القوايل أي أربع منهن على ما عدهم اطالته كابن جرير لكن عبارة الشارح في العدة بدقول المصنف وتنقض بصفة فيها صورة ادعى الخ اذا كان في الانبياء بالنسبة لباطن فكيف شبهة كقولهم ظاهر أخذنا من قولهم لمن غاب زوجها ظنير هاهل بونه ان تزوج باطنا ويمكن حمل ما نحن من اشتراط الاربع على الظاهر كالوقوف ذلك عندنا كمن دون الباطن اه ع ش عليه (قوله وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض) وبعبارة هنالك وهذه الثلاثة أقسام الخلق الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الاولى بسنة أشهر

ومادام أحد هاهل مرقالا يجوز ان تتمع بها ولا في فسخ لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يلق به جواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لينوتها كسرى في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك ولثلاثيني النكاح لا طلاق (وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر) من اقراء أو وضع اذا انكر ما لزوج فتصدق في ذلك (ان امكن) وان خالفت عدتها لان النساء هو غنات على ارحامهن وخرج بانقضاء العدة بغيره كسب واستلاد فلا يقبل قولها الا يستوفى بغير الاشهر انقضت بها بالاشهر وبالمكان ما اذا لم يمكن اصرا أو بأس أو غيره فيصدق يمينه (ويمكن) انقضت بها (وضع تمام سنة أشهر ولطنتين) لخلة طوطه ولطنته للوضع (من حين امكان اجتماعهما) بسد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (ولصور ومائة وعشرين يوما ولطنتين) من امكان اجتماعهما ولطنته بثمانين يوما ولطنتين من امكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (عن) انقضت بها (باقراء طرة طلفت في طهر

سبق بحض بانيين وثلاثين يوما (والخاتمين) لحقة الفترة الاولى ولحقة العاشر في الحيفة الثالثة وذلك بان يطلقها وتدقي من الطهر لحقة ثم تحيض
أقل الحيف ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض ٣٩ وتطهر كذلك تطعن في الحيف لحقة (وفي حيف سبعة وأربعين) يوما (ولحقة من حيفة

واحدة بان يطلقها آخر جزءه
من الحيف ثم تطهر أقل
الطهر ثم تحيض أقل الحيف
ثم تطهر وتحيض كذلك ثم
تطهر أقل الطهر ثم تطعن
في الحيف لحقة (ولغير حرة)
من أمة أو مبعضة فهو أهم
من قوله أو أمة (طلقت في
طهر سبق بحض بسنة
عشر) يوما (ولطنتين) بان
يطلقها وتدقي من الطهر
لحقة ثم تحيض أقل الحيف
ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن
في الحيف لحقة (وفي حيف
واحد وثلاثين) يوما (ولحقة)
بان يطلقها آخر جزءه من
الحيف ثم تطهر أقل الطهر
وتحيض أقل الحيف ثم
تطهر أقل الطهر ثم تطعن في
الحيف لحقة فإن جهلت
الطهنة أنها طهنت في حيف
أو طهر حمل أمرها على
الحيف لثلاث في انقضاء العدة
والأصل بقاؤها فاله العبري
وغيره يخرج بزاد في سبق
بحض ما لو طهنت في طهر
لم يسبقه حيف فأقل إمكان
انقضاء الأقراء العدة ثمانية
وأربعون يوما ولحقة ثلاث
الطهر الذي طهنت فيه ليس
بشره لكنه غير محتمس
بدمه ولغيرها اثنتا عشرة
يوما ولحقة وأعلم أن العدة
الأنثى في جميع صور انقضاء

العدة بالاقراء لثنتين تمام القراء الاخير لمان العدة فلا رجعة فيها وان العلة في التماس كهو في الحيف (ولو طهنت) الزوج (قوله)
(وجميعا تواستا نعت عدة) من الفراغ من وط (بالجمل والجمع فيما كان في) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوط فلو وطها بعده متى قرأين

متصفين بعد الوطء فلا رجعة فيه ما تعبر به رجعة فيهم لا تعبر به رجعة فيهم من غير الرجاء لاجل أهم من تغيير بالفرار لشمولها ما لو كانت تمتد بالاشهر ونحوه فحقوق واستأنفت ما لو كانت حلالا وبولي بالاحمال أو اجملها بالوطء فإنه راجع فيها ما لم تقع صدقة لحل عن الجهتين كالتي من الاقراء والاشهر (وحرر) عليه (تتبعها) أي بالرجعة وطء وغيره لانها مفارقة كالباثن (وعز) معتقد غير به لانها على معصية عنده فلا حد عليه وطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة وذكر التعز في غير الوطء من زائد هنا (وطء) موطء مهر مثل وان راجع بعده لهما في غير الوطء كالباثن فكذا في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته ثم أسلم المردلان الاسلام يرسل أثر الرد والرجعة لا يرسل أثر الملائة (وصح) ظاهره وانها ولعل منها إبقاء الولاية عليها بثلث الرجعة لكن لا حكم فلا وإن حتى راجع بعدها كسبا تبين في ما يسامع بتقديمه في الطلاق أنه يصح طلاقها وانما يتوارثن والاصل كثيره جمع المسائل الجنس هنا وإن ذكر وتبين في الطلاق أيضا لا يشار إلى

(قوله وطء وغيره) كأنظر بشهوة في كلام الشيخ الخطيب أنه يحرم النظر المباح بشهوة قال خلافا للرافعي وأهل الشارح تبع الرافعي أهـ (قوله وطء وغيره) وينبغي أن يكون الوطء صغيرا كبيرة أهـ عرش على مهر (قوله لا قدمه على معصية عنده) فيهان العينة بقوله لا كم لا الخصم في هذا الحنفى لا يبرز الشافعي فيه وإن اعتقد غير هذا الحنفى يعتقد حله والشافعي يحرر الحنفى وأذا وقع له وإن اعتقد حله إلا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح طلاق المصنف فليدفع بالورع لمعتد غير هذا أهـ شرح مهر وقوله ثبتنا الحنفى لا بد والشافعي فيه هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تفرز من وطئ في نكاح بلا وطء ولا شهود من اتباع أبي حنيفة أو ما لم تغدز حتى صلى بوضوء لانية فيه أو وقدمس فرجه وما لك قرضا بقاء قليل وقت فيه تحاسة لم تقهر أو لم تستعمل أو تركا فراقا للفتنة خلف الامام ولكن ذلك في غاية الاشكال لا سبيل اليه وما لمن أحدا يقوله وأما القاعدة التي ذكرها حتى تسليم ان الاصل صرحوا بها فحين فرضها في غير ذلك والله وبالجملة فالوجه الاصل بما أثبتته عبارتهم ههنا ان معتقد الحل كالحنفي لا يبرز أهـ سم على حج أهـ عرش عليه وكنس أيضا قوله فليدفع بالورع المذهب ايقان كلام الرافعي والشافعي بمقتضى الفهرم ولا يبرز مقتضوه من أن الحنفى يحرر الشافعي لان الحنفى لا يعتد بصدقه من ثم أطال سم على حج في منع كون الشافعي يحرر الحنفى بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال وجه الاختلاف أهـ ونقل عن الثقات لابن العماد النصر ع بما قاله سم ورفق بين هذا الحنفى اذا شرب البندوبين عدم تفرزه على وطء المطلق فراجع بيان الوطء عنده رجعة فلا يبرز عليه كانه اذا نكح بالاولى وقع الشافعي لا يحده ولا يبرزه أهـ (قوله وعليه وطء مهر مثل) وظاهره وان علت الفهرم ولا نظر لكونها زوجة لانها ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق ولا يستكره بذكر الاتحاد الشبهة مقام يدفع مهر الاول قبل الوطء الثاني أهـ حل (قوله وعليه وطء مهر مثل) فيه أنه يلزم عليه ان يكون عقدا واحدا وصحبه من وأحب بيان الموجب بخلاف لان الموجب الاول نفس العقد الموجب للثاني وطء الشبهة أهـ شذوذا عبارة مهر لاشكال الرجعية زوجة فاعجاب مهرتان بل يلزم اصحاب عقد النكاح به من ذلك بحال لا تقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق فكان موجه الشبهة للعقد انتهى بحر وقته (قوله مهر مثل) أي مهر كركركر ومهر ثلث أهـ قل على الجلال (قوله وان راجع بعده) الغاية للرد على من قال بعدم وجوبه ان راجع بعده كما يعلم من شرح مهر (قوله لان الاسلام يرسل أثر الرد) وهو على البيوت والقتل وغيرهما فكان الفرائض ياق بقاءه ولم يقتل فلا مهر وقوله أثر الطلاق أي وهو حسب ما وقع من الطلاق الثلاث بل وهو محسوس عنها فالقراض انفس حقيقة العساق وصارت كالا حنية فوجب لها المهر أهـ شفتنا (قوله زوجة في خمس آيات الخ) أي بقاء تبارع ومخمس آيات فاز وجعل الرجعية فان حكمه لسانهما والاولى من الجنس هي قوله تعالى الذين يؤمنون من نسائهم الآية والثانية قوله تعالى ولكم نصف ما تركوا وأحكامم والثالثة قوله والذين يرون أزواجهم الآية والرابعة قوله والذين يظفرون من نسائهم والخامسة قوله واذا طلقتم النساء فان هذه الجنس آيات تشمل الزوج والرجعية أهـ شفتنا (قوله زوجة في خمس آيات) ذكر القيسين ان الرجعية زوجة في ستة عشر آية وفيها مهر أهـ شوري (قوله ولو ادعى حجتا) هذا العبارة تشمل ما لو وطئها في العقد ثم ادعى انه راجع قبل الوطء فإنه يصدق حجتا لا مهر وقد يقال بصدق بالنسبة لمهرته عليه النكاح مرة أهـ حل (قوله والعدة باقية) جملة حالة أهـ شوري (قوله لقدوته على انشائها) وهل دعوا انشاء لها أو اقرار بها جهن رجوع ان الحزى تعالى لا نسوي الاول والاخرى الثالث وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الاوجه ما شرح مهر وقوله وهذا هو الاوجه أي فيكون اقرار او ابني عليه انه ان كان كاذبا لم يحل له باطنا

قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آية المسائل الجنس المذكور ولو ادعى حجتا والعدة باقية وانكرت (حلف) فيصدق لقدوته على انشائها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقدوته شوري (ولم تنكح)

كان اختفاء على وقت الانتشاء
 كيوم الجمعة فوالد راجع
 قبله فالتبيل بعد (حلفت)
 انها لا تعلم راجع قبل يوم
 الجمعة فصدق لان الأصل
 عدم الرجعة الى ما بعد (أو)
 على (وقت الرجعة) كيوم
 الجمعة فالتبيل انتفى قبله
 وقال بل بعده (حلفت) انها
 ما انتفتت قبل يوم الجمعة
 فيصدق لان الأصل عدم
 انتضاءها الى ما بعد (والا)
 بان لم تنفقا على وقت تبيل
 اقتصر على ان الرجعة سابقة
 واقصرت على ان الانتشاء
 سابق (حلف من سبق
 بالدعوى) ان عدم السابق
 وسقط دعوى المسبوق
 لاستقرار الحكم بقول
 السابق ولان الزوجان
 سبقت فقد انتفقا على
 الانتشاء واختلاف في الرجعة
 والأصل عدمها وان سبق
 الزوج فقد انتفقا على الرجعة
 واختلاف في الانتشاء والأصل
 عدم وقوده الرافعي في الترح
 الكبير من جميع ما ذكرنا
 كلاما عنه فان اتصل به
 فهي المصدق وقد اوضحته
 في شرح الروض ثم ما تقرر
 هو ما في الروض وأصلها أيضا
 هنالك ان استشكل بانهما
 ذكر ما عايناه في المدققين
 لو وليت وطلقاتها واختلاف
 المتقدم منهما انهما ان انتفقا
 على وقت أحدهما فالعكس

اه عرش عليه (قوله فان انتفقا على وقت الانتشاء) أي على الوقت الذي تنقضي به العدول الى الرجعة فان من
 المعلوم ان الرجعة تقطع العدوق حيث لا يتأخر الانتفاء على وقت انتضاءه لان الزوج يدعى الرجعة قبل الانتشاء
 وهي غنم منقودة عرفت المراد اه شيخنا عبارة زكي (قوله فان انتفقا على وقت الانتشاء) مرادها اتفاقهما
 على عدم انتقاضها قبل يوم الجمعة فالتبيل انتفى قبله
 انتفاء ما من اراد حقيقة الانتشاء اه سم بحر وفوفى (قوله على الجلال) قوله على وقت الانتشاء أي
 الانتشاء (قوله حلفت انما لا تعلم الخ) أي لا تعلم حلفت على فعل القبر لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل
 الغير في التنبؤ يكون على نفي العلم بالفعل اه حل (قوله حلفت انما انتفتت قبل يوم الجمعة) ولا يفيده الحلف
 على نفي العلم بانقضائهم يوم الخميس لان الانتشاء ليس فعلا للغير حتى يحلف على نفي العلم به وهذا أثره اه
 حل (قوله من سبق بالدعوى) أي نفسه بالماضي لحاكم فلما داره على السبق بالدعوى فلا على السبق الى
 مجلس الحكم اه شيخنا الظاهر ان هذا يتأخر في قوله فان ادعى ما عايناه لمعروف من ان الحكمين
 لا يشككان بالدعوى وما لا يمكنهما الحاكم من ذلك ولا يسمع كلامهما اه ثم رأيت في شرح هر مائه
 فان ادعى ما عايناه لمعروف بان ثلث انتفتت عند وقوعه وراجعت اه (قوله لاستقرار الحكم) أي هو مصدق
 السابق فيقول المسبوق (قوله ولان الزوجان سبقت الخ) الظاهر ان غرضه بهذا التطبيق ما ذكره على القاعدة
 وهي ان الحلف هو الذي عليه موبأني ان ضابطه من وافق قوله الظاهر كان الدعوى من خالف قوله الظاهر
 وقوله فقد انتفقا الخ أي غلبت قوله وافق الظاهر فهي مدعى عليها انتفاء وقوله ان ذلك فيما بعده
 (قوله فقد انتفقا على الانتشاء) أي على كونهما منغضين بهذا المرض بالمثل وبما عايناه في الانتفاء على
 الرجعة واختلاف في الانتشاء وقوله فقد انتفقا على الرجعة يعارض أيضا وقال قد انتفقا على الانتشاء
 واختلاف في الرجعة لانه ان اراد الرجعة الشريعة فلم يتفقا عليها في الصورةين وان اردوا صورتهما فقد انتفقا عليها
 في صورتين والجواب بما رأيت من التوزيع والارادة أقوى (قوله واختلاف في الرجعة) أي في بعضها (قوله)
 فقد انتفقا على الرجعة) أي على لغتها وصورتها (قوله واختلاف في الانتشاء) أي زمنه (قوله وقيد الرافعي) أي
 قيد قوله وان سبق الزوج الخ أي قال محل كونه اذا سبق يحلف اذا رضى كلامها عنه والا بان جاءت شبهه عند
 الحاكم او الحكم وتكلمت شبهه فهي المصدق على كلام الرافعي والحكمة انه المصدق مطلقا اه شيخنا (قوله)
 وقد اوضحته في شرح الروض) عبارته هنالما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما في الروضة
 كالشرح الصغير والمتناهي وأصله الذي في الكبير عن السفال والبنوي والتولي انه يشترط تراخي كلامها
 عن زمان فعله فهي المصدق لان الرجعة قولية وقوله واجعل كاشما حلالا وانتفاء اللفظ قبله شوق فقولها
 انتفتت مدعى انتفاء عما تقدم فكان قوله واجعل تصادف انتفاء اللفظ فلا تصح انتفتت (قوله ثم ما تقرر) أي
 من قوله وادعى رجعة فبها وهي منتفية الى هنا وحاصل تصديق الزوج عند الاتفاق على الانتشاء والزوج عند
 الاتفاق على الرجعة والسابق عند عدم الاتفاق اه شيخنا (قوله انهما ان انتفقا الخ) هذا يدل من قوله ما عايناه
 اه شيخنا (قوله فالعكس محاسن) أي يمتدئ بل الولادة منزلة الانتشاء ومن بل الطلاق منزلة الرجعة وقوله مع
 ان الدرك بضم الميم أي العلة والدليل اه شيخنا (قوله فالعكس محاسن) أي فاذا انتفقا على وقت الولادة تصدق
 او الطلاق صدق مع ان الولادة هنا ظاهرا للانتشاء ثم وعند الاتفاق على الانتشاء هي المصدق انه عند
 الاتفاق هنا على الولادة فهو المصدق والطلاق هنا ظاهرا للاتفاق على الرجعة فهو المصدق هنا مع انه عند
 الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدق اه سم على ج اه عرش على هر (قوله فالعكس محاسن) أي
 فاذا انتفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة وقال طلق يوم السبت وعليك الله فالتبيل لم يلحق بالرجعة فانتفتت

وان لم يتفقوا الزوج مع ان المدرك واحد وهو التمسك بالاصل ويجيب عن الشق الاول ٣٩٣ بأنه لا يخفى ان العمل بالاصل في الموضعين

وان كان المصدق أحدهما
غير في الآخر من الثاني
بأنهما اتفقا على انحلال
العصمة قبل انقضاء العدة
لم يتفق عليه قبل الولادة فتقوى
فنه جانب الزوج وهذا لم
يعتمد المقتضى السابق فالحل
في الزوج واجعتك في العدة
فانكرت في قولك قولها كما
نص عليه في الام والخمصر
وهو المقتضى في الفتوى وما
قله عن النص لا يدل لانه
يحول على ما ذلتم بتراخ كلامها
عن كلامه وظاهر كلامهم
كذلك المحض من سبقي
الدعوى اعم من سبقتها عند
حاكم أو غير هو أو ضمن
قول من يجعل البني بشرط
سبقتها عند حاكم (فان ادعى
معا خلف) فتصدق لان
الانقضاء لا يعمل غالبا لانها
اما اذا نسكت غير ثم ادعى
انه واجعت في العدة لاينة
فتسقط دعواه لصلتها فان
اقرت غرسته مهر مثل
الحيولة في ماله على الترتيب
دون السابق فيحل الزوج
لان الأصل بقاء العدة ولاية
الرجعة (كقولان) دون
ثلاث (وقال ومثلت فلي
رجعة وانكرت) وطأه
فانما يختلف انما وطأه لان
الأصل عدم الوطء (وهو)
بدعواه وطأها (مقر لها به)
وهي لا تدعى الانقضاء فان

صدق بالولادة فتصدق لان العلق يده فيصدق في وقت وان انقضا على وقت الطلاق واختلاف الولادة فتصدق لانها
تصدق في أصل الوضع فكذا في وقت وان لم يتفق في وقت الولادة فتلا طلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق
فعلها اعدة وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا تصح عليه لانه انقضاء عدها بالولادة فهو المصدق بينه وان سبقته
بالدعوى لان الأصل بقاء طهنة النكاح بل (قوله مع ان المدرك واحد) فيه ان قوله والاخلف من سبق بالدعوى
ليس فيه تمسك بالاصل لانه قد علقه بالاعتقاد المستقر المستقر الخ وأجيب بأن فيه تمسكا بالاصل بالنظر لانه الثانية اه
شيئا (قوله عن الشق الاول) وهو الاتفاق على أحدهما وقوله بل عمل بالاصل فذا انقضا على أن الولادة يوم الجمعة
وقال طلقت يوم السبت فقالت يوم الخميس فيصدق هو لان الأصل عدم العلق الى ما بعدها أي بعد يوم الجمعة
وان انقضا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقالت يوم السبت هل هي لان الأصل عدم
الولادة الى ما بعده فالاصل بمعمول به في الموضعين اه وهذا أنسب بكلام الشارع من كلام القاضي (قوله بل عمل
بالاصل في الموضعين) اي وان كان الذي أنشأه الأصل في أحدهما غير في الآخر اه (قوله عن الثاني) اي
وهو وان لم يتفق الخ في انحلال العصمة في انحلالها والانه لم تحصل لان الطلاق رجعي وقوله ومثل الخ اي
فكأنها يبدل الزوج ولم يخرج عن غرضه فلذلك قال فتقوى فيه جانب الزوج (قوله انقضا على انحلال العصمة)
اي فضعف جانب الزوج فتصدق بانه دعي آخر (قوله بأنهما اتفقا) اي في باب الرجعة وقوله على انحلال العصمة
فيه ان الرجعة في عصمة الزوج الا أن يقال المراد بانحلالها باختلاف بينهما في ذلك وقوله يتفق عليه الخ اي لان
العصمة أي بالطلاق السابق على الرجعة والانتفاء فلا خلاف بينهما في ذلك وقوله يتفق عليه الخ اي قول المتن
أحدهما يبدى تأخره من الولادة (قوله فتقوى فيه) اي في تم في ذلك فتصدق مطلقا (قوله قوله هذا) اي قول المتن
والاخلف من سبق بالدعوى وقوله وماتة من كلام الشارع للرد عليه وقوله لانه يحول الى هذا الجمل يعني
على تقدير ادعى السابق وتدل على انه ضعيف وقوله عند حاكم أو غيره هو المقتضى اه شيئا (قوله أو غيره)
وهو انتم اه وفي عرض على من ولو كان الغير من آحاد الناس (قوله فتسقط دعواه الخ) اي
عبارة قل على انحلاله بالدعوى عليها وعلى الزوج على المقتضى لانها في زوجة الاول فان ادعى على
الزوج فانكر صدق بينه لصحة العقد ظاهر بعد انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقر أو نكل خلف بالدعوى
بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استعملها بالدعوى الا ان لم ينفذ أحداهما لرجوع زوجة له
الاباقر أو جسد بينهما وحلفه بعد نكاحها وان ادعى عليها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرت له أو نكلت
خلف غرته مهر المثل لم يولها به وبه بين حمة بانتم في نكاح الاستبراء وتمكنه ولا حد عليه لان اقرارها
لا يبرى عنه فاذا مات وطأ رجعت لا تزول بردها لما أخذ ولو ادعى بينة زوجته قبل الانقضاء رجعت
من الثاني وسئل ولها على الثاني مهر مثل من وطأ والا فلا في (قوله للحيولة) اي فاما ان الثاني طأها او طلقها
رجعت الاول بلا عقد واسترد منه ما غرته له اه شيئا وقوله ماله على الترتيب دون السابق انظر ما صوته مع
ان المراد بالسبق بالدعوى نفسها عند القاضي لا بالحيوة اليه فكيف يصور مع هذا ان الترتيب دون السابق
(قوله للحيولة) اي بين الاول وحقه بانتم في نكاح الثاني لان الثاني موافق على زوجة الاول بخلافه للزوج
الاول امرأة لتضمن فلا تسلم لعدم الاتفاق على الزوجية ولو ادعى على امرأته رجعة انما رجعت وحته فقالت
كسرت زوجتك وطلقتني عمل قولها حيث أذنت في نكاح الثاني أو كسته اه حل (قوله بل عمل على الخ)
يشير الى رتبة ايفاء مائة على الثلاثة في الترتيب فتسقط مائة وهي ما ذلتم السابق ونسألكم التوقف
لأن التمسك مرجو الزوال اه من الحل مع زيادة (قوله فانما يختلف انما وطأه) اي بخلاف ما لو طعن
فانما يختلفان ويصدق ان فدعي الوطء لان المراد بتناول دفع النكاح فيها هو ثابت وهذا قد وقع الطلاق وهو
دعي أثبت الرجعة الوطء قبله والاصل عدمه اه حل (قوله فان قضته فلا رجوع له) هذا في صدق

في باب الإقرار ترجع الثاني وذكر القليل فيما لو ادعى رجعة والعدية واستوفى ما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى ما من زباني ودعى أنكزتم أي الرجعة ثم اعترفت قبل اعترافها بكن أنكزتم فما اعترف به لأن الرجعة حق الزوج وإن شكا الإمام بان قولها الأول يقتضي تحررهما عليه فكيف يعقل منه أن يشه

هو لغة الحلف وكان طلاء في الجاهلية فغير الشرع حكمه ونهجه بما في آية لاذين يؤتون من نسائهم فهو شرعاً حائض زوج على الامتناع من وطئه زوجته مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر كما أخذ بما في الأصل في الآية السابقة وهو حرام للإيذاء (أو كآله) ستة (مختلفة) بخلاف عليه ومدة وصيقور ووجان وشرط فهما تصور وطئه من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وإن كان هذا أوسع وأخص وأكثراً أو سكران أو كانت الزوجة أمة أو مريضاً أو صغيرة تصور وطؤها فيه أقدم من المدة وقد بقي منها قد رمدت بالآلاء فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ولا ممن شغل أو جب ذكره ولم يبق منه قدر الحنفية

من إمامين امتنع من قول نصفها يلزمه الحاكم بقوله أو أوراتهم منه أي تملكه لها بطريق ثان بتلطف به الحاكم فغير ماصر في الوكالة وإن صمم انتموه ان القاضي قسمها فخطبها فنهى ولو قذف النصف الآخر تحت يده إلى الصلوات والبيان اه شرح مدر (قوله ترجع الثاني) هو المقتضى لكنه مشكل بما تقدم في المطلع من تقدير قاعدة الإقرار بما ذكره يمكن في ضمن معارضة فإن كان ضمنها لا يتوقف على إقرار جديد (قوله ومضى أنكزتم) أي لو جئنا حكمهم (فرع) قال الأشعري في حطب الآثار وأما خبر من المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم أكدت نفسها وادعت الانتضاء والمدة بمخدة زوجت في الحلال اه عيش على مدر وعجالة قد على الحلال ولو راجعها بعد إخبارها بالانتضاء ولم يصدفها ثم اعترف بكذبها صحت الرجعة (قوله وإن شكا الإمام الخ) ثم أجاب بأنه إقرار بغير قيد صدر بناء على الأصل بخلاف الإقرار أثبت كرضاع ونحوه اه سم اه عيش أي إقرار بتبني كمن من قبل الإقرار وهو الرجعة لا يمكن أنها إنما أنكزتم الرجعة بناء على الأصل ثم تبين خلاف الأصل

(كتاب الآلاء)

الآلاء ممدود أي إلى آلاء وأصل آ إلى ألقبهم تين فثبتت الثانية على القواعد وفي المصباح آ إلى آلاء مثل أعلى إعطاء إذا خاف فهو ملزوم وآ إلى كذا (قوله وكان طلاء في الجاهلية) أي بالنسبة بعده اه قول على الحلال (قوله فغير الشرع حكمه) أي وهو انحلال العدة وقوله ونهجه بما في آية الخ من العرس أربعة أشهر والقبض أو التلاق اه شيئاً لكن في تعبيره بالخصيص مسامحة لا يخفى فكان الأولى التعبير بالنقل وفي قول على الحلال فغير الشرع حكمه ما يأتي (قوله للذين يؤتون من نسائهم) وإنما عدى فيها بين وهو إغاضي يعدي لأنه ضمن معنى البد كآله قال الذين يعدون أنفسهم من نسائهم وقيل من السبية أي يعقدون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أو بمعنى في على حذف ضاف فيها أي على ترك وطئه أو ترك وطئه وقيل من زائدة والتقدير يؤتون أي يعزلون نساءهم أو أن آلى يعدي بعل ومنه آلى أو البقاء فلا عن غيره أنه يقال آلى من امرأته وهي امرأته اه شرح مدر (قوله فهو شرعاً الخ) الطاهران الغاء استئنافاً لأنه جعل البتة ما يأتي ولو كانت تفر به لكان المستند ما مر أيضاً لأنه لم ينه هذا الضابط بتفصيله اه شيئاً (قوله مطلقاً) أي امتناعاً مطلقاً ومنه الاطلاق التأييد وقوله أو أربعة أشهر أي أو امتناعاً متقدماً أكثر من أربعة أشهر اه حل (قوله وهو حرام) أي من الكفاية على ما في الزاوية والسم على في الزاوية وإجرا الآلاء من الكفاية فالعدي لهذا من الكفاية بعدوان لم أر من ذكره لكن نقل عن الشارح أنه صغير وهو الأقرب اه عيش على مدر (قوله تصور وطئه) أي أمكانه شرعاً وحسبها ليس المراد بالتصور تصور صورة الشيء في الذهن اه شيئاً ولو حلف وج المشرق بل طهرها بكن مولى كآلاء من صغيرة وقال القتيبي يكون مولى لا حتمال الوصول على خلاف العادلات لا ضرر المدة الآلاء لا اجتماع اه شرح مدر (قوله وقد بقي منها قد رمدت الآلاء) أي بعد تصور وطئها وإمكانه وكذا يقال في الرضاة إذا بقيت دسفاها من المدة رمدت الآلاء اه حلى والطاهران هذا غير صحيح لأن الرضاة جعلها الشارع بمن تصور وطئها فالحلف عليها لا يمسوا مشيت أو لا بخلاف الصغيرة فقام إليها كانت وقت الحلف لا يمكن وطئها بحسب جهة الآلاء منها إن طلقه وقد بقي من المدة الخلو ف عليها قد رمدت الآلاء تامل (قوله ولا ممن شغل ذكره) هذا واضح فيمنع من نيساً وأما إذا كان مستبطلا لا يتنقض فملا اكتفى به لأنه يقتضي عدل وطئها لا يقال المدة به كالأوط لأنه لا يلزمه سراً حل ومن طرأ نحوه بعد الآلاء فإنه لا يطل ما شرع مدر (قوله ولا ممن شغل ذكره) فتح الشين والضم ليقرب بضم الجيم اه عيش وفي المصباح ثلث البد تثلث لا من باب تعقب ويغم المصدر أو إضافة من عروقتها بطلت هو كهابور جعل أشل وامراً تثلث واستعمل الفقهاء أشل في

لغوات قضاياه الزوجة الامتناع من وطئها امتناعه في نفسه ولا من غير زوج وان نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك من محض
عين ولا يحسن من وقتها وتقدم في الجواب وتقدم في الرجعة صحة الايام من ٣٩٥ الرجعية فالمراد تصور الوطء وان توقف على

الرجعة (و) شرط (في المحلوف به كونه اجماعا وسعفته
تعالى) كقوله والله والرحمن
لا حول (أو) كونه (الترام
ما يلزم بندوا وتعلق بطلاق أو
عقود ولم يفعل البين) فيه (الا
بعد أربعة أشهر) كقوله
ان وطئت فنته على ملاقاة
صوم أو حج وعقوبة أو ان
وطئت فنته على ملاقاة أو
فبقي حلاله ينتفع من الوطء
بما عطفه من التزام القرية
أو وقوع الطلاق أو العتق
كما ينتفع منه بالحلف بالله تعالى
وخارج من يادق ولم يفعل الى
آخر ما اذا انحلت قبل ذلك
كقوله ان وطئت فنته صوم
الشهر الثلاثي وهو يقتضي
قبل مضي أربعة أشهر من
البسم فلا يلامه في معنى
الحلف الظاهر كقوله اننت
على كلفه أي سنة فانه يلامه
كما سئلت في بابه (و) شرط
(في المحلوف عليه ترك الوطء
شرعي) فلا يلامه بحلفه على
امتناعه عن تعبه بخبره
ولا من وطئها في دهرها أو في
قبليها فهو حبيص وأحرام
ولو لاقته لا طوك الا في
الفرق ولو التصريح بشرعي
من زيادة (د) شرط (في المدة
زيادة) لها على أربعة أشهر
بسمين) وذلك بان يطلق

الذكر أيضا لانه يسد بذهاب حركته فلو اذكر أو شل أو شغل بالهمزة فيقال أشل الله يده اه وقبه أيضا
جيبه جيبان بآب قتل قطع ومنه جيبته فهو محبوب بين الجباب بالكسرة الاستنصاح هذا كبير اه (قوله
اغوات قضاياه الزوجة) تعليل للمشلول والمحبوب فقط كيدليه كلامه الا في أو ما الثلاثة السابقة على
له بعدم انعقاد البين وقوله ولا من غير زوج الظاهر انه تبرع على أصل الركن وأما المشلول والمحبوب فعلى
الشرط الاول وما قبلها على الثاني اه شيخنا (قوله لماس في المشلول والمحبوب) الذي مره قوله اغوات
قضاياه الزوجة وخالفه في شتمانه لا بتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الايذاء وقت الحلف لان
زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق الحصول اه عش على حر (قوله ولم يفعل
البين) هذا شرط آخر في المحلوف به كقوله في أي في الايلاء في الحقة وهو شرط في الحلف اه شيخنا (قوله
كقوله ان وطئت فنته على ملاقاة) أي ما لم يكن تذبذب ريان كان راغبيا في وطئها ومنه منعه من وطئها
فقال ان وطئت فنته على حج أو صلاة فلا يكون الايلاء المعنى ان زنتي اننت وطئت ويسرني فنته على ذلك
اه حل وبعبارة شرح حر ولو كان جاهلا به ما منع الوطء كرضي فقال ان وطئت فنته على ملاقاة أو صوم
أو نحوهما قاضيه نذر اجازة الامتناع من الوطء الظاهر كقوله الا ذري أنه لا يكون موابلا أو اتنا وصدق
في ذلك كسائر نذور الجزاء انتهت (قوله فانه يلامه) على هذا لانه قد علم ما هو له في صرحه فمما أوفى الظاهر
وكفاية في الايلاء على هذا الشكل ان ما كان صرحا في بابه وجدنا في موضوعه لا يكون صرحا لا كتابة
في غيره وبعبارة حر ولو دل أننت على كلفه أي خمسة أشهر مشلاة لا صرح به كونه مظاهرا وليس بحلف
لكنه منزلة الحلف اه شوري وهل ترمسه كلفه أو لا بخلافه لو أنه أنت على كلفه أي ترمسه
كلفه أو لا أنت على كلفه أي تكفارة واحدة كذا جرح من بين الكلامين اه عن (قوله فانه يلامه) أي
كما يكون ظاهرا فاسترب علمهما جميعا وانعاش على الايلاء لانه مجهول أو الظاهر قدس في أنه اذا فهم زه
الصفة كان ظاهرا وايلاء اه عش (قوله فانه يلامه) أي وطئها لان فيه منة لنفسه من الوطء مشوق وجوب
الكفارة وقوله كجاسي الذي ساقى به يكون يلامه وظاهره ان ذلك يغداي ذلك صريح فمهما وجدته شكل على
ما تقدم انما كان صرحا في بابه لا يكون صرحا في غيره حر اه حل (قوله ولو لاقته لا طوك الا في
الفرق) تخصصه بمجاز كره بما يفيدانه لولا ذلك في قبليها في الحيف أو الاحرام لا يكون ولا يواو هو المتعبد
ويفرق بان الوطء في الفرع مجرم لانه بخلاف غيره اه عتاف (قوله وزيادة الخ) أي ولو لم يلقها فان ربه
الا يلامه الموثم فان اذ الايلاء الترتيب عليه الاحكام الاستيعابية فلا بد من زيادة من سبع الرفع لها كتمه للكلام
في معة في الايلاء الموثم والايلاء المستوفى للحاكم والاولى تكتفي ان تكون زيادة في سبع الرفع لها كتمه للكلام
بسمين تكون تسعة اه حر بالمعنى وبعبارة عش قوله زيادة لها على أربعة أشهر بين أي زمن
يتأتى فيه المطالبة والرفع الى الحاكم اه رى وبعبارة حر في شرحه بقوله أربعة أشهر ولو لم يلقها فتم قال
وفائدة كونه موابلا في زيادة طاعة لعمدة مع تعذر الطلب فيها لاحتلال الايلاء بعضها انتم الموابلا يذموا بها من
الوطء تلك المدة انتهت (قوله على أربعة أشهر) أي حلاله فلو دل ما في عشرين يوما كان موابلا ولو انكسر
شهر كل ثلاثين يومان الشهر الخامس فلو علم ان الشهر الثلاثة كوامل هذه يكون موابلا لان المدة
الاثني مائة وعشرون يوما فكانه حلف في ذلك الظاهر اه حل (قوله أو يفيد بعد الحصول) وصلبه
أن يحقق الامتناع كشأنه كذا في الاول اه شرح حر (قوله أو حتى أموت أو توفي الخ) كون

كقوله والله لا طوك أو يوبد كقوله والله لا طوك أبدا أو يشيد بزيادة على الأربعة كقوله والله لا طوك خمسة أشهر أو يشيد بعد الحصول فيها
كقوله والله لا طوك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلوات السلام أو حتى أموت أو توفي أو عمر فلان

الموت يستند من حيث ما حبلت عليه النفوس من جبال الحية (قوله فعل الله الخ) أي من قوله وشرط في المدة الخ (قوله فإذا مضى الخ) فلو أضعف قوله فإذ مضى كان كمال الواقعة لا أطول خمسة أشهر والله لا أطول لسنة أنهم ما يتبدلون ويكون اليا موحداً ويكتفى برعوه وحقوقه فإذ مضى الخ فإن حذف واقته وقال بدله لا أطول كل عين واحدة اه حل (قوله ولما زاد عليها بينين) أي أو أعيان متمثلة أو متراخ بعضها من بعض سواء تعد التأكيد أو الاستئناف وأطلق اه شرح مر وعش عليه ثم قال عش وما يأتي له فيسبل الظاهر من قوله ولو كرر عين اليا لم يحل محله فيها إذا تكررت الايمان على شيء واحد بخلاف ما هنا فإن الحلو ف عليه في الثانية مقدمة تميز الأولى فهي ايمان متعددة وطلقا ولكنه ليس بيا له لعدم زيادة كل مدة على أربعة أشهر اه وبعبارة أي مر قبل الظاهر انها لو كرر عين اليا ولا وأرادت أن كيدا صدق بيمينه كذا في تعليق الطلاق ولو لم يطل الفصل وتعد المجلس ويفارق تغيير الطلاق بأنه انشأوا ويقاع والابلاء والتعلق متعلقان بالمر مستقبل التأكيد كيد ما أتى أو أراد الاستئناف تعددت الاعيان وان أطلق بان لم يرد تأكيد ولا استئنافا فواحدة ان اتحد المجلس جلا على التأكيد والاعتدال بعد التأكيد من اختلاف المجلس (قوله فلا يلاء) نعم بانهم أطلق اليا بدون خصوص اثم اليا دون خرج بقوله فواته ما هو حذفت بل قال فلا أطول فويا له قطعا لانهم اجمعين واحد اشتملت على اكثر من أربعة أشهر اه شرح مر (قوله وبعد ما بيني صبرها أو ية) وذلك لما رواه عن الحسن رضي الله عنه من رايته في شوارع المدينة فسمع امرأة تنشد

أفقد طال هذا الزور وجانيه * وأرقني أن لا تحبل الأعبه
فواته لولا الله تخشى عاقبه * فخر من هذا السر رجوانه
تخافن في الحساء مصدق * واكرم على ابن تال مراته

فَسَأَلَ عَنْهَا فَقَالُوا ابْنُ وَجْهَائِهَا الْفَرَزْدَقُ نَزَحَ إِلَى بَيْتِهِ فَخَضَعَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهَا هَاكُم تَصْبِرُ
الْمَرْأَةُ عَنِ النِّكَاحِ فَقَالَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَبَعْدَهَا خَمْسَ مَهْرَها وَيَقُلُ فَنَادَى حَسْبُنَا أَنْ لَا تَزْدَغُرَ وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ اهـ قُلْ عَلَى الْجِلْدِ وَالْمَرَادُ بِالسَّرِّ نَسْهَائُ الْمَرْأَةِ أَنْ لَا تَزُوجَ بِرَبِّهَا عَلَيْهَا كَيْلُ رُبِّ السَّرِّ
اهـ (قوله وفي الصيغة فقط بشعره الخ) في الروض: وحرمة الصفة من الإبداء قبيل التعليق كالطلاق فإن
حلفت لأجله حلت أن تخلت الفارغ دخلت صار ولياً وأحلفت لأجله حلت أن تفت وأراد أن تفت الجماع أو
الإيلاء فإنه صار ولياً كتصديق الطلاق وإن أراد أن تفت أن لا جامعك فلا يلازمه أنه لا جامعك إلا
برضاك وهي إذا رضيت فوطئها لم يلزمه شيء وكذا لو أطلق المنيعة حل على منيته عدم الجماع لأنه السابق إلى
الفهم وللتعليق شيء آخر ومشيئة غيره في الفور وعدمه محكم الطلاق فيعتبر الفور فعلاً إذا خطبها ولم يعلق شيء
أرغى نحوها وعدمه في غير ذلك اهـ (قوله هو أول من قوله تعبير ذكر) أي لا انقضاء مجارته إن تعقيب الحقة
وحدها ليس من صرائع الصيغة شيئاً (قوله وجماع) أي وانقضاء بركه وفوروا يمكن وطئها فيه
انقضاء وعلم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم انقضاضها يكون بموالاتان المنيعة لا تفصل الزمان والكرها
كجلبه أي اهـ حل (قوله ولا تدب في النسك) بأن قال أردته الاختلاط وكتب أنضأ فيه إذا لم يرد به غيره
وأما إن أراد به الوطئ في البرود من اهـ حل وفي الصباح ما كانها تنكح إن اللفاظ الصريحة في الجماع فهو نائم
ونائم والمرأة منكدة ومنبوكة على القص والنجم (قوله أو كتابة ككلمة أو باسطة الخ) ولولا والله لا بعدن
أولاً بعين عك أو لا بعينك أو لا طيل زنى الجماع أو لا أو أئتمن به كل من يحلف الجماع كتابة في المدة
شرح حر وقوله كتابة في المدة أي أن ضد ذلك أربعة أشهر فاقبل يكن بالاعوان أو أدق أو أربعة أشهر كان
إبلاعوان أطلق فينبغي أن يكون إيلاءه أيضاً حيث كل من يحلف الجماع فيكون بمنزلة والله لا طول وهو

الاول من الغيبة أو الطلاق
فإن طالبت فبعضها خرج عن
موجبها وباتضاء الخامس
تدخل مدة الإلزام في طلبها
المطالبة بعد أربعة أشهر منها
موجبه كمرقاة في تطالب
الإلزام الأول حتى متى الشهر
الخامس منه فلا تطالب به
لإخلاقه وكذا إذا لم تطالب
في الثاني حتى تمت سنة
وخرج بمأذ كمرالوقيد
بالأربعة أو نقص عنها فلا
يكون الإلزام مجرد دفع
والو زاد عليها يمينين كقول
وأنت أطول كذا أربعة أشهر
فأذا تمت فوالت لا أطول
أربعة أشهر أخرى فلا الإلزام
بعد متى أربعة أشهر لا يمكن
المطالبة بموجب الإلزام
الأول لإخلاقه ولا بالثاني إذا
لم تم المدة من انعقادها
وقيدت المدة بمأذ كمرالو
المراة تصبر عن الزوج أربعة
أشهر وبعدها حتى صبرها
أوقيل (و) شرط (في الصيغة
لفظا بشره) أي بالإلزام
وفي معناه ما روي في الضمان
وذلك إما (مصرح كتيب
حشقة) هو أول من قوله
تقيد بذكر (مخرج ووط
وجاع) وبذلك كقول الله
لأنعيب شقي بفرجل أو
أطول كذا لا أبطله أو لا
أبطلك لا شترها في معنى
الوطه فان قال أردت ما لوط

3

بالقدم والجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر وبين قال الأذرع والظاهر أنه بين أضافه لوقال أوردت بالفرج
والمر ولا تدفن في النكاح كقوله التمسوا الحواشي (أو كقوله كيماسية ومباضعة) وما يشرعوا تاتين وعشرين كقوله والله لا لامسك

ملكه عنه) بوجوب أو يسع لازم
أو غيره (زال الأبد) لأنه
لا يزره بأوطه بعد ذلك
فولاد إلى ملكه بعد الأبد
(أو) قال ان وثلث فعبدي
(حوسن نظاري وكن) قد
(ظاهر) وعاد (قول) لأنه وان
لزمه عتق عن الظاهر فعتق
ذلك العبد فعتق عتق زيادة
على موجب الظاهر الترتيبها
بأوطه فإذا وطئ فمدة
الاستلاء أو جدها عتق
العبد عن نظاره (والأى
وان لم يكن ظاهراً (حكم
بهما) أي نظاره وأبلاؤه
(ظاهراً) لا بالاختاره
بأوطه وإذا وطئ عتق العبد
عن الظاهر (أو) قال ان
وثلث فعبدي (عن
نظاري ان ظاهراً قول ان
ظاهر) والأفلاؤه لا يزره
بأوطه قبل الظاهر لتعلق
العتق بالظاهر مع الأوطه فإذا
ظاهر صار له وأوطه في
مدة الأبد أو بعد عتق العبد
لوجود العلق عليه ولا يشع
العتق عن الظاهر اتحاداً لأن
القتل المدة سبق الظاهر
والعتق انما يشع عن الظاهر
بلحقه فوجد بعدة قال الرافعي
وتقدم في الملاقاة إذا طلق
بشرطه بغير عتق فإن قدم
الجزء عليه ما وأخروعهما
اعتبر في حصول العلق وجود
الشرط الثاني قبل الأول وان
توسا بينهما لم يفسد وجهها

لولا ذلك كان ولابد أن يبق التعارف كون ذلك كتابة بعد كونه صريحاً للجاء مع قولهم في ولته
لأطاعته فيعمل على التأييد له عس عليه (قوله أولاً وأشك) أي لا أشك بدليل قوله تعالى ظلم
تفشاها حلت جلا تخلفا أه ضحنا وفي المصباح ويحتمل أن تغشاه باب تعب أي تغشاه بالاسم الغشيبين
بالكسر وكنتي به عن الجاء كما كني بالاثنتين فحسب غشياً وتغشاه أو الغشاء الغطاء وهو اسم من
غشيت الشيء بالفتش إذا غطيته والغشاء بالكسر الغطاء أيضاً وغشى الليل من باب تصبوا غشياً بالفتش أو غشى
(قوله لعدم اشتراكه فيه) فيه تصريح بأن أخذنا الصراحة لاشتراك أي فسط وان لم يرد به ما في القرآن أو السنة
أه حل (قوله ولولا أن وثلث فعبدي سأل) شروع في المروعة سبعة تتعاقب بالصفة أه ضحنا (قوله
فزال ملكه عنه) أي عن كماله وانظر زال عن بضمه وظاهر كلام الشارح ضاه الأبد لأنه كونه الموت
والهبة كالبيع أه قل على الجلال (قوله أو يسع لازم) قال الزوكني بخلافه فزمن الخبار وان ظنا
يز والملك أه وإن نقول إذا زال الملك لكون الخبار لا يشرى فقط ثم خرج فكيف يعتق وقد تقدم
الملك أه برماوى أه سم وفي حل قوله لازم أي أو كن الخبار لا يشرى فقط أه وفي عس قوله
لازم أي من جهة أه (قوله أو حوسن نظاري وكن قد ظاهراً) بحث فيه الزوكني بأن نظاري يضاف وهو
لا يقتضي الوقوع على ما صرح به المحققون الجواب بأن المصدر انصرف هنا إلى الوقوع في فترة لان الإنسان
لا يمتنع باسمه الوطه بتعلق شيء عليه إلا إذا كان ذلك الشيء يلزم بتقديره وقوله وكان قد ظاهراً قد تقدم
نظاري على الظاهر وسأبقى في المدعى وبإنيان أه شويرو كان عتق هذه البقرة على قوله والاحكام هما
ظاهراً (قوله لأنه وان زنه الخ) جواب عما سأل التزمه العتق لا ضرر ولو جوبه عليه أه عس (قوله أو
عن نظاري ان ظاهراً الخ) هذا قال لتعلق عتق العبد بشرطين ولتوسط بينهما أه ضحنا (قوله ان
ظاهر) أي قبل الوطه لأنه من جنس الوطه حيث أن خوف عتق العبد أو الظاهر من أجل الوطه فلا يكون ولما
لأنه حيث لا يمتنع من الوطه لا لخلل العلق يوم ذلك عتق العبد وهذا التشديد يصلح من كلام الرافعي الآتي
فقوله والأى أي وان لم يظهر أصلاً أو ظاهراً بعد الوطه وان كان الظاهر من كلامه مفسر على ما ذكره في ظاهر
أصله وقوله فإذا ظاهراً حوسن نظاري وانما أعادها فعتقها بعد ما ظاهراً أي قبل الوطه فقوله وإذا
وطئ أي بعد الظاهر إذ فرض كلامه ان الظاهر تقدم على الوطه (قوله قال الرافعي الخ) غرضه نقل كلامه تشديد
المستن وحاصل التشديد ان قال قوله قول ان ظاهراً أه إذا حصل الشرط الثاني وهو الظاهر
تعلق العتق وأربط بالشرط الأول وهو الوطه أي قصد ان العتق يتعلق على وطه متبوع بظاهراً فيكون في
قصدانه إذا حصل الشرط الأول تعالى العتق بالثاني أي قصد تعلق العتق على وطه متبوع بظاهراً فيكون في
هذا ما علمنا من أن الظاهر قبل الوطه بل لا يقتضي العبد إذا وطئ بعد الظاهر لكن التشديد المذكور وانما أخذ
من قوله وان توسط بينهما الخ وأما وجهه فأنه قد مر ما يشاهد لبيان أن العتق يوطئ ظاهراً وهو متبوع وقوله غير
عطف أي أو يعطف بالواو وقوله فان تقدم الجزء عليه ماله ان يقول لها ان طلق ان كنتين بدان دخلت
الدار وقوله أو أخروعهما ماله ان يقول لها ان كنتين بدان دخلت الدار فانت طالق وقوله في حصول العلق
أي وهو الملاقاة في هذا المثال وقوله وجود الشرط الثاني أي وهو المنحول قبل الأول وهو الكلام لأنه جعل
الشرط الثاني شرطاً للأول فكانه قال ان يوجد عتق كلام مشروط بغيره والشرط يتقدم في أصل وجوده
على الشرط وكتابه قال أنت طالق ان يوجد عتق كلام مسبق بقوله فإذا كنتين فعتق من بعد الكلام
المسبق بالفتش لا طلق وقوله كلما أي إلى الملاقاة وقوله فان أردته إذا حصل الثاني أي الشرط الثاني
وهو الظاهر في مثالين تعلق أي العتق بالواو أي الشرط الأول وهو الوطه وحاصل هذه الملاحظة أنه قصد تعلق
العتق على وطه مسبق بظاهراً فلا يقتضي العبد إذا تقدم الوطه على الظاهر لعدم وجود العلق عليه ولا إلا

بأن يضاف هذه الحانة فهو مهو أنه إذا تقدم الظاهر على الوطء ان العبد يعتق إذا حصل الوطء بعد الظاهر وقيل
 أن يضاف في هذه الحانة أن يكون مولى لأن يخاف أن يضاف فعتق العبد فيعتق من الوطء وقوله أنه أي أو أراد
 المعلق أنه إذا حصل الأول وهو الوطء تعلق أي العتق بالثاني وهو الظاهر وحاصل هذه الإرادة أنه قصد تعليق
 العتق على وطء متبوع بظهور وقوله عتق أي إذا تقدم الوطء على الظاهر ثم وجد الظاهر بعده لوجود المعلق
 عليه حيث لا يلاحظ في هذه الحانة أما إذا تقدم الظاهر على الوطء فلا يعتق العبد لعدم وجود المعلق عليه مولا
 إلا أنه أيضا فلتخص أن الصور هنا أربعة ثنتان فيما إذا اعتبر المعلق حصول الشرط الثاني قبل الأول وثنتان
 فيما إذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وأنه يكون مولى أو يعتق العبد في واحدة منها وهي ما إذا اعتبر حصول
 الثاني قبل الأول وتقدم الثاني على الأول ويعتق العبد ولا يكون مولى أو واحد وهي ما إذا اعتبر حصول الأول
 قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني وأنه لا يعتق ولا يلاحظ ثنتين وهما إذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم
 الأول على الثاني وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل اهـ شيخان بجواب آخر
 قول المتن أن ظاهره يعتق إلى تغييره بأن يقال أي قبل الوطء وأراد المعلق هذا المعنى أي القليلة حتى أن يحمل
 قوله قول أن ظاهره أن يتيسر مراجعة المعلق وأن ينزوي أن الظاهر يحصل قبل الوطء وأن يشع في الخارج
 كذلك يدل على هذا التفسير كقول الرافعي لا تخافون قوما بينهم الخ مع قول الشارح فإن تذكروا
 مراجعت الخ فتقوله والآن لا أي وأن لم يظهر قبل الوطء بل بعده ولم يظهر أصلاً ولم يتيسر مراجعته أو قال
 ما أردت شيئا فلا أي فلا يكون مولى في هذه الصور كلها في الحقيقة فيردوا التي يحتاجها المتن ثلاثة أن يتيسر
 المراجعة وأن يقول أردت أن الثاني يوجد قبل الأول وأن يوجد في الخارج فكذلك إذا اعتل واحد من
 الثلاثة فلا يلاحظه كما إذا دخل تحت قوله والآن تأمل اهـ (قوله قال الرافعي الخ) شروع في أن ما لا يلاحظه
 ههنا من أن الجزء إذا قسما الشرطين يكون الثاني شرطاً للأول ولا يرجع ويعمل بتفسيره هل يحصل الشرط
 الأول شرطاً لثاني أو جعل الثاني شرطاً للأول بخلافه لولي الطلاق أنه إذا علق بشرطين غير معتق فان
 قسم الجزاء عليهما كان قال أنت طالق إن دخلت الدار إن كنت زيدا وعليه أقصر صاحب البهجة في
 التصريح بقوله

وطائق أن كتمان دخلت • أن أو لا بعد اعتق

قال المؤلف في شرحه بأن دخلت ثم كتمان الثاني شرط للأول فهو تعليق للعتق ويسمى اعتراض الشرط
 على الشرط ومنه قوله تعالى ولا تنفعكم نصي الأية أي أن كتمان الله بريدان يغويكم فلا تنفعكم نصي أن
 أردت أن أنصع لكم والتعليق بأن في الشرطين مثال تغير ههنا أدوان الشرط مثالها وأن اختلفت الأدان اهـ
 وقوله وأخرعهما كان قال إن دخلت الدار كتماناً فان طالق اعتسب في حصول المعلق وجود الشرط
 الثاني قبل الأول فيكون الشرط الثاني شرطاً للأول وقوله كون قوما بينهم كما صوروه ههنا يعني الخ معتمد
 فتقوله ولو لم كان وتطلق فعبدي حر من ظاهري أن ظاهره قياسه في الطلاق أن كتماناً فان طالق إن
 دخلت الدار وصارته شرح البهجة ما لا يوافق قال الرافعي فيعتل تطبيق الطلاق بالدخول إذا كتمان ويحتل
 عكسه فيراجع ويعمل بتفسيره قال في الخادم قال أطلق أو تذكروا مراجعتهم يعني بعضهم يحصل المقدم مقدما
 والآخر أخر وأمره بطرد كل جزء قوساً بين شرطين اهـ وقوله تعلق بالأول أي يكون شرطاً للأول فلا يعتق
 العبد إذا تقدم الوطء على الظاهر وقوله تعلق بالثاني أي يكون شرطاً لثاني وقوله عتق أي إذا تقدم الوطء على
 الظاهر أو تأخره وخلاف ما مر من الإحصاء في الطلاق من أن الشرط الثاني شرط للأول وعلى هذا فرق بين
 بين ما هنا والطلاق واعتمد الذي يؤدي إليه فيما إذا تذكروا مراجعتهم وقوله لكن لا يوافق الخ معتمد وقوله شرط
 لجزء الثاني وجزءه أي يكون جزء الأول مجموع الشرط الثاني والجزء المذكور اهـ حل (قوله قال الرافعي

فإن أراد أنه إذا حصل الثاني فعلى الأول فلا معنى للمد إذا تقدم الوعد وأنه إذا حصل الأول ٣٩٩ فعلى الثاني فعلى انتهى من تعذر مراجعته

أَوْ قَالَ أَدْرَيْتُمْ أَنَّ الظَّاهِرَ
 لَا يَلِغُ لِمَقْلَعَةِ الْكَلِّ الْأَوَّلِ
 بِمَقَامِهِ أَيْ قَوْلًا بِمِثْلِ الْفَرْقِ
 هَادُوا مِنْ أُنْشَاءِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ
 شَرْطُ جُلَّةِ الْفَائِزِ حُجْرًا ثَمَّ
 كَرُونَهُ وَلِإِنْ وَطِئَ ثَمَّ ظَاهِرُ
 وَتَقَرَّرَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِيمَا
 قَالَهُ الرَّافِعِيُّ مَقَرَّرْتُهُ كَمَا بَيَّنَّه
 عَلَيْهِ السَّيِّدُ (أَوْ) كَالَّذِينَ
 وَطِئْتُمْ أَفْضَرَ تِلْكَ مَاتِي قَوْلُ
 مِنَ الْمُطَابِقَةِ (فَانْوَطِئْ) إِلَى
 مَدَّةِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مَعْدُهَا
 (مَلَقْتُ) أَيْ الصَّرَفُ لِيُجُودَ
 الْعَلَقُ عَلَيْهِ (وَالِ الْإِلَادَةُ)
 إِذَا لَبِزَتْهُ شَيْءٌ مَوْطِئًا بَعْدَ
 (أَوْ) قَالَ (الرَّابِعُ) وَنَالَهُ
 لَا خُفْ كُنْ فَوَلَمِنْ الرَّابِعَةِ
 فَنُطِئْتُ لَهَا مِنْ قَبْلِ
 أَوْ دِرْهُمًا لِمَنْشُوطِهَا
 بِغَضَائِكُمْ مَا ذَاكَ مَطْلَبُ الْفَائِزِ
 لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا خُفْ جَمِيعُكُمْ
 لَا تَبِجْتُمْ بَعْدَهُمْ (فَوَلَمِنْ)
 مَعْنَى قَبْلَ وَطِئَ إِلَى الْإِلَادَةِ
 لِمَدِّهَا لِمَنْشُوطٍ مِنْ بَنِي
 وَلَا تَخْشَى إِلَى تَعْرِفُ لَوْ أَنَّ بَعْدَ
 الْمَوْطِئِ لَأَسْمَاءَ الْوَلَدِ أَيْ
 تَطْلُقُ عَلَى مَا فِي الْخِلَافِ خِلَافُ
 بَنِي بَنِي بَعْدَ وَطِئَ الْوَلَدِ
 (أَوْ) كَالرَّابِعَةِ وَنَالَهُ (لَا خُفْ)
 كَلَامُ السَّيِّدِ فَوَلَمِنْ (كَلِّ)
 مِنْ لَحْظِ لِمَنْشُوطِهِ
 (فَانْوَطِئْ) مَعْنَى بَلِّغْ بِعَرَفِ
 السَّبَبِ وَالَّتِي قَبْلَهَا مِنْ بَعْدِ
 سَبَبِ الصَّوْمِ مَعْنَى تَقَرَّرَ
 أَنَّهُ وَلِيُّ وَاسْتَعْلَزَ بِرِ
 الْإِسْلَامِ فِي الْبَقَاءِ وَهُوَ مَا

[illegible]

روجه الامام لظمن ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والنقل الروا والشرح عن تعميم الاثر من الذين واليهن

واحدة والخمسة لا يتعدى لعدم تكرار العين ولا يتخاف من وطء الباقيات شيئا ومدار الابلاء على الخوف من
الوطء اه (قوله كقولك لا اظأ واحدة منكن) أى الاتقى قوله حث وانحسل الابلاء بالباقيات اه
(قوله ذكرته مع الجواب عنه فشرح الرض) عبارته هنك ولو لا الأربع واثقه لا يجمع كل واحد منكن
قول من كل واحد لحصول الحث وطء كل واحد فان معناه عدم السلب لوطئ من يتصل قوله لا يجمع كل
فان معناه سلب العموم أى لا يعمى لكن وتضمن المدعى بالحق الحث فثبت لكل المطالبة بالثبوت أو الاطلاق
فان طائفة من سقطت المطالبة فان راجع من ضمن المدعى ان يوافق بعضه فالباقيات على مطالبته وان وطئ
احداهن انحلت العين في حق الباقيات وارفع الابلاء فبين على الاصح عند الاكثرين كقولك لا اجمع
واحدة منكن وقيل لا تضمن ذلك تخصيص كل واحد منهن بالابلاء وبهت الاصل انه ان أراد تخصيص كل
منهن بالابلاء لم يجز عدم الاعتداد بالباقيات كقوله لا يجمع كل واحد منهن فلابد من جمعه ومنعه بالحقين فان
الحلف الواحد على متعددى يجب تعلق الحث بأى واحد وقع اعتداه كقوله بالباقيات الواحدة لا يثبت فيها
الحث حتى حصل فيه الحث حصل الاعتدال وقد ذكره الرواية فى البحر وقال انه ظاهر مذهب الشافعى وخرج
عليه انه لو قال واثقه لا أدخل كل واحد من هاتين الدارين فدخل واحد منهما حثت وسقطت العين انتهت
(قوله عنها) أى لزمه تبيينها اه (قوله قول من) أى عمل بآرائه فى الاول وبجوابه على عموم السلب
الثانية فان النكرة فى سياق النفي العموم اه شوبرى (قوله وانحسل الابلاء بالباقيات) أى بناء على
الاعتدال السابق ويحتمل أن يكون على القولين ويخرج بين الصريح والنسبة اه حل (قوله أولا ووطئك
سنة الامرة الخ) فأن لم يطأ حتى مضت السنة انحلت الابلاء ولا كفارة عليه ولا لظفر لقتله المكف وطأ امرئ
القتل منع الزيادة عليها لا يجادها اه شرح حر (قوله) قال سم على حج وقسئل شيخنا
الشهاب الرضى عما قاله الباقي فيمن حلف بالاطلاق على مدة مائة لا يثبت له الجمعة عند أحد الاضد فثبت
لله الجمعة ولم يثبت عنده أى ولا عند غيره لم يثبت كقوله ظاهره الاول بان عند غيره حثت الميت عند غيره هو
المخوف عليه المنوع منه بعدم الحث كقوله عن العراق فاجاب بتمامه الباقي معتمد اه وهو حث
تدبر ما ذكره نافع الباقي فى مسئلة الشكوى لان التقدير لا يثبت لجلسة الجمعة عند أحد الاضد ففرض
واقصد نفي الميت لله الجمعة عند غيره لا يجاد الميت لله الجمعة عند من قلت أحدى قولكم لا يثبت لجلسة الجمعة
عند أحد سلب النفس المخوف عليه لانه أحد مدان يثبت نفسه لقد بان عند أحد غير الحالف فيبقى الحث
قلت قضية مائة الباقي وأثره العراق وبين شيخنا الشهاب الرضى ان ذلك عند من لا التفت الى ذلك القول
وهو كان - - - - - انه لا رادى العرف العام باحتمال ذلك الا غير المخوف عليه هذا هو مقتضى ما قاله
هو الا لا تخفى هذه المسئلة فليتأمل اه ع ش على حر

● (فصل فى أحكام الابلاء الخ) ●

عبارت شرح حر فصل فى أحكام الابلاء من ضربين فتوما يترفع عليها اه (قوله قبل بلا ناض) أى قبل من
المطالبة أربعة أشهر أى ولوقتاً وقتاً لان المدة شرعت لمرجل هوقة صبرها فترفع بوجوب كعدة عنه
وحديث اه شرح حر (قوله أربعة أشهر) أى حتى تزوج كاجل فى الدين وسواها من غير
والمرغوب غيرا وحالف أو حثفتوما لك فاقصر على شهر من الزواج الرقن كدهم على الاطلاق وقوله
من ابلء أى لان للرافعة ● (قوله) لو أن من احدى لسانه أو فوجيته مائة من حب من الابلاء
أضاع على قيس الطلاق المهم اه سم (قوله الآتين) أى قبله ويطع المدعى بعد دخوله ويطاع وطعها اه
(قوله أو من ربيعة) أى لمن مطلقا وحبوا كالأز من زوجته لم يظلمها حباً فمدة الابلاء تقطع فان
راجعها فى العدة حببت للمسن الربيعة حل (قوله ويطع المدعى) أى يطاعها وانها كالمالك طرأ بعد

كقولك لا اظأ واحدة منكن
وفيه بحث الشيخين ذكرته مع
الجواب عنه فشرح الرض
ولو قال واثقه لا اظأ واحدة
منكن فان قصد الامتناع
من واحدة معينة قول من
قطعا او واحدة معينة عنها
او من كل واحدة واطلاق
قول من غير ووطئ واحدة
منهن حثت وانحلت الابلاء
فى الباقيات (أو) قال (واثقه
لا اظأك سنة الامرة) لا
(قول ان ووطئ وبنى) من
السنة (أكثر من) الأشهر
(الأربعة) لحصول الحث
بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو
بنى أربعة أشهر أو أقل وليس
يجوز بل حالف
● (فصل فى أحكام الابلاء
من ضربين مدغرية) ● (قوله)
وجوب ما لو ولو (بلا ناض
أربعة أشهر) اما (من
الابلاء او) من (زوال الردة
والماتح الاستيناد) من
(بيعة) لبيعة لان الابلاء
منها لا احتمال ان تبين وانما
لم يمتح فى الامهال الى فاض
لثبوتها فى الآية السابقة
بجفاف العلة لانها لم يمتح فيها
(ويقطع المدعى) أى الأشهر
الأربعة (ردة)

بعد دخول ولون أحدهما وبه المدة لا ارتفاع النكاح ولا اختلافه فلا يحجب زمنها ٤٠١ من المدون أسلم الرثي العدة ثم لم ير الزدة

كأهلها وبعضها نطر المانعة في الإثابة لكن هذا التعميم في الزدة وأما بالنسبة للمانع الآتي فالمراد أنه يتقطع ما مضى أن نطر أي أنشاها وأما طر وبعد علمه فلا يضره احتشاقه ويشترط له ما صنع الشارح حيث قال في الزدة ولون أحدهما وبعد المدون بل منه في المانع المذكور انتهى (قوله بعد دخول) أي أو استؤنخ في الزوج المحترق وحزبه عما قبل ذلك فإن النكاح ينقطع بالحاجة فلا يلايه اه عن (قوله وبعد المدون تمام الغاية) أي ولو كانت الزدة بعد فراغ المدون لم يقطعها عدم حسابها تأمل (قوله وبعد المدة) ثم قوله وان أسلم بنشأ من نفسه بل يانزح الميقال لنمو لا يتعدى بالزوم ضرورة المدة فلهذا يطلق ولم يفرغ من نفسه مدة ثابتة قاله الإمام اه سم (قوله لا ارتفاع النكاح) أي فيما إذا استمرت الزدة بعد انقضاء العدة وقوله أو اختلافه أي فيما إذا زالت الزدة في العدة وقوله فلا يحجب زمنها من العدة هذا احتياج التسميم قوله فيما ساقى وتشتاق بل و بما هو من معنى القطع عدم الحساب لا الاستئناف تأمل اه عن هذا الأول جعل الواو للجمال وذلك لأن المراد في الإسلام في العدة تبين بالزدة فلا معنى لعدم حساب مدة الرثي من المدة ان هذه الصورة كانتى احتزمتها بول بعد دخول تأمل (قوله وما منع وجه) أي في المدة لا بعد ما عياره لعاب اه (فرع) ما يمنع الوط ولا يحتل بالنكاح أن كان في الرجل وهو شرى كعرض موم واعتكاف وكأجرام أو حسي كعرض وحس وجنوم لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولا بداعيه أن طر أو أن كان في المرأة وهو حسي كشو زها وكصفه ومرض لا يحتل الوط معهما فبعض الرجل فإذا زال استأنفت المدة لأن طر ذلك بعد المدة قطال به بلا استئناف أو هو شرى كعرض موم واعتكاف لا تعلقهما فكالحسي اه ومثله في الروض فان قلت قوله قطال به بلا استئناف نافي قول الشارح أما إذا كان به مانع كبيض ومرض وصغر فلا تطالب بالحق قلت لا لاجز أن تقتصر المطالبة بغيره والمانع تأمل اه سم (قوله وتبلى بغيره خصوص) أي ولو نذر أو كفارة وقضاه فور باوكد انقضاء موسع على المقصد وحسلا على الحج والاعتكاف الواجب كذلك يمنع الاحرام ولو نذر أو كفارة على المقصد ولا يكاف في خصوص الوط بل لا اه قل على الجلال (قوله وإحرام) محرومان بالزوج من عجلها إذا حرمت بالفرض إلا أن يعمل هذا على واجب مضيق كان أخذت الحج أخذت مذكر وفي الصوم حرره اه ل لكن الذي في شرح مرم جميع الاحرام في الفرض والنفيل ونفسه والاحرام ولو قبل كصوم الفرض كانه في الكفاية عن الاعصاء خلا لخصص بالرجل جاني الاحرام بالفرض اه فعلى هذا قول الشارح فرض من ليس قد في الاحرام وان كان قد في الاعتكاف (قوله وتشتاق زواله) أي أن كان حلف على التأييد أو بقى فمودة الابل او عبارة العباوب يستأنف بالزوال ولو طر أحدهما بعد المدة ترجع أو أسلم الرثي العدة عاد الابل مفسدة تأنف المدة ان حلف على التأييد أو بقى من الوقت مدة الابل لا أقل ولان جدد نكاح الثانية ولو وطئت بشقة في المدة وكالزدة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اه فبما اختلاف الزدة اه سم (قوله القابيه مطلقا) أي حسي أو شرعيا فمؤثرا أو لا اه شجنا قوله ثم ان لم يفرغ التماس سره به باليه ثم هو في نعمة كذلك في عدم ثبوت الباه فيمكن تصحبه به سكن أو لا قبل دخول الجارم تخفيفا ثم حذف الباه المدة قبله وصار يفهم زمسكاة أي ذات ما لم يكن بعد كسر ثم أدخل الجارم ونزل الباه العارضة منزلة الاصله فحذف الجارم اه عرش على مرم (قوله ولو تركت نفسها) هذه غاية التعميم في أيها الماطلة بعد مضى المدة والمراد بقوله الماطلة نفسها أي إذا عملت معها بان تركت الماطلة ثم عمن لها التراجع ومطالب فأن يمكن من ذلك وعبارة شرح مرم ولو تركت نفسها لم يكن عمن مطالب زوجها أو لم يسقط الماطلة عنه انتهت (قوله انهم تتردد الطالب) معناه اه (قوله والفتنة) بكسر الفاء وقع الهمز في ضمها والزكشي فاستفهمه كذا قال بحسب

(٥١ - جل منهج بع) والفاق وما ذكره الرافعي فيما قلناه النص وقضية كلام الأصل أنهم تردوا الطالب بينهما وهو الذي في الرتبة كلفه في وضعه وصب الزكشي وغيره الأول (والفتنة)

الفاهم المد وقال هر يخرج الغاء وكسرهما اه وسعى الوطه فينته لانهم لم ياء اذا رجح فقد رجح الوطه
بعد ان حرمه على نفسه اه يستلوف في الصباح ناء الى رجل بقى فقام من بل باع ورجع وفي التزليل حتى بقي الى
اثره اى حتى ترجع الى الحق ونا الما لوجع عن يمنة الى زوجته على امراته فنته اى رجعت اه قوله
والفتية تفصل بتفصيله شفه اى وان حرم الوطه او كان يفعلها ففصل وان لم يفعل به السمن لانهم لم ياء
شرح هر وفي الزوض وشرحاته اطراف الاربع في بيان فنته القادر عليها وتفصل بالداخل الحشفة او قدرها
من مقلوبها ولوجع ما في القبل مختار اعمدا على انثيا كانت او بسكر ان انثته بكارتها والافلا بد من
اذا التهلان احكام الوطه تتعلق بذلك فيقول الايلا بهذا يخرج به اذ خال الحشفة اذ دخله ما دونه اكسائر احكامه
و بالقبل القبولان الوطه فيمع حرمه لا يحصل الغرض ثم ان لم يصرح في ايلانه بالقبل ولا نواه بان اطلق الفعل
بالوطه في الجبر وان استدل عليها اى الحشفة او اذ دخلها هو نكسا او مكرها او مجنون لم يحسن ولم يجب كفارتها ولم
تقل البين وان حملت الفتية توارثت في ايلاه ما عدم الحنف وعدم انحلال البين فاعلم فنته في مسئلة
الاستحلال واختلافه فيما عداها واما عدم وجوب الكفارة لعدم الحنف بسقط حقه من المطالبة بوصولها
الى حقه لانه ناع ضررها كوجود المجنون الوديع الى صاحبها والوطه المجنون كالعاقل في تقرر للمهر
والطيل وتصرم الرية وسائر الاحكام وهو فاقصم وطعها عدم الحنف والكفارة بان غاية القصد الصحيح
في حق الله تعالى ان شاع منه في حقوق الا دى دليل صحة فصل القيمة عن الحيف للمسلم دون العادة اذ
ليس لها نية صحيحة فلو وطئها به ذلك علمدا على اختنازها لا تلتزم وزمت الكفارة وانصت البين اه ثم
وجدت بها مشقة بعض الفضلاء عاصه ولا تلتزم من حكم الايلا لعدم انحلال اذ قد يرفع الاول يبق
الثاني كقولها باننا بعد الايلا منها بما لا ينحل بيتونها فله رفع حكم الايلا يبق عدم انحلال
وان اعادها الى نكاحه اه شرح البهية قوله بتفصيله شفه اى مع الانتشار كالقتل اه شرح
هر وسع الاخير والعلم كليا في كلامه اه شيئا قوله بتفصيله شفه اى ونكسا او مجنون او
انثيا او مكرها او مكرها وكذا قال فيها فلا مطالبة لاهل ولا تفصل البين في ذلك كما لو انثت مطالبة لها
فانوطى به ذلك فهو كل حنف وزمتا القرم اه قل على الجلال قوله بقل هي عبارة اصله وقد اعترضه
الزركشي وغيره بانه اذا حلف على ترك الوطه واطاق حنف الوطه في الجبر وجبته تفصل البين فلا يبق
مطالبة كالأوطه بغير الايلا بمعنى المدة فينبى تصور المسئلة بمطالفة على ترك الوطه في القبل اه
قبل ولا يرد ذلك على المناهج لان مراد من الفتية المطالبة بها شرعا لا تفصل الا بطوه في القبل وان كان الوطه في
الجبر واقعا البين ومات من المطالبة فاعلم ان الشارح اعتمد هذا الايراد وشى عليه في قوله الزوج ضد قيام
المناخ الشرعى كليا ان لم يفعل ذلك فهو جبر دعتكم الا ان يكون مراد هذان البين تفصل وتبقى
المطالبة غايه الامر ان الفتية على الوجه الشرعى غير حاصلة فان هذا هو مراد المجيب عن الايراد فيما حكته
جنه نفا اه سم قوله ولا تفصيله شفه اى فلا يحصل به فنته لكن تفصل به البين وتسقط المطالبة لنته
به فان ارد عدم حصول الفتية مع قتله الايلا تعين تصورهما اذا حلف لاطوفا في قتلها واما اذا حلف ولم
يتبدل كنهه فله نكسا البين او مكرها فلا تفصل به اه شرح هر قوله ان اذ بكارتها اى ولو غوراه اه
شيئا قوله اما اذا كان بها من الخ وما تصببه في الوسطين منع الحيف فطلب مع عدم قطع المدة
ود بان منع طوطه مع موهو ظاهرو عدم قطعها لمع طوطه لا لا تفصل مدتها كجبر وتولهم ان طلاق
المولى في الحيف فبردى لا يشك بعد مطالبة به اذ هو مرفوض فيما اذا طوط من الطهر باقية مترك
مع تمكنه من طخت قطاب باللائق حنف اه شرح هر قوله فلا مطالبة لها قال في شرح الروض
ثم ان مراد شئ بها بعد الموت قبل المطالبة ثم زال فلها المطالبة بالاستئناف لوجود المنة على التوال

تفصل (بتفصيله شفه)
او قدرها من مقلوبها
(قبل) فلا يبق تفصيله
دونها ولا تفصيله بدران
ذلك مع حرمه الثاني لا يحصل
الغرض ولا بد في البكر من
اذا بكارتها كانه عليه
الشافى وحض اصحاب
اما اذا كان بها من كيف
ومر ضوضر فلا مطالبة
لها لا تمناع الوطه المطالب

ذكره الاصل اه سم (قوله فان كان المانع الخ) الظاهر انه مقابل المفهوم لا المصنوع كالاختصاص
 (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة الى العاطية فالقياس تقع الطاعة والياء لان القياس في النسبة الى نفسه فعل قال
 ابن مالك وهو على في فسخه التزم وان كان نسبة الى الطبع فيكون اليباء اي مع فتح الطاء حر اه شوري
 (قوله فمطالبة بفسخه لسانه) أي لانه يدفعه اذاؤها بالخلف لسانه اه شرح حر وقوله بان يقول اذا
 قدرت فتشربون ان يزادتم على ما فعلت ولو زال المانع بعد فسخه لسانه طوبى له اه شرح
 حر (قوله كاسوام) أي لم يقرب من طاعته كذا كرهه الرازي وقوله وصوم واجب أي لم يستعمل الى الليل
 اما اذا قرب الليل أو استعمل في الصوم الى الليل فانه يعمل اه شرح حر (قوله فان عصى بوطه الخ) عبارة
 شرح حر فان عصى بوطه سقطت المطالبة وانخلت البمين وتأتى بتكليفه فطاع ان عصى المانع كطاع
 رضى أو عصا كعصى وكذا ان عصى على الاصح لانه اعانة على معصية اه شرح حر (قوله فان عصى
 بوطه) أي بتعبد معصية أو عذر في فعل وهو مختار على عدمه ولو عصى ما أوصى به أو غير ذلك من محرمات الوطه
 أو قدر كذلك بقية السابق أو في حصر أو فسخ أو غيره وتسمى هي أي بتكليفه في ذلك لانه اعانة على
 معصية (تنبيه) علم عاذا حر ان الوطه تحصل به الفسخة في غير البر وتوسط به المطالبة مطلقا ولا تخل
 البمين ان كان نسباً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً أو لا اتصالاً ولا يأثم ان لم يصح الوطه وان الوطه في
 الغير يصل به الا بلاء ولا تحصل به الفسخة قال بعضهم وما فانه عدم حصول الفسخة سقوط المطالبة والتخل
 البمين الا ان يقال المراد عدم حصول الفسخة الشرعية فراحه اه قل على الجسالة (قوله ولو في الغير)
 لم يسأل هذا فيما قبل عند التجرد من المانع وهو تحكيم وأما قوله الاستيلاء على المطالبة الخ لحاول
 بدفع ما قلناه وهو يرى ان عند التأمل فانه اذا سقط الطلب وانخلت البمين فلا أثر له عدم حصول الفسخة بوطه في
 القبول وأما قوله كل ووطي مكرهاً فاضه نظراً من وجهين الاول تصريح الزركشي وغيره بان الفسخة تحصل بالوطه
 مكرهاً وناسياً وبطلها والثاني ان البمين في مثل هذا لا يقرب ان ياتى الا بلاء بخلاف الوطه في الغير في مستلها
 عندهم اعتبره كالشرع هنا فانه من يلزم الا بلاء والبمين كالاختصاص نعم ان كل غرض الشارح فمجلسان
 الفسخة على وجه الشرع غير حاصل وان البمين انخلت وارخصت المطالبة فلا إشكال ثم يبين على هذا انتفاء
 الاثم كالو اعنى العبد الذي على عتقه على الوطه بعد انتفائه المدقوق بالوطه اه وأقول قوله لم يسأل هذا
 فيما سلف يمكن على ما سلف على هذا سبباً وقد مشى عليه في الرضوا عجمه حر وقوله الاول تصريح
 الزركشي الخ وكذا صرح بذلك في شرح الرضوا حيث قال وان استندت عليها أي الحشفة أو ادخلها هو ناسياً
 أو مكرهاً أو مجنوناً لم يفتى ولم يجب كفارة ولم تخل البمين وان حصلت الفسخة وارفع الا بلاء اه وكذا صرح
 به في شرح البسملة اه سم (قوله أي لم يبدأ بلاءه ولا بالقبيل) فان قدما بالبر وقد تقدم انه لا يكون
 ايلاماً مسلماً وان قد بالقبيل لا تسقط مطالبته بالوطه في الغير كما فهمه قول الشارح لا لتخل البمين لانه اذا
 قيد بالقبيل لا لتخل بالوطه في الغير ويعلم هذا أيضاً من كلامه سم الاستيلاء على الاثر (قوله أي ولم يبدأ بلاءه به
 ولا بالقبيل) لعل المراد التقيد لفظاً أو بتوجيهه فيحصل انه عند الاطلاق لفظاً ونية يصل الا بلاء بالوطه في
 الغير ومع وجود المانع الشرعي وقد قد الشارح في شرح الرضوا قولهم فيما لم يكن مانع أنه لا يكتفي بالوطه
 في الغير حيث قال عتقه نعم ان لم يصح في ايلانه بالقبيل ولا فواءه بان أطلق لتخل بالوطه في الغير اه ويحصل
 منه أيضاً لا لتخل عند عدم المانع بالوطه في الغير عند الاطلاق لفظاً ونية فلتستوي حالتا المانع وعدمه فبما
 ذكرنا فاعراض شفتنا فيما عرفت لم يسأل هذا فيما قبل عند التجرد من المانع وهو تحكيم عن عتق لانه تبين
 انه سلكه فيما سلف أي شاعياً الامر انه لم يصح به في هذا الكتاب فلتأسل اه سم (قوله طلق عليه
 القاضي) قال في العباب كثير فيقول أو قمت على فلانة طلقاً وأحكمت على فلان فز وجت بطلق وتوهمها

حيث (فان كان المانع به)
 أي الزوج (وهو طبعي)
 كرسد (طالبه بفسخه)
 لسان) بان يقول اذا قدرت
 نيت (ثم) ان لم ينف طاعته
 (سلاق) وهذا من زيادة
 (أو شرى كاسوام) وصوم
 واجب (في مطالبه) سلاق
 لانه الذي عصى بوطه
 (فان عصى بوطه) ولو في الغير
 أي ولم يبدأ بلاءه ولا
 بالقبيل (لم يطلب) لا لتخل
 البمين (فان باعها) أي
 الفسخة (الطلاق) طلق عليه
 القاضي

اه لا يصح ان يقول طلقها ونحو ذلك لانه ليس له هذا اللفظ هو قال فشرح الر وضو بشرط في تعلقه
 عليه محذور عند طليقت امتناعه فشهد عدلان انه آلى وصفت المدة وهو مجتمع من الفسحة والطلاق بل يطلق
 عليه القاضي بل لا يضمن الامتناع بمحذور لان تعذر حضوره بشعر ض أو قرار وغية فلا يترتب ذلك اه
 سم قوله قال عليه القاضي طلقة خرج ما زاد عليها فلا يصح كقول بان نهاء أو طلق بان طلقها ثم طلقها ثم الزوج
 نفذ تعلقه كما اعتاده كلام الر وضو فتد تعلق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق القاضي كما يحتمل من القطان
 اه شرح هو واذا طلق عليه القاضي بعد مدته لا مال وبان ان المولى طلق قبل تعلقه لم يقع طلاقه ولو
 وقع طلاق القاضي والمولى معه اتخذ طلاق المولى جزاء وكذا القاضي في الاصح بخلاف ما لو باع الحاكم مال
 العائس واتفق ان الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك أقوى ولم يقل بوقوع
 بيع الحاكم أيضا كما لا يلهى ولا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف العلق اه عنان (قوله طلقة) أي
 رجعية بطلاق القاضي يقع رجعا على المعتد (قوله نياية عنه) أي وقت عليها طلقة عنه وأنت طالق
 عنه فان حذف عنه لم يطلق فلو طلق ثمر بان ان المولى طلق أو طلق قبل تعلقه لم يقع طلاق القاضي ولو وقع
 طلاقه لم يقع طلاق المولى والقاضي وأما وقوع الطلاق من الاثنين معاً فلا ينعى له عدم دخوله تحت الإيجاب والطلاق يشل
 نياية عنه) إذ لا يبل إلى خدام ضررها ولا إلى إجبارها على الفقة لعدم دخوله تحت الإيجاب والطلاق يشل
 النياية عنه) أي طلاقه من المولى والقاضي وأنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما لا يلهى في الاستدراك
 أوقت عليها طلقة عنه أو طلقها عنه وأنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما لا يلهى في الاستدراك
 اه شرح هو (قوله ينافي عدم حصول الفسحة بالوطء) أي مطلقا حتى بالنسبة لانحلل البيمين والاحت
 والكفارة اه حل (قوله ومجهول بوجاهة) اه في الفقة بالوطء وأما فية اللسان فلا يلهى فيها مطلقا
 اه قل على الجلال (قوله ومجهول بوجاهة) لوطى القاضي عليه في نسيان ذلك لا ينفذ قال الامام في
 تصور بهذا عسر فان طلاق القاضي قد يستند إلى ما في أن لا مال له الواد كان كذلك الطلاق ينفذ ابتعا
 لاجتهاده اه سم (قوله وزمه بوطء في مدة بالانخال) مجازا له م شرح هو فان وطئ في المدة انحلت
 البيمين وفان الإيلاء وزمه كفارة بعين في الخلف بالله تعالى ولا يطالب بذلك شيء انتهت وفي قل على
 الجلال ويكتفيه كفارة واحدة وكذا وطء واحد وان تعدد الإيلاء قبلها وهو يتعد اذا كرر ومعد الاستئناف
 أو تعدد المجلس والابن تعدد التأكيدي وان تعدد المجلس أو أطلق واتحد المجلس فلا يصدق به في قصد
 التأكيدي كما يصدق في عدم الإيلاء أو في مده بذلك واقعه أعلم اه (قوله فان كان بقرعة) كان قال ان وطئت
 فقه على عتق اه حل

• (كتاب الطهار) •

بكسر الظاء المشدود كرجع الإيلاء لمشاركه فيما باقى والمقاب فيه معنى البيمين وقبله معنى الطلاق اه
 قل على الجلال وذلك لانه يشابه البيمين من حيث إيجاله الكفارة في مشابهة الطلاق من حيث اقتضائه التحريم
 (قوله لان صورته الاصطية) أي المتعارفة في الجمالية اه حل أو المراد بالاصطية الكثرة الغالبة اه شيئا
 (قوله ونحو الطاهر) أي بالاحتصاص اه يجوز التشبيه بغير الطاهر ذكوا في قولهم كتاب ابطان أو كتاب الرؤس
 أو غير ذلك اه شيئا (قوله والمرأة كورب الزوج) أي في الجملة ولا تأمل ما ذكره كوربها على البطن (قوله والمرأة
 مركوب بالزوج) أي اذا وطئت فمركوبة بلو محبة تنتقل من الطاهر إلى المركوب ومنه إلى الموطوءة المعنى أنت
 محرمه على لار كمين يلازم كسب الامتناع عن الكشف (قوله ولكن طلاقا) أي بانسان غير رجعة كما
 يؤخذ من الفقة أي من غير عقد فكان به نفي التحريم المراد ما حنفيا في ع شرع لم ير مراهته وهل كان بائنا
 أو رجعا فيه فنظر أولوا الفسحة التي هي بسبب تزواؤه فله تعالى دفعه الله عنه تنفيذا انه كان طلاقا لا حل بعد

طلقة) نياية عنه بسوا الهالاه
 يقال سقوط المطالبة بالوطء في
 الدبر ينافي عدم حصول الفقة
 بالوطء فيهما لا تقع ذلك اذا
 يلزم من سقوط المطالبة
 حصول الفسحة كقول
 مكرها وناسيا (ومجهول) اذا
 استعمل (ومجهول) أي
 فيه لان مدته لا يمتددة
 بأمره بشعر فلا يترتب عليها
 باكر من مدة التحريم
 الوطء عادة كز والنكاح
 وشبع وجوع وفرغ صيام
 (وزمه بوطء) في مده بالانخال
 (كفارة عين) عقيدته
 بقرع (ان حلف بالله) فان
 حلف بالزمام ما يلهى فان كان
 بقرعة لزما لم يلهى وكفارة
 عين كسب في باب الكفارة
 أو بعلين طلاق أو عتق وقع
 بوجود الصفة

• (كتاب الطهار) •

ما حنفيا من الطاهر لان صورته
 الاصطية ان قول زوجته أنت
 على الطاهر أو نحو الطاهر
 لانه موضع الزكوب والمرأة
 مركوب بالزوج وكان طلاقا

لا رجوع ولا يعقدان المأثمة بانه صلى الله عليه وسلم وأظهرت عن زوجها بانها من زوجها الاول وأولادها
صغار ان منهم الى نفسها جاعوا وان تردتهم الى أبيهم ضاعوا الله كان قد عصى وكبر وليس عند من يقوم بأمرهم
وجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقادير ردهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال
أما حرم عليه فلا يكون جعلا لاشدء الى الرجعة أو باننا نحل له بعد لامر به بتدبير نكاحه فتوقفا وانتظاره
الوحي دليل على انه كان طلاقا لا حلا بعد الرجعة ولا يعقد اه قوله وكان طلاقا في الجاهلية أي كالأزاني
الجاهلية اذا أرادوا الطلاق أقولهم هذا الطلاق وكذا كل ما ينشأ في أول الاسلام حتى نسخ الله بالفتاوى تصفونه
بنت ثعلبة كانت تحت عبادة بن الصامت وفي شرحنا وأوس بن الصامت فقال لها أنت على كل شيء أي فانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حرم عليه فقالت يا رسول الله والي أنزل عليك الكتاب بما ذكر الطلاق
وأنه أو ولي وأحب الناس الى فقال حرم عليه فقالت اشكوا الى الله فاقبى ووحى فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما أزال الاحرم ولم أوصى فتأملت شيئا فخطت زاجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
قال لها حرم عليه هفت وقالت اشكوا الى الله فتأملت شيئا وان لي حصة صفراء وان مني حرمتهم البهائم
وان مني حرمهم الى جاعوا و جعلت رفع رأسها الى السماء وكان هذا أول ظهور الاسلام فتزل الوحي على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى الوحي قال ادعى زوجك فلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع الله
الايات وهذا دل على انه كان لانشاء التحريم الحاصل بالطلاق في أول الاسلام فتسخ الكتاب قاله ابن القيم
اه حل بوليت بصلحكم وقيل اسمها جيلة وشو له أصبح ما قيل في ذلك وقد مر به عجز بن الخطاب في خلافته
عاشم فقه طويلا وعظمه وتأمله باعمر قد كنت عدى عير انتم قبل ذلك عمر قيل لك يا أمير المؤمنين فائق الله
يا عير فانه من أين بالوقوف خلف التور من أين بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسمع كلامه اذ قيل له
يا أمير المؤمنين أتقف لهذه الجور فقال واقف لوجهي من أول الهار الى آخره لازل الاملاء
المكتوبة أشد ومن هذا الجور زهى التي سمع الله قوله لمن فوق سبع سموات يسمع رب العالمين قوله لا
يسمعه اه من الاعلام فيما بينهم من القرآن قوله وكان طلاقا في الجاهلية قيل في أول الاسلام من
كل وجه أى لانها ملقطة كما بان في القول به وقوله ففسر الشرع حكمه الذى هو الطلاق الى غير عما أى المراد
وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل تبقى الرأفة لظن لاذنزوج ولا تخلف تنسخ غيره قال النزال وهو من
تصرفات الشرع البسيطة التي لا يعقل لهدفى اه حل قوله وهو حرام بل كبريتون طاهر كلامهم وان
لم يكن فيه عود لان فيه اقداما على حكم الله واحتمال التشبه بذلك وغيره من ثم سماه الله تعالى منكرا من
لولا ان الاعتراف من ذلك أى حالة حكم الله واحتمال التشبه بذلك وغيره من ثم سماه الله تعالى منكرا من
القول وزو واى الآية أول الجاهلية النازلة في أوس بن الصامت لما طهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال لها حرم عليه ذكره اه شرح مد قوله ولو عبدا أى وانما يتصور ومنها العتق
لان مكان تكفير بالصوم وقوله وكافر أى ولو كافرا ولو كان كافرا ليس من أهل الكفرة ممنوع بالطلاق اذ فيها
شبهة الفرائض يتصور رقة بنحو أو سلم وقوله أو سكران أى متعديا بسكره اه من شرح مد قوله أو
مجبوبا والفرق بينه وبين الإلزام حيث لا يصح منه ان المصود ثم الجناح لان حاله ان المراد هنا ما يشمل الفتح بغيره
اه حل قوله كونه أزوجة قد يقال هو لم يمتد له وهو زوج وقد زال في نفسه لم يمتد عليه بقوله ولوامة
الخ اه حل في هذا الجواب نقله لايم الا لو كان الموطأ من كلام المتن قوله ولو متلفه فافق
الاحنية فالمراد بالاحنية من ليست بزوجة وقوله أو أذى أى ماله كماله الامانة المنكوسة فجمع الظاهر
منها فاجدهم اه شيئا قوله أو سكران أى جزأ طاهر بخلاف الباطن كالكبد فلا يكون ظهوره لان
شرط الظاهر ان يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف الباطن بالباطن أو بالظاهر بالباطن أو كعه فلا يكون

في الجاهلية كالأولاد
الشرع حكمه الى غير عما
بعد العود ولو دم الكفرة
يكسب أى حقيقته الشرعية
تشبه الزوج زوجته
الحرة بمجرمه كالأزواج
بأنى الأصل فيه قبل الاجماع
آية والذين يظهر من
نفسهم وهو حرام لقوله تعالى
وانهم ليقولون منكرا من
القول وزو واى (اركانه) أربعة
(مظاهر ومظاهر منها وشبهه
به وصفه فشرط في المظاهر
كونه زوجا يصح طلاقه) ولو
عبدا أو كافرا أو ضالبا
مجبوبا أو سكران فلا يصح
غير زوج وان كان من
ظاهر منها ولا من صبي
ويجنون وسكره فتعديرى
يصح طلاقه ولو لم يمتد
(و) شرط في المظاهر منها
كونها زوجة ولوامة أو صغيرة
أو مجنونة أو مريضة أو رتقاء
أو قراء أو كافرة أو رجسة
لا تحصى وتختلفها وأمة
كالطلاق فلا قال لاحنية
اذا كانتك فانت على كل شيء
أى أو قال الباطن لانه انت
على كل شيء أى لم يصح
(و) شرط في الشبهة كونه
كل الذى حرم (أو سكران)
محرما بنسب أو رضاع أو
مصلحة

ظهور في الثلاث (قوله لم تكن حلا) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها صرحا حلا أي حاله تحلل له فيها بعد
 ولادته فذلك قال في الخبر زوجه بخلاف من كانت حلاله أي قبل أن صارته محرما له (قوله وصرته أمه أو أمه)
 أي لا مضرته هو لانها كانت حلاله قبل الإرضاع (قوله قبل ولادته) أي أو أمها اه شوي (قوله بخلاف
 التي نسكها بعد ولادته) لانها كانت حلاله فطر أعتر بها (قوله كانت أو أرسلت الخ) فهو والتشبيه أربعة
 تشبيه كل بكل وزوجه يجوز بكل وعكسه اه شيئا * (فخرج) * قال في شرح الرض ولا يقبل
 من أي يصير الخ الظاهر ارادة غير كافي صريح الطلاق وغير اه وبوئضمن التخيير بصريح الطلاق ان
 المراد عدم القبول ظاهر الاطلاق لانه اذا وجدت خربة يقبل وله بدله التدبير اه سم (قوله أو أرسلت
 أو يدك) أي أو تفرك أو جردك من الاعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكيك والقلب فلا يكون
 ذكرها تظاهرا اه شرح مر وقوله فلا يكون ذكرها تظاهرا أي لا مضر بخلاف كتابة كظاهرها هذه
 العبارة وتقل في الرسم عين مر انه يكون كتابا وقولنا فليس هو الاقرب الاول لانه لا يحتمل الظاهر لعدم
 امكان التبع به فلا يكون كتابة لانها ما يحتمل المراد وغيره وهو ظاهر ان لم يرد به التعبير بالجزء من الشكل
 والا كان تظاهرا اه عش عليه (قوله أو يدك) أي وان لم يكن لها يد فهو من باب التعبير بالبدن عن
 الشكل اه برأوى وفي عش على مر قوله أنت كيدها تامل المتصلة والمنفصلة اه سم على عا
 فهو من باب التعبير بالبدن عن الشكل لان باب السراية وبسراية ع قال الزركشي لم تعرضوا هذا لكون
 ذلك باريق التعبير بالبدن عن الشكل أو السراية وتضمن التشبيه انتهى ووددت لو كان به على
 ذلك عند قول المتابع الا في قوله وأرسلت أو تفرك أو يدك اه أقول وينبغي اعتمادا اقتضاه التشبيه
 على ما قاله الزركشي وان الراجح فيه انه من باب السراية وعليه فلو قال لقطو معين عتلى على كظهر أي لم يكن
 تظاهرا اه (قوله كظهر أي) أصل هذا التركيب ايتان كركوب ظهر أي خذفت المبتدأ واقم المضاف اليه
 مفعله فانصل وارفع وحذف مجرور والكاف دخلت على المضاف اليه فحذف مضاف من كل من المشبه
 والمشيبه اه بخلاف قسم مامنه قال الشيخ عن الذين قول العرب أنت على كظهر أي أمه ايتان على كركوب
 ظهر أي خذفت لفظة ايتان فانصل الضمير وارفع (قوله أو كجسمها) انظر ما كتبتا عادة الكاف ولا يقال
 لدفع فهو ان التشبيه بجموع الاموج جسمها لا نقول هذا مرفوع يكون العطف بالواو وانما يكون ذلك لو كان بالواو
 وبجيء السؤال أيضا على قوله أو كجسمها اه وبجاءه الشوي قوله أو كجسمها انظر إعادة الكاف في كجسمها في
 كجسمها ولعل فائدة إعادة النادمان كالا صفة مستقلة لان الصفة تنجوع العلومات انتهت وفيه ان أو تفرق
 هذه الفائدتين أو أيضا كانت فائدة الكاف ماذكر كان عليه ان يأتي بها في بداهة تامل (قوله أو كتابه كانت كالجى)
 هل ولو زاد على ذلك أنت حرام على كالجى الظاهر نعم لانه محتمل التحريم بينهما برأيت شيئا ذكره كتابة
 ولو قال أنت على حرام كحرم أي فالوجه انه كتابة طلاق أو تظاهرا اه حل وبما شرح مر ولو قال
 أنت على حرام كحرم أي فالوجه انه كتابة تظاهرا أو طلاق فان نوى انها كظهر أو غيرها بطن أمه في التحريم
 فظاهر والا فلا انتهت وتقدم في حكم الطلاق انتمها أيضا أنت على حرام وبجاءه هناك ولو قال أنت على
 حرام أو حرمك ونوى طلاقا أو تظاهرا أو نواهاها تخيير ولا خلاف نعم وعليه فكلوة بين كجسمها لامة اه
 (قوله تقليد الجين) أي على الطلاق لانه يشبه كلام الجين والطلاق كدنيته عليه ومثل الزمان المكان كمثل
 عن شيئا في شرحه من الشارح كانت على كظهر أي في البيت فيجزم التمتع ما في ذلك البيت وصير به عاذا
 دون غيره اه حل وانما قبلوا واشأته القسم هذا دون الطلاق كالتفرع وعكسوا ذلك فيقال لو قال أنت على
 كظهر أي قال لا نوى اشركك معها اه يجمع على الاصح لان مصفة الظاهر اقرب إلى مصفة الطلاق من حيث
 إعادة التحريم فالحق ما في قوله لا تشرك فيها وأما حكم الظاهر من وجوب الكفاية فهو مشابه الجين

(لم تكن حلا) الزوج كبنته
 وأخت من نسب مضرته
 أمة أو أمه وزوجه أمة التي
 نسكها قبل ولادته بخلاف
 غيرها التي من ذكر ونسب
 لانه ليس على التمتع بخلاف
 ازواج التي صلى الله عليه
 وسلم لان غيرهن ليس
 محرمات بل لشرف صلى الله
 عليه وسلم بخلاف من كانت
 حلاله كزوجاته وملا عنده
 لغيره وغيرهما عليه (و شرط
 في الصيغة لفظا شرعا به)
 أي بالظهور وفي معاصرها في
 الثمان وذلك لما صرح
 كانت أو أرسلت أو يدك ولو
 بدون على (كظهر أي أو
 كجسمها أو يدها) لا تظاهرا
 في معنى ما ذكر (أو كتابه كانت
 كالجى أو كجسمها أو غيرها
 يذكر للكرامة) كراسها
 وروحه لاحتمالها الظاهر
 وغيره وتعبير بذلك عام على
 غيره (ومع قوته) كانت
 كظهر أي موما وشهر انطباع
 الجين فانت كظهر أي حصة

شهر ظهور وقت ذلك

وابلا لا متناهي من وطنها
 فوذا به أشهر (و) صغ
 (تلقبه) لأنه يتعلق به
 القصر كالملاقاة والكفارة
 كاليمين وكل منهما يقبل
 التعليق (فلو قال ان طاهر
 من شرتك فانت كظهر أي
 فظاهر منها) فظاهر منها
 علامته من التعريف والتعلق
 (أو) قال ان طاهر (من)
 فلانة فانت كظهر أي
 (فلانة أجنبية أو) ان
 طاهر (من فلانة الأجنبية)
 فانت كظهر أي (فظاهر
 منها فظاهر) من زوجته
 (ان نسكها) أي الأجنبية
 (قبل) أي قبل طهارتها
 (أو اراد اللفظ) أي ان تلفظت
 بالظهور منه لو جرد التعليق
 عليه بخلاف ما إذا نسكها
 قبل ولم يرد اللفظ لانتفاء
 الشرع (أو) قال ان طاهر
 (من فلانة وهي أجنبية)
 فانت كظهر أي فظاهر
 منها قبل النكاح أو بعده
 (فلا) يكون طاهر من زوجته
 لاستقامة اجتماع ما يتعلق به
 ظاهرا من ظهور فلانة وهي
 أجنبية (الان أراد) أي
 الفتا (وظاهر قبل نكاحها)
 فظاهر من زوجته وهذا من
 زيادتي (أو) قال (انت)
 طالق كظهر أي وفوى
 بالثاني معناه ولو مع

دون إطلاق فالحق الوقت باليمين في حكمه المرتب عليه من التأكيد كاليمين دون التأييد كالإطلاق اه
 شرح مر (قوله ظهور وقت ذلك) فان يوطئ في المذكره كفارة الظاهر لحصول العود به وهل كفارة أخرى
 أو لا يزعم إلا رد صاحب التطبيق والأثران وغيرهما بالثاني الباري وصحبه في الرخصة كاسهلها وجل الوالد
 رحمه الله لا على ما وافقهم المختلف كقوله انت على كظهر أي سنو الثاني على طوع من ذلك اه شرح
 مر (قوله ومع تعليقه) كقوله ان دخلت فانت على كظهر أي دخلت ولو في حائضه أو نسائه لكن
 لا عود حتى عكسها عقب ما قلنا من كرمه ولو جرد الصفة قدر إمكان طلاقها ولو طلقها وقوله ان لم أدخلها
 فانت على كظهر أي فممت وفي هذه يصر والتأثير لا العود لانه بموته يبين التأخير قبله وسبقه بتسجيل العود
 وقضية كلامهم انفساد الطاهر وان كان تسجيل الملق خطبا جاهلا أو ناسيا هو ممن يبالى بتعليقه به قال المتولي
 وعلمه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعلى حكمه فيعلم فيه وهو كذلك ولو كلامه محمول
 عليه وهو يعمل كلام المتولي على ما إذا لم يصد اهلامه شرح مر (قوله وكل منهما) أي الطلاق واليمين
 يقبل التعليق لان الإيلاء يمين ومع تعليقه بيمين غير الإيلاء كان يقول والله لا أكسك ان دخلت
 الدار فسطحا قد يقال اليمين لا يصح ان يعلق وقضية اليمين في ذلك ليست مطلقة والمعلق انما هو المعلق
 عليه وكان ينبغي ان يصر بما إذا كان باجرا يذوقه لا أكسك لا حردا وكما يوجب اليمين على الطلاق فيصع
 تعليقه كما تقدم قد يوجب الطلاق على اليمين فيما اذا طاهر من امراته ثم قال لا شيء أشركك معها فانه يكون
 مظاهرا من الثانية أيضا اه حل (قوله وفلانة أجنبية) هذا بيان لما لا ياتي الواقع لانه قال ذلك في الصيغة
 بل صيغته ان طاهر من فلانة فانت على كظهر أي بهذا اختلاف قوله أو من فلانة الأجنبية فالقصر
 فيه اه قال ذلك وكذا قوله وهي أجنبية القرض اه فانه في صيغته أيضا اه شيئا (قوله لو جرد التعليق عليه)
 وهو الظاهر منها بعد نكاحها في الأولى قال في شرح الروض ذكر الأجنبية للتعريف لا لاشتراط كمال قال لا
 أدخل دار زيد بعد ما فيها ثم دخلها وسنوت فرق بينهما بين عدم الحث فيم لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه
 به سد ما صار شيئا بالو لم يسمه هنالكا التعريف كان تطبيقا لما إذا طاهر من الأجنبية لقوله اه قال الشيخ
 جهات وشبهه قول الصفة الصفة في العرفه لقوله وضع يجوز في العالم وفي النكرة للخصيص نحو مردت
 برجل فاضل اه أقول مقتضى فرق في شرح الروض انه لا فرق بين ان يقول لا أكلم هذا الصبي أو زيدا
 الصبي ومقتضى ما ذكر من الصفة الفرق بين الصفتين وكان على مقتضاه ان يفرق بان الأجنبية تقع وصفا
 للعرفه فهو للتعريف بخلاف الصبي في هذا الصبي ليس متابلا صليبا أو بدلو فوقع فيهما ولا يخرجهما
 ما لو قال لا أكلم زيدا الصبي وحرره وكتب على قوله في صدر هذه القولة كان تطبيقا لما إذا طاهر من انفسار ما يلزم
 على كونه تطبيقا لما إذا شوري (قوله وهي أجنبية) جلة حالية تفيد قيد العمل وهو قوله طاهر
 بجاء كونها أجنبية بخلاف قول من فلانة الأجنبية فان الأجنبية تقتضي خصوص الموصوف ولا تجسد العمل
 اه شيئا (قوله وهي أجنبية) من كلام المظاهر على جهة الشرط (قوله أو أنت طالق كظهر أي اخ) ولو
 قال أنت على كظهر أي طالق وأراد الظاهر والطلاق حسلا ولا عود وان أطلق فظاهر وقوع الطلاق
 وجهان وقياسا لم يرد عكس ترجع عدم وقوع هذه الحالة اه شرح مر (قوله ونوى بالثاني) أي
 وسعه وقوله معناه أي معنى الثاني وهو غير محال في التكثير وأضحت المتوساة أو في معناه وحده أو مع
 الطلاق أو غيره أو الثلاثة فنية بمعنى الثاني والثاني تصديق بربعه ورواها من ان الصواب ان تعنها كلام
 المتن في هذه المسئلة من أولها إلى آخرها على طبع النظر من كون الطلاق جيا أم بياتا اثنا وسبعون
 ياتان أنت طالق الخلق من تركه مع كظهر أي ما ان سلقه أو بنوى به البلاغ فطأ الطاهر أو غيرها
 كذلك أو الطلاق والظهار والعلاوة وغيرها أو الطاهر وغيرها أو الثلاث فنية أي أحوالها وان هذه

الثمانية في كظهر أى الخالى عن تركيبه سمع أنت طاق وإذا ضربت عدة أحوال أحدها في عدة أحوال
 الا آخر حاصل أو بقية ستون وتأتي هذه الاحوال الثمانية عند تركبها وجعلها كقوة واحدة فضعها الى
 الاربعه الستين يحصل اثنان وسبعون وفي جميعها اذا كان الطلاق بالتتابع فقط وإذا كان رجبيا ونوى
 بالتتابع وحده معناه ولوم غير بان نوى به الظاهر فقط وظاهر أو طلاقا وظاهر أو غيرهما أو الثلاثة وضرت
 هذه الاربعه في أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون تقع فيها الطلاق والظهار وكلاهما أو في
 عددها وهو أر بعون صورة تقع فيها الطلاق فقط وذلك بان أطلق الثاني أو نوى به الطلاق فقط أو غيرهما أو
 الطلاق وغيرهما كذلك فهذه ربه أحوال اضرب بها أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون في هذه
 صورة وتضم الثمانية المذكور تقع تركيبها ما يكون الحاصل ما ذكر وهو هذا الظاهر ان حاصل ما يتصور في هذه
 المسئلة مائة وأربعة وأربعون حاصله من ضرب اثنين حالتين وقوع الطلاق الرجبى والبانى في اثنين وسبعين
 ويجمع هذا قولك متى كان الطلاق رجبيا ونوى بالتتابع وحده معناه ولوم غير موقع كل منهما والافا الطلاق
 فقط اه دوى فيقعان معاني اثنين وثلاثين والطلاق فقط في مائتين وتأتي عشره وأمله في قل على الجلال
 قوله ونوى بالتتابع معناه أى الظاهر وقوله ولوم معنى الاول الذى هو الطلاق فلو قال ولوم غير ذلك
 اولي لشمله ما ونوى الظاهر والعق وقوله أو أطلق تعميم لتصرحه بعد بانه صريح في الطلاق وقوله ولوم
 الاخرى مع معنى الاخر هو الطلاق وكذا النوى بالبانى الظاهر والاول العتق فلو قال ولوم غير ذلك
 ذلك وقوله أو نوى بالاول غيرهما أى الطلاق والظهار كالعتق وفيه كيف يقع حيثما الطلاق مع قوله لم لا بد
 في الطلاق ان يفسد له فاعلمناه الان يقال محل يشترط ذلك بحيث وجد الصارف وقوله ولوم الطلاق
 يمكن رجوعه اذا نقضه أو نوى بالاول غيرهما أى فضا أو مع الطلاق وقوله لان يكون كناية في نوى
 في الظاهر فانه اذا نقضه أى بببانه اذا نقضه أى الظاهر وقد تكرر كقوله الخطاب معوهى أنت وبون ذلك يكون
 لغزاه اذا قال لزوجهما بشده كظهر أى كان لغزا وقوله وبسبب الخ انما يكسر صريحاً بذلك ليس
 المقدور كالمقنونه بناء على ان كظهر أى خبر لبدها محذوف وليس التابع كالمقصود بناء على انه خبر بان اه
 حل (قوله بان نوى بالاول الخ) حاصل ما ذكره قبل الا عشره ووالذى ذكره بعد هاتين عشره في رجبى
 واذا اعتبرت قوله أو كان الطلاق بائننا في الصور والستة عشر التي بعد لانها أربع صور من صور التركيب
 أى ركب السكاتين وجعلها كقوة واحدة ففشار الى ثلاثة بقوله أو نوى جماعى يجمعوهم ما طلاقا أو ظهرا
 أوهما والى الرابعة بقوله أو نوى جماعى أى يجمعوهم ما الى قوله غيرهما اه شعبان قوله أو نوى بكل منهما
 ظهرا ولوم الطلاق) اشتمل على أربع مسائل لان الاول امان بنوى به الظاهر وحده أو مع الطلاق فهذان
 حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب حالى الاول في الثاني أربعة أحوال نوى بكل الظاهر فقط نوى بكل
 الظاهر مع الطلاق ونوى بالاول الظاهر فقط وبانى في الظاهر مع الطلاق وعكسه اه شورى قوله أو لا بان
 أطلق الخ) أى لم ينو بالتتابع معناه بان أطلق الخ فاصور كاهل حرجة وقوله بالتتابع معناه وتحت الاست
 عشره صورة وقيلها عشره وركها في الشرح (قوله أو نوى جماعى أى يجمعوهم ما وقوله أو نوى جماعى أى الطلاق
 والظهار وقوله أو غيرهما أى كاتمت وقوله ونوى بالاول معناه أى الذى هو الطلاق أو معنى الاخرى
 الذى هو الظاهر أو معناه أى الطلاق والظهار أو غيرهما هو العتق وأطلق الاول أى أنت طالق فقط
 وفراى نوى معناه الذى هو الطلاق أو نوى جماعى أى يجمعوهم ما اه حل (قوله أو نوى جماعى) أى
 يجمعوهم ما لا يكمل منهما لان نية الظاهر أو الظاهر والطلاق بكل منهما تقدمت في الشق الاول في قوله أو نوى بكل
 منهما الظاهر ولوم الطلاق وعبارة الروض وشرحه أو قصد بالعتق أى يجمعوهم ما أحدهما أى الطلاق أو
 الظاهر أو كلاهما الى ان قال وقع الطلاق وحده اه سم (قوله ولمدم استغلال الخ) عبار شرح مدر

الاول بان نوى بالاول طلاقا
 أو أطلق وبالثاني ظهرا ولوم
 مع الاخر أو نوى بكل
 منهما ظهرا ولوم الطلاق
 أو نوى بالاول وغيرهما
 وبالثاني ظهرا ولوم مع
 الطلاق (والطلاق) فيها
 (رجبى وثمان) لعنة ظهرا
 الرجبى مع صلاحية
 كظهر أى لان يكون كناية
 فيه فانه اذا نقضه قد تكرر كقوله
 الخطاب معوهى بمر كانه قال
 أنت طالق انت كظهر أى
 (والا) بان أطلق فيها أو
 نوى جماعا طلاقا وظهرا أو
 هما أو نوى بكل منهما الاخر
 أو الطلاق أو نوى جماعا
 غيرهما بالاول ونوى بالتتابع
 طلاقا وأطلق الثاني ونوى
 بالاول معناه أو معنى الاخر
 أو معناه أو غيرهما أو
 أطلق الاول ونوى بالتتابع
 أو نوى جماعا أو بكل منهما
 أو بالتتابع غيرهما أو كان
 الطلاق بائنا (والطلاق) يقع
 لاثباته بصريحه فقله (قوله)
 أى حين الظاهر لا انتفاء
 الرجعية في الاخرى قوله لم
 استقلال لفظ الظاهر

واما عند عدم البيوتة فلان لفظ الظاهر لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينهما بإصاقي وقع تابعا غير مستقل
ولم ينبو لفظه ولفظه لا يصلح للإطلاق كمنه كسر قوله ولعدم استقلال لفظ الظاهر (الخ) إنما كان غير مستقل
لأنه في هذا التركيب كسر كلمة تابع الغير وقوله مع عدم نيته لفظه أي وحده احترازا عما قبله إلا أنه في وان
كان غير مستقل لكن نوى معناه لأنه وحده وقوله في غير هاتيه والستة عشر وقوله ولفظه الخ لظن أن جواب
عناية الهم بالجملة الموران ينوي بالاول منها ارفا فلا وقع في الظاهر اه (قوله مع عدم نيته لفظه) أي
المتعنى نيته اصلاحا لجملة الظاهر ارفا غير صالحه وقوله فيما ذاتي بكل الاستخراي نوى بآلت طاق الظاهر
ونوى بقوله كظهر أي اطلاق وقوله اذا خرج كظهر أي عن الصراحة أي في الظاهر أي لم يحسن صر بها
في الظاهر يكون كناية في الإطلاق وتقدم انه ان لم يكن قوله كظهر أي اذا نوى به الظاهر صر بجماع أن المعنى أنت
كظهر أي وذلك صر بجماع من غير شبهة لأنه فرق بين المتفاوت به وانقدرو هذا كما ترى بخلاف كظهر أي كناية في
الظواهر والطلاق وهو بنى قولهم كذا لفظ الظاهر اربست كناية في العلق الا ان لم يحصل ذلك في اللفظ
الصريح اه حل (قوله ولفظه الخ) العلق (الخ) وارد على قول المتيقن والاف لا يلاق فقط بل نسبة للمعجزة وخاصة
وهي قوله أو نوى بكل منهما الآخر وحاصل اليراد ان يقال اذا نوى باطلاق ظاهرا فلا وقع في الظاهر ويكون
العلق واقعا بالثاني لان الفرض انه نوى به الإطلاق وقوله قال الرافعي الخ وارد على المتن أيضا بالنسبة للشيخ
الثاني من هذه الصورة وحاصل اليراد ان يقول ان نوى بالثاني الإطلاق فلا وقع في خلاف غير الذي أوقفه
بالاول أي مع ان عبارة المتن تقتضي انه لم يصرح به خلاف آخر لان قوله والاف لا يلاق فقط هو في ان الواقع خلاف
واستدلالا لأن اه (قوله كسر في العلق) أي في قوله وبس الإطلاق كناية بظاهر وعكسه (قوله قال
الرافعي فيما اذا نوى بكل الآخر الخ) هذه الصورة التي بحث فيها رافعي هي خمسة المور في العدد وتفرم
خص الرافعي البحث بجماع ان يجتمع في السادسة والسابعة والثامنة وفي الثلاثة عشر أظهر كسر من تقرير
اليراد الذي أوردوه على قول الشارح ان نوى به طارة غير الذي أوقفه مل (قوله وهو صحيح ان نوى به طارة
غير الذي أوقفه) أي أوقفه بقوله أنت طاق وقوله في الاينوبه ذلك أي بان نوى الطارق الذي أوقفه أو
أطلق وكتب عليه الشهاب عمرة هذا الكلام أفهمه معنى لان الفرض انه لم يقصد ايقاع علق بقوله أنت
طاق فكيف يصح مع ذلك أن فصل فيما قصده آخر اربان أن يكون عن الاول وغيره فبحث الرافعي في موضعه
اه ويرد بان هذا يقع به الإطلاق وان لم يقصد الايقاع وسجنا في شرحه نقل عن والده ضعف كلام الشارح بما
فيه نظر فليراجع ويقرر اه حل وعبارة الشارح يرى قوله وهو صحيح الخ هذا كلام مردود ويبحث عن
بحث الرافعي باله اذا نوى بظاهر الطارق قدرت كناية لطلب معه موصد ير كانه قال أنت طاق أنت كظهر أي
وحيث يكون صر بحال الظاهر وقد استعمل في غير موضوعة فلا يكون كناية في غير مكان لفظ الشهاب جرد
ونبه ان تقدير انطاب هو الصحيح لكونه كناية كما تقدم في الشرح تأمل انتهت (قوله أيضا وهو صحيح الخ)
من كلام الشارح وهو بخلاف ما قبله حيث قال لفظ الإطلاق لا ينصرف الى الظاهر وعكسه الخ وقوله فلا
مناقاة أي بين كلامهم وكلامهم أي الاصحاب وقد عرفت أن الجواب وان انتقته المسألة المذكورة ولكن
حصلت به المسألة بين كلامي الشارح تأمل (قوله ان نوى به طارة الخ) قال العلامة البرلسي لم يوجد منه قصد
طلاق سابق حتى يقال انه يقصد طارة آخر غير الذي أوقفه لان الفرض انه أراد بالطلاق السابق الظاهر ولأنه
مفروض فيما اذا نوى بكل منهما الآخر وقول والده لا يري الراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الإطلاق
باللفظ الاول وان قصد به الظاهر فلا يتحقق قصد طارة آخر باللفظ الآخر وتأويل في غاية البعد مع انه مبنى على
كونه كناية وليس كذلك اه برماوى مع زيادة (قوله وكلامهم) أي الاصحاب (قوله وسئلته نيته بكل منهما
الظواهر) هذه هي الخامسة والسادسة فيجب قبل الا وقوله أو لفظه وهذا معنى السادسة فيما جرد لا وقوله

مع عدم نيته بلفظه في غيرها
ولهذا العلق لا ينصرف الى
الظواهر وعكسه كما مر في
العلق قال الرافعي فيما
اذا نوى بكل الآخر ويمكن
أن يقال اذا خرج كظهر أي
عن الصراحة وقد نوى به
الطلاق يقع به طارة أخرى
ان كانت الاولى جمعة وهو
صحيح ان نوى به طارة أخرى
التي أوقفه وكلامهم فيما
اذا لم ينبو ذلك فلا منافاة
ومسئله نيته بكل منهما
الظواهر أو الإطلاق مع مسئلة
الطلاق لاحدهما ومسئلة
نيته غيرهما من وادى

مع مسئلة خلافة لاحدهما الراد اياهما ما صدق بالاول وحده والثاني وحده وبهم معا مسئلة اطلاق الاول
وسمى الثاني التوازي اربعة فيقابل الاوالتاتعة عشر فيما بعد الاوسنة الحلاق الثاني وحده تحتها اربع صور
فيما بعد الاوحي التاسعة وما بعدها المذكورة بقوله او اطلق الثاني ونوى بالاول مسئلة ما في مسئلة الخلافهما
هي الاولى فيما بعد الاو وقوله وسئلته في غيرهما اي الاول وهي التاسعة والعاشر فيما قبل الاوالتاتعة فيما
بعدها وبالثاني وهي السادسة عشر فيما بعد الاو وبما في مجموعهما وهي اربعة عشر فيما بعدها او بكل
منها وهي الخمسة عشر فيما بعد الحلقه المسائل التي رادها على الاصل سبعة عشر من ستة وعشرين نوى
تسعة ذكرها الاصل

«(تسلي) في أحكام الطهارة (قوله وما يدكر معها) أي الأحكام وقوله انه بين الأحكام اثنين فكان عليه
ان يقول وما يدكر معها بالاثنية الا ان يقال اراد بالجمع ما فوق الواحد بالفي ذكر كخصا للعود وما
يحصل من مسائل ثلثة ووجه آخر يوطه آخر على مسانف واداهه ايضا ذكره بقوله ولولا ظهوره من
أربع حكمه فان امسكنا الى آخر الفصل (قوله والعود) أي المختلف قلنا انه انقضى ما قاله ان يشارفها
اولا بوجهها او لاطاها فحصل الخالفة ثلاث صور بالامسك في غير الوقت الخالي عن الطلاق وبالي حصة
في الرجعي وفي الوقت بنفيب الحصة في اللغة اه شيخنا (قوله والعود في غير وقت الخ) أي على القول
الجدي من مذهب امامنا رضي الله عنه وعلى التسليم فيه تأويلان أحدهما هو حال الامام الملقب بالثاني أحده
بالزم على الوطه ونايهما بالوطه وبه قال أبو حنيفة والحسن البصري من أئمتنا ونقل البيضاوي عن الحنفية أنه
يشهد على الوطه ولو بالنظر اليها اه قل على الجلال (قوله ليعلم على وجود الصفة في الملق) أي وان نسي أو
حين عتد وجودها كسما اه من شرح حر يعنى انه لا بد من علمي وجود الصفة في الملق في الحكم بالعود
ولا يضر في الحكم بالعود حينئذ كونه عتد وجود الصفة نسياناً وبجواب اه رشدي وقوله كسما الخي مر
هو ان الصفة اذا وجدت مع نسيان أو جنون حصل الطهارة ولا يصير عتد الا بالامسك بعد الاقامة والتذكر
فحصل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عتد الا بالامسك المذكور اه عش عليه (قوله أي بعد الطهارة) ولو
مكرراً للتأكيد كما شتم اعمالهم نظروا لاسكان الطلاق بدل التأكيد لصفحة قوله بالحكم فكان غير أخفى
عن الصيغة اه شرح حر (قوله ان يحكمها من امكان فرقة) أي ولو جعلها واعل ان ادهم امكان
الفرقة شرعاً فلا هو في نحو سائس الا بالامسك بعد انقطاع دمها ولو بدعا من الاكرام الشرعي كالحسنى
اه شرح حر (قوله قال فلان الخ) قال الزركشي المعنى يعودون فيما قالوا أو في بعض ما قالوا فاللام
صلة يعودون وقال الانش في تحريم على العود على الوطه وانظر بشهرة ونحوه واستند الى ان ثم
يعودون يقتضى حدوث فعل في المستقبل وصور الزمان ليس فعل قال الزركشي ويريد الترك فعل اه سم
قوله ودل وجبت الكفارة الخ) ينبى على الخلاف انه على الاول يكون له سبيل الطهارة والعود فيجوز
تقديمها على العود الذي هو السبيل الثاني لما على غير الاول لا يجوز تقديمها على العود اه شيخنا وبجاء
الشورى (فان قلت) هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعى ينبى ان لا يجزى التكفير قبل العود
ان قلنا الطهارة شرط والعود سبيل وعلى القول بطلب سبيلين لا يجوز تقديمها على الطهارة ويجوز على العود
وهذان ابهر مرتالى انما يجب بثلاثة اسباب عقد النكاح والطهارة والعود وفاق على انه لا يجوز تقديمه
على الطهارة وان كان بعد النكاح لثلاثين من ثلاثة اسباب والحاصل انه يفرق بين ما وجب بسبب من بين
ما وجب بسبب بشرط أو بثلاثة شرطاً وانتهت بقوله أو بثلاثة شرطاً لعل فيتمرها حقه أو بثلاثة اسباب
بدليل ما قبله اه (قوله والا وجبنا الاول) أي وهو الموافق لمرجهم ان كفارة الذين يجب عليهم البعير والخنث
جيم وقد جزم ائمة فيهما ائمة الكفارة انما هي كفارة الطهارة على التراضى لما كان موطن وجبت على

«(فصل) في أحكام الطهارة
من وجوب كفارة ونحوه
تجمع وما يدكر معها يجب
(على مظهره كقارون

فأردتها بعد طلاق أو غيره
الاثنية السابقة والعود في
طهارة غير مؤقت من غير
وجهه ان يحكمها بعده أي
بعد طهارة مع علم بوجود
الصفة في الملق (من امكان
فرقة) ولم يفرق لان العود
للقول بخالفته يقال قال
فلان قولاً ثم طهره وعاد فيه
أي خالفه ونقضه وهو قريب
من قولهم عاد في حديثه وهو مقصود
الطهارة وسبب المرأة
بالنصرم وما سكتها الخالفة
وهو سبب وجبت الكفارة
بالطهارة والعود أو بالطهارة
والعود شرط أو بالودلته
الجزء الاخير اوجبه الاوجه
منها الاول (فلا تصل به) أي
بظواهره (جنونه) او انما شاء
(أو فرقة) يجوز أن نضع من
أحدهما بنقضه كعب
بأحدهما

الفور وهو الوجود من خرم في باب الصور بانها على الفور وشبه في بابها على الفور ولا يشك القول
 بالترائي بان سببها معية وقبالة تكون على الفور لانهم اكتبوا بحريم الوطه عليه حتى يكثر من اجتماعها
 على الفور وبان العود لما كان احسبها هو وسبب كانت على الترائي اه شرح مدر واما كقولنا نافع
 وقتل العدد والذين القوموس ففى على الفور لان سببها معية اه عش عنه (قوله ولعانه له) اى اوان
 طالت كليات العنان اه شرح مدر (قوله ولعانه له) معطوف على قوله كسببها المدة الواقعة مع المتعنى
 الضعيف فتمتنى ان الامان سبب لفصح يقع بصدقه انه ليس كذلك بل الواقع بعد ما نفاخ من غير نسخ فلو ذكره
 بعد الردة لوافقت لا لا نفاخ لكان اظهر (قوله وقد سبق القذف الخ) والافضل اصل الاسماء مدتها
 (قوله وملكها له وعكسه) اى بارث او قبول وسببها بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الاعجاب على
 قبوله ولا تنفجر المساومة ولا يكتفى بالثبوت اليه لانها لا تملك الا بالقبض ولو تنهدا كان كانت يده اه قل
 على الجلال (قوله وفوان الاسماء الخ) انظر وجه المعاري فحق هذا التصريح ان القوان والافتاء بمعنى واحد
 (قوله سواء اطلقها لعقب القهار) اى طار جياتنا العود لا يتنى بالطلاق الرجوع ولا يحصل العود الا بالرجعة
 بعده بخلاف الطلاق البائن فانه يتنى به العود كما تقدم في قوله او يطلق بانه ونسبها حتى ينفذ جيعن باب
 مجاز الاول لانهم لم يصر رجعة الا بعد القهار (قوله ان رجوع) اى وان طلقها لعقب الرجعة اه شرح مدر
 (قوله والفرق) اى بين الرجوع والاسلام حيث كانت عودا وليس عودا اه وفرضه هذا الرد على
 الضيف وعبارته مع شرح الحلى ولو رجوع او ارجع فلا يضره ان لم يسم فلهذه ان عاد بار رجعة الاسلام
 بل بعده والفرق ان الرجعة اسماء في ذلك النكاح الى آخره في الشارح ثم قال وقيل هو عاده بما قبل
 ليس بهادى ما بل بعدهما اصل الخلاف قولان في الرجعة اظهرهما انها عودا وجهان على هذا في الاسلام
 بعد الردة اسمهما ليس بعد وقوع بعضهما بالاول والآخر بينهما اول ظاهر من الرجعة ثم ارجعها فعودا
 بالرجعة اضاف الى الظاهر انتهت (قوله بتجيب حشنة) اى بفعله فاعولت عليه لم يكن عودا كما سأل في نظاره اه
 عش (قوله بتجيب حشنة في المدة) اما الوطه بعد المدة فلا عود فيه لا تقامعها كما رسم غير بتوقف العود فيه
 على الوطه بمحله او لا وبجرته كالباشره بعد الى التكفير ارضى المدة ولو قيد بظهوره فكانت شائسا انه كان ظاهرا
 المؤقت فلا يكون عاد في ذلك الظاهر الا بالوطه في ذلك المكان لكنه حتى وطئها فلم يجرم في غير ذلك المكان
 قياسا على قولهم انه متى انقضت المدة لم يجرم في المؤقت زمان كذا انما الشخ خلافا للفتاوى في الشق الاخير اه
 شرح مدر (قوله لاحتمال ان ينتظر به الحل بعد المدة) اى كما يحتمل كونه لاجل الوطه فيها فلم يتحقق الاسماء
 لاجل الوطه الا بالوطه فيها فكان هو المحل للعود اه شرح مدر (قوله وان حل) اى الوطه لانه لا يجرم الا بعد العود
 والعود لا يحصل في الوقت الا بالوطه فيجرم عليه ثانيا بعد المدة التي حل بها العود (قوله واستمرار الوطه وطه)
 يغنيان المدرجين التزوج عدم الاستمرار واستشكل هذا بعماس حوايه في الاعين من ان استمرار الوطه
 لا يحتج به لحلف لا بطا وهو مجامع واستمرورة واستمرار الوطه لا يسمى وطا ولا يجرم قوله وان وطئت وطا
 مما احاطت لم يجرموا عليه الاستدامة وقالوا انما التسمية وطا وقد قيل سقوط هذه الاشكال من اصله اذن
 الواضح ان فرق بين ما يسمى وطا والله حكم الوطه الاستدامة من الثاني بدليل تغييره بلم لا يسمى وطا
 وقولهم استدامة الوطه وطه اى حكا بدليل انهم لم يقولوا تسمى وطا ولما كان المذكور في لفظ الخائف
 والماتى لفظ الوطه حل على اسماءه فلا يشعل الاستدامة قوله لم يذكر المظهر حل على الاصح وايضا قل هناك
 المظاهر نحو عن المباشره بعد العود ويغيب الحشنة فصل العود والاستدامة لا تنفص عن المباشره ان لم تكن
 اغلظا منها قاتل ذلك ومضى عليه فاقه من اسرار شيوخ الكلام ومحاسن قوله على الاتهام اه قل على
 الجلال (قوله وحرم قبل تكفير الخ) ظاهره ان عجزه هو ظاهره ونقل بالرد عن الخطيب على شرح ابي

ولعانه لها وقد سبق القذف
 والمرافعة للقاضي بظهوره
 بانفساخ كرده قبل دخول
 وملكها له وعكسه او طلاق
 بان او رجعي ولم يرجع (فلا
 عود) لتعذر الفرق في الاولين
 ودون الاسماء في فرقة الموت
 وانتفاءه في البقرة (العود
 في ظواهر غير مؤقت (من
 رجعية) سواء اطلقها لعقب
 القهار ام قبله (ان رجوع
 ولو ارجع متصلا بالظاهر بعد
 النكاح (ثم اسلم) في العدة
 فلا عود باسلام بل بعده
 وان فرق ان الرجعة اسماء في
 ذلك النكاح والاسلام
 بعد الردة يتبدل للدين الباطل
 باق والخل تابعه فلا يحصل
 به اسماء وانما يحصل بعده
 (و) العود (في) ظاهرا
 مؤقت يحصل (بجنب
 حشنة) او قد وهمن فادها
 (في المدة) لا باسما لحصول
 الخفاء قلنا قاله به دون الاسماء
 لاحتمال ان ينتظر به الحل
 بعد المقدور (وب) في العود
 وان حل (تزوج) لما عكسه كما
 قولنا ان وطئت فانت طالق
 طرحة الوطه قبل التكفير او
 انتفاء المدقة واستمرار
 الوطه وطه وحرم قبل تكفير

شباع ما وافقه ثم رأيت التصريح به أيضا في الرض وشرحه في آخر الكفار وقوبلته فصل اذا عجز من
 لزمته الكفار من جميع النحل بقيت أي الكفار فخذته الى أن يقدر على شيء منها كإمر في الصوم فلا
 طأ حتى يكفر في كفارة الظهار اه وهل يحرم عليه ذلك وان خلف العنت أم لا ينسب نكاح والاقرب الجواز
 لكن يجب الانتصار على ما يدفع به خصوص العنت اه عيش على مهر (قوله وحرم قبل تكفير الخ) أي
 لا كفارة في المتأخر العائد فلا مرداباحة الوطء في المؤقت لأنه قبل العود اه شورى واهل ان المنصوص
 المقرر في شرح مهر ووج وغيره ان الظهار المؤقت يحرم التمتع فيه بعد العود بلوطء قبل التكفير ومضى
 المدة ويحل بعد أحدهما إذا كفر ولم تنقض المدة حل التمتع وقد ذكره هذا الشارح بقوله وكالتكفير مضي
 مدة المؤقت الخ وأوصفت ولم يكفر حل أيضا واستقرت الكفار فخذته وما قبل العود بان استمر على عدم الوطء
 حتى انقضت المدة فلا يحرم الوطء بعدها ولا تنجب الكفار لعدم العود اذا علمت هذا علمت ان عبارة المتن
 ضيقة عن أداء هذه الاحكام لان قوله وحرم قبل تكفير ظاهر في كل من المؤقت وغيره وقوله وأوصفت مؤتمت
 معناه أو بعد تكفير وقبل مضي مؤتمت فيتمضي انه في المؤقت يحرم التمتع بعد التكفير وقبل مضي المدتين
 كذلك كملت وان حل قوله قبل تكفير على المطلق فقط وجعلت أو قوله أو مضي مؤتمت بمعنى الواوحي
 بصير المعنى وحرم قبل تكفير في طائفة مضي مدته في وقت انقضت المدة لان الحرف في المؤقت يتوقف
 ارتفاعها على مضي المدتين وحصل التكفير قبل المضي وليس كذلك كملت (قوله وحرم قبل تكفير الخ) قال
 القاضي المعنى في تحريمه التلخيص بضم عدم التماس الأصل العترة كمنع النكاح في الجلاء تطبيقا وبالسنة
 في الزجر اه (فرع ع) في الرض وشرحه فصل اذا وجبت الكفارة بالعدو فأتا أي الزوجان أو مات
 أحدهما أو أتاه أو طلقها أو طلقها أو حبسها أو نكحها في سنة طأ أي الكفارة لا تستقر أرواها كالذين لا يسقط
 بدعوتيه وان جدد نكاحه بعد إتيانها التحريم لوطءها يكفر وكذلك لو ملكها بعد إتيانها اه سم (قوله
 أو مضي مؤتمت) فإذا انقضت المدة بعد العود بلوطء ولم يكفر يحرم الوطء وانقاع الظهار وبقيت الكفار في
 ذمتهم ولو لم يفسد الأصل حتى انقضت المدة فلا شيء اه شرح البهجة اه عيش على مهر (قوله تمتع حرم بعض)
 انظر لراشدر الى الوطء مع الجرح من الكفار بجمه الجواز حيث تعين دفع الزنا وقد بشر به قولهم حرم بعض
 لان الوطء حيث لا يجرم بالحيض اه شورى (قوله لان الظهار معنى الخ) تعليل لما فهم من القضية من
 جواز التمتع بغير ما بين السر والركبة وقوله ولانه تعالى تعليل لا دعوتين في المتن لكن الأولى بلاية
 والثانية بالقابض على ما فيها وقوله وروي أبو داود أنه لا يفيده حرم الوطء قبل التكفير كما يجتني
 وقوله وحل التماس الخ من غلة الدليل اذ لم يعلم من الآية الا وجوب التكفير قبل التماس فاحتاج الى بيان
 التماس فيه (قوله لا يحل بالث) أي لا الانتفاع (قوله جلاء مطلق على المفيد) توقف فيه بعضهم من حيث
 ان المطلق يصدق على المتيلا لأنه فرد من أفراد عليه الأمر انه ادعاه بالتدوين المطلق هو الاطعام والمقيد
 الصوم والاعتقاد ولا يصدق على شيء منهما فلبيان يمكن أن يجاب بان مراد الشارح بالمطلق التكفير لا فرد
 الذي هو الاطعام بدليل قوله ولانه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس وقبل أوجب الاعتقاد
 والصوم قبل التماس (فان قلت) المطلق الذي أريد تشديده هو التكفير المراد منه هنا الاطعام اذهب الذي يراد
 تشديده (قلت) لا ضرر في ذلك اذ غرضنا تشديد المطلق الذي ضمن هذا الفرع تشديده الآية لا تحريمه فوجوده
 في هذا الفرع لا يخبر به عن كونه مطلقا ولا يمنع من تشديده عند الفردن الا لا تحريم تأمل اه (قوله لا تقر به احسن)
 تكفر في المسباح فثبت الامر أقربه من باب تنب وفي نفس من باب قتل قربا بالسر كصلوات وأثبتت
 ومن الاول ولا تقر الزنا (قوله كالتكفير مضي مدة المؤقت) واعتراض الباقين حله بعدم معنى المدة
 وقبل التكفير لان الآية ترتكز في ظهار مؤتمت كذا ذكره الاستدعي وغيره مردود بان الذي لا يثبت

أوصفت) مدة ظهار (مؤتمت)
 تمتع حرم بعض) فيحرم
 التمتع بوطء وغيره بما بين
 السر والركبة فقط لان
 الظهار معنى لا يحل بالث
 كالمضي ولانه تعالى أوجب
 التكفير في الآية قبل
 التماس حيث لا في الاعتقاد
 والصوم من قبل أن يتماس
 وقد مر له في الاطعام حلا
 للمطلق على المقيد وروي
 أبو داود وغيره انه صلى الله
 عليه وسلم قال رجل ظاهر
 من امرأته ووافقه الا تقر به
 حتى تكفر وكالتكفير مضي
 مدة المؤقت لانها تنبها
 فسر روي التماس هنا
 لثب الظهار بالحيض على
 التمتع بما بين السر والركبة
 كقوله ومن حله على الوطء
 ألحق به التمتع بغيره فجا
 بينهما به جزم القاضي وقيل
 الراعي ترجحه عن الامام
 ووجه في الشرح الصغير

بخلاله فيما عدا ذلك ليعبر

وعليه يحمل المطلق الأصل
بما لا ذكر من تنجيم جواز
التمتع والمطلق للذ كوروم
قولي اومضى مؤتمن
رباني (ولو ظاهر من أربع
بكسمة) كائن كظها
فظاهر من وجود لفظه
الصريح (فان أمسك
فأربع كهارات) لوجود
سبهار (أو ظاهر من أربع)
من كلف ولو متوالي فائد
من غير أخيرة) أملى التولية
فلاسل كل منهن زمن
ظها ومن وليت فبها وما
غيرها فظاهر فان أمسك
الرابعة فأربع كهارات
والأشياء (أو كرو) لفظ
الظهار (في أمراء) تنكروا
(منه لا تعد) الظهار (ان
فصدا شتانا) فتعدد بعد
المستأنف اما اذا قصد
تأ كيد أو أطلق فلا يتعدد
بخلاله ولو أطلق في الإطلاق
لقوله بآلة المانوسنة
الإطلاق من يلف فلو قصد
بالبعض تأ كيد أو البعض
استأنفا أعطى كل منهما
حكمه مخرج للمصل المتصل
فانه يتعدد الظهار فيمطلعا
(وهو) أي الظاهر (ب) أي
بالاستئناف (عائد) بكل مرة
استأنفها الأصل زمنها
(كل الكفارة) *

من الكفر وهو الاستئنا
تسرا لظن بونه الكافر لانه
سرا لظن بونه الكافر لانه

ترواها في غير الوقت اه شرح مر (قوله بخلافه) أي التمتع فيما عدا ذلك أي فيما عدا ما بين السرة
والزكوة فيجوز وبعبارة شرح مر (قوله لا لا يزني) أي لا يفرق بين من يحل القبله ونحوها شهوته وغيره بحسب
في الصوم وبني الجزاء للتحريم اذا علم من عادته انه لو استمتع لوطن لشبهه ورقة تعوام (قوله والمطلق المذكور)
أي وهو ما عدا الوطء (قوله فان أمسكهن الخ) هل يتعين في دفع الامساك طلاقين بكسمة واحدة أو يحتمل
بالشروع في طلاقين ولو لمع الترتيب ولا يكون مطلق كل كسمة كظها اه شوري (قوله فأربع كهارات)
وفاقره ما لحلف لابلهم جماعة وقتهم حيث يلزمه كفارة واحدة لان العود هنا في كل واحدة اه قل على
الجلال (قوله أو كرر انفا الظاهر) أي الظاهر المطلق في أمر أو أم الموقت فلاته رد نفسه مطلقا لعدم العود
فيه قبل الوطء فهو كتركيب بين من شي واحد اه شرح مر (قوله بهد المستأنف) كنه أو أدبه ما أو إلى
المؤ كد في مثل المرة الأولى والا فلو دل ثلاثا فتدنه به يقع اثنتان لان المستأنف اثنتان وليس كذلك يقع ثلاث
اه شخبنا (قوله لقوله بآلة المانوسنة) ولانه عدد أصغر من الواز وجعلنا له فإذا كرر مرة لظاهر انصرافه إلى
ما يحكمه ولا من وجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الأول بخلاف الظاهر لا شرا كهما في التحريم اه شوري
(قوله المتصل) أي فوق سكة التفريق والي اه شرح مر (قوله) (خاتمة) (قوله) (ان لم تزوج عليه) نت
على كظها أي ونعمن من التزوج لم يكن مظاهرا إلا بما سمعته من أحداه أو لا يكون عائد التزوج الظاهر
قبل الموت فانتفي الامساك فان قال اذا لم تزوج عليه نت كظها أي صار مظاهرا بانكمن من التزوج عقب
التعليق ولا يتوقف على موت أحداه ولو الفرق بين ان وانما في الطلاق اه شرح مر

(كتاب الكفارة)

من الكفر قطع الكاف وهو الموحدة وأعدم الموحدة والسترونه الكاف لانه يستحق بالباطل ومنه الزواج
مثلاله ستر الحجاب بالتراب أو ما لها ستر جسمه بحسب وجبت ذل طلاقها على غير مجاز أو حقة عن رقة وهي في
حق الكافر ومسلم لا تم طلاقها في حق مسلم أو تمها برة أو زجر فوهذا بحسب الأصل اذ لا جرم ولا جرم نحو
الندوب كيا في وقتهم ان الظاهر على التعارض على المعتمد وكذا اجبة الكفار اثنا عشر سبعا خلا
لما في ظاهر شرح الروض من ان كفارة الجماع في الصوم على الفور وهي من العبادات فتوقعها على النية لكن
المقلب فيها غاية الرقة بالفترة فصحة النية فيمن الكافر كركنا لظن عن نحو عبده المسلم وكذا لم يرد عن
ذلك صرح اه قل على الجلال في المصباح قال الفارابي بونه الجوهري كفرن باب ضرب يوفى نسخة
معتمدة من التذبيب كفرن مضبوطا بالضم وهو الوجه اه (قوله لانه تارة الذنب في ان) هذا ظاهر
فيما فيه ذنب أو ما كفارة لخطا في الذنب الذي ستره لا أن يقال شأنها والغالب فيها ذلك وبعبارة شرح مر
في فصل الكفار في كلفة الاعيان والتصدقها في الكفار متدارك ما فرط من التصديق وهو في الخطا في لانه
فيتمثل التثبت من خطر الاتساق انتهت وسأني في أول الجنايات كلام نفيس يتعلق بهذا المقام ولا يضيغ الامر
الافاد اجتهاد شئت (قوله لانه تارة الذنب) أي نحو بونه على انها برة كسجود السهو يجزئ الخال الواقع
في الصلاة فكأنه لم يوجد هو ما رجحان عبد السلام وأتخففه بناء على انها برة كالحمد ولا يان بسبها
ينزجر عن ارتكاب الوجوب لها وفي كلام بعضهم وهو صاحب الترميها الكافر زاجر وقر شخبنا فيها
المعنيين وفي كلام ج في شرح الارشاد انما في الصافي لا يرفع الاثم من أصله بل تقطع دواؤه وهو الراد بترها ومضى
على في شرح الأصل وقر فينيانو بن دقن في المصباح فيمن يزيل لعين ما به المصيبة فلم يبق بعد من
يؤم أتمه لا يخفى ان الموحدة لا تعالي ولا بد من التوبة من القصور مجموعا به عليه ج في شرح الأصل اه
حل (قوله تجب نيتها) أي الكفارة وأصح لان كسها مستغفر من قسبة البطل فلا يقال الحكم على
الشي فرغ عن تصدروا من الكفر بنية اه ع (قوله من غيرها) أي من قسبة الواجب (قوله)

ينوي الاعتقاد والصوم والأطعام أو الكسوة وتتم من غيرها

كَنْزَرُ فَلَا تَكْفِي الْأَعْتَاقُ وَالصَّرْمُ وَالْكُسُوفُ ۝ ٤١٤ ۝ الْأَطْعَامُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ خَيْرُهَا وَبِذَلِكَ عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ اقْتِرَانُهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

ظهارا وقتلا ربوا وتغما • جاعا كالتصير في الصيد والاذى

بل يجوز بتدعيمها وماتله
 في الجسد وع في باب قسم
 الصدقات عن الاحصاء
 وصححه بل صوبه وقال انه
 ظاهر النص لكنه صحيح
 لاني هذا يجب اقتراحها
 به في غير الصوم واذ اتفدها
 ويجب فرضها عزل المال كما
 في الزكاة وعلم ايضا انه لا يجب
 تعديها بان يشهد بظهار أو
 غيره لو كان عليه كفارة فاقبل
 وظهاروا عتق أو صام نسبة
 كفارة وقع عن احدهما أو
 لم بشرط تعديها في النية
 بخلاف الاصل لانها في مقام
 خصها بالذمة الى العتقات
 فاكفي بها فصل النية فان
 صين فيها أو كان كزوى
 كفارة تنزل وليس عليه الا
 كفارة ظهار لم تجز عن الكافر
 كالسلم في الاعتاق أو الطعام
 والكسوة والان زنة للتمييز
 لا للتقريب ويمكن ملكه رقية
 مؤمنة كل من سلم عبده أو عبد
 مور ونه فيملكه أو يقول
 لمسلم اعقت عبدا عن كفارت
 فيجزيه وأما الصوم فلا يصح
 منه لتعصفر به ولا يتنزل
 عنه الى الطعام لقدرته عليه
 بالاسلام واذ لم يملك هو
 مظاهر موصوفه بقسم مؤمنة
 لا يصلح له وطء الا فخره أو
 مثاله أسلم ثم اعقت وعلم
 ايضا انه لا يجب نفي الغرض
 لانها لا تكون الا فرضا (وهي)

ومن حلقه بالله خروتن * فذلك سبعم ان حقلت بهذا

(قوله ومنها) اي اليمين ومراجم هذا ادخال هذه المذكورات في قوله وهي ثمرة الحلاله بحسب الظاهر لاشملها حيث قال وسأنت في الاعان وهذه الابواب الثلاثة ليست مذكورة في الاعان فقال هو وان لم تذكر في الاعان لكم امنها قوله ومنها بلاه اي ان حلقه بالله قوله وان لم يكن فيه كفارة غلبه في الاعان أي الاعان عين سواء وجبت فيه كفارة لكونه كذا أم لم يجب لكونه صاها وهذا أحسن في فهم كلامه من تخرجه على الضعيف من ان الفصل شاهد على ان احسنا وجبرنا في قوله ومنها أي الاعان بلاه ولمان وان لم يكن فيه أي الاعان كفارة بان كل صاها كان فيه الكفارة اذا كان كاذبا لو كتب صاها أي الاعان عين وان لم يجب فيه كفارة لكونه صاها فان الاعان مطلقا من اقراد اليمين هذا معنى كلام الشارح خلافاً لمن فهم من الشارح ان الاعان لا كفارة فيه اذا كان كاذبا فيكون مبنيا على ضعف وهو القائل بان الاعان ليس بمنابيل شهادة فلا كفارة على الكاذب لان من لم يجب الكفارة على الكاذب يقول بانه شهادة لا يمين تأمل انتهت (قوله ولمان) المراد بكون كليات الاعان أعمانا ان حكمه لحكم الاعان من حيث لزوم الكفارة فيها عند الكذب فلا ينافي انما في الاصل ليست أعمانا اه عش في كلف الاعان (قوله وان لم يكن فيه كفارة) الظاهر وجوبه في الاعان على الكاذب فيصهل تعدد تعدد أفعاله وتوجب كفارة واحدة لراعي التعدد كالأقوال وان جرى في شرح الهجعة على وجوب كفارة واحدة اه شوبرى (قوله وخصالها) أي اتصال مجموعها لان القتل له خصائص اه وصار حل قوله ثلاثة في أن كفارة القتل ليس له اتصال ثلاثة اذ ليس فيها طعام وهذا دفعه بقوله على ما ينبتا قوله الى الجاه (قوله مؤمنة) أي قول يوجب احوال أو دار أو صواب اه شرح مر ويحل اشتراط هذه الشروط في الاعتناق عن الكفارة كالمسألة اما الاعتناق على ما ذكر في كتيبه الا على الزمان وغيره اه اه عش على مذ بنوع تصرف (قوله والحق ما غيرها) أي الحق بكفارة القتل من حيث اشتراط الاعان غيرها تحت مقرر ان قوله سببها أي سبب الحق به وهو القتل وسبب الحق هو كالجاه والظواهر ومراجم حمة السبب عدم الاذن فيه لان الحق به القتل الخطأ ولا حمة فيه لكن فيه عدم الاذن وقوله أوجاد أي بناء على ان حل المطلق على المقدس من باب القياس فلا يحتاج لمجمع وأعلى الاستدلال من باب القياس فيفسر وهذا مع قوله قياسا والقولان يمكنان في الاصول اه شجنا (قوله بجملة حمة سببها) أي في ذاته فلا ينافي ان آية القتل وادعى القتل الخطأ ولا حمة فيه على المطلق فاه الشيخ في شرح الورقان وبسطه بما ينبغي مراجعته اه شوبرى وصار ج بجملة عدم الاذن في السبب (قوله أو حلال المطلق الخ) فعلى هذا اشتراط الاعان في كفارة الظاهر والجماع ثابت بالنسب ومعنى حل المطلق على المقدس الحكم بان المراد من المطلق ذلك المقدس بان يقيد به (قوله لم يجر منها) أي ويعتق بوجود الاطمانه أو من يدعيها بما كان على عس عن سم وجبرانه قوله لم يجر منها فهو معوقه معلوماً ويعلى شرح الارشاد ليجتاز وقع عقبة معلوماً اه انتهت (قوله وبلاعب الخ) يجبه اعتبار السلامة عند الاداء لا الوجوب حتى لو كتبه صا عند الوجوب واعتقه بعد ذلك في الظاهر وقد سألوا الجرا ثم ان على مقتبه بان اعتقه قبل العرف في الظاهر فلا يعد اعتبار سلامة عند وجوب اعتنائه ان ما قبل الوجوب بانها الاجزاء ككليات الجمل في الزا كاتقيل الحول فلا يرجع اه مر اه شوبرى (قوله بخل بعلى) تحريم العيب هنا اعتبر العيب هنا بما ذكر في النصب عما يخص العموم في النكاح بما يخص بالجماع وفي البيع والزا كاتقيل على المال لتوافي كل بابا لما يتيق به وتقدم في البيع وباد على هذا فراجع اه قل على الجلال (قوله لان المقصود من اعتناق الرقيق الخ) فيمن هذا التطيل يقتضي ان العيب عيا بخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعاً على عس مخرج من البعد الزمان يجوز اعتاقه تبرعاً كما تقدم يمكن ان يراى في التطيل مع كونه في محال شئ معدومة اه شجنا (قوله كلام) أي قتلا على نفسان لم يكن له منق أو غيره

ومنها بلاه ولمان وان لم يكن فيه كفارة ونذر لجاح كاهي معرفه في محالها (مر ينفق ظهروا مع) في فنر رمضان (وقتل وخصالها) أي كفارة الثلاثة ثلاثا اعتاق ثم صوم ثم اطعام على ما ينبتا بقوله (اعتاق وبقعة مؤمنة) فلا تجزئ كفاة قال تعالى في كفارة القتل قصص رقيقة مؤمنة والحق ما غيرها قياسا عليها بجماع حمة سببها من القتل والجماع في رمضان والظواهر أو حلال المطلق على المقدس كحل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهادتين من وبالكم على القدي في قوله تعالى وآشهدوا ذوي عدل منكم (بلا عوض) فان كان عوض كانت حمة كفارة ان اعطيت أو اعطى فزيد كذا لم يجر منها لانه لم يجر الاعتناق له بل ضم اليها قصد العوض (و بلاعب بخل بعلى) اشتراط الاعتناق المقصود من اعتناق الرقيق تكميل حاله بالبرغ فوطا في الاحراز من العباد وغيره اه بذلك انما يصل قدره على التمام بكفاة الامار كالا على نفسه وغيرها

ان كان له منفق وفي المصباح اسكن بالغنى الثقيل والكي العيال وكل الرجل من باب ضرب كان ذلك السواكل
 والتمير والسكر الذي لا يولد له ولا يولد في المختار وعيال الرجل من يعوله وواحد العيال عيل مثل جدي (قوله فيجزئ
 مسفر) أي وان لم ساو عشرين امة بناء على ظاهر السلامة في بطن قدميه ورجليه وساج أذنيه فان بان
 تخلاف ذلك بين هدم اجزائه اهـ حل (قوله فيجزئ من غير الخ) تفريع على منطوق قوله ولا يلبس بخل جعل
 وذكره صورا ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفريع لكنه تفريع على مفهوم ما ذكره وذكره
 صورا سبعة وقوله ويجزئ ما على صفة الخرجوع لا تفريع على المنطوق فهو معطوف عليه وذكره صورا
 ثلاثة وقوله لا جعل العتق الخ رجوع للتفريع على المفهوم وذكره صورتين (قوله فيجزئ من غير الخ)
 وسن يابح خروجين خلاف الجمله اهـ شرح حر (قوله لا إطلاق الآية) فيه ان الآية لم تقيد بعدم
 العوضيه بعده معيب بخل بالعمل فيلا تكثر بلا لا إطلاق الآية فالحال بما يضافون بخله مع العوض والعيب
 تأويل ويجوز بان التقييد بمعلم من السنة تأويل (قوله حيث لا يجزئ فيه الصغير) أي غير المبرر باعتباره
 في الزمان يكون بغير الزيادة على ذلك ان يكون مساوي عشرين امة اهـ حل (قوله لا ما على آدي) أي
 ففى عوضه حيث لا لها حل (قوله واقرع اعرج) باقسط حرف العطف يعلم انه اذا كان فيه احدى
 يجزئ لا لاي اهـ زى (قوله يمكنه تابع مشى) أى من غير مشقة لا تحتل عليه اهـ حل (قوله واورد) لم
 يسقط الزاوية كذا في قوله لانه حتى استقطط في الاصل من خطاؤه ليعيد اجزاء من انصف باجدها
 بالاولى فيشبهه فمادون غيرهما ولا فيجزئ بناء على ان الشذوذ في ذلك ما هو وقت العمل بالاهل
 (قوله لم يصف عورده بمرئيه السابعة) وترتيب اجزائه من ينصرها راولا يصير لئلا اكتمال باصاها وقت
 العمل وهو غير ذلك لو كان وقت عمله اللى لا يجزئ بناء على ان الشذوذ في ذلك ما هو وقت العمل بالاهل
 حرر ثم رأيت ذكر ان من يصير وقادون وقت في نفسه ما في في الجنون ذكر من بحث الاذرى
 ان الجنون الذي يفتقر ويحس لابد ان تكون اذنتهم راولا لا يجزئ ان غالب الكسب انما يتيسر بها قال
 ويؤخذ منه انه لو تيسر لئلا أجزأ اهـ خورسلى (قوله صفة بخل بالعدل) في الصباح الضعيف بضع الضاد
 في الغنيم وبضمه في لغة قريش خلاف القوم والمجتهد للضمه مصدر ضعف مثل قرب ربا والمجتهد مصدر
 ضعف من يبالق ومنهم من يجعل المفتوح في الرأى والمضموم في الجسد وهو ضعيف اهـ فقول الشارح لم
 يضعف ان قرئ فضع اوله وضم زشه كن ضعفا بالغض مصدر له وان قرئ ضمهم وكسر ثائه كان ضعفا بالغض
 أو الغنم اسم مصدر له فكلام الشورى هنا غير متعين اهـ (قوله وأصم وأخرس) فان اجتمعا أجزأ لان
 من لازم انخرس الاصم ومن ولد أخرس يشترط اسلامه معا وبشارته المجهدة قول لم يصل خلافا
 الى اشتراط صلاته اهـ حل (قوله وقد انعموا اذنيه) أي قد اذناه وحبوب وعين ورتقاؤه ورتقاؤه وحبوب
 وأبرص وضعيف بعش ومن لا يحسن صوته وقفاؤا وولدتوا اذنى وهو من يضع الشيء غير محل مع حله
 فضع اهـ شرح حر (قوله لان قصد ذلك) أي جميع ما ذكره ولو اجتمع جميع ما ذكره في شخص فانه
 يجزئ خلافه ظاهر كلام المنصف وان كان موافقا في ذلك للمعبر وترتيب اجزائه (قوله لا خلال كل من
 الصفات المذكورة في العمل) ولو فرض ان من ذكره شره عمل السليم لا يضر حواجدهم اجزاء لم تعلم قدرته
 لا يتفريع لعدمه على العمل نظر الماهر الغالب فلا يقدرا العمى على صنعة تمكنه لا يجزئ اهـ حل (قوله
 وعلم بذلك) أي بقوله بلا عيب بخل بعمل مع قوله لا قد رجس او خسر الخ (قوله انه لا يجزئ من) أي
 مبتلى بافتقار من العمل وفي المختار والزمان آفاقا في المليون ورجل زمن أي مبتلى بين الزمان وقدرته من باب
 سلو عليه فزمانة تشمل نحو العرج الشديد اهـ عرش على حر (قوله وقد انعمت من غير الاجهال) ثم
 الوجه ان غير الاجهال لو فسد انعمه الطاهر قطع انعمته لانه حيث لا اجهال اهـ شرح حر (قوله من

(فيجزئ من غير) ولو ان يوم
 لا طلاق الآية ولا يجرى
 كسبه فهو كل من يجرى
 برقه وفارق الضرب
 لا يجزئ فيها الصغير لانها
 حتى آدى ولا نغسرة الخ
 مصادر (واقرع اعرج) يمكنه
 ثبات مشى بان يكون عرجه
 غير شديد (واورد) لم يصف
 عورده بمرئيه السابعة
 ضعيف العمل (واصم)
 واخرس غنم الاشارة لغنم
 هشة (واخرس) وقد انعم
 وأذنيه واصم رجلاه لان
 قصد ذلك لا جعل العدل
 بخلاف ما قد اصم يده
 (لا) فقد رجس او خسر
 وينصر من يد أو انما بين من
 كل منهما وهذا من زيادته
 (او) فقد اختلفت (من) اصم
 غيرهما (و) فقد اختلفت
 اجهال لا خلال كل من
 الصفات المذكورة في العمل
 وعلم بذلك انه لا يجزئ من
 ولا قد يد ولا قد اصمها
 ولا قد اصم من اجهال
 وسبابة وسطى ولا يجزئ
 فاخذ خسر من يد ينصر من
 الاخرى وقد انعمت من غير
 اجهال فلو قد انعم الله العلي

من

الاصابع الاربع اجزاء لا يعجز الجنين وان انفصل بدون ستة اشهر من الاعتقالات لا يعلى حكم الحى (ولا مرض لارى) برؤ (ولم يبرأ)
 كذا سى وهرم بخلاف من ربح برؤ ومن لا يربح برؤ اذا برئ ما فى الاولى فلو جرد الى ربه ١٧ عند الاعتقالات ما فى الثانية فلان المتبر كان

بناء على ظن وقد بان خلافه
 بخلاف ما لو اعتسق اعمى
 ناصر فانه لا يعجز والفرق
 تحقق البأس فى العمى وهو
 البصر نعمه جديدة بخلاف
 المرض (ولا يجنون ناقته
 اكل) من جنونه تغلب الاكثر
 بخلاف مجنون ناقته اكثر
 واستوى فيه الامران يعجزى
 (ويجيزى مطلق) عقبه
 (بصفة) كدريان يعجز
 عقبه بنية الكفارة او بقلته
 كذلك بصفة اخرى وتوجد
 قبل الاولى وذلك انشور
 اصره فيه كمال غير مطلق
 عقبه صفوق بشرط كونه
 عند التعلق بصفة الاجزاء
 فلو قال لبعده الكفار اذا
 اسلمت فانت عرج كقارن
 ناسلم ليعز (وصافى قين)
 اعتقهما عرس كفارته
 و(باقتهما) او باقى احدهما
 كما استظهره الزركشى وغيره
 (ح) مبرا كان العتق او
 موسرا (او) رقيقا لكن
 (سرى) اليه العتق بان كان
 الباقي له او لغيره وهو موسر
 بخلاف ما اذا كان مبرا
 والفرق انه حصل مقصود
 العتق من التخلص من الرقبة
 الاول دون الثاني وهذا من
 زيادة (ورقة) اذا اعتقهما
 (عن كفارتيه) سواء اسرح

الاصابع الاربع) أى غير الاصابع وقوله آخر أى لان ازالة كل يصدق عليها انتم ازالة الاصابع
 حل (قوله وان انفصل بدون ستة اشهر الخ) أى ولا يقال يعجزى لانه كن موجودا عند الاعتقالات (قوله لانه
 لا يعلى حكم الحى الخ) صارت شرح مر لانه وان اقبل حكم المداوم لا يعلى حكم الحى انتهت أى لانه
 لا يتعقب السلامة الا بعد كل انفصاله اه عرش عليه (قوله ولا مرض الخ) معطوف على المقدر قوله
 لا ربح له (قوله اوهرم) أى عجز عن الكسب فاولا يعجزه تبين اجزاء اه عرش وفي شرح مر
 ما صهرم لا يجعن منعهم الهرم تكفيه فان كان يجعنهما يعجزى وهو ظاهر بخلاف ما لو ادعوا الى اعمى
 على منعه تكفيه فانه لا يعجزى كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله ومن لا يربح برؤ اذا برئ) أى بعد اعتاقه
 فبين اجزاء وهو يبنى اجزاء العيب اذ ان العيب بعد اعتاقه او بابت من ربح برؤ بعد اعتاقه لاحتمال ان
 مونه يمرض آخر الخ ج لوتحقق مونه بذلك المرض آخر فى الاصح نظرا للقلب وهو الحائض ذلك
 المرض اه حل (قوله فلو جرد الى ربه عند الاعتقالات) مقتضاه انه لو صار المرض بعد اعتاقه غير مبرحوا به
 لا يضر اه حل (قوله بخلاف ما لو اعتق اعمى فابصر الخ) وحيدته فيشكل بقراههم ولو ذهب بصره بجنابة
 فأحدث بنية ثم عاد استرد لان العمى الحق لا يربح ولا يولد على انه لم يربح ولا يكون نعمة جديدة
 يدل على انه كان زنا وعاد خروا للعادة تروايت من شيئا ان ما فى الجناب يحول على ما اذا لم يتصرف زواله
 بتغيره مصوم وما هنا يحول على ما اذا تحقق زواله بتغيره مصوم كاليد عيسى صلاته وسلامه عليه وعلى نبينا
 وعلى سائر الانبياء والبابان على حد سواء وما هنا يحول على ما اذا كان العمى نطقة فلا يتاثر ذلك لانه
 العمى بجنابة لكن فربعض شيوخنا ان المداوم على تحقق البأس وعلمه لافرق بين الحادث والمطلق حرر
 هذا وقد فرق بين البرهمن المرض الذى لا يربح برؤ اكر من عود البصر اه حل (قوله بخلاف مجنون
 ناقته) اكثر واستوى فيه الامران الخ) أى او لا فاقته النهار والليل يعجز كجانه الاذرع لان غالب الكسب
 انما يتسمر نهارا يؤخذ منه انه لو كان يتسمر بالاجزاء وان من يصير وقتا دون وقت كالمجنون فى تفصيله
 المذكور وهو متجه وشاء فتعجب بعد الاقائفة منع العدل فى حكم المجنون اه شرح مر (قوله او بقلته
 كذلك) أى بنية الكفارة (قوله عند التعلق) أى وعند الوقوع أيضا (قوله بان كان الباقي) موسرا كان او مبرا وقوله
 وباقي الاخر ملولته اول غير سواء كان موسرا او لا (قوله بان كان الباقي) موسرا كان او مبرا وقوله
 او لغيره وهو موسر وحيدته لاجتياج اليقين ان يكون مبرا لى اليه العتق عن الكفارة لان العتق عن الكفارة
 انما هو النصفان غاية الامر انه بشرط التخلص باقتهما او باقى احدهما من الرقبة وهذا تعلم ما فى قول ج
 كفتنا ما الموسر ولو باقى احدهما يعجزى ان نوى عتق الكل عنه لانه ليساره كله بشرط الجميع اه لما
 علمت ان جميع العبد المذكور ليس معنوا عن الكفارة بل نصفه الذى اعتقه تأمل ومنه يؤخذ انه لو كان
 عبدا واحدا واعتق نصفه موسرا الى الباقي لابدان نوى ما يبرى اليه العتق عن الكفارة اه حل (قوله
 والفرق) أى بين حاله يساره حيث يعجزى وحالة اعدله بحيث لا يعجزى اه شيئا (قوله ويقع العتق
 مستحقا فى الاول الخ) يبنى على وقوعه مستحقا لو ظهر احدهما لمصيا لم يعجز واحدهما ماعن الكفارة
 ولكنهما يشتان بجناها اه شرح مر وعش طبع بخلاف ظهور احدهما لمصيا فاما ذوق غير
 شغف فانه يطل عنه فقط ويصح عتق الاخر عن الكفارة بنوى بعينه المكفر اه شيئا وبعبارة
 اخرى قوله سواء امرح بالتقصص أم أطلق ينسب على هذا انه بان احدهما لمصيا واستحقاقا يعجزى

(٥٢ - سجل منهج بيع) بالتحقيق كان قال عن كل من الكفارتين نصفه نصفه وهو ما انصرف عليه الاصل ام المطلق كما سرح
 به الامام ويقع العتق مستحقا فى الاول غير شغف فى الثاني وذلك لحصول المقصود من اعتق اثنين عن الكفارتين بذلك (لاجل العتق
 المطلق كفارة)

واحد من حق الأولو يعزى الباقي ان كل موكاه بلا عيب من احدى الكفارتين والتميز به اه (قوله
 هندو وجود الصفة) ليس نظرا ليعمل لان الجبل من الان لا عند الصفة فله نظرف لقوله كفارة اه (قوله
 ان دخلت) هذا في اتحاد الصفة للعالم عليها فلو اختلفت كان قال ليقع ان دخلت المارة فانت حر ثم قال
 له ان دخلت المسجد فانت حر من كفارتك فدخل المسجد اول اعتق من الكفارة اه مر اه سم اه عس
 (قوله ولا مستحق عتق) أي استحقا فاذن لا يمكن الحق دفعه كما فهم من لغز الاستحقاق اذا لم يرد منه
 القاضى لحيث ذنبا فلهذا ما في قوله ويعزى معاقب صفة لان الحق صفة يعزى لا تصرف فيه ويعزى
 مرهون وان كان قد ضلعتهم لم يكن كلف الحق موسرا وله آبق وبصوب ولولم يرد على انرا عمن فلهذا ان
 علمت جانتها ولو بعد الاعتاق والا يجرى اعتاقها ما علم منه عدم اجزاء من انقطع خبره أي لا لحرف الطريق
 كلف الكفاية لان الوجود متيقن والمستطاع مشكوك فيه بخلاف الفطر متيقن احاطا ويحزى حاصل
 وان استثنى جعلها في بعضها في العتق وبطل الاستثناء في صورته وبسط الفرض ولا يعزى موصى بعتقه
 ولا تستحر اه شرح مر وقوله أي لا لحرف الطريق أهم ان اجتماع خبره بخلاف الطريق يعزى
 وهو ظاهر ان ثبت حاشية حال العتق والاقبال القصور والاقبى عدم الاجزاء اه وقوله ويذهب الى
 العتق أي لا يكون عن الكفارة حتى لو اختلفت معتق من الامم من الكفارة اه وقوله ولا يستأنس
 ظاهره وان ضرت للمدقوب يسدو يؤيدهما فحين قطع حنونه وغلبت فاقته حيث يعزى اعتاقه بجزا
 اكفائه بجزول الاقابلة وكذا امرض برجرؤه حيث بعد اعتاقه من الكفارة مع عدم تأني العمل منه
 حال المرض اه عس عليه (قوله لان عتقه مستحق بالاداء والكفاية من العلم ان عتق أم الولد المستحق
 بالاداء انما هو بعد موت السيد وان عتق المكاتب المستحق بالكفاية انما هو اداء العتق وقوله دون الكفارة
 ظاهره اذا جعل العتق الذي يحصل بموت السيد اداء العتق من الكفارة وقوله في الموثوق قبل الموت وقبل
 الاداء من الكفارة فوسكه انه يعزى عنها اشلوا من هذا العتق وبجاءته لا يندفع هذه الصورة كالا عتق (قوله
 حكم الاعتاق من الكفارة) وهو عدم الاجزاء (قوله ثم استلوا في حكمه في غيرها) أي ذكر حكم
 الاعتاق عوض في غير الكفارة ومعلوم ان الاستلوا ذكر النسي في غير محلها لماسة تقتضيه وبحل هذا
 الحكم هو كمال العتق (قوله في ذلك) أي الاستلوا (قوله واعتاق بمال كنعان) ولوقال لغز اه لم
 ستن مسكنا كل مسكين مدام حنطة عن كفارتك فوها قبله ففعل اجزاء في الاصح ولا يختص بالجلس
 والكسوة كالاطعام فله الخوارزى اه شرح مر ولقد اقدم دلما آخر جعله بقصد التبرع اه قل
 على الجلال وقوله ولا يختص بالجلس هذا قد يشكل بمرس من عدم عتقه عن الطالب فيما لو قال اعتق
 بملكه على كذا الخيرة فورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه الاية ما عتق فقه عدم القورية والاعتاق عن
 الغير يستدعي حصول الولاء فاعتبرت في شرط البيع يمكن المالك اه وقوله والكسوة كالاطعام
 هذا ايضا قبل اقدمه في أول البيع من ان البيع الضمني لا ينافي في غير الاعتاق وبجاءته ثم وصل بان في
 البيع الضمني في غير العتق كصفه دارك حتى على ألف بجمع ان كالأقربة أو يفرق ويسل كالأهمل الى
 الثاني أكثر اه وقد يجب بمرس ان الاطعام كالإباحة اه عس عليه (قوله يشوبها تطبق) أي
 فليس الذر جوع قبل قول المستدعي نظرا للمعاوضة وقوله يشوبها معاملة أي للمستدعي الرجوع قبل
 جواب السيد نظرا لجهة المعاملة والمعاوضة اه شخص قال ان الشئ الاول ما ذكره قل على الجلال
 بقوله فلو قال لا حتى اعتق يسدو من كفارتك بالملك قبل مع العتق لاهن الكفارة ولا يرد للمتزجر المجر
 العوض ويقيم العتق منه كأي اه وأما مثال الشئ الثاني فهو لا ذكره كالمستحق قبله فلو قال اعتق أم
 وملك الخ (قوله فلو قال اعتق أم وملك أو وملك بكذا الخ) وانتشرط المالك في العوض فلو قال على خراو

هندو وجود الصفة كان قول
 ليقع ان دخلت المارة فانت
 حر ثم قول ثانيا ان دخلت
 فانت حر من كفارتك ثم دخلت
 فلا يجزى من كفارة لانه
 مستحق العتق بالتعلق الاول
 فليس منه (ولا مستحق عتق)
 فلا يعزى أم وملك ولا يصح كفاية
 لان عتقه مستحق بالاداء
 والكفاية فمعه من جادون
 الكفارة بخلاف فاسد الكفاية
 فيعزى منه من الكفارة ولا
 من عتق عليه بملكه بان
 يكون أصلا أو فورا فلو عتقه
 بنية كفارة لم يعزى لان عتقه
 مستحق بجهة القربة فلا
 ينصرف عنها الى الكفارة
 ولا مستثنى بشرط العتق
 لان عتقه مستحق بالشرط ولو
 ذكر واحدكم الاعتاق عن
 الكفارة يبروض ثم استلوا
 ذكر حكمه في غيرها
 تبعهم كالاصول في ذلك
 فقلت (واعتاق بمال كنعان)
 أي فهو من جانب المالك
 معاوضة بشوبها تطبق ومن
 جانب المستدعي معاوضة
 تشوبها معاملة (فلو قال لغز
 اعتق أم وملك أو وملك)

نحوه نفذ وزمه قبة العبد ولو ظهر به عيب بعد عتق لم يطل بل يرجع المستدعي العتق بارش فان كان العيب
 يمنع اجزاءه في الكفارة لم تسقط به اه شرح حر (قوله ولو عتق عتق) الطوى سورة القلاط لا تقطع
 بدليل ما بعده (قوله فاعتق) أي فورا وبإقراره حر ويحب الجواب فورا والاتفاق على المالك مباحنا
 اه وهو شامل لغرض اعتق عبدك على ألف نجاهه لا على الفور وهو ظاهر وهو اعتق عبدك على ألف عبدك
 فلم يجبه على الفور فليجمع اه سم على حج اقول القياس في الثانية عدم الاتفاق لان المانع ليس
 من جهة المالك فليس بعد ما فعله اه ع ش عليه (قوله أو قال اعتقه عني بكذا) فان قال اعتقه عني بجماله
 يلزمه شي فان مكنا عن العوض لزومه فوجهه على الاصح ان صرح عن كفاري أو عني وكان عليه عتق ولم يفسد
 المانع العتق عن نفسه كقوله قاله افسد ديني والان لا ندم لو قال ذلك لكانت له منه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه
 من الاله بملكه استحق العتق بالقرابة اه شرح حر (قوله ففضل) أي قال اعتقه عني بذلك أو
 اعتقه بذلك فان سكت عن ذلك فبالعوض شاعنا عني عن الطالب لزومه قيمته فان نوى المانع فهد او
 قال اعتقه عني من السيد ولا شيء فان قال عن كفاري وقع منه الاله ودلكا لم الطالب ان قال اعتقه
 عني بجماله عني عن الطالب ولا شيء اه قل على الجلال (قوله ففضل) قال الزركشي انه لا يشترط في
 الجواب ذكر عتقك ولا بكذا بل يكفي أن يقول اعتقه ولو سكت لزومه في هذه ايراد عن نفسه قال الامام قال عني
 اراءه اقول اه ولو كان هذا العبد ممن عتق على السائل قال القاضي فلا يفتق عن السائل لزوم الفور
 (فائدة) قال لفرع اطمع من مكنا من مبدع عن كفاري ان نوى الكفارة بطله فعل اجزأه على
 الاصح ولا يخصص بالمس وكذا الكسوة اه وبإقرار الزركشي هذا اذا لم يكن الطالب ممن عتق عليه العبد
 فان كان لم يفتق على الطالب الاله لو كان اجنبيا منه كماله العبد ثم يجعل الخول انما عني في الاعتاق
 وهما يحتاج الى تقديم المالك عن الاعتاق والمالك وجب العتق والتوكيل بعد به اتفاق الاصح فيصير
 دورا فاعه القاضي حسن في فتاويه اه اقول كونه دورا شي ولعل الظاهر ان يطل بأن الاتفاق يتوقف
 على تقديم ملكه وتقدم ملكه بنافي اعتاقه منه لا سترامه لفتقه عنه بنفس المالك فلا يتصور اعتاقه بعده عنه
 فتدو قبة اعتاقه منه على ما بناه فليتام اه سم (قوله ملكه الطالب به) أي بكذا ان كان ملكه والا
 فان كان منصوباً بالاعتاق فبما لا خلاف في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستأجراً أو
 منصوباً بالاعتاق على انزاعه لان البيع في ذلك ضمنى وبغيره مالا يفتقر الى المسقل اه شرح حر
 وبإقراره حل قوله لتضمن ذلك البيع والبيع ضمنى ليس بما حقيقة لانه من الاعتاق بعوض وقد ذكر
 المصنف انه ليس بمأوضة متحصلة بل فمباشرة تعلق وعلى هذا لا يضر تطبيقه ولا وقته وان لو كان العوض حامدا
 كحمر وجبت الشبهة (قوله لتضمن ذلك البيع) أي بشرى بنذ كرا العوض ووقع عن كفارته ان كانت فوراها
 كما تقدم ولو لم يذ كرا العوض فان قال عن كفاري وقع منه الاله بجماله بالاتفاق عنه ولا شيء عليه لانه به كذا
 قاله بعضهم والوجه عدم العوض في التي قلها أيا ضلانه هبت وتوقعه من الكفارة لا ينافيها تأمل اه قل
 على الجلال (قوله ففتق عنه بملكك) أي ويجز به عن كفارة عليه فراه اه شرح حر (قوله اما لو قال
 اعتق أو بملك الخ) محتمر زقوله أو اعتقه أي عبدك (قوله وانما يلزم الاضافه من ملاقاة الخ) وبأنه
 نحوه لا محتمر فدخل جدي وتكتفبه ما في قسم الصدقات كما قاله الاذرى وغيره اه شرح حر (قوله
 من الكفارة) أي ولو كفارة البين أو الأذى في الحج على الراجح وتيسر بعضهم بالمرتبة لكنهم يصلح الكلام
 اه قل على الجلال (قوله من ملاقاة الخ) أي من الاحراق لبعض لا يتق عن كفارة ولا غير الاله ليس
 أهلا للزاد وبوخ من التمسك بالماله بالبين من انه يجمع اعتاقه عن كفارته لم قاله المالك بهه اذا
 اعتق عن كفارك فخصي منك حرقا اعتقا أو معه اه شورى (قوله أو غشه) أي ما يساو به من قد

ولو عتق قوله عتق (بكذا فاعتق)

أي فورا (فقد) الاتفاق

(ب) لا تترامه ابلو كان

ذلك اعتد من المستدعي

كانت لا عني (أو) قال

(اعتقه) أي عبدك (عني)

بكذا فضل ملكه الطالب به

ثم عتق عنه (لتضمن ذلك)

البيع لتوقف العتق على

المالك فكذلك قال بهه بكذا

واقعه عني وقد اقبله فيعتق

عنه بعد ملكه اما لو قال

اعتق أو بملك عني بكذا ففعل

فان الاتفاق ينفذ من السيد

لا من الطالب ولا عوض

(وانما يلزم الاتفاق) عن

الكفارة (من ملاقاة بقاء أو

فقه

فأخضع كفاية موهبة من تسوية موهبة وكسوة ٤٢٠ وسكنى ونحوها ألا يلحقه بصرف ذلك إلى الكفاية ضرر وشدة ونحوها موهبة نوع

وأخيه قال الرافعي وسكنوا
من تقديره مثقال ويجوز
أن تقدر بالعمد الغالب لأن
تقدر بسنة وصوب في الرضة
منها التافؤ فثبت أنه
لا تقلل فيه إن مشق
الجمهور والأولو جزم بقوى
في فتاوه بالثاني على قياس
ما صنع في الزكاة ما من لا يملك
ذلك كمن يملك رقبته يحتاج
إلى خدمته لمرض أو كبر أو
ضامة مانعة من خدمة
نفسه أو منصب يأبى أن يتقدم
نفسه فهو في حكمه كالعدم
فلا يلزمه بيع ضيقة أي
ضارة (ورأى مال) للتجارة
(وما شيعه يخل دخلها)
من غلة الضيقة ويرجى مال
التجارة وفوائد المشايخين
تحتاج أوقية (عن تلك) أي
كفاية موهبة التحصيل رقيق
يقتضه حاجته إلى ما يبلد
إلى الصوم فإن فضل دخلها
من تلك لزومه يعبأه ذكر
المشايخين زيادته (ولم)
يبيع (سكن) ورفيق نخسين
النهما) ليس مغارة المؤلف
ونفسهما يان يجعبدشن
السكن مسكيا كيمورقيا
يعتقون من الرقيق رديقا
يخدمه ورديقا يعتقد ظلم
بالفهم واجب بهما التحصيل
عبد يعتقد (ولا يلزمه شراء)
بغيره) كان وجديقا لا يبيع
ملكه إلا أكثر من غن مثله

أعرض اه شرح مر (قوله فأخضع كفاية موهبة) نفت لكل من الرقيق والثمن وإن أفرد الصغير لأن
الطيف بأو وذكر الشارح محترزة في الرقيق بقوله أمان لا يملك ذلك الحرز كذا في محترزة في الثمن بقوله
فلا يلزمه بيع ضيقة الخ فهو متردد على مفهوم الشرط (قوله موهبة) أي الواجب عليه موهبتهم فخرج بهم من
عزمهم مروءة كتحويه وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه ع ش على مر (قوله ويجوز أن يشر
بالعمد الغالب) أي بما بقي منه فإن استوفاه فهو يستوفاه مع أمثوله لا يملكه ولا يملكه موهبة وجزم
البغوي الخ مضطرب اه حل (قوله وخضعت ذلك) أي كلام الرافعي حيث قال وسكنوا عن تسوية موهبة ذلك
اه (قوله على قياس ما صنع في الزكاة) أي حيث قال فهان الغدرة يعطى منها كفاية سنقوا المعتقد أنه يعطى
منها كفاية العمر الغالب كاستخدم (قوله فلا يلزمه بيع ضيقة الخ) ومنه لا يجوز أن يعطى قدر كفاية موهبة
التأخير لجمع الزيادة لتفصيل العتق فله الصوم وإن أمكنه جمع الزيادة في نفعه لانه أيام فإن اجتمع قبل
الصوم حسب العتق اعتبارا وقت الأداء كاستأق اه شرح مر (قوله بسم ضيقة) هي ما شيعه الإنسان
من بناء أو حوض أو أرض أو غيرها حيث يملك الإنسان يبيع بتركها اه قل على الجلال في الصباح
الضيقة العقار والجلب ضائع مثل كلبه كلاب (قوله لا يفضل دخلها عن تلك) أي بحيث لا يباعها ما يمكنها
اه شرح مر (قوله لزومه بيعها طهره) أنه يبيعها بطلها لا ما فضل فقط وعبارا تشرح مر وإما ما فضل أو بعضه
فباع قطعا اه أي إذا كان بقي بقية العبد اه وشديوي قل على الجلال فإن فضل لزومه بيع
الفاضل أن كفي بغير ردية ولا فلا يلزمه أيضا ولو كفي الفضل لكن لا يبيع من بشره وحده لم يلزمه بيع جميعها
إلا أن يكن الفضل من غنما يكتفيه العمر الغالب فراجع اه وقول شيخنا المراد بالفضل أن يكون له أو حذفت أو غير
في سنة حل ما يكتفي العمر الغالب بغير واضح فتأمله اه (قوله لتفصيل رقيق) على ما يبيع النقي لزومه
وقوله حاجته على ذلك (قوله لا لزوم) (قوله نفعين النهما) نعم لو أوسع المؤلف ببيع كفيه بضمه أو بانه يحصل به
وردية لم تحصلها لأنه لا يفارق واحتياجه الأمة لوطه كقولهم قدموا فارقوا ما هنا ما لم يزل من لزوم بيع
المأوف بأن الحج لا يملكه ولا يعتق بدله ما لم يزل من عدم تيقنه عدمه ممكن له بأن الكفاية لا تلا
مروءات حقوقه تعالى حبيته على المسامحة بخلاف حق الأذى اه شرح مر (قوله الفهم) ومعنى
الفهم أن يكونا بحيث يشق عليه مغارتهما مشقة لا تتحمل عادة ولو أتم الممكن المؤلف بحيث يكفيه بعضه
وبأنه يحصل ردية لزومه تحصيلها اه حل (قوله ولا شراء بغيره) ظاهره أن لا يمكن تأخيرا فليختر قال
الزركشي وفي معناه ما إذا وجد جارية بنفسه فتباع بالوفى وحية قيمتها ولكنها خارجة عن العادة اه
اه سم (قوله ولا يبدل إلى الصوم) وكذا لو غلبه ولو فارق مسافة العسر فكيف الصبر إلى وصوله أيضا
ولا نظر إلى ضرره بغوات التمتع مدة الصبر لانه الذي ورط نفسه به اه شرح مر (قوله بل عليه الصبر)
خو أفد ذلك في المحصر بعد الثمن ولا يحسد المهدى فانه يصوم لأمر بالصرع من الضرر موجوده أيضا
لكن الفارق أن البسقي الضلل ليس من فعله بخلاف أسباب الكفاية لأنهم فعله المحرم غالبا سم (قوله)
فإن يجوز وقت أداءه) مقابل قوله اعتاقه فبقوله أشرأب أن كان عند موثق مبيع أو يحتاج نفسه لمولى
إرادته أن يشرع على كونه يباع بأكثر من غن مثله لأنه في هذا الحالة لا ينتقل للصوم بل يصير كقدمه بغير (قوله فإن
يجز وقت أداءه) أي وقت أداءه وليس من العجز غلبه مبيع صار يحصل له أنشد الزكاة بحيث صار
يجوز زوجه جسد فمسخ نكاحه فلا يكثر بالصوم ولو أداها انتقله على شهرين لأنه يمكن من الأخذ في أسباب
اختلافه بخلاف المرضي إلا أنها اه حل (قوله فإن يخر وقت أداءه) أي في محل إرادته أو ما يقر منه بحيث
لا يتصل مشقة في تحصيله لا تتحمل عادة يؤخذ من اعتبار وقت الأداء أنه لا يبرأ منه حتى لو كان في ابتداء
أمره ما لا يحتاج لعدم ثم صار من ذوي الهبات فاعتبر به وقت الأداء لا نظر لما كان عليه قبل وقياس

عن اعتقاد حسنة وأثر عارف

أداه للكفارة (صام شهرين
ولده) عن كفارة فالزريق
لا يكفر إلا بالصوم لا بمسح
اذلا لك شيئا لم يسد منه
من الصوم انما أضرب به
كفارة الظهار لتتروى به يوم
التصريم وانما اعتبر الجز
وقت الاداء وقت الوجوب
قياسا على سائر العبادات
وتكفيه يتقوم الكفارة
(وان لم ينو) أي الولاية
هبة في العبادات واليهبة
لا يجب التفرص لها في النية
(فان انكسر) الشهر
(الاول) بان بدأ بالصوم
في اثنتي عشرة من الثالث
ثلاثين لتتفر الجوع فيه
الى الهلال (ويقطع الولاء
بخوان يوم ولو بعد) كترض
او ستر قبيل الاستئذان ولو
كل الغائت اليوم الاخير أو
اليوم الذي نسيت النية
للاقية (لا) خوته (نحو)
حيض وخنون من نكاح
وانما مستغرقا لكل
منها الصوم ولان الحيض
لا يغلو عن ذات الاصراف
الشهر من غالبوا طبقه
النفاس والتأخير الى سن
الباس فيسقط وتبري
بالعدو اهم من تعصيه
بالمرض ونحو من يادق
ذكر أوصاف الرقبه معتقها
والصوم من يادق كفارة
الجماع (فان عجز) عن صوم
أولاده (لمرض يدهم شهرين

ما قبل من انه يكف الكفارة عن الوطأ لقضاء الدين لو كان يدينه ولو لم يدينه ما حصل منها على ما يحتاج
الى المنفعة انه يكف الزول عن الزنا لتفصيل الكفارة اه عرش على مر (قوله عن اعتقاد) أي ليسع
الزنبقون قد روي بعض اختلاف الاطعم الا في التفرق لظهور ان الطعام لا بدله وبسبب الجز طاهرا
وباطنا حتى لو علم قتيين ساروا بخوارق قبل شرع في الصوم وقطع خلاصا لقوله اه قل على
الجلال (قوله صام شهرين) لا يلو شرع فيه ثم قدر على الاعتقال لم يلزمه العود اليه لكنه ينبغي ان يقع ما قبله
تلاو على العدل اليه ابتداء المشار اليه بقوله فان عجز الخ وكذا خالف في الاطعام مع الصوم أو العتق اه قل
على الجلال (قوله ولان) استيفه منه انه لو ابتداء هاجا لمارطوبيا قطع الولاء كيوم النحر أي أو جاهلا فيما ظهر لم
يعتد بما فعله ولكن يقع في صوم الجاهل خلافا في السلم الذي ذكره ولان نية الصوم الكفارة مع علم بطرق
مبطله تلاصق فهو كالصوم فلا ير قبل وقته مع العلم بذلك اه شرح مر (قوله فالزريق لا يكفر الا
بالصوم) وكذا الجوع وعليه بالسف وقوله واسد منه من الصوم أي يجب لم ياذن فيه ومثوله الا في كفارة
الظهار وكذا لو حسن بانه وذلك في كفارة التامين اه حل وفي قل على الجلال والمبعض كالحرام الا في
الاعتقال فلا يكره به والسف كغيره هنا والمباشر للنيق والاختراع له (قوله وانما اعتبر الجز وقت الاداء)
في قوله صد الزكوى الكفارة يتناول ما يباح ثم قال الثاني اذا أتى بها المكف أي وقت كانت اداءه الكفارة
الظهار فان لها وقت اداءه واذا فعلت بعد المود قبل الجماع ووقت قضاءه وهو اذا فعلت بعد العود والجماع
صرح به البند يعني ثم قال اه (عامة) كفارة فعل مجرم يتروها القضاء والاداء وذلك في كفارة الظهار
آخر جهات قبل الوطأ فهي اداءه أو صدقة قضاءه قاله والى اه شوري (قوله وانما اعتبر الجز وقت
الاداء) أي ارادة الاختراع لانه لا يتغير وادان عصى بسبب وقوله قياسا على سائر العبادات كالوضوء والتمتع
اه حل (قوله وتكفيه نية صوم الكفارة) ولا بد من نية النية كل ليلة كمال عام في صوم الصوم ولا بد
ان تكون النية واقعة بدفعه في وقتها اه شرح مر (قوله ويقطع الولاء) ويجزم قطعه بلا عذر
لان الشهر من كيوم واحد ويجزم الوطأ فيها ولو لم يعل المظاهر لكنه لا يقطع التتابع خلافا لما لا يوافق
حذيفة اه قل على الجلال (قوله لا يكره) دليل قوله ويقطع الولاء الخ ولو استدل به على قوله ولان
وذكر كبريته يجمع مر لكان أو وضع (قوله لا يكره) وهذا يتصور في المرأة اذا قتلت أو اذا وطئت
في رمضان اذ يتبدل لها التكفير نحو رجلين خلاف من أوجب عليها اه شيخنا (قوله وانما مستغرق) أي
لجميع النهار ولو كان طريقه لحظته من صومه صحيح اه رشدي (قوله ولان الحيض لا يغلو عن ذات الاقراء
في الشهر من غالب) فلو خلعت منه فمما بان اعتاد انقطاعه شهر من فاكتر لزمه ان يفتري وقت الانقطاع ويقام
الصوم فيه فلو لم يفتري شهر من الصوم وقدي من وقت الانقطاع أقل من شهرين فطرقها الحيض في اثنتي
انقطاع الاول لزمها الاستئذان في وقت الانقطاع المعتاد اه اعاده حل وصار شرح مر لا يجب
من لم تعد انقطاعه شهر من ما اذا اعتاد ذلك فشرع في وقت قطعه الحيض فانه لا يجوز نعم بشكل عليه
الحاقهم بالنفاس الحيض لان فرقان العادة في الحيض أشبهت بها في النفاس انتهت بقوله أشبهت
منها في النفاس أي ظاهرا الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وان غلب على ظاهرها النفاس قبل فراغ
مدد الصوم وظاهرا ما ذكر الاجزاء وان أخرت ابتداء الصوم من أول الحمل مع إمكان فعله فيمكن توجيهه بما هنا
ولو شرع في أول المدد لآمن حصولها من قبل فراغ المدد اه عرش عليه (قوله فان عجز مرض يدهم
شهر من الخ) وانما لم ينظر زوال المرض المرحوز والاه للصوم كما ينظر المال الغائب لاعتقائه لا يخاله نكاحه
لم يبعد وقته يقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان ضرر المال المتعلق بالتصريم مختلف زوال المرض
اه شرح الرض وعبارته حل قوله مرض يدهم بخلاف المال الغائب اذا عجز عن احضاره أو كثر من شهرين

حيث لا يتكفر بالصوم لانه كيتقدم بمكته الاخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض انتهت (قوله وهذا ما صحه في الروضة) الإشارة الضابط المذكور في المتن أي قوله بعدم شهر من ثلث أي التعويل في ضابط المرض الذي يناله الاطعام على كونه يوم شهر من ثلث أي سواء كان رجب أو راء أو محرمه في الروضة وقابله التعويل في الضابط على كونه رجب برؤيه وقوله يؤخذ منه الخ أي فهم الذي يوم شهر من ثلثاهم داخل في الضابط المذكور فيقتل الاطعام وبصاره أصله مع شرح حر فان عجز عن الصوم لهم أو مرض قال الاكثرون لا يوجب رؤه وقال الاقلون كالامام ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المتمد بعبد واه في ثلثه مدته شهر من العادة الف المقتضى له أو بقول الاطباء والوجه الاكتفاء بعدل منهم انتهت (قوله وأول شقة شديدة) أي لا تحتل عدة ولولم تبع التيم فيما يظهر ويؤيد متيلهم لها بالثبوت ثم غلبه الجوع ليست عذرا ابتداء لفقد حيث شغلهم الشر وع في الصوم فاذا عجز عنه أظفر وانتقل للاطعام بخلاف الشيق لوجوده عند الشرع اذ هو شدة الغلوة كل ينشغل على الصوم في الشقاوت ونحوه دون الصفقة العدول الى الاطعام لعجزه لان عن الصوم كل عجز عن الاعتقال لا يصره انه لوصيرة ودله جازله العدول الى الصوم كالتكراه كالامامه شرح حر (قوله وهو شدة الغلوة) بضم الحجة وسكون الادم أي شدة الحاجة الى الوطء كحر وانما لم يجعل عذرا في رضاء الوطء به لبلالونه لا بد له بانتقل اليه اه قل على الجلال وفي المصباح والغلة وزن غر فغلة الشموغ غل من باب تغلب اذا اشتغبه وغل العبر اذا هاجم من شدة شهوة الضرب قال الاصمعي لا يقال في غير الانسان اغل والغلب مثل زبذ ذكر السلاح اه وفيه أيضا شيق الرجل شيقا فهو شيق من باب تغلب اه شدة الشكاح وامر أشيق غلوا به غلبه غير الانسان به اه (قوله هل في كفارة طهار وجاع الخ) وقيل ان كاته الاكفاء دفع ولولم يرد دفعه فليكن كفارة قضاء الروضة اشتراطه استبعد الاذرى على انها لا تقتضي ذلك لانها مفرضة في صور خاصة كيعرف بتأملها ولوجع السنين ووضع الطعام بين أيديهم وقال لمكنكم هذا فيعجزوا حر وان لم يقل بالسوية ولهم في هذه الحالة ان يقتضوه بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوا من نوى الكفارة فانه انما يجزئ اذا أخذوه بالسوية والامم يجزئ الامن أخذ مدادون من أخذوه والفرق بين المستثنين ان الاولى فيها اللبس واليقول الواقع به التساوي قبل الاخذ والمثلث في الثانية انما هو بالاختصاص فاشترط فيه التساوي تأمل اه حل وفي قل على الجلال ولودفع الامداد للامام فقلت قبل دفعها الامساكين لم يجز ما دلل الامام على الكفارات ولودفع المكفر لواحده منهم مدائم اشتراه ودفعه لا تخوم لشرامه وقوله لا تخو وهكذا الى تمام السنين كفي وان كان مكررها (قائده) ذكر بعضهم حكمه لكونهم مستين مسكنوا هي ما قبل ان الله تعالى خلق آدم من ستن دوما من أنواع الارض المتماثلة كالأحر والأصفر والأسود والسهل والوعر والحلو والمذبذوب وغير ذلك واختلفت أنواع اولاده كذلك فكان المكفر هم جميع الأنواع بعددته والله أعلم ولا يبعد ان تكون حكمه كون الصوم مستين وما كذلك (قوله ولا الهامشي ومطلي الخ) عبارة شرح حر في قسم الركاوت كل كل واجب كذا وكذا فانه على انه يسأل بالذم وسلك واجب الشرع على أوجه احتمالي كايونخذ ترجع ثلاثين انما الواجب بالذم فانه على علمهم بالضعف الواجبوا بانه الواجب من انجعية التلوع وحرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه أشرف وحالته الهيدة لانه ثمان المأول بخلاف الصدقة انتهت (قوله ولان تلمز موت) أي ان كفر من مال نفسه فان كفر عنه غير مجازان بأخذتها هو أي المكفر عنه بفتح الفاء وهما كل مكر في الصوم اه قل على الجلال (قوله ولان تلمز موته) هي عبارة روضه قال في النحر يد الصواب حذف الهاء لثبوتها ومن يجب على غير المكفر الاتفاق عليه اه سم (قوله ولارقيق) أي الا يظن بسببه هو من أهل الاسلام فحقا لان دفعه في الحقيقة اه شرح حر (قوله فقول) أي بالله تبرع منه عليه الصلا والسلام مع شاه الكه لمة في خدمة الاعراب

ظنا أي بالظن المستفاد من العادة في مثله اومن قول الاطباء وهذا ما صحه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذي لا يوجب رؤه الذي اقصر عليه الاصل (أو) لشدة شديده فلهذا بالصوم أو بولان (ولو) كانت المشقة (يشيق) وهو شدة الغلوة أو شدة الوطء أو خوف زيادة مرض كالثاني كفارة زظهار وجاع ستن مسكنها أهل ركاوتها مداما لا ية السابقة وانما لم يجز للصوم رمضان بغير الشيق لانه لا بد له والمكسن شامل فقبح حكمه كيتفر في قسم الركاوت اختيار التعبير بالسكين تأسي بالكتاب العزيز وخرج باهل كل كفارة فلا يجزئ دفعها لكافر ولا الهامشي ومطلي والموالها ولان تلمزه مؤتمه ولارقيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفاتها كانه قبيح يرى بذلك أولى من قوله لا كفارة ولا هاجما ومطليا ومن اقتصره في كفارة الجاع على العيال وأما خبر فاعلمه أهله السابق في الصوم فقول

كفايته في شرح الروض

وغيره وتعبير في ذلك أولى
من قوله كفر باطعام الخواص
والغواصم أو عشاها ذلك
فانه لا يكتفي وتكرير معنى
من زيادة في الجرح بالروايات
فيهم فانه لا يكتفي اما كفارة
القتل فلا تخلف فيها اتصلا
على الوارد فيمن الاعتراف
ثم الصوم والمطلق انما يحصل
على التقيد في الاوصاف دون
الاصول كما حصل مطلق اليد
في التسميم على تقييدها
بالرافق في الموضوع ثم حصل
ترك الرأس والرجلين في
على ذكرهما في الموضوع
وتحليل ما ذكر يكون (من)
جنس فاسدة كبروش
وأطأ ولين فلا يجرى لحم
ودقيق وسوق وهذا مع
قول مداما من زيادة في
كفارة الجاع (فان عجز) عن
جميع خصال الكفارة ولم
تسقط أي الكفارة عنه بل
هي باقية فذمت الى ان يقدر
على شيء منها لانه صلى الله عليه
وسلم أمر الآخر ان يكفر
بما دفعه مع اختياره به
فدل على انها باقية في الذمة
حاشا (فاذا قدر على خلع)
من خصالها (فعلها) ولا
ربعض العتق ولا الصوم
مخلاف الاطعام حتى لو وجد
بعض مائة حمله لا يبدل
له وبقي الباقي في ذمته
وقول فانه عجز الى آخره
زيادة في كفارة تجميع الجاع
(نكح العاتق والتنفذ) *
جمعة وهو لغة الرمي وسرعا

الرمي بالزنا

وبن الاهل الذي أمر بالدم البهم لانه نفقته (قوله كفايته في شرح الروض وغيره) أي في جلب الصوم
وعبارة شرح الروض هناك وأما قوله صلى الله عليه وسلم في انما اطعمه هالك في الام يكفى الرافعي فحتماله
لما أخبره بغيره صرفه لصدقة أو انه ملكه ما يداوم به بالتصدق في آخره بغيره أذنه في صرفه البهم للاعلام
بانها انما تحب هذا الكفاية أو انه تلوع بالكثرة عن سرور في صرفه لاله الاعلام بان انكر التلوع
بالتكثير عنه بآذنه وان صرفه لاهل المكفر عنه أي في كل هو وهم منها كسر حبه الشج أو على السجى
والقاضي فلا على الاصحاب وحاصل الاحتياك الاول انما صرفه ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب
انتهت (قوله لا انواع) والوعداهم أو عشاها ذلك أي لا المداود وقوله فانه لا يكتفي أي لانه ضاقت ولا زيادة
لا تخلف فيها من المصنف بل هي واجبة والنصف ثالثا كما هو مذهب في بطلان من افته تعالى (قوله والمطلق انما)
يحمل (الخ) هذا جواب عما قال لم توجروا الاطعام في القتل المطلق عن الاطعام بحمله على التقيد بالاطعام
وهو الجاع والقهار وقوله دون الاصول أي الامو والمستقلة وقوله على تقييدها عنه تسم اذا حل ليس على
التقيد بل على التقيد وقوله لم يعمل ترك الرأس في تسم أيضا اذ لم تركه ليس ترك الرأس والرجلين بل
نفسه أي النفس والمص (قوله من جنس فاسدة) بان يكون من غالب قوت يحصل المكفر في غالب السنة
كالاغصاء والبلدي فلا يجرى نحو قوتهم انما العجز عن لاهنا على ما وقع المصنف في تصحيح التنبه لكن
الصحيح عجزا وهذا أيضا والوجه ان المراد بالمكفر هنا انه اطعم بالكفارة لانه لا يداوم في أوله والرافق بأسر ثمان
العشرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى اه شرح مر (قوله فان عجز عن جميع خصال الكفارة) والمحصل
العجز عن الاطعام بعدم ما يغفل عن كفاية العمر الغالب بتأخير ما رقى الاعتاق اه شيئا زى بعض
المهاوش (فروع) * وقع الرافعي في الفرس عن دفع الكفارة لعل من يجرى تم ذلك أم لا الجواب عنه
ان الظاهر عدم اجزائه فيها بل هو قد قال اشتمل الكفارة الذر والى كذا أخذنا من مجموع قوله صلى الله عليه
وسلم في الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم اه اذ الظاهر منه فقره بن آدم وان احتمل فقراء
المسلمين الصادق بالجن وقد يوجب عدم الاجزاء انه عمل لوتيسهم طعام خاص وهو العظم لم يحصل لهم شيء مما
يتناول الا كميون على الاغنياء بين فقرائهم هو أغنيائهم حتى تعلم المستحق من غير ولا نظر لاسكان معرفة ذلك
لبعض الخواص لا لانمول على الامو والتأدية اه عرش على مر (قوله بل هي باقية في ذمته) فلا يلحق
الوطء العقابا حتى يكفر اه من الروض وشرحه وفي حاشيته بعض الفضلاء صوابه وقال القليوبي في
حاشيته على التعليق ان الوطء وان يشق عليه تركه ومثله عرش أيضا اه وعبارته على الجلال قوله
استقرت في ذمته وحاشا لاجرم الوطء على الظاهر قال بعض مشايخنا وان لم يشق عليه تركه اه لكن
الذي انحط عليه كلام عرش على مر فيما سبق في الظاهر انه لا يجوز له الان خاف العتق وانما يتصور على
ما تنفعه الضرورة اه (قوله فاذا قدر على خلعها) ولا ترك لقدرته على صوم أو عتق بهذا الاطعام ولولد
كثير عتق في صوم يوم من الشهرين فقد روى العتق اه شرح مر (قوله ولا يتبع العتق الخ) شروع
في مفهوم التقيد بالخلعة أي فاذا قدر على بعضها فيه تخيل وقوله أخرجه أي يخرجها اذا أسرت ولو قدر بعد اخراج ذلك
الصوم لا يجب عليه اه شيئا (قوله وبقي الباقي في ذمته) أي يخرجها اذا أسرت ولو قدر بعد اخراج ذلك
البعض على غير الاطعام كالفدية أو الصوم لا يجب الاتيان بذلك لشر وعنى الاطعام اه حلي

(نكح العاتق والتنفذ)

قدم العاتق في الترجمة لانه المقصود بالباب ولما كان التقيد وسيلة المبرم فمطاعه فقدم في البيان اه
شيئا (قوله الرمي بالزنا) كل المراد بالرمي بالزنا بتسليمه في المذنب الى الزنا لطلعه وتبصيره وقوله في معرض
التعير بصلافه ما اذا كان القهرج لانه قد شاهده كما اذا قال لخصمه أنت تعلم وتسا هذا أو انه لبنت حسنة أو ابن

وسبب نزولها ذكره في شرح الروض وغيره (مرسجه) أي مخرج القذف وهو ٤٣٥ ما يستخرج فيه (كزيت) ولوم قوله في الجبل

وإزاني وإزانية وزوف
ذكر ك أو فرجل أو بطن
وان كسر التاء الكاف في
خطاب الرجل أو فقهه في
خطاب المرأة أو قال الرجل
بإزانية ولهم إزاني لأن
الجن في ذلك لا ينعى الفهم ولا
يدفع العار (وكرهى بإيلاج
حشفة) أو قد رها من فافها
(بفسر محرم) بل وصف
الإيلاج فيه بالحرم (أو)
بإيلاج ذلك (بدر) فأن لم
يصف الأول بغيره فليس
يصح إصدقه بالاحلال
بخلاف الثاني سواء عوطب
بذلك رجل أو امرأة كان
يقال له أوجبت في جرح محرم
أودر أو أوجب بدرك ولها
أوجب في جرح الحرم أو بدرك
فإن ادعى ما ليس زنا كأن
قال أودت بإيلاج في جرح
حليله الخاضع أو الحرمه
صدوق يمينه (و) كقوله
(الحشيت زنى فراك) فأن
ذكر أحدهما فكفاية وهذا
من ياذق (و) كقوله (لولد)
غيره لست ابن فلان (هو)
صرح في قذف أم الخاطب
(الالتي) لبلان بقذفه
بقولي (ولم يستلحق) أعلم
يستلحقه الثاني فليس صريحا
بل كناية فيسئل فأن قال
أودت صدوق الثاني في نسبة
أمه إلى التا قذف لها أو
أودت أن الثاني غدا وأنتي

عليه ما لكلمات أصالة الجن كقشرية في قيام الحج من الشهادات والأعلام والتي يشتهر بمجامع فيمن
الغريب عليه جرت أسماء الدور ولان الضبط على جانب المراتب الجبل أقوى ولان لغاه مقدم على
لعلم في الآية والواقع وقديفك لعلم التثبت (قوله وسبب نزوله) ذكره في شرح الروض وغيره) عبارة
شرح الروض وسبب نزولها على البخاري أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم
بشريك في سميها فقال له النبي أو حذقك ظهرك فقال يا بني الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينظر فليس
البيئة بقول صلى الله عليه وسلم بذكر ذلك قال هلال والذي بعثك الله في الصادق ولينزل الله ما يرى نظري
من الحاد فقلت الآيات وفي البخاري أيضا أن عمر بن الخطاب قال يا بني الله أرى أن وجد أحدكم امرأته
رجلا ماذا يصنع إن قتله تقتلوه فقال صلى الله عليه وسلم قد أزل الله فيك وفي صاحبك قرآنًا ذهب فأبى هلال
سئل من سدد قتلنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجعل بعضهم هذا سبب النزول ومن قال بالاول حل هذا على أن
المراد أن حكموا وقتلوا تبيين بحال الله في هلال إذا حكم على الواحد حكم على الجماعة وبما عرفت شرح مسلم
لنورى واشتد على العلماء في نزول الآية لقوله صلى الله عليه وسلم على الواحد حكم على الجماعة وبما عرفت شرح مسلم
بسبب عمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم عمر بن عبد الله فيك وفي صاحبك قرآنًا وقال جمهور
العلماء بسبب نزولها فنهض هلال بن أمية واستدلوا بحديثه مسلم (قلت) ويحتمل أن أنزلت فيها جميعا فاعلمها
سألا في وقتين متخالفين فقلت الآية فيها ما لو سبق هلال باللعان في صدق أم أنزلت في ذاك وإن قال الأول
من لائن قال وكانت تحت في شيبان في سنة تسع من الهجرة فمن نقله الناصبي عن أبي جبر الطبري أنه
عش ولم يقع بعد لعان الأقرن من عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه قل على الجلال (قوله مرسجه)
كزيت ويزاني الخ) والأوجه عدم احتياج نحو نزولها لوصفه بغيره ولا اختيار لعدم شبهة لأن
موضوعه يفهم ذلك ولو يذهب إلى أن في زنتك وفي الوطء بخلاف نحو إيلاج الحشفة في الفرج لا بد من
الثلاثة إما لالحي بإيلاجها في دبر امرأة غيلة فهو كالدكر أو وضو جفة في شتر أو وصفه نحو الباطة بالخروج
وطه الزوج فيه فإن الظاهر أن الرعي غير قذف بل فيه التعزير لعدم تعيينه في الوطء كقوله ظاهر وعلى هذا
التصنيف يجعل الحلاقين قالوا في قوله أودر بربان يتخاطبه ورجلا أو امرأة كوجب في دبر أو أوج
في بدرك والأوجه قبول قوله بيمينه أودت بإيلاج في الفرج بإيلاج في دبر زوجته كعلم بمحرم رفيع روان
بالوطء كناية لاحتمال إرادة كونه على دين قوم لو لم يتخلف بالوطء فأنه صريح وبإيلاج كناية ابن
الطعان وكذا ما عرفت خلافا لابن عبد السلام بالنسبة صريح ومثله بإعاهر كافتى به الوليد بإيلاق كناية لكنه
يعز وإن لم ير ذلك القذف كافتى به أيضا وليس التصريح قد نال به لو كانت فلان وأودى عن شى أو زل إلى
بين وكذا ما عرفت لا بد من ذلك (شرح جر) (قوله بفرج محرم) أو إيلاج محرم بدرك كزيت كنى أن
الصواب كناية في الطلبان يضيف إلى وصفه بالحرم ما يقتضى الزنا من نفي الشهادة كونه مسقطا للغة
والأوطء قد يكون محرما وليس ناكحا طمس أثره ومحرمة مملوكة بمحرمة نسب أو رضاع وأجيب بأن
غريم هذه الأمور وعرضها المقتضا حيث أطلق الخنا صرحا لغيره الأصلي وهذا الجواب واضح في نحو
الحائض والحرمه وأما المعركة المحرمه عليه بنسب أو رضاع قبل الملك فتدبر فيه (قوله) (أو حل) (قوله)
ونظري زنا فراك) ظاهر كلامه أنه لو أطلق وصفه بالزنا لا يكون قذافا فيه فنظر قال الرافعي لو خاطبته
بإزانية أو زانوا جبا لحدقته الزركشى بعد أن قال كلامه يعنى التهاج يوم خرج الحشيت ولا فرق
ثم إن الزركشى بعد ذلك عند قول التهاج وقوله زنى فراك الخ قال هذا محله في الواقع فلو أنه لخص في
البيان الذي يقتضيه المذهب أنه كائناته إلى الديكوت كناية إلا أن يجمع بينهما فيكون صريحا قال وقوله

(٥٤ - جمل منسجج) نسبته شرعا وأنه لا يشبهه خلقا أو خلقا صدق يمينه بعز ولا بداهة ما لو أنه لخص بعد
استلحاقه صريح إلا أن يدعى احتمالا ممكنا كقوله لم يكن ابنه حين نقاده فيصدق بيمينه

(وكتابه كثرنا نوزنات في الجبل) بالهمز فحملان الزن وهو الصدوق لان زان في البيت بالهمز نصر لانه لا يستعمل بمعنى الصدوق في البيت
وتعود زان في الوضوءان هذا كلام البصري وان غيره ٤٣٦ قال ان لم يكن البيت حرج هذا لغيره فصرح بطلان كان فوجه ان انتهى

والوجه هما انه كتابة
(د) قوله لغيره (زنى بذكر)
أورد جلت (او ياهجر) او
ياناسى او يافجر او ينافس
(وانت تحبين الخلق اولم
أجسدك بذكر) سواء اذله
لزوجته ام لغيرها وان اوهم
كلام الامم كثير متضخم
بازر وجسه في الاخيرة قال
الزركشي وشبهته لم يرد
بمن لم يعلم له التقدم اقتضاض
مباح فان لم يصرح بولا
كتابه (ولم يربط بطلا)
نسبة لابطى قوم يربون
الباطل مع بين الراغبين
بذلك لاعتباطهم الناس
الارض اى اخر احصاها
والقذف فحملان أراد كلام
المخاطب حيث نسبته الى غير
من ينسب اليهم ويحمل انه
يريد ان يشبههم في السب
والاخذ وتعيير بالعرفى
أصعب من تعبيره بالترشى
(ولو له استأبى) بخلافه
في قوله غيره كمراسل الاب
لاحتجابه الى أديس وله
يحمل ما له على التأديب
بخلاف الاجنبى وسئل عن
قال أورد انه من زان فأنف
لامه وانه لا يشبهى خلفا
خلفا تصدق بيمينه (وغيره
كاملان لخلل وان استأبى
ليس قذفا) وان قوله لان التثنية
انما تروا اذ احتمل القضا

الافى عنه في باب القذف والصنف هنا فاعلم اه سم (قوله كثرنا نوزنات في الجبل) في المصباح زنا
في الجبل يزنا ناء وهو زنى دل وقع وزوا أيضا صدق وزانى ويتدى بالهمزة اه (قوله في الجبل) قيد
في الثاني وهو المكسور ولما الاول وهو المفتوح فكناية مطلقا اه شغلا لكن هذه التفرقة لا دليل عليها
في القصة والمادة واحد وهي في القصة معناه الصدوق لظاهرة القذف في كل من المفتوح والمكسور وكذلك
قول الشارح بخلاف زان في البيت لا فرق فيه بين فتح التاء وكسرها أى بين ان يغضب مذكرا أو مؤنثا تأمل
ولم يفرما وجه كون هذا كناية مع انما احتمل القذف وغيره كإثباتى وهذا نص في معنى الصدوق في الجبل
وليس فيه اشعار بان زان أصلا تأمل (قوله يصدقه فيها) أى في المخرج أى عليها وهو جرح دية اه شغلا
وفي المصباح والمخرج الرافى للصدوق جرحه قبل تصحيحه (قوله فوجان) قال من المعتد انه صريح
مطلقا اه سم (قوله أو يافجر) في المصباح غير المدحور من ان يصدق فستوزن معنى اه عش على
جره (فروغ) اه أنى ولم يشغنا صراحة بأعلاه واعتمد شغنا صراحة بآهية بولا لافا وعدم صراحة بالحق
ويختص وباعرض وصوب في الوضوء صراحة بالوطى لانه لا يفهم منه في العرف الا الوطى في الدم وصوب
الأدنى انه كناية واعتمد شغنا في شرح الوضوءان بختصر بوجهم والصدوقان شغنا ثم قبل
صره اذ دل العرف لا ينافى الصراحة اه وكما يشاهدون الكتابات بآهية بولوا ووجهم واجهان ما
صرح بها وما يؤن كفى قواى التوى واجهان بآهية بولوا ووجهم واجهان ما
الصباح والنسب من الذين يان بآهية بصرى وأقضى الشيخ عز الدين بأن بختصر بصرى العرف في فروغ ان
القضائى ان يانها كناية اه اشتبا بوطى اه شوى (قوله بآهية) بضع النون والياء في المصباح والنسب
والنسب جيل من الناس يزن لون سواد العراق ثم يستعمل في اخلاط الناس ووجهم واجهم واجهان ما
وأسياب (قوله قوم) أى من الهم فقد نسب العرف لغير العرب اه شغنا (قوله يزنون البطاح) جمع أبطع وهو
المكان المنخفض بعدة في الحصى بسيل فيه الماء اه (قوله ولو له استأبى) أو قاله اثبات زان هذا كثيرا
ما يستعمل عند عتوق الولد لوالده وعند شحه عليه بوجهه لاجاب اه حل ومثله ما قاله لانه لم يستأبى اه حل
على الجلال (قوله بخلافه في قوله غيره الخ) عبارة شرح جر وفارق الابلا به يحتاج الى جر وهو تاديبه بنحو
ذلك فرب احتمال كلامه له بخلاف الاجنبى وكان وجه علمه صريحاً فذاه مع احتمال لفظة
لكونه من وطء شبهة مدونة شبهة فلهذا القضا طبع على ما يثبت ادومه وهو كون من زلوم هذا فرب
ما فهمه لطلقاتهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يتقبل انتهت (قوله لان الاب لا احتجابه الى تأديب الخ) يؤخذ
من التمثيل ان مثل الاب كل من له ولاية التأديب كعمه وأخيه ونظائر كلامهم ولوم وجود الاب وحسنه
يكون المراد بالولاية ولوى الجلة وحسنه بذل صلحاء المسلمين وفي التزام ذلك بسدر اه حل (قوله
بمثل) الظاهر ان المراد بنسب اه لانه يجب لا يتحمل على عدم القذف الا ان قال أورد من زان حر اه
حاجى (قوله وتعر بضم الخ) عبارة تان السكون الترميض لفظا استعماله في معناه يلوح بغيره فهو حقيقة ابدأ
(قوله فيو اثر قرآن الاحوال) أى هو ملغاة لاحتماله او تعارضها من ثم لم ينفقوا الترميض بطلانية
بصرى بها وان تفرقت القرأتين على ذلك وما ذهب اليه جمع من انه كناية من حدود وليس الرى بآهية البهائم فذا
والنسبة الى غير الزان الكافر وغيره بما فيه اذاه لقوله له زنت ظلاله أو ما شئت فلا تفتنى الترميض
لا بداهة لاحتمال عدم ثبوته اه شرح جر وقوله وليس الرى بآهية البهائم فذا أى ولكن يزدريه ولا
فرق بين الهازل وغيره اه ع ش عليه (قوله الذى يقصده) أى الذى يؤتى به القذف ويستعمل فيه

الذى ولا احتمال له هنا وبهمه ويتقصد منه فهو أثر قرأتين الاحوال فالقضا الذى يقصده القذف ان لم يستعمل غيره فصرح وبه ذا
والاخر فهم منه القذف بوضعه فكناية ولا اقتصر بوض

(وقوله) لغيره (زيتك اقترار) بزنا على نفسه (وقذف) للمصالح (ولو قال لا زوجة بارأني فثالث) جوابا (زيتك اوانت ارفني فثالث) لهاتين بلفظ القذف الصريح (وكأنه) في قذفه لاحتمال ان ترد بانبات الزنا فتكون في الاولى معترضة وقذفه لا زوجة بارأني فثالث (وكأنه) في قذفه لاحتمال ان ترد بانبات الزنا فتكون في الثانية قذفه فقط والمعنى انك ان ترد بانبات الزنا لم يدان غيرك ولو لم يدانك على كذبة فتدان ايضا واؤلف معنى فلا تكون قاذفة فتصدق في اركانها ٤٢٧ ذلك بيننا (او) قالت جوابا بارأني (زيتك اوانت ارفني فثالث) (وقاذفة) له وسقط اقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لاية والذين يرمون المحصنات (او غيره عز) لانه ان قصصه لا حد فيها لا كفارة سواء كان المذنب قهيمار زوجة أم لا وسيأتي بيان المحصنة طه بابه وبين التعزير في آخر الاشارة (والمحسن مكلف) وشمله السكران (حرم) عفيف من زنا وطه يحرم مملوك (له) (و) وطه (دبر) حليله (له) بان يضا أو وطئ وطأ غيرا ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليله في دبرها أو صحر مملوك كنه كاحتها أو حقه من نسب أو رضاع طه يحسن أما الاول فظاهر وأما الباقي فلا نه الخش منه وذلك علم ان الحد لا يطال بوطئ مز وجع في عذشة أو في حبس أو غش أو امته الزوجة أو المعتدة أو أمة وله أو منكوه قبل أو شهودان كان حراما انتفاه مذكر ولقيام الملك في الاولى والثانية ينافيهما وتولى ودبر حليله من زنا دفع

وهذا التأويل بنقد ما قبله من قصد القذف مقصدا هو اشتراط القذف في الصريح وليس كذلك وقوله فكأنه ربما يقيدان الكفاية بنهم منها القذف بالوضع وانما اورد جامع جهلا وتأمل وصارته والاحسن الفرق بان ما يحتمل غير ما وضعه من القذف وحده صريح وما احتمل وضعا القذف وغيره كناية وما استعمل في غيره وضوحه من القذف بالسكاية وانما بنهم المقصود منه بالترائن تعريضه حل (قوله ولو قال لا زوجة) أى أو اجنية اه قل على الجلال (قوله لاحتمال ان ترد الخ) ليس هذا بمن اذ يحتمل أيضا ان ترد بانبات الزنا بدونه وعكسه وقخص الشارح هذا العكس الثاني وليس بمن بل الاحتمال ان كانا حاربه في المثلثين حتى الاول يكون جاري في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح اه شورى ويحتمل احتمال ثالث وهو ان تردني الزنا فتعصمها كمال شخص أنت سرقت مملوكا لا ورادته في السرقة عنها اه قل على الجلال (قوله ايات الزنا) أى على نفسها وعليه قوله وقاذفة قل زوج يجب عليها الحد وقوله وتكون في الثانية قاذفة فقط أى قصدا ايضا اه (قوله وان ترد) معطوف على قوله ان ترد يدانني في حيز الاحتمال فهذا هو الاحتمال الثاني وقوله نية أى عناده (قوله فقرة بالزنا) ولا بعد الاذا فصلت الاقرار (قوله ومن قذف محصنا الخ) ولوقفه أو قذفه كانه تحليفه في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية انه لم يسلم ولم يرد له لانه رعايته فقط الحد اتا لا اكثر ونولا تسمع البيعة بالزنا التحليف الا في هذه الصورة اه شرح هر (قوله والمحسن) أى الذى بعد قاذفه مكلف حرام هذا الكلام مفروض غير فلو كان القذف ردح لا يبطل ما ضابط الاحسان اذا كان المذنب في كل القذف أى قل هذا الشرع لا يشمله كالاخفى (قوله حر) أى كله فالبعض ليس محصنا اه وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه أهلية ولا رد قذف مرد مجنون وقين زنا ما ضابطه في حال اسلامه أو اناقته أو حو بينان مسلم ثم احتار الامارة لان سبب هذه مناقته الزنا حاله الكمال اه شرح هر (قوله وأما الباقي فله الخ) من الباقي وطه زوجته في دبرها والمراد انه تنصه النفس أكثر من الزنا لان انه أكثر اه حل أو ان الشارح جاعل القول بانه الخش من الزنا والزنا راجع خلافه في قل على الجلال والراجح ان الزنا الخش (قوله وبذلك) أى تعريض المحسن بما ذكر (قوله فان فعل شيئا) أى يولى بعد القذف (قوله وان تاب) وحديث التائبين القذف ان ذنبه بالنية لصورة الاسترة لالاحل للنبوي اه شينا (قوله ولم يحد قاذفه) ومنه علم ان الشخص اذا صدر منه معنى من ذلك كوطئه مملوكه الحر موطوء حليلته في دبرها حرم عليه أن يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الا مالكا يكتفه ان حرم في كل الابصار اه شورى (قوله لم تسد ثلثه) في الصباح ثلثة في الحائط وغيره انخل والجمع فلم يثل غرقه وغرق ثلث الاله لئلا يمان ياب ضرب كسر منه من حافته فتثل (قوله فظهره يدل على سبق مثله الخ) بل بان العادة الالهية بان العبد لا يثقل في أول مرة كانه لم يرض الله عنه وعائتها فلا يثقل بها الحكم بشهادة ثم تكرر راجع لم يقض الحكم وان قلنا ان الزنا يدل على سبق مثله من قبل الحكم فظاهر العرف بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم اه شرح هر (قوله ورشع بخلاف كل الورنة) أى برنه كل واحد منهم على سبيل الحد كما يحد قوله الاتي فلا يثبت لكل منهم اه حل (قوله كل الورنة)

(فان فعل) شيئا من ذلك بان وطئ وطأ سقط العظم بعد محصنا وان تاب وحسن حاله (لم يحد قاذفه) لان العرض لا انقضاه لم يحد قاذفه بذلك الزنا لا أمر زنا آخر أم طلق (او لو تدد) قاذفه والفرق الزنا لا يكتفى ما سكن فظهره يدل على سبق مثله غالبا والردة مقبولة والعقد لا يثني غالبا ظاهره لا يدل على سبق الاختصاص غالبا وتغييره يضل أهم من تغييره يفرق (ويرث موجب قذف) بضع الجنب من حد تعزير (كل الورنة)

حتى الزوجان لان ذلك حذر أدى لتوقف استيفائه ٤٢٨ على مطالبة الادعي به وفق الايدي شانه ذلك ولو كان الموقوف توفيقا وما كان

قبل استيفاء التبرع براس ثوبه
سيد (ويستطاع بغيره) منه
منهم ومن الموقوفين فان
حياتهم عاقبل موته وبارت
القاذبه (ولو عفا بعضهم)
منه اوعى بعضه فلاباقى
كله اى استيفاء كله لا حق
يثبت لكل منهم كسولايه
الزوج وحتى النصفه
وفارق الفروجه يستطاع
كله بغيره بعضهم بان القود
بدلا ببدل اليهود هو الباقى
بمختلف موجب القذف ولان
موجبه ثبت لكل منهم بدلا
والقود ثبت لكل منهم بمضا
ولذلك صرح الماوردي بان
لعضهم ان يفردها به الكل
واستيفائه سواء احضر
الباقون وكسولايه وتعيير
بالجواب اهم من تعييره بالحد
• (فصل) في قذف الزوج
زوجته • (قذف زوجة)
له (علم زناها) بان رآه بعينه
(أو نطقه) نذرا (مؤكدا)
كشباع زناها بن يميم فربنة
كانوا معا بخلوا أو رآها
تخرج من عنده فلا يجرى
الشاع لانه قد يشبهه عدو
لهما وله اوسن طمع فيها فلم
يفلح بشئ ولا يجرد القرينة
كالشرية المذكو رة
و بمادخل بينهما الخوف أو
سرقه أو طعمه وانما الجازة
القذف حينئذ المرتب عليه
اللعان الذى يتخلص به من

الحمل لاحتياجه الى الانتقام منها بالطعن اشره ولا يكاد يساعده على ذلك بينا واقرا والاولى ان يستر عليها رطلها ان
كرها هذا كله حيث لا وافر فان تولى بطلان علم او ظن (ظان مؤكدا) (انه ليس منه)

الآتي في قوله وانما يلزمه فذهبها لا تكرار اهل (قوله مع امكان كونه منه ظاهرا) فذهب لبعض قوله
 لزمه نفسه اذ لو كان كذلك لشرعا فلا حاجة لقوله اه شجنا وسيأتي التنبه على هذا في المتن بقوله وانما ينبغي
 به ممكنة الخ (قوله بان لم يظاهرا الخ) ذكر اربع صور يجب فيها التنبه ويجب فيها التقف ايضا الثلاثة الاول
 أمثلة العالم والرابعة قلن اه شجنا (قوله ولا كثر منها) فذهب لاجل ان يمكن كونه منه والا فلا يحتاج الى
 نفسه لا يتقاه شرعا اه شجنا وقوله من الصدق كل قياس ما مر ان يقول من امكان الاجتماع لانه اعترض
 على الاصل في الرجعة فيصير بالصدق (قوله اول ما بينهما) الذين صادق سنة أشهر الى اربع سنين وهذه مثال
 قلن لان الظاهر انهن الزنا بالاولى منهن ومنه لم يخلو من هذا الا ما لم يثبت بعد ذلك من قوله لا بد من تقاها لم
 وصورة ان يظا وجهه ثم يخص بدو طهه ثم يفرق ثم يفرق من يمكن كون الولاد من الوطه ومن الزنا كان
 كل من الولاد فهو طهه غايه أشهر ويدينون الزنا بسنة أشهر اه شجنا (قوله منه) أي من وطهه ومن زنا
 أي علمه اوله فلا حظا هذا لاجل قوله في المهور وكذا من الوطه الخ وقوله بعد استبراء وصف زنا أي زنا كان
 بعد الاستبراء والاستبراء من الوطه بنوطه ثم تحت فزنت اه شجنا (قوله لان تركه يضمن الخ) عبارة
 شرح هو وزنه منفسوا لا يمكن بكونه مستحقا ليس منه وهو يمنع كيجرم من من هو من الخ انتهت
 (قوله لا يجرم من من هو منه) وليس من التي الحرمل ولا من التي مطلقة ما يقع كثير من العامة ان الانسان
 يكتب بينه وبين ولده جفوي يديك ما تانه ليس منه ولا لانه به لان المقصود من هذا طهه ان الولد ليس
 مدعيه الا به فلا يجب لا يضمن افعاله شي فلا يطالب بشي لزم الوطه من أو تلاف أو غيره بهما ارباب
 عليه مدعي ويحتاج الى جواب اه ع ش على مد (قوله وهو) أي القزوم في الاخرة في قوله اول ما
 بينهما الخ وقوله ما صحه في أصل الرضة معتد وقوله على التي ضعيف وقوله لكن الاول الخ يعني على هذا
 الضعيف (قوله وطريق نفعه الخ) مرادهم هذا تكمل القابلة اذ كل مقتضاها ان قول لزمه التقف لان
 قوله فان أتت الخ مقابل لقوله تقذف زوجها الخ اه شجنا (قوله وطريق نفسه العان المسبوق بالتقف
 في الزمان) قال في التبع بسببه أي العان خذف قال بعض الشراح حتى لو اراد ان يلعن من غير خذف
 لا يجوز الا ان يكون هناك ولا يندعي من شبهة ثم قال قبل حل المراد ذلك أي سبق التقف شرطه أي
 العان أو بسببه فان أو اد الاول فقد توافر بشرط في جهة العان تقدم التقف أو في الولد كما في المختار من
 الاصحاب فكان حقه ان يذ كره ما وكذا الباقي ثم قال في الحاروي ولو شهد أو به زناها فله العان لفي النسب
 وهل يستحق بالنسبة من التلظا بالتقف وجهان وفي تحرر الجار جاني ان أراد في الولد فقد توافر لاعت
 وهل له ان يلعن من غير تقذف وجهان ثم قال يستثنى من ذلك ما لو وطئها في نكاح فسد أو بنه فقهان
 يترك التقف بالزنا يقول ليس هذا الولد يعني بكافة الرافعي وليس مناقض لما قاله في موضع آخر في اشتراط
 بيان سبب النسب كما أنه بعضهم لان النكاح الفلست مخالف الصحيح اه وقضيتاه في النكاح الصحيح
 ليس له ان يترك التقف بالزنا قلنا أملى وأولى كلامه مخالفه اه سم (قوله وانما يلزمه فذهب الخ) لا يخال
 هذا مكر لان الفرض انه علم أو ظن زناها لا يقول لا نسلم هذا الفرض لان قوله فان أتت أي الى الزوجين
 حيث هي لاجد التقف وقوله والا فلا يقذفها أي لا يجوز فذهب لقوله لمار ان يكون الزوج الخ أي وحده
 ان لم أو ظن انهن وطه النسبة لزمه نفسه والاحرم كاسياتي اه شجنا (قوله والا فلا يقذفها الخ) أي ولكن
 يلزمه النسبي ويقول ليجرم سببه من اصابه بغيري لها على قرأني وان الولد من تلك الامانة (قوله بان
 ولده لم يولد سنة أشهر الخ) محصل ما قرأه الا اربع صور الاول والرابعة صغر وتعلق قوله لما بينهما بالزنا
 لانه اذا اتفق البن من الزنا تكون الولاد سنة أشهر منه وهو الاول والوفاء اربع سنين منه وهو الرابعة
 رابعا ثم تعلق الذين بالوطه فقد تقدم في المتن صريحا فكان الانسب من الرابعة الاول وقوله أو لوقفه الخ

مع امكان كونه منه ظاهرا
 (ان لم يظاهرا ولنه لم يولد
 سنة أشهر) من وطه التي هي
 أقل مدة الحمل ولا كثر منها
 من العقد (أو لوقه اربع
 سنين من وطه) التي هي أكثر
 مدة الحمل وفي معنى الوطه
 استدخال المني (أو لما
 بينهما) أي بين دون سنة
 أشهر ووقوف اربع سنين (منه)
 ومن زنا بعد استبراء بعبدة
 لزمه نفسه لان تركه يضمن
 استدخاله واستحقاقه ليس
 منه حرام كيجرم من من هو
 منه وهو في الاخرة فما صحه
 في أصل الرضة والذى
 صحه في الاصل كالشرح
 الصغير فيها حل التي لكن
 الاول له ان لا ينفصلان
 الحمل فذهب وطريق
 فيها العان المسبوق بالتقف
 في الزمان أيضا وانما يلزمه
 فذهب اذا علم زناها ووطئها
 من جوارحه والا فلا يقذفها
 لجوار ان يكون الولد من وطه
 شبهة أو زوج قوله (والا أي
 وان لم يعلم ولم يظن انه ليس
 منه بان ولده لم يولد سنة أشهر
 من الزنا والوفاء ودون فوق
 اربع سنين من وطه
 بالاستبراء

وكذا من الوطء مع ولم يعلم ولم يظن زناها أو ولته لفريق أو ربع سبعين الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفسه ورعاية القسراش ولا عبرة بنية عيدها في نفسه وانما اعتبر المدعى ما ذكر من الزنا لأن الاستبراء لانه مستندا إلى ما فاذا ولته لدون ستة أشهر منه ولا كثر من دونها من الاستبراء تبنا أنه ليس من ذلك الزنا في صبر وجوده كعدمه فلا يجوز النفي ورعاية القسراش وما ذكره من حوسة النفي مع الاستبراء المقيد بمحرم ومن اعتبار المدعى من الوطء والزنا هو ما صحه في الوطء وقرا بالثاني على من اعتبر المدعى الاستبراء والذي صحه الأصل حل النفي واعتبار المدعى من الاستبراء (مع قذف ولده) فيحرم من أن علم زناه وقال الأمام القياس جوازهما انتقائهما كإذ لم يكن ولد وعارضوه بأن الولد يضر نسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها بالعلم لانه عبر بذلك وتعلق فيه الالسة فلا يحتمل هذا الضرب لفرض الانتقام والفرق يمكن بالملاقاة وظاهر أن وطء انشبه كالزنا في لزوم النفي وحرمه مع القذف واللعان (كقوله وطئوا) (عزل)

بمحررت قوله بعد استبراء وقوله وكذا من الوطء مع أي مع الاستبراء هذه محترقة بقوله ومن زنا أي علمه وظننه أه شيئا (قوله وكذا من الوطء مع الخ) فصل هذا بكذا لانه محترق بقوله أو ولته لفوق أربع سنين (الخ) لا يتصور هذا إلا بسبق الزنا في وطء الزوج مع أن الفرض أن الزنا بسدوطة فمأثم وفيه أيضا أن هذا محترق وتعلق البيز بالزنا لاقاب بعد الوطء فلا يظهر التام من المنطوق والمفهوم (قوله فيما ذكر) أي في قول المتن ومن زنا لم يقل ومن استبراء مع أن محرمه وعقال المحض يدل على المرأة فيكون الولد ليس منه فطلب عنه قوله لانه أي الزنا مستندا إلى ما (قوله فاذا ولته لدون ستة أشهر (الخ) هذه الصورة يصدق القسم الأول مما بهو الألفي داخل في محرمه قوله بان ولته لدون ستة أشهر من الزنا أي أهم من أن يكون ليستقيم الاستبراء ولهم من أنه أيضا قوله فلا يجوز النفي الخ أي يقتضي اعتبار البنية من الاستبراء لزوم النفي فهذه الصورة توارده على الأصل أه (قوله من الاستبراء) قال الحل والى الاستبراء يحصل بظهور رد المحض كقوله بعض المتأخرين أي أي تعصب المدعى من وقت الظهور وان توفى الأصل على تمام الحصة فلا يحصل ابتداء هذين الانقطاع وكل الشراح على حتى بعض المتأخرين الزكشي فقد بحث في التكهة ولا يجوز أن يكون مسبوقا به سم (قوله وما ذكره) أي في قوله وكذا من الوطء مع قوله المقيد بعتد نصف الحصة النفي والتذكير باعتبار كونها حكما وتحرر بمات قوله بمحرمه ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله والذي صحه الأصل الخراجع لقوله وما ذكره من حرمة النفي الخ وقوله واعتبار المدعى من الاستبراء مقابل لقوله ومن اعتبار المدعى من الوطء والزنا فهو لنفسه وتشرى به أه (قوله وما صحه في الوطء (الخ) صارت الوطء ولو وطئها أو أتى فلا كثر من ستة أشهر ولد لدون ستة أشهر من وقت الاستبراء يحصله النفي فإنا استبراء ما أتت به لا كثر من ستة أشهر من الاستبراء فلا نه أوجه أحد ما يجوز النفي الثاني أن رأى بعد الاستبراء القذف في البصبة القذف جاز النفي لمرم فان لم ير شيئا لم يحرم والثالث يجوز النفي وجد القذف أولا أو أصح القول الثاني أه محترق أه سم (قوله مع قذف ولده) يتعلق بحرمه وكان يمكن تعلقه بزمه نفسه فيكون النفي ذا حكم القذف صريح على الشكل ويستغنى الشاوع عن قوله وطريق نفيه الخ (قوله وعارضوه (الخ) حاصل هذا المعارضة بقاء فأوجب القيس والقيس عليه (قوله وتعلق فيه الالسة) في المصاحح والفتاوى لسان جوارحه الكلام يذكر فيصعب على السنة كحماو أخرجه ويؤثر فيصعب على السن كذا وعارضوه وأخرج قوله وظهر أن وطء الشبهة كالزنا ولو أتت امرأتها لم يضر ولو أيا سودان أو عكس لم يضر بنفسه بذلك وان اشتبهت عن تنهم أمه أو انضم إلى ذلك فربما الزنا ان العرف فرج أو كونه بغيره شرح حر (قوله وحرمه مع القذف واللعان) أي مع ذكر الوطء أي أن الغير وطئ على فراشه بشبهة أو كثر من ذلك وفي إطلاق القذف على ذلك يجوز أن حل (قوله مع القذف واللعان) متعلق بالزوم وهو المحرمه أي بزمه علمه أو ظن أنه ليس منهو يحرم من أن لم يعلم ولم يظن لكن تبعية هذا قذفه تبعية فبعض بالقذف من سبها لصاحبه الغير بالشيء على فراشه أه شيئا (قوله يجوز وطئ وعزل) انظر هل من ذلك ما لو وطئ ولم ينزل كذا رأيت بخط شيئا بالبرلى ولأن قول قوله لأن المساعدة بسبق الخ يشعر بأنه متأمل أه سم (قوله وعزل) الزل لمكره ولو وجد الفرج من الولد إلا أن قصد الإيذاء فيحرم كل قصد قطع فتنها أو عدم جاهلها حتى تنمر بذلك أه شيئا لا يولد ويجوز شرح حر في ما من الأولاد والعزل حذر من الزل فكره من أن ذنت فيه الميزول منها: كذا أو مستقلة طريق القلع السبل انتهت وفي البخاري باب الزل وفي القسط على طابعه باب سب الزل بعد الإباح ليزل منه ما خرج الفرج فيزول من الوطء هو مكره وان ذنت فيه الميزول منها: كذا أو مستقلة طريق القلع السبل وتخرج بالفرج من الزل لمكره من أن يترك ذكره قرب الزنا لا يفرج من الولد إلا

يكفره وقال التورى قال أصحابنا لا يحرم على مولا كتموا زوجته الامتسوا وأرغبت أم لالان عليه ضرا
في مولا كنهان تصير مولا لا يجوز بينهما وفي زوجته الزينة يصير ولهم فقهائنا الامامان وجبت له الخرافة
أذنت في المحرم ولا يجوز لهن أصحهما لا يحرم واستدلوا بحديث البخاري حيث قال حدثنا سعد بن أبي
عن جابر قال كان نزل على هذا النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت له المرأة المصاهرة فله حكم المرفوع اه
يصرفه (قوله لا يحرم مولا كذا) أي النبي والشدة والعنان لان قوله ليس قرينة تقوية على ان قوله ليس
منه ولما قالوا لان الماء قد سبق الخ من غير ان يصير في المنبع أحسن الرجل بالشيء أحسن ما عليه يتعدى
بنفس مع ألف قال تعالى فلما أحسن حبسهم المصغر ووجاز في الباء فيقال أحسنه
على معنى شربه وحسنت عليه قسالة والمصدر المس بالكر تصدى بالباء على معنى شعرته
وأصل الأحسان الإجار ومنه هل تحسن منهم أحد أي هل ترى تم استعمال في الوجدان والعلم بالحقاسة
كانت انتهى

في كسبة العنان) أي وما يتجه من قوله ومن تلقاها بزمان الخ وقوله وشروطه أي وما يتجه من قوله
ويلاعن ولوم إمكانه زناه الخ وقوله وأما ما يتجه من قوله وما يتجه من قوله وما يتجه من قوله
في العلم بتأويل ما وجب عليه الاستتار هل يتبعه في علمه في هذا المثل (قوله لفظ) أي أو ما
في معانين أشار إلى الآخر وكتبت كسباً أي وقوله بزوج يشعل لذكره والشيء اه حل (قوله وقذف) أي قد
وكنتظر لوجود العنان بدونه في ما قد احتل كون الولد من وطء شبهة كأي في الشارح والركن لا توجد الماهية
بدونه ويمكن أن يجب بان الركن القذف أو ما هو قائم مقامه من الركن بصفة الغيرة تأمل (قوله يصح طلاقه) كل
الأولى إسقاط هذا الجمله لأنها تنبئ على شرط الملاءم الذي هو الركن وشروطه أي في قول المتن وشروطه زوج
يصح طلاقه فاشترط هو قوله يصح طلاقه وأما كونه زوجاً فهو ركن في المراءاة فلا تنكر من هذه العارضة
ومسألة أي (قوله لعنة) قوله أو بما حال ولو امتنع أحدهما من العنان ثم طلب من منه ولو قذف أو بغير نسوة
بار بغير كتمان لغيره من أو بغير مران يكون لعنة على ترتيب قذفهن أي ندباً حتى لو ابتدأ بالآخره بتلقين
القاضي اعتدبه فيما يظهر فلا في لعنة واحد لم يعتد به إلا في حق من سماها أولاً فإن لم يسلم لأشوا لغير
لم يعتد به من واحدة منهن وأن وشي بعن لعنة واحد كالأول وفي المدعي بين واحدة أو قذفهن بكافة واحدة
لا عن إيهن أو بغير مران أو بغير من وشي بقذف واحدة أو بغير من وشي بقذف واحدة أو بغير من وشي بقذف واحدة
بلا قربة أحراً ولا أمة عليه ان لم قصد تضليل بعضهن ولا تنكر والحد بذكر القذف والحد بغيره بغيره
آخر لا تخاف القذف والحد الواحد ظاهر الكذب يدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه ويكتفي الزوج
في ذلك لعنة واحدة كقربة الزنا كذا الزنا ان سماهم في القذف بانه ول أشهد بانه على أن
الصادق لعنة واحدة فلا تمن الزنا فلا تخاف ولا فلا ومن إسقاط الحد عنه بذلك فإن لم يذكرهم في لعنة
لم يسقط عنه قذفهم لكن إعادة العنان بذكرهم لا إسقاطه عنهم بل عن بلا عن ولا يعتد بالقذف فهو لا رجل
مطالبة بطلان قوله دعه باللعنة ولو ابتدأ الرجل طلاقاً بعد قذفه فلا العنان لإسقاطه في أوجه الوجهين بناء
على ان حقه ثبت أصلاً لا يجب كغير ظاهر كلامهم وإن عا أحدهما طالب الاسترجعة ولو قذف امرأة عند
الحاكم لم يزمه أي الحاكم اعلام القذف المطالبة بصفته أو ادخل خلاف ما أخرجه عنه بما لا يلزمه اعلامه لان
استيفاء الحد يتعلق بقبول ما يتلوه ان أراد خلاف المال اه شرح حر (قوله افان الصادق) بكرر
الهمزة لتعلق الفعل باللام اه شيئاً (قوله ان لعنة الله الخ) بكرر الهمزة لانها معمولة القول اه شيئاً
(قوله فلن نخلت) أي لرض أو سخر أو قذف أو نكح من المسجد المحويض ويكتفي بان يقول وحتى إذا لم
يكن به زوجة الا هي وعرفها الحاكم اه حل (قوله وهي في الحقيقة لعنة) أي أو ستمن ثم تصدقت

فانه يحرمه ما ذكره رعية
فقرش ولان الماء قد سبق
الى الرحم من غير ان يحبس به
وفي كلامه في أدان بغيرها
الناظر في مع كلام الأصل
(فصل) في كسبة العنان
وشروطه قوله «والأصل فيه
الآيات السابقة وقذف سابق
عليه زوج يصح طلاقه
كأي بعد عما أتى (لعنة) أي
الزوج (قوله أو بها) من
المرات (أشهد بانه افان
لصادقين فيما رتبته هذه
من الزنا) أي زوجته
(وحاصة) من كل ما لعنه
(ان لعنة الله على ان كنت
من الكاذبين فيه) أي فيما
رسمته هذه من الزنا هذا
ان حضرت (فان غاب خبرها)
عن غيرها بما جعلوا رفعها
وكررت كل الشبهة
تأ كيد الامر ولا يقيمت
من الزوج مقام أربعة شهود
من غيره ليقام عليه المحوى
في الحقيقة لعنة أو ما لكفة
المجلسة أو كسدة لفظ
الأوبس (وان نفق ولما قال

في كل من الكلمات الخمس (وان ولد) وهذا الولد ان حشر (من زنا) وان لم يقل ليس في حلاله الزنا على حقيقته وهذا ما صح في اصل
 الروضة كالشرح الصغير وعن الاكثر من لا بد منه لاحتمال ان يعتقدان الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الاصل والما اقتصار عليه فلا يكتفى
 لاحتمال ان يراد به لاشبهه خلقا ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه الى اعادة اللعان ولا يحتاج المراتل اعادة لعانها
 (ولعلمنا قولها بعد) ارجعوا شهد بالله اني الكاذبين ٤٣٢ فيما وافي به من الزنا وتولية من كلان لعانها (ان غضب الله على ان كان من

الصادقين فيه) أي فيما
 وما فيه من الزنا لا يات
 الساقط وتبين الى الحضور
 وغيره في القضية كفي جاتها
 في الكلمات الخمس ولا يحتاج
 الي ذكر الولد لان لعانها
 يؤتمرها منس العين بجانبه
 والغضب بجانبه لان جرعة
 الزنا تقع من جرعة الذنوب
 وذلك بحلول الحدان ولا
 ويبان غضب الله اعطاف من
 لعنته نعتت المرأة بالزنا
 اغلط العقوبتين هذا الكلام
 كان حذف ولم يثبت عليه بينه
 والابان كان اللعان لنفي ولد
 كان احتمل كونه من وطء
 شبهة او اثبتت ذنوبه فيسبى
 في الاول فيسارميتها من
 لصية غيري لها على فراشي
 وان هذا الولد من تلك الاصايب
 الى آخر كلمات اللعان وفي
 الثاني فسماء اثبتت على من
 وصي ايها بالزنا الى آخره ولا
 تلاعن المراقق الاول والاخر
 عليها بهذا اللعان حتى يصفوا
 لعانها او اعادة لعانها اشتراط
 تأخر لعانها عن لعان لان
 لعانها لا يحاط العقوبة وانما
 يجب العقوبة عليها بلعانها
 او لا فلا حاجة بها الى ان

الكفرات بعدد ذلك كذبها فيجب اربع كفارات خلافا لحج حيث قال والوجه انها أي الكفارة
 لا تعتمد بعددها لان الخلاف عليه واحد والمتصور من تكرارها في التكيد لا يقرب اه حل (قوله
 في كل من الكلمات الخمس) ظاهر ما به يات في الخلف بهذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يكتفى
 ما فيه فاعلم المراد انه ياتي فيها بما يناسب كان يقول وان لعنة الله على ان كتمن الكاذبين فبما كتمته من
 الزنا وان الولد من الزنا وليس معنى اه رشدي على مر (قوله من زنا) أي ان قد فعلها بالزنا والاقال من
 الصلبة غيري كليلد كره الشارح اه حل (قوله حلاله الزنا) فان قلتم حل الزنا على حقيقة تسمع
 احتمال ان يراد بها فعل فعل الزنا ليس فعل قوله ليس حتى على حقيقة فيمكن في بل نظرا لاحتمال
 ان يراد به لا يشبه في كنفه قلت ليس قوله ليس في شتر في نفي الشبهة حتى صار كالخفية ولم يشتر
 لفظ الزنا في خبره فاعلم فعل عليه اه ع (قوله لاحتمال ان يعتقدان الوطء) أي وطء لها باسمه وان ظننا
 اجنبيته فهي شبهة وهو وهذا واضح ان كان يمكن ان يشبه عليه ذلك اه حل (قوله لاحتمال ان يعتقدان
 الوطء بشبهة زنا) أي قد يكون هو الوطء لها باسمه ويعتقدان وطءا من الاطراف به الوطء بحتمل انه اغماض
 لذلك لانه قد يكون الواقع ان الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادة به من الزنا فاحتج الي ذلك ليشمل
 ما ذكره ويحتمل ان يكون صادقا وان لم يكن من الاقصاد على ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل اه رشدي على مر
 (قوله لاحتمال ان يراد به لاشبهه خلقا ولو اغفل) فان قلت العين على نية السخط وعليه فنية ذلك لا تنفع قلت
 لعل المراد بكونها على نية السخط بالظر الزم الكفارة اه ع (قوله ان اعادة اللعان) أي الى
 اعادة كله وقوله ولا يحتاج المرأة لمخ عليه لانه بما اعادة اللعان احتاجت هي الى اعادة اللعان متأخر
 كسائر جوابه ان لعان الاول صحيح وقد قبل لعانها على ما عايناه لاني وانما كان في ذلك اذ فسد لعانها
 اه شيخنا (قوله لان جرعة الزنا) أي الفتي لاغت لاسقاط حدمه قالته في ذنوبه اه ع (قوله ولا
 ريب ان غضب الله اعطاف) أي لانه الانتقام بالعقوب وقوله من لعنته أي التي هي العذر عن الرجعة اه حل
 (قوله هذا) أي تصويرا مع ما سبق اه حل وقوله لنفي ولد أي فقط لا يمنع في الحد فبما وجبة الا لا ي
 وقوله او اثبتت ذنوبه راجع لثانية فهو لو وشتر مرتب (قوله اشتراط تأخر لعانها عن لعان) فلو قدم
 احدهما في اثباته لاربعة وجب استئناف الكلمات كما هو ذلك لان ذكر اللعان او الغضب في خبره وضعه ينزل
 منزلة كلمة اجنبيته والفصل بينهما لمجلس لعان اه ع (قوله لاني) أي من قوله ابتاعنا نظام
 الايات (قوله من انه لا يدل لفظ شهادة الخ) أي اللفظ لا يفهمه كراجن اه قل على الجمل (قوله
 شرط ولان الكلمات) أي شرط لصحة اللعان وامامنا به من قوله وشرطه زوج فهو لا للمعان اه شيخنا
 والوجه اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم يلزم الفصل هنا بما مر من صلح اللعان اه شرح
 مر وقوله بما مر في الفاتحة أي فخر السكون بعد الطول واليسير الذي تصد به قطع اللعان وذكر
 لم يتأخر بحملة اللعان وكتب ايضا لعن الله قوله بما مر في الفاتحة وتضمنه انه لو لم يوال الكلمات لجهله
 بذلك أو تساهله عدم الضرر اه ع (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا وبين

تلاعن فيه واذا لفظا خاصة اشتراط تأخر لعانها عن لعانها والكلمات الاربع لما يات في قوله ان كان من
 الكاذبين في الشهادات الاربع فهو يجب تقديمها اذ تخبر اللعان بما ذكر ما مر به الاصل من انه لا يدل لفظ شهادة لغضب ولعن غيره
 كان يقال احلفوا قس بالله اني انما انظم الا بان الساجدة فكله فيما ذكر الجمل (شرط ولان الكلمات) الخمس هذا من زنا فيؤثر الفصل
 الطويل اما الولد من لعان الزوجين فلا يشترط كل خمس حية الدارحي

القسمة

القسمة حيثما كنتم أو لم تعرفوا أنهم لما اعتبروا هنا فقط العن بعد جملته الأربع على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والتي الواحدة لا عرفوا أن يكونوا في الصلاة أو لم يفتن ركعات ولما اعتبروا هنا فقط التشهد والسلام بطلت عما فيها أي في أي جزء من أي عرش على مر (قوله وتلقين فاضله) أي أيحكم ان كان العمان لا يعرف الحسد فان كان لنفي الولد من لزان والوليد في النيب فلا بد من وضاعا الحكم ان كان بالفاو الا لا يجوز الحكم اه حل (قوله في قوله قل كذا ولها تولى كذا الخ) أي ولو اجالا كان يقول قل أربع مرات كذا الخ فما ظهر عليه ارجح ثم أتى في سم على منسج قوله لكلماته ثم ان التلقين يعتبر في سائر الكلمات لا يكتفي في أولها فقط اه بروا في قوله قبل هذه قال مر والمراد تناقبه كلماته أمرها لا انه يتعلق بها الغامض في جملته خلافا لما هو به كلام الشارح في كتبه وما ظهر ولو اجالا كان يقوله أتت كلمات العمان اه عرش على مر (قوله فلا يصح العمان بغير تلقين الخ) عبار شرح مر فما أتته قبل التلقين لغوا الذين غيره عنهم قبل استعملوا في الشهادتين لا تؤدي إلا فإنه انتهت وقوله والشهادة لا تؤدي الخ هذا منتهى أنه لو ذكر شيئا قبل أمر القاضي أو ذكره عند غير القاضي سمى شهادة لكنه غير معتبرا اه عرش عليه (قوله كسائر الأيمان) أي أنه لا يعتمد الفصل المصروف من سؤال القاضي والأهمل منعتة في ثبت عليها الكفارة ان كان كذا اه عرش والمراد بالتلقين فيها سؤال القاضي لها أي امر الحالف بما فليس المراد ان يقول قل كذا كلها اه شجنا (قوله كسائر الأيمان) تنظير لما عني لائق وبه يتقدم ما ورد عليه من ان الأيمان غير العمان لا تتوقف على التلقين بل على الطلب والامكان أي في الدعوى فتأمل وتقدم في كلام سم ان كلمات العمان يكتفي في تلقينها الامرها فهي كالأيمان سواء بسواء اه (قوله وتظهر ان السيد في ذلك كالتقاضي) أي فيما لو وقع العمان بين عبده وأخته اه عرش ومرد والمتمدان غير العمان لا يشترط فيه التلقين بخلاف العمان فإنه يشترط فيه اه عرش وتقدم ما به (قوله) فان لم يحسن القاضي غير الخ) عبارة لروض فان لم يعرفها القاضي وجب مترجان اه أي فان لم يعرف الجمعية فتوله هنا فان لم يحسن القاضي غير ما في غير العربية اه سم (قوله وضع من شخص آخر) أي أصلى الخسر أو طار أو لم يبرج: واه قبل لئلا يأمروا بالانتظار وقوله بشارته تليها الجانب البين الذي هو الاصح غالب ولو قال بعدم أو الذنب بشارته لم يصدق أو لم يصدق العمان لم يصدق فيما عليه كالغير المؤيد والفرقة وقبل فيما كتبوا نسب الولد لزوم الحسد وله العمان لنهها حيث لم يشعروا ونطق في أثناءه العمان بنى على ما ظن به أو كتب ولا بد من كلمة الكلمات الخسرولة كلمة بعضها أو الإشارة بالساقى أو في كلام المصنف ما منعت ولو يكتب جمع الكلمات في نوبت كذا اه قل على الجلال (قوله بشارته) منه (قوله المذكور) أي من قوله وضع غير العربية الخ هذا هو الظاهر من العبارة ولكن فيه ان تطلب صحة العمان بغير العربية لا يجرى في الشكف كما هو ظاهر فتابع ما عمن من العبارة أو ما عهده المذكور لا لا خبر من أي قوله ومن آخر بشارته مفهومة أو كلمة أي لتليل المذكور في هاتين وهو قوله فيما سبق كسائر أفرانه (قوله بتعدي أسماءه تعالى) أي كايمن تليظا الميمن بتعدي أسماءه تعالى أو ظن لم يقل كلفظا الميمن بالزمان والكان لا به بسن تليظا به أو عيارته في كتاب الدعوى والبيان فصل من تليظا بين بجاني العمان من زمان ومكان وبزادة أسماءه ومغات (قوله لكن لا تليظا على من لا يتخلل دين الخ) عبارة شرح مر ولا تليظا فمن لا يتدين بمن كدهرى يؤخذ بل يحلف ان لزمته بين بالله الذي خلقه ورزقه انتهت قوله والبهري) والضع والضم نسبة للدهر لا ضافته الا ثار له لكن المفتح حيث قد ساقى والضموم جماعى اه شجنا وعبارة عرش قوله والبهري الخ عبارة الصحاح والبهري الضم المسنوب بالغ الحسد ذال تطلب

(وتلقين فاضله) أي العمان
أي لكاه الله في قوله قل كذا
ولها تولى كذا فلا يصح العمان
بغير تلقين كسائر الأيمان
وتظهر أن السيد ذاك
كالتقاضي لأنه أن يسأل
لعمان وقوله (وضع) العمان
(بغير عريضة) وإن عرفه لان
اليمان بمن أو ما ذهبوا
في العمان سواء كان لم يحسن
القاضي غيرها وحسب
مترجان (و) وضع (من)
شخص آخر بشارته مفهومة
أو كلمة كسائر تصرفاته
وليس ذلك كالتشهاد عنه
لضرورة السيد ولو كان
الناطقة في يومين ولو كان
المقبلي العمان معنى الميمن
دون الشهادة كذنف من
زاد في دفعه بغير عريضة
ومن آخر بشارته مفهومة
أو كلمة المذكور فان لم يكن له
واحد فمنهم لم يصح ذقه ولا
لعانه كسائر تصرفاته لتعذر
الوقوف على ما به (وسن)
تليظا العمان كلفظا الميمن
بتعدي أسماءه تعالى لكن
لا تليظا على من لا يتخلل دينه
كالزندق والبهري ويخط
(يزمان)

وهو بعد صلاة العصر لان البعير الناجح ٣٤ حيثما غلظت شوبة تلجأ فيه في المصعيقين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة اول) ان

اتخذ ذلك اوامه لان ساعة الاجابة فيه عند بعضهم وهما يدعون في الخسعة بالعين والقضب واطلاق المصراع ذكر اوله بمصر الجعنين زيادى (ومكن وهو اشرف بلده) أى العنان فيمكن بين الركن الاسود (والمقام) أى مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالمعظم (و) باباياه (أى بيت المقدس عند الحضرة) وبغيرها (من المدينة وغيرها) (على المنبر) بالجمع وتعبيرى بعللى هو الموافق لما يحمله فى أصل الروضة من اتم ما يصعدان للمعبر بخلاف تعبير الاصل بعدد سبابه بعد تسليمه حدثا اكبر مما يمكنه فيه ويخرج القاضى اوثانته اليه بخلاف الكافر فيخلف عليه بما يأتى فان ارادهاه فى المسجد غير المسجد الحرام ممكن منه وان كان به حدث اكبر وان فى نحو الحضي تلويت المسجد وتعبيرى بذلك سبوح القرض بخلاف قوله وحاشى بيب مسجد (ويستحق كيتسوييت ناز لاهله) وهم الضارى فى الاول والعهد فى الثاني والمحرى فى الثالث لانهم يفتنون ان يفتلجوا المساجد ويحضرها لقاضى اوثانته كغيره اعمال لان التمسود

كلاهما منسوب الى الله وهما يعاينان فى القسب اه بجرو فوعبارة رى والهوى بضم الدال كما ضعه سم وبضمها كضبطه ابن شبة وهو المعامل اه وظاهر ان فيه لغتين وليس مراد ان انتوت عبارة حل قوله وله هوى بالضم والتعريف هو المعامل قال الامام الزنزال القهرون طائفتين الاقدمين جدد والنايع الصدر العالمين وزعموا ان العالم لم يزل كذلك بلا صلاته ولم يزل الحيوان من طائفة والنفط من حيوان كذلك كما وكذلك يكون ابداه هو لاهم الزنا فتاقت (قوله بعد صلاة عصر) ليس يقيد بل جرى على الغالبين فعل الصلاة اول الوقت والا فلا اخوت فعل الاعان قبل فعلها اه عش على مر (قوله تلجأ فيه فى الصحيحين) وهو ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ولهم عذاب اليم رجل خلف يمينه على مال امرئ مسلم فاقضه ورجل خلف على يمين بعد صلاة العصر لقد اعلى سلطته أكثر مما اعلى ورجل منع فضل الماء اه (قوله لان ساعة الاجابة فيه الخ) عبادة تشرح مر لان يومها اشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيه ابراهيم صا كفى رواية صحيحان كان الاشهر انهما في حين جالس لخطيبهما ففراغ الصلاة على ما روى فى الجمعة وقوله ما له احدوا ربعون قولوا الحق بعضهم بمصر الجمعة الاذنان الشريفة كشرى جبر ومضنا وروى البصير عرفة وعاشوراء انتهت (قوله اشرف بلده) أى الله ان يحرم الاتساع لمن لده الى غيره ولو لمكة والمدينة والاعان فى الاماكن الاتية فى كل بلد اعلموا لم هو فيها اه قل على الجلال (قوله فيمكن بين الركن والمقام) وقال الركنى اشرف منه اظهر أى لان بعضهم البيت وكان القيس ان يكون فى البيت لكن مسين عن ذلك اه حل وفى قل على الجلال وقل ان فى الحجر قراءه جعل وأمه هاجر اه (قوله بين الركن والمقام) المراد بالبينية هنا البينية العرفية فبان بمحاذاة من الخالف حزامن أحدهما وأما بقية اه ح اه عش على مر (قوله الركن الاسود) وصفه وصف الحجر الذى فيه والسود طارى عليه لما فى الحديث انه نزل من الجنة أشد باضمان الابن فسودت خطا باني آدم اه قل على الجلال (قوله والمقام) أى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل من الجنة فكلن يقوم عليه عندنا البيت فترقبه حتى يقع حجر البناء فوق الجدار ثم يهبطه اه قل على الجلال (قوله وهو المسمى بالمعظم) سعى لمعظم القنوب فيه اه شرح مر وقيل لانه لمعظم أى ما فيه أوفى من الانبياء وغيرهم اه قل على الجلال (قوله عند الحضرة) أى لاهية قبله الانبياء وفى خبرنا من الجنة اه شرح مر (قوله على المنبر بالجمع) أى لانه اشرف الجامع أى اعتبار انه محل الوفا ولا تجارو ربما أدى صوده الى ذكر مواضعه وروى عن عوده غير لائق بهم منعوا لاسبابا معرواية البهي وان ضحها لله الله عليه وسلم لاي عن بين الخلاف وامرأته عليه اه شرح مر (قوله على المنبر) أى لكونه محل الوفا لكونه اشرف بقاع المسجد بغا بالمسجد الثلاثة ان كان باحدها والا فلا يكف الخروج الى بواظه ولوتر بعد اه حل (قوله بخلاف الكافر) هذاجم زول المتن لم يظهر المتن لانه متعلق بالانبياء وعن وجوه الجمع ما قبله وهو اظهر لولا قوله به حدثا اكبر فكان الانسب لشارح تقديمه بالمسلم (قوله فان ارادهاه بالمسجد) عبارة العباب ويجوز فى المسجد بضمها أى اليهوديين والضرارين فكلن رضيت دونه فلها ذلك أو عكس لم يكف اه باختصار اه سم (قوله وهم الضارى فى الاول) أى بحسب ما كان والافتدائى الحكم الا ان اه برأوى (قوله وهم الضارى) دخل فيه هل التمسود من دخل دارنا بامن (تنبه) الكافر فتخل ذلك وان كان زوجه مسالما لكن قال الرافضى وغيره نوى الى وج فافهم امتناع ذلك فافهم منع على بان التعليل على ما حقه فتر كعدها محصل ما فى التمسود ولكن فيها بعد ذلك أن التعليلان راجعة لنظر القاضى لا لتوقف على رضى الزوجين اه وبعبارة الطبري ويلاعن المسلم المصعيق المسجدة بلا عنفى الكنية أو البعثة أو البصير ومنه اه سم (قوله ويحضرها نقاضى اوثانته) أى والجمع الاتى أيضا اه شرح مر (قوله ويجوز مراعاة اعتقادهم)

تعظيم الواقع وحر الكنائس والكذب واليمين فى الوضع الذى يطمسه الخالف اغلظ وتجاوز مراعاة اعتقادهم لشبهة اى

الكتاب يروي في قبول

الجزية (لا يستصحبون)

لانه لا اصل له في الحر متولان

نحوه مصحح خلاف دخول

البيع والكفاس وبيت

النار واعتادهم في غير

امر في قلاع بينهم في مجلس

حكمه وصورة انه دخلوا

فانابايمان وهدنة وبقرا

الينا والتطليق حق الكفار

بالزمان معتبر بآراء الاوقات

عندهم كذا كروا بالوردى

(وجع) أي وبخسرة جمع من

اعيان البلد (انها ربة)

لثبوت الزناهم وبخسرتهم

من يصرف لثقتهم لثقتين

وكونهن من أهل الشهادة

(وسن) ان يعطيهما فاض

ولو يثبت كان يقول ان عذاب

الغياها ومن عذاب

الاستخفاف في طلبها

الذين يشتركون بعهد الله الاتية

(وان) (يبلغ) في الوعظ

(قبيل الخامسة) في قوله

نق الله فان الخامسة سمو جبة

والمن ويقول لها مثل ذلك

باطا الضب لعلها يخرن

ويرت كل من ياتيها

الخامسة (و) ان يتلأنا

من قيام ليراه الناس

ويشهر امرها وتجلس

هي وقت لاهة وهو وقت

عائنها (وسرلة) أي الملاعن

(زوج) مع طلاقه على

ما يأت (ولو) سكران ونفسا

ورقعا ومحمد وداني قدف

أي الجوس فهذا التعاليل خاص بهم وغرضه الرد على الصغيف وعبارة صله مع شرح مدر وكذا بيت نادر
 مجوس في الاصح لانهم يعظمونه كعظم الساسد نافعهم الحاكم رعا له لا تعادهم لشبهه الكتاب الثاني
 لانه ليس له حرمت شرف فلاعن في مجلس الحكم اتيت (قوله لانه) أي بيت الصن لا أصل له في الحرمة أي
 لان أهله وهم عبدة الاوائل لا تجلب لهم ولا شبهة تجلب لو كان في البيعة أو الكتب مصورة بل اعلن فيها اه حل
 (قوله ولان دخوله معصية) أي ولو بلغتهم اسم شرح مدر (قوله وصورة انه دخلوا دارا بابلان) قال
 شيخنا في التصور نظر اذ لا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذهم ولم لا يتقبل معه الى بلاد لان النقل من
 بلاد الملاعن الى غيرهم لا يجوز ولولا مكة والمدينة ما تقدم وحضور الاماكن المتقدمة فمما يظهر ان هو با وقت العائن
 مجلس اه قل على الجلال (قوله من اعيان البلد) أي ولو كان الملاعنان ذميين اه عرش على مدر
 (قوله وسن ان يعطيهما فاض) أي بعد ان ياتي رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامر ائمن روايتها كذلك
 كما امر به صلى الله عليه وسلم (قوله فان الخامسة سمو جبة لالن) أي يقول ذلك. قوله لفظ الغضب حال من
 مثل ذلك أي يقول لها انت الله فان الخامسة سمو جبة للغضب (قوله من قيام) فان عجز احد هما عن القيام جلس
 فان عجز عن المجلس فقل مقدور من اصطلاح وغيره اه حل (قوله وتجلس هي) أي ندبا اه عرش مدر
 (قوله وتجلس هي وقت لاهة الخ) يقيدان كلاهما ليكون بحيث يرى الآخر ويبسم كلامه
 على مدر (قوله وتجلس هي وقت لاهة الخ) يقيدان كلاهما ليكون بحيث يرى الآخر ويبسم كلامه
 وهو مندوب وخلافه مكر والالعد كسائر المندوبان هنا اه قل على الجلال (قوله وسرلة زوج
 بمع طلاقه) ان قل صاحبنا في انه بلاعن بعد البيعة لاني الولد في قوله وبلاعن لاني ولد وان عفت عن عقوبة
 وبانت منه انه لا يصح طلاقه بل لا زوجية اصلا فلا جواب ما اشار اليه بقوله على ما يأتي لادخل هذه الصورة فيكون
 المصادم لزوج مع طلاقه أي ولو لم ينعى اه شيخنا وعبارة شرح مدر زوج ولو باعتبار ما كان
 أو باعتبار الصورة دخل ما يأتي في البائن ونحو المنكحة فتكاسا كما دلت انتبه وقوله ونحو المنكحة تنكحا
 فاسد او عليه فتوله بمع طلاقه أي يتدبر كونه زوجا في نفس الامر اه عرش عليه (قوله زوج) فلا يصح من
 أحسن ومنه السبق ولد منه فنفقه بالاستبراء والحلف ولو لم يزوج وجسه وأنت ولدك من كونه من النكاح فخطا
 فله العائن لنفيه وتؤاد الحرمة اه قل على الجلال (قوله بمع طلاقه) هدا هو الشرط وقوله زوج
 نوطته وقوله على ما يأتي كان الانسب تدفعه في قوله بمع طلاقه لانه اشار الى تأويل في الزوج تأمل
 ونخرج بهذا الشرط الصعي والمجنون والمكره فلا يصح لعائتهم لعدم صحة طلاقهم هذا غاية ما يستفاد من العبارة
 وبه ذلك فنبه على ذلك فسكت الشارع عن الترضيخ ربه اه (قوله زوج) مع طلاقه (أي ولو في نكاح
 آخر حيث كان هذا ولدا وحل لانه يصح طلاقه وان لم يكن لثالث الزوج اه حل (قوله ويحدود في قدف)
 أي لها أو غيرها واذ كره هذا لانه مما يقال انه اذا حد في قدف سابق يتبع عليه العائن قوله انه لا حد عليه في
 هذا القذف حتى بلاعن دفعه ككتاب الحد السابق وفي جالو كل الحد الذي يرفع به بقذفها هي يكون اقل
 لاسقاط التعزير الذي ترتب عليه في القذف الثاني في هذه الصورة لتعدد الحد كيا في عبارة مدر
 على الاثر (قوله في قدف) أي غير الذي لا عن فيهم من قدف فخصا قدف ثمانية زوايا واطا وركبته بالحد
 الاول كما علم مسامرو ونحوه مع ما له الزكوى انه لو قدف ففعا عنه ثم قدف ثانياه لم يزدان الغيرة ثمانية
 استغاه الحد والزوج كغيره في ذلك ان وقع القذف في حال الزوجية فن قدف أجنبية ثم تزوجها ثم
 قدفها بالزنا الاول وجب حد واحد وان قدفها بغيره وجب حدان والاعان لانه قدفها بالاول وهو
 أجنبية وان اقام بالحد الزنا من ينسقط الحدان فن لم يشهدوا أن يجلب حد قدف الزنا الاول حله ثم
 قلنا بان لم يلاعن والاسقاط عنه حله وان بدأ بقتل الثاني فلاعن لم ينسقط الحد الاول وسقط الثاني وان لم
 يلاعن حد قدف الثاني ثم الاول بعد طلاقه وان طلقه بالحدين به افكاسا بحد بالاول وقدف

زوجته ثم يأتيها باللعان ثم قذفها برزنا آخر فإن حد الأول قبل القذف عز ولثاني كالجوف أجنبية لعدم قذفها
 ثانيا بعد العلم بصف الزنا إلى حال الذنوبة بحجة الشيخ الثلاثين كبحر فمهر القذف أجنبية ثم تزوجها ثم
 قذفها برزنا آخر إن لم يمتد فذلك لم يمتد حد القذف الأول حتى قذفها باللعان الأول عز ولثاني كما جزم
 به ابن المقرئ ومصرحه بالحق وغيره اه شرح مدر وليس من العفو ما يقع كثير من الخاصة بين اثنين
 والقذف فيبقى المحذوف ترك المحصن من غير ذكر العفو أو ما في معناه لا يجوز إلا على الأرض لا يسقط عنه
 بل هو ممكن من مطالبة وإثبات ما في علمي شام ولا سيما إن دللت خبره على أنه اعتزل المحصنة لم يجر
 أو نحو ذلك الحاكم ونحو موسى بن ماهر صرح بذلك أحل وقوله والزوجة كثيرها في ذلك أي أنه لا يترك
 بتكرار القذف وإنه لو قذفها ثم حدث ثم قذف ثانيا لم يحد وأما الوصف ثم قذفها لم يحد عليها علية حد اه
 عليه قوله ولم يرد ما جردوا على الشلوخ ولا لجل القذف لأنه خاص بالزوجة فيه فإن التفاضل لا يمتد
 لا تكون الأجنبية إلا في بلاء وإن ارتد قبل الوفاء لثني الوفاء ولو باتت بمجرور الزدة اه حنيفة ليس ما يأتيه
 بلاء في دفع لعقوبة كليس يقول وبلاء في دفعه وإن باتت (قوله ولم يرد ما جردوا) اشتملت هذه العبارة
 على ثلث أمور ولأن القذف ما في الزدة وأولها وعلى كل حال إيمان بصرا وأولها على كل إيمان يكون ولما ولا
 وأشار الشارع إليها بقوله وإن قذف في الزدة أي سواء قذف فيها أو قبلها وبه وأمر عليها أي سواء أمر
 أولا أخرج المتن ما واحدة فاشتملت على ثلاث قبود أحدهم ما بقوله فيماد الزبصر وفي هذا أربع صور
 وقوله فيماد إذا قذفها قبل الردة فمصورتان وبه أو قذفها في الردة الخ فيه صورة اه شيخنا هذا ولو
 نظر لكون اللعان في صور عدم الإصرار الأربع يقع في العدة أو بعد الكسك الصورا حتى شمر (قوله أو
 استدلال حتى) أي لو قذفها بعد اه حل (قوله فمصر لعنه) أي في حال ردة هذا هو الرادوان كان ليس
 قدا في ملبس أي وقوله وأمر عليها في العدة أي أمر على الردة في العدة أي لم يرجع فيها الإسلام (قوله
 وكذا قذفها برزنا آخر الخ) وقوله وكذا يأتيها بالكاف القيس فيها (قوله فلا يصح لعنه) قال الشافعي فلا يرفع
 به حد القذف على الأصح (قوله لتبين الفرقة الخ) اه لا يجمع الجمل الثلاث (قوله ولومع أكان يئنه
 برزنا) أي سواء لم تكن هنالك سنة أصلا أو كانت وأما ما أولي فيها الصور ثلاثة فلا يجمع إذا قال قاضيا
 بالفعل في هذا التعميم لأجل الحواشي لا يمتد في كلامه حيث قال أن كل من قذفه باللعان لثنيته أي في الصور
 الأربع فتقوله هنالك كما عرف أي في الصورة الأولى وهي قوله فلا يثبت برزنا هذا هو الحكم فعر فيهما
 قوله هنا ولومع أكان يئنه برزنا الخ كون الصور ثلاثة فها هو بالنظر لقوله لثني ولد وأما بالنظر لقوله ولا فيها
 فلا يثبت إلا لثنتان وهما عدم اليئنه بالسكاك وجود هذين قاضيا وأما الثالث فهو ما إذا أقام اليئنه بالفعل
 فطاعة لأجل قول المتن فلا يثبت برزنا الخ (قوله وسدنا) أي من الخ (قوله من اشتراط تعذر اليئنه) بيان
 قضاها (قوله فلا يئنه مؤولة) أي فيثبت تأويلها بالتعميم الإجماع (قوله بل يقال فلان لم يرغب
 اليئنه) أي لعدم الأول وجوده لمن غير رغبة فيصدق السابقي الموضوع لكن توقف سم في هذا
 التأويل مع التفتيد في الآية بعدم اليئنه فكأنه فهم أن قول الشلوخ بل يقال الخ يانده على ما في الآية
 وليس كذلك بل مراده أن معنى ولم يكن لهم شهداء لم يرغبوا في أمتهن لكن على الشارع أن يقول بل يقال
 ولم يرغبوا في أمتهن فلا يثبت برزنا ولا يعرف الشرط ولا يعرف الضمير وكأنه حل معنى وبعده التأويل
 لم يصدق الآية بأنه اللعان مع قاضيا بالفعل لأنه يرغب ولا يثبت ذلك لأن الظاهر من سوق الآية أن اللعان
 فيها دفع العتوب لثني الوفاء واللعان دفع العتوب لا يكون إلا في صورتين كانت (قوله على أن هذا القيد) أي
 وجري على أن حد القذف الخ وقوله خرج لاجل ملبس أي ذكر لاجل ما اقتضى وقوله كان الزوج
 فيماد هو لثان أمة وقوله فلا يصح مطلقا أي سواء كان هناك يئنه أم لا (قوله ولما فيها) أي العتوب

ولو (مراداً بسدوة) أو استدلال حتى فمصر لعنه وإن قذف في الزدة وأمر عليها في العدة لتبين وقوله في النكاح فيما إذا لم يصر و لو قذفها برزنا آخر الخ (قوله فمصر لعنه) أي في حال ردة هذا هو الرادوان كان ليس قدا في ملبس أي وقوله وأمر عليها في العدة أي أمر على الردة في العدة أي لم يرجع فيها الإسلام (قوله وكذا قذفها برزنا آخر الخ) وقوله وكذا يأتيها بالكاف القيس فيها (قوله فلا يصح لعنه) قال الشافعي فلا يرفع به حد القذف على الأصح (قوله لتبين الفرقة الخ) اه لا يجمع الجمل الثلاث (قوله ولومع أكان يئنه برزنا) أي سواء لم تكن هنالك سنة أصلا أو كانت وأما ما أولي فيها الصور ثلاثة فلا يجمع إذا قال قاضيا بالفعل في هذا التعميم لأجل الحواشي لا يمتد في كلامه حيث قال أن كل من قذفه باللعان لثنيته أي في الصور الأربع فتقوله هنالك كما عرف أي في الصورة الأولى وهي قوله فلا يثبت برزنا هذا هو الحكم فعر فيهما قوله هنا ولومع أكان يئنه برزنا الخ كون الصور ثلاثة فها هو بالنظر لقوله لثني ولد وأما بالنظر لقوله ولا فيها فلا يثبت إلا لثنتان وهما عدم اليئنه بالسكاك وجود هذين قاضيا وأما الثالث فهو ما إذا أقام اليئنه بالفعل فطاعة لأجل قول المتن فلا يثبت برزنا الخ (قوله وسدنا) أي من الخ (قوله من اشتراط تعذر اليئنه) بيان قضاها (قوله فلا يئنه مؤولة) أي فيثبت تأويلها بالتعميم الإجماع (قوله بل يقال فلان لم يرغب اليئنه) أي لعدم الأول وجوده لمن غير رغبة فيصدق السابقي الموضوع لكن توقف سم في هذا التأويل مع التفتيد في الآية بعدم اليئنه فكأنه فهم أن قول الشلوخ بل يقال الخ يانده على ما في الآية وليس كذلك بل مراده أن معنى ولم يكن لهم شهداء لم يرغبوا في أمتهن لكن على الشارع أن يقول بل يقال ولم يرغبوا في أمتهن فلا يثبت برزنا ولا يعرف الشرط ولا يعرف الضمير وكأنه حل معنى وبعده التأويل لم يصدق الآية بأنه اللعان مع قاضيا بالفعل لأنه يرغب ولا يثبت ذلك لأن الظاهر من سوق الآية أن اللعان فيها دفع العتوب لثني الوفاء واللعان دفع العتوب لا يكون إلا في صورتين كانت (قوله على أن هذا القيد) أي وجري على أن حد القذف الخ وقوله خرج لاجل ملبس أي ذكر لاجل ما اقتضى وقوله كان الزوج فيماد هو لثان أمة وقوله فلا يصح مطلقا أي سواء كان هناك يئنه أم لا (قوله ولما فيها) أي العتوب

اولدق ظاهر كذنف كبيرة
بشزناها بينة او اقراو
لعان منمع امتناعه منسه
فلا يلعن فيه ماله منماني
الاولي فلتين كذبه فلا يمكن
من الخلف على ان صادق
فيه ولا كذنف لانه كاذب
فيه قطعاهم بلقوا عاويل
منعاه من الايداع لغيره في
الباطل وامان الثانية فلان
القان لاظهار الصدق وهو
ظاهر فلا يمكنه وان التعزير
فيه ليسبوا لا ينافي حاشيه
التعزير كذنف صغيرة لاوطا
والتعزير في غير ذلك هو عين
جمله المشتكى منه فقلبه
تعزير تكذيبه كان
لكذب ظاهر كذنف خفية
وامن صغيرة لاوطا ولا يستوفي
هذا التعزير الا بطلب
المقدون فتشوا كانه صغيرة
او جبنونة اعترض عليها بعد
كالماتعزير بالتأديب
الطرفة المذكورة وتوقفه
القاضي منعا لاختلاف محاسن
وفي غير هذا لا يستوفي الا
بطلب الغير وتعيير بما ذكر
اولين قوله الاقر بتأديب
لكذب (فلو ثبت زلها)
بينة او اقراو (او حقت عن
العقوبة اولم تطلب) أي
العقوبة (او حقت بعد قذفه
ولاوه) في الصور الاربع
(فلا لعان) لعدم الحاجة اليه
لاستناعه طلب العقوبة في

ولو تعزير بالثأق قوله الامر بتأديب قد حصل في المشتكى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير التكذيب
فلا يلعن فيه كائين عليه اه حل (قوله ولنعلمها) أي العقوبة شملت العقوبة التعزيرية فبدون العان
لقد تعزير قال الخليل بان كانت الزوجة غير عصمة كالغنيمة والرقبة والصغيرة التي ورثها فلها اه قال
شعنا الولي والظاهر ان الرقة تنبش هذا العان وانه يفعل ذلك وان زال النكاح لم يكن عبارة الشارح
يعني الحق فوهم خلاف ذلك اه سم (قوله كايمل عميانا) توقف غير حق هذا وكالم ان في كلامه ما يعلم منه
هذا التعصيم ويمكن ان يقال يعلم من قوله اولم تطلب حيث بان المعقول لغيره قول الشارح أي العقوبة وحذف
المعقول فيد الصوم ففهمه انه اذا طلبت منها ومن الزاني يلعن فيها اه شعنا وعبارة الشوري
قوله كايمل عميانا من قوله اولم تطلب أي العقوبة انتهت قوله ولاوه أي الحال فهو قد في الغاية
اذ ذاهر المتوهم وصح ان تكون التعميم (قوله الامر بتأديب) أي الامر بتأديب في تأديب أي
ارادته فيقوم اضافة السلب للسلب اه شعنا (قوله لكذب معلوم) هذا الام وما بعده التحليل لكنه
في هذه ظاهر وفي التي بعدها يحتاج المصنف في ملاحظة في الحد فكله قال ولا يحسد لظاهره وقرر
بعضهم ان كلام الامين للتوقيف بعضهم ان الاول التحليل والثانية العقابة اه شعنا (قوله بلعنا
لمن الايداع) أي ايداعها كانه قد تم عند تعزير الكذنف عن عيش على مر (قوله ولا ان التعزير
فيه) أي في الثانية وذكر ما عدا كونها قاسما وقوله والتعزير في غير ذلك أي المذكوم من الصورتين
(قوله تعزير تكذيب) ومع ان يكون من اضافة السلب للسلب على غلط ما قبله أي تعزير بربيعا التكذيب
منه ومع ان يكون بالنكس لكن على تقدير مضاف أي تعزير بنشأ عنه اظهار التكذيب في التكذيب
سبب اظهاره سبب هذا اول من فقيه بعضهم السببية في التعزير بان اظهار كذبه لان هذا لا يتناسب مع
قوله لكذب ظاهرا فكون التعزير بان اظهار الظاهر (قوله كذنف خفية) أي جوف خفية وكذا يقال
فيما بعده اه شعنا أي لان كلامهما غير محتمل وقذف غير المحتمل الواجب فيه التعزير اه حل فهذا
وما بعده خارج من تعزير المحتمل بقوله كاذب حوسم وقدم ان قذف غير المحتمل فيه التعزير اه شعنا (قوله
ولا يستوفي هذا التعزير) (الخ) قد يغفل ان هذا مذكور مع قوله فيسماضي بطلب من الزوجة وهذا مدفوع لان
الطلب ذكره في التقديرات القان وهذا قد في الاستعانة ففرق بينهما فتبعاه (قوله في الطرفة المذكورة) أي التي
لاوطا وقوله الا بطلب الغير الغير هو من يشزناها باقرار او بينة او لعان مع امتناعها من قوله فيستوفي
القاضي) ظاهر موعود وجوده لم يطلب اه سم على عا عيش على مر (قوله اول من قوله الخ)
أي من وجهين الاول عدم تحول عبارة الاصل لصدق الظاهر الثاني تحول الكذب فيها لظاهر والمسلم اه
شعنا (قوله فلو ثبت زلها الخ) هذا اقتيد لقوله في تعزيرها أي محتمل بمشزناها وطلب العقوبة ولم تعف اه
شعنا (قوله فلا يلعن ادم الحاجة اليه) يحتمل في الاجبة من ادم الجنون وعدم الطلب اه شرح مد (قوله
فان كان هو كاذب) أي في الصور الاربع فله العان لنفيه أي يجب عليه العان لنفيه والصور الاولى من الاربعة
هي قوله فلو ثبت زلها بينة او اقراو فهي معروفة اذا حصلت فامة البينة فاعل او حصل الاتراك ذلك
وقوله كايمل عميان هذه الصورة الاولى أي عرف انه يلعن فيها ان قول المستأدع سابقا ولو لم يكن بينة
بشزناها اذا لا يمكن هناك صادق بما اذا اقيمت البينة بالفضل كاتقدم (قوله ويعلق بلعنا الخ) أو ولو كان
كاذبا ولم يسأل عن هي اولم يحكم الحاكم بهذه التعلقات اه دل على الجلال (قوله ظاهر او باطنا)
أي وان اكدب بسمو قوله وسوسة توبة أي لا تحل به بعد ذلك بشك ولا في عين اه شرح مد
وقوله ولا ملك يميني بنفي نيوزة تظرفا في هذه كالم اه عيش عليه (قوله كالزواج) أي بجماع

الاجيرين وسقطها في البينة فان كان قوله انه العان لنفيه كايمل وتعيير هو انفسا بما يقبى بالعقوبة الشاملة لغيره من تعبيره بالفضل
(ويعلق بلعنا انسانا) ظاهر او يلحق كالزواج وتعيير بذلك أول من تعبيره بقرعة

اله الى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق للبلل ان (وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لولا زاني) بقيد زونه بقوله (ان جماعه فيه) أى فى لعانه لا يات السابعة فى الاولى وقبلها عليها فى الثانية (و) سقوط حصانتها فى حقه لان العان فى حقه كالبنية ان لم تلاق فان لعنت لم تسقط حصانتها فى حقه ان تعذبه بقيد ذلك الزنا لان تعذبه أو أطلق وخرج بقوله فى حق حصانتها فى حق غيره فلا تسقط وقوله وحصانتها لآخرين زاد (و) يتعلق بلعانه أيضا (وجوب عقوبة زناه) عليها لولده قبل السرور وقوله تعالى ويدراعيها العذاب (وللعان لعنها) أى العقوبة التابعة بلعانه فان أثبتها بينة فليس لعان ثلاثين دفعه لان لعان حقة ضعيفة فلا تقارم البينة (وأن) ينفى (ب) أى بلعانه ولدا (بمكلا) كونه (متنوعا) لان نسب لا ينقطع بالوطء بل يخالدها البت والدفان (والا) أى وان لم يكن كونه منه كان ولده لستة أشهر فأقل (من العقد) لا تتعاضد زمن الوطء والوضع (أو) لاكثر جهات من جهات (طائ مجمله) أى مجلس العقد أو يكن

ان كل غرة غير فاضح وقوله أولى من تعبير بفرقة أى لان الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيجوز ان ما هنا منها تقتضى عدد الطلاق وليس كذلك اه شياؤه لانه لا معنى لهذا الايماع كونها انحرام أبدا (قوله) وحرمه مؤدبه) أى حتى فى لعان المبانة والاجنبية الموطوعة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هناك ولا ينفى اه سم على منسج اه عس على مر (قوله وان اكدب نفسه) وجبت نود العقوبة عليه بعد النسب والمضانة وتسقط العقوبة عنها وهذا النافية واجبة لعمكين قبلها فاذا كان قد فعلها الشراح على الاربعه بعد هاقبهم من تعدى عليها ان الاربعه بعدها ليست كالذين قبلها وقوله فى لعن التلاعنان التفاعل ليس شديدا بل هذا الحكم يرتب لولا عن وحده اه شيئا (قوله لا يجتمعان أبدا) أى لاق الدنيا ولا فى الآخر فوما أوهمه مظهر من توفيق ذلك على ملائمتهم لمعالم سر ادواو بشكذبه نفسه بعد الحدو يلقه اللولو بسقط حصانتها اه حل (قوله وانتفاء نسب نفاه) وليس لغير صاحب الفرائض استحقاق مولود على فراش صحيح وان نفاه عنه العان افتاء حق الاستحقاق فان لم يصح الفرائض كونه موطوعة بشبهة فليس أحد استحقاقه لولني الذي يولها ثم أسلم لم ينفعه فى الاسلام فلو كان اللولو قسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه فى نسب وسلامه وورثه وانتقض النصفه ووقلت الملاعن من نفاه ثم استلحقه نفسه وقطاعه النصاص والاعتبار فى الحد والتعزير بحالة اللذف فلا يميزان بحد واسلام وأعتق أورك فى الخفاف أو القذف اه شرح مر (قوله وانتفاء نسب نفاه) ولا ينفى فيه رد القاف وحكمه على خلاف مقتضى العان اه سم (قوله لا يات السابعة) بوجه دلالتها على ذلك ان الظاهر منها انما اسوقة لما بسقط الحد المذكور بشوفا فجلدهم ثمانين جلدة قوله والذين يرمون أزواجهم كأنه موقوف على المستثنى فى المعنى اه عن وعلى هذا يمكن قبول الايه لانه سئل عن آثار واجبه التوزيع (قوله وسقوط حصانتها فى حقه) ولو طوى امرأه بشبهة ونكاح فاسد وقذفه أو كان ثمرة ولعان لم تسقط حصانتها فى حقه ولا حد عليها لعدم تلحق نراشه من بسقطا عنه حد القذف بتأديا الحرمة بينهما اه سم (قوله وسقوط حصانتها فى حقه) اما حصانة الزاني فلا تسقط مطلقا اه قل دلى الجلال (قوله) يتعلق بلعانه أيضا بوجوب الخ اى بذلك للابتنهم عطفه على عقوبة اه حل والمراد بوجوب البتوان لان هذا من خطاب الوضع ولا يقال المراد بالوجوب علينا لقوله عليها وقوله لما من قوله لان العان فى حقه كالبنية (قوله ولها لعان لدفعها) ظاهر العبارة لمار كومان كل الزوج كاذبا امكن مروح الشيخ عز الدين فى القواعد بالوجوب لثلا بحد أو ترجمه وينقض ادلهها اه برو فى الحاشى وفى القواعد لم يرد عدا السلام وجوبه عليها أى يدفع المعارض أهلها اه (فروع) قال فى الروض شرحه لى وقف من لا عناه ز فقط ان تعذبه بذلك الزنا وأطلق لا تفسد نفاهه وانما عازر لا ايداع فان تعذبه بان زنا آخر غيرا أيضا فقط ان حدث بلعانه لكونها لم تلعن بلعانه وحدها لا لعنته سوا قد فها ذلك بعد العمل أم قبله وليس اسقاط العقوبة من تعزير أو حد بالعان لانها ثابت بالمان القذف الاول ولولا ان حد بالقذف الاول لم لاسن ثم ادعا على القذف بذلك الزنا زرتا لهور كذبه بالحد الاول ولا يلاعن لاسقاط التعزير او قد فها غيره أى بان غير ذلك الزنا فلا لعان لاسقاط العقوبة وهل بعد أو يعز ووجها أو جبهه الثاني اه سم (قوله ولو بدت) وجبت يلقى ارنه من موتة سقطا عنه موة التعزير لانه ان يستلحقه جيتت كما تقدم فى الاقرار بالتب اه حل (قوله من الحد) قد اعترض فى بلل الرجعة على تعبير أصله بالصدق فكان المناسب له هناك يقول من امكن الاجتماع وهذا اضطر الى التعليل به (قوله وطلو بجملة) أى وقتها قد فهمت بسبعة أشهر وأتمه بولاه (قوله) شيئا (قوله وهى بالغرب) أى لم تضر زمن من يمكن اجتهاد معهما مر ويدل عليه عليه قال عس

مفهومة

الزوج محسوبا لا انتفاء امكان الوطء أو نسك وهو بشرط دوى المغرب لا انتفاء امكان اجتماعهما (لا يلاعن لغيره) لا انتفاء امكان كونه منه فهو متى عنه بلعانه هذا ان كان الوطء تاما لا لا غير معنى الحدة

بما عدا الضرر بالاسك (الا
لذو) كان بلغه ان يري
فاخر حتى يصح وحضره
الصلاة فقدمه او كان جالسا
فاكل او مضاً ومجوسا
ولم يكنه اعلام القاضي بذلك
اول بيده فآخر لا يعطل حقه
ان (تسمر) عليه (فه اهداد)
بانه باق على النفي والابطال
حقه كالأخر بلا عذر فله حقه
الولد وهذا القيس من باقي
وله في حمل وانتظار وضمة
يحد ذاته بقول (لتعق) أي
أي لتعق كونه ولذا اذا
يتوهم حلا قد يكون بها
ففسه به وضمة مختلف
انتظار وضمة جامو به فلو
قال علمه ولد او آخرت رجاه
وضمة ساقا كفي العان بطل
ضمن النفي انظر بطل (فان)
أعز (قال جهل الوضع
وأمكن) جهله (حلف)
فيصدق لان الظاهر وافتق
بجلاف ما اذا لم يكن كل غلب
واستفيض الوضع وانشر
ولوا دى جهل النفي أو
الفورية وقرب اسلامه أو
تأبدا من العلماء أو كان
علما صدق بيته (لا نفي)
أحد قوامين بان لم يتخلل
بينهما ستة أشهر) بان ولما
معا وتخلل بين وضمة مدون
سنة أشهر لان الله سبحانه
وقال لم يجر العادة بان يجمع
في الرحم ولهم ما يرجع
ولهم ما لا تخلل الرحم
اذا اشتكى على النفي

مفهومه انه اذا مضى ذلك حقه وان لم يل احدهما سافر الى الآخر اه عبارة الرشدي قوله لم يرض
زمن يمكن فيه اجتماعهما يعني لم يرض زمن يمكن اجتماعهما فيه بالفعل بان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن
كان قامت بيته بانه لم يرض بفسد في ذلك الزمن وهي كذلك ولا نظر لاحتمال ارسال ماله اليها كماله سم
من الشارح خلافاً لما في الاقتصاد لان ذلك يمكن دائماً فلو نظرنا اليه لم يكن البوق فيما اذا كان أحدهما
بالشرق والآخر بالغرب معذور البدا كالأخفى وليس الرامس الامكان في قوله ولم يرض زمن يمكن فيه ما لم يجر
ه في مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لا مذهبنا ومذاهم ما في حاشية
الشيخ اه يعرفه (قوله وهي بالهروب) أي بان كان ولا يعلم بان كان وصوله اليها لانا لنقول على الامور
الطارقة للعامة ان وصل اليها ودخل بها لم يرض عليه النفي باطنا اه ع ش على مر (قوله المذكورة في الرحمة)
من ان الامكان في المصور بمائة وعشرين من مطلقين وفي الحنفية بمائة من مطلقين اه شخنا (قوله والنفي
فوري) الفوري انما هو الزم في القاض مع القول عند هذا الولد ليس متى وأما النفي الذي في العان فليس فوريا
اه وبما عدا حل قوله والتي فوري أي الحضور عند القاضي لطلب النفي بان يقول هذا الولد ليس متى
وقوله فآخر أي انذهب القاضي وبسيرة هذا القول الشارح ولم يكنه اعلام القاضي بذلك اه شخنا عبارة
شرح مر والنفي على الفوري في الجسد بلاه شرع فادفع الضرر فاشبهه بالذبح والعيب والاشياء الشفعية فبأن
الحاكم يعلم ما يتفاهه عنوه بعد في الجمل بالنفي أو الفوري فيصدق بيته ان كان بمن يخفى عليه عذره ولو
مع مخالفة العلماء ونزع بالنفي العان فلا يضره فهو وانتهت وقوله فبأن الحاكم يعلم الحاشي من ادراك النفي
المستتر طيسه الفو واعلام الحاكم وليس الرامد منه النفي الذي ترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا بالعان اه
رشدي عليه (قوله الا عذر) عبارة شرح مر وبسيرة هذا مما عفا عذرا واجتماعهم لزمانه ارسال من
يعلم الحاكم فأن عجزه عن الاشارة بالابطال حقه ككتاب آخر اليه لغير عذر أو تأخر لعذر ولم يشهد ولا تعبير
باعدار الجمعة وما له بعض الشراح ومقتضى تشبيهها بالذبح والعيب والشفعة من العذر اعداها
وهو مقبضه ان كانت أضيق لكونها من اعداها او قد تحول الحكم ولو لتتلف كشيء الخلقهم
والاوجه ان هذا ليس عذرا للمعتوم اعداها أو كذا في محكمه ويصدق كونه عذرا ولا ينافي كونه
عذرا في الشهادة على الشهادة كصما أي لان الوجه اعتبار الاشيق من تلك الاعذار انتهت وقوله والاوجه
ان هذا ليس عذرا للمعتوم وليس من الاعذار الخوف من الحكم على أخذ مال جرت العادة بانهم لا يعلمون
الابطال لان التزل على ذلك عزم على عدم العلم لانه اذا اراده بعد ذلك طلب من ذلك المال وانتظار فاض
خبر من المتولي بحيث لا يأخذ الا مالا أو دون الاول مجرد قوله لا نظر اليه أو ما لو خاف من اعلام محورا بحمله
على أخذ كل ماله أو قدرا ليجر العادة بخلافه فلا يبعد له عذر اه ع ش عليه (قوله ولم يكنه اعلام
القاضي) راجع لجميع قبله وقوله بذلك أي قبله باق على النفي وقوله أو لم يصدح مسطوف على قوله كان بيته
منه فهو مثال آخر لقوله وقوله ان تسمر عليه أي في العذر بجميع صوره السابقة وقوله في حقه والعدم مسطوف
على قوله بطل حقه اه (قوله فلا يعطل حقه) المنسبان يقول فلا يكون فور ياله المستثنى منه وأجيب
بانه يلزم من كونه فوياه يعطل حقه بالتأخير اه شخنا (قوله نفي جهل الخ) هذا في قوة الاستثناء
من قوله فوري (قوله فلو قال حقه ولذا) أي قد جهل ان الميت نفي حتى يصح قوله ما كفي العان فان كان
علما بالنفي لم يصح هذا القيل لما عطلت الميت بلامن نفسه (قوله أو كان علما) أي ولو كان مخالفا
لعلما هو هذا راجع للصورتين في مخالفة الفارد بالعيب في انه اذا دى جهل الخيار وكان مخالفا لا يحد
بجلاف دعوى جهل الفورية في مخالفة ما سبق فيها على حد سواء (قوله ما آخر) أي من ما يرجع
آخر فهو بلا شافاة بدليل ما بعد موفيه فهو ركان المناسب أن يقول من ما بالتأخير أو سوءا كان من ما

استدفع فلا يتأني بقوله مني آخره فالتأني من ما هو محل واحد على واحد فلا يشخصان لمواظبة ولا تنافس فلا ينفى أحدهما بالآخر فثبت الثاني
فثبت عن نفسه لخطئه الأول مع الثاني ولم يعكس لقوة العوق على النفي لانه معمول به بعد النفي ولا كذلك النفي بعد الاستطاف لان الولد يلحق بغير
استطاف عند إمكان كونه منه ولا يتنفي عنه ٤٤٠ عند إمكان كونه من غيره الابائني اما اذا كان بين وضئ الولدين ستة أشهر فما كثر فهما جاران

يصح نفي احدهما وما وقع في
الوسيع من انه اذا كان بينهما
سنة أشهر فتوأمان جرى
على الغالب من ان المصطفى
لا يشارن أول المدة كما يؤخذ
بما تقدمت في الوسيط ولو
هو (ولد) كان قبله تمت
ولذلك أوجب له الله ولدا
صالحا (فاحل) بما تضمن
اقرارا كما بينا في (نصف)
بغلاف ما اذا اجاب عملا
يضمن اقرارا كقولك جزاك
الله خير أو بارك طلل لمان
الظاهر انه قصد مكانا في الداء
بالدعاء (ولو بان) منه ثم
قدفها (فان قدفنا) زنا
مطلق أو مضاف بعد النكاح
لان لنفي (ولد) يمكن كونه
منه كقول صاحب النكاح وتسقط
عقوبة القذف عنه ببلائه
ويجب به على البائن عقوبة
الزنا المضاف الى بعد النكاح
بغلاف المطلق ويسقط ما لم
فان لم يكن ولده يمكن كونه منه
فلا لعان كلاجني لانه لا
ضرورة الى القذف حيث
(والا) بان قدفنا بانه مضاف
الى ما قبل نكاحه وهو
ما اقتصر عليه الامل أو الى
ما بعد البينونة (فلا لعان)
سواء كان ثبوت له نصيره
اذا كان حقه ان يطلق القذف

الأول وأخبره بدليل التعليل ولا يمكن قراءة به بالتأني لانه يصدق ما بعده (قوله استدفع) أي صوته من
تخوهواه اه شرح مر (قوله فلا يتأني بقوله مني آخر) أي يوجب الولد انما هو من كثرة الماء فتوأمان
من ما هو محل واحد على واحد اه شرح الروض اه سمى على منهج اه عرش على مر (قوله
فلا يتأني بقوله مني آخر) وعبارة العيمى مني آخر وهذا مرد قول ابن العماد في التفتات في باب الفصل ان
الولد ينشئ بذخول المني عليه بدليل نفيه صلى الله عليه وسلم ان يبقى الرجل ما زرع غيره فاذا وطئت المرأة
وهي حامل انقطعت الرحم على المني لاجل انقطاع الولد وسقطت من بعض القوابل ان الولد يماثل وهو
ملحق بالمثلى اذا كانت أمه قريبة منه يجمع اه حل (قوله ولم يعكس) أي بان يتنفي الثاني كالأول وقوله
لقوة العوق قد علمه بتعليين اه (قوله الابائني) عبارة شرح الروض وان بادر لنفسه انتفى كالاول والمعتبر
في ذلك نفيه وان لم يكن بلعان فتوأمان ليس بشدة اه سم (قوله فهما جاران) أي فائشان من ما هو محل
آخر بعد وضع الأول لا تقدم من ان الله لم يجر العادة الخ زوجة ما في كلام سم اه حل (قوله لا يشارن
أول المدة) أي بل يتأخر والمدة ستة أشهر ولطفتان اه شيخنا وهذا الغالب فيه اذا كان المصطفى بسبب
الجماع فيتاخر زول المني على احوال الذكر فاذا أتته ستة أشهر كانت مدة الحمل ناقصة لخطئه الوطء مع ان
أفلهما سقطتوا لظننا بغير الغالب أن يكون المصطفى باستدفع اه (قوله ولو هو) (ولد) أي والحال
انه متوجه لهما حكم أو تسقط عنه التوجه اليه لعزبه اه شرح مر (قوله فاحل) بما تضمن (الخ) أي
وهو مذموم بالتأخير فلا يتأني مطلق من كون النفي على الفور اه حل (قوله فتوأم جزاك الله خيرا) ولا
يقال قد زالت غور به النفي عند الاثبات يمكن ان يجعل على ما اذا تأني في قوله للقاضي أو في حقه بغير نفيها
بالتأخير كقول سيال اه حل (قوله ولو بانتم قدفنا الخ) ولوعا لزوج قد فتنك في النكاح على العنان
واذ عتق صدره تباه صدق بيته ولو اختلفا بعد الفرة فتوأم قد فتنك قبلها فقاتل بدها صدق بيته أيضا
مالم تنكر أصل النكاح فتصدق بيته أو قال قد فتنك أنت صغيرة فقاتل البتل بالغ فتصدق بيته ان احتمل
صدوره في صغرها أو قال قد فتنك وأنت أمم فأنكرت نوم لم يبل منه بعده أو أنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة
ولم تعتق صدق بيته ان هذا ذلك والاصدق أو أناسي صدق ان احتمل ظنير ما مر أو أنما يجنون صدق
ان عهده اه شرح مر (قوله بعد النكاح) بالنسبة لجمع حذوق الجور وهو ما يكاد له ما بعده أي لما
بعد النكاح ولا يشر إلى بلل ما يلزم عليه من خروج بدعي الظرف فوعن الجرمين (قوله لاي نفي ولد) سم
قول الشاويح وتسقط عقوبة القذف عنه ببلائه وبحسبه على البائن الخ هذه أحكام ثلاثة ترتب على هذا
العنان وترتب عليه أيضا سقوط حضائفي حق والقرم المبدأ وما لا انقضاء فلا ترتب عليه لان الكلام
في البائن (قوله بخلاف المطلق) أي لانه يعمل أن يكون المراد الزنا قبل النكاح وهو لا يلاعن في ذلك كملك صرح
به اه حل (قوله مضاف الى ما قبل نكاحه) بل هذا المصداق من القذف حال الزوج مضاف الى ما قبل
النكاح اه برسى اه سم (قوله وتسقط عقوبة القذف) أي القذف المضاف لما قبل النكاح أو بعد
البينونة ويدل على هذا قوله فان لم ينشئ عرقا ما عتق به القذف المتناشئة بالاول لانها هي سبب العنان
(قوله وتسقط عقوبة القذف عنه ببلائه) هذا مع انتفاء الولدين جملة الأحكام الستة في ثلاثة ترتب على
هذا العنان وهي تأييد القررم وجوب العقوبة عليها وسقوط حضائفيها وأما السادس وهو الانقضاء فلا يتأني

* (كتاب العدد) *

أخرى في هذا ترتيبها على الإطلاق والاعتماد على الإجماع والظواهر بالطلاق لا تسما كالأطلاق والطلاق
 تعلقها على من حيث الجملة معلوم من الدين بالضرورة كغيرها وأما قولهم بكفر حادها لانها غير
 ضرورية بظهوره على بعض تفاصيلها وكرت الإقرار بالحق فيها لا يشرع حصول البراءة بواحد استظهارا
 واتفاقا مع انهم لا يتقدم بين البراءة لان الحمل تحيض لكونه نادرا اه شرح مر وقوله والطلاق تعلق
 بهما أى وذلك لانه اذا مضت المدة في الإبطال لم يأتى طوبى بالوطء أو الطلاق فلن يفعل طلاق عليه القاضى على
 ما مر اذا ظاهر ثم طلاق فوراً لم يكن عائدا ولا كفارة اه عرش عليه (قوله لا تسما لها على) غالبا احتزبه
 عن ومنه من الحمل فان العدد غير ملحوظ فيه اه شيخنا (قوله وهو مدة تتر بصالح) تشمل عن المختار انه مناه
 تتنظر : يمكن ان يقال معناه تهر وتتهل اه شيخنا وفي المصباح تربعت الامر ترصا تتنظره والربصة وزان
 غرقاءه منصرفا تربعت الامر فتلان وقعت تزول به اه (قوله لمعة براءه) ترجعها المراد بالمرقما تشمل
 القلان اذ اعدا وضع الحمل يدل عليها هنا اه شيخنا (قوله أو لاعتد) وهذه حقيقة بالنسبة لما قبلها ومماثلة
 شلو بالنسبة لما بعده وقوله أو لانه مما لانه متعلو بالنسبة لكل من الامر من قبلها لتفجع بحجم العدد ومعرفة
 البراءة لان مدة الوفاة للمعرفة البراءة فمن تحصيل أو لاعتد في غيرها والتجيم صاحب لكل منها ما فيها اه
 وفي المختار الذي يعبه الرز به وقد جعلته المصيبة أى وجهه بانه قطع وبغضه أيضا تخيمه وقسمه على نوع
 (قوله أو لاعتد) وهو اصطلاحا لا يعقل معناه عبادة كمن أوغرها فيقول الزركشي ان يقال فيها تعبد لانها
 ليست من العبادات المحضة غير ظاهر اه شرح مر (قوله وتحد بنا لالح) عطف تعبير أى حفظا وهذا بيان
 لحكمتهما في الاموال والافتقار تكون للتعبد كالصيغة والائسة اه شيخنا (قوله تعبد عدة بوطء شبهة) أى
 لا توجب الحد على الواطئ وان أوجبه على الموطوءة ككل زنى المراهق بالقصة أو الغيبون بقوله لا المذكر لان
 الاكرام ان لم يوطئ به الحد و زنا لا توجب العدة ولا يثبت النسب اه حل وبما شرح مر ولو اكره
 على الزنا بامر الله لم يستعمل بلفظه الولد لان العرف كونه منه والشرع منع نسبته منه كذا ذكره الفراء في وسطه
 ولانه ووطء محرم ووطء ارق ووطء الشبهة يثبت النسب فيه انما جاء من جهة تظن الواطئ ولا تظن به نا ووطء
 الاب ببراءة مع علمه بان شبهة المالك فيها قامت مقام الظن وما ذكره المتولى من حقوقه به منصف انتهت (قوله
 بوطء شبهة) أى منه وان كانت هى زانية ومثله استدخال المني وظاهر كلامه انه لا فرق بين أن يكون كل منهما
 في القبل أو في الفرج اه شيخنا وفي قد على الحلال قوله واستدخال منيه أى ولو في الفرج أو من يوجب أو
 خصى أو غير مستحكم من مباح والمراذى المحترمة بان لا يكون حال خروجيه مجرما لانه في ظنه أو في الواقع
 فتميل الحار ج بوطء ذو جنه في الخيض متلا أو باستمنائه بسداها ووطء أجنبية فانها حليلته أو عكسه أو
 بوطء شبهة كمن كان قد أو بوطء الاب أمه ولو لم يوطئ مع علمه بانها استدخلته امرأ أو لولا أجنبية على حاله وجب
 به العدة وعلق به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخرج بذلك الحرام في نفسه والواقع معا كالزنا
 والاعتناء به في غير حليلتهما لخلق به شيخنا الحار ج بالنظر أو الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولومن زوجت من
 طنته بغير محرم كما في شرحه : فمالكن تقدم عن الزركشي ان الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب اليه
 وهو ظاهر من حيث الفرائد روي عن كرمه ان كان الاولى له صفت اسقاط الصغير فيه فمأمل اه (قوله
 أو بقرق زوج) أى ينسب له الولد بان كان قسلا أو حيا أو مجبورا بالامسوح لانه لا ينسب له الولد اه من
 المولى وقوله لا مسوح أى لو لم يمسحها حتى تزله أو في فرجها اه عرش على مر (قوله أو غيره) أى غير
 المذكور وكذا رد المالك (قوله) تحمل منية ما تحرم تحمل كلامه معنى المحبوب لانه أقرب للعراق من مجرد الإباح قطع

* (كتاب العدد) *

جمع عدة مأخوذة من العدد
 لا تسما لها عليه غالبا هي مدة
 تتر بص فيها المراد لغيره فمئة
 رجها أو لاعتد والتجيم على
 زوج كسابقه والاصل فيها
 قبل الإجماع الآيات الاسمية
 وشرعت حسيبة للنسب
 وتحسينا لها من الاختلاف
 (تجب عدة بوطء شبهة أو
 غرق زوج ح) بطلاق أو
 فسخ أو انفساخ بلعن أو
 رضاع أو غيره (دخل منيه
 المحرم

فيه بعدم الازال وقول الأطباء الهواة بعده فلا يأتى منه ولا يفلن لا يأتى الامكان على انه لو قبل بانه متى جلت
منه تيننا عدم تأثير الهواة فيه لم يعد ومن ثم لحق به التنبه أيضا اه شرح مدر (قوله منه المحترم) العبرة
في الاحترام بحال خروجه فقط حتى اذا خرج منى ووجه محترم كما اذا علا على زوجته فاحسبته اجنبية عامة بانه
فى اجنبى واستدخلته فامضى محترم بتجيبه الدعوى لو لم يستمر سريب ولو ساحت امراته التى قبل فاما ما ذكره
امراة اجنبية فخرج ما ومنه ولو زل فى الاجنبية فهو محترم ومو الولا انفسد منه ولو لم يستجبه بغير فخرج من منى
على الجرح فاحسبته امرأة معدا واستجبه قد دخل ما عليه فخرجها فهو محترم اهمر (فخرج) مجرد ما كان دخول
الماء لا عبرته فلا تجيبه العدة ولا يلحق الولدان كل كالأول من منى من السددة يمكن فيها ارسال الماء الى الزوجة
واستدخالها بانه لكن علمنا انه لم يجتمع الكونه عندنا جميع تلك المدة اه مراه سم (قوله او وطئ ولو فى دبر)
ولو وطئ زوجته فلانها لم اجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذه المسألة زوجة اخرى وجبت
العدة ايضا كما يظهر اه سم وصورة ثلثان يزوج امرأة ثم طأها فاجنبية وان وطأها باحدنا ثم
طأها بالآخر لم يتغير وطئها سوى ذلك فجب عليها العدة بطلانها لا نظر لكون الوطء بعده الزنا حتى قال لاعدة
عليها لكونها طاعة قبل المسحور وطء الزنا لوجب عدا اعتبار اكون الموطوءة فى نفس الامر زوجة وما
تقبله بعض مشقة الطلبين ان المراد ان من وطئ بذلك الفلن وجب عليها ان تعدد مع طء الزوجة وسوم على
زوجها موطؤها قبل انقضاء العدة فهو مما لمعنى لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمته وان نظرا الى
كونه زوجه فى نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا لعدة فتقبله فانه دقيق اه عش (قوله ولو فى دبر) غاية فى
الوطء وادخال الخى والمراة المحترمة خارج على وجه الحق وان استدخلته على وجه الزنا اه جفتا (قوله ولو
بعدها) وجعلها واختلي بها ثم طأها فادعت انه لم يأتها فتزوج حاصلا صدق بيمينها بانه لم ينكر الجماع
هو المصدق وهو الراجح ان ادعى الزوج الوطء لادعى هو عدم الوطء على ما يجب عليه الانصاف المهر
صدق بيمينه وينبى فى هذه وجوب العدة عليها لا عتراضا بالوطء وتقدم قبل الابداء التصريح به فى كلام
المصنف حيث قال وادخل الزوج دون ثلاثه لوطئت فى الرجوع وانكر صدق بيمينها انه موطئها
اه عش على مدر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ) استدلل بنطق الآية على المفهوم وجمهورهم على
المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيها ولم يستدل على وطء الشبهة (قوله وانما وجبت بدخول منه
الخ) جواب عما قال ان مقتضى الآية انه لاعدة عند انتفاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله وخرج بزبادى
المحترم غير الخ) أى فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو استجنى زيد من برى حرمته فلا قرب عدم احترامه اه شرح
مدر (قوله او يتنحى بامر محرم) معطوف على الغاية فهو غاية فى المستثنى أيضا اه شفتا وانظر هل صلح
رجوعه لوطء الشبهة وقسنا المذكور انه راجع اليه أيضا اه (قوله كما فى صغير) أى وطئ او صغيره رأى
وطئت واستدخلت الماء أى وقتئذ يأكل مما لوطئها فان سئل بعد وطئها كذا صغيرة لا تحتل الوطء اه
حل (قوله واكتفى بيه) أى الازال لو كون الوطء سببا للازال المذكور صحيح وما يكون ادخال المني سببا
للزوال فغير صحيح لان الادخال سبب للعاقبة لا للزوال الواجب بان قوله وادخل بالرجع عطف على بيده اه
شفتا وهذا كلامى على ان الصغير فى عتراضه للزوال يمكن ان راجع الى الوطء ويكون الصغير فى سببه
كذلك لو من المعاد ان كلام من الوطء وادخال المني سبب للعاقبة فحاشى يصح رفع المعطوف بل هو الاظهر فى
العبارة تأمل (قوله كما اكتفى الخ) كان قياس الاكتفاء باستدخال المني الاكتفاء بمحصل المشقة وان لم يوجد
الشر اه حل (قوله فعدته) أى فى نفس الامر حتى لو وطئها فلقها أمه أو زوجته لانه لا ظن لا يؤثر
بل تعدد ثلاثة أقره بعد اختلاف المواقف كانت أمه فى نفس الامر لم يبرم ووطئها شخص بشبهة فلانها تم وزوجته المحرمة
فانها تعدد ثلاثة أقره باعتبارها طاعة فالحاصل ان طء المحرمة يؤثر في طء الزنا لا يؤثر في طء الزنا كما فى شرح مدر ثم قال بعده

او وطئ (فى فخرج (ولو فى دبر)
بمختلف ما اذا لم يكن دخول
منى ولا وطء ولو بعد طء
قال تعالى ثم طلقتموهن من
قبل ان يغوسهن فالتكلم
عليهن من عدة وانما وجبت
بدخول منه لانه كوطء بل
أولى لانه اقرب الى العلق
من مجرد الوطء وخرج
بزبادى المحترم غير ما ينزل
الزوج منسبه بزنا فدخله
الزوجة فخرجها (او يتنحى
براه قوم) كما فى صغير او
صغيرة فان العدة تجب لعموم
الادلة ولان الازال الذى به
الصالح حتى يصير تبعه
فأعرض الشرع عنها كتنفى
بسببه وهو الوطء وادخال
المني كما كتنفى فى الترتيب
بالسر وأعرض عن المشقة
(فعدة حرة تحيض ثلاثة
أشهر) ولو طئها بالرجع
فيها بدواء قال تعالى والمطلقات
يثربن بأضهن ثلاثة قروء
(ولو متحاضة) غير متغيرة
فتعد بقرائها المردودة على
اليها

من علمه ونحوه واقل حيف حشرت باب (والقره) المراهنة (المهر بن دمين) أى دم ٤١٣ حيفين أو حيفين ونفس أو نفسان أخذ من

قوله تعالى فطاعتهم لعينهم
أى فى زمنها وهو زمن
الطاهر لان الطلاق الحيف
حرام يكلم وزمن العدة
بسبب زمن الطلاق والقره
بالفصح والضم مشترك بين
الطاهر والحيف ومن اطلاقه
على الحيف ما فى خبر النساء
وغیره ترك الصلاة أيام
انقضاءه ما قبل حقيقة الطهر
بماز فى الحيف وقيل عكسه
ويجوز على اقراءه وفروه واقرؤ
(فان طلقت طهرا) وقد
بقى من زمن الطاهر حتى
انقضت عدتها (الطعن فى
حجية نائمة لحصول الاقراء
الثلاثة) ذلك بان يجب ما فى
من الطهر الذى طلقت فيه
قرأ وطئ فيه أم لا ولا يعطى
تسمية قرأين وبعض الثالث
ثلاثة قرأين كما سئل قوله تعالى
الحج أشهر معلومات بشواله
وذى القعدة بعض ذى
الحجة (أو) طلقت (حائضا)
وان لم يبق من زمن الحيف
فى (فى رابعة) أى تنقض
عدتها (الطعن فى حجة قرأه)
لوقوف حصول الاقراء
الثلاثة على ذلك وزمن
الطعن فى الحجة ليس من
العدتين بل من انقضائها
يكلم فى الساق وخرج
بالطهر بين دمين طهر من لم
تخص ولم تنقض فلا يجب
قرأ (د) عدوة (مختبر)
ولو متعلقة بهم بشعره
يقول (طلقت أول شهر) كل على الطلاق

هذا قضية المنقول وهو الوجهة فى الشرح الصغير المشهور والعلية وإن جرى بهم على خلافه ولو وطئ
أمة بطن ان زنى بها اعتدت برحلة ولو اطلقتها فساد من ثم لم يعد كما أتى له دم تنقض القعدة بل ولا
يعاقب فى الاثم عقاب الزانى بل دونه كذا كره ابن عبد السلام وغيره نعم غنى بذلك كذا ابن الصلاح
وكذا كل فعل قبله عليه طائفة مصيبة فاذ هو غيرها أى هو مما يقتضى ولو اتركه حقيقة أه وقوله فاذا
هو غير هذا يشكل عليه ولو زوج أممورة فطائفة فبان يتألفه مصمم على اقراءه على المقدس حرام
لانه تصرف فى مال الغير بغير اذنه وهو يقتضى الفساد ما على العقود الفاسدة كبيرة ومقتضاه ما يقتضى به فلا
يصح ان قلنا ان تزويجه بالولاية على المرحوم ولو زوج وهو لم يشبهه اذ لم يطله بالولاية لا ولا يزوج أخته
طائفة والله فبان خلافه اللهم الا ان يمنع ان تعاطيه ذلك كبيرة فلا يقتضى به على ان اعتدت فى تعاطي العقود
الفاسدة انه ليس كبيرة خلافا لى لكن هذا لا يراد لان القائل بفسقه انما هو لا يجره على التصرف فيما يعتقه
لغيره أه عرش عليه وعبرة حل قوله وعدة تمير حرم أى لم يطلها الوالى حرم لانه يعتبر بطلان الاثام كانت
عداها ولو ما عفى نفس الامر أكثر فعين بالأكثرة لا بظن زوجته المرفوعة لانه لم يعتبر بطلان عدته وحل
كذا قرأه وسبقنا عبارة شيخ العرفى كونه امرأة وأمة بطن الوالى لا بما فى الواقع حتى لو وطئ أمة فغيره فانها
زوجته الحرة ما اعتدت بثلاثة اقراء اوصحة فطلتها ما اعتدت بغير واحد او زوجته الأمة ما اعتدت بغير اثنان العدة
حقة فقط بطله هذا ما لا يراه وهو ظاهر وان اعترض بان المنقول خلافه أه ولو زوج بقعة ثم أقرت بالزنى
فان طلقها اعتدت عدوة لمعوان ما اعتدت عدة أمه على الله تعالى انتهت (قوله من عادها) من تعلية
متعلقة بمرادها ولا يصح ان تكون بينا لا لاقراءه ان المراهمة والاذكار ان است الطهارة أه شيئا
وقوله ولا يصح الخ فيه نظر ظاهر وهو انفسح من وعدة مستحاضة بقرائهم المردود على المباحضة وهو انفسح
معتدة لعادتها انفسح ما عديمه وتليده كذا لا يثبت اذ يوم وليلة فى الحيف وتسع وعشرين فى الطهر فعدتها تسعون
بما من اشد انما ان كانت حرة لا تستمال كل شهر على حيف وطهر غالباً انتهت (قوله المراهمة) بخلافه
فى الاستبراء فان المراهمة الحيف وبخلافه فى الحديث الا ترى أه شيئا (قوله أخذ من قوله تعالى) دليل
على كون المراهمة الاقراء الطهارة وقوله وهو زمن الطهر عين الدعوى لذلك قاله بقوله لان الطلاق الحيف
وهناك مقدمة متخوفة توقف علم انعام الدليل الا ان قال على بعدائه بيان المراهمة من تفسيره الا به بقوله
قوله وزمن العدة الخ فلم يعرف موقعه من الدليل الا ان قال على بعدائه بيان المراهمة من تفسيره الا به بقوله
أى فى زمنها (قوله أو نفسين) بان كانت حلالاً من الزنا ومن شبهة ثم طلقها هو حامل ثم وضعت ثم حملت
من الزنا أيضاً ثم وضعت فان الطهر بينهما بعد قرأته بعد ذلك بقرأين فالتفسير كون الثايف من الزنا باطل وكتب
أخباران كل اهل الثايف من الزنا الاول من شبهة او زنا وقد طلقها هو حامل أه شيئا الحيف رضى الله عنه
(قوله مشترك بين الطهر والحيف) وذلك لان طهر من التربة بالغ وهو الجمع والدم زمن الطهر يتجمع فى
الرحم وفى الحيف يتجمع بهضمه يستمر بعضه الى ان يندفع الكل أه شرح مدر (قوله وقد) من زمن
الطهر حتى الخ) فان لم يبق بان طلقها أم آخرة ولا يبين ثلاثة كلمة والحاصل ان الاقراء تكون ثلاثة كلمة فى
ثلاث صور ان طلقها أم آخر الطهر أو آخر الحيف أو فى انشاء الحيف وتكون اثنين وبعض ثالث فهو فاذا بقى
من الطهر حتى أه (قوله بان يجب ما فى من الطهر الخ) فى المباح حسب المال حسب ما فى كل أحصيته عدداً
وحصة بالكسر وحسب ما بالاضمة أه وهذا هو المراهمة ثم قال وحديثه اذا ما أحسب من بان تعقب لغة
جميع العرب الابنى كلمة فانهم يكسرون المضارع أى ضاعلى غير قياس حسب ما بالكسر بمعنى طلقوا وحسب
فلان ابنة اذ ماتت كبيرة فانها صغيرة اقل اقراءه وحسب الاجرة على الله اذ عدهم ابراجو فابن الدنيا أه
(قوله ليس من العدة) أى فلا يصح فيه ارجحوا يصح فيه نكاح نحو أختها أه شرح مدر (قوله ولم تنقض)

(ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس لاستعمال كل شهر على طهر وحض أو بالغ عظم مشقة الصبر إلى أن يسلم المولود في أثناءه فإن بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قرا الأشهر ٤٤٤ على طهر لاحتمال فتكمل بعده بشهر من هلالين وإن بقي منه خمسة عشر يوما أقل لم

يحسب قرآن لاحتمال أنه لأبيض فتعديده ثلاثة أشهر هلالية (و) عدة غير حرة تقص أو لم تقص أو مستحقة غير مقبيرة (قرآن) لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت القراء للثاني لعذر تعديده كالطلاق لانها غير نكح لا يظهر منه الا بظهور كانه لا يضمن الانتظار الى ان يعود الدم (فان عقت في عدة رجعية فكسره) فتكمل ثلاثة أفراسان الرجعة كالزوجة فأكثر الاحكام فكانها عقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عقت في عدة يئونه لانها كالأجنبية فكانت عقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (مقبيرة بشرطها) السابق وهو ان تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في ثلثائه والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرا فتكمل بعده شهر هلاليا والام بحسب قرا فتعديده شهر من هلالين على المعتمد خلافا لباري في كتابه بشهر ونصف وهذا من زياتي (و) عدة (حرم) تقص أو ينس من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بانفس الطلاق على أول الشهر قال تعالى والذين ينس من الحيض من نسائكم ان ربيتم فعدن ثلاثة أشهر والذين لم يحضن أي فعدن الغرض كذلك فان طلقت في ثلث شهر كملت من الرابع ثلاثين يوما سواء كان الشهر تاما لم ناقصا (و) عدة (غير حرة) لم تقص أو ينس (شهر ونصف) لانها على النصف من الحرة تعديري بغير حرة أعمن تصير حرة (ومن انقطع دمها) من حرة وأغيرها

يقال في فعله نعت المرأة بضم النون وقفه هو كسر الفاء فيها والضم أنصع اه شوي وهذا في الماضي وأما المتعارع فهو على زنة مضارع عمل لا غير من باب تب اه شيخنا (قوله ثلاثة أشهر حالا) محل هذا ان لم تقص قدر أدوارها والا عتدت ثلاثة منها كذا كوفي في الحيض سواء كانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل وكذا الوشكت في قدر أدوارها ولكن قالت اعلم انهم لا يتجاوزون سنة لا أخذت بالاكثر وتجعل السنة قدرها ذكره المدايري ووافقه النوني في جموعه في باب الحيض وهو المعتمد اه شرح مر (قوله لا بعد اليأس) أي خلافا للضعيف القائل بان عدمه بالنسبة لظهوره لا لزواج الحرة والكنى ثلاثة أشهر بعد اليأس لانها قبله مترقعة لبعض المتيقن اه من أصله وشرح مر وأما بالنسبة لرجعتي النفقة فهي ثلاثة أشهر بعد الفرق (قوله المولود طلق الخ) أي في القوم تحصيل (قوله فان بقي منه أكثر الخ) كذا في الروض وكتب عليه مر بخطه مراده بالاكثر يوم فأكثرت يكون المراد ان بقي من خمسة عشر يوما أكثر وجهه واضع فانه لو اكتفى بمداين السنة عشر لكان يقع الطلاق معا خلافا لاول الحيض وأقبله يوم وليلة والباقي بعد اليوم والبالغة على هذا التقدير لا ينس الطهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك السنة عشر لانه يحصل منها ومولودة حيث وانما خمسة عشر طهرا اه حل (قوله لا شتمه على طهر) أي وحض (قوله فتعديده ثلاثة أشهر) انظر لم تكمل على هذا وتكون أشهرها سبعة أو هلالية في غير المكمل والجواب ما أشاره الشارح بقوله لاحتمال انه أي ما بقي من الشهر حض (قوله لانها على النصف من الحرة الخ) وليس هذا من الامور والجلبسة التي يساويان فيها لان ما زاد على القرة هناك اذ لا الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في اطراف أكثر فخصت ثلاثة اه شرح مر (قوله فان عقت في عدة رجعية الخ) وأما العكس بان تصير حرة أربعة في العدل لالتحاقها بالاربعة فكمل عدة حرة على أربعة والوجهين اه شوي (قوله شهران) انظر لم تسكن شهر ونصفه على القاعدة لان النصف يمكن كسري عليه البارز والجواب ان الفرض انهم من ذوات الاقراء وجوب الشهر من لافانته ما بل يتوصل بهم الى قرآن ولا يحصل القرآن غالبا الا من شهرين من لان شهر ونصف (قوله وعدة حرة لم تقص) أي لصغيرها أو لعله أو لعله معتقلا وبه الدم أصلا وأولدت ولم تردما اه شرح مر وفي القوم تصانصه (فرع) ولو ولدت ولم تر حضا طاق ولا تفاصق عتد اوجها من احدهما بالشهر وهو خصية كلام الكتاب وظاهر القرآن الى ان قال والثاني انهم من ذوات الاقراء ويصحها الفارق في فعله هاهي كن انقطع دمها بالاسبب ظاهر فالشارح عن يختيار الوجه الاول اه زشدي على عوفي قد على الجلال قوله حرة لم تقص الخ أي وان ولدت ورأت نفاسا اه ولودعت انهم من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وادعت انهم من ذوات الاشهر لم يقبل قوله لان قوله الاول يخبر ان عدمه لا ينفي بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحض من الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت احض زمينه فيقبل كما ينبغي به والذين خفان الثاني متعين لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة وان خالفت عتدتها اه حل (قوله ثلاثة أشهر هلالية) ومر في السلم انه لو عتدي في اليوم الاخير من الشهر كصفر واجل ثلاثة أشهر فتقص الريعان وجداي أو جادي فقط حل الاحل بمضاهيهم ولم ترص على تكميل العددين من جادي الاخرة ومثله يجي ههنا اه من شرح مر (قوله ان ربيتم) أي ان لم تعرفوا ما عتد به التي ربيتم اه خطيب وخطيب الا زواج والعدة منهم لانها شرعت لصانعة ما هم اه عش (قوله أي فعدن كذلك) فان لم يحض منوف دل عليه ما قبله (قوله كملت من الرابع ثلاثين) وقاروا مرقا في التعبير بان التكميل ثم لا يحصل

(ولو بلاعلة) تعرف (تصبر) حتى تحيض فتعدي إقراراً (أو تأس) قباً شهر وان طال صبرها لان الأشهر انما شرعت ليمنع من الحيض ولا تسمية وهذه غيرها (فأوحضت من الحيض) من حرة أو غيرها (أو) حاضت (آيسة) كذلك (قباً) أي في الأشهر (فإقراراً) بتدليلها الأصل في العدة وقد وثق عليها قبل الفراغ من بدلتها فتقل إليها كالتمه إذا وجد الماء في أثناء التسم فإن حاضت بعدها الأولى يؤثر لان حاضتها جئت لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدائها بالأشهر من المدة التي لم يحضن والآنسة فيها تفصيل ذكرته بقولي (فأيسة حاضت بعدها ولم تنكح) وما آخر فتمت اعتدائها لتبين انها ليست آيسة فان نسكت آخر لا شيء عليها لانتفاء عدتها طاهر راسع تعلق حق الزوج بها والشرع في القصد كما إذا قدر التمتع على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير الحرة ثم لم تنكح من زادت (والغتر) في الباس (باس كل النساء) بحسب ما بلغنا من لاطوف نساء العالم ولا يس عشرينها فقط وأقصاه اثنتان وستون سنة وقبل سنه وقبل سنون نحون (د) عدت لحل

الغرض وهو تيقن الطهر بفساد هذه الناحية من الأشهر متاملة في حق هذه (أ) شرح (د) قوله (ولو بلاعلة) هذه لغاية الرد على القديم القائل بان من انقطع دمها العلة تنقص تسعة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر وفي قول قديم أيضاً تنقص أربع سنين ثم تعتد بالأشهر (أ) من شرح (د) قوله (ولو بلاعلة تعرف) قد بينا لان الانقطاع في الواقع لا بد من علة نصب التي قوله تعرف (أ) شيخنا (قوله تصبر حتى تحيض) ثم إذا أوجبت الصبر فذلك بالنسبة إلى العدة أما بالنسبة إلى امتداد الرجعة فإدام النفقة فلا يلحق الزوج في ذلك من الضرر بل تعتد الرجعة والنفقة إلى ثلاثة أشهر فقط ذكره الرافعي في الكلام على عدة المتصرة (أ) شوري لكن استظهر عرش على (د) ان الرجعة والنفقة يعتدان إلى الحيض أو الباس (أ) وعبارته وهل يعتد زمن الرجعة إلى الباس أم تنقضي بثلاثة أشهر كظنهم السابق في الغيرة الظاهر الأول (أ) عبارة وهل يعتد الرجعة بالنفقة أم لا فيه نظر أيضاً والأقرب الأول لان النفقة تابعة للعدو ولا يبعثها بطريقه في انحصار من ذلك ان طلقها بغير الطلاق الثلاث انتهت (قوله فيما قرأه تعتد) ولو حاضت الآيسة المنتقلة إلى الحيض قرأ أو قرأت ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر قال ابن المقرئ كذلك قرأه أيسر قبل تمامها (أ) شرح (د) والآخر أي في من لم تنكح يجب ان تكون كلمة لا ماله في من طهرها بالحيض قرأ أو لم يقرأ كونه بين دمسين وأما آيسة فالمراد من اثنتان والثالث هو ما كانت فيه فتصبر مدة الحيض الكون بين دمسين في التسمية لذلك (أ) شيخنا (قوله لتبين انها ليست آيسة حل) أي وحدها حيث ذعن صدق القول بانها من الأثر لم يحضن ومن الأثر يشن (قوله فان نسكت آخر) أي نكحها صحها فلو طلقها الزوج من غير دخول فورا حل فتعتد بالإقرار لان قال الزوج أو لا لا تنكح في المفهوم الذي هو النكاح (أ) حل (قوله والمعتبر في الباس) أي في تقدير زمنه حيث يختلف باختلاف الأعمار (قوله لاطوف) بالزمن عطف على ما قبله أي بآيسة طاف بأس كل نساء عصرها لاطوف نساء العالم بأسره وقبل أنه بالمر عطف على ما قبله بحسب ما بلغنا خبره أي لا يصعب طوف الخ والمجني ظاهر لكن ينافيه قوله ولا يس عشرينها فله ينقض أنه عطف على بآيسة (أ) شيخنا وقوله لكن ينافيه الجملة الظاهر أنه لا منافاة بل حوزة غاية الوضوح فالتقدير لا يصعب طوف أي على نساء العالم ولا يصعب بأس عشرينها وهذا تأمل والمراد بالاطوف الجيم وهذا ليس قولاً في المسئلة بخلاف الثاني وهو قوله ولا يس عشرينها كما يعلم من شروع الأصل (قوله ولا يس عشرينها) أي آثار جهنم من الأقارب إليها الأقرب لتقارب طبعها وخلقها به فإقرار نساء الصبيبة في مهر المثل لانه لشرف النسب ونحسب على هذا القول بغير آثارهم عادة وقبل أكثر من ورعهم في المطلب (أ) شرح (د) قوله وأقصاه اثنتان وستون سنة) أي في الغالب فلا يفتي ان المعتبر بأس كل النساء بحجة (د) وحدوده باعتبار ما بلغنا من اثنتين وستين أو ثلوثاً بعدد الباس ما أمكن أن يكون حياً صار من الباس زمن انقطاعه الذي لا يجد بعد من يعتبر بعد ذلك ما غيرها كما قالوا لان الاستبراء عند تنكحها بخلاف ما عرفت في الحيض في أقله وفي أكثره تام ولوا دعت بلوغها من الباس لتعتد بالأشهر صدقت في ذلك ولو طال ما بينة كما في بقية الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه قولهم لا يقبل قول الأئمة في بلوغها من السن الآيسة لتيسرها أي غالباً لان ما هنا قريب على سبق جبين وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استقلالاً انتهت (قوله وعند حمل) أي حرة أو أمه بفراق حياً ويستوفى قوله وضعه أي وإن ماتت وكثرت في الرحم سنين وأيسر من حوجه وقال شيخنا والد الناصر العلي لا يرى والذي أقوله عدم التوفيقاً إذا يس من حوجه للضرر ولتضررهما بتمتعها من الزوج (أ) حل وعبارته شرح (د) ولو بدلت في طهرها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الأوضه لعدم العموم الآية ولا يلازمة ضررها بذلك انتهت وقوله لم تنقض الأوضه أي ولو حاضت إلى أن قال ولم تنكحاً فتمتعت (أ) وفي سم على حجج واستمر في طهرها مدة طوطه وتضررت بدم انتفاء العدة وكذا واستمر حياً بطنها وراد على

أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتل وضعه ولا رط ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه
في مجمل البقاء بذمة على الأربع حتى لا يلقح نحو الطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء إذا دعى
الأربع سنين هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما مر منه لكن
يبقى الكلام في الثبوت بما إذا نه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدد عليها كان الظاهر من ذلك
انقضاء الحمل وإن استبعد في بطنها من الحرة كتمثال ليس مقتضيا لكونه حلالا من حيث ذلك قول معصوم كسبي
وجب العمل به اه عش عليه (شرح) قال سم على ج قبل قول المرأة في وضع ما تنقض به
العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه روي لميات الحمل في بطنها ولو تعدى خروجها تنقض عدتها ولو تسقط
نفقتها اه وكالفقة السكينة بالاولى اه عش على مدر (قوله وضعه) أي انفصال كنه فلا أثر لخروج
بعضه اه شرح مدر ولو انفصل كله الا شعر انفصل عنه يوق في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو
كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشعر وكالشعر فما ذكر الفطر أكثر في ذلك مدر ولو كان
الحمل غير أدى فاعطاه انقضاه هو وضعه اه مدر اه سم على ج وقول سم ولو كان الحمل غير أدى
أي بان كل من مذ وجهه وخلق على غير صورته لا أدى ولو وطئ غير أدى واحتمال كون الحمل لغيره لا يمنع من
انقضاء العدة بوضع الحمل بشرط نسبته الى الذي العدت ولو احتمل ادمو هو جودها اه عش عليه (قوله
حتى ثقب ثوبين) اعلم ان التوأم بلاه من اسم لمجوع الولدين فاكثر في بطن واحد في جميع الحيوان ويوم مدر كرجل
توأمهما أو توامة مفردة وتبينه توأمان في البطن فاعتبر منه باله لا بتبينه وهما لماعتل من الفرق بين التوأم
بلاه من التوأم بلاه من اسم لمجوع الولدين فاعلم انه هو ولا غير اه عش على مدر وفي الصالح
التوأم اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد ثلاثة أو اقل أو اقل الا لحددهما هو فعل والاثني أو توأم توأم
جوهر وهو هو توأم الولدين أو توأم الجميع أو توأم وزان غراب (قوله حتى ثاقب ثوبين) عطف على الضمير
وضعه فيكون توأم الجمل والنسب اه سجننا وكذا الثالث حيث كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر والا فلا
تتوقف العدة عليه وان تبع التوأم الثاني اه قل على الحلال وفي سم مانعه قال في الرض وشهره وان
كان الحمل أي ما ولدته ثلاثة انقضت عدتها بالثالث اذا كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر وحقه أي الثلاثة
وان كل من بين الاول والثالث ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والاول دون الحفادون الثالث وان كان بينه وبين
الثاني دون ستة أشهر كما مر به الاصل وانقضت عدتها بالثالث وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فاكثروا
وبين الثاني والثالث دون ستة أشهر كذا في كل منهم وتوأم باله ستة أشهر وقال مدر لا شرط في طوق
ما بعد الاول ان يكون بينهما وبين الاول أربع سنين فاقبل بل يجوز ان يكون بينهما أكثر من أربع سنين لانه
حيثما بنه الولد الواحد أو اقل أو اقل من ستة أشهر وكل بين آخر جازاته وأول المدد أكثر من أربع سنين فان
ذلك لا يضر لان الشرط أن يكون أكثر مدة الحمل تنبأ أول الاجزاء اه مدر اه سم (قوله أو مضغ تصور)
واغما يعثر به في الفرو أو امية الولد لان مدارهما على ما يسي ولما تسمى هذه مسئلة النصوص لانه نص هنا على
انقضاء العدة بما دعى عدم وجوب الفرة قها وعدم الاستيلاء والفرقة على اه شرح مدر (قوله بلن أخبر
بما قولك) عبر وبأخبار لانه لا يشترط لفظة شهادة الا اذا وجدت دعوى ضد قاض أو محكم وإذا اكتفى بالخبر
الباطن فيكتفي بخالجه كغيره ظاهر أخذنا من قولهم بلن غلبه وجهه ما خبره بعد عنه ان تزوج بها لانه اه
شرح مدر وقوله ان تزوج بها طنا يؤمن ذلك ان حصل اكتفاه بالقابلة بالنسبة للبطلان أما بالنسبة للظاهر
الحال فلا يثبت الا بالبراع مع النساء أو رجلين أو رجل واحد أو ثين ثم أشرقت في الرض صرح جلا ربيعة
بالنسبة للظاهر وفي ج (شرح) (قوله) اختلفوا في التسبيل لاسقاط ما يصل لمخلف الروح فبعضه هو مائة
وعشرون وما والى مجموعها لا ين الماد وغيره مائة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما

وضعه أي الحمل وإن لم يظهر
الا بعد عدة اقراء أشهر
لانها مبدلان على البراءة طنا
والحمل يدل عليها فاعلم (حتى
ثقب ثوبين) وتقدم بيانها
في الباب الثاني والاول
الاحتمال اهلها ان يضع
جملها فهو مخصوص لقوله
تعالى والمعلقة ثوبين
بأنفسهن ثلاثة ثوبين
القدمين العدة براءة الرحم
وهي حاصلة بوضع الحمل
(ولو) كان (مستأصفاة)
تصور) لو ثبت أن أخبر
بما قول الظاهر هاندهن
يكلو كانت ظاهرة عند
غيرهن أيضا للظهور بدو
أصبح أو غفر أو غير هذا ذلك
لحصول براءة الرحم بذلك
بخلاف ما لو سكن في ثوبا
يلحم أدى

وبخلاف العلة لانها لا تنفي جلا ولا علم كونه اصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل ٤٤٧ (الذي عدو ولا اجتماعا كمنى بلعان) فلا يلزم

حاصلها وفي الحمل انقضت عدتها
 ووضعت وان انقضى عدتها
 لا يمكن كونه متفان لم يكن
 نسبت اليه لم تنقض وضعه
 كان من هو وهي أو موصوح
 وامرأته حامل فلا تعد موضع
 الحمل (ولو ارباب) أي نكحت
 وهي (في عدة) في وجود
 (حبل) لنقل وحركتها
 (من تنسك) آخر حتى تزول
 (الريبة) فان نكحت فالتسكاح
 باطل للتردد في انقضاء العدة
 (أو) ارباب (بها) أي
 بعد العدة (من صبر) عن
 النكاح (لنزول) الريبة
 والتصريح بالسمن من يذوق
 (فان نكحت) قبل زوالها
 (أو ارباب) بعد نكاح
 لا آخر (لم يطل) أي
 النكاح لانقضاء العدة
 ظاهرا (الان) تدل على ستة
 أشهر من امكان (لوق) بعد
 عدته وهو أول من قوله من
 عدته فبين بطلانه والولد
 لاول ان امكن كونه منه
 بخلاف ما اذا ولدت لسته
 أشهر فأكثره لولد الثاني
 وان امكن كونه من الاول
 لان الفراش الثاني تأخر فهو
 اقوى لان النكاح الثاني قد
 صرح بظاهرا فلما لحظ الولد
 بالاول يطل النكاح لوقومه
 في العدة لا يميل الى ابطال
 ماضع بالاحتمال ولا كذا في
 وطه الشبهة عند العدة

بان المني حال نزوله يخص جاد لم يتألف بعد استقر ارضه في الرحم وأخذ في مبادئ الخلق
 ويصرف ذلك الامور في حديث مسلم انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أي ابتداء لم يفر في الرحم ويصرف
 استعمال ما يطلع الحمل من أصله كمرحبه كثير وهو ظاهر اهـ وقول حج والذي يبعه الخ لكن في
 شرح مدر في أمهات الاولاد خلافه وقوله وأخذ في مبادئ الخلق فنهت عنه لا يجوز قبل ذلك وعموم كلامه
 الاول بخلافه وقوله ويجزم ما قطع الحمل من أصله أماما يعلق الحمل مدته ولا يقطع من أصله فلا يجوز كقولنا ظاهر
 بل ان كان بعد كثير من وقت لم يكره أيضا والا كره اهـ عرش عليه (قوله وبخلاف العلة الخ) هذا يفيد
 ان العلة لا يمكن ان تعلل لقول ان أصل آدمي وحيد يشكك بما تقدم في باب الفصل ان محل احكام العلة
 للفصل ان تغير القوابل أم أصل آدمي كما صرح به في العباب حرره اهـ حل (قوله الى ذي عدة) أي من زوج
 أو ما في يمينه اهـ (قوله كل من الخ) هذا المثال يدخل هذا الكلام في عدة الحياوة وأما عدة الوفاة فتستأني
 اهـ شيئا (قوله وهو صبي) أي لم يبلغ تسع سنين والافتقار في عدة موضعه هو قوله أو موصوح أي بخلاف
 انقصه والجواب تنقض عدة موضعه ونسبها للوالد اهـ وسبأ في الفرق بينهما بين الموصوح في
 الشارح اهـ (قوله فلا تعد موضع الحمل) وجبت عدة بالاقراء أو بالاشهر مع وجود الحمل وتخرج لانه غير
 لاحق بأحد ثم أتت في كلام بعضهم ما يدل على وجوب الحمل في الجمول كعمل الزنا في العدة اهـ حل (قوله
 حتى تزول الريبة) بان يتول القوابل لاجل بلده يتم على ذلك عنده اهـ حل وفي شرح مدر حتى تزول
 الريبة ما روي به على عدم الحمل ورجع فيه القوابل اذا عدت زنتها بين فلا يخرج منها الا يقين اهـ (قوله
 فان نكحت) أي ولو بعد انقضاء عدتها وقوله فان تسكاح باطل أي بان ان لاجل عدة العدة في العقود بما
 نفس الامر مخصوصة بغير النكاح لانه شبهه بالعبادات لا احتياج الى خبر بها احتياط اهـ شيئا لكن سبأ في
 الشارح في وجبة الفتوة وما صعدوا لنعته بل من مباح في الواقع فاشبهه بما عمل عليه يضمن
 حياته قبل ميتا اهـ فهذا يقتضي ان القامه قد تم خص فانما المخلص بمحاشنا الجواب ما علة انه يراى حاله
 عن حج من ان الفرق ان هذا سبب ظاهر فكان قوا في اقتضاء الفساد بخلاف وجبة الفتوة وليس فيها سبب
 ظاهر يحال عليه الفساد اهـ ومثله في شرح مدر وفي عرش على مدر ما نفسه قوله النكاح باطل أي
 وان بان ان لاجل خلاف الحج والاقراء بما علة حج ووجهه ان العدة في العقود بما نفس الامر (قوله لم ين
 ستة أشهر) أي أو امكن كون الولد من الاول والا فلا يطلن فلا يمين هذا التقيد (قوله من امكان لوق) أي
 من الثاني وهو في الحاضر بالعدوى الغالب للظهور وهذا قريب (قوله والولد لاول ان امكن كونه منه)
 أي والفرس انه لا يمكن كونه من الثاني فان لم يكن كونه من الاول فلا يطلن النكاح تنظر الى احتمال انهم
 زنا لم يتخذ يحتاج للمتن الى قيد آخر أي أو امكن كونه من الاول اهـ شيئا وعبارة شرح مدر ولو جعل حال
 الحمل ولو لم يكن لحوقه بالزوج حل على انهم من زمانه فلا مواتر أي من حيث جهة نكاحهما مع وجوب طه
 الزوج لهما امان حيث عدم عقوبة بتأنيبه فيعمل على انه من شبهة فلما تنبه لا يمكن منه لحقه كما اقتضاه
 المطالبه ومصرجه بالقرني وغيره ولم يتفحصه الابا لعائن (قوله وكذا في) أي وكوطه الزوج الثاني وطه
 الشبهة أي من جهة الفتوة بعده وان النكاح هنا قوله لحن بالواطن أي وان امكن كونه من الزوج الذي قبل
 وطه الشهوة قوله لا يتطاع النكاح والعدته أي الاول اهـ (قوله ولو عارضا) أي ولو بالوط فنهت المسئلة
 والتي بعده لا يتقيدان بفرقة الحاكة اهـ شيئا (قوله من امكان لوق) الظاهر انه أخذ هذا من المتن
 فيكون المتن حذف من الثاني لعله الاول (قوله بقرينها ياتي) وهو قول المتن فان نكحت بعد عدتها الخ
 (قوله لولد الولد) أي ويمن وجوب نكحتها وسكناها وان اقربا بنقض العدة اهـ شرح مدر (قوله

ان ولد استة أشهر فأكثر من الوط ملحق بالواطن لا يتطاع النكاح والعدته بظاهرا ذكر في الروضة أسهلها ولو عارضا فرأها باناء أو جيا
 (قوله لا يمين سنين) فاقول من امكان الفتوة قبل الفراق لم تنسك آخر ونكحت ولم يكن كون الولد من الثاني بقرينها ياتي لحقه الولد

مختلف ما لو دللت أكثر من ثلاث على أن الخلق قد بلغ ٤٤٨ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى واعتباري لأنه في هذه من وقت إمكان

العلق قبل الفراق لا من الفراق الذي عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتضده الشنخا حيث قال فيها أطلقوه تساهل والقوم ما قاله أبو منصور والتمحيص معترضا عليهم من وقت إمكان العلق قبل الفراق والازدات مدد الجمل على أربع سنين ومرا دهم باله قومه أنه أوضح مما لو لا فها قاله صحيح أصابا يقال ليس مرادهم بالأربع فيها الأربع من الزمن والطول والوقت التي هي مرادهم بل تمام مدد الجمل بل مرادهم الأربع بدون زمن الوضع فلا تميز الزيادة المذكورة في هذا صواب ومن ذلك في نظيرها في الوصية والطلاق فإن نسكت بعد) أقضاه صحت قولك سنة أشهر) فأكثر من إمكان العلق بعد العقد (طبق الثاني) وإن أمكن كونه من الأول لم يفسد إذا ارتأى (ولو نسكت) آخر (فيها) أي في حديثنا فأما وجهها الثاني فلو قلنا لا مكان منه (دون الأول) (لحقه) (بان) وأنه لا أكثر من أربع سنين من إمكان العلق قبل الفراق ولستة أشهر ما أكثر من وطئه نعم إن كل طلاق الأول رجعا فليس قولنا في الشرحين والروضة بلا ترجيح أحدهما كذلك الثاني يعرض على

أخيرا أطلقوه تساهل) أي حيث لم يحددوا الأربع سنين بكونهم بدون لحظة فالحسبوا الأربع بعين الفراق كان عليهم أن يحددوا ويقولوا أربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الأربع بعين قوله والقوم أي السيد المولى عليه (قوله والازدات الخ) أي والأدلة بالخلق لأن أكثر الجمل لا يزيد على أربع سنين ولأنه لحظة الوطء قوله ومرا دهم بل كلام الشارح تصديبه الجواب على الأصحاب (قوله ولا زاد مدة الخ) الخ) وأقل صور الزيادة اللازمة للصحة لحظة الوطء وتصور الزيادة أيضا بعد ذلك كإيجاب صحتها قبل الفراق خالز يادنهاسه فتواخذه وجواب الشارح إنما يفيد التخصيص لأن وزم يادة اللحظة لأن غير موكنا وجه اقتضاه على الجواب على ذلك أن زيادة اللحظة لازمة كما علت بخلاف غير هانها اقتصر على اللازم وفي ذلك على الجلال قوله فيه تساهل لعل المراد بها تساهل كما يتفهم النظر القويم والفهم المستقيم أنه قد جرد قبل وقت الأمانة زمن كإتمام أو شهور وما لا يمكن فيه الاجتماع وإذا تضمن ذلك إلى الأربع باعتبار المتعبرين بالأمانة لزوم زيادة مدد الجمل عليها ثرايت بعضهم نقل هذا من التدوير بمسلكه شيخ الإسلام في المنهج في معنى التساهل غير موف بالمراد إن لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله أيضا والازدات مدة الخ) أي والآن قلنا قلنا هانها من الفراق لزاد مدة الخلق على أربع سنين أي لحظة يمكن فيها العلق قبل الفراق وهي اللحظة لحظة الوطء مع التهم حصرها أكثر مدد الجمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الجمل فأنهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله صحيح أيضا) أي كحصة قول أبي منصور وقوله ليس مرادهم بالأربع فيها أي في هذه الصورة (قوله التي هي مرادهم) مدة للأربع من الزمن المذكور وهذا في حديث النبي ليس بين المرادهم في الواقع وقوله بل مرادهم المحصل الجواب أن مرادهم بالأربع محصورا منها زمن الوطء لأنها عليها فلا تميز الزيادة لكن ذكر الوضع في الأربع والجواب لا يحسن إذ ليس الكلام في تمام الكلام فزمن الوطء (قوله بل مرادهم الأربع الخ) أي فلا تميز ما مرادهم كالمهم قالوا أربع سنين اللحظة فتدبر ما يلزم يادة لحظة على الأربع الصانعة وهذا الزيادة هي المكملة للأربع بعد زائد عليها فلم يلزم في قول الأصحاب يادة مدد الجمل على أربع سنين بل إنما يلزم كونه أو بعده والمراد قال هو والحاصل أن الأربع هي حسب منها لحظة الوضع وألحظة الوطء كان لها حكم مادونهم ومضى زاد عليها كإن لها حكم ما فوقه ولم ينظر وأنها لعلبة الفساد على التساهل أن الفرائض قرينة ظاهر ولم يتحقق انقطاع مع الاحتياط لأنساب بالاعتناء فيها بالإمكان فتدبر فلا يلزم الزيادة المذكورة أي يادة المدة على أربع سنين (قوله بدون زمن الوضع) أي بدون زمن الوطء لأن زمن الوطء معتبر من المدة وإن كان قبل الفراق فهو معتبر يادة على الأربع نعم إن مرادهم بقوله أربع سنين من الفراق أي منها زمن الوطء لأنه مجسوم منه بدون زمن الوضع لأنه واقع بعدها اه حل فلو قال الشارح بدون زمن الوطء بدل الوضع لكان أولى اه وبعبارة زى قوله بدون زمن الوضع أي وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة (قوله في الوصية) كان أوصى جمل هندوا فصل أربع سنين وتكن فراسخان حسب الأربع من إمكان العلق قبل الوصية كانت أربعة كوامل وإن قلنا قلنا هانها تمام حقيقة الوصية كانت ناهضة لحظة الوطء فاصفة في الوصية بمدة الفراق وقوله والطلاق كذا قال إن كنت حلالا فانت طالق قولت لأربع سنين ولم يسطأها زوجة في هذه المدة فلن قلنا قلنا هانها إمكان العلق قبل الطلاق كانت أربعة كوامل وإن قلنا قلنا هانها تمام الصيغة كانت ناهضة لحظة الوطء اه شيئا (قوله فأن نسكت بعد عتد الخ) تصديقه وقوله ولو قلنا الخ اه (قوله لم يفسد إذا ارتأى) أي من قوله لأن الفرائض الشئ تأخر فهو أقوى اه عرش (قوله أحدهما كذلك) هذا هو المضموم ما جدمعفت اه قل على الجلال (قوله يعرض على العائق) انظر ما عني العرض على التاميم الطابع بأنه ليس من الأول كيعرض المسألة (قوله يعرض على تأف) عبارته

العائق قبل الفراق لا من الفراق الذي عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتضده الشنخا حيث قال فيها أطلقوه تساهل والقوم ما قاله أبو منصور والتمحيص معترضا عليهم من وقت إمكان العلق قبل الفراق والازدات مدد الجمل على أربع سنين ومرا دهم باله قومه أنه أوضح مما لو لا فها قاله صحيح أصابا يقال ليس مرادهم بالأربع فيها الأربع من الزمن والطول والوقت التي هي مرادهم بل تمام مدد الجمل بل مرادهم الأربع بدون زمن الوضع فلا تميز الزيادة المذكورة في هذا صواب ومن ذلك في نظيرها في الوصية والطلاق فإن نسكت بعد) أقضاه صحت قولك سنة أشهر) فأكثر من إمكان العلق بعد العقد (طبق الثاني) وإن أمكن كونه من الأول لم يفسد إذا ارتأى (ولو نسكت) آخر (فيها) أي في حديثنا فأما وجهها الثاني فلو قلنا لا مكان منه (دون الأول) (لحقه) (بان) وأنه لا أكثر من أربع سنين من إمكان العلق قبل الفراق ولستة أشهر ما أكثر من وطئه نعم إن كل طلاق الأول رجعا فليس قولنا في الشرحين والروضة بلا ترجيح أحدهما كذلك الثاني يعرض على

العائق وقته يلتصق بنصر الامور قاله القوي يعني القوي به (أو) لا مكان (من الأول) دون الثاني (لحقه) بان ولأنه لا أربع سنين في قائل لم يفسد سنة أشهر من وطئه الثاني اقتضت عتده بوضعه ثم تعد ثانيا الثاني لا يعلم من الفصل الآتي (أو) لا مكان منهما (عرض على تأف)

في ملك القبط متواشرا وارسلحق بخصمير اثنين قدم بيته الى ان قال فماتقو جدوسا في بيته آخر
 كتاب العصري والبيان فان عدم أي القائف أي لو جديون مضافة قصر أو وجد كل تخيرا وتغله عنهما
 أو ألقه بهما حسب بد كلهم على طبعه اليمنسما أو من ثالث بحكم الجسلة لا يبعد التمشي فان امتنع
 من التمسك عندا حبس وعالهما المؤنة فلما انتظرا فاذ انشبا لحددهما رجح الا تخربه بملكان ان مان
 باذن الحاكم وان انشبا الى ثالث وصدة لطفه ولو لم يل طبعه الى أحد وقضى الامر الى انشابه ثم بعد انشابه
 متى ألقه القائف بغيره على الانسان لان الحادة أوحكم وتسمى بربما ذكر أولى معايريه انتهت (قوله)
 ويرتب عليه حكمه قد فصل هذا الحكم قوله فان ألقه باحد هما الخ وقوله فحكمه ما مرقه ومنه انشابه
 العدة بوضع شرطه أما مدخل على الجلال (قوله) أو ليكن تم قائف أي في دون مسافة القصر اه قل على الجلال
 (قوله) انتظر بلوغه وانشابه ولا تتوقف العدة في ذلك بل ان أمكن ان يكون من كل من الزوجين قبل وضعه
 ولو تمت منه العدة بغيره من أحدهما تم بعد ثلاث (قوله) ثلاثة اقراء بعده والا كان اتفق عنهما اعتدت لكل
 ثلاثة اقراء تقدم عدة الاول (قوله) اه الحل المجهول لا يتعد المرأته لاحتمال انه من شبهة لا تتنفي به العدة
 ولا يمنع هذه النكاح كما ولو اتفق الزوج من الوطء مع كما لا احتمال انه من الزنا يحصل به الاستبراء ومن
 ذلك ما لو شكك هل الوطء زوج أو أحبي شبهة أو زنا أو استدعت ما لم يثبت هل هو مستمر أو من
 زوج أو أحبي اه قل على الجلال (قوله) انتظر بلوغه وانشابه بنفسه (قوله) لطفه القائف بعد انشابه
 بغيره من انشابه له كان المول عليه الخافي القائف لان الحادة كل حكم أو كاليمة اه حل (قوله) وانشابه
 بنفسه أي فالزم ينسب بعد البلوغ ليحبره لجواز انه يل طبعه ولو احدثت معهما اه عرش على الزملي
 (قوله) وان ولدته زمن لا يمكن كونه فيه الخ فرضه بهذه الصور وتكميل الصور والعقبة التي يحملها الختام
 في المتن ثلاثة وهذان معناه (قوله) يلز واحد منهما أي وقديان ان الثاني نسكها ماسلا وهل يحكم بضاد
 النكاح جلاله اهل وطء شبهة من غير اه ولا جلاله على انه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على العصبة
 الاقرب كما اه الاذرى الثاني وخبره في المطلب اه شرح مر وقوله وقديان ان الثاني نسكها ماسلا الخ
 يؤمن من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهل يكر ويدفع ماسلا وكشف عنها القول بل فرأينا بصر
 هل يجوز لوليها ان يزوجه بالاجبار مع كونها ماسلا أم لا وهو انه يجوز لوليها ان يزوجه بالاجبار وهي حامل
 لاحتمال ان شخص احد ذكره على تزوجه فاشي ودخل منه في زوجه لم يمت منه من غير وال بكارة فهو
 غير محترم حيث يقع نكاحها في هذه الصور وشع وجود الحل واحتمال كونهم ائمتان وال بكارة عادت
 والفتنة فيه اساءة قلن بم اعتدنا بالظاهر من انه لم يكر بحجة وان لوليها ان يزوجه بالاجبار اه عرش عليه
 (قوله) فكذلك أي اذا ولدته لا يمكن ان الثاني دون الاول لطفه ولا يمكن ان الاول دون الثاني لطفه ولا يمكن
 منها عرض على قائف (قوله) والافهوزان ومنه علة أنه هل صر الذين هم بين العلماء فلا يزوجون فيده واهم
 الجهل بالمسدة ومنه اعتقادهم ان العدة اربعون يوما مطلقا اه عرش على مر انتهى

ويرتب عليه حكمه فان القه
 باحدهما فحكمه ما مرقه
 أو القه بهما وقتله عنهما
 أو انشبه عليه الامر أو لم يكن تم
 قائف انتظر بلوغه وانشابه
 بنفسه وان ولدته زمن
 لا يمكن كونه فيمن واحد
 منهما كان ولدته لم يزوج
 أشهر من وطء الثاني ولا يكر
 من أر بع سنين مما لم
 يلحق واحد منهما ولو خرج
 بالفساد العقيم وذلك في
 النكحة الكفار فإذا أمكن
 كون الواحد من الزوجين
 لحق الثاني ولم يعرض على
 قائف وبز يادف وجهها
 الثاني ما لو علم انها حامل
 التزيم وتزوجه بالاجبار
 فكذلك والافهوزان
 (فصل) في تدخل عدف
 امرأته (ولو تزها بعد انشخص
 من جنس) واحد (كان)
 هو أولى من قوله بان طلق
 ثم وطئ في عدتة (حل) من
 اقراء أو أشهر

يحتزعه (قوله ولم يقبل من وطئه) فذهب ليكون من الإلغى فلا حبلت كاتنا من جنسين وسباني اه شيخنا
والجنس المراد به هذا الاقراء أو الاشهر ولا يتأني أن يلزمه ما يدل من جنس هو الجمل ألا يدخل الجمل على
حبل آخر كما عرفت لما سبق (قوله بلتم المعلقة أو بالقرص) يمكن تعلقه بكل من عالم ويحل وقوله وقرب
عهد بالاسلام الخ قد في حبل القرص ولا يحتاج إلى صورة البائن ما إلى جملة قوطوطها شبهة متعلقا (قوله
لعلنا بذلك) أي القرص ويلزم منه العلم بلتم المعلقة اه شيخنا وقد عوى القزم فنقرأ اذقو علم ان وطئه
المعلقة فنخرم ولا يعلم ان هذه هي المعلقة فلا حسن أن يفسر اسم الاشارة بلذ كور من الامر من (قوله لا علنا
بذلك) أي أو جملها غير معذور وقوله في بائن بخلافه في جملة فنوطا ماها وطء شبهة اه حل أي
وان كل علنا الشبهة بخلاف أي حنفية القائل بان الوطء يحصل الرجعة اه (قوله والبينة واقعة الخ) كان
المقام الفاء (قوله كلف في الرجعة) فالوراجع في البينة فاعلم انقطاع العدة الثانية حتى لو طء بها ما لا يجب
عليها العدة هذا الطلاق الثاني لوجوه الأربعة اه حل وعبارة التوقيف في الرجعة متناوشة ولو
وطن الزوج رجعة واستأنفت عدته من الفراغ من وطئه لاجل راحم فحما كذا في من عدة الطلاق دون
ما زاد عليها الوطء فلو وطئها بعد مضى قرآن استأنفت الوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بين من عدة الطلاق
والقراءة الأولى من الثلاثة واقع من العدة من قراصم ففسد الاخوان منعه من عدة الوطء فلا رجعة فيما
انتهت (قوله كحل واقراء) أي وكحل وأشهر فهدى البينة للكاف (قوله وهي من تحيض) أي من الحمل
وهذا ليس بشديد لو كانت من ذوات الاشهر فالحكم كذلك انما يقدر به لصح كونه مثالا لقول المتن كحل
واقراء الاحسن أن يفسر قوله وهي من تحيض بكونهن من ذوات الحيض سواء انحضت منهن من الحمل أولا اه
شيخنا وعبارة تشرع هو وهي من تحيض حاملا اه وكتب عليه الرشدي قوله وهي من تحيض حاملا عبارة
الجلال وهي ترى المصمم الحمل ولعلنا لراجع انه حضض انتهت كونه قديمه لعل الخلاف والافاضة قول
الشارح سواء رأيت المصمم الحمل أم لا وان كان ذكره لا يناسب ما ذكره وانما عبر به من لراعى الخلاف
كشرح الروض اه وكتب عرش عليه قوله وهي من تحيض قضيت له الاعتداد بالحيض مع الحمل لكنه حكم
بشؤنه في الحمل استغنا عنه وفيه ان الحيض انما يؤتمر مع الحمل اذا كان الحمل من زنا فالمراد بالحيض عدم النظر
لاقراءه لعدم الاعتداد بهما مع الحمل لان وجوبهما مستمر وقد استغنى عنه بالحمل كما يؤتمر من كلامه لا في
فالمراد ان الاستأناف عدة بالاقراء ووضع الحمل (قوله فكذلك) لحقيقة هذه الصورة كالتى قبلها في الحكم
وانما اقتردها بعبارة قوططة لقوله فتتقضيان الخ اه وان التداخل فيها على بله من الجانبين بان تدخل الثانية
في الاولى وبقي الاولى في الثانية لكن هذا بالنظر لمجرع الصورتين اللباختين تحت قوله أو من جنسين اما
بالنظر لكل صورة في حدة فالتفاعل ليس على بله لان التداخل في الحمل انما هو الاقراء أو شبهتها أو اما الحمل
فليس داخلها ولا في شبهتها كغيرها فترأى (قوله بان تدخل الاقراء في الحمل) أي فتتقضى عشم اوضعه
وانما تم الاقراء قبل الوضع ولا تتقضى بالاقراء اذا تمت قبل الوضع اه حل (قوله بان تدخل الاقراء
في الحمل) أي سواء قبلت الاقراء على الحمل أم تأخروا فتقوله في المثال أي مثال المتن الصادق بالصورتين
الذي كورتين اه شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك الخ) وحاصل المستعمل في كراهة الشارح هنا
خلانا لمن قال بقتضاء العدة بالاقراء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في شرح البهجة فوات عدة الاستوى يجرى
عليه الجلال إلى اه حل وفي سم قوله في شرح البهجة عبارة وقد أي التداخل في العدتين المجتمعين لو احدا
لم يتقنا وكانت احدهما محمل من يذاته بقوله حيث دم مع حملها لم يوجد بان لم تره وقد رأت ونعت الاقراء ولم
تفسح حملها والابعد وضعها سم أي ولو لم تره ولم تم الاقراء قبل وضعها قبله وتمها وتبع في هذا التشديد
صاحب التعليق فالباري وغيره او كلهم اغتر وابطاه كلام الروضة من ان ذلك مفرغ على قول التداخل

ولم يقبل من وطئه علنا كان
أو جملها بلتم المعلقة أو
بالقرص وقرب عهد بالاسلام
أو نشأ بعد اذن العلماء لا
علنا بذلك (في بائن) لان
وطئه اه رأتنا لا حنفية
(تدخلنا) أي عدة الطلاق
والوطء (فتتدوى عدة) باقراء
أو أشهر (من) فراغ (وطء)
ويشمل فيها بقية عدة
الطلاق والبينة واقعة من
الجهتين (وله رجعة في
البقية) في الطلاق الرجعي
دون ما بعده كما مر في الرجعة
وهذان من يذات (أو) من
جنسين كحل واقراء كان
طلعهما ما تلازم وطئها في اقراء
واسبعها او طئهها اسلمت
وطئها قبل الوضع وهي من
تحيض (فكذلك) أي
فتتدخلان بان تدخل الاقراء
في الحمل في المثال لا اتحاد
صاحبهما والاقراء انما يعتد
به اذا كانت مظنة الدلالة على
البراءة وقد اتفق ذلك هذا العمل
بشغال الرحم وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
البهجة (فتتقضيان بوضعه)
وهو واقع من الجهتين
(وزراجع قوله) في الطلاق
الرجعي

وعده لا مفرع على الضمة فهو عدم التداخل كما صرح به الماوردي والفرازي في بسطه وغيره وحري
 عليه الشافعي وغيره وتعليق الرازي انخفاء العدة بالترامع الجلب بان الحكم بعدم التداخل ليس الارابة
 صورت العدة تنقيد وقد حصلت يدل على ذلك كانه النشأ فالوفاي التعليق فأسد كلام الحاموي على اطلاقه
 وجهه ان الاراء انما يمتنع اذ كانت عطفة الالهة على البراءة فوجدت في ذلك الحكم هذا العلم بانفعال
 الرحم وعليه سبب ان في الرجعة الى موضع الحمل وان كان من وطء الشبهة انتهت قال مهر والمفسر انه
 مفرع على الضمير الذي كور في الحمل ممنوع اه (قوله سواء أكلن الحمل من الوطء) بان طلقت حاملًا ثم
 وطئت فحملت وقوله أم لا بان كانت مسلمة من الزوج فطلقت فوطئت اه (قوله أريدنا نخصن) أي
 نختار من سبيلين أو ذميين ويختار بذلك عمالو كناحوسين وبزوجهما الثاني في العدة وطئها ثم أئلمت مع
 الثاني أو استاورت افضا للتمام فبأن عدة الاول فان بقية عدة الاول تافز وتستأنف عدة بعد التفرق بينهما وبين
 الثاني اه حل (قوله فوطئت بشبهة) راجع للتشبيح قبله وبقى لكاف من ذكره الشارح حمله أو كانت
 زوجة الخ فالصواب ثلاثة وعلى كل فالاولى اما حمل والثانية غيره أو بالعكس أو كلاهما غير حمل وثلاثة لثلاثة
 بقية وقوله وتقدم عدة حمل في هذه مستحسن التمهيد لثلاثة الاول اما حمل والثانية غيره أو بالعكس كما
 أشار اليه الشارح وهذا في الثلاثة التي في المتن والشارح وقوله فطلاق فيها ثلاث صور وقد علمت وجه
 استخراج الشكل اه (قوله فان كان من المطلق الخ) واما عكسه بان كان من الشبهة وهي طارئة على الطلاق
 فتقتضي بوضعه عدة الشبهة تكمل بعد الوضوع على ما مضى من عدة المطلق وكذلك اذا كانت سابقة على الطلاق
 لكن في هذه تستأنف بعد موضع الحمل عدة كلفة المطلق تأمل (قوله ثم تعد الشبهة الاقراء) أي ان كانت من
 ذواتها كالحمل فظاهر فان كانت من ذوات الاشهر فلا يحسب زمن النفا من الندة كما سيأتي في كلام الشارح
 فلتأمل اه شوري (قوله فان لم يكن حل قبل تقدم عدة طلاق) فان لم يكن حل ولا طلاق قدمت عدة الاول فالاول لا
 اذا كان الاول نكاحا فسادا ووطئت فانهما تعدد الثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفرق
 بينهما اه حل وفي قسم ماضيه وان كانت أي العدة من شبهة قدمت الاولى لتقديمها فان نكح شخص امرأة
 نكاحا فسادا ووطئها غيره بشبهة قبل وطئه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الوطء بالشبهة لتوقفها أي عدة
 النكاح حل التفرق بخلاف عدة الشبهة فظن من وقت الوطء وليس الفاسد قوة الصبي حتى يرجع بهما فاما
 كواطين وطئها بشبهة اه م شرح الروض وقوله لتوقفها الخ يخرج ما لو فرق بينهما قبل وطئه الغير اه
 (قوله وان سبق وطء الشبهة المطلق الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانهما تستأنف عدة
 الطلاق ثم بعد انقضائها تنبئ على القرآن السابق المذنب لعدة وطء الشبهة اه شيخنا وان لم يسبق منهما ما سبق
 فتستأنفها بعد عدة المطلق (قوله وله رخصة فيها) وكذا به التعديد الا وقت وطء الشبهة قال في الروض فيها اقام
 يكن حل انه أي الشأن يقدم عدة الطلاق قالوه رجعتا في عدته وكذا به تعدد نكاح البائن فيها ولكن بحرم
 اجتماع الزوج ما في عدة الشبهة التي شرعت فيها عجب الرجعة والتجديد لتقام الماتية ثم قال فيها اذا كان
 حل وكان الحمل المعلق فله رجعتها قبل الوضع وكذا به تعدد نكاحها قبله لكن بعد التفرق بينهما فاني
 الصورتين لانما قدمت اجتماع الرأى بها خارج جفت عدة بكونها قرأوا الواطئ حكاه الاصل عن الروي
 في الاولى واثره وتبعية البلقين بانه كف بصور وان رجع عن عدة الحمل ولو سلب لم يزد على ما اذا كانت العدة
 بالحمل بوطء الشبهة وذلك لان بيع الرجعة عند الشيخ أبي سالمون تبعه موسى بن بسطام اه سم (قوله أيضا وله رجة
 فيها) أي سواء قدمت على عدة الشبهة أو كانت حلا أو غيره أو تأخروا عن عدة الشبهة ولا يكون الا غير حل
 وذلك لما تقدمت عدة الشبهة على عدة الطلاق لكونها محلا سواء كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق أو متأخرا
 عنه وقوله وقبلها أي قبل عدة الطلاق والفصل هو عدة عدة الشبهة المتقدمة على عدة الطلاق لكونها محلا سواء

سواء أكلن الحمل من الوطء
 أم لا (أو) لزمها عدة
 نخصن كل كانت في عدة
 زوج أو وطء (شبهة
 فوطئت) من آخر (شبهة)
 كذا كان فسادا وكانت زوجة
 معتمدة عن شبهة فطلقت
 (فلا تدخل) لتعدد المسقوق
 بل تعدد لكل ثم إعادة كلفة
 (وتقدم عدة حمل) وتقدم أو
 تأخر لان عدته لا تسبق
 التأخير بان كان من المطلق
 ثم وطئت بشبهة فنقضت عدة
 الحمل بوضعه ثم تعدد شبهة
 بالاقراء (هـ) ان لم يكن حل
 فتقدم عدة طلاق على عدة
 الشبهة وان سبق وطء الشبهة
 الطلاق لتوقفها باستنادها إلى
 تعدد جائز (وله رجة فيها)
 سواء أكلن ثم حل أم لا

تقدمت على الطلاق ما تأخرت فالحاصل ان قوله وله رجة فيه صورتان وقوله وقبلها فيه صورتان اه (قوله) لكنه لا يرجع الى الخ) عبارة تشرح مدوله الرجة قبل الوضع لا وقسوطه الشبهة بعد او غيره كما نقلنا عن الروابي واقره اى لا حال جاءه امر او اطمأن لم يفرق بينهما وكذا فيها ما يفسر على ما بان ان ينه عدم العود اليها كما تفرق وذلك لانها فيه صارت فراسا الواو الخ فخرجت عن عدة الحلق واستشكل البقيى بان هذا لا يدل على ما بان ان حل وطء الشبهة لا يمنع الرجة ممنوع بل يزاد عليه اذ مجرد وجود الحل لا يمنع وجود الاستبراء ولا شك ان المؤثر اقوى في يلزم من منه الرجة مستمعاً لزمها تضعفه بالنسبة اليه ولو اشبه الحل فلم يدر ان الزوج امن الشبهة بعد النكاح من قبل الوضع مرة او بعده اخرى لصادف التعدد عدته فينبغي ان يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحلق القائل وقوعه في عدته كفى ولجمال المشتبه حمله ان يقتضيه الحل عز وجلها ان الحلق القائل الوجه ما لم تصر فراسا لغيره بنكاح فاسد سقطت نفقته الى التفرق بينهما لنشوء زوا ولا مطالبة لهما قبل الحقوق الا لا وجوب بالشك فان لم يلحق به اولم يكن قائفاً فلا نكحة ولا رجعة مستعدة كونها فراسا الواو الخ انتهت ولو اختلف الزوج والزوج في ان الرجة قبل وطء الشبهة او ونه خاذي الزوج الاول لنصح الرجة والزوج الثاني ليطالب قبل صدق الزوج او الرجة لا ينظر والا قرب صدق الزوج لان الاصل شاعته اه ع ش على مد (قوله وقسوطه الشبهة) الراد به مادام ان الشبهة قائفة ولو في غير وقت وطء أحد من الله وان طالت المدّة بينهما سواء في النكاح الفاسد او غيره كما بان اه قل على الجلال (قوله) لغرو جهما حيث لا يحسن الاستدلال بمقتضى ان هذا الرق من عدة الطلاق والتعليل بانى هذا المقتضى اه شئنا ولو ينظر ما معنى الخرج وحل معلقان مدة استبراء الفسار لا تحسب من عدة الطلاق وتكمل على ملصق منها يبرز وال الاستبراء او معتقداً او غير هذا والظاهر هو الاول اه (قوله) وله رجة قبلها) اى قبل ان تشرع فيما بيني وبينها ان كان سبق منها بشئ قبل وطء الشبهة وقبل ان تشرع فيها فيما اذا لم يسبق منها بشئ (قوله لان عدته) اى المطلق لم ينقض اى لعدم الشروع فيها بالكتابة ومدار رجة الرجة على وقوعه قبل انقضائه عدة الطلاق سواء وقعت في انقائها ام قبل الشروع فيها بالكتابة اه (قوله) فان رجعت فيها ولا حل الخ) في هذا صورتان ذكرهما بقوله بان تسأنا الخ واشار الى محتر زقوله ولا حل بقوله فان كان ثم حل منسأ الخ وقوله ولو ارجع حلماً الى الخ في القسم الاول من هذين صورتان من حيث ان قوله واعتدت للشبهة بعد الوضع والنكاح معناه بان تسأنا الخ ان يسبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان العكس ذلك وكذا في الثاني صورتان لان قوله ولو ارجع حلماً من وطء شبهة صادق بما اذا كن وطء الشبهة سابقاً على الطلاق اولاً سبحانه وهذا كماه قطع النثر عن قسيده الشارح قول المتن فان رجعت ولا حل بقوله فبها اما بالنظر اليه فيكون قول الشارح الا فلولوا راجع حلماً من شبهة الخ محتر والفيد الى كور كيسان تأمل (قوله) ونخرج بالرجعة الجديد فلا يجوز في عدة غيره) أي وان لم تكن شرعت فيها اه حل (قوله) انقضت اى عدة الطلاق (قوله) ولا يمنع بها) راجع لقوله فان رجعت ولا حل اه شئنا (قوله) رعاية لهدم) قال ج ومنه أي من رعاية حق الغير يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخطبة منها انها كالأجنبية اه حل وبما تشرح مد ويؤخذ منسومة نظرها ليهلوا بلا شهوة وانما اجزها انتهت وقوله ويؤخذ منى من حرمة البتة وقوله حرمة نظرها هذا بخلاف سائر قبيل الخطبة من جواز النظر لاعداء ما بين السر والكنية المعتد به شبهة بعولته ثم خرج بالحق بخلز وجهه المعتد به شبهة ونحو امه موصية فلاحله الانعام اعدا ما بين سرته ولو ركبته اه ويمكن الجواب بان الفرض محله كرهه بنظره ودين انه يؤخذ من عبارة المحسنه ولا يلزم من ذلك اعتداده فليرجع وبتأمل على انه قد عني أخذ من المتن لان النظر بلا شهوة لا يقتضيه هذا بناء على ان الضمير في متوابع المتن اما ان جعل راجع لقول الشارح لا احتلال النكاح الخ لم يعد الاختلاف

لكنه لا يرجع وقت وطء الشبهة لغرو جهما حيث حسن عدته بكونها فراسا الواو الخ (و) له رجة قبلها) اى قبل عدة الطلاق بان يكون ثم حل من وطء الشبهة وان واجع في الخامس لان عدته لم تنقض وخرج بالرجعة التعدد فلا يجوز في عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعة شبيهة باستدامة النكاح وهذا كذا التي قبلها فيما اذا كان ثم حل او سبق الشبهة من زيادى (فان راجع فيها) ولا حل انقضت وشرعت في الاخرى اى في عدة غيره الشبهة بان تسأنا الخ ان يسبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان العكس ذلك ولا يمنع جهما حتى تقضيها) رعاية لهدم فان كان ثم حل من طء انقضت الهدم اي ما اعتدت للشبهة بعد الوضع والنكاح واه البتة بها

عش عليه (قوله إلى مضجعه) أي إلى الجمل والنفس وقوله ولورا حبل من وطء شبهة ما لم يصرح بتقديره قوله فيها صدق قول المتن فأنزاجهم ولا حبل الخ فكانه قال ألمألو وأصح قبلها وصورتها ما لو طلقها لحبل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع (قوله فليس له التمتع بها) أي ومعلوم أنه يحتل لأعداءه عليها لطلاق لان الرجعة سقطت

﴿فصل في حكم معاشرته (المفارقة)﴾ أي وما يذ كرمه من قوله ولو نكح معتدة فظن بمهته إلى آخر الفصل (قوله لو عاش معاشرته) أي المعاشرة المعتادة بين الزوجين ولو بالوطء أو لم تتصل كالطولة لبلادون النهار اه زى وفي قبل على الحلال والمراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من التوهم بها ليلاً ونهاراً أو الحلوتهما كذلك وغير ذلك وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها غنم من حبسها عنها عن الطلاق مدتها لأنها في فراش احبني وجود طلاقها لكنها كالمعتدة لأنها بعدتني إلى فراغ المعاشرة بالتفرق بينهما ولو أفلح في عدة مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعة فيما بعد ذلك حكم البائن إلا في حقوق الطلاق وما لا يخبره وإذا انقضت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها إن لم يسبق منها شيء على العشرة والافتكاك لهما ولو أفلح الحكم البائن فلا تنصص رجعتا فها وتنفص بها عدة طء قبلها وإن تكررت ولو أفلحها فقامت أم ذلك وراجع اه (قوله لم تنصص عدتها) أي بان طالت المدّة نحو عشرين سنة متلا والمراد بالمعاشرة أن يكون بحيث يمكن منها بوطء أو غيره اه شيئاً فاذن ألت المعاشرة بان يؤتى له لا يعود إليها كملت على معنى قبل المعاشرة وهذا يفيدان

المعاشرة قطعاً بالنية والظاهر أن لو عدل بالمعاشرة كانت معاشرة جديدة اه حل وفي صح ماله لكن إذا زالت المعاشرة بان يؤتى له لا يعود إليها فإذا ما دأبها فهي باقية فيما يظهر كملت على ما مضى فإن لم يرض زمن بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتنسأب العدة من حين زوال المعاشرة وطوله يجعل كلام حل في القول الآتي فلا منافاة (قوله نعم إن عاشرهابوطء شبهة فكالرجعة) أي في عدم انقضاء العدة فلا تنز وجامد معاشرة الباعد بوطء شبهة وإن كانت كالرجعة مطلقاً فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج نحو اختياره أي واستمررت الشبهة والابن علم فلا يكون كالرجعة وإن عاشرهابوطء شبهة فكالرجعة وعبارة صح ولو وجدت أي الشبهة بان جهل ذلك وعلم تنقض كالرجعة اه حل (قوله فهو في أمته كالفاروق) أي لفرق بين معاشرة بالوطء أو غيره ومعتدلة أنه يلحقها الطلاق بعد فراغ الأقراء أو الأشهر الحاصلة هذه المعاشرة إلى انقضاء العدة التي تشرع فيها بعد مفارقة السيد لها وتوقف فيه الحلبي والتوقف ظاهر لعدم التنصص من الزوج حر اه بخط شيخنا ج (قوله فهو في أمته) أي سواء كانت مفارقة بطلاق رجعي أو بغيره وقوله فكالمفارقة أي فلا فرق بين أن يعاشرها السيد بوطء أو غيره وقوله أي ولا فرق في المفارقة التي عاشرها السيد بين أن تكون مفارقة بطلاق رجعي أو بغيره وقوله فكالمفارقة أي فإن عاشر بوطء ثم تزوّج أو بشبهه تنقض عدتها فقد علفتان المعاشرة من السيد لا تنقض بكونها رجعية كما صرح به حل وإن انقضت بظاهر الشارح خلافاً فكذا المعاشرة من الأجنبية غير السيد أخذ من قول مدر وأما معاشرة نياحي من غير السيد فإن كان تزوّج أو بشبهه فهو كالقوله الأول ولو نكح معتدلاً اه وكتب على الآتي عش ماله وقوله ولو نكح معتدلاً أي عن طلاق بائن أو رجعي اه بخط شيخنا الحلبي ومن خطه قلت (قوله ولا رجعة بعدهما) هذا تعبير لقوله لم تنقض أي إلا بالنسبة للرجعة اه شيئاً (قوله احتياطاً) وقوله فيما بعد ذلك أي الاحتياط وعبارة تشرح مدر احتياطاً فيها وتنفصاً عليه لتعسير موهذا هو الحق به وحيث ذهب كالمجيب في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي أنه لا يعود بوطءها وكالبائن في أنه لا تزوّج بينهما وفي أنه لا يصح ما لا يملكها ولا لسان وفي أنه لا نفقة لها ولا كسوة أي جميع ذلك والمرجع الله تعالى أثبت بعض تصرف في اللفظ سنه ما كتبه عش والريشي عليه وفي قوله أنه لا نفقة لها أي لأنها بائن بدليل أنه لا يجوز رجعتها حال البقنى

إلى مضجعهما لا زوجة ليست في عدت ولو راجع حبل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كالمصنف

﴿فصل في حكم معاشرته (المفارقة)﴾ أي وما يذ كرمه من قوله ولو نكح معتدة فظن بمهته إلى آخر الفصل (قوله لو عاش معاشرته) أي المعاشرة المعتادة بين الزوجين ولو بالوطء أو لم تتصل كالطولة لبلادون النهار اه زى وفي قبل على الحلال والمراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من التوهم بها ليلاً ونهاراً أو الحلوتهما كذلك وغير ذلك وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها غنم من حبسها عنها عن الطلاق مدتها لأنها في فراش احبني وجود طلاقها لكنها كالمعتدة لأنها بعدتني إلى فراغ المعاشرة بالتفرق بينهما ولو أفلح في عدة مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعة فيما بعد ذلك حكم البائن إلا في حقوق الطلاق وما لا يخبره وإذا انقضت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها إن لم يسبق منها شيء على العشرة والافتكاك لهما ولو أفلح الحكم البائن فلا تنصص رجعتا فها وتنفص بها عدة طء قبلها وإن تكررت ولو أفلحها فقامت أم ذلك وراجع اه (قوله لم تنصص عدتها) أي بان طالت المدّة نحو عشرين سنة متلا والمراد بالمعاشرة أن يكون بحيث يمكن منها بوطء أو غيره اه شيئاً فاذن ألت المعاشرة بان يؤتى له لا يعود إليها كملت على معنى قبل المعاشرة وهذا يفيدان المعاشرة قطعاً بالنية والظاهر أن لو عدل بالمعاشرة كانت معاشرة جديدة اه حل وفي صح ماله لكن إذا زالت المعاشرة بان يؤتى له لا يعود إليها فإذا ما دأبها فهي باقية فيما يظهر كملت على ما مضى فإن لم يرض زمن بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتنسأب العدة من حين زوال المعاشرة وطوله يجعل كلام حل في القول الآتي فلا منافاة (قوله نعم إن عاشرهابوطء شبهة فكالرجعة) أي في عدم انقضاء العدة فلا تنز وجامد معاشرة الباعد بوطء شبهة وإن كانت كالرجعة مطلقاً فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج نحو اختياره أي واستمررت الشبهة والابن علم فلا يكون كالرجعة وإن عاشرهابوطء شبهة فكالرجعة وعبارة صح ولو وجدت أي الشبهة بان جهل ذلك وعلم تنقض كالرجعة اه حل (قوله فهو في أمته كالفاروق) أي لفرق بين معاشرة بالوطء أو غيره ومعتدلة أنه يلحقها الطلاق بعد فراغ الأقراء أو الأشهر الحاصلة هذه المعاشرة إلى انقضاء العدة التي تشرع فيها بعد مفارقة السيد لها وتوقف فيه الحلبي والتوقف ظاهر لعدم التنصص من الزوج حر اه بخط شيخنا ج (قوله فهو في أمته) أي سواء كانت مفارقة بطلاق رجعي أو بغيره وقوله فكالمفارقة أي فلا فرق بين أن يعاشرها السيد بوطء أو غيره وقوله أي ولا فرق في المفارقة التي عاشرها السيد بين أن تكون مفارقة بطلاق رجعي أو بغيره وقوله فكالمفارقة أي فإن عاشر بوطء ثم تزوّج أو بشبهه تنقض عدتها فقد علفتان المعاشرة من السيد لا تنقض بكونها رجعية كما صرح به حل وإن انقضت بظاهر الشارح خلافاً فكذا المعاشرة من الأجنبية غير السيد أخذ من قول مدر وأما معاشرة نياحي من غير السيد فإن كان تزوّج أو بشبهه فهو كالقوله الأول ولو نكح معتدلاً اه وكتب على الآتي عش ماله وقوله ولو نكح معتدلاً أي عن طلاق بائن أو رجعي اه بخط شيخنا الحلبي ومن خطه قلت (قوله ولا رجعة بعدهما) هذا تعبير لقوله لم تنقض أي إلا بالنسبة للرجعة اه شيئاً (قوله احتياطاً) وقوله فيما بعد ذلك أي الاحتياط وعبارة تشرح مدر احتياطاً فيها وتنفصاً عليه لتعسير موهذا هو الحق به وحيث ذهب كالمجيب في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي أنه لا يعود بوطءها وكالبائن في أنه لا تزوّج بينهما وفي أنه لا يصح ما لا يملكها ولا لسان وفي أنه لا نفقة لها ولا كسوة أي جميع ذلك والمرجع الله تعالى أثبت بعض تصرف في اللفظ سنه ما كتبه عش والريشي عليه وفي قوله أنه لا نفقة لها أي لأنها بائن بدليل أنه لا يجوز رجعتها حال البقنى

ولا يصح خلعها بهذا العرض من غير فائدة الويلس لنا امر أن يلعنها الطلاق ولا يصح خلعها الا بعد قول أمر
 تعرض له اه قال النشوي ويبنى ان يكون المراد انه اذا نكحها اوقع الطلاق ولا يلزم العرض اه سم على
 اه عش طه وفي قل على الجلال ولا يستقل لصدة فلو كان عنها وليس له تزوج نحو أنشأها أو ربيع
 سواها ولا يصح عقد عليها اه والحاصل ان في مقدار عدتها من وقت الطلاق لها حكم الرجعة من غير
 تفصيل ونحوها اذ في هذا المقدار في دوام المعاشرة لها حكم الرجعة في سعة الاحكام في حق الطلاق وفي وجوب
 سكاها وفي انه لا يحد بوطنها وليس له تزوج نحو أنشأها أو ربيع سواها ولا يصح عقده عليها لها حكم البائن
 في سعة الاحكام في انه لا يصح رجعتها ولا وارث بينهما ولا يصح منها البلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة
 ولا يصح خلعها بمعنى انه اذا خالفها اوقع الطلاق رجعا ولا يلزم العرض ولذلك قال بعضهم ليس لنا امر أن يلعنها
 الطلاق ولا يصح خلعها الا بعد فادامتها لا تستقل لعدة الوفاة تأمل (قوله وفيه كلام) أي في هذا الحكم وهو
 نفي الرجعة المذكور وقوله ولا رجعة بعدهما وقوله كرتة مع جوابه في شرح الرض وغيره عبارة شرح
 الرض وما نقله كله عن البغوي من عدم ثبوت الرجعة وهو ما جزم به في المنهاج فتعقبه في المحرر عن المعبرين
 وفي الشرح الصغير عن الأفة قال في المهمات والمعرف من المذهب المفتي به ثبوت الرجعة كما ذهب اليه
 القاضي ونقله البغوي في فتاوه عن الاصحاب قال في نقل اختيار البغوي دون من قوله ذكر نحوه الزركشي
 لكن يعارض نقل البغوي في عدم اصحاب نقل الرافعي مقابله عن المعبرين والافعة كاسر اه (قوله وبلغها
 طلاق) أي بلا عرض كاسر ولا عبرة بكرتة وفيه رجعة في هذا الطلاق أيضا لأنه تعلقا ويلزمها عدة لهذا
 الطلاق فله سبعا حر وانظر ما تأتت هذه العدة وقوله الى انقضاء العدة أي بالفرق بينهما ويلزمها بعد ذلك
 التفریق عدة كاملة سواء اتصلت المباشرة بالفرقة الاولى ولم تصل كاسر يدخل فيها عدة طلاق قبله
 من الفرقة الاولى أو بعد هاتين وحدها وليس لها ان تزوج فيها كما يدل على الظاهر انه لا يسكن لها انشائها
 لا يمتنع عليه نحو احتجاب التفریق فرجع ذلك اه قل على الجلال رجعتا فوجدنا عابرا انهم مصرحة
 بان الاحكام التي تنبئ لها بعد العدة الاصلية التي تحب الفرقان تسير وتسحب الى انقضاء العدة التي تشرع
 قيم بعد زوال المعاشرة فمن تلك الاحكام السكنى بل والنفقة على قول فيحان لها حتى في عدة العدة التي بعد
 زوال المعاشرة تأمل (قوله الى انقضاء عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة فيه هذه
 الصورة لان حقوق الطلاق لتعلقا عليه اه محل وصورة ما تنص به عدتها ان تترك معاشرتها ويحصى
 بعد ذلك ثلاثة اقراء أو أشهر ان لم يسبق من عدتها في قبل المعاشرة والابتن على ما مضى اه عش (قوله
 ولو نكح معتدة) أي من غيره بقرينة قوله بطن محفو أم لو نكح معتدة فسيبني اه سبنا (قوله انقطع
 بوطنها) وحيث يقال ان كانت المعتدة سملأ أو حال لا وطلعت بوطنها انقضت عدة الحمل بوضعها سواء فرق
 القاضي بينهما أم لا وتحتاج بعد الى عدة أخرى لانه قد اجتمع عليها عدلتان من شخصين أو ما اذا لم يكن حمل
 فلا تعد بغيره أي شرف القاضي بينهما فان فرق بينهما كملت العدة التي نكحت فيها أي بنت على ما مضى
 منها قبل النكاح ثم بعد ذلك استأنف أخرى لوطا لثمة وزمن الفراش أي من عدم التفریق لا يجب
 عن واحد من اللذين (قوله بخلاف ما اذا لم يطل الخ) أي فلا تنقطع بل تكملها وان كانت زوجة اه
 (قوله ولو رجع حالها) زوج بوطنها بالرجعة فيكسبها عدة الطلاق الا ان كان حملها أو كان حملها أو كان
 كان الثالث بوضع اه قل على الجلال (قوله لعودها بالرجعة الخ) أي فكان الطلاق منه فبما اذا لم يطل
 طلاق بعد بوطنها والمطلقة بعد الوطء تعد بخلاف ما سبني في تجديد العقد عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح
 جديد وقد طلقت في قبل الفسوخ فلا عدة عليها (قوله التي وطئت فيه) أي التي حصل فيه الوطء قبل الطلاق
 من أنفسه وكونه لو طئت فيه علم من قوله ولو رجع لانه لا يرجع الا ان كانت عدتها ولا بها كلهم معلوم واذا

وقبه كلام ذكرته مع جوابه
 في شرح الرض وغيره
 (و بلغها طلاق الى انقضاء
 عدة) الثلاث (ولو نكح معتدة
 بطن حصه ووطء انقطع)
 عدتها (بوطنها) حصول
 الفراش به بخلاف ما اذا لم
 يطل وأن عاشرها لا تنقضه
 الفراش ولو رجع حالها
 أو حملها فوضعت بطنها
 استأنفت عدة (و ان لم يطل)
 لعودها بالرجعة الى النكاح
 التي وطئت فيه ولو طلقها
 قبل الوضع انقضت عدتها به
 وان وطئ لا طلاق الا بية

كل الغرض انه وطهاني النكاح الذي طلق فهو الرجعة بعدها هذا النكاح كان الطلاق بعده مقتضيا
لاستئناف العقد لانه طلاق بدو طوس او طلق بعد الرجعة أم لا يختلف ما سألت في تحديد العدة اذ لم يطأ بعد
التحديد ثم طلق حيث لا تستأنف عدته بل تبقى على ما مضى قبل التحديد كما اشار به بقوله فيما سأل في رجعة
الطلاق الخ اه قوله ولونك عدته بان كل الطلاق بانما يعض فانه يصح العقد على ما عدته اه
شيئا قوله ودخل فيها البقية اي على تقدير قيامها ولا يصح رجوعها عنها انما سقطت العقوبة لكونها
بقية أصلا اه شرح مدر بالحق قوله ودخل فيها البقية أي على فرض ان تكون هناك شي من قبيل
فرض الحال اذ من المعلوم ان النكاح الثاني المحرم بالوطء يطهر العدة وانما هو لا يبيح لها حكم بخلاف
ما اذا لم يشتر بالوطء فانه وان طهر استمرادها لكن ما مضى منها لم يصح فتمكّل عليه اذا طهرها حيث ادها
شيئا قوله فبنت على ما سبق ولا تستأنف عدة جديدة لان العدة تقطع العدة بطلانها الا اذا اقر به
الوطء بخلاف الرجعة فانها تقطع العدة بطلانها البتة كما حكي في الاستدانة نكاح قوله بخلاف
ما مضى في الرجعة أي في قول المتن وان لم يطأ اذا ارجع ولم يطأ ثم استأنفت اذ انكحها ولم يطأ ثم طلقها بنت
على ما مضى قبل النكاح والفرق يعلم من كلامه اه

• (فصل) • في عدة الوفاة الخ (قوله تحب وفتزوج الخ) • (فرع) • مع الزوج حرام اعتدت
زوجته عدة الوفاة أو حواها اعتدت عدة الطلاق اه مدر اه سم (قوله كز وحصى) أي لا ولد له
بل لم يستكمل تسعين اه شيئا قوله ولو رجعة بان مات بعد طلاقها طلاقا رجعيها فلها تنتقل لعدة
الوفاة وتسقط عنها بقية عدة الطلاق كما في مدر (قوله أو أربعة أشهر وعشرة) والحكمة في ذلك ان الاربعين
يقر لجل وتنفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور حال ان كان وزيد العشرة استظهرت وان النساء
لا يصرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجلت عدة تجهن وتشر الاربعين بالاهلة ما عرفت اثنا عشر وقد
يقى منه أكثر من عشرة أيام فخصب ثلاثة ايام لا تكمّل من الاربعين وما وجب جلت الالهة حسبها
كلامه اه شرح مدر قوله أكثر من عشرة أيام أي أو ما لوي منه عشرة فقط فتعدي بأربعين لعدة بعد احوال
نواص اه عش عليها ما لوي دون العشرة فتعدي بالاربعين لعدة لانه على ما دون العشرة
عشرة أيام من الشهر الخامس (قوله والذين يتوفون الخ) قد قال توفى فلان وتوفى فلان اذا مات فن قال توفى
معناه قبض وأخذ من قال توفى معناه استوفى أجله وعمره وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفى بغير الياء اه
شورى والاختيار في الآية لا يستقيم الابتداء بضمف هو المبدأ تقديره زوجات الذين الخ شيئا قوله
وعشرة أي عشر ليل فسرهما باليالي وفي المتن بالايام لوجود التلغيف المتين دون الآية والعشرة تكون بالصد عند
افرادها ولا يقال للمعدود محذوف فيجوز كل منهما لا تقول نعم ولكن التماسك أهض مع حذفه اه شيئا
وفي قل على الجلال قوله أي عشر ليل فسر العشر بذلك لتأنيها والمراد بالايام أو العشر باليالي لانها
غير الشهر والايام وأشار بقوله بياها لايام الخ اليوم المات من المدة فتأمل (فرع) • لو قال
لها أنت طالق قبل وقتها بعد أشهر وعشرة أيام فبطلت بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدل عليها ولا اثر لها
وان كان الطلاق رجعيًا يؤخذ بما يأتيه لا سيما بعد اعلينا أيضا لا يمنع معاشرة الزوجين وطهنت لحياته
كانت مدر اه قل على الجلال (قوله والآية بمحولة على الغالب) جواب عما يقال الآية بمحولة على الحرار
وغيرهن والحاصل ان من غيرهن والحرار ثلاث من ان المدعى ليس كذلك فحال هي بمحولة على الغالب ولم يورد
عليه قصور وهاجته من الحملان من غيرهن أشار الى قياسهن على ما قبله قوله وألحق من الخ (قوله ولغيرها
كذلك نصفها) وما جعله الزكوى وغيره ان قياس ما مرته لوطها وزجتها لحرارتها أربعة أشهر وعشر
صحيح اذ صورته ان يطأ وزجتها لامة طلاقها وزجتها لحرارتها ستمائة الى مائة فتعدي الوفاة عدة مرة اذا

(ولونك عدته ثم طلق
ثم طلق استأنفت عدة لاجل
الوطء (ودخل فيها البقية)
من العدة السابقة لهما
واحد ولو طلق قبل الوطء بنت
على ما سبق من العدة أو كلفتها
ولا عدة لهذا الطلاق لانه في
نكاح جديد طلقها فيقبل
الوطء فلا يتعاقب عدة
بخلاف ما مضى في الرجعة
• (فصل) • في عدة الوفاة الخ
المحذوف في الاحاد • (تحب
وفتزوج عدتوهي) أي عدة
الوفاة (لحرر سائل ارسل
من غير كز وحصى) أو
ممسوح ولو رجعة أو لموطأ
أو أربعة أشهر وعشرة من
الايام (لمالها) قال تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن
بنفسهن أو بة أشهر
وعشرة أي عشر ليل بياها
وسواء المغيرت ذوات الاقراء
وغيره هو الآية بمحولة على
الغالب من الحرار والحرار ثلاث
والحرر من الحملان من ذكر
ونصفه الأشهر بالاهلة ما لم يكن
ويكمل النكاح بالعدد
• كذا قوله (ولغيرها) ولو
مبعض ذلك أي سائل

أول من ذكر (ضعفها) وهو شهران وخمسة ٥٠٦ أيام ليلها يوازي في الأناكسارامو وتصير في بقية بقية ما ذكره من تحريمها ذكره

(ولعل من) أي من الزوج
سوة كانت أو غيرها (ولو
مجهول) بقى انشراحا وأصولا
بقى ذكره (ضعف) أي الخلل
لقره تعالى أولان الاحمال
أجلهن ان يضمن حالهن
فهم مقيد لا يسهل
وزان المحبوب والمسلول
المسوخ فان المبرور بقى
غيا ودية التي وقيدت الى
الفرج بغيره بالاج والمسلول
بقى ذكره في سائر قلايلاج
فيلتذو بزمانه في اختلاف
المسوخ (ولو طلق إحدى
امرأته) معبنة عنده أو
مبهمة (وإن قيل بيان)
للمعينة (أو تعين) للمبهمة
ولم طأ واحدة منها أو طلق
واحدة وهي ذات أشهر
مطلقا أو ذات اقراء في طلاق
رجسي أو وطئها أو حيا
ذوات أشهر مطلقا أو ذات
أقراء في رجسي بشر ينما ياتي
(اعتد الوفاة) وإن احتمل
أن لا يلزمها عدتها في الأولى
وإن يلزمها عدتها الطلاق في
غيرها التي هي أقل من عدة
الوفاة في ذات الأشهر وفي
ذات الاقراء بناء على الغالب
من أن كل شهر لا يتجاوز
حيض وطهر الا شيئا طفيفا
الجميع (لا في طلاق بان)
وطئها أو احداهما (تعد)
من وطئت وهي ذات اقراء
بالأكثر من عدتها فأنتم) أي
من وطئت (عدتها) اقراء من

الظن كما نقلها من الأقل الى الأكثر في الحياة فكذلك في الموت وبذلك انسخ القول بأنه رد بل عدة الوفاة
لا تنقص على الوطء فلم يورثها الظن عند موته يرقى من هذا وما رآه شرح مدر (قوله أو طلع من
ذكر) أي من الصبي والمسوخ اه عرش (قوله وطلعت من الخ) عبارة عما علمه شرح مدر وعدة حامل
لواته بوضعه بشرطه السابق وهو اتصال كامن به في صاحب المعدن ولو احتملا كفي بلعان كذا قاله
الشافعي وصورته أنه لا ينعزل في حالها ثم طلق زوجة أخرى ثم انشبهت المطلقة لحامل بللا عنقا لحامل أيضا أو
يكون ذلك تنظيرا انتهت أي فكأنه قال ولو احتملا لا تنظر في بلعان فانه ينسب الى الثاني احتملا لكن ينظر
ما صورته النسب الميت في مسكننا احتمالا اه وشدي عليه (قوله أو وسولا) أي خصيتاه ووطئها فأنهم انحصرت في
المهمل والبصري للشرع له باعتبار الغالب أو الافتقار وحده البصري فقط وله ماء كثير وشر كذا اه شرح
مدر (قوله وضعه) أي يولون في مؤمن انصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في موضعه ما واثبت في طعنها فلا بد
من انصافه وان مكث سنين كجره قل على الجلال (قوله فهو مقيد لا) ية السابقة وعلى هذا لا يناسب
حلالها على الغالب الذي ادعاه فيما تقدم من أن الصواب التعبير بأنه مخصص فأنتم اه قل على الجلال (قوله ولو
طلق إحدى امرأته الخ) حاصل ما ذكره سبع سور في قوله اعتد الوفاة وتنتقل في قوله لا في بان الخ اه
شيئا وبيان التسع ان من لم طأ منها أو من احداهما لا يقال فيها ذات أشهر ولا ذات اقراء ولا يقال
في طلاقها أنه تارضان وتارقحى فيختار المطلقا واحدة منها بصورة واحدة لا غير وإذا وطئ احداهما فعد
بأن في الموطأ أو صور أو رجعتها ما ذات أشهر أو ذات اقراء وعلى كل فطلعت اما بان أو رجعي وإذا وطئها
معا تنأى في هذه الاربعة أيضا وإذا ضمت واحدة الى اربعة وأربعة كانت الجملة تسعة قوله لم طأ واحدة
منهما) مختار زقول المتن فتعتمد وطئت وفيصو رت واحدة وقوله أو وطئ واحدة المختار زقول وهي
ذات اقراء وقوله وهي ذات أشهر مطلقا أي في طلاق رجسي أو بان في هذا صورته وقوله أو ذات اقراء
في طلاق رجسي مختار زقول المتن لا في بان وفيصو رت واحدة فلهذا أربع صور وقوله أو وطئها الخ من جملة
مختار زقول المتن لا في طلاق رجسي وهي ذات اقراء وقوله مطلقا أي في بان أو رجعي وفي هذا صورته وقوله أو ذات
اقراء الخ من جملة مختار زقوله لا في بان وفيصو رت واحدة فلهذا تسعة لثلاثة تضم للربعة المتقدمة فلهذا المصاحف
سبع صور وبقي مخطوطة قوله لا في بان الخ صورته تأمل وقوله وهي ذات أشهر مطلقا أي في طلاق رجسي
أو بان لأن الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعد الوفاة أحوط سواء انتقلت عدة الوفاة كافي الى رجعة أو لا كافي
البائن وقوله أو ذات اقراء الخ أي لانها حيث تسقط عدة الوفاة وقوله في الأولى أي لان المطلقة الغير
المخوّل بها لعدة عليها اه سم (قوله وإن احتمل أن لا يلزمها الخ) هذا الاحتمال لا يتأق في ما إذا كانت
رجعية لانها تنتقل لعدة الوفاة فتقوله في غيرها أي في مجموع غير ما يخرج صورا رجسي اه شيئا لكن هذا
الجواب لا يتأق مع قوله التي هي أقل في قوله وفي ذات الاقراء وسعاً من ذات الاقراء مذكرها لا في الرجعي
خالق بقية الإراد اه (قوله وإن يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لانها اذا مات زوجها
في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة فكيف يمكن في حتمها هذا الاحتمال أي أن يلزمها عدة الطلاق ويكن
أن يكون مرادها خصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية اه سم ويمكن أن يصور بما إذا انقضت عدة
الطلاق قبل الموت (قوله لا في بان) تقدم مختار زقوله من وطئت تقدم مختار زقوله أو وطئها مختار زقوله
اقراء فالسبع المتقدمة فاهم هذه القواعد (قوله بالأكثر من عدتها) أي لو وطئت جسم الاقراء قبل
الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كالمظهر لان كل واحد لا يكتفى بها في نفسها وانما المطلقة تنقض عدة
سم على ج اه عرش على مدر (قوله وعدتها) أي بشماهما ان لم يخص منها قبل الوفاة وتوضيها
الباقي ان معنى سها في قبل الوفاة في هذه شابلين الباقي من الاقراء وعدة الوفاة اه شيئا (قوله ووجه

اعتبار

طلاق) أي في تعدد غيرها في الوفاة لا في تعدد غيرها في طلاق

اعتبار الخ) جواب عما أوردوا بالثبني من أن حسابها من الطلاق مبني على ضعف والمعتد أنه انقصب من
التعين فأجاب الشارح بأن عمل حسابها من التعين أن تسر والاقتصب من الطلاق باقيا أه (قوله
وجه اعتبار الأثر الخ) أي فليس ينبغي على ضعف وهو اعتبار عدة الميمعة من الطلاق لأن التعين كبراه
اليثيني فلوضي قبل الموت فراقا اعتدلا لا كثر من الباقي وعدة الوفاة من عدة الوفاة ومن ثلاثا أقراء
تأنيها بعد الموت وان كان هو القاس أه (قوله ذكرته في شرح الرض) عبارة وجه اعتبار الأقراء
من الطلاق في الميمعة أن عدمها إنما يعتبر من التعين لأن الطلاق له لما ينس من التعين اعتبارا للسبب وهو
الطلاق لكن قال اليثيني ما ذكره الشرح هنا إنما يستقيم على مخرج وهو أن عدمه من الطلاق وقد صرح
ابن الصباغ والفيدي بخلافه فقالان قلنا عدة نهن فقط فها كذلك ومن التعين فقدمان قبل أن يعين
فكروا عدمه الموت انتهت وفي سم مائه قوله وفيه كلام ذكرته في شرح الرض هو مائة التثيني عن
بعض الأصحاب أما إذا جعلنا عدمه من التعين وهو الأصح فالتاس حساب الأقر أهنا من الموت وقال الرافعي
في حالة الإجماع أن قلنا من الطلاق وقتا فقط فالحكم كذا كرنا فيما لو أراد مائة وان قلنا من وقت التعين
فوجهان أشهرهما الاعتماد على الأصل لكن الأقرب بحسب من وقت الموت أيضا لأن الموت حصل للبأس من
التعين والثاني أن كلا تعد من الوفاة لأن التفرع على أن الطلاق يقع بالتعين وإذا لم يكن كله لم يطلق أه
والاصح أن الطلاق ولو في حالة الإجماع يكون من فقط وان كانت العدة من التعين الواقع بعد ذلك على الصبح
ه (فرع) هو أسلم على أكثر من العدد الشرعي ومات قبل الاختيار اعتد كل من زوجه بانه لا أثر له كنهنا أه
(قوله لا تنكح زوجته) أي ولا مستوفيه أه قل على الجلال (قوله لا تنكح زوجته حتى يثبت الخ)
ثم لو أخيرة اعتد ولو عدل وادله وأية بعده لم يحل لها بالثاني أن تنكح غيره فله التمس والقياس أنها
لا تنكح عليه ظاهر وأما من ذلك فقد دللنا على أن النكاح يقع بغيرها وأما مستوفيه أه شرح مر
(قوله يلزم في الفرائض) عبارة هنالك ومن قد صدق ماله حتى تقوم بينة بغيره أو يحكم فاض به بمعنى عدة
لا يمشي فوقها قلنا انتهى (قوله إذا يجوز الخ) عبارة شرح مر ثم انفسه القياس الجلي لأنه حله مستا
في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط انتهت عبارة الجلي قوله إذا يجوز أن
يكون حلال الخ لأن النكاح أول من المال في المراجعة انتهت (قوله ولو يمتنا) أما إذا بان حيا فله وان
زوجته بغيره وحكم به حاكم لكن لا يمتنع من حلقه فتدللنا لأن وطأه بشفة أه شرح مر ولا حد
عليه ولا عليها كإثبات ولا يمتنع لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطن في الثاني ولو زاع على الأول
بنكاح الثاني ثم إن فرق بينهما وعاد لتزول المفود على ما وجبت من حيث أه قل على الجلال (قوله
مع النكاح الخ) ولا يشك على ما تقدم في الرتبة حيث لا يصح نكاحها مع أن الحاصل في كل شئ حل
المكروه لأن الشك ليس بسبب ظاهر باطل لقوته بخلافه فلو لم يمتنع إلا يمتنع أه حل وفيه قول ولو
نكحت من بيتنا الخ (أقول) هذا يشك على عدم الصحة التي اعتد به مر فصار أول ثابت في الصدق
وجود الحل ونكحت قبل زوال الرتبة كما تقدم وقال ودون ذلك طبعه في أن النكاح هنا وقع بغيره
أربع سنين ومقدار العدة القديمة بكتفي بذلك فرائضنا وردت عليه من هذا الحكم لا يتبدل إذا نكحت
بغيره من الرتبة قبل لم يمتنع ونكحت بعد معنى قدو العدة فقط ولن يمتنع النكاح كالمومر
كلامهم لا سيما كلام الرض ففرق بينهم بظاهر ولا يجد فليتأمل أه سم (قوله ويجب أحدا على
معتق وفات) أي وان شاركها غيرها كان أحبا لها بشفة ثم زوجه من غيرها تأنيها فاستدبر الوضع عنهما لأنها
لواحد بخلافه فلو كانت معتقة لشفة فقط كان أحبا لها بشفة ثم زوجه من غيرها تأنيها فحل ما حل من الشبهة
فتدللنا على الأحاد أو عليها عدة الوفاة بعد الوضع فيصحبها الأحاد أو غيرها لنفسه أحسن من قول بعضهم

اعتبار الأكثرين من الطلاق في
الميمعة من عدة التمتع
من التعين لما ليس من
التعين اعتبار السبب وهو
الطلاق وفيه كلام ذكرته
في شرح الرض (والفقود)
بشر أو غيره (لا تنكح)
زوجته حتى يثبت موته بما
مر في الفرائض (أو طلاقه)
بصفة فيه (ثم تعد) كما
لا ينكح بغيره في قسمته
وعنى أم والمعتق يثبت وان
النكاح ثابت بيقين فلا يزال
الايقين وتعبير بمأذكر
أول من تعبیر بمأذكر فلو
حكم بنكاحها قبل ثبوت
نقض الحكم لمخالفته
القياس الجلي إذا يجوز أن
يكون حيا في ماله ويستأفي حق
زوجته (ولو نكحت) قبل
ثبوتها (وبان مينا) قبل
نكاحها اعتد العدة (مع)
النكاح فلو لم يمتنع في
الواقع فاقسمه ما لم يمتنع
يلزم حياته فليمن مينا
(ويجب أحدا على معتقة)
وفات فغيره المعتق لا يصل
لامرأة تزني باقيا اليوم
الآخران متحد على ميت
فوق ثلاث لا على زوج
أو عدة شهروضا أو تأنيها
يجل لها الأحاد

وعلى المتوفى عنها زوجها الإحداد لأنه بمنزلة الزوج ومما انفرد من الجدل في المثال المذكور وليس كذلك اهـ
 شيخنا وصار مخرج من قول غير المتوفى عنها ليشمل حملان شبهة الموت فلا يلزمها الإحداد حالة
 الحمل الواقع عن الشبهة بل يردوه ولو أحياها بشبهة ثم زوجها مات اعتدت بالوضع عنهما أو أحياهما
 ولا رد ذلك على الكتاب لأنه صدق على ما بقى أنه مدفوع بقرينة الإحداد فيها وإن شاركها الشبهة انتهت
 (قوله أي يجب الإجماع على إرادته) وهو مما يلزم بعد امتناع وما يلزم بعد امتناع وجب قال شيخنا غالبا اهـ
 حل (قوله لأن غيرهما ممن لها أمان يلزمها الإحداد) بمعنى أن تلزمها به والأخير يلزم غيرهن لها أمان أيضا
 لكن لزوم عقاب في الاستعانة على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اهـ وشيخي على مذهب
 (قوله لأن غيرهما ممن لها أمان) أي وإن كان زوجها كافرا اهـ مذهب اهـ عيش على مذهب (قوله ولا يجب
 الخ) صرح بهذا وإن علم من السنن المتصريح به بالرد على الضعف القائل بوجوب عليها كالمتوفى عنها قال مذهب
 وفرق الأول بأنهم ينفقون الفراق الخ ففرض الشارع من قوله لا تمن أن تورث مطلقا الخ الحداء في القياس
 الذي استدل به الضعيف (قوله بمحضه) أي مبتدأ ونفسه مفعول فلا تعزير عليه بل ينفي هلاكه اهـ
 شيخنا وفي المختار الجلاء محدود ضد المير وقد جوفته أحقره حقا فهو بمحضه لا نقل جفت محتاجا جنبه عن
 الفرائض تباعد وفي المصباح حقا السرج عن ظهر الفرس بمحضه لا ارتفاع ومنه جافته فجباق إذا بدلت عن
 مودته وجفون الرجل أحقره أمرضت عنه أو طرده وهو مأخوذ من جفاء السبل وهو مفاها السبل وقد يكون
 مع بعض وجفان الثوب بمحضه أو غلظا فهو جاف ومنه جفاء البدن وهو قتلهم وقطاعتهم اهـ (قوله وقد كرسني
 الرجعتين زياتي) وهو المتمدني قد حل على الجلال قوله وسحب لها الإحداد هو المتمدن إذا لم ترج رجعة
 كتابته وقوله الأولى لها أن تزني الخ حل على ما إذا كانت ترجو رجوعه ثم كرسية في فرحها بطلاقه اهـ
 (قوله لغافلتي) لأن المدة تمنع نفسها والطلب الزينة اهـ حل وفي المصباح حدث المرأة على زوجها تخذ
 وتخذ حداد بالسكر في حادي غيرهما وأحدث حداد في محد ومحد إذا ترك الزينة لموته اهـ وفي
 قد حل على الجلال ويقال بالجمع بدل الحلاء اهـ وقوله تعد وتعد بضم الحاء كسرهما ككفي المختار وبين
 المضموم بأنه من يلبس دلم يلبس بابي المكسور (قوله واصلا حركك لبس الخ) فهو عبارة عن ترك الغفلة
 تأتي في كلامه أي الإحداد الواجب عليه ترك هذه الأمور ما دامت في عدة الوفاة من أشهر أو حل في الأشهر
 ظاهر وفي الجمل سقط عنهم الوجوب فموتهم ولو بعد الموت بخلقة (قوله بما يشاء دلزنة) أي غافلته في الدنيا لأنه
 بهم أنه انما تمنع عليها لبس المصوغ بعد الزينة لا ماصبغ لا بعد الزينة فإن كان المصبغ في نفسه زينة فاشار
 بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يصد الزينة أو أن يصد بغيره خصوص زينة اهـ وشيخي
 على مذهب وقوله ولوليت نجه وأنشئت الغاية الأولى للرد على من قال بكل ماصبغ غرة ثم نسخ والثانية لتعظيم
 هكذا استفاد من منبغ أهله (قوله وأنشئت) أي ولوليت فهو معطوف على ماصبغ في معنى قدره الشارح
 اهـ حل (قوله الأعلى زوج) أي فلاتته أي متحد عليه أربع سنة وأشهر وعشرين يوما بذلك فأربعة
 مسمول لفعل محذوف وقوله وإن نكحت أي ونكحتي أو نكحت الخ ومعهول لفعل مقدم معطوف
 على فعل مأخوذ من الاستثناء اهـ شيخنا عزيرى ولا يصح عطفه على أن يحدله بغير المعنى وكنا نكحتي إن
 نكحت الخ أي مع أن انتهى انما هو من ترك الإكتمال لأن الفرض أن الإحداد الممنهي عنه كان لغير
 الزوج ثم مع عطفه عليه إذا قدر مضاف أي ومن ترك الإكتمال الخ أيضا يلزم على عطفه على أن يحدله
 بغير معنى الاستثناء الأعلى زوج فلاتته أي متحد بل يحدل ثورميران تعد وإن نكحت الخ مع أن الإكتمال ممنهي
 عنه إلا أن يحدل مضاف أي وترك الإكتمال تأمل (قوله ككتمان) فتح الكاف وكسرهما اهـ قد حل على
 الجلال (قوله وأبر بسم) وهو المبرر الأبيض اهـ حل (قوله لا تنفذه في بنتيه) أي هذا واضع عند قوم

والنقيض باعنان المراتب أخرى
 على الغالب لأن غيرهما ممن لها
 أمان يلزمها الإحداد وعلى
 ولي صغيرة ومجنونة منهما
 مما تمنع منه غيرهما (وسن
 لفارقة) ولو رجعت لا يجب
 لأنها إن تورث مطلقا فهي
 بمجنونة أو بفسخ النكاح
 منها أو لمنفى فلا يلزمها
 فيها يجب الإحداد بخلاف
 المتوفى عنها زوجها وذكر
 سنة في الجميع زياتي
 وهو ما تله في الرضة كساه
 من أبي نوح السافقي ثم
 نقل عن بعض الأصحاب أن
 الأولى لها أن تزني بمأذون
 الزوج الرجعتي (وهو)
 أي الإحداد من أحد الزوجين
 فيه الحداد من حدلة النكاح
 واصلا حركك لبس
 مصوغ) بما يصد الزينة
 ولو ماصبغ (قد نجه أو
 نكحت) فله المصبعين عن
 أم عطية كانتهي أن تعد
 على ميت فوق ثلاث الأعي
 زوج أربعة أشهر وعشرا
 وإن نكحت وإن تنكح
 وإن نكحت فبالمصوغ
 بخلاف غير المصوغ
 ككتمان أو بسم تعدت
 فيه زينة ككتمان بخلاف
 المصوغ لأن نكاح المصبة
 أو احتمال وسع كالأسود
 والسكينة لا تنفذه في بنتيه
 وإن ترك المصوغ عن الزينة
 وغيرها كالخنزير والأزرق
 فإن كان بآنا صالى اللون

هو الاصل (د) ترك (تخل بصب) يعني به كاؤو (ومصبوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كعكاس ان موهبهما وكانت الرائحة من تفلته به
(نهارا) كتحلة الوسار وخاتم نظير فيداود وغيره باسناد حسن التوف عنهما تلبس المصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا
تكتحل والمشفقة المصبوغة بالمشق بكمس الموهب والمفرقة بفتحها وخالف طين آخر ثوبها وخرج النخل بماء كرائحة كعكاس ورمصاص
عاريين عاصروا بالتهار وهو من زيادتي النخل بماء كرائحة طين ٤٥٩ ومعها التبريد (د) ترك (تطيب)

في بدن وتطيب وطعام وكحل
ولو غير محرم فخر أم عطية
السابق واستخفى استعمالها
عند الطاهر من الخضر
والنفاس قبل ان يمس أو
يطهر وهو ما تفرعن عن الغيور
بكرهه الحديث في مسلم
وظاهره انما احتاجت الى
تطيب جائز كالتطيب
صرح الامام (د) ترك (د) هن
شعر (رأسها وطيفها بالماء
من الزينة بخلاف دهن سائر
البدن وهذا من زيادتي
(د) ترك (د) كحل
زينة) كاندولو كانت سوداء
وكحل أصفر ولكانت
بماء وان لم يكن فيها طيب
نظير أم عطية السابق (الا
لحاجة) كرم (د) تكتحل به
(البلال) وتضعه نهارا ويجوز
القصر نهارا وذلك نظير أبي
داود انه صلى الله عليه وسلم
دخل على أم سلمة وهي حادة
على أبي سلمة وقد حلت في
بها صبغ فقال ما هذا يا أم
سلمة فقالت هو صبغ لطيب
فيه فقال اجعليه للبلال
وامسح به بالليل والصبغ
الصلد وكسرها مع اسكان
الباء وقع الصلاد وكسرها الباء

لا يترنن ذلك وهذا يعارض قول ج وهذا كدفع الانصاهم فيه انه لازمة أو لغيرها أو أمانا وسوا عليه
فيراى وان المراد يعرف خلافه على ما رواه ج اه حل (قوله نهارا) راجع النخل كيدله كلامه في
المفهوم ومقتضاه ان ليس المصبوغ يمنع من الاغتسال أو انظر ما انفردت به في شرح مرداويه وفارق
حرمه الفلاس والتطيب لا يلازم ما عجز كان الشهوة غالب ولا كذلك الحلى اه وفي قول على الحلال قوله وليس
مصبوغ أي ولو لا وسوء رائحته لم يكن مستترا باللبنة لحاجة اه (قوله ولو غير محرم) أي بان كانت غير
محرمه والحرم بان كانت محرمة فهذا التعيير راجع للتطيب اه فتكون فيه نظرا لانه لا معنى لان قال
لنظير غير المحرمه انه غير محرم والحال انهم مجمعون على ان راجع للكمال والمحرمة منه ما فيه زينة وغير
المحرمة من الزينة في نفسه فكأنه يقول متى كان السكك مطيا محرم وان لم تكن فيه زينة (قوله من قضا) بضم
القاف وكسرها والضم أكثر اه مصباح اه عرش على جر والقضا تطيب الارباب او الطفر فترى
من العطر على شكل انفاذ الانسان موضع في الغيور اه قسطلاني على البخاري في حديث أم عطية السابق
(قوله وترك (د) كحل) حلى يشمل العمياء الباقية للخدمة ولا يبعد الشمول لانه من في العين المقترحة وتوان
قد بصرها اه سم على ج اه عرش على جر (قوله وكحل أصفر) عبارة اصله مع شرح جر
ويعبرها كحل باعد ولو غير مطيب وان كانت سوداء لغيره صبغ وتله الاصفر وهو الصبر انتهى وفي البخاري
الصبر اللؤلؤ المر (قوله في أم سلمة) زوجت لي الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها ولا يشكك عليه حرمه
النظر للاجنية لان هذا في غير حرمه عليه الصلاة والسلام اما هو فموجب ونظرا للاجنية اه فتجاءر عبارة عرش
على جر قوله فقال ما هذا يا أم سلمة تخجل من هذا الحديث وتجو من قال بجواز نظر الزوج من الاجنية حيث
لا شهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجواز ان صلى الله عليه وسلم لم يبعد الدار في وقت انفاذها صلى الله عليه
وسلم لا يقاس به عليه غير لغيبته فيكون ذلك من خصائصه انتهت (قوله وان لم يكن فيها طيب) كان ينبغي أن
يقول ان لم يكن لان ما فيه طيب علم من قوله وتطيبها لحاصل ان السكك التي لا يبتغى مطلقا أي سواء كان
فيه طيب ولا حرمه الاول لطيب والثاني لوجود الزينة اه (قوله وامسح به بالليل) أي ان كنت محتاجة
اليه لانه من الزينة (قوله وهو حجر توردج) الناد وهو المعروف بالاكبح من وسقوكون الامام ابو حنيفة
اذ جلس عنده جماعة واعتابوا شخصاهم من عندهم قال

حسدوا الفتى ان لم ينالوا سبه * فكل اعداءه ونصوم
كسراؤا الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا لله لجم
والحسد جمع حسد كركب جمع ركاب اه فتجاءر ابني في قراة البخاري (قوله وضرب ما ظهر من البدن
والمراد بذلك ما ظهر عند المنة وشعر الرأس من ان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب قد دفع به ما له
اليلقي منها اما تحت الثياب فلا اه شرح جر (قوله بفتح حاء) بكسر الهمزة كزير الالهة وبلد جمع واحد
حناء بالذات اه قل على التطيب وقال البراء بن رباح حناءة وزين حناء اه حيث حناء لا تحت لادم
حين اصابت لطيفة فكان كلما أخذ من أودا الشعر وفابتستر به طارعه اذ اوردوا الحناء (قوله كورس)

وخرج بكحل الزينة غير كالتوتياء فخره مطلقا لاذن في نفسه وتعبيرى بذلك عن تعبيره ما تفرق في قسطلاني (د) ترك (د) اسفداج
بذال جملة توهما يتخذ من رمص بطل به الوجه (ودمام) بضم الهمزة وكسرها هي حرة توردج (د) وضرب ما ظهر من البدن كالوجه
والبدن والى جلين لا ماتحت الثياب (بفتح حاء) كورس وزعفران نظير أبي داود السابق وتوفى ما ظهر من زينة في وهو ما في الروضة كاصلا
من الزينة بالي لكن صرح ابن تين بان ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكر

تطرباً بأصابعها وتضعف

طرتها وتضعف شعر صدغها

وتسوي بالماحِب وتضعفه

(وحل تحمِل فرأش) مما

ترقد وتضعف علم من مرتبة

ونطع وساد فتضعفوها

(و) تحمِل (الثالث) يثلمتين

وهو مناع البيت وذلك بأن

ترين به بالفرش والستور

وتضعفهم لآن الاحداد في

البدن لآ في الفرش والمكان

(و) حل (تنظيف) فسر

رأس وقلم نظف وزالة وضع

وامشاط وحام واستعداد

لآن جميع ذلك ليس من الزينة

أى الداعية إلى الوطء فلا

ينافى إطلاقاً مع ما على ذلك

في صلاة الجمعة (ولو تركت

احداداً أو سكتى) فى كل المدة

أو بعضها وإن لم تبلغها وفاة

زوجها (الاحداد المدة) انقضت

بعضها (عدتها) وإن

صحت هي أو ولها سترك

الواجب عند العلم بموته

العسر في انقضائهم بالبقاء

المدة (ولها) أى المرأة

لأجل (احداد على غير

زوج) من قريب أو سوسيد

(ثلاثة أيام فائق) لا ما زاد

عليها وذلك ما عود من

الحديثين السابقين أول

البحث

(فصل في سكتى المدة)

(سكتى سكتى لفترة)

بطلان أو فسح أو وفاة قوله

تعلق بالطلاق أو سكوته

هونث أصغر يصغره بالين اه شحنا (قوله وتضعف طسرتها) يؤخذ من المختار ان التضعيف

معناه التسوية وقوله والطرة الناسبة اه (قوله وتضعفه) بالين للمجئ بالعام وهو الترجيع وقيل القامع بان تجعل

عليها أصغر من الزينة وأما الترجيع فقد ثبت عنه غير المدة لآن التضعيف اه حل (قوله وحل تحمِل فرأش

الح) أى تحمِل البيت بالفرش والاثاث كما يلزم من كلامه لا أى يوصف الاثاث بصفه علم على خاص اه شحنا

وأما الغطاء فلا تشبهه كما أنه ابن الرفاعة كالتشبيه لباس أى لوليا كما يحسن الشح خلافاً لروى كسى اه

شرح حر (قوله وحام) أى ان لم يكن فيه خروج بحر والاحرام اه شرح حر وقوله خروج بحر

أى بان كان فيه ضرورتان كل ضرورتين اه عش على حر (قوله واستعداد) أى ازالة الشعر العامة

ومنها ازالة كل شعر لا يتغير زينة كالتفاحول الحاجبين وأعلى الجبهة فتعجز منه كل شيء بعض المتأخرين

بل صرح بالماوردى بمتنازع ذلك في حق غير المحدثين في شروط الصلوات ازالة الحية وشارب بنت المرأة

اه شرح حر (قوله في صلاة الجمعة) أى حيث قال هناك ومن زنى أن قال وبالزاة تحوط على

(قوله ولها استعداد على غير زوج) أى تحزن بغير تغيير ملبس وتضعفه ما يملك على علم الرضا بل يحرم

اه قبل ولعل مراد بقوله بغير تغيير ملبس تغيير وجهه من كسبه على عدة النساء اذن والاختصة

الاحداد شرعاً على إطلاق في حق المرأة لآ راد به مجموع التزويك التامة المتقدمة (قوله ولها) أى المرأة

أى مخرجة كانت أو خلية اه شرح حر (قوله لأجل حر) اما هو فغيره عليه ذلك ويجب عليها سكتا كل

ما يشعر بانهم والفرق بين الرجل والمرأة ان المرأة لا عليها على الصية بخلاف الرجل اه حل وفيه

ما صدق قوله لأجل حر اعتمد حر وفي العبد خلافه حيث قال الرجل كل رافق الفرج إلى ثلاثة أيام اه

وفي النثرى وحل الرجل التحزن على الميت ثلاثة أيام كما للمرأة على غير الزوج ثلاثة أيام لآ كرى

النهاية ان الرجل حر ذلك قال في الجملة وقد يشكك فان النساء يضعن عن المسابح بخلاف الرجال اه (قوله

على غير زوج) والاشبه كاذ كراه الأذى عن عبارة القاضي ان المراد غير الزوج القريب يمنع على الأجنبية

الاحداد على الاحتى مطلقاً ولو ساعة والحق الفري بما بالقرىب الصديق والعلم والصالح والسيد والمولوك

والصهر كما لحقوا من ذكره فى أعذار الجمعة والجماعة وضابطه ان من حرز تولونه فلها الاحداد طيلة ثلاثة

أيام ومن لا فلا يمكن حل إطلاق الحديث والاصحاب على هذا الظاهر ان الزوج ولو منعها ما يمنع نفسه

حرم عليها فعله اه شرح حر وقوله حرم عليها فعله أى هو كل من يجوز لها الاحداد طبعاً وهو كذلك

وانظر هل ذلك كبير أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لانه لا وجه على فعله ويجوز النهى انما يقتضى التبريم

لا كون الفعل كبيراً مشروطاً في الفساد وفي الزجر اه كبريت قد يتوقف فيه اه عش عليه (قوله لا ما زاد عليها)

أى فغيره من الاحداد والا فلا اهقل على الحلال

(فصل في سكتى المدة) أى ما يقع ذلك من قوله ولا تخرج الامس ذوال آخر الفصل (قوله يجب

سكتى لمدة فترة) وسيمر جوبم الى انقضاء عنها ولو لم يسلط مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما فى

الصنوخة حيث تعاقب جوبم او ما يوم واسقاط ما لم يبلغ اه شرح حر ويؤخذ من علمنا ان تسقط في

اليوم الذى وقع فيه الاسقاط من الزوج وسكتا طوع بقره اه عش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت

المدة أو بعضها ولم تطالب بالسكتى لم تصردنا في المدة بخلاف المدة لانها ما عود اه ح وكس عليه

سم مائه قال في شرح الروض وكذا في صلب النكاح اه أى ومثل المدة وثلاثة اذ مضت المدة أو بعضها

لم تطالب بالسكتى في انها لا تصير ديناً المكوة اذا فاتت السكتى في حله النكاح ولم تطالب بها (قوله أو

فسح) اراد به ما شمل الاضلاع ومنه فقرة العلم فجب السكتى للمعانة اه شرح حر وعش عليه

(قوله أو وفاة) قال في الروض وانما زوج المدة فالتا انقضت حتى في حياته لم تسقط المدة عنها ولم

رث أي لا قرأها قال في شرحه قال الأذري وهذا أقدم النكاح بالرجعة فلو كانت بائنا سقطت عنها نسبا
 يظهر استخفافا من التشديد بذلك قال فان لم يعلم حمل كمن الطلاق رجعا وباتنا دعائه كمن رجعا وان لم يثرب
 فلا شبهة تصديقها لان الأصل في نكاح الزوجين عدم الالبته اه سم على حج له عش على مدر
 (قوله أو وفاة) أي حيث وجد حدث تركه وتقدم على الحيون المرسل في الفقة اه شرح مدر وفي عش
 عليه وتقدم مكانها على مؤنة التخيير لانه حق تلقى حين التبر كقولنا هو من الحيون المرسل في الفقه ينفق
 ان هذا اذا كان ملكه أو سقن منفعته مدة عدتها بالمطيرة ونفقته انه اذا خلفها في بيت معار أو زوجا ونقضت
 المدة انما تقدم باسوة المكن على مؤنة التخيير أو ينال ويحتمل وهو الظاهر لانهما اشهدا بآخر يوم المون فطالان
 ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يترجح مؤنة التخيير (قوله من حيث سكتكم) من تيمينية أو المعلوم محذوف
 تقديره استكون من مكانه أو يفسد سكتكم اه شيئا وانظر لما تم من كونها طرية (قوله فريضة) هي
 أنثى أبي سعيد الخدري (قوله فاذن لها في الرجوع) أي إلى أهلها والظاهر ان هذا كمن بائنا منه فلما
 نزل عليه الوحى بخلافه أمرها بالملك في بيتها الذي كانت فيه تأمل (قوله في الجيرة) أي جيرة النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله ابكى في بيتين) أي إلى الذي كنت فيه والاضافة لادنى ملازمة اه عش (قوله حيث
 تحب نفقتها) أي بقدر وجوب نفقتها عند عدم الفراق (قوله من نكح ولو في العدة) وعبار شرح
 مدر وسواء كان ذلك قبل طلاقها أو كسر حبه الفاضل وغيره أم في أثناء العدة يكسر حبه الترتي نكحها لا يكره
 لها في العدة فان عدلت إلى الطاعة عادت إلى المكن بكسر حبه الترتي وفي مدة التشور يرجع عليها استحق المكن
 بآخره وقيل ما لو كان ملك الزوج ورجع هو عليها بذلك اه وقوله ورجع هو عليها بذلك وهو رد ذلك ان
 تعدد كذا عليه بخلاف مالوز كمال الزوجا كنهه ولم يطالب بالرجوع ولا غيره فانه القوت لمصلحة ما قبل الا
 آخره اه سم على حج ولوجه ذلك انه لما كانت مسقنة للسكنى بزوج الزوج استصحبته لكونه الغالب على
 الا وراجح انهم لا يخرجون المرأته من البيت بسبب التشور (قوله من نكح ولو في العدة) كان خرجت لغير رجعة
 واذا عدلت إلى الطاعة خرجت السكتي وهذا يفيد ان السكتي ليست خصلة واحدة بل احرازها لمعتبر ولا يشترط
 علم الفارق بالطاعة بخلاف الزوجة اذا نكحت ثم عدلت لا بد في استحقاق النفقة ان يعلم الزوج بالطاعة اه حل
 (قوله ولو في العدة) فان رجعت الطاعة فخرجت حقا في السكتي اه شيئا (قوله وصغيرة لا تحتمل الوطء)
 ويشترط وجوب العدة عليها يستدل بالمسوكذ في عدة الوفاة اه زى وهذا قد يشكل على ما قدمه انه
 يشترط وجوب العدة على الصغيرة اذا وطئت من زوجها الوطء فان لم تنبأه فلا عدة لها ولا يسأل من استدخال الماء
 لا وجوبها بطريق الاولى اللهم الا أن يقال المراد بالتي هي التبرؤ بالفضل وهذا باعتبار السن لكن بشكل على
 هذا الجواب ما سبقت في الشرح فمما لو ارضعت أو خبثت فزوجت من قوله ولو بعد طلاقها الرجعي قطع بعدم
 نكحها الوطء لكونها مملوون الطولين فالظاهر انها قضت كلام فقير المسمى من عدم اشتراط تنبي الصغيرة الوطء
 ومن ثم لم يمتدح كنه هذا التبرؤ في السكتي اه عش (قوله وأمة لا تحب نفقتها) بان لم تكن مسلمة بل لا يها
 فلو تركت نفقة مسيئة بالانها راوكت في فعل عدتها وجبا سكتها اه حل (قوله خطا لما لا) لا يسهل
 نحو الصغيرة (فرع) في الرضوخ وهو الواجب شبهة انكاح نكاح سكتها ولو لم يملكها لانهما
 فتمت اه وقوله يكلمته أشار به لقوله قبل ذلك وعليها أي الممتدة لانهما أي المكن إلى انقضاء العدة فلا
 يخرج منه ولا يخرج من نفقة العدة الا بعد تركها أي ممتدة لانهما أي المكن إلى انقضاء العدة فلا
 تنفق السكتي على الواطئ والناكح اه وحله ان على الواطئ أن يثبت مسلازمة المكن والواطئ الرضاها
 السكتي وانظر هل ذللتوان كانهما خرجوا فظهر هل الامر كذلك وان كان المكن الزوج أو لها يظهر اه
 سم (قوله وطيا الاجابة) هذا راجح لا سيما انما يجب على الزوج سكتها ولو لم يملكها لانهما لا يملكها

من حيث سكتكم وقس به
 الفسخ بانواعها بمفرقة
 النكاح في الحاقه بمفرقة
 بضم الفاء بضمها في الوفاة
 ان زوجها قتل فأسألت رسول
 أقصم الله عليه وسلم ان
 ترجع إلى أهلها ولو كان
 زوجها لم يترك في قس منزل
 ملكه فاذن لها في الرجوع
 فالتأخر ففسخ اذا كانت
 في الجيرة أو في المصداق
 فقال ابكى في بيتين حتى يبلغ
 الكتاب أجله فالتأخر ففسخ
 ففسخ أربعة أشهر وعشرا
 سمحه الترمذي وغيره هذا
 حيث نفقتها (حب نفقتها) على
 الزوج (ولو خارق) فلا يجب
 سكتي ان لا نفقة لها عليه من
 نكحته ولو في العدة وصغيرة
 لا تحتمل الوطء وأمة
 لا يجب نفقتها ولا يجب لعدة
 من وطء شهوة وفي نكاح
 فسد تصبري بذلك اسم
 من قوله الا انكحوا زوجين
 زنا في فمعتة ففسخ أو وفاة
 وجب لا يجب سكتي لعدة
 فالزوج ووارثه سكتها
 خطا لما لا وطيا الاجابة

وجب لعدة

مسكنها والمهر به في كلامهم وحري السبي عليه وجوبها عليها في الحال الا ان تزوج التي كانت به عند الفقرة
وظاهر انه لا يجب على الزوج واقعة بالاحراز ولو كان المسكن له وكذا على مالكه ولا ينافي ما يأتي في كلامه
من ان من يجب اسكانها لا يجب على مالك المسكن التي كانت به اسكانها أي لا يجب مالكه على ذلك لان كان
الفرق بينهما اه حل (قوله ولم يبرع الوارث الخ) مقتضاؤه لو تبرع الوارث بذلك لزمته الاجابة وقوله من
قسطا من وكذا اجنبي حيث لا ريب ولا خلاف لانه لا يثبت عليها بل على الميت فلو لم يسكنها أحد سكنت حيث
شئت اه شرح مر وظاهره انه يلزمه ان لا يملكه سكنت فيه فلياربع اه ورشدي وينبغي أن تعزى
الاقر من المسكن الذي فورق نفسه ما أمكن اه عرش عليه (قوله ومعددة نحو طلاق بان) بخلاف
المتر في عنها ولولا لانه لا ينفقه لها كسباني في النفقات اه سم (قوله دون النفقة) أي لا تجب له ما ولو
كان المتر في عنها لم لا ولو طلق رجعا قبل الوفاة وما تزوجها وهي في العدة اه شرح مر (قوله لانهما
لصيانة ما له من زوج) هذان بيان لحكمة ما في الاصل والانهي تجب ان لم يكن ما يصان كالصغيرة والآن يستوزج
الصغير وغير المدخول بها اه سبحانه وعادة الشوري هذا أصل مشروعة لا يستحق وجوب السكنى
للمتر في عنها قبل الفوتول أو كان المتر في صغيرة الا انه أو صغيرة أو نحو ذلك انتهت (قوله لانهما لصيانة
ما له من زوج الخ) فمرسبهم ذاباه فرق في القياس الذي يحمله الضعيف القائل بان المتر في عنها لا تجب لها
السكنى ولا تجب لها النفقة عبارة منه اه شرح مر وتجب سكنى لعددة في الظاهر والثاني لا سكنى لها
كلا نفقة لها وأجاب الأول بان السكنى لصيانة ما له وهي موجودة بعد الوفاة كاطلاق النفقة لسلطانها عليها
وقد انقضت وبان النفقة تسقطها فمقتضى المبرأ والسكنى حق له تعالى فلم يسقط ويحل الخلاف في حكمها
في المطلب عن الاصحاب ما لم يطلها قبل الوفاة رجعا والآن تسقط طلاقا لانهما استحقها بالطلاق في تسقط بالموت
لكن حتى المبرجاني طرد القولين فيها ووافقه اطلاق الكاظمي انتهت (قوله واذا وجبت السكنى) أي
على الزوج كملوا المتبادر من كلامه ومجمل ان المراد اذا وجبت السكنى لها وعليها وجبت نفقة المهر في
وقوله فانما تجب في مسكن الخ أي على التخصيص لا على قولها اذا كان المسكن الخ اه حل (قوله في مسكن
لا تعلق بها) أي لو كان مستحقا للزوج اه شرح مر (قوله نعم لو ارتحل أهلها) أي البدوية بخلاف الحضرية
فانه يجب عليها الاقامت وان لم تساعد الصلة وقوله في الباقي أي من غيرهم فلو عادوا وجب عليهم العود اه
حل وعبارة شرح مر ومثل بدوية وبيتها من نحو شعير كمصروف كسرا حضرية في لزوم ملازمة في العدة
ولو ارتحل في اثناء العدة كل الحى ارتحل معهم فمضروا وارتحل بعضهم وكان غير أهلها في المفهوم قوة
ومنعة امتنع ارتحالها فان كل المرتحل أهلها في الباقي قوتها من غيرت من الاقامة والارتحال لان مفارقة
الأهل حسرة ومشقة وهذا ما يتخالف فيه البدوية والحضرية فان أهلها لو ارتحلوا لم يرتحل معهم مع ان التعليل
يقضى بعدم الفرق وتول البقيتي مجمل التفسير في المتر في عنها والبائن بالطلاق أما الرجعية فلقطاع المطلب
الأنتم اذا كان في التخصيص يظهر ظاهر نص الامروية فوق نص ميرتلك الرجعية في على انه ان يسكن
الرجعية حيث شئوا التمس وارتحلها كغيرها كغيره وحيث قد ليس منعهما في حالة ارتحالها معهم الاقامة متخلفة
دونهم في تخوفه في الطريق لتعداته ألق بحال المتدتمين من هوانا وارب أهلها خوفا من عدو وانست
امتنع عليها الهرب لعودهم بعد أمنهم ولو طلقها ملاحقة حسنة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان
انفردت عن مطلقها يمكن عزافتها فيها لتساعدهم اشتغالها على يوم مغيرة المراقب لان ذلك كيت من شأن
وان لم تنفرد بذلك فان مصباحهم لها يمكن أن يقوم بتسيار السفينة اخراج الزوج منها واعتدت هي قوما واستحق
المهر مرة أخرى تسيرها وان لم تجد صحران متصفا بذلك نحوحت الى أقرب القرى الى الشط واعتدت فيه فان تعذر
خروجها تترت وتحت عن مجب الامكان انتهت (قوله وعوده) أي كثرته وهو عطفه بسبب على سبب (قوله

ولم يبرع الوارث بالسكنى
من السلطان اسكانها من
بيت المال وانما وجبت
السكنى لعددة قوتها عند
نحو طلاق بان وهي حائل
دون النفقة لان الصيانة ما
الزوج وهي تحتاج اليها بعد
الفسقة فيحتاج اليها قبلها
والنفقة اساطنته علم او قد
انقضت واذا وجبت السكنى
فانما تجب (في مسكن) لا تعلق
بها (كانت به عند الفقرة
ولو) كان (من نحو شعير)
كمصروف محاطة على حفا
غاة الزوج نعم لو ارتحل أهلها
وفي الباقي قوتها وعدد تغيرت
بين الاقامة والارتحال

منه ولو وافق الزوج على
خروجها منه بغير حاجه لم يجر
وعلى الحاكم المنع منه لان في
العدة حقانته سبحانه وتعالى
وتدوجب في ذلك السكن
قال تعالى لا تخرجوهن
من بيوتهن ولا يخرجن من
ذكرته في الزجسعه
ماده الامام قال المطلب
رض عليه في الام في الحواوي
والهذب وغيرهما من كتب
الراقيين بالزوجان
يسكنهما حيث شاءا لم يفي
حكم الزوجة به جزم النووي
في كنهه قال السبكي والاول
اولي المطلق الاية والاخرى
انه المذهب المشهور والركزي
انه الصواب (الاذا كسر
غير من له نفقة) على المارق
(نحو طام) كقولهم
(نهارا وغرا لم يحسبوا)
كذلك يثبتوا نفقاتهم (في الجوارح
ليلان) وجبت (بات
بينها) الحاجة الى ذلك امر
له نفقة كرجع مطلق بان
فلا يخرج من ذلك الا بان
الزوج كثر وجها فاعلى
القيام بكفايتها من ثلثة
الخروج لغير نفقة
كسر اعطى ويسع عزل كما
ذكره السبكي وغيره
(وكثوف) على نفس او مال
من نحوهم وغر وثيقة
بما جاور من لها وهذا أهم من

كايصل مما يأتي (أي من كلامه الا في قولها المصلحة) (قوله ولا تخرج الا للعدو) وحيث قامت سكنت
في أقرب الأماكن الى الاول كأنه الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي المصوح في الامان الزوج يحسبها
حيث رضى لاحتشامه اه شرح مر (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أي المذكور من الانحراج والخروج
الذين في المتن والخروج المشاره بقوة ولو وافقها الخ فهذا اوجع الثلاثة وقوله لان في العدة الخ راجع
لقوله وعلى الحاكم الخ (قوله لان في العدة حقانته تعالى) ومنه في حداثته والرافعي في حقها من السكني أو من
شيء مما لا يسقط وهل تقدم حتى الزوج على حق الله تعالى في جوارحها خبره الاطباء انها لم تنج في هذا الوقت
والاعتصم وفيما ينفذ قبل الزوج أو بعده ان يخرج علم كذا حصل الفرق فيه اه حل (قوله الا للعدو)
ولا تخرج في الخروج لغير تزويج بل تزويج بل جازعلا سلام ونحوه من الاغراض المدهمة الى ابدان دون الملمات
اه شرح مر (قوله نهارا) أما الليل ولو أنه خلا بالنسبة فلا تخرج في سبيلها ذلك لأنه مظنة الفساد الا اذا
لم تكن في ذلك انهارا أي ومنت كجملته أو زوجه اه ج (قوله وغرا لم يحسبوا) ظاهره ان كان عساه
من يحسبها لو تأس به لكن قال ج شرط أن لا يكون عساه من يحسبها لو تأس بها على الوجه اه عش على مر
(قوله وغرا) سبأ كلامه يقتضي ان العتير راجع الى النفقة لها فقتضاه من لها النفقة لا تخرج لجوارحها
لغير تزويجوه وبزوجه هذا من عفي المهور حيث أخرجه هذا أيضا لكن عليه الا في قوله اذ عليه القيام
بذلك شيئا يسعد تيسد الخروج لغير تزويج النفقة لانها صلة الزوج والعزل والتأني ونحوهما بالنفقة
وعدهم لو ذكر ج محذور قوله غير من له نفقة قبل مسئلة الخروج للعزل عند الجارة فقتضاه انهم غير مدينين
لان نفقة لها السكن منه في شرح الروض كنهه وهذا هو المأشرح مر (قوله ليلان) أي حصة من مال تكون مغلقة
والا فغير ملها ان نفقة عند جوارح معظم الليل وقتل من ابن شبة انه يرجع في ذلك للعادة وحري عليه ج
وشينا اه حل (قوله وبات بينهما) أي وان كان لها صناعة فتضيح وجها بالليل كالحاجة عند العامة
بالمال المتو بيني ان عمله ان تضيح الى الخروج في تحصيل نفقاتها والاجاز لها الخروج اه عش على مر (قوله
فلا تخرج من ذلك الا بان الزوج) هو ظاهر منه في الجمعية على ما تقدم عن الحواوي انه سكنها حيث شاءا ما على
المعتمد من انه لا يسكنها في غير السكن الذي فوقه فيه فيشكل لان مسالمة السكن حق الله فلا يسقط
بإذنه ثم قال المهم الان قال نسخا وفيه لعدم المخافة للسكن بالرة فتعد مسالمة مرنا اه عش على
مر (قوله ثم الثانية انما خرج) وكذا الاول كما نقل عن شيخنا ضعف سلطنة الزوج عليها وظاهره ان كان
لها من يرضى حاجتها في كلام شيخنا انما لا تخرج حيث ذلك اه حل وفي عش على مر ما صفة قوله
لأنها الى الرجة مكفة قضية التعليل انما الى الرجة احتاجت الى الخروج لغير النفقة كسراء قطن ويسع
وغرا لو تأس بها عتار من الاجاز لها الخروج ذلك اه (قوله او مال) أي لها ولو غيرها كودية وان قل قال ج
أو خدما ص كذا في بابها يظهر وظاهره انه لا يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كعوف على نحو بعض وقرباذا
ونسو تخرج لاسيما مملو حبسها ان كانت مرزا اه حل (قوله وشدة تأذيها بغير الخ) وظهر ان
المراد بالجارية الملائق أو مملو ونحوه لا مملو في الوصية اه شرح مر أقول لو اعتبر بالفرد كما في غير
الذي بناءه على بناءه بل كان غريبا اه شوري (قوله أي شدة تأذيها بها) قضيتها ان ذلك لا يسقط حقها
من السكني وهو ذلك وان صرح في التذبيب بخلافه اه سم (قوله ومن الجيران الاحياء) قرر شيخنا
انه معطوف على البيرة الاحياء مجر وصلة الجيران والتقدير وخلاف الذي من الجيران الاحياء أي
فلا تخرج عنها تأمل وهذا المعنى يخالف المعنى في كونه مبتدا وشبرا فليجرو (قوله ومن الجيران الاحياء)

قوله لغوف من هدم أو عرف أو على غيرها (وشدة تأذيها بغير ان أو كعه) أي شدة تأذيها بها الحاجة الى ذلك بخلاف الذي البيرة فلا يخطو
منه أحد ومن الجيران الاحياء وهم أكابر الزوج نعم ان اشتد اذا هلك أو كعه

مبتدأ ونحوه تصديه التوسط للاستدراك الذي يهدم الاستدراك على المتن في قوله وشدة تأذيم بحيران أو عكسه
اذقتضاهم اقتصر حتى ومن القرب وأن الاحساس بجمله الجيران يقتضي المتن أن تأذيمهم أو تأذولهم
تخرج حتى من عندهم فاستدرك عليه بقوله نعم ان اشتد أذلم الخ في المقام تفصيل لا توبيه عبارة الشارح
وعبارة حج في لغتهم الجيران الاحكام وهم آثار الزوج نعم ان كثرة في دارها وان استقامت فبما يظهر خلافا
لمن قد بدية في قولهم لاهي لعدم الحيلولة الا بان اشتد الشقاق بينهم لانه لا يطول غالباً انتهت وعبارة
شرح الزوج ولو اشتد اذا هاب ذاه الأجله عليها أخرجهما عن المكن مطلقاً سواء أشتد أم تسع
والاحكام آثار الزوج كلهم وان بذت هي عليهم أي على احكامها أي الزوج أو واره تغلها من المكن
هذان انحدت الفار وانست لها ولا جاعول تكن ملكها ولا ملك أو جهات ما كانت عنهم وكانت ملكها
أردت أو يها فهي أو لم يها اقتصر الج الاحكام انتهت (قوله وكانت المارضة) انظر ما حكمه مفوضه
وهو ما اذا كانت واسعة فان كل الحكم أنها تنقل هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم أنها تنقل هي ولاهم
فماضي قوله ومن الجيران الاحكام اه رشدي على مر (قوله نظمه الزوج منها) ولعل المراد ان الاول
نظمه دونها وبين حل كلام المصنف على ما اذا كان تأذيمهم من أمر لم تعد به به والا أجرت هي على تركه
بجل لها الانتقال حيث كملها ظاهر اه شرح مر (قوله وتأذيمهم) أي ما علمه أو كان الاظهر ان يقول
بهما لكن مراده التعميم في أهاها اه (قوله فلا تنقل) عبارة الرض شرحه لان بذت هي أو جهات
ساكتها في دارها فلا تنقل ولا ينفلان وان تأذيمها أو جاعولها ان الشرط لا يطول بينهم طول لهم
الاجام والجيران انتهت (قوله ولو قبل وصولها اليه) أي بعد مجاوزة ما شرط مجاوزة في الترخيص
للمسافر من البلد أو جاعولها العود اه حلي (قوله اعتدت فيه) أي لا في الاول لانها بمنع عنه اه
شرح مر (قوله سواء أحولت الامتعة من الاول الخ) عبارة شرح مر والصبر في النقلة بينهم وان
لم تنقل الامتعة لم يغيرهما من الاول حتى لو عدلت لنقل متاه أو خدمها فخطها فيه اعتدت في الثاني (قوله
في الاول تعدد) أي يجب عليه ذلك وان لم يجب عليه اسكتها لانها حيث تارة اه حل وفيه انه يقدمه
أن الناشئة اذا عدت لظاهته في انتهاء العدة عاد لها وجوب الاسكان من حين عودها وحل من لا يسهو (قوله
نعم ان أدن لها الخ) ظاهره ولو كان الاذن بعد الفراق يؤيده تبصير شرح الرض بقوله لان أدن لها هو
أو واره تأمله اه سم اه شوري (قوله فوجب قبل خروجها) أي بان يعتد استعمالها الى
الثاني اه شرح مر (قوله أو سافرت بذن الخ) لا تلتبس ههنا بما قبلها لان ههنا سافرت وتعود بخلاف
ذلك انتقل لتسكن اه (قوله أو سافرت بذن فوجب في طريق الخ) لم يذكر الشارح محذور هذا القيد وهو
ما اذا سافرت بلان والظاهر ان حكمه وجوب بال جوع من أي يحمل عليها فيمنعها عن الفرة تأمل ثم أت
ما يصح به وهو قول الشارح فيصير جوعها في الحال السكنى وهذا سافرت في شرح قول المتن
ولو خرجت فخطها الخ (قوله أو خطها) أو هاتما فخطها بخلاف التي بعدها فهي حقيقة (قوله كج وعمره)
ولو أخرجت بج أو قران بلان أو بغيره ثم طلقها أو ماتت وانفسه فلو تسبق الوقت خرجت جوب يدهي
مستندة لتقديم الاحرام وان أمنا الفوت لمسة الوقت جاز لها الخروج فلا يلحق في تعيين التأخير من مستصاة
الاحرام وان أدن لها فيه ثم طلقها أو ماتت فخطها قبل وقتها أو جعلن البذل الاذن فلا سافرت أخرت
تخرج قبل انقضائها العدة وان كان الخي فاذ انتقضت خدمتها أمنا تسكنها ان في وقتها لا تخطب لبال عمره وانما
النشاء ودم الفوت اه شرح مر (قوله من مظلة) بكسر اللام اسم مظلة أي ما لا يقع فاسم لما ظله اه
مختار بلاني اه عش على مر (قوله أو لا لحليتها) سادعاً اذا كان لحليتها أجنبي وقوله بد يذو أي
زبادة الصالحين أما زبادة آثارهم انتهى من مله الرحم فهي من لحليتها اه حل (قوله فوجب في طريق

وكانت المارضة تطهر
الزوج عنها خروج الجيران
خالو طقت بيت أو يها
وتأذيمهم أو هم من فلاتقل
لان الوحشة لا تطول بينهم
ولو انتقل بلد أو سكن
بائن من الزوج فوجب
عدت ولو قبل وصولها اليه
اعتدت فيه لانها لم مودة
بالمقام فبمسره أحولت
الامتعة من الاول أم لا (أو)
انتقلت لذلك (بلان في
الاول) تعدد وان وجبت
العدة بعد وصولها الثاني
لصبيتها بذلك نعم ان اذن
لها بعد انتقالها ان تقيم
الثاني فكلوا انتقلت بالاذن
(كلوا اذن) في الانتقال
(فوجب) أي العدة قبل
خروجها فتدعى الاول لان
العدة وجبت فيه العدة (أو)
سافرت بادن لحليتها أو
طليتها كج وعمره فلو
واستعمل من مثله يذو أي
أو لا لحليتها كخروج ذبارة
(فوجب في طريق

لان آخره مجهول (أو

كله مستعاراً أو كثرى

وافتتحة منه) أى المكثرى

(انتثقت) منه (انما منع

المالكة) من يقام ما يد

الزواج بالزوج المسمى ولم

يرض بباطونه بأجر مائل

وامتنع المكثرى من تعديد

الاجل تذاثوا كمتناعه

شروحه من أهلية التبرع

فى المسكن بضره حنون أو

سفه (أو) كل ملكا لها

تقريب) بين الاسترقاق

بأجرة أو اجارته أو الانتفاع

منه وهذا ما يجمع فى الرضة

كأصلها إلا أن يابنه بأجرة

ولا بأجرة فقول الأصل

استمرن أى اجارته التلا

يعطف ذلك وإن أشعر

كلامه بالوجوب (ولو كان)

المسكن (تسبيح) تقريبن

الاستمرار فى طلب النقل

الى لا تؤمها (وتعريف) هو

(ان كان تسيباً) بينا تقيما

فيستقلها المسكن لا تقي

بما يرضى المسكن لا تقي

الى التفرقة منه بسبب ما عيّن

وظاهر كلامهم وجوبه

واستبعده الفز الوردى

الاستحباب (وليس له) ولو

أعفى (مساحتها) ولا

مدانها فى مسكن لما منع

فهي من الخلقة بل هو

حرام كخلوة بلجينية (الاف

دار واسمعه بمز صير

محرم لها ملطمة) أى ذكر

كلها أو أنق

فى حدود المعاضات كفى له و به قبل الضل لا يتغير غالباً قال هذا الصحت صحيح ولم أرسن تأليه اه أقول
جرم فى الرض بخلافه حيث قاله السواء كان لها عادة لم لا لا يفتقد تخلف اه سم (قوله لان آخره مجهول)
جهله فى الافتراء ظاهر وأما وضع الحمل فغير عليه ان يقال ان آخره ع أو ربع حنين الا ان قال بمحمل أن
يجوز توليد من صلبها وتسلم انه فى هذا حاله لا يتفق بعد تمامها لادام لم يزل يظهر ان الآخر مجهول
حتى فى وضع الحمل اه (قوله بأن وضع المهر المهر) قال فى المطلب مفرقاً بين كون الأجرة قبل وجوب
العدة أو بعدها فان كان بعدها وعلمت بالحمل لم تستحق اقة تعالى كاتزام فى تحديق ميتة وفرف
الروايات بين لزومها فى نحو الأجرة لا ينفع عدمها ما به لا مستقلاً لا ضرورة فى انتقالها لزوج مختلف
نحو الهدم ثم فقل بطله هنا والحاصل حيث يجوز رجوع المهر لمدته متطوعاً أو غيراً تكون لازمة
من بقا المسمى كالتفرق فى باب العار به قد عوى صريحهم بما تارة فى المطلب فطال والاجتماع المهر الرابع
لو رضى بملكها أجرة بعد انتقالها أو متأسر لم يرضه العود للادول لأنها غير أمسية من رجوعه بعد اه
شرح مر وفى سم ما صق قوله بان رجوع المسمى إلى الأجرة بعد الطلاق على الحال بحيث ان الرضة لزوم
الأجرة تلقى الرجوع من ابطال الحق اقة تعالى كالأجرة لا بد من ذلك أو من ذكره قال الزكى قد تعرض له
فى المهر فقال ان الأجرة تفرقه كالأجرة قبله ووضع الجذوع اه (قوله و برض بباطونه وقول من تعديد
الاجرة) عدل فى المعلن عن ذكر الأجرة فانظر هل كلامه مثلاً لا قبله أو قد فلا يرضه بقوله العار به لما قبلها من
المسحور (قوله أو اجارته) فانه مستعد قبل طلبه طعت كالمسكن معها فى منزلها بالذمها رضى فى صحتها على
النصوصه أنق بن الصلاح و به بين الاذن المطلق من ذكر العوض بطل على الأجرة والباحة أى مع كونه
تأمالها فى السكن ولا بد من اعتبار كونه ملطقة التصرف من حيث بحث بعض الشراح ان محلها لم تستبرأ أمسية
يحمل منها والازمة أخرته ما لم تصرح بالباحة لكن ظاهر كلامهم بخلافه اه شرح مر أى فلا فرق بين
ان تستبرأ أمسية يحمل أولاً اه ع ش عليه قوله كالمسكن معها فى منزلها أى وحدها فافلا أجرة عليه منزل
منزلها منزل أهلها بالذم ولا يكتفى السكن منها ولا منهم فافلا أجرة عليه السكن وسيرهما السكن
وهو ساكت قد زعمنا ما تركه لانه استوفى المصنف به صريح المسمى فى منزلته اه ع ش عليه قوله
نفسياً) أى سواء كان لها أو له أو كان نفسياً أى سواء كان لها أو له أيضاً اه شيخنا والظاهر ان كلا
منهما محرم زوجه ويلقبها اه (قوله فتقريب بين الاستمرار) ولا يمنع من ذلك طوله قبل الفراق لانها
قد دخل ذلك لتمام الضمة وقد انقضت اه سم (قوله وظاهر كلامهم) وجوبه معتمد (قوله ولا
مدانها) أى دخول محل هى فيموان لم يكن على جهة المساكنة كمنع انتقاله لغيره الا فى فحرم عليه ذلك ولو
أمر ولو كان الطلاق سبباً لوجوبه لان ذلك لا يجرى لثبوت الحرة اه شرح مر (قوله كخلوة بلجينية)
أى أسوة فلا بد وانما سارت بلجينية (قوله الاقدار واسعة الم) فتسببها لوجوبها كقوله فى الدار الواسعة
وان لم ينسرد كل محرم قبلها لكن يحصل كلام الارشاد انه لا بد من جواز طهر انفراد كل محرم ثم ان انفردت
المراتى لم يشترط محرم ولا تحموان المتعدداً بشرط وبصرح بذلك قول الرض كثيره فان لم يكن أى فى الدار
الاثنين معاً لم يساكنها وان كان محرم اه أقول كلام الرض فى غير الواجب دليل مصرح بمحمل ذلك
يجوز المساكنة فى الواضع المهر حيث تال فعل محرم على الزوج مساكنة لمدته الاقدار واسمعه محرم
لها الم اه سم (قوله بسير محرم) والوجهان لاعى الضمن ملحق بالصريح حيث أنق خطنته وتوقع
دقيقة هو آخر من الميراث اه شرح مر (قوله أى ذكر كذا أو أنق) ولو عرفت كلامه متفق
شخصاً لانا لتسج الحليسية على انه يجوز زلوت وجعل ما بين أى تقين بختهم ما هو والمستحب لاجل
خلوت جلى بجرم بقرهم وظاهره وان كثره متفق ولا مرد بجه وظاهره ولو سئلوا لخلوت جلى بغير تقوان

(أو) مع خمسة صبرهم
 (أنش) أو طلبة من زوجة
 أولاد (أو) في دارهم
 جرة) كبطنة (أو فرد كل)
 منها (أو احدة) رافعا
 كملج واستراح وعمر
 ومرتقوا غلق باب بينهما
 أو صدهو أو لي غير ذلك
 في السورين ولو بلا صبر أو
 نحوه في الثانية لا تراه الحنابلة
 فيسلكه بكرة لا لا يؤمن
 معه النظر ولا يرفى الأول
 بمؤمن أو صغير لا يزويها
 فيها بما ذكر مع ما ليس من
 زادات أول من تصير بها
 ذكر موطأ صرنا بعثت
 الخليفة كونه ثقة وإن فقير
 الحر من يباح نكاحه كرامة
 أو مسوح ثقتي كالحر فيها
 ذكر
 (باب الاستبراء)
 هو لغة طلب البراءة
 التي يصح بالمرأة بسبب
 ملكة البين حدوثا وزوالا
 لبراءة الرحم أو تعدا وهذا
 جرى على الأصل ولا يفتد
 يجب الاستبراء بعد ذلك كل
 وطن مقبره فأنها كانت
 على أن حدوث ملكة البين
 أو زواله ليس بشرط بل
 الشرط كلبسائي حدوث
 حل التمتع به أو دم التزويج
 لبراق ما يأتي في المسكنة
 والمرشوع تزويج موطأ
 ونحوها (بجب) الاستبراء
 حل تمتع أو تزويج بملك أمه
 ولو تمتع كالزنا بشره
 أو غيرها

كثرت وأما ما لا يزوج جالسا أو نال أسالت العادة تراطوهم على وقوع فاحشة ما يحضرهم كانت خلوة بائنة
 والأفلا اه حل (قوله أو طلبة) أي يصل وطون أو قيل التي تحمل معنى فراش واحد اه شربى (قوله
 بها صجره) هي كلبه صحو اه شرح هو وفي المختار الجبر من طلبة الألب وسنه جرة البار تقول
 اصغر جرة أي اتفصلوا بها جمع كثره وقدر فوجرت جنم الجبر (قوله بمرافقها) أي مع مرافقها وهي
 ما يرتقى بها فيها اه شرح هو معز ياذن (قوله وأغلق باب بينهما) قال القاضي أبو الطيب والماوردي
 ونحوه اه شرح هو (قوله في السورين) أي في البار والواسع من مروق البار أو التمدد نحو جرة (قوله
 بمن يباح نظره) أي لا يمتنع قوله كالحر فبطل ذكر أي جواز المساكنة ولو لم يمتنع

(باب الاستبراء)

(قوله هو لغة طلب البراءة) بيل شرح هو وهو للندسة طلب البراءة الخ ثم قال حتى ذلك التحذير
 بأصل ما يبل على البراءة كأي شيء ما بالبعد لا شافها على العندوث ولو كسما على أصل البراءة تملك
 به والمراد طلبها انتقلها كلفنا أو تحصيلها كلفي قوله صلى الله عليه وسلم فن اتق الشهة فقد استبرا
 لدينه وعرضه (قوله التي يصح بالمرأة) أي صبر المرأة على الخلط بالمرأة لا يمتنع عليها هو وزادها
 دون العدة شارة إلى أن التبرص قد يكون من السيد وقال المرأة دون الأمانة شارة إلى أنه قد يكون في
 الحرة كالمزوجة جالسا أو نالها ولمن غير مضاف ذلك للمزوجة اه صاحب الاختلاف لم يفسر الزوجان
 بسببهما لأنها ربما كانت حلسا وقت صوم أو فباخ لامة غيرته وكذا في قول المنصور والفراسة عن
 أمة بعدتها فإن الاستبراء يجب عليها بعد العقد قد وجب على الحرة وكذا في قول الشرح والاحرم
 تزويجا قبل الاستبراء أو ما نالها وكذا في قوله أيضا أو عتقت حلسا أو ما نالها فشر لسيدها وقوله
 حدودنا بغير وكذا قوله أو والآن السراد والبالغى خاصة وقوله لبراءة الرحم لم يفسر
 البين الاستبراء فهو لغة قليلة اه شيئا (قوله أو تعدا) مطوف على قوله لبراءة رحم أي أو تعدا
 مطوف على حدوث (قوله وهذا) أي التبرص بالمرأة جرى على الأصل أي الكثير وقوله فأنها استخرجها
 ما لوطنها وحده فصعب على أن تعدد ثلاثة أو موقوع على أن المرحمة لا تملك تعدد شيئا ياذن على قوله وهذا
 المرح وقوله بل الشرط المرح أراد بالشرط السبب وظاهر كلامه أن ما ذكره صاحب لافواع الاستبراء وليس كذلك
 بل في مضمون وأولا تدخل في هذا الضامة كذا ذكرها بقوله كن موطأ المرحمة من غير تعدد موطأ
 عس على هو قوله فأنها أمته خرج ما لوطنها وزوجته ما لمرة فأنها تعدد ثلاثة أو زوجته
 أمة فتعد بغير أن كتحده انتهت (قوله ونحوها) أي نحو موطأها كن استخلفتني اه عس
 (قوله يجب بطلان بشره أو غيره) ويستحب بطلان الأمانة لموطأ قبل بيعها استبراء أو ما يكون على صرة ولو
 وطن استبرأ بكن في طهر أو بغيره ما عاها أو أراد تزويجها أو وطن انتان أمه قبل حل فأنها أمته أو أراد
 الرجل تزويجها وجب استبرأه أن كالعدين من خصم ولو باع أمه لم يوطأها فظهر ما حل وأدعاه صدق
 المشتري بهينه لأنه لا يعلم في تزويج نفسه من البائع خلاف الأصح منه طمعه فان كان أثر وطونها باعها بعد
 استبرائها فانتزعت لم يوطأ من استبرأه من السبب والبيع والأقوال كماله للمشتري إلا أن وطونها
 وأمكن كونه من فاته لم يوطأ من لم يستبرأه بالبائع فلو لم يكن إلا أن وطنها المشتري وأمكن كونه من فاته
 فبعض على الغائب اه شرح هو (قوله بل تمتع أو تزويج) هذا بيان لمتنع الاستبراء في لبس الأول
 المالك وطلاق أمته الموكمة قبل وطونها ووجهها لوزن كماله ورد فوالفراسة عن أمه عتقتا من أسباب
 التاف موطأ الأمانة بغير تزويجها أو قبل حل قوله بل تمتع أو تزويج كماله موطأ بعد بشره أو غيره (الخ) بهم
 منتهى في ذلك الحد كالبين الاستبراء بعد اختله العندوث وكذلك بالمتنع التمتع بالمتنع قبل التزويج

قال في الرض وشهه فلا يشترى أه تمتعده لغيره ولو لم يوطئ شبهة فافتقت هبتها أو مزرعة من غيره وكانت
 مدتها لها فطلقت وانقضت عتقها أو كانت غيره مدخلها فطلقت أو زوج أمته وطلقت قبل الدخول لها
 أو بعده وانقضت هبتها جازة تزويجها بالاستبراء وجب حتى حقه طلق وطئها للاستبراء لان حدوث حل
 الاستمتاع أو ما جسد به ذلك وان تقدم عليه الملك فلا كانت المنة محرما للمشتري أو اشترت المرأة أو زوجان
 لم يجب الاستبراء في حق المشتري أه فعل ما في كلامه من ان الإيهام لا يقابل ما دامه الاستبراء الواجب في المعتدة
 متى قدره ولو بمعنى جنة المعتدة لا تقول هذا وان كفي في حل التزويج لا يكتفي في حل وطئه وقضى بينهما مع
 ان هذا لا يفهم من عبارة تأمل أه سم (قوله حل تحت أو تزويج) يعلم منه ان الاستبراء إنما يجب على
 الرجل دون المرأة لانها لا تتمتع بجوارها ولا بشرط وجوب الاستبراء في صورة التزويج إلا تيقن ان تكون
 الامق موطوءة لسيدها وهذا لا ينافي في المرأة (قوله ولو تمتعده) أي فجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة
 وهذا بالنسبة لحل التمتع ما حل التزويج فيكفي فيه انقضاء العدة وهذا كما كان كالتأدية لغيره وان كانت
 المعتدة فلا استبراء وتنقطع ملكة لها والعوان منعت منه يجب عليها الاستبراء أه لكن تنقطع العدة
 فالفرق بين معتدة ومعتدة غيره ونما هو انقطاع العدة وعدم انقطاعها أه شخص أو عاقل أو غير
 ذلك معتدة وجب قطعها لا شيء يكتفي عنه هذا (قوله وصية) أي قولها وصية رجوعه مقرض أو بائع
 منسأ أو الوكيل يجب غيره أو أمته قراض به بدفعه لأمة فجاءه بدخولها في كمال اليأس شيئا من
 وتوقف فيه شيئا من وتوقف ظاهره خصوص صلح جانيها على الفجاءة فراجع وتأمل أه قل هل
 الجلال (قوله وصية) أي بشرطه إلا فمن القسمة إلى الرابع أو اختار التملك على الرجوع كما يعلم مما
 سيذكر في السير فلا اعتراض عليه حيث أطلق هنا وقد هنك فيعمل المطلق على المقدر أه زى وفي حل
 قوله وصية أي حيث قسمت القسمة أو اختار فيها التملك إذا كان الباقي مسلمان كان غيره لم يان كان
 ذميا أو لم يدر حاله حل الوطء لا لا يحرم بالملك أه وفي قل على الجلال (تبيين) قال شيئا
 من يجوز وطء السراري المحلوبة إلا من الرجم لا احتمال ان من جعلها لا تقبيل عليه فيه فإذ كرهه
 في كنه من كلب الجهاد أه (قوله ورد يجب) أي وعناقبها قاله ولو أسلم في جارية وقبضها فوجدها بغير
 الصفات لم يوطئ وجودها لم يلزم المسلم اليه الاستبراء بل رد له ماله والملوك وما وقع في الرض من تزويج
 على زواله وهو ضعيف أه شرح من ومثل المسلم ما قبضها المشتري في القصة فوجدها بغير الصفات ورددها
 أه عش عليه أي فلا يجب على البائع استبراءها (قوله ولو بلا قبض) واجمع لجميع ما قبله أه شيئا
 وعبارة أصله مع شرح من ولو مضى زمن استبراء على أمته الملك وقبل القبض حينئذ من ملكها
 بارتفاق المالكين وقد اجمع به قبل قبضه وكذلك استبراءه من الما وضاع في الأصح حيث لا يتناول تمام الملك
 به ولو وصوه من ثم لم يجب من زمن الجوار نصف الملك لأجله فلا يجب قبل القبض لتوقف الملك فيها على ما
 قدمه ومثلها بغير قبض بل على ان الملك فيها لا يحصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر ويجب في الوصية بعد
 قبض الوطء قبل القبض الملك الكامل فيها لا قبل (قوله وبكر) في كون البكرتين بزمان قبضها نظر لانه
 يمكن شبهة باستدخال التي من غير وطء أصلا إلا ان يقال هي كالأيسة لان الأيسة جاهلا بمحمول فليس المراد
 بالتيقن قبضته أه حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) واجمع لجميع ما قبله من قوله وان يقين بامترحم
 أه اما بالنسبة لحل التزويج فلا يجب الاستبراء أه شوري خالف في الرض وشرحه ولو اشترى أمة غير
 موطوءة وأمسق امرأة أو وصي أو استبراء البائع فله تزويجها بالاستبراء أه وقوله أمة غير موطوءة
 شامل للمغيرة والبكر والأيسة قوله بالنسبة لحل التمتع راجع لقوله وسواء ملكها من حبي الخ وكذا لما
 فيه من قوله وان يقين بامترحم كصغيرة الخ ان تنسق الوطء فبهر (فرع) يتعدد الاستبراء

وصية وصية ووجوب
 بلا قبض وجبة قبض (وان)
 يقين بامترحم كصغيرة
 وأيسف وبكر وسواء ملكها
 من صبي ام امرأة من
 استبراء بالنسبة لحل التمتع
 وذلك لقوله صلى الله عليه
 وسلم

في سببا او طاس الا لا طما

حامل حتى تضع ولا يقر ذات

جل حتى ينجس حيفتو وله

ايردا و دوشير و مصحه الحاكم

على شرط مسلم و طاس الثاني

بالسببة غير هاجبا لجمع حدوث

المال و الحق من لم تخص او

ايست من تبيض في اعتبار

قدو الحيف و الطهر غالبا

وهو شهر كايافو نصيري

بما ذكر اعسم مما ذكره

(و) يجب الاستبراء (طلاق

قبل طوط) و هذين من ياق

(و) بر و ال كاية مصحبتان

فخصم المكاتب و عجزها

سببها بجزها من النجوم

(و) بر و ال (رد) منها او

من احد هاجبا لرد ذلك

التمتع بعد و ال بالنكاح

او بالكتابة او بالرد نصيري

بما ذكر اعمن من قوله و يجب

في كتابة عجز و كذا مره

(لا يحل) لها (من نحو صوم)

كاعتكاف و احرام و رهن

و حيف و نفاس و حرماتها

على السيد بل لان حرمها

لا تحل بالثقل بخلاف النكاح

و الكتابة و الرد و نصيري

بذلك اعمن من قوله لا من

حلت من صواب و اعتكاف

و احرام (و لا يملك زوجه)

لان لم يتجدد حل (بل رهن)

لتميز ولد النكاح من ولد

ذلك الاجن فانه في النكاح

بتعدد البائع الواطى على الرضوخ و مروه و جهه ان الاستبراء كالعده و اذا اجتمع عدل الشخصين
لم يتدخلا و خصه بالتقدير لوائى عدم التعدد اذ اربطاً او كان فساء او مينا قال مير و هو الذي يعفده
لان يوجد قبل بخله قد سدم عليه اه سم (قوله في سببا او طاس) بفتح الهمزة و انصرف اسم
موضوع و سببا هم هوازن اه شغلوق عس على مير او طاس بفتح الهمزة موضوع اه مختار و موله
في الصباح و التذريب اى فهو مصر و فخلال ما لم يرقم خلافه لان الاصل الصرف مالم يرد منهم جماع
بخله اه وفي قل على الحلال قوله او طاس ضم الهمزة انقص من فضها اسم و ادمن هوازن عند حنين
اه و حنين وضع بين مكة و الطائف بينهما سبعون ميلاً نحو ثلاثة ايام و سببا او طاس هم سببا هوازن و تقيف
اضيفوا الى طاس لان قدمهم بين الفائقين وقع قبو يقال لهم سببا هوازن لانهم منهم كاعلت و سببا يا حنين
لانه موضعهم و كانت سببا هم من النساء و الذراى رسة آلا ف و كانت التمنه غير السببا من الابل اربعة
عشر من الفاقين الغنم قور اربعة من الفاقين الفضة اربعة آلا ف و قيسو كانت غز و حنين مع و ازن
و تغنى في السنة ثمانية من الهجره علم الفتح خرج الهوام البيت السبب من شوال و كان المشرقون
عشرين الفاقين اربعة آلا ف و كان المسلمون اثني عشر الفاقين عشرة آلا ف من اهل المدينة منهم اربعة
آلا ف من الانصار و باقي العشرة من غيرهم اثنان من اهل مكة اه من شرح الاجه و على في فضائل
رضان (قوله و الحق من لم تخص) اى قال لان الحق ليس وانما عبر عنها بالحق و فيما قبل القياس
لثنتين اه قل فسط و قف الشورى (قوله قبل طوط) اما بعد يجب عليها العده و الاستبراء بعدها
و انما قيد القليلة ليكون الواجب الاستبراء و حرمه في التفصيل في غير ام الولد اما هي فان كان قبل الطوط
فلا عده و لا استبراء وان كان بعد فطوط العده فقط لا الاستبراء اه شيخنا في قل على الحلال (و تنبيه) اه
يجب على السيد استبراء امته المز و بجه غير مستوفيه حالاً لا طوط لى الوطو و هذا قضاء العده اذ ظلت
بعد فان كانت مستوفيه لم يجب استبراء مطلقاً و هذا بالنسبة لكل الوطو اما لو اذ نزع بها فليجب الاستبراء
مطلقاً سواء ام الولد و غيرها كما مر في المكاتب قوله قبلها اعلمها اه و هلما صام و وزج الشخص
امته فطلعت و اعتد و وجب الاستبراء ان لم تكن مستوفيه و الا فلا تنبها بالحر ارفا فتمتد من وجوب
الاستبراء بالنسبة لكل التمتع بغير المستوفيه قوله و بر و ال كاية اى بالنسبة لكتابة و امته فكل كلامه
شامل اه و مستوفيه فلا حاجة الى الحلق الشيخ له اياه و هي داخله في قوله بذلك امته بشرام و غيره اه شوري
اى بالنسبة لامة المكاتب فيجب استبرؤها اذ اذا كانت كائنه اه حل (قوله لا يحل من نحو صوم) اى في امة
له حد له ما حرمها عليه من صوم و نحو ما لا شري نحو محرماً و وصافاً و معتكفاً و اجاباً من سيد هاجبا لابن
استبرائها و هل يكنى ما وقع في زمن العبدان اى يجب استبرائها جاز و ال اما انها خصه بكلام العرقين الاول
وهو المتدوم و يتم الاستبراء في الصوم بالاعتكاف بالخلل و ذوات الانسهر اه شرح مير و عبارة
حل قوله من نحو صوم كاعتكاف واجب بان سيد هاجبا يكون الصائم في الاعتكاف طوطاً او ذات انسهر
و خرج بذلك ما لا شري نحو محرماً و وصافاً و معتكفاً فانه لا يمين استبرائها بعد و ال اما هنا على
السيد لاجل الاستبراء و يكنى بالاستبراء في هذا كراتيه (قوله لا يحل بالثقل) اى في التمتع اه مير
(قوله و لا يملك زوجه) لكن لا شري و وجه شرطه الحرام التمتع على طوطها نصف المثلث من طوطها
المكاتب و وجه امتنع عليها لوطها من ثلثين تسريه ولو بانفسه اه حل (قوله زوجه)
خرج المثلث معتد به عن نكاح او شبهه فيجب عليه استبرائها طوطها و حل التمتع بحل المثلث اى اه حل
و تقدم عن مير ان العدة تنقطع بملكها لوطها في الاستبراء (قوله و لا يملك زوجه) قال في العبد المدخول
بها اه قال في الرضوخ ان اراد ان يزوجه و سقط طوطها و هي زوجة اعتد بشرأين قبل ان يزوجه اه سم

على حج ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجة بملك منزلة زوالها باطلاق اه عش على هر وقوله
 المدخول بها قبل هذا لاول قوله بل رسن اما لو ملكها قبل المدخول بها فلا يجب ولا ينس وهو ظاهر وقوله
 وتدوطها الخ اما ذلك ما طأها فلا يعد عليها فبزوجها محلا اه (قوله بنعقد ملوكا) أي قبل ان أمه وقوله
 ثم يعتق بملك أي بملكه بملك أمه لا يحصل بالشر او نحوه (قوله ثم يعتق بملك) أي فبعد ان كان الزوج
 حرا لان المكاتب لا يعتق عليه ولو ملكه ولا تصير أمه أم ولد ولو أتت به يمكن كونه من النكاح من كان
 الممنع هل يعمل على الثاني لقوله حر اه حل (قوله ويجب الاستبراء الخ) انما فيه التارخ على العامل
 هنا لا يتوهم صافه المثل على الثاني قبله اه (قوله بزوال فراشه) أي منهم منه لم يعتق قبل وطئه لها
 لاستبراء عليها لعدم الفراش وهذا يذكره التارخ في المفهوم لكنه ظاهر (قوله بعنتها) خروج مالوزال
 الفراش بجوز السد فانها تنقل لوارث فيجب عليه الاستبراء كما تقدم اه قل على الجلال في سم مانصه
 قوله بزوال فراشه من أمه قال في المنهاج وطوأة أو مستوطنة فكتب ضارضا عن غير الموطوءة اذا اعتقها
 فلا استبراء عليها لأن يكون البائع قد وطئها لم يستبرأ قبل البيع فانه لا يمين استبراء عليها بدز ويجعل
 البائع المذكور ومن ثم يعلم ان تبرئة زوال الفراش أحسن من تبرئة زوال الملك ثمرة يعتق أو موت
 السيد قصه واذل زوال الفراش عن نكاح خاد به الفراق أو زوال فراش الابن عن وطئه به بالابن ونحو
 ذلك كلن الحكم كذلك اه فليما في اخلاق الامه وكتب ضارضا في قول المنهاج أو موت السيد الظاهر ان
 هذا الخاص بل لا يفتقر فيه غير ما ينقل الى الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت ضمير موطوءة للسيد ويكون من
 القسم الاول الهم الآن ير يد المدة والمستولية اه فقله هنا بل كانت الخاين بملك اه (قوله فليما ان
 الامه تعتق مخرجه الخ) عبارة قسح مر ولومات سيد مستوطنة مخرجة ثم اتز وجها أو ما لم يعتق
 كالمرة ولا استبراء عليها وان تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمه ولا استبراء عليها ان مات السيد
 وهي في العدة فان مات بعد فراغ العدة لم يمتها الاستبراء وان تقدم أحد الامهات خرمونا وأشكل المتقدم منها
 أول يعلم لما لماعا أمرت لا تعتد ببار عدة أشهر وعشرين موت آخرهما وانما لم يغلظ بين الموتين
 شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها وان تغلظ بينهما ذلك أو أكثر أو جهل قدوة ان كانت تحيض لزمها حصة
 ان لم تحيض في العدة لا محالة موت السيد أو خالو له الارث من الزوج ولها تخطيف الورثة انهم ما علموا
 حررتها عند الموت انتهت (قوله بخلافه الخ) عدة موطوءة أي فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة قال زى
 وعلى هذا يتم الاستبراء لان السيد نظير الزوج المطلق ثم بعدة تكمل عدة الشبهة ما تدف ذلك أن الواطئ
 بالشبهة أن يحدد نكاحه في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه عش (قوله لانهم لم يصر بذلك فراشا لفسر
 السيد) أي في غير زمن الطوطاة لا تقدم انها فيه تكون فراشا الواطئ حينئذ وكذا ما دامت الشبهة قائمة
 كان نكاح الفاسد وكتب أيضا فظهر هذا مع ما تقدم في فصل تبادل العتقين اه حل (قوله ولو استبرأ قبله
 مستولية الخ) هذه الغاية لمرجوعا بأمه لم يصرح مر ولو مضت عدة استبراء على مستولية فغير وجه
 ولا ممتدة ثم أعنتها بسدها وأدنو جب عليها الاستبراء في الأصح كما تكرر العدم من النكاحها وان معنى
 أمهات قبل زواله والثاني لا يجب له قول البراءة (قلت) كأنه قال لا يفي في الشرح ولو استبرأ السيد عدة
 موطوءة غير مستولية فاعتتبه لا يجب اعادة الاستبراء وتزوج في الحال والفرق بينهما وبين المستولية ظاهر
 ان لا شبهة في هذا مستولية فبصرفه لا يثبتون حق الحرية لها فكان فراشا أمه بغير فراش الحرية المستولية ظاهر
 وانما أعلم انتهت (قوله فلا يجب الاستبراء) ولأنه بعد ذلك ولو لم يسلطه لكن هل يشرط في عدم العرق أن
 يتبعه أم يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني اه مر اه سم (قوله وحر قبل استبراء الخ) هذا إشارة
 للسبب الثاني اذ تقدم ان الاستبراء سبب أحد ماحل التمتع والثاني وم التزوج (قوله وحر قبل

بنعقد ملوكا ثم يعتق بملك
 وفي ملك السمن بنعقد حرا
 وقصر امه ام ولد (و) يجب
 الاستبراء (بزوال فراشه) اه
 (ص أمه) مستولية كانت
 أولا (بعنتها) باقتباس السيد
 أو بوجه بان كانت مستولية
 أو مدورة فكتب العدة على
 المخارضة عن نكاح فليما ان
 الامه فوعتق مخرجة أو
 معتدة عن زوج لا استبراء
 عليها لان البت فراشا السيد
 ولان الاستبراء حل التمتع
 أو التزويج وهي مشغولة بحق
 التزويج بخلافها في عدة موطوءة
 شبهة لانها لم تصر بذلك
 فراشا لغير السيد ولو لم يصر
 قبله أي قبل العتق
 (مستولية) فانه يجب عليها
 الاستبراء لماسر (لا) اس
 استبرأ قبله (غيرها) أي
 غير المستولية عن زوال
 عنها الفراش فلا يجب
 الاستبراء فبترجوع حال اذا
 لا شبهة من كونه مختلف
 المستولية فانها شبهة فلا
 يعتد بالاستبراء الواقع قبل
 زوال فراشه (الزوج) قبل

موطوءة نه تزو عها مطلقا

موطأ أخره قل تزو عها

من المأمون وكذا من غيره

ان كان الماء محترق او

سَبْرًا هَامِرًا تَقْلَتْنَاهُ

لا تروا فيهم سبيلا

کتابخانه ملی افغانستان

وہی ہے جو اللہ تعالیٰ نے اپنے رسولوں کو بھیجا ہے۔

الحرم نروجا به سلامت
اما نه منظر آینه دل بکانت

اما بزم مطروحه كان ذات
من طراز اقل من طرازات

بر موطوا ما و موطوا عینه

بر ما او اسپرانا من اعلیٰ
من الہی کذا فی الام

منه اليه فذلكم الاحرم

نزوجها قبل الاستبراء وان

اعتقدها و ذکر حکم غیر

السؤال في هذه من ز يادى

(وهو) ای الاستبراء لذات

فراء (حيضة) لما في الخبز

لا يكفي بقينا الموجدية

وجوب الاستبراء بخلاف

بقية الطهر في العدولتها

تنقيب الحفنة الدالة

أبراراً موهناً تسعّب الظاهر

ولا دلائل عليها وليس

لاستبراء، كالعادة حتى يعتبر

طهر لا الحيف فان الاقراء

بہا منکرۃ فتعرف بتخلل

ملخص الراءات لاتكمرر هنا

متمدد الحوض المال عليها .

انسان آشد (م. ۱۰۰۰۰۰)

وأست (شبه لا تطلب)

عن القدر وخصاؤه على انما

من اسرار السجده و غيرها

تختلف العدة باختلافها
بالتأكيدي دليل اشتراط
التكرور في هادن الاستبراء
بكمولان يهاحق الزوج
فلا يكفي بوضع حمل غيره
والاستبراء الحق في سبعة
سببانه وتعالى فان كانت
معددة بالوضع بار ملكها
معددة من زوج او ووط
شبهة او عقت حملها
وهي فرائس اسبدها
تستبرئ بالوضع لتأخر
الاستبراء عنه (ولو لاك)
بشرا او غيره (توجبوبة)
كوثنية امرئ (او) نحو
(مروجة) من معدة من
زوج او وطع مشيع علمه
بالحال اوسع جهله واجاز
البيع (بغير صورة
استبراء) كل حلفت (فزال
مانعه) بل اساتفت
المحوسة او طلفت الزوجة
قبل المخول او بعده
وانقضت العدة او انقضت
عدة الزوج او الشتم (ولم
يكف) ذلك للاستبراء لانه
لا يستحب حل التمتع الذي
هو القصد في الاستبراء
وتعبرى بما ذكر في الاولى
أعصم من قوله ولو استبرئ
بحوسبة فحاضت (وحرم
قبل تمام) (استبراء فحسية
وطه) دون غيره كتيلة ولس
ونظر بشهوة الغير السابق
وللروى البيهقي ان ابن عمر
قبل التي وقعت في سهمه من
سببايا أو طاس

قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيره المتعم) بوطه كجلى السبي وغيره فبإصا عليه وانما حل في المسيلة نائبة ان تكون مستوفية حري وذلك لانهم المالك أى لا يجوز التمتع وانما حرم الوطه لغير السابق وصاته لما تمنع من اختلاط عدا الحري بل لا حرم مقام الحري ومانص عليه الشافعي من حرمة التمتع بما ينفي الوطه اذ صرح الحديث فهو مذهبي وقد صرح في حله الحديث حيث دل به فهو معطيل ودل بأصا عليه الاجماع الكوفي المأخوذ من قصتان عن السابقة (وتصدق) المملوك بتلايين ٧٣٠ (في قولها حلف) لانه لا يلزم الايهة غالبا

فليس ذلك وطهرا بعد طهرها وانما تحلف لانها لو نكحت لم بقدر السد على الحلف (ولو منعته الوطه فقال) لها (اخبرني بالاستبراء حلف) فله بعد حلفه وطهرا بعد طهره لان الاستبراء مغض الى اتمامه اياها الاحمال بينهما اختلاف من وطئت زوجته شبهة بحال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من نكحتها اذا تخلفت بقائه من زمن الاستبراء وانما يحناه في الظاهر وذكر الفلغ من زبادي (ولا تميز) الامة (فراشا) لسهدها (الابوطه) ويهمل باقرامه أو البينة عليه وانه ادخال المني (فاذا) ولدت فلا مكان منه لحقوه وان لم يعرف به أو (قال عزلت) لان الماء قد يسبقه الى الرحم وهو لا يحس به وهذا جائز كونها غير اشباح ذكره لا يصير فراشا بغيره كاللحم والخلوة فلا يلغسه ولها هوان خلجا بخلاف الزوجه فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة حتى اذا ولدت فلا مكان من الخلوة

وفي غيره هاتمت أى ولو لم ينظر بشهوة وسمن الخلوته باثارة اه شرح مر (قوله وفي غيره هاتمت) تدخل في غير المسيلة الحامل من الزنا جرم التمتع من خلوة للمأوى ومثلها الصبية والمثرت آمن منى أو امرأه وان كانت بحيث يستحيل ظهورها ستولدها حدا اعتبارا بالاعم الاغلب اه حج اه سم (قوله وذلك لا يمنع المالك) أى ذلك اليمين بخلاف المستولف من غير الحري فنهى الا نكح (قوله وصاته لما تمنع) هذا موضع الحق صاحب الاستقصاء المشرع من الحري بالمسيقون ثم اعتمد الاذرع وغيره وواضح من كلامه يعلم انها انتقلت اليمن مسلم أدى نحو وهو المهدر بسبب الاحرم التمتع أى ان كان ذلك يجزى في المسيلة اه حج اه سم (قوله الاجماع الكوفي) فيه ان واقعة ابن عمر كانت في زمن صلى الله عليه وسلم ومن شرط الاجماع ان يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كافي جميع الجوامع فكيفما استدله الشارح مع انه لا ينفذ في زمن صلى الله عليه وسلم تأمل وقال حل هذا لا ينافي الا على جواز اجتهاد الصحابي في زمن صلى الله عليه وسلم اه حج وهو بعد وفاة أخرى قوله الاجماع الكوفي فيه نظر اذ لا ينفذ الا بعد وفاته فاني صلى الله عليه وسلم وبعبارة ابن السبكي الشكيب الثالث في الاجماع وهو انه قد يجتهد الامة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أى امركان اه شيخنا (قوله ولو منعته الوطه الخ) ولو قال لها لمحت فانكرت صدقت كما جزمه الامام ولو ورث اتمه فادعت حرمته عليه بوطه موره فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه اه شرح مر (قوله ولهذا لا يحال بينهما) عبارة شرح الر وضو لا تزال يد السيد عن أمنه المستبرأ ثم قد بالاستبراء وان كانت حسنة اه زاد في العباب في الخلوتهما وبعبارة قيسه من وطئها اه وبعبارة شرح الارشاد لشيخنا وعدم من كلامه محل الخلوته المستبرأ فانه لا يجب ان يحال بينهما يمينه وان كانت حسنة وهو كذلك وان كان فاسقا كما تقتضيه الحلاله اه سم هذا وفي شرح مر مانصه كذا أطلقه وأى عدم الحلوته يمينه يمينها وقد توقف فيه قباله كان السبكي مشهورا بالانعدام المسكة وهي جملة اه قال ع ش عليه قوله وقد يتوقف فيه مع عدم أى فعل يمينه يمينها اه شيخنا الحنفى (قوله نعم عليها الامتناع) أى ولو بقوله لانه كالمسائل اه ع ش على مر (قوله الابوطه) أى في قبله لان الوطه في الحرة لا يلحق به الولد في الامة بخلاف الحرة أى الزوجه ولو أمته ولعل ما في كلام شيخنا في باب الصمدن انه لا يلحق به الولد بحول على غير الحرة وروى هذا ما جبه بين تناقض وقع للشيخين فقد صحها ما نعدم العوق وفي النكاح العوق والمعتد عدم العوق بالوطه في البر لا في الامة المملوك وان أمكن ان يكون الولد من ذلك الوطه الواقع في البر اه حل والتمسكان الوطه في البر لا يلحق به الولد مطلقا أى في الحرة والامة كالمسألة اه حنا وفي القام اه شيخنا ح ف (قوله بمجرد الخلوة) فيه نظر بل تميز فراشا بمجرد الصدق وان لم يتحلل من الكهنة أمكن اختلاصهما وقوله لا مكان من الخلوة فيه نظر أيضا فان عليه ان يقول لا مكان من الاستبراء لانه لا ينفذ في قولها (قوله لان نكاحا ودعى الاستبراء الخ) وجع المتن بين في الولد ودعى الاستبراء هو رأوقه لقلاف في رأوقه فبعد باليمين اذ اعلم انه ليس متوان لم يدع الاستبراء فان نكل فوسه ان أحدهما نكح العوق

(٦٠ - جل منهج بيع) بها الحق وان لم يعرف بالوطه والفرق ان مقصود النكاح التمتع والولد كفى فيه لا مكان من الخلوة ولان اليمين قد يشبه التجارة والاستخدام فلا يكتفى فيها بالمكان من الوطه (لان نكاحا ودعى استبراء) بعد الوطه ويحتمل ما لا يقيد من زوجه ما قرئ (وحلف) ووضعت له أشهر) فأكتر (منه) أى من الاستبراء فلا يلحقه لان الوطه التي هو المناط عارض دعوى الاستبراء في بعض الامكان ولا يلزم على ذلك اليمين

ويجوز بعضهم كونها ابتدائية اه شوى (قوله في بيان ما عصل به) أى إلى بيان ما عصل به وهو
 الشروط الابتدائية وقوله مع ما يدكره ما يسن قوله وتصير المنة أسمة وذوالن أباء إلى آخر الكلام عبارة
 شرح مر وهي أى الشروط الابتدائية تقع ما يشرع عليها المقصود بالباب وأما ملحق النحر به فقد مر
 في باب ما يحرم من النكاح وسبب شريه ان الذين جزء المنة قد صار من أجزاء الرضيع فاشبه بمنها في
 النسب ولتصور الذين من غير المنة من أحكامه سوى المحرمات قد عوارض حتى سقوط قود ودرشادة
 وفي وجهه كرهناهم اه قد قال الانبياء كره عصب ما يحرم من النكاح غرض وقد يقال نفسه ان الرضاع
 والعدة بينهما ما يشابه في تحريم النكاح فجعل عصبها لعقب ثلاثين ذكاً ليدكر فيه الا للذوان المحرمة الانسب
 بمحلهم من ذكر شروط النحر اه وقوله وسبب شريه ان الذين جزء المنة الى أى وليا كان حصوله بسبب
 الولاء المتعد من منبهاوشى الفعل سرى الى الفعل واصوله وحواشه كلبا في قول عدة منسبة الى النسب أيضا
 اه عرش عليه (قوله ولو بكر) أى ولو كانت البكر خليفة اه شرح مر (قوله تقريبه) أى ملحق
 السابق وهو انه لا يضر فيه ما جعل الانسب محظوظا اه عرش (قوله أو الولادة) أى شامته ذلك (قوله ثم
 بكرهما الم) يعني أن يكون مثلها في ذلك أصولهما وقر وهما حواشيهما عبارة عن غير بكره ولغيره
 نكاح من ارتفعت عنه اه حل (قوله بان يأتى ذكره) أشار به الى قصور وجهه كون الخنثى زوجا اه
 شيخنا (قوله حتى لو شرب منه الم) ظاهره انه يبنى عليه غير هذا المصو روقليس كذلك بل لا يبنى عليه الا هي اه
 وبصاره شرح مر ولا يابى بجهة فيسألوا رضى منها ذكر وأتى لأنه لا يصلح لغيره الولد صلاحه ابن الا ذمية
 ولان الاختلاف لا يثبت بدون الامومة والا يوتون أمكن ثبوت الامومة بدون الامومة عكسه كجاءنا انتهت (قوله
 لان الرضاع تالوا النسب) أى تابع له وهذا معنى على عدم حل المناكحة والمعتد الحل فثبت التحريم بل بالجنبة
 اه حل وفي قد على الخلاف وحكم الجنبة كالا ذمية بناء على سواز نكاحهم الذى هو المعتد عند
 شيخنا مر واتباعه بحيث علمت أوتوا وان لم يكن نكاحا أو غرضه فى محله المهور أو لم تكن هى على الصورة
 المعمورة فلا دعى بخلاف العلامة ان الخطيب فى الجنب مطلقا اه (قوله تالوا النسب) فى الصباح تلون الرجل أكلوه
 تلواتبعته فإنه تالوا تلوا أو تلوا من حل اشوى (قوله وهذا لا يخرج الم) أى بناء على ان المرأة قتال الجنبة
 وبعضهم قال لا يقال لها امرأة بل يقال أثنى فقط وكذا لا يقال فيهم نسأول الرجال اه شيخنا وبعبارة حل
 قوله وهذا لا يخرج أى بناء على انه يقال الجنبة امرأ أو فى كلام ابن النسيم ما يفيد ان الاقوال لها امرأ أو حيث
 قال عدل المتابع من قول الحر وأتى الى امرأ أن يخرج الجنبة أو ما نسأول النساء فاسم لاننا من بنات آدم وكذا الرجال
 اسم لا ذكر منهم وإنما أطلق فى قوله تعالى وانه كن رجال من الانس الم المقتابلة انتهت (قوله ولا يلبس من
 انتهت الى حركة مذبح) قضية الحلقه كحج انه لا فرق في صوالها ذلك الخدين كونه بجنابة أو دونها أو الوفاق
 لما فى الجنباين من ان من وصل الى ثلث الحلقه لا جنابة حكمه حكم الصبي اختصاص ذلك بالاول فليراجع
 لكن قضية قول الشارع الا أن بعد قول المصنف رضى عن قوله لا تنهوا التذنى ان المحدث هنا غيره
 وانه لا فرق بين المالحين الى عدم ثبوت الرضاع اه عرش على مر وقرر شيخنا ان المنة من النكاح
 الجنائى وبعبارة حل قوله ولا يلبس من انتهت الى حركة مذبح أى بجنابة لا بمرض وحيث يذكر نكاحها
 قياسا على المتقبل أولى انتهت وفى قد على الخلاف فان وصلت الى حركة مذبح فكذلك ان كان عن مرض
 فان كان عن جنابة يحرم كلبته تلون فثبت حرم (قوله ولا يلبس من) أى خلافا لآفة الثلاثة وقوله لانه من
 جنبة المذبح فقولهم ان الذين لا يوتون فلا عبرة بغيره كالبين حقيقى فماتعجب من بكره كراهته فدية كلعو
 ظاهر لقوله الخلاف فيه اه شرح مر ولو قال لان المنسل بعدم تالوا لا يصبه الفداء ولا يصلح صلاحه
 ابن الحبة امكن مواضع الخنثى التيسيل السابق بان يلبس غير الا كميته من الرجل وحره لا يصلح لغيره الولد

ما يحرم من النكاح
 والكلام هنا في بيان ما يحصل
 به مع ما يدكره (أركانه)
 ثلاثة (رضيع وابن ومرضع
 وشروطه كونه آدم متحبا)
 حيا متسقطا (لطف) ولو
 بكر (من جنين) الى تسع
 سنين قربة بقرينة فلا
 يثبت تحريم بل من حل أو
 خنثى مالم تنضج أوتته لانه لم
 يحلق لغيره الولد لا يفسد
 المامات ولان ابن اثر الولادة
 وهى لا تتصور فى الحل
 والخنثى ثم بكرهما نكاح
 من ارتفعت بينهما كالحق
 فى الرضة كلفها من النص
 فى لبن الرجل وسننه لبن الخنثى
 بان يأتى ذكره ولا يلبس
 بهم حتى لو شرب منه ذكر
 وأثنى لم يثبت بينهما الخوة
 لانه لا يصلح لغيره الولد
 صلاحه لبن الا ذميان ولا
 يلبس جنبة لان الرضاع يثبت
 بالنسبة فاقطع النسب
 بين الجنين والانس وهذا لا
 يخرج تبعية الاصل بأمراء
 ولا يلبس من انتهت الى حركة
 مذبح لانها كلبته ولا يلبس
 مئة لانه من جنبة

صلاحية لبن الامة اه عش على حر وعبرة سم قوله ولا لبن ميتة فاني في ذلك الاتفاقة الثلاث
قال ابن المنذر وهو الاصح لان المعنى الذي به التحريم اللبن والبن قائم في ظرف في حيايتها وموتها وانما يقع
التحريم به وهو لا يموت وانما الظرف اه واحج الاصحاب بما قاله الشراح بان اللبن سقط
حرمة بموت أصله الا ترى انه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وان احكام فعله سقطت بالموت بدليل
عدم الضم الى وسقطا على شيء بخلاف النائم وان الحرمة التي تفتن بيدن الحى فلا لا تثبت المصاهرة
بوطء الميتة ولبن وصوله الى الميت لا يؤثر فكذا الاختصاص في احدى الطرفين على الاخرى اه وفرق
بعضهم بان ابن الحية حلال بحرمه ومراعاة يصح الاستتجار لارضاعه وكذلك الميتة اه مر انتهت قوله
منعكة عن الحلى والحرمة) أى غير مكافة فلا يمكن عودا لتكافى لها عادة فلا ترد المنزلة اه حل وعبرة
عش على حر قوله منعكة عن الحلى والحرمة أى لا يتكافى لها بالاحتشائى والاحتشائى هو علم وان كانت
هي محرمة في نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم التعرض له لغيره ولا ترد الصغرة لانها متضمنة لفعل
الحرم كتمتع البالغة وبؤن لها في فعل غيره فهي شبهة بالملك بل تؤمر بوجوب بالابدان كجهو معلوم من
بابه انتهت (قوله فرعها) أى أثرها والمراد أثرها مكانها واحتسابها وان لم يتصل بالعلم يدل لها ما بعده
اه شحنا (قوله فاكنتي فيه بالاحتمال) أى كان وما السبب ثبت بالاحتمال فكذلك التابع له (قوله
كونه حيا بجملة المستقرة) قياس ما تقدم في المراجعة ان فى فيه التفضل في الحياة المستقرة (قوله الجوف
غيره) وهو الميت والواصل الى الحركة المذكور ولو فرض انه يؤثر كان ينبغي عليه مسئلتان الاولى مال
زوجها وبه ثم اخرج من رضع في هذه الحالة فان قلنا انه اثر احرست وبحث على الفعل مؤيد الهم اوجة
ابنه من الرضاع والثانية مالو كانت زوجته حتى ارضعته لينا فقول شأنا يراى لا يفسخ نكاحها به ويرثها
أمة من الرضاع والارث لا يفسخ (قوله فى انتهاء الخامسة) يجوز تعلقه بكل من النقي والمثني وقوله يقينا
يشعن تعلقه بالثني كلابحني اه أى الشرط في التحريم يثبت نقي البلوغ فان لم يشعن النقي بل علمنا البلوغ
أو شككنا به لا تحريم اه وعبارة أخرى قوله فيما يتعلق بالنقي لا يلزمني أى بغيره في عدم البلوغ
تبعه فبغير صورته ما اذا ثبت البلوغ وما اذا شك فيه فلذلك قال الشارع فلا أثر لذلك بعدهما الخ
(فرع) قال في الباب ولو حكم فاض بشرب الرضاع بعد الحولين فنقض حكمه بخلاف ما حكم به فخره
بأقل من الخمس فلا ينقض اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الخمس
اه عش على حر (قوله الاماقتق الامعاء) أى دخل فيها بخلاف ما لو تقاياه قبل وصوله أى العدة فالمراد بفتح
الامعاء وصوله للعدة اه عش على حر وفي المختار فتق الشئ شقة بماله نصر وفي المصباح فتقت الشئ
فتقلن بغير خبره وتسل تحته فان اتق وقتته بالتشديد بالمعنى اه (قوله ولا تة والوالدان رضعن الخ)
أى فتدعى الله تعالى مدنا رضاع حولين لكن قد يقال دلالة هذه الآية على ان اللبن لا يحرم الا اذا
كان الرضيع دون الحولين مع انه المتصور (قوله ونظم لارضاع الخ) يخفى هنا مقوله ولعله ذكره لكثرة
مخرجيه كانه فيهم من قوله وغيره أيضا الاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ للتشديد فيه بكونه فتق الامعاء اه
عش (قوله وما ورد مما يخالفه الخ) وارد على الصورة الاولى من ورقها فلهذا وحى قوله فلا أثر لذلك
بعده ما حاصله فتسالم انه كل مولود لا يحدقه ولكن يكتر الحول على وجهه سيدة أى حذيفة فتقع
في النظر اليها وهو رجل فتشك ذلك لئس على الله عليه وسلم فأمرها ان رضع لم يرضعها ففعلها فنظرها
والحول عليها ففعل ذلك فهذا يقتضى ان التحريم ثبت بعد الحولين وهذا الظاهر انما ارضعته من ثديها
فيكون قد رخص في نفسه والنظر اليها كبرخص اليه في تحريمها عليه بارضاعها وهو رجل اه شحنا
وعبار شرح حر وخبره سلم في سلم الى ارضعته وجمعه ولا أى حذيفة وهو رجل لعلها نظرها باذنه

منعكة عن الحلى والحرمة
كالهبة ولا لبسن من لم تبلغ
سمن حذفت عنها لا تحتمل
الولادة والبن المحرم فرعها
بخلاف ما اذا بلغته لانه وان
لم يحكم ببولها فاحتسب
البلوغ قائم والرضاع ولو
النسب فاكنتي فيه بالاحتمال
(و) شرط (في الرضيع كونه
حيا) حيا بجملة المستقرة فلا أثر
لوصول اللبن الى الجوف
غيره فخرجه عن التقدي
(و) كونه (لم يبلغ حولين)
في ابتداء الحملستان بلههما
في اثنتان (شقيتا) فلا أثر
لذلك بعدهما ولا مع الشك
في ذلك نظير لارضاع الاماقتق
الامعاء كان قبل الحولين
و اما الترمذي وجمعه ونظير
لارضاع الاما كان في الحولين
رواها البيهقي وغيره ولا ية
والوالدان رضعن اولادهن
ولسنا في حجب التحريم
في صورة الشلو وما ورد مما
بخلافه في تسالم فخصر
به ويقال من غير خبره
بالهبة فان انكسر الشهر
الاول بكل ما عد من الخمس
والعشر من ابتداء هملن
وقت اتصال الولد بملحه

صلى الله عليه وسلم لحسن به أو من شخ كمال اليه ابن المنذر انتهت وقد تشكلت صفة بان المحرمية للجوزة
 للظن لما انفصل بشام الخامسة فهي قباهما أجنبية يحرم تظواهرها ومسها فكيف جازا لم الاحتجاج معها
 المستأنز عاتلوس والتظر قبل غمام الخامسة الا ان يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والتظر بحسرة
 من تزول الحلو بصورة أو تكون قد طبت خمس مرات في الماء وشرب منه أو جوزه وله الظن والمس الى
 تمام الرضاع خصوصيتهما كاختصاصا بشرب هذا الرضاع اه سم على حج اه عش على مد وفي
 الضاري مع شرح القسلافي عن عائشة أن اباح ذبقة واحدة وشربهم أو هشمهم أو هشمهم بنى سالما ادى اعني
 ابنه قبل تزول ادعوههم لا بانهم وانسكبه ابنة أخيه وكان سالما هذا مولى لأم أمين الانصار كاتبي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وكان من بني رجل في الحاد لمقداد الناس اليوم ورث من ميراث حتى أنزل
 الله ادعوههم لا بانهم لخاصة تسهيل امره أي ذبقة لثني صلى الله عليه وسلم فقالت بارسل الله انما كنا نرى
 سالما وقد أنزل الله نفسه ما علمت فكيف ترى فيه فقال ارضعني خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاع
 فلذلك كانت عائشة تأمر بنات بناتها ولها بنات بناتها ان يرضعن من أحبت عائشة ان يراهوا دخل عليها
 وان كان كبيرا ثم دخل عليها أبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي وقتل لها شتم ما رى الا ان هذا من خبره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون سائر الناس وزوجة أبي حذيفة هذه غير زوجته الاخرى التي هي
 مولا نسالم المذكور فسام كن مولى لاحد يزوجى أو بذبقة واحدة ابنة وهي أصارية وأما الاخرى وهي
 سهلا التي أرضعت سالما فهي ثرية اه مع بعض تصرف (قوله وفي البين واصله) أي ولوعلى لون الدم ولابد ان
 يكون من طريقه المعتاد أو ما قام مقام طريقه المعتاد وان خرج من الثدي بعد قطعه لانه متفصل عن جنته ولا
 بدعي ان البين فيه كالتفصيل في دفعه واحدة اه حل (قوله واصله) أي ولومن غير طريقه المعتاد وتظهر انضامه
 من المرضعة هل يشترط فيه ان يكون من طريقه المعتاد ولا راجع لحسية النفقة اه شو برى عبارة سم
 على النفقة (خرج) يخرج البين من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا أو فيه نحو تفصيل الفسل يخرج
 المني من ذلك فيه تظر ولعل القياس الثاني يؤكد الخروج من ثديي زائدة فهل يؤثر مطلقا أو يصل فيه انتهت
 قال ع ش على مد بعد ما ذكرها أقول القياس الثاني أيضا ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد
 لا يحرم وأما اذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه لقردها اذا غايتانه
 خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم اوفيه نحو تفصيل الفسل أي هو انه ان خرج مستحكما بل لم يعمل
 خروج منه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو اغترق ثديها وتخرج منها لبن فلا يزال فيه هذا التفصيل
 بل يشال الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه لبن حيث قالوا بوجوب الفسل فيه ومثله في التحريم
 ما لو استؤمّل فخلع ثديا ولم يبق منه شيء فخرج البين من أمه (قوله واصله جوفا) أي ولومن بشفة لامين
 مسام فلا يتقيا بفسل وصول الجوف فيناله يحرم اه شرح مد (قوله من جبين أو غيره) شامل لزيد
 وكذا السمن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم شفاء أثر البين فيه يقتضي عدم التحريم اه حل وقال
 سم المجبة ان شال السمن اه وفرق بينه وبين المصل بان السمن فيمنسومة البين بخلاف المصل تأمل (قوله
 من جبين أو غيره) وهو لا بد لبقاء البين فيه والشفة بالأولى بخلاف المصل والسمن انخالص اه قل
 على اللجل (قوله ولواختلط بغير ما حل) قد اشتملت هذه الغاية على تعميمات أو بعضها لكن الاول منها التعميم
 في السمن والشاة بعده تعميمات في الوصول والتعميم الاول ولكن بالنظر اذا كان البين غلوا وانطأ اذا
 هذا هو الذي فيه الخلاف والتعميم الثاني ليس فيمختلفا وأما الثالث والاربع فكل منهما مالا يكيا علم من عبارة
 أمه (قوله ولواختلط بغيره) أي سواء كان الغرما أم أولجدا اه شرح مد (قوله ولواختلط بغيره) أي
 وقد تناول الخوط أو بعضه في خمس مرات كل شرح مد قال ع ش عليه ولوجب البين الخوط في مرة

(د) شرط (في البين واصله)

(أو) وصول (ما حصل منه)

من جبين أو غيره (جوفاً) من

مسعدة أو دماغاً والتصریح

به من زيادتي (ولو اختلط)

بغيره

وقياس ما يأتي من أن له لو انفصل في مرقه في خمس رضعات بعد وضعة أنه يعتبر تعدد هنا لخصاله في خمس ثم أتيت في جملة هذه القضية كلامهم أنه لا يشترط في الخلط بينهما التحديق للاتصال فليراجع وكتب عليه سم هو في غاية التسفوف والمواب خلاف ذلك واستمره المستثنى (قوله ولو اختلط) أي أو وضعت جميعه أو بضعه تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرقه من الحس إلى الحرف بل تحقق انتشاره في جميع أجزاء الخلط اه سم (قوله غالباً) بل ظهر طعمه أولونه أو بوجه حس أو بتقدير بالاشد وقوله أو مغلو بيان لا يظهر شيء من أصنافه حصولاً بتقدير بالاشد وقوله عدم تأثير الخلصة المستثناة في الماء الكثير لانتفاء استذكارها وعدم الحد بتغير لبنها في غيره أنفوات الشدة المطربة وعدم الغلبة على الحرماً كل ما استهلك فيه الطيبين وله اه حل (قوله لا اتصال منها هو محقق) أي لانه يصح عقد الأجزاء على الأرضاع به وان كان أيضاً لقطها بخلافه بعد الموت والاقبال المبسطة ظاهر كمرقبات التلبسة اه شرح حر (قوله لا ينعقنه وتطير الخ) عبارة أصالة مع شرح حر لا ينعقنه في الظاهر لانهم الأسهل على المعاداة لم يكن فيما تنفذه لثابته في نحو أن أوبسبيل والثاني يخرج كما يحصل بها القطر وردانه منوط بما حصل إلى الحرف ولو لم يكن معدنوا لاداماً بخلافه فعنا ولهذا لم يحرم تطير في أخذ أوجاحه إذ لا يصل إلى المعدة انتهت أي أو دماغ في ماص إلى المعدة اه عش عليه (قوله لا تنفاه التفتي بذلك) أي لانه لا يصل إلى المعدة ولا الصماغ وذلك في الأذن والاحساس لانه لا منفذ لهما إلى الصماغ والمعدة كخمس بذلك في شرح الروض والهسته وكذلك ان تاسم على أبي شعاع وأما في البر فلاله لا يصل التفتي بالتطير فيه كخمس حبه أيضاً في هذا كرفع بذلك أن الدار هنا على ما حصل به التفتي لاهل عليه القطر كخمس حبه أيضاً اه وتقل الشيخ على الحلبي ان التطير في الأذن والاحليل لا يحرم وان وصل إلى الصماغ والمعدة واستشكل الفرق بينهما وبين الحاصل بوصول جراحة نافذة إلى الصماغ والمعدة اه نقل عبارة شرح الروض قبل ذلك وأقرها اه شيخنا في عش على حر والتسوية بين الأذن والاحليل اه في القرم بالواصل منهما وفي قل على الجلال نعم ان وصل من الأذن إلى محل خطره بالماء حرم اه (قوله كونه خصل من الرات) أي الرضعات أولاً كالات من نحو خبز عجي به أو البض من هذا والبعض من هذا اه شرح حر (قوله خصل من الرات الخ) ويكتفي في كل مرتبة قدر ما يدركه الطرف اتصالاً ووصولاً اه قل على الجلال (قوله ولا مع الشك فيها) المراد بالشك مطلق التردد في شغل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشد الاختلاط كالتامه المجمعة في بيت واحد وقد دونت العادة بأرضاع كل منهن أولاد غيرها وعلت الأرضاع لكن لم تحقق كونه خصالاً يتبسمه فانه يقع في زمانا كثيراً اه عش على حر (قوله فيما أنزل الله في القرآن) أي في سورة الأعراب اه عش (قوله فتنبض بخمس معلومات) أي تلاوتها وحكمها تنفذ انفس أيضاً لكن تلاوتها وحكمها تنفذ أولاً ما عندنا لثوابي حينية تنفذ تلاوتها وحكمها أيضاً القرم عندها بإحدة قال في شرح مسلم والنسخ ثلاثة أنواع أحدها نسخ حكمه وتلاوته كشر رضعات والثاني نسخ تلاوته دون حكمه كخمس رضعات والثالث نسخ حكمه وشيت تلاوته وهذا هو الأكثر اه وبه يعلم ان الضمير في قرأه من القمض وان النسخ الذي هو الحس المعلومات نسخ أيضاً بمعنى حكمه الخ كذا في شرح اللوردان الشيخ مع ما ينبغي مراجعته وكتب أيضاً وهن فيما يقرأ فيهم الياء من قرأ أي قرأها بعض الناس لكونه لم يلهمه النسخ الواقع في آخر عمره لقرب هدم أي النسخ على أنفسهم رجحوا وأجروا على أنه لا ياتي اه شورى (قوله وهن فيما يقرأ) أي الضمير اه سم يجوز رجوعه القمض بل بقيد عليه قوله ياتي حكمه وهو الضمير الخ انما القمض وقوله من لم يلفه النسخ لا ياتي كون الضمير القمض بل هو الظاهر فيلان نضمن متأثر عن نسخ الضمير فهو أقرب لكونه من نسخ الضمير فشرطه حكمه من الضمير ثم أتت في قوله وهن أي الجنس اه عش عبارة عن قوله فتنبض بخمس أي تأخر أنزال ذلك حتى ان رسول الله صلى الله

غالباً كان أو مغلو بيان تناول بعض المخطوط (أو) كان (بإيجاز) بأن يصب اللبن في الحلق فيصل إلى معدته (أو اسعاط) بأن يصب اللبن في الأنف فيصل إلى الصماغ فانه يحرم حصول التفتي بذلك (أو به موت المرأة) لانفصال منها هو محرم (لا) وصوله (بمقتضى) أو تطير في نحو (أذن) كقبيل الانتفاء التفتي بذلك والتفتي من زائد (شرطه) أي الرضاع ليجرم (كونه خمس) من الرات اتصالاً ووصولاً (بمن) (قيل) فلا تزلوه ولو لمع الشك فيها كان تناول من المخطوط مالا يفتق كون نالصة خمس مرات لاشك في حجب القرم وقدر وى مسلم من عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن من عشر رضعات معلومات يحرم فنسخت بعض معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيهما من القرآن أي يثب حكمهن أو يشرأهن من أبيه ليلغه النسخ

الشر به وعدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لعدم الاشتغال بالرفع عن الاعتقاد بالامر وهو عدم الخبر وهو الحكم في كون الخبر يمتنع من ان الواس التي هي سبب الاداء الخمس (عربا) أي ضبط الجنس بالعرف (فلا تطلع) الزبيع (الزاع) اعراضا عن الشيء (أو ضلعه) عليه انما يمتنع عدا له فيها (تعدد) الزاع وان ارجع الى الحرف منه الاطرفة ٧٩، والثامن زائد (أو ضلعه) (تحويل)

عليه وسلم توفى بعض الناس بترأخس وضعت لكونه لم يبلغ السن الثلاثين فبلغه السن وخرج عن ذلك واجتمعوا على أنها لا تنفي قوته وهن أئني حكمة أي يستند حكمهم الذي هو التحريم وقوله من لم يبلغ السن الثلاثين فله (قوله القرشي) أي السن أي القرب بعد أي لكونه كان في آخر حجة الثاني صلى الله عليه وسلم فهو قريب مما يعمونه (قوله وقد مضى هذا الخبر) أي قوله فنفسه يحسن حصول ما ينفوهم من ما دون الجنس الشامل للأربعة الثلاث لا يحرم من أن يفهم قوله في الجملة إلا خلاصه من القول والاعتقاد أن الثلاثة والأربعة محرمون فتعارض المفهومان في الثلاث والأربعة فحللنا بالمفهوم الأول المال على عدم التحريم بالاعتقاد بالأصل وهو عدم التحريم اه ضيقنا بين شي آخر أشار به بوجه لا يقال هذا احتجاج بمعلوم السعد وهو غير حجة عند الأكثرين لأن القول على خلاف في حيث لا يرتفع على اعتبار ما هو هنا ينفع به هو ذلك كرسخ الغرض بالنسب والأدب في ذكرها فائدة (قوله والمحكمة على كون التحريم المخرج) في هذا الحكمه نظر لأن كون الخواص أنى حجة لا يصلح حكمه لكون التحريم محسوس ويمكن توجيهه بأن كل منعه محسوس فالحسن الخواص الجنس (قوله أو قلعت عليه المصلحة) أي لا تغلظ بغير منقوله بعد وأما لتغلظ خفيف المخرجة الرشيد على من قوله أو قلعت عليه المصلحة أي إضراره بنسبها بأن انتهت (قوله وعلا خلا) أما إذا انتهى طويلا أو أدام كذلك فأن بقي الذي يعلم بعد ذلك لا تعدد قوته أو تحول إلى ذلك الآخر أما إذا تحول أو تحول إلى الذي غيره فها يتعدد اه من شرح به وبما يتعدى كل نحو الجنب يظهر ما هو في المسبب اه من عرش عليه (قوله فرضة) أي لأنه يشترط أن تكون الرضعات خمسة انفسا لا دوسولا (قوله من الرضيع) كان الاطهر أن يرول من المرعوض إلى الجن كاصل من لا نسيابة التحريم إلى أصوله ولو فرعهما وجواشم ما منه الامن الرضيع وكان يقول في قوله والى فروع الرضيع ومن الرضيع إلى الفر وعه الآن يقال من في كلامه تعليقه وهذا من آخرى مقدومه يسرى والتقدير وتسرى الحر منها بسبب الرضيع ومن أحله فيكون قد استعمل من في البداية بالنسبة لأصوله ولو فرعهما وفي القعدة بالنسبة إلى قوله ومن فروع الرضيع اه ضيقنا يمكن أن يجلب من أصل الاراد بان الشرح نظري الحقيقة وابتداء الامر اه وصاروا شرح به وقد علم أن الحر مقتضى من المرعوض الفحل إلى أصوله ولو فرعهما وجواشم ما منه الرضيع إلى الفر وعه دون أصوله وحواشم انتهت وقال الجرجاني إنما كلفت الحرمة للترشيقها إليه أهم من المنتشرة منه إليها لأن التحريم يفعلها فكان تأثيره أكثر اه ولو قال لأن التحريم يلحقها كان أولى اه سم (قوله وبما قلنا أصول الرضيع المخرج) عبارة قل على الجملة ولو قلوا أصوله ولو فرعهما وجواشم ما منه الرضيع من أصله وهو ما هو مقتضى من أصوله ما فسرت الحرمة لمجتمع وليس للرضيع جزء الا فرعه فسرت الحرمة عليهم فقط وقد قلنا الامام جلال الدين القوافي في ذلك قوله

وينشر التعريم من مرضع إلى • أصول فصول والحوادث من الوسيط
ومن له ذرأى هذه ومن روض إلى ما كان من فرعه فضا

(قوله من كذبهم) الظاهر ان الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله أوصل اه شيخنا (قوله
 تكس من لسان) أي وكلمة زو وملتو مستوفى لكده من زو وملتو، يضمن ولم تنقطع نسبة إلى
 عنه (قوله لا من موطأ أن يالح) فقد ثبت الإبه قطعاً أي دون الامومة وقد ثبت الامومة قطعاً أي دون

الحرمة منه الجمل أو غارقه أو لول الرضعة أو ما بين الرضعة كالجزء من أصوله أو فري التبر به اليهم والحوادثي غلظت
أصول الرضيع (ولو أضع من خمس لبنين أو رجل من كل رضة) خمس مستوفاته (صارائه) لأن لبن الجميع منه (فهر من عليه) لا يهر
ولو أن فيه ولا أمة قل من به الرضاع (لا) أن أضع من (عجب) مثله وأخواته) أي رجل فلا أمة يتبين الرضيع لأم الرضيع

لكن الرجل جد الام والاولاد والجدود تلام ٨٠ وانثوة انما اثبتت بسوا الامومة والامومة والابن ابن لحقه وانزل (به) سواه

الاوثة كان أرضه وتوليتها من زنا وأما الاوثة فتابعة لاحدهما أي للاوثة والامومة فلو كان والحالة هذه
رضيعان ذكر وأبى كائنا أو من لوجود الاوثة ومن ثم لم يسئل ابن عباس عن رجل له امرأتان فازدعت
احداهما غلاما والاخرى جارية هل ينسك الغلام الجارية أجاب بقوله الفتح واحديني انما انثوان لابل اه
حل (قوله لمن لحقه وانزل به) خرج قوله وانزل قبل حملها منه ولو بعد حملها منه فلا ينسب اليه ولو انثت
أبوه فكأنه جمع مقدمون اه شرح مر وقوله وانزل قبل حملها منه انظر مفهومه في الرضوخ وانزل
ليكرين وزر وجس وحبك فالابن له الاولاد الزوج ما لم تلد اه رشدي وبعثرة عش عليه قوله وانزل قبل حملها
مفهومه انه بعد الحمل بنسبه ولو لم تلد وشكل عليه ما يأتي في كلام المصنفين انما لو تكلمت بعد زواج وبعد
ولا تملكها له بنسب الابن الثاني الا اذا ولدت منه وانه قبل الولادة فلا ولو فوجبا عليه فيما يأتي بالنسب الابن
الاول قولي جاب به فبني المحق وجد طاع قولي وهو الولادة فتوهم ان تقدم بنسبه الابن الى احدا كفي بمجرد
الامكان فنسب له صاحب الجمل ثم يأتي سم على حج التصريح بالمفهوم المذكور واما في ذلك فلم يجب
فايراجع اه ثم يأتي في الغريب ايضا ما نصه (تبينه) قضية كلام المصنف انه لو تزاكر المرأة قبل ان
يبصرها الزوج أو بعد الاصابة ولم تحبل بزوجها من الرضا فحقها من الزوج به حرم القاضي الحسين فيما
قبل الاصابة وقال فيما بعد الاصابة وقيل الحل المذهب بثبوته على حكمه لانه اه ومنه شرح الرضوخ (قوله
حق) او انقضت به صفة الخ لا يحل كيف يقتل لشارع انما يشترط لو انه لا تقول هذا بصور مما اذا لم
يدخل بها بان لحقه الولد بمجرد الامكان ثم غابا بل ان اه وي ولطهر على هذا لوزوجها ما استقل الولد وهل
ينقض النكاح أولا وهذه العبارة تم ذكرها هو في شرح الرضوخ ولا ذكرها مر ولان مجرد ذكرها
الحق في الشرح وكب عليها قل قوله حلت الثاني أي اذا لم يكن وقع منه ولو لم يرضع بن لحقه بمجرد الامكان
اه وفي حل مانته قوله حلت الثاني يفرق بينهما بين النفقة بحيث لا تلحق بقوله النسب اه وكب شيئا
حف رحمه الله لم يمش الحللي ماضه ونفس عن بعض مشايخنا كالشمس الشرنابل والشيخ الشري أي لم التحل
لثاني كلنفية غرر اه (قوله بان أمكن كونه منها) أي وقد اختلفوا باحدهما وقوله أو غيره الغير شيان
انحصار الامكان في احدهما وانسابه بنفسه ما شار الاول بقوله بان انحصار الامكان في واحد منهما والى
الثاني بقوله أو لم يكن فانف أي أو لم ينص الامكان في واحد منهما بل كان يمكن كونه منهما فقلوه وانساب
لاحدهما راجع للمسايل الاربعة التي اولها قوله أو لم يكن فانف (قوله فالرضيع من ذلك السبب الخ)
تفرع على المتن (قوله دام الاشكال) أي في الاولاد المختلفين في الانساب في الرضيع أيضا وقوله
وحث أمراي الرضيع بالانساب الخ وقوله بخلاف الولد أي الولد المثلث بين الوالدين وقوله من يقوم
مقامه وهو واه (قوله أو بعد فمما ذكر) أي فيما لو انساب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك اه (قوله لا يجبر
عليه) أي الا اذا عاندوا الاجنح كما تقدم في كتاب القضا اه شوري (قوله لكن يحرم عليه الخ) أي فيما
اذا لم ينسب فانساب لاحدهما كمن قال هذا أي من الرضا عزم عليه نكاح بنه فضا وحلته بنت الاخرى
اه شيئا (قوله بخلاف الولد) أي التي تزل الابن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولما فهمهم بعبود
على الانساب والفرق أن النسب يتعلق به حقوله وعليه كالبراءة والتفوق العلق بالملكة وسقوط التفوق ودور
الشهادة فلا يضمن دفع الاشكال والمتعلق بالرضا عزمه النكاح وجواز النظر والخلو توهم نقض الطهارة
والامساك عنصم فلم يعبر عليه الرضيع اه عش (قوله فانهم يجزى عن النسب) أي حيث مال
طبعهم لاحدهما بالجله وكانوا قد عزموا قبل البلوغ وعند استقامة طبعهم على ما ذكر في باب القضا والا فلا
يجزى عن النسب على الانساب وليس لهم ذلك بمجرد التمسك اه عش على مر (قوله أو انقطع الابن وتام) أي

(ولا تنقطع نسبة الابن عن صاحبه) وان طالت المدة أو انقطع الابن وعلم بمو الامومة ولا يملكه بحديث ما يحال عليه ولو

ولو بعد عشر سنة فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار ابنه اه شرح حر (قوله الاولاد من آخر)
 أي ولدين وأخذ قال الزاوي يبد كلام طويل فله من حج والمعهده أنه لا فرق بين حمل الزنا وغيره فإذا
 وضعت من الزنا انقطعت نسبته الاول وصار الزنا اه وبجاءه شرح حر وأما ما حدث وما زنا لوجه كجل
 عليه كلامهما انقطاع نسبة الابن الاول به وإسالة هي ولد الزنا انتهت وتسمى الآية المذكورة حديثا
 من غير زنا وكافة ما نصت فيه من الاول لا تثبت لغيره لعدم احترامها فهو موضع مغل فيه لثبته الامور متدون
 الآية اه ع ش عليه (قوله الاولاد من آخر) هل تشمل الولادة العلقية والخضفة أم لا فيه نظروا لاجتراء
 الثاني وقد أخذ ذلك من قول الشارح آخى حر بين اتصال الولد بالأم من الطهارة والخضفة لا يحى ولما
 فليراجع ويرق بين ما هنالك في العدد من الاكتفاء بوضع الخضفة بين المداوم على إراءة الرحم وهو يفتق
 بوضعها كما كتبه به خلافة ما اه ع ش على حر (قوله وان دخل وقت ظهوره من حمل الآخر) وعلى
 قول ضعيف وهو ما لم يمسح شرح حر وفي قولهما بعد دخوله وقت ذلك الثاني ان انقطع مدخله ثم
 عاد الخافض له بالولادة في قولهما المتعارضين رجحهما انتهت (قوله يحدث فيها اللبن لعمل أو يعون
 وما) أي من اللب اه ع ش والشاهد ان اللبن انما يحدث في الحمل قبل الوضع وعليه كرهه قوله
 سواء زاد اللبن أم لا لا يقتضي ان اللبن بعد سبب الحمل والافعال الحكم ان اللبن لو حدث وتجدد قبل الوضع
 منسوب الاول اه وفي قد على الحلال قال الماوردي أول حدوثه عند استكمال خلق الحمل وقال الأمام
 والنزالي يرجع إلى قول القوابل وانظر هل المارون يولدن أول الحمل أو قبل الولادة رجحوا كلام الماوردي
 المتقدم بعد الثاني اه

● (فصل في طهارة الرضاع على النكاح) اه أي فيما يقرب على طهارة عليه من انقطاع النكاح والحرم طهارة
 وعده أخرى (قوله تحم صغيره) أي بغير علم أو لم يدخل بها اه حل (قوله وزوجة أبيه لبنه) أي أو زوجة
 ابنه أو أخيه بلينها اه شرح حر وهذا الذي بقي لكلف (قوله وزوجة أخرى له لبنه) في التبيد
 بلينه نظرا لمن غيره كذلك بالنسبة للاختصاص وكذا الحرمة الصغيرة لمن دخل بالكبيرة قال في الرضوخ شرحه
 ● (فرع) اه لو أرضعت زوجته الكبيرة فزوجه الصغيرة تنفس لصيرة الصغيرة بنتا الكبيرة وتاجتماع
 الاموال بنت في النكاح محتم وجوب الكبيرة عليه أبدأ لأنها عز وجنته وكذا الصغيرة ان أرضعتها الكبيرة
 بلبنه لأنها بنته والابن أرضعتها الكبيرة بين غيره فهي ربيته لا تحرم عليه ان لم يدخل بالكبيرة أو لا حرم
 عليه اه حسان في قوله أو أرضعتها الكبيرة الخ تامل اه سم وبجاءه حل قوله بلينه أي
 الزوج اعظم ما هو هذه التقيد فان كان له في انقطاع النكاح وهو ينفس مطلقا بخلاف التحريم فسيأتي في
 مثال قد بدلت قوله من تحرم عليه بنتا لان بنتا لا تحرم الا حبثا أي حين أرضعت بلينه المستنفر بوطء لها
 ولو بالامكان ولو الابن أرضعت باين غيره كانت ربيته ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءا فانه انتهت والحاصل
 ان في مفهوم هذا التقيد تفصيلا على من قوله فيما يأتي والافر يبين ان كان النكاح ينفس مطلقا كما قال هناك
 وتنفس وان لم تحرم فلا اعتراض على التقييد اه شيخنا (قوله كلسون) الكاف للتبديل بنتا بنته أي
 في الاولى أو أخته أي في الثانية قول الثالثة أو بنت موطوءة أي في الرابعة الخامسة (قوله له على المرعثة) أي
 ان كان حوا أو لا فليست دون كان الاضواء انما هو على الزوج وكتب أيضا قوله على المرعثة أي وان لم يكن
 الارضاع ليعتد بها عند خوف تلف الصغيرة اه رى وفي قد على الحلال قوله على المرعثة نصفه
 أي ولو تركه توارثها الارضاع أو لمحوه كالتبديل وكما أه وصحة والفرم على الملوكة فترقبها في البعثة
 بالقبض وقرار الضمان في المكره على من أكرهها ولو حلت لبنها أو أمرت غيرها بما يجارها فلان اعتقد وجوب
 الطاعة لعلها ولا يظلم اه (قوله له على المرعثة ان لم يأت من غيره مثل) للرضعة ناشئة من زوجته
 (نصف مهر مثل)

(الاولاد من آخره من لبن
 بسده) أي لا تعرف
 انه قبلها الاولاد من قبل
 وقت ظهوره من حمل الآخر
 لان لبنه غذاء الاولاد العمل
 فنبع النضل سواء أزاله
 اللبن على ما كان أم لا ويقل
 ان أقل مدة يحدث فيها
 اللبن للعمل أو يعون وما
 وتعتبر في هذا كراهة مما
 ذكره

● (فصل في طهارة الرضاع
 على النكاح مع الفرم بسبب
 طهارة النكاح ولو كان رقتة
 صغيرة فارضعت من تحرم
 عليه بنتا) كنهت وانه
 وزوجة أبيه بلينه من نسب
 أو رضاع وزوجة أخرى له
 بلينه أو أم موطوءة ولو
 بلين غيره (انفسح نكاحه)
 منها لصيرة وبناتها كما
 صارت في هذه الامثلة بنت
 أخته أو أخته أو بنت
 موطوءة ومن زوجته
 الاخرى لأنها صارت أم
 زوجته وتعتبر بما ذكر
 أهم من قوله فارضعت أمما أو
 أخته أو زوجة أخرى (ولها)
 أي الصغيرة عليه نصف
 مهرها المسمى ان كان
 صحوا وانقص مهر مثلها
 لأنه فراق قبل الوطء (وله على
 المرعثة) بقدر ذنبه بقولي
 (ان لم يأت من غيره مثل)
 (نصف مهر مثل)

الكبيرة كما تقدمه التمثيل فافيد انهما نصف مهر مثل الصغير فلا يحل بلوغ الزوج انهما مهر مثل نفسها
 لانها فوته نصفها على الزوج وعبارته شرح هو اما لو كانت الكبيرة الموطوءة انهي المقصد فكنا كما
 بارضاها الصغير فمهر جمع عليها مهر التام لاحتياطها في نكاحها مع الوطء من مهر وهون خصائص ينصلي
 انهما طيبوسا انتهت لكن يخص قول المتن به على الرخصة في غير المثال الا انزالا بالسبيل لا يحجب على
 اشبهتني (قوله انهم يأتون في اوضاعها) أي فلا يختص بصدق الاصل عدم الاذن اه عس
 على هو (قوله وانما تلقت عليه كل البضع الخ) جوارته في الشهادة ولو شهدوا بسبب وفرة القاضى
 فخرجوا الزمهم مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد ابراء الزوج وجوزجهان المهر نظر الى بدل البضع المقوت
 بالشهادة اذ لا نظر في الاتلاف الى التالف لا الى ما قام به على المسقوت انتهت فكان قبسه هناك بحسب المهر
 بأكمله فاطر ما لا يفرق وغرقا الى بلان النكاح بان يزم الشهود وقد احووا بينهم ما كانوا كالعاصمين
 واما ما تقدمه تحريم التفرقة في الكبيرة قبل الوطء فالتفرقة قبل الوطء وجب النصف لو لم يمسها اه وعبارته
 شرح هو وفارقت شهود طلاق رجوعا منهم بغير من الشك بلانهم احووا بينه وبينه في السابق بزمهم فكانوا
 كعاصمين بلان المالك يوجبها اما الفقرة هنا فالحقة في التفرقة فلم ترم الرخصة سوى ما لا تقتضيه
 ما غرمه لها ولو نسك بعد اتم صغر فضوضة بغرض سدها فارتفعت امة مثلها لا تمنع في كسبه ولا يطالب
 سدها الرخصة الا نصف مهر المثل وانما لم يرد واذ لا يملك لانه غير مضمون وفي اخره انتهاء الكفاءة انتهت
 (قوله اعتبارا لما يحجب به عيبه) أي في الجلالة الواجب عليه نصف المسمى فلا مردان نصف مهر المثل
 قد زيد على نصف المسمى وخلق ما ساق في الشهادة من ان شهود الطلاق قبل الوطء اذ اوجروا مرقا كل
 المهر بان النكاح ياتي بزمهم وقد احووا بين الزوج والبضع فكأن عليهم قيمته كالعاصم واما الرضاع
 فوجوب الفقرة ولا بد وهي قبيل الوطء لا وجوب الا نصف كالطلاق اه حل وري (قوله فانما ارتفعت
 من ثاقا اوسا كفتلنا غرم) ولودت الصغيرة فارتفعت من أم الزوج وبما تم أرضعتها أم الزوج الحامسة أو
 حكمه انحصن التفرع بالخامسة اه شرح هو وقوله انحصن التفرع بالخامسة أي بالفرم على الكبيرة
 في الاولى وعلى الصغيرة في الثانية اه عس عليه في قتل على الحلال (تنبه) العبرة في الغرم
 بالرضعة الحامسة فلو دبت الصغيرة في غير الحامسة فلا غرم عليها او تعددت الرضعات فلا شيء على غير الأخيرة
 اذا حصلت الحامسة بمجموعهن وبذلك علم رد ما قل من شجنا هو فبما كل تحت صغيرة وكبارا فانرضتها
 احداهما رضعتين والاخرى ثلاثا ان التفرع عليها مسوية كاتلاف العتق وقيل بعدد الرضعات فراجع اه
 (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) أي لا ينافي عدم وجوب شيء على من ارتفعت هي منها (قوله لان المراد انه كقوى
 التفرع) أي لا التفرع وانما عسكرت الحرمة على الحائق كسملان الشرع بدلالة بلوغه بدفع ثقلاته
 ولا كذلك هنا اه زى (قوله لان المراد انه كقوى التفرع) أي لا التفرع وهذا الحل ليس بذلك لان التفرع
 لا يتوقف على اوضاع ولا تحك في الناقصة اه سم وقوله ليس بذلك أي ليس بشيء (قوله أو أرضعتها أم
 كبيرة الخ) وقوله أو بنتها الخ وقوله أو الكبيرة الخ هذه الثلاثة متصرفة مع قول المتن من غرم عليه بنتها
 ونحوها في الثالثة لان الشارح قد مثل بها ساقاة وله زوجة أخرى بل ينعى يمكن ان يجاب عن الاولى
 بانها ذكرت فوطئة لقوله وله نكاح أي يتصلحون بالنسبة فله نكاح عليها من حيث التفرع واما فيها
 سبق فقد تكلم عليها من حيث الاضناخ بانها ذكرت فوطئة لقوله لان الوطء الكبيرة الخ ومن الثالثة
 تكلم عليها من حيث التفرع بزم من حيث الاضناخ بذكرها فوطئة لقوله فكما ارتفعت الخ وهذا
 مسر بالنسبة لأمه الثالثة والثالثة واما بالنسبة لأمه الاولى فلا يستقيم لانها لم تغفل ليعين فغرم عليه
 بنته الاولى كان كذلك لغيرت بنتها التي زوجتوه وهذا الاحتياط في ذلك على الشارح الاضناخ فيها بقوله

وان تلقت عليه كل البضع
 اعتبارا لما يحجب به عيبه
 عليه (فان ارتفعت من ثاقا
 أو) مستقلة (ما كفتلنا
 غرم) لان الاضناخ
 حصل بغير اذن ولا يشترط
 المهر قبل المثل ولا على
 من ارتفعت هي منها التام
 فصع شيئا فزعمه الرخصة
 مهر مثل زوجته الاخرى
 أو نصفه قولي اوسا كفتن
 ز يادف وصرح به النوى
 ولا ينافيه قولهم ان التحكين
 من الرضاع كالرضاع لان
 المراد انه كقوى التفرع
 (أو) أرضعتها أم كبيرة
 تحت اعتبارا (فخضعت) أي
 نكاحها لانها ماصا رتا
 أخشى ولا يسيل الى الجمع
 بينهما ولا ولوية لاحداهما
 على الاخرى (وله نكاح
 أيهما) شأنه لان الغرم عليه
 جمعها (أو) أرضعتها
 (بنتها) أي الكبيرة (رحمت
 الكبيرة) أي

لأنها صارت أمراً ووجهه (والصغير توبيخه) فحرم أبداً النطق الكبير فلا تهاصلون ١٨٣ بشر وجهه الموطوءة والأفلا تحرم (والفهم)

لانهما صارتا اثنين ويصرح برده هذا الابرار قول المتنوه نكاح انهما شاهدا ولو كانت المراجعة ممن يحرم عليه
 بينهما منع كالحال انهما لان التحريم يؤيد اه (قوله لانها صارت امة زوجة) أي بواسطة عبارة
 شرح الروض لانها قد تزوجته اه سم (قوله والفرق الصغيرة) الام تقيد بالخطر لكونها خال المصدر
 الزوج وتقتل بل ان كانا غدا للفرقة فلا بد من ذلك بالنسبة ثم سم بقوله قطبوه فهي مستعينة في
 الغني فان كونه بفرم الكبيرة وتقرم المراجعة من اجلها لا يتقدم فكيف يرع هذا على قوله ما مر اذا الذي
 مر انما هو غرمه ما صغيره والفرم لا جلاله (قوله لان اولي الخ استئناسا فاعلم ان يتقدم وجوب الهرم بكلمة
 وقول الشارح كوجب المهر على كل من التلاثة تكامل على ما دلل ثم كرم عليه كسملوه من خارج ان الزوجة
 المستول بها يجب المهر بغسله واسطه بسبب الاسباب (قوله فلا الجمل الخ) أي فترم المراجعة
 مهر مثل لاجل الكبير وتوصف المسمى او نصف مهر المثل لاجل الصغير (قوله كوجب عليه لبتما) أي في السنة
 الاولوي قوله او ارضعتها اه كبيرة تضمن قوله او اهما في السنة الثانية يوه قوله او ارضعتها
 عش (قوله او ارضعتها الكبيرة الخ) ان قلت هذا كرم غرمه في شرح قول من يحرم عليه بنتا وزوجة أخرى
 له بلبنة وقد قال ذلك باعتبار ارضاع النكاح وهذا باعتبار المراجعة قال في الكبير قوله او الصغيرة ان
 ارضعت بلبنة فلا يلزم من ارضاع الحرمة الخ في دفع هذا فائدة جديدة تدفع التكرار اه ضنا واما
 هذا أهم كون البرية أم لا بخلاف السابق فتقدمه كونه اه (قوله لاسم) أي من قوله لانها
 صارت امة زوجة (قوله كالأرضع الخ) تنافي في الأحكام الاربع كما اشار اليها الشارح (قوله بالبحار
 الرضة الخامسة الخ) هذا امانة تصويرها به وقوله لصير ورثين تعطيل لقوله وينفخ وان يحرم
 (قوله رضاع الثالثة) وقوله لا غرم الثانية لان المراجعة قد تنقل ذلك فلم يلزم عليه الاجتماع (قوله به علم
 الخ) أي بالتعطيل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الامواجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ
 نكاح الثالثة) قال في شرح الروض لانفرادها ووقع ارضاعها بعد اذ انفسخ نكاح امه ارضعتها اه سم
 (قوله ان لم غرم) أي بان كانت الكبيرة غير موطوءة لغيره فان كانت موطوءة أو أكل البرية فقد حرم
 اه ضنا (قوله فلا تعد نكاحا من شامس) أي اذا لم يحرم من عدم الاستول بال كبير وتعد من كون البرية فلا
 بد من هذا التقيد اما اذا حرم لاحد الامرين المذكورين فعدوا منه لان النكاح وبصورة سم قوله وحيت
 انفسخ نكاحهن فلا تعد نكاحا من شامس لا يعني ما في هذا التعميم فانه اذا ارضعتن الكبيرة بلبنة أو كانت
 مدخولا بها كان غرم من موطوءا بخلاف قوله السابق وكذا الصغار ان ارضعتن لبنة والافر سيات فلا يأتى
 جواز التعدد حيث لا واحد متهم فتأمل انتهت (قوله ولو بعد اطلاقها الرجي) قد يكون رجعا لاجل قوله
 انفسختا انما نظر لمرمة المراجعة عليه الذي ذكره فلا يستبعد الطلاق كبوه رجعا وعادة أصله مع شرح
 ولو كان تحتم صغيرة فظلمها فارضعتها أم صارت أم أمه فغرم عليه أيضا الخا الطارئي بالمقارن كالجو شان
 التحريم المؤبد انتهت وقوله الخا الطارئي الخ أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجة بل يكفي لوجوده
 كونه يصدق على المراجعة اسم الزوج ولو غلبه في عيش عليه (قوله ولو بعد اطلاقها الرجي)
 فيه تصريح بان استدخال المني لا يجب فيه ان تكون متبينة أو طوعا شيئا كرم مثل هذه العبارة مع استراطه
 ان تكون الصغيرة للوط أو توسلتها المستدخنة لانه متبينة أو طوع اه حل وفي عيش على مر قوله
 ولو بعد اطلاقها الرجي ويحتم وان دخلت منه في فرج ممل وهذا احتي ان لا يشترط وقوعها بالعدو على
 الصغيرة ان تكون متبينة أو طوعا حال الطلاق وهو ما انتفاء كلام الشارح في أول العدد كذا ربه وتقدم
 عن شيخنا في بادي المبدأ ان تكون الصغيرة متبينة أو طوعا بل انه اه (قوله ولو نسكت حلقته) أي ولو

ما من نكاح إلا ينقض كذا في غير موجب النكاحين في غير موجب النكاحين من غير جمع (ولو أضيفت إليه زوجية) بعداً ولم يتناول بعداً لهما الرجعي (النكاح) ولا لغيره بل لغيره (ولو نكحت طاهرة تسفها

(أو) أن ذلك (زوجان لهما) أي فرق بينهما لاجل قولهما (وله المهر) من معنى ٨٥، وأمه رسل (انوطها معذورة) كان كانت

باجلها لئلا يسكر حقها ولا
يجب شي وتبصر بالمهر أم
من تبصر به رسل وقول
معذورة من زفاف (أو)
ادعاء أي الرضاع المحرم
(فأنكرت الخس) النكاح
من أعتقه بقوله (وله) عليه
(المهر) المسمى أن كان محضا
والأفهر رسل (ونوط) والا
فصحة ولا يثبت قوله عليها
وله تخلفها قبل الوط وكذا
بعد ما كان المسمى أكثر من
مهر المثل فإن نكحت خلف
هو وزمهر المثل بعد الوط
ولا يثبت وتبصر بالمهر
أم من تبصر بالمسمى (أو)
عكس بان ادعت الرضاع
فأنكره (حلف) فيصدق
(انزوجت) من رضاها
(ب) بان عتقت ذاتها (أو)
نكحت من نفسها المسمى ذلك
الافراز بحلها (والا) بان
زوجها بمهر أو ذاتها لم تبين
أحد لم تكن من نفسها
فهيما (حلف) فيصدق
لاختلال ما يدعيه مسمى
مانافه فاشبهه كونه
قول النكاح قوله أو كونه
مع تخلفها من زفاف (وله)
في العود (مهر مثل بشره
السابق) من أنه يطهرها
معذورة والأفهر رسل (وله)
بقوله أيما تسقطه من أن
أخذت المسمى فليس له طلب
رد ما زعمته لها والوط

ينقض وضوءه بله ما هو هذا إذا تقدم في باب ما يحرم من النكاح من أنه لو طلق من اقترابها لم ينقض
بصدقه حيث لا يوطر وإن بعد طهرها ثانيا كان الطلاق باثنا وقد يقال أفلا يجوز له أن يأتى بها إلا في
ذلك ولو اقرت له ثانيا بين فلان رضاء طاهر ما منع عليه وطو طهون اقرت بذلك بعد شرائها وقبل الوط
انتهت (قوله) أو زوجان فرأى الخ) خرج اقرارا بالزوج أو أم أحدهما ذلك فلا يصح به اه ع ش على
مهر ونكحته من وجوب نصيب المودة (قوله) وله تخلفها) أي رضاء تزلو تنكس فلا يصح طهر
وقوله وكذا بعد المخرج أي رضاء تزلو تنكس غير جمع المهر المثل الأقل من المسمى وقوله وزمهر الخ فاس
سائر من يقبضها معذورة في الوطس راه أي أن تكون لها جزاء الاقرار بالرضاع وقد تقدم أنها إذا اقرت به
لا يصح لها المهر إلا أن وطها معذورة (قوله) أو عكس ط) ونسب الزوجية طاهر أحد خلف الزوج على نقي
الرضاع وعليه ما منع نفسها منها ما يمكن كأن تصدق وتسقط عليه النكاح اقرارها بأحد النكاح كأنه
إن أبي المهر لا يتم بصحة عند موته مستحق ما هو الختفص في مقابلة ذلك يؤخذ من محضا أي في الوط
لم ينجس بغير وجه حل طاعتها من نفسها من أنه استمر يستمتع بها في الحل القوي امتنع فسمي
استغنى عن نفسها كليا أي اه شرح مهر (قوله) بان ادعت الرضاع فأنكره) ودعواها الصاهرة نكحت
زوجها أو كونه مثلا كدعي الرضاع ولو اقرت أمه بانحو ترضاع بينهما بين سدها لم يقبل على سدها في أوج
الوجوب وقول التمكن كأنه الأخرى وأثنى به الوافق فلا خلاف في المقرى وصاحب الأنوار ولوا دعت
الرضاع فثبت الزوج فخرج على نفسه فدل على كذبها خلف كما زعمه في الأقرار وما لا الرضاع من أنه لا يخلط
بنسبه على أنه يخلط على التسوية منصف اه شرح مهر (قوله) انزوجت مضاعفها أو كونه) من المعلوم
أن العبد إذا كان مردا يربى شيئا أو أسدا يكون مملوكه متى كان الشئ أو الأسد مملوكه ما هاتان
زوج غير الرنا ولا يمكن من الوط وهو ما ذكره الشارح بقوله لم يزوجهما بالخ وأما جملته صورته
بالتفصيل لتبصر الرضا في المطر بقوله بأن عتقت أي ذنتا ومفهوم هذا صادق إذا لم تأذن أصلا وأذنت
ولم تبصره بخصوصه (قوله) أو كونه) أي بعد طهرها ولو سقط طهرها ظاهر اه ع ش على م ر
والاقر بان تمكينا في نحو لم تنكح من العبد لا تمكينا اه شرح مهر (قوله) ولها في العود) أي
صور حلفها وحلفه اه حل وله أن النكاح باق في صور حلفه فكيف ينرم للمهر المثل وأوجب بانه
بصورها إذا رد البصر عليها لحقت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل اه شخنت قوله وفيه ما من النكاح
بأن الخ هذا من عيب فانه لا مانع من قبله يصح للرجل زوجته الباقية على الزوجية المهر فحقها طهره
لها (قوله) ولها في العود (مهر مثل) قال الر كسب يجب شيئا إذا كان مهر المثل مثل المسمى أو ووط
فان زاد طهر لها طلبا لزيادة طهرها أو ادعت الزوج اه حل (قوله) ولها في العود مهر مثل بشره
السابق) من المعلوم أن الصور أربعة تتناوب قبل الاثنتين بعد هلك المراء منها ثلاثة فقط الثانية عتقت لا
لا يأتى بدووع هذا الكلام السلام فانه لم تكن من نفسها فلاشئ لها لعدم تاق الشرط حيث اه شيئا
(قوله) نعم أنشدت المسمى الخ) استدل ذلك بقوله ولها مهر مثل وعلى قوله والأفهر رسل (وله) قوله
الخ كالمهر تأنيف ليس معلوما على الاستدراك وهو راجع لما قبل الاوامر بعد هلك النكاح تغل الشارح
بقوله لعل لغره لا يظهر إلا فيما بعد إلا لا يخضع النكاح فيه بتعدي دعواها فطهرت لغره ولكن لا غنا
لاحتيال كنهها في النكاح بل في هذا الاحتياط أن يطلقها لعل لغره دعواها فطهرت لغره ولكن لا غنا
بان يقال لو روع أن يطلقها الاحتياط لم يأتى في المسمى وقد حكم بطله النكاح فزعم على هذا الاحتمال
استدل المحرمة عليه فلا احتياط أن يطلقها (قوله) سواء فيها الرجل والحمل والمرأة) أي في النقي والأثبات

فهيما إذا ادعت الرضاع أن يطلقها لعل لغره لم تكن لغره وقول بشره السابق أول من قوله أن يوط (ولطفه) رضاء على نقي
له إلا لا ينفق فعل غير موافق لطلقه في الرضاع لأنه كانه صغيرا (أو) حلف (مدعيه على) لأنه يشترط فيها المهر لرجل والمرأة

ولو نكل أحدهما عن البين
وردت على الآخر خلفه على
البث (و يثبت هو) أي
الرضاع (والاقرار به بما
يأتي في الشهادات) من
ان الرضاع يثبت برجلين
وبرجل وامرأته وباربع
نسوة لاختصاص النساء
بلاطلاع عليهما كالأدلة
وان الاقرار به لا يثبت الا
برجلين لانه مما يطلع عليه
الرجال غالباً (وتقبل شهادة
مرضة لم تطلب أحدها)
لرضاع (وان ذكرت فعلاها)
كمن قالت أرضعت فلانها
غير متمسكة في ذلك بخلاف
تقرير في الولادة فيحتاجها
النفقة والميراث وسقوط
النفقة ولان الشهادة تعني
الحقيقة فتشاهد على فعل الغير
وهو الرضيع اما اذا جلبت
الاجرة فلا تقبل شهادتها
لانها بما يذكر ولا يكفي في
الشهادة ان يقال بينهما
رضاع محرم لاختلاف
المذاهب في شروط التبريم
كما علم ذلك من قول (شرط
الشهادة ذكر الوقت)
لرضاع احسن ازاى عاهد
الحولين في الرضيع وعما
قبل تسع سنين في الرضعة
وعما بعد الموت فیهما
(وعدد) الرضعات احقرها
عسا دون خمس (وتفرقة) لها
احقرها من الاخلاص

النفقة أي بموجب نفقة على الولود والميراث منه وسقوط التودع عنها فهي نفقة (قوله بفتح اللام) وهو
 السن المألوف يصح أن يقرأ بالسكون كآله غير مودعوى الله المتجمل نظر العلم بالمراد من قوله فبفتح وايجار
 وازداد اه شرح حر (قوله جده له) متعلق بمحذوف تقديره وانما يشهد الخ يدل عليه ما ذكره
 الشارح في المفهوم وصارته حر والافترق كلام الشارح في قوله اما قبل علمنا الخ ان يكون نظرا لمحذوف أي
 وشهد به علمنا الخ وهو الظاهر (قوله انما ذات لبن) أي ان في ثديها لبن الا رضاع أو قبله لبنا لأن مشاهدة
 هذه قد تدفع اليقين أو القنن القوي اه شرح حر (قوله والاقترار بالرضاع الخ) محتمل في الشهادة في قوله
 وشروط الشهادة الخ اه والشهادة على الاقرار كالاقترار فلا يشترط فيها ذكر الشروط بخلاف الشهادة على
 الفعل والحاصل ان الاقرار والشهادة عليه لا يشترط فيها ذكر الشروط بخلاف الشهادة على نفس الرضاع
 بشرط فيها ذلك من غير نفسه موافق لان من يثبت موافق اه حر اه سم (قوله فلا يقر الا عن شخصين)
 لعل المراد بالثبوت هنا بيشل الثقل اه عرش على حر
 * (كتاب النفقة) *

باعتبار مصاته أو نحوه من
 أحد ثدييها الى الآخر
 وهذا من زيادته وبه جزم
 في أصل الرضعة تبعا للجمهور
 وإن بحث فيه الرافعي
 (ووصول لبن جوفه) احترازا
 علم به (ويعرف) وصوله
 (نظير سلب) بفتح اللام
 (وايجار وازداد) أو قرآن
 كاستماع من ثدي وحوكة
 حلقه بعد علمه انما ذات لبن
 اما قبل علمه بذلك فلا يصلح له
 ان يشهد لان الأصل عدمه ان
 ولا يكتفي في اداء الشهادة بذكر
 القرآن بل يشهد به ويجزم
 بالشهادة والاقترار بالرضاع
 لا يشترط فيه ذكر الشروط
 المذكورة لان المقر يمتنع
 فلا يقر الا عن شخصين

* (كتاب النفقة) *

وما يدكره ما هو جمع نفقة
 من الاتفاق وهو الأجر
 وجعلت لانتلاف أنواعها
 من نفقة زوجة وجوزع
 ومعلوم يجب بغير كل يوم
 على مصرفه

من الاتفاق وهو الأجر ولا يستعمل الا في الخير ويقال على صرف الشيء في غيره أو فراقه فغوا عنه حر
 في كذا ونفقت بضاعته ويقال على المال المصروف في النفقة وتنفقها على الرضاع للاشارة الى عدم كونه
 من أسباب الكفاية أو سبب قبحه لا لاشارة الى انها يجب فيه لزوجة انفس نكاحها بل لمتن
 فتأمل اه قل على الجلال (قوله وما يدكره ما) أي من بيان مسقطات المؤن ومن فصل الاصار ومن
 فصل الحضانة (قوله يجب بغير كل يوم) أي غايته لا لاجل وجوب النفقة الكلية التي ذكرها بقوله سيد طعام
 الخ أو لافساقه بل لكونه في اثناء يوم وجبت من حيثها لقسا اه عز رضى وقسط على الليل أيضا فلو حصل
 التمكين عند الفرو وجب عليه اقسا ما بقي من الفجر كآله سل وعبار شرح حر والمراد بالوجوب
 من طلوع الفجر ولا ينافيه ما يأتي من الاضواء فيحصل التمكين عند الفرو بل المراد منه كماله وظاهر
 انه يجب له اقسا ما بقي من غروب تلك الليلة الى الفجر دون ما مضى من الفجر الى الغروب ثم تستقر بعد
 ذلك من الفجر وانما يريد الحنف بفتح فاء جفت لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع
 ولا تسقط بمعنى الزمان وجواز الزمان وشرحه والاعتداف في سائر مواضعه بطلوع الفجر لانه وقت
 الوجوب لا صفة بعبارة انه في اثناء النهار انتهت ثم قال في وضع آخر قال الامام والغزالي ومعنى قوله سم ان
 النفقة يجب بطلوع الفجر انما يجب به وجوبه يوما كاصلا وانما من قدر وجب عليه التسليم لكن لا يحبس
 ولا يعاصم قال البقوي في فتاويه وان اراد المراد بالظلمة ما لم ينفقها في ذلك اليوم ورجوعه كآله لا يخرج
 الى السج حتى يترك لها هذا القدر وظاهره انه لو ما يذكر دفعه الى ثديها لم يدفعه اليها اليوم كفي ولا يكتف
 اصطلاحا لانه منقولة واحدة اه ثم قال في حمل آخر ولو نفقت نفقة أيامها لم يكن لها أجر تزول كآله لانه فان ماتت
 أو مات أو بانتهى في نفسها نفقة أيام في اثناءها لم يدفعه اليوم الموقوف الا بالة كآله لا يجهل ويستردفها
 اذا نفقت نفقة يوم أو كرسف فصل بانتهى زوجها في اثناء اليوم أو الليل نفقت أو في اثناء الفصل كسوة زجرها
 لا يعم ولو طلقها وموته وينتونها بغير طلاق فلا يستردف ذلك لوجوبه أول النهار أو الفصل فلو نفقت كل
 دين عليه (قوله يجب بغير كل يوم) أي جميع ليلة المتأخر عنه حتى لو شرب اثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك
 اليوم فلو حصل الفصول التمكين وقت الظهور وجب الاقسا وكذا لو وجد اثناء الليلة وقوله يجب أي وجوبه باموعا
 فلو طلقه وجب عليه الفم فم من كسوة القدرة عليه أتم لكن لا يحبس ولا يلزم اه حل وفي قل على
 الجلال ولو وقع التمكين في اثناء اليوم أو الليلة وجب له اقسا من الباقي بخلاف ما لو شرب وتوعدت له يجب
 له ثلثين نفقة اليوم أو الليلة فان كانت نفقة ثلثه استردفها اه وحاصل ما ذكره من الواجب ان لها عشرة

أولى غرضه (وهو من لجان ما خرج من المكتبة) ٤٨٨ ولومكسبا (و) على (من يرون) ولومكاتبوا ومبضاو لومسرن (لزوجته) ولومنية

أوضاع الأول المدعو غير الثالث لادم الثالث العظم الرابع الكوة الخامس ما تحل عليه السادس ما تلام عليه وتخطي به السابع آلة الأكل والشرب والطبخ الثامن آلة التعليل التاسع المسكن العاشر الإعدام وقد ذكره على هذا الترتيب (قوله أي في غيره) يعني أنه ينظر فيما عساه من المال ووزع على (و)ة بموته في كل يوم من قبته عمره الغالب فإن لم يفضل عشئ أو فضل دون موصوف ففسر أو موصوف لم يبلغ مدرك فتوسط أو بأفهم ما ذكره فوسر وبغيره الفاضل عن كسبه كل يوم على (و)ة بموته في ذلك اه مرأوى وقوله عمره الغالب أي إن لم يستوفه أو لا يستوفيه وبغيره الفاضل عن كسبه كان غير محرم لما عشت إن الكسب لا يعتبر هنا أي لا يخرج صاحبه عن الأعرار ولوفدو على كسبه واسم كان مراد الحشيش أنه اكتسب بالفعل وحصل ما لا يكفيه فها من قبل من على ما لا من قبل المكتسب تأمل ولوا دعت بسار زوجها فأنكر صدق قيمته إن لم يعده مالهم والأقلا نادى أن تله نفسه تحصل الوديعه اه شرح حر (قوله ولو مكتسب) أي كسبا يكفه وعبرة الروض وشربه ولوفدو على الكسب الواسع بالقدره عليه لا تخف جه من الأصناف الفقهاء وأن كانت فقره من استحقاق سهم المسكين في الزكاة فوضه أن القادر على نفقة المورس لا يزره كسها انتهت (قوله أو رفقة) وأنعم بغير شرف المرأوة فلهذا لا يتعبد ذلك اه شرح حر قوله وتضري للمعسر الخ فها من هذا واضع لوجه الأصل بقوله والمعسر مسكين الخ كذا عبارة الأصل ومسكين الخ كذا معرويس فيها قسم المعسر بأنه مسكين الخ كقول الانصار من مسكين الزكاة فها فرد من أفراد المعسر ولا شدة في هذا فلو وجب بان كلام الشارح حتى على أن عبارة الأصل مغلو به كجمل عليه السياق لأنه في مقام تعريف المعسر فلما تبأن تكون العبارة والمعسر مسكين الخ كذا وقوله والمراد ادخله أي فهو معسر فعلمنا عدم وجه ذلك من السنة وإن كان يكسب المال أو اسما معلا يعرف في الناس فإن أصحاب الأكراب الواسع لا يعطون زكاة أم لا وبعون معسر من لعدم مال يدينهم اه حل مع تقديم وتأخير (قوله وخص حال الثاني) وأنشأ على موصرفي الكفاية بالنسبة لوجوب الأكل له عليه لأن منسبا على التعليل ولأن النظار للأصنافها يشهد بان أصهارا كذلك هنا وفي نفقة القريب استباحها لشدة مصروفه وصلح له اه زيادى (قوله وعلى متوسط الخ) فيه العطف على معمولي عالمين مختلفين اه شجنا (قوله وهو من يرجع شكايه) مدركه معسر) بان كان بحيث إذا ورنه ما معه على العمر الغالب إن لم يستوفه أو لا يستوفه لم يدرز باده على ذلك على مدرك اه حل (قوله واعتبروا النفقة في الكفاية) أي من حيث أن الواجب على المورس مدركه على المعسر مدركه أو اعتبروا أي فأسوا وترأمنه لأن القيس لا يجد الأمور بين وأما المتوسط فلا يجد القياس اه شجنا (قوله وأنعم تعذر كفاية المرأة الخ) وما اقتضاه ظاهر خبره فها من كسبه ولو ذلك بالمعروف من خبرها بالكفاية الذي ذهب إلى اختياره جميع من حيث الدليل وأما القول به على عهده لم يدرز هاهنا بالكفاية فقط بل معسب المعروف وحيث تفادى كره المعروف المستقر في القول كاه واضع ولو نتج إفساها بالكفاية من غير تقدير وقوع التنافع لا إلى غاية فها من ذلك التقدير اللائق بالمعروف فها من كلامهم وأندفع قول الأذوي لأعرف لا ما منارضى الله عنه سلفا في التقدير بالأمداد ولولا الأدب قلنا لصوابنا اه بالمعروف تأسبا أو بالعلم بما رده عليه أي أنتم في مقابلة التنفع وهي تقتضي التقدير فها من وأما من الحب فلا من أذنت شهاب من الكفار من حيث كون كل منهما على مقابل وتفاوت في القدر لا ولو بالذوي النسب متفاوتين فيه فالعلمنا هاهنا بذلك في أصل التقدير واذن أنت أنه تعين استنباط معنى وحيث التفاوت وهو ما تخرر اه شرح حر (قوله غلب قوت الخ) أي ما يستعمل أهل ذلك الخ لثالب الأوامر من لازم ذلك غالبها بالزوج ومن ثم لم يقسده بكونه لا تنبيه كقوله فيما يسهه فلا بد أن يكون ذلك لا تنبيه تأمل اه

أوضاع أو مربية أو رفقة (مد طعام) أو تضري المعسر بما ذكر أول من تضريه بمسكين الخ كذا لخرجه المكتسب كسبا يكفه أو أراد ادخله وقوله ومن به رفقة زيادى وأنما الخ بالمعسر المكتسب بالمعسر المورس لفصل ملك الأول وتخص حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع شكايه) مدرك معسر مدرك ونصف (و) على (مورس) فها وهو من لا يرجع بذلك معسرا (مدرك) واستعمل الأصل التفاوت بأنه يكفى نفقة من يستعملوا معسرا والنفقة بالكفاية تتعاضد أن كلامه ما مال يجب بالشروع يستقر في المفسدوا أكثر ما وجب في الكفاية لكل مسكين مدرك وذلك في كفاية الأذوي في الخلع وأفضل ما وجب فيها لكل مسكين مدرك في كفاية المدرك من الظهار ورواخ وضمان فلو جبروا على المورس الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تترروا وأنعم تعذر كفاية المرأة كفاية القريب لأنهم استحقها أيام مرضها وشبهها وأما وجب ذلك بغير اليوم لها من إلى طعنه ويحتمل خبر (من غلب قوت الخ) لا زوجة من رأ وشعر أو ترأفا أو غيرها

لأنه من العائشة بالمعروف المأمور به أو قسما على الضرر أو الكفاية أو تضريه هنا وفيما يأتي بأجل أهم من تعبيره بالمدرك (كان حل انتفاء) غالب قوت الخ أو قوته ولا غلب (فلا تنويه) أي بالزوج يجب ولا يسهه بقتنيه أقل منه

درهما وثلث درهم
واحد لا فوماء في ذلك سبب
على اختلافهما في مقدار رطل
بغداد وتقدم بيانه في بلبركة
الثابت (وعليه دفع جب)
سليم ان كان واجبه لانه اكمل
نصا في الكفارة فلا يكتفى
غيره كذا في روضة ومسوس
لعدم صلاحه لكل ما
يصلح له الحب لو طلبت فيه
الحب لم يلزمه بل غيره لم
يلزمه قبوله (و) عليه (لحمه
وبعنه وخبر) وان اعتادها
بنفسه العاجزة الباردة
ذلك تطرية في الكفارة
الزوجية في سبب ذكر الجفن
من زبادي (ولها اضبط)
عن ذلك بخود اهم وقادير
وكتاب لانه اعياض عن
طعام مستقر في القمعة
كلا اعياض عمن طعام
منضوب تفسوا أو كفن
الاعتياض من الزوج ام
من غيره منه الى ما من
حوازي مع الدين لغير من
هو عليه هذا (ان لم يكن)
الاعتياض (ريا) كيزن
شعر فان كان به كيزن ولو
دقيقه عن بر لم يجز وهذا
أول من قوله الاخير اودقنا
الحجاج الى تقيده بكونه من
الجنس وظاهره انه لا يجوز
الاعتياض عن القمعة
المستقلة (وتسقط عنها)
بأكلها عنده) برطلها

حل (قوله تردها) أي تكفي الزهر طهره ان الزهر حقيقة يشترطه لا ما ياتي به تأمل اه شري
(قوله وعليه دفع جب) يعني ان يدفع اليها ان كانت كاملة والا فلوها وسد غير المكاتبه ولو لم يسكر الدافع
والاخذ بل الوضع بين يديها كان اه شرح مدر قال في شرح الروض بان يسلمها بقصد اداها معاملة
كأنه لو من غير افتقار الى لفظ وقصة قوله كاستلهمون اعتبارا القصد فيها وتقديمه على باب العتبات
اه سم على جوبك ايضا معناه قوله قال في شرح الروض كانه يشترط الى عدم اعتبار الجوارح والقبول
براهة فمن التفتة اه عرش على مدر (قوله وعليه لم يفتحه) الخ حتى لو اشتهأ أو كلفه بها استفت
مؤمن ذلك في أوجه احتماله ووجهه بالروح العبر تلمه تلك المؤن فلم تسقط بما فعلته اه شرح مدر
● (فرع هـ) وقع السؤال في الفرس هل يجب على الرجل اعلام زوجه حتى ياتى بالحب عليها خدمة مما حوت به
العاد من الطبع والكسر ونحوهما ما حوت به علم من أم لا يجنبان الظاهر الاول لانها اذا لم تسقط لعدم
وجوب ذلك غلبت لانه واجب وانما لا يستحق يغفلوا كسوة فان لم تغفل فصاروا كأنهم لم يكرهه في العمل ومع ذلك
لونه ولم يعلمها ففعلت انه لا يجب لها أهوة على الفعل لتغيرها لعدم البحث والسؤال عن ذلك اه عرش
على مدر (قوله وفارذ ذلك ظاهره) الخ فرض من هذا الرد على الضعف القائل بان هذه الامور لا يجب على
الزوج قياسا على الكفارة (قوله ولها امتياز) الخ تحمل كلامه الاعتياض عن المؤن فان طلبا بغيرها
عند بيعها الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والا لئلا خلاف في الصحة هنا بيانه على تفرق العقدة كذا
المطلب ان زى (قوله ولها امتياز) أي بصفة والكلام في الزم القمعة واستقرها كالتفتة المسألة
وقضية ان نفقة اليوم قبل انشاء لا يجوز الاعتياض عنها لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بالتشؤن ووقوف
فيها في شرح الروض والراجع عند شيئا جزاء الاعتياض من ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك كلام
المصنف بان يجعل كلام المصنف على النفقة المستحقون ان كان هو خلاف ظاهر السبب ويكون في النفقة
الحاضرة تفصيل لما فيه تفصيل لا يرد ظاهر وقوله وظاهر انه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلة أي
غير الماضية والحاضرة واما الحاضرة فباعتبارها على حل والحاصل ان الاعتياض بالظرف للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره واما بالنظر للحاضرة فيجوز بالنظر
للزوج لا لغيره اه بائي (قوله من ذلك) أي المذكور من الدواوين والدواضع (قوله مستغرق
الزمن) احترزوا بالاستقراء من المسلم فهو بكونه من طعام الكفارة فان المسفق فيه غير معين اه
شرح الروض (قوله وتسقط نفقتها) الخ اه خرج به مدعى نفقة قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما لا نفقة
ولو سفيها أمالوا بغير قبضه ولو من غير الجنس فلا جوع لها بشئ وتسقط نفقتها اه عرش على مدر (قوله
وتسقط نفقتها) الخ اه قال الامام كان نفقتها قد تدين نفقتها من الكفارة ان أراد من القبل على قياس
الاحراض ان طلبت مال وهو حسن غرضه قال في المسألة تصوير بالاكل مع على العادة يشترط بانها اذا
ألتفتة أو طهت غير ما تسقط وبلها اذا أكلت مع دون الكفارة لم تسقط وبصرح في النهاية وعليه هل لها
المطالبة بالكل أو بالتفاوت فقط فظهر قال في الركني والا قرب الثاني قال ابن العمداد يبيح القطع به فان
كان الغنى أكلت غير معلوم وتنازع في قدره جميع قوله لان الأصل عدم قبضها اه شرح الروض (قوله
بالأكل) اه عرش أي أو شاة غيره اكرامها فقط ما عدا ذلك الوعد اكرامها فقط أو لو وعدا اكرامها معادى
اكرامها بالاحوال ولا خلافه في التقبيل اه حل وبعبارة عرش على مدر قوله اكرامها أي وحده
فان كان لها ما فيني سقط نصف أولها لم يسقط عني (قوله كالعادة) أي بان تشارك في كفايتها بدين
أكلت معه دون الكفارة طالبت والتفاوت بين ما أكلت وكفايتها في أكلها المتأدو يؤيده ان هذه مستثنى
وحوب اعطائها النفقة وقبل بين ما أكلت وبها شرعوا به بان الكفافية انما تعتبر اذا أكلت بحيث لم تأكل

وقوله وان يكون ذلك الظاهر انه معلوف على قوله من رطل لحم فيكون هذا من جملة ما ذكره الشافعي أي وما ذكر من أن يكون ذلك يوم الجمعة وقوله ويزاد بها أي بعد أيام الشافعي ولو جبر بالفاء لكان أوضح وقوله ويشبه أي يفتي فليس هنالك شبهة مشبهة وقوله ويحتدل إذا أوجبت على المورس اللحم كل يوم الظاهر ان التشديد بكل يوم غير مراد أخذ ان قوله ليكون أحدهما الخ فالمراد ان الادم لا يسط في يوم اللحم (قوله قال الشيعاني وشبه الخ) قال أبو شيكل الذي يظهر قسط بين ذلك وهو انه يحل له ان يأخذ اللحم نصف الادم المعتاد في كل يوم وهذا التصديق كالتعين اذا لا يشبه غيره فيقال ان أعطاه من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس لها في ذلك اليوم ادم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب له في التقية وقوله الذي أشار الى تصحيحه وكذا أشار الى تصحيح قوله فقال اه شو برى (قوله ويحتدل أن يقال الخ) من كلام الشيعين كما يؤخذ من عبارة شرح مدر ونهايت بحث الشيعين عدم وجوب ادم يوم اللحم ولهم الاحتفال بوجوبه على المورس اذا أوجبت عليه اللحم ليكون أحدهما غدا والاخر عشاء واعتمد الاذرى وغيره الاول والاخر على ما اذا كان كافيا لقتل العشاء والثاني على خلافه ولو تضمنت جنس من الادم الواجب له لم يسئل لشدتها اذا لم يدره بغيره ومصرقة القوت وعكسها فليس له منه من اجل الشرف بالاعتراف وتعني اعتماده ان أقصى الى نفس تمنعها كما يؤخذ مما يأتي آخر الفصل ويدل على ما ذكر ان لهنه من ترك التأدم بالاولى ما يعبر رشيدة ليس لها من يقوم بداله فيدله الزوج لها فيجئته الاذرى والاوجه كالجئته أيضا وجوب سراجها الاول قبل في محل حزن العادة باستعماله في ولها بداله بغيره اه شرح مدر وقوله حزن العادة استعماله أي بخلاف ما اذا حزن العادة عدم استعماله أصلا كن شام صفا وضوط وقصة التشديد بالاول قبل انه لو حزن العادة بالسراج جميع الليل لا يصح يمكن توجيهه وجوبه بانه خلاف السنة اذ هي مغفلة قبل الزوم لادمره وقد شال الاقرب بوجوبه ٤٠ الى العادقون كل منكر وها كوجوب الحمام بل اعتماده مع كراهة دخوله النساء وقوله ولها البدالة أي السراج وقوله بغيره أي بان تصرفه لنفسه السراج اه ح وظاهره وان أضرب ترك السراج بوجوبه بالمقتضى دية السراج وقد وضيت فان أراد لنفسه هباء اه عش عليه (قوله غدا) ضم الغن والقال المسمي لما يؤكل قبل الزوال بدليل قوله تعالى آتاهم ما بدليل قبلته بالعشاء اه شفيقا (قوله وكسوة تكفيها) والاوجه عدم اعتبار عادة هل ياد تصغير ثيابهم كتاب الرجل وانهم لو طلبت نظروا ليلوا ذوا على وابتدأوه من نصف ثيابهم حيث لم يبق من زيادة ثيابها الذي حث الشلوخ عليه ومظاهران آخره الخطأ عليه دونها نظير ما من نحو العطين وان خاطت بفسها اه شرح مدر ويؤخذ من ضبط الكسوة والفرش بما ذكره لا يجب لها المنديل المعتاد لفرشها وان أراد حله لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله اه عش على مدر (قوله بكسر الكف) وهو الانصاع اه من شرح مسلم للنورى اه عش على مدر (قوله تكفيها) ظاهره ان المعنى كافيتها بالليل فغير الفضل فلو كانت حرة عند موصيها يكفيها جئتذ وان جئت في باقيه اه مدر (فرع) لو اعتادوا العري وجبستر العورة حتى الله تعالى وهل تجب بنية الكسوة أولا كما لا يراه اذا اعتادوا العري أو يجبستر ما بين السرة والكسوة فقط ليس أي المتجوز بوجوب البنية وهنا الفرق ان نعمة لا وجه تخليق ومعاوضون لم يلصقا ولم تنجح اليه وكسوة الزين امتناع اه مدر اه سم على ج اه عش على مدر (قوله وجئها) عبارة ج ويختلف معدها باختلاف محل الزينة ودواعي من ثم لو اعتادوا ثوبا للودع بوجوب كآخيه بعضهم (قوله مما يقوم مقامه) أي مقام السراويل (قوله ونحو مكعب) كآخيه ونحوه زوم زمان كانت لا تعتاد ليس شيء فحلها كساة القرى لم يجب لها شيء اه حل (قوله مكعب) بضم واؤه ونحوه ثياب ونحوه لا يستعملوا بكسر فكأن تخلفوا المدلين اه قل على الجلال وفي المصباح والمكعبون من قوم المدلس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه

قال الشيعاني ويشبه ان يقال لا يجب الادم في يوم اللحم ولم يعمروا له ويحتدل ان يقال اذا أوجبت على المورس اللحم كل يوم يلزمه الادم أيضا ليكون أحدهما غداه والاخر عشاء ولا يشرعه وذكركم تقدير القاضي الجسم من زبادي به صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضما قال تعالى وعلى المولود زلفه وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) وتختلف كآخيتها بطولها وقصرها وهما الهواشيها واختلاف الحال في الحسرة والرد (من) قبض ونحوه ونحو سراديل (و) نحو مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب) مما يداس به

(ويزيد) على ذلك (فشتاء نحو جبه) كقولهم لم تنكحوا احد من بناتكم (التي وصرح به الخوارزمي) (حسب عطفه) (أي الزوج من قطن) وكانوا يرومونه ونحوه وان لم يأتوا به في الاستعمال بحسب بل بحسب صفة قوله و يغاوش كيفة ذلك بين المور والمور والمور والمور واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النعقة فلما ٩٢ في الكسوة منقطة بالزينة بخلافها في النعقة وظاهر انه يجب انما توسع ما ذكر من تكة

سراويل وكوفية للرأس
وزر لا تميص والجبون ونحوها
وتعوى الموضوعين من زيادتي
(و) يجب (النعق) دعاء على
مصر يدق شانه وحسب في
صيف (و) على (متوسط
زينة) فيه ما هو بكر الزاي
وتشديد الياء حتى يعرب
صغير وقيل بساط صغير
(و) على (موسر مغطى)
بكر الطاء والهاء وبفتحهما
و ضمهما وبكر الطاء
وتفتح الفاء بساط صغير يعبر
له وبرة كبيرة وقيل كساه (و)
شنتاه (تطوع) بفتح التون
وكسرها مع اسكان الطاء
وقتها (في صيف) تنهما
زينة (و) حصر (الان) ملا
يسطان وحدها ودع
التفصيل فيما على المور
وغرفة في الشتاء والصيف
من زيادتي (و) يجب (لنومه)
على كل منهم مع التفاوت
في الكفة بينهم (فرش)
قرعده كضربة نيرة ناي
لينة وقطعة فتوى دنار بفتح
(و) (نحوه) بكر الميم (مع
خلف أو كساه في شتاء
(و) مع (رداء في صيف)
وكل ذلك بحسب العادة حتى
قال الرواف وغيره لو كانوا
لا يتعادون في الصيف لنومهم

(قوله ويزيد على ذلك فشتاء الخ) ولو استأجرت في البلاد الباردة الى سلب اولهم واعتادته وجب كاناه
الاذرع فان اعتادت عواصم ذلك بل نحو برأول بل بحسب غيره اه شرح حر (قوله وجبة)
بورن غرة اه مصباح اه عش على حر (قوله بل بحسب صفة قوله) يزدنفت المورج
عادة بلها بنو سعة ثيابهم الى حد تقار معاه العورة اعطيت من ماستر المور وضع مغاربه لمجرب عذتهم
اه عش على حر (قوله وابع مذكر) أمن التميمي وما يلبس (قوله وكوفية للرأس) ويجب
الجمع بينهما بين الجمل كقصة عليهم حيث احتج بهما واقتضت العادة اه شرح حر والكوفية علبس
في الرأس كقصة بطننة (قوله ثني مضرب صغير) كالتربة وقوله وقيل بساط صغير في المباح الزينة بكر
الزاي نوع من البساط والجمع الزاي اه وقوله وتطوع في صيف أو جلد وفي المصباح التطع التفتن الايام
معروف وفيه أربع لغات فتح التون وكسرها ومع كل واحد فتح الطاء وسكونها والجمع اطلاق وتطوع اه
(قوله بفتح) بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الميم أو الخاء فتح الخاء بفتح الخاء اه جرد لو يوصيه عش
على حر (قوله بفتح) بضم الميم الاول وسكون الخاء فتح الميم الثانية فتفتنهم مفتول من انجته اذا جعل له
خلاى وبرة كبيرة كما يؤخذ من القادر (قوله ونحوه) حيث بذلك لا مستهال ولا يجب ان تسمى واحدة
وان جرت العادة بما كثر منها يجرى في الفاعل اه برأوى (قوله في شتاء) حتى وقت البرد ولو في غير
الشتاء اه شيئا اخذا من قول الشارح وكذلك في الجاز كالح (قوله ومع رداء في صيف) المراد بالرداء
ما يرتديه في اهل البدن (قوله ويجب لها آية أو ثوب) ويجب لها اضافة بشره فانها منه آيات
أو كل ثوب لانه اذا وجب الفرف وجب القفر وقفا ما قدره فقل الزكشي والسميري الظاهر ان الكفاية
فالا يكون له ثابلا كحقي لومفت عليه ولم تشربه لم تلحكه واذا شر غاب اهل البلدة ملحو خواصها
عذابا بحسب ما يلزم بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه يخلط وهو المتعمد اه شرح
حر وقيل على الجلال (تشبه) جميع ما وجب لها لملا اذ دفن لها عجز وان تمنع من استعماله
ولو في نحو كل ثوب ولها ان تطالب به ولو بالحاكم ولو بعد فراغها ولا يسقط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر
مثلا بحسب ابداله الا في وقت جرت العادة بآداه (فرغ) لو نكت في اثناء فصل عليها ما ينسب بقط ما في منه
ان يمكن التيسير والاسهال او بحسب ما اعزاد ما يلزم في الفصل الذي بعده وهذا قياس ما مر في النعقة
شيئا ثم ايدى في كلام العلامة سم انه يلزمه قط ما في منمن قمعا كل يلزم فيه وهي اوضع مما ختم
وأولى الان ترايبا بالاول وما ذكره منهم مما يخالف هذا مقتضى الاعتراض والاشكال لا يفتي المصير له
والاعتراض على ما لو شئت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه مرة رده ان كانت جفت كلف في
النعقة اه (قوله وشرب) بتثنية الشين وقيل بالفتح مصدر وبالفهم والكسر احمصدر اه حل (قوله بفتح
الغاف) وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة اه برأوى (قوله من تزف الخ) كل من التلا تزف جميع
متدبرتم ان امرت عادة مثاله يكون ثم احملا لوجب له كذلك القول عليه فيما يجب اعلاه على ما تاملها
اه حر اه شوري (قوله وآلة تنقب) أي لبدن لوتيا لم يورج في شدة دفن وقته لاند قوله كمن
قال القتل وتلا لومل متوجوب السوال بالاول والادج كمنه الاذرع عدم وجوب آلة تنقب بان ملل
وان اوجبتا فتعيا كرجية ثم يجب لها بل شمتا فاما اه شرح حر (قوله كمن) بضم اوله وسكون

غلاء غير بلهم بل يجب غير ولا يجب للثني كل ستموا عجز وقت جد به عاذت ذكر الكاسم قولهم ورداه في صيف تائه
من زيادتي وكاشته فبذل كرا مالا يادقو كالتف في المالا خاز (و) يجب لها (أو) كد شرب لم يجمع قمعه بفتح القاف (و) كوز وجره
وقدر كوز قفن تزف او جردا وشرب (و) يجب لها (أو) تنقب كمن (و) من ديت او نحو

أوماراً واعتبر بحالها اختلاف النفقة والكسوة ٩٤ حيث اعتبر بالجملة لأن المعبر فيها التعليل وتوبه الامتناع طلب أن يولاهم اذ لم يأتها

بها يمكنها بالجملة لا تزول
اضرار بخلاف السكن فاتها
لمرءة بما زوجه فاعتبر بحالها
(و) يجب عليه ولو لم يمس أو
بدرق (أحد امره تقدم) أي
بان كان مثله لا يخدم (عادة)
يقدر زوجه بقول (في بيت
أبيها) مثلاً لا سارت كذلك
في بيت زوجها لأنه من
المعاصرة بالمعروف المأمور
بها (إن) أي بواحد (بكل
نظره) ولو لم يكن في أولى بيتها
(لها) كسوة أو تمسح يميز
غيره من اذ ومسح وغيره
لها ولا يخدمه ما يتفق لهما
تستحق منه غالباً وتعتبر بذلك
كسب الماء علم بوجه البها
المستقيم أو شرب أو نحو
ذلك وتعتبر في مجاز كرام
وأولى بمجاز كره أحد المعاصرة
فلا يجب إخدمها وإن كانت
جيسة لخدمتها (ما يليق به من
صاحبها) لخدمة (ما يليق به من
دون مالزوجة) فغير
كسوة من نفقة أو دم
ونواحيها (و) من (دونه)
جنباً ونواحيها أي من
الكسوة أو الصريح بالتمسح
بدون ماذ كرم من زيادة
(ناله) مدونك على مسرود
على غيره من متوسط مسرود
كالخدمة في الانسراح
النشر لا تقدر بدونه غالباً
واختياراً باني نفقة الخدمه
في الأولى وقد اختلف بحسب

تقهار الإله السدب بجهلهم حتى به الزوجه الله تعالى أنفاد من عبد السلام وجوه في
طاعت ترى الاجتناب منها أي علم منها تعدد ويتم له (قوله أو معار) ومنه لو سكن معهما لم يكن له
تجوز أبيها إن سكن في ذلك من غير اذفن ولا يمنع تزوجه لاجرة كسره له قبل على الحلال (قوله
واحد امره الخ) وله من نفقة من ادخل واحد من خدمه ليس بخدمه من نفقة من ادخل واحد من خدمه
دار سواء أكن ملكها أم بغيره له شرح در (قوله أي بان كان لها بخدم) أي حقه فذلك وان تقدم
فيه بالعدل يستغنى عنه لو كان مثله لا يخدم في بيت أو بما لكن هذه خدمته فيه بالفضل لا يصيب إخدمها له
حل (قوله أي بواحد) أي لا بأكثر وإن احتاجت لأكثره وهذا اختلاف الامتناع بخدمه ولو كان الواجب
فيه قدر الكفاية ولو أكثر من واحد فذلك قد ينفذ واحد وقال حنك وإن حدد قدر الحاجة له ومنه
في شرح در (قوله بمن يتقار لهما) والامتناع إذا أخدمها أحد أمولها أو كراد أن يتولى خدمتها
بنف لانه استحق منه غالباً وتعتبر به وله من نفقة أن توفى خدمة نفسها لتوفر له نفقة الخدمه لا تعتبر
بذلك مثله ولو قال أنا أخدمك لتسحق من نفقة الخدمه في بيعه ولو لم يلا يقضى منه فضل أو بوسايفه
ما يليق لهما بغيره وتسمى منه بقول الشارع له أن يخل ما يقضى منه فطاعت فيه بالفضل وهو رأى
مربوح والامتناع خلافه له شرح در (قوله كسوة) أي ولو تفرع عن قول أن نفقة لهما الامتناع لخدمة
يرد بن المنة عليه لاجلها لأن الفرض انه تبرع عليه لاجلها له شرح در (قوله ون كسوة جيلة) هذه
الغاية لرد وعبارت شرح در وفي الجيلة وجه بل بان العادة قد يمنع ذلك بانه غير مطردة وإن وجد
فهو لم يرض بعبادة ونحوها فليظن باليه (قوله لنقصا) أي أن كانت تقدم في بيت حده لم يخدمه
عاقلة بتسببه له حل (قوله من دون مالزوجة) من هذه المالتى قوله الشارع لليلين والمدين ما يليق
في نفقة يثمين وقوله نوعاً غير لدون وقوله من غير كسوة ماله من النفقة أي كونه كائن من غير كسوة
قوله جنباً ونواحيها من النفقة الثاني وقوله منها لخدمة له على ما قبله له شخصاً (قوله من نفقة
وكسوة الخ) سكنوا من العلم ونفقة كلامهم عدم لزومه له حل قال در وأوجه فوجه من وجوب
العلم أي الخدمه حيث جرت عادات البلد به (قوله له مدونك على مسرود الخ) لم يظهر بشرح هذا على ما قبله
والاول ذكره بعبارة مستقلة (قوله واعتبار باني نفقة الخدمه) وذلك لأن الخدمه والنواحي في النفقة
كل حاله تنص وهما مستويان في الثانية ويراد في الأولى بالخدمة كسوة لادفانها في الأولى لهما
سنة تنص بسوايه لهما والخدمة عند وجود الفرض لادفانها كسوة كل عند فقد الفرض الوارث
لادفانها لثان والادفان قد يرد بالادفان لادفانها (فانما) علم بمجاز كونه من نفقة الخدمه مساوية
لنفقة الخدمه في الجنس والنوع ونفقة في القدر وان لادفانها لادفانها في الجنس والنوع ونفقة في القدر وان
الكسوة لادفانها في القدر لكونها بالكتابة ونفقة في الجنس والنوع ونفقة في القدر ونفقة في القدر
وكذا أنواع غيرها مما ليس من الظروف وغيره فلهذا له قبل على الحلال وقوله مساوية نفقة الخدمه
في الجنس والنوع وهذا بانيه قول المتن من دون مالزوجة ونوعاً من نفقة الخدمه
على مقدر والاول وقد اختلف الكسوة لهما الخ أو شوري (قوله فتح) بل يقبل بالماله لظروفه الذي يليق
في الرأس له وبره من نفقة من نفقة الخدمه لادفانها في القدر لكونها بالكتابة ونفقة في الجنس والنوع
والاول قوله ونفقة من نفقة الخدمه في القدر لكونها بالكتابة ونفقة في الجنس والنوع ونفقة في القدر
الخار وجميعه فتح مثل محو كتب ونفقة لادفانها في القدر لكونها بالكتابة ونفقة في الجنس والنوع
ونسق والمخدمه وجوه الأستعداد لخدمة العمل بالعرف الطلوي له حل (قوله ما يفرقه) يتم

الراه

الاطعام وقد اختلف الكسوة فيص ويحتمل كسوة كسوة الخ ونفقة ونفقة وادفانها في القدر ووجوه لكل جهة في
الاشارة لادفانها في القدر ما يفرقه وما ينفق به كسوة لكونها بالكتابة

الوجهين بل تلكها الخادمة كتحك إلى وجهه فتنفسها لكن الزوجة المطالبة به المطلقة تنفسه لمحوكة
ولاست خروا تبت (قوله أو بالمر) المتمدان الخادم المرتضى تنفسها اه حل (قوله وتطلى
الكسوة أول كل سنة أشهر) وهل هي كالنفس فلا تخافهم فيها قبل تمام الفصل كالتخصص في النفقة في
اتناه اليوم أو الخاضعين أول الفصل وبغير الزوج على المدعى حيث تدعى بغيره بان الضرر بتأخير الكسوة
إلى آخر الفصل أشد الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم به نظرا لما قبله التالى أو دون ذلك على حد
فواحق ما استوجبه ولما راجع قال المسمى بالنظر من هذا التقدير في غالب السداد التي تبقى فيها الكسوة
هذه المدة فلو كثر في بلادنا في هذه الكسوة في هذا المدة لفرط الحزن أو لردا ما يتبين لولا أنه لا يمت
عادتهم وكذلك ان كانوا يردون ما سبق سنة مثلا كالكسوة الوثنية والمود كحل السواد بالسنة المهمة
فالشبه اعتبار عادتهم وبهم من اعتبار العادة لهم ولو اعتادوا التقدير كل سنة أشهر مثلا لرفع لها من ذلك
ما حوز به عادتهم فإل في تلك المدد وجوب تحديد على العادة لا على المستحقة خاصة أخذ من تلك المدة
دون ما بعدها اه عى على حد (قوله وتطلى الكسوة الخ) فان شئت في أثناء الفصل سقطت كسوة
فان عادت لاعتادتها فله من أول الفصل المستقل ولا يصح ما قبل من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم التزوا اه
شرح حد وقوله فان شئت في أثناء الفصل سقطت كسوة فله من أول الفصل لانه بمنزلة يوم التزوا اه
اسقطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى التزوا يسقط ذلك عنه قبل ذلك سنة لا يبيته كالمعسر أو ما عدا ذلك
والتزوا وبما يأتى في قوله في الفصل الآخر من ثم لو اعتاد ما عداى سقطت بشروطه فانكرت صدقت
اه عى عليه (تبيينه) سياتى في آخر البين انه لو اختلف الزوجان أو وارتجما أو أحدهما وارث
الآخر في اعتقاده ان لم يمتلأ لاحتاحه ما فهو لا لكل تخلف الاستحسان بل يكتفى به ولا يخص به
فان سلفا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى به ما له شيئا حد واعتاده اه قل على
الجلال (قوله من وقت وجوبها) في جهات تطلى كسوة أشهر ابتداء من ذلك الوقت وهذا مشكل
فان المناسب لثنته غير المناسب لمصنف الفصل على هذا الوجه قد يكون مقتضى شأنه وصفت هذا قال المسمى
على وجه عبارة شرح الروض فلو عطف عليها في أثناء أحدهما حكمه بعمامات في نظيره من النفقة أول
الباب الآخر اه وأشار بما يأتى في مقدمه الشرح في قول المصنف على مقرر وجب كل يوم من الاسوى
فيما يحصل التمكن عند الفرو وبكنا حصل الذى تقدم انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط هنا
اه أقول وينبغي ان يشرى فيما يدفع له من جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر ما يضى قبل التمكن ويجب
قسط ما قبل من الشمة فيشترى لها من جنس الكسوة ما يلو به والميركة على تعيينه اه عى على حد
وفى قل على الجلال قوله شتا هو سنة أشهر وهى فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبار ما قبله
وكل فصل منهما فصلان فصل السنة الأربعة وهى الشتا والربيع والصيف والخريف فالشتا منها فصلان
الفصلان الأولان أو الصيف هاتوا الفصلان الباقيين ولو وقع التمكن في أثناء فصل من الفصلين هاتوا فصل
ما قبل منه مما يجب فيه على مقدم ماله ويتأخر ذلك البقية فصل كوالى داغلو باذ كرم ان ما عدا
به المصنف أولى من عبارة غيره وقوله وتطلى الكسوة أول كل سنة أشهر من وقت التمكن الذى مدغمهم
به على ما قبل الأول بانه لا يتصور وجوده فكيف في أثناء فصل إذ كل سنة أشهر من وقت التمكن بحسب فصل
وهكذا لا بد من هذا الراد ما لم على كلامه هذان الفصلان فصلان فلهذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء
ملازمه لا تتم السنة أشهر الا نصف فصل الصيف فكيفه فان قاله طلب أحدنا تصنيف على الآخر
فهو تحكم وترجع بلازم بوجوه فصل ان ما يلزم من الكسوة على الشتاء ما يلزم به الصيف ويلزم على
تقليم نصف الشتاء ان يلزم في نصف الصيف بالربيع أو بسطة فيما كان لا يلزم على تقليم نصف

أو الخادم لهذا أهم من قوله
بما جازها (سنة) من ذلك
(وتطلى الكسوة أول كل
سنة أشهر) من كل سنة
فإن سدها اصطلاحا من وقت
وجوبها وتبصر بنية
أشهر بعبارة روضة كالمها
أولى من تعبيرة بشتا وصف
لما جنى وما يبنى سنة ما كثر
كالمشتر والمشا

الصنف انه يسقط في نصف الشتاء كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل ما لم يران لم يشل بالنسبة
 وأما كل نصف باقى فصله بطل ما له ورجع الى ما قبل الأول فلم يدرى ان هذا اذا ما جاهل أو غافل أو
 ذاهل حيث لم يميز بين الكلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العظيم اهـ قوله بعد في وقت
 تعدد دعاءه (ما) يتوخى من وجوب تعدد دعاء على الزوج على العادى وجوب اصلاحه المتأخر كالمسمى بالتعدد
 اهـ سم على جـ ومثل ذلك اصلاح ما عده لهن الا نية كنيض النكاح اهـ عرش على مـ (قوله
 أو ماتت فيها) أى أو ماتت هولم ترد أفهم قوله لم ترد ان حصل ذلك بعد قبضها فن وقع موت أو غرق قبل قبضها
 وجب لهن قيمة الكسوة ما يقابل زمن الصنف على ما عده ابن الرافعي نقل عن المسمى لكن المصنف
 كما أتق به المصنف رحمه الله وهو ما كلفها وان ماتت أول الفصل وسبقه الى نحوه أو باقى واعتد به جمع
 متأخرون كالذوى والمقتضى وأما في الانتصاف فالولا يول عليه ما كلفها كلفها بمعنى لحظة
 من الفصل لان ذلك حصل وقتا لا يحاط به فخرق الحال بين قليل الزمان وطول أى ومن ثم لم يكتف بالقبض
 وجاز لها التصرف فيما قبل أو أعطاه فقتصر كسوة مستقبلة يوازى ملكتها القبض كجيب الزكواى ستران
 حصل مانع ولا ينافى ما ذكر من القياس على تعجيل الزكواى لهم ما وجب بسبب امتنع فقده عليهم مع ان
 المتأخر منه امتناع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجوده من سبب لان النكاح سبب أول غاز حيث لا تعجيل
 مطلقاً اهـ شرح مـ (قوله أو يكس مدة فدين) عبارة أصله مع شرح مـ ولو لم يكسها أو ينقصها مدة
 مع تعجيلها فيها فدين من جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا قلنا لانها استحققت ذلك في ذمتها لما انعدم
 في حالة وجوبه ولو مضى فمطلوب بان لها ما عين قومه فلا مطالبة لها به كما أتق به الواهب رحمه الله تعالى انتهت
 (فصل) في وجوب المؤن أى المتقدمة بانواعها العشرة وموجب الكل شئ واحد وهو التمكين فذلك
 أفرادها والسقطات خمسة دهن نوز وسفر واشتغال بغسل مطلق وقضاء موع بعدمعنه فذلك جمع
 المسقطات اهـ وقوله وسقطتها أى وماذا كرمها من قوله ولرجمه مؤن غير تنظف الى آخر الفصل (قوله
 على ماس) أى على التفصيل المار فى الأنواع العشرة أى من وجوبها وما يوجب فى سلاتها منها وهى الطعام
 والادوم والجم أو كل سنة اشترى كل واحد منها وهى الكسوة أو كل وقت اعتد فيها للتجديد وذلك فى أربعة
 منها وهى ما تنقده عليه ما يتأمن عليه وتنظف به وآلة الاكل والشرب والطبخ وآلة التنظيف وأدائها وذلك فى
 اثنين منها الاسكان والادوم اهـ شرح مـ بنوع تصرفوا بوضاح وقوله بالتمكين أى المستند بعد
 وقوله لا بالقدر أى وحده (قوله ولو على صفر) هذه الغاية للرذلى من قال لا تجب عليه لأنه لا يستمتع بما يجب
 هو معنونه اهـ من شرح مـ وكذلك قوله الا لصغيرة الرذلى أيضاً على من قال لا تجب لها المؤن وبصورة أصله
 مع شرح مـ والظاهر انه لا تغتفر له مؤنة لصغيرة لا لتحتمل الوطء وان سلمته لان تغتفر وطئها لمسى فأنها
 قبلت أهلاً لا تمتنع والثانى لها التفتل لها ما يستعده وفوان الاستمتاع بسببها فيمعنورة كالرقيقة
 والرقعة وفرق الأول بما عرفت فى التطيل والآخر انما تجب لكبيره أى لمن يمكن وطئها وان لم تبلغ كما هو ظاهر
 على صغيرة يمكن وطئها اذا مرضت على وليه لان المنع من جهته والثانى لا تجب لأنه لا يستمتع بها بسببها
 معنونه فلا يلزم عنهم انتهت (قوله بالتمكين) أى التام أو يشترط بالافرام من الزوج أو بينة أو بانها فى
 غير ميلة لا لطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ونحو جهات التام ولو كانت لا تقطع مشلاً وفى دار خصوص مشلاً
 فلا نفقة لها اهـ شرح مـ وقوله وفى دار خصوص أى ولم يستمتع بها فيها أو فى الوقت الذى سلف فيه
 والاوجب كما سافر معه بلا ذمتها ولكنه تمتع بها فى السفر لان تمتعها فى الدار المذكور تركضها ما دامها فيها
 اهـ عرش طيسو بحث الاستوى انه لو حصل التمكين وقت الفروغ القياس وجوبها بالفرق وقال الشيخ
 والظاهر ان ما ادعى وجوبها بالتصاف فلو حصل ذلك وقت الظهور فيبقى وجوبها كذلك من حيث تدنو خالف المقتضى

بعد وقت تعدد دعاءه كما
 مر (فان تلفت فيها) أى
 السنة الا شهرو ولو لا تصغير
 (لم تبدل أو ماتت) فيها (لم
 ترد) أو لم يكس مدة فدين عليه
 بنهاية الثلاثة على ان الكسوة
 تخلط لا مباح
 (فصل) في وجوب المؤن
 وسقطاتها (تجب المؤن)
 على ماس (ولو على صغير)
 لا على كسوة (لا صغيرة)
 لا توطأ (بالتمكين) لا بالقدر

فرجع عدم وجوب القسط مطلقا لاجتماع المراتب اقسامه قوز بها على الليل والليل تقبص حصته مما مكنته
من ذلك ثم عطله الا على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء بل قول الانسوى ان القياس وجوبه بالمغرب
صريح فيه اذ الظاهر ان مراده وجوبه بالقيس لا مطلقا كما افاضه الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم ينقطع بفتح اليوم
بالتيه بنشور وانما لا قوز على زمانها الطاعة والنشور لانهم لا يتجزأ من ثم سلمت دفعه فلم تعرف غدو فتعبدية
لا يمكن الفرق بانه تحلل هلصة فترى ان التوزيع معهما لا ينافي بانه لا مضاة فوجب قوز بها
على زمن التمكن وصدمه اذ لا تعدى هنا صلا وقياس ذلك انهم لو تضمنوا التمكن بلا عذر ثم سلمت انشاء اليوم
مثلا لم قوز ع وسيقاى عن الاخرى ما يؤيده قال البقعي ومقتضى كلام الرافعي في الفسخ بالاعسار ان له
اليوم في النقصان هي التي بعده كمر وسببه ان عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلتسكن ليلتي
الليلة تابعة لايامها اه شرح حر (قوله بالتمكن) أي ويأبى يوم فلا يجب عليه دفعها اليه عند السفر بل اما
ذلك أو يدفع ذلك ان يوقى به لينقضي عليها كذا في علم ان لها ان تطالب بكنها بعد سفر ملازم بحسبه وبذلك
(قوله بالتمكن) فان حصل التمكن في الانشاء وجب القسط بانه انما اليوم والليل ان كان غير مسبوق بنشور
فان كان مسبوقا بنشور فنقل عن شياخه لا يجب القسط لانه سقط الجميع اه حل لمصداقته سم
عن حر وقيل التمكن لا يؤثروا لولوعه فزور عبارة عرش في كسب السدائد على قول المنهاج ولا يسل
صغير ولا مرضه حتى يزول مانع وطه قوله حتى يزول مانع وطه المانع أي ولا تنقطع له السدائد التمكن ويقتضي ان
منها ما من استعملت لقوة تنظفوا كل من عذرت في عدم التمكن انتهت وفي ج ههنا ان الزوج لو
مرضت عليه المار بقتايس لم الامتناع من تسليها بخلاف ما عرفت عليه الصغيرة فله الامتناع منه اه (قوله
لانه وجب المهر المخرج) عبارة في شرح الروض لا بالاعتدال بالجمولة والجمولة بالاعتدال بالجمولة ولا به
وجب المهر وهو لا يوجب المخرج انتهت يعني ان العبد يوجبوه واما تسليها فلا يجب لان اوقات الوطء
اه حل وعبارة عرش على حر قوله لانه وجب المهر المخرج مع وجوبه بالاعتدال بقتايس معنى قطعه
وهي وجوبه بالاعتدال حيث انه لو ان أحدهما قبل التمكن استرا المهر وأطفاها قبل الدخول استقر النصف
انتهت (قوله والاعتدال بقتايس) كذا في المقام لا سيما به شيئا بل ولا لا سيما بل كذا في قول الروض
عوضين مختلفين (قوله لتعذر الوطء لمضى فيها كذا في نسخة) بخلاف الموضع والرخاء فان المرض بطرأ وزول
والزنى مانع دائم قدر في به ويشق معترك التفتق من التمتع فبغير الوطء لا يوجب فيها كذا اه شرح
الروض (قوله ومصر) أي مراحق وهي ما قارب اليوغ وعبارة حل المصر بمائة المراحق في الذكر
لانه يقال مسمى مراحق وصية معصر ولا يقال مراحقة انتهت ومنه في شرح حر (قوله نعم لو سلمت
المصراخ) الاوجه ان عرضها نفسها عليه غير شرط بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لم يمتنعوا بغيره
كما قاله الاذري عن ثعلب المنة ليس بشرط أيضا بل الشرط التسليم التام وكذا في المون شام بالقتل نفسها
لزوج مراحق تسلمها وان لم ياذن بوليها لانه اذا عليها اه شرح حر وقوله بل متى تسلمها وعلى هذا
فانقاس ان لو سلم المنة بنفسه كفي في وجوب فختها وقوله وكذا في التسليم التام بالقتل نفسها فاخته ان المنة
لو سلمت نفسها للمراحق وتسلم لا يعتد به وقضية قوله لانه اذا عليها خلاه اه عرش عليه (قوله ان تقول
له المكنته) أي ولو بوضعه فتمكين السفينة معتبر بقوله أو ولو غيرهما المراد بالغير الصغيرة والمجنونة اه
رشدي وعرش على حر (قوله أو ولو غيرها) فتمكينها ان غير المحمورة لا يعتد بمرض ووليها وان
زوجت بالاحياء فلا يجب عرضها فختها ولا غيرها وانما الظاهر انه غير مراد اكتفاؤه على ما عرف الناس من ان المرء
سيما البكر انما يتكلم في شأن زواجهما ولا غيرها اه عرش على حر (قوله نعم في وقت المهر) أي الحال يخرج

لانه وجب المهر والمهر
لا يوجب عوضين مختلفين
وانما يجب الصغيرة لتعذر
الوطء لمضى فيها كذا في نسخة
بغلاف الصغيرة اذا المانع من
جهته (والعبارة في) تمكين
(بجنونة ومصر) تسكين
وليها (لها لانه انما يطلب
بذلك نعم لو سلمت المعصر
نفسها فانسألهما الزوج وقتها
الحسنة وجب المون
ويكتفي في التمكن ان تقول
المكنته أو السكرى أو ولي
غيرهما متى دفعت المهر مكنت

به ما عتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كعامة وتعدو تش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا
 للمراة بل امتناعها لاجله من التمكن فلا تسحق نفقة ولا غيره ما عتد دفعه أيا لاهل الزوج فلا
 يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن اه ع ش على مر (قوله في دفع المهر الخ) يهيم من هذه
 العاوانة يجوز لها ان يوليها حبس نفسها لاجل قرض الصداق ولا تكون بذلك منزلة فقيرة فبما أتى وتسا
 بنشور كمن غتم بماله اذ لم يكن المنع جائزا لها وعبارته في كطب الصداق ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل
 ملكته من كاح انتهت وفي الروض وشرحه ههنا انه (خرج) واذا حوزت له حبس نفسها بعد ان
 بشرطه المذكور في الصداق وهوان يكون معينا او حالا ولم يدخل لم لا تسحق نفقتها وقد تقدم به في كطب
 الصداق (قوله عند الاختلاف في التمكن) خرج به الاطلاق والنشور قصدوا وجه عند الاختلاف في واحد
 منهما اه ش ههنا (قوله فان عرفت عليه الخ) أي الصور رثانه حاضر بالبدل لصح قوله من بلوغ الخبر وان
 لم يحضر بخلاف ما اذا كان غائبا فلا بد من حضوره بالقول اه شيئا أي أوصى ومن عكس فيه حضوره لم
 يحضر كأشارة المتيقرة فان غلب الخ اه (قوله فان عرفت عليه الخ) أي ان كمن مكلفا والا فلي وليه فاعلم
 نعرض عليه مدة فلا تنفقه لها تبا إلى في تلك المدة وان لم يجلبها لم تعلم بالعقد كمن زوجت بالاجرا كخوها غير
 ادم التمكن اه شرح مر (قوله من حين بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر زمن يمكن فيه الوصول اليها
 وسأني في القالب اعتبار الوصول اليها اه سم على من هج اه ع ش على مر (قوله من حين بلوغ
 الخبر) أي ان كان الخبر نفقة او صدقة الزوج ويصدق في عدم تصديقه انظر اه قل على الحلال (قوله
 ابتداء) أي قبل التمكن بدل عليه ما عتد وقوله تنشورها قيد بذلك لمتاح في تبين المونة او رفع القاضى
 والا فلا سترت على الطاعة كانت المنة مستمرة وقوله وقد رعت الامر معطوف على كل من قوله بعد تحكيها
 وقوله ابتداء (قوله كتب القاضي) أي وجوبه باده حكمه بمنها طاعة اه شيئا (قوله فيجب الخ) لها بالنسب
 صلتها على لم يوجو زوجه على انه خبر بصدع عذوف اه ع ش على مر (قوله لتسليم الخ) عبارة
 أصله مع شرح مر فيجب لها ولو كل من تسلموا يجعله انتهت (قوله من حين التسليم) أي بوضو
 أو وصوله اليه فلا تسحق النفقة فمد إلى الباء لغة اه حل (قوله فان في ذلك) أي مع قدرته عليه ما اذا
 منه من السير والتوكيل عذر فلا يرض عليه شي لا تنفقه تصيره اه شرح مر وقوله فلا يرض عليه شي
 أي لا يرض القاضى لقلن علم العذر فان خلاه لم يصح فرضه يني انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل
 منه الا لا ينسب له انما عتد اه ع ش عليه (مادة) ههنا الشهاب مر عن امر اذ تل عنهنز وجها ورك
 معها اولاد صغار ولم يترك عندها فتقولا ان ايامها لم تنقوا صاغت مصلحتها ومصلحة اولادها وحضر الى حاكم
 شرعى وانتهت ذلك ونسكت وتضررت وطلبته منه ان يرض لها ول اولادها على زوجها نفقة فرفض لهم
 عن نفقتهم فقدم عينا كل يوم واذن لها في اخذ ذلك عاجلا على اولادها أو في الاستدانة عليه عتد العذر الاند
 من ماله ونزوح عليه بذلك فبقيت ذلك ثمنه فبطل التقدير والقرض ههنا وانما في الزوج زوجته مقبيل
 كسوتها عليه حين الصدقة كما يكتب في وثائق الانكحة فومت على ذلك ثم قد طلبته بما قدر لها عن ثقت
 المدفوعة عليه عليه عند حاكم شافعي واعتز به والزمه فبطل الزم ههنا أم لا وهل اذ لم الزوج ورك
 زوجته ولم يقدروا كسوة أو ثياب سوا تلك الحاكم الشافعي ان يقدروا على كسوتها المانية التي حلت على
 استعانتها عند او اعلم كذلك وقدره اه كمن في القضاء لان نفقته ذلك أم لا وهل ياتعه القضاء من
 الغرض لزوجة والا لادع النفقة أو الكسوة عند نفقة أو الحسرة وقد هج أو لا جانب تقدير الحاكم
 في المسائل الثلاث هج اذ الحسرة واجب اليه والله لله يتبته فله هو طلب عليه بل قد عجب عليه اه سم
 على ج وقد يتوقف بعض ذلك لا يجوز الاعتراض عن النفقة المستحقة كما تقدم وجبارة سم على

(وحالف الزوج) عند
 الاختلاف في التمكن (على
 عدمه) تبصدق فيه لانه
 الاصل والتلف من زلدي
 (من عرفت عليه) بل
 عرفت المكافاة والكرى
 نفسها على كان حيث اليه
 انفسه لانه حتى البلاء
 عرض المجنونة أو المص
 ولها على مولو بالبت
 اليه (وجبت مؤمنا من)
 حين بلوغ الخبر له فان
 غاب الزوج عن بلوغها
 ابتداء أو بعد تحكيها ثم
 تنشورها وقد رعت الامر
 الى القاضي (وأظهره
 التسليم كتب القاضي
 لقاضى بلده ليطعه) بالحل
 (فيجب) لها حالا (ولو
 شائيه) ليسلها وتجب
 المومن من حسن التسليم اذ
 بذلك يحصل التمكن (من
 أي ذلك) (وصى زمن)
 المكان (وصوله) اليها

المنهج (فرع) • اذ انراض بالشر والقاضي لهما دراهم عن الكسوة مثلاً جازاً فاذ احكم بشئ زيم
 مادام راضعاً بذلك حتى اذا مضى زمن استقر واجبه يقتضي التقرير فليزيم دفعه فاذا رجعا أو أحدهما عن
 التقرير رادعاً فحكم من حين الرجوع لانهما لم يرضيا • أيضاً • مر ثم ذكر ما عاقل ذلك وانه ينبغي ان لا
 يقتضئ لزوم والا فلا وان الحكم بذلك ليس حكماً حقيقياً وهو ظاهر اه عـش على • مر (قوله فرضها
 القاضي فيما له) أي اللغة الواجبة على المصر حيث لم يزل له اختلافه وكما يضاف قوله فرضها القاضي فرض
 القاضي ليس بشرط في وجوب النسخة بل يجب بدو الخبر ومضى مدة امكان الوصول اليها إعادة اه حل
 (قوله فانه جهل موضع الخ) هذا صريح في قول المتن ان القاضي يملكه الشرع بانه عليه بدو وصل اليه وقوله من يملكه
 أي القائب (قوله وينادي باسمه) حذف تحسيرا (قوله وأخذ منها كفلاً) أي يكفل بدينها بسبب ما يصره
 لبعضها ذاتين عدم استحقاقها اه حل وفي عـش على • مر ان أخذها الكفيل واجب ثم قال
 وأظهاره بأخذ قبل ان يصرق له ولو يشكل بانه ضمان مالي يجب فان قلت هو من ضمان الدول المتقدم
 قلت ليس كذلك لما تقدم من ضمان الدول انما يكون بعد قضاء القابل وليس هذا كذلك اللهم الا ان يقال
 ان هذا مستثنى اه وأظهار ان الاراد من أصله لا يرد لان هذا من قبيل ضمان الاحرار لان ضمان
 الدين يدل على هذا قول الحلي أي يكفل بدينها بما يصره لبعضها ذاتين عدم استحقاقها (قوله وتسقط
 بنشور) أي ولو في بعض اليوم ما لم يستقم ما فيه ولو لحظت كان حصل الاستماع ولو كانت مصر على النشور
 وجبت لها النسخة بوجهها ولو لم يمتها لم يصره • مر في شرحه ظاهر باعتاده فهذا تخصيص حسن فليقتل له
 قر ربيعة العثماني والزمري وقال الحلي وقال لا يجب له الاقرو زمن الاستماع وقطوعه بارة • مر
 ولو امتنع من النسخة لم يعلم بجبوتها الا ان كان يمتنع ما في زمن الاستماع فقبض بصيرتعه بما هو اذن
 النسخة حينئذ أي كانه صانع النسخة وهو يمتنع ما في عهدها في كل ما هو اذن وغيره من الماوردي وأقره
 وأبقى به الوالد وما رقى ما فيه بغير اذنه من وجوب نسخها بحكمها وان أثبت بصيانه صريح فيه بقصدته
 حرمان ذلك فيأمره بالنشور وظاهر كلام الماوردي انها لا يجب الا زمن التسليم دون غيره نعم يمكن
 في وجوب نفقة اليوم غنم لحظته من وكذا البصل اه بالحرف لكن كتب المحشي على قوله وظاهر كلام
 الماوردي الخ معتمد وكذا على قوله ثم الخ فليأمل ذلك فانه ينافي بالتقرير السابق اه ولو جهل سقوطها
 بالنشور زانق رجع عليها ان كان ممن يتقضى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وانما يرجع من نكح أو اشتري
 فاسدا وان جهل ذلك أي وان لم يستمتع بها لانه شرع في عقد ما على انه يضمن ذلك وضع البدل وكذلك هنا
 اه شرح • مر وقوله ولو جهل سقوطها وماله ما لو جهل نشورها فانفق ثم تبين له الحال بعد اه عـش
 عليه (قوله وتسقط مؤنهما) أي مؤنهما العشرة المتقدمة فكلها تسقط بالنشور وما بعده اه وبعبارة
 وتسقط المؤن كلها بنشور زناه حتى لو نشرت أثناء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بغيره أو أثناءه فصل سقطت
 كسوته الواجبة بآله وعل من ذلك سقوطها لما يردوم وفصل كسوة النشور بالاولى انتهت وكتب عليه
 سم قوله حتى لو نشرت أثناء يوم الخ في النشور بالنسبة لما يردوم ويجب كل فصل كالفرش والاداف ووجه
 البرهنة يسقط ذلك ويسترد بالنشور ولو لحظت في مدة قائمها أو كيفما الحال ولا لاخرى فيه تردد واحتمالات
 تراجم ويحرم والترجيع ويبيح السكن فانظر ما يسقط منه بالنشور وهل سكن ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل
 أو زمن النشور سقط حتى لو أطاعت بعد لحظتها سقطت لانه غير مطر زمن معين فيه فطر ولا يبعد سقوط سكن
 اليوم أو الليلة الواقع فيه بالنشور اه • مر اه (قوله ولو في بعض اليوم) أي وان رجعت الطاعة فبعض وكذا يقال
 في بعض الايام التي نشرت لحظتها في الليلة أو اليوم سقطت نفقة اليوم بأكملها وكذا كسوة الفصل بتمامها وهذا
 كلما لم يمتنع من ان يمتنع ما ولو لحظت لم تسقط بل يجب نفقة اليوم بأكملها وكسوة الفصل بأكملها على معتمد • مر

(فرضها القاضي) في ماله
 وجعل كالتسليم له لان المانع
 منه ان جهل موضع كتب
 القاضي نفقة البلاد الذين
 ترد عليهم القوافل من يملكه
 عادة ليطالب وينادي باسمه
 فان لم يظهر فرضها القاضي
 في ماله الحاضر وأخذ منها
 كفلاً بما يصره لها
 لاحتمال موته أو طلاقه
 (وتسقط مؤنهما بنشور)
 أي خروج من طاعة الزوج
 ولو في بعض اليوم وان تأثم
 كسوته ويحتمل والنشور

وان قبل التمسك على زمن التمتع وغيره اه شخاوفي قل على الجلال ولا تمرد بعدوها للمعاذ بقية
 الميلة أو الولد والمفضل بالتمتع على المعز كما تقدم اه قوله كتمتع قال الامام الان كان امتناع دلال
 اه سمع على منعه اه عرش على حر قوله كتمتع ولو يحبسها ظاهرا او يحرق وان كان الحابس هو الزوج
 كما اختصا كلام ابن القري واعتمدوا الفرجه انه تعالى ويؤخذ منه لا يولى سقوطه بسببه ولو بقي لغيره
 بينه وبينها كما أتت به الواجده الله تعالى وابتعداها وطشه ومن النشور ان ضمانتها لمن السفره
 ولو لم يفسد كملها ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والتصدوان لا يكون السفر في البحر المالح ما لم تغلب فيه
 السلامة لم يخش من كونه محذورتهم ويشتق مشقة لا تختمل عدة اه شرح حر قوله ولو بلس أى وتظر
 كان غطت وجهها أو تولت عنه وان مكنت من الجماع اه شرح حر قوله كعباله وكبر أو صنفها
 أو حراجه فرجها وعلت انه حتى لمها واقضاها بخلاف منعه لمن التمتع لحر بخبر فلا يكون هذا فوجب عليها
 تمكينة وان كان به ذلك قوله كعباله هو مال العذر لكن يفيرا لليس اذا عباله ليست عذرا في منع العس
 فلا حجة للاعراض اه وثبت العباله باربع نسوة فان لم تكن معزتها لا ينظرهن اليها مكشوف الفرج من حال
 انتشاره جواز ليشهد وليس لها امتناع من الزنا في عباله بخلاف المرض لتوقع فساده اه شرح حر
 وسكت عن بيان ما يثبت المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الاطباء انه مما طلع عليه حال غالبا
 اه عرش علي وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره بقاء اثره حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تختمل عادة
 اه عرش على حر قوله بفتح العين والرجل مثاله عمل بفتح العين وسكون الباء اه شرح الرضوفى
 المصاح على الشئ عباله فهو بصل مثل خضم خضامة فهو خضم ورائه معنى ورجل عمل القراع خضم القراع وامرأة
 عباله تامة الخلق والمال ووزن سلام والرجل اه قوله لانه اما عذر دائم أى كعباله أو بطر أو وزول
 كالخض والنفاس اه شخا وقوله يمكن التمتع به لمن خض الوجوه هذا فارق ما لو خضت بالنفس
 المحجوة الصاد الممثلة حيث تسقط فقتلوه بطل شرح الرضوفى فارق ما لو خضت بغير وجهها من قضية الزوج
 وفوان التمتع بالسكينة انتهت قوله وتكره وجلاذن أخذ الرافى وغيره من كلام الامام ان لها اعتقاد
 العرف الدال على رضائهم بطل الخرج الذى يريد منهم لو علم مخالفتها لملكه في ذلك فلا ولو نشزت كان خرجت
 من بينه أو منعتة فتعاضد بها فاعطى ما طاعت في غيبته فهو عودها اليه لم تحب وثباتا دام ثابتا بغير وجهها من
 قضته فلا بد من تحبب تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة فارق نشوزها بالردة فانه يزول بالسلامة لطلقا
 الزوال المسقط وأخذ منه الأذرى انها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كمن منعته نفسها وغلب عنها ثم عدت
 للمعاذ عدت لغبتها من غير ناض وهو كذلك على الأصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلى والنشوز الخفى
 والوجه ان مراده بعدوها للمعاذ ارسالا لعلامه ذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلى وانما قلنا بذلك لان عودها
 للمعاذ من غير عمله بعد كملها ظاهر والاقرب كملها بلس ما عرفت في نظائر ان اتها بدها عند غيبته كالعارة
 وطريقها في عود الاستحقاق ان يكسب الحاكم يفسق في ابتداء التسليم فاذا عود وأرسل من تسليها أو ترك
 ذلك لغير عذر هاذا الاستحقاق ولو التمس زوجة غائبة من الحاكم ان فرض لها فرضا عليه اعتبر ثبوت النكاح
 واتمامها في حكمه ولو خفي على استحقاق التفتق وان لم يتبض عنه تفقست قبله فينتد بمرض لها عليه فقتل مصر
 حيث لم يشته انه غير موالوجه حصل ذلك على ما اذا كان له مال حاضر بالبدن بدلا لخدمته والا فلا فائدة
 لفرض الان يقال يعمل ظهور ماله تأخذ من غير احتياج لرضه اه شرح حر قوله وتكره وج
 من مسكتها أى طاعة أو تكره بفتح والتم تسقطا وثبات العذر اه قل على الجلال قوله وتكره وج
 من مسكتها بالاذن لخرجت منه فبما وجبت فقتل بخلاف ما لو حست ظاهرا فلا يفتى لان الجلالة أقوى وما
 في شرح الرضوفى فيسقط عدم السقوط من قوله ولو عبا بفتح أى لا يكون بالنفس والصاد المهملة حتى يخالف

(كتمتع) ولو بلس (الا
 لعذر كعباله) فيه بفتح العين
 وهي كسر الذاكر بحيث لا
 تختمله الزوجة (ومرض) بها
 (بضرعه الوطه) وحيض
 ونفس فلا تسقط المزن لانه
 اما عذر دائم أو بطر أو وزول
 وهي معذرة قد يوقد حصل
 التسليم الممكن ويمكن
 التمتع به لمن بعض الوجوه
 (وتكره وج) من مسكتها بال
 اذن) منه لان طليها حق
 الجس في معاقبته وجوبه

ما ذكرنا بل يبقى ان يكون بائنا والساد المجتدين اه سم (قوله الاخروجا المذ) وقيل قولها في ذلك حيث وجدت خريفة تدل على ذلك اه حل قوله وكلفته لم ينفذ الزوج عن خروجه (اي استغناء لاسر تحتاج اليه بخصوصا وادان السؤال عنه وتعلم ما اذا ارادت الخروج لم يسلم عمل لتعقيد أحكاما متتبع جهان فيها يحتاج اليها لالا والخم والسماع الوعظ فلا يكون مبدرا اه عش على حر (قوله ولتقو زيارتي غيبة) وظاهر ان محل ذلك لم ينفذ من الخروج قبل سفره او يرسل لها بالفتح اه شرح حر (قوله) ولتقو زيارتي خرج من الخروج لموت أبيها أو شهود جنازته اه زى وفي قول على الجلال قوله كيدتهم قال شيخنا حر وكذا تشيع جنازتهم وخالفه شيخنا زى وولي نحو أبيها نالكاف عند استغناءه ونخرج بماء كخروجه زيارته وقبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبة) أي ولم ينفذ من ذلك بان علم رضاه كانت عادة امثاله ذلك اه عز زى (قوله لاهلها) أي عمارم أو غيرهم وقيد ان زكى بالهارم قال حج وهو جهة بخلاف الاجناس ولو لم يكن خلا لثاني العمري اه حل (قوله في غيبة) أي عين البلوغ ينفذها عن الخروج ولم يتم عدم ضمان ذلك الا ان دل العرف على جواز ذلك وما نقل عن شرح التنبيه العمومي من انه ليس له الخروج او ان أبيها ولا شهود جنازته بحول عند شيخنا على الزوج الحاضر في البلد تمكنهم استغناءه وقررا في يدي ان خروجهم الموت أبيها أو تشيع جنازته مسقط لنقضها حر اه حل وينبغي ان مثل غيبته عن البلوغ وجهام مع خور وجهت قضى العرف مضى بطل ذلك من ذلك ما لوجرت عادة به اذ انرجع الى آخر التار من لاهلها الخروج العلية ونحوها اذ كانت ترجع الى بيتها قبل عودته وعلت منه الرضا بذلك اه عش على حر (قوله وولي حاجتها) غايه في التي وغرضها التهود المناسة الاصل التي ذكرها بقوله وكلاي أو لا يمكن كان عليه ان يدل هذا الغاية يقول وولي حاجة ثالث دليل ما ذكر في المنقصة الا من ردت سفرها لما جعلها التي في عبارة الاصل وعادة انه يفي بما سكت عنه عبارة الاصل هذا وقوله وكلاي أو لا وهو التي قوله لاهلها موقوف على حاجته ثالث أي كانه شامل لسفرها حاجتها وأمسرها لما جعلها من سفرها لما جعلها يسقط في الاظهر انتمت (قوله ولم يقدري على رد المالح) ليس بغيره من شأنها عن الخروج فخرجت فاشترت فقدر على ردها ولا اشينا عبارة وشرح حر والاقر ان هذا مجرد تصور ولا قيل لمن عدم الفرق بين قدرته على رد المالحا عن ان انتمت (قوله مسقط مؤنثا) أي علم يستحق بها فان استمتع بها ولو مرة وجبت مؤنثان حين استغناها هو بعدها اه عز زى ويكون تخمها عنفرانه (قوله منها من ذلك مسقطا) أي سواء اراد التهم أو لا وهذا هو المعتمد عبارة شرح حر وله منها منه والى لم يردت عليهم انما يظهر انه قد صار له ارادته فيدها ساقية فيضير رانتم (قوله) وله منها ماضوسما لم يقله قطعه ان شرع فيه كما قال في النخل يقتضي هذا الصنيع انه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع كان قبل قطعه بعد الشروع فيه أي حيث كان ينفذه اه حل (قوله) لا امتناعا من التمكين بما فعلته) ولا نظار في تمكين وطنه ولوع العموم لانه قد جاء في افساد العالم اذ ومن ثم حرصوا بما نقله أو فرضا موصوا هو حاضر ينفذه او علم رضاه وظاهر امتناعه مسقطا ان أرضها أو لها الذي ترصه وأخذ الرافق من هذا التبايل انتم لو اشتغلت فيته يعمل ولم ينفذها من تبليها كما طبقت بنظرها ان أمرها بتركها فمقتضى الادمانع من تخمها أي وقت أراد اختلاف قطعهها صغار الانها سقى عادة من اخذها من بينه وقضاها وطرف منها لو اذلم تنهيه كانت تشر وتقولونكم هاهنا تطوعا بغيرها على الخطر وفي سقوط نفقته حر وقد رقت الموجهان اصحهما عدمه والاقر ان الما حق الحاصرة كالبلوغ أو ادانت موم

قال وهو حسن من بين انتهى وقاص به ما بان (و) منه (قضاء وسما) من موم وغيره بان تم تدفوعه ولم ينفذ الوقت لان حقه على الفور وداعا للبراسي فان أثبت بان قطعه على خلاف منه (فناشره) لا امتناعا من التمكين بما فعلته موقوف على مسقطا

رمضان لانها مأمورة بصوم مضروب على تركه والاوجه تقيدها جواز المنع عن عكسه لوطه وانما لم يلبس
 بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان صوماً أو صرماً لم يملكه تعالى فصار منتهى لا يمكنه الوفاء أو محسوماً أو ضيقاً أو
 كانت رتقاء أو قنطرة أو مخيرة كالغائب أو لى لان الغائب قد يندم لم لا يقطع ولو كمل سفر من سفر امر خاص
 في شهر رمضان مكاناً غير حالي فصل المكتوبة في أول الوقت وأول لى التأخير من انقطاع على أوجه
 الاحتمالات في ذلك حيث لم يكن القطر أفضل اه شرح مدر (قوله أولى من قوله صوم غفل) أى أولوية
 عموم وجاهاً أما الأول فظاهر وأما الثاني فليصدق الصوم بالاتباع وقد علمت أنه ليس مراداً اه شيخنا (قوله
 ودخل فيه) أى في النفل المعلق صوم الاثنين إلخ فيه نظراً له وأب اه حل ولكن النفل هو المراد منه
 منه ما لم يذكره اه (قوله ومثل صوم نذر مثلاً غير ذاته) عبارة شرح مدر وله منعه من نذر صوم أو
 صلواته على النكاح وبأنه لانه موسم فم قياس ما في الاعتكاف من انه لو نذر اعتكافاً مستباحاً
 بغير ذاته ودخل فيه بلذته ليس له منها استثناءه هنو كذا يعتهم من نذر معين نذره به النكاح بلاذن
 منه بخلاف ما لو نذره قبل النكاح أو بعده بآذنه ومن صوم الكفارة ان لم تعص بسببه انتهت (قوله منشأ غير
 ذاته) أى سواء كان مطلقاً أو متبهماً كان أو زمان فم ان شرعت فيه بلذته فليس له قطعاً ما لنذره بآذنه فله منها
 منه ما لم شرع فيه أيضاً لم يفسد من نذره معين آذنه لها فيه وفي تعيينه (تبيين) لا فرق في جميع
 ما تقدم بين الباطن وغيره ولو ادعت فساداً في محال اعتهم منه آذنه لها في قضاء أو آذنه كإمسا (فرع) اه
 لو كان النذر قبل النكاح ميثاقاً لفرض الوقت فلا يعتهم منه ولا تسقط نفعته به ولا خيار له لوجهه ولو تسقط
 مستأجرة العين يعتهم من الاجرة ولو توفرت له ما لم يأت في الحايى له الخياران بطل لغوا في النفع
 على عوان رضى المستأجر بشكائه لانه وعدا يلزمه وفقر ما في نذر الصوم بان هيا ما حاله اه قل على
 الجلال (قوله وخرج به النفل الراتب) أى لو لا أول الوقت يعتهم من نذره بان زادت على أقبل مجزئ
 ويتحمل اعتباراً في الكمال بما يظهر لانهم راعوا فيه أول الوقت فلم تعد رعايته هذا أيضاً معلوم ان العبرة
 في المسائل المتخالف فيها قد بدلت لا بقيمتها اه شرح مدر وقوله ويعتهم من نذره به عليه فغير راتب الراتب
 والغرض حيث يعتبر فيه أكمل السن والاداء بطل شأن الغرض فروعى فيه بآذنه الفضل اه عش
 عليه (قوله الراتب كسنة الظاهر) ولا فرق في الراتب بين المؤكف وغيره انما من اطلاقهم بل ينفي ان مثله
 صلاة العبد من صلاة النصى والمسوف والكسوف والاحتسافه وان مثله الاذكار المطلوبة عقب الصلوات
 من التسبيح وتكبير العبد ونحوها مما يستحب فله نصيبه لو ان اه عش على مدر (قوله وصوم
 عرفه) رأيت بخط شيخنا ما نصه يخبر من صوم مستأجره صوم عرفه فليس له منه ما من تعجيل ما حث قلنا
 ليس له منه ما من تعجيل السنة الراتبة أول وقتها ونجته انه لو ارادت صوماً اتسقت من الزفاف انه منها لان
 القطر فيها أفضل اه ومنه نقلت اه شوى (قوله والاداء أول الوقت) عبارة شرح البهجة فشرح
 وليس له منه ما من نفل المكتوبات والراتب أول الوقت اه عبارة لروض ولا من تعجيل مكتوبة فالحال
 شرحه وقضية كلامهم انه يعتهم من تعجيل الراتب المكتوبة أول الوقت اه واعتد مدر بخلافه وان
 الراتب للمكتوبة اه مدر اه سم وعبارة شرح مدر والاعماله لان من تعجيل مكتوبة أول الوقت
 لحمازة فضلتها وأخذت ما ذكرى وغيره جواز المنع اذا كان التأخير أفضل لتو ابراد انتهت (قوله ولرجعة
 مؤن غير تظلف) ولا يسقط ما وجب لها الا بما ساق به ما يجب الاز وجفوت من وجب حتى ترضى باقتضاء
 العدة وتوضع الحمل أو غيرها ففى المدة في استمرار النفقة كما صدق في قضاء العدة وثبت الرجعة اه شرح
 الروض ولا وقع عليه طلاق ما تلوه على به فائق مدة ثم علم لم يرجع عما اتفق فيها يظهر كالتسوية نكاحاً
 فاسداً لاجتماع اثنائها بمسحورة صدمان لم يستمتع بها كالتسوية لاطلاقهم وحصل رجوع من أثنى ظالم لوجهه

أولى من قوله صوم نفل
 ودخل فيه صوم الاثنين
 والتيسر ومثله صوم نذر
 منشأ بغير ذاته وخرج به
 النفل الراتب كسنة الظاهر
 وصوم عرفه وعش وراه
 وبانقضاء الاداء والوسع
 المضي فليس له منها شيئاً
 منها لئلا كد الراتب والاداء
 أول الوقت ولتعين المضيق
 أصالة (ولرجعة) حرة كانت
 أو أمة حائلاً أو صلاً (مؤن
 غير تظلف) من تغفرو كسوة
 وغيره ما يلقه حبس الزوج

عليها وسلطته خلاف مؤن
تتلفها لا متناع الزوج
عنها (فلو أنفق) مثلا (المن)
بجل (خالف) بان بانشالا
(استردا) (نفع) (بعد)
اضاء (عدتها) تبين خطا
المن وتصدق في دواقرتها
ييمينان كذبها والا فلا يمين
(ولا مؤنة) من نفق كسوة
(الحامل بان) ولو بغير أو
وفا لا تنفك سلطنة الزوج
عليها (وتجب الحامل) لا ية
وان كن أولات حمل (لها)
أي لنفسها بسبب الحمل
لا للحمل لانها لو كانت
تقدر بقدر كتابتها ولو لها
تجب على المور والمسر
ولو كانت لها وجبت على
المسر (لا) لحمل معدة
(عن) وطه (شبهة) ولو
بشك فاسد (د) لامن
(فمن يخارن) له عدلانه
يرفع العظم من أمه بخلاف
الضعف والاضاع عارض
كردو رضاع وهن من
و يان (د) لامن (وفاء)
تدبر ليس الحامل التوفى عنها
زوجها فخر واهلها رضى
بأساندهم واهلها بانها وفاء
والتريب تستأمن منها
واهم تسقط فيها الوفا
بعد دينونها لانهما وجبت
قبل الوفا فاعترف عاقرها
الدوام لانه أقوى من الانتداء
ولما من ان البائن لا تنقل
الى عدة الوفاة

وأما سكتكم الخ هذا فتدبر لقوله فيما سبق ولا مونة لحائل بأن أي لا مونة غير السكتي أمأهي فقد تقدم أنها
تجب لكل مبتدع من فرقتوا وأشار لهذا التقيد هناك بقوله من نفقه وكسوة قوله ولا يجب دفعها إلا بالظاهر
حل ولو يكن في معاشة النساء ولو قبل سنة أشهر ولو أتى بطل الحبل فبان خلافه فجمع عليها والقول في تأخر تاريخ
الوضع قوله مدعيه فلو نالت وضعت اليوم فلي نفقه شهر قبله وقال بوضع من شهر قبله مدفت يسبب لان
الاصل عدم الوضع وبه النفقة سواء كانت حرة وأمة لكن إن ادعت الاتفاق على ولدها من مالها لم يرجع عما
أنفقه حتى تشهد أي تثبت أنها أنفقت وأوان الحاكم إذن لها أن تنفق لترجع عليه اه من الروض وشرحه
قوله لا يظهر وحل أي قبل ذلك لا يجب عليه دفعها إليها وإذا ثبت وجود الحبل لزما المدفع من أول العدة اه
حل قوله لا يظهر وحل أي ولو قول أربع نسوة فيجب دفعها للمضى من حين العلوق اه ج اه شوري
فصل في حكم العاصرة مؤنة الزوجة اه أي وما يدكر مع من قوله فلا نفقة لمن تنافع غيره إلى قوله ولا في
غيره لم يرد اه (قوله لا تصرف الزوج ولو صغيراً أو مجنوناً) نعم إن كان الزوج ضامن لزوجته من الأذن وهو موسر
فلا نفقة أو ضمتها أربعين مجبور وهو موسر فلا نفقة أيضاً ولو ثبت إحصار الصغرى بالينة كغيره وإحصار غيره
بها إن عرفه مالها لاكتفى اليقين على المئند اه قل على الحلال (قوله أعسر الأوكب) لا يمنع
إحصار متعار أو عرض لا يتيسر بهما اه من شرح حر ولعل المراد لا يتيسر بهما بعد مدة قريبة
فيكون كليل الغائب فوق مسافة النضر اه عش عليه (قوله وكبالاته) فلا نفقة امرأته وحل
مكتسب ما ينفقه عليه لأن القدرة بالكسب كهي بالمال فلو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تنفقه لأمه هكذا
تجب وليس عليه إن يدخل المستقبل فلو بطل من كان يكسب في بعض الأسبوع نفقة فجعله الكسب أسبوعاً
لعارض فسخت لتضررها وتكون قدرته على الكسب بمنزلة قدرته على غيره وإن كان يحصل البطالة
على الجملة أي العمل بأن لا يجد ما يمكن به عمله وتعدت النفقة لذلك وكان ذلك شتم غالب الأثر إجاز لها الفسخ
لتضررها اه من الروض وشرحه وعبار شرح حر ولا تزلج زمان ج برودة قبل مضي ثلاثة أيام (قوله
لا تقبها) ليس بشيد بل مثل الاتفاق غير إذا أراد تفصيل المشتقة بغيره اه شرح حر وج فكان عليه إن
يذكر بل هذا التقيد التقيد بالحلال إذ هو في معتبر كالشرح حر وقال في حجة تزويج بالحلال الحرام
فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ وقول الماوردي والوفى الكسب بنحو يسع تحر كعدمه بنحو صنعة آله
لهو حجة أنه أجرة المثل فلا نفقة زوجه ولو كان ما يملكه من كسبه وكان له من طيب نفس فهو كالبهائم وداد
الوجه أنه لا أجرة لما منع محرم لا طبائهم على أنه لا أجرة لآية تقدر نفقته ولو ما يملكه من كسبه أو ما يملكه
فلا حجة لكلاهما اه وقوله وما يملكه من كسبه ومن نحو التجم الطيب التي لا يحسن الطب ولا يعرف
الأمراض ولكن يطالع كتب الطب ويأخذ منها ما يصفه للمريض فأنما أخذ لا يصفه ويحرم عليه
النصف فيه لأن ما يملكه أجرة على نيل المعرفة وهو عار من أن يحرم عليه أيضاً وصفه وهو ما حجت كان مستنده
مجرد ذلك اه فتاوى ج الحديث بالمتن اه عش عليه (قوله وكبالاته) ونسبه السؤال إذ
لا منعه عليها ما صرفه بها فعمله بالأسوة وهو على ما مضى به فليس لكفى يأخذها من غير المحرف باله
لهو ومع ذلك لا يكفى السؤال بل إن سألوها أحضر لها ما تنفقه من عليها الفسخ ولا اله عش على حر
(قوله أو كسوة) عطف على نفقة يكون التقدير باتل كسوة وراد باتل الكسوة لا بد من مغلاف نفق
السراويل والكسوة لا نفقة بذلك اه حل (قوله أو يمكن) عطف على باتل فلا نفقة إذا وجد سكاك وغير
لا تقبها لأنها ما تدفع من العيان لها إن تخضع وجود غير الاتفاق اه حل وهذا مستغل من قول
المفتي أعسر أي أي يمكن كمن لا تقا ولا نفقه ما له لو أسير أي يمكن كان فلا نفقة وهذا المعنى
تهمه العبارة أيضاً وحل معطوف على نفقة يكون المعنى إذا أسير باقى لسان كن تفسخ ويلزم من الأعمار

وأما سكتكم فتقدم في العدة
أنه واجب ومونة عدة كونه
زوجة في تقديرها وجوبها
وما فيها وغيره الأتم من
قواعد النكاح ولأن في
الحقيقة مؤنة الزوج لا
لعمل كالم (ولا يجب دفعها)
لها (لا يظهر وحل) لينظر
سبب الوجوب ومثله اعتراف
المناق بالحبل وتعمير بل مؤنة
أهم من تعبير بالنفقة
فصل في حكم الأعمار
بمؤنة الزوجة ولو (أعسر)
الزوج (مألو كسبالاته)
بأنفس نفقة أو كسوة أو
يمكن لزوجه (أو مهر)
واجب

قبل الوطء أن صبرت) وزوجته
 بها كان أختت على نفسها
 من مالها (فغير المسكن دين)
 عليه فلا يسعها بمعنى الزين
 بخلاف المسكن للمساكنه
 امتناع (والأ) بأن لم يصبر
 (فلها فسخ) بالطريق الأولى
 لوجود مقتضيه وكذا فسخ
 بالجب والعنف هذا أولى
 لأن الصبر من التمتع أهول
 منه من النكاح (والأ)
 لاستمراره (لأنه) محض حق
 سيدها أما البعض فليس
 لها ولا سيدها الفسخ إلا
 بتوافقه كما عهده الأذري
 (ولأن تبرع) بها (أب)
 وإن هلا (لأنه) أريد من
 عبده أن يزعمها قبول التبرع
 وجهه في الأولى أن التبرع
 به يدخل في المأزق عنه
 ويكون الكاثة كونه وهب وقيل
 له خلاف غير الأب المذكور
 والسيد إذا لم يملكه القبول
 لما فيه من تحمل المنفعة لو
 سلمها للتبرع للزوج ثم سلمها
 الزوج لها لم تفسخ لثباته
 المنفعة عليه سحر به الخوارزمي
 في كافيته وخرج بالأثر أصاره
 واجب المهر والمهر المتوسط
 فلا نسبه لأننا نواجه الآن
 واجب المهر والمهر كزوات
 أصاره بالأدم لأنه تابع
 والنفس تقوم بدونه وواجب
 المهر فلهذا فلا نسبه للأصل
 بل هو قبل الغرض

بالأثر الأصار بالأكثر وهو أنه لو أيسر باقى المسكن ولو غير لا تنهى التمسك من هذا لافرق
 في العبارة بين إعادة المهر وبين إسقاطها فلتستأمله وأوجه عادة تأتى لها اه (قوله قبل وطء) متناقض بصر من
 حيث تعلقت بالمهر فهو قد في المهر فتأذى أعسر قبل الوطء بمهر قد وجب حيث فتوى في القهود وقيل أي يخرج
 بالأصار بالمهر قبل وطء ما بعد ماى الأصار للحاصل بعد هكذا استخدام من متبع في شرح الروض اه وعبارة
 أبي شعاع وكذا الروض بالصدق قبل الفسخ انتهت وقار المهر المذكور أن قبله حيث تفسخ بالجزء عنها
 ولو بعد الفسخ لكان في مقابلة الوطء فلا استوفاء الزوج كان المهر من المال فتعذر عدو بخلافها فلم يمتنع عليه
 التمسك اه شرح الروض (قوله فغير المسكن دين) الراد فيه للمسكن سائر المهر من المال فتعذر عدو بخلافها فلم يمتنع عليه
 والكسوة كذا يترجم من الصبر فو عساره أمه مع شرح م فان صبر وشو وجهه ولم تمنعه فتمتع بمساكنه
 سائر الزين مأسر المسكن دينا على أن لم يفرضها كما لم يمتنع عليه في مقابلته التمسك لأن لم يصبر ابتداء وانتهاه
 بأن صبر ثم تم لها الفسخ فلها الفسخ بالطريق الأولى ولا يلزم لها الصبر عن التمسك فاضية وعن تفسخ استخدام نعم
 ثبت في ذمتها وذكر الأذري بحثا من تخدم لتومر مرض فلم يمتنع في ذلك كالقرب بانه ثبت وقوله نعم ثبت أي نفقة
 الخادم وماله حيث كان خادم وصبر به وأقرضته أما الموصفت مدقن غير استخدام فلا يمتنع لها المسكن استخدام
 امتناع وقوله فتم في ذلك كالقرب بانه ثبت أي نفقة الزين مطلقا لما يقربها القاضي أو يأذن لها في
 اقتراضها وتعرض لو أن نفقة خادم من تخدم في بيت أبيه لا تسقط مطلقا وقاس ما روي في قوله أنها امتناع أن نفقة
 الخادم مطلقا أن قدرت وأقرضتها وجبت عليه والأثر اه عرش عليه (قوله والأفها الفسخ) أي على
 الفوق في المهر وصلى التراضي في غيره على مأساتي (قوله بالطريق الأولى) وهو ثبت لا مساز عند
 القاضي وأما ثلاثه أيام لم تحقق أصاره (قوله لوجود مقتضيه) أي هو التضرر والأصار أو تصير المعنى لها
 الفسخ بأصله لوجود الأصار (قوله أم المصطلح) قال شيخنا بعد حكايته نعم أن قلنا بكلام البارز في أن
 المرافعة بعد قرض بعض المهر كذا فسخ بكاتبه الفسخ لها ولو أن فاقها فمساكها اه شوري (قوله
 الابتوا فها) أي بأن يشتمها أو يوركل أحدهما لا تحراه شرح م وهذا ضيق والمعتد أن لكل
 منهما الفسخ وإن لم يوافقها استرحطه اه شيخنا (قوله ولأن تبرع أسبلوه) ويبحث الأذري أن مثله
 وإنما زوج قال ولأنك فيه إذا أعسر الأب وتبرع وانه الذي يترجمه إضافة ولا يلزم ذلك إضافة الأوجه فيما
 بحثه في الرد الذي لا يلزمه الاعتلاف نظر ظاهر اه شرح م والمراد أن الأب تبرع عليه بالمال فماله في قوله
 لم يملكه اه شرح م (قوله يدخل في المأزق عنه) أي قدود دخوله
 غلة السيد بقتة أشبه غلة الوالد اه شرح م (قوله يدخل في المأزق عنه) أي قدود دخوله
 في ملكه اه شرح م (قوله خلاف غير الأب المذكور) أي الموصوف به ولو أن هلا بكونه وليا وهذا
 الغير يشمل سائر الأاربو يشمل الأب غير الولي لكونه ليسر شدا اه شيخنا (قوله تم سلمها
 الزوج لها) ليس قبل بل سلمها للزوج لا نسبه لها فصار كذا رؤساء أعطاهها أمه اه شيخنا (قوله
 وبالذ كور أن أصاره بالأدم الخ) الأولى أن يقول أصاره بغيرها أي غير المذكور أن كور أن الاربو وغيره أنواع
 سبعة الأدم والهم وما تقدم عليه وما تنضم عليه تتخلى به وآلة الأكل والشرب والطبخ وآلة التنظف والأخدام
 فلا نسبه بأصاره شي من هذه السبعة اه وعبارة حل قوله وبالذ كور أن أصاره بالأدم والأدم ليس
 من معنى النفقة قوله بالأثر الأولى الأواني والغرض ولما لا بد منه للشرب والجلوس والنوم وإن تنام على
 البلاط والرماد وتسل من شيخنا أنه بحث أن لها الآن الفسخ بذلك فصل أن ما عدا النفقة والكسوة والمسكن
 لا نسبه على الأولى لتوقفت عرش على م ما صبح بحث م الفسخ العجز عملا بدنه من الغرض
 بأن ترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرحام الغرض من الأولى كالتى يتوقف عليه نحو الشرب

اه سم على حج (قوله وقبل وطعما بعد) أي وكنت مختارة ولو كانت غير أجنبية أو مكره لم يمتنع
 تحكمتها فلها أن تنسخ بعد الوطء وان كان المهر ترزوطم أو فيه انتم جمع بين العوض والعرض اه حل
 وعبار شرح هر ثم ترجمه عدم تأثير تسليم ولها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بغير دلوغها فلها القسح
 حيث تدلو بعد الوطء لان وجودها كعدمها انتهت (قوله وقد يشتد وجهه مع زيادة في شرح الر وضو غيره)
 عبارة في شرح الروض فلو قبضت بعض المهر كرهه متدا فلا خصم به من قبته لانه استقر له من البضع بقسطه
 فلو خصفت لمعاد له البضع بكاه لتعدوا الشركة فيه فتردى الى الفسخ فيما استقر لزوج بخلاف نظير من الفسخ
 بالفلس لا مكان الشركة في البيع فانه الملاحق في تناوبه وقوله عنه الاضوى قال لو وقف فيه ابن الرضو جزم
 البار وزي بخلافه وكلام المصنف كامله واوقفه لصدق العزم عن المهر بالعزم عن بعض ما اعتمد السبكي وغيره
 قالوا لان البضع لا يقبل التبعض بل هو كالطلاق فيما لو سألته طليقة بالثلاث لاقول نصف الاثني مقابل لنصف
 الطليقة فكذلك الاقبال ان بعض المهر مقابل لبعض البضع بخلاف البيع لان الثمن ينقسم عليه في العقد فنقسم
 عليه في الرجوع عند الفسخ بخلاف المهر لا ينقسم على البضع في النكاح فلا ينقسم عليه في الفسخ قال
 الزركشي وقد شال هذا وما أخذ ان الصلاح لا اذا قبل التبعض وقد أدى بعض المهر فقد دار الامر بين
 ان يقبل عليه حكم المتبعض أو حكم غيره من الاول أو الثاني لتشوف الشارع الى بقائه النكاح ولا لا لادعى المولى
 والعين اوله قبل قولهما وان كان الاصل عدما اذ جاءته انتهت (قوله فلا خصم بامتناع غيره) من الاتفاق
 أي ولا بامتناع القادر على الكسب من الاكثاب اه من شرح الروض وشرح هر ويحرم بالحاكم على
 الاكثاب فان لم يشد الاجبار فيه فينبغي أن يخص مجة الرابع لتضردها بالصبر اه ع ش على هر
 (قوله فلا خصم بامتناع غيره) أي غير من أسير باق النقص أو قل الكسوة أو قل السكن بان لم يقدر على الاقل
 ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل المورس والتوسط والعسر القادر على نفقة كسوة المهرين فليتنر ما وجه
 تقيد الشارع بقوله مورا أو متوسطا فيحكم من قدر على نفقة المهرين وقد امتنع من الاتفاق خاير ما بين
 كلامه فلم يصرر ومينع الروض وشرحه يقتضي انه لا فسخ لها في هذه الصور وذلك لانه قابل المهر بما تقدم
 بالمورس ولم يذكر المتوسط فيقتضي أن المراد بالمورس قدر ولو على الاقل فكل من قدر على الاقل أو
 غيره وما امتنع من الاتفاق لا خصم زوجته بامتناعه لغيرها على تحصيل حها بالحاكم فلو حذف
 الشارع لفظ المتوسط لما كان حمل المورس في كلامه على من قدر على نفقة ولو نفقة المهرين فوافق صنعه
 في شرح الروض (قوله ان لم ينقطع خبره) المضمرة متى امتنع من الاتفاق وهو مورا أو متوسطا لا فسخ لها
 حضر أو غلبا انقطع خبره أولا اه شيخنا وعبار شرح هر وشمل كلامه من تعذر تحصيله لمنه لغيبته
 وان طالت وانقطع خبره فتدحر في الامانة لا فسخ مادام مورا وان انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة
 من ماله أو لم يملك شيئا منه في محلين أي من البلدة التي هو مقیم بها أو اذا ما ياتي المذهب نقل كماله
 الاذرى وأقبحه بالوجه انه تعالى وان اختار كثير ونه الفسخ وجرمه الشيخ في شرح منتهى انتهت
 وقال حج بجرم شيئا في شرح منتهى الفسخ فمن انقطع خبره ولا ماله حاضر خلاف المقتول اه وفي
 قل على الجدل قوله لا فسخ منع مورا ولا متوسطا سواء حضر أو غلبا وان انقطع خبره بل توأمت
 التواضع الى الاماكن التي يظن وصوله اليها لم يقصر به وان لم يبلغ العمر الفالب سواء غلب مورا أو
 مورا أو جعل حاله وان شهدت بینه بان غلب مورا وهذا ما اعتمد شيخنا ننز وهر وقال الاذرى انه
 نص السابق وما نقل مما ينافي الفسخ لعدم تم لو شهدت البيعة مورا أو متوسطا على اصداره السابق
 على غيبته غير ان نصر بذلك ثبتت ولو الفسخ بذلك قال شيخ الاسلام في المنهج وغيره بوجبه السلامة
 طلب وغلب المتأخرين ان لها الفسخ بامتناع خبره وعزى بضالوا شيخنا هر في بعض الحواشي وهو

وقبل وطعما بعد تلف
 العوض فكان كجزء المشتري
 عن الثمن بعد قبض المبيع
 ونقصه وان تسليمها بشر
 برضاها بغيره على كلامهم
 ما لو أسير بعض المهر وهو
 كذلك وان قبضت بعضه كما
 صرح به الاذرى وغيره لكن
 أفتى ابن الصلاح فيما لو
 قبضت بضعة بعد الفسخ
 واعتمد الاضوى وقد بينت
 وجهه مع زيادة في شرح
 الروض وغيره وقول لا تقا
 به مع التقيد بالواجب وغيره
 السكن ومع قول لا في آخره
 من زيادة فلا فسخ بامتناع
 غيره) مورا أو متوسطا من
 الاتفاق حضر أو غلب فهو
 أعسر من نسوة لا فسخ منع
 مورا (ان لم ينقطع خبره)
 لاتقاء الاعصار المثبت لفسخ

غير معتمده (تنبه) لو حضر بعد الفسخ شهادة بنية الاضرار وادعى ان له مالا بالبدن في على بينة
 الاعمال لم يقبل الاينة ولا بشرط ان تذكر علمها ولا القدر عليه وحديث بين بطلان الفسخ قاله شيخنا
 مدر واطر على قول شيخ الاسلام من تبعه لو حضر وادعى ان له مالا بالبدن هل يقبل قوله ويطال الفسخ أولا
 اه وفي الفسخ لا في على الضاري ما فيه اذا غلب الزوج المورس عن زوجته فليس له الفسخ النكاح لتحكمها من
 تحصيل حقها بالحاكم فيعت فاضي بالدها الى فاضي بلده فيلزمه فسخ نفقتها عن علم موضعه واختار القاضي
 الطبري وابن الصباغ جواز الفسخ لها اذا تعذر تحصيلها في غيبته لقسورة وقال الزواي واصحاب العدة ان
 الفتوى عليه ولو اقطع خبر ثبت لها الفسخ لان تعدوا النفقة باقطاع خبره كعذرها بالافلاس نقله الزركشي
 عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما وقر لا يضمن جهل حاله بساوا عارا لعدم تحقق الغتضي ثم
 لو اقامت بينة عند حاكم بلدها باصا حث لها الفسخ اه (قوله وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم)
 عبارة شرح مدر وهي متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بلحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب
 يبعث الحاكم الى بلده انتهت (قوله ولا يفيته ماله دون مسافة قصر) فتنبه كلامه انه لو تعذر احضاره لفوف
 لم تفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه اه شرح مدر وقوله لم تفسخ معتمدا على ظاهره وان طال زمن الخوف لانه
 مورس وقد قبل هو مقصر بعدم الاقتراض او نحوه اه عش عليه (قوله فلها الفسخ لتضررها الخ) أي لها
 الفسخ حالاً فلا تكلف الامهال لقسورة والفرق بينه وبين الممران هذان شأنه القدرة ليس اقتراضه
 بخلاف الممر اه شرح مدر وقر الفري بين غيبته مورس او غيبته بلده اذا غلب حاله بالخبر من جهته
 واذا غلب هو مورس فقدوته حاصله والتعذر من جهتها اه شرح الروض (قوله مدة الامهال) أي امهال
 الممر من زوجه ثلاثة أيام فاذا لم يحضر فيها أهل ثلاثة أخرى فاذا لم يحضر فيها فاضت ولا يعمل مدة ثلاثة اه
 شيخنا (قوله لعدم تحقق الغتضي) بل لو ثبتت بينة عليه فمصر لم تفسخ لم تشهد باصا رالان وان حمل
 استنادها للاستصحاب اه شرح مدر وقوله وان عل استنادها أي من تشهد لآن يعني أن القاضي يقبل
 البينة باصا رومان علم أنها التمسك بمعتمده على الاستصحاب وهو حبان الاصل عدم حصول ماله وكما
 يشهد القاضي مع ذلك البينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه عش عليه
 (قوله ولو لم يفسخ لولي) أي ولي كل من الرشيد تو السبغة والصغيرة والمجنونة وانما الفسخ للرشيد تو السبغة
 كافي شرح مدر وأما الصغيرة والمجنونة فمعلوم انه ليس لهما فسخ كانه ليس لولي (قوله فتسقطها على من
 عليه فتسقط قبل النكاح) لا يقال هذا بشكل على ما يأتيان فتحة القرب تسقط بالنكاح وان كان
 الزوج بمصر الا تقول ذلك فيمن يمكنها الفسخ لكونها بالغة عاقلة فتسقط نفقتها عن القرب واما ما هنا
 فهو في صغيرة أو مجنونة فلا تسقط نفقتها عن القرب بنكاح الممر لان عدم غنكها من الفسخ غنر اه
 شو برى بنو عر صرف وهو معنى على ان قول الشارح فتسقطها لخاصة بالصغيرة والمجنونة وفي عش
 على مدر ما يقتضي عدم المصروف ونص عبارة قوله فتسقطها على من عليه فتسقط قبل النكاح اطلاقه يشمل
 البالغة فليس له منع نفقتها الجبها الى الفسخ وعليه فممكن الفرق بينه وبين الامتسك كل لسبدها
 الجائز الى ذلك بقوله له الممرى على المبرع والرى أو أقصى بلن فتسقط لحرستها القرب لا يملكه
 اسقاطها عند العجز بخلاف نفقة الامهالة قادر على ازالة مجموع ما عنده بان يبيعها او يزوجها فكان وجوبها
 عليها من هذه الحسنة دون نفقة القرب وان كانت نفقة القرب يسقط بمضى الزمن ومن طلب نفقتها لمال
 النكاح بيت المال بمسار المسكين حيث لم يوجبه من اه (قوله ولا فسخ في غير مهر لسد أمثال) أي في الرض
 وشرحوا تستل الامه بالفسخ للنفقة كما خصه بمهره ولها ما حقيق في تناول النفقة فلان اذ الفسخ
 لم يكن للسيد منها فان ضمن السيد النفقة فهو كالاجنبي ضمنها فان ضمنها لها بعد طلوع فجر ومهرها ولو كانت

وهي متمكنة من تحصيل
 حقها بالحاكم فان انقطع
 خبره ولا ماله حاضر فلها
 الفسخ لان تعذر واجبا
 باقطاع خبره كعذره
 بالاعصار والتعذر بذلك من
 زيادتي (ولا يفيته ماله دون
 مسافة قصر) لانه في حكم
 الحاضر (وكلف احضاره)
 عاجلا اما اذا كان بجافة
 قصر فأكثر فلها الفسخ
 لتضررها بالانظار الطويل
 ثم لو قال أنا احضره مدة
 الامهال فالظاهر اجابته
 ذكره الاذرى وغيره (ولا
 بغية من جهل حاله) بساوا
 واعصار لعدم تحقق الغتضي
 والتصريح به من زيادتي
 (ولا فسخ لولي) لان الفسخ
 بذلك يتعلق بالشهود والطبع
 لمصر أولا فقبل الولي فيه
 ويتفق عليها من مالها فان لم
 يكن لها مال فتسقطها على من
 عليه فتسقط قبل النكاح (ولا
 فسخ في غير مهر لسد أمه)

والن لم يرض بالاصل
لذلك واجبا وان كان
ملكها لكن في الاصل لها
وتلقاها السيد من حيث
الذلك (بل) ان كانت غير
صديقه يمتنع من الجاهز اليه
بان يترك واجبا يقول
لها (افضى أو أصبري) على
الجوع أو العري دفعا للضرر
عنه اما في المهر فله الفسخ
بالاعصار لانه محض حقه
يتم وتعيير بما ذكره
مما عبر به (ولا فسخ) قبل
ثبوت عاصره) باقراره أو
بيته عند فاض فلا بد من
الرفع اليه (فهله) ولو بدون
طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق
عاصره وهي مدة ريسة
يتوقف فيها الشر بقرض
أو غيره (ولها خروج فيها
تفصيل نفقة) مثلا كسب
أو سؤال وليس منها من
ذلك لا تنفقه لا تخاف المقابل
لحسبها (وطيها رجوع)
المسكنها (لأن) لا وقت
للنفقة وليس لها من
التمتع (ثم) بعد الامهال
يرفع القاضي أو هي بآذنه
صبيحة (الربع) ثم ان لم يكن
في الناحية فاض ولا يحكم في
الوسطا لا خلاف في استئلاها
بالفسخ (فان سلم نفقته فلم)
فسخ لتبينه والماكل
الفسخ لاسمه ولو سلم
الثلاث نفقة يوم

الامتنع أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ السيد لمر ولان النفقة في الاصل لها ثم تلقاها
السيد لانها لا تفكر في الفسخ لها الا لسببها كانه اذا وصى للعدا وهو منه يكون القول به وان كان
الملك يحصل السيد لكن لا تنفقه نفقة الكبيرة العاقبة تمام فسخ بل يقول لها (افضى أو أصبري) على الجوع دفعا
للضرر عنه وهذا الطريق يوجبها الى الفسخ فاذا انقضت اتفق عليها واستمتع بها أو وزوجها من غيره وكفى
نفسه موته أو الفسخ بالاعصار في المهر حيث يشبهه الفسخ لانه محض حقه لا تعلق لادته ولا ضرر
عليها في فواته ولا في عقابته البضع فكان الملك فيه لسببها وشبه ذلك اذا ما عدا أو افس المهر بالتمتع
يكون حق الفسخ للبائع لا للعدو طالب الامتزوج بها بالنفقة كما كانت طالب السيد فلما عداها المهر فيها
وملكها السيد دونها لان الملك كسرها لكن لها فاضلو تناولها لانها كالأذنية في الفسخ بحكم النكاح وفي
تناولها بحكم العرف وتعلق أي الامتنع أي بالنفقة المحبوسة فليس به يعاقب ابداله المهر بالفسخ لان نفقته
وان كانت حتى الملك لكن لها فاض الحق التوثيق كان كسب السيد لم يتعلق به نفقة وحده اما اذا
أبدلها فغيره التصرف فيها ببيع وغيره ولو ابرأ من نفقة اليوم لانها الحاجة للاحقة فكان الملك لا يثبت
السيد الا بعد الفسخ اما قبله فمتنفس الحق اها ورده اليه يثبت بان الشاقي نص في الامهال أن الامهال لا يصح
الامن بسد هذا الامهال أي ليس لها ابرأ من نفقة الامهال كفى المهر والسيد العكس أي له ابرأ من نفقة
الامن لان نفقة اليوم ان ادعى الزوج التسليم لنفقة الماضية والحاضرة والمستقبله فأنكرت الامهال والقول
قوله لها يمتنع لان الاصل عدم التسليم وان صدقة السيد من نفقة الماضية فقط أي دون الحاضرة
والستقبله اذا خصومة السيد في الماضية كالمر لا في الحاضرة والمستقبله ولو اقرت بالقبض وأنكر السيد
القول قوله لان القبض الها يحكم النكاح بعصره الا ان ذكره الاصل (تنبيه) لو كانت أمه المهر
زوجة أحد أسوة الذين يزنهم عفافهم في توباعليه كسبا في وجهه فلا فسخ ولا لها الحق في انقضاءها يكون
زوج أمه بعدوا واستخدمه انتهت (قوله) ولا في غيرها لسد أمه عصاره مخرج هو والوجه في المكاتبهاتها
كالنفقة في هذا كذا في الخاصه والاهل عصاره مستولاه عن نفقة لها جبر على تحليتها لكسب لتنفق منه
أو على ايجارها ولا يصح على غيرها ولا يوجبها ان عرفت عن كسب انفق عليها بيت
المال قال القسوى ولو غلبوا لاهل لم يملك مال ولا لها كسب ولا كان يتعامل في الرجوع الى وجهه فيزيد
بالزوج أولى لمصلحة لعدم الضرر انتهت وقوله وعدم الضرر ولعلهم لم يقولوا هاتان لم يكن يتعامل
فصل ميسر المسلمين كذا وفي الفن الثاني في مونة الرقيق لا مكان الاستغناء عن ميسر المسلمين هنا بالزوج
ولا كذلك الفن وعليه فلو لم يجره جلد يتر وجهه فيبقى ان تكون النفقة على ميسر المسلمين اه عرش
عليه (قوله) ولا في قبل ثبوت عاصره) أي فلا نفقة مقابل ذلك ظاهر أو لا باطنا اه شرح مر (قوله)
لانه وقت البعده) أي الرأى مؤخره من نفقة فاضلها على بيتها في غير ماله كان لها ذلك اه عرش
(قوله) وليس لها من التمتع) عصاره مخرج مر ولها من التمتع كما قاله البغوي ويرجع الى الرخصة
وقال الروياني ليس لها ذلك الرجوع الا في غيره الاول على التناول أي وقت التفصيل والثاني على الجلب به
صرح في الحادوي وبعده ان الرجوع الاول عدم سقوط نفقته من نفقة من الاستمتاع زمن التفصيل فان
منعته ذلك في غير وقت التفصيل سقطت من المنع انتهت (قوله) أو هي بآذنه) والسبب هنا كالمسكن في أنها
تفويض بان القاضي اه شرح مر (قوله) أو هي بآذنه) أي ولو في غير مجلسه اه قل على اللحل (قوله)
صبيحة (الربع) أي بنفقة بله الحق الاعصار فلا فسخ على ميسر وروته دينا اه شرح مر (قوله)
ثم ان لم يكن في الناحية فاض ولا يحكم (المخرج) عصاره مخرج مر فان تعد فاضا ولا يحكم كالمسكن اه عرش عن الرفع
اليه كان قال لها لا أفصح حتى تعطيني مالا يكون ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة ويخذ ظاهرا وكذا المنة البناء

الفصح على أصل صحيح فاستلزم التفرقة ما هنا وقد جمع ذلك جمع انتهت (قوله وثو القضا على جعلها الخ) عبارة
 الرض وشرحه وليس لها أن تأخذ بنقطة يوم قد رقبه على نقته من يوم قبله بخبر فيه عن نقته لم يفسح عن نقد تمام
 المدلان العرب في الأداء بقصد المؤدى وإن تراعى على ذلك فمضه تردى أحدهما لأن أحدهما هو الفصح عند علم
 الثلاثا والتلق وتمامها لا يتصل القدرة عليها بسطة الملهة قال الأذرى والتبادر جميع الأول وهو القصد
 وجميع من الرضة الثاني بناء على أنه لا يفسح بنقطة المدلة للماضية ويجب عنه بان عدم بعضها بنقطة المدلة
 الماضية مع في الماضية قبل أيام الملهة لا في أيامها انتهت (قوله بنقطة المدلة) بمعنى البناء انتهى ففسح في الحال
 في هذه الصورة ومعنى الاستئناف أنه استأنف نفسه جديدة وقوله فأنها انتهى بمعنى البناء انتهى ففسح في الحال
 اليومين الماضيين (قوله فأنها انتهى) أي على اليومين ولا تستأنف فتنصير بما أخرتم يفسح فيها به اه حل
 (قوله ولو رضىت بأصهار ما الخ) أي فصار الفصح بغير المهر على الترتين وخيار الفصح بالمهر فوري لكن بعد الرغ
 لها كم ومضى عدة الأهل اه من شرح م وقوله لكن بعد الرغ الخ أي أما الرغ فمضى فليس فوري يأخذ
 آخر منعه ثم إرادته مكنت لأم توخر المطالبة لتوقع سماع الرغ فأنها بعد الرغ ساع لها الفصح فأنصيرها وضا
 بالأصهار وقبل الرغ لم تسبق الفصح لعدم الرغ المتضمن لأن الناقصة لا تتحقق الفصح اه عن عليه
 (قوله قلها الفصح) والى الكلام في الرقبة فلا أو رضىت فيها به لا يقال بسطة لعمدة النكاح سلاز وج بحال
 الصدق لا تقرر ذلك فمن رضىت بالأصهار خاصة أمان رضىت بها فأنها فلا بسطة ذلك في معنيتها ولو سفسفة
 على أنها قد تزوج بالأصهار لم يورث الفصح ثم لم يورث الفصح ثم لم يورث الفصح ثم لم يورث الفصح ثم لم يورث الفصح
 الوفاة به (الكن تسفها المطالبة بنقطة يوم سعى عمل بعده ثلاثة أيام لأنه أي رضىت بها بامضى السفغان من قولها رضىت
 أبدا يعمل ما مضى من الأهل ولو أعسر سيمتد ثلاثة عن نقته أي يعمل عنها أو تزويجها اه حل
 (فصل في قوة التزويج) أي فزويجها وقدرها ونحو ذلك اه قل على الحلال (قوله لزوم موسى الخ) نفت
 الخوف أي لزوم أصلا فزعموا كل منهما أي لزوم الأصل والموسر كفاية فزعموا لزوم الفصح كفاية أصله
 ويشترط فمن وجبت عليه الكفاية من كل منهما أن لا يكون رقيق الكل كاشترط فبين وجبه كل منهما أن
 لا يكون كذلك وفي الرض وشرحه فصل لا تصح بنقطة القريب ولو رضىت على رقيق ولو مكاتبه ليس أهلا للمواصلة
 بل بنقطة الحرف في بيت المال إلا أن يكون في أصوله أو فر وعمن تزعمه بنقطة لا تصح لثيق ولو مكاتب على قريه ولو
 حراب بنقطة غير المكاتب على سببه بنقطة المكاتب من كسبه فإن عجز نفسه فعلى سببه انتهى (قوله ولو يكسب يلحق
 به) هذا يفيد أنه يجب على الأصل اكتساب بنقطة فزعموا العجز عن الكسب وقال م يجب على الأصل القادر
 اكتساب بنقطة فزعموا العجز زلة ونحوه لا مطلقا اه سم وشله في الشورى (قوله ولو يكسب يلحق به) عبارة
 شرح م ويلزم كسبوها أي المون ولو لم يلحق الأصل بالأصل والسكنى والاختدام حيث وجبت أن حصل
 ولاق به وإن لم تجز به عادة لأن القدرة بالكسب كسب بالمال فحرم الزكوة وغيره وأعماله يلزمه فلو كان
 بعض به لأنه على الترتين وهذا موقر به ولعله هذا من انضباطها بخلافه من ثم لو صارت دينها فرض فاضم يلزمه
 الاكتساب بها ولا يجب عليه سوا ذلك كقولها قبول هبة من فعله فضل من مثني فمما اتفق عليه من وجوب
 ذلك طلبة الأصل بخلافه فليس من فلا يكسب فقولها قدر كاتفتضه كلام الامام والغزالي أن قضى
 كلام المار ودي خلافه انتهت وقوله وتسلم هذه أي المؤنة وانضباطها أهله مقدرة من جهة الشارع بخلافه
 أي الدين فانه لا انضباط لمن جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدون فقد يكون قلابا بالنسبة للخص
 كثيرا بالنسبة لآخر على أنه قد يطرأ ما يقتضي تجديد الدين في كل يوم ثم رضى أن لا يسئل له غيره فبغير
 اختياره وقوله ولا يجب عليه سوا ذلك كاتفتضه أنه لو قضت له الزكاة بلا سوا الواجب فبغيرها وعليه فيفرض
 يمينون بعد وجوب قبول الهبة فوجود النة والى الواجب بخلاف الزكاة فانه لا يفتى على الغنيرة أن لا يدفع

وقرأ على جعلها لمضى
 ففى الفصح احتسالا فى
 الشرحين والروضة بلاز
 وفى المطلب الرابع منه (فان
 أهرس) بعد ان سلم بنقطة
 الرابع (بنقطة الخامس) بنت
 على المدونة تستأنفها وهذه
 من زباني (كلوا يسرف
 الثالث) ثم أصرق الرابع
 فأنها تبنى ولا تستأنف (ولو
 رضىت) قبل النكاح أو بعده
 (بأصهارها الفصح) لأن
 الضرر يبعد ولا أو تقرر لها
 ورضيته أبدا لأنه وعد لا يلزم
 الوفاة به (لا) ان رضىت
 بأصهاره (بالمهر) فلا يفسخ
 لأن الضرر لا يبعد
 (فصل) في قوة القريب
 (لزم موسى ولو يكسب يلحق
 به)

له ما وجبه الشرع عليه فاشبهه بالدين اه عش عليه (قوله ولو بمضاه) فالبعض يجب عليه نفقة قريبه
 بشمله كما يشرح مر خلافاً لما قال يجب عليه بقدر ما قسم من الحربة ولما قال لا يجب عليه شيء وبعبارة
 الخطاب على النجاشي وأما البعض فإن كان منفقاً عليه نفقة ثامة لتمام ملكه فهو كرا الكل وقيل يجب حرمته
 وإن كان منفقاً عليه فتنبيه فقته على التريب والسلب بالنسبة إلى ما فيه من روقه حيث انتهت (قوله بما
 غفل عن موته بموته من نفسه وغيره) من زوجة ولو لم لا نفق فيه ونادى وأمر ولد دون روق غير المسترلة فلا
 تقدم على أمه وقرعوا الظاهر أن المراد نفقة المعسر من وكتب أيضاً أن المعتبر نفقة المعسر حتى إذا مالان زيادة
 على ما ذكره من أنفق على زوجته وما دعى من ذكر المدالاخر والظاهر أن العدة وقت احتياجه لا بالعجز
 وإنما باحتياجه تصبوا أمولة أو ما حصل يتوقف على الطلب أولاً انظر اه حل (قوله من نفسه وغيره)
 المراد بالغير زوجة ونحوها أو أم ولد كما يشرح مر (قوله كفاية أصل) وكذا يجب عليه أيضاً النفقة
 والكسوة وزوجة أصل يجب نفقته لانه من غم الاضفاف ولا مودة أي يجب ذلك لامرأته لانه لا لزوجة
 فرع ولا مودة أي الفرع فان كانت تحت الأصل زوجات أو مستوراتان تنان فأكثر أنفق فرعاً
 على واحدة منهن فقط وذلك بان يدفعه الأب وزوجها الأب ولكل منهن النصف الا الأخيرة فإذا ترين
 في النصف فلا تشيخ التامعها اه من الرض وشرحها بنحو ما (قوله كفاية أصل وفرع الخ) أي
 فيجب إعطاؤه كسوة وسكنى تلقى بهما وقولوا بما يليق بمسنة كونه الرضاح حولين وتعذر رغبته وزهاده
 بحيث يتمكن معه من التردد على العادة يدفع عنه ألم الجوع لتمام الشيع كفاية التزالي أي المبالغة فيه
 وأما شياعه فواجب كماله من ابن ونس وغيره وإن خدمه يداو به إن احتاج وإن بدل ما تلف بسدوم وكذا
 إن تلفه لكنه مضى بعد سارمان كمن رشدا كفاية الاذرى ولا تقار لمسقة تكرر الا بدو بتكرار الانفاق
 لتغيره بالدفع لانه كان مستحسناً من انفاقه من غير تسليم وما يضطر الى تسليمه كالنكوسة يمكن من تركيل
 وفيه من تخلف من اتلافها اه شرح مر وقوله وإن يسدل حائل الخ ولو أدى تلف ما دفعه فهل يصدق
 في ذلك أم لا في نظر الاقرب الاول حسم يذكر كلف سيما ظاهر اسمها ثامة البينة عليه اه عش عليه
 وبعبارة سم قوله كفاية أصل قال الزكشي والمراد بالكفاية ما يستقل به المتصرف والمردود يدفع ألم الجوع
 وصرح في الجيز بانه لا يجب اشباعه ما في الشرح الصغير لا يجب الاشباع التام اه وفي شرح الارشاد
 لشخصاً أي ما يقبله للتردد والتصرف ولا يحصل تمام ذلك الا بالشيع فيجب كماله من ابن ونس وقول الوجيز
 لا يجب أي المبالغة فيه اه ثم قال الزكشي ودخل في الكفاية القوت والادوم وكذا الاربعين وغيره وما كان
 البغوي في الادوم ويجب الكسوة بما يليق به يدفع الحاجة والمسكن وأجره الفصد والجماع والطبيب وشرب
 الادوية وموتة الادوية وموتة الخادم إن احتاج البسولة زانة أو مرض اه قال شخصاً الرئيس لكن مسكن
 المتفق يقدمه بلارب من مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون معه بالنظر إلى
 الكفاية في القوت وغيره اه وانظر هل يقدم المتفق يتقدمه على خادم التريب فخص قولهم المذكور
 بالنظر لذلك أيضاً ظاهر انه لا يجب للزبيب قوت ما يحتاجه في مرضه تأمل قال في شرح الحار وضخان تلفها
 أو تلفت في يده بعد قبضها أبدلها المتفق في غير الكسوة بالثلاثة لها ضمانتها قصير ديناً في ذمتها قال الاذرى وجب
 ان يقر بين الرشد وغيره ضمن الرشد بالانفاق في غير وسيله ان يطعمه أو وكل ما يطعمه ولا يسلط
 شياً قال ولا يطعمه ان الرشد ولو أترها غيره أو تصدق بالانفاق أبدلها وهو ظاهر ان كانت باقية اه
 (قوله وكان من مصومين) فرضه هذا الاحراز عن رقيق الكل فقط بديل قوله وانه لا يلزم لبعض
 الخ قولهم مصومين خرج غير المصومين مما قبله فيه ويقال ان كل ما ذكره على صفة نفسه كالزنا والحربي
 لم يجب نفقته وإن لم يكن قادراً على صحتها كالزنا فإنه يجب نفقته لانه معذور من حيث ان قوته لا تصحبه

ذكرنا أو أنش ولو بمضاه
 (بما يفضل من موته بموته)
 من نفسه وغيره وإن لم يفضل
 من دينه (ومو لم يملكه كفاية
 أصل) له وإن علا ذكر أو
 أنش (وفرع) له وإن نزل
 كذلك إذا (لم يملكها) أي
 الكفاية وكان من مصومين

اه حل بنوع تصرف في عيش على مدر ومثل المرتد المحرم على الزاج نحو الزاني المحسن لكن قال
 ج فيه ان الاقرب للاختلاف عليه لغيره عن صفة متباعدة عن مقتضى ما عليه ان عليه طامع الطريق بعد
 بلوغ غيره للامام (قوله ويجزى الفرع عن كسب يلقيه) فغيره الاثني كالعدم وكذا الاثني اذا منته
 اشتغاله بالعلم كماله اخذ ان كذا قال ج وهو محتمل ويحصل الفرق وفرق بما يطلو فرجهما ولولي حبل
 الصغير على الاستكساب اذا قد علم وينتقل عليه من كسبه لولا اعتبار ذلك ولا خلاف في مقتضى الواجب عليه اه
 وبعبارة ع ش على مدر قوله او يجزى له مالو كنه كسب يلقيه لكنه كان مستغنيا بالعلم والكسب
 يمنع كماله بعضهم فيسأل على كذا اه شيئا زى أى بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة بعد جاعرا
 بين المستغنيين وتمام السؤال عما لوحظ في القرآن ثم نسيه بعد البلوغ ولكن الاشتغال بمقتضى عن كسب
 هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان تعيين طريقه ان لم يتيسر القراءة
 في غير اوقات الكسب كان كاشتغاله بالعلم والا فلا يجزى كسبا ما فوقه او يجزى ما رأى أو شربهما من ذلك
 كنه لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه انتهت (قوله ويجزى الفرع) أى لصغر او جنون او مرض او زمانه
 قال ن ز وقدره الام أو البنت على النكاح لا تسقط عنه وهو واضح في الام وما البنت فيه تقرأ اذا
 خطبت وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع اذا قد علمه كذا ان قال ان التكسب بذلك بعد عينا
 اه ع ش (قوله وان اختلفا ديننا) أى وكذا لو اختلفا في دينه ان يرسله كذا سمع من يتقيه لينقل
 عليه اه حل (قوله كذا احتج به) أشار به العبارة ان وجه الاحتجاج عنى وهو كذا وقدينيه
 العنا في قوله ووجه الاحتجاج به انما هو وجبت له لاجل الولد فهو السبب في الوجوب فهو الولد بالوجوب
 اه ثم قال قوله والاولى الاحتجاج على الحل وجه الاول به الصراحة وهذا يغسل من الاحتجاج بذلك صحيح أيضا
 (قوله كانت كفائته الزم) انظر وجهه انه قد قال زوم من الزم الاحتجاج لكون الولد غاية الاعتقار يستند
 وذلك مستغنى عما بعد واما قوله الزم افضل فتصلي مع الزوم لا يتفاوت اه وبعبارة العنا في قوله الزم
 أى لوجوب الارضاع عليها انتهت أى في الجملة وهذا اذا انفردت (قوله والفرع بالتعهد والمخدمة البنى)
 أى ولان الفرع البنى بالتعهد بالمخدمة أى ومن جلتا الاختلاف عليه وقوله واحتج به أيضا مطوف
 على قوله وقس بذلك الاول أى واحتج بالاول أيضا أى كاحتج به القياس (قوله فان لم يفضل منها شئ) أى
 عن مونة مونة فهذا مفهوم قول المسن بما يحصل عن مونة مونة وقوله وظاهر الخ تقييد لمطوف
 قوله ككفاية أصل وفرع أى يحصل زوم كفائته ما كان كنه الفاضل بكفها ما كان دون ذلك فلا يلزمه
 غيره وبحل زومها أيضا ان كانا من ن فإن كان لم يضمن فلا يلزمه الا القسط اذا علمت هذا علمت ان كان
 الاول لما شرح تقدم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل منها شئ الخ (قوله وماذا كر الخ) أى
 من تنسده الفرع بالعجز والاطلاق في الأصل (قوله وجبت لاصل لافرع الخ) عبارة شرح مدر ولا
 يجب لفرع مكسب لها فان قدر على كسب ولم يكتب كفها كان حلالا لا تقا به والا فلا وقد عرفت الام أو
 البنت على النكاح لم تسقط عنها بل يجوز به ان لا تصون فارق القدرة على الكسب بان جس النكاح لا ملامد
 له بخلاف سائر أنواع الاستكساب فلان وجه سقطت فقتلها الضدان أو أضرز وجه الى فضها التلاصق
 بين نعتين كذا قال وفيه نظر لان نعتها على الزوج انما تحب بالتحكم كمر فكان القياس اعتبارها الا ان قال
 انما اجتزى عليها مونة لمعها عليه فمعه في كفاية غيره هذا لا يمكن والام تسقط عن الاب فيما يظهر
 انتهت وقوله فلان وجه سقطت هو واضح ان كان الزوج حاضرا فلو كان غائبا فتوصلان للوجوب
 يتوقف على الارسال لبعض فتمت من وقت حضورها المتهم ان تكون تلك المدقة من كانت عليه قبل
 النكاح وبدل على هذا التحليل قولهم للتلاصق بين نعتين كفاية الصغر فلو انما أضرز وجهه اه

(ويجزى الفرع عن كسب
 يلقيه) (وان اختلفا ديننا)
 والاصل في النفي قوله تعالى
 وصلى المولود رزقه
 وكسوته بالمصروف كذا
 احتج به والاولى الاحتجاج
 بقوله تعالى فان أرضعن
 لكم فأنجوهم
 ووجهه انه لما زنت امرأة
 ارضاع الولد كانت كفائته
 الزم وقس بذلك الاول بجامع
 البضية بل هو اولى لان حرمته
 الاصل أعظم والفرع بالتعهد
 والمخدمة أبقى واحتج به
 أيضا بقوله تعالى ووصينا
 الإنسان بوالديه حسنان
 لم يفضل عن شئ فلا تنفي عليه
 لانه ليس من أهل المواساة
 وظاهره انه لو كان الفاضل
 لا يكتفى أصله أو فرعه لم يلزمه
 غيره وانه لا يلزمه البعض
 منهما الا القسط وما ذكر
 علم انهما لو قد ادى كسب
 لا تقيسهما وجبت لاصل
 لافرع لعظم حرمته الاصل
 ولان فرعه ما هو ومما جرت
 بالعرف وليس منها تكليف
 الكسب كبر السن

سم على منسج وقوله الآن يقال المنعقد اه عـ ش عليه (قوله وانه يباع فيها ما يباع في الدين) غرضه
 بهذا الاعتراض عدم ذكر هذا الحكم في المنع من الاصل ذكره أي علم بما ذكره يباع فيها أي والى
 ذكر التبدل علم ما ذكره وقوله سابقا وان لم يفسد عن دينه لم يفسد ما أدى نفعه القريب تقدم على وفاة الدين
 فهي أمه منه فليزمن هذا ان ما يباع في الدين يباع فيها بالاولى لانه اذا كان يباع لتسديد الاثم فلا يباع في
 الاثم بالاولى وبعبارة اخرى يباع فيها لمكتسب عقار وغيره لا يباع في مال لادله كالدين ولا يباع مقدمة
 على وفاة الدين وملكه يباع فيه فبيها هو مقدم عليه اولى انتهت بوجوب شرح مـ و يباع فيها ما يباع في
 الدين من عقار وغيره لمكتسب عقار ومور كويون اعتادها لقدمها على وفاته يباع فيها ما يباع فيها بالاولى
 ففقط ما قيل كيف يباع مسكنه لا كرا سكن لاسه ويني هو بلا مسكن مع خبر ابدان نفسك على ان الخبر
 انما يأتي فيما اذا لم يبق معه بعد بيعه مسكنه الا ما يكفي آخر مسكنه أو مسكن والوجود بتداهل المقدم مسكنه فذكر
 الخبر تأييد الاشكال بوجه اما ان يباع فيه مسكن في باب الفس فلا يباع فيها بل يتركه ولم يفته انتهت (قوله في)
 نظيره من نفعه العبد) أي في بيع القاضي عقار السيد مثلا نفعه عده اه عـ ش وبعبارة الشرح هناك
 متناوئرا حاصل عليه كفاية فيقال ان نالو يبيع فيها فاضاله أو يؤجره ان امتنع منها لموس انزاله ملكه
 عن الرقيق بعد امره باحدهما أو غلب كفاية وانه ان يبيع كفايته انه ان يبيع يبيع ماله أو يبيع شيئا فنياً
 بقدر الحاجة فذلك وان لم يبيع كفاية اسد ان عليه ان يبيع مع ما يسيل البيع أو لا يبيعه نفعاً أو
 آخره ما يفي به لما يبيعه أو يبيع شيئا فنياً من المشتق على هذا يحل كلام من أطلق انه يباع بعد الاستدانة
 فان لم يمكن يبيع بعضه ولا يبيعه وتعدت الاستدانة باع جميعه أو آخره انتهت (قوله ولا تصير بغوتهاد باع عليه)
 عبارة أصله مع شرح مـ وسقط مؤن القريب على ان يباذل النفع لاحد فصرها عنه لغيره بقوا فبما يبي
 الزمن وان تعدى النفع للتمتع لانه لا يباع في الحصة الناجزة واسا وقد زالت بخلاف نفعه الزمنية التي ان
 قال ولا تصير الخ انتهت وقوله ان يباذل النفع لاحد الخ فان اذن لغيره في الاتفاق عليه وأفق عليه صارت
 فرضا على الاذن وان لم ينفق سقطت بعض الزمان هذا هو الذي يظهره المراد اه عـ ش عليه ولقريب أخذ
 ففقه من مال قريبه عند امتناعه ان لم يبيعه مسكنه الاستدانة ان لم يبيعه مالا وعرض الحاكم ورجع ان
 أشهد وقد الرجوع والا فلا والأوجب ان ذلك كل منفق وقالب وان علا أخذ ففقه من مال فرعه
 الصغير أو الجنون بحكم الولاية وليس قلام أخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كرفع وجبت ففقه
 على أصله الجنون لعدم ولايتها اه شرح مـ وقوله ان يبيعه جنسها ففقه من ماله اذا وجد جنس ما يجب
 له كالتمتع باستقل باخذها وان وحدا الحكم وكذا يقال في الاموال الفرع اه عـ ش عليه وفي الزم وشرحه
 مانعه ولو امتنع القريب من نفعه القريب أو غلبه ثم مال فلا أخذها من ماله وكذا الاموال أخذها العاقل
 ولو يغير اذن القاضي من مال أبيه اذا امتنع من نفعه أو غلبه ثم مال ولو كان ماله من غير جنسه أي الواجب
 ان عدم الجنس والا فلا يؤخذ الامنة فان لم يكن ثم مال اذن القاضي القريب في الاقتراض على قريبه العاقل
 أو لادم في الاقتراض على الاب الغائب أو الاقتراض على الصغير بشرط أهلية ذلك كحصره في الاصل فان لم يباذل
 له مافي الاقتراض عليه لم يرض عليه فان لم يكن ثم قاض فافترض على الغائب أو شهد بذلك وجها عليه باعتراضه
 والا لا و ان لم يرضه فوجاه قال الاذرى يني ان يفسد بين ان يتكلمن الاتهاد ولا يكتبل بملفه في مسئلة
 هـ ر با لجال ولو انقضت الام على طفلها المومن ماله بلا اذن من الاب والقاضي يار لادم لا تعدى مسئلته
 قال الاذرى و يني ان لا يجوز زناه اذا نال الام اذا امتنع الاب أو غلبه ولم يرضه ادهم أو انقضت عليهم ماله انما يرجع
 عليه أو على أبيه ان زنته ففقه من رحت ان شهد بذلك أو لا فوجاه قال الزكشي وغيره ففقه من رحت ان
 المسألة المانع وقال الاذرى يني ان يفسد بين ان يتكلمن من الاتهاد أو لا أو غلب الاب يستقل الجدا لا اقتراض

وأما يباع فيها ما يباع في الدين
 من عقار وغيره لشمها به وفي
 كيفية بيع العقار وجهان
 أحدهما يباع كل يوم جزء
 بقدر الحاجة والثاني لانه
 يتقو ولكن يقتصر عليه الى
 ان يتسرع ما يسيل يبيع
 العقار ورجح النووي وفي
 نظيره من نفعه العبد الثاني
 فليزمن هذا وقال الاذرى انه
 الأصح أو الصواب قال ولا
 يني فصر ذلك على العقار
 وتعبير بالموعة وبالكفاية
 و بالجزأ عم مساعره وبقولي
 وليا و يني و ز يادف ولا
 نصير ففقه من ماله على لاتها
 مواصلة لا يجب فيها تخليك

عليه لا بد من اذن القاضي ان امكن والا لشهاد اه (قوله بالاقرار فاض) أي بشرط ان يثبت
عنده ما يحتاج الفرع وغنى الاصل اه شرح مر (قوله فانه احسنه تقديره بنائيه) قال بعضهم قد علم من
ظاهر كلامهم المذكور ان في النسخة المذكورة شائبة امتناع من حيث سقوطها بغض الزن وشائبة بالحق من
حيث عدم تصرفها بغير اكل وشائبة تخلل من حيث ملكها بالبيع من غير مسقة وعدم استردادها منه ولو ايسر
فيها كلها اه قل على الجلال (قوله خلافاً للفرز الى بعض كتبه) حله شيئاً كونه على ماذا افترض
القاضي فترا وأذن لشخص في ان ينقله يرجع فاذا انقضى جوع وحسب ان يكون الفرز الى موافقة الجمهور وعلى
انه مجرد افترض لا تكون ديناً كقوله فربما أو قدون لفصلان كل يوم كذا وذهب حج الموافقة للجمهور
وردد هذا الجدل بحال في طول فراجعه اه حل (قوله وعلى أنه ارضاعه الجب) أي ومع ذلك لما طلب الاجرة
عليه ان كان له اجرة كيجب طعام المنظر بالبدل ومقتضى الشباس انهم لو تركه صكتهم بلا ارضاع ومات
لا ضمان عليهم باو بصرح بعضهم وهل تره أو لا يسهل نظر فراجع اه عش أي لانه لم يحصل منه اطفال
بحال عليه الهلاك فيا ساعلى بالوا مسلعن المضطرو اعتداه نز وانقطع عليه كلام عش على مر
(قوله وعلى أنه الخ) لما أوجب الله تعالى دفع اجرة الارضاع على أمه لانه لا يرضع غيرها فهو ان الام
لا يجب عليها ارضاعه أصلاً فدفع هذا بقوله وعلى أنه الخ (قوله ومدته بصره) قال الا فرز ويضمان
برجع فم الى أهل النظر تان قالوا تكسمة مرة بلا ضرر بلغة كفت والاعمل بقوله اه شرح الروض
والعمل عليه فيه العرف وقيل ثلاثة أيام وقيل سبعة اعمل (قوله ان انفردون) انظر ضابط الاقرار قوله
ان لا يكون هناك من يسهل قصده الا ارضاع فليصر اه شوري (قوله وجب ارضاعه على الموجود منها)
أي ولها طلب الاجرة عن ثلثه من نفسه اه شرح مر وفي الروض شرحه ما فيه فان طالبت بالاجرة ولو لاها
ان كان له اجرة أوجب ولو كانت خروجهما به لقوله تعالى فان ارضعن لكم الاية ولانها اشق على ولها
من غير حفاظة له أصح وأوفق وعين الارضاع عليها اوجب لتسريحه كما بان من مال الطعام منه للمعسر
ببذله والا حقه يجب في مال الطفل ثم ان لم يكن له مال فغيب على الاب كالتفتول لاراد في نفقة اوزة ولا ارضاع
وان احتاجت فيه الى زيادة لتداه لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحالتها (قوله ثم تبصر على ارضاعه)
ظاهر وان امتنعت الاجرة فاذا أخذت الام الا حقه سقطت نفقتها ان قص الاستمتاع وهل مثل الارضاع
غيره في ذلك فكل ما قص الاستمتاع سقط نفقتها وأخرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال اعمل لوامه
في شرح مر وكتب عليه الرشد في ما فيه ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يتأني فيه لولم تأخذ اجرة وانها
تستحق النفقة حينئذ مطلقاً فراجع اه (قوله وخروجها بيه) أي المذكور في قوله فليس لا يسهل منها ظمرد
بالفرز وزوج الاية والسيد فتقوله كل كانت الخ أي كل كانت له ماله فغيره بقوله فله أي لغير اه شيئاً
(قوله أو تبرعت بلواضعه اجنية) عبارة الروض وشرح فلو وجعت مرة بلواضعه فزعم من أمه ودفعه الى
المتبرعة لترهه ان لم تسرع أمه بارضاعه لان في تكليفه الا حقه المتبرعة اضاراه وكالتبرع على الرضاة بدون
اجرة المثل اذ لم ترض الام الا احوال ارضية بلحوا المثل اذ لم ترض الام الا كمرته لو اودى وجودها في المتبرعة
أو الرضاة بمحاذرة وانكرت حتى صدق بيئته لانه ادعى عليه اجرة الو اصل عدله ولا يشق عليه اقامة
البينة (قوله فله منهن ذلك) نص جيلو شرح مر بعد من هذا الا في الحضانة الثالثة لادم كايحه القر الى
انتهى مكتب عليه الرشد في قوله الا في الحضانة الثالثة لادم كايحه القر الى
عليها اجرة المثل وان تبرعت بها اجنية أو رضيت بموتها وانها لا تسقط الا اذا طلبت اكتم من اجرة لاسل وانه
لا تلازم بين الارضاع والحضانة فقد يتر عن الوال له لاجل الارضاع ويعد لها الحضانة وسبباً في كلامه في
الباب الاية عايشة الله والشهاب حج لماذا كره هذا الاستثناء ما فيه بقوله على ما يجب أو زوجه فتر أمه ثم

(الاقرار فاض فاض) بنفسه
أو ما ذونه (النية أو من)
فانه حينئذ تصير ديناً عليه
وعدت عن تعبيره غرض
القاضي بالغائه الى تعبير
باعتباره بالغا لان الجمهور
على أنها لا تصير ديناً فتره
خلافاً للفرز الى بعض كتبه
وبذلك علم أنها لا تصير ديناً
بالغة في الاقرار خلافاً لما
وقع في الاصل (وعلى أنه)
أي الولد (ارضاعه الجب)
بالهز والتصر باجرة بدونها
لانه لا يرضع غالباً الا وهو
البن أول الولادة ومدته
سبعة أشهر بعد ارضاعه الجب
ان انفردت هي أو اجنية
وجب ارضاعه على الموجود
منها أو وجد تام تعبيره
على ارضاعه وان كانت
نكاحاً أي بقله تعالى وان
تعاشرتم فستضعه اخرى
(فان رغبتم) في ارضاعه ولو
بأجرة مثل أو كانت منكوبة
أي به (فليس لا يسهل منها)
ارضاعه لانها اشق على الولد
من الاجنية ولانها أصح
وأوفق وخروجها بيه غيره كان
كانت منكوبة فغير ارضاعه
منها (لان طلبت) لارضاعه
(فوق اجرة مثل أو تبرعت)
بلواضعه اجنية أو رضيت
بأقل من اجرة مثل (دونها)
أي الا فله منهن ذلك
لقوله تعالى وان أردتم ان
تستضعوا اولادكم فلا جناح

عليكم وودعهم من يادق (ومن استوى فرعاء) في قرب أو بعد أو أوارث أو عدسه أو ذكروا أو ثمة (مؤلف) بالسو بينهما وان تغاونا
 اليسار أو أيسر أحدهما جمل ولا خرب كسب خان غلبا أحدهما أخذ قطعه ١٥

يكن أمر الحاكم الحاضر
 مثلا التو من بعد الرجوع
 على الغائب وأصله إذا
 وجد (٥) ان اختلاف مكان
 أحدهما اقرب والا خروا
 مؤن (الاقرب) وان كان أنى
 غير وارث لان اقرب أولى
 بالاعتبار من الارث (٥) ان
 استو ياتر بلون (الوارث)
 لقرب قرابته (فان تغاونا) أى
 المتساويان في القرب (ارثا)
 كان وبنت (مؤسواء)
 لاشتراكهما في الارث وقيل
 وزع حصصه فليدار به
 النوى فمن له اوان وقتنا
 انصرتوه عليهم اوبه حزم في
 الاوارلكن منعه الزكسى
 ورجع الاول وقتل تصعيده
 عن النوراني والحوار زى
 وغيرهم اورد جملة من القري
 والترجم من يادق (ومن
 اوان) أى ابوان هلاوام
 (فصل الاب) ونبه صغيرا
 كل اوانا الصغر فقلوه
 تعالى فان أرضعن لكم
 ما توحن اجورهن واما البالغ
 فبالاستعجاب (اوله) اجداد
 وجداته على (الاقرب)
 مؤنته وان لم يلد بعضهم بعض
 (اوله) (أصل فرعاء) على
 (المرجع) وان تزل مؤنته
 لانه أولى بالقيام بشأنه
 لحزم حرمته (اوله)

حزم فيما يأتى بخلافه فلم يتفرع في كلامه بخلاف الشارح (قوله فله منعه من ذلك) أى حيث كان ابن
 الأجنبية عمرى عليه والا ختم اه حل (قوله ومن استوى فرعاء) هذا شروع في اجتماع الاقارب من
 جانب الملقق ومن جانب المتاح فذكر الاول بقوله ومن استوى فرعاء لئلا يذكر الثاني بقوله أو محتاجون فقدم
 الاقرب الملقق اه من الروض وشرحه (قوله فان لم يكن أمرا الحاكم الملقق) عبارة شرح مذ فان لم
 يسد أمر الاخرى لانها كانت متروكة عليه عش قوله فان لم يقدراى على الافتراض قضية التقيد
 بسد المقدرتانه لو قدر على الافتراض ليس له أمرا الحاضر بالافتقار وعليه فانما الف وأمره فانما هو الرجوع
 لقربة الظاهر على عدم التبرع ولكونه انما يتبرع بالام الحاكم (قوله أمر الحاكم الحاضر) أى ان كان
 مؤنتا والا افتراض عليه يخفى شرح الروض (قوله بعد الرجوع) والاجبة بعد لزوم تعرضه في أمره الى
 نية الرجوع بل يكون مجرد أمره كذا حسبت بل والبال التبرع فذكر الرجوع في كلام من تعرضه في تصوير
 اه شرح مذ (قوله لاشتركا كما في الارث الملقق) عبارة للملح وجنبه الاستواء اشتراكا في الارث ووجه
 التوزيع اشعار بزيادة الارث في باءة قرابة التنته (قوله وقتنا ان ونبه عليهم) أى فعل الاب للثلاث
 وعلى الام الثلث وهذا انضعف بالمعنى سابقا في التمن قوله ومن له اوان فعل الاب فالبقي معقول بالمعنى على
 ضعيف اه شيئا (قوله صغيرا) كل اوانا لم يعمم بهذا التعميم الرد على الضعف الذى يخص وجوبها
 على الاب عما اذا كان الاب صغيرا أو مجنون أو غير الاب حيث ذعن الام والولاية وبجملها عليهم ما في الاب البالغ
 العاقل لعدم تميز الاب حيث ذعن الام هكذا يوجب من أمه وشرح (قوله وجدان) الاول مجنى أو ولوجيد
 جدو جدد قدم الجوان بعد كايده قوله اوان هلا اه حالي ولو كانت على بله الاقضية انما اجتماع الحد
 والجدو قدم القرب فبصاف قوله السابق وبه اوان أى ابوان هلاوام فعل الاب مؤنته اه عز برى قوله
 شيئا (قوله لا اقرب وقوله فالفرع) بقرا كل من هذين بالمر على ما يقتضيه منبج الشارح حيث قد حروف
 الجرفى كل منهما ما يكون قد خلف الجاروفى عليه وفيما هذا ساعى في تشريره على ما ورد من العرب كاشا
 له في الخلاصة بقوله وقد تغير بسوى ردى حذف واما قوله فهاو حضرى مطردا فقديم المراد منه
 العلامة لاشتهر بان هذا البعض المطرد ثلاثة عشر موضعا وليس ما هنا واحدا منها كما يعلم من اجتماع هذا موضع
 مروج يقتضى انه بقرا بالرفع مبتدأ خبره وحذف قدرا بمقوله ما هو الذى يثنى (قوله فتنكون الملقق) هى
 في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم اقرب أى فان استوى وفى القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير الملقق
 ولود كرها المفهوم لاهل وجبة التهمة كالجور لانه كان أولى اذ كرها هذا بهذا العنوان مشربا به وانما ذكى
 المتن وليس كذلك كما حملت (قوله قدم الابن الصغير) هو يقدم الرضيع والمرضى على غيرهم وكن الاب مجنونا
 أو زنا متسويا ويقدم اوانا على اى الام لا تهم قدم على الام وتقدم بنت على ابن بنت اه حل
 (فصل في الحضانة) اى وما يتبعها كعدم تسليم المشتهلان جمعا على ما يأتى وكعدم رفع المختلف من السفر
 من ابويه وان كانت الحضانة لغيره بالسفر اه عش على مذ (قوله وتنتهى في الصغير بالتمييز) أى
 وفي المجنون بلافاة اه عش وبارت شرح مذ وتنتهى في الصغير بالجو غزاله المواردى بالتمييز وما
 بعد بالبلوغ كقوله والخلف لفظي فيما ظهر نيم اى ان ما بعد التمييز بخلافه عليه في التخيير وقواه انتهت
 (قوله كذا قاله الماوردى الملقق) كل الاولى تأخير ذلك من تعريف الحضانة الا ان حال قدمه ليعلم ان الترجمة
 على ما هو المشهور والاصل ما قاله الماوردى كل بقال في الحضانة والكفالة اه حل (قوله نسي حضانة

(محتاجون) منها ومن أحداهم لم يقدرا على قيامهم (قدم) بعد نفسه بزوجه (الاقرب) بالاقرب (تتمه) كون له اب وام وان
 قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الوالد الكبير (فصل في الحضانة) وتنتهى في الصغير بالتمييز وما بعده الى البلوغ تسمى كقوله كذا قاله
 الماوردى وقال فيه نسي حضانة

أي كاتسي كفة هذا الظاهر من هذه العبارة المفهوم من كلام ج و من المراد لها تسي
 حانة أضاف أي كاتسي عليه فلا يسي بعد التميز كفة عند غير المتأودي اه عش (قوله
 وهو الجنب) هو أحد معانيه لغتوم ثم قال ج (تبيه) ه هذا ما في كتب النجوم التي في القاموس
 الحزن بالكسر ما دون الألبا إلى الكشح والصدر والصدان وما بينهما وأجاب التي وتا حنة ثم قال وحسن
 الصبي حننا وحانة بالكسر حة في حننه أو ربه كحشنة اه وقوله حننا أي بغير الحاء كالجو القناس
 في صدر الثلاث المتدعي اه عشي على حر وهو من باب قتل اه مصباح (قوله تر يمين لا يستقل بأمره)
 ولن تثبت له طلب الآخر فعملها حتى الأموهة غير أجرة الارضاع فإذا كانت الأم هي المربعة ظلت الآخر على
 كل من الارضاع والحضانة أحييت اه شحنا وعبارة الرض وشرحه وهو أن الحضانة في ماله ثم على الأب
 لأن من أسباب الكفاية كالنقطة فحب على من ترضه بنقته انتهت وعبارة شرح حر وموتها على من ترضه
 النقطة من ثم كرت هنا وبأني في انفا الحاضنة مع الأشهاد وتصد الرجوع عامرا فلا يكتفي بكفاية بعض
 شراح التبيه قول الحاكم أحضيه وأرضعه وعل على الأب الرجوع وان لم يستأجره أي وتشتق أجرة المثل
 فان احتاج الولد انه كرا أو لا تفي لخدمة فعل الوالد أخذاه بما يليق به عز ولا يسلم الأم خدمته كما أتى وان
 وجبت لها أجرة الحضانة لما تشر واه الحفظ والنظر في المصالح وهذا غير مباشر فالخدمة تثبت (قوله بما
 صلحه وبقية) أي فالمراد بالترية الأصلح لامتناعها للعارف ومن قال الشارح ولو كبير يجنب لأن الترية
 له بمعنى الأصلح لا تليق من الكمال اه حل (قوله والأناث ألقى بها) هذا فوطئها بعد مدة الألفها
 لا يدل على أنها تعجب لمن فكان ينبغي أن يقال تثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم الخ اه
 حل (قوله والأناث ألقى بها) عبارة شرح الرض وهي نوع وولاية وسلطنة للنساء بها ألقى الخ انتهت
 (قوله والأناث ألقى بها) أي في الحيلة فلا يلقى ما يلقى من تقديم الأب على غير الأموهة أمها اه عش
 (قوله وأولاهن) أي أحضهن بمعنى المصحق منهن أم فلا يقدم غيرهما على الأباعر اضهار كما في الحضانة فيسلم
 لغيرها مادامت متمتع كآبائها اه عشي على حر (قوله وأولاهن أم) ألقى جود جهات التقديم الثلاثة
 التي هي الولادة والوراثة والقرب فيها وفي خبر صحيح إن امرأتا قالت يا رسول الله ان ابني هذا تكن بطني
 له وعل وجرى له حذاءه ونديته مقامه وان أله طلقني وزعم اه يترجمي فقال أنت أحق به ما لم تنكحي اه
 حل والحاصل انه ترضه وترضه والأناث تولد بغيره ذلك كور وترضه تحت معان الثلاثة في المسن اه شحنا
 فذكر الأول بقوله وأولاهن الخ والثاني بقوله فيسما بأي يوتسلفه كقرير يوارث بترتيب نكاح والثالث
 بقوله وان اجتمع ذكر واناث الخ وعبارة الرض وشرحه الطرف الثالث في ترتيب مسقطها وقبيل يستحقها
 ومن لا يستحقها فان بعض الأناث وأولاهن الأم إلى آخر ما هنالك قالون تفضل الذي كور فيقدم الأب ثم أقرب
 حله وان علمت الأم الخ لا يورث ثم الأخ لا يورث ثم الأم لا يورث ثم بنو الأم لا يورث ثم بنو الأب
 ثم بنوهم ثم أم علمت الأم ثم بنوهم ثم أم علمت الجسد ثم بنوهم ثم قالون اجتمعوا أي الذكر والأنثى والأم
 أولى بالحضانة ثم أمها إلى آخر ما هنالك انتهت وعبارة شرح حر وأولاهن عند التنازع في حوائم ثم قال أم الأرقين
 حضنته لسبب ذلك كن بعضا فهي بين قريبه وما لك يصنع حسب الرق والحربة فان احتضنت المهيأة أو ولي
 استنصار حاضنة أو رضي أحد ههنا لا تخوف ذلك وان تعانها استأجرها كما من يخصصه وأنهما الآخر فلو
 امتنع من الحاضنة تم بغير وجهه حيث لا يرضه ما تشتهه والأخبار كما قاله ابن الرقة ومثلها كل أصل لرضه الأناث
 انتهت (قوله وان علمت الأم) لاجل هذه النهاية مع قوله فأمها فان لها يمكن على بدائه أي به لما قلنا بعد
 اه شحنا وعبارة شرح حر في الموضوعين وان علون (قوله فأمها) أب كذلك تشديد على الاخت
 والخانة والجد يدور التقديم تقديم الأخوات والحالات طعن لان الأخوات أشق لاجتماعهن مع على الصلب

أيضا (الحضانة) بفتح الحاء
 لغة الضم مأخوذة من الحضر
 بكسر هاء وهو الجنب انضم
 الحاضنة الطفل اليه وشرعا
 (تر يمين لا يستقل) بأمره
 بما صلحه وبقية عبارة
 ولو كبير يجنبونا كما يشهد
 بفصل جسده وتبناه ودفنه
 وكسبه وروحه الصغير في
 المهد وقصر بكه لبيان (والأناث
 ألقى بها) لأنهن أشق
 وأهدى إلى التربي بقراب
 على القيام بها (وأولاهن
 أم) لوفور شقتها (فأمها)
 لها وراثتان وان علمت الأم
 تقدم (القربى فالقربى
 فأمها) أب كذلك أي وراثتان
 وان عل الأب تقدم القربى
 فالقربى

وخرج بالورثة لمخرجين

وهي من أدلتك كربين
 اتبين كالم أبي أم لا ملاها
 بمن لاحقة في الحنة
 وقدمت أمهات الام على
 أمهات الاب لغز في الارث
 فانهم لا يستغن الاب
 بخلاف أمهاته ولان الولاية
 فيهن مخرجة وفي أمهات الاب
 مخرجة (نانت) لانها اقرب
 من الخالة (غلاة) لانها ابنتي
 بالام بخلاف من ياتي (فتت)
 انت فينتاخ كالخات
 مع الاخ والترتيب بينهما
 من ز ياتي (فعمه) لان جهة
 الاخوة مقدمة على جهة
 العمومة وتقدم أخت وخالة
 وعمه لاوين عليهن لابي
 في يادقرابن وتقدم الخالة
 والعمه لاوين عليهن لابي
 من ز ياتي (و) تقدم أخت
 وخالة وعمه (ابن علي لأم)
 لقربا لجهن وقربا لوالديهن
 اذ كان لابي من ضمن عليهن
 لأم (فرع) لو كان
 لمحضون بنت قدسنت في
 الحنة فتقدم الاوين
 على الجفات أوز ويخرج
 تختمها تقدم كرا كان أو
 أتي على كل الاطوار بمراد
 بتختمها لوطر لها فإبداها
 بقطعة والا فلا تلبس اليها
 مرفق الصدق وصريحه ابن
 الصلاح في فتاويه هنا
 (وتبت) الحنة (التي)
 فريستغير بحرم المثل
 بذكر غير وارث كالم من
 التقدمة بالورثة

أو بالطن ولان الخالة بمنزلة الام واما الضاري وأب الجديان أولئك أقوى قرابة ومن ثم عتقن على الفرع
 بخلاف هؤلاء اه شرح مر (قوله وخرج بالورثة الخ) أي في الشغل غيرهن مثال الغير في الاول ما ذكره
 ومثاله في الثاني أم أبي الأم اه شيخنا (قوله وهي من أدلت الخ) أنت الضمير مع وجوبه الى الضمير
 المذكور لاكتسبه التأنيت من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله كالم أبي لأم) أي ونحوها كالم أبي أم الاب ثم
 اسقاطهن والاضحى وقد استشكل الامام من حيث لهن عودا نسب وأصل المولود وكل حكم أيضا بالنسبة
 فهو متعلق بهن كاستحقاق النفقة والعق عند جريان الملك عليهن ورد الشهادة قالوا ونظرنا في سعة وطنهن
 من الارث فالخالات ساقيات عنهن لا نورث بالرحم اه وقال البيهقي انه الصصح عند الاصحاب وهو الوجه
 اه وقال الامام أيضا كيف يمكن اثبات بنات الخالات وبنات السمات والامومة والبسطة ثابتة للعبدان
 المذكوران في اسقاطهن لزمه قطعا اسقاط أولئك والافوه اختلاط اه سم (قوله بخلاف أمهاته) أي
 فانهم يستغن به هذا هو المتبادر من العبارة وفيه ان سقوطهن به انما هو لادلائهن به وأمهات الام كذلك
 يستغن بما أدلين به وهو الاقرب من هذا الوجه لا فرق بين أمهات الاب وأمهات الام وانما يفرق بينهما من حيث ان
 أمهات الاب يستغن بالام مع عدم ادلائهن به على خلاف القاعدة وان أمهات الام لا يستغن بالاب لعدم
 ادلائهن به على القاعدة اه رشيدي على مر بالغي فالاول ان يجعل المراد من قوله بخلاف أمهاته انهن
 يستغن بالام فيكون يحصل كلامه ان أمهات الاب يستغن بالام وان أمهات الام لا يستغن بالاب وهذا حسن
 وان كان بعد من العبارة (قوله بخلاف من ياتي) الذي ياتي ثلاثة بنت الاخت وفت الاخ والصوم هذا سلم
 في العمه مطلقا وفت بنت الاخت وفت الاخ من الاب فقط اما بنت الاخت وفت الاخ الشقيقتان أو البنات من
 الام فقط فهي أي بنتي أمي بالام وان كان بواسطة (قوله بنت اخت) ظاهر سواء كانت شقيقة أو اب
 وأولام فهي باقسامها الثلاثة مقدمة على بنت الاخ كذلك كما يقتضيه تعليله بقوله كالختم مع الأخ أي كان
 الاخت باقساما الثلاثة مقدمة على الاخ كذلك فتقدم بنتها مطلقا على بنته كذلك وقوله وتقدم أخت الخ أي
 وتقدم بنت أخت شقيقة على بنت أخت لابي وفت أخت لابي على بنت أخت لأم (قوله فرع لو كان الخ) استل
 هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج ذكر كرا أو أختي على سائر الاطوار فالحكم
 الاول بتقديم قوله سابقا أمهات لاهوارث الخ أي على تقدم الجدات بعد الام اذ لم يكن لمحضون بنشوا لا
 فتقدم عليهن والحكم الثاني بتسديه قوله سابقا ولاهن أم الخ أي على تقدم الام في الحنة اذ لم يكن
 لمحضون زوج ذكر كرا أو أختي فان كان قدم عليها وعلى سائر الاطوار وصار شرح مر وأولاهن أم
 ثم قال نعم تقدم عليها ككل الاطوار ووجه محضون بنات يوطوط لاهوارث زوج محضون بتلق الوطه اذ غيرهما
 لا ينسب اليه ثم قال ثم أمهات لاهن تقدم عليهن بنت المحضون انتهت هذا الفرع عن قوله فيما
 ياتي بولو اجتمع ذكر وراثت الخ لكان أولى بتقديم قوله هناك أضافا فأمهاته أي على تقدم الاب اذا
 لم يكن لمحضون بنت والا قدمت عليه وسيله اذ لم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله أوز ورج يمكن الخ) أي
 وان لم ترق له الزوجة فيبنته بنش العدة فان باخذها من له حناتها تهر عليه في هذا الحنة ولو كان كل
 من الزوج والزوجة محضونا فلا حنة لخصن الزوج لانه يجب على الزوج التمسح بحق الزوج وحقوقه امرها
 من يتصرف عنه فولية لهما من قبل الزوج اه عس على مر (قوله فلا بد أن تليقه) أي لا بد ان
 يتأقن وطوه لاهوارث وتلقه والا فلا تسلم الوطه لا تسلم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج يحكم الوطه
 والزوج بقطعة والابانة كانت محطية الوطه ولا تاتي في سفله لا تسلم على غيرها اه حل (قوله وتبت
 الحنة لاتي الخ) أي غير من مر من الانث (قوله لم يلد كرا غير وارث أي بان أدلت بانها كانت
 الحنة وفت العمه أوبد كرا وارت كبت الم لغرام كالم من تعداد المال وقوله كالم من التيسيد الخ فيه

ان التقيد السابق في الجداول الكلام هتاف الحراشي الان يقال انه علم طريق المقابلة أي خاص ما هنا
 على ما تقدم في التقيد بما ذكر وتقول وان كانت غير محرم الوالد اليه فيسمع المتن وكما ذكرنا في تفسير التقيد
 وتثبت لاثني غير محرم الحال انها غير محرم كان الحامل له على ما ذكر التولية لتبديل بقوله لشبهة الخ
 وان كانت غير ضرورية بقوله كبت ثلث اى سواء كان شقيقا أو لابن أو لام بقوله لخاص بقوله وبنتهم
 لكن جرى على ضعف في بنت الحلال اذ العمدان الحضانة ثبتت لهما وان كانت لا تثبت للحال لان شرط ثبوتها
 لذكر كرتا بان ان يكون وارثا وجرى عليه في بنت العم لام هو المتمدون جرى بينهم على انها تثبت لهما وقوله
 وكذا من أدلت الخ فصله بكذا لانه غير مفهوم مما تقدم مقتضاه ان الحضانة في هذا الحالة لاحق لهما في الحضانة
 مع ان مقتضى ما سبق في قوله ولا تسلم مشتهات الخ ان حقه بل هو كذلك بل هذا في الحقيقة مفهوم قول المتن
 الا في ولا تسلم مشتهات الخ ان مفهومه ان المحضون المشتهى يسلم لاثني غير المحرم مع انه ليس كذلك فكان
 عليه ان يقول في المنطوق لا تسلم مشتهى ذكرنا كان أو أثني غير محرم كذلك يشمل ما ذكرهنا قوله
 كبت خال اى لانه يثبى لاحق في الحضانة أصلا وهو ضعف العمدان استحقاقا وعلى عدم ثبوتها ثبتت
 الملام من فرق بل ثبتت الخال أقرب الملام من بنت الملام لان أباهما الخ هو الخال أقرب الملام كذا قيل اه
 حل قوله وبنتهم لام) هذا هو المفسد فلا يخلو في الجلال الخ في شرح الاسلم من ثبوتها ثبتت الملام
 لشبهة القرابة وهذا يتألى اثره بالاثني وان أدلت بكره غير وارث اه حل قوله محرم كان
 كان) واثنيهم وابو جد ولا يشمل المحرم الابن اذ لاحقه فيها أخذ من قوله بقرينة نكاح وقوله أو غير محرم
 كان عم الخلق ان الكاف استغاضة اذ ليس لنا ذكر في سبوارث وهو غير محرم الابن الم وقوله لان
 الجدة مفرد الخ اى لانه لا تثبت الابن بخلافه في الارث وقوله ولا تسلم مشتهات الخ رابع لقوله ولا ذكر
 قريب الخ ولو قال يخلو محله سبق ولا يسلم مشتهى ذكرنا كان أو أثني غير محرم كذلك لكان يرجع
 أيضا لقوله وتثبت لاثني قريبة الخ وقوله فلو فقد في القرارة ولا تسلم مشتهات الخ رابع لقوله ولا ذكر
 القرابة بالحرمة وفيه أيضا انه عم في المنطوق بقوله محرم كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم في المفهوم
 وفيه انه في قبعة المفهوم قال والقرابة دون الارث فكان عليه ان يقول فلو فقد في القرارة والارث والقرابة
 ويشمل به بالاجانب يقول أو الارث دون القرابة ويحل له زيادة على ما قبل به بما قبله لاول فان القرية
 غير الوارث يصدق بالحرمة وغيره تأمل قوله في النكاح) برده على الخ لادم هناك مقدم على الم ولا
 ولا به في النكاح اه حل قوله ولا تسلم مشتهات الخ ظاهر كلامه ان المحضون قد كرس لمغير المحرم
 اى في كره غير المحرم ولو كان مشتهى والراجح انه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه ان يقول ولا
 يسلم مشتهى في المتن يعني ان يجوز في ذلك اذا وجد من يقول الابان اتفق قسمله اه حل وجوابه
 الررض وشرحو بان الم ونحوه ممن هو وارث غير محرم يسلم الصغيرة التي ثبتت حضانتها كالصغير من
 تشبه فلا يشملها بل عين لها امر أمتقيا حرتو بدونه وانما كان التمسك لانه لان الحضانة ولو غرق ثبوت
 الحضانة علم بعدم ثبوتها ثبتت الم على العكس المشتهى بان الرجل لا يستغنى عن الاستانة بخلاف
 المرأة ولا تخاص من الم بالصورة والولاية والارث فان كانت بنتا تسلم منها على ما في العدد
 سلمت اليها ذاته وبجاءه الاصل سلمت اليه اى جعلت عندهم بنتا وهو حسن لا يدل منه من كان مسافرا
 وبتمعه لافي رحله سلمت اليها لاله يكلو كان في الحضر ولم تكن يشتهى في يتنعم هذا يجمع بين كلاله لاصل
 والمتاج وأصله حيثة لوفى موضع تسليم المولى آخر تسليم اليها قال الاسوي وغيره كن ثقة انتهت
 قوله ولا تسلم مشتهات الخ اى بخلاف نحو بنت الم اذ كان ابن الم صغيرا يشتهى فانه لاحضانة لها
 كما سلمت لان الذكر لا يستغنى عن الاستانة بخلاف المرأة لهذا لو كانت بطول حتى انصرف الم ذكره

فصار (كبت خال) وبنت
 عمه وبنتهم لغيرهم وان
 كانت غير محرم لشبهة
 بالقرابة وهذا يتألى اثره
 بالاثني بخلاف غير القرية
 كالمدة بخلاف من أدلت
 بذكر غير وارث كبت خال
 وبنتهم لام وكذا من أدلت
 بوارث أو أثني وكل المحضون
 ذكرنا بشتهى (د) تثبت
 (له) كره في سوارث محرم
 كان كالخ أو غير محرم كان
 هم لوفى وشبهة وقوله قرابة
 بالارث والولاية وبغير المحرم
 بالحرمة (بترتيب) ولاية
 (نكاح) هو اولى من قوله
 على ترتيب الارث لان الجد
 مقدم على الابن هنا يخلو
 النكاح بخلافه في الارث
 (ولا تسلم مشتهات لغير محرم)
 حلوا من الخالوة والحرمة

قضية كالمهم ان المحضون المذكورين لم يحرّم ولو كان مستثنى اه سم (قوله بل تسلم لثقة يعينها هو)
 أي ولو بأجر من ماله لان الحق في ذلك اه شرح هو (قوله يعينه هو) أشار به الى أن المقترح
 على غير من ماله اه شيخنا (قوله وان اجتمع كورالم) تلخيص القول بخبره ان الرضا في حق حذاته
 ليس له الاثنا لكن قبل السبع وأما لم يقدم فيه الامم تمها لثلاثة لان ثم لا بد من أمهاته كذلك ثم
 الجسد ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أولاد الاب ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم
 الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم
 الخالة لابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم
 ثم لا بد من أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم
 الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم
 الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم أولاد الابوين ثم أمهاته كذلك ثم
 الامم على الاخ لا بد من اه ورواها طلاق الزين والروضة تقديم الاخوات على الاخوة وعليه جرى صاحب
 الآثار اه (قائمة) الدليّة بانّي تقدم على المدعيّة كز تقدمت يا لخت على بنت الاخ عند استواء المرتبة
 اه سم (قوله فامهات فاب فامهات) اشتملت هذه العبارة على أحكام ثلاثة تقدم الام على أمهاتها وتقدم
 على الاب وتقدم على أمهاته وقوله لمسا أما قبل الاول فمذكور صريحاً فامهات يؤوله لوفور شغفها
 وأما قبل الثاني فيؤخذ من قوله سابقاً لا لا فيهم الخ وأما قبل الثالث فمذكور في كلام سابق وتضمنه
 وانما يؤخذ من خراج وهو ان الاب أقوى من أمهاته تقدم عليها أشار له هذا المحقق اذا علمت ذلك علمت ان في
 عبارة نوع اجال يثبت انهم وصارت على قوله وان علا لمسا أي من تقدم الام على أمهاتها وفور شغفها
 وتقدمت امهات الام على الاب لثباتها بالنسبة الى مقدم الاب على أمهاته لانه أقوى وقد علمت أمهات الام على
 أمهات الاب لقوله تين اثبت (قوله وان علان) أي الام هو مستدرك لأن بقاؤه كركم كفا الغاية السابقة على
 وزان ماسر عن المحقق وأما الجواب بان المراد وان علان فمذكور أيضاً في الجمع المنفصل فمذكور
 (قوله فالأقرب من المحواري) عبارة أصح مع شرح هو وقيل تقدم عليه أي الاب الخالة والاخت من الاب أو
 الام وهما لا دلالة لهما بالام كلها هما وروى في هذا الادلاء اه (قوله فالأقرب من المحواري) ولا يخالف هذا
 ما مر من تقدم الخالة على ابنة أخ أو اخت لان الخالة تدعى بالام المقدمة على الكل فكانت أقرب بهن من تدعى
 بالزوجة من كثيرين اه شرح هو (قوله أو أصبر أو أضر) صاف صاف اه عيش على هو فالاول من
 الصبر والثاني من البصرة أي العلم أي الاثنا أو أصبر على التبرين أو أضر على اوجوها (قوله فتقدم
 أنت على أخ) قضية صابرة ان الاخت ولوين الام تقدم على الاخ ولوين الابوين به صريح ابن المقرئ
 وفتح عن الشامل وقص عليه ما شبهه بكت اخ غيرها اه و قد تقدم وبالحقيقة ان الاخت مستثنى
 ذلك اه سم (قوله فلا يقدم على الذكر) أي في محل لو كان أنتي تقدم عليه اه شرح الرض فلا يكون
 للمعصون اخوان ذكر وختي رجل الختني كذا كقوله في غيرها ولا يصح الاثني حين تقدم على الذكر
 بدون خرمه وقوله صدق بهينه أي تقدم على الذكر من غير خرمه كقوله تين أو تين بهينه (قوله ولا حضانة لغيره
 الخ في الزكوى) هذا جرحاً في الشافعي والشرط أن لا يكون مغفلاً وهو حسن وعد لما ورد في القاضي
 أبو الطيب في كل القطة من الدالة على ليس أهلاً لحضانة الطفل قلت وعليه نص الشافعي هناك قال قال
 والصحيح أنه أي الغرض اهل الحضانة كالغنى اه وفي شرح الرض ولا حضانة لغيره الولاء لغيره كقوله
 الذين هم أهلاً للحضانة ولا يردوا لهم كقوله خواتم الصلوات ولا يصح كقوله في عبيد المائتين ابراهيم
 القدسي من أختين من قرآن ابن الصباغ واستنبطه ابن الرض عن كلام الامام ثم قال وقد قيل ان يشره

(بل) تسلم (لثقة يعينها هو)
 كتبه فلو فقد في الذكر الارث
 والحرمية كان الخال وابن
 العمدة والارث دون الحرمية
 كخال والام والام وأي الام
 أو التبراة دون الارث
 كالمقتضى فلا حضانة له لعدم
 التبراة التي هي مظنة الشفقة
 في الاخيرة وتضمنها في غيرها
 وذو كرمية يقتصر ببعض
 زيادته في غير الحرم (وان
 اجتمع ذو كور واثنا فلم)
 تقدم (امهاتها) وان علان
 (فاب فامهات) وان علان
 لمسا (فالأقرب) فالأقرب
 (من المحواري) ذكر كرا كان
 أو أنتي (في ابن استوا فربما
 تقدمت) (الاثني) لان الاثنا
 أصبر وأضر فتقدم أنتي
 على اخوتك أنتي على ابن أخ
 (في ابن استوا) ذكر كور واثنا
 قدم (بقرعة) من زوجة
 قرعته على غيره والختني هنا
 كذا كرفلا تقدم على الذكر
 فلا بد من الاثني صدق بهينه
 (ولا حضانة لغيره) يؤول

وهو مدر أموره فلاحق وذهب في المهمات إلى حضانتها فلا يلزم الحاضن تعاطيا بنفسه بل له الاستئابة فيما وقد
 صرحوا بجواز استيفار أي حفظ الجارية فلا يجازى عنها ما قاله هو مقتضى كلام المصنف وغيره ومثله باقي
 في الارض والاحكام اه وبجارية العياض ولا لاي اه اي لاحتضانه ورايت بخط شيخنا البرلسي وأما
 العمى فالظاهر انه لا يحد بخلاف الجذام والبرص فالظاهر انها ما دحا اه سم (قوله ولا حضانه لغيره)
 شروع في بيان منافع الحضانه والمذكور منها هل يستوفى علم سابع من قوله الا في ولسا وقد أحدهما للنفقة
 الخ (قوله ولا حضانه لغيره الخ) عبارة أصله مع شرح هر ولا حضانه على نحو رقيق ابتداء ولاد ما لم يرق
 أي لم يميز فوان قل لغيره وان أذن لغيره ولا يلايه وهي على الفرض لغيره لكن يسن زعم من أحدا هو به الحر
 قبل التميز وقد ثبت لام فقه فيم أو أسلمت أم ولد كافر فلها حضانه ولها الثلث لغيرها في الاسلام ما لم تزوج
 لغيرها اذا عتق على السيد فربما سم وفور شقتها ومع زوجها الاحق للاب لغيره انتهت (قوله الا اذا كان
 سيرا كرم في سنة) وبوجه ثبوت الحضانه في ذلك اليوم وليعلم أنهم كلاما في الانعام والاخر ان الحاكم
 يستتيب عند من نكحها ولو قبل بمصر في قول النكاح لم يعد اه شرح هر وقوله بمصر أي من
 انه ان دام ثلاثة أيام ما كان كرا تنتقل الولاية للاب بعد ذلك لا تنتقل الا فقه ثرا يتفق اه عس عليه
 وبجارية حل قوله الا اذا كان سيرا كرم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضانه لوليس أو ما انعماء فينبغي
 ان ياتي فيه ما تقدم في أول النكاح من انه ان اعتدق في زواله أتاب الحاكم عن من يحضنها لا تنتقل الحضانه
 لمن يصدها وان كانا في الحضانه والنكاح في بعض الصور وذلك اذا امتنع الام فانها تنتقل الحضانه لمن
 بعدهما للاحكام انتهت (قوله وغيره أمين) كملت في وتكفي العدالة فالظاهر ان اذا اراد اثبات الاهلية
 فان كان بعد تسليم الواسط في وجود الاهلية فيمنه الا فلا يحد اثبات الاهلية في العدة بالينة اه حل
 (قوله وغيره مسلم عليه) أي على مسلم بخلاف العكس لان المسلم إلى الكافر وقهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافر
 وهو كذلك اه شرح هر (قوله ولا اذا كان لبن لم يرضع الولد) فان رضعته فلها أجر الرضاع والحضانه وجبت
 ياتيها ما مضى من رضيع بدون ما رضيع به اه شرح هر أي اذا لم يرضع الابا جرحه ههنا ثم يرضع أو الابا جرحه
 وهناك من يرضى بالقل منها سقطت حضانتها اه رشدي (قوله ولا اذا كان لبن لم يرضع الولد) مفهومه
 استحقاق غيره ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال هر المعتمد الاستحقاق كدليل عليه كلام المحرر
 فانهم لا تنقص عن الذكر اه سم اه عس (قوله ولا نكح فغيره) أي بغير العدة وان كان الزوج غائبا صرح
 به في الام في العياض تبع الفتاوى القاضي الحسين ثم لو استوفرت حضانتها ثم تزوجت في المدمة يزعمونها
 اه شوي وبجارية شرح هر وقد لا تنقطع بالتزوج لكن الاستحقاق في الجارية بين خالعه زوجته ما ألف
 وحضانه الصغيره فلا يترتب زوجها في أثناء السنة لان الجارية تعدل لأم انتهت (قوله ولا نكح فغيره) أي
 بغير العدة وان كان غائبا كصهر به في الام وقوله بغيره أي الطفل أمانا كتحية أبي الطفل وان علا
 لحضانتها بآقية وصورة كالحالة لا يمان زوج الرجل ابنه بشر وحسنه غيره فتدلمت بموت أو الطفل
 وأمه فقتضه زوجيته اه رلى اه سم على منهج اه عس على هر (قوله وان رضى)
 أي الغير وحله ما لم يرض الاب والآن رضى كل من الاب والغير استحققت وكل منهما الرجوع متى شاء اه
 شيخنا (قوله وان رضى) أي غير الاب ويحل اذ لم يرض الاب وكذا غيره من كل ما انتهت له الحضانه من الارباب
 فان رضى الاب في حق الام في الحضانه ولو كمل من الاب وزوجها الذي نكحته الرجوع عن الرضا في شاء
 وجب الرجوع إلى قوله وان رضى أي الغير ما لم يرض الاب بذلك ولا لغيرها ما كتب أصناما لرض الاب والام بسقط
 عنها والاب ان يرجع عن الذي كزوج وبشرط سلامة الحاضنة عن العوى في شغلها عن الحركة اذا كانت مباشر
 بنسبها ومن جذام أو برص ان خالطت لم يعتنى من العدوى ومعنى لا عدوى الواردة في الحديث انهم ليست مؤثرة

مبعضا (و) غير (رشيد) من
 صبي وسفيح ينجون وان
 قطع جنونه اذا كان
 سيرا كرم في سنة (و) غير
 (أمين) لانها لا يلايه ولسوا
 من أهلها لم لو أسلمت أم ولد
 كافر لحضنته لولان كانت
 وفيه قتل تنكح لغيرها لان
 السيد ممنوع من قرابها
 وتيسرى بغيره ورشيد
 أهم من تعبيرة بغيره ينجون
 (و) غير (مسلم عليه) أي
 على مسلم لانه لا يلايه عليه
 (و) لا اذا كان لبن لم يرضع
 الولد اذ في تكليف الاب
 مثلا استحقاق من رضعه
 ضد هاهم الاعتناء عنه مصر
 عليه (و) لا نكح فغيره (أيه)
 وان رضى لانه مشغولة عنه
 بحق الزوج

بذلها وانما خلق الله ذلك عند خلقه كبر انتهت منه في شرحه ثم قال أي هو ولو قام بكل من القارب
 ما من من الحضانة جسم في أمرها للقاضي الامن فضعه عند الاصغر منه من أومن غيرهن كما يحسنه الاخرى وغيره
 خلافا لما ورد في قوله لا يختلف المذهب ان أزواجهن اذ لم يعنه يكن ياقبل على حقهن فان أذن زوج
 واحدة فقط فهي الاحق وان بعدت أزواجهن فثنتين قدمت فربهما (قوله الامن له حق في حضانة تصدق هذه
 العبارة هو رتبين الاولى ان يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو تزعم من الام كانت حضانته والثانية
 ان لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو تزعم الحاضنة من الام كانت حضانته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل
 فتكون المراد من له حق في الحلة كما عبر به مر ورج (قوله وابن أخيه) وانما يصور نكاح ابن الاخ فيما
 اذا كان المستحق غير الام وأما ما كان تزوجت أخت الطفل لامه بان أخيه لايه فتم تقدم على ابن أخيه
 اه شرح خطيب على المنهاج والاشكال المعنى على ان الحاضنة كانت هي الام ووجه الاشكال ان أخت الطفل
 ان كان شقيقه فإنه ان ابنتها أو لاه فذلك لا ولاه فهي منكوحه الاب ويحصل الجواب تصور المسئلة بما اذا
 كانت الحاضنة غير الام وهي أخته لاه فهو زان تزوج بان أخيه لايه اه شيئا (قوله فان زال المانع
 ثبت الحق) فالوطقت المنكوحه ولو رجعا حاضنت حال وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق فوالقيل بدخول
 الولد ان زال المانع ومن ثلوا سقطت الحاضنة عنها انتقلت لبيها فاذا رجعت عادتها اه شرح مر
 (قوله فان زال المانع ثبت الحق) استشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر لارشد من أولاده فاستشفه أحدهم
 لكونه الارشد ثم صار غير ارشد ورجعوا احد ارشد منه استحق ولو عاد الاول ارشد لم يستحق وأقول راجع
 ما قاله وعلى تسدده فالمراد ان الحق هنا ليس بغيره غايه الامر انه مشروط بشرط فاذا زال ثم عاد استحق وهذا
 الحق لغيره من بل للموصوف فاذا انتفى وانتقل الحق لغيره بعد السبع بعوده فلي تأمل * (فرع) * قال في
 المنهاج هنا وان غلبت الام أو امتعت فللد على الصميم فزوله أو امتعت منه تعلى عدم الجوار وهو كذلك
 لو حبست الماتون عليها فقد الاب فغيره عليه ان الرضا كذا في ركبي اه سم (قوله والميراث ان افرق
 أبواب الحج) ظاهر اناطه الحكم بالميز انه لا يتوقف على بلوغ سبع سنين وان اذ احوالها بالميز يني عنداه
 والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه لا يؤمر بالسلاق قبل السبع وان ميزاته لا ييجرح حيث لم يبلغها
 وقد يفرق بان عدم الامر بالصلا لم ينافيها من المسقة فحفظ عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فان المدار
 فيه على ما فيه صلاح نفسه وعلمه فيقد بالميز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على مر وفي قل على
 الجلال والدين من وصل الى حاله بحيث يأكل وحده وشرب وحده ويستحي وحده ولا يتعدو سبع سنين
 (قوله ان افرق أبوابه من النكاح) وينبغي أن يكون كذا لا فرقا من النكاح ان لا يفرق فاقبل لكم ما لا يجتمعان
 بان تختلف محلها لو كان كل منهما لا يأتى ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان
 بآبته السكن احدا لا يأتى فيها القيام بحاله كذا في حاشية التحفة وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجبت ما
 من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة وعلى كل التعهد في وقته اذ لا تأمل اه شوبرى (قوله
 وصل) أما اذا صلح أحدهما فقط فلا تغيير والحاضنة فان عاد صلاح الاخر أثنى التغيير اه شرح
 الروض (قوله فمستلزم اختيارهما) وظاهر كلامه تغيير الولد وان أسقط أحدهما قبل التغيير وهو
 كذلك خلافا لما ورد في والو وافي فلو امتنع المتنازعت كلماته كضله الاخر فان رجوع المتعنه عنها أعيد
 التغيير وان امتنعوا بعد ما استخفها لهما كمدود تغيير بينهما والا أخبر عليهن فلهذه مقتضى لانهم من جهة
 الكفاية اه شرح مر (قوله خير غلاما) أي وانما يدعى بالغلام الميراث اه شرح مر قال في الصحاح الغلام
 الابن الصغير ثم قال قال الاخرى يوصى به العرب تقول للموود حسن ولي ذكر اغلاما جمعهم يقولون لكل
 غلاما وهو غرض في كلامهم فلم يخص الغلام بالميراث اه ع ش عليه (قوله أو غيره من الخواشي) أي

(الامن له حق في حضانة)
 بقدر زنه بقوله (ورضى)
 فلها الحضانة فتعبر بذلك
 أهم من قوله الامن به
 وابن أخيه (فان زال المانع)
 من روى وعدم رشد والده
 وغير ذلك بما ذكر (ثبت)
 الحق (من زال عنه المانع)
 هذا كله في قوله غير
 (والميراث ان افرق أبوابه من)
 النكاح وصحاحه فان اختلف
 أحدهما (فهو) عندهم
 اختارواهما (لانه على الله
 عليه وسلم خير غلاما بين أبيه
 وأمه ورواه الترمذي وحسنه
 والعلامة كالغلام) (وشير)
 المميز (بين أم) وان طلت
 (وجدا وغيره من الخواشي)

كانهم أو أرواه كلاب يعلم العصور (كلب) ٥٢٢ أي ينجيز بين أب (وأخت) لغير أب (أونمة) كلام (وه بعد اختيار) لأحدهما

الذي كور من الصلب أخذ من قوله يعلم العصور اه عرش (قوله كانهم أو أرواه) على هذا الترتيب
وظاهر كلام شرح الرض أن الحواشي كلها في مرتبة واحدة حرر اه حل (قوله كان أبوا أخت أونمة)
تقدم له عند اجتماع المذكور واللائق يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جعلهم الأخت وأونمة كلاب
مقدم عليهما ومقتضى ما هنا أن الحضور كان قبل التمييز عند الأخت أو الخالة وتغير بعد ما بين من كان عندها
وبين الأسبوهة التي أتى الأهل الضيف المتقدم القائل بتقدمه على الأب غلبت ما لم يعرف ثم رأيت في سم
ما فيه قال في الإرشاد وتغير بين من مستقموه من قال شارحه هو ضياعه لا تغير بين الأب والأخت ولا ينع
وبين الخالة قال وهو المتمدن الموافق لما في الروضة وأصله لو لم يأت منها من يرجع التغير بين الأب والأخت
وينمو بين الخالة لتبريع على الرجوع وهو قد يعمى على الأب قبل التمييز (قوله لغير أب) أي شقيقة وأولاد
خلاف التي لأب فلا تغير بينها وبين الأب لانهم لم يولد لهم اه سم وهذا مشكل لما تقدم أن الأخت التي
لأب قطعا مقدمة على التي لأب قطعا فلا حق في الخلطة لثابت في وجود الأولاد فكيف يأتى تغير الحضور بين
التائبين بين الأب مع وجود الأولاد (قوله تحوله لآخر) أي أن يطلبه إلى الآخر بخلافه يجوز السب
ليس له بعد اختيار أحدهما فتقول لا تخلط حق الغير اه حل (قوله بالذكر) أي بما إذا كان
الحضور ذكر (قوله ولأن اختي منع أتى) أي بدله ذلك اه عرش على مر (قوله لا يمنع زيارته) أي
لا يجوز له ذلك كما شرح به البديع ودل عليه كلام الماوردي اه شرح مر (قوله فليس له المنع منها) لشد
الحاجة إليها بقضاء محل تمكينها من الخروج عند استغفارها بقوة والألم يلزمه اه شرح مر أي بل
الظاهر هو مقتضى من ذلك اه عرش عليه يجري هذا القيد في صورة حوا وتمكينها من الخروج بل زيارته
بالأولى اه رشدي (قوله لاني كل يوم) الآن يكون منزلها في بلادها بأسبوعين أو كل يوم تاله الماوردي
اه شرح مر وقد يتوقف في الفرقين في رتبة المنزل وبسبب من الشك في حق البسطة إنما هي على الام
إذا عملت ما أتت كل يوم يحصل لبيت ذلك المشقة في فرق بين التريقا البسطة اه عرش عليه وصار
الرشدي قوله الآن يكون منزلها في بلادها بأسبوعين أو كل يوم تاله الماوردي اه شرح مر
من الشكول وان كان يصدر للجمع كل يوم فلهن منها ولا يخفى ما فيه أو في فرق بين التريقا البسطة
في ذلك إنما هي عليها لا عليه ولعل كلام الماوردي في موضع غير ما يتعلق بالتم والافلا فظهر له وجه ثم ظهر
أن وجهه النظر إلى العرف فان العرف أن قريب المنزل كالجار يردد كثيرا لاختلاف بسببها انتهت (قوله ولا
يعتبر من دخولها بيت) أي يحرم عليه ذلك وتدخله فها عليه ولأن لا تسكن في خارج الولد الباهل الباب اه
حل (قوله وهي أولى شعر ضمها عند الخ) ولا يمنع الامن من حضوره في غير ما في بيتها إذا ما تاله منعه من زيارته
فهر ما إذا دفنا في ملكه والحكم في العكس كذلك وتواز عا في من مات منها في قرية أحدهما أحب
الأب كحتمه بعض المتأخرين اه شرح مر وقوله في قرية أحدهما أي التربة التي اعتاد أحدهما الدفن
فهم أولو سبب وقوله أحب لأب أي يستلم يرتب عليه نقل حرم كان عند أحد الأبوين في غير بلادها اه
عرش عليه (قوله في المالين) أي ما التي في رتبتهما عند أهله اه شيفا (قوله ليعلم الأمور بالدينية
والدينوية الخ) عبارة أصله مع شرح مر وإن اختارها ذكر فنعدها بالدينية والدينوية وجوبها عليه
ظاهرة النفس من كل ذلك وتعلمتها بكل محمود وسله وجوبها على كل من له المال والتأويل يجوز كسر الله أي مع
المير وهو اسم لكل العلم وجماء الشافعي رضي الله عنه الحكيم ليعلم على الاستدلال بآله الله مع كاتب وحرة
يعلم من الآثر الكفاية من الشافعي الحرف على ما يليق بحال الولد وظهر كلام الماوردي أنه ليس لأشرف
تعليم وليس مستنصر في به لأن غير ما عليه خطمو لا يملكه إلى أمه لزم التسليم من ذلك أو حجة في مال الدينان
وجعلوا لأهل من عليه فتمتوا في ابن الصلاح في ما كثر ببلد وطاعة بقر به وله من أولادهم فيها فحكم

(تحول لآخر) وان تكرر
منذ قلناه قد يظهر الأمر
على خلاف ما قلناه أو يتغير
قال من استأذنه قبل نعم ان
طلب على الظن أن يجب
تكرره فلا تخير في تركه عند
من يكون عنده قبل التمييز
وقول أو غيره من الحواشي
أعم من قوله وكذا أتى أو هم
لكن قد في الروضة كما صلاها
تبعها بقوى التغير في مسئلة
ابن الم بالذكر والمتمدن
خلافه وهو صرح الروافي
وغیره وان كانت المشقة
لا تسلمه كس (ولاب) مثلا
(ان اختير منع أتى) لاذكر
زيارة أم) لتألف الصانعة
وهدم البر و زوال الأم
منها بالخروج زيارته بخلاف
الذكر لا ينع من زيارته التلا
يألف العقوق ولا نه ليس
بمودة فهو أولى منها بالخروج
وخروج زيارة الأم جادتها
فليس له المنع منها لشد
الحاجة إليها (ولا يمنع اما
زيارة لهما) أي الذكر والأنثى
(على العادة) كيوم في أيام
لأق كل يوم لا يمنعها من
دخولها بيتها إذا زارت لا
تقابل المكث وهي أولى
بشعر منهما عند لائها
أشرف وأهدى إليها هان
و (والاقتصد) به
و بعد هذا ويحترق في المالين
من الخلق (وان اختارها)
ذكر نعدها ببلادها عند من لا

(أو) اختارها (أنثى) فتدوها
 (أبد) أي لا تدورها الاستواء
 الزين في سحر وزورها
 الأبي على العادة ولا يطلب
 احتواها عنده (وان
 احتواهما) عيز (أفرع)
 بينهما ويكون عندهم
 خرجت فرقة منهما (أولم
 يحتر (واحداهما) فالام
 أول (لان الحضانة لها ولم يحتر
 غيرها ولا تني فها ذكر
 الحق (ولوسافر أحدهما)
 أي أراد سفر (الانقل) كبح
 وتجارت زوجه فهو أهم من
 قوله سفر حجة (فالتي) أول
 بلود عجزا لكن ألا خير يعود
 المسافر نظير السفر طالت
 مدته وأول وأراد كل منهما
 سفر حجة فالأول على
 المختار في الروضة (أولها)
 أي لقلته (والصبي) من أب
 وأخيه ولو غير محرم أولية
 من الام حفظا لتبوا غما
 يكون أولية فيما إذا كان
 هو المسافر (ان أن خوف)
 في طريقه ومفسده والاقلام
 أول وقد علم عمار أنه لا سلم
 مشبهة لتعبر محرم كإن هم
 حذوا من الحلة المحرمة بل
 لثقة توافقه بكنهه واقتصار
 الام على بتتمثال
 (فصل في مؤنة المملوك
 وماله) أي المال
 (كفاية رقيقة غير مكاتبه)
 مؤنة من قوت وأدم وكسوة
 وماء طهور وتوشيرها

بأنه ان ستم خطا الوفا بآمنه عندها الحضانة لا بد رعاية لمصلحة من أضر ذلك بلمه ولو خدمت من مثل ذلك
 بالأولى ما لو كان في آمنة عندها يوقه انتهت (قوله أو أنثى فتدوها) وأظهر كلامهم عدم جريان
 التفسيرين ذكرين أو اثنين كثر من أو اثنين وهو ما أتته الأذرية في الاثنين عن فتاوى البغوي ونقل
 عن ابن النطاش عن مفتي كلام غير جريته ينسبها وهو الأوجه لانه اذا تميز بين غيرهما لمساو بين فبين
 المساو بين أولي اه شرح مر (قوله وزورها) الأب على العادة مقتضى ذلك تمنع من زورها لئلا يلا
 مرجح بعضهم بأنه من الرضا التهمة وظاهر انما لو كانت يمكن زوجه لها المنع دخولها الابن منه فان لم
 يأذن آخر جنتها اليه لربها هو شغلها لولا بلائها بالقيام بمصالحها لولا بعد بلوغها الانفراد عن أبيها ما
 يوجد فيها رسة فتأول نكاحها لمنه من الانفراد بل ينسبها اليه ان كان محرم أو لا من بأنها موضع لائق
 ولا حلالها والأوجه كانه ابن الردي في بهتة في أمر ذبنت ربة في انفراد من لم يمنعه من ذلك كمر اه
 شرح مر وقوله مان لم يأذن آخر جنتها اليه الخ ونسب ان لا يجب عليها كمن دخولها المنزل اذا كانت
 مستحقة لثقتها ولا زوج لها بل ان شامت أذنته في المنزل حيث لا رسة ولا قوة وان شامت آخر جنتها
 عليه فيقر بين وجوب التمكن على الابن المنقول الى المنة بحيث اختارته الانثى بين هذا وبين سفره
 الابن المنزل عند دخول الام بلائته بخلاف الام فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فربما جرح ذلك
 الى نحو الخلة اه عش عليه (قوله فالتيم أول) أي بالبدن المكن الخبة الام لو كان في مقامه معاهمة فسدته
 أو ضاع صلته ككل كان يملك القرآن والمر فوجه ما يلد لا يقوم غير صقله فالأب أحق بذلك اه عن
 (قوله ولأراد كل منهما) مسافر حجة) الظاهر ان الحاجة ليست بتبدل محلها النقلة ومبار شرح مر فان
 أراد كل منهما واختار قضاء وطرا كان عند الام وان كان سفرها أطول ومفسدها أبعد اه أي ان
 السفرية مستثناة والام اشق عليه من الابن (قوله والصبي أول) أي مقبلا كان أو سافرا اه شيخنا رحمه
 كون الصبي إذا سافر أولية إذا لم يكن هناك صبي آخر منهم كمن سافر الابن أو الأم الجدا أو سافر الجد أو الأم
 الأخ أو سافر الأخ أو الأم الم فان كان فالأولية من المسافر لوجود الصبي الآخر عندها اه شرح مر
 (قوله حفظا لتب) ولصحة نحو التطهير والصيانة وسهولة الانفاق فمن من صبيته الام وان اختلفت قصدها أو
 لم تصبه واتخذت قصدها مدام حقا كولو على لملهم فليأخذ اختلفت قصدها وصبيته انما تستحقها مدة
 صبيته لا غير اه شرح مر

● (فصل في مؤنة المملوك وماله) أي من قوله أو اجبرأته الى آخر الفصل (قوله عليه كفاية رقيقة) أي
 وان كان مستحق للنفقة بنحو وصية وإجرا أو مستحق القسبل بردا ونحوها ووجب نفقة المهرته عند ان نفقة
 التيم بملرك لان الموجه هذا المأثور هو وجودهم مواساة التيم بملرك من أهل المواساة اه ج اه
 مل وجار شرح مر ويحل كلامه كثير مستحق القسبل طرية أو ردة أو نحوها فلا تسقط كفايته بذلك لانه
 بقوه تعذيب يمنع منه بمرسل فاذن قلتم لحسنو الفتنة وان السيد متمكن من منع وجوبها عليه ما بالزلة
 ملكوا ما يملكه لانه ولاية قلته طرية الشرع هو ما غارق عدم وجوب كفاية رقيقة اذا كان غير محرم انتهت
 (قوله كفاية رقيقة) أفهم قوله كفاية رقيقة ان المختار كفايته في نفسه وان زدته على كفايته مشقة فزاعزها دته
 ورغبته كافي نفقة التيم حتى يجعل السيد أسرة الطيب وثمن الادوية وانما يجب عليه ذلك لنفسه
 اكتفا في نفسه بما يفي الطبع بل الرقيق أول بذلك لان التيم قد يتكافى تحصيله اه شرح مر
 وقوله وان ردت على كفاية ماله ج والواجب أولا الشبع والرى نظير ما أتى أي خلف الواسو وسبقها
 وتجب ما عدا الشلوح ما عدا على نفقة التيم فان الواجب الشبع المعتاد لهم الا ان يقال المراد بالشبع الخى
 قلته في نفقة التيم رباؤه لا تحمله فلا يخالف ما عدا اه عش عليه (قوله وماء طهارة) ولو حمل ماء الطهارة

فانقله لزمه فمعه له ثانياً وهكذا انقله الامر انه ما ثم تبعه انقله فله تأديبه على ذلك وانما لزمه تعدد التحصيل
 لخلق الله تعالى اه سم على منهج وقباس ما في النفقة لربس من انهم تبديل وان انقله المصحح على
 السداد ليدل ان انقله الترتيب وان تكرر ذلك عنه وبعبارة سم على منهج (فرع) لو انقل الرقيق
 طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكرر ذلك عنه عد انقله الامر انه تأديبه على ذلك اه عش
 على حر (قوله ولو كان أعني زماناً) او دمر أو مغير أو موهناً أو مستأجراً أو موصى بنفقة أو أبا أو عاراً
 أو كسوبا اه شرح حر (قوله أو أختاً) وصور يمكن الا يق من النفقة مال باقته بان يحد ذلك وكبلا
 مطلقاً السيد أي قوله المأبأة بنفقة تأمل اه سم على منهج ويمكن ان صوراً أيضاً لفرع أمره لقاضي بلد
 الا يق وطالب منه ان يتعرض على سببه لكن يبقى الكلام هل يحمله الى ذلك حيث علم باقته أولاً ليجعله على
 العود السيد قد نظروا الاقرب انه بأمر العود الى سببه فان أجاب الى ذلك وكل به من يصر على ما وصله
 الى سببه قرضاً اه عش على حر (قوله أو أختاً) منه يعلم انه لا يستطاع نفقته فوجه عن طاعة السيد
 وهو كذلك خلافاً لما ذكره بعض اصحابنا من صور يمكن الا يق من النفقة مال باقته ان يحد ذلك وكبلا
 مطلقاً السيد تأمل (فرع) يلزم السيد يستحصل ما له الطهارة الرقيق ولو في السفر اه حر ولا فرق بين ان
 يكون السيد مدخل في اقتصاد طهارته كسبه أم أنه ولا يخالف الزوجة وخافى ذلك لظفر غيره والفرق ظاهر
 ومن ان الرقيق لا يتأمله تحصل شي من غير جهة السيد بخلاف الزوج ولو أنه يتأمله التحصيل من غير
 جهة الزوج اه سم (قوله لاستغله بالكسب) ولهذا لزمه نفقة تأري به ثم ان احتاج المكاتب لزم السيد
 كتابته كسباً في الكفاية وكذا لو عجز نفسه ولم يضره السيد كتابته فله نفقة موهى مستثنى من رتبة نقل اه
 شرح حر (قوله واستثنى من زباني) وكذا استثنى الاموال المروجة حيث أو جبناً بنفقة اه ز وجها اه
 شرح حر (قوله من غالب عادة زفافه البلد) قال الماوردي والمراد بذلك أي من جنس طعام المتوسطين
 لا المترفين ولا الفقيرين فالويله ان يدفع له طعامه بخير أو ادمه مضمناً بخلاف الزوج وكذا كالمعنى في انه
 لا يتبرع الاصلاح اه ج (أقول) لو دفع اليه الحبس وتوهم مكنته من اسلحه باسما شتمه ونحوه فالوجه
 الاكتفاء بذلك اه سم على منهج اه عش على حر ولوأعطى السيد رقبته طعامه لم يجزه أي
 للسيد تبديله بما عتقى تأخير الاكل الاصلحة الرقيق اه شرح حر وقوله الاصلحة الرقيق قضائه
 لا ترى مصلحة السيد في ذلك وان لم يؤد اليه الى تأخير فاحش وبنى ان محل ذلك ما لم تدع اليه حاجة خاصة
 كان حصل السيد فيبقى على السبب عدم اطعمته فاذا ان قدمه مادفعه السيد ثم بانى يده له السيد
 بعد زمن لا يتضرر فيه العبد بالتأخير اليه اه عش عليه (قوله ويرى حال السيد في يساره وامصاره)
 ويرى أيضاً حال المبدع لا اعدمه كيداً عليه قوة فالمرحوف عندنا لا يخالف هذا ما بان من
 الشرح من انه يكره تفضيل النفس من العبد لانه قدس ثمران تكون نفقته لثاته وما هنا في ما كانت
 المتغاضاة لسبب النوع والصف كالزوم مع الزمعي اه عش على حر (قوله وتفضل ذات الجمال)
 أي ندى بان يخطي شرح حر وأما ذات الجمال فله تفصيل فان كانت غفلة لثاته كره تفضيله على الحبس وان
 كانت نوعه لم يكره كما يشهد كلام عس على حر وعبرة عس ولو فضل لنفس رقبته لثاته على خبسه
 كره في العبدوس في الاما انتهت (قوله احترازا عن بلاد السودان ونحوها) فيكن ستر العورة حيث اعتادوا
 ذلك فان اعتادوا عدم الستر مطلقاً حبسوا العورة أي عورة الصلاة فلا يجب في الاستمتر ما راد على ما بين
 السرتوال كسبه ولو كانت تشرع الى الشلو في خضه المصالح حيث اعتادوا ذلك الظاهر ثم الكلام
 في المي فلو ان الرقيق قد لزم من ترجع السيد وان اعتادوا خلاف ذلك اه حل (قوله ومن ان بناوله
 الخ) ثم يجب في أمر دجل بخشي من تعبه فحمله على حرقه يستعمله سوطه ووقعه في عرشه عدم

ولو كان أعني زماناً أو ماله
 أو أختاً غير مسلم للمال
 طعامه وكسوته ولا يكتف
 من العمل بالمأبأة وقباس
 بجانب غيره بماد كروا لئ
 عليه للمكاتب ولو كسبه
 فاسدة لاستغله بالكسب
 واستثنى من زباني
 والطلاق الكتابية أول من
 تقيد لها بالنفقة والكسوة
 (من غالب عادة زفافه البلد)
 من روميه وزباني
 وكان وصوف وغيره دجل
 الشافي للمال نفقته
 وكسوته بالمعروف قال
 والمعروف عند المعروف
 لثله بيلدو يرى حال السيد
 في يساره وامصاره فيجب ما
 يليق بحاله من رقيق الجنس
 الغالب ونحوه وتفضل
 ذات الجمال على غيرها في
 المؤنة (فلا يكتفى بستره وحده)
 وان لم يتأخر أو رد لان ذلك
 يعد تحميماً أو لولي (بيلادنا)
 من زباني ذكره الفرساني
 وغيره احترازا عن بلاد
 السودان ونحوها كسبه
 المطلب (ومن ان بناوله بما
 يئتم به) من طعام وأقم
 وصكسوة لزمه من ذلك
 الصعيين المأبأة على التنب
 كسباً

والاولى ان يحبس معه الاكل فان لم يلعل زرع غلة لقمة تسفد الامتعة ببر الشجرة ٥٢٥ ولا تخشى الهمم فلو كان السيد يا كرويلين

استقبله حينئذ اه شرح حر (قوله والاولى ان يحمله) اى ل تناول القدر الذى يشتهى ويحمل ذلك فيما يظهر حيث لا رية لثقله اه شرح حر (قوله فان لم يحل) اى وان امتنع المالك من المجلس مع سيده وتفرقه اه شرح حر (قوله ورغ له لمة) اى طلبها اليه المسم اه شخاوى الصباح حر وقت الفسحة واليمن حر ويغادره ويطلبه بالياعه اه (قوله ولا تقضى النعمة) النعمة بلوغ الهمة فى الشئ والنهم بالخير يك ان افراط الشهوة فى الطعام اه حل وبجارية عرض النعمة بفتح النون والحاجة والشهوة كفى فقاموس انتهت وفى الصباح ينهم فى الشئ ينهم نمة ملغ همتهم فى نهمهم والنهم بفتح النون افراط الشهوة وهو مصدر من باب تعينهم نهمهم اه اضافوا ذرعتهم فى العلم ونهمهم من باب ضرب كثر كلونهم بالثئ منبنا للعلم والى وقع به فهو مضموم (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) واراد على قول الشارح ولو تنهم عافوف الاقربة الخ كما يفيد كلام الرشيدى على حر وروى ابو داود عن العرو و بن سويد قال دخل على ابي ذر بالى بنفاذا عليه برودى غلامه فلقنا بالى انا وذو اخذت ذر غلاما فى رثك كانت له وكونه فوما فيه به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اخوانكم خولكم جعلهم لعنتك ايدىكم من كان اخوه تحت يده فطعمه بممايا كل وليلته مما يلبس ولا يكفها منطبه والجواب عن هذا ذكره الشيخ وفى الصباح الخ لئلا مثل الخدم والحشم وزاد معنى اه (فرع ه) تقدم فى أول باب الصلاة ان على الابن من أمر المميز بالصلاة اداء وضوءا لم يسمع من غيره وضوءا وكذا الصوم ان اطاعه وان عليه ما عليه عاى حر وتعلم ما يجب كالتطهارة خاللى المهملات والمثقت والمالك الرقيق فى معنى الابن وكذا المردع والمستجير وضوءه فبما يظهر فاه الحب العائى ولا يقتصر فى الامر على بحر مصنف بل لا يجمع من التهديد وتقدم هناك أمر وأخرى تغرى هنا ايضا فانظرها اه سم (قوله انما هم اخوانكم) اى فى الاسلام اؤمن بهم اؤمنهم اولاد آدم اه رماوى (قوله اوعلى انه جواب سائل علم اه) اى علمه وانه يقتضى على الافاضة فى الجاهل بدعا وزحرا له ليرجع عما هو به اه شخاوى حرى (قوله فلا تصير دين الخ) هبار شرح حر فلا تصير ديننا الا عرض فاض او نصوره ونذال او يافى لوالى الحاكم لمجد حر غائبه استبدت واثق على تضليل كل دننا على سيده انتهت وتقدم فى الشارح فى تنقذ القريب التى اسأل هذه عليها ان لا تصير ديننا الا عرض بالقابوا انما تصير ديننا الا عرض بالقابو وبجارية سم مفسسه قوله الامصار فى مؤنة القريب يست فرض القاضى عند الشخن وصورة هناك يرضها القاضى واذن ينطق عليه ايرجعهما انفعه هذا المنقذ ماره دننا عليه هكذا اأاده حر وفى الحقيقة هذا معنى الاجراض من القاضى على المالك فغيره فى الفرض لا أثر له وهذا هو صورته هناك ايضا انتهت (قوله او يؤجره ان امتنع) او لتوسيع للاختصار وكذا فى جميع ما يأتى لانه يجب على القاضى ان رأى ما فيه الاضال المالك اه بش وبجواز شرح حر ويحرمه ان الحاكم يؤجر من ماله بقدر الحاجة او يجمعان احتيج اليه او ينفذوا ليعاوا الجزان من هذا ليعاوا باع جزأه بقدر الحاجة او كان احتيج اليه او ينفذ سيع الجز هذا فى غير مجموع عليه ما هو فنعين فضل الاضال له من بيع الثمن او اجارته او يبيع ماله آخره او الاضراض انتهت (قوله بعد أمره) الظاهر انه تنازع كل من يبيع وامتنع وقوله اوعلى مطلق على امتنع اه شخنا (قوله لما يبيع المالك) وتقدم ان هذا هو الذى يرجع النوى هنا وطرد فى نفقة القربى ويوصى بها الوجه القائل بله يباع كل حر به بقدر الحاجة اه حل (قوله فان لم يفعل باعها القاضى الخ) ما اقتضاه كلامه من انه يقتضى بين البيع والجارعة ينهى على حله ما اذا استوفى من الخدمته فى نظره ولا يصح من الاصل متهما اه سهل (قوله فان تخلف فكتات فى بيت المال الخ) قال ابن الرقة وتذق كتابه الرقيق المالك لان المكاتب عليه وهو المعنى بان من حوايج المسلمين لا الرقيق قال

بيع بعد الاستدانة قلن لم يكن بيع هذه ولا يجوز متعذر الاستدانة باع جده وأخوه (فان نقد ماله) (أمره) القاضي (بإيجاراً وبلاز الملكة)
وهو بغير بيع أو ائتمان لم يخل باع القاضي وأخوه عليه فان تحذر فكاينة في بيت المال ثم على المسلمين

فان اتصرت له امر بعد ما قدم الاجل و ذكر الامر بما يجاز من ز يد فتعزى بالزالة ملكه اعم من قوله بعد واعطاءه اموالهم والورثه عليها
تكتسب وتكون نفسها ان تصدقوا ونهاى الكسب ففى بيت المال (وله اجبارا منه على ارضاع ولدها) منه ومن غير لان بينهما وصافيه
يختلفا الحارة (وكذا غيره) اى غير ولدها (ان فصل) ٥٣٦ عنه لئلا يظن ان لم يكن ولدها منه ولا سمو له في ان يرثه من شغلوا

لم يفضل عن هذا الوارثينها
لان ارضاعه على والدها
ملكه (و) له اجبارا على
ضلمه (قبل) مضى (حولين
(و) دلى (ارضاعه) بعدهما ان
لم يضر (أى) الطعام او الارضاع
لان في الاولى ندر على المتع
بما هو له ملكه ولا ضرر
ذلك وفي الثانية بينهما وصافيه
له ولا ضرر فان حصل ضرر
للوالد او الامه او لهما فلا اجبار
وليس لهما استقلال بضم
ولا ارضاع اذ لاحق لهما في
الترتيب وتكون ان لم يضرهم
من قوله في الاولى ان لم يضره
وفي الثانية ان لم يضرها
(ولم يضره) حوى في ترتيبها ليس
لاصدها ضلمه (قبل) مضى
(حولين) (و) لا (ارضاعه)
بعدهما لا يترتب بالضرر
لان لكل منهما حق
الترتيب فلهما التخصيص
الحولين والزيادة عليهم اذا
لم يضرهم بما والوالد او الام
احدهما وتولى بالضرر من
زادى فيما اثار ارضاعه
الارضاع واعم من تشيده
به بالولد فيما اثار ارضاعه
الطعام وعلم ما ذكر ان لكل
منهما ما قلعه بعدهما غير
وضا لا يخرج من لا يضر
بذلك لا تمهيد لارضاع التام

(ولا يكف ملوكه) من ادعى وغيره (من العمل ملاعبه) لغیر السابق فليس له ان يكفه بملاله
الرداء قد رد عليه واما ومن لا ثلاثة ثم جبر وله ان يكفه الاعمال السابقة بعض الاولات وهو مخرج الرافعي وغيره في بملوكه اعم من تعيين
بريقه (وله بخار جنته) (و)

الشقة

الشاقصن تلقاه نفسه فقل يجب على السيد منعه من اتيه ونظر الاقرب عدم الرجوع لانه انما دخل الضرر
على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدى الى ضرر ويجعل الى اتلافه وامرضه الشديد وفي ذلك تعقبات محالة على
السيد بمكنه فغيب اليه فبذل سنة في مالوا بشر اتلافه اه عس على مر وفي الرفض وشرحه مانعه
ويتمع السيد في تكليفه وقضايا طبقه العادة او احسنه في وقت القبول والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار
ويري من العمل اما لئلا ان استعمله نهارا وانما اذا استعمله ليلا وان اعتادوا اي السادة الجسد من
الارضا من اربع طرفي الليل اطول اتمت علمتهم وعلى السيد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة (قوله على
ما يحتمله كسب المباح) صرح شرح مر ويشترط ان يكون له كسب مباح دائم في الخارج فغلبا من نفعه
وكسوته ان جعلها من نفسه وان زاد كسبه على ذلك فلا يذتر وتوسيع من سيد من ان يكون بمن ربح تصرفه
لنفسه لو كان نوا كجوه ظاهر ولو خرج به على ما لا يحتمله لم يجز وبلغه المالك عدم معارضته بغير النص في
بعض الامايل ياذن في بعضا وقد انه لم يثبت في شرط من كسبه او من مال سيد من كسبه ان يقول
المالك لما كسري بل يقول عدي وولاى وان يقول السيد عدي واولى بل يقول غلامى واولى واما
وقتا ولا كراهة في ان اقتراب في غير المكلف كرب الدار وروب الغنم ويكره ان يقال للغاصق او للمهم في دينه
باسدى اتته وقوله وان يقول السيد عدي واولى لعل وجهه ان العبدية لا تكون الا على الالة تعالى والالة
في الاثني عشرة السيد في الذكر اه رشدي عليه وفي ذلك على الحلال (فرع) بكرة الدعاء على
النفس والرفق والمبال والتخادم والوقوع بحرم الاذى لهم بلا سبب واما حديث ان الله لا يقبل دعاء عبيد على
حبيبه فخصه بانما في الحديث وفي الحديث المرفوع عن ابي موسى عن ابن عباس قال دخل اوس بن ساعدة
الا نصارى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني في ضائقة انا اذ دعوا علي من بالوت فقال له لا تدع
عليهم بالوت فان البركة في البنا من الجملة عند النعم والمغنا عند المصيبة والمهم ضفت عند الشدة
فانهم على الارض ورزقهم على الله اه (قوله ان حلفت) اي المؤمن من كسبه واما اذا جعل على السيد
فلا يشترط ان تكون الخا حقة فاضه عن الكسب (قوله تلزم الصحين الخ) ويرى البهي انه كان لا يرى ألف
مملوك يؤدون الخراج لا يدخل في ضمن خراجهم شي بل يصدق بهم مع ذلك بلغت تركه خمسين ألف ألف
درهم ومائتي ألف درهم اه شرح مر (قوله لانما اعتدله معاوضة) يؤخذ من كونها اعتدله معاوضة اعتبار
الصيف من الجانبين وان مر بها خارجا جلتها ما شئت منسوان كتابها باذلت عن كسبها بكذا او نحوه اه
شرح مر لكنها اي الخارج متجاوز من جهة السيد باضخلاف الحظا لانها اي الحظا تؤدي الى العنق
فان سناها من جهة السيد لا تطل فان ذلك باضخلاف الخلو فلو لا تؤدي له اه صل (قوله وهي ضرب خراج
معلوم الخ) وله التيسر بملازده على ملازمه عليه وليس له التبرع به معاوضة ج وله التصرف فيه كالمرصارة
شحنوا والى يادى عليه وتوسيع من سيد من مظاهر كلامهم انه ان يترع ذلك عنه اه حل وعارة
الرشدي على مر فيجوز لرفق التصرف وان كان لا يملكه ومعلوم ان السيد يتصرفه ومصرحه اه
(قوله وهي ضرب خراج الخ) اعلم ان الخراج الذي يؤديه لا يقال فيه ما من ثابت في ذمة السيد لانه لا يترع
من وجوب اداء التي كون المؤدى ثابتا في الذمة شبهة لا تصور كبر في هذا الباب وغيره الا ترى ان غنة
الرفق وكذلك غنة الرفق اشهر ويظهر هذا اتم الخراج الذي مضى ولم يؤده كسرة ايام مضى يدفع لها
خراجا وكانت شئت في ذلك ان السيد لا يجبه على عيدين فيكم قد استثنوا من ذلك حورا كثيرة في الاتع من
ان يكون هذا منها وانما مضى ولم يؤده يكون ديناطه تأمل (قوله عليه) اي ما لا بد من اريد بها ولاذع
على منها كفاية دوله المخرمة اي وان وصلت الى الحد الزمانه لئلا نعتن الاتع وجوه الواجب عليها فلو سلمها
حتى تصل لاول الشيخ والى دون غايتها ولو يجوز غضب الطرف له لو غضب الجميع لجر احتياها لما في وقت

على ما يحتمله كسب المباح
الفضل عن مؤتته ان جعلت
من كسبه لغير الصحين
انه صلى الله عليه وسلم اعطى
أبا طيبة لما جعله ماعين أو
صاعا من ثمر وأمر أهله أن
يخضعوا عنهم من خراج
(بتراض) فليس لاحدهما
اجبار الاخر عليها لانها
عقد معاوضة باعتبارها
القراض كالكتابة (وهي
ضرب خراج معلوم يؤديه
من كسبه كل يوم او نحوه)
كالمبيع او نحوه بحسب
ما يتفقان عليه وقول ضرب
مع معلوم من يادى وقول
او نحوه اعلم من قوله او
اسبوع (عليه كفاية دوله
المخرمة) بطلها وسبها

النصب ان تعادول ما عا كيجوز فيها الماء والعدول الى التيم بل يجب كل من حاجته لم يغف سيع تيم كل هو
 ظاهر وعلى مقتضى الكتاب المباح اقتناؤه في بطنه أو يرسله لئلا لا كسوا ثياب الجاهلية أو يدغم فيه
 الانتفاع به ولا يعمل له جسم له لجوعه ولا يجوز حبس الكلب العقور ولم الجوع على حسن قتله بحسب
 ما يمكنه اه شرح حر وقوله حتى يصل الاول الشبع فقد تقدم في نفقة القربى بل شلح حرامه وتعتبر رغبته
 وزهاده في بحيث يتمكن مع من القرد على العادة ويدفع ألم الجوع لان غلام الشبع كما له الغزالي أي المبالغة
 فيه أو ما تشباهه فواجب كبحر فيه ابن تونس وغيره ومثله في حج نحو أسأل حج ما هنا نفقة الرقيق
 بعد التيمير فيها بأول الشبع على ما مر في نفقة القربى فيكون المراد بأول الشبع هنا الشبع مرنا لا المبالغة
 فيه اه عرش عليه (قوله وعليه كفاية دواب الخ) ولا يصل له شرب الا بشد الحاجة فمثل الضرب النفس
 حيث اعتيد لئله فيجوز بقدر الحاجة اه عرش عليه (قوله أو بخليتها لري) أي ان كنت خشيته فان لم
 تكتف به لبد الأرض ونحوه ما في اليمين العلق ما كتفها اه شرح الرض وخلصاها لري مع علم
 انهم ذهبوا لعدم دوابه فينبغي ان لا يحرم ذلك وان لا يكون من باب تسيب السواحب الحرم لان هذا الضرورة
 ومن ذلك انضمام الدواب لغيره بالاصطلاح وان له اولاد بخبر دون بقدره ليجوز حبسها ولا يذهب لولاده
 ولا يكون من باب التسيب والى الجسد بما يدل له فم يبق الكلام في غير خلاها لري وعلم انهم لا تعود بنفسها
 لكن يمكنه ان يتبعها في الرمي ويرجع بها على يجب عليه ذلك بتدبير الجواب حيث لا مشقة ولا عار اذا
 كانت مشقة ظاهره اه سم على منتهج اه عرش على حر (قوله بخلاف غير المحقرة) لكن من
 الواضح انه يمتنع حبسها مع الجوع والعش والتعذيب اه سم (قوله بخلاف غير المحقرة) أي بخلاف
 غير دوابه المحقرة وتظهر حيثما فاداه الاضافة لا خالها فاداه الاختصاص لا ناقول الفواسق لا يمتنع عليها
 بدلا من ذلك ولا باختصاص تأمل اه شوري وقد يقال الاضافة تأتي لادق ملازمة اه (قوله أو ازاله ملك
 أو ذبح ما كور) ولو كان سنده حر وان يؤكل أو لا يؤكل ولا يبعد الاضافة أحد هاتين تعديريهما فان لم يقدم
 نفقة المالك أو كل ويذبح المأكول أو يسوي بينهما فيه احتساب لان عبد السلام قال كان المأكول يساوي
 انما وغيره يساوي درهمه فنفقه نظر واستمال اه والرابع تقدم فيه المأكول في الجاهل اه شرح حر
 أي بان يذبح المأكول اه عرش عليه ثم وجد من شرح الرض بخط بعض الفضلاء ما نصه
 للتمسك ان المأكول يذبح لغيره كما له في التيم بان يذبح ثلثه لغيره المحترم اه (قوله فان لم يكن له مال آخر
 الخ) فنفقه ما ذكره هنا في نفقة القربى انه لا يسع شيئا منهما الا اذا لم يكن له مال غيرهما وتقدم ليج في نفقة
 الرقيق ان الحاكم راعى حاله الاصلح من بيع الرقيق أو غير من مال السيد اه عرش على حر (قوله
 فان تعذر ذلك فكتفيتها الخ) أو بان يذبحها في نفقة الرقيق اه شرح حر أي من كونه قرضا أو غيره اه
 عرش عليه (قوله ولا يصح ما يضر في الصباح جلبت الناقور وغيره هاجل من باب قتل والحب لمقتضى يطلق
 على المصدر أيضا وعلى الذين الحسبيون قال ابن حلب وحلب وجوبه وناقصا وجوبه وان رسول أي ذات ابن
 يجب فان علمت اسمها أثبت الهاء وتلت هذه حلو فلا تشمل الزكوة والار كوجب الحب بفتح الهم موضع
 الحب والحب بكسر الهمزة وجب فيه هو الحلال ما ضل الخجب (قوله ولا يلحقين لغيره ما يضر) أي يحرم
 عليه ذلك لان غذاء الولد كفي وله الامتياز بل قال الاصحاب لو كان لغيره من غذاء الولد ما وجب عليه تمكيل
 غذاء من غيرهما وانما يجب لغيره من غذاء الولد كفي وله الامتياز بل قال الاصحاب لو كان لغيره من غذاء الولد ما وجب عليه تمكيل
 وقد توفى الاكتفاء بما قاله الاذعي وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي رحمه الله تعالى
 والاصحاب بل يترك له ما ينسب غواضه وقال الزكشي بعد كلام الرافعي وهو كماله وقد مرح المارودي
 وغيره ما جلت له ولما لا مقتضى ما اذا عدل به الى غير لبن أو مستمر ما له يجوز ان القصبة بما عينا

أو نقلتها للسرير وورد
 الماء ان ألقت ذلك لحمة
 الروح بخلاف غير المحقرة
 كالغراسق وتبصر بما
 ذكر أعين قوله فان دوابه
 وسبقها والتعذيب المحقرة
 من يذابني (فان امتنع) من
 ذلك (وله مال) آخر (اجبر
 على كفاية أو ازاله ملك) هي
 أعين من قوله يسع (أو ذبح
 ما كور) منها صواتها من
 التلق (فان امتنع) من ذلك
 (فصل الحاكم ما يراه) منه
 ويقتضيه الحال وهذا مع
 قوله وله مال من يذابني
 فان لم يكن له مال آخر اجبر
 على أحد الأخيرين أو
 الايجار فان امتنع فعل الحاكم
 ما يراه من ذلك فان تعدد
 فكفاتها من بيت المال ثم
 على المسلمين (ولا يصح)
 من لبنها (ما يضر) ها أو
 ولها وانما يجب ما يضر
 عنه وقول يضر أعين من قوله
 يضر ولها (ولا يروحه)
 كفافة ودار لتجرب عمارته
 لا تنقصه الروح وول ذلك
 من جملته تنبيه للمال وهو
 ليست بواجبة

به فان اياه وبه يعلم كلن الحق بلن اموهم علم ان يحلبوا من هاته العلفو يحرم ترك الحلب ان يحرمها
والا كراهة ولا شاعة ويستحب ان لا يستعصى الحالب في الحلب بل يترك في الضرع شأوا من قص أو غفل أو سلا
يؤذيها فان تناهى طولها وكان يؤذي حرم عليه سلبها من قص ما يؤذيها كما في شرح الروض ويحرم خر
الصوف من أصل الظفر ويحرم وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان فله الجوى ويمنع الشافعي رجاءه
في حمله على الكراهة ويحرم جملها على كراهة التحريم لتقليل المأزق ويجب على المالك ان يخلل ان يسقي له من
العسل في الكرواة قدر حاجته ان لم يكن لها غيره والا فلا يربس ذلك وان كان في الشتاء وتعد خر وجها كان
المبق أ كثران فامر من مقام العسل في غنائه لم يدين العسل قال الرازي وقد قيل شوى دجاجة يطعمها بباب
الكرواة فتأكل منها ويجب على المالك دود القز ان يحصل ورق التوت ولو بشرائه وامتنعت له لا كتمان وجد
لثلامه ولا غير فائدة ويجوز تشبيبه عند حصول ثوبه وان هالعه كما يجوز ذبح الحيوان اه شرح مهر قوله
وهذا بالنسبة لحق الله الخ) صبار شرح مهر وهذا فمطلق التصرف وأما المحرم عليه فله عبارة عقاره
وحفظه من موزوعه بالسقي وغيره في المطلق اما الوقف فيجب على المالك عبارة حفظه على نفسه عند
تمكثها ما لمدر بهه اومن جهتها شرطها الواقف وقبها المالك يخلق به حق لغيره طما أو عقاره ثم يخل فليس
عبارة ان اواداه الاجارة فان لم يفعل فغيره ان حارثت قوله واذالم تحب العمارة لا يكره تركها والمالك يادة
في العمارة على الحاجة خلاف الاولى ويرى بمقتل يكره ان يامر بمقتلها لا يكره تركها والمالك يادة
تكره عمارة ملحاة وان طالت ولا انحلالا فله ان يمنع ما زاد على سبعة أذرع وان فيه الوعد الشديد يجوز على
من فعل الخيلاء والتغافل عن الناس ويكره للانسان ان يدعو على ولده أو غيب أو ماله أو خدمه غير سلفي في آخر
كتابه وأى داود بن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعو على أخصمك ولا تدعو على
أولادك ولا تدعو على خدمك ولا تدعو على أموالك لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها طعة يستعصمها
وأما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعف اه شرح مهر وقوله ويكره للانسان ان يدعو على ولده
الخ الظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء على الموت وان محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه والافاض يظهر
انه بلا حجة لا يجوز زعم الولد والخدم في حاشية الشين من ان قضيت هذه السبيل ان الظاهر اذا دعا على المظلوم
ووافق ساعة الاجابة استجيب له الخ يخل توقف اه وشيى قوله الى الخراب في المختار خرب الموضع بالكسر
يخرب بالفتح خرابا فهو خرب اه ع على مهر قوله ويكره ترك السقي لزروع والشجر الخ) قال ابن العماد في مسئلة
ترك سقي الاشجار صورته ان يكون له ثمرة تفي بثوبه سقيا والا فلا كراهة قطعاً قال ولو اراد ترك السقي تحطيف
الاشجار لاجل قطعها لئلا يوفد فلا كراهة اضاهاه شرح مهر قوله ان كل سبها اعمالا كالتقاء المشاع الخ
هل من ذلك لا واغترف من البر ياؤه التي ما اغترف في البر فانه ملكه تنازع فيما فضلاء وبهه وقاما الشجنا
طلب عدم التفرع من ههنا لانما يفرق من نحو البر من شأنه ان يكون خيرا ومن خسر الخيرة غاليا ومعلوم على
الايحوا الاشتراك وما لا يحصل بالقاء ضرر ويحتمل ان يكون من ذلك القاء الحطب من الغضب وكذا
الحشيش اتولوا ويحتمل ان القاء الغتر من البر على التراب اضاهاهم على منسج اه ع على مهر قوله
أعلم بالصواب واليما طرح والمالك وعلى الله على سيدكم فعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب
العالمين وقد مر الجزء الرابع من حاشية شرح المنهج لسبح الاسلام ذكره بالا تصلى جمع الفقهاء الى الله سبحانه
وتعالى سلمان الجليل عليه الله بطفه واهله على ائمة بمنوركم مو يتلوه من الله السلام على ربح الجنانيات
نسئل الله تعالى ان يعين عليه آمين وكان الفراغ من تحرير يوم الاحد المبارك للحسنة من شهر جادى الاولى
من شهر رعام سنة ١١٨٤ ألف ومائة وأربع مائة وتسعين الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام وصلى الله وسلم على من لا نبى بعده

هـ (تم) برأى من طلبة الجبل على شرح المنهج وبه الجزء الخامس اوله كتاب الجنانيات

وهذا بالنسبة لحق الله تعالى
فلا يتأذى وجوب ذلك على حق
غيره كالاؤا فمال المحرم
عليه واذالم تحب العمارة
لا يكره تركها الا اذا أدى الى
الخراب فيكره تركه
سقى الزرع والشجر عند
الامكان لما فيه من شاعة
المال كذا علماء الشجنا قال
الاستوى وقضيه عدم تحريم
اخاعه لئلا ولكنه مامر حيا
في مواضع يخرعها كالتقاء
المتاع في البصر لا خوف
نالصواب ان يقال يخرعها
ان كل سبها اعمالا كالتقاء
المتاع في البصر وعدم تحريمها
ان كل سبها ترك اعمال
لانها تشتت طبعه من ترك
حق الاشجار المرهونة بتوافق
العائد فانها تخرسلا
لرواها والله اعلم

(فهرسة الجزء الرابع من سلسلة الشيخ الجليل على شرح المنهاج)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب الفرائض	٢٥٢	فصل فيما سقط المهر
١١	فصل في بيان الفروض ١٢	٢٦٤	فصل في المنة ٢٦٧
١٦	فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن الخ	٢٧٠	فصل في الواجبة ٢٧٩
١٧	فصل في كيفية ارث الاب الخ	٢٨٨	فصل في حكم الشقاق ٢٩١
١٨	فصل في ارث الخوانثي	٣٠٧	فصل في الالفاظ المنزلة للعوض
٢٠	فصل في الارث بالولاء	٣١٨	فصل في الاستتلاف في الخلع الخ
٢١	فصل في ميراث الجد والاختوة	٣٢٠	كتاب الطلاق
٢٤	فصل في مواعيد الارث	٣٣٩	فصل في تنويع الطلاق بالزوجة
٣٤	فصل في اصول المسائل ٤	٣٤١	فصل في تعدد الطلاق ٣٤٧
٤٩	فصل في الوصية تراد على الثلث	٣٥٢	فصل في الشك في الطلاق
٥٣	فصل في اهل المرض الخوف	٣٥٧	فصل في بيان الطلاق السني وغيره
٥٥	فصل في أحكام لفظة الموصى به والموصى به	٣٦٣	فصل في تعليق الطلاق بالارضاء
٦١	فصل في أحكام معن به الموصى به الخ	٣٦٩	فصل في تعليق الطلاق بالجل والحبس وغيرهما
٦٨	فصل في الرجوع عن الوصية	٣٧٨	فصل في الاشارة للمعلق بالامابع
٦٩	فصل في الامضاء	٣٨١	فصل في انواع من تعليق الطلاق
٧٤	كتاب الوصية ٨٥	٣٨٥	كتاب الرجعة ٣٩٤
٩٢	فصل في الوصية ٩٦	٤٠٠	فصل في أحكام الایلاء ٤٠٤
١٠٣	فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لستعقها	٤١٠	فصل في أحكام الظهار ٤١٣
١٠٦	فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ	٤٢٣	كتاب البعان والعتق
١١٤	كتاب النكاح ١٢٨	٤٢٨	فصل في ذفق الزوج زوجته
١٣٣	فصل في اركان النكاح	٤٣١	فصل في كيفية البعان ٤٤١
١٤٤	فصل في عقد النكاح	٤٤٩	فصل في تدخل عدلين امرأة
١٥٤	فصل في مواعيد ولاية النكاح	٤٥٣	فصل في حكم معاشره الغارق
١٦٣	فصل في الكفائة	٤٥٥	فصل في عدة الوفاة الخ
١٦٩	فصل في تزويج الصغور عليه	٤٦٠	فصل في سكنى المعتدة
١٧٦	باب ما يحرم من النكاح	٤٦٧	باب الاستبراء ٤٧٤
١٨٨	فصل فيما يمنع النكاح	٤٨١	فصل في طهر والرضاع على النكاح
١٩٣	فصل في نكاح من عمل ومن لا عمل الخ	٤٨٤	فصل في الاقرار بالرضاع
١٩٩	باب نكاح التبرك	٤٨٧	كتاب الخنقات
٢٠٥	فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ	٤٩٧	فصل في وجوب المهر ومدة اتمها
٢١٢	فصل في حكم مؤنة الزوجة	٥٠٥	فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
٢١٢	باب الخيارات في النكاح ٢٢٥	٥١٠	فصل في مؤنة القرب
٢٢٠	فصل في نكاح الرقيق	٥١٥	فصل في الحضانة
٢٢٥	كتاب الصداق ٢٤٦	٥٢٣	فصل في مؤنة المملوك ومعه



Bibliotheca Alexandrina



0598226